

مركز دراسات الوحدة العربية



موسوعة عمان
الوثائق السرية

المجلد الخامس

وثائق فترة تدويل القضية العمانية في المحافل الدولية
(١٩٦١م - ١٩٦٥م)

إعداد وترجمة
محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

مركز دراسات الوحدة العربية



موسوعة عُمان

الوثائق السرية

المجلد الخامس

وثائق فترة تدويل القضية العُمانية في المحافل الدولية

(١٩٦١م - ١٩٦٥م)

إعداد وترجمة

محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

موسوعة عُمان: الوثائق السرية / إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي.

٦ مج.

محتويات: مج ٥. وثائق فترة تدويل القضية العُمانية في المحافل الدولية (١٩٦١م ـ ١٩٦٥م).

يشتمل على فهرسي أعلام وأماكن.

ISBN 978-9953-82-160-3 (vol. 5)

ISBN 978-9953-82-162-7 (Set)

١ . سلطنة عُمان ـ التاريخ ـ الموسوعات. أ. الحارثي، محمد بن عبد الله بن حمد (معدّ ومترجم).

953.53

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية
كما لا تعبّر بأي حال من الأحوال عن رأي المترجم»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧

المحتويـــــــات

الوثائــق

الرسائـــل

قراءة سريعة لوثائق المجلد الخامس

وثائق فترة تدويل القضية العُمانية في المحافل الدولية (١٩٦١م ــ ١٩٦٥م)

مع بداية سنة ١٩٦١، قامت وزارة الخارجية البريطانية بتحليل إدارة وحكم السلطان ومسألة تقليص سلطة الشيوخ لصالح سلطة مركزية، ورأت أنه من الحكمة أن تدعم وتقر أهداف السلطان في إقامة دولة مركزية موحّدة ذات سلطات مركزية قوية وجهاز إداري فعال وكفء. ولقد رأت أن خطأ السلطان الأساسي لا يتجلى في بناء هرم سلطته الإدارية على التضحية بعدم إعطاء أي دور معقول لرؤساء القبائل والقادة، ولكن في فشله الواضح في بناء وهيكلة نظام إداري واضح المعالم وله الفاعلية الواضحة لإدارة شؤون الدولة بحكومة مركزية وفعالة، ولقد اشتكى كثيراً من عدم توفر إداريين واختصاصيين مؤهلين لإدارة الأمور في البلاد بكفاءة، ولكنه يبدو أنه لم ينتبه قط إلى أن عملية تكوين إداريين أكفاء لا تتم إلا إذا تمّ منح الأفراد السلطات والمقدرات اللازمة لأداء مهام معينة، ما يسهم في صقل مهاراتهم تدريجياً مع مرور الزمن الكافي حتّى تنضج التجربة ويقوى عودها.

كما توصلت الخارجية البريطانية إلى نتيجة بأن الاعتماد على شيوخ القبائل ليس بالعلاج الواقعي، وبأن العلاج يكمن في ممارسة الضغوط على السلطان لتدعيم وتقوية نظامه الإداري المتهالك وليس بالرجوع إلى الحل المتمثل في تقوية زعماء القبائل بوضع سلطات كبيرة بين أيديهم، لأن ذلك ربما يؤدي إلى خلخلة الأمن والاستقرار المتوازن حالياً، لذا فإن منحهم سلطات من ناحية اجتماعية مظهرية قد تكون خطوة لا يعترض عليها السلطان بشدة حالياً مع الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

ـ الاقتراح الذي سبق تقديمه بالمضي قدماً في منح هؤلاء الشيوخ والزعماء بعضاً من مظاهر الوجاهة، ربما ستشمل منزلة رمزية مثل عربة لاندروفر، الولاة

تمّ منحهم سيارات مؤخراً، ومن الضروري أن يتم تثبيت دور الولاة كخدام للسلطان، في نظر أعين الشيوخ وأفراد قبائلهم المختلفة، ويجب التعامل بحذر شديد لكي لا نجهض مظهر سلطة الولاة وسيادتهم والذي ما زال في أطواره التمهيدية بمنح الشيوخ مزايا كبيرة.

ـ ربما يطلب الشيوخ والزعماء مزيداً من الأموال من السلطان أكثر من طلبهم لأي شيء آخر، ومن المتوقع أن يحسن الكثير منهم التصرف فيها وسط أفراد قبائلهم.

ـ في المنعطف الحالي للأحداث يبدو أن سيادة السلطان ستعتمد على مقدرته في الاستمرار في بناء هيبته (التي لا بدّ أن تكون قد أحرزت تقدّماً خلال السنتين الماضيتين من خلال تحسين الأوضاع الأمنية الداخلية) على حساب الشيوخ. وعلى الرغم من أن هذا ينطبق على المناطق العُمانية، إلا أن منطقتي الظاهرة والبريمي أكثر صعوبة حيث نجد أن نفوذ السلطان فيهما ضعيف بشكل واضح.

ولقد رأت أنه في ظروف محددة يمكن أن تكون ملائمة لبناء مظاهر سلطة حقيقية تمنح لشيوخ وزعماء القبائل، فإنه من المحتمل أن يمثل إنشاء هيكل تنظيمي لهذا الأمر على سبيل المثال (مجلس استشاري لزعماء القبائل) أو أي صيغة دستورية أخرى، يمكن أن يساعد في تهدئة كثير من المشاكل وإزالة المعوقات للوصول إلى السلم الكامل والاستقرار المطلوب للتطور والتقدّم في جميع أرجاء البلاد ويمكن ضرب بعض الأمثلة:

ـ إذا اقتضى الوصول إلى اتفاق مع زعماء التمرد فإنه ينبغي التوصل إلى وصفة تحفظ ماء وجوههم والنظر إلى بعض الآليات المناسبة مثل (تكوين مجلس للشيوخ ومنحهم سيارات لاندروفر مجانية) واحتوائهم داخل النظام الإداري للسلطنة مع منحهم نوعاً من المركز الاجتماعي إذا أمكن القيام بذلك، من دون التقليل من سلطات وسيادة السلطان، ولكن يبدو أن موقف قادة التمرد الأخير يجعل تنفيذ هذا الاقتراح بعيد المنال.

ـ من الممكن القول إن إنشاء مجلس لزعماء وشيوخ القبائل سوف يمثل مظهراً من مظاهر التقدّم من الناحية الإجرائية الدستورية في البلاد، ويمكن أن يكتسب هذا الأمر سمعة جيدة لدى الرأي العام العالمي حتّى ولو كان ذلك المجلس لا يملك أي سلطات حقيقية ولكن من المشكوك فيه أن يحسن قادة الدول العربية الأخرى الظن بهذا المجلس ومن المتوقع أن يستشهدوا به كدليل على فشل سياسات السلطات السابقة أو أن يعلنوا بأن هذا المجلس مجرد خداع سياسي لامتصاص أي احتجاج من جانب الرأي العام العالمي، ولدي مخاوف كبيرة بأن

الدول الأفريقية والآسيوية سوف تقف بجانب رأي الدول العربية الأخرى.

ـ إذا أمعنا النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات التي يمكن أن ندفع بها السلطان للمضي قدماً لبذل مزيد من الجهد واتخاذ المزيد من القرارات في هذا الصدد، فإننا يمكن الإيحاء له بتبني وجهة النظر التي تدعو للقول إن هنالك حاجة ماسة وعاجلة لعملية إصلاح دستوري في البلاد ويمكن أن يتم ذلك بتأني وبصورة تدريجية وفق خطوات محسوبة حتّى لا يظن السلطان أن الميزان سوف يميل لصالح شيوخ وزعماء القبائل كما كان سابقاً، وسوف تبدو جلّ هذه الخطوات كأنها نابعة من بنات أفكاره هو شخصياً.

وفي الوقت ذاته كانت تبذل المساعي لتغيير مفاهيم السلطة لدى السلطان، وكانت بريطانيا ترى بروز عاملين جديدين على الوضع آنذاك، وبعد آخر مرة تمت خلالها مراجعة الأوضاع السياسية في السلطنة تقرر فيها الاستمرار في سياسة دعم السلطان وتمثلت في التالي:

أولاً، الضغوط العالمية التي تعرضت لها بريطانيا عندما قامت بقية الدول العربية المستقلة الأخرى بإعادة صياغة تاريخ عُمان كأنما هو وتاريخ نظام الإمامة متطابقان قلباً وقالباً، وهذا ما يشبه محاولة إعادة صياغة أسطورة ما وإقناع الناس بواسطة الدعايات الموجهة بأنها حقيقة لها جسد ودم ونفخ الروح فيها من العدم.

ثانياً، فشل السلطان الواضح في المواكبة ما بين التقدّم الحاصل في المجال العسكري والمدني مع النظام الإداري الذي يتبناه حالياً ولا يمكن أن يعالج هذا الفشل في الوقت الراهن أي شخص بديل عن السلطان، أو تخيل عودة نظام الإمامة مرة ثانية أو الرجوع إلى الأوضاع القديمة برمتها، بل على العكس من ذلك فإن أي واحد من هذه البدائل الثلاثة سوف يجلب معه مشاكل جديدة وقضايا أكثر تعقيداً في هذا الخصوص.

وعلى ضوء تلك المرئيات قررت الحكومة البريطانية أنه يتوجب عليها التركيز على التالي:

١ ـ استيعاب عدد أكبر من العُمانيين في الوظائف الإدارية وتكليفهم أداء مهام مناسبة ـ ونسبة إلى ضيق الفسحة الزمنية المتاحة ـ إجراء الترتيب لحصول البعض على تدريب وظيفي في جهاز الخدمة المدنية في عدن والسودان بدلاً من إرسالهم لمدّة ٣ سنوات إلى بريطانيا كما كان يتردد آنذاك لتلقي نوع من أنواع التعليم العالي.

٢ ـ إن مسألة جلب منظمة الأغذية الزراعية العالمية (الفاو) ومنظمة الصحة

العالمية للعمل داخل السلطنة تبتعد كثيراً عن المبادئ السياسية للسلطان بخصوص مسألة الانضمام إلى المنظمات الدولية. بالرغم من وجود مجالات لا حدّ لها في السلطنة لعمل هاتين المنظمتين مشابه لما تقوم به في مناطق أخرى من العالم. ومن الأهمية مع قرب انتهاء تنفيذ البرامج التنموية عدم توقع إمكانية ضخّ المزيد من الأموال لبرامج جديدة، والحاجة إلى تنفيذ مشاريع جديدة لاستمرار الزخم على أن تكون المنظمتان المذكورتان آنفاً الكفيل المؤكّد لها، ولقد تمت مناقشة هذه الأمور مرات عديدة مع السلطان ولكن يجب مواصلة تكرارها معه حتّى اقتناعه الكامل. وخلال زيارته الأخيرة إلى لندن، احتلت هذه المواضيع المرتبة الثانية في الأهمية بعد الموضوع الأول الأساسي وهو مقدار الدعم الذي سوف يقدم له، وفي الزيارة الثانية يجب أن تكون على رأس المواضيع التي سوف تتم مناقشتها.

٣ ـ إقناع السلطان وبسرعة للمضي بخطى أكثر سرعة في عملية إكمال ونشر البرامج الموضوعة للمشاريع الزراعية، إذ إنّها إضافة إلى المشاريع الخاصة بالأسماك واستغلالها فإنها المشاريع الوحيدة التي ينتظر أن يكون لها عائد مالي معقول إضافة إلى مساهمتها في عملية الاستقرار والسلام الاجتماعي للسكان، أما بقية أنشطتنا المتعلّقة بالدعم العسكري وما يتعلق به، يمكن أن يخلق نشاطاً اقتصادياً هشاً لا يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية السائدة في السلطنة. ومهما كان المستقبل المنتظر للسلطنة على المدى القريب والمدى البعيد، فنحن لدينا المقدرة والرغبة في الاستمرار بدعم السلطنة ومحاولة بذل كلّ ما يمكننا لكي تزدهر وتتطور إلى أقصى حدّ ممكن، بالرغم من ضعف قابلية السلطنة للمشاريع الزراعية العملاقة نتيجة للظروف المناخية السائدة هناك، فإذا نجحنا في خلق توسعة زراعية معقولة فإن ذلك الإرث هو الوحيد الطيب الذي سوف يتبقى لنا في هذه البلاد بعد مرور سنوات وعقود.

٤ ـ إنشاء محطة الإذاعة المسموعة، حيث ما زلت أعتقد أن التأثير والمردود المتوقعين مقارنة مع الأموال التي سوف تصرف على بناء مثل هذه المحطة سيكونان ذوي فائدة كبيرة حيث سترتبط ساكني المناطق البعيدة مع الأحداث التي تجري في مسقط والمدن الكبيرة الأخرى، ويمكن أن تساعد ولو بصورة غير مباشرة في الجهود الزراعية والصحية ويمكن أن تؤدي دوراً مضاداً للإذاعة الموجهة والتي تبث ادعاءات المتمردين على صوت العرب وإذاعة القاهرة.

٥ ـ بخصوص منطقة الظاهرة والبريمي يبدو أن من الأفكار غير الواقعية التصور بأن هذه المناطق سوف تهدأ وتخضع إلى سيطرة السلطان الكاملة قريباً والوعود التي منحت للسلطان بإعطائه تعويضات مقابل تخليه عن بعض مناطق الظاهرة إلى أبو ظبي يجب التفكير فيها ملياً مرة ثانية.

وقبيل نهاية سنة ١٩٦١، عقدت الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وناقشت اللجنة السياسية الخاصة بعُمان «القضية العُمانية»، حيث ألقى الشيخ طالب بن علي الهنائي خطاب الوفد العُماني واعتبر أن سماح اللجنة السياسية الخاصة لهم بالتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم حول ما يجري في عُمان نصر للتعبير بِكُلّ حرية وضربة لأولئك الذين يحجبون تدفق الأخبار من عُمان، والذين يحاولون أن يطبقوا الصمت على صوت عُمان. وقال إن من الأمور التي لا يمكن تصديقها أن تظل الأمم المتحدة بعيدة وبمعزل عن أهم المشاكل والتي تعتبر واضحة كقضية من قضايا الإمبريالية والهيمنة في أسوأ صورها وأشكالها. وأن قضيتنا تأتي كنتائج للانتهاك الصارخ والصريح من قبل حكومة المملكة المتحدة لدستور وشرعة الأمم المتحدة ومخالفة وخرق وانتهاك لسلطتنا وحكمنا وتدخلٍ في شؤوننا الداخلية. إن هذه السياسة البريطانية التي تقوم وتتأسس على قمع وظلم واستعباد الأمم الصغيرة المسالمة، ما زالت ولسوء الحظ تكشف عن نواياها السيئة على الرغم من شجب وإدانة الأمم المتحدة والعالم والرأي العام الجماهيري. واختتم حديثه بمخاطبة الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً قائلاً: أنتم قد نلتم وحصلتم على استقلالكم الذي حاربتم من أجل تحقيقه، وعندما علم الناس في كلّ أنحاء المعمورة عن قضيتكم سارعوا إلى دعمكم ووقفوا معكم بِكُلّ الطرق بما في ذلك مناقشة قضيتكم في الأمم المتحدة. إن هذه الهيئة بحثت عن المعلومات وأجرت التحقيقات ووضعت مساعدتها المعنوية خلف ضحايا العدوان والقهر، وذلك عن طريق الضغط المعنوي ضدّ المستعمرين والطغاة العدوانيين. نحن نلجأ إليكم ونلتمس منكم المساعدة والمؤازرة في نضالنا وكفاحنا من أجل التحرر والحرية، بأن تكونوا ملمين بِكُلّ التطورات التي تحدث في بلدنا، وألا تخدعكم الأخبار المضللة والزائفة من عُمان وما تبثه وسائل الأعلام البريطانية من تضليل وتشويه حول الأوضاع الفعلية في عُمان.

ولقد قامت الحكومة البريطانية بتحليل لأصوات وفود الحكومات التي كانت قد تباحثت معها من أجل الوصول إلى رؤية مشتركة لمواجهة الموقف العربي، وذلك أثناء الفترة في ما بين النقاش داخل اللجنة والجمعية العامة، وبمقارنة ذلك بالتصويت داخل اللجنة كانت النتيجة كما رأتها السلطات البريطانية على النحو التالي:

أ ـ حلف شمال الأطلسي الناتو وأوروبا

حاولت بريطانيا كسب تأييد كلّ من النمسا واليونان والبرتغال وأسبانيا وتركياً وكل هذه الدول، ووعدت بدرجات متفاوتة من التأكيد والتصميم، على أن تقف ضدّ القرار مجتمعة، وفي اليوم المحدد لاتخاذ القرار وقفت كلّ هذه الدول

ضدّ القرار، في ما عدا النمسا التي اعترضت على أول فقرة مقرة ومعترفة بأن لعُمان الحق في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك اليونان التي امتنعت طوال الوقت والتي كان يمكن أن تصوت ضدّ القرار، حيثُ إنهَّا أطلعت بريطانيا بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر بأن تقديم إعلان للجماهير من طرف السلطان سيؤدي إلى تغير في الوضع (وبصورة كاملة غيّرت من قرارها في الاستمرار في الامتناع).

ب ـ دول الكومنولث

أما في ما يتعلق بدول الكومنولث من أمثال قبرص وباكستان، فلم تتعهد بتقديم أية مساعدة (بينما لم تردّ نيقوسيا على برقية طلب المساعدة)، وفي أثناء الاجتماع والمناقشات صوتت قبرص وباكستان لصالح القرار. أما بالنسبة لتنجانيقا والتي وعدت بالامتناع فإنها لم تحضر أصلاً مما لم يحدث أثراً أو اختلافاً. وترينداد لم تتعهد ولم تحضر كذلك. أما جمايكا فقد وعدت بذلك وأوفت به في ما يتعلق بالفقرتين الأُوليين النافذتين، إلا أنها صوتت لصالح الفقرة الأخيرة من القرار. أما بالنسبة إلى الهند والتي لم نتمكن من التحدث إليها وكسب تأييدها فقد امتنعت طوال الجلسة والمناقشات. وتم تقديم الشكر والتحيات للدول المؤيدة للموقف البريطاني.

ج ـ الأفارقة

إن كلاً من السنيغال والصومال لم تتعهدا بالوقوف مع بريطانيا فصوتتا لصالح القرار في كلّ فقراته الثلاث النافذة. أما تشاد فقد كانت غائبة، الأمر الذي قد يعزى إلى التدخل الفرنسي، حيثُ إنَّ تشاد كانت قد صوتت لصالح القرار في اللجنة السياسية الخاصة إلا أن ذلك قد يكون سبباً عرضياً. أما النيجر فقد صوتت للقرار في اللجنة وفي الجمعية العمومية.

د ـ الآسيويون

على الرغم من عدم إعطاء تعهد ملزم فإن اليابانيين قد صوتوا ضدّ كلّ فقرات القرار الثلاث. وعلى الجانب الآخر فإن الإيرانيين وعدوا بالامتناع عن التصويت للقرار إلا أنهم وفي الحقيقة قد صوتوا لصالح الفقرتين الأخيرتين. ويبدو أن السيد وكيل وللمرة الثانية لم يذعن للتعليمات ولم يتقيد بها.

هـ ـ أمريكا اللاتينية

وعد الغواتيماليون بالامتناع عن التصويت إلا أنهم في الحقيقة قد غابوا عن الاجتماع. أما فنزويلا فإنها لم تردّ على برقية بريطانيا لمحاولة كسبها لصفها. أما كولومبيا والأرجنتين فإنّهما لم تتعهدا بأي التزام للوقوف مع بريطانيا في عملية

التصويت، إلا أنهما وأثناء تداول القرار امتنعتا عن التصويت في ما عدا الأرجنتين التي صوتت لصالح الفقرة الأولى للقرار. ولقد وعدت جمهورية الدومينيكان بالمساعدة إلا أنها كانت قد غابت عن الحضور.

وفي سنة ١٩٦٣ عاودت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة مناقشة القضية العُمانية وبدأت اللجنة الرابعة اجتماعها بالاستماع إلى العريضة المقدمة من الشيخ طالب بن علي الهنائي. وقدم السيد فارس غلوب (سكرتير لجنة حقوق عُمان) تقريراً عن أوضاع وحقوق العُمانيين وأجاب المسؤولان عن كلّ الأسئلة. التي وجهها لهم أعضاء اللجنة الرابعة بخصوص مسألة عُمان. ولقد أرسلت البعثة البريطانية مذكرة إلى الخارجية البريطانية تشير فيها إلى أن الوضع لا يسير على ما يرام، وأن السيد غلوب واصل بيانه وأثبت كفاءته العالية. لقد كان بيانه معتدلاً ومقنعاً وتضمن بذور الحقيقة في معظم النقاط التي تطرق إليها. ولقد لوحظ أنه قد كوّن انطباعاً كبيراً على العرب الأكثر تحفظاً الذين سبق أن أثرت بعثتنا عليهم وكذلك على الجهات الأكثر نشاطاً من الأفارقة والآسيويين. وحتّى بعض الأوروبيين بدوا قلقين، ولم يكن بوسع السلطات البريطانية تخيل صعوبة احتمال التصويت ضدها في الأمم المتحدة وإرجاع الأمر إلى لجنة الـ ٢٤، إذا كانت تخشى إن حدث ذلك أن تبرز كلّ دول الخليج في السنة التالية بالطريقة والمشاكل الجمة نفسها التي سوف تواجهها.

ولقد قدم ممثل تونس ورقة تمثل اقتراحاً لحل المشكلة العُمانية تبنته كلّ من أفغانستان، الجزائر، إندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا مالي، المغرب، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، ويوغسلافيا وقدمته باسمها مشتركة وتضمن الاقتراح أن يقوم الأمين العام بما يلي:

- الإعلان عن الاعتراف بحق شعب عُمان في إعلان استقلاله وتقرير مصيره.

- دعوة اللجنة السياسية الخاصة بإعلان وضمان استقلال الدول التي ترزح تحت نير الاستعمار إلى معاينة الوضع في عُمان وإعداد تقرير شامل بذلك يوضع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة عشرة.

في الاجتماع نفسه قررت اللجنة ومن دون أية معارضة إعطاء الأولوية في التصويت للقرار الذي تبنته مجموعة الدول المكونة من ١٣ دولة وكانت النتيجة هي: ٩٥ موافق، ١ معترض، و٧ امتناع عن التصويت وكانت تفاصيل التصويت كالتالي:

الدول التي صوتت بالموافقة:

ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بورما، بورندي، بيلاروسيا، جمهورية الاتّحاد السوفياتي، كمبوديا، كندا، أفريقيا الوسطى، سيلان، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، الكنغو (برازافيل)، الكنغو (ليبولدفيل)، كوستاريكا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينكان، الإكوادور، السلفادور، إثيوبيا، فنلندا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غويانا، هاييتي، هندوراس، المجر، الهند، إندونيسيا، إيران، إسرائيل، العراق، إيرلندا، إيطاليا، ساحل العاج، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلاندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، باناما، بيرو، الفيليبين، بولندا، رومانيا، رواندا، السعودية، السنيغال، سيراليون، الصومال، إسبانيا، السودان، السويد، سوريا، تنجانيقا، تايلاند، توجو، ترينداد، توباكو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الجمهورية العربية المتحدة، فولتا العليا، أوروغواي، فنزويلا، اليمن ويوغوسلافيا.

الدول التي صوتت ضدّ القرار:

(المملكة المتحدة)، بريطانيا، وإيرلندا الشمالية.

الدول التي امتنعت عن التصويت:

أفغانستان، أستراليا، فرنسا، آيسلاند، ليبيريا، تونس، والولايات المتحدة الأمريكية.

نتيجة للتصويت السابق تبنت اللجنة الرابعة مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تمت صياغته على النحو التالي:

مسألة عُمان

قامت الجمعية العامة بمناقشة وبحث مسألة عُمان واستمعت إلى الكثير من المداخلات والمخاطبات من أطراف عديدة، وهي تقلق كثيراً لمجرى الأحداث المؤسفة حالياً في عُمان ولقد أحيطت علماً بما جاء في تقرير مبعوث الأمين العام الذي زار المنطقة، وتسجل صوت شكر له لما بذله من جهود.

وتأخذ في الاعتبار الحقائق التي وردت في ذلك التقرير وتلتفت إلى ما أورده المبعوث من أنه لم يسنح له الزمن ولا التسهيلات حتّى يجد نفسه في موقع يمكنه

من إعطاء التقييم الكامل والطرح التاريخي المطلوب لتسلسل الوقائع في ما يخص ماضي المنطقة من الناحية السياسية لذا تقرر الجمعية العامة الآتي نصه:

ـ تكوين لجنة تقصي حقائق من خمسة أعضاء من الدول المنضوية تحت لواء الجمعية العامة تكون تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تحقق في مسألة عُمان.

ـ دعوة كلّ الأطراف التي لها صلة بالموضوع للتعاون الكامل مع لجنة تقصي الحقائق بِكُلّ الوسائل والسبل الممكنة بما فيها تسهيل وتأمين زيارة اللجنة إلى المنطقة المتنازع عليها.

ـ الطلب من اللجنة إعداد تقريرها وإيداعه في الجمعية في دورة انعقادها التاسعة عشرة.

ـ الطلب من الأمين العام للمنظمة تقديم كلّ التسهيلات المطلوبة للجنة لكي تتمكن من أداء مهمتها على الوجه الأمثل والكامل.

وتم تشكيل اللجنة برئاسة السفير دي ريبينغ سفير السويد في مدريد الذي قام بزيارة إلى المنطقة وذلك من أجل إعداد تقرير عن الأوضاع هناك، وكان موقف الإمام بأن السيد دي ريبينغ لم يحصل على التسهيلات الضرورية لتسهل له عملية التعرف على مجمل الأوضاع بالمنطقة حتّى يتمكن من أخذ صورة حقيقية وواقعية عن الأوضاع في عُمان. وبأن البريطانيين أصروا على عدم السماح للسيد دي ريبينغ بالدخول إلى عُمان إلا في حالة موافقته على أن يفعل ذلك كضيف لسلطان مسقط وبرفقة السلطات البريطانية أثناء رحلته إلى عُمان. وبعد انقضاء فترة زيارة السيد دي ريبينغ لعُمان قام بزيارة منطقة الدمام حيث التقى بالإمام غالب بن علي إمام عُمان. ويشير نصّ التسجيل الرسمي للقاء الذي تمّ بين الإمام وبين مندوب الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن المندوب مكلف من قبل الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بالتالي:

«**أولاً**، الذهاب إلى عُمان لتقصي حقائق الوضع هناك. ولقد تمكنت من زيارة كلّ من صلالة ومسقط وسمائل ونزوى وعبري والشرقية والجبل الأخضر والرستاق. حيث كانت أولى تحرياتي تنصب حول الأحوال الراهنة في عُمان.

ثانياً، القيام بكتابة تقرير عن المجاهدين العُمانيين من حيث عددهم وطريقة إدارة عملياتهم العسكرية وكذلك عن الزعيم الذي يقودهم في القطر.

ثالثاً، هل هناك أية قوات أجنبية؟

رابعاً، كتابة تقرير حول المساجين السياسيين وعددهم. ولقد كان مجيئي إلى منطقة الدمام بغية استلام معلومات منكم وكذلك معلومات عن وجهة نظركم بخصوص هذا الأمر».

لقد كان ردّ الإمام «بأن البريطانيين وبعض الأقطار تقدّمت بسؤال للأمين العام للأمم المتحدة لإرسال بعثة تحر وتقص إلى عُمان ولقد أوضحنا وجهة نظرنا بِكُلّ وضوح وجلاء للأمين العام للأمم المتحدة، وهي أننا نتفق من حيث المبدأ على إرسال بعثة تقصي إلى عُمان بشرط أن تكون هذه البعثة مصحوبة بعُماني وهذا أمر طبيعي، وبذلك فهي تعطي ضماناً كافياً من قبل الأمم المتحدة لأي من الطرفين للتقدّم بإعطاء معلومات. وكل ذلك سعياً وراء تحقيق رغبتنا في أن تكلل أعمال ومهام هذه البعثة بالنجاح. وذلك لا يعني عدم ثقة في الأمين العام أو في مندوبه، إلا أنه يعني فقدان الثقة في الجانب الآخر وهذا الجانب هو الإنكليز. وذلك لأننا على يقين بأن الإنكليز لن يطلعوا أعضاء البعثة على حقيقة الوضع أو على حقيقة سير العمليات والمعارك ولا كذلك عن القرى المدمرة والمدن لأن ذلك سيدينهم ويقلل من هيبة وضعهم العالمي».

وأوضح السيد دي ريبينغ بأن «الأمين العام حاول إقناع بريطانيا لتوافق على اقتراحكم إلا أنها رفضت ذلك وبعد ذلك وافق الأمين العام على توجيه البعثة لزيارة عُمان. حيثُ إنّه لو لم يبد موافقته على زيارة البعثة إلى عُمان لما كان من الممكن إرسالها لأن بريطانيا رفضت السماح في أن يرافق البعثة حتّى شخص عُماني واحد. إن تصريحكم والذي أرسلتموه إلى الأمين العام وصلني عندما كنت في بيروت».

وبعد عودة اللجنة إلى لندن بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، قام السيد دي ريبينغ والسيد كروفورد بزيارة اللورد بريفي سيل وأبلغاه نتائج زيارتهما إلى عُمان والعربية السعودية، وقد حضر الاجتماع كذلك السيد كروفورد والسيد برينشلي. وخلال الاجتماع أوضح السيد دي ريبينغ الأسباب التي دعتهما إلى زيارة الظهران لمقابلة غالب إمام عُمان من دون إبلاغ سلطان مسقط مسبقاً عن نيتهما القيام بذلك. لقد نوقشت احتمالية القيام بهذه الزيارة مع الأمين العام قبل مغادرتهما نيويورك، ولكن لم يتم اتخاذ قرار حولها حتى الآن. ولم يرغبا بالتحدث عنها مع السلطان، حيث لم يكن مؤكّداً بعد أن يقوم الأمين العام بإبلاغهما للقيام بها. ومع ذلك فإنهما عندما وصلا إلى بيروت في طريق عودتهما من زيارة عُمان، وجدا أن غالب قد أرسل احتجاجاً إلى الأمين العام على قيامهما بمهمتهما في عُمان من دون وجود ممثلين عما وصفها بالحكومة الشرعية لعُمان. وفي ضوء هذا الاتصال (المؤرخ في الأول من حزيران/ يونيو والذي لم يستلم حتّى تاريخ الرابع من تموز/ يوليو)، فإن

الأمين العام قد أوعز لهما بمقابلة غالب بعد زيارة الأمير فيصل في جدة بقصد الحد من النقد الذي وجهته الوفود العربية في الأمم المتحدة للمهمة.

وقال السيد دي ريبينغ إنه قد سمح لهما أن يذهبا أينما يشاءان وأنهما قد غيرا خططهما فعلياً أحياناً وذلك لرد التهم القائلة إنهم قد أتيح لهم القيام بجولة مهيأة من قبل» الإمبرياليين» ولقد وجدوا السلطان متعاوناً، وإنه كانت هنالك ثلاث نقاط فقط لم يتجاوب السلطان معهم بشأنها وهي:

١ ـ **معاهدة السيب**، قال السلطان إنّه فضل عدم إطلاعهم عليها لأنه اعتبرها قضية منتهية. (ذكر السيد فانويك ملاحظة مفادها أنه ربما يمكنهم الاستفادة من وصف الأساس الذي تمّ وفقه التفاوض في مذكرات وينغيت).

٢ ـ **السجن**، إذ لم يسمح لهم بزيارته ولكن سمح لهم بالتحدث إلى موظفي السجن ومن ضمنهم الموظف الطبي.

٣ ـ **المساعدة البريطانية**، ذكر السلطان أن البريطانيين يدفعون جزءاً من تكاليف قوته ولكنه فضل عدم ذكر مقدار المبلغ المدفوع.

كما قام السيد دي ريبينغ في وقت لاحق من اليوم بزيارة السير روجر في وزارة الخارجية الذي ذكر بأنه لم يكن يحاول التقييد أو التأثير على مفهوم تقرير السيد دي ريبينغ، ولكنه يجب أن يأخذ في الاعتبار تطورين قد حصلا منذ أن غادر منطقة الخليج:

الأول، أبلغ السلطان القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة أنه يخشى أن يكون قد ذهب بعيداً في نقاشاته مع السيد دي ريبينغ وأن يكون تقريره قد خرج عن نطاق صلاحياته.

الثاني، ربما لا يعلم السلطان إلى الآن بأن السيد دي ريبينغ قد ذهب للقاء غالب ولكنه سوف يكتشف ذلك لاحقاً وسوف يستاء من ذلك.

ولقد ردّ عليه السيد دي ريبينغ بالقول إن السلطان كان مسروراً وتكلّم بحرية لكنه مع ذلك قد أخذ بعين الاعتبار ملاحظة السير روجر (لاحقاً وفي حوار مع السيد كروفور ذكر بأنه أراد أن يكون تقريره واقعياً تماماً وأن يتقيد تماماً بحدود صلاحياته، ولكنه سوف يدخل في مقدمة مستفيضة متضمنة وجهات النظر المعارضة للمسألة العُمانية. ولقد بين بأنه كان عليه الأخذ في الحسبان حقيقة أن التقرير سوف يتم قراءته من قبل الوفد العربي. وأن من المرغوب فيه الحفاظ على الثقة المتبادلة بينه وبين السيد دي ريبينغ.

بخصوص الزيارة إلى الإمام غالب، أدرك السيد دي ريبينغ أن السلطان سيشعر بالإهانة، ولكنه كان خاضعاً للتعليمات ولقد أخبر السلطان بأنه قد أُمر بمقابلة الأمير فيصل. كما أخبر السير ويليام لوس بأن عليه التوجه إلى بيروت للحصول على المزيد من التوجيهات من الأمين العام الذي يشعر بأن عليه الاستعداد للجلسة القادمة لمجلس الأمن والتي يخشى أن يتعرض خلالها للمزيد من الهجوم. لقد شعر الأمين العام بأنه يجب إجراء محاولة حتّى ولو ضدّ رغبة السلطان لتحقيق اتصال مع الطرف الآخر. وقبل مغادرته عُمان تمّ إبلاغ السيد ريبينغ لمقابلة السفراء العرب الثلاثة: السعودي والعراقي وسفير الجمهورية العربية المتحدة (الذي لم يكن موجوداً حينها). والذين كان الأمين العام على اتصال بهم منذ ذلك الوقت. ولقد أرسل الأمين العام له نسخة من رسالة الاحتجاج المرسلة من «حكومة عُمان» ضدّ زيارة بعثة الأمم المتحدة من دون علمهم أو موافقتهم ومن دون وجود ممثلهم.

لم تستلم اللجنة تعليمات لمقابلة الإمام غالب أو أمين الجامعة العربية إلا بعد مغادرته الخليج، إلا أن المملكة المتحدة اعترضت على زيارته للجامعة العربية باعتباره غير ضروري. فوافق الأمين العام على ذلك وتم إلغاء الرحلة التي كان يريد القيام بها إلى القاهرة. أوضح السير روجر ستيفنز أن التقرير الذي تلقاه من نيويورك لم يوضح أن الهدف من زيارة القاهرة هو مقابلة أمين الجامعة العربية. ولكنه جعل الهدف هو زيارة حكومة الجمهورية العربية المتحدة. ولقد شعرنا أن هذا غير مناسب لأنه يعني ضمنياً بأن مراكز القيادة للعالم العربي هي في القاهرة.

وقال السيد فانويك عضو لجنة الأمم المتحدة، إنهم هم أنفسهم لم يكونوا مسرورين بالمقترح الداعي إلى زيارة القاهرة، والذي اعتبروه عديم القيمة. ولقد أدركوا تأثيره المحتمل على السلطان. ثمّ أورد للبريطانيين بعد ذلك تفصيل اجتماعهم بالإمام غالب والشيخ طالب حيث تحدث الإمام غالب عن الحقوق الشرعية لشعب عُمان ولكن السيد دي ريبينغ أشار إلى أن هذا خارج صلاحياته والتي تقتصر فقط على البحث عن الحقائق. وسأل عن وجهة نظر غالب في تلك الحقائق.

قال الإمام غالب إن البعثة لن تتمكن من الوصول إلى الحقيقة بسبب الاضطهاد الذي يمارسه السلطان. وقال له السيد دي ريبينغ بأنه قد تحدث إلى الناس من دون وجود ممثلين لبريطانيا أو للسلطان، ولقد لمس وجود بعض المعارضة المتكتمة في كلّ الأماكن؛ فبدأ طالب بالحديث قائلاً إن حالة الحرب ما زالت مستمرة في السلطنة؛ وإن الناس الذين قابلتهم البعثة قد أُمروا بالمجيء؛ وإن البعثة لم تر قتالاً أو قوات بريطانية وذلك لأنهم كانوا مختبئين؛ وإن ممثلي

الإمام كان بمقدورهم إطلاعهم على القتال وعلى القوات البريطانية الموجودة. وتساءل إن كانوا قد شاهدوا السجن في مسقط؟ فرد السيد دي ريبينغ بأنه ما كان يمكن تشكيل البعثة لو أنهم أصروا على شروط طالب.

قال طالب إن الإمام قد انتخب من قبل الشعب وأن لديه مستشارين وخبراء يكوّنون مجلس استشاري من ثلاثين إلى أربعين شخصاً، يعمل كمجلس وزراء. وإن سليمان بن حمير كان أحد أعضاء المجلس ولكنهم لم يتمكنوا من مقابلته لأنه كان مريضاً، والعديد من الأعضاء يمثلون قبائل وقرى وأنهم قد التقوا بعضهم في نزوى. ولقد شرح لماذا لم تنضم عُمان إلى جامعة الدول العربية، ولكنه قال إن كلّ الدول العربية قد اعترفت بالإمامة كبلد مستقل وإنها استقبلت ممثليها بكامل صفاتهم الدبلوماسية. عندما بدأ التدخل البريطاني دعا الإمام القبائل للتراص وأمرهم بالقتال حتى النهاية. ولكنه وعد بترك باب السلام مفتوحاً على الدوام، ولقد استخدموا كلّ الوسائل السلمية الممكنة لجعل البريطانيين يحترمون حقوق العُمانيين.

وعند سؤاله عن السبب وراء انهيار المحادثات مع البريطانيين في عام ١٩٦١، أجاب طالب إن الحوار كان على أربعة أسس:

١ ـ الرجوع إلى حالة الوضع القائم لم يتم ذكر تاريخ محدد ولكن السيد فانويك استنتج بأنه في عام ١٩٥٥.

٢ ـ انسحاب القوات البريطانية.

٣ ـ التعويض عن الأضرار.

٤ ـ الإفراج عن كلّ المعتقلين السياسيين.

عرض البريطانيون الاستمرار بالمباحثات إذا ما تمّ سحب بندّ عُمان من جدول أعمال الأمم المتحدة. وسوف يرسلون مفاوضاً جديداً سوف يطالب الإمام بوقف الحرب إلا أنه لن يرضى بقبول هذه الشروط. قال طالب إنه في حالة أن البريطانيين غير عازمين على مناقشة نقاطه الأربع، فإنه من غير المجدي الاستمرار. ومع ذلك فهو ما زال مستعداً للتفاوض.

ولقد طلب الشيخ طالب من السيد دي ريبينغ أن يبلغ الأمين العام أنه إذا كان البريطانيون يريدون التفاوض على أساس حقوق كلا الطرفين فإنه مستعد لعمل ذلك. إذ يجب الحفاظ على حقوق الشعب العُماني. ولقد فضل أن يتفاوض مع البريطانيين بدلاً من التفاوض مع السلطان.

وقال السيد دي ريبينغ بأنه تكوّن لديه انطباع أن العُمانيين لا يشعرون

بالرضا لوجود محاولات للتأثير على قضيتهم وأنهم ربما يكونون راغبين في القريب العاجل بالتوصل إلى تسوية. ولقد قدم اقتراحاً شخصياً بأن من المجدي استئناف المفاوضات عند الجلسة القادمة لمجلس الأمن. وبذا يمكن القول إنّه لم تكن هناك جدوى من مناقشة الموضوع في المجلس.

وقال السيد كروفور ممثل الحكومة البريطانية: إن البريطانيين لم يكونوا أساساً في القضية، ولكنهم وسطاء للسلطان، وسوف يبلغون السلطان بما تمّ قوله ولكن الأخير لم يرضَ مطلقاً بالتفاوض مع الثوار على أساس الندية. وأنهم كانوا دوماً على استعداد للحوار وفق قواعد ملائمة.

وتشير التقارير البريطانية أنه في الوقت الذي كان ينظر في القضية العُمانية في المحافل الدولية، استمر نشاط حركة القيادات العُمانية على الصعيد الدبلوماسي في المنطقة العربية حيث تميزت تحرّكات الإمام والوفد المرافق له بنشاط دبلوماسي وذلك منذ عودتهم بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر من رحلتهم التي قاموا بها إلى أقطار شمال أفريقيا. وظل الإمام على اتصال بالشخصيات المهمة في الجمهورية العربية المصرية بمن فيها د. فوزي ومدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية وكذلك د. نوفل بجامعة الدول العربية حيث استعرض معه تقرير دي ريبينغ (ممثل الأمم المتحدة). كما قام الوفد الذي وصف رسمياً بأنه في زيارة إلى القاهرة بزيارة للرئيس السلال والذي يقال إنه أكد لهم دعم اليمن المستمر لقضية الشعب العُماني. أوردت الصحافة في القاهرة أن الوفد يتوقع أن يستمرّ في جولته للدول العربية بما في ذلك سوريا ولبنان والعراق والأردن، وذلك لتوضيح تطورات القضية العُمانية لسلطات تلك الدول. وكان أول نجاح لجولتهم إلى شمال أفريقيا قد تمثل في قرار مجلس الوزراء الليبي الذي أعلن عنه بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بسداد ليبيا لحصتها من المساعدات الطبّية والمالية لكفاح الشعب العُماني على أساس الدعوة التي صدرت من جامعة الدول العربية في جلستها الأخيرة.

كما أوردت الصحافة في الفترة ذاتها أن الشيخ صالح بن عيسي الحارثي الذي يمثل جبهة تحرير عُمان كرر إصرار الشعب العُماني على استرداد حقوقه المغتصبة. ولقد رفضت جبهة تحرير عُمان تبني أية مفاوضات على أساس مقترحات السيد دي ريبينغ. حيث ينبغي الاعتراف باستقلال عُمان وأن تجلو القوات الأجنبية عن البلاد. وسوف تؤسس الجبهة جيشاً للتحرير يمكّن الشعب العُماني من استرداد حقوقه. كما دعا صالح بن عيسي الحارثي الدول العربية والأفريقية لمساندة القضية العُمانية.

ومع دخول سنة ١٩٦٤، كانت الاتصالات بين السلطات البريطانية بقادة الثوار العُمانيين في الخارج مستمرة لضمان استغلال مسألة إنتاج النفط في السلطنة لصالح بريطانيا والسلطان، وكانت وجهة النظر البريطانية أنه قد تمّ الكشف عن النفط حديثاً، وفي غضون فترة قصيرة فسيدر على الدولة ثروة لم تشهد لها مثيلاً من قبل، وأن الوقت قد حان للأشخاص الذين هجروا السلطنة أن يتصالحوا مع السلطان حتّى يعودوا إلى بلدهم ويشاركوا بسلام في التنمية والتقدّم، وسيكون ذلك أفضل من نفيهم بصفة دائمة، حيث إنّه لا توجد طريقة أخرى لعودتهم لأوطانهم، فإذا كان لديهم الاستعداد لانتهاز هذه الفرصة ستفعل كلّ ما في وسعها لمساعدتهم للتصالح مع السلطان.

وكانت مبادرة السيد فايز اجاز تشير إلى رغبة بعض قادة الثوار لفتح باب المفاوضات بطريقة واقعية بالمقارنة بالموقف الذي تسبب في انهيار مفاوضات بيروت عام ١٩٦١، وكان التوجه أن يتم فتح باب المفاوضات المباشرة مع قادة الثوار. وكانت الاستراتيجية المقترحة تتمثل في إعادة توزيع المهام بين الشيخ طالب وقواد الثورة الآخرين باعتبار أن الشيخ طالب أكثر الثوار عناداً، ولهذا إذا كان الشيخ صالح بن عيسى والشيخ سليمان بن حمير والإمام غالب بن علي على استعداد للتفاهم مع الإنكليز، وأنه باستبعاد الشيخ طالب يمكن أن تكون هناك فرصة كبيرة للنجاح، كما كانت السلطات البريطانية ترى أن قادة الثوار يعتقدون أنهم في موقف قوة وهذا ليس حقيقياً، لذا لا بُدَّ أن يتم تحريرهم من أوهامهم في بداية أية محادثات. ولا يمكن لِكُلّ من طالب وسليمان وصالح أن يتوقعوا عودتهم إلى السلطنة كإمام عُمان أو شيخ أكبر لقبيلة بني ريام أو شيخ أكبر لقبيلة الحارثي.

ولقد كان التوجه أن يتم بذل محاولة أخرى للتسوية بعقد مقابلة استكشافية في لبنان بين الشيخ صالح بن عيسى الحارثي وسليمان بن حمير وممثل بريطانيا، حيثُ إنَّ كلّ شيء يعتمد على مدى قيام قادة الثوار بتعديل موقفهم الذي اتخذوه عام ١٩٦١، إضافة إلى أن بريطانيا لا يمكن أن تتأكد من هذا من دون اتصال مباشر بين بعض قادة الثوار على الأقل. أنّه من المهم جداً أن تكون المقابلة سرية، لأن بريطانيا لا تستطيع أن تتحمل خسارة أي شيء في هذه المقابلة التي اعتبرتها استكمالاً لمساعيها الحميدة التي أشار إليها اللورد بريفي سيل في مجلس العموم في آذار/مارس عام ١٩٦١، وإنها قد تصل إلى نجاح في أحسن الظروف، فعلى الأقل أنها عن طريق المحادثات المطولة قد تؤجل أي خطط يفكر بها الثوار لبذل مجهودات أكبر في السلطنة، وإذا فشلت المحادثات تستطيع عن طريق تسريب المعلومات بحكمة أن تشكك في تماسك قادة الثورة وحسن نواياهم.

كما تقرر ألا ينتظر الممثل البريطاني الجانب الأخر ليقدم أفكاره، بل عليه أن يكون مبادراً لطرح أفكار وله أن يتحدث عن صنع السلام في السلطنة وعن شحن النفط بإنشاء خطّ أنابيب لنقل النفط إلى الساحل. كما كان التوجه يتمثل في عدم ضرورة استشارة السلطان مقدماً حيث سيتم إبلاغه لاحقاً بآخر التطورات، وتوضح له مزايا التسوية ويتم التحدث معه في مسألة تسهيل شروط عودة قادة الثوار إذا سارت المباحثات بشكل جيد. وحول أفضل السبل التي يمكن انتهاجها خلال المناقشات فقد تقرر أن تكون استكشافية الطابع وعدم اعتبارها بمثابة مفاوضات مع حكومة صاحبة الجلالة أو مع السلطان من خلال حكومة صاحبة الجلالة، وبأن تتمثل أهداف المناقشات في التالي:

١ ـ التأكد من وجود فرصة لأن يتحرك الثوار ككل نحو السلام.

٢ ـ لمعرفة ما إذا كان بعض الثوار ينوون العودة من دون الآخرين: بالتحديد غالب وسليمان بن حمير من دون طالب؛ وربما أيضاً من دون صالح بن عيسى.

٣ ـ لإجهاض خطط الثوار في التحرّك مجدداً من خلال المناقشات الاستكشافية وترك الباب مفتوحاً (تبعاً لنتائج الحوارات الأولية) لإجراء المزيد من الاتصالات.

٤ ـ لتجنب أية افتراضات بأن السلطان سيلغي شروطه.

٥ ـ لاستمرار الإصرار على أن تكون المناقشات سرية، تجنباً للحرج وكذلك لمنع الحكومات العربية من الضغط على الثوار لكي يصروا على شروط عام ١٩٦١.

٦ ـ للتوضيح عند الضرورة أن المناقشات الحالية ليس لها علاقة بالمناقشات التي أجريت سابقاً مع سليمان بخصوص مستقبله الشخصي.

ولقد تمثلت الأهداف البريطانية في المفاوضات بالتالي:

١ ـ الرغبة في التأكد من وجود أية إمكانية بأن يلقي الثوار أسلحتهم وأن يعملوا على تحقيق السلام وتحقيق السلام مع السلطان.

٢ ـ إذا فشل ذلك فمن المهم معرفة ما إذا كان البعض من الثوار مستعدين للعودة إلى السلطنة وأن يحققوا السلام من دون الآخرين وبالأخص عودة غالب وسليمان بن حمير من دون طالب وربما أيضاً من دون صالح بن عيسى.

٣ ـ وكهدف تكميلي، فإننا نأمل أن تؤدي المناقشات لكبح خطط الثوار قي تجديد نشاطهم. وبهذا المعنى فلعل من مصلحتنا ترك الباب مفتوحاً أمام احتمال

إجراء المزيد من المناقشات في المستقبل حتّى ولو بقيت شروط الثوار غير واقعية. وطبعاً لا يمكن الحكم على ذلك إلا بعد إجراء المناقشات الأولية.

٤ ـ يجب ألا تكون هنالك افتراضات باستعداد السلطان للتخلي عن شروطه.

٥ ـ الإصرار على بقاء المباحثات سرية لمنع الإحراج وكذلك منع الحكومات العربية من الضغط على الثوار كي يتمسكوا بشروطهم.

ويمكن تلخيص رأي الدائرة العربية في الخارجية البريطانية بأنه لكي يتحقق التصالح مع السلطان يجب على الثوار أن يكونوا واقعيين وأن يواجهوا الحقائق بأكثر واقعية مما كانوا عليه عام ١٩٦١، ولا بُدَّ أن يتخلوا عن فكرة أن اتفاقية السيب أعطت عُمان وضع الاستقلال. وبالتأكيد يجب أن يتخلوا عن الإشارة إليها حيثُ إنَّ السلطان يعتبرها لاغية، ولا بُدَّ أن يدركوا أن عُمان جزء من نفوذ السلطان كأي جزء من السلطنة، لا بُدَّ أن يكون لديهم الاستعداد للعودة كمواطنين عاديين وأن يعيشوا بهدوء في قراهم. وأخيراً لا بُدَّ أن يدركوا أن حكومة صاحبة الجلالة لن تمنحهم ضمانات نيابة عن السلطان لأن هذا يعتبر تدخلاً بين حاكم صاحب سيادة ورعاياه.

وعلى الصعيد الميداني في مسقط، أشار القنصل البريطاني في أوائل سنة ١٩٦٥ إلى أنه كتب العديد من التقارير حول مواضيع شتى تعامل معها أثناء زيارته للسلطان سعيد بن تيمور في صلالة، حيث وجد السلطان متحمساً ومتعاوناً وودودا كما كان دوماً. إلا أن شعوره الحقيقي وفي الأعماق هو أن الزيارة كانت محبطة لأن السلطان لم يستشعر بأهمية اتخاذ خطط عاجلة لقدوم واستخراج النفط، وبأن التنظيم الإداري الجديد الذي تحدث معه بشأنه يخضع الآن للتمحيص وللمزيد من الاعتبارات بعد قول شونسي إنه يعتقد أنها طموحة للغاية وليست بذات ضرورة بتلك الدرجة. ولقد تمّ إقناع السلطان بأنه لا توجد حاجة للتغيير، ففي مجال التعليم يعتقد بأن وجود مدرسة ابتدائية واحدة في مكان ما سيكون كافياً. وهو لا يرغب في إحضار معلمين من أي من الأقطار العربية سوى من السودان. وهذا الاتجاه المحافظ يحط ويعوق من التنمية المدنية وأقل ما يمكن لي قوله في هذا الخصوص، إن الأمور ستسوء بدلاً من أن تتحسن. كما لم يجد السلطان أية آثار تترتب من القدوم الوشيك لفنيي النفط والعمال أشباه المهرة من الذين سيعملون في مجال النفط.، حيث سيتم حصر تحرّكهم من داخل منطقة أسلاكهم الشائكة في سيح المالح. لأنه لا يود أن تتعرض مطرح أو مسقط لأي نوع من الإفساد.

لقد كان السلطان منشغلاً جلّ الوقت في مناقشة مسائل من مثل مشاكل التأشيرات الفردية وترميم الحصون وما شابه ذلك. ولم يبدأ في مباشرة أي تخطيط جاد. ولقد وجه القنصل البريطاني اللوم إلى مستشار السلطان شونسي على ذلك، كما أنه وجه لوماً لزوجته أكثر منه، حيثُ إنَّ لها تأثيراً شديداً على السلطان، لعلم الجميع إلى أي مدى هو تعصب السلطان وعناده؛ شيء يدعو للآسف أن النصيحة التي تقدّم له من المقربين تأتي في هذا الوقت المهم من زوجين بشوشين من الطبقة الاجتماعية الراقية، إلا أنّهما وفي الأساس يشاركانه آراءه المنحدرة من تقاليد أساطير الهند القديمة. وكان رأي القنصل البريطاني في مسقط أن شونسي وزوجته بعيدان عن إسداء النصح، فهما وكيلاه ولأهداف سياسية عملية يعتبران من خدمه المطيعين المخلصين. وأتساءل أحياناً إذا ما كان ذلك فعلاً هو السبب في أن يستبقيهما السلطان ليكونا معه.

ووسط هذه الأجواء في مسقط كانت اللجنة المشكّلة من قبل الأمم المتحدة تنظر في المسألة العُمانية على أنها مشكلة دولية خطيرة مستقاة من سياسات إمبريالية وتدخلات أجنبية في مسقط وعُمان، وتستوجب رعاية واهتماماً خاصين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما كانت اللجنة تعتقد إن تصاعد هذه المشكلة سيتسبب في قلاقل واضطرابات ستكون لها عواقب وخيمة، ولذلك فإن حلها والعمل على استقرار المنطقة أمر ضروري من أجل السلام الذي هو المناخ الوحيد الذي يمكن أن تحدث فيه تنمية اجتماعية واقتصادية. لذا فإن اللجنة رأت بأن على كلّ الأطراف المعنية الجلوس في دائرة المفاوضات لحل هذه المشكلة من دون تحامل أو إجحاف أو فرض رأي من طرف على الآخر، ما قد يتسبب في إعاقة التوصل إلى سلام واستقرار. وكذلك كانت اللجنة تعتقد بضرورة:

ـ أن تساعد هيئة الأمم المتحدة الأطراف إلى التوصل إلى سلام ووفاق، أن يكون لها الدور الملموس والفعال في تسهيل الجلوس للمفاوضات وذلك بمعاونة اللجنة. إن أية مبادرة تتخذها اللجنة العمومية للأمم المتحدة بهذا الموضوع لا بُدَّ أن يكون هدفها الأساسي هو تحقيق التطلعات والآمال المشروعة لشعب مسقط وعُمان.

ـ أن على الجمعية العامة دعوة كلّ من الإمام والسلطان لبذل كلّ الجهود الممكنة لتذليل الصعاب التي قد تقف وتحول دون التوصل إلى اتفاق حول هذه المشكلة وذلك بمعاونة مكاتب اللجنة.

ـ على الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك دعوة حكومة المملكة المتحدة لتقديم جميع التسهيلات لقيام مفاوضات، وأن تستعمل في ذلك وتستغل علاقات

الصداقة التي تربطها مع السلطان وذلك من أجل التشجيع لمثل هذه المفاوضات ونجاحها.

ولقد قامت الخارجية البريطانية بتحليل تقرير اللجنة الخاصة حول عُمان ورأت أن من أبرز النقاط فيها:

١ ـ الإيجابيات

أ ـ الخاتمة والنهاية اللتان تمّ التوصل إليهما على أن السلطنة ليست بمستعمرة أو تخضع لحكومة وصايا بالمعنى الرسمي للكلمة. هذا الأمر سيساعدنا في الوقوف ضدّ المحاولات التي تسعى إلى طرح القضية العُمانية أمام اللجنة الرابعة. وذلك على الرغم من أن قراراً بلا شكّ للأغلبية سيتخذ تحت هذه الأسس المنطقية. وفي الحقيقة فإن القسم الكامل حول العلاقة بين المملكة المتحدة والسلطنة بالرغم من تضمنه نقاطاً عديدة محرجة من قبيل الدور البريطاني في مفاوضات السيب، فإنه بصفة عامة أكاديمي ولا يمكن القول إنه غير منصف، وأعتقد بأنه يبرر القرار بأن على حكومة صاحبة الجلالة تقديم الدليل للجنة.

ب ـ إن الدعوة إلى المفاوضات بدلاً من الدعوة المباشرة لاستقلال عُمان أو ما شابه ذلك، تمثل قليلاً من الرحمة بالرغم من كونها غير واقعية، وإذا ما تمّ تشكيل لجنة للنوايا الحسنة فهي بلا شكّ ستكون مسببة للمشاكل.

ج ـ إن التحفظات حول تفسيرات اللجنة لاتفاقية السيب الفقرة ٦٤٤ تبدو بأنها معقولة لورودها المهم (على الرغم من أننا قد لا نرغب في الإقرار بذلك)، وتجادل اللجنة في (الفقرة ٦٤٣) على أن مصطلح «الشؤون الداخلية» في الاتفاقية يسبب بكامله إحراجاً، إلا أن مجرد ورود مثل هذا المصطلح يلمّح إلى وجود شؤون خارجية وهذه لا تقع ضمن سيطرة أو مراقبة القبائل.

د ـ بعض الادعاءات بعيدة عن الواقع ولا تمت له بصلة وحتّى إنها تشكك في نفسها. مثلاً الدعاوى المقتبسة من الصفحتين ١٥٦ و١٦٢ قد تكون مأخوذة ومقتطفة من راديو القاهرة.

٢ ـ السلبيات

أ ـ لعل أسوأ جانب في التقرير كلّه هو عدد الاتهامات العدوانية ونصف الحقائق حول السلطنة التي تمّ تمريرها بسبب الإهمال وعدم التوازن بين طرفي قضية النزاع. وهذا بالطبع خطأ السلطان وليس خطأنا، إلا أن اللجنة أيضاً وقعت في خطأ يتمثل في عدم إعطائها أي وزن لشهادة الشهود العيان لتقرير دي ريبينغ.

ب ـ ببساطة إن الاستنتاجات لا تتبع الأدلة حتّى حينما قدمت وتم تقويمها بواسطة اللجنة. حتّى إنَّها لم تشر إلى «قضايا المناطق التاريخية والسياسية» المحددة في اختصاصات اللجنة. ولسوء الحظ فإن الاستنتاجات هي التي من المحتمل أن يتم التركيز عليها إعلامياً وفي المداولات.

ج ـ هناك نقطة محددة مضرة تتمثل في ترسيخ الأسطورة القديمة التي ستؤكدها الاكتشافات الأخيرة، أن النفط هو مصدر كلّ القلاقل وأنه السبب في تورط حكومة صاحبة الجلالة في عُمان. وهناك تلميح بسيط لاحتلال السعودية لواحة البريمي في عام ١٩٥٢، والذي كان السبب الأول لإثارة القبائل أو إلى حقيقة أن الإمام محمّد في البداية ساعد السلطان ضدّ السعوديين حتّى صار في خريف عمره مخلب قط لصالح بن عيسى. وتقارير المساعدة الخارجية للمتمردين يتم إنكارها على الرغم من وجود الكثير من الأدلة التي تثبتها.

د ـ المقترح الوارد في (الفقرة ٦٥٦) والذي يقول إن المملكة المتحدة مرتبطة برسم سياسات السلطان المستقبلية هو بالطبع شيء صحيح، إلا أن التضمين على أن المصالح الأنانية لحكومة صاحبة الجلالة في الاستحواذ على النفط هي التي تحرّكها في كلّ الأوقات في داخل عُمان كان مدعوماً بدليل مهلهل. على أنَّ (الفقرة ٦٧٢) حول تدخل حكومة صاحبة الجلالة عام ١٩٥٧، وعلى الرغم من أنّه قاسٍ إلا أنه أمر يصعب الجدل حوله.

هـ ـ قبول اللجنة بـ (الفقرة ٦٧٩) الاتهامات بالوحشية والاضطهاد الذي يمارسه السلطان على أساس أن حكمه أوتوقراطي (استبدادي)» وهذا شيء باطل ومناف للعقل.

ولقد كان رأي الخارجية البريطانية السري أن اللجنة قد أولت اهتماماً كبيراً ودراسة دقيقة وعناية في تجميع تقريره، حيث لمست المسألة بعلمية ونزاهة وتجرد. ولقد أسهمت بصورة كبيرة في الوصول إلى فهم القضايا المتعلّقة بهذه المسالة، إلا أنّه ولسوء الحظ، هناك إحدى النقاط التي نوقشت ولمدّة طويلة في الجلسة التاسعة عشرة لهيئة الأمم المتحدة ما زالت ناقصة ولم يبت فيها بعد. وهي الوضع الحقيقي لسلطنة مسقط حيثُ إنَّها ليست مستعمرة بالمعنى الذي يرمي إليه المصطلح، فهي ما زالت تشمل مظاهر عديدة من مظاهر المستعمرات. كما أنَّ اللجنة شككت في تحرّكات البريطانيين ووجودهم هناك، فلقد ذكر التقرير «الاعتماد شبه الكامل للسلطنة على المساعدة البريطانية»، وعلى اللجنة الاعتقاد على الرغم من ذلك أن المملكة المتحدة تفسر ذلك بالحفظ على السلام والاستقرار. وفي أحيان أخرى يقتصر

ذلك المعنى على مساعدة السلاطين بغض النظر عن المساعدة الشعبية التي يطلبونها. واللجنة لا تحتاج إلى إضافة أن ذلك لا يعني بالضرورة الإسهام في حفظ السلام والاستقرار، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية بصورة كاملة؛ فاللجنة تقترح أن «سياسة المملكة المتحدة توجه وبمعايير كبيرة بواسطة رغبتها في حفظ سلطة حاكم لها عليه بعض النفوذ» (الفقرة ٥٩٨) حيث لا يوجد أي تعديل لمعاهدة مع البريطانيين تتعارض مع استقلال السلطنة في رأي اللجنة، إلا أن الأثر المتراكم والمعزز جاء نتيجة الملتمسين بالإجماع أن بريطانيا تسيطر على عُمان (الفقرة ٦٢٠).

بعد التعقيب على التدخل العسكري البريطاني عام ١٩١٥، جاء في التقرير «بهذا العمل فإن المملكة المتحدة تحرم إرادة الشعب في التعبير عن تطلعاته وآماله حول حاكمه وشكل حكومته بواسطة الأسلوب الوحيد الممكن للتعبير عن ذلك» (٦٣١)، على الرغم من أن اللجنة ذكرت بأن اتفاقية السيب المبرمة عام ١٩٢٠ هي مفتوحة لِكُلّ التفاسير فهي مع ذلك سينتج عنها وضع واقعي تكون فيه «الإمامة لها صفة الدولة نفسها» (الفقرة ٦٤٦) تعرض كلّ العوامل التي تظهر أن عُمان دولة مستقلة عن السلطان.

في ما يتعلق بأحداث عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، رفضت اللجنة ما تذهب إليه المملكة البريطانية وتجعله سبباً لتدخلها على أنّه كان تدخلاً عسكرياً سببه انتهاج الإمام غالب سياسات تتعدى حدود سلطته، وكذلك رفضت حقيقة أن كلّ هذه السياسات قد طبقت قبل فترة من توليه منصب الإمام. وعلى ضوء اهتمام شركة النفط البريطانية والعلاقات الخاصة مع السلطان، فاللجنة تميل إلى الاعتقاد أن المملكة المتحدة مرتبطة بطريقة أو بأخرى بتشكيل سياسة هذا الأمر (وهو سياسة السلطان).

واللجنة لا تعتقد بأن الإمام قد تلقى أية مساعدات أجنبية قبل عام ١٩٥٧ كما تدعي المملكة المتحدة، ولم يتلقَ في أي وقت مساعدة على شكل قوات كما قدمت ذلك المملكة المتحدة للسلطان. ومن هذا المنطلق تصبح التبريرات التي قدمتها المملكة المتحدة لتدخلها لا أساس لها.

وقد ذكر التقرير أن اللجنة غير مقتنعة بتبرير المملكة المتحدة لتدخلها بسبب مساعدة حكومة شرعية ضدّ متمردين؛ فحكم السلطان حكم أوتوقراطي استبدادي «والتأكيد يبدو أنه أخذ من ضرورة حفظ حكومة في السلطة أكثر من كونه تأكيداً على أسس تقوم على خرق وانتهاك حقوق الإنسان». وبأنها «تشعر أن الإمام يقود ويتزعم مقياساً كبيراً من المساعدة الشعبية وأن هذا يشكل مركز قوة في عُمان الوسطى».

كما ذكرت اللجنة أن حكومة السلطان هي حكومة أوتوقراطية استبدادية والدعاوى التي قدمها الملتمسون ورافضو القضايا، تتمثل في انتهاك حقوق الإنسان، وهي لم تقتنع بأفكار السلطان لوجود مثل هذا الانتهاك لحقوق الإنسان في بلده. وذلك لأن السلطان رفض دخولها إلى البلد، لذا فإن اللجنة لم تستطع أن تحكم في المدى الحالي للقتال، إلا أنها نوهت إلى فقرة جنود الإمام الذي «ليست لديه الوسائل فحسب بل وكذلك التصميم والعزيمة للاستمرار في المقاومة».

والتقت اللجنة عدداً كبيراً من اللاجئين السياسيين من المنطقة يمثلون مختلف الأقاليم ومختلف مسالك الحياة. هنالك خطر عام ومؤكّد: وهو معارضة البريطانيين والرغبة في وضع حدّ لوجودهم في مسقط وعُمان. تلخصت وجهات نظرهم في التالي:

● إخلاص وتفانٍ من قبل الملتمسين للإمام « لأن ما يناضل من أجله حق»، فهذا كذلك تمّ ذكره والتطرق إليه.

● آراء حول آمال التطلع للمستقبل. بعضهم يريد الوحدة بين مسقط وعُمان وعُمان الساحل. «إلا أن الأغلبية شعرت بأن عليها الاكتفاء بتأسيس الإمامة في المنطقة الداخلية من عُمان».

● العديد يريدون إصلاح الإمامة بصورتها التقليدية، أي أن تصبح أكثر حداثة لمواجهة المستجدات؛ وآخرون يريدون تعديلات وآخرون يريدون رئيساً «إلا أن هناك القليل من التأييد للسلطان».

● الكل يرغب في برامج تنموية. صرح الإمام بأنه سيتقبل إذا ما صوت الشعب لزعيم آخر. ومعظم أعضاء مجلسه عبروا عن رغبتهم في تعديلات وإصلاحات حديثة.

● الملتمسون يتفقون على أن يكون الحل مبنياً على الآتي: أ ـ انسحاب قوات المملكة المتحدة. ب ـ حقّ تقرير المصير. ج ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين. د ـ التعويض للعُمانيين.

وأشارت اللجنة إلى أن هذه الشروط مثل الشروط التي تقدّم بها العُمانيون إبان المفاوضات المجهضة والناقصة عام ١٩٦١. والتقرير يشير إلى أن منصب الأمام يعبر عن رغبة شعبية. وصرح شيخ طالب قائلاً: «إن باب التفاهم سيظل مفتوحاً دائماً»، كما ذكّر بتكريس مطلب اللاجئين العُمانيين لمبدأ الحكم الديمقراطي النيابي. كما أكدت اللجنة كذلك عن اعتقادها بان المسألة العُمانية هي

مشكلة دولية خطيرة وتستدعي اهتماماً وعناية خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكدت على اعتقادها بالتالي:

● إن المشكلة سببها السياسات الإمبريالية والتدخل الأجنبي في كلّ من مسقط وعُمان.

● إن المشكلة سببت قلقاً ومعاناة ربما يتفاقم أمرهما، لذلك فان إحلال الاستقرار أمر ضروري ومهم في مصلحة حفظ وصون السلام الذي من خلاله وحده يمكن تحقيق التقدّم الاجتماعي والاقتصادي. لذلك فإن اللجنة تعتقد أن على كلّ الأطراف المعنية بهذا الصراع أن تدخل في مفاوضات لحل هذه المشكلة من دون تحيز أو إجحاف لمواقع يتخذها طرف دون الأخر، وكذلك الامتناع عن كلّ ما من شانه أن يعطل ويمنع ويحول دون تحقيق السلام والاستقرار.

● إن على الأمم المتحدة المساعدة في إيجاد حلّ لهذه المشكلة باتخاذها لدور فعال ونشط في تسهيل البدء في المفاوضات بين الأطراف المعنية، وذلك بتأسيس وإنشاء مكاتب للجنة، وأن أي مبادرة تتخذها الجمعية العامة في هذا الشأن لا بُدَّ وأن تكون مصممة لتحقيق الآمال والتطلعات الشرعية والدستورية لشعب مسقط وعُمان.

● إن على الجمعية العامة دعوة كلّ من الإمام والسلطان للقيام بجميع الجهود المرجوة لحل هذه المشكلة من خلال التسهيلات التي تقدّمها مكاتب اللجنة الجيدة والكفوءة.

● إن على الجمعية العامة دعوة حكومة المملكة المتحدة لتسهيل المفاوضات للوصول إلى حلّ، وأن تستغل وتستخدم علاقاتها الودية اللصيقة مع السلطان لتشجيع مثل هذا الحل والوصول إلى الاستقرار.

● إن على الجمعية العامة دعوة الدول العربية للقيام بجميع الجهود لتشجيع البدء في مفاوضات تؤدي إلى التسوية.

وفي منتصف سنة ١٩٦٥، أشار القنصل البريطاني في مسقط في رسالته إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، إلى أن مشاكل السلطان تتمثل في أربعة مواضيع هي: **أولاً**، تأسيس وقيام إدارة أكثر صلاحية للوقت الذي تعيش فيه. **ثانياً**، تعزيز وتنمية قواته المسلحة. **ثالثاً**، تطوير علاقاته الدولية (ويشمل ذلك التوصل إلى اتفاق مع المتمردين في الخارج). **رابعاً**، إجراء تطوير دستوري.

وفي الصعيد الإقليمي وفي اجتماع عقد بين مسؤولين بريطانيين والملك

فيصل وردت تفاصيله في برقية صادرة من السفارة البريطانية في جدة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٥، شدد الملك على ضرورة توصل الحكومة البريطانية إلى اتفاق مع الزعماء العُمانيين الموجودين في المنفى وإرضائهم والسماح لهم بالعودة وممارسة سلطاتهم في بلدهم. محذراً من أنه إذا ما خاب أملهم فسيبحثون عن مساعدة من كلّ من مصر والصين أو حتّى روسيا، أو كلّ هذه الدول مجتمعة. وهذا كلّه لا ينصب لا في مصلحة العربية السعودية ولا في المصلحة البريطانية، كما أعرب الملك فيصل عن دهشته من الاهتمّام الكبير للحكومة البريطانية بحفظ الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية، وفي الوقت نفسه إغماض أعينها عن المخاطر الناتجة عن ترك مشكلة العُمانيين في الخارج من دون حلّ.

وعندما أعربت الحكومة البريطانية عن شعورها بأن تواجد هؤلاء العُمانيين في السعودية سيمنعهم من التسلل والارتباط مع «أشرار»، الأمر الذي سيترتب عليه تهديد الأمن في المنطقة، اتفق معها الملك فيصل على ذلك إلا أنه في الوقت ذاته أكد بأن ليس بمقدوره منعهم من السفر إلى الخارج والقيام باتصالات غير مرغوب فيها.

ورداً على وجهة النظر البريطانية عن كيف لأحد أن يتوقع من السلطان أن يسلم قطعة كبيرة من أرضه لناس تمردوا ضدّ سلطته وحكمه، وما الذي يمنعهم من الاتصال بأنفسهم بالسلطان مباشرة للوصول إلى حل للمشكلة، رأى الملك فيصل بأن السلطان أبعد أصحاب الحقوق بعيداً عن أرضهم التي ينتمون إليها والتي تعود إليهم وسلبها منهم. وبعد سنوات طوال بدأ العُمانيون يرون آمالهم في العودة تحبط ليصبحوا أسياداً لأوطانهم. وشدد على النتائج الخطيرة المترتبة عن ذلك.

وفي الوقت ذاته كانت شركة شل تعمل على إجراء تغييرات جذرية في وضع شركة تنمية نفط عُمان المحدودة لكي تكون مرتبطة بالترتيبات الجديدة المتعلّقة بامتياز النفط، وبحيث يتم نقل مقر شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى مسقط. وقد أبلغت الخارجية البريطانية بعثتها في البحرين بالتفاصيل، وبأن ذلك سيحقق لشركة شل امتيازات يكسبونها في ما يتعلق بالضرائب كما سيسهل لهم مواجهة المشاكل التي قد تنشأ أثناء قيامهم بعملياتهم. وقد أشارت الخارجية البريطانية كذلك إلى أن شركة شل تود تقديم مقترح للسلطان مفاده أن اتفاقية الامتياز الجديدة ستكون مبنية على فائدة غير مقسمة. وعلى ضوء هذا الترتيب فسينتقل حقّ الامتياز من شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى شركتي شل وبارتكس اللتين ستقبض كلّ

منهما على جزء من الامتياز بتوزيع نسبة الحصص نفسها بحسب حصصهم في شركة نفط عُمان المحدودة على (٨٥ في المئة و١٥ في المئة على التوالي). ولم تقررا بعد ما الذي سيحدث لشركة تنمية نفط عُمان المحدودة تحت ظلّ هذه الظروف، إلا أنّه من الأرجح أن يظل عملها كشركة مديرة.

وحيثُ إنَّ شركة بارتكس ترغب في قبض حصتها من الامتياز من خلال شركة غير بريطانية، ففي مثل هذا النوع من التغيير إلى أسس مبنية على فائدة غير مقسمة مع موضوع نقل وتحويل مقر شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى مسقط، وتحت تفسير واضح سيكون ضدّ أحكام الاتفاقية السياسية المبرمة بين حكومة صاحبة الجلالة وشركة تنمية نفط عُمان المحدودة، لذلك فإن شركة شل طلبت موافقة الحكومة البريطانية على هذه التغييرات وفي الوقت نفسه سألت عن ملاءمة الاتفاقية السياسية على ضوء نصوص إعادة المناقشة في اتفاقية الامتياز، وفي إجابة الحكومة البريطانية عن استفسارها تمّ التوضيح بأنه وفي الوقت الذي لا تعترض فيه على التغييرات المقترحة وتتفق كذلك بأنه سيكون هناك شكّ حول استمرارية الحاجة للاتفاقية السياسية، فإنها ترغب في تأجيل قرار مستقبلي حول الاتفاقية لحين تتضح وتعلم شروط التعديلات الجديدة.

وأوضحت الشركة أن اتفاقية سياسية ترتبط بقطر مستقل هي شيء خارج عن المعهود والمعتاد، ومن الممكن أن تسبب حرجاً إلا إذا لم تر الحكومة البريطانية أي اعتراض على ذلك، فسيقترح تمهيد السبيل وإزالة كلّ العوائق حتّى يمكن إبطالها وإلغاؤها. وعلى وجه الخصوص فحيثُ إنَّ المواد الاحترازية ضدّ تدخل الشركة في تركيبات الاتصالات السلكية واللاسلكية والدفاعية كما وردت في القسم ٧ و٨ من الاتفاقية، لن تكون عملية. ربما يكون من المرغوب فيه محاولة التوصل إلى أحكام ونصوص تغطي هذه الثغرة المتضمنة في الاتفاقية بين السلطان والشركة، كما تمّ فعل ذلك في حالة اتفاقية الامتياز مع البحرين والمستعمرات. وبما أن السلطان قد أخطر بنهاية اتفاقية عام ١٩٣٨، بعد إجراء تعديل واحد عليها، وافق عليه السلطان. وكان الشعور أن يتم إطلاع السلطان على نية إلغائها، ولتفادي أي شكوك بأن هذا الإجراء مرتبط بالرغبة في الإسراع لتحقيق أسس الفائدة غير المقسمة التي قد لا تروق للسلطان، من المستحسن تأجيل اتخاذ إجراء حول ذلك إلى بعد الانتهاء من إنجاز الترتيبات الجديدة مع الشركة.

ومع نهاية سنة ١٩٦٥، صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أشار إلى أنه بعد دراسة تقرير اللجنة الخاصة بعُمان وبعد الاستماع إلى إفادات وبيانات ممثل المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وممثل إيرلندا الشمالية والالتماسات بهذه القضية،

أعربت فيه عن قلقها الشديد حول خطورة الوضع الناتج عن السياسات الاستعمارية والتدخل الأجنبي من طرف المملكة المتحدة في المنطقة، وعبرت فيه عن تقدير الجمعية العامة لجهود اللجنة. كما عبر القرار عن:

١ ـ استنكار واستهجان لاتجاه المملكة المتحدة وسلطات المنطقة في رفضها التعاون مع اللجنة الخاصة بعُمان وفي عدم تسهيل مهمتها لزيارتها للمنطقة.

٢ ـ الاعتراف بحق شعب المنطقة ككل لتقرير المصير والاستقلال بما يتماشى ويتطابق مع التعبير في آمالهم ورغباتهم الحرة.

٣ ـ اعتبار وجود المملكة المتحدة الاستعماري وبجميع أشكاله سبباً في منع شعب المنطقة من ممارسة حقوقه وحقه في تقرير المصير والاستقلال.

٤ ـ دعوة حكومة المملكة المتحدة إلى تطبيق الآتي وبصورة عاجلة وفورية في المنطقة:

أ ـ توقف كافة العمليات القمعية ضدّ شعب المنطقة.

ب ـ انسحاب القوات البريطانية.

ج ـ إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين إلى المنطقة.

د ـ إزالة الهيمنة البريطانية بكافة أشكالها.

٥ ـ دعوة اللجنة الخاصة لتقصي الأوضاع في المنطقة مع اعتبار تطبيق إعلان منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة حتّى يتسنى لها فحص الوضع في هذه المنطقة.

٦ ـ تقديم طلب للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بالتنسيق مع اللجنة الخاصة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق هذا القرار، ومن ثمّ رفع تقرير إلى الجمعية العامة يقدم في جلستها رقم ٢١.

الوثائـــق



الوثيقة رقم (١١٣١)

ســري

تقرير مسقط الإداري للعام ١٩٦١

تميزت هذه السنة بالتحركات السياسية الخارجية والتي ساهمت لوحدها فقط في إبقاء أسباب التمرد حية. بينما لا زالت الأوضاع هادئة في داخل البلاد تخللتها بعض الأحداث المتفرقة والتي كان للتدخلات الخارجية يد فيها. وقد بقي السلطان حتى الآن في صلالة ولم يقم أي من أقربائه من الدرجة الأولى بأي نشاط (٢ ـ ٣). وزاد الشيخ أحمد بن محمد الحارثي من نفوذه على حساب نفوذ آل الخليلي، ولم تكن هنالك نشاطات كبيرة للمتمردين (٤ ـ ٥) ولا زالت العلاقات مع الجيران متوازنة على ما كانت عليه في الفترة السابقة (٦ ـ ٧). بذل دي ريبينغ جهوداً لحل النزاع على منطقة البريمي، وظلت الأوضاع فيها هادئة طوال هذه السنة ولكن جهود دي ريبينغ يبدو أنها اصطدمت بجدار سميك من الموانع (٨) وتم التوصل إلى نوع من التفاهم المتبادل بخصوص موضوع التحكيم حول النزاع (٩)، وتمت تقوية الجهاز الإداري إلى حد ما ومنحت صلاحيات أوسع لكبار المسؤولين وجرت حركة تغييرات وتنقلات كثيرة لتحسين الوضع الإداري في المناطق المختلفة (١٠ ـ ١٦). حصل تقدم ملحوظ في إنشاء وتجهيز قوات الأمن (١٧ ـ ٣٠) ولا زالت الأوضاع ساكنة ولم يحدث تقدم يذكر في بعض النواحي (٣٠ ـ ٤٠) وانتعشت الآمال باستكشاف النفط واستخراجه وذلك نتيجة لزيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد (٤١ ـ ٤٣). وازدهرت نشاطات شركات توزيع البترول بصورة متوسطة في الآونة الأخيرة (٤٤ ـ ٤٦) ونجحت المفاوضات والاتفاقيات التجارية والجمركية في إصدار ملخص موجز عن الحركة التجارية وحجمها في العام ١٩٥٨، وكان واضحا أن هنالك تقدماً ملحوظاً قد

تم إحرازه في هذا المنحى (٤٧ ـ ٥٠) وظل أعضاء وموظفو القنصلية كما هم بدون تغيير ما عدا المترجم والفراش. وتم تجديد المكاتب وإعادة تأثيثها وتزويدها بمولدات كهربائية (٥١ ـ ٥٢) وتم تغيير القنصل العام الهندي وبعض النشاطات القنصلية الصغيرة (٥٣ ـ ٥٥) وتراوح الطقس ما بين محتمل وكريه جداً في بعض الأحيان.

ملاحظات عامة

١ . عموماً كانت هذه السنة هادئة وحدثت فيها تطورات بمعدلات منتظمة في بناء وتدعيم القوات الأمنية في المجالات الآتية: تعبيد الطرق، الزراعة، الشؤون الصحية. وجاء محصول السنة متوسط الحجم. وتركزت الاتصالات والتحركات السياسية للسلطنة على موضوع إنهاء نشاطات المتمردين وتوزعت هذه التحركات بين الاتصالات الدبلوماسية والنقاشات من نيويورك وحتى أعمال التدمير والتخريب في منطقة الخليج. وقلّت أعمال زرع الألغام والتفجيرات داخل السلطنة إلى حد كبير، وكان دائماً يتم توقيت حدوثها بالتزامن مع مناقشة الأوضاع في السلطنة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأدت مناقشة الأوضاع في السلطنة، وتداول الكثير من المطبوعات عنها بواسطة الجامعة العربية إلى إبقاء الأمل لدى بعض القبائل الكبيرة في الداخلية المنشقة عن سيطرة السلطان الكاملة بأن يحدث تغيير ما في يوم من الأيام. أما إدارة الأعمال اليومية فقد ركزت صلاحيات كثيرة في يد السيد أحمد إبراهيم وزير الشؤون الداخلية بينما تمت تقوية الإدارة العسكرية للقوات المسلحة بواسطة المستشار الخاص المعني لدى السلطان، الميجر شونسي وهو القنصل العام السابق في مسقط من قبل الحكومة البريطانية. ازدادت التوقعات كثيراً بوجود النفط وذلك لازدياد عمليات شركة تنمية نفط عُمان (PDO) وقرار شركة خدمات المدينة النفطية بأن تحفر بئراً ثانية إضافية في ظفار، وظل السلطان باقياً في صلالة بعيداً عن قطاع كبير من رعاياه تفصله عنهم مسافة ٥٠٠ ميل من الصحاري القاسية.

السلطان والعائلة المالكة

٢ . انقضت مدة أربع سنوات ـ مع نهاية هذه السنة ـ ولم ير السلطان بقية مناطق السلطنة بما في ذلك مسقط العاصمة، والرحلة الوحيدة التي قام بها خلال هذه السنوات الأربعة هي السفر إلى لندن من أوائل شهر تموز/ يوليو وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر، وقام بزيارة الأطباء وابنه واختصاصي العيون واختصاصي التصوير الفوتوغرافي. كما قام بزيارة كلية سانت هيرِست وتحدث إلى اللورد بريفي سيل

وبعض المسؤولين السياسيين، وبدت صحته بصورة جيدة وضغط دمه طبيعي. وعند رجوعه إلى صلالة أخبر ووترفيلد الأمين العام للقوات المسلحة السلطانية عن رغبته وعزمه السفر إلى مسقط في صيف العام القادم ١٩٦٢. وأمضى ابنه السيد قابوس سنة طيبة في مستهل دراسته العسكرية في كلية سانت هيرست ويبدو أنه سوف يلتحق لبعض الوقت بإحدى الوحدات البريطانية العسكرية العاملة في المنطقة عندما ينهي دراسته.

٣. من أقارب السلطان البارزين عمه السيد شهاب وهو يبدو متسامحاً ورابط الجأش لدى استقباله زائرين مهمين، بينما يكون أحياناً قاسياً وعنيفاً ولديه بعض النزوات التي تعتريه خلال ممارسة مهام منصبه كحاكم عام على مسقط. ولقد سافر إلى الهند للاستجمام وإجراء فحوصات طبية بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر. وبخصوص ابنه السيد ثويني فهو رجل إيجابي يحب مساعدة الغير ما أمكنه ذلك ويحاول أن يبذل مجهوداً للحد من التصرفات السلبية لوالده. ولكن يبدو أنه يعاني كثيراً من صعوبة التعامل مع والده. وقد شكا ذات مرة إلى القنصل العام بأنه لا يعامله كأنه ابنه إنما معاملة الفراش. أما السيد طارق الأخ غير الشقيق للسلطان فلقد ظل في منصب شرفي فقط وهو (مفتش عام الولاة) وكان يقضي كثيراً من أوقاته في التخييم والصيد، ولكنه ظهر في مناسبات اجتماعية كثيرة في هذه السنة بالمقارنة مع الأعوام السابقة ولم يبد ـ في اعتقادي ـ نقداً علنياً لسياسات السلطان السارية في البلاد. وكان في حالة عداء وخصومة مع السيد شهاب وابنه السيد ثويني. وأما بخصوص السيد ماجد، وهو أخ آخر غير شقيق للسلطان، فهو يشغل منصب والي صور ولقد نجا بأعجوبة كبيرة من محاولة اغتيال في كانون الأول/ ديسمبر، تمت بوضع صندوق متفجرات على سور مقر إقامته في قلعة صور، ولم يتأكد من هو الفاعل، هل هم المتمردون للفت الأنظار إلى قضيتهم، أم أحد طرفي الخصومة في تنازع على أراضٍ حُكم فيها لأحد الأطراف لم يرض الطرف الآخر. وهنالك عم آخر للسلطان هو السيد عباس وقد كان مميزاً بين كل هؤلاء السادة فقد كان يتحدث اللغة الإنكليزية بطلاقة ويتمتع بحيوية ونشاط كبيرين، وله محاولات وهوايات في مجال التصوير الفوتوغرافي وكان يحضر كثيراً المناسبات العامة الراقية مثل مباريات الكريكت. أما بخصوص الأمور السياسية وأمور الحكم والإدارة فكان لا يأخذها على محمل من الجد، لذا لم تسند إليه أي أعمال من هذا القبيل. لم ينجز أعضاء العائلة الآخرين أو أقارب السلطان انجازاً يستحق الذكر في هذه السنة.

السياسات الداخلية

٤ . تميزت هذه السنة بازدياد سمعة الشيخ أحمد بن محمد الحارثي وترسيخ علاقته بالسلطان ـ ويعتبر الشيخ أحمد أهم شخصية في المنطقة الشرقية، وركيزة أساسية في المنافسين على السيطرة والنفوذ لعائلة الخليلي في سمائل. وقد دعاه السلطان إلى لندن في شهر تموز/ يوليو. وبعد عودته أغضب وزير الشؤون الداخلية بسبب تصرفاته الاستبدادية في المنطقة الشرقية. وكان نفوذه من القوة أن منع وكيل الشؤون التنموية من إقامة طريق مسفلت كان ضمن البرنامج التنموي الذي صادق عليه السلطان.

٥ . تجمعت نذر المشاكل في شهر حزيران/ يونيو عندما حاول اثنان من قادة أكثر القبائل جشعاً وغدراً في عُمان ـ وربما في كل منطقة شبه الجزيرة العربية ـ وهما علي بن هلال من الدروع وياسر بن حمد من الجنبة، القيام بطرد سكان منطقة آل وهيبة من أراضيهم وتوقفت المحاولة عندما تم صد علي وهروبه وتم سجن ياسر عدة أيام في حصن الجلالي.

العلاقات مع الجيران

٦ . بالإضافة إلى الاحتكاكات التي تحدث دائماً نتيجة لعدم تحديد وترسيم الحدود بصورة قاطعة فإن الحدث الوحيد الخطير هو القبض على علي بن عامر من قبيلة بني رواحة بواسطة قوات السلطان المسلحة على أطراف حدود السلطنة. وكان علي مشهوراً بأنه سكرتير أو مساعد أول لما يسمى حاكم الفجيرة، وكانت شكوك كثيرة تحوم حول ارتباط علي بزرع الألغام والمتفجرات على مناطق الحدود الشمالية للسلطنة. وعلى العموم كان سيئ السمعة لأسباب أخرى عديدة. وكان هنالك اعتقاد للوهلة الأولى أنه سوف يتم إطلاق سراحه بضمان آل الخليلي، لكنهم سحبوا هذا الوعد وبقي محبوساً في حصن الجلالي. وبالطبع ثارت ثائرة حاكم الفجيرة وغضب لذلك (بالرغم من أن سيارته أعيدت إليه). ولكن السلطان أصر وبعناد شديد على ألا يقوم بمحاكمته أو إطلاق سراحه إلا إذا قدمت له جهة ما ضمانات مؤكدة بأنه لن يعود إلى ممارسة الأعمال التي كان يقوم بها، ولكن حتى الآن لم تتقدم أي جهة أو شخص بمثل هذه الضمانات.

٧ . كانت علاقة السلطان بحاكم دبي ـ والذي قابله في لندن ـ قد تحسنت. أما مع أبو ظبي فكانت العلاقة تتسم بالبرود، ومع باقي إمارات الساحل فكان الوضع أحد أمرين لا توجد اتصالات أو أي نزاعات معينة. وكان السلطان قد عقد اجتماعاً ودياً مع ابن حاكم البحرين في لندن وأبدى السلطان مزيداً من

الأسف عندما توفي والده. وقد انتاب السلطان شعور بأنه تم الاستهانة به وتقليل مكانته من قبل حاكم قطر عندما طلب منه شخصياً تسليم اثنين من المشتبه بهما في إثارة حوادث التمرد الأخيرة. وعلى الجهة المقابلة جرت نقاشات ودية بين ممثليه وممثلي مقاطعة شرق عدن بخصوص النزاع الحدودي بين الطرفين حول منطقة حبروت.

مهمة دي ريبينغ

٨. بخصوص الجزء الثاني من هذه المهمة (انظر تقريري عن العام ١٩٦٠ الفقرة الخامسة) فإن هذا الجزء قد تمت إعاقته باصطدامه في السلطنة في تشرين الثاني/نوفمبر عندما قدمت إلى السلطان قائمة بأسماء الذين تقدموا بطلبات اللجوء من منطقة البريمي. وتمت مناقشة هذه القائمة بين السلطان والوكيل السياسي البريطاني والقنصل العام في صلالة وأعلن السلطان استعداده للسماح بعودة اللاجئين الذين طلبوا الحماية وأثبتوا أنهم بحاجة إليها ما عدا بعض الاستثناءات البسيطة وذلك بشرط تقديم ضمانات بحسن تصرفاتهم وعلى أن يتم ذلك على أساس أن تناقش قضية رجوعهم على أنهم رعايا السلطنة وليس السعودية.

السلطة القضائية

٩. السلطة القضائية على مواضيع مختلفة تخص رعايا بريطانيا قد مضى عليها زمن مع نهاية السنة. تم الإتفاق على تسوية بعضها وما زالت المناقشات جارية بخصوص تفاصيلها النهائية.

الإدارات الحكومية

١٠. ضمن وصول الرائد شونسي إلى السلطنة معيَّناً كمستشار شخصي للسلطان ضمن صلاحيات واسعة للرائد منها الحق الكامل له بأن يشرف ويفتش كل أعمال الإدارات الحكومية المختلفة وفي أي وقت يشاء. هذا الوضع ولد آمالاً عريضة بأن تطبق سياسات السلطان بكفاءة وبصورة أكثر دقة وفاعلية، ويحدو الشخص الأمل بأن تكون هذه السياسات مواكبة للعصر وتقدمية ما أمكن ذلك.

١١. أدى الفصل المفاجئ للمستر واين بعد ١٣ سنة من الخدمة وفي أثناء إجازته السنوية ـ والذي كان يشغل منصب المدير الإداري لبلدية مسقط ومطرح ونائب وزير الخارجية والحاكم السابق لمنطقة جوادر ـ أدى هذا إلى أن تتركز مسؤولية البلديات والشؤون الخارجية تحت الإشراف المباشر للرائد شونسي.

١٢ . الشخص الذي كان نائباً وبديلاً عن المستر واين هو خان بهادور مقبول حسين يتوقع أن تنحصر مهامه بعد عودته من الإجازة في أداء وظيفة المفتش المالي ومدير محطة توليد وإنتاج القوى الكهربائية.

١٣ . ظل التعاون مستمراً بين مكتب الرائد والسيد أحمد إبراهيم وزير الشؤون الداخلية وذلك بخصوص تصريف الأعمال ذات الطابع اليومي مثل النزاعات الحدودية ومشاكل الولاة والقبائل والعلاقة بين هؤلاء وقوات السلطان المسلحة. ومن الغريب أن تعاون السيد أحمد البناء معنا للوصول إلى حلول معتدلة بخصوص بعض النزاعات ـ خاصة مع كشافة ساحل عُمان ـ قد أدى إلى تولد شعور لدى السلطان بعدم الارتياح منه.

١٤ . ظل العميد ووترفيلد مطوقاً بقوة إدارة الدفاع، رغم اضطراره لتسليم وضع أقرب الضباط البريطانيين الذين يثق فيهم السلطان للرائد شونسي.

١٥ . كما ظل الوضع غائماً والصورة غير واضحة بخصوص الإدارة التنموية لأكثر من سنة كاملة، وذلك لمشاعر الكراهية والنفور اللتين أبداهما السلطان بصورة مفاجئة تجاه العقيد بوستيد ومساعده مان، ولكن انتعشت الآمال بحصول تقدم مطرد عند وصول كلارك. وكثرت التوقعات المتفائلة بخصوص المشاريع الزراعية خاصة بعد البدايات المبشرة في نزوى وكذلك بالنسبة للتعليم. وكان الحال لا بأس به بخصوص التقدم الحاصل في موضوعي الصحة وتعبيد الطرق.

١٦ . في نهاية العام ١٩٦٠ فكر السلطان في تعيين مفتش مالي ثانٍ وآخر للجمارك من الهند أو باكستان. وأعلنت حكومة باكستان موافقتها على مد يد المساعدة في ذلك لكن السلطان لم يواصل اتصالاته حتى النهاية لإنجاز هذا الاقتراح.

القوات السلطانية المسلحة.

العمليات

١٧ . تم إسناد قيادة هذه القوات في شهر آذار/ مارس إلى العميد هـ. ر. د أولدمان، مما أدى إلى تسهيل الكثير من المطالب والمهام. تمت زيادة أعداد الجنود والآليات وازدياد حجم انتشار هذه القوة، وتم صرف الكثير من الموارد لتحديث هذه القوات، وسوف تلي التفاصيل لاحقاً، وصاحب ذلك زيادة في معدل الترتيبات للكتائب المختلفة وتحديثها في الرئاسة أو في المواقع الأخرى المختلفة. وعلى العموم بدأ جميع المنتسبين لهذه القوات يبذلون مجهودات أكثر وأكبر للتقدم الكمي والنوعي.

١٨ . ظلت أحداث التمرد كما هي مقارنة بالعام السابق . وكان المتمردون يواصلون رفع أصواتهم وتعمدوا خلق بعض أحداث العنف عندما تحين مناقشة الأوضاع في السلطنة في الأمم المتحدة. وفي بداية آب/ أغسطس انفجر كثير من الأحداث المتفرقة والتي بدت مشابهة لما حدث عام ١٩٥٩ . واتبعوا نفس التكتيك وهو التفرق إلى مجموعات صغيرة تبقى داخل البلاد لإحداث المزيد من القلاقل بدلاً من الفرار إلى السعودية في أعقاب كل عملية، كما تعودوا في السابق، ومهمة المراقبة والتمشيط في هذا البلد مجرد محاولة لإعاقة وإحباط هذه الأنشطة وليس استئصالها. ونتيجة لانخفاض عدد الحوادث الناتجة من انفجار الألغام المزروعة مقارنة بالعام ١٩٦٠ يمكننا القول أن قدراً من النجاح قد تم تحقيقه، وقد تم تفجير أكثر من ٧٥ لغماً وقنبلة في منطقة بالقرب من أسود في شهر حزيران/ يونيو. ومن الجدير بالذكر أنه لم تحدث أي انفجارات في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس. ومعدل الألغام التي تم تفكيكها هذا العام بلغ ٩٧ لغماً منها٩٠ لغماً مضاداً للآليات. وبلغ معدل حوادث انفجار الألغام هذا العام ٢٢ حادثاً منها ١١ لغماً أصاب سيارات مدنية خاصة. وكان حجم الخسائر التي تم إحصاؤها كالتالي:

عدد الجنود البريطانيين الذين قتلوا	١
عدد الجنود البريطانيين الذين جرحوا	١
عدد الجنود من الجيش السلطاني الذين قتلوا	٥
عدد الجنود من الجيش السلطاني الذين جرحوا	٥
عدد الأفراد المدنيين الذين قتلوا	٣ (امرأة واحدة وطفلان)
عدد الأفراد المدنيين الذين أصيبوا بجراح	١٦

١٩ . تم تغيير طائرات فانتوم إلى أومكس ومودلارك إلى موسيكس واستمرت التدريبات المشتركة بين القوات المسلحة البريطانية وسفن البحرية الملكية. بالرغم من أنه يبدو أن الغرض الأساسي من هذه التدريبات هو تدريب القوات البريطانية أكثر من تدريب القوات المحلية بالرغم من أن حجم القوات السلطانية المشاركة على الأرض ازداد كثيراً في العام ١٩٦١ . وبعد أن تم سحب الوحدة الإدارية البريطانية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر فإنه قد لوحظ أن الأعباء الإدارية قد زادت بصورة ملحوظة على منتسبي أفراد القوات المسلحة السلطانية بالذات في مكاتب الرئاسة في فترة التدريبات المشتركة بين هذه القوات والقوات البريطانية، ويتوقع أن يخف حجم هذه الأعباء الإدارية بعد نهاية هذه التدريبات والمناورات المشتركة.

شؤون الأفراد

٢٠ . بلغ عدد أفراد القوات السلطانية المسلحة من جميع الرتب في بداية هذا العام ١٥٥٠ فرداً وبلغوا في لحظة كتابة هذا التقرير ١٩٢٧، وقد أكد هذا الرقم العميد هوب تومسون في تقريره في العام ١٩٦٠ (تم إنجازه كاملاً). وقد تم تقليل السقف الأعلى لعدد الأفراد المنتسبين للقوات السلطانية المسلحة هو ٢٣٧٩. وإذا تم الاستمرار في التجنيد بمعدل ٣٥ فرداً شهرياً فإن هذه القوات سوف يبلغ عدد أفرادها الحد الأعلى المطلوب في خلال سنة واحدة فقط. وعلى العموم ومما يجدر ذكره أن رفع معدل الرواتب قد أدى إلى عودة بعض الأفراد الذين كانوا سابقاً بالخدمة، وإلى زيادة عدد الأفراد الذين انضموا للمرة الأولى. وتم إيقاف التعيين للجنود البريطانيين من أصول هندية بالرغم من معارضة ذلك للتوقعات المالية البريطانية وتجاوز معدل التجنيد المعدلات التي تم تحديدها في البرنامج الذي تم وضعه لبناء هذه القوات المسلحة. وكان المعدل العالي للتجنيد من العرب وكان ذلك يتم بسهولة. وتم الإعداد لإلحاق فصيلة ثانية بكتيبة مسقط تكون كلها من العرب نسبتهم من البلوش ٢ : ١ مقارنة بـ ٣ : ١ عند بداية العام، ومن العدد البالغ ١٩٢٧ يبلغ عدد الأفراد البريطانيين ٤٩ عسكرياً (بما فيهم الأطقم العاملة في سلاح الطيران والمعارون للقوات السلطانية الجوية) (والمستشارون والخبراء الباكستانيون بلغ عددهم ٦٧) وأفراد الجندرمة عددهم ١٩٣ بما فيهم ستة ضباط بريطانيون. وبلغ عدد الضباط البريطانيين من الرتب الصغيرة ١٤ ضابطاً على نظام الانتداب أو الإعارة. أما العسكريون العاملون على عقود خاصة مع السلطان فقد ارتفع عددهم من ٥ إلى ٢٢ عسكرياً وخبيراً. ولا تزال هنالك شواغر ينتظر ملؤها قريبا لعدد ١٣ عسكرياً وخبيراً.

انتشار وتوزيع القوات السلطانية المسلحة :

٢١ . تم تركيز وجود فرقة مسقط في بدبد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. ومن المقرر أن تنقل الرئاسة أيضاً إلى هنالك. وسوف تبقى الفرقة هنالك تحت التدريب حتى يحين موعد تبديلها مع فرقة الحدود الشمالية في منطقة نزوى. وتم تغيير بعض نقاط الارتكاز لقوات الجندرمة العمانية وتم توزيعها في العذيبة ـ صحار ـ السويق ـ أسود ـ وخطمة ملاحة. وتم الاحتفاظ بالرئاسة في العذيبة ولكن هنالك مخططاً لنقلها لمنطقة السيب نتيجة لشح المياه في العذيبة.

٢٢ . بالنسبة لوحدات المدفعية والمدرعات فسوف تستلم في القريب العاجل عدد ٢٥ مدفعاً لكي تضاف إلى عدد مدفعين عيار ٥,٥ مم والتي تم شراؤها

مسبقاً من الجيش البريطاني وتستخدم هذه الوحدات الآن لكي تغطي أعمال المراقبة والتمشيط في مناطق واسعة في الداخلية.

الاتصالات

٢٣. يتكون نظام الاتصالات للأغراض المدنية من مجموعة من سيارات اللاندروفر وهنالك مجموعة من أجهزة الاتصال اللاسلكي تم إدخالها الخدمة للاتصال مع الولايات البعيدة في العام ١٩٦١. وأثبتت فائدتها الكبيرة وفعاليتها بالنسبة لوزارة الشؤون الداخلية في إدارة اتصالاتها مع الولاة في تلك المناطق البعيدة ما بين الوزير المكلف بالشؤون الداخلية والولاة المعنيين.

٢٤. في ما يخص المجال العسكري فإن التقدم الذي حدث مكّن من تجهيز فرقة كاملة بالأجهزة اللاسلكية وتم تطوير نظام شفرة وكود وموجات إرسال مختصة لكتيبة كاملة (وحدة إشارة) وتم تزويدها بكل المعدات اللازمة للتدريب على هذه المعدات وكيفية استعمالها والسيطرة عليها، وتم شراء أجهزة اتصال هوائية من الجو للأرض وبالعكس بناءً على توصية قوية من المقدم أولدمان وذلك لكي يحصل التكامل والترابط المطلوبين بين القوات المسلحة السلطانية والقوات الجوية السلطانية. وتم إنشاء وحدة خاصة بالإشارة ملحقة بوحدات الجندرمة.

٢٥. تم تركيب نظام اتصال (راديو ـ هاتف) في بيت الفلج وأثبت أنه ذو فائدة عظيمة لإنشاء اتصال صوتي مع السلطان في صلالة ومع الرحلات الجوية الأسبوعية لشركة الخليج للطيران المدني.

المباني والإنشاءات

٢٦. اقترح هوب تومسون في تقريره المفصل إنشاء مبانٍ رئيسية في المعسكرات المركزية، خاصة في بدبد حيث تم البدء بإنشاء مقر لرئاسة فرقة مسقط منذ البداية الأولية لهذه الفكرة، وتم إسناد بناء هانفرز من الحديد والألواح الصناعية لسكن أفراد القوة للمقاولين المحليين، كما تم التعاقد على عطاءات أخرى مع شركة إنشاءات كهربائية لتوفير معدات الإضاءة الدائمة لكل المعسكرات الرئيسية ولزيادة التوليد الكهربائي المتوفر حالياً في بيت الفلج، وذلك لأن نظام الاتصال (بالراديو ـ الهاتف) يستهلك جزءاً كبيراً من الطاقة المتوفرة هناك وأدى إلى تأثير سلبي على المضخات العاملة في مجال المياه أيضاً. وفي نهاية العام تم البدء في أعمال سفلتة الطريق الذي يربط بين المعسكر الحربي ومطرح وسوف يتم وصله بالطريق المسفلت الذي أنجزته البلدية.

المواصلات

٢٧. يقدر عدد السيارات الموجودة بحوالى ١٩١ (تقريباً كلها من نوع لاندروفر وعدد ٣ لوري حمولة ٣ طن) والخطة الجديدة الموضوعة سوف تعني زيادة كبيرة في عدد المركبات التي سوف يتم استيرادها في عام ١٩٦١. وسوف يشهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في النوعية والكفاءة في الأسطول القادم من المركبات. وهنالك طلب محلي كبير على السيارات الحكومية التي تجاوزت عمرها الافتراضي وتم عرضها للبيع بالمزاد.

سلاح الجو السلطاني العماني

٢٨. بلغ هذا السلاح أوج قوته في عام ١٩٦١ مع وجود عدد ١٠ ضباط من بينهم ٩ طيارون حربيون بما فيهم القائد العام. ويتمثل هذا التقدم الذي حدث بصورة أساسية نتيجة لاستبدال طائرات البايونير القديمة والتي يفترض أن يتم إرجاعها إلى بريطانيا بطائرات جديدة من طراز بيفر بلغ عددها ٣ طائرات. وهذا الطراز يستخدم بصورة أساسية لأغراض النقل الحربي. وظهرت لطائرات البيفر هذه بعض المشاكل عند بداية دخولها الفعلي للخدمة لكن بعد مرور زمن بسيط تم التغلب عليها وأثبتت قوة وفاعلية لا تقارن خاصة بالنظر إلى حمولتها الكبيرة ومقدرتها على العمل في كافة المناطق والظروف. كما انضمت إلى السرب المقاتل عدد طائرتان مقاتلتان من طراز بروفست مما جعل السلاح الجوي يمتلك الآن سرباً مكوناً من عدد ٣ طائرات نقل بيفر و٥ طائرات مقاتلة طراز بروفست، مع توقع وصول طائرة أخرى من طراز بيفر قريباً. ولمواكبة هذه الإضافات فلقد تمت زيادة عدد المهندسين الجويين إلى ١٣ مهندساً متخصصاً في الطائرات وشيد لهم مجمع مكاتب سعته لا بأس بها لأداء المهام المنوطة بهم.

٢٩. نتيجة للتغيير المتواصل في الطيارين العاملين في الخدمة فلقد تم قضاء جزء كبير من هذه السنة في التدريب على طائرات البيفر الثلاثة. ويمكن الآن للوحدة من هذا السلاح العمل على أداء أكثر من ٢١ مهمة مختلفة ومن أهمها خلق سحب دخانية كثيفة ومن ثم الإنزال بالباراشوت للإمدادات على مختلف أنواعها. وارتفع عدد المهابط الصالحة للاستخدام من ٦٠ مهبطاً إلى ٨٠ في أنحاء السلطنة المختلفة خلال عام واحد فقط.

٣٠. تم إيلاء العمليات العسكرية من الجو للأرض هذا العام اهتماماً خاصاً وكبيراً، وتم توجيه الضباط للتدريب على عمليات السيطرة من الجو للأرض وبالعكس، كما تم تزويد سلاح الجو بأجهزة اتصالات لاسلكية من الطائرات

للقواعد الأرضية وتم تدعيم الأفراد المتدربين على الإشارات اللاسلكية ما بين الجو والأرض والعكس. وكانت القواعد الحديثة التي تم إنشاؤها في العام ١٩٦٠ مفيدة لكي تحقق هذه التدريبات النتائج المتوقعة منها.

التطور التنموي في القطاع المدني

٣١. تسلم و. ت. كلارك مهام الأمين العام لجهاز برامج التنمية من الكولونيل ج. ي. هـ. بوستيد في شهر تشرين الأول/أكتوبر والذي كان يتولى أعباء المنصب منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، ولم تكن هنالك إضافة تذكر للبرامج التنموية المطروحة في هذا العام. ولذلك استمر العمل بمقتضى الخطة العامة التي بدأت في عام ١٩٦٠ والتي تم الاتفاق عليها وإعدادها في ما بين السلطان وحكومة صاحب الجلالة.

٣٢. يمكن تلخيص التقدم الذي حدث في العام ١٩٦١ كما يلي:

الطرق

٣٣. ظل العمل يسير بطيئاً في إنشاء أطول هذه الطرق بين مسقط وصحار وتم إكمال ٤٠ ميلاً فقط من هذا الطريق الجديد حتى الآن. وبخصوص باقي الطرق الأخرى كان الوضع أفضل حالاً. فلقد تم الانتهاء من إنشاء ثلاثة طرق جديدة في عام ١٩٦١ وهذه الطرق هي (مسقط ـ قريات) (الرستاق ـ نخل) (نزوى ـ بهلاء). ويبلغ مجموع طول هذه الطرق أكثر من ١٢٥ميلاً من الطرق المسفلتة، وبهذا تم توفير كثير من ساعات السفر التي كانت تضيع هدراً في التنقل في هذه المناطق. وبالنسبة إلى قريات فإن الطريق المعبد مكّن الناس من الوصول إلى منطقة كان من العسير أن يصلها أحد عن طريق استخدام أي مركبة. وبدأ العمل منذ فترة قصيرة في تعبيد وإنشاء طريق (المضيبي ـ عبري) ولكن الشيخ أحمد بن محمد الحارثي أوقف العمل في الطريق حالياً في منطقته.

الصحة

٣٤. بالنسبة للمراكز الصحية الموجودة سابقاً في عبري والرستاق والمصنعة وصحار فلقد تمت إضافة واحد آخر جديد في قريات وتم بناء مستوصفات في سبع مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلاد بحيث تغطي أكبر مساحة ممكنة. وهنالك ثلاث سوف يتم الانتهاء منها قريباً. وتبقى فقط بناء اثنين آخرين وعدد مركز صحي واحد في منطقة البريمي.

٣٥. توقف العمل في العيادات المتحركة خلال هذه السنة وتم إعطاء أحد الأطباء المسؤولين عن المراكز الطبية سيارة لزيارة المستوصفات والمناطق البعيدة مما حسن الوضع نوعاً ما بالرغم من مواصلته أداء مهامه الطبية في مركزه الصحي، وظلت المراكز الطبية الصحية في صور وسمائل ونزوى تحت إدارة السلطان مباشرة ويتوقع أن يستمر الإنفاق عليها بواسطته وإدارتها كذلك حتى تحول إلى هيئة برنامج التنمية حين وصول كبير المديرين الطبيين من بريطانيا الذي أنشىء له منزل كبير وعدد من المكاتب ويتوقع وصوله في شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٢ إلى مسقط والاستقرار فيها.

٣٦. رفض مستشفى البعثة الطبية الأمريكية العرض المقدم له بأن يتم دفع مبلغ كبير له ومن ثم مساعدات أخرى لإنشاء وفتح مجموعة عنابر جديدة ولم يتم البدء في العمل على إنشاء المستشفى المقترح للولادة وأمراض النساء في سمائل.

الشؤون الزراعية

٣٧. أعطت المزارع التجريبية في نزوى نتائج جيدة ومشجعة، وأدى هذا إلى قبول السلطان بكل سهولة نقل التجربة لصحار كمحطة ثانية لمثل هذه المزارع. ومن الجدير بالذكر أن المعدلات التي تم تحقيقها في هذه المزارع تعتبر من أعظم الإنجازات في مجال التنمية المدنية في البلاد بأسرها لعام ١٩٦١. ولتوسعة الرقعة الزراعية سافر المفتش الزراعي العام لمناطق عديدة في السلطنة وحاول جاهداً تحسين الطرق الزراعية المستعملة وتحسين نوعية البذور والحبوب المستعملة، ولكن رداءة الطرق والمواصلات كانت دائما عاملاً معيقاً لجهوده وخاصة عندما تم وبنجاح تنظيم يوم مفتوح في شباط/ فبراير لملاك المزارع فلقد اقترح بعضهم شراء مضخات للري لزرع المناطق الواسعة القابلة للزراعة في نزوى. ولكن قلة الماء في المزارع ذاتها وصعوبة الوصول إلى المناطق البعيدة وقفت عائقاً دون تحقيق هذه الرغبات.

٣٨. تضمنت النشاطات الأخرى في المجال الزراعي حملات لمكافحة الآفات الضارة والأمراض التي تصيب المحاصيل المختلفة. وإمداد المزارعين بالبذور المهجنة والمحسنة والمساعدة في عمليات الحرث والحصاد وتركيب مضخات سحب المياه للري عن طريق التنقيط. ولقد بذل المستر ايري من إدارة التنمية لمنطقة الشرق الأوسط والمفتش والمشرف الزراعي العام جهوداً ضخمة وكبيرة كان لها آثار واضحة ونتائج مشجعة.

التعليم

٣٩. تم نقل مدرسة مطرح الأولية إلى مقرها الجديد في نهاية السنة الماضية وأصبح عدد التلاميذ بها ٢٧٠ تلميذاً، وهو أكثر من ضعف العدد المسجل بها عندما تم افتتاحها في عام ١٩٥٩. ومن ضمن بنود اتفاقية عام ١٩٦٠ لا يزال هنالك العديد الذي لم ينفذ وتتلخص هذه البنود في إرسال بعض الطلاب للخارج للتدريب وتلقي مزيد من التعليم وإنشاء ثلاث مدارس أولية جديدة، وإنشاء مدرسة جديدة بها قسم داخلي لإسكان الطلاب في مسقط وتم توقيع عقد لإنشاء هذه المدرسة وسوف يتم البدء في إنشائها مباشرة بعد تحديد الموقع المقترح.

٤٠. بخصوص المشاريع الأخرى المقترحة في الخطة التنموية فإن هذه المشاريع في عام ١٩٦١ لم يتحقق فيها تقدم كبير ووصلت رافعة لأعمال الميناء تبلغ سعتها ٦ طن وذلك في شهر حزيران/ يونيو. وبخصوص إدارة الأسماك فلقد كان هنالك شخصان طموحان يتنافسان لنيل منصب المدير العام لهذه الإدارة ولكن لم يوفق أي منهما في مسعاه. أما في موضوع إنشاء إذاعة لعُمان فلقد اتخذ السلطان خطوة إيجابية وقرر شراء جهاز إرسال إذاعي صغير.

استكشاف النفط

٤١. كانت نهاية هذه السنة تمثل إكمال العام الأول في الاتفاقية بين حكومة السلطان وشركة شل التي أنشئت بموجبها شركة تنمية نفط عُمان. وواصلت هذه الشركة أعمالها بكفاءة وحرص وظلت في مرحلة الاستكشاف حتى الآن ولم تقم بحفر أي بئر حتى الآن. وهنالك شركتان تم التعاقد معهما لعمل المسوحات الزلزالية الثلاثية الأبعاد وواصلتا العمل حتى شهر تموز/ يوليو وذهب العاملون في إجازة مؤقتة وعند بداية تشرين الأول/ أكتوبر رجعت إحداهما ولا تزال الأخرى متوقفة عن العمل. ولم تتم أعمال استكشافية اعتماداً على الجاذبية الأرضية فقط، ولا تزال رئاسة المركز الرئيس للاستكشاف في عفار وذلك للعمليات في الحقول والمشرف العام للعمليات هو المستر ر.أ.ب كلف والذي جلب خبرات هندسية كبيرة في هذا المجال ساهمت في عملية الإشراف على العمليات المختلفة في الحقول وكان على رأسها المهندس المستر ر.ج. نارين ولم تبتدئ عمليات حفر الآبار حتى أوائل عام ١٩٦٢.

٤٢. بالرغم من أن العذيبة كانت مركزاً رئيسياً لشركة تنمية نفط عُمان إلا أنها فقدت هذه الميزة ولم يتبق من نشاطات الشرطة بها إلا بعض مراكز الدعم والمخازن. وحتى قوة الجندرمة والتي كانت رئاستها في العذيبة فقد قررت البحث

عن مقر جديد لكي تنقل إليه من الرئاسة. أصبح سيح المالح الشاطئ الرئيسي في منطقة العذيبة مما جعل شركة تنمية نفط عُمان ترسي زورقيها، وبالتالي تم عمل تجديد وتطوير للمعدات على الشاطئ حتى تصل لدرجة جاهزية مقبولة. واستمر نقل الإمدادات من العذيبة جواً، أما الأطعمة المحفوظة والمعلبة فلا تزال تنقل من قطر.

٤٣ . تبقى قليل من الفترة المتفق عليها مع شركة ـ في طور الانتهاء الآن ـ هي (خدمات المدن) والتي كان قد منح لها امتياز حقوق التنقيب في ظفار. ويتوقع أن ينتهي هذا الاتفاق بنهاية هذه السنة. ولم يتجرأ أحد على إخبار السلطان بأن الشركة سحبت كل رجالها ما عدا واحد فقط وأوقفت كل عملياتها قبل النهاية المفترضة في ١٩٦٣ . وعندما طلبت الشركة السماح لها بسحب معداتها وماكيناتها الثقيلة لاستخدامها في موقع آخر ـ ترددت شائعات مفادها إلى ليبيا ـ رفض السلطان هذا الطلب وطلب إيضاحات مفصلة عن نوايا الشركة وخططها. أما بخصوص الوضع في ظفار فقاموا بالاتفاق على حفر بئر واحدة إضافية بالتعاقد مع شركة أمريكية وأوضحوا أنهم سوف يبدأون العمل قريباً في اليمن.

توزيع النفط

٤٤ . ما زال هذا القطاع في أيدي شركة البترول البريطانية وشركة شل وكانت هذه السنة مشجعة لكلا الطرفين.

٤٥ . أكملت شركة البترول البريطانية (BP) إنشاء محطة لتزويد الوقود ومشتقات البترول في مطرح وبدأت الآن في تركيب وتسيير آليات لتوزيع المواد البترولية على طول ساحل الباطنة، وقامت بعمل المسوحات اللازمة لذلك في عام ١٩٦٠ وقد تم استيراد وترخيص ناقلة بترول في شكل صهريج مائي يمكن أن يقطع مسافات طويلة لنقل الوقود إلى الداخل. وتقوم الشركة بإمداد القوات السلطانية المسلحة والقوات الجوية السلطانية بكل الاحتياجات اللازمة لها من البترول ومشتقاته المختلفة. ولذا حصدت الثمار الكثيرة التي توفرت بعد أن ازداد حجم هذه القوات من ناحية العدة والعتاد في عام ١٩٦١ .

٤٦ . وبنفس الطريقة استفادت شركة شل من كونها المورد الوحيد لاحتياجات شركة تنمية نفط عُمان من البترول والوقود والزيوت وخاصة وقود الطائرات والتي ازدادت بالصورة التي كانت متوقعة من قبل.

التجارة

٤٧ . ظهرت مؤشرات تدل على ازدهار الحركة التجارية هذا العام (١٩٦١)، ولكن لأن الأرقام والإحصاءات تم الحصول عليها من مصدر واحد هو إدارة الجمارك فإنها قد تكون عرضة للخطأ وقد تعطي في بعض الأحيان مؤشرات خاطئة مما يجعل من الصعب معرفة الاتجاه الصحيح الذي تسير فيه الحركة التجارية.

٤٨ . إذا استثنينا البضائع المعفاة من رسوم الجمارك والضرائب ـ وتشمل هذه كل التجهيزات والمواد الخاصة بإدارتي الدفاع والتنمية ـ فنجد أن مجموع تكلفة قيمة الواردات في الأرباع الثلاثة الأولى من سنة ١٩٦١ قد بلغ ٢,٨٦٨,٥٩٠ مليون جنيه إسترليني وكان نصيب بريطانيا منها ٤٤٨,٨١٥ . وفي عام ١٩٥٨ كان المجموع ١,٧٨٤,٨٨٧ نصيب بريطانيا منها ٢٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني. وكان النصيب الأكبر بالنسبة للاستيراد من بريطانيا للمواد التالية: المضخات ومعداتها والتبغ وقطع غيار السيارات بالترتيب. وإذا تم حساب هذه النسبة مقارنة مع المواد المعفية من الجمارك فإن السيارات ومواد الإنشاء تأتي على رأس هذه الواردات.

٤٩ . من المواد التي تخضع للجمارك الأرز والقمح والدقيق المطحون والسكر، وتأتي المواد التالية بكميات صغيرة من حيث التصدير إلى الخارج وهي التمور وشتلات النخيل والأسماك المجففة والحجر الجيري. وقدرت كمية انتاج التمور بـ ٥,٠٠٠ طن ولها سوق واسع بأسعار جيدة في الهند.

٥٠. يرجع السبب الأساسي لزيادة تكلفة الواردات منذ عام ١٩٥٨ إلى زيادة الاستهلاك الناتج من الوجود البريطاني الكثيف داخل البلاد وبالذات المعدات العسكرية والاحتياجات العسكرية التي يتم استخدامها داخل البلاد بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية الأخرى.

القنصلية العامة

٥١ . ظل الموظفون البريطانيون العاملون بالقنصلية من غير تغيير يذكر خلال هذا العام.

٥٢ . من أهم الإنجازات الداخلية بالنسبة للقنصلية في هذه السنة هو إكمال إعادة تنظيم مكتب القنصلية وتم إنشاء وحدة جديدة لتوليد التيار الكهربائي

المتردد، وبالتالي أصبحت المكاتب التابعة للقنصلية الآن مريحة وأنيقة ومعظمها زود بمكيفات الهواء ومصادر الإضاءة الكهربائية الجيدة.

مكاتب القنصليات الأخرى:

٥٣. غادر (مستر م. ن. مسعود) القنصل العام للهند في شهر كانون الثاني/ يناير من هذا العام وتم تعيين بديل عنه في شهر تموز/يوليو، هو (مستر و. س. ايلنغ) والذي نقل من واشنطن ولم يقابل أي منهما السلطان ولا مرة واحدة.

٥٤. لم تفتتح الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن مكاتب قنصلية عامة لها بالرغم من أن الاتفاق على ذلك قد حصل في الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في صلالة العام السابق. وبناءً على التصريحات التي أدلى بها القنصل العام الأمريكي في الظهران ـ السعودية ـ والذي زار مسقط هذا العام ـ فإن الولايات المتحدة لن تقوم بافتتاح هذه القنصلية قريباً في مسقط.

٥٥. يشغل المحترم ستيفن كامبل منصب القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في عدن وتشمل مهامه القنصلية في مسقط وقد قام بزيارة خاطفة إلى مسقط في شهر آذار/مارس.

تفاصيل العمل القنصلي الذي تم إنجازه

٥٦. هذه الأرقام تم إحصاؤها حتى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١:

المهمة	العدد
إصدار جوازات سفر جديدة	٢١
تجديد جوازات سفر	٦٤
وثائق سفر اضطرارية	٥٩
تأشيرات دخول إلى بريطانيا	١٢
إصدار شهادات ميلاد	صفر
إصدار شهادات وفاة	صفر
إصدار شهادات تسجيل زواج	صفر
تسجيل مواطنين بريطانيين	٥
توثيق شهادات ووثائق أخرى	٤٠

إيداع شهادات خاصة بالسفن والشحن البحري	٩
ملاحظات واحتجاجات وشكاوى	٥
حالات إثبات عقارات للورثة	١٥
الحالات المدنية (الجنح)	صفر
حالات الجرائم المرحلية	صفر
حالات تحرير رقيق من الرق	١٤
إعادة بعض الباكستانيين المعدمين إلى بلدهم	٩
خطابات توصية	٧٢

الطقس

٥٧. كان شتاء عام ١٩٦١ جافاً وقلّت فيه مصادر المياه ولذلك كان هنالك نقص في المواد المائية المتوفرة في خلال فترة الصيف، والآن هطلت أمطار بمعدل نصف بوصة فقط. وإذا كان هذا الشتاء ممطراً بصورة معقولة يتوقع أن يكون هنالك نقص في كميات المياه في هذه السنة. وكان فصل الصيف عامة حاراً بالرغم من النسيم الذي كانت تجلبه الرياح الموسمية في بعض الأحيان عندما تتلبد السماء بالغيوم وكانت هنالك أمطار شديدة وسيول في منطقة نزوى.

٥٨. قراءات الأرصاد الجوية والتي تم تسجيلها لهذه السنة كانت كالآتي:

درجة الحرارة العظمى	١٠٦ درجة فهرنهايت
درجة الحرارة الصغرى	٦١ درجة فهرنهايت
درجة الرطوبة العليا	٩١ في المئة (حتى نيسان/ أبريل ١٩٦١)
درجة الرطوبة الصغرى	٣٦ في المئة (حتى نيسان/ أبريل ١٩٦١)
معدل سقوط الأمطار	١,٣٢ بوصة

الوثيقة رقم (١١٣٢)

سـري

الترتيب الزمني التسلسلي للأحداث خلال العام ١٩٦١م

كانون الثاني/ يناير

٨	عودة الرائد شونسي إلى مسقط في وظيفة المستشار الشخصي للسلطان.
١٠ ـ ١١	زيارة اللورد بريفي سيل المعتمد السياسي والوفد المرافق بعد مقابلة السلطان في صلالة.
٢٨	وصول سرية من خدمات سلاح الجو ومعها سرب من الطائرات إلى عبري للقيام بتدريبات عملية.
٣٠	مغادرة القنصل العام للهند السيد م.ن. مسعود وإطلاق سراح ٤ معتقلين سياسيين من ضمنهم شقيق غالب وطالب.

شباط/ فبراير

١٠	انفجار سيارة أجرة بالقرب من مسقط وقتل في الحادث امرأة وطفلان.
١٠ ـ ١٣	المعرض الزراعي الأول في مزرعة التجارب في نزوى.
١٥ ـ ١٧	زيارة الفريق طيار لي القائد العام لسلاح الطيران لمنطقة الشرق الأوسط.
٢١	مقتل جندي بريطاني في حادث انفجار لغم أرضي.

آذار/ مارس

٥ ـ ١٢ زيارة السيد م. مارتي من إذاعة جنيف والمحرر في صحيفة جنيف اليومية.

٧ ـ ٩ زيارة القنصل العام والمقيم السياسي البريطاني للسلطان في صلالة.

١٤ محاولة تفجير قنبلة في محطة وقود شل في مطرح.

١٩ بداية أيام عيد الفطر

٢١ ـ ٢٦ زيارة السيد كامبل القنصل العام الأمريكي في عدن.

٢٣ العقيد أولدمان يقيل العقيد سيملي من منصبه كقائد عام للقوات المسلحة السلطانية والقوات الخاصة الجوية.

تفشى في هذا الشهر مرض الحصبة والالتهاب السحائي وتسببا بإحداث الكثير من الوفيات في المنطقة الداخلية.

نيسان/ أبريل

٤ ـ ٧ زيارة لإبداء حسن النوايا من السير جورج ميدلتون إلى مسقط وشملت زيارته مقابلة السلطان في صلالة.

١٣ ـ ١٤ ثلاثة حوادث انفجار ألغام أرضية لم توقع خسائر في الأرواح.

٢٢ ـ ٢٤ زيارة الوكيل الأول والليدي هوير ميلر.

٢٥ افتتاح وتركيب محطة جهاز (الراديو ـ التليفون) الذي يوفر الاتصال من مقر القنصلية العامة إلى صلالة من خلال موقعه في بيت الفلج.

أكمل السلطان ٣ سنوات متصلة من البقاء في صلالة.

أيار/ مايو

١٣ ـ ١٥ زيارة سرية من شؤون الحرب والإنقاذ البرمائية من بريطانيا.

حزيران/ يونيو

٦ وصول الطائرة الأولى من طائرات البيفر وانضمامها لسلاح الجو السلطاني.

٧ وصول رافعة هايدروليكية متحركة حمولة ٦ طن للعمل في مرفأ مسقط.

١١ اكتشاف ٧٥ لغماً أرضياً بالقرب من أسود.

١٩ انفجار قنبلة في دواركا بعد مغادرة مسقط بفترة قصيرة.

٢٦ ـ ٢٩ الزيارة الأولى للسير ويليام لوك وقطع هذه الزيارة نتيجة لتفجر الأزمة في الكويت.

تموز/ يوليو

١ مغادرة السلطان متجهاً إلى لندن في زيارة طويلة.

١٠ وصول القنصل العام الجديد لحكومة الهند السيد و.ي. ايلنغ.

٢٠ مغادرة القنصل العام البريطاني.

٢٤ سافر الشيخ أحمد بن محمد الحارثي إلى لندن لزيارة السلطان.

حدوث فيضانات وسيول في المنطقة الداخلية.

آب/ أغسطس

٢٣ زيارة حاملة النفط العملاقة المحلف العالمي إلى جزيرة مصيرة.

٣١ عودة الشيخ أحمد من لندن حاملا معه أوامر من السلطان بإطلاق سراح ١٢ سجيناً سياسياً.

أيلول/ سبتمبر

١٦ تنفيذ حكم الإعدام علناً على أحد المتهمين بالقتل بالقرب من مرفأ مسقط.

تشرين الأول/ أكتوبر

٢ عودة السلطان من لندن إلى صلالة.

٥ عودة القنصل العام البريطاني من إجازته.

١٩ غادر العقيد ج. ي. هـ. بوستيد والذي كان يشغل منصب الأمين العام لبرنامج التنمية لمدة ثلاث سنوات إلى لندن بعد انتهاء مدة خدمته وتم تعيين خلف له السيد و. ت. كلارك.

٢٥ ـ ٣١ زيارة المعتمد السياسي البريطاني ومعه الليدي لوك والوفد المصاحب لهما ودعوتهما للقاء السلطان في صلالة.
تعطلت سفينة الشحن سارة باندي في الساحل الجنوبي لمسقط.

تشرين الثاني/ نوفمبر

٩ ـ ١٠ الزيارة الأولى للفريق أول جوي روازير القائد العام الجديد للقوات الجوية لمنطقة الشرق الأوسط.

١٨ ـ ٢١ زيارة القنصل العام الأمريكي في الدمام السيد ج.ي. هورنر.

٣٠ زيارة المشير أول السير والس كايل نائب رئيس أركان سلاح الجو البريطاني.

كانون الأول/ ديسمبر

١ منع الاقتراب من السفن البريطانية كإجراءات احترازية أمنية.

٣ حدوث انفجار في حصن والي صور.

١٢ ـ ١٣ زيارة رئيس الأبرشية الكاثوليكية في القدس السيد أ.س. ماكلينز.

الوثيقة رقم (١١٣٣)

برقية واردة للحفظ

من البحرين إلى وزارة الخارجية

بالحقيبة

السير ج. ميدلتون (Sir G. Middleton)

الرقم (١٧) ـ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٦١

الاستلام ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٦١

عاجل

معنونة إلى القوات الجوية الملكية «البريطانية» ـ صلالة رقم (١٤) تاريخ ٢١ نيسان/ أبريل مكرر للحفظ والعلم إلى: مسقط، وزارة الخارجية

أرجو إبلاغ سلطان مسقط وعُمان بالمعلومات التالية من المعتمد السياسي.

بلا شك، إن سموكم على علم بأن النقاش حول بند عُمان في اللجنة الخاصة المنبثقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تأجل إلى الدورة القادمة. وأعتقد أنه من المهم إطلاعك على الإجراءات التي اتخذت داخل اللجنة والتي أدت إلى تأجيل هذا العرض.

افتتح النقاش ممثل السعودية بخطاب طويل ومفرط في المغالاة وعدم التوازن ولم يتضمن أي شيء مفاجئ أو غير متوقع. ويمكن إجمال ملخص هذا الخطاب في النقاط التالية:

١. يجب وضع نهاية للعدوان على عُمان وانسحاب جميع القوات المسلحة البريطانية من عُمان وتفكيك كل القواعد والمعسكرات.

٢. الاعتراف بحق شعب عُمان في الإستقلال والسيادة تحت قيادة إمامهم.

٣. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين فوراً وبدون أي تأجيل.

٤ . تشجيع استمرار المفاوضات بين الأطراف المعنية للتوصل إلى حل سلمي على أساس الاعتراف بحق شعب عُمان في حريته وتقرير مصيره.

وتحدث ممثل الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك ولكنه لم يضف جديداً إلى ما سبق ذكره.

استمر النقاش في يوم ٢٠ نيسان/ أبريل، وتحدث ممثلو الدول التالية: المملكة المتحدة، العراق، ليبيا، اليمن، تونس، لبنان. وسوف نرسل إلى سموكم كامل الحديث الذي ألقاه ممثل المملكة المتحدة. والنقطة المهمة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من حديث ممثلي الدول العربية هي طلب ممثل العراق إرسال لجنة لتقصي الحقائق على الأرض من الأمم المتحدة وإعداد تقرير محايد عن ذلك. وفي يوم ٢١ نيسان/ أبريل قدمت إندونيسيا بعض الأجندة والاقتراحات للوصول لحل للنزاع وتبنى هذا الاقتراح ١٤ دولة من بينهم الجامعة العربية ويدعو هذا الاقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة القيام بما يلي:

١ . الاعتراف بحق شعب عُمان في تقرير مصيره وتحقيق كامل حريته.

٢ . الدعوة إلى سحب جميع القوات الأجنبية من عُمان.

٣ . دعوة الأطراف المختصة بالنزاع إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وإيقاف القتال الدائر في عُمان.

بعد ذلك اقترح ممثل الهند تأجيل النقاش في هذه المسألة حتى انعقاد الدورة القادمة، وذلك لأن هنالك نقاطاً معينة وردت تحتاج أن يرجع فيها ممثلو الدول المختلفة إلى دولهم لتلقي المزيد من المعلومات والتوجيهات بخصوص هذه القضية، وعبَّر عن أمله في مواصلة الاتصالات بالأطراف المعنية بالنزاع حتى الوصول لمواقف جديدة عند موعد مواصلة نقاش القضية لاحقاً. وتم قبول هذا الاقتراح بدون تصويت وعبرت المملكة المتحدة عن تحفظها من إيراد مناقشة هذه القضية عند انعقاد الدورة الجديدة القادمة للمجلس.

مع كبير تقديري وأطيب أمنياتي.

توزع هذه البرقية إلى:

الإدارة العربية

إدارة الأمم المتحدة في وزارة الخارجية

الوثيقة رقم (١١٣٤)

ليست للتداول

من: البحرين إلى وزارة الخارجية

للتوزيع داخل الإدارة فقط

السير ج. ميدلتون (Sir G. Middleton)

رقم ٢

٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

تاريخ الإرسال: ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

تاريخ الاستلام: ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

عاجل وسري جداً

موجَّه إلى وزارة الخارجية ـ برقية رقم ٢ بتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١
مكرر للعلم والحفظ: بعثة المملكة المتحدة ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك ـ واشنطن
برقيتي رقم ٨٦١: حوادث الألغام في عُمان

تعرَّضت شاحنة عسكرية بريطانية سعة ٣ طن إلى حادث انفجار لغم في مدخل البداية (Bahdey) في ظهر ٣١ كانون الأول/ ديسمبر تحطمت الشاحنة تماماً. أصيب ضابط وإداري بريطاني بجروح وهما من الفصيلة الملحقة بالقوات البريطانية في بيت الفلج ـ وإصابتهما متوسطة. تم إرسالهما للبحرين لمتابعة العلاج والفحوصات الطبية. لم تحدث أي خسائر أخرى.

توزع إلى: **الإدارة العربية** **إدارة الأمم المتحدة** **إدارة المعلومات والسياسات**
إدارة البحوث والدراسات **إدارة الأخبار**

الوثيقة رقم (١١٣٥)

دار الإعتماد

البحرين

٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

سـري وشخصـي

دي. أف. هولي (D.F. Hawley) المحترم

الوكيل السياسي

دبي

ترجى الإشارة إلى رسالة جون فيليبس رقم ١٩٤١/٣ بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير المعنونة إلى المعتمد السياسي بخصوص إرسال رسالة ودية إلى السلطان بمناسبة عيد ميلاده الرسمي.

نعتقد أنه سيكون من المفيد إذا كان بإمكانك الضغط على بعض حكام الإمارات المتصالحة، وبالتحديد حاكم أبو ظبي و/ أو الشيخ زايد لإرسال رسالة مناسبة للسلطان وفق مقترح جون فيليبس.

أبعث بنسخة من هذه الرسالة إلى جون موبرلي في الدوحة الذي قد يتمكن من أن يستلهم شيئاً ما من الشيخ أحمد، وإلى بيمونت في وزارة الخارجية.

جاي. أي. فورد

(J.A Ford)

الوثيقة رقم (١١٣٦)

من بيروت إلى وزارة الشؤون الخارجية

مذكرة داخلية للتوزيع داخل الوزارة فقط — **اين كلير** (En Clair)

التاريخ: ٩,٤٢ صباحاً ١٩/ ١/ ١٩٦١ — **السيد ايدن** (Mr. Eden)

الاستلام: ١٥,١٤ صباحاً ١٩/ ١/ ١٩٦١ — **رقم ٤٥**

إشارة إلى برقية وزارة الشؤون الخارجية بالرقم ٤٣ بتاريخ ١٩ كانون الثاني/ يناير

مكررة للعلم إلى البحرين

إشارة إلى برقيتك رقم ٤٣ إلى البحرين.

ما يلي ترجمة المقالة الرئيسية في الصفحة الأولى للصحيفة اليومية التي تصدر في بيروت (صحيفة الحياة) الصادرة بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير.

تعليق المحادثات في بحمدون بين عُمان والبريطانيين.

يغادر الوفد العُماني إلى دمشق بعد فشل الاتفاق على مبدأ الجلاء من عمان، لمدة شهر أو أكثر تحدثت الصحف عن المفاوضات الجارية في بيروت بين وفد يمثل إمام عُمان والسلطات البريطانية. ولكن يبقى السؤال مطروحاً عن حقيقة ما جرى في هذه المفاوضات وإلى أين وصلت؟

ذهبت لمقابلة الوفد المفاوض في الفندق الذي تمت استضافته فيه في بحمدون بعيداً عن الضجة والزحمة في بيروت. وكان يرأس الوفد الشيخ سليمان بحكم منصبه كأمير لمنطقة الجبل الأخضر في عُمان وهو من أكبر مناصري الإمام السابق وكان برفقته عضوان آخران.

وبعد محادثتي مع أعضاء الوفد فهمت أنه لم تكن هنالك مفاوضات مباشرة وجهاً لوجه مع الوفد البريطاني. وهم قدموا إلى بيروت بعد حدوث بعض الاتصالات الأولية في الكويت لتمهيد الأرضية للمفاوضات وأن الذي حدث في

الحقيقة هو أن المسؤولين البريطانيين الذين قابلوهم في الفندق كانوا مكلفين فقط بإجراء استطلاعات واتصالات تمهيدية معهم. وبدأت هذه الاتصالات الأولية بأن قدم لهم وفد الإمام الحد الأدنى من المطالب موضحة في مذكرة مفصلة تم إعدادها في المكتب الرئيسي للإمام في القاهرة.

وعلى رأس هذه المطالب الاعتراف بالبند الأساسي الذي يدعو إلى انسحاب القوات البريطانية التي يقودها الضباط البريطانيون من عُمان وتحديد الموعد المتوقع لسحب هذه القوات والتعهد بتنفيذ ذلك في الموعد المحدد قبل مناقشة أي موضوع آخر. وإذا اتفق الطرفان على هذه الخطوة فإنه يمكن الانتقال مباشرة لمناقشة المطالب الثلاث الأخرى المتمثلة في ضمان عودة الإمام غالب بن علي ووقف إطلاق النار وإقامة علاقات صداقة طبيعية مع الطرف البريطاني كما حددتها المذكرة، بغير شروط وبدون أي امتيازات محددة.

وعلم من أوساط الوفود بأن الوفد البريطاني الذي كان بانتظار التوجيهات من لندن سلم رده بالأمس على المقترحات التي وردت في مذكرة وفد الإمام وكان محتوى هذا الرد هو أن الحكومة البريطانية تبدي أسفها لعدم المضي في تلبية هذه الطلبات، وذلك لأن القبول بصورة سريعة بسحب هذه القوات يعني من وجهة النظر الفنية ـ وبدون الاتفاق على التفاصيل الأخرى ـ يعني أن الحكومة البريطانية قد تنازلت عن حقوقها في الاتفاقية العمانية البريطانية والتي لا تزال سارية حتى الآن.

وكان رد أعضاء وفد عُمان أنهم لا يمكن لهم أن يدخلوا في أي مناقشات أخرى بعيدة عن الإطار العام الذي قدموه في مذكرتهم الأولى الأصلية، وأنهم لا يعترفون باتفاقية عُمان ـ بريطانيا لأن الإمام غالب المستقر حاليا في مصر لم يعترف بهذه الاتفاقية مطلقاً. وبعد هذه المناقشات الأولية بين الطرفين تم الإعلان عن تعليق المفاوضات، حيث كان من المفترض أن يدخل أحد أعضاء وفد عُمان إلى مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت للعلاج، كما غادر الشيخ سليمان والعضو الآخر إلى دمشق وذلك لإكمال المناقشات مع المسؤولين عن مكتب الإمام في دمشق. إلا أن المسؤولين الإداريين في الفندق الذي نزل فيه الوفد العماني في بحمدون أكدوا بأن غرفهم ما زالت محجوزة حتى الآن.

توزع هذه البرقية على:

الإدارة العربية	**الإدارة الشرقية**
وحدة المعلومات والسياسات	**إدارة الأخبار**

الوثيقة رقم (١١٣٧)

ســري

من مسقط إلى وزارة الخارجية

السيد فيلبس (Mr. Phillips)

رقم ٣

تاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

الإرسال: ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

الاستلام: ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

ســري

بالإشارة إلى برقية البحرين رقم ٤ بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير

مكرر للعلم والحفظ إلى وزارة الخارجية وبعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة

خلال عام ١٩٦٠ ونتيجة لانفجار ٢١ لغماً جرح عدد ١٣ جندياً و٤ مدنيين وتوفي منهم جندي واحد واثنان عرب مدنيان. وتم تطهير واكتشاف عدد ١٣٢ لغماً بواسطة القوات المسلحة والمدنيين وكان العدد الذي سلمه المدنيون هو ٣٢ لغماً وقد طلب منهم زراعة هذه الألغام مسؤولو التمرد.

٢. عدد حوادث الانفجار بالنسبة للألغام المزروعة التي حدثت في هذه السنة يمكن إيرادها كالتالي:

كانون الثاني/ يناير	٥	تموز/ يوليو	لا توجد
شباط/ فبراير	١	آب/ أغسطس	١
آذار/ مارس	٣	أيلول/ سبتمبر	٣

نيسان/ أبريل	٣	تشرين الأول/ أكتوبر	لا توجد
أيار/ مايو	٢	تشرين الثاني/ نوفمبر	لا توجد
حزيران/ يونيو	لا توجد	كانون الأول/ ديسمبر	٦

ويدل نمط وقوع هذه الحوادث على توقف وانقطاع في خلال الفترة ما بعد شهر أيار/ مايو وازدياد معدلات حدوثها خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر بالتزامن مع موعد مناقشة الأوضاع في عُمان في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢. الأرقام التي وردت في الفقرة (١) أعلاه إذا تم نشرها على نطاق واسع سوف يكون لذلك أثر شديد الإحباط على قادة التمرد وذلك لأن هذه الأرقام تشير بوضوح إلى أنه من بين كل ٧ ألغام تم زرعها أو محاولة زرعها وقعت ٦ منها في أيدي حكومة سلطان مسقط وعُمان. وعلى العموم أريد أن أعلن عن هذه الأرقام محلياً هنا إذا لم يكن لديك أي مانع اتجاه ذلك.

الرجاء إرسال نسخة من هذه البرقية إلى بعثة المملكة المتحدة ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك

مكررة للحفظ لدى نفس الجهة

الوثيقة رقم (١١٣٨)

ســري للغايــة

من: البحرين إلى: وزارة الخارجية

توزع داخل الإدارة

سير ج ميدلتون (Sir G. Middleton)

رقم ٣٦

٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

تاريخ الإرسال: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ الساعة ١٠,٠٨

تاريخ الاستلام: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ الساعة ١٠,٢٠

عاجل

معنونة إلى وزارة الخارجية ـ برقية رقم ٣٦ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير

للعلم والحفظ في السجلات إلى: بعثة المملكة المتحدة ـ الأمم المتحدة نيويورك ـ واشنطن

برقيتي رقم (٣٣) الحوادث في عُمان

تحطمت شاحنة حمولة ٣ طن وعلى متنها ١٩ فرداً من الفرقة الطبوغرافية نتيجة لانفجار لغم أرضي في يوم ١٩ كانون الثاني/ يناير على مقربة من عبري. أصيب جنديان بريطانيان بجروح طفيفة وآخر أصيب بكسور في قدمه.

وزارة الخارجية ـ رجاء إرسال نسخة للعلم والحفظ إلى بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك رقم (٥) وإلى واشنطن رقم (٤)

تكرر كما طلب

توزع إلى: **الإدارة العربية** **إدارة الأمم المتحدة** **إدارة المعلومات والسياسات**

إدارة المعلوماتية والبحوث **إدارة الأخبار**

عالـــي السريـــة

تحذير رسمي أمني من المملكة المتحدة

من: رئاسة القوات البريطانية ـ تدريبات سلاح الطيران

إلى: وزارة الدفاع، لندن

التاريخ: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ س أ ب س أي س ٨

إلى رؤساء هيئة الأركان من رئاسة الأركان العامة

الموضوع: التدريبات والمناورات الجوية في عُمان

المرجع: س أ ب س أي س (٦٤). ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر

١ . تفاصيل المناورات الجوية والتدريبات (أومكس ٢٨) والتي سوف يتم تنفيذها في الفترة بين ١٢ إلى ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦١ كالتالي:

٢ . القوات المشاركة:

أ) أ. ر «بول وارك» مع عدد ٨٤٨ جندياً و٤٢ ضابطاً وضابط صف.

ب) ضباط من سلاح البحرية الملكية والمشاة وسلاح الجو الملكي.

ج) دعم من بعض الوحدات في سلاح الجو البريطاني وفصائل من القوات البرية المسلحة البريطانية من الشارقة والبحرين.

٣ . الهدف الأساسي من هذه التدريبات والمناورات هو قياس مدى جاهزية وفاعلية القدرة العسكرية لعدد ٤٢ ضابطاً و٨٤٨ من جنود المظلات والهليكوبتر للعمل في عُمان في ظروف دعم عيني محدود من خارج منطقة العمليات.

٤ . المخطط العام للتدريبات والمناورات سوف يكون على النحو التالي:

أ) من (١٢ ـ ١٤) نزول القوات وتمركزها في منطقة نزوى. إعداد مركز التجمع في منطقة «فرق» وإقامة محطة دعم مساعدة لإعادة التزود بالوقود واستعمال الطائرات العمودية في «سمائل» (ف أ و٧).

ب) من (١٥ ـ ١٩) شباط/ فبراير عمليات مكثفة انطلاقاً من «فرق». سوف يعمل ضباط الأركان بصورة مستقلة على طول المنحدرات في المنطقة جنوب وجنوب غرب منطقة مرتفعات الجبل الأخضر، وفي منطقة عبري بدعم من قوات

مسقط للمساعدة في عمليات الإنزال والإخلاء للجنود بواسطة الطائرات العمودية. سوف تمشط منطقة الجبل الأخضر بواسطة وحدة مخصصة لذلك الغرض من قاعدة الوحدات البرية في «سيق» تنطلق منها إلى حبيب ومن هنالك وعبر وادي كمه. وسوف تقوم وحدات جبل الكور والجبل الأخضر. وسوف تتحرك الطائرات العمودية إلى عبري للقيام بعمليات في منطقة ينقل وذلك لتفتيش أي قوافل إبل قد تتواجد في تلك المناطق. وسوف تنفذ وحدتان هجمات بالذخيرة الحية على أهداف وهمية يرافقها قصف جوي على بعض الكهوف والمغارات بالقرب من منطقة تنوف والتي كان يستخدمها المتمردون ومن ثم تسير دوريات مشاة ودوريات بإستخدام طائرات الهليكوبتر من وادي فجيري (Fajiri) إلى فرق وكرشا (Qaasha) وغيرها على حسب ما يقتضي مسار العملية.

ج) ٢٠ إلى ٢٢ شباط/ فبراير الانسحاب إلى الساحل ومن ثم المغادرة

٥. أمر ـ عند نزول عدد ٤٢ ضابطاً من السفينة يكونون تحت إمرة كومساف.

توزع هذه البرقية للتالية أسماؤهم:

س. و. س المحدودة

ويلنكسون ـ وزارة الخارجية

بوولوك ـ وزارة الخارجية

المقدم س.ر برايس

ر. ج فييل مكتب المستعمرات

س. و رايت ـ وزارة الدفاع

الوثيقة رقم (١١٣٩)

ســري جـداً

من: البحرين إلى وزارة الخارجية

للتوزيع في داخل الإدارة

تاريخ الإرسال: ٣ شباط/ فبراير ١٩٦١ ـ الساعة ١٥,٢٢

السير ج ميدلتون (Sir G. Middleton)

تاريخ الاستلام: ٣ شباط/ فبراير١٩٦١ ـ الساعة ١٥,٤٢

رقـم ٧١

٣ شباط/ فبراير ١٩٦١

عاجل وسري جدا

برقيتي رقم ٥٩ (متمردو عُمان)

شوهد العبيدلي هنا بعد أن قابل غالب في الدمام، وكان سكرتيره يرافق سليمان في القاهرة بعد اجتماع بيروت.

٢ . أرسل غالب رسالة إلى العبيدلي يخبره فيها أن الثوار يودون الاستمرار في المفاوضات والوصول إلى تسوية للأوضاع في أقرب فرصة ممكنة. وهو قد سرَّب هذه الأخبار إلى عثمان ـ من الديلي تلغراف ـ والذي يعتقد أنه عميل خفي للبريطانيين.

٣ . وافق على ذلك الملك سعود وبقية قادة الدول العربية في الجامعة العربية وإذا لم تحدث أي مفاجآت في اللحظات الأخيرة في خلال مؤتمر بغداد فإن المفاوضات سوف تعقد الأسبوع القادم.

٤ . نصح العبيدلي بالابتعاد من بيروت حيث من الممكن أن يقوم صالح بن عيسى والآخرون المعارضون للمفاوضات بمهاجمته في وسائل الإعلام مما يسبب الكثير من الضرر. ولكن إذا أصر الثوار على بيروت فإنه يمكنه الذهاب ولكنه يفضل روما إذا أمكن ذلك وأنا أوافق إذا لم ترَ أنت أي مانع على ذلك. وسوف تقوم إما سفارة السعودية أو سفارة الجمهورية العربية المتحدة بعمل كل ما يلزم بخصوص استضافة وتحركات وفد ثوار عُمان، ونحن من جانبنا سوف نعلن عن إقرارنا بأن هنالك مفاوضات على مستوى منخفض دائرة بيننا وبين المتمردين والسلطان على علم كامل بذلك.

٥ . الكرة الآن في ملعب المتمردين للرد على دعوتنا الأصلية ونعتقد أنهم سيقومون بذلك عندما يعود طالب إلى الدمام من بغداد وإذا اقترحوا روما بدلاً عن بيروت أرى أنه يجب علينا القبول بهذا الاقتراح.

٦ . لم تسلم شروط السلطان حتى الآن للمتمردين، وأرى أننا يجب أن نمهد الأرضية بأن نجعلهم يناقشون هذه الشروط مع أنفسهم قبل جلوس ممثليهم مع وفد ممثلي السلطان لأنه إذا لم تحدث مثل هذه الخطوة المبكرة فربما تنهار كل المفاوضات بأجمعها.

توزع على:

الإدارة العربية

نسخ توزع مقدماً إلى:

السكرتير الخاص، سير ف. هوير ميللر

المحترم كراوفورد مدير الإدارة العربية

الوثيقة رقم (١١٤٠)

من بغداد إلى وزارة الخارجية

توزيع الإدارة

تاريخ الإرسال: ٢ شباط/ فبراير الساعة ٣,٠٣

السير. هـ. تريفيليان (Sir H. Trevelyan)

تاريخ الاستلام: ٢ شباط/ فبراير الساعة ٣,٢٥ رقم ١٠٨

٢ شباط/ فبراير ١٩٦١

إشارة إلى وزارة الخارجية ـ برقية رقم ١٠٨عاجل

بتاريخ ٢ شباط/ فبراير.

مكررة للعلم إلى: البحرين، القاهرة، مسقط

نسخة للحفظ إلى: واشنطن بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك

برقيتي رقم ١٠٥

صرح الشيخ طالب بن علي أمس في بغداد بأن إمام عُمان قد رفض عرضاً من بريطانيا بأن يتفاوض مباشرة وجهاً لوجه مع سلطان مسقط بحضور مسؤولين بريطانيين كمراقبين لهذه المفاوضات، ولكي يضمنوا أي اتفاق يتم التوصل إليه بين الطرفين وأن السلطان لا يستطيع التفاوض من تلقاء نفسه بمعزل عن البريطانيين الذين يستمد منهم كل سلطته التي يتمتع بها الآن.

٢. يرى الإمام غالب أن البريطانيين عليهم الاعتراف بالحق الشرعي الكامل لأهل عُمان في تقرير مصيرهم وممارسة سيادتهم على وطنهم.

٣ . هنالك مفاوضات جرت قبل أسبوعين بين مسؤولين من عُمان وبعض المسؤولين البريطانيين ولكن هذه المفاوضات لا تؤثر على استمرار نضال وكفاح شعب عُمان في سبيل نيل حريتهم واستقلالهم الكاملين.

٤ . يطلب الممثل الرسمي العماني في بغداد من الدول العربية توسيع وزيادة الدعم والمساندة السياسية والمالية والعسكرية للشعب العُماني في كفاحه والذي سوف يقوده إلى الاستقلال والحرية متى ما توفر له الدعم المنشود.

الرجاء إرسال نسخ للحفظ إلى واشنطن، البعثة في الأمم المتحدة ـ نيويورك

تحت الإشارة برقيات رقم (١٤) (٤) (٦) بالترتيب

تكرر حسب الطلب

ترسل نسخ إلى كل من:

الإدارة العربية

إدارة الاستشراق

الإدارة الشرقية

الإدارة الأفريقية

إدارة الأمم المتحدة

إدارة المعلومات والسياسات

إدارة الأخبار

الوثيقة رقم (١١٤١)

سـري

القنصلية العامة البريطانية

مسقط

١٦٥٣/ ١

٥ شباط/ فبراير ١٩٦١

السيد أم. سي. جي. مان (M.C.G. Man)

دار الاعتماد

البحرين

أطل موضوع الإعدامات التي تنفذها فرق الإعدام العسكرية برأسه وملامحه الشنيعة مرة أخرى. ولكن هذه المرة غير متعلق بالذين يزرعون الألغام ولكن بخصوص المجرمين الذين تدينهم المحكمة التي تتعامل مع جرائم القتل على حسب ما تنص عليه حدود الشريعة الإسلامية.

٢. صدرت بعض التوجيهات إلى ووترفيلد من السلطان للتنسيق مع وزير الشؤون الداخلية بخصوص (٤) أربعة متهمين بالقتل والذي ظلوا في انتظار المحاكمة في حصن الجلالي لفترات تتراوح بين أشهر قليلة وسبع سنوات وتمت محاكمتهم أخيراً في المحكمة الشرعية وفق ما تنص عليه الحدود الشرعية الإسلامية وتم الحكم بإعدامهم جميعاً. ويجب على فرقة مسلحة من الجيش السلطاني تحت قيادة ضابط غير بريطاني أن تنفذ فيهم حكم الإعدام علناً على حسب التقاليد

والأعراف المتبعة في هذا الشأن في عُمان. ويجب تنفيذ الأحكام في المكان المفتوح الكائن بالقرب من الدرجات الصاعدة من المرفأ في الطريق المؤدي إلى حصن أو قلعة الميراني.

٣. لم يعلم ووترفيلد لماذا قرر السلطان فجأة المضي قدماً في إصدار وتنفيذ أي أحكام بالإعدام طيلة فترة خدمته في السلطنة. وعندما اتصلت تليفونياً بشونسي كانت هذه الأخبار مصدر دهشة عظيمة في مسقط بالرغم من أنه حدثت حالة واحدة منذ أمد بعيد عندما تم إعدام أحد القتلة رمياً بالرصاص ولكن لا يعلم إذا كان ذلك قد تم علناً أم لا.

٤. أخبرت ووترفيلد وشونسي هاتفياً أنه مهما كان للسلطان الحق في تنفيذ هذه الأحكام وفقاً للعادات والتقاليد بأن تقوم بهذه المهمة فرقة من القوات السلطانية المسلحة علانية. وبعد مضي سنوات طويلة على عدم ممارسة هذه الطريقة في الإعدام واعتبارنا السلطان أقل بربرية من الكثير من جيرانه سيكون انطباع سيئ لدى أصدقائه ويقدم هدية مجانية لأعدائه الذين سوف لن يتأخروا في الإعلان عن تنفيذ هذه الإعدامات إنما جاء فقط لأسباب سياسية ليس إلا. وأبلغتهم أيضاً أن تنفيذ حكم الإعدام بهذه الطريقة في شخص ما أمضى سبع سنوات في انتظار محاكمته فإن هذا سوف يؤدي إلى إبعاد تعاطف الكثيرين الذين يعتبرون قضية كارول شيسمان مجرد ذكريات قديمة.

٥. تساءلت مع نفسي إذا كان السلطان قد أخبر ووترفيلد بهذه الأخبار عن عمد لكي يرى مدى ردة فعلي تجاه ذلك، ولكن ووترفيلد عندما أخبرته بهذه التساؤلات أجابني بالنفي. وبالرغم من أن المحكمة لم تصدر حكماً إلزامياً بالإعدام ولربما أوحى لهم السلطان بذلك بعد أن تأكد بأن القضاة في طريقهم لإصدار مثل هذا الحكم وتم إبلاغي بأن استئناف الحكم والتصديق عليه بواسطة السلطان سوف يأخذ أكثر من شهرين. لذا أعتقد أن لدينا زمناً كافياً لنقرر ماذا نفعل، هذا إذا كان هنالك ثمة شيء ما يمكن أن نفعله. ولم أقرر الإفصاح عن أنني سوف أقترح شيئاً ما على السلطان خلال زيارتي القادمة له في آذار/مارس القادم ولكني ربما أبلغه رسالة فحواها أننا لا ننوي أبداً التدخل في الإجراءات القضائية لنظامه كما تعودنا أن لا نتدخل في كثير من شؤونه الداخلية الأخرى، ولكن سوف أعرض عليه رأيي كاستشارة من صديق فقط وسوف أركز على محتوى سطور الفقرة الرابعة من رسالته لي، وسوف أنصحه بأنه إذا كان الوضع يتطلب

تنفيذ حكم إعدام ثبتته المحكمة فإنه من الأحسن تنفيذه بواسطة البوليس أو فرقة من العسكر. وإذا كان لابد ومن الضروري أن تنفذ هذه الأحكام علناً فإنه من الأحسن تنفيذها في المنطقة الداخلية والتي ينتمي إليها هؤلاء المجرمون أو في أي مكان آخر ولكن ليست في أماكن بعيدة عن حدود سيطرته وسلطاته حتى لا يستغل أحد ما هذا الحدث إذا ما تم في مكان قريب من العاصمة التي تمتلئ بالجاليات الأجنبية والزوار.

٦. أبعث بنسخة من هذا الخطاب إلى روبرت وولسلي في الإدارة العربية.

جاي أف أس فيلبس

(J.F.S. Phillips)

الوثيقة رقم (١١٤٢)

ســري

من وزارة الخارجية إلى البحرين

توزع داخل الإدارة

التاريخ: ـ ٤ آذار/ مارس ١٩٦١ م

تاريخ التسليم: ٤ آذار/ مارس ١٩٦١م الساعة: ١٢,٥٠ رقم ٢٤٩

ســري وعاجــل

معنونة إلى البحرين البرقية رقم ٢٤٩ بتاريخ ٤ آذار/ مارس

مكررة للعلم إلى مسقط بعثة المملكة المتحدة في نيويورك

وتحفظ في واشنطن رقم ١١٢٩ بغداد رقم ٢٨، عُمان رقم ٣١، والقاهرة رقم ٦٦، وبيروت رقم ٧١

إشارة إلى البرقية التي سبقت هذه في الحال.

التالي مضمون البيان المقترح.

لقد هرب زعماء التمرد السابقون من سلطنة مسقط وعمان في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩م، وبعد ذلك بوقت قاموا بمبادرة سعوا من خلالها إلى وضع شروط لعودتهم. وبعد التشاور مع السلطان وافقت حكومة صاحبة الجلالة على مشاركة مندوب بريطاني في الاتصالات الاستكشافية غير الرسمية مع ممثلي أولئك القادة بالنيابة عن السلطان. ولقد تم التوضيح لممثلي قادة التمرد بجلاء بأن السلطان مستعد من جانبه للسماح بعودة ثلاثة من القادة الرئيسيين إلى بلادهم

بأمان واحتفاظهم بوضعية ما شرط حصوله على ضمانات مرضية بأنهم سيلتزمون بالسلام.

البيان الذي أدلى به مندوب المتمردين للمندوب البريطاني أثناء الاجتماع الذي عقد في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٦١م منح بعض الأمل حول إمكانية التوصل إلى تسوية مرضية لكل من السلطان وقادة التمرد. بالرغم من ضرورة الحاجة للاستمرار في مفاوضات طويلة وصبورة. إلا أنه في اجتماع لاحق في شهر شباط/ فبراير غيَّر قادة التمرد موقفهم تماماً وطالبوا بالاعتراف بوضعهم المستقل في جزء من أراضي السلطان. ولقد تجاوز ذلك المطلب حتى تفسيرهم السابق لاتفاقية السيب التي يطالبون بها، بل وتجاوزوا كذلك التفسير الذي وضعه الإمام محمد بن عبدالله، الذي تقلد مقاليد الإمامة منذ سنة ١٩٢٠ إلى أن وافاه الأجل في سنة ١٩٥٤م.

حكومة صاحبة الجلالة ما زالت تتمنى بإخلاص التوصل إلى تسوية يمكن من خلالها عودة قادة التمرد السابقين إلى عُمان بشروط مرضية للسلطان ولهم، ومساعيها الحميدة ستكون دائماً على أهبة الاستعداد إذا ما وجدت فرصاً جيدة للنجاح.

توزع نسخ على كل من:

- الدائرة العربية
- الدائرة الشرقية
- دائرة شمال وشرق أفريقيا
- دائرة وسط وغرب أفريقيا
- إدارة المعلومات وتوجيه السياسات
- إدارة الأخبار.
- دائرة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١١٤٣)

ســري للغايـــة

يجب أن لا يسمح بإعطاء أو تسريب هذه المذكرة إلى أحد من المتمردين والهدف الأساسي منها إمداد حكومة صاحبة الجلالة بالمعلومات والتوجيهات اللازمة بخصوص هؤلاء المتمردين.

غالب وطالب

يجب ملاحظة أن غالب وطالب ينتميان إلى قبيلة بني هناة وهي ليست من القبائل الكبيرة ولم يكن لها أي قادة عظام. غالب وطالب هما شقيقان وزعيمان لبعض أفخاذ هذه القبيلة، التي تتكون من عدة بطون. ومن خلال تزعم غالب حركة احتجاج ومطالب واسعة فلقد كسب موقعاً له أهميته في نظر بعض القبائل الأخرى، ولكن هذا الموقع والتأييد قد تلاشى الآن بصورة تكاد تكون شبه تامة. وإذا ما تم الاتفاق على منح العفو فإن غالباً وطالباً يجب أن يناقشا وضعهما هما فقط، ومعهما بعض أتباعهما من قبيلتهما فقط. ولا يمكن السماح لهما مطلقاً بالتحدث عن أي رجال آخرين. وإذا ما ثبت أن معهما عدداً مقدراً من بعض الرجال من القبائل الأخرى، فإن العفو سوف لن يمنح لهم من خلال غالب أو طالب، بل سوف يطلب من زعماء قبائلهم التقدم بضمانات تخص هؤلاء الرجال لمنحهم العفو على هذا الأساس.

يمكن منح العفو لغالب وطالب بناءً على هذه الشروط ـ والتي هي نفس الشروط التي تم وضع الأسس لها قبل سنتين ـ وهذه الشروط هي:

١ . يجب عليهما الحضور شخصياً إلى مسقط لمقابلة وزير الشؤون الداخلية كمظهر واضح لتخليهما عن الأنشطة التي كانا يقومان بها.

٢. عليهما أن يقدما ضمانات كافية بالتزامهما الكامل بعدم تكرار ما قاما به من تمرد في المستقبل، وأن يقدما نفس الضمانات بالنسبة لأتباعهما من رجال القبائل.

٣. يجب عليهما البقاء في الغافات أو بلد سيت، وهذه الأماكن هي مسقط رأسهما. وينحصر وضعهما فقط بكونهما زعيمين أو شيخين لقبيلة بني هناة وذلك على حسب وضعهما القبلي المكتسب أصلاً.

٤. عليهما أن يتوقفا ويمتنعا تماماً عن تقديم ضيافة كبيرة أو مظاهر كرم فوق العادة لزوارهما من القبائل الأخرى. وعلى سبيل المثال يجب أن يتوقفا عن تقديم المساعدات النوعية من حيث الاستقبال والضيافة للمسافرين العابرين خلال القرى التي تقع في مجال نفوذهما.

٥. يجب أن يتصرفا ويتوقعا معاملتهما تماماً بمثل المعاملة التي يلقاها زعماء وشيوخ القبائل الأخرى، ويجب أن لا يتوقعا أي نوع من الامتيازات الأخرى لهما. وعلى سبيل المثال لن يسمح لهما باستعمال السيارات في المنطقة الداخلية حتى يصبح هذا الموضوع مسموحاً به لكل الزعماء والمشايخ في المنطقة الداخلية بأسرها.

٦. سوف يتم إرجاع ممتلكاتهما إليهما ـ إذا كان هنالك ثمة ممتلكات مصادرة بواسطة الحكومة ـ ولن يعطى لهما أي تعويض عن أي خسائر في هذه الممتلكات إذا صدف وأن حدثت هذه الخسائر. ويجب أن يتذكرا أنهما هما اللذان بادرا بالعداء والصدام وأن حكومة السلطان وحكومة صاحبة الجلالة قد خسرتا الكثير في سبيل إعادة الأوضاع إلى نصابها ولقد كانا هما السبب الأساسي في تفجير الأوضاع والتسبب في هذه الخسائر.

٧. يجب عليهما عدم مغادرة البلاد لأي سبب من الأسباب مثل المعالجة الطبية أو غيرها من الأسباب. وينطبق هذا تماماً على كل أتباعهما ورجالهما.

٨. يجب عليهما التوقف عن إجراء أي نوع من الاتصالات مع أي جهات خارجية مهما كان نوع وغرض هذه الاتصالات.

٩. يجب أن لا يناقشا قضية أي شخص معتقل في السجون الآن، وذلك لأن اتخاذ قرار بخصوص إطلاق سراحهم يرجع إلى إرادة حكومة السلطان فقط ولن يتدخل غالب أو طالب في هذا الموضوع مطلقاً. وأي تساؤلات من جانبهما عن السجناء من قبائلهما سوف لن ينظر فيه إلا بعد مضي سنة واحدة على الأقل ـ

ومن الواضح أنه وبموجب هذه الشروط فإن عودتهما بعد حصولهما على العفو ستحط من نظرة القبائل المختلفة لمركزهما.

١٠ . بالنسبة للرجال المنتمين إلى قبائل أخرى غير بني هناة لن يتم التعامل معهم على أنهم من أتباع غالب وطالب بل سوف تتم تسوية وضعهم من خلال زعماء وقادة قبائلهم.

١١ . يجب عليهما الرجوع إلى مسقط عن طريق البحر وليس عن طريق البر وسوف تطبق عليهما كل لوائح التفتيش والجمارك المعمول بها حالياً عند وصولهما. ويحتم عليهما ألا يرافقهما أكثر من ١٥ رجلاً يصادق عليهم وزير الشؤون الداخلية. ويجب أن يكون بحوزتهما جوازات سفر صالحة للاستخدام صادرة عن حكومة السلطنة والتي يحملها الرعايا العاديون في حالة سفرهم خارج البلاد ـ وينطبق هذا خاصة على طالب لأنه كان يحمل جواز سفر صادر من حكومة السلطان ـ سوف تسجل أسلحتهما العادية الخفيفة عند وصولهما وسوف يتم التأكد منها بواسطة أفراد من الجيش من حين لآخر.

١٢ . لن يتم تقديم أي مخصصات مالية منتظمة لهما في ما عدا المنحة الإكرامية الاعتيادية فقط عند حضورهما إلى مسقط وإعلان احترامهما لحكومة السلطان.

١٣ . يجب عليهما الحضور شخصياً لمقابلة والي بهلاء كل ستة أشهر.

١٤ . إن أي انتهاك من أحدهما للشروط الموضحة أعلاه أو أي دلائل تثبت تورطهما في أعمال زرع الألغام أو القيام بنشاطات تثير العداء والكراهية لحكومة السلطان سوف يعرضهما للاعتقال والخضوع لأي عقوبات يمكن أن تنجم عن مثل هذه الأفعال. ويجب عليهما ألا يشاركا في أي اجتماعات أو لقاءات سرية مع أي زعيم أو شيخ آخر أو محاولة التدخل في أي شؤون خاصة بقبيلة أو تجمع آخر غير الفرع الذي يتزعمانه من قبيلة بني هناة، ويكون وضعهما على رأس هذا الفرع عادياً مثل وضع الشيخ عبدالله بن زاهر حالياً على سبيل المثال.

وفي الحقيقة فإن غالباً قد سبق له آنفاً نقض الميثاق والضمانات التي فرضت عليه بالبقاء في الغافات. ولسوء الحظ فإنه يجب أن يكون من المفهوم والحتميات اللازمة أن تضع الحكومة محاذير ضخمة وشكوك عميقة حول الأسلوب الذي سيسلكه هذان الزعيمان على المدى القريب أو البعيد، ويجب إيصال رسالة واضحة لهما بأن عليهما توقع تحرك سريع وحاسم في حالة خرقهما لشروط هذا العفو الموضحة أعلاه.

إذا حدث ورجعا إلى عُمان تحت الشروط الواردة أعلا، وحتى إذا تم منح عفو عام لكل المشاركين في الأحداث، فإن ذلك لا يعني بأن يتم التقليل من الترتيبات المتخذة وتقويتها لضمان الأمن والاستقرار على طول البلاد وعرضها، وهذه الإجراءات سوف تكون مفهومة بداهة لأنه تم الاتفاق على تنفيذها مع حكومة صاحبة الجلالة.

ملحوظة

بالرغم من أن هذه الشروط تبدو قاسية عند النظر إليها للوهلة الأولى فإنه لمن المهم أن يعتبر طالب وغالب وأتباعهما مجرد رعايا عاديين مثلهم مثل بقية الرعايا في السلطنة ومعرفة ما لديهما من حقوق وما عليهما من واجبات لقضاء ما تبقى من أعمارهما داخل البلاد بصورة آمنة ومستقرة.

سليمان بن حمير

تختلف حالة سليمان بن حمير عن حالة كل من غالب وطالب، فإنه لا يمكن السماح له مطلقاً بالعودة والبقاء في المنطقة التي يعد فيها بطلاً خارقاً وزعيماً فوق العادة والتي كان قد تسبب فيها في كثير من المتاعب والمشاكل العميقة، وهو كان قد خان سابقاً العقد الذي قطعه بالبقاء في مسقط وهرب منها بدون أي سبب يذكر.

يجب إجباره على البقاء والعيش في مكان ما قريب من مسقط ومطرح لكي يكون تحت النظر والملاحظة الدائمة، وعدم السماح له تحت أي ظرف بمغادرة هذا المكان والفرار إلى المناطق الداخلية. وسوف يسمح لأفراد عائلته بالبقاء معه وتخصص له مصروفات مالية على حسب حجم أفراد عائلته.

الشيبـــة

هو محمد بن عبدالله السالمي (الشيبة) من الشرقية وموجود في الخارج الآن وكان يأتي ويذهب من عُمان خلال الأحداث وهو مثير للمتاعب بصورة حادة وخطيرة. وحتى إذا أبدى رغبة في العودة والاستقرار تحت شروط معينة فإنه يجب عدم السماح له بذلك مطلقاً. وهو قد سبق له أن نقض العهد والضمان الذي تم منحه له بوساطة وضمانة من الشيخ عبدالله بن علي الخليلي.

ملحوظة

منذ أن تم اللقاء بين السلطان واللورد بريفي سيل فإن السلطان قد توفرت

له الفرصة للجلوس ومناقشة وقراءة كثير من التقارير مع مستشاريه. ولم يظهر من خلال هذه التقارير ما يدل على أن قادة المتمردين قد أدركوا أنهم هزموا وبدا أنهم ما زالوا يتحدثون على خلفية من الندية والمساواة مع السلطان نفسه. لا يزال السلطان ومستشاروه يضعون كثيراً من الشكوك وعلامات الاستفهام على مدى جدية الأفراد الذين أعلنوا انسحابهم وتخليهم عن المتمردين ورغبتهم في العودة والعيش بهدوء داخل السلطنة مع اعترافهم الكامل بحكومة السلطان. وكان السلطان قد تعامل مع هذا الأمر بصورة فيها الكثير من سوء الفهم حتى تدخلت حكومة صاحبة الجلالة بإسداء النصح بصعوبة لمجابهة الأحداث التي يمكن أن يتسببوا فيها والصعوبات التي يواجهونها.

في هذه المذكرة تم شرح واستعراض الضمانات والشروط التي يجب أن تتبعها حكومة السلطنة ويبقى على الأشخاص المعنيين بها تقديم الضمانات اللازمة والمقبولة لدى السلطان وحكومة صاحبة الجلالة وعدم العودة إلى العنف في المستقبل، وعلى سبيل المثال وضع الألغام

من غير الواضح حتى الآن ما هي أسباب انفصام عرى ووشائج العلاقة بين هؤلاء الزعماء والشيخ صالح بن عيسى.

الوثيقة رقم (١١٤٤)

ملخص للبنود المتعلقة بمطالب المتمردين في عُمان
أُعدت للبرلمان البريطاني

المتمردون في كانون الثاني/ يناير العام ١٩٦٠ (نقلا عن وسطاء يمكن إثارة الشكوك في بعض ما أدلوا به)

أ) تنازل السلطان عن العرش لصالح ابنه قابوس.

ب) تكوين مجلس وصاية على العرش برئاسة عضو من كل من أنجال فيصل وتركي (الفرعين الرئيسيين في أسرة سعيد).

ج) إنشاء لجنة للشؤون الخارجية وأخرى للدفاع تتبعان مجلس الوصاية على العرش ـ وتتكون كل لجنة من ٦ ممثلين من مسقط و٦ ممثلين من عُمان.

د) أسلوب الحكم سيكون مماثلاً لذلك المعمول به في ليبيا، حيث تتمتع المناطق بالحكم الذاتي وتتوحد تحت رئاسة مركزية.

هـ) مصالح حكومة صاحبة الجلالة ستتم حمايتها والأولوية تمنح للشركات البريطانية (ربما المقصود هنا شركات النفط).

و) يتم الإصرار في الوقت ذاته على تناقض من نوع ما بالإقرار للسلطان باستقلالية عُمان من جهة، وحصر حكمه على شريط ضيق من الساحل من جهة أخرى.

المتمردون في تموز/ يوليو ١٩٦٠ (تقرير قدم من طالب إلى السلطات البريطانية)

أ) يجب الحفاظ على أسس علاقتهم مع السلطان استناداً إلى معاهدة السيب الموقعة سابقاً واستمرار العمل ببنودها.

ب) يجب على السلطان العمل وبكل صدق على احترام بنود اتفاقية السيب وما نصت عليه هذه البنود وأن تضمن السلطات البريطانية تعهده بفعل ذلك.

ج) استعادة قادة التمرد لوضعهم الاجتماعي وحقوقهم المكتسبة تاريخياً كما كانت في السابق قبل بدء الأحداث وإيقاف تدخل السلطان في شؤونهم عند الحد الذي كانت عليه الأمور قبل اندلاع التمرد.

د) أن تضمن لهم حكومة صاحبة الجلالة عدم التعرض لأي هجوم من جهات خارجية (لم يكن طالب واضحاً في هذه الجزئية، هل كان يقصد بذلك السلطان وقواته ولكن الاحتمال الأكبر أن هذا هو المقصود من هذا الطلب).

هـ) تقديم المساعدة والدعم الاقتصادي من حكومة صاحبة الجلالة في صورة دعم مالي واستشارات فنية وتكنولوجية لتنمية البلاد بأسرها عامة وعُمان خاصة.

و) إطلاق سراح زملائهم المعتقلين في السجون نتيجة لأسباب عسكرية وأحداث حرب العصابات الناشبة والنظر بعين الرأفة للاعتبارات الإنسانية من قبل حكومة صاحبة الجلالة للمعاناة والخسائر المعنوية والمادية لهؤلاء، ولسكان منطقة الجبل الأخضر ومحاولة مد يد العون لهؤلاء ما أمكن لذلك سبيلاً.

وبالمقابل فإن زعماء التمرد يتعهدون بإيقاف حرب العصابات وكل الأنشطة الحربية الأخرى والرجوع إلى عُمان والاعتراف بسيادة السلطان وفق ما اتفق عليه، والتعهد المطلق بأن يحترم أتباعهم كل ما يتم الاتفاق عليه بالحرف الواحد وإقناعهم بمدى صدق رغبة حكومة صاحبة الجلالة في بسط الأمن والرخاء والتقدم في عامة البلاد.

السلطان في آب/ أغسطس ١٩٦٠

أ) غالب (ومن المحتمل أيضاً طالب) من الممكن أن نؤمن له وسيلة آمنة للاتصال ـ رسول منه أو ما شابه ـ على أن يعلن ما يلي كتابة أو يسلم بنفسه خطاباً إلى وزير الشؤون الداخلية السيد أحمد إبراهيم يتضمن تنازله وتخليه عن منصب الإمام وقبوله بالعودة شيخاً على بني هناة، كما كان علي بن هلال، وتعهده بالبقاء في منطقته فقط والتعهد بعدم مغادرة المنطقة إطلاقاً إلا بإذن من حكومة السلطان. وأن لا يتدخل في الشؤون العامة والسياسية بأي صورة من الصور، وأن لا يجري أي نوع من الاتصالات مع أطراف خارجية وأن يكون مفهوماً لديه بأنه إذا خرق هذه التعهدات فإنه سوف يكون عرضة لإجراءات عقابية من جانب حكومة السلطان. وبالمقابل يمكنه الرجوع والبقاء في مسقط

رأسه ـ قريته ـ بناء على ضمان شخصي من السلطان وليس من الحكومة البريطانية ولكن لا مانع من أن ينقل له البريطانيون تأكيد السلطان على أن يسمح له بالعيش بأمان تام إذا التزم التزاماً تاماً بالمقترحات المعروضة عليه آنفاً.

ب) صرح السلطان بأن طالب وسليمان وصالح قد اعترفوا مسبقاً بشرعية سيادته وسيطرته عندما قدموا طلباتهم لإصدار جوازات سفر لهم وأن أتباع سليمان ورجال قبيلته لا يرغبون كثيراً في عودته للمنطقة مرة ثانية. ومن الممكن فقط ضمان جانبه بأن يبقى تحت الإقامة الجبرية المشددة في منزل ما في مطرح. أما عودة صالح فغير مقبولة إطلاقاً وأنه يضع ثقته الكاملة الآن ويدعم أحمد بن محمد الحارثي.

ج) إن احترام بنود معاهدة أو اتفاقية السيب والعودة إلى العمل بها غير ممكن على الإطلاق وأنها قد فرضت على والده عندما كانت كل القلاع والحصون تحت قبضة شيوخ زعماء القبائل في المنطقة الداخلية وأنه شخصياً لم يوقع عليها ولم يعترف بها مطلقاً في كل الأحوال فإن قادة المتمردين هم الذين بادروا أولا بانتهاك بنود هذه الاتفاقية أو المعاهدة.

من المتمردين في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ إلى المسؤولين البريطانيين

أ) تقرير شفهي من طالب: ـ عبر فيه عن رأيه الخاص بأن اتفاقية السيب لا تعبر عن حقيقة الأوضاع حالياً لكنها على الأقل تقف دليلاً قوياً على المدى الذي كانت تتمتع به عُمان من حكم ذاتي مستقل بصورة واضحة ومعترف بها.

ب) تقرير مكتوب من طالب ينص على: ـ «الشعب العماني يكافح الآن لكي يحرر نفسه ويمضي قدماً في محاولة تنمية وتطوير مناطقه وازدهارها مثل باقي شعوب العالم. وعند تحقق البداية الحقيقية للوصول لهذه الأهداف فإنه لا مانع لديه مطلقاً في التعاون المشترك مع البريطانيين لما فيه المصلحة المشتركة للطرفين».

ج) تقرير مكتوب من طالب ينص على ما يلي: ـ «أن العُمانيين مهتمون بالوصول إلى حل سياسي لمشاكلهم ووضعهم السياسي، أما في ما يتعلق بإرثهم التاريخي وعاداتهم ومعتقداتهم الروحية وطريقة ممارستهم لها فإن هذه الأمور يمكن أن تتم مناقشتها بمعزل عن حل المشكلة السياسية القائمة الآن ولن يكون هذا الأمر حجر عثرة في طريق الوصول إلى حل سياسي مقبول لدى كل الأطراف».

د) وافق طالب شفاهة أنه إذا تم الوصول إلى اتفاق سياسي فإن قادة التمرد سوف يرجعون إلى نفس مناصبهم السابقة ـ اسمياً على الأقل ـ ولكن من الممكن

إدخال بعض التعديلات الناشئة نتيجة لتطور الأمور والظروف التي نشبت حالياً خاصة بعد انتهاء الحرب في عام ١٩٥٩. وقال طالب إنه لا يستطيع التحدث نيابة عن صالح بن عيسى في هذا الأمر.

هـ) دفع التعويضات عن الخسائر التي حدثت نتيجة للحرب وتقديم بريطانيا مساعدات لإعادة بناء القرى والمناطق التي دمرتها أثناء الحرب.

و) إطلاق سراح المتمردين المعتقلين حالياً.

السلطان في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١

تقريبا نفس البنود التي أعلنها في عام ١٩٦٠ ولكن بصورة أكثر دقة وتفصيلاً (السماح لغالب وطالب بعد إعلانهما الخضوع لحكومة مسقط واعترافهما الكامل بها) أن يعودا إلى مسقط رأسهما وتولي منصب زعامة قبيلة بني هناة ـ يمكن الإطلاع على كامل التقرير الذي يحوي شروط السلطان في الملحق.

المتمردون في شباط/ فبراير عام ١٩٦١ (تصريح شفهي من طالب للمسؤولين البريطانيين)

أ) ينبغي أن تعود الأمور والأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو والاقتحام المسلح من قوات السلطان وغيرها.

ب) إعطاء العمانيين حق تقرير مصيرهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم.

ج) دفع تعويضات عن الخسائر التي حدثت نتيجة للحرب.

د) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والرهائن.

تمت قراءة هذه المطالب من ورقة قدمت إلى طالب من شخص مصري من الجامعة العربية والذي أوضح تفاصيل أكثر عن هذه المطالب في الاجتماع الخاص بوزارة الخارجية العرب والذي تم عقده لتدعيم موقف المتمردين من عُمان في المفاوضات الجارية وبعد قراءة هذه المطالب وفي تصريح علني أضاف طالب إليها:

هـ) إجلاء قوات الاحتلال البريطانية من الأراضي العُمانية.

الوثيقة رقم (١١٤٥)

ســري

استلم: ـ بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦١ م

BC1015/28

كارثة دارا والمتمردون العمانيون

أصبح الآن في حكم المؤكد أن المتمردين العمانيين هم المسؤولون عن الحوادث الإرهابية التالية والتي وقعت في منطقة الخليج (خارج عُمان)

أ) المحاولة ضد وزير داخلية السلطان داخل «دواركا» في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩.

ب) الاختفاء الكامل وتحطم طائرة (دي سي ـ ٣) داخل الخليج وعلى متنها ١٦ راكباً وطاقم الطائرة في شهر تموز/ يوليو ١٩٦٠.

ج) تدمير وتخريب خط أنابيب نقل البترول في قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠.

د) الانفجار المحدود في السفينة الهولندية «فينغابو» بين مسقط وصلالة في شباط/ فبراير ١٩٦١.

هـ) الانفجار الذي أدى إلى غرق الباخرة (أو العبارة) دارا وعلى متنها ٢٠٠ راكب داخل الخليج بعيدا من دبي في نيسان/ أبريل ١٩٦١.

و) الانفجار الذي حدث بواسطة طرد بريدي داخل الطائرة في أيار/ مايو ١٩٦١ وكان المقصود منه تدمير وتحطيم الطائرة وهي في الجو.

ز) الانفجار المحدود داخل «دواركا» في حزيران/ يونيو ١٩٦١.

٢. هذه الموجة من الأعمال الإرهابية تمثل نقلة نوعية للصراع بخصوص النزاع العُماني وهي في منتهى الخطورة حالياً وفي المستقبل القريب. وإذا ما تواصلت وفق تخطيط دقيق وعمل مستمر في هذا الاتجاه فإنها سوف تؤثر في كل منظومة الاتصالات والمقدرة على الحركة الآمنة في كل منطقة الخليج مما سينعكس سلباً على مدى مقدرتنا على فرض الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. وبالرغم من أن هذه الأحداث لم تحدث صدى كبيراً حالياً لدى الناس فإنه من المتوقع أن يحدث في القريب العاجل إذا ما استمرت هذه الأعمال الإرهابية.

٣. هذا التحليل والعرض الحالي يتعامل فقط مع نطاق محدود فقط من القطاعات التي تأثرت ولكن هنالك سؤالين هامين يجب الالتفات إليهما وإعادة مراجعتهما وتقييمهما.

أ) مواصلة الاتصالات والتفاوض مع ممثلي التمرد للوصول إلى اتفاق يقضي بوقف الأحداث.

ب) مفاوضات (سعودية ـ إنكليزية) برعاية «همرشولد» الأمين العام للأمم المتحدة و(لجنة ريبينغ) وذلك لأن السعوديين متورطون بطريقة غير مباشرة في وقوع هذه الحوادث الإرهابية.

سوف يتم إعداد تقرير آخر حول النقاط الموضحة أعلاه في وقت لاحق.

الوثيقة رقم (١١٤٦)

تحليل وزارة الخارجية البريطانية حول مسألة معارضة منح سلطة للشيوخ ونظرية السلطان في الحكم

قضية معارضة منح الشيوخ سلطات ونظرية السلطان في الإدارة

٦. فكر السلطان في بسط وإنشاء سلطة مركزية في المناطق التي لم يكن لديه نفوذ عليها في الماضي أكثر من التوجهات المتغيرة لولاء شيوخ القبائل، والتي تعتمد إلى حد ما على شخصية هؤلاء الشيوخ والتقلبات في العلاقات القبلية. لقد ساندنا بقوة فكرة بسط سلطة مركزية لما لها من فائدة لا تقبل الجدال في ربط وتوثيق سكان السلطنة في بلد واحد بحدوده المعروفة والمعترف بها قانونياً وله القدرة على الوقوف ضد محاولة التدخل السعودي وإثارة المشاكل والتخريب وأحداث العنف. وعرض السلطان وجهة نظره ـ في خطاب الرائد شونسي بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ ـ أنه بالرغم من أنه ولدرجة معينة يحكم من خلال الشيوخ وكذلك من خلال الولاة فإنه من خلال التعامل معهم على أساس فردي (كمجرد وكلاء لحكمه وليست بصفتهم أصحاب سلطة دستورية). وأن هذا النهج سوف ينجح في أن يستحوذ وربما يغير النمط القديم للمجتمع القبلي. الصورة العامة للنظام الإداري للسلطان متضمناً في الورقة رقم BA1015/160/58 التي تحمل عنوان سلطنة مسقط وعُمان.

٧. **يبدو أن من المعقول إيراد التعليق الآتي:**

أ) إن من الحكمة والفطنة أن ندعم ونقر ـ وباستطاعتنا فعل ذلك ـ أهداف السلطان في إقامة دولة مركزية موحدة ذات سلطات مركزية قوية وجهاز إداري فعال وكفء.

ب) طالبنا وباستمرار أن يقوم السلطان بتوزيع بعض سلطاته الإدارية وهذا غير متناقض إطلاقاً مع البند (أ) أعلاه وذلك بالنظر إليه من ناحية نقل بعض هذه

السلطات من المراكز وخلق وتشجيع نظام إدارة محلي ينبثق من المحددات الدنيا التي يشترك فيها عامة أو أغلبية سكان المناطق البعيدة عن مسقط ويرجع تطبيقها بصورة أو بأخرى إلى النظام القبلي وعلى رأسه زعماء وقادة القبائل المختلفة، أي ـ نوع من الإدارة الأهلية ـ إذا أمكننا قول ذلك. لذا وبكل تأكيد نختلف مع رأي السلطان حول مفهوم وممارسة السلطة المركزية. حيث ينطلق موقفنا من فهمنا لمفهوم الدولة المركزية ومن ثم بسط السلطات في الأقاليم عن طريق الإدارات المحلية لكل منطقة إدارية على حدة مما يساعد في سرعة تنفيذ القرارات الإدارية. وتكمن فاعلية هذا النظام في معرفة من يقومون بإدارة شؤونه بظروف المنطقة المعينة بصورة واضحة ودقيقة، بينما يرى السلطان العمل بحكم مركزي تكون السلطات فيه مطلقة في أيدي شخصيات معينة قليلة فقط مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً ويتحكم بين يديه بكل مفاتيح إدارة النظام.

ج) يمكن معرفة المزيد عن أفكار السلطان في إدارة شؤون البلاد حين النظر في ردود الأفعال التي رصدها السيد جوليان ووكر بعد نقاشه مع السلطان في عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٠.

أ ب ١٩/ ١٠٥٢ (٥٩)، أ ب ١٣/ ١٠١٥ (٦٠)، أ ب ٢٢/ ١٠١٥ (٦٠)، أ ب ٢٧/ ١٠٥٢ (٥٩)، أ ب ٢٥/ ١٠١٥ (٦٠)، أ ب ١٠٥/ ١٠١٥ (٥٩).

بالرغم من كون آراء السلطان تبدو مقبولة بصورة عامة وفي كثير من الأحيان لها ما يبررها، لكنها ليست صالحة في كل الظروف والمتغيرات، وهو في أحيان كثيرة وعند التطبيق العملي لا تكون ممارسته لها بنفس القدر من المعقولية النظرية التي تتمتع بها قبل وضعها في محك التجارب العملية الواقعية (هنالك تعليقات بهذا الخصوص ـ انظر إلى محضر السيد لوكاس ـ بتاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨ في (أب ١٤٠ج/ ١٠١٥/ ٥٨))

د) إن خطأ السلطان الأساسي لا يتجلى في بناء هرم سلطته الإدارية على التضحية بعدم إعطاء أي دور معقول لرؤساء القبائل والقادة ولكن في فشله الواضح في بناء وهيكلة نظام إداري واضح المعالم وله الفاعلية الواضحة لإدارة شؤون الدولة بحكومة مركزية وفعالة، ولقد اشتكى كثيراً من عدم توفر إداريين واختصاصيين مؤهلين لإدارة الأمور في البلاد بكفاءة ولكن يبدو أنه لم ينتبه قط إلى أن عملية تكوين إداريين أكفاء لا يتم إلا إذا تم منح الأفراد السلطات والمقدرات اللازمة لأداء مهام معينة مما يسهم في صقل مهاراتهم تدريجياً مع مرور الزمن الكافي حتى تنضج التجربة ويقوى عودها.

٨. بعض النتائج التي ترتبت على فشل السلطان في تطوير الأجهزة الإدارية.

أ) بينما حدث هنالك تقدم وتطوير جيد بالنسبة للقوات المسلحة السلطانية إلا أن تسيير كثير من الشؤون العسكرية والمدنية داخل البلاد لا يزال يعتمد إلى حد كبير على البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ومن هذا المنظور فإن هدفنا الذي يعني بإيقاف السلطان على أقدامه ليتعلم المشي بالصورة الصحيحة وحده لم يتحقق حتى الآن.

ب) بالرغم من أن برامج التنمية في المجال العسكري والمدني قد تم وضعها في الأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ لتحقيق أهداف معينة فإنها يمكن أن تكون الشرارة الأولى التي تمثل بداية انطلاقة للتقدم والتنمية الاجتماعية والمدنية بكل مجالاتها لكي تقوم بالدفعة اللازمة المطلوبة لتغيير مجتمع يعاني من إرث كبير من التخلف والجمود والتعصب القبلي ـ ولكن الملاحظ أن البرامج التي وضعناها وخططنا لها وبدأنا في تنفيذ بعضها لم تحرز القدر الكافي من النجاح وليس ذلك لعيب فيها من أساسها، ولكن لعدم التطور والمواكبة بالتوازي من جانب السلطان من ناحية الشؤون الإدارية وغيرها من النواحي الاجتماعية المدنية. وبالرغم من المظاهر الحالية فإن السلطنة أثبتت أن لها الدفع والزخم اللازمين تاريخياً لتوفير حركة ديناميكية للتقدم إلى الأمام. وبالرغم من كون المصادر والموارد الموجودة حالياً قليلة جداً إلا أنه يمكن استغلال ما هو موجود للبدء في عملية تطور وتقدم كبيرة.

الاعتماد على الشيوخ ليس بالعلاج الواقعي

٩. إذا كان التشخيص السابق للمشاكل صحيحاً فإن العلاج يبدو في ممارسة الضغوط على السلطان لتدعيم وتقوية نظامه الإداري المتهالك وليس بالرجوع إلى الحل المتمثل في تقوية زعماء القبائل بوضع سلطات كبيرة بين أيديهم لأن ذلك ربما يؤدي إلى خلخلة الأمن والاستقرار المتوازن حالياً، لذا فإن منحهم سلطات من ناحية اجتماعية مظهرية ربما تكون خطوة لا يعترض عليها السلطان بشدة حالياً مع الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

د) الاقتراح الذي سبق تقديمه بالمضي قدماً في منح هؤلاء الشيوخ والزعماء بعضاً من مظاهر الوجاهة ربما ستشمل منزلة رمزية مثل عربة لاندروفر، الولاة تم منحهم سيارات مؤخراً، ومن الضروري أن يتم تثبيت دور الولاة كخدام للسلطان، في نظر أعين الشيوخ وأفراد قبائلهم المختلفة، ويجب التعامل بحذر شديد لكي لا نجهض مظهر سلطة الولاة وسيادتهم والذي لا زال في أطواره التمهيدية بمنح الشيوخ مزايا كبيرة.

هـ) ربما يطلب الشيوخ والزعماء مزيداً من الأموال من السلطان أكثر من

طلبهم لأي شيء آخر، ومن المتوقع أن يحسن الكثير منهم التصرف فيها وسط أفراد قبائلهم.

و) في المنعطف الحالي للأحداث يبدو أن سيادة السلطان ستعتمد على مقدرته في الاستمرار في بناء هيبته (والتي لا بد أن تكون قد أحرزت تقدماً خلال السنتين الماضيتين من خلال تحسين الأوضاع الأمنية الداخلية) على حساب الشيوخ. ورغم أن هذا ينطبق على المناطق العمانية إلا أن منطقتي الظاهرة والبريمي أكثر صعوبة حيث نجد أن نفوذ السلطان فيهما ضعيف بشكل واضح.

الظروف والأوضاع التي يمكن أن تكون ملائمة لبناء مظاهر سلطة حقيقية تمنح لشيوخ وزعماء القبائل.

١٠ . بينما ركز التحليل السابق على أنه ليس هذا هو الحل المثالي أو الوقت المناسب لإعطاء مصدر سلطات كبيرة لهؤلاء الشيوخ والزعماء لحل المشكلات القائمة الآن في مسقط وعُمان. ولكن من المحتمل وفي ظروف معينة أن يمثل إنشاء هيكل تنظيمي لهذا الأمر على سبيل المثال (مجلس استشاري لزعماء القبائل) أو أي صيغة دستورية أخرى يمكن أن يساعد في تهدئة كثير من المشاكل وإزالة المعوقات للوصول إلى السلم الكامل والاستقرار المطلوب للتطور والتقدم في جميع أرجاء البلاد. ويمكن ضرب بعض الأمثلة بالآتي:

أ) إذا اقتضى الوصول إلى اتفاق مع زعماء التمرد فإنه ينبغي التوصل إلى وصفة تحفظ ماء وجوههم والنظر إلى بعض الآليات المناسبة مثل (تكوين مجلس للشيوخ إلى منحهم سيارات لاندروفر مجانية) واحتوائهم داخل النظام الإداري للسلطنة مع منحهم نوعاً ما من المركز الإجتماعي إذا أمكن القيام بذلك، بدون التقليل من سلطات وسيادة السلطان، ولكن يبدو أن موقف قادة التمرد الأخير يجعل تنفيذ هذا الاقتراح بعيد المنال.

ب) من الممكن القول بأن إنشاء مجلس لزعماء وشيوخ القبائل سوف يمثل مظهراً من مظاهر التقدم من الناحية الإجرائية الدستورية في البلاد ويمكن أن يكتسب هذا الأمر سمعة جيدة لدى الرأي العام العالمي، حتى ولو كان ذلك المجلس لا يملك أي سلطات حقيقية. ولكن من المشكوك فيه أن يحسن قادة الدول العربية الأخرى الظن بهذا المجلس ومن المتوقع أن يستشهدوا به كدليل على فشل سياسات السلطات السابقة أو أن يعلنوا بأن هذا المجلس مجرد خداع سياسي لامتصاص أي احتجاج من جانب الرأي العام العالمي ولدي مخاوف كبيرة من أن الدول الأفريقية والآسيوية سوف تقف بجانب رأي الدول العربية الأخرى.

ج) إذا أمعنا النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات التي يمكن أن ندفع بها السلطان للمضي قدماً لبذل مزيد من الجهد واتخاذ المزيد من القرارات في هذا الصدد فبإمكاننا الإيحاء له بتبني وجهة النظر التي تدعو للقول إن هنالك حاجة ماسة وعاجلة لعملية إصلاح دستوري في البلاد. ويمكن أن يتم ذلك بتأنٍ وبصورة تدريجية وفق خطوات محسوبة حتى لا يظن السلطان أن الميزان سوف يميل لصالح شيوخ وزعماء القبائل كما كان سابقاً وسوف تبدو جل هذه الخطوات كأنها نابعة من بنات أفكاره هو شخصياً.

محاولة تغيير مفاهيم السلطة لدى السلطان

١١. في الفقرة ٩ تم التطرُّق إلى أن التخلي عن مبدأ ترسيخ سلطنة موحَّدة تحت سلطة مركزية قوية بسبب الإدارة السيئة للسلطان سيكون رد الفعل الخاطئ. ومن المؤكد كذلك وبنفس الدرجة رد فعل غير منطقي وقف دعم السلطان للقيام بهذا الدور. مسألة البدائل عن الدعم الكامل للسلطان تم التطرق إليها في الفقرة ٢ أعلاه والتي علق عليها كذلك السيد والكر في خطابه بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير. ويمكن تلخيص النقاط الواردة في هذا الخطاب بصورة منفصلة إلا أنها تدعم الاستنتاجات العامة التالية:

أ) لم يكن نظام الإمامة بأي حال من الأحوال يمثل هيكل ما يسمى بالدولة بالمفهوم الذي نعرفه، ولذا لا تبدو التجربة مشجعة لكي يعاد أي تكوين إداري على أساسها.

ب) هنالك على الأقل عاملان اثنان فقط جديدان بخصوص الوضع الحالي منذ آخر مرة قمنا فيها بمراجعة الأوضاع السياسية وقررنا الاستمرار في سياسة دعم السلطان:

ـ الضغوط العالمية التي نتعرض لها عندما قامت بقية الدول العربية المستقلة الأخرى بإعادة صياغة تاريخ عُمان كأنما هو وتاريخ نظام الإمامة متطابقان قلباً وقالباً، وهذا ما يشبه محاولة إعادة صياغة أسطورة ما وإقناع الناس بواسطة الدعايات الموجهة بأنها حقيقة لها جسد ودم ونفخ الروح فيها من العدم.

ـ فشل السلطان الواضح في المواكبة ما بين التقدم الحاصل في المجال العسكري والمدني مع النظام الإداري الذي يتبناه حالياً، ولا يمكن أن يعالج هذا الفشل في الوقت الراهن أي شخص بديل عن السلطان أو تخيل عودة نظام الإمامة مرة ثانية أو الرجوع إلى الأوضاع القديمة برمتها، بل على العكس من

ذلك فإن أي واحد من هذه البدائل الثلاث سوف يجلب معه مشاكل جديدة وقضايا أكثر تعقيداً في هذا الخصوص.

ـ بالرغم من عدم معرفتي الكاملة بالأوضاع في عُمان إلا أنني لاحظت أن بعض التقدم قد تم إحرازه بخصوص النقاط التي أثارها ووكر في خطابه بعد آخر زيارة له للبلاد.

ج) لا توجد مؤشرات أو أدلة تظهر أن غالباً نفسه سوف يثبت أنه سيكون حاكماً مقنعاً (إذا ما تم تنصيبه على منطقة صغيرة أو واسعة من عُمان) ويشترك في هذا الرأي الكثير من العمانيين والبريطانيين.

ما هو المطلوب منا عمله لحث السلطان على تسريع خطاه في طريق التطور الإداري

١٢ . تطرق السيد والكر في الفقرة الخامسة من خطابه بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير إلى هذا الموضوع بأنه لا يمكننا أن نكرر نفس السيناريو القديم الذي مارسناه في محاولاتنا التحدث مع السلطان وإقناعه بإطلاق ما يسمى عملية الإصلاح الإداري الشامل، ولكنني أقترح التركيز على جزئية معينة ومواصلة محاولة إقناعه بإصرار كبير وبعزم أكيد، وسوف يساعد وجود الرائد شونسي إلى جانبه في إخراج وتنفيذ كثير من الخطط والموضوعات المتراكمة في أرفف وملفات السلطان. وأيضاً اتفق هنا مع النقطة التي وردت في السطر الأخير من الفقرة الخامسة من خطاب والكر بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير بأنه يجب علينا التفكير بجدية في إبلاغ السلطان أن كل الخلفيات الاستراتيجية قد تغيرت الآن وأنه في خلال سنوات قليلة سوف تفقد منطقة الخليج الفارسي كثيراً من أهميتها بالنسبة إلينا. ويمكن أن نضرب مثلاً بالوضع في دولة الكويت والتي سوف تصبح عن قريب محتاجة إلى صداقتنا عن طريق تدخلنا ووجودنا المباشر فيها، ولذا فإن توجهات سياستنا الحالية تنصب على خلق أواصر صداقة ذات أساس عميق من حسن النوايا والمصالح المشتركة والمتبادلة على أرضية صلبة وذلك قبل سحب ما لدينا من قوات وخبراء عسكريين في هذه المنطقة.

ويمكننا التوضيح عملياً أن الأهمية الاستراتيجية لجزيرة مصيرة سوف تتناقص كثيرا مع التأكيد أن الجزيرة سوف تبقى مفيدة بالنسبة لنا.

(**ملحوظة**: يجب أن نضع في أذهاننا ما ورد في الفقرة الرابعة من الملحق ٦٠ (١٦) بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر١٩٦٠) أنه بالرغم من أن احتياجنا الحالي لمصيرة مرتبط بشكل أساسي بالكويت إلا أنها «ستزداد أهمية في المستقبل لكونها على ملتقى

الطرق إلى الشرق الأقصى وكذلك احتمال استخدامها كقاعدة جوية لنا». ولكننا وبكل تأكيد لا نود أن يدرك السلطان ذلك. لكي لا يغريه ذلك عن الاستمرار في اتخاذ أي خطوات نشطة تهدد فشل سياساتنا وبالتالي الاحتفاظ بالقاعدة).

المواضيع التي يجب أن نركز عليها

١٣. تتمثل بعض الاقتراحات المطروحة للنقاش في الآتي:

أ) استيعاب عدد أكبر من العمانيين في الوظائف الإدارية وتكليفهم بأداء مهام مناسبة ـ ونسبة لضيق الفسحة الزمنية المتاحة ـ فيمكن لنا أن نقوم بمحاولة توفير فرص الحصول على تدريب وظيفي في جهاز الخدمة المدنية في عدن والسودان لبعضهم. وذلك يبدو أفضل من ابتعاثهم لمدة ٣ سنوات إلى بريطانيا كما يتردد حالياً لتلقي نوع من أنواع التعليم العالي.

ب) إن مسألة جلب منظمة الأغذية الزراعية العالمية (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية للعمل داخل السلطنة تبتعد كثيراً مع المبادئ السياسية للسلطان بخصوص مسألة الانضمام إلى المنظمات الدولية. حيث توجد مجالات لا حد لها في السلطنة لعمل هاتين المنظمتين مشابه لما تقوم به في مناطق أخرى من العالم. ومن الأهمية مع قرب انتهاء تنفيذ برامجنا التنموية أن لا نتوقع أنه سيكون بوسعنا ضخ مزيد من الأموال لبرامج جديدة. يجب تنفيذ مشاريع جديدة لاستمرار الزخم على أن تكون المنظمتين المذكورتين آنفاً الكفيل المؤكد لها، ولقد ناقشنا هذه الأمور مرات عديدة مع السلطان ولكن يجب أن نواصل تكرارها معه حتى اقتناعه الكامل. وخلال زيارته الأخيرة إلى لندن احتلت هذه المواضيع المرتبة الثانية في الأهمية بعد الموضوع الأول الأساسي وهو مقدار الدعم الذي سوف نقدمه له، وفي الزيارة الثانية يجب أن تكون على رأس المواضيع التي سوف تتم مناقشتها.

ج) إقناع السلطان وبسرعة للمضي بخطى أكثر سرعة في عملية إكمال ونشر البرامج الموضوعة للمشاريع الزراعية، إذ إنها إضافة إلى المشاريع الخاصة بالأسماك واستغلالها المشاريع الوحيدة التي ينتظر أن يكون لها عائد مالي معقول إضافة إلى مساهمتها في عملية الاستقرار والسلام الاجتماعي للسكان. أما بقية أنشطتنا المتعلقة بالدعم العسكري وما يتعلق به يمكن أن يخلق نشاطاً اقتصادياً هشاً لا يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية السائدة في السلطنة. ومهما كان المستقبل المنتظر للسلطنة على المدى القريب والمدى البعيد فنحن لدينا المقدرة والرغبة في الاستمرار بدعم السلطنة ومحاولة بذل كل ما يمكننا لكي تزدهر وتتطور إلى أقصى حد ممكن بالرغم من ضعف قابلية السلطنة للمشاريع الزراعية العملاقة نتيجة للظروف المناخية السائدة هنالك.

فإذا نجحنا في خلق توسعة زراعية معقولة فإن ذلك هو الإرث الوحيد الطيب الذي سوف يتبقى لنا في هذه البلاد بعد مرور سنوات وعقود.

د) إنشاء محطة الإذاعة المسموعة، حيث لا أزال أعتقد أن التأثير والمردود المتوقع مقارنة مع الأموال التي سوف تصرف على بناء مثل هذه المحطة سوف تكون ذات فائدة كبيرة حيث ستربط ساكني المناطق البعيدة مع الأحداث التي تجري في مسقط والمدن الكبيرة الأخرى. ويمكن أن تساعد ولو بصورة غير مباشرة في الجهود الزراعية والصحية ويمكن أن تلعب دوراً مضاداً للإذاعة الموجهة والتي تبث ادعاءات المتمردين على صوت العرب وإذاعة القاهرة.

هـ) بخصوص منطقة الظاهرة والبريمي يبدو أنه من الأفكار غير الواقعية التصور بأن هذه المناطق سوف تهدأ وتخضع لسيطرة السلطان الكاملة قريباً. والوعود التي منحت للسلطان بإعطائه تعويضات مقابل تخليه عن بعض مناطق الظاهرة إلى أبو ظبي يجب التفكير فيها ملياً مرة ثانية.

تنويه

١٤ . هذه المذكرة تطرقت بإسهاب إلى بعض النقاط التي ربما تكون حتمية، ولكننا نحن الذين نتعامل مع شؤون مسقط سواء كان ذلك من لندن أو محلياً، يبدو أننا نمضي من خلال نفس الشكوك ونشعر بذات الإحباط كما كان الحال مع الذين سبقونا. وهذا يملي ضرورة التمييز بين الأخطاء السياسية والأخطاء التنفيذية، وعدم الإعتراض على الأولى إذا كان بالإمكان علاج الثانية. وعند التعامل مع السلطان نكون في موقع الضعيف إذا ما وجد عيباً في تحليلنا للأمور. وإذا ضغطنا من أجل تنفيذ الحلول الصائبة بمبررات خاطئة لن نجد تنفيذاً لتلك الحلول. وإذا اخترنا (عمان المستقلة؟) لأسباب صحيحة (عدم رضانا من التطور الإداري)، ربما نفرغ حمولة سياساتنا الحالية لنجد أن الأوضاع الجديدة قد خلقت مشاكل أكبر من سابقتها.

إي. أي. دبليو. بولوك

E.A.W. Bullock

٣ آذار/ مارس ١٩٦١

الوثيقة رقم (١١٤٧)

محظـــور

من البحرين إلى وزارة الخارجية

للتوزيع داخل الإدارة فقط

السير ج ميدلتون (Sir G. Middleton)

رقم ١٠٤

التاريخ: الإرسال ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦١

الاستلام: ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦١

عاجل ومحظور

مرسلة إلى وزارة الخارجية رقم ١٠٤ بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير

مكررة للعلم والحفظ في السجلات بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك، واشنطـن

برقيتي رقم ٨٤ بخصوص الأحداث في عُمـان

انفجرت سيارة عسكرية بريطانية من طراز لاندروفر بواسطة لغم أرضي، بالقرب من الرستاق في مساء ٢١ شباط/ فبراير. أصيب جنديان من الفرقة الطبوغرافية البريطانية بإصابات غاية في الخطورة وتوفي على أثرها أحدهما وأصيب أيضاً في الحادث مترجم عربي.

٢ . هذه المرة الثانية التي يصاب أفراد من الفرقة الطبوغرافية في حادث من هذا النوع، كان الأول في ١٩ كانون الثاني/ يناير (انظر إلى برقيتي رقم ٣ ٦).

٣. أرسلت رسالة صحفية للتوزيع على الإعلام من الرئاسة هنا إلى وزارة الحرب والدفاع ومن ثم نشرها في لندن.

أرسلت وزارة الخارجية نسخة من برقيتي تحت الرقم المتسلسل ١٠ و٨ إلى بعثة المملكة المتحدة في نيويورك وواشنطن. . للعلم والحفظ.

(مكررة كما طلب ذلك)

توزع هذه البرقية إلى:

ـ الإدارة العربية ـ إدارة الأمم المتحدة ـ إدارة المعلومات والسياسات

ـ وحدة البحوث والدراسات ـ إدارة الأخبار

ويجب إرسال نسخ منها إلى كل من:

السكرتير الخاص السير ف. هوير ميللر

كراوفورد/ مدير الإدارة العربية/ مدير إدارة الأخبار

الوثيقة رقم (١١٤٨)

ســري

ملحق بـ COS. 352/17/3/61

نسخة من الخطاب بالرقم المتسلسل S.5439/CDS

بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٦١ من أمانة الرئاسة العامة لقيادة الشرق الأوسط

إلى الأمين العام للجنة الإدارية للدولة

التدريب وأعمال المراقبة والدوريات في عُمـان

التمارين والتدريبات التالية وأعمال المراقبة والدوريات تم تنفيذها في عُمان منذ إعداد التقرير الأخير.

أ) (Omex 19) أوميكس (١٩) اشتهرت أصلاً باسم فانتوم (١٩) شمل هذا التدريب كل الفرقة (د) ٢٢ س أ س. إلى عبري قادمين من المملكة المتحدة وتم تنفيذ الخطة التي تم وضعها سابقاً. سبقت الفرقة مجموعة من الجنود إلى سيح المالح على الشاطئ الخاص بشركة النفط بالقرب من ساحل مسقط في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ وتحركت إلى عبري بالطريق البري. وتم تزويدها بالمؤن الغذائية بواسطة بعض طائرات النقل الصغيرة. وتم نقل المجموعتين الرئيستين للفرقة (د) بواسطة طائرتين للنقل من طراز بيفرلي من البحرين إلى عبري في ٢٨ كانون الثاني/ يناير. وانتهى التمرين في ٢٩ كانون الثاني/ يناير وذلك عند اكتمال إنشاء المعسكر في عبري ووضعت كل المواد والمستلزمات في الأمكنة المخصصة لها.

ب) (Omex 20) أوميكس (٢٠) سبق كتابة تقرير عن هذا التدريب على أنه

غطى أنشطة ومهمات كثيرة خاصة بالفرقة (د) ٢٢ من القوات الجوية البريطانية الخاصة المتمركزة في عبري. وكان الهدف من هذه المناورات والتدريبات التي ابتدأت في ٣٠ كانون الثاني/ يناير هو تدريب الفرقة على مهام الاستطلاع والمراقبة بعيدة المدى داخل عُمان واستمرت الأنشطة التدريبية حتى ١٨ آذار/ مارس ولم تقع أي حوادث أو إصابات من أي نوع. وكانت هنالك طلعات جوية كثيرة رافقت هذه المناورات والتدريبات باستخدام الطائرات من طراز بيفرلي في ٣٠ كانون الثاني/ يناير و٢ شباط/ فبراير، ومن ثم طلعات أخرى بالطائرات من طراز فاليتا في (٤) (٦) (١٠) من شهر شباط/ فبراير وتم ترتيب خدمات تموين عن طريق الجو في رحلات مكوكية على شكل جسر جوي ما بين الشارقة وعبري لإيصال الغاز وتمركزت طائرتان من طراز بايونير في عبري للمساعدة السريعة في حال حدوث أي طوارئ.

٢ . تجرى الترتيبات لقيام (Omex 21) أومكس (٢١) تتمثل بالنسبة للفرقة «د» بأن تتمركز هذه الفرقة في عبري بحلول ٢٠ آذار/ مارس وسوف تشمل التدريبات تفكيك المعسكر في عبري وسحب وإخلاء الفرقة من عُمان. والقافلة الأخيرة من (س. أ. س) خطط لها بالتحرك من عبري إلى دبي في يوم ٢١ نيسان/ أبريل.

٣ . كما تم تقريره سابقاً فإن أومكس (٢٨) قد تم إلغاؤها وأنزلت مجموعة متقدمة من القيادة (٤٢) من البحرية البريطانية بالقرب من مسقط من «بول وورك» في ٤ شباط/ فبراير ١٩٦١ مدعمة بالآليات المتحركة والمستلزمات والمخازن والترتيبات الضرورية لـ «أ ف ج أ س» كما تم إلغاء مسكس١٢ . وذلك لإعادة ترتيب مواقع السفن للتدريب والمناورة «روليد».

٤ . «أومكس ٢٣» و«أوملس ٢٤» تم التخطيط لهما للتنفيذ خلال شهر آذار/ مارس.

توقيع : ـ بي سي غرانفيلد

(P. C. Granefield)

الوثيقة رقم (١١٤٩)

برقية من الرباط إلى وزارة الخارجيـة

للتوزيع في وزارة الخارجية ووايت هول

السير سي. دوك (Sir C. Duke)

رقم ١٣٨

٢٧ آذار/ مارس ١٩٦١

تاريخ الإرسال: ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦١

تاريخ الاستلام: ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦١

عاجل وهام

برقية رقم ١٣٨ ـ بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس إلى وزارة الخارجية

مكررة للعلم إلى: البحرين/ عُمان

ادعت جريدة العلم في ٢٤ آذار/ مارس الآتي: ـ

أ) وصلت ثمانون ناقلة عسكرية مليئة بالجنود البريطانيين إلى (Sarab) سراب.

ب) احتلت القوات البريطانية منطقة مزيد في واحة البريمي.

ج) وقعت حوادث انفجار ألغام في الغشب في منطقة الرستاق وفي حمرا العبريين على بعد٣٥ كم من نزوى وفي (Qaa) (قاع وهي واحة بين نزوى وبهلاء.

د) تعرضت دورية مراقبة بريطانية إلى كمين بالقرب من تنوف في منطقة مري (Meri) على بعد ١٢ كم من نزوى.

هـ) كانت الحصيلة الكلية للإصابات في هذه الحوادث (٩) تسعة قتلى من الجنود البريطانيين وجرح ١٥ آخرين.

وزارة الخارجية الرجاء تمرير هذه البرقية إلى البحرين كبرقيتي رقم ١.

«تكرر حسب الطلب»

الوثيقة رقم (١١٥٠)

ســري

من وزارة الخارجية إلى البحرين

سيفر: او تي بي

وزارة الخارجية

وايت هول

الرقم: ٦٥٦ ـ بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٦١م

عاجل وسري

موجهه للبحرين بالبرقية رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٢/ ٤

مكررة لإطلاع وحفظ

الدوحة رقم ١٥ دبي رقم ١٧

مسقط رقم ٤٨ واشنطن رقم ٢٨٠٨

بعثة المملكة المتحدة ـ بنيويورك رقم ١٣٥١

برقيتي المرقمة ٦١٧ بتاريخ ١ حزيران/يونيو حول الثوار العمانيين وكارثة دارا.

يرجى إرسال برقية تتضمن أدق التفاصيل الممكنة عن الدليل المؤشر لمدى تورط السعوديين في هذه الجريمة والجرائم الأخرى المشابهة. وبحيث تميز ما يمكن استخدامه (ا) دعائياً و(ب) في المناقشات مع حكومات أخرى (ج) وما لا يمكن استخدامه إطلاقاً لأسباب أمنية.

٢. قد يكون الدليل غير مباشر أو غير محدد ولكن ربما يمكننا استخدامه بالصورة المثلى. وإذا ما كان هنالك من دليل على تورط حكومات أخرى مثل الجمهورية العربية المتحدة أو العراق فأرجو إيراد ذلك أيضاً.

٣. وهذا التساؤل يسري أيضاً على الرد الذي تم الوعد بتقديمه للسيد هامرشيلد (الأمين العام للأمم المتحدة) عندما التقى به اللورد برايفي سييل بتاريخ ١٣أيار/ مايو وهو لذلك يعتبر عاجلاً.

الوثيقة رقم (١١٥١)

معلومات متعلقة بنشاطات كل من
عبد الحميد الغساني وعبد الله بن زاهر العثماني

أرسل طالب سيارة محملة بالمتفجرات من الدمام إلى قطر لتسليمها إلى عبد الحميد الغساني وعبد الله بن زاهر العثماني في مطلع شهر نيسان/ أبريل عام ١٩٦١ . سلم السعودي بن عيظان سائق السيارة رسالة لهما من طالب تخبرهما عن العمليات التخريبية التي عليهما القيام بها وهي كالآتي:

(أ) هدم المنازل العائدة إلى أعضاء في حكومة السلطنة في مسقط.

(ب) تخريب البنية التحتية لمعسكر قوات السلطان الجوية والواقع في بيت الفلج.

٢. وإنه من المعروف أيضاً بأن هذين الشخصين سبق لهما تسليم شحنة متفجرات إلى محمد بن سليمان الذي يزعم بأنه إستخدمها في عملية تفجيرية استهدفت محطة شل للوقود في مطرح بتاريخ ١٤ آذار/ مارس.

٣. و من العمليات التخريبية الأخرى التي قد تورط بها هذان الرجلان عملية سقوط طائرة كالنجا في تموز/ يوليو١٩٦٠ والمركب س.س. «داره» في نيسان/ أبريل ١٩٦١ وانفجار كيس البريد في مطار المحرق في البحرين في أيار/ مايو ١٩٦١.

الوثيقة رقم (١١٥٢)

ســري

الوكالة السياسية

الكويت

٤ حزيران/ يونيو ١٩٦١ م

10221/61

صاحب السعادة السير وليام لووس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي ـ البحرين

أعتقد أنك تود الإطلاع على ما قاله الحاكم عندما رد على مكالمتك في هذه الوكالة في الأول من حزيران/ يونيو.

٢. لقد تحدث الحاكم بجدية عن أهمية الوصول إلى حسم سلمي للنزاع في عمان. وقد قال إن الإمام له موقعه الديني الذي يستحق أن يأخذه السلطان بنظر الاعتبار. وهنالك أيضاً معاهدة السيب والتي لم يطلع الحاكم عليها ولكن الإمام يدّعي أنها ضمنت له مقداراً وافراً من الحكم الذاتي.

٣. لقد أوضحت سعادتك أن الترتيبات التي صاحبت معاهدة السيب لم يرعها السلطان قبل حدوث التمرد. ومنذ أن خرج الإمام بثورة معلنة ضد السلطان بعدها كان من الطبيعي أن يعتبر السلطان أن معاهدة السيب لم تعد ملزمة له. ولقد أكدت أنت لسموه بأن حكومة صاحبة الجلالة ليست أقل اهتماماً منه بإيجاد تسوية سلمية، ولكن المواقف الحالية للفريقين متباعدة بصورة كبيرة. وإنه من غير المتوقع أن يذهب السلطان إلى أبعد من ذلك وإلى الحد الذي يمكن أن

يلتقي بأولئك الذين تمردوا عليه وتمكن من هزيمتهم. وقد أشرت سعادتك إلى الحقيقة المرة إلى أن تدخل أطراف ثالثة قد يوسع مساحة النزاع عبر الصحافة العالمية والأمم المتحدة.

٤ . لقد أشار الحاكم إلى أنه كثير الاهتمام بإبقاء الموضوع ضمن منطقة الخليج. كما أنه كان قلقاً بوضوح بشأن التأثير الذي ربما تسببه من خلال جذب انتباه القوميين العرب إلى هذه الزاوية من العالم العربي. وبدا يعتقد أن القادة العمانيين تقليديين في ثقافتهم، لذلك كان من الممكن للسلطان أن يستميلهم بالكلمات الرقيقة وبهذا يمنع استمرار بقائهم في المنفى وتوفير ذريعة للقاهرة والرياض كي يجلبوا اهتماماً غير مرغوب فيه للوضع في دول الخليج.

٥ . ويبدو معقولاً إلى حد ما إن جاز له القول إن استمرار هذا النزاع وفَّر فرصاً دعائية لهؤلاء الراغبين في إحداث تغيرات سريعة وعنيفة في الخليج لمهاجمة نمط النظام الحالي. إن هذه الدعاية أثارت اهتماماً غير مرغوب فيه بالوضع البريطاني هناك، وشكلت تهديداً لهم ولبقية الحكام لأن من شأنها أن تظهرهم للعالم على أساس أنهم أذناب للبريطانيين. إن أفضل طريقة برأي الحاكم لإنهاء مثل هذه الحال غير المريحة والمزعجة هي قيام البريطانيين بإجبار السلطان على تقديم شروط مقبولة من قبل الإمام وأتباعه.

٦ . أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى روبرت ويلمسلي في وزارة الخارجية.

جاي. سي. بي. ريتشموند

(J.C.B.Richmond)

الوثيقة رقم (١١٥٣)

ســري

٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦١ م

المتمردون العمانيون وزراعة ووضع الألغام

خلفية الموضوع

في أيار/ مايو ١٩٥٤ نجح غالب بن علي ـ وفي ظروف تثير الشكوك من حولها ـ في الحصول على لقب الإمام ـ إمام عُمان ـ ويمثل بذلك القائد أو الزعيم الروحي والديني لمعتنقي المذهب الأباضي من غالبية أهل عُمان ومسقط. حيث تشكل عُمان جزءاً من هذه المنظومة المسماة مسقط وعُمان. في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ تحدى غالب بن علي سيادة السلطان سعيد بن تيمور بقوة السلاح، وادعى باستقلالية حكمه، ولكن سرعان ما تم دحره من عبري التي أعلن أنها تابعة لسلطته، وهزم أيضاً في مناطق أخرى واستعاد السلطان سيطرته على هذه المناطق. في عام ١٩٥٥ بدا واضحاً أن هنالك جهات أجنبية تهرب السلاح والذخائر وترسل الدعم المالي إلى غالب لمساعدته على القيام بمزيد من المؤامرات والتحركات العسكرية المسلحة ضد قوات السلطان ـ في نفس هذه السنة بدأت قوات السلطنة المسلحة الزحف نحو نزوى (حيث يتواجد غالب)، ليس فقط بدون معارضة بل بترحيب الكثير من القبائل وقادتهم بقدوم قوات السلطان إلى تلك المناطق. هنا فر غالب، وبعد التفاهم سمح السلطان له بالتقاعد في قريته بالمنطقة الداخلية، ومن الشيوخ الآخرين القليلين اللذين وقفوا بجانبه في تمرده على السلطان سليمان بن حمير، الذي سمح له بالبقاء في مسقط تحت

الرقابة، والشخص الوحيد الذي لم يعقد أي اتفاق معه هو طالب شقيق الإمام غالب ومعه اثنان أو ثلاثة آخرون من ضمنهم الشيخ صالح بن عيسى الحارثي الذي سافر إلى مصر. اختارت بعض الدول العربية أن تتبنى الهزيمة التي ألحقتها قوات السلطان بالإمام على أساس أنها نشاط استعماري داعم للسلطان وقامت بأعمال دعائية كبيرة في تغيير الحقائق التاريخية وأمدت المتمردين بالدعم السياسي واللوجستي المتمثل في السلاح والمال. وتم تكوين ما يسمى جيش تحرير عُمان في العربية السعودية (حيث كان يعمل الكثير من العمانيين في حقول النفط هنالك) وذلك بقيادة طالب وتم توفير التدريب والتسليح لأفراد هذا الجيش من داخل السعودية. وتم إغراء الأفراد بالمساعدات العينية والمادية للانضمام. وفي عام ١٩٥٧ وصل طالب إلى عُمان وأعلن الثورة ضد السلطان، وسرعان ما انضم إليه أخوه الإمام السابق غالب والشيخ سليمان بن حمير. واستولوا تماماً على مناطق ومساحات تقع في وسط عُمان. ونتيجة للدعم الخارجي المباشر لهؤلاء الزعماء للقيام بما قاموا به قام السلطان بطلب الدعم والمساعدة من المملكة المتحدة. وتمت الموافقة على ذلك. وخلال ثلاثة أسابيع فقط قامت القوات السلطانية المسلحة مدعومة بعدد محدود من الضباط البريطانيين بسحق الثورة الناشئة حديثاً. فر غالب وطالب وسليمان إلى بعض المناطق التي يستحيل الوصول إليها بقوات كبيرة وذلك في أعالي قمم منطقة الجبل الأخضر (مسفاة) حيث يعيش أفراد القبائل التي يتزعمها سليمان بن حمير. حيث واصلوا شن حرب عصابات متقطعة على قوات السلطان متلقين الدعم من جهات خارجية وأغلبه من السعودية. وكان من أهم الوسائل العسكرية التي استخدموها إرسال جماعات من المتمردين لوضع الألغام على الطرق المختلفة في السلطنة، وفي نهاية عام ١٩٥٩ قامت القوات المسلحة السلطانية وبدعم من الجيش البريطاني وعدده ٣٠٠ شخص باحتلال كامل منطقة الجبل الأخضر حيث فر زعماء التمرد إلى المملكة العربية السعودية وخمدت أحداث التمرد بعد ذلك مباشرة.

استخدام المتمردين للقنابل الموقوتة وزرع الألغام منذ عام ١٩٥٨

٢. أصبح معروفاً أن قادة التمرد قد استقروا في منطقة الدمام في السعودية (بالقرب من الساحل شمال غرب البحرين وقطر) واستمر نشاط تدريب جيش تحرير عُمان وإمداده بالأسلحة والأموال من جهات عديدة. وتقوم حكومة السعودية بالتحديد بتوفير معسكرات التدريب في الطائف وتوفر الأموال اللازمة لشراء السلاح والألغام، وتم تغيير نظم التفتيش والجمارك ومراقبة البضائع عندما

يتعلق الأمر بتهريب السلاح والذخائر والمعدات الأخرى إلى المتمردين داخل عُمان. وبلغ عدد المتمردين الذين تم تدريبهم داخل المعسكرات في السعودية حوالى ٤٠٠ عُماني لا يزال (١٠٠) منهم تحت التدريب بواسطة مدربين من الجيش السعودي. وتسلم قادة التمرد حصيلة من المال لكل فرد موجود في المعسكرات تحت التدريب.

٣. منذ فرارهم وهزيمتهم في عام ١٩٥٩ قام قادة التمرد بنشر الكثير من الأكاذيب والأخبار الملفقة عن الأحداث السابقة والحالية في عُمان، تدعمهم في ذلك جهات خارجية تقدم لهم الفرصة للقيام بأعمال دعائية موجهة للفت أنظار الرأي العام العربي والعالمي. وحاولوا إقناع الجهات الدولية الخارجية بأنه لا يزال هنالك متمردون يقاتلون داخل عُمان وأغروا عدداً من العمانيين بالمال لكي يقوموا بتهريب الألغام وزرعها على مسالك الطرق في السلطنة وذلك لإيهام الناس بأن أحداث التمرد ما زالت مشتعلة في داخل البلاد. وكان يتم الدفع لهؤلاء المهربين على دفعتين: الدفعة الأولى لتهريب الألغام وزرعها، والدفعة الثانية هي الأكبر وتدفع حين انفجار هذه الألغام والحصول على نتائج عالية من حيث عدد الضحايا والخسائر التي تنجم عن ذلك. ويتم إخفاء لغمين أو ثلاثة داخل الأمتعة الشخصية للمهربين وكانت هنالك محاولات لتهريب كميات أكبر باستعمال المراكب الصغيرة الدو، حيث أبحر مركب من القطيف ـ شمال الدمام ـ ويحمل على متنه عدد (٦٠) لغماً مصرياً و٦ بنادق وكميات من الذخيرة والمتفجرات. وهذه الشحنة التي تم اعتراضها بواسطة القوات البحرية الملكية البريطانية كانت قد تم شحنها بدون اعتراض سلطات الجمارك والمراقبة السعودية وبمساعدة العسكريين السعوديين. وكانت منطقة الدمام تمثل بداية الرحلة والطريق حيث يسافر العمانيون منها بالتاكسي إلى قطر ومنها بالمراكب (الدو) إلى إمارات الساحل المتصالحة (دبي) ومنها يعبرون الحدود إلى السلطنة براً أو بحراً. وبالنظر إلى أن مساحة السلطنة أكبر من مساحة المملكة المتحدة وأن البلاد تعاني من ضعف الاتصالات، فإنه لا غرابة في تمكن عدد من المهربين من النجاح بإدخال ما يهربونه بسلام إلى داخل السلطنة ولا ننسى المكافأة المالية المقدمة لهؤلاء المهربين. وبالتالي حدثت خسائر في الآليات والمركبات المتحركة وفي الأفراد أيضاً. وهذه الأنشطة التخريبية التي لا تفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية أدت إلى زيادة كراهية الناس لقادة المتمردين وزيادة انحيازهم إلى جانب السلطان وقام الأهالي بمساعدة قوات السلطان في جمع الذخائر والمتفجرات والألغام التي خلفها المتمردون ـ من ورائهم حين هروبهم ـ

وفي عامي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ كان معدل الألغام التي تم اكتشافها قبل انفجارها قد بلغ ٦ ألغام من كل ٧ وتم تسليم عدد ٤٠ لغماً بواسطة الأفراد الذين تم الدفع لهم وتكليفهم بزراعة هذه الألغام.

٤. بعد أن أثارت حوادث انفجار الألغام غضب الأهالي المدنيين حاول المتمردون اللجوء إلى وسائل أخرى لاكتساب الشعبية والدعاية لأعمالهم وقضيتهم. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ حدث انفجار في الباخرة دوراكا من شركة النقل البحرية البريطانية الهندية (على بعد ٨ أميال من مسقط في الطريق إلى كراتشي) وحدث الانفجار في الكابينة التي كان يشغلها وزير الشؤون الداخلية في حكومة السلطان. تمت تحقيقات حول الحادث بواسطة المحققين الباكستانيين في كراتشي وبعض المحققين في مسقط حيث جرى استقدامهم من عدن. وتوصل المحققون الباكستانيون إلى أنه تم زرع متفجرات تحت الوسائد المستعملة داخل الكابينة، وكانت هذه المتفجرات على شكل شرائح مستطيلة تم تغطيتها بالبلاستيك وتم استعمال حمض ما لإشعال الفتيل باستخدام رأس متحرك مزود بمؤقت لإحداث الانفجار. توصل المحققون في مسقط إلى أنه قد تم تهريب قنبلة مزودة بجهاز توقيت إلى داخل الباخرة عندما كانت ترسو في مسقط واستنتجوا أنها قنبلة بلاستيكية حديثة الطراز حيث لم يتبق منها أي شظايا لم تشتعل نتيجة للانفجار. وصرحت وزارة المواصلات والنقل بأنه لا يمكن النظر إلى هذا الحادث إلا كتهديد للنقل البحري. وعانى وزير الشؤون الداخلية من الصدمة للحادث وأصيب ببعض الحروق البسيطة من جراء الانفجار. وخلصت التحقيقات إلى أنه لا داعي لأن تجري السلطات البريطانية المزيد من التحقيقات حيث ثبت أن طاقم الباخرة لم يتهمه أحد بأي عملية إهمال أو ما شابه ذلك.

٥. في شهر تموز/ يوليو ١٩٦٠ أبلغت شركة كالينغا الهندية للطيران ـ والتي تعمل بترخيص من شركة الخليج للنقل الجوي ـ أبلغت عن اختفاء طائرتها من طراز دي سي ٣ خلال رحلتها من الدوحة (قطر) متجهة إلى إمارة الشارقة وعلى متنها ١٦ راكباً بالإضافة إلى طاقمها ولم يتم العثور على أي من الركاب. قامت حكومة الهند بتحقيقات في الحادث ولم تنشر النتائج حتى الآن. أشارت بعض الأنباء التي تسربت إلى أنه من بين ركاب الطائرة كان هنالك المدعو حارب حاجي الكعبي، وكان اسم رجل ما مطابق لهذا الاسم قد تردد في الأعوام (٥٨ ـ ١٩٦٠) كواحد من كبار المهربين للأسلحة والألغام والذخائر إلى داخل السلطنة. وهنالك شكوك قوية أنه كان يحمل كمية منها خلال الرحلة ويريد أن يهربها إلى

داخل السلطنة بعد وصوله إلى الشارقة أو يريد تركها للانفجار داخل الطائرة بعد نزوله منها في الشارقة ولكن هذه الذخائر والقنابل انفجرت داخل الطائرة نتيجة حدوث خلل ما في جهاز التوقيت أو ما شابه ذلك.

٦. في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ حدث انفجار كبير في خط الأنابيب التابع لشركة البترول القطرية وأشارت الأدلة التي جمعها محققو الشركة بأن هنالك عملاً تخريباً متعمداً قد أدى إلى حدوث هذا الانفجار. وفي يوم ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ حدث انفجار في البنك البريطاني للشرق الأوسط فرع الدوحة ووجد محققون من وزارة الداخلية البريطانية من بين حطام الانفجار جهاز تفجير ومواد متفجرة من نوع (آر دي إكس) وهو ما يدل على أن هنالك جهات متخصصة في مثل هذا النوع من التفجيرات هي التي قامت بتنفيذ هذه العملية.

٧. في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦١ وبعد فشل المفاوضات التي كانت تجري بين ممثلي قادة التمرد وبعض المسؤولين البريطانيين وبعلم من السلطان، كشف المتمردون عن نواياهم في تكثيف نشاطهم التخريبي داخل البلاد. ففي ٨ آذار/ مارس ١٩٦١ وقع انفجار وسط البضائع المشحونة على متن السفينة الهولندية واينغابوه والتي كانت قد غادرت مسقط في يوم ٧ آذار/ مارس متجهة إلى صلالة حيث كان يقيم هناك سلطان مسقط وعُمان، وحدثت أضرار جسيمة في سيارة وبعض المستلزمات الأخرى والتي كانت في طريقها إلى السلطان. وصرح قبطان السفينة بأن قنبلة يدوية قد وضعت على ظهر الباخرة حينما كانت ترسو على ساحل مسقط، في ١ نيسان/ أبريل من نفس العام أعلنت إذاعة صوت العرب من القاهرة ـ وكانت بوقاً إعلامياً للمتمردين ـ إن التقارير الواردة أعلنت أن هنالك انفجاراً حدث في إحدى سفن العدو في بحر العرب جنوب عُمان. وكانت السفينة البريطانية متجهة إلى ظفار ومصيرة وهي تحمل على متنها ذخائر وأسلحة إلى المراكز العسكرية البريطانية الموجودة هنالك وأفادت التقارير أنه قد حدثت خسائر مادية ضخمة على متن السفينة نتيجة للانفجار (وطبعاً واينغابوه ليست سفينة بريطانية ولا تحمل على ظهرها أي أسلحة أو ذخائر).

٨. في يوم ٨ نيسان/ أبريل أبحرت الباخرة دارا التابعة لشركة الهند وبريطانيا للنقل البحري في طريقها إلى الكويت ـ الدوحة ـ دبي ـ مسقط ـ كراتشي وشبت فيها النار بعد أن أبحرت مبتعدة من ساحل دبي في ظروف غامضة تم التحقق حولها ونشر التحقيق في تقارير منفصلة. وفي يوم ١٣ نيسان/

أبريل أعلنت إذاعة صوت العرب من القاهرة أن الحكومة البريطانية الاستعمارية تحاول الآن محاربة المجاهدين العمانيين باتهامهم في التسبب في مقتل المدنيين الذين قتلوا على متن هذه الباخرة. ولكن هذه خدعة واضحة للتشويش على ثورتهم من أجل الحرية والاستقلال وسيعلم كل العالم هذه الأكاذيب والخدع. وفي يومي ١٣و١٤ كانت هنالك موجة مفاجئة من تفجير الألغام في عُمان تم التخطيط ليكون توقيتها متزامناً مع اقتراب موعد مناقشة الوضع في عُمان ومسقط في الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال اللجنة السياسية الخاصة التي تم تكليفها بذلك خلال الأيام (١٩ ـ ٢١) ولقد تم تأجيل النظر في هذه القضية حتى موعد انعقاد الدورة الجديدة. وفي يوم ١٥ نيسان/ أبريل أذاعت صوت العرب من القاهرة تصريحا من الإمام صدر من مكتبه في القاهرة ـ وهذه مقتطفات منه ـ (إن الصحيفة البريطانية اليومية التايمز قد نشرت خبراً مفاده أن السفينة دارا والتي غرقت في مياه الخليج العربي قد تم إغراقها نتيجة عمل تخريبي وإرهابي. وأكدت الصحيفة بأن هنالك شكوكاً قوية بأن بعض المجاهدين العمانيين قد زرعوا قنبلة على متن الباخرة عندما كانت الباخرة تعبر ساحل عُمان وأعلن مدير مكتب الإمام في القاهرة الأمير سليمان بن حمير بأن البريطانيين يعكسون الحقائق دائماً لتضليل الرأي العام العالمي ويحاولون جاهدين الحط من قدر الثوار العمانيين وقمع كفاحهم وثورتهم للتحرر من أسر الإمبريالية الشنيعة وحصولهم على استقلالهم وحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم. والآن تتهم صحيفة تابعة للإمبرياليين المجاهدين العمانيين بأنهم هم من قام بتفجير السفينة دارا وإغراقها في الخليج العربي. أكدت هذه الصحيفة الأمبريالية التهمة وكررتها من أجل مصلحة الحكومة الاستعمارية في تشويه سمعة الثوار العمانيين بأنهم يستهدفون الأبرياء والمدنيين فقط في هجماتهم المستمرة. ولكن العمانيين يعلمون من هو عدوهم الذي يجب محاربته بكل شراسة وهو العدو الموجود داخل عُمان وليست السفينة البريطانية دارا المبحرة في عرض البحر وهي تحمل ركاباً مدنيين أبرياء).

وفي يوم ٢٧ نيسان/ أبريل أعلنت إذاعة صوت العرب في تقرير صحفي ورد إليها من عُمان بأن الانفجار الذي حدث على متن السفينة دارا قد نتج من متفجرات وقنابل كان يجب إنزالها على ساحل مسقط لاستعمالها ضد الثوار العمانيين المطالبين بالاستقلال والحرية. وكان هنالك أكثر من ٤٥ كيساً من الذخيرة والمتفجرات قد تم إخفاؤها في مكان سري داخل الباخرة. وكررت إذاعة صوت العرب نفس هذه الادعاءات في يوم ٣٠ نيسان/أبريل، وأضافت قائلة إن

الطريقة التي اشتعلت بها النيران في السفينة تدل على أن الانفجار والحرائق قد بدأت من داخل السفينة ذاتها وذلك لأسباب ميكانيكية وكهربائية بحتة حيث إن السفينة قديمة ومتهالكة ومصنفة من سفن الدرجة الثالثة. وهذا يدل على مدى استخفاف البريطانيين بأرواح المسافرين ويجب على السلطات المسؤولة في المنطقة ـ منطقة الخليج العربي ـ أن تقوم بتحقيقات شاملة ودقيقة وتضغط على الحكومة البريطانية بناء على نتائج التحقيقات حتى تدفع تعويضات لأهالي ضحايا هذه الكارثة.

٩ . في يوم ٢٥ أيار/ مايو كانت هنالك في غرفة البريد طرود بريدية مرسلة إلى مسقط داخل حقيبة على متن رحلة من رحلات شركة الخليج للنقل الجوي فانفجرت هذه الحقيبة داخل مكتب البريد في مطار المحرق في البحرين وكان من المفروض أن تكون على متن الطائرة المتجهة إلى مسقط بعد خمس ساعات من لحظة الانفجار هذه. دلت التحقيقات الأولية أن قنبلة قد ترسل من البحرين وأن جهاز التفجير الموقوت سوف يشحن جواً من الدوحة (قطر). ومنذ تلك الحادثة اتخذت إجراءات مشددة بخصوص المواد والطرود والشحنات المسموح بنقلها جواً أو بحراً في كل منطقة الخليج على أن يتم تنظيم وتشديد إجراءات تفتيش هذه الطرود والشحنات قبل شحنها.

الوثيقة رقم (١١٥٤)

مقال صحفي تحت عنوان «حرب الصحراء ضد المتمردين» نشر بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٦١م على صفحات صحيفة ديلي إكسبريس البريطانية.

فتية بارت (Bart's Boys) على القتلة الناصريين
حرب الصحراء ضد المتمردين

من محرر الاكسبرس: دبي الساحل المتصالح، الأحد

تقوم القوات البريطانية بعمليات تفتيش على طول هذا الساحل في تصميم أكيد لدحر منظمة إرهابية كبرى مدعومة من عبد الناصر.

فلقد قام هؤلاء الإرهابيون القساة والمناهضون للبريطانيين خلال العام المنصرم بإزهاق ما يزيد على ١٤٣ من الأرواح البريئة في الخليج الفارسي.

وفي الوقت الذي تجوب فيه فرقة ساحل عُمان المتصالح بقيادة العقيد هيو بارت البحار والصحارى للساحل المتصالح فإن جيش كوشران المكون من ١٥٠٠ رجل والذين يشكلون قوة أمن قطر الغنية بالنفط تحت إمرة رونالد كوشران الاسكتلندي المولد قد وضع في حالة تأهب واستعداد ليل نهار.

وتقوم قوات الأمن في البحرين بحراسة أنابيب النفط وتفتيش حقائب البريد والطرود والطائرات والسفن في عملية مشتركة ضد عصابات القتلة الذين يحاولون طرد البريطانيين.

القنابل

إن تفجيرات القنابل هي من عمل المتمردين العمانيين من الجبل الأخضر بمسقط الذين تلقوا تدريباً في مصر والسعودية ويمولهم عبد الناصر والذين تم تزويدهم بقنابل تصنع يدوياً من مركز القاهرة للألغام.

ولقد لزمت السلطات البريطانية الصمت حيال الحملات الإرهابية لدواع أمنية، إلا أن السفن قد تعرضت لإضرام النيران فيها وأغرقت واحدة، وفجرت طائرة في الجو. وكذلك تم نسف أنابيب النفط ووجدت قنابل في الحقائب والطرود البريدية ولقد أصبحت الآن الخطة وراء التفجيرات تتخذ شكلاً.

وبدا عبد الناصر، وقد استشاط غضباً من الطريقة التي بدأ المتمردون العمانيون يفقدون اهتمام العالم العربي بهم، يطالب بعمل أكثر وكلاماً أقل نظير الأموال التي يدفعها. فقام المتمردون، وهم متلهفون على تدفق المال، بنشر القنابل دون تمييز بين ما هو بريطاني وما هو موال للبريطانيين على طول الخليج.

وكان أكبر نجاح حققوه هو إغراق العبارة البريطانية الهندية دارا في الخليج يوم ٧ نيسان/أبريل حيث فقد ١٢٧ أرواحهم.

غير أن الحملة المناهضة للإرهابيين بدأت تؤتي ثمارها ببطء. فقد تم إلقا القبض على عدد من مهربي القنابل في الأسابيع القليلة المنصرمة، واكتشفت ٧٠ قنبلة بلاستكية مصرية الصنع مخبأة في مسقط وحدود عُمان مع الإمارات المتصالحة.

● في بغداد قال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم اليوم إنه سيقوم بمد خط سكك حديد بغداد ـ البصرة الجاري تشييده الآن إلى «مينائنا في الكويت» وصرح أن العراق سوف يقوم أيضاً بحفر قنال الحرية لينقل ماء الفرات إلى الكويت.

الوثيقة رقم (١١٥٥)

ســري

السفارة البريطانية

الخرطوم

١٣ حزيران/ يونيو ١٩٦١

دائرة شمال وشرق أفريقيا

وزارة الخارجية

لندن SW1

عزيزي مدير الدائرة،

شكراً على برقيتك رقم ٥٦٤ المتعلقة بزيارة سلطان مسقط وعمان للندن. إننا لم نفهم تماماً ما كان يدور في ذهنك وفي إشارتك إلى تجديد الاتصالات المثيرة للجدل في برقية مسقط رقم ٢ عام ١٩٦٠. ونفترض مع ذلك بأنك تريد أن تحصل على النصح منا بخصوص: ـ (ا) هل إن مسألة إعادة العلاقات بين السلطان والحكومة السودانية أمر يستحق منا التشجيع أم لا ؟

(ب) لأي نوع من الاتصالات السودانيون مستعدون القيام بها إذا بقي السلطان هنا لخمس أو ست ساعات.

٢ . نحن نعتقد أن من المفيد حتما التشجيع على الاتصالات بافتراض أن السلطان مستعد للتعاون. وكلما كانت سياستنا في عُمان قابلة للتوضيح للحكومة السودانية من قبل السلطان نفسه كلما كان ذلك أفضل. في ما يتعلق بالفقرة (ب) أعلاه فإن على السودانيين الاعتراف بالسلطان كحاكم شرعي لمسقط وعمان وربما

عليهم أن يستقبلوه على أعلى مستوى (حتى على مستوى رئيس الجمهورية) رغم أنهم ربما يفضلون كثيراً لو بقي بعيداً عنهم. وسوف يستمعون إلى كل ما يود قوله وفقاً لقواعد الأدب العربي التقليدي. يمكننا أن نعطيهم نصائح غير رسمية تتعلق بالأسلوب الذي يجب أن يستقبلوا به السلطان ولكن عليه هو أيضاً الاتصال بالرئيس عبود.

٣. إنك لم تقل متى سيعود السلطان من لندن. ومع أن من الممكن أن تكون هنالك منافع من عودة السلطان من لندن، فإذا كانت رحلة العودة في الخريف فإن بند عُمان في الأمم المتحدة سوف لن يشجع السلطان من إجراء مناقشات مجدية وفي هذه الحالة سيكون التوقف أثناء رحلة الذهاب أفضل.

٤. إننا نؤكد أنه إذا كان يراد للمباحثات أن تكون ذات جدوى فإن على السلطان أن يخرج من قوقعته قليلاً وأن يقوم بجهد لطرح شخصه وقضيته أمام الحكومة السودانية.

٥. نرسل نسخة من هذه الرسالة إلى القنصل العام في مسقط.

المخلص

القسم القنصلي

الوثيقة رقم (١١٥٦)

ســري

القنصلية العامة البريطانية

مسقط

٦ تموز/ يوليو ١٩٦١

السيد أم. سي. جي. مان (M.C.G. Man) المحترم

دار الاعتماد

البحـــرين

في وقت ما عندما تحصل على فرصة بعيدة عن الأعمال العاجلة ربما تعتريك أنت وآخرين الرغبة في قراءة الانطباع الشامل الذي كونته زوجتي بعد زيارتها لثلاث نساء غير متزوجات من قريبات السلطان في شهر آذار/ مارس الماضي، وهن يعشن في مسقط اثنتان منهن بنات عم السلطان والأخيرة هي عمته - وبوضوح لم تكن الزيارة في الدورشستر - كما قابلت بعد ذلك اثنتين أخريين من بنات عمه في ما يمكن أن أسميه موقعاً محايداً.

٢ . يظهر هذا الانطباع مدى حياة الخمول الخالية من النشاط التي أجبرت هؤلاء الآنسات على الخضوع لها ومدى القمع الذي يحدث لأي أنشطة يمكن أن يقمن بها لتغيير روتين حياتهن، بيبي (السيدة) نوار تبدو مفعمة بالحيوية والنشاط ولديها أمل في أن تتعلم اللغة الإنكليزية (فقرة ١٠) وهي تعتمد على الاتصالات التليفونية لتبادل الأحاديث والتواصل مع بعض العوانس (كبار السن). أما بيبي بردى (Birda) عمة السلطان وشقيقة السيد شهاب فلها شخصية كئيبة إلى حد ما

ولم ينجح وجود الخدم الكثيف في البيت تحت تصرفها في حل مشاكلها في ما يتعلق بأداء الخدمات الخاصة بها (فقرة ٢١و٢٢) وتعليقاتها حول أخيها السيد شهاب مثيرة للاهتمام وفي منتهى الوضوح (فقرة ٢٣) وحتى عزلتها لم تنجح في خنق تطلعاتها وأمنياتها وأحلامها بالحرية وممارسة حياة صحية مفعمة بكل التطلعات الأنثوية (فقرة ٢٦). أتمنى ـ أخيراً ـ أن لا يسيء أحد فهم تفسير الجملة الثالثة الواردة في الفقرة ٢٥.

٣. أرسل نسخة من هذا الخطاب إلى المحترم روبرت وولسلي في مكتب الشؤون الخارجية.

ج. ف. أس. فيلبس

(J.F.S. Phillips)

زيارة النساء في مسقط

كنت محظوظة بما فيه الكفاية بأن دعتني الآنسة جانيت بورسما من البعثة الطبية الأمريكية لمرافقتها عدة مرات عندما وجهت لها دعوات شخصية لمقابلة كثير من السيدات في مسقط.

٢. وصلت إلى مقر الإرسالية (البعثة) الطبية الأمريكية لمقابلة جانيت وأنا أرتدي لباساً نسائياً مسدلاً ويتميز بأكمامه الطويلة، وكانت جانيت ترتدي فستاناً رائعاً من الحرير باللون الأخضر ومطرزاً بأزهار رائعة حمراء وصفراء اللون وبدون أكمام، وتغطي أكتافها بقطعة شال مزين بألوان زاهية ومشرقة. وفوق ذلك ترتدي جاكيت من أجل إضفاء طابع من المحافظة على زيها، واعترفت لي بصورة هامسة بأن هذا الزي قد أهدي إليها من بيبي نوار والتي كنا متجهين لزيارتها بناءً على دعوة منها.

٣. لا يطلق على أعضاء الأسرة المالكة من النساء لقب سيدة بل يتم استعمال لقب بيبي (وهو مستعمل في زنجبار أيضاً).

٤. ذهبنا أولاً إلى منزل السيد ملك وهو متزوج من ثلاث أو أربع سيدات ولديه ابنة واحدة هي بيبي نوار، وهو يحبها كثيراً، ولها أولوية على كل زوجاته بما في ذلك أمها. وهي الوحيدة في المنزل التي تحمل لقب بيبي وعمرها حوالى

٢٥ سنة وما زالت بكراً لم تتزوج لأنه لا يسمح لها بالزواج إلا من داخل العائلة المالكة، وكان ابن عمها السيد سلطان يرغب في الزواج منها ولكن سلطان مسقط رفض إعطاء الإذن بذلك ولم تعلم جانيت ما هو سبب ذلك الرفض.

٥. دخلنا أولاً إلى حجرة انتظار صغيرة وتم إخبار بيبي نوار للنزول من الطابق الأعلى لاستقبالنا وتحيتنا ثم قامت بإدخالنا إلى البهو الرئيسي في المنزل حيث قدمتنا إلى والدتها والتي كانت تنجز بعض الأعمال في الفناء وهي تبدو في غاية الاحترام واستمرت في عملها حيث قادتنا بيبي نوار إلى الطابق الأعلى حيث جلسنا على بعض الوسادات الملقاة على أرضية الغرفة.

٦. للغرفة نوافذ عديدة، لها نوافذ بارزة وعلى شكل أقواس تركية من منتصف الحائط وحتى الجزء الأعلى من جدران الغرفة قريباً من السقف. وهي تسمح بإلقاء نظرة ضيقة ولكن جميلة إلى أنحاء المدينة المختلفة في الأسفل. ويوجد طاولة مكتب لها ٣ أدراج وكرسيان وقليل من الكتب متناثرة فوق المكتب وجهاز تليفون تم توصيله خلف طاولة المكتب وراديو مغطى بقطعة يعلوها الغبار ومروحة هواء. وفي ما عدا ذلك لا يوجد أي شيء آخر في الغرفة.

٧. كانت بيبي نوار رشيقة القَوام ومفعمة بالحيوية والنشاط ولها عينان سوداوان في غاية الجمال. وكانت ترتدي جلابية نسائية من القطن حمراء اللون وعليها زخرفة بيضاء تغطيها من قمة رأسها إلى أخمص قدميها. وترتدي أيضاً سروالاً قطنياً أبيض اللون وكانت ذراعاها غير مغطيتين من الأكتاف وتلبس اثنين أو ثلاثة أساور ذهبية على معصمها وكانت هذه هي كل الحلية الذهبية التي ترتديها في هذه المقابلة.

٨. تم تقديمي لها بأنني الدكتورة ماري، وكان هذا مصدر دهشة كبيرة لها ممزوجة بالفرح لأن اسمي قد ذكر أمامها من قبل الدكتور ويل توماس قبل أيام قليلة فقط. وكانت بيبي نوار قد تلقت بعض المعالجة الطبية في مستشفى مسقط في العام الماضي وكانت تعتقد أنها قد تعرفت على كل العاملين الأجانب في الحقل الطبي وأصرت على أنه لا وجود لما تسمى الدكتورة ماري، والآن تقابلني وجهاً لوجه وكان هذا مصدر فرح كبير لها وكررت ذلك مرتين أو ثلاثة أثناء هذه الزيارة.

٩. بعد قليل جاءت إحدى زوجات والدها وهي تحمل بعضاً من فاكهة الأناناس وبعض الحلوى والبسكويت المصنوعتين في البيت، وعرفتنا عليها بيبي

نوار وبكل احترام ألقت علينا التحية ولم تجلس معنا وذهبت في الحال وهي تلوح لنا بيدها وأعطتنا بيبي نوار ملاعق لأكل الحلوى والأناناس والتي وضعت في نفس الطبق.

١٠ . كانت لدى بيبي نوار رغبة جامحة في تعلم اللغة الإنكليزية وسألتني عن مواعيد بث البرامج التعليمية بخصوص اللغة الإنكليزية على إذاعة بي بي سي وعن أطوال الموجة التي يبث عليها البرنامج. وأخبرتها أنني سوف أستفسر عن ذلك وأخبرها في أقرب فرصة ممكنة. وعندما حانت لحظة مغادرتنا ذكرتني مرة أخرى بوعدي هذا.

١١ . كانت المسامرة مسلية على عكس ما كنت أتوقع من ربة منزل عربية. ويعود ذلك لسببين أولهما أن جانيت كانت تعرف معظم صديقات ومعارف بيبي نوار لذا كان هنالك مجال للمسامرة، والسبب الآخر هو أن بيبي نوار كانت تتمتع بشخصية ذكية ومرحة ودقيقة الملاحظة.

١٢ . ذهبنا بعد ذلك لزيارة بيبي حذام وأبوها هو شقيق السيد ملك وتعيش مع أخيها السيد سلطان وأرامل أبيها وهي أيضاً لها مكانة كبيرة بين كل النساء الموجودات في المنزل وهي في نفس عمر بيبي نوار وغير متزوجة أيضاً.

١٣ . استقبلتنا بيبي حذام عند المدخل وأخذتنا إلى الطابق الأعلى وكان لبسها كثير الشبه بالزي الذي كانت ترتديه بيبي نوار. وكان زيها مطرزاً بزهور باللون الأحمر والأبيض وكانت ذراعاها غير مغطيتين وتضع أساور ذهبية رفيعة في معصمها. ولم تكن في نفس حيوية وجمال بيبي نوار ولكنها أكثر أرستقراطية منها نوعاً ما.

١٤ . كانت غرفتها مؤثثة بأثاث على الطراز الغربي مع بعض مقاعد الجلوس الوثيرة مكسوَّة بألوان زاهية ومنسقة تدل على ذوق رفيع وتتناثر عليها بعض الوسائد الصلبة. وعلى الأرض فرشت سجادات إيرانية جميلة جدا. وعلى الطاولة المكتبية يوجد قلم مفتوح حديث الشكل وتليفون أخضر اللون جميل الشكل وهنالك لوحتان كبيرتان للملكة ومعها دوق أدنبرة.

١٥ . جلسنا على المقاعد الوثيرة ومعنا بيبي حذام أيضاً وجلست على أرضية الغرفة على السجاد أصغر أرامل والدها وهي لا تبدو أكبر من بيبي حذام نفسها وبعد قليل خرجت لتحضر لنا بعض الحلوى والقهوة.

١٦ . تكلمت بيبي حذام عن الفائدة العظيمة لجهاز التليفون فهو يمكنها من التواصل مع صديقاتها خلال ساعات النهار. ومن المعروف أن أقارب السلطان من النساء غير مسموح لهن بالخروج مطلقاً في النهار ويمكنهن القيام بزياراتهن وتحركاتهن ليلاً فقط وهنالك توصيلات مع تليفوناتهن للتحدث مع الجزء الذي يجلس فيه الرجال في المنزل.

١٧ . بينما كانت تقدم لنا الحلوى والقهوة جاء السيد سلطان وجلس معنا وعلى عكس توقعاتنا كان ذلك بصورة ودية ومرحبة، واستمرت بيبي حذام في حديثها بدون وجل أو خوف من حضور أخيها وجلوسه معنا في نفس المكان. وكان الحديث يدور عن مواضيع عامة بيننا كلنا ما عدا أرملة والدهما الصغيرة التي لم تشارك في الحديث لأن مقامها لا يسمح لها بذلك. وأبدت بيبي حذام أيضاً رغبة قوية في تعلم اللغة الإنكليزية وكانت قد تلفظت ببعض العبارات باللغة الإنكليزية مثل صباح الخير وكيف أحوالك.

١٨ . بعد ذلك لبينا الدعوة لزيارة بيبي بردى وهي الأخت الشقيقة ـ غير المتزوجة ـ للسيد شهاب والسيد عباس والسيد ملك. وتم استقبالنا والترحيب بنا من قبل زوجة والدها التي وعلى حسب تقاليد العائلة المالكة ولكونها ليست من الأسرة يمكنها أن تقوم ببعض الزيارات الخارجية وهي مرتدية ملابس تغطيها كاملة.

١٩ . تعيش بيبي بردى في فيلا صغيرة مكونة ـ على ما أعتقد ـ من حجرتي نوم فقط ولها أسوار خارجية عالية وقابلتنا عند البوابة الخارجية بنفسها. وكانت تلبس زياً مشابهاً لقريباتها اللاتي قابلناهن سابقاً. وعمرها ما بين الأربعين والخمسين عاماً وتلبس على معصمها ٢ أو ٣ أساور ذهبية غير سميكة. وكانت تبدو نحيفة الجسم وحادة الملامح وبشرتها داكنة نوعاً ما مقارنة مع بيبي نوار وبيبي حذام.

٢٠ . استقبلتنا ورحبت بنا في غرفة استقبال مظلمة بعض الشيء وبها نوافذ تركية الطراز كالعادة وهنالك وسائد على أرضية الغرفة و٤ أسرة ضخمة مصنوعة من خشب المهوجني الصلب وهنالك أرفف على الجدران مليئة بالأنتيكات والمنحوتات الخشبية. ويمكنك بسهولة أن تغمض عينيك وتتخيل نفسك تحتسي الشاي مع سيدة عجوز من سيدات المنطقة . . . في كوخ صيفي في المنطقة والفرق الوحيد أن الجلوس على الأرض هنا غير مريح لصلابة الوسائد.

٢١. حتى قبل أربعة أيام فقط كانت تعيش وحدها ومعها خادمة عجوز أصيبت فجأة بحمى شديدة وأعطتها الدكتورة أليس حقنة ولكنها ماتت في مساء اليوم التالي مباشرة وبذلك بقيت وحيدة في منزلها ومعها ١٧ هرة وهر.

٢٢. وقالت إنه من الصعوبة الحصول على خادمة جيدة في هذه الأيام فهن يطالبن برواتب عالية ولا يؤدين أعمالهن بالصورة المطلوبة (مستوى المعيشة كان قد ارتفع في مسقط نتيجة لتزايد أعداد العمانيين الذين يعملون في بقية دول الخليج الأخرى ويبعثون بأموال كثيرة إلى داخل السلطنة لأهلهم وأقربائهم). وأخبرتنا بيبي بردى أنها لا تمانع أبدا في القيام بأعمال البيت وإن العمل لا يؤذي أو يضر أحداً، لكنها لن تجد أحداً يذهب للتسوق وشراء احتياجاتها من الأسماك والأطعمة التي تحتاجها القطط التي تحتفظ بها معها في منزلها. وهي غير مسموح لها بالخروج. ويعمل معها في النهار صبي صغير يقوم بالذهاب لشراء احتياجاتها ولكنه بالمقابل يطلب كثيراً من المال ولذا فهي تفكر في طرده من خدمتها.

٢٣. وقالت أيضاً إنه لم يزرها أي واحد من الأسرة مؤخراً. وسألناها عمّا إذا كان إخوانها (بالأسماء) يقومون بزيارتها بصورة منتظمة؟ وعندما ذكرنا اسم السيد شهاب عبرت عن غضبها واستيائها وبصقت على الأرض وعلمنا أنها لا تتوقع منه أن يفعل أي فعل كريم مطلقاً. وبدا أن السيد ملك هو الشقيق المفضل لها ولكنه يقيم الآن في السيب حيث مزرعته الكبيرة التي يعمل على تطويرها وتركيب مضخة ماء جديدة فيها.

٢٤. عرضنا عليها بأننا يمكن أن نأخذها معنا بسيارتنا لزيارة أي أحد تود زيارته وأبدت رغبة قوية بالذهاب للوهلة الأولى، ولكنها تراجعت أخيراً عن ذلك كما يحدث دائما للذين يعيشون في وحدة أو عزلة لمدة طويلة.

٢٥. على العموم هي ليست في حالة نواح وتذمر بل على العكس فهي واعية لما يدور حولها ولها حضور وذكاء ملحوظان وكلامها ممتع إلى حد ما. وأخبرتني بأنها كانت دائما تفكر في زيارتي في القنصلية ولكنها كانت تخشى مصادفة زوجي في القنصلية. وأخبرتها بأنني يمكنني أن أتعمد جعله خارجاً في فترة ما بعد الظهيرة ثم أرسل إليها سيارة تقلها لزيارتي في القنصلية ثم تأخذها السيارة عائدة إلى بيتها بعد انتهاء الزيارة. وبدا أنها فوجئت بالفكرة تماماً ولكنها أعجبتها وأعادت الحديث حولها مرة أخرى قبل مغادرتنا.

٢٦. أخبرت جانيت أنها تود العمل في المستشفى، ولو أنها تعرف أنه من

الخطأ عدم السماح لها بذلك باعتبار أن العمل «لا يؤذي ولا يضير أحداً»، وقالت إن الأوضاع لن تستمر على نفس الحالة لوقت طويل وإن الظروف تتغير بصورة وإيقاعٍ أسرع وأن النساء سوف يبتدئن في الخروج وعمل ما يردن عمله قريباً.

٢٧. أخبرتني بيبي بردى بأنها كانت دائما تراني أنا وزوجي نسير بسيارتنا ورأت ابنتي بشعرها الأصفر وهي تمارس رياضة المشي والهرولة في أحيان كثيرة وبينما كنا نهم بالمغادرة جعلتنا نرى آخر ما اقتنته في الصالة الخارجية. كان هنالك جهاز طبخ رصاصي اللون له عينان وفرن ويبدو أنيقاً.

٢٨. كنت محظوظة لوجودي مع جانيت في هذه الزيارات فهي على علاقة جيدة مع هؤلاء النسوة وتعرف صديقاتهن أيضاً وفي نفس الوقت لها معرفة واسعة باللغة العربية لذا كانت المؤانسة مفتوحة وممتعة معهن.

الوثيقة رقم (١١٥٧)

سـري

للتوزيع في نطاق وزارة الخارجية والوايت هول BC 1053/18

مسقط وعُمان

١١ آب/ أغسطس ـ ١٩٦١م

محضر المحادثات بين اللورد بريفي سيل (The Lord Privy Seal) وصاحب السمو سلطان مسقط وعُمان وزارة الخارجية ـ الساعة: ٣,٣٠ ـ بتاريخ ٤ آب/ أغسطس ١٩٦١

الحضور:

- اللورد بريفي سيل (The Lord Privy Seal)
- السير روجر ستيفن (Sir Roger Stevens)
- أر. أس. كراوفورد (R.S Crawford)
- آي.أر. وولمسلي (A.R. Walmsley)
- سلطان مسقط وعُمان

قال السيد اللورد بريفي سيل إن هنالك دروساً كبيرة يمكن الاستفادة منها واستخلاصها نتيجة لأحداث الأزمة في الكويت. لقد أدينا والتزمنا بما يجب علينا من واجبات ولكن هذا أدخلنا في بعض المصاعب على المستوى العالمي، وبنفس المستوى نواجه بعض المشاكل في السلطنة على المدى القصير وكذلك على المدى البعيد. على المدى القريب فإن ممثلي قادة التمرد يجوبون دول العالم ومنصات الأمم المتحدة المختلفة وهم يشرحون ويعرضون وجهة نظرهم حول الأوضاع في مسقط وعُمان، هل يمكن للسلطان وضع رؤية أو تصور لمجابهة هذه التحركات؟ ففي

حالة المشكلة في الكويت فلقد كانت هنالك خطوة بالغة الأهمية قام بها حاكم الكويت وهي إرساله ممثلاً عن الكويت إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. هل هنالك من يستطيع ـ من عُمان ـ أن يمثل حكومة السلطان في الجمعية العامة للأمم المتحدة ويتصدى لفضح وتعرية ورد ادعاءات قادة التمرد في عُمان؟ ومثل هذا العمل يعتمد إلى حد كبير على مقدرة الممثلين الذين يتحدثوا باسم دولة أو جهة معينة لشرح مواقفها وقضاياها للعالم. أما على المدى البعيد ـ بالنسبة لعُمان ومسقط ـ فالسؤال المطروح هو كيفية العمل على تطوير وتقوية الجهاز الإداري للسلطنة، وبالتالي يمكن أن يتوفر لحكومة السلطان مسؤولون رسميون على مستوى عال من القدرات الشخصية والإدارية يمكنهم من تنفيذ كثير من المهام الإدارية والسياسية داخل وخارج مسقط وعُمان، وذلك بدلاً من تعيين أشخاص وخبراء أجانب من الدول الخارجية الأخرى. لقد وجهت اتهامات وانتقادات شديدة الحدة لحكومة صاحبة الجلالة بأنها لا زالت تمارس سياسات استعمارية. ولا نرغب في أن يقول العالم إن بريطانيا تتحكم في كل مجريات الأمور في مسقط وعُمان وإنه لمن المهم جعل الأمور والأوضاع تبدو كما لو أن سلطنة عُمان ومسقط سلطنة مستقلة تماماً عن أي تحكم من جانب الحكومة البريطانية وأنه ليست هناك فسحة زمنية متبقية لتحسين الأمور. وقال اللورد بريفي سيل إن السلطان يتسم بالحكمة في مثل هذه الأمور وأنه يرغب في سماع آرائه.

قال السلطان أنه قد عارض سلفاً مناقشة الأوضاع في مسقط وعُمان في الأمم المتحدة وقد أرسل برقيات في هذا الصدد في عامي ١٩٥٧ و١٩٦١. ولذا كيف له بعد أن تبنى هذا الرفض أن يرسل شخصاً ما للتحدث باسمه في الأمم المتحدة؟ والسبب الإضافي الآخر أنه اعتقد بأنه إذا أرسل وفداً لمقارعة المتمردين فإن ذلك سوف يمنحهم أهمية ووزناً أكبر من وزنهم وحجمهم الطبيعي، فإن أعدادهم قليلة وليس لهم مؤيدون كثيرون داخل عُمان ولا يمكن مقارنتهم بأي حال من الأحوال بالثوار الجزائريين.

قال اللورد سيل إنه بالرغم من صغر عدد المتمردين إلا أن لهم صوتاً عالياً في الخارج ولا أحد حتى الآن يقوم بالتصدي لأطروحاتهم وادعاءاتهم، بالرغم من أن المسؤولين البريطانيين في الخارج بذلوا كل ما في وسعهم. وبدأت وفود بقية الدول الأخرى في الأمم المتحدة تميل إلى تصديق كامل الطرح الذي يعرضه المتمردون. ومن الأهمية بمكان أن يقوم ممثلون من جانب حكومة السلطان بالتصدي لهذه الأطروحات بصورة دقيقة وواضحة، وأن لا يكونوا من بريطانيا أو أي دولة أجنبية أخرى.

رد السلطان قائلاً إنه ليس لديه في الوقت الحاضر أحد لأداء هذه المهمة ممثلاً لحكومته في مسقط وعُمان وأنه كان يتولى مهام وزارة الخارجية بنفسه طيلة الفترة الماضية، وأنه يعتقد بأنه مهما كانت الأطروحات التي سوف يتقدم بها فإن بقية قادة الدول العربية الأخرى لن تغير رأيها فيه وفي نظام حكمه، وأن علاقته الوثيقة مع بريطانيا ورفضه مد يد الصداقة مع أي نظام عربي آخر يقفان كغصة في حلوق هؤلاء القادة وحكوماتهم. **رد اللورد سيل** قائلاً إن بقية هؤلاء الزعماء العرب - ما عدا العراق - اتفقوا مع رأي حكومة بريطانيا بخصوص الأزمة في الكويت بالرغم من علاقة بريطانيا الأكثر خصوصية وتميزاً مع الكويت مقارنة مع السلطنة. فقال السلطان إنه لا يحبذ شخصياً أن تكون له اتصالات مع حكومات وزعماء الدول العربية الأخرى. وذلك لأنه إذا مد لهم يد الصداقة فلا بد له من الاعتراف بهويتهم ودعواتهم للقومية العربية وهذا ما لا يود القيام به مطلقاً.

يتساءل اللورد بريفي سيل عما إذا كان هنالك ثمة أقطار عربية يمكن له أن يحاول خلق علاقات رسمية ودية معها؟ أجاب السلطان بأن بعض حكام إمارات الخليج الفارسي أبلغوه حالياً بأنهم على استعداد للتعاون معه لإيقاف أنشطة المتمردين العمانيين الإرهابية، ولكنهم سوف يفعلون ذلك انطلاقاً من علاقتهم مع حكومة بريطانيا وليس من أجله هو شخصياً. واستطرد قائلاً: إن هؤلاء الحكام والمشايخ لهم معاهدات واتفاقيات مع حكومة صاحبة الجلالة لا تسمح لهم بالتفاوض مباشرة مع أي جهة خارجية. ولذلك كان يحرص دائماً على أن تتم اتصالاته مع هؤلاء الحكام عبر حكومة صاحبة الجلالة. **عقب اللورد بريفي سيل** بالقول إن بعض هؤلاء الحكام كانت لديهم الرغبة والنية في إقامة نوع ما من العلاقة والاتصالات مع السلطان ولكنهم لم يجدوا الفرصة لفعل ذلك وشكوا في بعض المرات من عدم توفر هذه الفرصة. قال السلطان إن حاكم دبي أبلغه في اتصال تليفوني أنه سوف يكون سعيداً بمد يد العون والمساعدة المطلوبة منه. وعبر اللورد بريفي سيل عن أنه سيكون مسروراً إذا واصل السلطان اتصالاته مع بقية حكام إمارات الساحل الخليجي. ولا زال التساؤل مطروحاً عما إذا كان من الممكن إيجاد أشخاص يمكن بعثهم للخارج للتحدث نيابة عن السلطان وحكومته. وشكك السلطان في المقدرة على إيجاد مثل هؤلاء المندوبين في القريب العاجل، **فقال اللورد بريفي سيل** إنه يأمل في أن يفكر السلطان في هذا الأمر بصورة موسعة وأنه لولا أهمية هذا الموضوع لما ركز عليه في مناقشته بهذه الصورة المكثفة مع السلطان.

بخصوص المشاكل على المدى البعيد فإنه من الصعب على السلطنة أن تقوي

أجهزتها الإدارية والحكومية بمواردها الحالية وأنه يحتاج لدعم مالي مقدر لتحقيق ذلك، وأنه حتى إذا توفرت الموارد المالية فإنه سوف يضطر إلى الاستعانة ببعض الخبراء والمختصين الأجانب وأنه يعتقد أن العمانيين يحتاجون لفترة طويلة من التدريب والتأهيل. قال اللورد بريفي سيل إن الخطوات التنموية سارت بخطى حثيثة في السنوات الثلاث الماضية ولكن هل من ثمة شباب صغار السن من الشيوخ والزعماء لتدريبهم وتأهيلهم للقيام بمثل هذه المهام؟ لأنه من المهم أن يرى العالم أن العمانيين بدأوا يديرون شؤونهم بأنفسهم.

قال السلطان إنه لا يرى أي فائدة ممكنة في الوقت الراهن من إرسال أي شخص متعلم للعمل في المناطق الداخلية ـ مناطق القبائل ـ وذلك لأنهم لا يقدرون أو يحترمون الأجانب بصورة عامة. ولكن يمكن التغلب على المشكلة ببطء، وإنه لا يستطيع أن يحدد كم من الزمن يمكن أن تستغرق هذه الجهود لكي تؤتي ثمارها، ولكنه يرى أن الأمور بدأت في التحسن تدريجياً. تساءل السير روجر ستيفن إذا كان لدى السلطان مخطط معين في أفكاره بخصوص الاستعانة بأشخاص من الخارج، رد السلطان قائلاً إنه يفكر بالاستعانة بالبريطانيين أو الباكستانيين والهنود ولكن ليس العرب مطلقاً. وأنه كان يظن ـ حتى بداية هذا العام ـ أنه يمكنه الاستعانة بالسودانيين لكنهم قاموا بالانضمام إلى بقية الدول العربية في مواقفها حول عُمان. قال السير روجر ستيفن بأن بقية حكام إمارات ساحل الخليج لهم تجربة جيدة تخلو من السلبية في الاستعانة بالخبراء المصريين والفلسطينيين. قال السلطان في معرض رده على ذلك بأنه لا يمانع في ذلك وهو يستخدم حالياً خبيراً مصرياً في إدارة الجمارك وأنه إذا وجد خبيراً مثل دكتور كامل الذي يعمل حالياً في قطر فإنه لا يمانع في الاستعانة به وببعض الخبراء المصريين الآخرين إذا كانوا ضد الناصرية (جمال عبد الناصر).

استفسر اللورد بريفي سيل عن وضع التعليم في عُمان فقال السلطان إنه يفكر حالياً في إرسال بعض الطلاب إلى عدن بدءاً من السنة القادمة، وإنه يعتقد أن من الأفضل بعثهم إلى هناك مقارنة مع الكويت بالرغم من أن الكويت أحسن تجهيزاً وتطوراً في مجال المؤسسات التعليمية.

رجع اللورد بريفي سيل مرة أخرى للتساؤل عن إيفاد مندوبين للخارج لكي يمثلوه ويتحدثوا باسم السلطنة في المحافل والمنظمات الدولية، قال السلطان إنه غير متأكد حتى الآن من مقدرته على فعل ذلك وأن الشيخ أحمد ابن أخي صالح بن عيسى والذي يمسك بمقاليد الأمور في الشرقية موجود حالياً في لندن ويمكن أن يكون الشخص المناسب للقيام بمهمة تمثيل السلطنة دولياً، لكن المشكلة أنه

غير معروف لدى أي جهة خارجية واسمه لا يتواتر كثيراً على خلفية مسرح الأحداث، **تساءل اللورد** هل هنالك إمكانية لمنح الشيخ أحمد موجزاً عن الأحداث وتوجيهه التوجيه المناسب لأداء مهمته. رد السلطان بالنفي. علق كرافورد قائلاً بأننا لا يمكن أن نوقف الجمعية العامة للأمم المتحدة عن مناقشة القضية العمانية حتى إذا كنا نرغب في ذلك. **قال اللورد بريفي سيل** بأن مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة ترك انطباعاً ممتازاً عن الأوضاع في الكويت والحقائق حول أزمة الكويت وأنه من المحتمل أن يخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل مغادرة السلطان لندن في أيلول/ سبتمبر.

قال السير روجر ستيفن من وجهة نظر نيويورك فإن كثيراً من الأقطار والبلاد أصبحت مستقلة الآن وتقدمت بطلبات للانضمام إلى الأمم المتحدة وأن الوعي والتوجه العام قد ازداد لدرجة يتطلب أن تمثل البلاد المستقلة نفسها ولا يعقل أن تقوم جهة أخرى بتمثيلها بالوكالة عنها وهذا سوف يؤدي إلى خلق كثير من التعقيدات والصعوبات في وجه حكومة صاحبة الجلالة الملكة. رد السلطان قائلاً إنه من الأفضل له البقاء خارج الصورة من أن يرسل مندوباً لا يستطيع الإجابة عن الأسئلة التفصيلية الحرجة والخبيثة.

تساءل كراوفورد هل فكر السلطان في اتخاذ أي قرار بخصوص الانضمام إلى المنظمة العالمية للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. **رد السلطان** بالقول إنه من المهم بالنسبة له معرفة من سيدفع تكلفة الاشتراك عن السلطنة، وهنا تمت محاولة الشرح والتوضيح له بأن المكاسب التي سوف تعود على سكان بلاده أكبر بكثير من قيمة الاشتراك السنوي الذي يتطلب سداده.

الوثيقة رقم (١١٥٨)

ســري

السفارة البريطانية

عمّان ـ الأردن

٥ تموز/ يوليو ١٩٦١

السيد أي.أر. وولمسلي (A.R. Walmsley)

الإدارة العربية ـ وزارة الخارجية

لندن

عزيزي روبرت. . . ،

لقد أرسلت إلينا نسخة من خطابك ب س ١٠٢٢/١ بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو المرسل إلى فرانك برنشلي عن فكرتك ورأيك الخاص بإقناع السلطان بإجراء نوع من الاتصالات مع حكومات الدول العربية المعتدلة أو القيام بزيارات شخصية لهذه الدول.

٢. بما أنك سألت عن وجهة نظرنا وبالرغم من عدم إدراجك الأردن ضمن الدول التي يمكن زيارتها، ونظراً للاتجاه العام لرياح الأحداث حالياً فإني أعتقد أن زيارة رسمية قد تكون غير مناسبة في هذا الوقت بالذات للأردنيين، وأعتقد أيضاً أنه لا داعي لأن نمارس أي نوع من الضغوط عليهم للقبول بمثل هذه الزيارة. ولكن الحاصل الآن هو أن هنالك رحلات جوية منتظمة حالياً في ما بين (الكويت ـ القدس)، (عمان ـ لندن)، (القدس ـ بيروت). والسلطان يمكن أن يبدي الرغبة في القيام بزيارة خاصة وشخصية إلى الأماكن المقدسة في القدس،

والتي تعتبر القبلة الثانية للمسلمين. ويكون الإعلان عن هذه الزيارة بدون أي خلفيات أو مقاصد سياسية. ويمكن لنا التطلع إلى حسن ضيافة وكرم المسؤولين الأردنيين وعلى رأسهم الملك بأن يلتفتوا التفاتة كريمة إلى هذه الزيارة. ولأن السلطان يمتلك شخصية مؤثرة وغالباً ما يترك أثراً حسناً على من يقابله، ولنأمل بأن تأتي مثل هذه الزيارات بنتائج طيبة.

٣ . تمت إزاحة موسى ناصر عن منصب وزير الخارجية حالياً، ولذا لا داعي لأن تقلق بخصوص مطالبته بالانضمام إلى مجموعة المساعي الحميدة للوساطة، وذلك لأن مثل هذه الدعوات مكروهة من جانب رئيس الوزراء الحالي والذي يتولى حالياً مهام منصب وزير الخارجية.

٤ . سوف أرسل نسخاً من هذا الخطاب إلى مكاتب القنصلية في البحرين، بيروت، طرابلس، تونس، الرباط والخرطوم.

مخلصك دوما

و. موريس

(W. Morris)

الوثيقة رقم (١١٥٩)

سـري

محضر
عمان والأمم المتحدة

بعد مناقشة مسألة إطلاق سراح بعض المتمردين المعتقلين في السلطنة (تم إعداد محضر مستقل عن هذه النقطة). واصل السلطان التحدث حول النقطة التي أثرناها معه بالأمس بخصوص تعيين أحد رجال مسقط ممثلاً عنه ليقوم بجولة إلى بعض البلدان لشرح قضيته. وتردد اسم الشيخ أحمد بن محمد الحارثي على لسانه مرة أخرى ولكنه استدرك أن الشيخ أحمد لديه مسؤوليات تتطلب تفرغه بصفته شيخاً، كما أن السلطان يريده أن يتردد على مسقط بصورة منتظمة لدعم السيد أحمد إبراهيم وزير الشؤون الداخلية من أجل الأعمال التي تهم البلاد بأسرها.

٢. أكدت للسلطان بأن ممثلينا في دول العالم الثالث قد تم إعلامهم بالأوضاع الحقيقية في السلطنة ومدى زيف الادعاءات التي يتبناها المتمردون، وهنالك عقبتان تقفان أمامنا الآن ويعلمهما السلطان جيداً وهما:

أ) هنالك بعض الأقطار والبلاد التي نالت استقلالها حديثاً مازال لديها الكثير من الظنون السيئة حول من كانوا يديرونهم سابقاً وأية أمور تتعلق بهم، وعلى سبيل المثال أندونيسيا عندما يجابه المسؤولون مشكلة شبيهة بما يجري في عُمان وتطرح عليهم روايتان إحداهما كما تطرحها جماعة طالب، والأخرى وفق وجهة نظر السفارة البريطانية فإن مشاعر الجميع تتوجه لتصديق رواية طالب ولا أحد يتقبل الرواية البريطانية. وإذا ما ظهر ممثل للسلطان على المسرح وزار هذه

البلاد وتحدث نيابة عن السلطان فإنه سوف يقلب الموازين ويجعل تلك الدول تمتنع عن التصويت لصالح أي قرار يوضع أمامها بخصوص النزاع في مسقط وعُمان.

ب) إن الكثير من تلك الدول تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة (ولكل منها كما يعرف السلطان صوت مساوٍ لصوت المملكة المتحدة) وبالتالي فإن هناك خطورة حقيقية في اتخاذ قرار مجحف مبني على مشاعر الدول المتعاطفة مع مطالب المتمردين وليس على الحقائق، وهنا مرة أخرى تكمن ضرورة وجود صوت للسلطان داخل الجمعية العامة ربما سيكون له تأثير كبير.

٣ . وافق السلطان بحماس شديد واقتناع على ما عددته من صعوبات (وذكر أن والده أرسل له من بومباي منذ عدة سنوات منشورات مطبوعة في أندونيسيا تحتوي على صورة مشوهة عن المسألة العُمانية)، ولم يعلق السلطان على الاقتراحات المطروحة لحل المشكل بصورة مثالية ولكنه مضى في الحديث عن محاولة منشورات صحيحة عن طريق الصحفيين.

٤ . في خلال هذه المشاورات مع السلطان أظهر حماسة وإعجاباً بالسيد نويل كلارك (Noel Clarks) من هيئة الإذاعة البريطانية والذي تعامل مع النزاع الدائر في مسقط وعُمان بصورة فيها الكثير من محاولة إيضاح الحقائق، وكان يراجع كثيراً من تقاريره الصحفية المذاعة مع السلطان شخصياً ويستفسر عن بعض الأشياء إذا ما كانت تعتبر من الأمور السرية أم لا. وعبَّر السلطان عن رأيه بأنه إذا كان كل الصحفيين الذين يطلبون زيارة السلطنة مثل كلارك فلا مانع لديه مطلقاً من زيارتهم لبلاده.

كي. أتش. جونز

(K.H.Jones)

٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦١

الوثيقة رقم (١١٦٠)

سـري

من الدوحة إلى وزارة الخارجية

سيفر: او تي بي

السيد موبرلي (Mr. Moberly)

الرقم: ٧١ ـ بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ١٩٦١م

سـري

معنون إلى البحرين تلغراف رقم ٤٤ حفظ بتاريخ ٥ تموز/ يوليو.

مكرر لعلم وزارة الخارجية، القاهرة، بغداد، واشنطن وطهران وبريطانيا ونيويورك

للإيداع في: ـ دبي ومسقط والكويت

إشارة إلى برقيتكم رقم ١٨٩

تحدثت إلى الشيخ خليفة نائب الحاكم طبقاً لتوصيات وزارة الخارجية في البرقية رقم ٧٥٤ المرسلة إليك. ولقد وافق على الفور بأن النشاطات الحالية للثوار العمانيين تشكل خطراً على مصالح كل دول الخليج. ولقد وافق مبدئياً على المساهمة في الإجراءات الرامية للحد من استخدام قطر من قبل تجار الأسلحة والثوار الآخرين. كما تحدث عن الصعوبات العملية في تمييز هؤلاء من بين كل العمانيين الذين يمرون في قطر. ولكن عند الضغط عليه وافق على القيام بإجراء ضد الأفراد الذين نقوم بتوجيه أدلة دامغة بشأنهم. وذكر أيضاً بأنه سوف يكون مسروراً بدراسة أي اقتراحات أخرى لدينا بخصوص إجراءات متابعة هذه

النشاطات غير المرغوب فيها. ولقد رأيت أن من الأفضل عدم الإصرار على اتخاذ إجراءات محددة لتسليم المتهمين لأن خليفة لن يوافق على هذا دون استشارة الحاكم، وأن الإلحاح سوف يدفعه إلى التهرب من أي إجراءات أخرى ربما نود اقتراحها.

لقد أخبرت الشيخ خليفة بأن موضوع استخدام قطر من قبل الثوار العمانيين سوف تتم مناقشته بالتفصيل مع الحاكم في لندن.

ولقد بدا راضياً بفكرة أنه سوف لن يتحمل المسؤولية بخصوص تقرير ما إذا كان يجب تطبيق بعض الإجراءات التي اقترحناها، كما اقترح بأن أي توصيات لدينا في هذا الخصوص يجب أن يتم إيرادها ضمن رسالة حتى تحظى بالاهتمام اللازم.

لا ينصح بإعلان رغبة الحاكم في معاونتنا في هذا الصدد دون ضمان موافقته على هذا. وفي أي حال من الأحوال فإن من الأفضل ضمان موافقة الحاكم شخصياً دون إعلان أي شيء.

وزارة الخارجية بغداد رقم ٣ طهران رقم ٥ القاهرة رقم ٤ واشنطن رقم ٢ بريطانيا ونيويورك رقم ١

(لإطلاع واشنطن ونيويورك والمكاتب الأخرى المذكورة).

الوثيقة رقم (١١٦١)

سـري

من الدوحة إلى وزارة الخارجية

سيفر: او تي بي

قسم التوزيع

السيد موبرلي (Mr. Moberly)

الرقم: ٩٥ ـ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٦١م

مستعجل

سـري

مرسلة للبحرين برقية رقم ١٧٤ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس

مكررة إلى مكتب شؤون الخارجية في

دبي

مسقط

برقيتكم المرقمة ٢٢٨

تحدثت يوم الاثنين إلى الحاكم كما طلب مني واليوم أجريت المزيد من المحادثات معه ومع الشيخ راشد. يقول الحاكم إنه إذا ما أصررت أنت فإنه سوف يرسل السجناء إلى دبي، ومع ذلك فإنه مازال يعبر عن شكه الشديد من هذا الإجراء على أساس أنهم ليسوا رعايا دبي، وإنهم كانوا في قطر عند وقوع الأحداث، وخاصة مع عدم إمكانية إثبات وجود رابط محدد بينهم وبين جرم وقع

في دبي، بينما هناك أسس للاعتقاد بأنهم متورطون في الجرائم الثلاثة في قطر. وتحت هذه الظروف فإن الحاكم يعتبر بأن نقل هؤلاء الرجال إلى دبي سوف لن يكون متماشياً مع العرف المحلي وسوف يعرضهم والشيخ راشد وحكومة صاحبة الجلالة إلى نقد محرج.

٢. لقد أصررت على أنه مادام هؤلاء الرجال باقين في قطر فإن من غير المرجح أن يخبروا بما لديهم من معلومات، وإنه فقط من خلال إقناعهم بالاعتراف سوف نكون قادرين على وضع نهاية لهذه الأحداث وهذا ما نرجوه جميعاً. أخيراً وتحت الضغط قال الحاكم إن الوضع سوف يكون أقل إحراجاً إلى درجة كبيرة ولكل الأطراف ذات الصلة إذا ما قام حاكم البلد الذي ينتمون إليه، وهو سلطان مسقط، بالمطالبة بهؤلاء الرجال. ولسوف يكون مطابقاً للعرف السائد بتسليم هؤلاء السجناء إلى حاكمهم. وسوف يكون مستعداً للقيام بذلك إذا ما وردت إليه رسالة من السلطان. أما الشيخ راشد الذي كان قليل الكلام أثناء الجلسة فإنه وافق على اعتبار هذا الحل أفضل حل. بالنسبة لي ولأنني ارتأيت أن ترحيل هؤلاء الرجال إلى مسقط سيكون الحل الأمثل من وجهة نظرنا لذا فإنني لم أخض في مزيد من الجدل، واكتفيت بالقول بأنني سوف أرسل مقترحات الحاكم إليك في الحال.

وزع إلى:	نسخ إضافية إلى:
القسم العربي	**الأمين الخاص**
قسم سياسة المعلومات	**السير ار.ستيفنس**
قسم الأخبار	**مدير القسم العربي**

الوثيقة رقم (١١٦٢)

ســري

من البحرين إلى وزارة الخارجية

سيفر: او تي بي

قسم التوزيع

السير دبليو. لووس (Sir W. Luce)

الرقم: ٥٢٨ ـ بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٦١م

مستعجل

ســري

موجهه إلى دبي بالبرقية رقم ٣١٢ بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس

مكررة للإطلاع مكتب الشؤون الخارجية

للحفظ في مسقط

التالي لجونستون (Johnstone)

لقد وافق الكويتيون على اعتقال عبد الرحيم (الخروصي) إذا ما وجدوه، وعلى تسليمه إلى شرطة دبي. ولقد وافق لوريمر عندما كان هنا على تسلمه من الكويت إذا كان ذلك ضرورياً.

٢ . إلى الآن فإن الشيخ راشد لا يعلم شيئاً عن هذه القضية ويجب عليك التشاور مع لوريمر (Lorimer) حول كيفية معالجة هذا الوضع على ضوء البرقية الواردة من الدوحة إلى البحرين بالرقم ١٧٤ .

٣. من المتوقع أن يفضل الشيخ راشد ذهاب عبد الرحيم إلى مسقط مع الآخرين. كما يفضل ألا يقوم بإبلاغ الكويتيين بذلك في المرحلة الراهنة. وإذا لم يكن لدى لوريمر من مانع فإن أسهل إجراء هو أن يقوم هو باعتقال عبد الرحيم وعند ذلك يمكن للكويت أن تطالب الشيخ راشد بتسليمه. ولقد كان الشيخ متجاوباً على الدوام مع المطالب الكويتية.

وزع إلى:

القسم العربي

قسم سياسة المعلومات

قسم الأخبار

الوثيقة رقم (١١٦٣)

سـري

من الدوحة إلى وزارة الخارجية

سيفر: او تي بي

قسم التوزيع

السيد موبرلي (Mr. Moberly)

الرقم: ١٠١ ـ بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦١م

سـري

موجهة للبحرين بالبرقية رقم ٥٦ بتاريخ ٢٤/ ٨

لإطلاع وزارة الخارجية وللحفظ في مسقط ودبي

لقد قمت بتسليم رسالة السلطان إلى الحاكم البارحة وكان مقتنعاً مبدئياً. ولكنه قال لي اليوم إن هنالك بعض الاختلافات بيننا وبشأنها. ولقد شرح لي بأنه قام بمناقشة الرسالة مع الدكتور كامل وأحمد الملا وأنهما اعترضا بشدة على أساس أن ذلك هو عكس العرف الدولي عند تسليمهم دون إجراء تحقيق مبدئي هنا للتحقق من وجود قضية قانونية ضدهم. ولقد ذكروا بأن هذا هو العرف في بريطانيا، وأن أي إجراء آخر سوف يعرض الحاكم والحكومة البريطانية للنقد الشديد وخاصة إذا ما تعرض السجناء وحسب ظنهم إلى المعاملة القاسية أو التعذيب في مسقط بهدف إجبارهم على الاعتراف. ولقد ذكر الحاكم مضيفاً أن برجس قد أشار عليه بالرأي نفسه.

٢. لقد قمت مجدداً بمراجعة كل المناقشات التي تمت إلى الآن بغية تسليم

هؤلاء الرجال دون المزيد من المماطلة. ولقد ذكرت بأن التأخير ربما يوفر فرصة للمزيد من أعمال التفجير وخسائر مأساوية في الأرواح. كما ذكرت الأهمية التي يعلقها المقيم السياسي ووزارة الخارجية على هذا الموضوع، وذكرت بأنه سوف يكون من الصعب عليهم تفهم تراجع الحاكم مجدداً عن اتخاذ إجراء معين حينما توفرت له كل الشروط التي طالب هو بتوفيرها من أجل أن يتخذ ذلك الإجراء. وأخيراً فلقد ذكرت بقرار حاكم الكويت باعتقال وتسفير عبد الرحيم بن سيف الخروصي إلى دبي.

٣. وكان واضحاً أن الحاكم غير راضٍ وقال إنه يشعر بعظيم الحرج بسبب تردده بعد استلام الرسالة. وقد وعدني بأنه سيقدم لي رداً نهائياً يوم الأحد ويأمل بأن يتسم القرار المتخذ بالعدالة.

وزعت إلى:

القسم العربي

الوثيقة رقم (١١٦٤)

ســري

الوكالة السياسية

الدوحة

٢٨ آب/ أغسطس ١٩٦١

1011/1/6/G

أم. سي. جي. مان (M.C. G. Man) المحترم

دار الاعتماد ـ البحرين

برقيتي المرقمة ١٠٤ بتاريخ ٢٧ آب/ أغسطس والمرسلة إلى وزارة الخارجية بخصوص السجناء العمانيين.

٢ . أرفق إليكم الآن النسخ العربية الأصلية والمترجمة لكل من (أ) جواب الحاكم المرسل إلى السلطان.(ب) جواب الحكومة القطرية على المساعدة التي تلقتها من وزارة الخارجية بتاريخ ٧/٤ عند اندلاع النشاطات الإرهابية العمانية. لقد قام الدكتور حسن كامل بكتابة الرسالتين. وأرجو أن تقرأ السطور المظللة في رسالتي. لقد قمت بالترجمة بنفسي وبسرعة وذلك ليتسنى لي الإمساك بزمام الأمور. وآمل أن تكون الترجمة صحيحة. وأن يتم تدقيقها قبل الموافقة عليها.

٣ . قابلت الحاكم هذا الصباح وبسبب الظروف التي ذكرتها لكم في البرقيتين ١٠٣ و١٠٤ والمرسلة إلى وزارة الخارجية، لم أعلمهم باستلامي للجوابين. ولم أرغب في التعليق عليهما لحين وصول تعليمات من وزارة الخارجية أو منكم. إلا أن الحاكم بنفسه أكد عزمه على إجراء اللازم ومهاجمة ومحاربة جميع

مهربي الأسلحة وحجز المتورطين بهذه العمليات. وقد طالب بضرورة إقامة محطات شرطة إضافية على الحدود السعودية وذلك لإغلاق طرق الدخول وأن يقوموا بتفتيش المركبات بدقة. ولقد وافق على اقتراحي بإرسال رجال بزي عادي إلى الميناء لالتقاط معلومات عن موعد مغادرة البضائع أو الأسلحة والمتفجرات. واستهل حديثه عن الشيخ فالح وعلاقاته بالعمانيين. وإنهم غالباً ما يمكثون عنده في طريقهم إلى الدوحة، ولكنه لم يكن يتخيل بأن فالحاً نفسه متورط بتهريب الأسلحة. ولو تبين العكس لما تردد باتخاذ الإجراء اللازم ضده.

٤ . أرسل نسخة من هذه الرسالة والترجمة الإنكليزية للمرفقات إلى روبرت واتسري في وزارة الخارجية وإلى جون فيليب في مسقط واين ونشستر في دبي.

جاي.سي. موبرلي

(J.C. Moberly)

الوثيقة رقم (١١٦٥)

ســري

B.C1015/180

وزارة الخارجية

SW1

٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦١

بي.أر.بردهام (B.R.Pridham) **المحترم**

مسقط

لقد أكد السلطان للوكيل السياسي بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس أن الشيخ أحمد بن محمد الحارثي والذي سوف يعود إلى مسقط مطلع أيلول/ سبتمبر يحمل تعليمات تخص إجراءات إطلاق سراح بعض سجناء عام ١٩٥٧ من الجلالي وعددهم اثنا عشر (ولقد قام سابقاً بتذكير كيث جونز بأنه أطلق سراح أخي غالب وآخرين من بني هناة قبل ستة أشهر تقريباً). ومعنى هذا أن هنالك حوالى ستة عشر من الثوار ممن بقوا في جلالي، حوالى ستة منهم هم «قضاة» وضمنهم الرقيشي ولن يتم إطلاق سراح أي منهم حتى الموت كما صرح السلطان. ولقد أكد للوكيل السياسي بأنه بعد أن يتم إطلاق سراح المعتقلين فإن لنا أن نوضح هذا الإجراء بالطريقة التي نراها مناسبة في الأمم المتحدة.

٢. ومن المفترض أن نتمكن من القول في الأمم المتحدة (إذا ما كان هنالك جدل حول ذلك) بأن الغالبية العظمى من السجناء السياسيين قد أطلق سراحهم عدا عن قلة قليلة (مثل زارعي الألغام) وأن الأحكام الصادرة بحق آخرين قد أعيد النظر فيها. وهذا من شأنه أن يمكننا من القول بأنه تم واقعياً تحقيق شرطين

من شروط غالب التي أعلنها في دمشق بتاريخ ١٩ آب/أغسطس والتي هي الاستقلال وإطلاق سراح السجناء والتعويض عن أضرار الحرب، وأن الأخير غير واقعي على الإطلاق والهدف منه هو جعل المفاوضات مستحيلة. ولسوف نحاول مفاتحة السلطان بهذا الخصوص مجدداً قبل مغادرته لندن.

٣. وفي ذات الوقت فإننا سوف نكون ممتنين لك إذا ما أعلمتنا وأعلمت نيويورك برقياً. وفي ذات الوقت فإننا سوف نكون ممتنين لك إذا ما أبرقت لنا ولنيويورك عن موعد إطلاق سراح السجناء وكم عددهم وكم عدد المفرج عنهم، وأية تفاصيل متعلقة أخرى أو أي اقتراحات مفيدة دعائياً سوف تكون موضع ترحيب.

٤. ولقد عرضنا على السلطان التقارير حول عودة بني هناة خارج العفو (الفقرة ٣ من تقرير LIC IG رقم ٣٢ بتاريخ ١٦ آب/أغسطس) وتساءلنا بأنه في حال كون تلك التقارير صحيحة فإنها تنذر بخطرين محتملين:

(i) حصول أحداث بتحريض من الثوار من شأنها أن توحي بوجود تأييد لهم داخل عُمان وأن تتزامن مع اجتماع الأمم المتحدة.

(ii) الانتقاص من مصداقية العفو (على ضوء التقرير حول موقف شيخهم ـ كما ورد في رسالة جون فيليب ١٠٩٢/ ١٣٢٠ بتاريخ ٧/١٨ والتي لم نطلع السلطان عليها طبعاً) ـ إذا ما وجد بني هناة العائدون أنفسهم قد زج بهم في السجن.

إن موقف السلطان بخصوص سلوك عبد الله بن زاهر وكما نقل إلى الوكيل السياسي يتمثل في أنه لا يريد عودة أي من «لاجئيه» وسوف لن يكون مستعداً لتقديم ضمانات عنهم غي حالة عودتهم. السلطان لا يدرك أن ما يقوله الشيخ عبد الله هو عدم الحاجة لتقديم ضمان عن الثوار. على العموم ربما ترى أنه ليس من الضروري أن تذكر النقاط (i) و(ii) إلى شونسي.

٥. سوف أقوم بإرسال نسخ من هذه الرسالة إلى مورجان مان في البحرين وإلى كامبل في نيويورك.

أي. أف. جيفن

(E.F.Given)

الوثيقة رقم (١١٦٦)

ســري

القنصلية العامة البريطانية

مسقط

١٢٢٣

٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١

المعتمد السياسي

البحرين

عزيزي المعتمد،

مرفق طية نسخة من التقرير السنوي لسلاح الجو السلطاني العُماني للعام (١٩٦٠ ـ ١٩٦١)

٢. طلبنا من سلاح الجو السلطاني العُماني نسخاً إضافية منذ شهر حزيران/ يونيو، وبالرغم من تكرار طلبنا بذلك إلا أننا لا نزال في انتظارها وفي نفس الوقت قمنا بطباعة التقرير هنا وهذا هو السبب في التأخير.

٣. سوف نرسل نسخة من هذا الخطاب إلى الإدارة العربية.

مخلصك دوماً،

القنصل العام

سـري

سلاح الجو السلطاني العُماني ـ التقرير السنوي

ملاحق

أ) تقرير «هوب تومسون» التغيير في التجهيزات والمعدات.

ب) تلخيص عن حركة الطيران والطلعات للسنة من ١ أيار/ مايو ١٩٦٠ ـ إلى ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦١.

ج) القواعد المتقدمة ـ سجل التقدم والتطور الذي تم إنجازه.

د) صور فوتوغرافية ـ موقع عمل لسلاح الطيران.

١. أتم سلاح الجو السلطاني العُماني منذ أن تم إنشاؤه عامين وشهرين، ومن هذه الفترة مارس مهامه داخل عُمان لفترة سنة واحدة و٩ أشهر. تم إعداد التقرير التالي في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٠ ويغطي الفترة ما بين ١ أيار/ مايو ١٩٦٠ إلى ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦١.

فريق العمل العسكري

عُمـــان

٢. قام فريق العمل العسكري عُمان ـ في آذار/ مارس ١٩٦٠ بمراجعة وفحص التجهيزات والمهام التي سوف يناط أمر تنفيذها إلى سلاح الجو السلطاني العُماني ـ وكان يرأس هذه المجموعة العميد «هوب تومسون». وفي شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ١٩٦٠ قدمت التوصيات والعروض التي تم التوصل إليها إلى السلطان وحكومة صاحبة الجلالة، ومن ثم تمت الموافقة على زيادة كبيرة ومقدرة في المعدات والطائرات والأجهزة الإعلامية والأطقم الفنية التي سوف يزود بها هذا السلاح.

٣. تفاصيل المعدات الجديدة التي تمت إضافتها كما وردت في الملحق (أ) يمكن تلخيصها في ما يلي:

عدد ٤ (د) (هـ) طائرات مقاتلة بيفر (تشمل واحدة ي.ر).

عدد ٥ طائرات استطلاع ونقل جوي من طراز بروفوست.

عدد ١٠ ضباط.

عدد ٥ لاندروفر.

٤ . أ) **البيفر والبايونير**، تمت إضافة عدد ناقلتين جويتين وتم تطويرهما بما يلزم من أجهزة الاتصال بالراديو وغيرها. وسوف تصل الطائرة الأولى البيفر عن طريق البحر من عدن بتاريخ ٣ أيار/ مايو ١٩٦١ وسوف تصل بقية الطائرات الثلاث الأخرى تباعاً في الشهور التالية تموز/ يوليو، أيلول/ سبتمبر، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ . وبالنسبة لطائرات البايونير الثلاثة في برنامج الخدمة الحالية سيتم التخلص منها بدءاً من شهر آب/ أغسطس ١٩٦١ .

ب) **بروفوست**، أقرت المراجعة والتعديلات الأخيرة إضافة ناقلتين جويتين من هذا الطراز وسوف تكون هنالك طائرة أخرى رابضة في بريطانيا كاحتياطي للخدمة. يحتوي السلاح الآن على عدد ٣ طائرات بروفوست ومن المتوقع وصول الطائرتين الجديدتين إلى عدن عن طريق البحر في شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ١٩٦١ .

ج) **الضباط**، أقرت التعديلات والمراجعة التي تمت بإضافة عدد طيارَين حَربيَين وبالتالي أصبح الطاقم البشري يضم قائدا عاماً ورئيساً للفصيلة وعدد ٨ طيارين عسكريين.

د) **المركبات وآليات الحركة**، أقرت التعديلات الجديدة إضافة عدد سيارتين لاندروفر لأن السيارات اللاندروفر الثلاثة الموجودة حالياً أصبحت في حالة رثة ومتهالكة، وسوف تصل خمس سيارات لاندروفر إلى مسقط في حزيران/ يونيو ١٩٦١ .

٥ . **التعديلات والمراجعات التي تمت للمهام الجوية المطلوب أداؤها**، تم إنشاء وإقرار مهمات عملية جديدة تتكون من مجموع ما يعادل ٢٠٥ ساعة طيران في الشهر، ويبدو أن هذا العدد من الساعات ربما لن يكون كافياً لمقابلة الالتزامات والواجبات بعد إكمال التعديلات والإضافة الجديدة التي تم إقرارها لسلاح الجو السلطاني. وكانت هنالك تقديرات ترى أن الساعات المطلوبة تتراوح بين ٢٠٥ إلى ٢٥٠ ساعة في الشهر ويجب ألا ترافق هذه الساعات أي توقعات بزيادة كبيرة في المعدات والطائرات وسوف تراجع المهام العسكرية في نهاية عام ١٩٦١ . إذ إن الساعات المقررة حالياً تبلغ ١٠٠ ساعة فقط وسوف تتم زيادتها تدريجياً إلى ١٣٠ ساعة بدءاً من شهر أيار/ مايو وحتى الوصول إلى معدل ٢٠٥ ساعة شهرياً بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ .

٦ . **الخدمات والتشغيل**، تم توقيع عقد جديد على أساس ٢٠٥ ساعة شهرياً مع شركة «السادة أير وورك المحدودة» وهنالك تفصيل دقيق لعدد المهندسين والفنيين الجويين الذين تم استيعابهم نتيجة للزيادات الأخيرة التي تمت في هذا السلاح وذلك في الملحق المرفق (أ).

٧ . **طائرات الشحن الكبيرة**، من ضمن الاقتراحات المقدمة من سلاح الجو السلطاني والتي وافقت عليها وزارة الطيران إضافة طائرة شحن كبيرة من طراز «أوتر»، وهي طراز طائرة معدلة عن البيفر بحيث تكون أكبر حجماً. ولكن هذا الطلب لم تتم الموافقة عليه بسرعة لأن السلطان عاد وطالب بشراء طائرة له يستخدمها هو شخصياً من طراز «بمبورك» وأوقف السلطان شراء طائرة الشحن الكبيرة. وكان هنالك اعتراض آخر على شراء هذه الطائرة لأن ذلك يؤدي إلى إضافة طراز جديد لسرب الطائرات الموجود أصلاً في خدمة سلاح الطيران مما يعقد عمليات الصيانة الدورية للطائرات العاملة في الخدمة، وترى شركة أير وورك المحدودة أن انضمام طائرة جديدة من طراز آخر لا يضيف عبئاً كبيراً على أعمال الصيانة المتوقعة. ولا تزال المطالبات مستمرة من جانب حكومة السلطان في مسقط وعُمان.

تقرير عن التقدم والتطوير الذي حدث

ساعات الطيران

٨ . **العمليات**

أ) **التدريبات العملية**، شاركت وحدة سلاح الطيران في ٨ تدريبات ومناورات كبيرة وهنالك تحليل مفصل في الملحق (ب) المرفق مع هذا التقرير عن سير التدريبات والمناورات والطلعات الجوية. وفي خلال هذه التدريبات والمناورات انتشرت وحدات متفرقة من هذا السلاح في قواعدها المختلفة في أرجاء البلاد.

ب) **معدل كثافة ساعات الطيران**، بلغ المعدل الكلي حوالى ١٤٠٩ ساعة طيران و١٦٧٠ طلعة جوية باستخدام طائرات البايونير والبروفوست. وكل طائرة بلغ معدل ساعات طيرانها ١٠٠ ساعة شهرياً. وخلال السنة السابقة كان من الضروري الوصول إلى معدل وسطي يبلغ ١١٨ ساعة في الشهر لمقابلة احتياجات التدريب والعمليات الجوية الخاصة. وهنالك ملخص لهذه التدريبات في الملحق (ب).

ج) **حجم العمليات وتصنيفها**

(١) الهبوط المسلح للمظليين.

(٢) الهجوم الأرضي.

(٣) الهجوم بالصواريخ.

(٤) القصف الجوي العمودي.

(٥) الغطاء الجوي لعمليات الإنزال.

(٦) القذف بقنابل مسيلة للدموع.

(٧) خلق سحب من الدخان.

(٨) نقل الأفراد والمعدات.

(٩) الهجوم الجوي بالرشاشات الثقيلة.

(١٠) الاستطلاع الجوي وإعداد التقارير.

(١١) إسقاط المنشورات.

(١٢) إسقاط الطرود والرسائل.

(١٣) عمليات التصوير التجسيدي ثلاثي الأبعاد.

(١٤) تحديد الأهداف وحساب مواقعها.

بعض المهمات الأخرى لم تصل فيها جرعات التدريب إلى المستويات المنشودة ولا زالت تحت التدريب حتى الآن.

د) **التطبيقات والسيطرة،** لا زالت الوحدة تمثل مصدراً من مصادر الدعم الهجومي المسلح لإطلاق النيران الكثيفة. ولذا فقد تم عمل تدريبات متخصِّصة لإطلاق النيران من المدافع والصواريخ والقنابل من على متن الطائرات المقاتلة وبعد الانتهاء من هذه النقطة بنجاح تم تكليف الوحدات لمهام أخرى تمتد على مساحات منبسطة وواسعة.

هـ) **الطلعات الجوية لضرب أهداف وهمية،** نفذت الوحدة ٤٢ عملية من هذا النوع خلال السنة الحالية.

و) **الرحلات الجوية المنتظمة،** تم تنظيم رحلات أسبوعية جوية بطائرات البايونير في أيام الثلاثاء إلى كل من (نزوى ـ السويق) (عبري ـ نزوى) (نزوى ـ الرستاق) وكل يوم خميس إلى بيت الفلج والرستاق.

٩ . **التدريب**، تم وضع وتنظيم برنامج مستمر على مدار العام لكي يكون الطيارون على أهبة الاستعداد واللياقة الكاملة المطلوبة، وهنالك لوائح تدريبية لكل طيار على حدة توضح المهام التدريبية التي أنجزها خلال العام بأكمله.

أ) **التدريب على الأسلحة المختلفة**، أنجزت تدريبات على أنواع مختلفة من الأسلحة في منطقة سيح المالح لكل الطيارين. وبالرغم من أنه قد تم إنجاز جرعات باستخدام الذخيرة الحية إلا أن هنالك رأياً يقول إن هنالك حاجة لمزيد من التدريبات بالذخيرة الحية، ذلك لأن هذه التدريبات حدث فيها تقصير بسبب وجود التزامات أخرى، وأن عدد الطائرات المقاتلة يعتبر قليلاً نوعاً ما، ولكن المتوسط العام زاد مقارنة مع ما تم إنجازه في العام السابق. وحالياً كانت المعدلات على النحو التالي:

إن عمليات الإطلاق والهجوم من الجو للأرض والتنسيق والمتابعة مثلت ٣٢ في المئة (١٠ أهداف).

هجوم بالصواريخ على ١٧ هدفاً.

قصف بالقنابل على زاوية مقدارها ٦٠ درجة.

(٤) معدل إصابة الصواريخ لأهدافها لا يزال دون المطلوب بسبب كون الصواريخ المستعملة قديمة والحرارة الحالية للطقس مرتفعة. تمت عمليات قصف لأهداف معينة بالقنابل في جزيرة الفحل وبعض الأهداف المتحركة في المناطق الداخلية في عُمان.

ب) **الطيران الليلي**، تم اختيار بيت الفلج لرحلات بعد الغروب وقبل شروق الشمس وذلك في حالات الطوارئ. وتم القيام بتدريبات كثيرة على الطيران الليلي على طائرات البروفوست والبايونير من موقع العذيبة الجوي.

ج) **العمليات المشتركة بين القوات المسلحة وسلاح الطيران**، في الأسابيع الأخيرة تم القيام بكثير من المحاولات للطيارين لتقديم دعم من الجو لمجموعات قريبة من منطقة هذه الطائرات وذلك بالإنزال والإخلاء. وتم ذلك بالتعاون مع فصائل من القوات المسلحة السلطانية على الميدان.

د) **مشاريع وبرامج أخرى**

١ . **أنجزت عمليات لإطلاق الغاز المسيل للدموع وصنع سحب الدخان والإشارات الدخانية خلال هذا العام.** والمخطط الخاص الذي كان موضوعاً في القائمة بالإسقاط عن طريق البروفوست تم إلغاؤه مؤقتاً.

٢ . **التصوير العمودي**، تم إعطاء الموافقة على تركيب كاميرا للتصوير من

الجو على إحدى الطائرات من طراز بروفوست، والتي سوف تخدم في سلاح الجو السلطاني العُماني. وكانت طائرة أخرى من نفس الطراز ومزودة بالكاميرا قد تحطمت في بريطانيا قبل مدة قصيرة من مواعيد تسليمها إلى سلاح الجو السلطاني العُماني وتم تزويد الطائرتين الأخيرتين من نفس الطراز بكاميرات للتصوير من الجو وستصلان مسقط في شهر حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو على التوالي.

٣. **الإسقاط بواسطة المظلات (الباراشوت)**، سمحت القيادة بإمداد السلاح بعدد ٤ أطقم مختلفة من معدات الإسقاط المظلي. تم استلام محددات المسار وكل اللوازم الأخرى، ستكون في القريب العاجل هنا في مسقط. وسوف تبتدئ التدريبات بعد فترة زمنية قصيرة، بعد إكمال توريد المعدات بواسطة شركة السادة أير وورك المحدودة.

٤. **جدول الرحلات الدورية**، بعد الزيادة التي حدثت في عدد الطائرات تم إضافة عدد رحلتين منتظمتين واحدة منهما من مسقط إلى صلالة للبريد، ومن الممكن نقل بعض الأفراد عليها. والأخرى للالتحاق بقوات الجندرمة في مراكزها المتعددة في مناطق ساحل الباطنة.

هـ) **إجراءات التشغيل والعمليات المعيارية**، تفاصيل هذا الموضوع بالنسبة لسلاح الجو السلطاني العُماني في طريقها إلى الانتهاء حيث يجري إعدادها حالياً، وسوف تكون فيها تعليمات ملزمة وواضحة ودقيقة لطياري سلاح الجو السلطاني العُماني وغيرهم من الضباط العاملين في السلاح.

١٠. **الحوادث والإصابات**، لم تكن هنالك حوادث كبيرة العام الماضي ولكن هنالك الكثير من الحوادث العارضة الخفيفة نتيجة ـ في معظمها ـ لأعطال فنية أو ميكانيكية.

١١. **المهابط الجوية**، يوجد حالياً عدد ٧٥ مهبطاً جوياً صالحاً للاستعمال في عُمان ويتم استعمالهما دوماً بواسطة القوات الجوية السلطانية العُمانية. وهذا الرقم لا يشمل ظفار ولكنه يشمل ممرات الهبوط التابعة لشركة النفط. تم بناء مدرج هبوط جديد في سفح الجبل بمنطقة سيق بطول (٦٠٠ و٧٠٠ ياردة) وذلك عن طريق الوحدة الفنية التابعة للقوات الجوية السلطانية.

الإدارة

١٢. **القواعد المتقدمة**

أ) **الدعم والإسناد**، يمتلك سلاح الجو السلطاني العُماني نظام إسناد ودعم

كافٍ ومقنع من حيث المعدات الفنية والعسكرية لكي يقوم بأداء مهامه بصورة ثابتة ومنتظمة. ويمكن لأيَّة وحدة طيران أن تقوم بأداء كل المهام المتعلقة بها في أي قاعدة خارج نطاق المركز الرئيسي لمدة أربعة أيام متواصلة قبل الرجوع للمركز الرئيسي. ويمكن إعداد أي من القواعد المتقدمة خلال ٢٤ ساعة فقط لتكون جاهزة تماماً للعمل.

ب) **السكن والإعاشة**، المخيمات والبيوت المسبقة التجهيز متوفرة في كل القواعد المتقدمة وبالقرب من مدارج الهبوط، ما عدا منطقة البريمي التي لا تتوفر بها مثل هذه التجهيزات.

ج) **الوقود**، تم تقليل كميات البترول المخزنة في القواعد المتقدمة وذلك بغرض استخدامها بواسطة القوات المسلحة البرية بعد التطورات التي حدثت حالياً وأيضاً من الناحية الاقتصادية حيث يكلف تخزين الوقود كثيراً ولا يمكن تخزينه في درجات الحرارة العالية خوفاً من الانفجار.

د) **القواعد الحالية**، توجد حالياً قواعد مكتملة التجهيز وتحت الخدمة، وهي في مناطق فرق، عبري، صحار، رأس الحد. ولأسباب سياسية كان من المهم بناء مدرج للهبوط بالقرب من البريمي. وتم بناء ذلك المدرج الآن ولكن لم يتم تشغيل القاعدة قرب البريمي نتيجة لبعض التطورات السياسية الجارية حالياً. وسوف يتواصل العمل الشهر القادم في إكمال بناء مخازن للوقود والأسلحة والذخائر وثكنة عسكرية للجنود.

هـ) **القواعد الجديدة**، يتم الآن المضي قدماً في تجهيز قواعد جديدة في مناطق عفار (Afar) ومصيرة، وبذلك يصبح عدد القواعد كاملاً سبع قواعد وبذلك يمكن توفير تغطية جوية كاملة لأجزاء كبيرة من عُمان خلال فترة قصيرة (باستثناء ظفار) وذلك عن طريق طائرات البروفوست التابعة لسلاح الجو السلطاني. والتفاصيل المتعلقة بكل هذه القواعد موجودة في الملحق (ج).

١٣ . خدمات الصيانة وإعداد الطائرات ـ بيت الفلج ـ الملحق (د)

أ) **المباني**، تم إنشاء مبنى جديد لمواكبة التوسعات التي حدثت في أعمال الطائرات وتوفير مكاتب لمركز الاتصالات والمتابعة الخاص بسلاح الجو السلطاني العُماني.

ب) **الورش والمستودعات**، تم إكمال بناء مرأب (مستودع) الطائرات الآن وبدأت أعمال الصيانة تجري فيه حالياً. وبالرغم من أن سعته الحالية صغيرة

نسبياً ـ عدد طائرتين فقط ـ إلا أنه سوف يكون كافياً في الوقت الراهن.

ج) **مواقف الطائرات وخدمات التاكسي الجوي**، تم تجهيز مواقع مواقف الطائرات ونقاط التزود بالوقود. والمواقع التي يمكن أن تمارس فيها هذه الطائرات عملها الميداني موضحة بالتفصيل في الملحق «د». وتم التخطيط لتوفير خدمات التاكسي الجوي في كل المناطق التي يتمركز فيها الأفراد التابعون لجهات عدة من فروع القوات المسلحة المختلفة.

د) **مخازن الشحن الجوي**، تم تجهيز مخزن صغير مزوَّد بمعدات الوزن والتغليف في مقر رئاسة هذه الوحدة.

هـ) **مخازن الأسلحة والذخيرة**، كنتيجة مباشرة للزيارة التي قام بها العميد القائد لسلاح الطيران الملكي البريطاني. ونتيجة للزيادة الكبيرة في كمية الأسلحة والذخائر فإن المخازن الحالية اعتبرت غير كافية وتم إنشاء مخزن إضافي كبير على وشك الانتهاء حالياً. وسوف يكون جاهزاً عند وصول الدفعة القادمة من الأسلحة والذخيرة.

و) **ممرات ومدارج الهبوط الجوي**

١ . **الممرات الرئيسية**: تمت إعادة سفلتة جزء من المدرج الرئيسي للهبوط وأصبح في حالة ممتازة للاستعمال المتواصل على مدار الساعة، وتم إلحاق بعض الأفراد لأعمال الصيانة اليومية. وتم إلغاء استعمال البكرة الخرسانية وجلب بكرة ميكانيكية أكثر فاعلية من إدارة الدفاع.

٢ . **المدرج الثانوي**: تمت بناء وإنشاء مدرج إضافي على زاوية ٧٠ درجة من المدرج الرئيسي بطول ٧٠٠ ياردة لاستعماله في هبوط طائرات البايونير في حالة وجود رياح قوية في اتجاه المدرج الرئيسي.

ز) **إجراءات الأمن**: تم إنشاء سياج من الأسلاك الحديدية الصلبة والأعمدة الخرسانية لكامل المواقع الخاصة بالطائرات لكي لا يدخل غير المصرحين لهم بذلك.

شؤون الأفراد

١٤ . أ ـ **مكتب السكرتارية**، وصل الأمين العام الإداري في شهر تموز/ يوليو العام الماضي وأثبت أهميته الكبيرة في إنشاء القسم الإداري وتنظيمه للقيام بمهامه الإدارية على الوجه الأكمل.

ب ـ **مكتب تنظيم تعيين وإحلال الضباط العاملين بالخدمة**، نتيجة لازدياد حجم العمل منذ عام ١٩٥٩ زاد حجم عمليات مغادرة وتعيين عدد جديد من الطيارين الحربيين حيث غادر ثلاثة منهم في ١٩٦١. وتم تعيين طيارَيْن جديدين وطلبت رئاسة الوحدة تجهيز قائمة بالاحتياجات البشرية لتشمل شهور نيسان/ أبريل، حزيران/ يونيو، آب/ أغسطس، أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر.

الشؤون الفنية

١٥. **أعمال الصيانة الجوية والتفتيش**، واصل الطقم الفني التابع لشركة أيروورك المحدودة أداء مهامه بخصوص الصيانة والأعمال الهندسية بصورة ممتازة، وكانت غالبية المشاكل تتمثل في اشتعال بعض المكونات واحتراقها وأجهزة الأمن والسلامة. وتمت معالجة هذه المشاكل مباشرة بالتنسيق مع مسؤولي الشركة، وتم تقليل الزمن المستهلك في أعمال الفحص والتفتيش لمحركات الطائرات والأجزاء الأخرى حيث تم إجراء عدد ٦ عمليات فحص كاملة ثانوية وعدد عملية فحص واحدة كاملة رئيسية في خلال الاثني عشر شهراً السابقة.

١٦. **الإشراف الهندسي للأعمال الميكانيكية والفنية**

أ) **المهندسون**: زار مسقط في خلال العام الماضي فريقان من رئاسة الوحدة الميكانيكية الهندسية لسلاح الجو الملكي البريطاني وخلال هاتين الزيارتين تم إنجاز كثير من المهام المفيدة لسلاح الجو السلطاني العُماني.

ب) **الحرائق**: ظلت محاولة تنظيم زيارة من الرئاسة في بريطانيا معلقة لفترة طويلة. وكانت هذه الزيارة قد تمت الإشارة بالحاجة إليها منذ العام السابق وهي ضرورية ومهمة للتأكد من أن التجهيزات الخاصة بأجهزة الإطفاء والسلامة والاحتياطات تطابق الشروط المعمول بها لدى سلاح الجو الملكي البريطاني والتأكد من تطبيقها في مقاولة شركة أيروورك.

ج) **المعدات**: بعد أن تم تجهيز وانطلاق عمليات سلاح الجو السلطاني العُماني في مسقط في آب/ أغسطس ١٩٥٩. تم تجميع كل المعدات الأرضية في مركز واحد كما طلب إحضار معدات أخرى. والمعدات غير المطلوبة أرسلت إلى عدن. وفي الشهور الأولى كانت الوحدة تعاني كثيراً للقيام بعملية طيران منتظم ولم يكن هنالك زمن كاف ولا مقدرة فنية لمعرفة واكتشاف ماهية المعدات الناقصة المطلوبة بالضبط ولا كيفية إعداد الطلبيات وأوامر الشراء وعمليات الجرد لإكمال ما هو مطلوب وإرجاع المعدات غير المستعملة التي لا حاجة لها.

وبعد وصول السكرتير الإداري العام في شهر تموز/يوليو الماضي بذلت محاولات لإنشاء نظام جرد ومشتريات ومحاسبة لهذه المعدات، ولكن لم يكن ذلك بمقدور أفراد سلاح الجو أو شركات الصيانة العاملة في الحقل الجوي. وهنالك حاجة ماسة إلى زيارة إلى مسقط يقوم بها أحد مهندسي المعدات من سلاح الجو الملكي البريطاني لكي يقوم بإعداد تقرير كامل عن كيفية إنشاء وحدة مشتريات لتنظيم الاحتياجات وكيفية طلبها وجرد المعدات وإعداد الوثائق اللازمة لذلك. وقد تم تقديم طلب بصدد هذه الزيارة إلى رئاسة سلاح الجو الملكي البريطاني وإلى رئاسة الإدارة الهندسية الميكانيكية الجوية البريطانية ولكن الاستجابة لم تتم حتى الآن. ويبدو أن المراسلات المتبادلة وحدها لن توفر حلاً عملياً لهذه المشكلة ويجب أن يقوم خبير بهذه الشؤون بالزيارة اللازمة لإجراء عملية الجرد والحصر المطلوبة.

١٧ . تبديل وإضافة الطائرات

أ) وصلت الطائرة البديلة عن تلك التي سقطت في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ من طراز بوفوست في يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٠ بعد مرور فترة ١٤ شهراً. وتم التصديق بعدد طائرتين بروفوست بناءً على التوصية المقدمة في تقرير هوب تومسون وذلك بتاريخ ١حزيران/يونيو ١٩٦٠، ومن المتوقع وصولهم إلى مسقط خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو من عام ١٩٦١ أي بعد مرور سنة كاملة. وهذه الفترة تعتبر طويلة نسبياً لأن كل الطائرات التي يمتلكها سلاح الجو السلطاني العُماني فقط ٥ طائرات.

ب) بخصوص الطائرة البايونير التي تمت استعارتها من سلاح الجو الملكي البريطاني خارج نطاق الخدمة الفعلية لتعطل محركها بصورة متواصلة بعد وصولها مسقط وتم عمل صيانة لها بتغيير كل الأجزاء التي يمكن أن تكون سبباً في هذه الأعطال المتكررة. ولكن كل ذلك لم يثمر عن نتيجة لذا يتطلب الأمر تغيير المحرك كله أو إرجاع الطائرة إلى سلاح الجو الملكي البريطاني مرة ثانية.

١٨ . منظومة الاتصالات

أ) تم التصديق على إعارة جهاز لاسلكي من الطراز الذي يعمل على الترددات والذبذبات العالية إلى مسقط من رئاسة الوحدة الميكانيكية الهندسية البريطانية.

ب) طلب السلطان أجهزة اتصال ـ راديو/تليفون ـ لإقامة نظام اتصال بين مسقط وصلالة وهنالك خط اتصال (أرض ـ أرض) تم تزويده بهذا الجهاز للعمل

بين مسقط والشارقة. وتم الانتهاء من تركيب الجهاز وسوف يبتدئ الخدمة الفعلية في القريب العاجل.

ج) هنالك طلبات مقدمة لشراء أجهزة اتصال لاسلكي لسلاح الجو السلطاني العُماني وللطائرات العاملة في المجال المدني لنقل الركاب والبضائع.

د) تم تزويد الطائرات من طراز بيفر بنظام ملاحة جوي مغناطيسي وجهاز راديو لاسلكي، وتم الحصول على ترخيص لاستعمال هذا الجهاز لهذه الطائرات وطائرات شركة النفط من رئاستها في العذيبة.

١٩ . **مركز الاتصالات،** تبدو التجهيزات والترتيبات المعمول بها حالياً في مسقط للسيطرة والتنسيق بين حركة الطائرات غير كافية لأداء هذه المهمة. وفي بعض الأحيان تتعذر إدارة أي اتصالات جوية تحت رئاسة وإشراف سلاح الجو السلطاني العُماني. وخصصت غرفة مكيفة الهواء في المجمع الفني الجديد لهذا الغرض. وسيكون مركز الاتصالات هذا مسؤولاً عن السيطرة والتنسيق لكل التحركات الجوية داخل حدود عُمان. وسوف يعمل بكامل طاقته القصوى في خلال الشهور القليلة القادمة.

أ) تم تعيين عدد اثنين فنيي تشغيل. ويحتوي المركز حالياً على الأجهزة التالية:

١ . جهاز الاتصال على الموجات والذبذبات العالية.

٢ . جهاز اتصال (راديو ـ تليفون) للعمل مع صلالة والشارقة من خلال الكابلات الأرضية.

٣ . مقسم للتليفونات في مسقط.

٤ . جهاز تليفونات ميدانية لتغطية أعمال سلاح الجو السلطاني.

ب) سوف يتم تركيب جهاز اتصال لاسلكي (أرض ـ جو) قريباً.

ج) تتم دراسة حالية لتركيب جهاز اتصال من نوع (١٩) في قيادة سلاح الجو السلطاني للانضمام إلى شبكة الاتصال الخاصة بهذا السلاح.

٢٠ . نقاط عامة

تم تجهيز وإعداد وحدة سلاح الجو السلطاني العُماني لكي تكون جاهزة للعمل في كل المجالات وبصورة مثالية ومستمرة. وسوف تستلم هذه الوحدة طائرة نقل من طراز بيفر وطائرة إضافية من طراز بروفوست. والأهداف الموضوعة لكي يتم إنجازها في السنة القادمة هي:

أ) العمل على إعادة تجهيز وتطوير المعدات الموجودة على متن الطائرات من طراز بيفر.

ب) بلوغ تكامل تام وتنسيق وتعاون في استخدام المعدات المتاحة لكل من سلاح الجو والقوات المسلحة السلطانية.

ج) توسيع عملياتها ومقدراتها لتواكب النمو الحادث في عمليات القوات المسلحة السلطانية والاحتياجات الحكومية الأخرى.

جي. بي. اتكينسون

(G.B. Atkinson)

رئيس الفرقة الجوية

القائد الأعلى لسلاح الجو السلطاني العُماني

١٣ أيار/مايو ١٩٦١

يوزع على:

سلطان مسقط وعُمان

إدارة الدفاع

رئاسة سلاح الجو السلطاني

الوثيقة رقم (١١٦٧)

ســري

للتوزيع في نطاق وزارة الخارجية والوايت هول BC 1053/26

المنطقة العربية

٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م

القسم (١)

محضر المحادثات بين اللورد بريفي سيل (The Lord Privy Seal)
وصاحب السمو سلطان مسقط وعُمان
وزارة الخارجية ـ الساعة ١١ صباحاً بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م

هنأ **اللورد بريفي سيل** سمو السلطان على المقابلة التي أجريت معه ونشرتها صحيفة الغارديان في عددها الصادر بتاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر وحيث إن الكاتب الصحفي الذي أجرى المقابلة مع السلطان حذف الجزء الهام الخاص بتعقيبات السلطان حول منح العفو العام، استفسر عن مدى موافقة السلطان على إجراء مقابلة إذاعية مع القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية ووافق السلطان على ذلك.

قال اللورد بريفي سيل إنه تلقى معلومات مؤكدة وقرأ بعضاً منها حول رغبة صالح بن عيسى وسليمان بن حمير في الوصول لاتفاق تعايش مع السلطان بعيداً عن مواقفهما من الإمام. وكانت المعلومات تشير إلى أن علاقات هذين الزعيمين قد ساءت مع الإمام. **واقترح اللورد بريفي سيل** إرسال رسائل لهما يتم إبلاغهما

فيها بأن عرض العفو المقدم من السلطان ما زال مفتوحاً ولكن لا مجال على الإطلاق لقبول عودتهما إلى السلطنة بنفس الأوضاع التي كانا عليها سابقاً. والغرض من الرسالة هو التخلي عن أي طموحات أو أوهام لديهما بأنه سوف يكون هنالك أي نوع من الاتفاقيات تتيح لهما فرض شروط تعتبر غير واقعية حالياً، مع العمل على الإيحاء لهما بأنه بإمكانهما تحقيق بعض المكاسب لكل منهما في حالة موافقتهما على التفاوض مع السلطان بطريقة منفصلة. كما أوضح السلطان بأنه لا يمانع إذا تم بعث هذه الرسائل بهذه الطريقة، مشيراً إلى بعض التفاصيل التي قرأها عليه اللورد بريفي سيل. وعبر السلطان عن دهشته بأنه يبدو أن صالحاً يفكر في استخدام أحمد بن محمد السالمي حيث إن هذا الشخص غير جدير بالثقة وفق وجهة نظر الجميع.

عقب اللورد بريفي سيل بالقول إنه يود الآن مناقشة موضوعين متعلقين باستمرارية الحكومة البريطانية في دعمها للسياسات التي يتبعها السلطان حالياً ولمجمل الأنشطة التي تقوم بها، وأوضح أن حكومة بريطانيا قامت باتخاذ إجراءات اقتصادية تقشفية قاسية في الآونة الأخيرة، بالرغم من أننا حتى الآن لم نتخذ أي إجراءات تؤثر على الاتفاقات والبرامج التي تم وضعها آنفاً بالاتفاق مع حكومة السلطان في مسقط. ولكن العنصر المهم هنا ما هو المدى الذي سوف يبلغه السلطان في مشاركته المالية لتنفيذ البرامج الموضوعة. وكان اللورد قد بين أنه يمتلك معلومات تقول بأن السلطان قد قلل مشاركته المالية في عام ١٩٦٠ إلى ٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني بينما كانت في العام السابق ٤٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

قال السلطان أولاً إنه يود لفت الانتباه إلى أنه على الرغم من تحديده المبلغ الذي يمثل مشاركته في نهاية العام لكن هذه المشاركة سوف تنطبق على السنة المالية البريطانية والتي تبتدئ عادة بعد ذلك التاريخ. وبالتالي بناءً على حساباته فإن مبلغ الـ ٢٠,٠٠٠ جنيه الذي أقره في نهاية عام ١٩٦٠م كان الغرض منه البدء في استغلاله خلال العام المالي (١٩٦١ ـ ١٩٦٢).

تحدث اللورد بريفي سيل بقوة عن الصعوبة التي تواجهها الحكومة البريطانية في الاستمرار في تبرير التمويل الكبير الذي يمنح إلى السلطنة لمساعدتها، بينما هنالك الكثيرون الذين يقولون بأن السلطان لا يشارك بنفس المقدار المتوقع دفعه من جانبه. وإذا ما انتشر هذا الرأي الأخير فإنه من الصعوبة اقناع الرأي العام لماذا تستمر الحكومة البريطانية في عمل ذلك، وبالتالي وبكل تأكيد نعتقد بأنه يجب أن تكون هنالك ثمة ترتيبات أخرى من جانب السلطان لكي يراجع حساباته المالية

للوصول إلى حل يمكن به تجاوز هذه المعضلة. قال السلطان إن من الصعب إعادة النظر في هذا المبلغ المخصص من جانبه وهو ٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني وذلك لأن السنة المالية وكل حساباتها تغلق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. وقال أيضاً إنه صرف مبلغاً كبيراً في بناء مقر جديد لمستشاره الشخصي الرائد شونسي بلغ حوالى (٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني) ولكن على كل حال فهو متعهد لدفع مبلغ أكبر من هذا في نهاية السنة الحالية.

قال اللورد ريفي سيل إن مسألة النظام القضائي من الممكن أن تؤثر كذلك على حجم المساعدات والتأييد لها داخل بريطانيا إذا استمرت الحكومة في اتباع نفس نهج السياسات الحالية. وكما يعرف السلطان آنفاً فإنه من صلب سياستنا في منطقة الخليج إدخال نظامنا القضائي هناك عندما تسمح الظروف بذلك وبطريقة منظمة ومرتبة ومع التدرج اللازم والمطلوب للاعتراف والعمل بهذه الأسس القضائية هنالك. والإجراءات تسير قدماً في خطين متوازيين: تبدي هذه الدول تحسناً في تنظيم إجراءاتها القضائية والقانونية ونقوم نحن تدريجياً بإحلال النظام القضائي بالطريقة البريطانية. ونحن نعلم أن السلطان كان كثير التعاون بخصوص التحكيم والتقاضي في مسألة مصيرة ولكن هذا كان من المستلزمات العمومية في هذا المنحى، وأن السلطان يفكر الآن ويرغب في المضي قدماً في هذه المسألة بخصوص التقاضي بمعزل عما يجري في بقية دول وإمارات الخليج الأخرى وهو يعلم تماماً بخبرته الشخصية الواسعة مدى الصدى الكبير الذي يمكن أن ينجم في هذه البلاد إذا ما حدث وانتشر على نطاق أوسع أي خبر عن تعرض أي أشخاص لمحاكمات ظالمة أو معاملة غير سليمة قانونية في منطقة الخليج عامة، وإذا حدثت حالة واحدة بسيطة في مسقط فإنه سوف يكون لها دوي كبير هنا في كل المملكة المتحدة. فهل يمكن للسلطان النظر إلى هذه القضية والاهتمام بها انطلاقاً من وجهة النظر هذه؟

رد السلطان بالقول إن المشكلة ليست في نقل وتطبيق السلطة القضائية لأن هذا الموضوع قد أوكله السلطان لجلالة الملكة لاتخاذ ما تراه مناسباً بتفويض منه شخصياً، وإنه بنهاية السنة سوف ينتهي هذا الاتفاق وسوف ترجع السلطات القضائية إلى أيدي السلطان مرة أخرى. وأن الوضع ليس كما هو حادث في الكويت. وقال السلطان إنه قد قرر آنفاً بأن تكون هنالك ترتيبات قضائية معينة وصورة معقولة من الاعتراف بخصوص الحالات القضائية التي يكون مجالها رعايا بريطانيين وقد وافق على أن تكون المحكمة الاستشارية مهيأة تماماً كما كانت

دوماً، وهو من الممكن أن يتخذ قرارات شخصية في بعض الحالات بأن تحول بعض القضايا إلى المحكمة الاستشارية لأن هنالك العديد من القضايا والتي لا يريد هو أن تتعامل معها المحكمة السلطانية. ومن بين الترتيبات الأخرى التي وافق عليها السلطان أن تمنح حصانات قضائية أو ترتيبات خاصة للمبعوثين المعارين رسميا، من حكومة بريطانيا وأفراد القنصلية العامة وأفراد القوات المسلحة البريطانيين المتواجدين في السلطنة.

قال السلطان إن هنالك الآن العديد من الأجانب الذين يعيشون في السلطنة ولكن بعضهم لا يكن أو يظهر الاحترام اللازم لهذا البلد وأنه إذا ما تم شمولهم بنظام المحاكم السلطانية فربما يؤدي ذلك إلى أن يظهروا قدراً أكبر من الانضباط والنظام. وبالرغم من أن المحكمة الاستشارية لم تنظر أي قضايا تخص رعايا بريطانيين إلا أنها لا زالت تواصل ممارسة أعمالها بكفاءة كبيرة من عام ١٩٣٩. ويعرف المستشارون أن الأجانب في هذه البلاد تتم معاملتهم قضائياً بطريقة تختلف عن طرق التقاضي مع رعايا السلطان في مسقط وعُمان، وأنهم يتلقون معاملة قضائية ممتازة. وقال السلطان إنه وعلى حد علمه فإن هنالك حالات نادرة تم التعامل معها انطلاقاً من أسس الشريعة الإسلامية وبالإضافة إلى قوانين الشريعة القضائية، فإن هنالك قوانين أخرى تتعلق بتنظيم الجمارك والضرائب والبلديات والشرطة ويتولى إدارة وتنظيم هذه القوانين غير المستمدة من الشريعة عمه شخصياً. وبخصوص السجون والحراسات فإن هنالك سجناً خاصاً كان قد تمت معاينته بواسطة القنصل العام وأقر بأنه مناسب ومقبول في حالة سجن أي شخص أوروبي الجنسية على حسب المعايير المعمول بها هناك.

قال اللود بريفي سيل إنه قد سمع أخباراً تقول إن السلطان سوف ينشئ ما يمكن أن يطلق عليه اسم محكمة الأجانب، رد السلطان قائلاً إن لديه الآن قسماً خاصاً في المحكمة الشرعية للتعامل مع قضايا الأجانب وإنه اختار أربعة من أميز القضاة لديه للتعامل مع قضاياهم. سأله المحترم وولمسلي عن وجود أي محكمة خاصة بالأجانب في الحالات التي يخرقون فيها القوانين غير ذات الصلة بالشريعة الإسلامية، فقال السلطان إن عمه حالياً يقوم بالتعامل مع هذه القضايا شخصياً، وسوف تكون هنالك محكمة خاصة لهذه القضايا في القريب العاجل وسأل اللورد بريفي عن وجود أي قضاة تحت التدريب للتعامل مع مثل هذه القضايا فرد السلطان بأنه يعتقد أن عمه هو الشخص المناسب حالياً للقيام بذلك ولكنه سوف

يعين قاضياً آخر خبيراً بهذه القضايا ريثما يتم تدريب قضاة آخرين للتعامل مع مثل هذه القضايا. وأعرب عن نيته بأن يوكل رئاسة المحكمة التي تتعامل مع الأجانب إلى الرائد شونسي على أن يستمر عمه في التعامل مع القضايا التي تخص الرعايا العمانيين.

سأل اللورد بريفي سيل السلطان ما إذا كانت لديه أي أفكار لإصدار أي قوانين جديدة. رد السلطان بأنه حالياً يدرس مسودات القوانين التي تم إصدارها للعمل بها في الكويت والبحرين وقطر لكي يختار منها ما يمكن أن يكون مناسباً للعمل به في بلاده. عقب اللورد بريفي سيل بأن حكومة صاحبة الجلالة سوف تكون شديدة السعادة ومستعدة لمد يد العون له في مجال الاستشارات والقوانين القضائية في أي وقت يطلب المساعدة في هذا المجال. رحب السلطان بهذا العرض وقال إنه لن يتردد في طلب المساعدة عندما يحدد المجال القانوني الملائم الذي يحتاج فيه للدعم والمساعدة.

شكر اللورد بريفي سيل السلطان وقال له إنه إذا خطرت له أي أفكار أخرى فسوف يرسل له رسالة حولها لاحقاً.

الوثيقة رقم (١١٦٨)

ســري

من البحرين إلى وزارة الخارجية

برقية

السير دبليو لووس (Sir W. Luce)

للمداولة والتوزيع داخل الإدارة فقط

الرقم: ٧٨١

٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١م

عاجل وسري

مرسل إلى مسقط ـ تلغراف رقم ١٨٦ بتاريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر

للعلم مكرر إلى: وزارة الخارجية

وللحفظ إلى دبي، أبو ظبي

خطابكم رقم ٩٠٤٢ بتاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى مان بخصوص زيارتكم إلى صلالة.

أعتقد أنه يجب عليَّ شخصياً القيام بزيارة إلى صلالة للتباحث مع السلطان شخصياً في موضوعين سريين يختصان بالنظام والسلطة القضائية (خطاب وولمسلي المرسل إلى تحت الرقم ١/ ٣١ بتاريخ ١/ ١١) وموضوع لاجئ البريمي (الفقرة ٩ من خطاب وولمسلي بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر).

٢ . أعتقد أنه من الصعوبة بمكان أن أكون متواجداً بين ١٨ تشرين الثاني/

نوفمبر و٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر لكن ما بين ٢ إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر سوف يكون مناسباً بالنسبة لي. فهل هذا مناسب لك ولأسرتك؟

٣. بخصوص موضوع البريمي فإن القائمة التي تحتوي على أسماء هؤلاء اللاجئين قد أرسلت إليك، وسوف أرسل لك في الحقيبة القادمة الإجابات على الاستفسارات حول هذا الموضوع. وآمل أن تسلم إلى السلطان عن طريق شونسي مع خطاب منك حول ما جاء في الفقرة ٩ من البرقية من وزارة الخارجية رقم ٣١٥ بتاريخ ١ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى البحرين. وذلك قبل وقت كاف حتى يستعد لمناقشة هذا الموضوع معنا بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر.

٤. سوف أرحب بأي تعليق منك بخصوص الفقرات ٢ ـ ٨ من البرقية الواردة من وزارة الخارجية، الرجاء إرسالها بالحقيبة.

يوزع على:

الإدارة العربية.

الوثيقة رقم (١١٦٩)

ســري

BC 1015/224

وزارة الخارجية

SW1

٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١م

القنصلية البريطانية ـ مسقط

عزيزي القنصل العام. . ،

أبعث لكم بنسخة من مقال بعنوان مجلس قيادة الثورة العماني نشرت في عدد شهر تشرين الأول/ أكتوبر من المجلة المصرية القوات المسلحة.

٢ . النقاط الجديرة بالملاحظة والقرارات المزعومة:

أ) الإعلان عن تشكيل المجلس من القاهرة بدلاً من العربية السعودية.

ب) افتتاح مكاتب للإمامة في كل من العراق والسعودية وليبيا وأندونيسيا ونيويورك.

ج) تعديل وتحديث العمليات الميدانية: سيقوم المجلس الجديد بتطوير أساليب المقاومة والحرب ضد الغزاة وسوف يحول أرض عُمان تحت أرجلهم إلى قطعة من الجحيم.

٣ . سوف نرسل نسخة من هذه الرسالة إلى المعتمد السياسي في البحرين وإلى بعثتنا في الأمم المتحدة في نيويورك وبدون مرفقات إلى بعثتنا في بغداد وبنغازي والقاهرة وجاكرتا وطرابلس. .

المخلص

الدائرة العربية

المجلس الثوري العُماني

كنت موجوداً عند تكوين مجلس الثورة العُماني للحكومة الإمامية السابقة في القاهرة. وكنت الكاتب الصحفي الوحيد الذي حضر المفاوضات والمناقشات التي عقدت، وعلمت كل المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها في تكوين هذا المجلس، ومن أهمها الاستمرار في مواصلة المقاومة العسكرية المسلحة حتى خروج آخر جندي بريطاني من التراب العُماني.

تم تكوين مجلس الثورة العُماني من (٩) تسعة أعضاء يمثلون زعماء وقادة الثورة العمانية الذين حملوا السلاح ونهضوا لمقاومة الإمبريالية البريطانية. ومعظم هؤلاء الأعضاء تم الحكم عليهم بالإعدام غيابياً بواسطة البريطانيين.

ما هي القصة الحقيقية وراء هذا المجلس الجديد؟ ولماذا اختار إمام عُمان هذا التاريخ بالذات للإعلان عن تكوين هذا المجلس بعد أن دانت له القيادة الكاملة ولم يعد ثمة من ينازعه على منصب إمام؟ إذ إنه بعد تكوين المجلس لن يكون بمقدوره اتخاذ أي قرار ما لم يعرض على المجلس ويتم الاتفاق عليه بالإجماع.

عند لقائي الأول في القاهرة مع إمام عُمان غالب بن علي سألته كيف تسير أعمال المجلس؟ فرد بعد أن احتسى كوباً من الشاي: في الحقيقة تسير أعمال المجلس في مسارها الطبيعي وما زال القتال دائراً في عُمان مع استمرار الطائرات البريطانية في قصف القرى في منطقة الجبل الأخضر وما حولها مستعملة ترسانة من القنابل الحارقة والقنابل شديدة الانفجار والمدافع الجبلية الثقيلة، فدمروا المنازل وكل المنشآت التي كانت قائمة على قلتها. ولكن هنالك إصراراً كبيراً وعزماً مؤكداً من جانب شعب عُمان على عدم الاستسلام أو الخضوع. وإن هذا الهجوم الوحشي من جانب القوات البريطانية لم يؤدِ إلا إلى مضاعفة عزم الشعب الوفي في عُمان على التمسك بخيار النضال والمقاومة حتى دحر القوات البريطانية.

كان سؤالي الثاني عن مدى نجاح مجلس الثورة العُماني في هزيمة أطروحات الأمبريالية البريطانية؟ فأجاب الإمام قائلاً: بعد مغادرتي البلاد ـ عُمان ـ بقيت خارج هذا المجلس. واكتشف أنه لم ينجح في جهوده لسبب هام وهو أن قادة الثورة في داخل عُمان يعملون باستقلالية تامة بدون أي أوامر أو توجيهات أو اتصالات بين القادة الميدانيين في ساحات المعارك، وكانت خططهم الحربية

متناقضة ولذا كانوا في بعض الأحيان يختلفون تماماً في تقييمهم للأوضاع العسكرية وغيرها وهذا كله ليس في مصلحة انتصار الثورة. واستمر الإمام قائلاً يمكن القول بكل ثقة أنه لم تكن هنالك أي اتصالات بين أي جبهة وأخرى. وعلى سبيل المثال يمكن أن تعاني منطقة ما من نقص في الذخائر بينما تكون متوفرة في منطقة أخرى قريبة من جبهات القتال ولكن لا يوجد أي سبيل للتنسيق والاتصال لمعرفة هذه الحقائق والتصرف على ضوئها.

لذا كان من الضروري إنشاء مجلس ثوري لكي يقود الثورة في عُمان للنجاح كما حدث تماماً للثورة الجزائرية فهي على مشارف الانتصار التام حالياً. لذا فكرت في تكوين المجلس الاستشاري العُماني ويتكون أعضاؤه من قادة فصائل الثوار في عُمان الذين يقاتلون الإنكليز وقررت أن يكون العدد الكلي لأعضاء المجلس (٩) تسعة أعضاء.

وبعد دراسة الفكرة بتمعن استدعى الإمام غالب الأمير سليمان بن حمير حاكم الجبل الأخضر واستدعى أيضاً شقيقه طالب بن علي قائد قوات المعارضة في عُمان، وكوَّن الثلاثة معاً المجلس الاستشاري الأول لحكومة الإمام. وفي نهاية اجتماعاتهم اتفقوا على الإعلان عن تكوين المجلس الجديد في القاهرة بدلاً عن السعودية العربية.

واستمرت الاتصالات بين الأعضاء الذين تم اختيارهم لتكوين المجلس في داخل وخارج عُمان، وحضر كل القادة إلى القاهرة ما عدا اثنين منهما فضَّل الإمام أن يكونا موجودين داخل عُمان لنشر وإعلان تكوين المجلس في داخل عُمان في نفس التاريخ الذي سوف يتم فيه الإعلان العلني عن تكوين المجلس.

وتم تكوين مجلس حكومة عُمان الأول على النحو التالي:

الإمام غالب بن علي ـ إمام عُمان	رئيس المجلس
الأمير سليمان بن حمير	أميرمنطقة الجبل الأخضر
طالب بن علي	قائد قوات المقاومة شقيق الإمام
حمير بن سليمان	ممثل الإمام في القاهرة
أحمد بن عبيد	ابن شيخ بني كعب
سليمان بن محمد السالمي	
فيصل بن علي	

وضع المجلس أهدافه الأساسية والتي تكون من أجل تنفيذها وهي:

أ) سحب أو إجلاء القوات البريطانية من عُمان.

ب) الاعتراف بحق تقرير المصير الكامل لسكان عُمان وحقهم في الحرية والاستقلال.

ج) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

د) دفع تعويضات لأهالي عُمان عن الخسائر التي وقعت لهم نتيجة لأحداث الحرب.

كان أول إعلان صدر عن المجلس بعد اكتمال تكوينه ـ موجهاً إلى سكان عُمان ـ يشرح لهم فيه الأهداف السامية لاندلاع الثورة العُمانية، ويحذرهم من الالتفات إلى الشائعات التي يبثها الإمبرياليون البريطانيون عن أهداف ثورتهم وكان نص الإعلان كما يلي:

منذ اندلاع أحداث الثورة العُمانية في عام ١٩٥٧ ظلت بريطانيا الاستعمارية تحشد كل إمكانياتها المادية والسياسية لإخماد الجذوة الملتهبة لثورتنا الشعبية لنيل الحرية والاستقلال لشعب عُمان. وإلى جانب الحرب العنيفة التي شنتها الآلة العسكرية الإمبريالية ضد كفاح شعبنا فإنها صاحبت ذلك بشن حرب دعائية عن طريق الأجهزة المسموعة من الإذاعات المختلفة والدعايات المغرضة عن طريق الصحافة والمطبوعات، حيث بثت كثيراً من الأكاذيب المضللة عن أهداف الثورة والثوار العمانيين وارتكبت كثيراً من الجرائم مستخدمة أسلحتها الفتاكة ضد الشعب العُماني الأعزل، وما فتئت إذاعة لندن تردد وتكرر الأكاذيب عن العنف والهجوم الذي شنه العمانيون المتوحشون غير المتحضرين على قواتهم الإمبريالية وأنهم يقومون فقط بصد هذا الهجوم على قواتهم وأن موضوع الثورة العمانية هو شأن داخلي ومجرد معارك بين القادة المحليين. واليوم بعد أن فشلت كل المحاولات البريطانية لدحر الثورة فلا تزال الصحافة البريطانية تواصل نشر الأكاذيب عن كفاح الشعب العُماني وثورته الوطنية الظافرة بإذن الله وأن حكومة بريطانيا وقواتها المسلحة تبذل قصارى جهدها لمنع هؤلاء الثوار من مهاجمة الإمارات العربية الأخرى، وهكذا نرى القوى الإمبريالية الاستعمارية ما تزال تواصل حشد كل قواها في سبيل إخماد وسحق حقوقنا المشروعة في الحرية والاستقلال تحت قيادة الزعماء الذي ينشدون تحقيق ذلك.

ويحذر المجلس الاستشاري لحكومة الإمام العُمانية المواطنين العمانيين من

الالتفات لهذه الأكاذيب والشائعات التي تعبر عن الأطماع والأهداف الإمبريالية، والتي تهدف إلى خلق حالة من العداء والكراهية ضد قادة الثورة. ويجب على مواطنينا الالتزام بالمواصلة في طريق الكفاح المسلح حتى رحيل آخر جندي بريطاني غاشم من حدودنا.

من أهم قرارات مجلس الثورة العُماني مراجعة سبل وخطط الكفاح والمقاومة المسلحة داخل عُمان على ضوء التطورات الحادثة حالياً على الصعيد العسكري، وذلك لاتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لإمداد الثوار بأحدث الأسلحة العصرية والتي تتناسب مع التغيرات الحادثة حالياً في مجرى المعارك الحربية.

ومن بين القرارات التي اتخذت أيضاً في اجتماع مجلس الثورة في القاهرة إنشاء مكتب ممثل لحكومة الإمام في العراق، العربية السعودية، ليبيا، أندونيسيا، ونيويورك.

نشر الإنكليز شائعات عن الإمام غالب ـ الذي ترأس مجلس الثورة والذي يمثل كفاح الشعب العُماني ـ تقول هذه الشائعات إنه قد اعتقل بواسطة القوات البريطانية. ولكن عندما اتضح أنه غادر البلاد للخارج عادوا واعترفوا بأنه حر طليق.

لم يغادر الإمام غالب عُمان هرباً أو خوفاً من المعارك، ولكن كان هدفه الأساسي زيارة كثير من الدول العالمية لشرح قضية شعبه وعدالتها وكسب الرأي العام العالمي إلى جانب قضيته بعد شرحها والتعريف بها ومحاولته وضع مناقشة قضية عُمان على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة).

وقبل أن يغادر الإمام غالب ساحة المعركة ترك من خلفه رجالاً يضع فيهم كل ثقته المطلقة ويعرف تماماً مدى مقدرتهم على إبقاء الكفاح والمقاومة مشتعلة في كل شبر من أرض عُمان، مثل حاكم منطقة الجبل الأخضر الذي يعد المساعد الأكبر الموثوق به لدى الإمام غالب وأحد القادة الكبار الذي حاول الإنكليز مرات عديدة اغتياله أو اعتقاله ورصدوا مكافأة باهظة لمن يستطيع القيام بذلك ويأتي برأسه. وعندما رفض الخضوع لأوامر القنصل العام البريطاني بوضع نفسه ورجاله في وضع مؤيد للقوات البريطانية وعملياتها الحربية في عُمان أصدر الإنكليز حكماً بالإعدام ضده.

وعندما فشل عملاء المستعمر البريطاني في محاولاتهم جره إلى صفوفهم باذلين

كل محاولات الإغراء والترهيب قاموا بعد ذلك بمحاولات لاغتياله. وكانت المرة الأولى في طريق عودته من مسقط بعد مقابلته السلطان الخائن الغادر سعيد بن تيمور ولكن تم إنقاذه بواسطة بعض الشرفاء طلاب الحرية الأنقياء وذلك في اللحظات الأخيرة لمحاولة الاغتيال، وكانت المحاولة الثانية عندما كان في طريقه إلى موقع معين في داخل عُمان لمقابلة الإمام غالب حيث تجسَّس الإنكليز لمعرفة مسار طريقه ولكنه اكتشف الجواسيس الذين نقلوا إليهم هذه المعلومات واستطاع تجنُّب الكمين الذي نصبه له الإنكليز وكان على بعد خطوات قليلة من المكان الذي التقى فيه الإمام بسلام.

وآخر محاولة لاغتياله وقعت عندما كان في اجتماع مع الإمام بالقرب من العاصمة وقرر الرجلان مغادرة عُمان لنشر القضية في كل أنحاء العالم والتعريف بها للرأي العام العالمي، وعلم الإنكليز بالتاريخ المحدد للمغادرة فقامت القوات البريطانية بمحاصرة كل المخارج إلى الساحل من عُمان ومنطقة الجبل الأخضر، وقامت الدوريات البريطانية بمراقبة الساحل على مدار اليوم كله وحلقت الطائرات بحثاً عنه من الجو للعثور عليه وقتله في الحال. ولكن رغم كل هذه الإجراءات تمكن الزعيمان من المغادرة والوصول إلى السعودية.

فيصل بن علي

أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة. وهو فيصل بن علي وقصته شديدة الغرابة لدرجة تكاد لا تصدق. فهو ابن عم سلطان مسقط وكان يعمل في وزارة الشؤون الخارجية لحكومة مسقط والتي تعمل تحت إشراف وزارة الخارجية البريطانية، وكانت مهام وظيفته تتلخص في استلام وتصنيف الخطابات الواردة إلى الوزارة ومن ثم رفعها إلى السلطان. كره فيصل وضاق ذرعاً بالسياسات التي يتبعها ابن عمه السلطان الخائن سلطان مسقط وفكر أكثر من مرة في اغتياله ولكن لم تسنح له فرصة لتنفيذ ذلك. وكان في نفس الوقت على اتصال دائم بقادة الثورة في عُمان وكان يقوم بتسريب معلومات هامة لهم عن تحركات وخطط القوات المسلحة البريطانية، حتى جاء يوم كان هو في مكتبه عندما استلم رسالة مغلقة ومختومة بخاتم القنصل العام البريطاني في منطقة الخليج وعلى رأس المظروف تحذير بالقلم الأحمر سرِّي للغاية، وكان متعوداً أن يسلم مثل هذه الخطابات بنفسه إلى مدير المكتب ولكن هذه المرة أحس بدوافع قوية تدعوه لمعرفة ما بداخل المظروف المغلق بإحكام فوضعه في جيبه وغادر المكتب وحين وصوله منزله فتح

الخطاب وقبل أن يكمل قراءة السطر الأول اتسعت عيناه من الدهشة ولم يكد يصدق ما يراه مكتوباً أمام ناظريه، واستمر في القراءة ودقات قلبه تتسارع ووجد تفاصيل خطة محكمة لاغتيال الإمام غالب. وكان الخطاب مرسلاً لعناية السيد أحمد إبراهيم وزير الشؤون الداخلية للعمل في الحال بما جاء فيه. لم يستطع فيصل النوم في تلك الليلة وهرب صباح اليوم التالي مباشرة إلى عُمان حيث قابل الإمام غالب وشرح له تفاصيل ما جاء في الخطاب. ومنذ ذلك اليوم انضم إلى الإمام ورفاقه ولم يرجع إلى ابن عمه السلطان مفضلاً البقاء والانضمام إلى مسيرة الكفاح والمقاومة ضد الإمبريالية والاستعمار. من الممكن أن يحكي أعضاء مجلس الثورة الكثير من القصص والروايات التي تتحدث عن البطولات غير العادية والشجاعة المتناهية في الوقوف ضد القوة البريطانية الغاشمة. إن المجلس الجديد سوف يطور أساليب المقاومة والحرب ضد الغزاة وسوف يحول أرض عُمان تحت أرجلهم إلى قطعة من الجحيم.

الوثيقة رقم (١١٧٠)

مذكــرة

لقد تساءل السيد كروفورد (Crawford)، بعد قراءة الملخص الذي كتبه الدكتور كيلي حول النزاع والجدل في قضية البريمي، تساءل إن قام حكامنا (يعني سلطان مسقط وعمان وحاكم دبي) بجباية الزكاة أم لا؟

٢. إن الوضع في ما يتعلق بمسألة جباية الزكاة من قبل حاكم أبو ظبي مسألة واضحة ومحسومة، على سبيل المثال، في الفقرة ١٦ و٢١ من الصفحات (٦٨ ـ ٧٠) في وقائع سجل المملكة المتحدة فإن حاكم أبو ظبي قام بجمع الزكاة على التمور فقط ولم يجمعها على الجمال أو المواشي الأخرى.

٣. إن بيان وقائع المملكة المتحدة لا يذكر أي جباية للزكاة من قبل السلطان في مسقط وعمان ذلك لأن الإمام هو السلطة المخولة بجباية الزكاة على المحاصيل والأغنام والإبل والماشية وصناعة الحلي. لقد عينَّ الإمام جباة خاصين به لجمع الزكاة (وهو كذلك عين قضاته وولاته الذين لديهم عسكر يعملون على مساعدتهم ولديهم كتاب للقضاء وكتاب للسوق وشرطة للسوق). (يرجى الاطلاع على الصفحة ٢٣١ من المجلد ٢ من ملفات ل. كوينسي).

٤. لم يتضح لنا مطلقاً وضع الزكاة في المنطقة في الوقت الحاضر حيث كانت تتم جبايتها سابقاً من قبل سلطة الإمام. يجب علينا أن نسأل حكومتي مسقط وأبو ظبي لاكتشاف إن كان السلطان يقوم بجمع الزكاة الآن أم لا (أو أي ضريبة أخرى) نيابة عن الإمام.

التوقيع أي.تي.لامب

(A.T.Lamb)

٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢

الوثيقة رقم (١١٧١)

سـري

لاجئو البريمي

لقد نقل لنا السيد دي ريبينغ في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر نتائج التحريات التي أجراها مع السعودية بشأن هوية وأصل اللاجئين من البريمي، والظروف التي صاحبت مغادرتهم بيوتهم. وإن ملخص نتائج التحري مع قائمة مفصلة بأسماء الأشخاص الذين تمت مساءلتهم وأجوبتهم للأسئلة التي طرحها السيد دي ريبينغ. كل ذلك تم إرسالها إلى المقيم السياسي لإيصالها إلى سلطان مسقط وعمان وإلى حاكم أبو ظبي. وفي نفس الوقت فقد تلقى المقيم السياسي برقية وزارة الخارجية رقم (٣١٥) في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن التوجيهات التي عليه مراعاتها أثناء محادثاته مع السلطان ومع حاكم أبو ظبي بشأن عودة اللاجئين. ولقد سمعنا بردود فعل الشيخ زايد والذي هو الآن الحاكم المكلف في أبو ظبي أثناء غياب الشيخ شخبوط خارج البلد. . . إننا لا ندري إن كانت وجهات نظر الحاكم (شخبوط) سوف تختلف عن وجهات نظر الشيخ زايد، ونعتقد انه سيوافق على كل ما يوافق عليه السلطان، والذي تم نقل وجهات نظره في برقية القائم بالأعمال رقم ٨٦٨ في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر. ورسمياً لا توجد لدينا إجابة نهائية من السلطان الذي مازال يتفحص قوائم اللاجئين. وكذلك لا توجد لدينا إجابة نهائية من حاكم أبو ظبي.

٢ ـ إن العائق الرئيسي أمام عودة اللاجئين يكمن في قضية ولائهم. إن

الملك سعود يصر على من يحتمل ولاؤهم له، والسلطان يصر على أن ولاءهم هذا يجب إسقاطه والتخلي عنه وإن ولاءهم الأصلي يجب أن يكون له، وذلك أمر لا مجال للتساهل فيه. أما حاكم أبو ظبي فمن المحتمل أن يقتنع لو أن اللاجئين كفوا عن ارتباطاتهم وخاصة المالية منها بالسعوديين. أما نحن فقد اقترحنا أن مسألة الولاء ربما يتم تعليقها الآن وهو أمر سيرفضه السلطان بالطبع. لأنه إذا كان اللاجئون من رعايا مسقط فإنه مستعد من حيث المبدأ للسماح بعودتهم ولكن على أساس شروط معينة. أما إذا كانوا من الرعايا السعوديين فإنه لن يسمح بعودتهم بأي شرط كان.

٣ ـ إن السلطان (رغم أنه ليس الحاكم المكلف لأبو ظبي) وضع شرطاً إضافياً ومن المحتمل جداً ألا يقبل به السعوديون ومفاده: أنه لن يسمح لقادة وكبار الشيوخ بالعودة بإمكانياتهم السابقة وإنما يمكن أن يسمح برجوعهم كأفراد فقط.

٤ ـ والمسألة الهامة الثالثة وهي استرجاع الممتلكات الشخصية للاجئين فإنه لا يبدو أن هنالك اتفاقاً أو تلاؤماً بين مختلف الأطراف.

٥ ـ لقد ذهب السلطان إلى أبعد بكثير مما كنا نتوقع قبل عدة أشهر، وبالذات أنه لم يرفض أن يدع الشيوخ يعودون تحت أي شروط. إن شروطه ليست غير معقولة سواء من وجهة نظره أو من جانب موقفنا نحن في الخليج. إنني أتفق مع القائم بالأعمال من أن هناك القليل مما يقبل النقد في موقفه أو وجهات نظره، وحتى لو كان في مقدورنا أن نضغط للحصول على تنازلات منه (وهو أمر غير محتمل) فذلك لن يكون في مصلحتنا. وعلى الرغم من ذلك، فإذا نحن وافقناه في وجهات نظره على ما هي عليه في شكلها الحالي وسلمنا ذلك إلى السيد دي ريبينغو أو سلمناها للسعوديين فإن مهمة السيد دي ريبينغ سوف تنهار في الحال. ورغم أن انهيار تلك المهمة أمر حتمي (لا مفر منه) فإن آخر المحادثات مع عزام باشا قد أوضحت أنه ربما يكون من المستحيل حتى حسم هذه المسألة الثانوية المتعلقة باللاجئين دون إلحاق الضرر البالغ بشكل أو آخر بالمسألة الرئيسية المتعلقة بالبريمي. ومع ذلك فإن من مصلحتنا أن نعمل على تأجيل هذا الانهيار قدر المستطاع.

٦ ـ إن انهيار (تلك المهمة) لن يؤدي إلى وقوع قتال، إن ردود فعل السعوديين سوف تكون معتدلة بسبب انهماكهم بمصير الكويت وقلقهم المتزايد

من الحملة الدعائية الحالية التي تشنها مصر على النظام السعودي. ولكن إذا لجأ السعوديون إلى إجراءات أكثر قوة غير خوض قتال فإنهم سيجعلون الوضع أشد تعقيداً لنا مما هو عليه في الوقت الحالي، وليس فقط من خلال اللجوء إلى مجلس الأمن بخصوص البريمي. فهم ربما يسعون إلى زيادة المساعدة والدعم إلى المتمردين في عُمان أو القيام بحملة من الاغتيالات الانتقامية أو الأعمال الإرهابية خارج عُمان أو الاغتيالات داخل عُمان مسببين لنا الكثير من المصاعب. إنهم ربما يعدون العدة للقيام بغارات قبلية ضد واحة اللواء (في أبو ظبي) وحتى في واحة البريمي نفسها، أو على خور العديد، أو محاولة إثارة المشاكل في بعض المناطق الساحلية. لقد قلنا على الدوام إننا نستطيع عملياً التعامل مع مثل هذه الأعمال التي يمكن أن يقوم بها السعوديون مادمنا نستحوذ على الأفريقي ـ الآسيوي والموجود من الأسباب لعدم تقديم أي تنازل بخصوص البريمي). ومع ذلك ففي حملات من هذا النوع فليس علينا فقط أن نحذر من تشتت إمكانياتنا على الأرض، ولكن أيضاً مجابهة الرأي العدائي الأفريقي ـ الآسيوي والموجود حتى في الأمم المتحدة. ومن المحتمل أن تكون هناك عواقب وخيمة محرجة في علاقاتنا مع بعض الدول العربية والتي تجد نفسها مضطرة لتقديم الدعم للسعوديين ضد «الإمبريالية».

٧ ـ ولهذا فان الإدارة تركز على إيجاد صيغة للرد على السيد دي ريبينغ يمكن أن تعمل على تأخير وإرجاء عملية انهيار (المحادثات) وترك الباب مفتوحاً لإحراز أي تقدم إذا ما عدلت حكومة السعودية (خلافاً لكل المؤشرات الحالية) مطالبها أو أظهرت الاهتمام بإيجاد حل ولو كان كافياً فقط لحفظ ماء الوجه. وفي الوقت نفسه فإن هذه الصيغة يجب أن تجعلنا في وضع مقنع إذا انهارت المفاوضات ودون أن تزعزع موقفنا إذا تجددت المفاوضات لاحقاً. وبعد إعداد الكثير من الصيغ وأخذها بعين الاعتبار (انظر وقائع الاجتماع ١٠٨٢/١٠٨) وإن وجهات نظر المقيم السياسي يمكن العثور عليها في برقية وزارة الخارجية رقم (٢١٨٧) في ١٢/٢١ في البحرين. وإن السيد دبليو لوس قد أجاب على تلك البرقية ببرقية رقم ٩٢١ في ١٢/٢٧.

٨ ـ إن المقيم السياسي يعتبر أن الصيغة الأصلية التي أعدتها الإدارة والتي ذكرت «حق العودة» للاجئين قد قدمت الكثير من التنازلات. إن البديل الذي يقترحه والذي يقر مبدئياً بإمكانية رجوع اللاجئين لا يبدو لي أقل خطورة، رغم

أن النقطة قابلة للجدل. وعلى أي حال فبعد أخذ المزيد من الاعتبارات فإن الإدارة تعتقد أن كلتا الصيغتين المقترحتين تترك المجال مفتوحاً لسوء الفهم عند ترجمتها إلى العربية وفي الطريقة التي يصفها بها عزام باشا للملك. ولهذا فإن الإدارة تقترح تعديل طفيف على تلك الصيغة (يوضح في مسودة البرقية المرفقة).

٩ ـ إن المقيم السياسي يعتقد كذلك أنه ليس هناك مجال لجعل السلطان يوافق على تلك الصيغة إلا إذا أضفنا فقرة تلمح إلى وجود الشروط المعينة (انظر الفقرة ٤) من برقيتي رقم ٢١٨٧ إلى البحرين والفقرة الخامسة من برقية البحرين رقم ٩٢١). أعتقد إننا يجب أن نقبل بهذه الرؤية على الرغم من أن أدنى تلميح ممكن لوجود شروط معينة قد يسهم في انهيار المحادثات.

١٠ ـ إن الصيغة المقترحة الآن مشروحة في البرقية المرفقة المرسلة إلى البحرين، وهي أيضاً تتضمن جدلاً حول نقاط أخرى لم يتم التطرق لها في هذه الآونة. وإذا وافق المقيم السياسي على هذه الصيغة فإنه سيكون من الضروري (كما افترض) الحصول على موافقة وزارية قبل عرض (الصيغة) على السلطان وحاكم أبو ظبي. فإذا قبلها أولئك فإن علينا أن نقرر، وقبل تسليم الرد إلى السيد دي ريبينغ، ما إذا كان علينا إجراء محادثات غير رسمية وشخصية مع السيد دي ريبينغ على ضوء الخطوط التالية:

«إن أصل المصاعب التي نواجهها هو إننا لا نرى أي إمكانية في الوقت الحاضر من أن المطالب السعودية بخصوص اللاجئين يمكن تقليلها إلى الحد الذي يمكن عنده أن تكون متوازنة ومتوافقة مع مصالحنا ومع ما يمكن أن يقبل به السلطان وحاكم أبو ظبي. وبالأخص مسائل الولاء ومكانة ووضع الشيوخ والتي سوف تسبب متاعب جمة. ولكن إذا ما كان السيد دي ريبينغ استطاع أن يستكشف أن السعوديين تبنوا مواقف مرنة حول هذه المسائل أكثر مما افترضناه لحد الآن وأنهم مهتمون أصلاً بالوجه أكثر من المضمون، فإن باستطاعتنا أن ندرس احتمالات لم نكن نرى إلى الوقت الحاضر إنها تستحق الدراسة.

إنني أميل في الوقت الحاضر إلى تفضيل مثل هذا اللقاء الشخصي غير الرسمي (والذي لن يثير الانتباه إذا ما أمكن عقده في مدريد) إذ إنه سوف يساعد على الأقل على إبداء حسن نيتنا للسيد دي ريبينغ. ومن المحتمل أن تعطيه أسباباً وحججاً ملموسة لإطالة المحادثات. إنني مع ذلك أشك في أن من الحكمة أن نذكر للسيد دي ريبينغ نوع الاحتمالات التي يمكننا النظر فيها (على سبيل

المثال التعويضات المادية للاجئين الذين لم يعودوا) قبل أن يكون لدينا السبب للاعتقاد بأن السعوديين لن يعدلوا مطالبهم. إنه، كما أعتقد، من غير المحتمل على الإطلاق أن السعوديين سوف يقومون بشيء من هذا القبيل وكل التجارب ومنذ عام ١٩٣٥ تشير إلى أن مجرد ذكر أي تنازل ممكن سوف تستخدم من قبل السعوديين على أنه نقطة يمكنهم من خلالها القفز إلى الجولة القادمة (من المحادثات).

١١ ـ في حالة أن السير كاسيا يرغب في تنشيط ذاكرته حول تلك الخلفية فإن ملخصاً حول النزاع البريطاني السعودي بشأن البريمي سوف يتم إرفاقه بهذه الرسالة.

١٢ ـ إنني أوصي بإرسال البرقية التمهيدية المرفقة.

التوقيع أي. أر. ويلمسلي

(A.R. Walmsley)

٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢

لقد ناقشت هذا الأمر مع السيد ويلمسلي وإنني موافق على أن ذلك هو أفضل ما يمكننا أن نقترحه. إن الحالة لا تدعو إلى التفاؤل. وعلى الرغم من الوضع في العالم العربي ما يزال غير مستقر، وأن لدى السعودية أسباباً وجيهة لإصلاح أمرها معنا، وأن الصعوبة التقليدية التي تواجهها أي حكومة عربية للوصول إلى اتفاق مع أي قوة تعتبر (إمبريالية) ظاهرياً تبدو أكثر تعقيداً في مثل هذه الحالة حيث يتعرض الملك سعود إلى هجوم عنيف من قبل عبد الناصر، ولأن الانقسامات الداخلية في السعودية لم يتم حسمها بعد. إن استمرار الوضع الحالي هو أفضل ما يمكننا أن نأمل في التوصل إليه، وهذا يشير إلى أن الحوار مع السعوديين يجب أن يستمر إلى أطول وقت ممكن على أمل أنهم سوف يدركون بشكل نهائي أنه ليس أمامهم من منفذ وإن عليهم أن يقبلوا بصيغة ما لإنقاذ ماء الوجه. وعامل الترجيح الوحيد هو أن اللاجئين أنفسهم مقتنعون بما هم عليه ولا يريدون العودة إلى الوطن.

٢ ـ إذا كان هذا التحليل صحيحاً فليس هناك داعٍ إلى الأمل بأن اللقاء

مباشرة بين السعوديين وكل من الحاكمين (السلطان وحاكم أبو ظبي) سوف يساعد على بناء الثقة بالسعوديين في قلبي السلطان وحاكم أبو ظبي. وعلى كلٍّ، فإن ذلك سوف يوفر موضوعاً للمناقشات وهو الشيء الذي رحب به السيد دي ريبينغ عندما كان في لندن مؤخراً. إلا أن الأمر لا يدعو إلى التفاؤل للتقارب، بسبب أنه ليس من بين بيت الملك في السعودية من يعتقد أنه يجب التحدث في هذا الشأن لأي أحد غير حكومة صاحبة الجلالة (على حد قول عزام لنا). وهذا الانطباع تم تعزيزه بالرفض المفاجئ من قبل حاكم أبو ظبي للتقارب الذي يقوم به عزام لإقناع الملك للتقدم إلى الأمام. وكموضوع للنقاش فإنه ربما لا يستمر طويلاً وفي كل الأحوال فإن السلطان وحاكم أبو ظبي ربما يرفضان أن يدعانا نضيف هذه النقطة في الحوار.

التوقيع أر. أس. كروفورد

(R.S.Crawford)

١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢م

الوثيقة رقم (١١٧٢)

ملاحظات السيد أر.بي. بريدهام (B.R.Pridham)
حول جمع الزكاة في السلطنة
البريمي ومنطقة الإمامة السابقة

إن المسألة أسهل بكثير مما كنت أتخوف منه. وأتحدث بلسان حمد بن سعود (الوالي السابق للبريمي) على النحو التالي:

٢. البريمي. بين عامي ١٨٦٩ و١٩٥٢وقبل مجيء السعوديين، تحت تركي بن عطيشان كانت الزكاة تجبى من قرى البريمي السلطانية. وإن مهمة جمع الزكاة قد فوضها السلطان (حكومة السلطان) إلى تميمة من آل النعيم. ولقد عرف حمد أول وكيل بأنه يدعى حمود بن علي وهو جد صقر بن سلطان وهو آخر تميمة صرح له بذلك قبل دخول السعوديين. (وهذا ما ينطبق تماماً على ما جاء في الفقرة ٢٩ صفحة ٧٢ من بيان الوقائع).

٣. إن موارد البريمي قليلة وسكانه فقراء وأن الزكاة التي تم جمعها لا تؤمن سوى مكانة الشيخ وإنها تعطى كصدقات حسب ما جاء في القرآن. ولا شيء من الزكاة يصل إلى خزينة الحكومة وفي أيام السعوديين لم يتم أخذ الزكاة بالطبع بل العكس.

٤. وبعد الإحتلال أصبح جمع الزكاة يتم من قبل موظف له مرتب يسكن كل قرية مثل (صعراء وحماسة والبريمي. . . إلخ) فأصبح يجمع الزكاة على النحو التالي:

المحاصيل:

أ) التي تسقى من الأفلاج تكون النسبة فيها واحد من عشرة.

ب) والتي تسقى من الآبار نصف الواحد من عشرة.

الماشية:

رأس واحد من الأربعين رأساً

المال:

٢/١ ٢ في المئة

النصاب الذي تؤخذ منه الزكاة كما يلي:

المحاصيل:

عشرة أبهر (البهار يساوي وزن ١٤٤ دولاراً ماريا=٩ أرطال)

المواشي:

٤٠ رأساً

الأموال:

١٠٠ دولار ماريا تيريزا

إذا أراد الرجل أن يحتفظ بتمره أو الماعز الذي يمتلكه فعليه أن يدفع قيمة ذلك نقداً وكل ما يجمعه المزكي (جامع الزكاة) يباع محلياً ويرسل المال فقط لمسقط. ولقد أشرت إلى النسبة المفضلة في المال ولكن لا أحد يغامر باستغلال ذلك وبيع ناتجه قبل حلول وقت جمع الزكاة.

٥ . نفس النظام يتم تطبيقه في الداخلية، وإن النقاط الرئيسية في خطاب حمد هي أن إمامة البريمي والباطنة لم تتغير قبل وبعد فرض هذا النظام، لأن زكاة مسقط قائمة على الشرع. لا يمكنني أن أقول إن كان الأمر كذلك، ولكن ليس هناك شك في أن الإمام كان يجمع الزكاة على هذا الأساس وأن صقراً فعل نفس الشيء كذلك، وأن السلطان يفعل ذلك مؤخراً. إن الفرق الوحيد يبدو أن الظروف قد أبعدت رجل الطبقة المتوسطة في البريمي لأجل مصلحة السلطان، وأن الأمور قد تغيرت في الظاهرة كذلك. في الزمن الماضي، وفي بعض أجزاء الظاهرة، كان الشيوخ المحليون يجمعون الزكاة وكان الأمر يتم بنفس الطريقة التي كان يتم استخدامها في البريمي قبل مجيء السعوديين. وإن اعتراف الإمام بجمع الزكاة على الطريقة الجديدة كان متأخراً وعلى الأقل في الأماكن التي يتم له فيها تعيين الوالي، على الرغم من أن مقدار الزكاة لم يتغير في أي حال من الأحوال.

٦ . أرجو منك أن تلقي نظرة على صفحة ١٠٠ من سجل وقائع الأحداث.

وعلى الرغم من الحصة الثانوية الجانبية التي تم اقتراحها (تمشياً مع ما تم ذكره في الفقرة ٦٦ صفحة ١٣١) فإن بعضاً من الزكاة تم جمعه في الجانب التابع للسلطنة، لذا من الخطأ القول إن الزكاة على الجمال و. . إلخ. تم تركها. وكما يرى حمد ذلك، فلقد كانت هنالك على الدوام ترتيبات احتياطية لأخذ زكاة الجمال، ولكن من الصعب العثور الدقيق كما تفعل البريمي بذلك الثراء الذي يؤهلها لدفع الزكاة. وهو يقول إنهم في المناطق الساحلية لم يكونوا يتحرون الدقة في أساليبهم ووسائلهم ولم يتبعوا الشرع بشكل دقيق كما تفعل السلطنة.

٧. إن إيرادات الزكاة لعام ١٩٥٨ كان ٥٠٠,٠٠٠ ريال وكان ما جاء منها من الباطنة ٣٠٠,٠٠٠ ريال. وقد أكد السلطان ذلك عندما اشتكى من انخفاض نسبة الزكاة من الباطنة. وقد حدد الرقم بـ ٢٠٠,٠٠٠ ريال من الداخلية، ولكن الزكاة في عام ١٩٤٩ كانت قيمتها فقط ٤,٦٤٠ جنيهاً. ثم تم التشدد بالوسائل المتبعة لأجل جمع مبلغ أكبر من هذا (إن وزارة الخارجية تعرف كل هذه الأرقام المذكورة أعلاه)

بي.أر. بردهام

(B.R.Pridham)

١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٢

الوثيقة رقم (١١٧٣)

مذكرة مقدمة لاجتماع مناقشة
الشؤون الخارجية (بريطانيا) بتاريخ ٥ شباط/ فبراير

المسألة العُمانية

سعى بعض الأقطار بمساعدة من المعسكر السوفياتي إلى عرض المسألة العُمانية على أساس أنها قضية استعمارية تتعلق باستعمار دولة عربية وهي عُمان. وكمثال على ذلك فإن هذه الدول قامت بعرض مسودة قرار من جانبها في آخر جلستين للجمعية العامة تدعو فيه هذه الدول للاعتراف والإقرار بحق الشعب العُماني لتحديد تقرير مصيره بنفسه وكذلك السعي لنيل استقلاله. وفي حقيقة الأمر فإن الشعب العُماني كان أصلاً يتمتع باستقلال في السلطة والحكم وهي المسماة دولة مسقط وعمان. وبمرور مثل هذا القرار داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن ذلك يعني بأن على الأمم المتحدة أن تفصل في أمر دولة تخضع لشيوخ في غير موضع ثقة من الذين تم إبعادهم وهم لا يتمتعون بأي مساعدة أو مساندة. هذا إضافة إلى أن عُمان حتى حينها لم تكن عضواً في هذه الهيئة. لذلك فإن مندوب بريطانيا قد عارض مسودة القرار. وكل الادعاءات التي تقول بنشاط تمرد في السلطنة أو بقيام عمليات للقوات البريطانية في السلطنة فإن كل ذلك لا أساس له من الصحة. فليست هنالك قوات بريطانية تتمركز في السلطنة.

٢. ولقد مني القرار بالفشل بتاريخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان التصويت (٢١ صوتاً معارضاً بما فيهم الولايات المتحدة و٣٧ ممتنعاً عن التصويت و٣٣ صوتاً مع القرار)، الأمر الذي أظهر افتراء وكذب ادعاءات المتمردين العُمانيين السابقين.

الدائرة العربية

٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢م

الوثيقة رقم (١١٧٤)

الأمم المتحدة

الاجتماع رقم ٢٩٩ للجنة السياسية الخاصة

الجمعية العامة

الاثنين ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ الساعة ٢٠ : ٣ مساء

الدورة السادسة عشرة

السجلات الرسمية

نيويورك

المحتويات

جدول أعمال المادة ٢٣

المسألة العمانية صفحة ١٩٧

الرئيس : ـ السيد يوردان تشوبانوف (Yordan Tchobanov) (بلغاريا)

جدول أعمال المادة ٢٣
المسألة العمانية (أ/ ٤٥٢١ : أس. بي. سي./ ٥٩/ أ/ ال ٧٨)

١ . لفت السيد الرئيس انتباه اللجنة لما جاء في الرسالة التي استلمها من قبل الوفود العربية (أ/ أس. بي. سي./ ٥٩) والتي تطالب بالاستماع للوفد العماني، وسأل عما إذا كانت هنالك أي ملاحظات يمكن إبداؤها حول هذا الطلب.

٢ . قال السيد كرو من المملكة المتحدة بأن العدد القليل من القضايا

الاستثنائية والتي استمعت إليها اللجنة من قبل ممثلين غير حكوميين في الماضي في ما يتعلق بقضية فلسطين عام ١٩٤٧م تختلف تماماً عن هذه القضية الحالية، والتي طلب فيها الاستماع إلى الوفد العماني للحصول على استقلال جزء من الدولة والتي تطالب بأن يستقل ذلك الجزء من الدولة. حيث أظهر الوفد وجهة نظره الواضحة حول ما يسمى بالمسألة العمانية بالسماح للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة لإعطاء الحق بالسماح لوفد لا يمثل إلا نفسه. يظهر بأن هذا النوع من التدخل غير مقبول وأمر فاضح. ومن هنا فلابد من إبداء النصح والمشورة لأعضاء الجمعية في أن تدرس ما سيصبح عليه الأمر مستقبلاً، حيث إن القبول بالاستماع لوجهة نظر مثل هذا الوفد العماني المطالب بالاستقلال سيتيح المجال مستقبلاً لأية حركة أو إقليم غير مكتفٍ وغير راضٍ عن الأوضاع لطرح آرائهم للاستماع إليها خاصة إذا كانت هناك مساعدات تغذي هذه الروح من الخارج من طرف قوة خارجية معادية للحكومة. حيث ستطالب الجمعية العامة بالاستماع لوجهة نظرها وشكاويها. كما أن هذه الجهات ستسارع بإرسال وفودها للجمعية العامة لطرح رؤاها وشكاويها. وفي الحقيقة فإن السيد كرو سيفكر في العديد من القضايا قبل أن يتم طرحها مباشرة على الجمعية العامة. إن الأشخاص الذين يطالبون بالاستماع إليهم هم شيوخ القبائل الذين تمردوا ضد الحكومة وهم أنفسهم الذين كانوا قد اعترفوا بها ومن ثم لجأوا إلى الخارج نافين أنفسهم وبرغبتهم وليس تحت ضغوط داخلية. حيث ظهر في مراحل متأخرة من النقاش بأنهم يستطيعون العودة لبلادهم إذا ما رغبوا في ذلك. وفي الحقيقة فإن هؤلاء الشيوخ المعارضين لا يمثلون أحداً، وبالتالي فإنهم لا يمثلون الشعب العماني بل إنهم قد خانوا هذا الشعب من جراء سلوكهم هذا، لذا فستكون من مصلحة الجميع ومن مصلحة كل أعضاء الدول وكذلك أعضاء الجمعية العامة بصفة عامة بألا يسمحوا بالاستماع إليهم.

٣. أبدى السيد الباجه جي من (العراق) ملاحظته بأن ما ذكر سابقاً من قبل المتحدث كان ذا أهمية بالغة وقصوى بالنسبة لمصلحة المملكة المتحدة. حيث يرى وفد بلاده أي العراق بأنه ليس هنالك أي مبرر لعدم الاستماع إلى الوفد العماني كما كان قد سمع سابقاً لحادثة مشابهة تتمثل في طلبات الجمعية العربية العليا لفلسطين عام ١٩٤٧م. وكذلك مما سبق وتقدم به بعض الأفراد من طلبات للاستماع إليها في ما تعلق ببنود مختلفة حول مسألة الانتخابات في ألمانيا والتي نوقشت عام ١٩٥١م. حيث تمكن دراسة هذا البند بصورة مستوفية إذا ما سمح بالموافقة للاستماع لهؤلاء الأفراد والذين يمثلون الصراع والنضال من أجل نيل

الاستقلال الذي ظل ينتظره الشعب العماني طويلاً ضد الاستعمار البريطاني الرازح في عُمان منذ عام ١٩٥٥م. وأكثر من ذلك فإن مبدأ حرية الكلام والذي تدعيه المملكة المتحدة سيكون مهدداً. والدعوة المقدمة حول المسألة العمانية والتي تتبناها حركة منشقة وخارجة ضد السلطة الدستورية في عمان، فهي دعوة مرفوضة وتم دحضها من طرف الوفود العربية بصورة قاطعة إبان جلسة الجمعية العامة السابقة. وبالتالي السعي وراء إظهار المسألة العمانية بأنها شأن داخلي. والمملكة المتحدة حكمت على هذه المسألة حتى قبل الاستماع إليها وإلى وقائعها. وتقع المسؤولية في تحديدها على الجمعية العامة فهي التي تقرر ما إذا كانت شاناً داخلياً أو جزءاً من النضال ضد الاستعمار. إلا أن ما يتضمنه البند المطروح من ضمن الأجندة (أ/ بي. أس. سي./ ٥٩) يبرهن بما لا يدع مجالاً للشك بأن معظم الأعضاء (أعضاء الدول) يرون بأن المسألة ليست مسألة داخلية إنما هي جزء من النضال ضد الاستعمار الذي يعم كل أنحاء المعمورة.

٤ . قال السيد هود (أستراليا) بأن الجمعية العامة هي عبارة عن تجمع لممثلين لدول ذات سيادة وإن أولئك المتفهمين والعالمين بالمبادئ القانونية سيتفقون بأنه لا يمكن السماح بالنقاش لعناصر همها وهدفها الوحيد هو التعبير عن اختلافاتهم مع السلطات الدستورية لبلادهم. واستخدام الوسائل المانعة لمثل هذه الآراء المخالفة للسلطات الدستورية داخل أي لجنة من لجان الجمعية العامة. ولقد استخدمت هذه الوسائل عندما تم تقديمها المذكرة التوضيحية في الوثيقة رقم أ/ ٤٥٢١ .

وذكر ممثل العراق في ما سماه سابقة مماثلة معتبراً مطالبة الوفد العماني بالاستماع إليه داخل الجمعية العمومية شبيه ببعض ما تم سابقاً وكان قد ذكر قضية فلسطين. إلا أن تلك قضية مختلفة تماماً. حيث كان الطلب في ما يتعلق بقضية فلسطين قد تم من قبل السلطة الحاكمة في فلسطين وذلك لضمان الحصول على نصيحة الأمم المتحدة للخطوات المتخذة لإيقاف الانتداب. أما في ما يتعلق بتشابه الأحداث والسوابق في ما تم في الأمم المتحدة وجمعيتها وبين ما تقدم به الوفد العماني فأولاً بالنسبة لألمانيا مما كان قد ذكر ممثل العراق والذي تم عام ١٩٥١م حيث استمعت الجمعية العامة للوفد الألماني إنما كان الهدف من ذلك هو السعي لإعادة توحيد ألمانيا المنقسمة وقتها، بينما نجد أن الهدف من وراء الوفد العماني هو الفصل والاستقلال. استقلال واستقطاع جزء من عُمان كدولة وإعلانه منطقة مستقلة وهذا وضع مختلف تماماً.

وبالتالي فإن السماح بالاستماع للوفد العماني من شأنه استحداث سابقة تنشأ

عنها ما يماثلها لاحقاً حيث يمكن لأي عناصر أو أفراد مناهضين للأوضاع الدستورية داخل بلادهم من إرسال وفود يمثلونهم لإبداء شكواهم ووجهات نظرهم داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥ . قال محمد رياض من جمهورية مصر العربية، إنه ما دامت جلسة الجمعية العامة قد قررت مناقشة المسألة العمانية، فليس هنالك مجال للشك بأنه توجد فعلاً مسألة ومشكلة في عمان. وبالتالي سيكون من غير المنصف عدم السماح للوفد العماني لإبداء وجهة نظره والاستماع إليها حيث إن هذه القضية ذات أهمية قصوى.

قول ممثل المملكة المتحدة بأنه وبالسماح للوفد العماني بالحديث ستتخذ اللجنة قراراً وحكماً مسبقاً. فإن وفد بلاده يرى عكس ذلك فإذا أنكر على الوفد السماح له بالحديث فإن ذلك سيكون بمثابة حكم مسبق من دون الاستماع إليهم. فمسألة تحديد ما إذا كان أولئك الأفراد الذين يمثلون الوفد العماني هل هم منشقون وخارجون عن السلطة في عُمان أم هم غير ذلك؟ يمكن تحديده من قبل اللجنة كما قال ممثل المملكة المتحدة إذا ما تم الإستماع إلى تصريحاتهم. أي ما إذا كان الوفد العماني منشقاً وخارج عن السلطة الدستورية في عُمان أم أنه غير كذلك.

٦ . قالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية السيدة/ شيرج بأن لبلدها علاقات ممتدة وحلفاً مع سلطان مسقط وعمان استمرت زهاء ١٢٥عاماً، وعلى ضوء ذلك وبما تقتضيه مصلحة بلدها فإن وفدها سيعارض السماح لأي آراء من أي طرف تعبر عن عداوتها لسلطان مسقط وعمان أو عن حكومته وحكمه.

٧ . قال ممثل المملكة العربية السعودية السيد/ الشقيري رداً على ما قاله ممثل أستراليا بأن ما يوجد أمام اللجنة ما هو إلا طلب إجرائي تم تقديمه من قبل بعض الأعضاء ليسمح لوفد عُمان بإبداء وجهات نظره حول المسألة العمانية. قال ممثل السعودية بأن هذه ليست قضية وفد له وضع تمثيلي ولا هي مسألة مناقشة في القضية. لقد تحدث ممثلو المملكة المتحدة والولايات المتحدة عن الوفد العماني كوفد منشق وخارج عن السلطة في عُمان وكمجموعة مناهضة للأوضاع في بلدها. إلا أن المسألة ليست هي كذلك مطلقاً. فالمسألة والقضية ليست مسألة فصل أو انشقاق، بل هي تهم عُمان ككل وكقطر، لذا فينبغي أن يستمع إلى الوفد وأن تسنح له فرصة التعبير عن قضايا بلده. فالمملكة المتحدة تحاول أن تقمع الشعب العماني باستخدام أحدث الوسائل الحربية. فلقد جاء التصريح الموجود أمام مجلس

العموم البريطاني، والذي قدمه وزير الشؤون الخارجية السيد/ سلوين لويد بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٧م. إن المملكة المتحدة قد تدخلت في عُمان عن طريق استخدام القوة العسكرية، وذلك بهدف مساعدة حاكم مسقط حتى يتمكن من حفظ وصون النظام. حيث دلل ذلك وبرهن على حدوث عدوان مسلح ضد شعب عمان. فإذا كانت المملكة المتحدة قد سمحت لنفسها ومن جانب واحد بالتدخل في عُمان وباستخدام القوة العسكرية ضد الشعب العماني الأعزل، فكان الأحرى بالأمم المتحدة وعلى أقل تقدير أن تسمح لممثلي عُمان بالتعبير عن آرائهم وأن تستمع إليهم. فليس هنالك ثمة ما يشير لوجود بند أو فقرة أو قانون يمنع مثل هذا الإجراء. فإذا ما كان هناك أي شك حول هذا الموضوع فكان من الأجدر أن يحل ويتم تجاوزه من أجل حرية التعبير ومن ثم توجه ممثل المملكة العربية السعودية باللجنة راجياً الموافقة على الاستماع للوفد العماني.

٨. ولقد أبدى ممثل كوبا السيد جوابي ياجوابي ملاحظته بأنه وما دامت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت إضافة بند لأجندة الاجتماع. فإن هذا في حد ذاته شيء لا يمكن أن تقوم به دون وجود أسباب وجيهة ومقنعة. فكان لابد طبيعياً للجمعية من الحصول على كافة المعلومات الممكن الحصول عليها حول هذا البند والموضوع، وذلك حتى تتمكن من الوصول إلى نتائج صائبة وصحيحة. ولقد سبق للجمعية العامة في السابق من تكوين لجان ولجان فرعية للحصول على مثل هذه المعلومات وكذلك الحصول على كافة البيانات المتعلقة بالمواضيع الموجودة ضمن أجندتها، حيث سبق للجمعية الحصول على معلومات في مثل هذه المواضيع المتعلقة بالخلافات والانشقاقات من مثل موضوع الوفد العماني. وهناك بعض القوى التي تقف وراء حجب المعلومات عن أنظمة الجمعية العامة في ما يتعلق بمثل هذه المواقف. فهناك بعض القوى المرتبطة باللجان والتي تحاول جاهدة منع اللجنة من الاستماع إلى ممثلين من شعب عُمان هذا ما يبرره عدم الاستغراب بوجود مثل هذه القوى التي تقف وراء منع الاستماع للوفد العماني من إبداء وجهة نظره في المسألة العمانية والأوضاع هناك. أما ما يدعي بأن الوفد العماني ما هو إلا عبارة عن خارجين ومنشقين ولا يمثلون الشعب العماني فهذه مسألة لا تقبل في جمعية عامة يوجد بها عدد غير قليل من أعضائها ممن كانوا يعتقد بأنهم خارجون ومنشقون عن حكوماتهم الدستورية قبل العديد من السنوات الماضية. وليس هنالك أحد على ثقة مما إذا كان هؤلاء الأشخاص الذين يودون أن يستمع إليهم داخل الجمعية العامة هم فعلاً ممثلون من قبل شعب عُمان أم هم على عكس ذلك؟ أي لا يسعون إلا وراء مصالح شخصية ولا شأن لهم بعمان وشعبها. إلا

أن الشيء المهم بخصوص هذا الموضوع أن الجمعية العامة إذا ما أرادت مناقشة موضوع المسألة العمانية مع هذا الوفد العماني فإنه لزاماً عليها أن تحيط بكل تفاصيله وتلم بكل المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع في ما يختص بكلا الطرفين الوفد والحكومة العمانية حتى تكون على بينة مما قد تتخذه من آراء وقرارات. كما أن الجمعية إذا ما قررت عدم السماح لهذا الوفد بالحديث وطرح مسألته أمامها، فإن ذلك سيكون بمثابة محاولة من جانبها لتقليص مبدأ حرية الكلام خاصة بالنسبة لأولئك الذين ظلوا دوماً ينادون بأهمية هذا المبدأ وتبنيه في ظل هذه الظروف الراهنة بحيث سيكون موضوع هذا الوفد بمثابة المحك لهذا الموضوع.

٩. قال السيد/ البرتسون ممثل أيسلندا إنه مما لا جدال فيه أن مبدأ حرية الكلام سيكون ملزماً للجنة لكي تستمع لكل شخص يطلب منها الاستماع إليه، إلا أن السيد البرتسون لم يقل بأنه يعلم من هم المدعون الثلاث، وعلى العموم فإن لديه التصور بأن وجهة نظرهم سيقوم بتقديمها لهم أمام الجمعية العامة أصدقاؤهم من الوفود العربية وبصورة جيدة.

١٠. قال ممثل العراق السيد/ الباجه جي بأنه إذا ما أراد ممثل أيسلندا قراءة التصريحات التي كان قدمها ممثل المملكة المتحدة خلال جلسة الجمعية الثانية وكذلك تصريح السيد يبرسون ديكسون في مجلس الأمن بتاريخ آب/ أغسطس ١٩٥٧م حول المسألة العمانية فينبغي عليه أن يعلم بأن اثنين من المدّعين هما زعيما حركة الاستقلال في عُمان وهما من العناصر الممتازة والمؤهلة أكثر من أي شخص آخر يمكنه الحديث نيابة عن شعب عمان.

١١. وفي رده على تصريحات ممثل أستراليا حول السماح بالاستمرار للوفود في إبداء رأيها وارتباط هذا الموضوع بقضية فلسطين في عام ١٩٤٧م فلقد أراد أن يشير إلى أن المملكة المتحدة قد قادت وتزعمت النقاش حول هذه القضية ليس فقط لأنها القوة صاحبة التفويض بل أيضاً لأن قضية فلسطين من القضايا الخطيرة التي تهدد السلم والأمن في المنطقة برمتها. وكان هذا من أهم الأسباب التي دعت الأحد عشر مندوباً عربياً للالتماس بالسماح للاستماع للوفد العماني في طرح القضية العمانية. فهو لا يرى أي سبب يدفع للحيلولة دون ذلك خاصة وأن الجمعية كانت قد سمحت لممثلي ألمانيا بعرض قضيتهم والاستماع إليها في عام ١٩٥١م حيث إن القضيتين متماثلتين لأن القضية في كليهما، أي كل من ألمانيا وعمان، تتمثل في الخطر المحدق بمستقبل البلدين.

١٢. تمنى السيد البيرتسون ممثل أيسلندا فقط من أن يذكر للجنة أنه عندما

طرحت مسألة توحيد ألمانيا عام ١٩٥١م كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة حينها قد سمحت لأشخاص يمثلون حكومتي ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وبرلين ولم تسمح حينها لمجرد أفراد لا يمثلون حكوماتهم.

١٣ . قال السيد شاوسينق ممثل كمبوديا بأنه وحين أضافت بند عُمان للأجندة كان الغرض من وراء النقاش اللاحق هو الحصول على معلومات كاملة وموضوعية حوله. وإذا ما قال العمانيون شيئاً فقد تعتبره بقية الوفود غير صحيح، فليس هناك ثمة سبب يمنع تلك الوفود من معارضة العمانيين. فكيف يمكن تقديم المساعدة لإعطاء الوفد العماني حق السماح له بالحديث وإيضاح وجهة نظره.

١٤ . وقال ممثل سيراليون السيد/ بيريرا بأنه يتفق مع ما ذهب إليه ممثل كمبوديا. حيث إن معظم الوفود المشاركة ليست ملمة بخيوط المسألة العمانية فسيكون من مصلحة الجميع السماح للطلب المقدم من الوفد بسماع رأيه وحديثه حتى تتمكن الجمعية العامة من الحصول على أكبر قدر من المعلومات المتاحة والممكنة. وإذا ما تساءل أحد مشككاً في كفاءة وأهلية اللجنة في ما يتعلق بهذا الموضوع أي السماح للوفد بالحديث فإن هذا الأمر يعرض للتصويت.

١٥ . أوضح ممثل السنغال السيد/ كين بأنه لا يتفق مع القول بأنه في حالة السماح بقبول الطلب ستقوم اللجنة بإثبات سابقة حيث تقدم وفده قبل أسبوعين في الاجتماع ١٢٠٢ للجنة الرابعة بطلب أنه قد سمح لممثل حزب صغير مما يسمى غينيا البرتغالية من أن يستمع إليه وقد قبل طلبه. وفي كلتا الحالتين فإن القضية تتعلق بالاستعمار في مواجهة الحرية والعدالة. لذا فإنه سيقف مع الطلب المقدم من قبل الوفود العربية الأحد عشر.

١٦ . دعا الرئيس اللجنة للتصويت للاستماع في وثيقة رقم: أ/ أس. بي. سي./ ٥٩ . تمت عملية التصويت عن طريق المناداة على الأسماء. تمت المناداة على النيجر للتصويت أولاً. وجاءت النتيجة كالآتي:

مع القرار وقفت كل من: الفليبين وبولندا ورومانيا والمملكة السعودية والسنغال والسودان وسوريا وتوغو وتونس وجمهورية أوكرانيا السوفياتية الاشتراكية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة وفولتا العليا واليمن ويوغوسلافيا وأفغانستان والنمسا وبلغاريا وجمهورية بلشفيك السوفياتية وكمبوديا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وتشيكوسلوفاكيا وداهومي وماليزيا الفدرالية وغينيا وأندونيسيا وإيران والعراق والأردن ولبنان وليبيا ومالي وموريشش ومنغوليا والمغرب والنيبال.

ووقف ضد القرار كل من: النرويج وبنما وباراغواي والبرتغال وجنوب أفريقيا وأسبانيا والمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين واستراليا وبلجيكا وكندا وشيلي وكولومبيا والدانمارك وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وفرنسا ووإيران وإسرائيل وايطاليا ولكسمبورج ونيوزيلندا ونيكاراغوا.

وامتنع عن التصويت كل من: النيجر ونيجيريا وباكستان وبيرو وسيراليون والسويد وتايلاند وتركيا وفنزويلا وبوليفيا والبرازيل وبورما والصين والأكوادور وفنلندا وغانا واليونان وغواتيمالا والهند وساحل العاج واليابان وليبيريا والمكسيك.

ومنح حق الاستماع بـ ٤٠ صوتاً ضد ٢٦ صوتاً و٢٣ ممتنعاً عن التصويت.

١٧ . وفي البداية لنقطة نظام قال السيد/ كرو ممثل المملكة المتحدة بأنه يأسف للقرار الذي اتخذته الجمعية. فمن وجهة نظره فإنه يعتبر أن الأشخاص الذين تقدموا بطلب السماح لهم بالاستماع لرأيهم ما هم إلا أفراد. وقال بأنه سعيد لما استخدمه ممثل العراق في حديثه عنهم. وما أنكره ممثل المملكة العربية السعودية عن تمثيلهم لأي جهة. حيث إن وفده لا يقر ولا يعترف بأن لديهم أي مطالب تمثل الشعب العماني، ولا ما يتصل بذلك.

١٨ . وقال السيد/ با ممثل موريتانيا بأنه قد صوت لصالح القرار القاضي بمنح الوفد العماني حق السماح لهم بالاستماع لوجهة نظرهم لأنه ليس ملماً بحقائق الأوضاع في عُمان ورأى أنه من الأهمية الحصول على أكبر قدر من المعلومات بهذا الخصوص.

١٩ . وقال السيد/ الباجه جي حينما أعطي فرصة مخاطبة الجمعية بأن استخدام كلمة «أفراد» للأشخاص الذين يرغبون في أن يستمع لهم، يعني وبكل بساطة بأنهم لا يمثلون عضواً في الدولة، إلا أنهم حقيقة يمثلون شعب عمان. كما كان رداً على ممثل المملكة المتحدة بأن ممثل المملكة العربية السعودية لم يقل بأن الوفد العماني لا يمثل أي شخص.

٢٠ . قال ممثل المملكة العربية السعودية السيد/ الشقيري بأنه وفي حقه بالرد سيعلن بأن الممثلين العمانيين لهم حق أكثر للحديث عن شعب عُمان من حق ممثل المملكة المتحدة.

٢١ . وفي ما يتعلق بالقضية العمانية فقد لاحظ ممثل السعودية بأن قوات

المملكة المتحدة قد استمرت في القيام بعملياتها مرة أخرى ضد الشعب العماني الأعزل. وفي الجلسة الأخيرة تحدث ممثل السعودية عن القضية العمانية وتحدث كذلك عن الحقائق المتعلقة بالعمليات العدوانية البريطانية ضد العمانيين. وفسر شارحاً ذلك بقوله إن العمليات العسكرية البريطانية الأخيرة المتألفة من كتيبتين من مئات الجنود والمتآمرة التي أغارت على عُمان كان الهدف منها إيجاد موطئ قدم للبريطانيين في عمان. على ضوء نتيجة أن عُمان العظمى قد انقسمت إلى عدد صغير من الكيانات متضمنة سلطنة مسقط وإمامة عمان. كما شرح ذلك الخطوط التي اتخذتها المملكة المتحدة لتسيطر على منابع النفط في عمان. وأثناء ذلك حاول ممثل المملكة المتحدة تفنيد ما أدلى به الممثل السعودي وحاول كذلك أن ينفض الغبار حول تلك الشكوك لنوايا بريطانيا نحو عمان. وعلى الرغم من كل ذلك فإنه يبقى موضوع الاستقلال الكامل للحكم والسلطة في عُمان أمراً لا مراء ولا جدال فيه كما يعتبر من الحقائق التاريخية. كما قال بأنه وفي ما يتعلق بالمسائل الاستعمارية المؤثرة في المملكة المتحدة فإن افتراض ذلك ينبغي أن يكون مبنياً على أساس من الإثم والذنب وليس البراءة حيث ينبغي على القطر أن يثبت براءته عن طريق الجدال المنطقي والمعقول لا الانغماس في مجرد تفاصيل.

٢٢. ولكي تزيد من تعميق الجراح فلقد ارتكبت المملكة المتحدة سلسلة من العمليات العدائية ضد عُمان عشية انعقاد جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الحالية، فقد وصلت معلومات رسمية للوفد العماني تفيد بتجدد العدوان البريطاني على عمان. ففي يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر وصلت أنباء وتقارير عن تجدد واستمرار الصدام والمعارك بين المحاربين العمانيين والقوات المسلحة البريطانية. وصدرت نشرة رسمية بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر تفيد بنشوب صدام مسلح في عدد من المناطق داخل القطر. ومن بين تلك المناطق التي شهدت ذلك الصدام المسلح مناطق بني خروص ومدينة بهلاء، والتي تبعد فقط حوالى ٢٠ ميلاً من مدينة نزوى العاصمة العمانية. حيث صدر قرار رسمي من عمان، بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، يمنع حظر التجول من شروق الشمس إلى غروبها. وكانت الجهة التي أصدرت القرار هي قوات المملكة المتحدة. متجاهلة بذلك الاحتجاج الجماهيري ضد هذا القرار المتعلق بحظر التجول. وحاولت الجماهير الضغط على هذا القرار وما يترتب عليه من مراقبة للمطبوعات وما ينشر من صحف حيث سيمنع ذلك من تدفق الأحداث في عُمان من وصولها خلال قنوات الصحف، وبالتالي حجب ما يدور في عُمان عن العالم الخارجي، كما أبرق إمام عُمان وهو الإمام الذي تم الاعتراف به من قبل المملكة المتحدة بتاريخ

٣ تشرين الثاني/ نوفمبر متحدثاً عن المزيد من الصدام والمعارك العدوانية التي تقوم بها القوات البريطانية وعمليات القمع وقال بأن القوات البريطانية قامت بحملة من الرعب ضد العمانيين وإنهم يطبقون سياسة حظر التجول في معظم مدن عمان. وبتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر كشفت المصادر العمانية عن هذه الأحداث، حدوث انفجار في منطقة بركاء على ساحل الباطنة هاجمت قوات من العدو منطقة فنجا حيث قامت باعتقال عدد من المواطنين ورحلتهم إلى منطقة بيت الفلج بمسقط. كما وقعت العديد من الاشتباكات والانفجارات في منطقة وادي سمائل واستمرت الإمدادات والدعم البريطاني والجوي في الوصول والتدفق من البحرين. وقع هجوم جوي بالقرب من منطقة نزوى وبهلاء والجبل الأخضر، حيث كانت هناك موجة من الثورة والسخط والغضب ضد قوات الاحتلال. وقامت قوات الاحتلال بحملات مكثفة شملت اعتقال العديد من المواطنين في العديد من المناطق.

٢٣. بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر أصدر الوفد العماني نشرة بحدوث سبعة صدامات رئيسية وقعت بين المواطنين العمانيين والجنود البريطانيين. وكان مصدر هذه المعلومات للوفد العماني من برقية بعث بها إمام عُمان غالب بن علي. وبحسب تلك المعلومات الواردة في البرقية فإن المواطنين العمانيين قد هاجموا مواقع التمركز البريطانية في منطقة العوابي، كما قاموا بالهجوم على المعسكر البريطاني في الرستاق والمعسكر البريطاني الرئيسي في نزوى، العاصمة وكرد فعل مضاد لهذه الهجمات قامت الطائرات البريطانية بغارتين جويتين على نزوى. كما هاجم المواطنون الدوريات البريطانية بالقرب من سيح السنود، كما نصبت لها كمائن في وادي كمه، وتم تفجير عدد من العربات المدرعة كانت إحداها بالقرب من مواقع التمركز البريطانية في نزوى. وأثناء هذه الاحتكاكات والاشتباكات والصدام المسلح نتيجة للعدوان البريطاني قتل وجرح عدد من الجنود البريطانيين.

٢٤. وفقاً لتصريح صدر من مكتب إمام عُمان في دمشق بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر فقد تم تفجير سيارة مدرعة بريطانية في ضواحي منطقة الجبل الأخضر. كما تم الإعلان عن مقتل عدد من السكان المحليين والجنود البريطانيين نتيجة تفجير لغم في سيارتهم المدرعة وذلك في المنطقة الواقعة بين قرى بهلاء وجبرين. كما هاجمت قاذفة قنابل بريطانية العديد من القرى البعيدة عن منطقة القتال.

٢٥. وفي اجتماع الجمعية العامة رقم: ١٠٤٩ وصف مندوب المملكة

المتحدة تلك الأحداث بأنها مختلقة ولا أساس لها من الصحة. وإن الوفد البريطاني سيكرر هذا الدفاع أثناء المناقشات الحالية وتستطيع المملكة المتحدة من قول كل ذلك وإنكار كل تلك الأحداث والوقائع، وذلك نتيجة لسياسة حظر التجوال والتي طبقت على معظم مناطق القطر، وكذلك نتيجة للحظر والمنع المفروض على وسائل الإعلام. وتلك المقاييس والإجراءات المتعلقة بالحظر تم تبنيها من قبل المملكة المتحدة بسبب العدوان الهمجي الذي شهدته عُمان في الأعوام ١٩٥٤ و١٩٥٧م و١٩٥٩م والتي كانت قد تناولتها وسائل الإعلام الأمر الذي أحدث سخطاً وغضباً في كل أنحاء المعمورة. ونشرت حينها جريدة **التايمز أوف لندن** البريطانية بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٧م خبراً مفاده بأن القوات البريطانية قد هاجمت حوالى ١٥٠٠ من رجال القبائل في عمان. وبتاريخ ٢٢ تموز/يوليو قامت الطائرات الحربية بالإغارة على ضواحي العاصمة، وفي شهر آب/أغسطس أغارت الطائرات على أجزاء أخرى من عُمان حيث تمكنت القوات البرية البريطانية من الدخول إلى القطر. كما نشرت جريدة **النيويورك تايمز** مقالاً لها تقول فيه أنه قد صدرت الأوامر لكتيبتين من فوج الخدمة الجوية الخاصة الثانية والعشرين كانتا تعسكران في منطقة ملايا بالتحرك نحو مسقط. حيث وصلت الكتيبة الأولى إلى مسقط في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨م والكتيبة الثانية وصلت في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٩م. وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٧م أطلع السيد/ سلوين ليود البرلمان بأن الطائرات التابعة لقوات الجو الملكية قد أرسلت في مهمة لمهاجمة متمردي القبائل في المنطقة الوسطى.

وبتاريخ ٢٤ تموز/يوليو نشرت جريدة **النيويورك تايمز** مقالاً تقول فيه بأن القوات البريطانية قد منحت المتمردين فرصة أربع وعشرين ساعة لإخلاء دولة مسقط وكافة المناطق التي كانت قد استولت عليها في عمان. وبتاريخ ٢٥ تموز/يوليو وصفت نفس الجريدة كيف أن الطائرات الحربية البريطانية قد هاجمت حصنا طينياً للمتمردين باستخدام الصواريخ وكافة الأسلحة المستخدمة في الحروب. وأضافت الجريدة بأن حصن نزوى كان هدفاً للصواريخ والمدافع.

٢٦. وبتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٥٩م اعترض عضو البرلمان البريطاني السيد فيليب نويل يكر على التدخل العسكري البريطاني للحكومة وأعلن قائلاً بأن كل ذلك ما هو إلا وراء الحصول على النفط ولأن إمام عُمان يمتلك تلك المنطقة التي توجد فيها حفريات النفط فهي مقصورة عليه وليس للسلطان. وبتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٧م قال فسكونت استانقسقيت في مجلس العموم البريطاني بأنه يظهر حالياً بأن بريطانيا قد غزت عمان.

٢٧. ونظراً لما أثاره العدوان البريطاني السابق على عُمان من ردود فعل دولية حيث تناولته وسائل الإعلام، لذا فلقد بذلت كل ما لديها من جهد لمنع وسائل الإعلام من البحث والنشر في ما يحدث في عُمان وعدم نشر أي أخبار من شأنها أن تثير سخط وغضب العالم كما حدث إبان الأحداث السابقة. لذا فإنه يتحدى المملكة المتحدة بأن تقبل بإرسال بعثة محايدة لتقصي الحقائق حول الاتهامات الموجهة إليها.

٢٨. وفي مجلس العموم البريطاني أقنع وطمأن وزير الخارجية البريطاني الحضور بأن بلده قد تدخل في مجريات الأوضاع في عُمان فقط من أجل مساعدة مسقط في حفظ السلام واستتباب الأمن والنظام. وبنفس الأسلوب والطريقة تحدث ممثل المملكة المتحدة في جلسة انعقاد اللجنة السابقة قائلاً إن تدخل المملكة المتحدة في عُمان جاء فقط لمساعدة السلطان في مواجهة العصيان المسلح الذي تمده قوى خارجية. وعلى الرغم من ذلك فلقد اعترف ممثل المملكة المتحدة في حديثه في اللجنة السياسية الخاصة بأن القوات البريطانية قد تدخلت في عُمان ضد المتمردين في عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩م.

٢٩. وعلى الرغم من كل التبريرات التي قدمتها المملكة المتحدة من مجادلات ونقاش حول عدوانها المسلح في عُمان فإن كل ذلك لا يمكن أن نجد له سنداً منطقياً ومقبولاً. ففي تاريخ الأمم المتحدة يعتبر استخدام القوة المسلحة شيئاً خارجاً عن نطاق القانون فيما عدا الدفاع عن النفس. ولابد من فهم أن النزاع لم يكن في الحقيقة نزاعاً بين قطرين عربيين ولا هو كذلك نزاعاً بين أراضٍ عربية، ولا هو أيضاً كما تحاول المملكة المتحدة اعتباره مسألة تمرد داخلي ضد حاكم دولة بدعم وسند من قبل قوى خارجية. وهذا في حد ذاته ليس جدالاً جديداً. إما أن تكون قضية مقاومة داخلية أو نتيجة لتحريض من قبل قوميين أو شيوعيين عرب. إلا إنها لا تعتبره مطلقاً نتيجة للاستعمار البريطاني. ومثل هذه المحاولات والنقاشات قد دارت وطرحت من طرف كل القوى الاستعمارية وبصورة متكررة. والحقيقة هي إن النزاع هو نزاع بين شعب عُمان والاستعمار البريطاني لبلدهم. أو ما يمكن وصفه بصورة أدق (النفط البريطاني) أي سعي بريطانيا للاستحواذ على مصادر النفط في عمان.

٣٠. وفي خلال ٢٠٠ عاماً الماضية تدخلت بريطانيا سبعاً وعشرين مرة في الشأن العماني لحماية مدينة مسقط الواقعة على ساحل عمان. أو أكثر من ذلك جاء تدخلها طيلة تلك الفترات لحماية عائلة البوسعيدي والتي ينتمي إليها الحاكم الحالي. ولم يكن حكام مسقط حكاماً حقيقيينَ يتمتعون بالاعتراف والسلطة وإنما

كانوا دائماً يرتمون طلباً للمساعدة والهيمنة الأجنبية. ففي عام ١٧٩٨م وقع حاكم مسقط اتفاقية مع شركة الهند الشرقية تمنح بموجبها بريطانيا ما يقع تحت ملكه وسيطرته وذلك ضد الفرنسيين والهولنديين. وفي عام ١٨٠٠م وقع حاكم مسقط معاهدة تمنح الممثل البريطاني للشركة حق البقاء الدائم في مسقط ليكون وكيلاً من خلاله تتم كل المعاملات المتعلقة بالدولة أي عمان. وفي عام ١٨٦٦ استمر تعاونه مع القوى الأجنبية، أي المملكة المتحدة، بحيث امتد هذه التعاون إلى حد حماية الحاكم من أي منافس مطالب بالسلطة في السلطنة. حيث أوصت بريطانيا للأخير أي الحاكم بالذهاب طواعية منفياً في الهند. وبالتالي فإن المملكة المتحدة لم تكتفِ بمجرد التدخل في الشأن العماني بل امتد ذلك حتى وصل لشؤون الأسرة الحاكمة في مسقط. وفي عام ١٨٣٩م وقع حاكم مسقط اتفاقية مع البريطانيين بألا يحق للسلطان فيها فرض قيود أو شروط داخلية كانت أم خارجية، ولا حتى كذلك فرض واجبات مهما كانت، دون موافقة الحكومة البريطانية عليها. وأن يتمتع الرعايا البريطانيون بحقوق المقيمين دون أن يتقيدوا بقوانين البلد، أي عمان، وذلك داخل نطاق الملكية من أراضٍ وغير ذلك التابعة للسلطان. وفي اليوم التالي وقع السلطان تعهداً وميثاقاً مزيداً يتضمن تعهد السلطان ومن سيخلفه بعدم التخلي عن ممتلكاتهم وسلطتهم في مسقط وعمان لأي كان سوى للحكومة البريطانية. وعلى الرغم من كل ذلك الذي يشير إلى ارتماء السلطان في أحضان المملكة المتحدة، فإن مندوبها يدعي بأن حاكم مسقط مهيمن وعاهل، وأن مسقط دولة كاملة الاستقلال.

٣١. ومسقط ما هي إلا دولة معتمدة على الإمبراطورية البريطانية تحميها وتتدخل في شؤونها متى شاءت. ولقد جعل البريطانيون من مسقط دولة حكراً لهم والعديد من المعاملات المتعلقة بالتنقيب عن النفط والكشف عن المعادن في عُمان وثروتها النفطية والمعدنية صارت تحت أيدي الاستكشاف والتنقيب البريطاني. وفي عام ١٩٢٣م منح السلطان إدارة أي نفط يمكن أن يكتشف في مصيرة يكون حكراً خاصاً بالبريطانيين. وإبان الحرب العالمية الثانية أعطى السلطان الإذن للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للدفع النقدي لبناء مطار في جزيرة مصيرة. وذلك على الرغم من أن جزيرة مصيرة لم تكن من ضمن ممتلكات وحكر مسقط بل كانت تحت احتلال قبيلة موالية للإمام. وقد يكون وجود ذلك المطار يشرح موقف الولايات المتحدة من القضية العمانية.

٣٢. إن سلاطين مسقط لم يكونوا إطلاقاً حكاماً حقيقيين، بل كانوا وكلاء لأي قوى أجنبية تمد لها يد المساعدة وتقف معها أوقات المحن والاضطرابات.

فعلى الرغم من ارتباطهم ببريطانيا العظمى لم يترددوا في إبداء الإخلاص والولاء لفرنسا. ففي عام ١٧٩٨م تدخل البريطانيون ليحلوا محل النفوذ الفرنسي في مسقط عن طريق عقد اتفاقية مالية مع السلطان. وهي أول اتفاقية في التاريخ الحديث يتم عقدها بين حاكم عربي وقوة أجنبية. وقال عالم التاريخ ديفيد هوغارث بأن تلك الاتفاقية قد ألزمت بريطانيا العظمى بمساعدة حاكم مسقط ضد شعب عمان. وفي عام ١٨٠٠م وقع السلطان اتفاقية مع مندوب خاص من قبل الحكومة البريطانية يمنحه حق تعيين وكيل بريطاني في مسقط. كما استمر السلطان في مداهنة واستمالة فرنسا على الرغم من الرفض البريطاني لذلك. واستمر ذلك الوضع قائماً حتى عام ١٨٣٤م عندما ارتمى السلطان في أحضان بريطانيا العظمى. الأمر الذي استمر قائماً من قبل حاكم مسقط من حينها. إلا أن حاكم مسقط سعى كذلك لإعطاء عُمان بأكملها للبريطانيين، أي أن يتحكموا في أمرها برمته. ولهذا السبب ظل شعب عُمان يحارب. أما اسم المملكة المتحدة والذي أطلق على الدولة العربية دولة مسقط وعمان فلم يكن إلا في مخيلة ذلك المندوب. ولقد حكمت الأسرة المالكة لمسقط بواسطة البريطانيين منذ تأسيسها.

٣٣. إن دولة عُمان ليست في الحقيقة مجرد إشارة أو اسم، فلقد كانت عُمان واحدة من أقدم الدول التي تمتعت باستقلال تام وذات سيادة. وفي الحقيقة هي الأقدم كدولة ذات سيادة حتى من المملكة المتحدة نفسها. فلقد تم اختيار أول إمام ليصبح حاكماً لعمان في منتصف القرن الثامن. ومنذ القرن التاسع تمكنت عُمان من إنشاء أسطول قوي وعلاقات تجارية كثيفة. وفي القرن السابع عشر عندما غزا البرتغاليون ساحل عُمان فإن الذي حاربهم وطردهم هو إمام عُمان وليس حاكم مسقط الصوري، والذي كان بمثابة الدمية أو اللعبة. لقد حكم الأئمة عُمان بصورة مستمرة من القرن الثامن وحتى العدوان البريطاني الأخير. كان هنالك خمسة وثمانون إماماً أكفاء وحتى الإمام الحالي والذي يقود الآن حركة قطره التحررية وأخوه هو الذي يترأس الوفد العماني والذي وافقت الآن اللجنة على الاستماع إليه.

٣٤. إن آخر دولة يمكنها أن تنكر وجود عُمان كدولة هي المملكة المتحدة. فهي نفسها، أي المملكة المتحدة، التي قامت بدور الوسيط في مفاوضات اتفاقية السيب بين مسقط وعمان والتي تم التوقيع عليها عام ١٩٢٠م، ولقد عمد وفد المملكة المتحدة على تجاهل الاتفاقية في مجلس الأمن وحاول عدم ذكرها كاتفاقية داخلية أو الإشارة إليها عام ١٩٥٧م، وكذلك في اللجنة السياسية الخاصة عام ١٩٦٠م. وعلى الرغم من ذلك فإن أي حكمٍ من أحكام الوثيقة يشير إلى أنها

اتفاقية دولية. وهذه الاتفاقية تتناول جانبين: السلطان من جانب وعمان من جانب آخر. ولم يوصف السلطان على أساس أنه سلطان مسقط وعمان. وعلاوة على ذلك فإن الاتفاقية تحدثت عن السلام وفقط الاتفاقية الدولية هي التي تتضمن مسألة السلام. وما يشار إلى أن المقيم البريطاني هو الذي توكل إليه مهمة الوساطة بين الجانبين حيث تم دعمه من قبل حكومته، أي الحكومة البريطانية، ليقوم بدور الوسيط بين الطرفين فإن هذه الفقرة الواردة في الاتفاقية تحطم كل الأسس التي تقوم عليها مزاعم ومجادلات المملكة المتحدة. فالاتفاقية تتناول النظم التجارية وأحكامها، كما تتناول كذلك مسألة إعادة الفارين ممن تطلبهم الدولة لمحاكمتهم بجرائم ارتكبوها في القطر وكذلك وقف العدوان ومسائل أخرى تتعلق بالإقامة والعمل القانوني. وكل هذه المسائل من القضايا التي عادة ما تنظم عن طريق أجهزة دولية.

٣٥. وحتى إذا ما صح ادعاء المملكة المتحدة بالقول إن اتفاقية السيب هي اتفاقية بين السلطان ورعاياه والتي تمت عام ١٩٢٠م، فإن ذلك لا يبرر تدخلها المسلح في الشأن العماني. وعلى كلٍ فإن موقف المملكة المتحدة من ذلك هو أن الاتفاقية تمنح لشعب عُمان درجة من الحكم الذاتي وإذا ما وقع نزاع بين السلطان وشعبه فلا يحق للمملكة المتحدة التدخل في النزاع. ولكي ما تبرر تدخلها ادعت بريطانيا بأن إمام عُمان قد أنشأ علاقات مع دول أخرى تتسم بالخيانة للقطر وللسلطان. والإمام ليس هو أحد الرعايا البريطانيين يمكن أن يحاسب ويتهم من قبل المملكة المتحدة بالخيانة. وإنما خيانته الوحيدة للمملكة المتحدة تتمثل في أنه قد تقدم بالطلب ليصبح عضواً في الجامعة العربية. وفي سعيها لقمع الشعب العماني من الجانب الآخر فإن المملكة المتحدة أظهرت تجاهلاً كاملاً لشرعية وقانون هيئة الأمم المتحدة.

٣٦. إن ما تقدمه المملكة المتحدة في ما يبدو وكأنه مساعدة ومساندة من قبلها إلى السلطان ما هو في حقيقة الأمر إلا مساعدة لها هي نفسها تسعى من ورائها إلى الحصول على امتيازات تعود عليها بالفائدة. ففي خطابه الذي بعث به السلطان بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٧م إلى القنصل العام للمملكة المتحدة يطلب فيه تقديم المساعدة قد تم تحويره ليخدم الشروط البريطانية وتم استغلاله في هذا الجانب. وحقيقة هذا المكسب يتمثل في استخدام المملكة المتحدة لعملها العسكري حتى قبل كتابة السلطان لذلك الطلب الخاص بالمساعدة. وما جاء فيما بعد من كتابة لهذا الطلب ما كان سوى إجراء رسمي وضع في ملفات مكتب الاستعمار.

٣٧ . كما أن المملكة المتحدة بعثت مسودة من برقية السلطان بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٥٧م إلى مجلس الأمن معترضة على ما جاء من اعتراض مقدم من الدول العربية الإحدى عشر ضد العدوان البريطاني على عمان. كما كتب السلطان رسالة يشكر فيها المملكة المتحدة بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٥٧ ومعبراً عن امتنانه لما قدمته له حكومة المملكة المتحدة من مساعدة تلبية لطلبه المقدم لها بهذا الخصوص.

٣٨ . لذا فإن كل هذا الأمر ما هو إلا بمثابة مسرحية درامية قامت المملكة المتحدة بتأليفها وكتابتها. تلك الدراما التي أظهرت عُمان كمسرح وشعبها كضحية لابد وأن تنتهي وأن يوضع حد لما تسببه الحرب من معاناة ومشاكل. كذلك ينبغي أن توقف الحرب نفسها. إن حاكم مسقط ليس هو الطرف الحقيقي في النزاع فالطرف الوحيد في النزاع والصراع الدائر في عُمان هو المملكة المتحدة، إلا أن ذلك وراء حجاب ووراء أساليب بشيء من التخفي والتستر. ولإصلاح الأخطاء ومعالجتها لشعب عُمان فلابد من أن تخاطب الأمم المتحدة المملكة المتحدة بهذا الشأن.

٣٩ . إن الوفود العربية لا تحاول من جانبها إدانة وشجب المملكة المتحدة على الرغم من أن تدخلها المسلح كاف لمثل هذا الموقف ولمثل هذا الحكم. فهذه الوفود العربية تسعى إلى حل مشرف لهذه المشكلة، وذلك على ضوء الشرعية والمبادئ التي تنادي بها هيئة الأمم المتحدة. وفي جلسة الجمعية الخامسة عشر فقد أعطى تفصيلاً لما دار من نقاشات ومفاوضات في لبنان بين ممثلي عُمان والمملكة المتحدة. فهو لم يتطرق لهذه التفاصيل أو يشرح ويفسر المسؤولية وراء فشل المفاوضات، وعلى الرغم من ذلك فلقد أبدت عُمان رغبتها في التفاوض. أما الوفود العربية فقد استجابت للالتماس المقدم إلى اللجنة السياسية الخاصة في جلستها الخامسة عشرة من قبل ممثل الهند في تأجيل النقاش أملاً في مواصلة المفاوضات. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك المفاوضات المزمعة لم يشرع فيها، وبالتالي لم يتوصل أحد إلى حل سلمي مشرف في عُمان ومازالت عُمان تعاني من ويلات الحرب والاقتتال.

٤٠ . وفي الجلسة الخامسة عشرة صرح ممثل المملكة المتحدة قائلاً إن حكومته تأمل في التوصل لحل يكون من نتائجه عودة زعماء التمرد إلى عمان. وكذلك فقد أبدى الممثل اقتراحاً مماثلاً في الحال. إلا أن المسألة الأساسية ليست هي عودة زعماء التمرد إلى عُمان بل هي تكمن في حقيقتها في عودة الحرية والاستقلال والحكم. فلابد من إعادة هيكلة الشرعية للدولة، ولابد من دحر وإنهاء الهيمنة

الأجنبية ومحو الاستعمار بصورة كاملة، ولابد كذلك من إزالة القواعد العسكرية البريطانية وانسحاب القوات المسلحة البريطانية من عمان. هذه هي الحلول التي سعت إليها الدول العربية وهي حق لعمان كما أنها حق لكل أمة.

وعلى هدي هذه المبادئ فلابد من أن تدخل الأمم المتحدة لإقناع الأطراف المتنازعة للدخول في مفاوضات. وكما جاء في القرار فإن هذا ما جاءت به الدول العربية الإحدى عشرة وقدمته كاقتراح للتوصل لحل المشكلة العمانية. وكذلك كان هذا هو الشأن بالنسبة لعدد من الوفود. (أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ أل). ولقد حمل هذا الاقتراح أملاً في مستقبل مشرق للسلام والحرية في عمان. وإذا لم تتبنَّ الأمم المتحدة هذا القرار فإن ما يحدث لن يقتصر على إعادة الأمر مرة أخرى في الأمم المتحدة بل إن الحرب ستستمر كذلك.

٤١ . قال السيد/ لابيان ممثل (أندونيسيا) بأن ممثل المملكة العربية السعودية قد ألقى كلمة حول المسألة العمانية في جلسة الجمعية العامة الخامسة عشرة شملت العديد من المعلومات الهامة تتعلق بخلفية الموضوع. وتساءل راجياً أن يتم توزيع ذلك التصريح الذي قدمه ممثل السعودية لأعضاء اللجنة.

٤٢ . وقال ممثل السعودية السيد/ الشقيري بأنه سيسعى لتوزيع تصريحه حول الأوضاع في عُمان وتوجه بالشكر لممثل أندونيسيا لاهتمامه بالموضوع.

انفض الاجتماع في الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة مساءً.

الوثيقة رقم (١١٧٥)

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة عشرة
السجلات الرسمية
الاجتماع رقم ٣٠٠ للجنة الخاصة بالسياسات
الثلاثاء ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ الساعة ٠٠ : ١١ صباحاً
نيويورك

المحتويات

الرئيس: ـ السيد يوردان تشوبانوف (Yordan Tchobanov) (بلغاريا)

جدول أعمال المادة ٢٣
المسألة العمانية (أ/ أس. بي. سي./ ٥٩/ أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ أل)
(تكملة)

١ . ذكر السيد/ الباجه جي (العراق) بأن المسألة العمانية كانت قد طرحت أمام مجلس الأمن في عام ١٩٥٧م وعلى ضوء محتوياتها لم يكن المجلس متحمساً لسماع شكاوى ضحايا عدوان المستعمر، ومن ثم فقد رفض مجلس الأمن

الاستماع إليهم، وبالتالي لم توضع من ضمن الأجندة لمناقشتها. ولحسن الحظ فإن الوضع قد تغير نتيجة لما تقدم به أكثر من عشرين بلداً بطلب رسمي لمناقشته وكلها ترزح تحت نير الحكم الاستعماري.

٢. ومما لا يدع مجالاً للشك فإن المشكلة هي مشكلة استعمارية تتمثل في سياسة المملكة المتحدة في منطقة الخليج الفارسي. تلك السياسة الطامحة والطامعة في النفط العربي. وكانت المملكة المتحدة والتي يساندها الشيوخ الفدراليون والذين يتلقون العون منها ممن أعطوا استقلالاً جزئياً وأصبحوا متسلطين على رقاب الشعب بقوة السلاح وضدهم كانت ترجو أن تحرم عُمان من مصادر نفطه الغنية والتي هي ملكهم وحقهم.

٣. كان وضع المملكة المتحدة بهذا الخصوص مبنياً على ثلاث حجج يستطيع أن يدحضها ويفندها بنجاح.

٤. ادعت المملكة المتحدة بأنه لا توجد مطلقاً دولة لعمان منفصلة من سلطنة مسقط. ذلك على الرغم من وجود الإمامة في عُمان منذ حوالى ١٢٠٠ سنة. بينما لم تتأسس الأسرة المالكة في مسقط سوى في القرن الثامن عشر. والحقيقة هي أن اختيار الأئمة في عُمان خلال فترات التاريخ المتعاقبة لم يعط الأسرة المالكة في مسقط حق السيطرة على الحكم وذلك نظراً لأن اختيار الإمام لم يكن يتم وفقاً للتسلسل العائلي، أي عن طريق وراثة الحكم من نفس السلالة. أي أن اختيار الأئمة لعمان لم يخضع للعامل الوراثي.

٥. إلا أن المملكة المتحدة من جانبها تدعي بأن الأئمة في عُمان لا يمثلون إلا الناحية الروحية باعتبارهم رجال دين بحيث لم يكن هذا الأمر شيئاً دنيوياً مطلقاً. الشيء الذي لم يثبته كل التاريخ الإسلامي. ووفقاً للتقليد الذي يرجع تاريخه إلى سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الأوائل فإن اختيار الإمام كان يتم على أساسين **أولهما** الأساس الروحي و**ثانيهما** زعيم دنيوي. وخلال فترة الاضطرابات التي صاحبت اختيار الإمام الجديد عام ١٩١٣م فإن المملكة المتحدة قد ألمحت باعترافها بسلطة وحكم الإمام على عمان. وما يدلل حقيقة ذلك يمكن الحصول عليه في الرسالة المتبادلة في عام ١٩١٩ بين قنصل المملكة المتحدة والمندوب السياسي في مسقط ونائب الإمام. وجاء في تلك الرسالة تهديد لعمان بحظر اقتصادي وحتى باحتلال عسكري إذا ما رفضت ما تطالب به المملكة المتحدة. وكانت تلك الرسالة معنونة للسلطات العمانية وليس لسلطان مسقط. وذلك ما يشير إلى أن سلطات المملكة المتحدة تعترف بالإمام

كزعيم مستقل بنفس الخطى التي يسير عليها سلطان مسقط. وأضافت السلطات البريطانية بأن الإمام كان يمارس سلطاته مستقلاً عن السلطان.

٦ . كما ادعت بريطانيا بأن اتفاقية السيب المبرمة عام ١٩٢٠م قد رسمت حكم سلطان مسقط في عُمان وإنها لم تكن اتفاقية دولية بين دولتين. وعلى الرغم من ذلك فإن المملكة المتحدة لعبت دور الوسيط في تلك الاتفاقية في الوصول إلى نهايتها وإتمامها وكانت تلك الاتفاقية قد وقعت بين سلطان مسقط وإمام عمان. والتي ما كان يمكن أن تتم إذا اعتبرت بين سلطة وبين رعية. فالاتفاقية هي في الواقع بين رأس الدولة وأي جزء من القطر يمتنع عن وجود أي عمل عدواني أو تدخل من قبل أي كان في الشؤون الداخلية للآخر وهي سمة من سمات الاتفاقيات الدولية. أي أن لكل سلطاته ومناطقه التي تخضع له بحيث لا يسمح للآخر بالتدخل في الشؤون الداخلية للآخر.

٧ . استمرت الاتفاقية سارية المفعول حتى عام ١٩٥٤م عندما بدأت شركة نفط بريطانية عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في أراضٍ تابعة لعمان، وذلك على ضوء حق امتياز كان قد منحه لها سلطان مسقط في عام ١٩٣٧م. حيث ادعت حكومة المملكة المتحدة بأن عمليات التنقيب عن النفط لا تعاكس أي حكم ذاتي قد تم منحه لعمان وفقاً لاتفاقية السيب، بمعنى أن لها الحق في التنقيب في أي أرض كانت دون أن يمس ذلك ما تمت الموافقة عليه. وعلى هذا فإن لشركة النفط البريطانية أن تستكشف وتنقب عن النفط حتى في الأراضي التابعة للإمام. وعلى الرغم من ذلك فليس للسلطان الحق في منح حق الامتياز عن النفط والتنقيب عنه في أراضٍ لا تقع تحت سيطرته ولا تتبع له دون الرجوع وأخذ المشورة والإذن من صاحب الحق ألا وهو إمام عمان.

٨ . وكان نشوب الحرب والاقتتال عندما رفض إمام عُمان السماح للشركة بالتنقيب والكشف عن النفط في أراضيه. وبدأ السلطان يقوم بفعل ما تمليه عليه حكومة المملكة المتحدة حيث توجه لها بطلب إمداده بالمساعدة العسكرية. ومن ثم قامت حكومة المملكة المتحدة على ضوء طلب السلطان بإرسال قوة جوية وقوات برية مزودة بأسلحة متعددة شملت الصواريخ والقاذفات والطائرات الحربية والعربات المدرعة وعدداً كبيراً من قاذفات القنابل وبنادق وذلك كله ضد شعب أعزل وغير مسلح. وهو أي السيد/ الباجه جي ممثل العراق كان قد اقتبس تفاصيل هذا العمل العدواني البريطاني ضد شعب عُمان والذي تم نشره في جريدتنا **التايمز والديلي تلغراف** اللندنيتين، وكذلك في جريدة **النيويورك تايمز**.

٩ . إن ذلك التدخل المسلح من قبل عضو دائم في مجلس الأمن، وهو بريطانيا، ضد دولة أخرى. ثم وصف العمل بأنه صراع داخلي لا يجد ما يبرره في كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وبريطانيا بررت ذلك بأنه جاء لمساعدة صديق حميم. وفي الحقيقة فإن ما جاء من تبرير لحكومة المملكة المتحدة هو فهم غريب للقانون الدولي. ويظهر جلياً أن ذلك الصديق الحميم والمخلص، وهو الوصف الذي جاء على لسان حكومة المملكة المتحدة لسلطان مسقط، ما كان سيجد تلك المساعدة إذا لم تكن لديه ثروة نفطية. وإنما كان تدخل المملكة المتحدة عسكرياً في الشأن العماني ما هو في حقيقته إلا حماية لمصالحها النفطية في تلك المنطقة. إن مثل هذا التدخل في شؤون بلد آخر يعتبر قراراً خطيراً وسابقة ستهدد الآمن الدولي. وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من إيقاف مثل هذا السلوك وإذا تسامحت فيه ولم تتخذ في شأنه إجراءات، فإن مثل هذا النوع الجديد من الإمبريالية سيعطي القوى الأخرى الحرية في التدخل كذلك بدورهم في شؤون الدول الصغيرة، ولن تشعر تلك الدول الصغيرة بالاطمئنان على طريقة تتمكن بواسطتها من الاحتفاظ باستقلالها الاقتصادي.

١٠ . وعلى الرغم من الحرب فلقد ظلت عُمان دوماً مستعدة للتفاوض مع المملكة المتحدة. وبدأت الاتصالات بهذا الخصوص عام ١٩٥٩م إلا أن المملكة المتحدة أصرت وكشرط أساسي للتفاوض أن يعلن عن وقف لإطلاق النار. وعمان لم تقبل بذلك الشرط. وتم عقد اجتماع آخر في بيروت عام ١٩٦٠ وفيه أبدى الوفد العماني موافقته لوقف إطلاق النار على أن يكون ذلك تحت العمل على تحسين الوضع الحالي وانسحاب القوات المهاجمة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وكذلك دفع تعويض مناسب عن كل ما خلفه العدوان من دمار وتحطيم وخسائر عانى منها شعب عمان. وكانت كل تلك الطلبات معقولة. وبعد ختام المحادثات بين الجانبين وضع المتحدث باسم المملكة المتحدة مرة أخرى شرطين وهما: وقف إطلاق النار وسحب المسألة العمانية من أجنده الأمم المتحدة. ولقد كان الطلب الأخير المتعلق بسحب القضية من أجندة الأمم المتحدة طلباً غير مقبول لأنه من مهام الأمم المتحدة ومن إجراءاتها العادية العمل على استتباب السلام في النزاعات الدولية.

١١ . ولذلك فقد توقفت المحادثات. وعلى الرغم من ادعاءات المملكة المتحدة فإن القتال بين العمانيين والقوات البريطانية أو قوات مسقط تحت إمرة وقيادة المملكة المتحدة قد استمر. واستمر القتال لفترة طويلة حيث إن المملكة المتحدة قد رفضت الحقوق الشرعية والقانونية لعمان.

١٢ . هذا الموقف العدائي ضد عُمان دفع العراق وأربعة عشر قطراً عربياً

عضواً في هيئة الأمم المتحدة إلى أن يتقدموا مرة ثانية بمسودة للقرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ والذي سبق أن قدم بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦١م، وكان هذا القرار يدعو إلى إعلان استقلال الأقطار التي ترزح تحت نير الاستعمار واستقلال الشعوب (قرار الجمعية العامة (١٥) ١٥١٤. والذي تم دعمه من قبل الجمعية العامة في قرارها الصادر رقم ١٦٥٤ (XVI) والذي تم الاعتراف فيه بحق الشعب العماني في تقرير مصيرة. وهو قرار من الصعب نكرانه أو التغاضي عنه. ويدعو القرار لانسحاب القوات الأجنبية المتواجدة في عُمان والتي قد تتسبب في نشوب عواقب وخيمة وأحداث خطيرة إذا ما طال بها المقام هناك. وأخيراً فقد دعا القرار الصادر من الجمعية العامة كافة أطراف النزاع إلى السعي إلى بسط السلام وحل كافة خلافاتهم بالطرق والسبل السليمة. ولا يمكن لأحد الاعتراض على ما شمله هذا القرار. وتمنى ممثل العراق بإخلاص أن تتم الموافقة على القرار بأغلبية الأعضاء الأمر الذي من شأنه إعادة الأمن والسلام لعمان وإرضاء لآمال وتطلعات شعبه من أجل الحرية والاستقلال.

١٣ . وطلب الحق في العودة إلى الموضوع إذا ما تطلب الأمر ذلك.

١٤ . كما عبر السيد/ الشطي (تونس) عن شكر وفده لجهود المملكة المتحدة الرامية لتصفية الاستعمار. ومقارنة مع استعمار كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا أو البرتغال فلقد بدأت الإمبريالية البريطانية من كل هذا الزخم الاستعماري هي الوحيدة التي استطاعت وفي ظروف عديدة تجنب الظروف المأساوية التي تسببت فيها بعض الدول الاستعمارية للمستعمرات التي استعمرتها. إلا انه ولسوء الحظ فإن حقبة المغامرة الاستعمارية لكل من السويس والقضية العمانية لم تثر. وبعد أن قام ممثل المملكة المتحدة بشرح تلك العوامل ومحاولة تبرير ما قامت به حكومته تجاه عُمان شعر وفده بنوع من الرضاء حيث قام الوفد بشرح الأوضاع في عُمان وبسلوك حكومة المملكة المتحدة تجاهها. إذ صرحوا بالقول وعبر قرون من الزمان فلقد شهدت الإمامة في عُمان فترات من الازدهار وفترات أخرى من الضعف، إلا أنها لم تكن في يوم من الأيام دولة مستقلة وذات سيادة.

١٥ . إن الأحكام الواردة في الفقرات التي تضمنتها اتفاقية السيب المبرمة بين السلطان والإمام عام ١٩٢٠ كانت توضح بجلاء وبلا خلط وجود منطقتين مستقلتين. حيث شملت الاتفاقية ثلاثة أطراف وهي عُمان ومسقط والمملكة المتحدة والتي يرمز إليها على أنها الوسيط. إلا أن الاتفاقية قد انتهكت أولاً عن طريق سلطان مسقط والذي قام بمنح امتياز التنقيب عن النفط للمملكة المتحدة في مناطق تقع ضمن منطقة عمان، وانتهكت الاتفاقية مرة ثانية عن طريق الهجوم الذي شنه

السلطان بمساعدة المملكة المتحدة ضد عُمان عام ١٩٥٥م. وتحت ظل مثل تلك الظروف فمن المعقول التساؤل لماذا استمرت المملكة المتحدة في الهجوم على إمام عمان، بينما كانت تحمي سلطان مسقط. ولقد ألقى ممثلو المملكة المتحدة القليل من الضوء على الحجج من وراء حملتهم ضد الإمام عام ١٩٥٠م وكانت تصريحات أثارت حرجاً لها. وأكثر الحجج التي دعت لذلك الهجوم منطقية كانت هي أن المملكة المتحدة تعتبر نفسها مربوطة ومقيدة وملزمة بمساعدة صديق مخلص وحميم وهو السلطان. وذلك حتى يتمكن من القضاء على التحرشات المنظمة ضده من الخارج. وهذه الحجة تذكر بالحجة التي ذكرتها فرنسا حينما دخلت تونس واحتلتها لحماية الأسرة الحسينية المالكة عام ١٨١١م والتي جعلت فرنسا تحتل ثلاثة أرباع مساحة تونس. إلا أن تلك الدعوى باستخدام القوة مما يقال بأنه عمل قانوني كانت ضد قطر حقيقي. فعلى المدى الطويل وبعد نضال ذاتي نجح أبناء الشعب التونسي في تحرير أنفسهم من ربقة وظلم الاستعمار. وفي تحرير أنفسهم من ملكية كانت لديها صداقة أرهقت كاهلهم. وفي المسألة العمانية فإن وضع الأطراف المعنية كان مطابقاً لما حدث في تونس من أحداث دعت لتدخل خارجي من قبل فرنسا. ففي عُمان كذلك اتحد الشعب العماني لمساعدة الإمام المنتخب حيث ناضل وكافح ضد الهيمنة الأجنبية. ومن ناحيتها فإن المملكة المتحدة منحت سلطان مسقط الحكم على عُمان من أجل الحصول على حق امتيازات التنقيب عن النفط ولقد كان الحلف المربح مع سلطان عُمان حلفاً أنانياً. لقد كان عدوان المملكة المتحدة على شعب عُمان عام ١٩٥٥م عدواناً ظالماً ولا يمكن تبريره إلا من وجهة النظر المصلحية لها. وهي التي كانت قد اعترفت في اتفاقية السيب بوجود دولة عمان. إن الحملة البريطانية هي عدوان صريح وتشكل سابقة خطيرة.

١٦ . كما إنه قارن مشكلة كاتانغا بالقضية العمانية وتساءل مندهشاً بأنها مثل حملة بريطانيا على عُمان عام ١٩٥٥م لم تثر انتقاداً، كما حدث من المملكة المتحدة على وجه الخصوص حينما وجهت بالقيام ضد الأمم المتحدة عندما قامت هذه الأخيرة باللجوء للقوة المسلحة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة. وفي ختام الجلسة الأخيرة تمنى وفده من المملكة المتحدة والتي كانت دائماً تظهر الحكمة والواقع في مثل هذه القضايا من أن تحاول معالجة خلافها مع عُمان عن طريق المفاوضات قبل افتتاح الجلسة السادسة عشرة. إلا أن تلك الأماني قد تلاشت حيث تكثفت العمليات العسكرية ضد شعب عمان. الأمر الذي اضطرت فيه الدول العربية إلى تقديم التماس للأمم المتحدة لإقناع وحث المملكة المتحدة على الانصياع لمبادئ الشرعية. وكان هذا هو ما يرمي إليه وفده وبعض الوفود الأخرى والتي كانت قد

تقدمت بمسودة للقرار في الوثيقة أ/ أس. بي. سي./ ٧٨. وإن ما جاء بخصوص معالجة الأوضاع في عُمان في الوثيقة السابقة الذكر مليء بروح التصالح وتمت صياغته بصورة معتدلة، وهو بالتالي لا يقلل من هيبة المملكة المتحدة ولا يعرض مصالحها للخطر. لذا فإن وفده يرجو أن تتبنى الغالبية العظمى تطبيق هذا القرار حيث يمكن من خلاله إعادة الحقوق لشعب عمان. إن المملكة المتحدة والتي ظلت دوماً تتصارع وتطبق القرارات الصادرة من هيئة الأمم المتحدة لن تحذو حذو تلك الدول والأقطار، والتي وعن طريق سلوكها واتجاهاتها المتحدية لقرارات الأمم المتحدة أخرت كثيراً بالهيئة الدولية. وبالتالي فإن على المملكة المتحدة الدخول ومن بوابة قضية عُمان في تعاون مثمر وكامل معها. كما إنه سيكون من الحكمة انتهاج سياسة التعاون مع تلك الدول التي كانت تناهض قرارات الأمم المتحدة.

١٧ . قال السيد/ مسعود أنصاري (إيران) إن بلده كان دائماً يمد يد المساعدة ويقف في صف الشعوب المستعمرة من أجل مناصرة نضالها لنيل استقلالها، حيث كان لوفده دور فعال ونشط في تشكيل قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ (١٥) وهي ضد أي شكل من أشكال التدخل الداخلي في شؤون أي بلد. إن إيران والتي تربطها روابط دينية وتقاليد تاريخية راسخة في كل المناطق الواقعة جنوب الخليج الفارسي، وكذلك بالجزيرة العربية، فإنها ومن هذا المنطلق تتعاطف وتقف مع الشعب العماني وتؤازره من أجل حريته ونيل استقلاله. هناك قضيتان مرتبطتان بمسألة عُمان أولهما مسألة التدخل الأجنبي، والذي هو بالأحرى أمر استعماري، والأمر الثاني هو العلاقة بين مسقط وعمان. إن المملكة المتحدة تقول بأن هناك دولة واحدة فقط مستقلة وهي دولة مسقط وعمان. حيث إن الوفود التي تقدمت بمسودة القرار أمام اللجنة (أ/ أس. بي. سي./ ٧٨) قد أعلنت أن عُمان دولة منفصلة ومستقلة عن مسقط. والعلاقات بين هاتين المنطقتين المستقلتين مسقط وعمان تسببتا في العديد من المشاكل المتعلقة بالشرعية والدستور والقانون. وكذلك نشأ عن هذه العلاقات مشاكل سياسية. وكل هذه الأمور لم يرغب الوفد في التعقيب عليها في ذلك الوقت. ومن ناحية أخرى فقد تأزم الوضع بوجود قوات أجنبية على أراضيها. وعلى الرغم من ذلك فإن الشيء المهم الأول هو العمل من أجل انسحاب القوات البريطانية المتمركزة في عمان. وإن وفده سيؤازر ويساند بصورة كاملة ما جاء في الفقرة ٢ من مسودة القرار. وكذلك ما جاء في الفقرة ٣ إلا أن وفده يعتقد بأن ما جاءت به الفقرة ١ من مسودة القرار تحتاج إلى بعض التعقيب عليها. ففي مثل هذه الظروف لابد من أخذ الحيطة والحذر قبل اتخاذ أي إجراءات وعلى وجه الخصوص المشاكل والصعاب التي تواجهها بعض الأقطار بعد نيل استقلالها. فكل ذلك لابد من أخذه

بعين الاعتبار. كذلك لابد من ألا ننسى بأن الحدود الجغرافية لإمامة عُمان لم يتم تحديدها بصفة قاطعة، وبالتالي فإن هذه المسألة قد تتسبب في مشاكل وصعاب. لذلك فلابد من التصرف بحكمة وتجنب نشوء وضع قد تترتب عليه مخاطر تهدد السلام والأمن في المنطقة، وقال السيد مسعود (إيران) بأن الجمعية العامة قد تبنت القرار رقم ١٦٥٤ (١٤) وهو القرار الذي تسانده إيران، وقال بأنه يمكن أن يهتدي بالوثيقة للوصول إلى حل للقضية العمانية.

وبناءً على قرار اللجنة في اجتماعها ٢٩٩ بالموافقة على الاستماع للمندوب العماني. والذي ورد ذكره في الرسالة أ/ أس. بي. سي./ ٥٩ المقدمة من الوفود العربية الأحد عشر فلقد دعا السيد الرئيس السيد/ محمد الأمين عبد الله لمخاطبة اللجنة.

١٨. عبر السيد محمد الأمين عبد الله عن خالص شكره للوفود التي وقفت مع الطلب المقدم من المندوب العماني للاستماع إليه في الوثيقة أ/ أس. بي. سي./ ٥٩ حيث إن المسألة العمانية قد طرحت أمام الأمم المتحدة في العديد من المرات. وهو من الأمور المشجعة أن توافق اللجنة على الاستماع للمندوب العماني حيث ظل الشعب العماني يواجه عدوان المملكة المتحدة منذ فترة ليست بالقصيرة. فإذا كان لابد من أن تبقى الأمم المتحدة حية وفاعلة ونشطة كقوى موجهة ومحددة للمصير الإنساني كان لابد من محو والانتهاء من الاستعمار والعدوان في عُمان وفي أي مكان آخر من المعمورة. إن ممارسات المملكة المتحدة والتي هي عضو مؤسس للأمم المتحدة، في عُمان هي بمثابة وصمة في كبرياء وهيبة المنظمة الدولية، وكذلك فهو انتهاك للشرعية الدولية وكذلك للقيم الأخلاقية وحقوق الإنسان. مازال الرعب يضرب أطنابه في القطر ويعمه. وتم اتخاذ العديد من الطرق والأساليب المعروفة لدى العديد من الدول والأقطار والتي تمكنت من نيل استقلالها بعد نضال طويل ومرير ضد الاستعمار والقوى الأجنبية التي كانت قد غزت بلادهم. كما ذكّر السيد محمد الأمين عبد الله ما سبق وأن قاله السيد نهرو عام ١٩٢٧م بما سببته الإمبريالية البريطانية لبلاده من خرق للدستور والشرعية وممارسات غير إنسانية. وكذلك ذكر أعضاء اللجنة بما لاقاه الشعب العماني والذي كان ضحية للإجراءات والممارسات الظالمة والقمعية، وذلك حينما تعرض بالذكر لبعض الحقائق والأحداث التاريخية.

١٩. وقبل قرن مضى من الزمان كانت مسقط مدينة مزدهرة يقطن فيها حوالى ٨٠,٠٠٠ من السكان ووفقاً لآخر إحصائية، فإن هذا العدد قد تقلص ونقص ليصل إلى حوالى عشر العدد المذكور، وأضحى السكان فقراء وعاطلين

ومعدمين. كما ترك الآلاف منازلهم وديارهم بحثاً عن المعيشة واستمرت الهجرة الجماعية. ولم تستطع المملكة المتحدة دحض وإنكار تلك الحقائق. ومن ناحية أخرى لا بد من معرفة أن عُمان قد شهدت وتمتعت بالحرية والاستقلال في تاريخها لعدة قرون مضت. إن الاستعمار البريطاني لم يفلح في القضاء على المقاومة ضده من قبل الشعب العماني لعدة سنوات. وليس ثمة دليل وبرهان على عجز وفشل الافتراضات التي تقوم بها المملكة المتحدة بأن عُمان ليست مستقلة سوى أن العمانيين قد شهدوا ومارسوا نظام حكم خاص بهم مختلفاً عن ذلك الذي كان قائماً في مسقط بشكل جذري. والأكثر من ذلك فإن لعمان علمها الخاص بها. كما أن اتفاقية السيب الموقعة بين السلطان والإمام عام ١٩٢٠م قد أقرَّت واعترفت باستقلال عمان. إن الدور الذي قامت به المملكة المتحدة في اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م لم يقتصر على المساعدة ولكنه تعدى ذلك بحيث كانت هي الوسيط الحقيقي أثناء انعقاد المفاوضات وحين التوقيع على ما جاء في ختام هذه المفاوضات. ولقد أطلع السيد/ وينغيت، القنصل البريطاني والمندوب السياسي في مسقط، نائب إمام عُمان في رسالة بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠م على أن المملكة المتحدة قد فوضته أن يقوم بدور الوسيط في مفاوضات اتفاقية السيب. لقد جاءت اتفاقية السيب بعد سبع سنوات من الحرب والاقتتال بين عُمان من جانب وبين المملكة المتحدة ومسقط من جانب آخر، وفي الوقت الذي أظهر فيه العمانيون بطولة نادرة حيث قاموا بمحاصرة مسقط.

٢٠ . إن للاستعمار منطقه الخاص به والذي يتمثل في استغلال الشعوب والسيطرة على مواردها بغض النظر عن القانون أو العدل. والسبب من وراء التدخل البريطاني في عُمان هو أن الشعب العماني قد رفض الركوع والانصياع لما تمليه عليه المملكة المتحدة، أو أن يتخلى لهم عن سلطته وحكمه وموارده. لذا فلقد قرر العمانيون أن يقاتلوا حتى النهاية وذلك من أجل نيل استقلالهم واستعادة حقوقهم. ولقد كان الشعب العماني يعول ويثق في وقوف ومساعدة الأمم المتحدة والأمم حديثة الاستقلال في أفريقيا وآسيا معه وفي مناصرة قضيته. وطالب الشعب العماني بانسحاب كامل وفوري للقوات البريطانية من بلده. فاتفاقية السيب والاعتراف بعمان كدولة ذات سيادة مستقلة يسمحان لها بأخذ موقعها بين الأمم المستقلة في العالم. وانسحب السيد محمد الأمين عبد الله.

٢١ . وقال السيد/ كخيه (ليبيا) إن على العرب ألا يطرحوا قضية عُمان أمام الأمم المتحدة حتى يستنفذوا كل الوسائل والطرق السليمة لمعالجة وفض النزاع. فالقضية الراهنة هي مسألة ذات طابع استعماري. وبحجة وذريعة مساعدة صديقها

سلطان مسقط فقد سعت حكومة المملكة المتحدة لحماية مصالح شركة تنمية النفط. والجميع يعلم بأن سلطان مسقط لا يمثل سوى واجهة ومظهراً كاذباً يخفي وراءه المصالح الإمبريالية للمملكة المتحدة. وما تقدمت به المملكة المتحدة من حجج ودعاوى وأسباب لعدوانها وتدخلها في عُمان أمام الأمم المتحدة ينبغي ألا يمنع الأمم المتحدة من الإيفاء بمسؤولياتها وألا تقبل هذه الادعاءات والافتراءات أو أن تقع تحت تأثير قوة عظمى. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة وكعضو دائم في مجلس الأمن فإن لديها مسؤوليات تتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين. فهي قد ارتكبت عملاً عدوانياً وذلك بهجومها المسلح ضد الإمامة في عُمان مما يعتبر انتهاكاً للمادة ٢ من الفقرة ٤ من دستور وشريعة الأمم المتحدة. وفي مثل هذه الظروف على الأمم المتحدة أن تقوم باتخاذ الإجراء المناسب.

٢٢ . ونهج حكومة المملكة المتحدة في عُمان هو نهج مضاد لإعلان منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، حيث جاء في الإعلان بأن لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، كما أن لها الحق في تحديد مسار سياساتها واتباع الأساليب التي ترتضيها لتنمية اقتصادها ومجتمعاتها وثقافاتها. كما يقول الإعلان كذلك بأن كل العمليات المسلحة أو الإجراءات القمعية مهما كان نوعها والتي توجه ضد الشعوب ينبغي منعها ووقفها حتى تتمكن الشعوب من أخذ حقها في الاستقلال والحرية. كما أنه ينبغي أن تحترم المناطق التي تقع ضمن نفوذها وداخل أراضيها. فالإعلان المتعلق بحقوق الإنسان الصادر من هيئة الأمم المتحدة يمنح حق الاستقلال لكافة الشعوب والأقطار المستعمرة. وهو أداة تشجع أبناء الشعب العماني والذي ينبغي ألا تخذله هيئة الأمم المتحدة.

٢٣ . كما ذكر بأن دولة عُمان والتي ظلت تتمتع بالإستقلال لأكثر من عشرة قرون قد لعبت دوراً رائداً في التاريخ الإسلامي. ففي القرن الثامن عشر تمكن أسطولها من الدفاع عن السواحل العربية ضد الغزو البرتغالي. ونظراً لموقعها الجغرافي فلقد كانت عُمان من أول الأقطار العربية الرئيسية التي فتحت شهية البريطانيين. وبمجرد دخولهم للمنطقة فقد اتبعوا ونهجوا نهج الإمبريالية الأوروبية التقليدية حيث تحالفوا مع أكثر العناصر شبهة من أبناء البلد، وقاموا بتقسيم القطر خدمة لأطماعهم وطموحاتهم الشخصية. حيث قاموا بتقسيم عُمان العظمى دون مراعاة لأي ناحية أو جانب تاريخي أو اقتصادي أو جغرافي أو عرقي اثني. وحتى الأحداث الأخيرة فلقد كانت إمامة عُمان تتمتع بالاستقلال. وفي عام ١٩٥٤م وبعد وفاة الإمام محمد بن عبد الله وحينما منح سلطان مسقط المملكة المتحدة امتياز الاكتشاف والتنقيب عن النفط في أراضيها بدأ النزاع الذي شنه الإمام

غالب بن علي. وعندما رأى السلطان ما سيتمخض عنه النزاع من تهديد لمصالحه وما يتهدد مصالح المملكة المتحدة، طلبت منه المملكة المتحدة استخدام المرتزقة لدحر تمرد طالب ضد الوجود البريطاني. وبعدها قدمت قوات المملكة المتحدة لتسارع وتؤازر السلطان ومرتزقته حيث قاموا بحملة واسعة مستخدمين الصواريخ والطائرات الحربية. كما أن المملكة المتحدة كانت مترددة في الخطوات التي اتخذها الإمام الجديد ليصبح عضواً في جامعة الدول العربية.

٢٤ . إن وجود دولة عُمان كدولة مستقلة وسلطة ذات سيادة تم التأكيد عليها في اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م وهي الاتفاقية التي وضعت حداً للحرب التي دارت رحاها لمدة سبع سنوات بين إمام عُمان وسلطان مسقط، وكانت تمثل استتباباً للسلم بين الطرفين. وكذلك كانت تحقق لكلا الطرفين تسليم الفارين ممن ارتكبوا جرائم داخل دولهم وفروا، وكذلك حق طلب اللجوء السياسي وحقوق المواطنين بين الطرفين. ولم تتحدث عن الشؤون الداخلية لعمان بل اعترفت باستقلالها وحكمها الذاتي تحت ظل الشرعية الدولية لإمامة عُمان كما أقرت بسلطة الإمام. وعلى الرغم من أن كل ذلك قد اعترف به وأُقرَّ في اتفاقية السيب وعن طريق المندوب السياسي لحكومة صاحبة الجلالة، فإن المندوب البريطاني ادعى بأن وظائف الإمام ما هي إلا وظائف دينية في جوهرها. إلا إنه وفق تعاليم الإسلام لا يوجد فصل أو تمييز بين ما هو دنيوي وما هو ديني، وإن الإمام على وجه الخصوص يجمع بين الوظيفتين ويمارسهما.

٢٥ . قال مندوب المملكة المتحدة بأن الشعب وإمام عُمان قد وافقا على ما قام به السلطان من منحه حق الامتياز عن النفط في عام ١٩٣٦م، وأن الإمام الجديد لم يعترض على هذه الامتيازات حتى عام ١٩٥٥م حيث اضطر للاعتراض لأسباب شخصية. إلا أن الحقيقة هي إنه لا الشعب العماني ولا إمامهم الشرعي قد اعترفا بهذه الامتيازات، وذلك لسبب بسيط وهو أن السلطان قد اتخذ هذه الخطوة دون أن يطلب استشارتهما أو يدخلهما في الموضوع. ولم يدرك الشعب العماني تلك الحقيقة، أي حقيقة دخول الشركة البريطانية لمنطقة عُمان وبداية أعمالها في الكشف والتنقيب عن النفط لعدة سنوات. وعندما أدركوا ذلك هبوا ضده واعترضوا عليه باعتبارهم عملاء غير قانونيين.

٢٦ . وصلت معلومات من إمام عُمان يفند فيها ويدحض ما ادعته المملكة المتحدة من عودة السلام والأمن للمنطقة. وفي حقيقة الأمر فإن العمليات العسكرية قد استمرت وتعددت عمليات القمع وكل أعضاء السكان النشطين إما في المنفى أو في غياهب السجون. وعلى الرغم من ذلك فلقد ظل الشعب العماني

يناضل ويكافح وسيستمر في ذلك حتى ينال البلد استقلاله الكامل ويعترف به.

٢٧ . وألح وفده وطالب الأمم المتحدة باتخاذ خطوات مناسبة لوضع حد لوقف تدهور الأوضاع الراهنة، كما ترجى حكومة المملكة المتحدة ترك سياستها الإمبريالية وأن توافق على وضع الأسس التي من شأنها تحقيق الاستقرار والسلام وفض النزاع ووقف العدوان. والاعتراف باستقلال وسلطة عُمان وعودة مناطقها وتكاملها وذلك احتراماً لما جاء في اتفاقية السيب. إضافة لإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة إصلاح ما دمرته الحرب وما تسبب العدوان في خسارته.

٢٨ . ويعتقد السيد/ صبري (اليمن) بأن على الأمم المتحدة مساعدة الشعب العماني لممارسة حقه في تقرير مصيره وأن يحمي القطر من الأغراض الاستعمارية. إن الشعب العماني يتوق وبشدة للاستقلال. في إبان القرن الثامن عشر قاوم الشعب العماني المعتدين البرتغاليين وطردهم من بلده. وفي عام ١٩٢٠م قاموا وناضلوا ضد الهيمنة التي كان يريد أن يفرضها عليهم سلطان مسقط. ذلك الأمر أدى إلى التوقيع على اتفاقية السيب والتي بموجبها أعطى الحق لإمامة عُمان في الاستقلال. وفي عامي ١٩٥٦م و١٩٥٧م تمرد الشعب العماني ضد أسلحة وآلات ومعدات حكومة المملكة المتحدة الغازية والتي حاولت، أي حكومة المملكة المتحدة من خلال سلطان مسقط، إخضاع الإمامة. وفي عام ١٩٦١م بدأت المفاوضات في بيروت بين إمام عُمان وسلطان مسقط ومن جانب آخر حكومة المملكة المتحدة. إلا أن هذه المفاوضات قد انفضت وفشلت عندما رفضت المملكة المتحدة الاعتراف باستقلال إمامة عمان. أي أنها كانت السبب وراء فشل تلك المفاوضات وكذلك رفضها انسحاب قواتها من تلك الدولة، أي عمان. ومنذ ذلك الحين كثفت المملكة المتحدة من إجراءاتها القمعية وقوّت وضعها ضد الشعب.

٢٩ . وفي ظل مثل هذه الأحوال والظروف فإن مسودة القرار أ/أس. بي. سي./ ٧٨ والذي كان اليمن هو الذي يسانده ويقف معه فإنه يعتبر قراراً معتدلاً. لهذا القرار لا يتضمن شجباً ولا إدانة، إذ إنه يتضمن مجرد دعوة الأطراف لحل خلافاتهم ونزاعهم بالسبل والطرف السلمية. لذا فهو يرجو من أن تتبنى الأغلبية العظمى مسودة القرار.

انفض الاجتماع في الساعة ١,١٠ مساءً.

الوثيقة رقم (١١٧٦)

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة عشرة

السجلات الرسمية

الاجتماع رقم ٣٠١ للجنة الخاصة بالسياسات

الأربعاء ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ الساعة ٥٥ : ١٠ صباحاً

نيويورك

المحتويات

الرئيس: ـ السيد يوردان تشوبانوف (Yordan Tchobanov) (بلغاريا)

جدول أعمال المادة ٢٣
المسألة العمانية (أ/ ٤٥٢١/ أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ أل)
(تكملة)

١ . قال السيد/ طعمة (سوريا) بأن المرحلة الراهنة تتسم بإنجازات عظيمة أعطت الإنسان الأمل من أجل حياة أفضل، إلا أنها وعلى الرغم من ذلك فهي مرحلة تناقضات. فنجد من ناحية بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا أن هنالك الملايين من الذين حرموا من حقوقهم الأساسية والضرورية. وكمثال لذلك في الجزائر وفلسطين وعمان. لقد صوتت الجمعية لصالح إزالة ومحو الاستعمار والقضاء عليه، إلا أن هنالك الملايين من الذين مازالوا يرزحون تحت نيره ويكتوون بنيرانه. وتظل المسألة العمانية شاهداً على بقاء الاستعمار وعلى ممارساته الظالمة ضد الشعوب وأحد التناقضات في العالم الحديث.

٢ . كما اعتبر مندوب سوريا كذلك بأن الإمامة في عُمان هي سلطة منفصلة ذات سيادة واستقلال منذ نشأتها وتكوينها إلى أن هددت بواسطة العدوان البريطاني. وإن القول بأن سلطنة مسقط دولة مستقلة ما هو إلا مجرد وهم وخيال. وما تدعيه المملكة المتحدة يكشف عن نواياها وأهدافها الإمبريالية.

٣ . وما أدلى به مندوبو العديد من الدول العربية خلال المناقشات الراهنة يظهر ويدلّ على أن إمامة عُمان كانت موجودة وككيان مستقل منذ اثني عشر قرناً من الزمان. لذا فإن مندوب سوريا سيضيف دليلاً آخر من التاريخ الحديث من مثل أن كافة الاتصالات بين مسقط وعمان كان يتم تنظيمها من خلال المندوب السياسي البريطاني المسؤول عن شؤون مسقط الخارجية. لذا فإن كلاًّ من حكومة المملكة المتحدة وسلطان مسقط قد اعترفا بأن العلاقات بين مسقط وعمان هي علاقات خارجية وليست داخلية. وفي المعهد الملكي الدولي لشؤون النشر جاء بأنه وحتى القرن الماضي بأن سلطات ونفوذ السلاطين الذين تعاقبوا على مسقط لم يكن يمتد خلف مناطق الساحل. وفي مقال نشرته جريدة **الجيوغرافيكال جورنال** بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ قال فيه السيد/ ويلفريد ثيسجر بأن منطقة عُمان الداخلية تدار في حقيقة الأمر بواسطة الإمام حيث يتولى ممثلوه عملية نشر العدل وجمع الضرائب. ولقد تم التأكيد على استقلالية عُمان في معاهدة السيب عام ١٩٢٠م والتي كانت المملكة المتحدة تمثل طرفاً فيها كوسيط. وفقط بعد اكتشاف مصادر كثيرة للنفط في عُمان بدأت المملكة المتحدة في تغيير وضعها، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الهندية وفي عام ١٩٢٨م والتي كانت تحت لواء حكومة المملكة المتحدة قد اعترفت بالإمام كإمام لعمان وبإمامة عُمان المستقلة. ولابد من أن نذكر بأن حكومة الهند كانت مسؤولة عن سياسة المملكة المتحدة الاستعمارية في شبه الجزيرة العربية. كما تأكد ذلك بصدور مذكرة بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٣م. وفي تلك المذكرة جاء بأنه تقرر ألا يكشف عن مصادر النفط بنفسه وألا يمنح أي حقوق امتياز دون مشورة المندوب السياسي وبموافقة الحكومة الهندية. ومن جانبها فإن الدول العربية

المستقلة كانت دائماً تعترف باستقلال الإمامة في عمان. إلا أن حكومة المملكة المتحدة وسلطان مسقط قد ارتكبا خرقاً لحكم عُمان وسلطتها حيث يمكن اعتبار مثل هذا العمل بمثابة عدوان يعاقب عليه القانون الدولي.

٤ . وعندما تم استيضاح حقيقة الأوضاع في المنطقة ظهرت ووضحت حقيقة الدوافع من وراء التدخل العسكري للمملكة المتحدة. **أولاً** كان هناك اكتشاف للنفط في عُمان ولقد صممت المملكة المتحدة على الاستحواذ على مصادر النفط بأي ثمن ومهما كلفها ذلك. وبنفس القدر كانت تسعى لفرض هيمنتها على المنطقة وامتداد تأثيرها ونفوذها. **ثانياً** رغبة إمام عُمان في الانضمام لجامعة الدول العربية. وربما وفي وقت لاحق قيام الأمم المتحدة وبوضوح بتهديد مصالح المملكة المتحدة بقلتها الشديدة من أي تكتل قومي عربي، أي بمعنى أن من شأن مثل هذا التكتل من الجانب القومي العربي تهديد المصالح البريطانية في المنطقة. **وأخيراً** رغبة حكومة المملكة المتحدة تثبيت وتمكين وغلبة وضعها الاستراتيجي في المنطقة.

٥ . أما في ما يختص بسلطان مسقط فإن لقبه (السلطان) أرفع مكانة من منزلة الشيخ والذي ربما يكون حقه الذي استمر منذ أن كان هناك سلطان حقيقي يحكم منطقتي مسقط وزنجبار، وإضافة اسم عُمان لسلطان مسقط يوحي برغبة السلطان في أن يكون له الحق في الإمامة كذلك. وكسلطان مستقل فإن هذا الوضع يمكنه أحياناً من رفض المقترحات التي تقدم له من قبل المستشارين البريطانيين. إلا أنه ليست هناك ثمة قبيلة عمانية واحدة تعترف بحكمه وبنفوذه. فالعمانيون يعترفون فقط بإمامهم المنتخب والشرعي وهو الإمام غالب بن علي. والأكثر من ذلك بالانتخابات التي كانت تقام لاختيار الإمام كان سلطان مسقط يعاني من الهزيمة والنكسة، الأمر الذي دفعه لطلب مساعدة المملكة المتحدة لمحاربة إمام عمان. ومنذ ذلك الحين تمكن السلطان من فرض حكمه ونفوذه فقط عن طريق القوة. ولقد تطابق موقف المملكة المتحدة تجاه الإمامة في عُمان مع مواقفها في كل من لوى والبريمي ونزوى، فهي لم تكن تهتم بأي من هذه المناطق إلا حينما أنعش ذاكرتها اكتشاف النفط بواجبها لحفظ النظام، وبعبارة أخرى لحماية الحكومة التي منحتها الحقوق الكاملة على مصادر النفط وكل ما تتطلب تلك الحقوق من حفظ للأمن واستغلال مريح.

٦ . أما مسودة القرار رقم: أ/أس. بي. سي./٧٨ والتي قد تقدمت به كاقتراح سوريا فهو يعبر وبصورة واضحة عن الرغبات في تحقيق سلام، ولقد تم وضعه بشكل يحقق المصالح وبروح تصالحية.

٧. ولقد أثار السيد/ كرو (المملكة المتحدة) بأن حكومة المملكة المتحدة تعتقد أن المسألة ليست من المسائل المخولة للنقاش في هيئة الأمم المتحدة. فأولاً لم يكن هناك استقلال لدولة عُمان منفصلة عن سلطنة مسقط وعمان. وإن ما يدور الآن من نقاش حول هذه المسألة هو بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة واستقلال، كما يعتبر انتهاكاً للمادة ٢ من الفقرة ٧ من الدستور. وعلاوة على ذلك فإن المنطقة في حالة سلام. وإن التمرد في عُمان قد انتهى منذ ثلاث سنوات مضت. فليست هناك قوات في عُمان كما أنه ليست هناك قواعد أجنبية.

٨. إن النقطة الجوهرية هي أن المنطقة كانت تعرف بمسقط وعمان منذ فترة طويلة كوحدة متكاملة. والجغرافيون والمؤرخون العرب منذ القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر تحدثوا عن عُمان كدولة مستقلة وذات سيادة. إلا إنه من الضروري الإشارة إلى أن المنطقة التي وضعها أولئك الدارسون من العرب هي في حقيقتها كيان واحد تشمل منطقة الساحل متضمنة مدناً من مثل صور ومسقط وصحار، إضافة للمناطق الداخلية للقطر.

٩. وفي القرن السابع عشر أطلق الأجانب من الذين كانت تربطهم بعمان ميناء مسقط، اسم مسقط على المنطقة وهذا الخلط في المصطلحات استمر حتى وقت قريب، كما أن اتفاقية (أميتي) قد تمت بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨م بين الولايات المتحدة والسلطان وجاءت باسم سلطنة مسقط وعمان وملحقاتها في المادة ١ وأخيراً ذكر اسم مملكة عمان.

١٠. إن طرد البرتغاليين على أيدي إمام عُمان من المدن الساحلية في القرن السابع عشر كان دليلاً وبرهاناً آخر على أنه لم يحدث انقسام في الحدود بين عُمان ومسقط. وحتى أن المتمردين قد أقروا واعترفوا بأن تلك المدن تقع ضمن مناطق السلطان شرعاً وقانوناً.

١١. وأكثر من ذلك فإن حكم ونفوذ السلاطين المتعاقبين على كل تلك المنطقة قد تم الاعتراف به من خلال الاتفاقيات الداخلية التي تمت معهم بواسطة المملكة المتحدة في عامي١٨٩١ و١٩٥١م وبواسطة الولايات المتحدة عام ١٨٣٣م وفرنسا عام ١٨٤٦م والهند عام ١٩٥٣م.

١٢. أما الوهم بأن هناك منطقة ذات سيادة واستقلال تسمى عُمان منفصلة ومتميزة عن سلطنة مسقط وعمان فهو وهم مبني على خلط وعدم فهم للمصطلحات.

١٣ . والحقيقة هي إنه فعلاً وفي مراحل التاريخ الأولى لعمان فإن الإمام الزعيم المنتخب للقطر كان قد مارس حكماً وسلطة دينية ودنيوية، أي كان زعيماً روحياً وسياسياً، أما مرحلة التسلسل الإرثي فترجع جذورها للقرن السابع عشر حيث تم الفصل بين السلطة الدينية والروحية والدنيوية السياسية في عام ١٧٨٤م. وفيما عدا الفترة التي امتدت من عام ١٨٦٨ إلى ١٨٧١ فلم تشهد المنطقة إماماً من عام ١٨٢١ إلى ١٩١٣م.

١٤ . وعلاوة على ذلك فلم تكن هناك أي بادرة أو إشارة لرغبة في القطر لإحياء السلطة الدينية ومنصب الإمام. وبالتالي لأية سلطة دنيوية سياسية للإمام حيث اعتبر السواد الأعظم من العمانيين سلطة الإمامة سلطة قديمة لا تمتلك شيئاً أو يمكنها من لعب دور في تطور عُمان إلى دولة حديثة. لذا فقد ظل منصب الإمام منصباً دينياً ولم يكن موجوداً بصورة دائمة. لقد جاء سلطان مسقط وعمان عن طريق التسلسل الإرثي والعائلة المالكة والتي كانت قد تأسست منذ منتصف القرن الثامن عشر. ومن خلف السلطان طوال تلك الفترة من الأسرة المالكة كانوا حكاماً لمسقط وعمان.

١٥ . وبتفسير اتفاقية السيب على ضوء التحكيم والفصل تم الإعلان على أساس أنها اتفاقية دولية تؤكد استقلال عمان. وفي الحقيقة فإن اتفاقية السيب هي اتفاقية داخلية محضة تنظم العلاقة بين حكومة السلطان وبعض شيوخ القبائل العمانية، فهي تذكر حكومة واحدة فقط وليس حكومتين، لأنها ليست اتفاقية دولية. فلم يشر فيها إلى السلطان على أنه سلطان مسقط وعمان، كما أشارت بذلك اتفاقية أميتي المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك التي تمت بواسطة الهند والمملكة المتحدة.

١٦ . وفي الحقيقة فإن معاهدة السيب التي تتضمن الإشارة لذكر المندوب السياسي وقنصل بريطانيا العظمي في مسقط لا يجعلها بذلك اتفاقية دولية، فالمندوب السياسي لم يكن سوى وسيط بين الطرفين. وليس هناك ما يميزه في تلك الوساطة، والمملكة المتحدة لم تكن بأي حال طرفاً في تلك الاتفاقية.

١٧ . فالاتفاقية لم تعترف بأي صورة من الصور بعمان كدولة مستقلة ولكنها منحت فقط درجة من الحكم الذاتي الإقليمي للقبائل. في مقابل أن تلتزم بالسلام والصداقة مع حكومة السلطان. وأثناء المفاوضات طالب شيوخ القبائل بالاستقلال. لكن ولعدم وجود أي حالة مشابهة، وبالتالي تبرير لمثل هذا في تاريخ عمان، فإن طلبهم ذلك قد رفض. إضافة إلى أن السلطان لم يكن بحاجة لمفاوضات تتعلق

بطلب رعاياه للانفصال والاستقلال، أي بوجود منطقتين ودولتين منفصلتين. وهذا الوضع يماثل ما كان قد قام به ملك انجلترا جون لتوقيع اتفاقية ماجناكارتا مع نبلائه البارونات في القرن الثالث عشر.

١٨ . طبقت اتفاقية السيب واستمر العمل بها بصورة جيدة لأكثر من ثلاثين سنة. كما أن حكومة السلطان أعادت سيطرتها وتحكمها على كافة الشؤون الخارجية. كما أن قرارات محاكمة قد تم قبولها في المنطقة الداخلية. وبعض معاوني الإمام، والذين من بينهم على وجه الخصوص طالب بن علي الهنائي الذي مازال يساند الإمام الأسبق غالب، قد ادعوا بأنهم رعايا سلطان مسقط وعمان وذلك أثناء تقديم طلباتهم لاستخراج جوازات سفرهم، بينما كانت اتفاقية السيب في قمتها. وإبان التدخل السعودي المسلح عام ١٩٥٤م في واحة البريمي استجاب الإمام لطلب السلطان، بصفته الأعلى مكانة منه، بإرسال فرقة عسكرية لمساعدته في طرد وإخراج الغزاة.

١٩ . والآن فإن اتفاقية السيب ما هي سوى حدثٍ تاريخي محض لا أهمية لها حيث انتهت بواسطة التمرد الذي نشب في عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ . وبعض الشيوخ من الذين أدركوا الفوائد الكبيرة التي حصلت عليها بعض المناطق البترولية المجاورة من دخل النفط، فلقد سعوا لاستلام الأمور بعد وفاة الإمام محمد بن عبد الله عام ١٩٥٤م وذلك للحصول على ما سينتج من ثروة نفطية ستكتشف في عمان.

كما قام أولئك الشيوخ بتأمين والمساعدة في تعيين إمام جديد وهو غالب بن علي والذي بمجرد توليه منصب الإمامة أعلن نفسه حاكماً مستقلاً وقال ببطلان حق الامتياز الذي كان قد منحه السلطان للشركة البريطانية عام ١٩٣٧م. إلا أن هذا الحق لم يجد معارضة من الإمام السابق محمد بن عبد الله. وخيانة غالب في هذا الشأن لم تنته، فلقد بدأ بإجراءات تتعلق بالانضمام لجامعة الدول العربية وبدأ بإصدار جوازات سفر خاصة به وبمنطقته كمنطقة مستقلة. وبمعنى آخر كانت كل هذه الأعمال التي صدرت من غالب بعيدة عما جاءت به اتفاقية السيب، وقد كان يهدف من وراء كل ذلك إلى إنشاء دولة مستقلة في السلطنة.

٢٠. وفي السنة التالية بدأت قوى أجنبية في تحريض حركة تمرد داخل القطر وذلك عن طريق تهريب الأسلحة، الأمر الذي دفع السلطان لتحريك قواته ودخولها إلى عُمان حيث رحب بهم المواطنون هناك.

٢١ . ثم بدأت حملة خارجية تتبلور بصورة مكثفة حيث تكوّن ما سمِّي

بجيش تحرير عُمان في المملكة العربية السعودية واستطاع ذلك الجيش الدخول إلى عُمان بقيادة طالب أخي غالب. وعندما تمكن المتمردون من السيطرة على جزء من عمان. وعلى ضوء الإلهام الخارجي لهذه الحركة طلب السلطان المساعدة من المملكة المتحدة حيث تم التمكن من القضاء عليها في عام ١٩٥٩م. ومن بعدها فر زعماء التمرد إلى المملكة العربية السعودية. ومن وقتها ظلت البلاد تنعم بالسلام.

٢٢. والفضل يرجع إلى استتباب القانون والنظام، الأمر الذي مكّن السلطان من وضع برامج تنموية طموحة. حيث تم إنشاء مراكز صحية ومحطات زراعية ومدارس. كما أعلن السلطان عن رغبته في العفو عن كل المتمردين وزعمائهم والسماح لهم بالعودة إلى وطنهم شريطة أن يلتزموا بحفظ الأمن والسلام. وعلى ضوء ذلك الإعلان من جانب السلطان عاد العديد من زعماء التمرد وأتباعهم إلى البلاد.

٢٣. ومن جانبها فقد وضعت المملكة المتحدة ضباطها الأكفاء للمساعدة في المفاوضات مع المتمردين والسلطان. وما صرح به زعماء التمرد بشأن هذه المفاوضات في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٦٠م كان مشجعاً ويدلل على إمكانية نجاح مفاوضات لاحقة وبالتالي استقرار ووقف للاقتتال وللتمرد. إلا أنه وبحلول شهر شباط/ فبراير نقض زعماء التمرد ذلك وطالبوا بمنحهم منطقة عُمان مستقلة. وكان موقفهم ذلك مناقضاً لما سبق وأن التزموا به ومناهضاً لما جاء في اتفاقية السيب. ويمكن تفسير موقفهم الأخير من جراء تأثير أعضاء حكومات الدول العربية المنضمين لجامعة الدول العربية.

٢٤. وفي سعيها لتلبية طلب السلطان بالمساعدة بإخماد حركة التمرد فإن المملكة المتحدة وبعكس ما كان يشاع لا تهدف إلى لعب دور الحارس نيابة عما يقوم به عادة مجلس الأمن، والذي لم يتأثر حقيقة بمثل تلك الأحداث الداخلية والاضطرابات. ولا حتى ما قامت به المملكة المتحدة من إجراءات تجاه المساعدة التي قدمتها للسلطان يمكن اعتباره انتهاكات للقانون الدولي. وهناك العديد من المحامين من الذين يتفقون مع ما ذهب إليه السيد/ هيرتش لوثرباخت محرر مجلة قانون أوبنهايم الدولي. والذي صرح قائلاً إن التدخل الذي تقوم به دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى يعتبر عملاً ديكتاتورياً إذا ما كان هدف ذلك هو الإبقاء على الحالة القائمة أو تغييرها في تلك الدولة. إلا أن المساعدة التي تمنحها حكومة أجنبية لحكومة بلد آخر شرعية فهو لا يعتبر عملاً خارجاً عن القانون. فلكل دولة الحق في الدفاع عن وحدتها واستقلالها حيث يمكنها طلب المساعدة

من دول أخرى لهذا الغرض. وليس هناك ما يمنع في قانون دستور الأمم المتحدة من تقديم المساعدة العسكرية على هذا النحو. ومن جانب آخر فمن أولويات الدول أن تعمل على حفظ القانون والنظام في أراضيها، وذلك لا يعارض أو ينتهك أي حق من حقوق الإنسان. وعلى هذا فإن لكل دولة الحق في طلب المساعدة من دولة أخرى إذا كان الغرض هو القضاء على تمرد والعمل على حفظ الأمن والاستقرار والسلم. خاصة إذا ما كان ذلك التمرد قد تلقى مساعدة خارجية. وفي قضية عُمان فإن كلاً من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة ورئيس الوزراء العراقي يعتزمون صراحة تقديم المساعدة وإمداد العمانيين بالمعدات والأجهزة التي تمكنهم من تحقيق أغراضهم والاستمرار في نضالهم.

٢٥ . إلا أنه ومن غير الصحيح كما يدعي ويفعل بعض الممثلين من أن قبائل عُمان المحلية مازالت تقاتل ضد القوات البريطانية المسلحة. وكل ما يمكن ذكره بهذا الشأن هو عدد قليل من الألغام التي انفجرت، والتي قام بوضعها بعض المتسللين من الخارج الذين تم إرسالهم بواسطة المتمردين اللاجئين، وذلك للإيهام والتضليل بأن معركة التحرير الوطني مازالت مستمرة. والذي عانى من تلك التفجيرات ليس هم الجنود البريطانيين بل المواطنون. وهذه الأحداث التي راح ضحيتها عدد من المواطنين وهي التي دفعت بالمواطنين إلى أن يقفوا مع الحملة لمحاربتها. ولم تعد هناك وحدات بريطانية متمركزة في السلطنة. وبقي هناك فقط عدد لا يتجاوز الاثني عشر رجلاً من الذين يقومون بعمل رسومات وخرائط للأماكن. والذين ظلوا يمارسون عملهم من وقت لآخر دون أن يطلقوا رصاصة واحدة.

٢٦ . وعلى ضوء ما تم شرحه وتفسيره من أحداث فإن الوفد البريطاني وبطبيعة الحال يعارض مسودة القرار أ/أس. بي. سي./ ٧٨ وما جاء عن حديث مضلل عما يسمى بالاستعمار شمله القرار ١٥١٤ (١٥) في منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة ليست ثمة صلة ولا علاقة بما يجري في سلطنة مسقط وعمان حيث إنها ليست مستعمرة بل بلد يتمتع بالاستقلال.

٢٧ . وسيكون شيئاً غير منطقي الحديث عن الاعتراف بحق شعب عُمان في تقرير المصير والاستقلال، حيث إنهم قد أقروا واعترفوا بحكم وسلطة السلطان عليهم. وسيكون خطراً على مستقبل الأمم المتحدة إذا ما استمعت واقتنعت بأقوال زمرة من المنفيين عن بلدهم لتقسيمه كدولة ذات سيادة واستقلال. أما الحديث عن انسحاب ما تبقى من القوات الأجنبية في عُمان فهو شأن يختص به فقط السلطان

ويقرر بخصوصه ولا دخل لأحد غيره. وعلى كل حال فإن وجود هذه القوات لا يمثل بأي حال من الأحوال خطراً يهدد الأمن والسلم.

٢٨ . أما الحديث عن دعوة الأطراف للتفاوض من أجل استتباب السلم وتسوية الاختلافات في عُمان فهو أمر يتجاهل حقيقة الأوضاع فيها، حيث إن عُمان تعيش الآن في حالة طبيعية، والاختلافات الموجودة هي بين السلطان وزعماء التمرد السابقين، وسببها هو الموقف المتشدد والمتصلب من زعماء التمرد. وإذا ما تبنت الأمم المتحدة القرار فسيكون موضوع الوصول إلى صلح وتسوية أكثر تعقيداً وصعوبة وأقل نجاحاً. إن المملكة المتحدة والتي سيظل ضباطها الأكفاء موجودين دائماً فإنها ترى أنه من الأصلح والأفضل ولتحقيق السلم أن تتجاوز موضوع مسودة القرار، ومن ثم سيصبح من السهل البدء في المفاوضات ومن ثم الوصول إلى استقرار نهائي.

٢٩ . قال السيد/ الفرا (الأردن) بأنه لابد من وضع المسألة العمانية في مسارها الصحيح على أساس أنها مسألة استعمارية ظل فيها الشعب العماني مثله مثل بقية الشعوب يناضل ويكافح من أجل نيل استقلاله وحريته.

٣٠ . إن منصب الإمامة في عُمان قد انتهى باتفاقية السيب عام ١٩٢٠م والتي وفي ختامها لعبت المملكة المتحدة دور الوسيط، فلقد أقرت اتفاقية السيب باستقلال عمان. ودعت سلطان مسقط إلى التوقف عن التدخل في شؤون القطر الداخلية. فهي اتفاقية دولية تمت بين دولتين مستقلتين. كما لابد من التذكير بأن السلطان قد واجه انتخابات الإمام عام ١٩٥٤م بالتصدي والرفض.

٣١ . وفقط وفي عام ١٩٥٥م ومباشرة بعد اكتشاف حقول النفط في عُمان بدأت المملكة المتحدة بالتدخل في الشأن العماني. وذلك للحصول على نفس الامتيازات التي كان قد منحها السلطان لها.

٣٢ . لقد شجبت الأمم المتحدة وأدانت استخدام القوة. وإن مسألة عُمان الحالية لابد وأن تحل من خلال المفاوضات والمملكة المتحدة والتي في عام ١٩٢٠م توسطت بين الطرفين للتفاوض وتمت على ضوئها اتفاقية السيب تريد الآن استخدام القوة لكل تلك المشاكل. أي أن هناك تناقضاً في موقف المملكة المتحدة مما يدل على رغبتها الحقيقية في الحصول على الثروة النفطية في عمان. فيما كان الموقف عام ١٩٢٠م هو سياسة فرق تسد. ففي الوقت الحالي سعت المملكة المتحدة إلى إيجاد وسائل بديلة لتبرير سياستها الاستعمارية والقول بمساعدة صديق حميم ضد الإمام.

٣٣. لقد ظلت الإمامة منصباً مستقلاً دائماً في عُمان إلا أنها ولكي تشكل جزءاً مستقلاً بذاته فإن ذلك ليس من شأن حكومة المملكة المتحدة فليس لها في ذلك حق قانوني ولا أخلاقي يسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية. ومن كل الوجهات والجوانب فإن مسألة عُمان تعتبر بحق مسألة استعمارية. شكلتها وتسببت فيها قوى خارجية وذلك لخدمة مصالحها المتعارضة مع رغبات وتطلعات السكان المحليين، لتمارس في ذلك البلد سياسة الهيمنة والاستكشاف والتنقيب عن النفط مما عانت منه كل المناطق.

٣٤. إن مسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ والذي يقف من ورائه الأردن قد خط بصورة معتدلة. وحينما تتجاهل الأمم المتحدة هذه المسألة فإن ذلك سيؤدي إلى استخدام القوة وإراقة الدماء. وفيه خرق وانتهاك لدستور الأمم المتحدة وتهديد للسلم والأمن، والقانون الدولي. إن القرار المطروح الآن أمام اللجنة سيؤدي إلى السلام والاستقرار وحل المشكلة. إن أعضاء الدول المنضوين تحت لواء الأمم المتحدة يفهمون وضع الشعب العماني والذي لا يمكن عزله وفصله من الحركة العامة نحو التحرر. وحينما يحل العدل وتحل الحرية في تلك المنطقة يمكن بعدها إقامة علاقات تميز بالعدل والصداقة والتعاون مع المملكة المتحدة.

٣٥. مارس السيد الباجه جي (العراق) حق الإيجاب والرد حيث قال إن ما جاءت به المملكة المتحدة من حيثيات بشأن المسألة العمانية مبني أساساً على فرضيات ومقدمات خاطئة، حيث يقول ممثلها إن عُمان ومسقط قد شهدتا دائماً إقامة دولة واحدة. وعلى الرغم من ذلك فإن كلا القطرين يتسمان بمظاهر وخصائص جغرافية وتاريخية واقتصادية ودينية مختلفة. واتحادهما المؤقت جاء نتيجة لأنه في القرن الثامن عشر قام الشعب العماني بانتخاب إمام من الأسرة الحاكمة بمسقط. . علاوة على ذلك فإنه من الصعب مشاهدة نظام منتخب سيكون أكثر تخلفاً من نظام التسلسل الإرثي. ويمكن استخلاص حالة مشابهة ونظيرة بالرجوع لتاريخ المملكة المتحدة حيث نجد تشابه الأوضاع بين علاقة عُمان بمسقط من ناحية وعلاقة التسلسل الإرثي التي كانت قائمة بين إنكلترا ومملكة هانوفر من ناحية أخرى. والسبب الذي من ورائه لم يطلق على السلطان لقب سلطان مسقط وعمان في اتفاقية السيب هو في أن سلطته وحكمه لم يعترف بهما من قبل الشعب العماني. وهناك مغالطة أخرى في ما ذهبت إليه المملكة المتحدة في مجادلاتها ونقاشها حول هذه المسألة؛ فلماذا كانت المعاملة تجاه الإمام مساوية

بصورة كاملة كمعاملتهم مع سلطان مسقط وذلك ورد في المراسلة التي سبقت الإشارة إليها في حديثهم السابق (الاجتماع ٣٠٠) والتي حرص ممثل المملكة المتحدة على عدم ذكرها؟

٣٦. إن تعقيب ممثل الأمم المتحدة على ما جاء في حديث رئيس الوزراء العراقي كان مدهشاً وغريباً إن المملكة المتحدة لم تتردد في التدخل في الشؤون الداخلية للقطر إلا أنها لا تسمح للآخرين بمثل ما فعلته. إن الشعب العراقي سيظل واقفاً ومسانداً للشعب العماني حتى ينال استقلاله. إن المملكة المتحدة تعتبر أن المسألة العمانية هي مشكلة داخلية وليست دولية وإن المساعدة التي قدمتها للسلطان غير ذات أهمية. إن تدخل حملات صغيرة بريطانية في المنطقة الداخلية لعمان طرح سؤالاً لماذا يختارون منطقة لا ترحب بهم ولا تكن لهم الود؟! كما أن ممثل المملكة المتحدة قد استخدم عبارات غير محسنة عندما وصف زعماء الحركة الوطنية العمانية. إلا أن ذلك هو ديدن القوى الاستعمارية حينما تصف حركات المقاومة الوطنية ضد الاستعمار وكذلك زعمائهم والذين يصبحون قادة لبلادهم بعد الاستقلال.

٣٧. وجاء رد السيد/ الشقيري (المملكة العربية السعودية) في الرد قائلاً إنه لاحظ أن ممثل المملكة المتحدة في حديثه قد أكد على قضية الشعب العماني. لقد أخطأ ممثل المملكة المتحدة في ما اقتبسه عن التاريخيين العرب، فإن أعمالهم في البحث والتاريخ العماني تظهر بأن تقسيم البلد بدأ إبان الفترة الإمبريالية. حيث دعت المملكة المتحدة الإمام بالقديم والبالي، إلا أنها فشلت في إثبات ما وصفته بالإمام ومنصبه. فالشعب العماني هو الحكم والقاضي الوحيد في ما يتعلق بموضوع الإمام والإمامة في عمان. إن ما تقدم به ممثل المملكة المتحدة من تناظر وتشابه بين اتفاقية السيب وما حدث في بريطانيا في مسألة الماجناكارتا لا يعتبر أمراً مشابهاً، في ما تتعلق المسألة في الماجناكارتا عن حقوق الإنسان فإننا نجد بأن اتفاقية السيب تتعلق بطرفين هما سلطان مسقط والوفد المرسل بواسطة الشعب العماني، وهو وفد وافق عليه العديد من زعماء القبائل، يظهر الدستور والقانون الداخلي للإمامة. فهو، أي ممثل المملكة المتحدة، نفسه لم يقل بأن المملكة المتحدة كانت طرفاً في الاتفاقية فهو يقول بأنها كانت مجرد وسيط لإتمام وإنجاح الاتفاقية. أما في ما يتعلق بالتفاصيل التي ذكرها من إصدار جوازات لزعماء التمرد يظهر بأن المملكة المتحدة ملمة بكافة الملفات المتعلقة بسلطان مسقط كما يدلل ذلك على مدى درجة خضوع السلطان للمملكة المتحدة. إن المملكة العربية السعودية والتي

تعتبر أن القضية العمانية هي قضية استعمار فهي مستعدة لتقديم كل المساعدة ومهما كان نوعها للشعب العماني من أجل إعادة حريته ونيل استقلاله.

٣٨. إن ما تقدمت به المملكة المتحدة من تفنيد وشرح لرؤيتها في الأحداث في عُمان من شأنه أن تكون له مخاطر جمة قد تؤسس لشرعية العدوان. إلا أن العدوان لم يبرر مطلقاً حتى وإن كان ذلك من قبل حكومة أو من خلال اتفاقيات وتعهدات. والعديد من ممثلي القانون والسلطات القضائية وحتى النائب العام للمملكة المتحدة قد قال الكثير معارضاً لمثل ذلك التدخل. كما قال وزير الخارجية للمملكة المتحدة السيد/ سلوين ليود في عام ١٩٥٧م بأن المملكة المتحدة تدخلت في مسقط فقط لحماية صديق مخلص. هذا السلوك من عضو دائم وعضو في هيئة الأمم المتحدة، سيشكل سابقة خطيرة لمستقبل العلاقات الدولية. ثم طلب من أعضاء اللجنة والتمس منهم الوقوف مع مسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ والذي تمت صياغته بصورة معتدلة.

انفض الاجتماع في الساعة ١,٢٠ مساءً

الوثيقة رقم (١١٧٧)

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة عشرة

السجلات الرسمية

الاجتماع رقم ٣٠٢ للجنة الخاصة بالسياسات

الأربعاء ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ الساعة ٢٥ : ٣ صباحاً

نيويورك

المحتويات

الرئيس: ـ السيد يوردان تشوبانوف (Yordan Tchobanov) (بلغاريا)

جدول أعمال المادة ٢٣
المسألة العمانية (أ/ ٤٥٢١/ أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ ال)
(تكملة)

١ . السيد دمشقية (لبنان) قال إن ما يتعلق بالمسألة العمانية فكل ما طرحته المملكة المتحدة من مسائل قد بني وأسس على مقدمات وافتراضات عفا عليها الزمن وتجاوزها التاريخ، وهي مخالفة لدستور وقانون الأمم المتحدة والقرار رقم

١٥١٤ (١٥) والذي يناهض الاستعمار. والقرار المتخذ من قبل الجمعية العامة يؤكد القرار ١٥١٤ في مواجهة المجتمع الدولي ضد الاستعمار وحق الشعوب في نيل استقلالها وحريتها.

٢. وما اتخذته المملكة من إجراءات وتدخل كان مبنياً على أسس من الاتفاقات بين المملكة المتحدة من بعض ضباطها السياسيين للعمل بالنيابة عنها عن طريق قوة عسكرية وفي العديد من المناسبات، لا يمكن أن تجعل هيمنتها على تلك المناطق هيمنة سرمدية ودائمة في التدخل كما تدعي لحماية أصدقائها. ولقد كتب السيد/ روبرت هيس المقيم السياسي السابق للمملكة المتحدة في منطقة الخليج الفارسي قائلاً إن وضع المملكة المتحدة في المنطقة جاء نتيجة للعديد من الاتفاقات التجارية حول مواضيع محددة. وقال كذلك إن المملكة المتحدة غير ملزمة لحماية السلطنة. ولكن أن تتخلى وتتنكر لصداقة امتدت أكثر من مئتي عام سيكون أمراً مخجلاً وسيزعزع الثقة بالمملكة المتحدة لدى حكام منطقة الخليج وعدن. لقد صرح ممثل المملكة المتحدة (الاجتماع رقم ٣٠١) بأن إمامة عُمان والتي تعتبر منصباً منتخباً بأنها منصب بالٍ وقديم. إلا أنه يعتقد بأن الاتفاقيات التي وقعت في القرن التاسع عشر بأنها اتفاقيات في الطريق نحو التقدم ومفيدة خاصة في أنها ترتبط بمصالح النفط البريطانية في المنطقة.

٣. من الناحية القانونية فإن موقف بريطانيا ضعيف، ففي مقال ورد في جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧م قال السيد/ هارتلي شوكروس بأنه يتضح بما تبناه وقام عليه القانون الدولي من مواد وبنود فإن التدخل بقوة أجنبية أمر غير مقبول حتى وإن جاء ذلك نتيجة لطلب مقدم من طرف حكومة تتعرض للقمع أو العصيان المسلح، أو حتى إن جاء ذلك نتيجة لاتفاقية قد تسمح بمثل هذا النوع من التدخل. وصرح كذلك السيد جي جي اكليس بأن سلطان مسقط لديه النفوذ والسلطة فقط في منطقة الساحل الممتدة من الشمال والجنوب، والتي يمكن أن تحمى بواسطة القوارب المسلحة البريطانية. كما كتب السيد/ ويلفريد ثيسجر أحد أهم المسؤولين البريطانيين قائلاً إن كل القبائل المستقرة قد اعترفت بالإمام كحاكم لعمان الداخلية والتي قام بإدارتها بكفاءة. فلديه ممثلون متواجدون في كل مجموعة من القرى حيث يقومون بإقامة العدل وجمع الضرائب، كما أقر واعترف البدو بالإمام كحاكم مطلق وإن السلم والأمن مصونين في هذه المنطقة.

٤ . إن اتفاقية السيب الموقعة عام ١٩٢٠م قد اعترفت بعمان ككيان مستقل. وحقيقة إن كافة الاتصالات الرسمية بين مسقط وعمان كانت تتم في السابق عن طريق المندوب البريطاني والذي كان مسؤولاً عن شؤون مسقط الخارجية هي اعتراف بأن عُمان مستقلة عن مسقط. وبعبارة أخرى فإن العلاقات بين مسقط وعمان كانت تتم عبر وسائل وطرق أجنبية وليس وسائل داخلية. وكل ما جاء حول هذه المسألة بواسطة ممثل المملكة المتحدة ما هو إلا عبارة عن مصالح بريطانيا النفطية الأمر الذي لن يقنع أحداً بما تبرره من تدخل في الشأن العماني.

٥ . قال السيد/ جيمس موريس وهو أحد الكتاب من الذين رافقوا سلطان مسقط خلال حملته عام ١٩٥٥م بأنه مما يدعو للتساؤل إذا ما كان للسلطان الحق في عزل وطرد الإمام متخيلاً بأن لا دخل له بمنح حق امتياز التنقيب عن النفط في المنطقة الداخلية، وقد يكون من النفاق الاعتقاد بأن الخطر يتهدد السلطان وإرثه الملكي بينما الجميع يعلم بأن المسألة برمتها متعلقة بالنفط. وكذلك يكون المرء مخدوعاً إذا ما تخيل عدم تدخل القوات البريطانية. وفي ما لا يدعو مجال للشك فإن السيد/ موريس قد أعطى السبب الحقيقي وراء تدخل بريطانيا. فحملة عام ١٩٥٥م هي مسألة استعمارية محضة لا جدال فيها ولا مراء تقف وراءها المصالح النفطية. وتبني القرار الذي يدعو الأطراف للتفاوض من أجل إرساء الاستقلال لعمان سيجعل حل المسألة على ضوء الشرعية وكذلك على ضوء المبادئ والقرار المتخذ من قبل الجمعية العامة حول مسألة الاستعمار (١٦٥٤ ـ ١٦). ومما يرجى أن تتبع المملكة المتحدة السياسة الحكيمة التي اتبعتها في تعاملها مع ممتلكات وحقوق مستعمراتها السابقة.

٦ . قال السيد/ استابنكون (بلوروسيا جمهورية السوفيات الاشتراكية) بأن المسألة العمانية على جانب كبير من الأهمية لأنها مسألة استعمار وتتضمن حرباً استعمارية عدوانية قامت بها المملكة المتحدة ضد شعوب عمان. ولقد وافق وفده مع ما ذهبت إليه الوفود العربية مع ممثليها. بأن الحرب في عُمان تهدد السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط. واتفق الوفد الروسي كذلك بأنها انتهاك للشرعية الدولية. فإعلان منح الاستقلال للأقطار المستعمَرة والشعوب المستعمَرة تبنته الجمعية العامة في قرارها رقم ١٥١٤ (١٥) في بادرة مع الاتحاد السوفياتي. فهو قرار يشجب ويدين استعمار واستعباد وإذلال الشعوب من قبل دولة أجنبية. إن استمرار سياسة الإرهاب والقمع ضد الذين يناضلون من أجل

تحقيق مصيرهم إنما يعتبر ويوصف بأنه جريمة في حقهم وجريمة كبرى ضد حقوق الإنسان وانتهاك صريح للقانون الدولي، وتحدٍ واضح للأمم المتحدة. إن المملكة المتحدة تدعي بأنها تقف مع منح الاستقلال للدول المستعمرة ولكنها وفي الحقيقة مازالت أكبر بلد استعماري في العالم. فحوالي خمسة وثلاثين مليوناً مازالوا يرزحون تحت نيران حكمها الاستعماري. فعلى مدى ست سنوات قامت بحرب استعمارية ضد الشعب العماني ونهاية لتلك الحرب لا تبدو في الأفق. وهي تستخدم وتقوم بعمليات عسكرية ضد سكان عزل لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، فهي تستخدم الأسلحة المستخدمة في الحروب، وتقوم من خلالها بتحطيم المدن والقرى وبتسميم الآبار وحرق الغابات، كما تقوم بسجن وتعذيب الزعماء العمانيين وتطرد الآلاف من منازلهم.

٧. قدم دليل واضح ومفصل أمام اللجنة يثبت أن المملكة المتحدة تشن حرباً وعدواناً ضد عمان، ففي الحقيقة إن المملكة المتحدة قد فرضت حظراً على الأخبار خدمة لتغطية نفاقها حول ما أدلت به من أسباب لتدخلها في الشأن العماني. فالحملة التي قامت بها المملكة المتحدة أسبابها لا تخفى على أحد، ففي إبان القرن الثامن عشر سعت المملكة المتحدة لتوسيع نفوذها وأثرها في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وذلك لكي تحمي اتصالاتها مع الهند. وبعد اكتشاف النفط اتجه تفكيرها إلى تلك المنطقة. والسبب الرئيسي من وراء حربها وعدوانها هو في الحقيقة رغبتها في احتكار منابع النفط وحماية العديد من مصالحها من الأرباح التي ستنتج عن استقلال الشعب العماني وثروته النفطية. وبداية الصعوبات والخلافات مع الإمام بدأت حينما رفض الإمام ما كان قد منحه السلطان من حق امتياز للكشف والتنقيب عن النفط في عُمان للشركات البريطانية. وتحاول المملكة المتحدة تبرير عدوانها بقولها إن عُمان جزء من مسقط وهي ملزمة باتفاقها مع سلطان مسقط لحمايته. وقال متحدثون سابقون بأن الإمامة، ومنذ زمن سحيق، كانت تتمتع بالاستقلال حيث تم التأكيد على استقلالها في اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م. والمملكة المتحدة تقوم بمساعدة السلطان لأنها تعرف فيه خادماً مخلصاً سيقوم بدعوتها ويطلب مساعدتها ولا يمكن إلا أن تقف بجانبه. وأدركت المملكة المتحدة بأن حركة التحرير الوطني تتقدم وتزداد وأن النظام الاستعماري لم يعد يجدي وفي طريقه للزوال، وأصبح من الصعب استبعاد واستغلال الشعوب بالطرق الاستعمارية القديمة. لذا فلقد فكرت في ذريعة أخرى تتسم كذلك بالعدوان الاستعماري وأساليبه. إن التعاطف

الذي أبداه شعب روسيا مع شعب عُمان هو تعبير له عن تعاطفه مع مصالحه من أجل انسحاب المملكة المتحدة من أراضيه وانسحاب قواتها، وتمكين الشعب العماني من الحق في ممارسة تقرير مصيره بذاته. وإذا ما استمرت الحرب ولم تفعل تجاهها الأمم المتحدة شيئاً لإيقافها فإن السلام والأمن في المنطقة سيصابان بنكسة ويؤدي ذلك إلى مشاكل جمة في كل المنطقة.

٨ . قال السيد/ سيلاك (بولندا) بأن وفده يرحب بقرار الجمعية العامة بأن تطرح المسألة العمانية في جدول أعمالها ولأن عدداً متزايداً من الأعضاء (أعضاء الدول) رأى أن نقاشاً يتعلق بانتهاك الشرعية لا يمكن تجاهله وغض النظر عنه. وتعتبر المسألة العمانية مثالاً في كيف أن القوى الاستعمارية وتحت الضغط المتزايد تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتقف بجانب العمل على إزالة الاستعمار، بينما في الحقيقة وعلى أرض الواقع تمارس كل ما لديها لتحقيق مآربها الاستعمارية. وتطبيق حكمها الاستعماري. ويبدو واضحاً وجلياً بأن المملكة المتحدة تقوم بتدخل مسلح لإذلال وإخضاع شعب عُمان حتى ينصاع لسلطة سلطان مسقط، وبهذه الطريقة تحرم شعب عُمان من ممارسة حقه الأساسي في تقرير مصيره ومثل هذا السلوك يتعارض مع مسؤوليات عضو في الأمم المتحدة.

٩ . إن أهم عمل كان منوطاً بالجمعية العامة لكي تبت فيه وتتخذه هو وضع نهاية للمعاناة وفقد الأرواح ونهب الممتلكات والحقوق نتيجة لخرق وانتهاك صريح وواضح لحقوق الإنسان. وإزالة الآثار التي ترتبت وتترتب على الغزو البريطاني عام ١٩٥٥م لعمان وأن تقيم السلام في عُمان وتأخذ على عاتقها مسؤولية إعادة الحقوق لحاكمها الإمام.

١٠ . إن الغزو البريطاني عام ١٩٥٥م يتعارض مع الشرعية الدولية وما تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة. إن التدخل المسلح يبرر فقط في حالة الدفاع عن النفس أو تحت إجراءات مجتمعة يتم تبنيها من خلال الجمعية وشرعيتها. والغزو البريطاني لعمان لم يخضع لأي مما يمكن تبريره على ضوء مبادئ وشرعية الأمم المتحدة والجمعية العامة أو حتى أي أحكام وردت في نصوصها. لذا فإن احتلال نزوى وبعض مناطق عُمان نتيجة لهذا العمل غير القانوني وغير المبرر لابد من وقفه وبأسرع وقت ممكن، ولابد من تحقيق الاستقلال لشعب عمان.

١١ . وتريد بعض الشخصيات الغربية ذات المصلحة أن تصور الأحداث في

عُمان على أساس أنها صراع بين جماعتين عربيتين، ومثل هذا التشويش والخلط للحقائق قد استخدم بصورة متكررة أمام قضايا كانت تتضمن محو وإزالة الحكم الاستعماري، إلا أن تسلسل الأحداث جعل الأمر جلياً بأنه صراع ونضال من قبل الشعب العماني لتحرير قطره من هيمنة أجنبية. وكما أشار ممثل المملكة العربية السعودية في الاجتماع رقم ٢٩٩ وممثلو بعض الأقطار بأن الأمر كله يرتبط بموضوع النفط. وأحداث مماثلة وقعت في وقت ليس بالبعيد تظهر بأن الشركات التي تمارس الاحتكار مستعدة لارتكاب أي جريمة يمكن من خلالها تحقيق الأرباح. إن المصلحة الأجنبية في عُمان ترجع إلى عدة سنوات وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٣٧م تم التوقيع على اتفاقية بين بعض شركات النفط وسلطان مسقط. وطالما اعتبر الإمام والشعب تلك الاتفاقية بمثابة انتهاك وخرق لما جاءت به اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م ففيها وردت المادة ٤ التي تقول إنه لا ينبغي للسلطان التدخل في شؤون عُمان الداخلية. وعندما واجهت بريطانيا المقاومة المتزايدة من قبل الشعب العماني اتخذ البريطانيون العديد من العمليات العدوانية، من ضمنها الحصار الاقتصادي الذي فرضته بريطانيا على عُمان والاستيلاء على العديد من ممتلكات القطر. وكذلك العمل العدواني الذي قامت به بريطانيا في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥م واحتلالها لعاصمة عُمان عن طريق قوات السلطان تحت القيادة البريطانية.

١٢ . إن بولندا تقف وبشدة مع نضال الشعب العماني. فليست هناك ثمة شيء يمكن أن يقف في وجه العمانيين من أجل نيل حقهم في تقرير مصيرهم واستقلالهم وحريتهم. وإن الوفد البولندي سيؤازر ويساند أي اقتراح يؤكد على حق الشعب العماني بهذا الصدد. إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتجاهل وضعاً مثل الوضع العماني ستترتب عليه مخاطر جمة تهدد سبل السلام والأمن في شبه الجزيرة العربية وفي العالم أجمع.

١٣ . ولاحظ السيد/أبوس بوكو (غانا) بأنه وفي الوقت الذي تعتبر فيه الوفود العربية والوجود الحالي للمملكة المتحدة بقواتها العسكرية تدخلاً بالقوة المسلحة في بلد عربي هو عُمان مما يعتبر انتهاكاً للشرعية الدولية والقانون الدولي فإن المملكة المتحدة تقول إن لا حق لعمان في الدعوة للاستقلال، بل هي جزء من مقاطعات سلطان مسقط ومناطقه وتخضع له. لذا فإن المسألة تبدو مختلفة من حيث الواقع.وحول التعقيب عن هذه المسألة فلقد رأى الوفد الغاني أنه يريد في الأول أن تتحدث المملكة المتحدة على أساس أنها طرف ثالث في القضية، وسيكون من الأفضل لو أن اللجنة استمعت لما سيقوله السلطان من قبل ممثلين له.

ثانياً وفي ما يتعلق بقول المملكة المتحدة إنه بتدخلها ذلك إنما تساعد السلطان ليقمع بقوة السلاح ما أسماه تمرداً مزوداً من الخارج فالمملكة المتحدة تبرر موقفها بأنه يقوم على أساس الصداقة التي تربطها بسلطان مسقط. فإن هذا الوضع كما يراه الوفد الغاني خطير للغاية فهو يسمح كذلك بطلب المساعدة العسكرية من فرنسا للجزائر أو للبرتغال في أنغولا. وإذا ما كان التدخل الأجنبي من طرف بريطانيا لعمان أمراً ضرورياً فإن هذا سيصبح قضية ينبغي أن تتعامل معها هيئة الأمم المتحدة وفقاً للدستور والقانون الدوليين.

١٤ . ويرى ممثل غانا بأن القضيتين الأساسيتين هما بين شعب عُمان وسلطان مسقط وبين المملكة المتحدة وعمان. فلقد شجب ما قامت به المملكة المتحدة من عمل وتدخل في عُمان لممارستها العدوان وتهديدها للسلام والحرية والأمن لشعب عمان. فالحكم الوارد في الفقرة ٣ من مسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ تدعو الأطراف المتنازعة لفض نزاعها وتسوية خلافاتها بالطرق والوسائل السلمية بما في ذلك إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية، ومنح السبل والوسائل الواعدة لمعالجة القضية الأولى وهي المتمثلة بين شعب عُمان وسلطان مسقط. ولكن وطالما ظلت عُمان تحت الاحتلال المسلح فإن مثل هذا الصلح وهذه التسوية وفض النزاع لا يمكن أن يحدث. لذا فإن ممثل غانا يلتمس من كل القوى الأجنبية الانسحاب وإزالة كل مظاهر وأشكال التدخل. وما ستقوم به هذه الأمم بواسطة جهودها المضنية والنزيهة ستساعد في إعادة السلام والانسجام للمنطقة.

انفض الاجتماع في الساعة ٤,٥ مساءً.

الوثيقة رقم (١١٧٨)

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة عشرة

السجلات الرسمية

الاجتماع رقم ٣٠٣ للجنة الخاصة بالسياسات

الأربعاء ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١ الساعة ٢٥ : ٣ صباحاً

نيويورك

المحتويات

الرئيس: ـ السيد يوردان تشوبانوف (Yordan Tchobanov) (بلغاريا)

جدول أعمال المادة ٢٣
المسألة العمانية (أ/ ٤٥٢١ : أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ أل)
(تكملة)

١ . قال السيد/ باكليك (تشيكوسلوفاكيا) إن كل شبه الجزيرة العربية كان دائماً منطقة جاذبة لأنظار الإمبرياليين وذلك نسبة لما يتمتع به من ثروات جيولوجية. ولقد كان الهدف الأساسي من وراء العدوان البريطاني على شعب

عُمان هو الطمع في تلك الثروات والذي يعتبر كذلك انتهاكاً وخرقاً للدستور والقانون الدوليين للأمم المتحدة، كما كانت بريطانيا تسعى لتامين الحصول على مستودعات النفط هناك.

٢ . إلا إن ذلك ليس هو السبب الوحيد. فما شهدته عُمان من تطورات كان جزءاً من نضال الشعب الذي يرزح تحت نير الاستعمار من أجل الحصول على الاستقلال والحرية، ووجود القوات البريطانية هناك هو دليل وبرهان واضح على الكيفية التي داس بها المستعمر الغازي على حق الشعب العماني في الحرية والاستقلال، وفي خلال السنوات الستة الماضية، بل في الحقيقة منذ أن تأكد وجود كميات كبيرة من مستودعات ومخزون للنفط في عُمان فحينها استخدم البريطانيون أحدث الأسلحة ضد عمان، فلقد قامت بريطانيا بقصف نزوى وبعض المدن والقرى العمانية الأخرى وكان هنالك اعتقالات وعمليات تعذيب. كما تم اغتيال المئات من الأبطال العمانيين. ومثل هذه الوقائع والأحداث تكذب وتناقض ما سبق وأن ذكره ممثل المملكة المتحدة في الاجتماع رقم ٣٠١، بأن هناك سلاماً حقيقياً في عمان. ولقد حان الوقت لتعلن الأمم المتحدة بأن لا حق لأي جندي بريطاني في التواجد في منطقة عمان.

٣ . لقد أظهر النقاش حول مسألة عُمان أن أحداث عُمان هي عمل آخر من أعمال الاستعمار البغيضة والإمبريالية في أشكالها الكلاسيكية القديمة والحديثة. كما أنها أظهرت دليلاً على تقاليد القرن الماضي لاستقلال دولة عمان، وفي الارتباط الجذري والوثيق لأبناء شعب عُمان بمبادئ العدل والحرية والاستقلال. إن الوفد الممثل لتشيكوسلوفاكيا يتعاطف وبشدة مع نضال شعب عُمان البطل ضد الطغاة الاستعماريين ومع كل الوفود التي ساندت هذه القضية وصوتت لصالح القرار القاضي بحق الشعب في الحرية والاستقلال وبانسحاب القوات الأجنبية عن أرضه. والذين وقفوا على القرار في الاجتماع ٢٩٩ جعلوا من الممكن للوفد العماني مخاطبة اللجنة السياسية الخاصة.

٤ . وبإنكاره لاستقلال عمان، فإن ممثل المملكة المتحدة أظهر نفسه بعيداً عن واقع الحال وكذلك عما عبر عنه السيد/ جودبر رئيس الوفد في الاجتماع رقم ١٠٥٦ بكامل أعضائه في الجمعية العامة بفطرته الشديدة حينما قال إن بريطانيا قد سعت لكي تدرس في نظام حكمها البريطاني لمناطقها المستقلة الإيمان بحرية الفرد وتمارس هذه الحرية تحت ظروف من المسؤولية والحكم الذاتي. إلا أنه وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تعط وتمنح المملكة المتحدة مثل هذه الحرية وتجعلها ممكنة لأفراد شعب عمان؟ وإجابة عن هذا السؤال رد ممثل المملكة المتحدة بأن سلطان

مسقط لديه نفوذ وسلطة على إقليم عمان. على الرغم من رده ذلك فهو لم يقدم الدليل أو المحاولة لإثبات دعواه تلك بأن لسلطان مسقط نفوذ على إقليم عمان، وهذا عمل مستحيل حيث إن الحقائق تظهر بأن ما يسمى سلطة وحكماً من طرف السلطان ما هو إلا مجرد هراء وأن السلطان ما هو إلا مجرد لعبة في أيدي البريطانيين الذين قدموا له المساعدة المالية والعسكرية واستخدموا طلبه لهم بالمساعدة لتبرير عدوانهم على عمان. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة كانت قد أقرت واعترفت بحق الشعب العماني في الاستقلال في اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م، والتي تمت بموافقتها. عادت ووصفت تلك الاتفاقية بأنها وثيقة قديمة ولم تعد صالحة. أي أنها تراجعت عما جاء فيها وأنكرت حكم الإمام ونفوذه. وكانت حجة ممثل المملكة المتحدة بأن الفيصل والمقياس هنا لا ينطبق على عُمان في ضوء الخصائص والمميزات والعادات الخاصة بالإقليم، إذ إنها غير مقتنعة حيث إن هذه المميزات والخصائص ولحد كبير قد وضعها البريطانيون أنفسهم، وإن مثل هذه الحجج هي منطق الاستعمار حيث اتضح ذلك من ممثل المملكة المتحدة حين تحدث عن زعماء نضال التحرير العماني واصفاً إياهم بأنهم «متمردون»، كما وصف طلب عُمان للاستقلال بأنه «خيالي» وإن مثل هذه التعبيرات هي تعبيرات مطابقة للمصطلحات الاستعمارية.

٥ . أبدى الشعب العماني رغبته في فض النزاع من خلال التفاوض وهو يحاول إيجاد الظروف الملائمة والمناسبة لمثل هذه المفاوضات، والتي لابد وأن تقوم على أسس متساوية ورفض المملكة المتحدة لمثل هذه المساواة جعلت البدء في المفاوضات أمراً مستحيلاً.

٦ . إن الوفد التشيكوسلوفاكي يساند وبشدة الشعب العماني في نضاله من أجل تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال ضد العدوان البريطاني. إن المسألة العمانية لا يمكن غض النظر عنها أو سحبها من الوضع العام الدولي. وإن على المملكة المتحدة أن تعلم بأن زمن استعباد واستغلال الأراضي العربية من قبل الاستعماريين والإمبرياليين قد ولَّى وانتهى وإلى الأبد. وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم: ١٥١٤ (١٥) والقرار رقم: ١٦٥٤ (١٦) حيث تم تبني القرار الأخير قبل عدة أيام ليعجل ويسرع من عملية إنهاء الاستعمار، وكذلك ينطبق على عمان. إن العمل الذي قامت به المملكة المتحدة في عُمان كان خرقاً وانتهاكاً لهذين القرارين وكذلك لدستور الأمم المتحدة. وكان من الضروري أن تقوم الجمعية العامة بما من شأنه وضع حد فوري وسريع للوضع المتفجر والخطير في عمان، وأن تؤكد حق شعب عُمان في أن يكون حراً ومتمتعاً

باستقلال وتنمية. لذلك فإن وفد تشيكوسلوفاكيا سيصوت لمسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨.

٧. وأعاد السيد/ الخولي (الجمهورية العربية المتحدة) إلى الأذهان أن الظروف والأحوال قد وقفت حائلاً دون إعطاء المسألة العمانية الكثير من الدراسة والبحث في الجلسة الخامسة عشرة للجمعية العامة. وتمنى أن تنصب مناقشات الجمعية العامة حول موضوع عُمان في الجلسة الراهنة حول مساعدة الشعب العماني لتحقيق رغباته وأن يتوصل إلى رأي لا يكون فقط لمصلحة شعب عُمان في الاستقرار والاستقلال بل أيضاً يشمل مبادئ قانونية وسياسية هامة.

٨. في الاجتماع رقم ٣٠١ للجنة حاول ممثل المملكة المتحدة إعطاء صورة براقة ومشرقة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في عُمان تحت ظل قيادة سلطان مسقط. إلا أن مثل هذه الدعوى لا صلة لها بحقيقة الأوضاع، فحتى لو سلمنا جدلاً بأن السلطان قد اختار أن يكون حاكماً جيداً وفاعلاً أكثر من كونه مجرد لعبة عديمة الفائدة، فإن ذلك لا يعطيه الحق في التدخل في الشأن العماني. وممثل المملكة المتحدة يذكرنا بحججه هذه بالحجج الزائفة التي دائماً ما تستخدمها القوى الاستعمارية التي تدعي أنها تسعى إلى تقدم الشعوب المستعمرة.

٩. كذلك فلقد استشهد ممثل المملكة المتحدة بما ورد في المادة ٢ الفقرة ٧ من دستور الأمم المتحدة، وذلك يتناقض مع ما جاء في الجمعية بأن أي عمل من هذا النوع يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لسلطنة مسقط وعمان. وفي الحقيقة وعلى الرغم من ذلك فإن المملكة المتحدة قد تدخلت في الشؤون الداخلية لعمان بطريقة مباشرة أو من خلال سلطان مسقط.

١٠. كما صرح كذلك ممثل المملكة المتحدة بأن الشكوى التي قدمت أمام اللجنة شكوى مصطنعة وغير حقيقية، وإن صحة وشرعية القضية العمانية مازالت قائمة ويمكن البرهان عليها ليس فقط على أسس دولية واعتبارات إنسانية، بل أيضاً كأمر وشان يتعلق بالقانون والواقع. وإن على اللجنة أن توجه همها وعملها لقضيتين: أولاهما ما إذا كان الهدف من تدخل القوات البريطانية هو فقط لمعارضة الشعب العماني لأنه يناضل من أجل الحفاظ على وحدة مناطقه واستقلاله السياسي وفي هذا الجانب لابد من السماح له بمواصلة تحقيق هدفه. ثانياً ما إذا كان الشعب العماني مؤهلاً للاستقلال بما يمليه ويفرضه ويتفق مع دستور وقرارات الأمم المتحدة. وفي خلال السنوات الستة الماضية استمرت حكومة المملكة المتحدة في عملياتها العسكرية ضد عُمان بشكل أو بآخر وهذا آمر لم يكن معروفاً بصورة

واسعة وسبب ذلك هو الحظر الذي فرضته المملكة المتحدة على الأخبار والمعلومات فقد كانت متوفرة خلال قنوات تم تنظيمها بين ممثلي عُمان خارج عُمان والمقاتلين من أجل الحرية داخل القطر. وكان هذا، أي عدم الإلمام بالأخبار، أحد الأسباب التي دعت الدول العربية أن تطلب من اللجنة منح حق الاستماع للوفد العماني، وعلى الرغم من ذلك فإن ممثل المملكة المتحدة يقتبس بشكل كثيف من المصادر الغربية ومن تصريحات المسؤولين البريطانيين.

١١ . وبتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥م غزت قوات مسقط تحت قيادة القوات البريطانية عُمان واستولت على مدينة نزوى العاصمة. ولقد أضاف ممثل المملكة المتحدة قائلاً إن القوات البريطانية تعمل في عُمان بطلب من سلطان مسقط أي بمعنى أن وجودها هناك له ما يبرره على حسب اعتقاد ممثل المملكة المتحدة، وفي الجلسة الخامسة عشرة تحدث عن وجود حوالى ٣٠٠ من أفراد القوات البريطانية. لقد استمر العدوان البريطاني كما تحدث ممثل المملكة العربية السعودية في الاجتماع ٢٩٩ عما جاء في جريدة **النيويورك تايمز** عن العمليات العمانية البريطانية في تموز/ يوليو ١٩٥٧م ولقد شملت تلك العمليات والمعارك العسكرية البريطانية، ضرب حصن طيني للمتمردين بالصواريخ بواسطة الطيران الحربي البريطاني. إن مثل هذه الإجراءات العسكرية التي ورد ذكرها بواسطة السلطات البريطانية نفسها تعتبر عدواناً ضد بلد قليل السكان يسعى شعبه لتحقيق الاستقلال ومقاومة الاستغلال والهيمنة الأجنبية.

١٢ . وعلى الرغم من السخط والغضب الشعبي فلقد استمرت القوات البريطانية في عملياتها العسكرية ضده، بينما ظل أبناء الشعب العماني وببسالة وشجاعة متحدين ضد أولئك الغزاة. ولقد كان من نتائج المقاومة الشديدة التي أبداها الشعب العماني عام ١٩٥٩م ضد العدوان البريطاني أن كثفت بريطانيا من عملها العسكري وقامت حكومتها بإصدار الأوامر لكتيبتين من أفواج بسلاح الطيران الخاصة الثانية والعشرين المتواجدين وقتها في منطقة ملايا بالتحرك نحو مسقط، وعلى حسب ما جاء في جريدة **التايمز** اللندنية فإن المقيم السياسي البريطاني فقد صرح بهجوم في مساحة كبيرة ضد العمانيين بقيادة ضابط بريطاني برتبة مقدم يدعى دين دروموند، وجاء في مقال لجريدة **التايمز** اللندنية بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٥٩م بأن معنويات وكفاءة قوات السلطان المسلحة قد تحسنت بصورة كبيرة، وذلك نتيجة للتدريب والتنظيم الذي تلقته تلك القوات على أيدي جماعة من الجيش البريطاني تمت إعارتها لهذا الغرض. وكذلك فإن وحدة من وحدات قوات السلطان قد لعبت دوراً مفيداً في هجومها النهائي على منطقة الجبل

الأخضر القوية وذلك في شهر كانون الثاني/يناير من تلك السنة، لقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة القوة في انتهاك صريح للدستور والقانون الدولي. والقانون الدولي كما هو معروف يسمح فقط باستخدام القوة العسكرية في حالة الدفاع عن النفس تحت ظروف ومجموعة من الأسباب والإجراءات، ترى المنظمة الدولية ضرورة استخدام مثل تلك القوة العسكرية. ولقد جاء منع مثل هذا العمل العسكري لحماية الدول الصغيرة من عدوان الدول القوية عليها. وحقيقة إن كون عُمان ليست عضواً في الأمم المتحدة لا يجعلها خارجة عن نطاق حمايتها من الدستور والذي يعتبر بمثابة أداة دولية تشمل كافة الدول بلا استثناء.

١٣ . لابد من إدانة العدوان والغزو البريطاني على عُمان لأنه يمثل عملاً استعمارياً بغيضاً كان الهدف من ورائه حرمان الشعب العماني من حقه المشروع في الاستقلال الذي ظل يتمتع به لعدة قرون. إن حكومة المملكة المتحدة تنظر إلى كل الحركات القومية في الخليج الفارسي كخطر يهدد مصالحها النفطية. واقتبس من أحد المسؤولين البريطانيين لوكالة الأسوشيتدبرس بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٧م قوله إن وضع البريطانيين ومصلحتهم ستنتهي إذا لم يضعوا حداً للثورة في عُمان والقضاء عليها. وأكثر من ذلك فلقد قال الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٩م السيد/نويل بيكر في حديثه الذي أدلى به أمام مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٥٩ بأن العمليات العسكرية في عُمان قد تمت من أجل النفط لا شك في ذلك. وهل تريد المملكة المتحدة تصفية كل الكيانات المستقلة في ذلك الجزء من العالم على أساس أن الحرية والمطالبة بها ظاهرة معدية قابلة للانتقال من مكان لآخر؟

١٤ . ومن نافلة القول حقيقة أن الشعب العماني يرفض القبول بالهيمنة الأجنبية أكانت هذه الهيمنة من قبل الوكلاء البريطانيين أم من سلطان مسقط، إلا أن هذا لا يبرر العدوان البريطاني على عمان، إن مبدأ عدم التدخل تم تبنيه في دستور وقانون الأمم المتحدة ولابد من أن تحمي المنطقة هذا المبدأ وتحافظ عليه. كما أن العمل العسكري والتدخل الذي قامت به المملكة المتحدة يخرق وينتهك القرار رقم ١٥١٤ (١٥) والذي يمنع ويحرم كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية أو الإجراءات القمعية والتي يقوم بها الحكم الاستعماري. كما جاء في مبادئ المنظمة الدولية أن أي استعباد أو إذلال واستغلال أجنبي لدولة ما يعتبر مناهضاً ومناقضاً لحقوق الإنسان. إن العمل الذي قامت به المملكة المتحدة كذلك فهو انتهاك مباشر لأحد مبادئ القانون الدولي. ولقد ادعى ممثل المملكة المتحدة أن المبدأ المشار إليه ليس من ضمن مبادئ القانون الدولي وأدلى باقتباس لتعريف التدخل ورد في مقال

للسيد هيرش لوتر، باحث في عدد من جملة قانون واينهايم الدولي، بأن التدخل يكون تدخلاً ديكتاتورياً إذا تم في شؤون دولة أخرى. واستمر ممثل المملكة المتحدة في الاقتباس المذكور عن تعريف التدخل مدعياً بأن التدخل الذي يأتي عن طريق الوساطة وتقديم المساعدة لا يجب خلطه بالتدخل الديكتاتوري في شؤون دولة داخلية أخرى. ومما يعنيه قول ممثل المملكة المتحدة هو أن تدخل المملكة المتحدة في شؤون عُمان جاء من أجل التعاون والوساطة للوصول لحل للخلافات الداخلية ولم يكن الغرض منه تدخلاً ديكتاتورياً يسعى لأغراض أخرى. وبالتالي فهو يشير إلى اختلاف معنى التدخل فما قامت به المملكة المتحدة لا يمكن أن يوصف بما جاء في تعريف التدخل في مبادئ المنظمة الدولية بل على حسب ما جاء في تعريف هيرش لوتربا وهو يقول بأنه يبدو جلياً بأن دخول المملكة المتحدة إلى عُمان يأتي ضمن هذا التعريف أي لم يكن الغرض منه عملاً ديكتاتورياً بل الوساطة والتعاون.

١٥ . واستمر ممثل المملكة المتحدة في إصراره على إن عُمان جزء لا يتجزأ من سلطنة مسقط وإن حكم ونفوذ السلطان قد تم الاعتراف به من خلال سلسلة من المعاهدات الدولية. فإذا كان الحكم والاستقلال هما الإنعتاق والحرية من الهيمنة الأجنبية إذاً فمن الصعب أن نطلق على حكام مسقط المتعاقبين بأنهم كانوا حكاماً وملوكاً مطلقين أو أنهم كانوا يتمتعون بمطلق الحرية في الحكم والنفوذ. والشعب العماني في الوقت الحاضر هو الذي يطلب الانعتاق والتخلص من الهيمنة الأجنبية وليس السلطان.

١٦ . ولقد نجح المتحدثون السابقون في التدليل والإثبات بأن الإمامة ومنصبها في عُمان كانت كياناً متميزاً خلال القرون. وممثل المملكة المتحدة يشير إلى اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م والتي هي في حقيقتها اتفاقية. ومن خلال مقدمتها وافتتاحيتها هي اتفاقية بين حكومة السلطان والشيخ عيسى بن صالح بن علي نيابة عن الشعب العماني. ويجادل ممثل المملكة المتحدة بأنه لا يوجد الآن ما يسمى دولة عُمان كدولة مستقلة وذات سيادة، إلا أن هذه الحجة لا ضرورة لها ولا تعني شيئاً في اتفاقية دولية. إن الاتفاقية لا تقول إن السلطان يمثل كل شعبه وإنما ربما كان ذلك من طبيعة حكم السلطان. وعلى العكس عن ذلك فإن مقدمة الاتفاقية تقول إن الشيخ عيسى هو الذي يمثل ويتحدث نيابة عن الشعب العماني. وحتى إن افتتاحية ومستهل دستور الأمم المتحدة يقول: «نحن شعوب الأمم المتحدة».

١٧ . واتفاقية السيب عام ١٩٢٠ تتعامل مع التزامات وتعهدات لعمان من جانب ومن جانب آخر مع مسقط، كما تتناول وتغطي المواضيع ذات الصبغة الدولية والمطروحة من ضمن مبادئ وأهداف القانون الدولي من مثل: معاملة

الأجانب، تسليم المتهمين وتبادل إرسالهم، وعدم العدوان وفض النزاعات بالطرق السلمية. وأكثر من ذلك فإن أحد المسؤولين البريطانيين قد قام بدور الوسيط مما يؤكد مرة أخرى بأن الاتفاقية كانت قد وقعت بين كيانين منفصلين استفادت من القنوات الدبلوماسية التي وفرتها لهم حكومة المملكة المتحدة.

١٨ . وأخيراً فقد ذكر ممثل المملكة المتحدة في الاجتماع (٣٠١) حقيقة أن الأمير السيد طالب بن علي الهنائي رئيس الوفد العماني قال إنه مواطن من سلطنة مسقط وعمان وذلك حينما تقدم بطلب لاستخراج جواز سفر. إلا أن الحقيقة هي أن طالب بن علي كان لزاماً عليه مغادرة القطر لذا فكان لابد من عمل أي شيء يمكنه من المغادرة وبكافة الوسائل وذلك ليشرح للعالم الخارجي ما يدور حقيقة في عمان. والعديد من الأعضاء ممن جاءوا اليوم ممثلين لبلدانهم قد اضطروا في الماضي لسلوك نفس الطريق الذي سلكه طالب حتى يتمكنوا من اطلاع العالم على حقيقة الأوضاع في بلدانهم، حيث أصبحت بلدانهم الآن أعضاء حرة ترفرف أعلامها في الأمم المتحدة، فعمان أيضاً ستصبح دولة عضواً في المنظمة الدولية.

١٩ . وفي رده على ما قاله ممثل المملكة المتحدة عن أن الجمهورية العربية المتحدة قد قدمت مساعدات للمقاتلين العمانيين، فقد قال ممثلها إن الجمهورية العربية المتحدة لها عظيم الشرف في الإصرار على تقديم المساعدات من أجل الحرية في أي مكان.

٢٠ . ولقد أجبرت الدول العربية على طرح القضية العمانية ولفت انتباه الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم أ/ ٤٥٢١ وذلك لاستمرار تدخل المملكة المتحدة على الرغم من مناداة ومطالبة الوفد العماني بالانسحاب، وآخر الأخبار الواردة من المنطقة تؤكد ازدياد القهر والظلم البريطاني على شعب عمان، في الوقت الذي تزداد فيه مقاومته ضد الغزو. وعلى المملكة المتحدة أن تعلم بأن شعباً يكافح ويناضل من أجل الاستقلال لابد وأن يصل إلى هدفه في النهاية. وأصيب الوفد العربي بخيبة الأمل عندما فشلت المفاوضات في بداية العام بين ممثلي عُمان والمسؤولين البريطانيين وكان فشلها نتيجة لعدم رغبة بريطانيا في الاعتراف بالحقوق الطبيعية للشعب العماني.

٢١ . إن مسودة القرار رقم أ/أس. بي. سي./ ٧٨ والذي يناصره وفده ويقف معه فهو قرار بسيط يتجنب أي تعبير للإدانة أو الشجب. وتبني هذا القرار سيضغط على بريطانيا بضرورة الانتهاء من الوضع في عُمان ووقف العمليات العسكرية. وحقيقة أن الأمم لا تتابع الأحداث ومجرياتها في عمان، فإن ذلك ينبغي ألا يعفيها

من الالتزام بتعهداتها نحو شعب يقاتل ويكافح ويناضل من أجل مكانته في العالم.

٢٢. اعترض السيد/ مسعود أنصاري (إيران) حينما جاء رده على ممثل الجمهورية العربية المصرية لاستخدامه مصطلح الخليج العربي عندما كان يشير إلى الخليج الفارسي، ولقد أثار نفس الاعتراض في الجلسة السابقة، وذلك حينما استخدم ممثل العربية السعودية نفس المصطلح وشعر ممثل إيران بالسعادة حينما لاحظ أنه وفي الجلسة اللاحقة تجنب ممثل العربية السعودية استخدام ذلك المصطلح، أي الخليج العربي، وأن المياه الواقعة بين إقليم فارس الإيراني وشبه الجزيرة العربية ومنذ زمن بعيد كانت تعرف باسم الخليج الفارسي، وهو الاسم الذي ظل العرب من قديم التاريخ يطلقونه على تلك المياه. وفي مناقشة تتعلق بتصفية أشكال ومظاهر الاستعمار استمعت اللجنة لمتحدث تضمن حديثه لغة إمبريالية على جزء من بلده هو نفسه.

٢٣. عبر السيد/ الخولي (الجمهورية العربية المتحدة) عن نفسه لاستخدام المندوب الإيراني لمصطلح (الإمبريالية) لأن ما يتعلق بهذا فإن سجل وموقف الجمهورية العربية المتحدة نزيه ونظيف في الأمم المتحدة.

٢٤. أبدى السيد/ مسعود أنصاري رغبة ملحة في معرفة لماذا غيَّر ممثل الجمهورية العربية المصرية الاسم القديم والمعروف «بالخليج الفارسي» باسم «الخليج العربي» بينما وفي كل مراحل التاريخ المتعاقبة كان يطلق عليه العرب المؤرخون اسم الخليج الفارسي، وقد يكون هذا من صنع الإمبريالية مما دفعه لتغيير اسم ومصطلح الخليج الفارسي إلى الخليج العربي، وعليه أن يرجع لشخص في اللجنة يكون مؤهلاً لتغيير الاسم. إذا ما كان على الوفد في أي ندوة عالمية الحرية في اختيار أسمائهم متى ما أرادوا ذلك فإن النتيجة وبلا شك ستكون فوضى عارمة.

٢٥. أشار السيد/ الرئيس إلى انحراف النقاش عن المادة وضرب مثلاً بالمصطلح الإنكليزي (لا مانش) والذي كان يستخدمه الجغرافيون الفرنسيون لاختلافات الرموز والمصطلحات الجغرافية.

٢٦. وقال السيد/ دجيكيك (يوغسلافيا) بأنه ومن وجهة نظر وفده فإن على اللجنة وعلى ضوء القرار المتخذ في الجلسة السابقة أن تقوم بدراسة وافية وشاملة لطموحات الشعب العماني ونضاله لانسحاب كل القوات الأجنبية من مناطقهم وتعزز استقلالهم. إن يوغسلافيا تعتبر أن نضال وكفاح الشعب العماني من أجل نيل حريته أحد المسائل الاستعمارية التي ينبغي التعامل معها كجزء من تصفية

وإزالة الاستعمار. كما تعتبر يوغسلافيا نضال الشعب العماني نضالاً وكفاحاً للدول المستعمَرة تسعى فيه لنيل انعتاقها واستقلالها. وكذلك أن يكون لهم الحق في السلطة العليا والسيادة في علاقاتهم الدولية بما يشمل ذلك علاقاتهم مع منظمة الأمم المتحدة. ولقد ظل الوفد اليوغسلافي دائماً يساند الجهود التي تبذل لتنفيذ الحقوق الواردة في مبادئ الشرعية الدولية. ولهذه الأسباب فإن الشعب العماني يقاتل ويناضل. ومن هذا المنطلق فإن من واجب الأمم المتحدة الوقوف معه ومساعدته، والتصريحات التي تقدم بها ممثلو العراق والمملكة العربية السعودية في الاجتماع رقم ٣٠١ أعطت اللجنة ضوءاً واضحاً للخلفية التاريخية للوضع وسهلت الأمر على الوفود الأخرى لاستخلاص نتائج للوصول إلى حل عادل ومنصف. إن من الأمور المتناقضة المتنافرة وفي المرحلة التي فيها الإنسان على وشك الانتقال لمرحلة جديدة والخلاص من كل بالٍ وقديم والانطلاق نحو الآفاق أن يوجد في الأرض أناس تحت الاستعمار والاستغلال وعرضة للنهب والسرقة والاحتيال لأخذ مصادرهم الطبيعية والتي هي حق لهم.

٢٧ . إن القضية العمانية تتضمن مسائل شتى، من مسائل تتعلق بالاقتصاد والقضاء والإنسانية وقضايا أخرى، والتي لابد من إيجاد حلول لها. إلا أن الوفد اليوغسلافي يعتبر أن القضية الأهم والتي يجب محاربتها هي قضية الاستعمار. إذ لابد من إزالة الهيمنة الاستعمارية من عمان. وذلك قبل الحديث عن التنمية والتقدم. إن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة جاء تبنيه في القرار رقم ١٥١٤ بصورة جماعية وذلك في النقاش الذي دار حول القرار ١٦٥٤ (١٦). وسيكون بالإمكان وعلى ضوء الشروط الواردة في القرار إيجاد حل يمكن الشعب العماني من نيل استقلاله وحريته. ولإقرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ والذي يقف وفده معه هو مؤسس على المبادئ التي تضمنها الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقطار المستعمرة. وإذا كان هذا القرار ما هو إلا شكلي فإن مسودة القرار لن تجد أي تعارض إذ إن المسودة لا تطلب أكثر مما هو معلن عنه والذي تم تبنيه في الجلسة الخامسة عشرة. وبعبارة أخرى في أن تطبق أحكامه المتمثلة بانسحاب كافة القوات الأجنبية المسلحة بحسب الرغبة الشرعية للشعب العماني. وما لم تتحقق تلك الشروط فإنه لا يمكنه تحقيق المساواة والاستقلال من خلال المجتمع الدولي.

٢٨ . ذكر السيد/ استامبوليف (بلغاريا) بأنه وبحسب المذكرة التوضيحية التي تقدمت بها الدول العربية العشر لتضمين المسألة العمانية في جدول أعمال الجمعية في جلستها الخامسة عشرة (أ/ ٤٥٢١) فإن الشعب العماني ضحية لعدوان ارتكبته

المملكة المتحدة في انتهاك وخرق للدستور والقانون الدوليين. وفي أثناء المناقشات التي دارت في الجلستين الخامسة عشرة والسادسة عشرة فإن ممثلي الدول العربية قد وضعوا أمام اللجنة تفاصيل وافية تتحدث عن العدوان. لذلك فسيكون حديثه، أي ممثل بلغاريا، حديثاً مختصراً. منذ غزو عُمان واحتلال عاصمتها عام ١٩٥٠م بواسطة قوات المملكة المتحدة ظل العمانيون يكافحون ويناضلون بدون هوادة لتحقيق استقلالهم. حينما واجه ذلك النضال والكفاح وتلك المقاومة من قبل الشعب العماني بريطانيا تحركت قوات المملكة المتحدة واعتدت على منطقة شاسعة عام ١٩٥٧م وارتمت بثقلها هناك حيث استخدمت أسلحة من مثل الطيران الحربي والمدفعية والعربات المدرعة. وتقدمت وقتها الوفود العربية بالتماس لمجلس الأمن لكي يتدخل، إلا أنه وتحت ضغوط من قبل المملكة المتحدة وحلفائها فلقد رفض المجلس التماسها واقتراحها بالتدخل لوقف العمليات العسكرية. ولقد استمر عدوان المملكة المتحدة دون توقف من ذلك الحين ملحقاً بالشعب العماني إصابات بالغة وخطيرة. إنه ومن الحقائق التاريخية المعروفة بأن عُمان كانت قد وُجدت وهي دولة مستقلة منذ ١٢٠٠ عام ولقد اعترف باستقلالها من خلال اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م والتي تم توقيعها بين عُمان وحكومة سلطان مسقط. وحينها لعبت المملكة المتحدة دور الوسيط في الاتفاقية، إن الهدف من تدخل المملكة المتحدة هو حرمان الشعب العماني من استقلاله ولكي يفتح الباب للشركات البريطانية الاحتكارية لاستغلال موارد عُمان الطبيعية دون عائق.

٢٩ . مازال ممثل المملكة المتحدة يحاول إخفاء حقيقة العدوان وذلك في إصراره على القول إن عُمان ما هي إلا جزء من سلطنة مسقط وعمان، وأنها ليست مستقلة وبالتالي وبحسب ما يرى فإن مواطني عُمان هم رعايا للسلطان. وإمام عُمان ما هو إلا خادم لسيده السلطان، وبالتالي فإن المقاومة العمانية هي شأن داخلي. وعلى الرغم من ذلك فإن وزير خارجية المملكة المتحدة عام ١٩٥٧م وفي مجلس العموم البريطاني قال إن قرار الحكومة بالتدخل في عُمان قد تم اتخاذه لأن مصالح المملكة المتحدة المباشرة قد هددت وأصبحت جزءاً من الصراع، وليس من أجل أي اتفاقية مع سلطان مسقط، وينبغي أن يكون واضحاً ولمعرفة كل شخص بأن التدخل البريطاني في الشأن العماني ما هو إلا حرب استعمارية ضد استقلال الشعب العماني. وما أشار إليه وزير خارجية المملكة المتحدة من تهديد للمصالح البريطانية هناك ما هي إلا لمصالحها في النفط العماني ومصادره. إن النفط في الشرق الأدنى أحد أهم مصادر الربح بالنسبة للشركات البريطانية الاحتكارية. ففي عام ١٩٣٧م وفي انتهاك لاتفاقية السيب الموقعة بين سلطان

مسقط وإمام عُمان عام ١٩٢٠ قام سلطان مسقط بتوقيع اتفاقية تعطي الحق لشركة تنمية النفط البريطانية (عمان) المحدودة في الكشف والتنقيب عن النفط في عمان. وإمام عُمان وفي خطوات تماثل خطوات من سلفه قام وعلى جناح السرعة برفض الاتفاقية والحق الممنوح للشركة البريطانية بالتنقيب والكشف عن مستودعات النفط في عمان. ورفض الإمام ذلك كان عقبة أمام تحقيق الشركات الاحتكارية البريطانية لأرباحها. ومن ثم قرروا الحصول عليها عن طريق التدخل العسكري.

٣٠. أكد ممثل المملكة المتحدة (في الاجتماع رقم ٣٠١) بأن مقاومة الشعب العماني أمكن تجاوزها وبأن الهدوء قد ساد الأوضاع إلا أن ذلك قد تم رفضه بوصول أخبار عن صدامات بين القوات العمانية وقوات المملكة المتحدة المحتلة. وقال ممثل من الوفد العماني إن شعبه لن يتوقف عن النضال والمقاومة حتى يستطيع الكسب الكامل للاستقلال وذلك لا يجعل مجالاً للشك في أن التدخل العسكري البريطاني مازال مستمراً لعمان مما يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وإن عدوان المملكة المتحدة في عُمان يعتبر انتهاكاً صريحاً وفاضحاً لمبادئ القانون الدولي. ولابد لذلك العدوان من أن يثير انتباه الأمم المتحدة. خاصة وأن المملكة المتحدة هي عضو دائم بمجلس الأمن. وأن المقاومة التي يقوم بها الشعب العماني تجد المساعدة والمؤازرة من الشعوب المحبة للحرية في كل أرجاء المعمورة. بمن فيهم الشعب البلغاري والذين يناهضون أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون العمانية وعلى منظمة الأمم المتحدة اتخاذ كافة الخطوات الممكنة لوضع حد لهذا العدوان الاستعماري على عمان، خاصة وأن الجمعية العامة كانت قد تبنت الإعلان التاريخي لمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة.

٣١. إن وفده سيقف مع مسودة القرار أ/أس. بي. سي./ ٧٨ لأن هذه المسودة من القرار تشير إلى طريق تحقيق سلام واستقرار للقضية.

٣٢. قال السيد/ بوفيليك (جمهورية أوكرانيا السوفياتية الاشتراكية) بأن ما قامت به المملكة المتحدة في عُمان هو وبلا شك أحد الأمثلة على العدوان الاستعماري الذي يرتبط به التاريخ البريطاني.

٣٣. إن الموارد الطبيعية القيمة لمنطقة عُمان تعطي سبباً كافياً للعدوان. كان هناك وقت أرادت فيه المملكة المتحدة حماية اتصالاتها الإمبريالية حيث ركزت مصالحها على طول الخليج الفارسي وفي أحيان كثيرة ودون ارتباط للإمبراطورية البريطانية. فلقد اكتسبت عُمان مصالح استراتيجية جديدة وذلك لما لديها من موقع جغرافي متميز. والذي يسيطر على عُمان إنما يسيطر على منطقة البحرين وأنابيب

نفط الخليج الفارسي. وعلى هذا الأساس فلقد جاءت مساعدة المملكة المتحدة للسلطان لغزو عمان. ولقد كان دور السلطان دور الخائن في مساعدته للمملكة المتحدة في عدوانها على عمان. وكان سلوكه ذلك ليس فقط ضد عُمان بل كذلك ضد أجزاء أخرى من منطقة شبه الجزيرة العربية.

٣٤. واستجابة لضغط رجالات النفط الأفذاذ البريطانيين وقَّع السلطان عام ١٩٣٧م اتفاقية غير قانونية يمنح بموجبها الشركات البريطانية امتياز حق التنقيب والكشف عن حقول النفط في عمان، وبسبب هذه الاتفاقية التي تمنح شركة النفط البريطانية العراقية حق الامتياز في الكشف عن النفط كان الهجوم على عُمان والذي وقع عام ١٩٥٥م. وليس مصادفة أن تكون ضحية ذلك العدوان واحة البريمي وليس هناك ما يسبب الدهشة ظهور المهندسين البريطانيين في عُمان مع القوات الغازية. وعلى الرغم من تمكن البريطانيين من الاستيلاء على مدينة نزوى العاصمة إلا انهم فشلوا في هزيمة رغبة الشعب العماني في نيل الاستقلال. لقد فر الإمام إلى الجبال حيث قاد حرب عصابات ضد قوات الاحتلال، حيث انضم إلى قبائل لم تكن قد قدمت له المساعدة فيما سبق الغزو. وعندما انتبه مجلس الأمن للحملة الوحشية القاسية البريطانية ضد عُمان نجحت القوى الغربية في إقناعه، أي مجلس الأمن، بعدم دراستها والبحث فيها والتقصي عن الحقائق المتعلقة بها. ومن ذلك الوقت استمر العدوان الغاشم على عُمان وضد استقلالها ما تسبب في معاناة شعبه. إن العدوان البريطاني على عُمان يشكل انتهاكاً للشرعية الدولية والقانون الدولي، ومعارضاً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وللمبادئ الأخلاقية.

٣٥. وحتى بالنسبة لأولئك الذين يساندون القوى الاستعمارية فإن الأمر أصبح جلياً وواضحاً بأن الاستعمار لم يبق له مكان في عالمنا هذا. ومتى ما تمت تصفيته وإزالته كان ذلك أفضل. وكذلك فإن القرار المتعلق بحق الشعوب والدول في نيل استقلالها والذي كانت قد تبنته الجمعية العامة في قرارها رقم ١٥١٤ (١٥) كان صريحاً في وضع حد لكل أشكال الاستعمار ومطالباً بالإسراع في إزالته. كما جاء القرار مطالباً بوقف كل الممارسات القمعية ضد الشعوب والدول المستعمرة. والآن وبعد تبني القرار رقم ١٦٥٤ إنما يؤكد ذلك الإعلان ضرورة خروج كل القوى الاستعمارية، ولابد من أن توجه الجمعية بهذه الوثائق التاريخية وتعمل على ضوئها وتنفيذها. ووفده يشارك بصورة كاملة بكل ما نادى به المتحدثون في ما يتعلق بالمسألة العمانية ونهاية الاستعمار في كل مكان كما يساند كل الجهود الرامية لتأكيد الاستقلال للشعب العماني.

٣٦. وقال السيد/ محمود غازي (أفغانستان) إنه وعندما قرر في الجلسة

الخامسة عشرة مناقشة المسألة العمانية وحتى في الجلسة الحالية كان من المرجو أن تتخذ الإجراءات اللازمة والضرورية لإزالة أسباب الصراع، إلا أن ذلك لم يحدث. وإن الاستعمار يفقد أساسه في كل مكان ولابد من إشاعة المساواة بين الناس، وإنه من غير المجدي المحاولة الرامية لتبرير أخطاء الماضي بتكرارها اليوم أو عن طريق استخدام تكتيكات قد تؤخر مسألة تقدم الشعوب وانعتاقها من ربقة الاستعمار.

٣٧. إن وفد أفغانستان يساند القرار أ/أس. بي. سي./٧٨ لأنه ظل يعتقد دائماً أن المسألة بكاملها هي تعبير حر عن رغبات الشعوب المعنية. فلكل الحق في اختيار الطريق والأسلوب الذي يريد أن يعيش وفقه. ولكلٍ الحق في اختيار زعمائه الذين يختارهم. وأكثر من ذلك فإن الوفد الأفغاني لا يصفح ولا يتسامح في ما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

٣٨. قال السيد/سليمان (السودان) بأن مسألة عُمان هي مثال كلاسيكي للتمويه والخداع في التدخل في شؤون الأمم الصغيرة. وعلى الرغم من التمويه وإيجاد الذرائع للتدخل فإن الحقيقة هي أن كل ذلك الهدف النهائي من ورائه هو استغلال واستعباد المنطقة المعنية. حيث بدأ ذلك أولاً بالاتفاقيات التجارية ومن ثم حماية الأسر المحلية أو الحاكم والذي من خلاله وتدريجياً ستتم السيطرة على كامل القطر. ذلك هو ما حدث على طول مناطق ساحل شبه الجزيرة العربية خلال القرنين الماضيين. وهو ما يحدث اليوم، إن المملكة المتحدة تريد إخضاع واستعباد الإمام تحت ذريعة حماية صديق وهو سلطان مسقط. إلا أن الدافع الحقيقي وراء الحملة هو تأمين إمدادات النفط في المناطق الداخلية لعمان والتي لم تكن للسلطان ذات يوم سلطة أو حكم عليها.

٣٩. وفي محاولته لإنكار استقلال عُمان قال ممثل المملكة المتحدة بأنه لم يكن هناك مطلقاً فصل بين المنطقة المعروفة بعمان وتلك المعروفة بمسقط. وذلك ينطبق فقط على الرسوم والخطوط الحدودية. وفي الحقيقة وخلافاً للحدود بين الكويت والمملكة العربية السعودية فإنه ومازال لا توجد حدود بين أي منطقة من مناطق الساحل والتي تتبع للشيوخ. وكما كتب جي بي كيلي عام ١٩٥٨م في مجلة الشؤون الدولية إن مسائل مثل الحكم والسلطة المصاحبتين الهامتين لرسم الحدود وتخطيطها من الصعب مناقشتها في منطقة شرق الجزيرة العربية ذات الحدود الصحراوية، حيث لم يصل التطور السياسي لأقطار تلك المنطقة للمرحلة التي يمكن فيها مناقشة مثل تلك القضايا والمسائل، وكانت الحدود في وضع غير ملائم حتى يصدر بشأنها مرسوم مكتوب يقر ويعترف بها. وكل شخص مرتبط

بحياة الصحراء يعلم ويدرك بأن تحركات القبائل في مجيئها ورواحها غير مرتبطة بحدود بعينها. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يمنع تلك القبائل من قبول أحكام ترضى بها. وهذه الحدود ذات الوضع غير الملائم للرسم والتخطيط معلومة لدى البريطانيين إلا أنهم رفضوا الاعتراف بها أو إزالتها خوفاً من أن تمنعهم من امتداد سلطتهم ونفوذهم أو من استكشاف المنطقة بحثاً عن النفط.

٤٠ . قال ممثل المملكة المتحدة بأنه لم يكن هناك مطلقاً استقلال لدولة عمان. لكن كيف يكون هناك استقلال حقيقي لدولة مسقط؟ إذا ما كان الاستقلال يعني التوقيع على اتفاقية حماية أو صداقة فسيكون هناك احتمال واحد في أن الإمامة في عُمان غير مستقلة. وبالرغم من ذلك فإن التاريخ قد أظهر بأن توقيع مثل هذا النوع من الاتفاقيات يكون دائماً كنتيجة للهيمنة على الأقطار الصغيرة، وهذه الأقطار الصغيرة هي التي رفضت الدخول في مثل هذا النوع من المفاوضات لكي تحتفظ باستقلالها.

٤١ . إن العدوان البريطاني ضد شعب عُمان الأعزل واحتلاله لعاصمته نزوى لا يمكن تبريره مطلقاً تحت ذريعة حماية صديق كالتزام لمعاهدة. فهو انتهاك صريح وواضح للشرعية الدولية للأمم المتحدة وضد القوانين المتفق عليها في الأخلاق الدولية. إن البريطانيين والمعروف عنهم بأنهم يستطيعون الوصول لتسوية من خلال المفاوضات كان من الممكن تحقيق الاستقرار عن طريق وسطائهم من الموظفين الأكفاء في اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م والتي قاموا فيها بدور الوسيط. إلا أنه يظهر اليوم بأنهم ليسوا مجرد أصدقاء بل أن مصالحهم هي التي تتهدد ولا يمكن حمايتها إلا من خلال الهيمنة الكاملة على عمان.

٤٢ . إن المسألة العمانية هي مسألة استعمار محضة واحتلال واستغلال واستعباد لكل شعب عُمان من أجل المصالح المادية. ولابد من رؤية ذلك واضحاً من هذا الجانب ومن زاوية الإعلان الذي يمنح الحق للشعوب والأقطار من الانعتاق من الاستعمار وحقها في الاستقلال.

انفض الاجتماع في الساعة ٥,١٠ مساء.

الوثيقة رقم (١١٧٩)

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة عشرة

السجلات الرسمية

الاجتماع رقم ٣٠٤ للجنة الخاصة بالسياسات

الأربعاء أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ الساعة ٥٥ : ١٠ صباحاً

نيويورك

المحتويات

الرئيس : ـ السيد يوردان تشوبانوف (Yordan Tchobanov) (بلغاريا)

جدول أعمال المادة ٢٣
المسألة العمانية : (أ/ ٤٥٢١ ، أ/ أس. بي. سي./ ٦٢/ أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ أل)
(تكملة)

١ . قال السيد/ هاجرو (ألبانيا) بأن شعب وحكومة ألبانيا يشجبان ويدينان بشدة العدوان الإمبريالي البريطاني على شعب عُمان الذي يقاتل من أجل نيل وتحقيق استقلاله. ذلك القتال والذي يعتبر جزءاً من حركة التحرر الوطنية، من

أجل انعتاق الشعب المستعبد والمستعمر لابد وأن يحقق النجاح الذي بدأ من أجله. لقد جاءت المملكة المتحدة للمنطقة لمساعدة لعبتها ودميتها سلطان مسقط ليس لمجرد الصداقة، ولكن للدفاع عن مصالح نفط شركات النفط البريطانية الاحتكارية في المنطقة. وليس هناك ثمة ما يبرر التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية لقطر آخر. إن الهجوم الذي قامت المملكة المتحدة بشنه يشكل انتهاكاً للشرعية الدولية والقانون الدولي إضافة لتهديدها للأمن والسلام في المنطقة. إنه من واجب منظمة الأمم المتحدة والتي تبنت جمعيتها العامة في جلستها الخامسة عشرة القرار رقم ١٥١٤ (١٥) المتعلق بالإعلان بمنح الاستقلال للشعوب والأقطار المستعمَرة، أن تقوم بشجب وإدانة العدوان البريطاني وأن تساعد شعب عُمان على استعادة حقوقه الشرعية. وقال ممثل ألبانيا بأن الوفد الألباني سيتخذ كافة الخطوات اللازمة لمساعدة الشعب العماني على الوصول لهذه الغايات.

استلم السيد/ سانزبيريز نائب الرئيس، رئاسة الجلسة،

٢. قال السيد/ بوهيمه (المغرب) إن قضية عُمان هي مثال كلاسيكي لنضال بلد مستعمر لتحرير نفسه. ومؤكداً على مسؤولية حكومة المملكة المتحدة عن تدهور الأوضاع في عمان، وتحدث عن المقاومة السلمية أو المسلحة عبر القرون والتي كان يقوم بها زعماء عُمان ضد محاولات التسلل والدخول من كل القوى الاستعمارية لعمان. وعلى وجه الخصوص من قبل المملكة المتحدة في محاولاتها لإيجاد السبل والطرق لحماية طريقها ومنفذها للهند. كما ذكر الملابسات والظروف التي دعت المملكة المتحدة لكي تكثف من حمايتها لسلطان مسقط. وأبدى دهشته بأن تتنكر المملكة المتحدة للشرعية الدولية في اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م والتي كانت هي نفسها ممن قاموا بالوساطة فيها وتأكيد إنفاذها. وقال إن من الخطورة بمكان محاولة تبرير تدخل مسلح بأنه من أجل حماية صديق. وإذا ما قيل مثل هذا النوع من التدخل العسكري وتم تبريره فإنه سيشكل سابقة خطيرة. وتحاول المملكة المتحدة إبراز تبرير لعدوانها والذي كان دافعه الرغبة في حماية مصالحها النفطية، فما هي حقيقة الوضع؟ إن الشعب الذي كان وحتى عام ١٩٥٤م يتمتع بتقاليد راسخة وقوية من الحرية والحكم الوطني أضحى يبحث عن حريته من قبضة قطر أجنبي يبحث ويسعى للحصول على أرض نظير تقديمه المساعدات العسكرية.

٣. بدأ الآن الرأي العام يتفهم طبيعة الأحداث التي تجري في عمان. ولفت عدد من الأقطار انتباه المملكة المتحدة للحاجة لاستخدام الوسائل السلمية لحراسة أي صداقات ومصالح قد تكون لديها في المنطقة. كما وأن الشعب العماني لم يرفض مطلقاً فض النزاع مع المملكة المتحدة عن طريق المفاوضات. وكانت هناك

في الواقع محادثات في العام المنصرم بين حكومة المملكة المتحدة وممثلين من عمان. إلا أنه من الصعب فهم وجهة نظر المملكة المتحدة والتي كانت قد اعترفت بوجود عُمان ككيان مستقل أثناء مفاوضاتها مع ممثلي عمان. ورفضت الاعتراف بها كدولة مستقلة حينما لم يتم التوصل لاتفاق. أن الإجراءات القمعية التي اتخذت ضد الشعب العماني تظهر وعلى الرغم من التطور الإيجابي للاستعمار البريطاني بمعنى المناداة بحق الشعوب في استقلالها، إن حكومة المملكة المتحدة لا ترغب في استبدال الاستعمار بالصداقة، أي لا تريد أن تتخلى عن سياستها الاستعمارية مقابل صداقة شعب عُمان وفي علاقاتها مع الأقطار المماثلة. وكانت صماء لا تريد أن تستمع لكل الالتماسات التي وجهت إليها بهذا الخصوص. وبغض النظر عن حجم القوات البريطانية الموجودة في عُمان فلابد من سحبها حالاً وكما يطالب الناس بذلك. ووجود تلك القوات ليست لديه أرضية على أي أساس من أسس اتفاقية التحالف بينها وبين عمان، والتفسير الوحيد لوجود تلك القوات هو الاستيلاء الكامل على أرض عمان، وهو الأمر الذي ظل الشعب العماني يناضل ويكافح ضده منذ سنوات. إن مصطلح «التمرد» والذي كان قد استخدمه العديد من الممثلين في وصفهم للعمانيين كان من الأفضل أن يطلق على الغزاة والمغتصبين والمحتلين، والشعب العماني وحبه والتصاقه بالحرية قد أظهر إلى أي درجة هو متمسك بالقيم الأخلاقية. إن مسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ وملحق القرار ١ الآن أمام اللجنة يعبران عن مبادئ الشرعية الدولية في حق الشعوب والأقطار المستعمرة في نيل استقلالها وحريتها. وتبني اللجنة لهذا القرار سيظهر بأن الأمم المتحدة لا تتجاهل البت في تحقيق العدل كما أن ذلك من شأنه تمكين كِلا الجانبين من الاستمرار في المفاوضات على أسس متساوية وعادلة.

٤ . قال السيد/ هاسيغانو (رومانيا) بأن المملكة المتحدة قد استخدمت وسائل وطرق عديدة لتكوين وإنشاء كيانات ومناطق في منطقة الخليج الفارسي وشبه الجزيرة العربية والتي في مجملها تحت قبضتها الاستعمارية. والمملكة المتحدة قد حولت المنطقة بأسرها إلى منطقة نزاع وصراع دائمين حيث إنها تتظاهر بأداء دور الوسيط والحكم بينما قواتها المسلحة تتهم باستخدام مدافعها وأسلحتها. إن مسألة عُمان هي جزء من كل ما يتعلق بسياسة الاستعمار البريطاني في منطقة الشرق الأوسط. . وفي حجتها لمساعدة السلطان الألعوبة وخادمها المطيع فإن المملكة المتحدة قد أرسلت قواتها لكي تحتل المنطقة المجاورة لعمان وإبادة شعبها المسالم من أجل الاستيلاء على مصادر النفط الكبيرة. إن ممثل المملكة المتحدة قد ادعى في الاجتماع رقم ٣٠١م بأن القضية تمثل واحدة من العمليات ضد المتمردين قام بها

سلطان مسقط وعمان، وأن بحث هذه المسألة في الأمم المتحدة قد سمح بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، بمعنى أن المسألة العمانية مسألة داخلية بين سلطان مسقط والإمام في عمان. وأراد الوفد الروماني التعبير عن تحفظاته في ما يتعلق بدولة ذات سيادة مما يعني اتفاقية دولية في نهاية المطاف، والتي من خلالها لعبت المملكة المتحدة دور الوسيط. والمقصود هنا اتفاقية السيب وعلى هذا تكون عُمان نفسها ذات سيادة ودولة مستقلة. وتم تمثيلها من القطر لدى المنظمات الدولية. إن تدخل المملكة المتحدة غير المبرر في عُمان يؤسس عدواناً بحسب المعنى الوارد في المادة ٢ من دستور الشرعية الدولية وهذا العدوان هو حرب استعمارية من خلال ما جاء في صلب قانون ودستور الجمعية العامة والأمم المتحدة في القرار ١٥١٤ (١٥) والقرار ١٦٦٤ (١٦). إن مثل هذا العمل والذي يهدد الأمن والسلم الدوليين ينبغي شجبه وإدانته بقوة. ولقد قيل بأن انسحاب القوات البريطانية من تلك المنطقة قد يؤدي إلى حرب قبائل إلا أنه لا توجد أسس أو أسباب لمثل هذا الخوف من وقوع حرب قبلية. وفي الحقيقة هو ادعاء لتبرير وجود القوات المسلحة البريطانية في المنطقة وربما بصورة دائمة ومستمرة. ومما هو معلوم ويدركه الكل أن شعب تلك المنطقة شعب تجمعه وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ والمصالح دون تدخل وسيط مثل المملكة المتحدة.

٥ . وتحدث السيد/ تاوسينق (كمبوديا) قائلاً إنه وبعد تحليل موقف الأقطار العربية وموقف المملكة المتحدة تأكد لديه بأن المسألة العمانية هي مشكلة معقدة لشعوب تقف ضد الاستعمار وتطالب بحق تقرير المصير وكمبوديا مع سياستها المحايدة وتعايشها السلمي وبتقاليدها ومعتقداتها وبروح من العدل والمساواة، فهي تشجب كل أشكال الهيمنة والاستغلال وتساند كل الحركات الوطنية التحررية.

٦ . إن الحجج الإثنية والعرقية والدينية والتاريخية والجغرافية التي قدمت في دعم حقيقة إن عُمان ومسقط كانتا كيانين منفصلين لا يمكن نفيها أو نكرانها. وأكثر من ذلك فإن التدخل البريطاني العسكري مهما كانت صورته وشكله لابد من استنكاره واستهجانه. إن السماح لتدخل عسكري لدولة بدلاً عن طرف من أحد أطراف نزاع، حتى وإن كان ذلك الطرف يعتبر دولة مستقلة ومن أجل علاقات صداقة وود مع ذلك الطرف فذلك يعني بأن تفتح الباب والطريق للعنف والحرب، وإن الوفد الكمبودي يدين ويشجب بشدة مثل هذا التدخل من طرف ثالث وعضو في الأمم المتحدة، حتى وإن كان التمرد الداخلي قد تم دعمه من الخارج فعلى الدولة المعنية نفسها أن تعمل على حل الأزمة. ففي القضايا والمسائل المتعلقة بالنزاع بين دولتين تتمتعان بالسيادة والحكم المستقل فإن الشرعية الدولية

وقانون الأمم المتحدة يستوجبان فض النزاع بالطرق والوسائل السلمية، إلا أن التدخل العسكري البريطاني في الشأن العماني جاء في الحقيقة لحماية المصالح النفطية للمملكة المتحدة.

٧. و أثناء المناقشات فوجئ السيد تاوسينق بالموقف العربي الصلب والأسطوري لمناصرة قضية عمان.

٨. وبغض النظر عن التحفظات التي وردت حول هذه المسألة من البعض فإن الوفد الكمبودي سيصوت لصالح مسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ وملحق القرار ١، وذلك نسبة للمبادئ التي شملها.

٩. إنه لمن المؤسف أن آراء ووجهة نظر سلطان مسقط لم تكن معروفة إلا أنه متأكد من أن السلطان سيردد فقط كلمات حاميه، أي المملكة المتحدة، وسيدافع عن ذلك بأن الأمم المتحدة غير مؤهلة. كما طلب ممثل كمبوديا راجياً من المملكة المتحدة أن توافق على الدخول في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب العماني.

١٠. وتساءل السيد/ هود (أستراليا) إذا ما كانت السكرتارية، أي سكرتارية الأمم المتحدة، قد تلقت أي اتصالات من السلطان وإذا كان ذلك قد حدث فلابد من أن توزع المعلومات المستقاة من السلطان على كافة أعضاء اللجنة.

١١. قال الرئيس، أي رئيس الجلسة، بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تلقت اتصالات من سلطان مسقط بهذا الخصوص.

١٢. وقال السيد/ كوكيت (غينيا) بأن الحرب ضد الاستعمار والإمبريالية بكل صورها وأشكالها مع كل ما يحيط بها من ظروف وملابسات سياسية واقتصادية وتنمية ثقافية في غينيا وفي أفريقيا بصفة عامة، وكذلك ما يتعلق بالظروف المحيطة بالدول المستعمرة المقموعة والمتخلفة في كل أرجاء العالم هي من الاهتمامات الأساسية والأولية لحكومته، إلا أنه ولسوء الحظ فإن الاستعمار يعارض التنمية في تلك الدول بممارساته المدمرة والمخربة أكان ذلك في كينيا أو أنغولا أو غينيا البرتغالية أو عمان.

١٣. لذا فإن المملكة المتحدة قد قسمت جزءاً كبيراً من عُمان إلى عدد كبير من الولايات الصغيرة، والتي كانت متحدة، يتناحر بعضها ضد الآخر. أي أنها قامت بتقسيم منطقة عُمان التي كانت دولة واحدة تخضع لنظام واحد وهو الإمامة، وهذا واحد من الأسباب التي كانت وراء النزاع بين سلطان مسقط والإمامة في

عمان. حيث كانت عُمان دولة مستقلة عبر قرون من الزمان وتتمتع بالسيادة. وليس هناك ما يبرر تدخل المملكة المتحدة في شؤونها الداخلية. كما أن عُمان كدولة مستقلة قد اعترف بها في اتفاقية السيب ١٩٢٠م والتي استمرت سارية دون وقوع أي حوادث أو مشاكل لعدة سنوات. ولابد من أن نذكر بأن انتهاك هذه الاتفاقية وقع أول مرة في عام ١٩٣٧م وذلك حينما منح سلطان مسقط حق امتياز الكشف والتنقيب عن النفط للشركات البريطانية دون علم من إمام عُمان ولا من شعبه. وفي عام ١٩٥٥م قررت حكومة المملكة المتحدة أن يمتد نفوذ سلطان مسقط في داخل عمان، مقتنعة بوجود النفط هناك. ولقد أرادت حكومة المملكة المتحدة التنقيب والكشف عن النفط في تلك المنطقة، أي عُمان منتهكة بذلك الاتفاقية. وللمرة الثانية وذلك حينما دخلت قوات السلطان المدعومة بقيادة بريطانيا لمنطقة عمان. واتضحت حقيقة الوضع مباشرة بعد احتلال المملكة المتحدة لمناطق النفط في عُمان بأن الهدف من وراء كل ذلك هو في الواقع الحصول على مصادر النفط. ومن وجهة النظر الواقعية كانت المملكة ستكون خالصة النية إذا ما استمر دورها كوسيط بين سلطان مسقط وإمام عمان، أي بين الدولتين. إلا أنها وبدلاً عن ذلك تسببت في الفوضى والكراهية والبؤس بتدخلها المسلح وإجبارها للزعماء الرئيسيين للشعب العماني للخروج والنفي خارج عمان.

١٤. إن ما أبداه الناطق الرسمي باسم عُمان في اللجنة من عرض معتدل ومتواضع وبناء للأوضاع وكذلك ما أبداه ممثلو الدول العربية ينم عن الرغبة الأكيدة في استتباب الأوضاع وإعادة النظام والقانون في الشرق الأوسط بالسبل والطرق السلمية. ولابد للمملكة المتحدة من احترام الواقع والاتفاق على انسحاب قواتها بصورة فورية ومباشرة وليس فقط بأن تسحب قواتها من عُمان بل من كل المنطقة المعروفة بالمحميات والواقعة في الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية، إن هذه القضية هي جزء من المشكلة الكبرى لتجفيف والإزالة الكاملة للاستعمار، وتطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٤١٥ (١٥). وكذلك الالتزام الذي تعهد به سبعة عشر عضواً في الجمعية العامة لتطبيق القرار ١٥١٤ (١٥) المتعلق بالأقطار المستعمرة والمحمية لابد من تبنيه باتخاذ الخطوات اللازمة لمحو الاستعمار بأسرع وقت ممكن وفي أي مكان بما في ذلك عمان. حيث إن هذا الوضع وبقاءه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

١٥. إن مسودة القرار أ/أس. بي. سي./١٠٧٨ وملحقه القرار ١ والذي تقف إلى جانبه وتسانده غينيا يعتبر خطوة بناءة في اتخاذ أقل الإجراءات لحفظ السلام والنظام في منطقة الشرق الأوسط. . وتمنى ممثل غينيا أن ترتفع المملكة

المتحدة لمستوى المسؤولية باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن مما يسهل أعمال اللجنة إذا ما وافقت على انسحاب قواتها من عُمان حالاً وأن تساند مسودة القرار.

١٦ . وتحدث السيد/ لابلان (أندونيسيا) قائلاً إن وفده مستعد لاتخاذ إجراءات تساعد الشعب المقموع على استعادة استقلاله الوطني. وبالاتفاق مع الفقرة ٦ من الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، فلقد درس وفده أحوال الوضع في عُمان بصورة جيدة وباهتمام لكي يؤكد بأن المسألة ليست مجرد ذريعة كما حدث لذلك الجزء من أندونيسيا. وإن الوفد قد اقتنع بعد معرفته واطلاعه على الأحداث، وأن ما قيل بأن عُمان هي جزء من سلطنة مسقط وليست دولة مستقلة لا يستند إلى أي أساس، والسلطان ما هو إلا دمية تحتفظ بها المملكة المتحدة وقواتها لاستخدامه كذريعة وسبب لغزو واحتلال دولة مستقلة وذات كيان. إن ذلك النوع من التحالفات التي تتم بين قوى استعمارية ورئيس دولة فدرالية محلي ما هو إلا خديعة كلاسيكية قديمة شهدتها حتى أندونيسيا نفسها. لذا فإن أندونيسيا ترى بأن مسألة عُمان هي جزء من المشكلة الاستعمارية بصفة عامة.

١٧ . وأكثر من ذلك فإن قيام المملكة المتحدة بتعيين أحد مسؤوليها لكي يقوم بأداء دور الوسيط بين سلطان مسقط وإمام عُمان في التوقيع على اتفاقية السيب هو أمر يتضمن الاعتراف بوجود عُمان كدولة مستقلة وذات سيادة وكانت ستظل عُمان كذلك لو لم تكن هناك ضغوط القوى الكبرى بحثاً عن مصالحها النفطية.

١٨ . وإن من واجب حكومة المملكة المتحدة المساعدة في أن ينال الشعب العماني حريته واستقلاله. وهذا هو الهدف من مسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ وملحقه القرار ١ والذي تقف أندونيسيا معه وتسانده، إن شعب أندونيسيا يحث ويلح على كل الأقطار التي عانت من الهيمنة الأجنبية ومن كل أولئك الذين تقوم سياساتهم على حق الشعوب في تقرير مصيرها أن يقفوا مع مسودة القرار والذي يستحق أن تتبناه الأغلبية العظمي.

١٩ . تقدم السيد/ جويوابي ي. يواربي (كوبا) بمعلومات تتضمن خلفية تاريخية وعن موقف الأطراف وقال إن المسألة العمانية والتي طرحت أمام الأمم المتحدة كقضية استعمارية لابد من أن تحل على ضوء الشرعية الدولية ومبادئها وقراراتها وعلى وجه الخصوص القرار رقم ١٥١٤ (١٥) والذي تبنته الجمعية لتأكيد تطبيقها للقرار ١٦٥٤ (١٦).

٢٠ . وشأنها شأن كل التقاليد الاستعمارية فإن المملكة المتحدة قد رفضت منح الاستقلال لدولة عُمان لأسباب تعود لمصلحتها بصورة محضة.

٢١ . إن الإمبريالية تتجاهل وتستخف وتقضي على كل مقاومة ضدها ومن ثم تسعى لتطبيق أساليبها المتمثلة في الاستغلال وفي إعادة تأسيس النظام بواسطة طرق غير قانونية في المكان الذي تسيطر عليه من وجهة نظر قانونية. أي إنها تقوم بالتزييف والمخادعة حتى يبدو الأمر وكأنه أمر قانوني، إن الإمبريالية تعمل على الالتفاف حول الخلافات من خلال اتفاقية هي موضوع البحث والدراسة، أي المسألة العمانية واتفاقية السيب. وتعمل كذلك على تقييد شعب ناضل وكافح من أجل حصوله على الحرية والاستقلال وتعرض في الوقت نفسه إلى مطامح ومطالب تهم الإمبراطورية. ساعية لتحقيق مآربها الاستعمارية وفي سرقة ثروات الغير، إنه من غير المعقول أن يكون قطر مثل المملكة المتحدة استطاع أن ينهي نضال وكفاح ذلك الشعب دون أن يكون له نظام سياسي واقتصادي وعسكري يريد فرضه على المنطقة. إن الوقت الذي أرادت فيه القوى الاستعمارية تقسيم كل القارة في ما بينها قد ولَّى وانتهى. وتحاول هذه القوى الإمبريالية حرمان الشعوب من التوحد والتنظيم وتجريدها من كل وسائل التعبير الذاتي. لقد انتهي الوقت الذي كان بالإمكان فيه تكبيل الناس في عبودية «قانونية». إن وجودهم كشعب وكبشر هو الشيء المهم، والشرعية الدولية تولي اهتماماً كبيراً وعظيماً لتنمية كل الشعوب ورفاهيتها.

٢٢ . إن المسألة العمانية ينبغي أن تحل من ضمن ما جاء في قرارات الشرعية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة. والتي تعهد فيها كافة أعضاء الدول بالإلتزام بالإزالة الكاملة للاستعمار بكافة أشكاله وصوره ومظاهره. إن واجب الأمم المتحدة أن تعمل على تحرير عُمان من القمع الاستعماري.

٢٣ . وفي الختام هنأ ممثل أندونيسيا وحيا كافة الأقطار العربية لاتخاذها موقفاً شجاعاً في الدفاع عن حرية واستقلال قطر شقيق. وتمنى أن يكون مثل هذا الاتحاد الجماعي مثالاً في أجزاء أخرى من العالم.

استلم السيد تشوبانوف (بلغاريا) رئاسة الجلسة.

٢٤ . وتحدث السيد/ موروزوف (جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية) قائلاً إنه وباقتراب عملية التصويت وما تم عرضه من تفصيل يتعلق بالمشكلة، طلب راجياً العودة لبعض النقاط الهامة في تصريحه أمام اللجنة بتاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٦١م.

٢٥. لقد اتضح جلياً ومن النقاش بأن مسألة المبادئ الرئيسية هي أهم من الوضع نفسه. أي المبدأ الوارد في الإعلان والذي يمنح حق الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة وذلك بما جاء في القرار ١٦٥٤ (١٦) والذي قد تبنته الجمعية مؤخراً في ما يتعلق بالإعلان عن منح حق الدول والشعوب المستعمرة في الاستقلال. وبغض النظر عن محاولات القوى الاستعمارية في معارضة تطبيقه فإن الإعلان يلزم الدول الأعضاء بما جاء فيه.

٢٦. لقد تدهور الوضع في عُمان أكثر منذ الربيع الماضي. وذلك على الرغم من التحذيرات التي تم توجيهها للمملكة المتحدة في ذلك الوقت. وعلى الرغم من المهارة التي أبداها ممثل المملكة المتحدة للالتفاف على الحقائق وتشويهها فلقد أجبر على الاعتراف بنقطتين أساسيتين. أولاهما أن المقاومة المسلحة التي أبداها الشعب العماني ضد الاحتلال الأجنبي مازالت مستمرة ولن تهدأ أو تقل إذا ما دعوناهم وسميناهم بالمتمردين. وثانيهما فقد قال ممثل المملكة المتحدة معترفاً بأن القوات المسلحة البريطانية قد أخذت خطوات لإخماد المقاومة والقضاء عليها. ومؤخراً قامت المملكة المتحدة بحملة عدوانية شملت اعتقالات من دون إثبات وبينات ضد المعتقلين، كما قامت بفرض حظر للتجوال وإعاقة للاتصالات الداخلية، وحلقت بطائراتها فوق العاصمة مستخدمة طائرات قاذفة للقنابل، وذلك في الوقت الذي تدرس فيه منظمة الأمم المتحدة المسألة العمانية. كما أن قوات المقاومة العمانية قد التحمت في عدة معارك ضد مواقع المملكة المتحدة.

٢٧. إن تلك العمليات العدوانية التي قامت بها المملكة المتحدة وحربها من أجل انتزاع أرض الغير لنفسها يمكن تفسيرها بأنها من أجل مصالح شركات الاحتكار البريطانية في النفط مثلها مثل الشركة البريطانية للنفط والشركة الهولندية. حيث ضمت شركات النفط البريطانية إليها شركة نفط تنمية عُمان المحدودة، والتي قام سلطان مسقط وبدون حق قانوني بمنحها حق الامتياز للتنقيب والكشف عن النفط في عمان. وإن شركة نفط عُمان لا تتلقى فقط المساعدة العسكرية من بريطانيا، والتي زاد عدد أعضاؤها مؤخراً إلى ٤٠ في المئة من قبل حكومة المملكة المتحدة وكما فعلت من قبلها شركة الهند الشرقية، بل أيضاً عملت على تمويل جيشها نفسه. وهو الجيش والقوات البرية التابعة لسلطان مسقط تحت قيادة الضباط الإنكليز والذين قاموا بالحرب ضد الشعب العماني. وأكثر من ذلك فإن حكومة بريطانيا هي شريك كبير في النفط البريطاني والهولندي الملكي. وهي التي حاولت جاهدة تفسير دفاعها العنيد لموقفها الحالي، وهو العدوان المسلح ضد استقلال وسيادة عمان، الأمر الذي أثار استنكاراً

شديداً في الدول العربية والعديد من أقطار آسيا وأفريقيا وهدد السلم والأمن في الشرق الأوسط. ومن جانبه فإن الاتحاد السوفياتي يعلن عن تضامنه مع شعب عُمان ويستنكر ويدين تدخل المملكة المتحدة في الشؤون الداخلية لعمان، ويطالب بمنح الاستقلال للقطر.

٢٨ . وعلى هذا فإن الوفد السوفياتي سيساند ويقف مع مسودة القرار أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ وملحقه القرار ١ . والذي هو أقل ما يمكن القبول به، ويرجو الوفد السوفياتي أن تكون حكومة المملكة واضحة في ما إذا كانت ستسحب قواتها وبصورة سريعة من عمان، حيث إن الانسحاب هو الأساس الذي تقوم عليه مسودة القرار. أما إذا رفضت المملكة المتحدة الانسحاب فعلى الجمعية العامة وكل الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات القوية من خلال الإطار الشرعي والقانوني لتثبت وتؤكد احترام أحكامها.

٢٩ . أعلن الرئيس نهاية النقاش العام حول المسألة العمانية.

انفض الاجتماع الساعة ١ مساءً.

الوثيقة رقم (١١٨٠)

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة عشرة
السجلات الرسمية
الاجتماع رقم ٣٠٥ للجنة الخاصة بالسياسات
الأربعاء أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ الساعة ١٥ : ٣ صباحاً
نيويورك

المحتويات

الرئيس: ـ السيد يوردان تشوبانوف (Yordan Tchobanov) (بلغاريا)

جدول أعمال المادة ٢٣
المسألة العمانية (أ/ ٤٥٢١ : أ/ أس. بي. سي./ ٦٢/ أ/ أس. بي. سي./ ٧٨ ال)
(تكملة)

١ . تحدث السيد/ ميليت (فرنسا) قائلاً بأنه قد تم التعبير عن مسألة عُمان من خلال المناقشات بطرق وأساليب متعددة وبلغة رائعة، وما قيل كذلك في وصف سلطنة عمان. ولقد جاءت تلك اللغة في المذكرة رقم أ/ ٤٥٢١ وفي

تصريحات عدد من الممثلين. ولقد فوجئ وفده بالتعارض بين الادعاءات والاتهامات التي دارت أثناء المناقشات وبين حقيقة الوضع. وهناك عادة غير جيدة بدأت تظهر وتزداد في الأمم المتحدة. وذلك في الوصول إلى نتائج وخواتم دراماتيكية خيالية للوضع والذي لم يعد من ضمن اهتمامات المنظمة وهو إعادة موضوع القضية. وكما اطلع وفده على ذلك المجلس عام ١٩٥٧م، وذلك عندما كان المجلس يبحث في إمكانية تضمين القضية العمانية في جدول أعماله. إن السلام والأمن وحتى الأمم المتحدة نفسها ستكون عرضة للاضطرابات والمشاكل إذا ما استخدمت الدستور والقانون لتشجب محاولات التدخل البريطاني في عمان.

٢. إن مسودة القرار أ/أس. بي. سي./ ٧٨ تقوم على ادعاءات ثلاثة منفصلة، **أولاً**: إن إمامة عُمان لابد وأن تعتبر دولة منفصلة. **ثانياً**: إن المملكة المتحدة قد ارتكبت عدواناً ضد عمان، **ثالثاً**: إن العدوان يشكل تهديداً للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. ونظراً للأسباب التي عرضها ممثل المملكة المتحدة رداً على هذه الادعاءات والاتهامات في الاجتماع ٣٠١ فإن وفد فرنسا يرفض هذه الادعاءات. أولاً لأن الإمامة في عُمان لا يمكن اعتبارها دولة في نظر القانون الدولي. وإنه من الخطأ القول إن استقلالها قد اعترف به في اتفاقية السيب. قد تكون اتفاقية السيب قد قامت بتحديد بعض سلطات سلطان مسقط إلا أنها لا تتضمن نقلاً للسلطات بصفة عامة. على العكس من ذلك فإن اتفاقية السيب تظهر بأن سلطنة مسقط وعمان دولة مستقلة على الرغم من ارتباطها الوثيق وعلاقاتها القوية ولمدة ١٥٠ عاماً بالمملكة المتحدة فهي كانت ومازالت تحتفظ باستقلالها حيث تم الاعتراف بها كدولة مستقلة، أي مسقط وعمان، في عدد من الأجهزة الدولية.

٣. وثانياً فإن الاتهام الذي قدمته الدول العربية ضد المملكة المتحدة بعدوانها ضد الإمامة في عمان، فإن تدخل المملكة المتحدة جاء تبريره على أساس أنه لمساعدة صديق تربطه بالمملكة المتحدة أواصر صداقة قوية في مسقط، وذلك لمساعدة السلطان في القضاء على تمرد تم تمويله ودعمه من الخارج. ومن هذا المنطلق فإن المملكة المتحدة قد عملت من خلال الدستور والقانون الدولي. لقد اتهمت المملكة المتحدة بأنها قد حولت عُمان أرضاً للمعارك، إلا أن القوات البريطانية المتواجدة الآن في السلطنة هم جنود استشاريون ويقدمون النصح. وكل ما في الأمر حدوث بعض العمليات الإرهابية من حين لآخر وهذا هو كل ما تبقى من النزاع.

٤ . وثالثاً فإن ما يقال من ادعاء بأن السلم والأمن في الشرق الأوسط قد تهددا نتيجة للعدوان البريطاني ضد إمامة عُمان المستقلة، فإن ذلك غير صحيح وإنما الدعاوى الباطلة في الأمم المتحدة ضد المملكة المتحدة هي التي في الحقيقة تهدد السلم والنظام في المنطقة. إن لدى الأمم المتحدة مشاكل كثيرة للعمل على حلها فلا ينبغي أن تنشغل بمشاكل ودعاوى باطلة لا وجود لها ومصطنعة.

٥ . ولهذه الأسباب فإن الوفد الفرنسي سيصوت ضد مسودة القرار مع قناعة بأن السلام في سلطنة عُمان يمكن تحقيقه بعد تحرير المسألة من كل التدخلات الخارجية، وبإعطاء مواطني وسكان السلطنة، والذين ظلوا الطريق السليم، الفرصة لقبول العرض الكريم المقدم من السلطان لهم. لقد حان الوقت لوقف جر وإدخال الاستعمار وموضوع النفط والمصالح في أي مادة. وبعكس ما يعتقد به الوفد فإن التدخل في الشؤون الداخلية لعمان لا يسعى وراء الدفاع عن المصالح الأنانية لتلك الدول، وفرنسا لا ترغب في تحقيق مصالح لا يكون هدفها المصلحة الحقيقية للأسرة العربية.

٦ . قال السيد/ جيها (الهند) بأنه يبدو بأن الاتفاق العام هو بأن عُمان ومنذ زمن كانت تتمتع بالسيادة والاستقلال. وتقول الوفود العربية إنه في أواخر القرن الثامن عشر، عندما كان الاستعمار ينتشر في قارتي آسيا وأفريقيا. وظاهرة الاستعمار هذه معروفة في الهند تمثلت في التآمر والخداع وتقسيم المناطق وهو ما حدث كذلك في شبه الجزيرة العربية، وكجزء من ذلك فلقد اعتبر سلطان مسقط بأنه حاكم علماني تحت الحماية البريطانية ضد إمام عُمان المنتخب، ويوصف الآن الحاكم الفعلي لسلطنة مسقط وعمان بأنه السلطان كما ادعت كذلك الوفود العربية واحتجت بأن السلطان الحالي حاول فرض هيمنته على عُمان بمساعدة القوات البريطانية ضد تطلعات ورغبات الإمام والشعب العماني. ومن ناحيتها فقد ادعت المملكة المتحدة بأن الإمام كان يتلقى مساعدات خارجية من بعض دول الجوار لتحدي سلطة السلطان الحاكم الحقيقي لمسقط وعمان وتمردت ضده.

٧. إن المسائل المتعلقة بالمناطق من ناحية حدودها واعتدادها ليست محددة بصفة كاملة فبعض الوفود العربية تعتبر بأن كل المنطقة التي تضم مسقط وعمان هي كيان واحد فيها إمام منتخب يمارس سلطاته الدينية والدنيوية وفقاً للشرع الإسلامي. إلا أنه وفي ما يتعلق باتفاقية السيب ١٩٢٠م فانهم يعتبرون مسقط وعمان كيانين منفصلين. وإضافة إلى ذلك فإن العديد من الحقائق التاريخية تفسر الموضوع بطرق مختلفة. وإن الوفد الهندي لا يجد نفسه في موقف يمكنه من اتخاذ أي حكم بهذه المسألة.

٨ . هذا على الرغم من أن بعض الأمور تبدو واضحة وجلية. لقد جاء الإتهام بأن المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة ساعدت سلطان مسقط باستخدامها لقواتها المسلحة لقمع الشعب العماني، ومازالوا يفعلون ذلك. والمملكة المتحدة لم تنكر هذا الاتهام إلا أنها قالت وعللت ذلك بأن لها الحق في مساعدة السلطان لقمع التمرد وهو أمر جاء بطلبه، ولقد وصفت وفود الدول العربية هذا العمل بأنه هيمنة استعمارية مستنكرة من قبل الشرعية الدولية. ودافع عن موقفها المندوب البريطاني أيضاً من خلال ما جاء في القانون والدستور الدولي. مدعياً بقوله إن بعض الأقطار المجاورة تقدم المساعدة لشعب عُمان ضد سلطان مسقط، وعلى الرغم من اختلاف رؤى السلطات القانونية فإن مندوب الهند مقتنع بأن مثل تلك المساعدات الخارجية التي تأتي لمساعدة حكومة لقمع تمرد داخلي شيء مرفوض من الناحية السياسية، وغالباً ما تترتب عنه مخاطر جمة، إن ما يشير إليه ممثل المملكة المتحدة في تفسيره لشجب التدخل بما جاء في الدستور لا ينطبق على الأمن الداخلي بل للعمليات العدوانية الخارجية. لذا فإن الوفد الهندي يرجو أن تنسحب قوات المملكة المتحدة وأن تضع نهاية لهذا التدخل في شأن عمان، وهو في ذات الوقت يرحب بما جاء في حديث ممثل المملكة المتحدة بأنه لا توجد في عُمان قوات مسلحة بل قوات مساعدة قليلة العدد. وعلى الرغم من ذلك فإن ما قاله الوفد الهندي بهذا الخصوص رفضه ممثلو بعض الدول العربية.

٩ . والوفد الهندي يساند عملياً ما جاء في الفقرة ٢ والفقرة ٣ من مسودة القرار رقم أ/أس. بي. سي./ ٧٨ والملحق ١، والصعوبة تتمثل في تطبيق الفقرة ١ . إن الهند تعترف بحقوق كافة الشعوب في نيل استقلالها. إلا أنه في ما يتعلق بتقرير المصير فإن ذلك ليس واضحاً، وهذا المبدأ يمكن تطبيقه إذا كانت عُمان تحت الاستعمار إلا إنها ليست كذلك، إن حق تقرير المصير يتطلب وجود وممارسة اختيار إلا أن لا شيء يماثل الاستقلال. وحق تقرير المصير يكون دائماً بين أطراف معنية ومهتمة بالمسألة كما الحال في الجزائر كمثال لتأخير الاستقلال. وفي مثل هذه الأحوال يكون حق تقرير المصير قليلاً وليس كثيراً.

١٠ . القضية فيما إذا كانت إحدى المنطقتين مستقلة عن الأخرى، ومن لديه الحق في ممارسة السلطة والحكم في هاتين المنطقتين أو كليهما. إن شعوب كل من مسقط وعمان هم من العرب، لذا فإن الوفد الهندي يرى بأن المسألة كلها تتلخص في المفاوضات من أجل استتباب السلم والأمن دون تدخل خارجي، والهند ستصوت مع الآراء ووجهات النظر التي شرحتها وعبرت عنها.

١١ . قال السيد/ كومبالي (مالي) بأن وفده مهتم بصورة كبيرة بكل المسائل المتعلقة بالاستعمار، ودائماً يتعاطف مع الشعوب التي تناضل من أجل الحصول على استقلالها ضد القوى الكبرى. إن بعض أعضاء المنظمة اعترفوا وأقروا بمبادئ الشرعية والقانون الدولي إلا أنهم لم يتوانوا في انتهاكها وخرقها متى ما تهددت مصالحهم مما دفعهم للدخول في النزاع بحجة حقوق بعض الأقطار الصغيرة. وفي ما يتعلق بالقضية في عُمان فإنها تنصب على المصالح النفطية في المنطقة. فمصالح المملكة المتحدة النفطية في ذلك الجزء من شبه الجزيرة العربية، إلا أنه يبدو لوفده من الأشياء المربكة بأن يقوم ممثل المملكة المتحدة بعرض شؤون داخلية تتعلق بدولة ذات سيادة. إن وفد مالي سيساند ويقف مع مسودة القرار والذي تعتبره بأنه إقدام معتدل مبني على مبادئ السلم وتقرير مصير الشعوب ولابد من أن يستمع ممثل المملكة المتحدة إلى القول بأن الاستعمار قد انتهى وقضيَ عليه.

١٢ . وتحدث السيد/ باباجوس (اليونان) قائلاً إن الموقف اليوناني يناصر ويساند المبادئ التي تنادي بحق الشعوب والدول المستعمرة في نيل استقلالها، وهذا الأمر تمت الإشارة إليه في مسودة القرار، وهو أمر معروف لدى الجميع. وما يؤسف له فإن اللجنة لم تتمكن من حل المسائل القانونية ذات الصلة بالقضية هناك. وحتى أن هناك اتفاقاً قليلاً حول الحقائق والأحداث حيث لم يسمح ذلك باتخاذ قرار. إن وفده اليوناني يرغب في أن يكون عادلاً ونزيها ومتجرداً من كل الأغراض حيث إن لليونان علاقات صداقة وود تربطه بكلي طرفي النزاع، ومن هذا المنطلق فإن وفده سيمتنع عن البت والموافقة على مسودة القرار.

١٣ . وقال السيد/ بيريرا (سيلان) أن وفده يرحب بتصريحات أخرى من أعضاء اللجنة قبل الوصول إلى حكم نهائي حول مسودة الإعلان المتعلق بمنح حق نيل الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة (الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (١٥) جاء مناسباً وسيكون بوسعه مساندة الوقوف مع ما جاء في الفقرة ٢ والفقرة ٣). وفي ما يتعلق بما ورد في الفقرة ٢ فإن وفده يرى ويشعر بأنه لا ينبغي لقوات أجنبية التواجد والبقاء في تراب قطر آخر، أكان ذلك من أجل الدفاع عن حكومة أو لأهداف أمنية. أما في ما ورد في الفقرة ٣ فإن التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم الوفد العماني لم تدفع الأمور وتقدمها، الأمر الذي يمكن للجنة من اتخاذ قرار نافذ يمكن على ضوئه البدء في مفاوضات ثنائية. أما ما جاء في الفقرة ١ فهناك بعض الصعوبات. فإنه وعلى الرغم من أن سيلان تقف مع الحرية الوطنية بمعناها الواسع في حق تقرير المصير إلا أن هنالك العديد من المشاكل المستعصية في هذه المسألة الحالية، أي مسألة عمان.

١٤ . وتحدث السيد/ جيبري اكزي (أثيوبيا) قائلاً بأن المسألة العمانية هي مسألة استعمار جديد لأن وجود القوات الأجنبية الحالي يهدف لحراسة النفط والسعي وراء مصالح أخرى، لذا فإن وفده سيصوت مع ما جاء في الفقرتين ٢ و٣. ممتنعاً عن الإدلاء بصوته وموقفه على الفقرة بشكل عام. وأهم ما جاء من أحكام ومواد هي التي تدعو لانسحاب القوات الأجنبية.

١٥ . وقال السيد/ سلوم فيلشا (باراغواي) بأن وفده لم يصوت في الاجتماع (٢٩٩) لصالح الاستماع للوفد العماني، وذلك خوفاً من أن تكون هذه سابقة تضطر معها الأمم المتحدة للاستماع لكل الفصائل والمجموعات التي تعارض أوضاعاً في بلادها وفي كل أنحاء العالم. وكذلك فإن باراغواي ستمتنع عن التصويت لصالح مسودة القرار. صحيح بأن المملكة المتحدة قد قدمت المساعدة لسلطان مسقط، إلا أن المجموعات المنفصلة والمعارضة كذلك تلقت المساعدة من الخارج، والأكثر من ذلك فإن حق تقرير المصير شأن داخلي لا علاقة لمنظمة الأمم المتحدة به. ويجد وفده نفسه مندهشاً لعدم إرسال حكومة سلطان مسقط وعمان وفداً خاصاً بها وذلك لحضور النقاش في المسألة، وأفضل ما يمكن الخروج به من هذه المشكلة هو التوصل للمفاوضات بشكل تلقائي من أجل استتباب السلام وذلك دون التدخل الخارجي.

١٦ . وقال السيد/ دنكان (بنما) إن النقطة الأساسية هي حقيقة الوضع في عمان، فهو يرى بأن مسقط وعمان يشكلان قطراً واحداً يحكم بواسطة حاكم واحد وبحكومة واحدة يرأسها السلطان. وبالنسبة لاتفاقية السيب والتي تناولها العديدون أثناء النقاش فهي تؤكد هذه الحقيقة أنها ليست اتفاقية بين دولتين، إلا إنها ترتيب وتنظيم باتخاذ إجراءات محددة للامركزية وتحقيق مصالح معينة للشعب العماني، لذا فإن مسودة القرار ستشجع على الانشقاق والانفصال وفي الحقيقة ستؤدي إلى تدخل في شؤون مسقط وعمان.

١٧ . إن ما جاء في الفقرة ١ من مسودة القرار يتضمن أن عُمان ليست في الحقيقة مستقلة ومنفصلة عن مسقط كما يدعي بذلك الذين يقفون مع استقلالها وانفصالها عن مسقط. وإذا كان الأمر كذلك لكانت الفقرة قد أتت بأكثر مما ينبغي، فالمسألة كلها قد تم الالتفاف حولها بمحاولات شتى لجعل الأمر وكأنه قضية استعمار. إن بنما ستصوت ضد مسودة القرار، وإن صوتها لا يعني بأنها تعارض مبدأ حق تقرير المصير أو الحرية لشعب عمان، ولكن لأن ذلك سيشكل سابقة بوجود منشقين يجلسون في الأمم المتحدة كأعضاء لدول. وهذا من شأنه أن يشكل صراعاً داخلياً وهدماً وخراباً.

١٨ . ويعتقد السيد/ جوميز رويليدو (المكسيك) بأنه وعلى الرغم من أن اللجنة قد تلقت كمية مقدرة وكاملة من المعلومات عن عُمان فإن لديها الدليل الذي يمكنها من اتخاذ قرار حول ما جاء في الفقرة ١ من مسودة القرار. إن المكسيك تقف دائماً ضد الاستعمار، ولها مواقفها في ذلك. وكمثال لذلك فإنه وفي أثناء النقاش الأخير في الجمعية العامة حول تطبيق القرار رم ١٥١٤ (١٥) وفي الاجتماع ١٠٥٨ الكامل العضوية وقفت مع المبادئ المطالبة بالاستقلال ونيل الحرية. وعلى الرغم من ذلك فإنه من الخطأ أن يكون حق تقرير المصير على حساب وحدة البلد. والمبدأ في ذلك يعتمد على ما إذا كان الشعب المعني قد تم إخضاعه بالقوة لحكم شعب آخر يختلف عنه في سماته. وفي حالة المناطق الأفريقية الخاضعة لحكم الدول الأوروبية فإن هذا ينطبق. إلا أنه وفي حالة عُمان فالقضية الحالية تتعلق بمقاطعتين متجاورتين ولم تجر محاولة لإظهارهما وكأنهما شعبان متميزان.

١٩ . يجب الحذر من تطبيق المفاهيم الأوروبية حول هذه المسألة فمثلاً في الغرب من الصعب التمييز بين الدولة الموحدة والدولة المؤلفة المركبة، الكثير من التأكيدات قد وضعت في اتفاقية ١٩٢٠م حول هذه المضامين حول طبيعة المنطقتين، على الرغم من تلك الاتفاقية كانت إشارات إلى أن سلطة وحكم السلطان لم تكن قوية في ذلك الوقت، فإن ذلك لا يبرهن على أن عُمان دولة مستقلة. ووجهة نظر مثل هذه تستدعي تأكيد من اتفاقيات أخرى حيث يتوقع عقد العديد من مثل هذه الاتفاقيات بين دولتين متجاورتين. لذلك فإنه من الصعب الوصول لقرار للوضع القانوني لشعب عُمان في علاقته مع سلطنة مسقط. وبغض النظر عن البرقية التي بعث بها السلطان أ/ أس. بي. سي./ ٦٢، فإن اللجنة لم تسمع شيئاً من آراء ووجهات نظر الدولة الأخرى.

٢٠ . أما في ما يتعلق بنفاذ وفعالية الفقرة ٢ من مسودة القرار فإن المكسيك لا ترغب في مشاهدة وجود قوات دولة في دولة أخرى. إلا أنه وعلى ضوء الفرضيات بأن لسلطان مسقط النفوذ والسلطة على عُمان فإن من حقه وبالتأكيد طلب المساعدة العسكرية من دولة أخرى، وليس من الواضح بأن أي مادة من الدستور ستسمح للجمعية أن تطلق الدعوة بانسحاب القوات الأجنبية، وليس واضحاً كذلك بأي سلطة يمكن للأمم المتحدة إصدار توصية بذلك كما جاء في الفقرة ٣ للطرفين، لأن أحدهما على الأقل ليس دولة عضواً في الأمم المتحدة. كما أن الفقرة ٢ والفقرة ٦ لا تفيان بذلك ولا تكفيان لإصدار مثل تلك الدعوة بالانسحاب. كما أن هناك عدم اتساق وتناسق بين ما جاء في افتتاحية مسودة

القرار للإعلان بمنح حق الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة(القرار رقم ١٥١٤ (١٥)) والمناصرون لهذه الدعوة ينادون بالانسحاب وحق عُمان في الاستقلال بقولهم بأن الإمامة في عُمان كانت دائماً دولة مستقلة.

٢١. لكل هذه الأسباب مجتمعة فإن الوفد المكسيكي سيمتنع عن التصويت على مسودة القرار.

٢٢. ويعتبر السيد/ ديس (كولومبيا) بأن الدليل المقدم غير كافٍ لتوضيح المسألة في اللجنة. وما حدث من خلط فيها جاء نتيجة للغموض السياسي الذي شملها. إن وفده يؤكد ما ذهبت إليه وفود أقطار أمريكا اللاتينية، فعلى الرغم من أن كولومبيا تقف مع حق الأقطار في تقرير مصيرها فلم يتضح لديها لا بما قدمته الوفود المتحدثة باسم عُمان ولا عن طريق ما أدلى به المتحدث الرسمي العماني بأن المبدأ في القضية ذو علاقة بالوضع الحالي للمسألة العمانية.

٢٣. كذلك فإن الفقرة ٢ والفقرة ٣ ليستا بواضحتين لأن كليهما لا تعرفان القوات الأجنبية ولا حتى ما هي الأطراف. وحتى لم تؤكدا استقلال ما يسمى دولة عمان. ولو كان كما قال سلطان مسقط بأن مسقط وعمان يشكلان دولة واحدة فلابد من أن توضح مسودة القرار بأن التدخل هو في الشؤون الداخلية لدولة ما يتعارض مع الدستور.

٢٤. إن ممثل كولومبيا صرح بأن وفده سيمتنع عن التصويت للقرار بصفة كاملة.

٢٥. وقال السيد/ لينش شيلون (سيراليون) بأن وفده ليست لديه معرفة وغير ملم بالخلفية التاريخية للمسألة المطروحة أمام الجمعية، فكان عليه أن يحدد موقفه من خلال المجادلات والنقاش الذي قدمه كلا الطرفين. ووفده يأسف لعدم شعور سلطان مسقط وعمان بأهمية طرح هذه المسألة عبر وفد يرسله من طرفه بدلاً من إرسال اعتراض رسمي (أ/ أس. بي. سي./ ٦٢)، إن سيراليون دائماً تعارض الاستعمار والإمبريالية في أي شكل من أشكالها وذلك دون تمييز للشعوب ولا اللون. إلا إنه ورغم ذلك فمن الصعب قبول مسودة القرار المطروح أمام الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥) والذي يسمح لأي جزء من القطر لممارسة حقه في تقرير مصيره حتى يكون دولة مستقلة. إن تطبيق مثل هذا المبدأ على قارة كأفريقيا سيؤدي إلى الدمار والخراب لتلك القارة. ولم تكن هناك ثمة أدلة وبراهين كافية لإثبات أن عُمان كيان مستقل عن سلطنة مسقط.

٢٦. وللأسباب التي تقدم بها وفد سيراليون فإنه ستمتنع عن التصويت لصالح مسودة القرار بأكله.

٢٧. قال السيد/ اكي (ساحل العاج) بأن وفده لم يقتنع بكل ما قدم من حجج ومناقشات وسيصوت لصالح الفقرة ٣ من مسودة القرار حيث إن ساحل العاج ستكون مع وضع حد للنزاع إلا أنها لن تقف مع ما جاء في فاتحة الفقرة ٣ ولا كذلك الفقرتين ١ و٢ حيث طالب بتصويت منفصل حولهما.

٢٨. ربط السيد/ داكوستا (البرازيل) وجهات نظر وفده مع تلك التي قدمها ممثل ساحل العاج.

٢٩. اقترح السيد/ جيها (الهند) تأجيل الاجتماع تحت القاعدة ١١٩ من قانون الإجراءات.

تم التصويت على التأجيل بـ ١٤ صوتاً لصالح التأجيل و٤ ضد ذلك و٦٧ ممتنعاً عن التصويت.

انفض الاجتماع في الساعة ٤,٣٠ مساءً.

الوثيقة رقم (١١٨١)

ســري

ب د/ ٩/ ١٠١٥

وزارة الخارجية

١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٢

أم. دبليو. كروك (M.W.Krrook) المحترم

الكويت

إشارة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ١١٣ بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير المتعلقة بتقرير حول أسباب زيارة طالب بن علي وسليمان بن حمير إلى الكويت.

٢ . في حالة تحقق هذه الزيارة، نود أن تحصل على المزيد من المعلومات الموثوق بها عنها، أو عن زيارة صالح بن عيسى السابقة التي تمت بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير (الفقرة ١ من تقرير رقم ٤). وسنكون بالطبع مقدرين لمعرفة تفاصيلها. نحن متلهفون لعدم إضاعة أي فرصة لخلق تقسيم بين زعماء التمرد وزعزعة وضعهم مع مؤيديهم، وأن نقلل من أي فرص محتملة لتوحد العرب وانقضاضهم علينا في قضية عُمان بالأمم المتحدة في فصل الخريف القادم.

٣ . مما لا شك فيه لاحظت في مذكرة بروندیغیت بتاريخ ٢٤ و٢٨ كانون الأول/ ديسمبر والمرسلة نسخة منها إليك لسهولة الرجوع إليها التصريحات العامة التي أدلى بها طالب وأصحابه عندما قاموا بزيارة إلى بغداد لتقديم الشكر وأخذت في الاعتبار إلى أي مدى يمكنك إستغلال ذلك مع المعنيين الكويتيين.

٤ . أرسل نسخاً من هذه الرسالة (دون مرفقات) إلى كل من مورغان بالبحرين وجون فيلبس في مسقط.

كي. أتش. جونز

(K.H. Jones)

الوثيقة رقم (١١٨٢)

سـري

القنصلية البريطانية

مسقط

١٠ أيار/ مايو ١٩٦٢م

صاحب السعادة السير وليام لووس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

بعد مضي عام كامل منذ أن توقعت (في رسالتي رقم ٥ في العشرين من نيسان/ أبريل ١٩٦١) ما سيحدث لو أن السلطان لسبب من الأسباب قد توقف عن حكم البلاد، فإنني أعتقد أنه من الأفضل لي أن أستعيد نفس انطباعاتي السابقة الآن.

٢ . إن أهم تطور داخلي هو (كما أراه) هو تراجع احتمال بقاء السيد طارق مرشحاً للخلافة. إن كل الدلائل تشير إلى أن رد فعله تجاه فشل السلطان في إعطائه أي مكانة تتلاءم مع مواهبه وقدراته هي ليست ازدياد نهمه بالسلطة بقدر ما هي تناقص مدى اهتمامه بالشؤون العامة ورغبته في الحصول على القليل من المال له ولعائلته الكبيرة قبل أن يهرم. إن هذا العامل ـ وكما تعلم ـ قد يسبب لنا حرجاً كبيراً في حالة مغادرة السيد طارق البلاد ولكنه في الوقت نفسه سيسهل قضية وراثة السلطة بشكل مباشر. إن اختفاء السلطان سوف يعمل بالتأكيد على إحياء اهتمام السيد طارق بالشؤون العامة ولكنني أعتقد أنه سوف يعتبر ذلك فرصة جديدة للعب دور مهم في تلك الشؤون تحت حكم السيد قابوس بدلاً من أن يكون هو السلطان.

٣. إن فرص السيد قابوس في الخلافة قد تحسنت مع كل عام يتمكن خلاله من إنهاء تعليمه ويصل إلى مرحلة النضج. . إن الوقت يكاد يكون مناسباً له للعودة ليتعرف على بلده ويصبح معروفاً فيه. وأنا أعتقد أنه يجب أن ينطلق من خلال ترسيخ فكرة أنه سوف يكون حتما أفضل من والده في أذهان ذوي الشأن. وأنا أعتقد أن احتمال معارضته في داخل البلد قد اصبح احتمالاً ضعيفاً جداً بل يكاد يكون غير وارد.

٤. وعلى الصعيد الخارجي فإن الزمن سيكون لصالح السيد قابوس خصوصاً مع زيادة الثروة النفطية والعمل في أبو ظبي على كبح إغواء العربية السعودية للمتمردين. ومع تفرق قادة التمرد، كما نأمل، وتخلصهم من أوهامهم. وحتى هؤلاء سوف يعتبرون السيد قابوس أكثر مقدرة على تسوية النزاع من أبيه.

٥. أرفق نسختين إضافيتين من هذه الرسالة.

جي. أف. أس. فيلبس

(J.F.S. Phillips)

الوثيقة رقم (١١٨٣)

ســري

سجل المحادثات مع الشيخ شخبوط بتاريخ (١٣ آذار/ مارس) ومع الشيخ زايد بتاريخ (١٤ و١٥ آذار/ مارس)

لقد ذكرت الشيخ شخبوط بمهمة (دي ريبينغ) وبمسألة لاجئي البريمي الموجودين في العربية السعودية وطلبت منه أن يبين لي رأيه بعودة ٤٤ شخصاً تم إدراج أسمائهم في الدمام كمواطنين ينتمون إلى قرى أبو ظبي في البريمي. وقال إنه بقدر ما يتعلق الأمر به، فإن هنالك فقط ثلاثة من الرجال المذنبين مع زوجاتهم، وهم من أبو ظبي. إنه ليس قلقاً بشأن عودتهم إلى البريمي ويمكنهم العودة دون قيد أو شرط وفي أي وقت يشاءون. ونفس الأمر ينطبق على كل الناس الآخرين الذين ربما يكونون في السعودية سواء سموا أنهم لاجئين أم لا. أما الشيخ زايد فقد قال نفس الشيء وأعطى أسماء الرجال الثلاث الذين تمت الإشارة إليهم أعلاه وهم: شبيب بن هلال وسعيد بن هلال وزوجته وسعيد بن سلطان وزوجته.(التسلسل ١٠٥، ١٠٦ و١١٠ في قائمة دي ريبينغ).

٢ . قال الشيخ شخبوط إن مشكلة السلطان أكثر صعوبة. وإنه سيكون حكيماً إذا سمح لشيوخه بالعودة ولكن بشرط أن يعيشوا في مسقط لفترة معينة أو في أي مكان آخر مناسب في السلطنة. أما الشيخ زايد فيعتقد أن السلطان لن يكون حكيماً إذا سمح بعودة عبيد بن جمعة ولكن صقر بن سلطان ليس بمقدوره فعل أي أذى إذا عاد لوحده. (الشيخ زايد) يعتبر أن السلطان على حق عندما يطالب بإعلان الولاء والطاعة من قبل أولئك الذين غادروا البريمي مع الشيوخ. وكما وضح ذلك بقوله (يجب أن لا تجلبوا العدو إلى بيوتكم).

٣. لقد ذكَّرت الشيخ شخبوط بالمبادرة التي تقدم بها الملك سعود قبل أشهر قليلة وطلبت معرفة رأيه فيها. فقال إنه لم يعرها اهتمامه لأن الرسالة جاءته شفوية ومن خلال أحد شيوخ القبائل الذين ليس لهم أهمية. إنها لم تكن مبادرة من النوع الذي يجب عليه الاستعداد للرد عليها. ثم إنني أوضحت مقدار الأهمية التي نعلقها على تحسين العلاقات بين السعودية وأبو ظبي وكذلك علاقات السلطنة معنا. إننا نعتقد إنه مما سيكون له فائدة قصوى في هذا الغرض هو أن يتم ترتيب لقاء بين الملك والشيخ شخبوط بهدف تعميق وبناء الثقة والعلاقات الودية الشخصية بين الطرفين. إن حكومة صاحبة الجلالة ستكون مستعدة للقيام بمساع حميدة لترتيب ذلك اللقاء وهي على علم بأن نوايا الملك سعود هي نوايا حسنةً. لقد قال الحاكم إنه ليس لديه شيئاً ضد الملك سعود ماعدا ادعاءات الأخير التي لا مبرر لها بشأن إقليم أبو ظبي. ولو كانت حكومة صاحبة الجلالة قادرة على التأكيد له على أن الملك قد غير وجهات نظره تجاه البريمي حقاً، وإنه يريد بناء علاقات مودة لكان على استعداد للقائه في الرياض أو في أي مكان مناسب آخر. وسوف لن يكون لديه أي مانع لبدء الخطوة الأولى للتصالح والتقارب مع الملك من خلال حكومة صاحبة الجلالة. كما أن الشيخ زايد قد عبر عن تطابق وجهات نظره تماماً بهذا الشأن.

٤. وخلال مجريات الحوار بشأن الوضع في البريمي قال الشيخ زايد إن الناس ينعمون بالسعادة والرخاء. إن الزراعة تتوسع وهناك طلب كبير على مضخات الري. وقد تم تنصيب ٨٠ مضخة خلال العام الماضي. وقد أسهم (الشيخ زايد) بذلك من خلال المساعدة بإعطاء بعض القروض وبشروط سهلة. وهناك مجال كبير للتوسع الزراعي ولتحسين المحاصيل وطرق (الإنتاج.) وقد وافق على ضرورة وجود مشرف زراعي ومساعد له. وسوف يكون هناك سوق إضافي مستمر في أبو ظبي للإنتاج الذي يأتي من البريمي. ولأن ثروة الدولة في تزايد مستمر، فإن التواصل بين المنطقتين يجب أن يتم تحسينه. ومع هذا التزايد الثابت في ازدهار البريمي، فإن أهلها لم يعودوا يريدون العيش في العربية السعودية، وإنه على يقين أن أولئك الذين هم الآن في ذلك البلد يرغبون وبشكل متزايد بالعودة والعيش بسلام في وطنهم الأم. لقد أعطى وصفاً بيانياً للمدى الذي تسير به الأمور بعكس ما يريد السعوديون، وأعرب عن قناعته بان السعوديين يدركون جيدا أن الوقت والظروف الجديدة تسير ضدهم.

٥. وقال الشيخ زايد إنه كلما توفر مال أكثر فإنه سوف يزيد من مساعدته لأهل البريمي بما في ذلك سكان القرى التابعة لمسقط. وكذلك سوف يعمل على

مساعدة البدو. إنه يحب والي مسقط في البريمي وإنهما منسجمان إلى حد كبير. وقد أخبرني أن الشيخ شخبوط يعطيه حالياً ٢٢٥٠٠٠ روبية كل خمسة أشهر (حوالي ٤٠٠٠٠ جنيه سنوياً). والتي يفترض أن يغطي بها كل النفقات الخاصة والعامة. كما أنه قد أنفق حوالى نصف هذا المبلغ على النفقات العامة. وقد طلب من أخيه المزيد، ولكن طلبه قوبل بالرفض إلى حد الآن.

٦. وعند مناقشته لموضوع مسقط والسلطان، قال الشيخ زايد إنه في الوقت الحاضر فإنه والسلطان ليسا أصدقاء ولا أعداء. إنه لا يعتقد أن ذلك يعد وضعاً مقنعاً في ما يتعلق بشؤون الجارتين، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار المصالح المشتركة لهما في البريمي. إنه يتمنى أن يرى قيام علاقات صداقة وتعاون بين أبو ظبي ومسقط وهو على استعداد إلى أن يبادر لتحقيق ذلك. إنه مستعد للذهاب إلى صلالة أو إلى أي مكان آخر ليلتقي بالسلطان. لقد قلت إنني أتفق على كل شيء قاله وإننا سنكون سعداء لتقديم المساعدة بأي وسيلة ممكنة. إنه يعتقد أنه من المفيد أن أذكر القضية بشكل عام للسلطان. إن الشيخ زايد مستعد للبدء بخطوة التقارب الأولى مع السلطان إذا ما تأكد من أنه سوف يتلقى رداً مرضياً. لقد قلت إنني سوف أتابع هذا الأمر وسوف أكون على تواصل مع الشيخ زايد بهذا الخصوص.

توقيع

دبليو. أتش. لووس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١١٨٤)

لجنة عُمان ومسقط

الرئيس: السيدة جاي. هارت (J. Hart) عضو البرلمان

السكرتير أف. غلوب (F. Glubb)

أمين الخزانة السيد شايلدس (M. Childs)

١٦ شارع وينيل، لندن ٢٣ أس. أم.

التاريخ: ـ ١٨ آذار/ مارس ١٩٦٢

السيد جون وايت (Mr. John Whyatt)

وزارة الخارجية

وايتهول

لندن

عزيزي السيد جون،

أكتب إليك بناء على الاقتراح المقدم من السيد بينسون في ما يتعلق بالتماس العفو العام ١٩٦١. لقد تم تشكيل لجنتنا في مطلع هذا العام، وهذه اللجنة تهتم بتوطيد العلاقات بين هذا القطر وشعب عُمان ومسقط وذلك سعياً وراء إيجاد السبل الكفيلة بوضع حد للعداوات في تلك المنطقة. وكذلك تهتم هذه اللجنة بإرساء قواعد حقوق الإنسان للمواطنين. كما أننا كتبنا لرئيس

الوزراء طالبين التعاون معنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها.

وسأكون شاكراً لو تمكنت من الالتقاء بك في الوقت المناسب، وربما بحضور السيد بينسون متى ما كان ذلك متاحاً، وذلك لمناقشة الأمور الهامة التي نجمت عن عملنا. وبالتأكيد فإن ذلك سيكون اجتماعاً شخصياً دون أي تدخل لأي منا في السياسات. وبجانب ذلك فإن اللجنة سيسرها كثيراً أن تجد الفرصة للتعرف عليكم وكذلك لشرح وتوضيح أهدافها والعمل الذي نرجو تحقيقه.

مخلصكم

أف. غلوب

(F. Glubb)

سكرتير اللجنة

الوثيقة رقم (١١٨٥)

ســري

لجنة عُمان ومسقط

يبدو أن السيد بينسون له ضلع وارتباط، إذا لم يكن بهذه اللجنة فهو مرتبط باللجنة التي ترأسها السيدة جوديث هارت عضوة البرلمان. بينما يشغل منصب سكرتير اللجنة السيد غلوب (المعروف باسم الياس فارس) وهو ابن السير جون غلوب. وللسيد غلوب سجل عاطفي إلا أنه غير مرتبط بحركات القومية العربية التي «تتسم بالعنف».

٢. إن اللجنة تدعي بأنها تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان لشعب عمان، والذي تقول إنه يعاني من سوء معاملة سلطان مسقط وعمان الذي يتلقى المساعدة والتأييد من قبل حكومة صاحبة الجلالة. وهم يبدون دعواهم هذه في الدفاع عن هذه الحقوق بالحرب القائمة بين قوات السلطان وقوات الإمام. وفي الحقيقة فإن آخر صراع كان قد نشأ بين هاتين القوتين كان قد انتهى في كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٥٩م بعد أن تم دحر وهزيمة تمرد الإمام السابق وهروبه إلى العربية السعودية. إلا أن الوقت سيطول في الحديث عن الحقوق والأخطاء التي تتعلق بمسألة الدفاع عن حقوق الإنسان لشعب عُمان (انظر إلى النسخة المطبوعة المرفقة)، لكنه ومنذ ذلك التاريخ أي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ فالعداوات والصراعات والنزاع كانت عبارة عن عمليات إرهابية متقطعة تحدث هنا وهناك يقوم بها المتمردون العمانيون. والتي كان ضحيتها رفقاء عرب. وفي ما يتعلق بهذا الصدد فإن السيد بينسون ربما يود الإطلاع على نسخة جريدة التايمز والتي جاء فيها تقرير عن فقدان السفينة (دارا) والتي كان السبب فيها بلا منازع هم الإرهابيون العمانيون.

٣. ولقد أوردت رسالة معنونة لرئيس الوزراء مرسلة من طرف لجنة عُمان ومسقط، ثلاث اتهامات محددة ضد سلطان مسقط. وهذه الاتهامات هي الآتي:

أ ـ قام السلطان بسجن المعارضين السياسيين دون محاكمتهم، وعلى وجه الخصوص الشيخ إبراهيم بن عيسى الحارثي. وهذه حقيقة، إلا أنه لابد من معرفة أن مثل هذه الإجراءات التي تتخذ ضد المعارضين تحدث في أعداد كبيرة من الدول في طول العالم وعرضه، بما في ذلك الأقطار التي لا ترزح تحت نير التهديدات المسلحة من الخارج.

ب ـ لم يسمح السلطان للصليب الأحمر الدولي بدخول منطقته للمساعدة في إسعاف الجرحى، وهذا أيضاً صحيح من الناحية المبدئية. إلا أنه وفي حقيقة الأمر لم يكن هناك جرحى يسبب أنه لم تكن هناك حرب.

ج ـ يوجد بمسقط رقيق حتى في داخل أسرة السلطان نفسه، وهذا حقيقة وذلك نسبة لوجود الرقيق في كل أرجاء الجزيرة العربية، لأن الإسلام يسمح بذلك. كما أن السلطان قد تعاون للحد من تجارة الرقيق، وكل رق أو عبد يستطيع أن ينال حريته إذا قدم طلباً بذلك للقنصل البريطاني. وعدد قليل كان ينهج هذا النهج كل عام.

لا يمكن أن ينظر في تلك النقاط ما لم يتقدم بها السيد بينسون بنفسه.

٤ . إن السلطنة دولة مستقلة وليست لحكومة صاحبة الجلالة أي مسؤوليات تجاهها وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بالشؤون الداخلية. فحكومة صاحبة الجلالة تدرك وتعي بقصور إدارة السلطان، لذا فهي تتعاون معه بغية تحسينها. إلا أن تحقيق تحسن وتنمية في منطقة تتسم بالفقر وقلة السكان شيء لن يؤتي أكله بسرعة ولابد أن يسير ببطء. وموقف الإمام السابق وشعبه للقيام بأي تطوير من أي نوع والذي كان يعتمد على أولئك الذين حاولوا زيارة عُمان حينما كان له نفوذ هناك كان يشوبه الكثير من الظلامية والإعاقة وعدم الانتشار. كما أن النشاطات الإرهابية التي يقوم بها متمردو عُمان أظهرت بأنهم لا يولون اهتماماً لرفاهية وتقدم شعبهم.

٥ . من المقترح (والذي ينبغي بالطبع وضعه بكل دقة) ألا يسمح بتحمل مسؤولية تحقيق العدالة من خلال الارتباط بلجنة تقوم بالدعاية نيابة عن مثل أولئك البربريين من أمثال متمردي عُمان حتى لو كان السلطان الذي يعارضوه لا يرقى إلى مستوى طموحاتنا.

قسم الإدارة العربية

٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٢

سلمت نسخة مطبوعة للصحافة

وليس هناك مانع من السماح للسيد بينسون من الحصول عليها.

الوثيقة رقم (١١٨٦)

سـري

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٢١ آذار/ مارس ١٩٦٢م

أر. أس. كروفورد (R.S. Crawford) المحترم

وزارة الخارجية SW1

عزيزي ستيورد،

إشارة إلى الفقرة ٤ من برقيتي المرقمة ١٨٤ في العاشر من آذار/ مارس وبرقيتي المرقمة ٢٠٥ في التاسع عشر من آذار/ مارس، خلال زيارتي الحالية إلى أبو ظبي، عقدت محادثات طويلة مع كل من الشيخ شخبوط والشيخ زايد حول موضوع اللاجئين بشكل خاص. إن النقاط الرئيسية التي انبثقت من تلك المحادثات كلها موجودة في السجل المرفق. ولقد قضيت يومين في البريمي واستطعت إلى حد ما أن أتفهم وأدرك كل ما يحيط بذلك المكان.

٢. وإن استنتاجاتي من ذلك هي كما يلي:

أ ـ إن سكان قرى البريمي التسع (وعددهم حوالى ٤٠٠٠) مسالمون وقانعون وخصوصاً الآن حيث يتزايد توفر الأموال من قبل الشيخ زايد (رغم أنها ليست كافية). لقد تم بناء بيوت جديدة وقنوات الري القديمة يتم تجديد استعمالها وتم كذلك تنصيب العديد من مضخات المياه على الآبار.

إن الزراعة في تزايد، وهناك جو عام من النمو والازدهار. إن الشيخ زايد

شخصية معروفة ومحترمة في الواحة وكذلك بين البدو المحيطين بتلك المنطقة، وإن تأثيره يتزايد مع تزايد الإيرادات السنوية التي تصبح تحت تصرفه. إن والي مسقط محبوب ومحترم من قبل سكان قرى السلطنة الثلاث، وإنه على انسجام تام مع الشيخ زايد، وعلى الرغم من إنه ليس له نفس المنصب والمكانة لمساعدة مواطنيه فإنهم قد استفادوا من الزيادة العامة في الازدهار والغنى.

ب ـ ليس هناك تأثير سعودي في البريمي الآن. إن سلطة الشيخ زايد ومن خلفه الشيخ شخبوط لا جدال فيها لدى أهل أبو ظبي، أما رعايا مسقط فإنهم ربما لا يشعرون بنفس المعنى من الولاء الشخصي للسلطان ولكنهم يحترمون ممثله المحلي في الوقت الذي يشعرون أن الشيخ زايد هو ولي نعمتهم. إن أهم انطباعين تولّدا لديّ خلال زيارة البريمي هما، **أولاً**: تفاهة الادعاءات السعودية في المنطقة في ما يتعلق ببعدها الجغرافي وولاءات سكانها. **وثانياً**: التقسيم المصطنع لتلك الواحة بين أبو ظبي ومسقط. وعندما يجلس المرء في البريمي لا يشعر بوجود أي مشكلة في ما يتعلق بالعربية السعودية ولكن بإمكان المرء أن يتخيل تصاعد المشكلة بين أبو ظبي ومسقط حول ولاء القرى الثلاثة التابعة لمسقط.

ج ـ إن الوقت يسير لصالح أبو ظبي ومسقط ولصالحنا أيضاً بشأن حل مسألة البريمي. هناك عاملان رئيسيان يمكن أن يقررا ولاءات سكان تلك المنطقة (وولاءات كل العرب في الحقيقة) وهما القوة والمال. وبين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ استعمل السعوديون العاملين معاً ولكننا لم نستعمل أياً منهما ولهذا علا شأنهم. وفي عام ١٩٥٥ أشهرنا القوة واستمرينا بذلك من خلال تواجد القوة العسكرية (كشافة ساحل عمان) في المنطقة. ونتيجة لذلك كان هناك انهيار جزئي للتأثير السعودي رغم أن عامل المال مازال في صالح السعوديين. علاوة على ذلك، فإن القوة كانت بريطانية وضعيفة، لا تجلب إلا المنافع القليلة لأبو ظبي ومسقط إذا أخذنا بعين الاعتبار ولاء الناس هناك. إن سلطة كلتا الدولتين في البريمي ما تزال ضعيفة. ولكن في السنة الماضية وما تلاها، فإن عامل المال بدأ يتجه لصالح أصدقائنا. وقد سبب ذلك تغيراً واضحاً في مواقف الناس بخصوص الثقة بسلطات أبو ظبي على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك فإن الزيارات الدورية لوحدات (قوات السلطان الجوية) إلى منطقة البريمي قد ساعدت في تعزيز الشعور على أن القوة ليست بيد البريطانيين بشكل كامل.

د ـ وعند النظر إلى المستقبل، فإن الوقت يجري لصالح أصدقائنا ولصالحنا بشكل متزايد. وحتى خلال السنة القادمة فإن الشيخ شخبوط سوف يكون باستطاعته إعطاء الشيخ زايد حصة من المال أكبر من الـ ٤٠٠٠٠ جنيه سنوياً

لاستخدامها في البريمي. كما أن الشيخ زايد نفسه مهتم بتوسيع وتطوير زراعة البريمي، والقيام بكل ما يمكن القيام به لزيادة الازدهار والرفاهية لدى الناس. إن المدى المرسوم للتطور الزراعي يبدو مأخوذاً بعين الاعتبار في أبو ظبي، وإن ذلك الازدهار يبدو معقولاً وجيداً. وكذلك المقدرة المالية للدولة للتنمية قد تزايدت. وإننا يمكن أن نعتمد على الشيخ زايد في ألا يهمل مصالح البدو المحيطين. وإنني لا أشك مطلقاً في أنه سوف يساعد رعايا البريمي الساكنين في مسقط (والتي كما افترضت مسبقاً أنها سوف تكون لها مشاكلها في المستقبل). وبسبب أريحية سلطات أبو ظبي وزيادة نمو الازدهار في البريمي وتوسع فرص العمل مع ازدياد إنتاج النفط، فإن منطقة البريمي سوف تكون محطة جذب قوية لأولئك المواطنين الذين غادروها إما لأسباب سياسية أو للبحث عن العمل في مكان آخر.

إن الإغراء السعودي باستعمال الأموال سوف يتضاءل بشكل متزايد، وإنه من المنطقي أن نتوقع أن يزداد الاستعداد من جانب اللاجئين لإصلاح شأنهم مع سلطات السلطنة وسلطات أبو ظبي. وإنني على يقين من أن الشيخ زايد على حق عندما يقول إن السعوديين يدركون كل ذلك، وإنه من المعقول الافتراض أن ذلك هو السبب وراء تلهفهم للوصول إلى حل عاجل لمسألة اللاجئين على أساس شروط من شأنها أن تمكنهم من استعادة بعض النفوذ في البريمي.

هـ ـ إن استنتاجي النهائي على ضوء ما ذكر أعلاه أنه من مصلحة حكومة صاحبة الجلالة والسلطان وحاكم أبو ظبي أن يناوروا لكسب الزمن. ولأن النمو السريع في ثروة أبو ظبي خلال السنتين أو الثلاث القادمتين سوف يعمل أكثر من أي شيء آخر على حل مشكلة اللاجئين ومسألة البريمي بشكل عام بأفضل السبل. فإنني أرى أن الأمل ضئيل في التوصل إلى اتفاق مع السعوديين بشأن البريمي دون إعطاء امتيازات مادية على حساب أصدقائنا وعلى حساب مصالحنا. ولأننا قد ارتبطنا بمهمة السيد «دي ريبينغ» فإننا مهتمون بوجوب ألا تنهار هذه المهمة قبل أوان انهيارها، إذا ما كان مقدراً لها أن تنهار، وبناءً على الاعتبارات الواردة أعلاه فإننا يجب أن نعتبر معالجتنا للمسألة بشكل أساسي كتمرين في أساليب التأخير. وإن كل تحرك يجب أن يكون محسوباً ومقدراً على أساس كسب عنصر الوقت.

٣. وبناءً على هذه الخلفية فإنني أريد التعليق الآن على تحرك السلطان الأخير (برقية مسقط رقم ٨٣ الموجهة لي). لقد تطرق السلطان على ما يجب أن يبدو، حسب رأيه، الأسلوب الأمثل في التعامل مع قضية اللاجئين. فهو يطلب منهم في الواقع أن يقوموا بما يجب أن يقوم به أي من المسقطيين في الخارج الآن. وفي نفس الوقت فإنه قد أثار مسألة الولاء والطاعة وجعلها على رأس القائمة. إنني أوافق

(كما في ٩٢١ تميل من برقية مسقط رقم ٩٢ لي) إن توقيت إصدار تعليمات جديدة بشأن جوازات السفر ليست مسألة مصادفة (كما في الفقرة ١ من برقية وزارة الخارجية رقم ٣٦١) ولكن لما كان هذا الأمر ليس مناسباً لنا وخصوصاً غرضنا في إبقاء مهمة (دي ريبينغ) على قيد الحياة، فعلينا كما أعتقد ألا نكون أكثر نقداً للسلطان. إن برقية مسقط لي رقم ٩٢ تميل إلى إظهار أنه يحاول أن يكون متعاوناً، بأسلوبه الخاص. لكنه أصر على الدوام على أن قضية الولاء والطاعة هي الإشكال في الموضوع بأسره، وهي كذلك فعلاً. على ذلك، حسب رأيه فإنها يجب أن تكون في مقدمة أي ترتيبات يتم اتخاذها في موضوع عودة اللاجئين. بينما نحاول نحن أن نبقيها في الخلف قدر الممكن، لعلمنا بأنها العقبة التي سوف تنهار أمامها مهمة الالشكوك فينغ بالتأكيد. ولتحقيق هدفنا فإننا يجب أن نكون حذرين بعدم إثارة الشكوك في ذهن السلطان من أننا نحاول الالتفاف حول القضية الرئيسية.

٤. من الممكن تماماً إننا لو نجحنا في كسب ثقة السلطان وأوضحنا له الحاجة للعب على عامل الزمن، فإنه ربما يوافق على الصيغة المذكورة في الفقرة ٣ (أ) و(ب) من برقيتك رقم ٢٠ كخطوة تالية في اللعبة، إذا ما أوضحنا بجلاء إننا لن نتخلى عن التمسك بقضية الولاء. ويجب أن نكون قادرين على إخباره أنه في وقت ما وفي مرحلة معينة سوف يتم التوضيح للسيد دي ريبينغ بأن عليه أن يشترط في نهاية الفقرة (ب) يعني (١) الوقت. على الشيوخ وأتباعهم أن يلتزموا بالشروط المذكورة في برقيتي رقم ٨٦٨ في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر١٩٦١. و(٢) إن كل اللاجئين الآخرين يجب أن يقدموا طلبات لدائرة جوازات مسقط. إنني على يقين من أن السلطان وقد قام بإصدار توجيهاته بشأن الجوازات، فإنه سوف لن يتخلى عن هذا الشرط لصالح لاجئي البريمي إلا في حالة الضيق ومحدودية الوقت. إن أفضل ما يمكن لنا أن نتأمله هو المحافظة على هذه النقطة عند هذا الحد في الوقت الحالي. إن الفقرة (ب) من هذه الصيغة يجب أيضاً أن يتم تعديلها لأخذ الحذر بشأن بعض اللاجئين مثل عبيد بن جمعة والذي لا يرغب السلطان بعودته بكل تأكيد.

٥. وبخصوص البند (ج) من الصيغة فإنني لا أرى أي ضرر في أن نوضح ذلك للسلطان كما هي وأن نعيد له التأكيد على أن حكومة صاحبة الجلالة سوف لن تستخدم مساعيها الحميدة لترتيب اللقاء، إلا إذا كانوا على قناعة من أن هناك تغييراً حقيقياً في الموقف السعودي وأن شروط السلطان من أجل عقد اللقاء قد تم أخذها بعين الاعتبار. وسوف تجد في ما أرفقته مع هذه الرسالة أن حاكم أبو ظبي أكثر مرونة من السلطان بشأن شروط الأخير لعقد اللقاء، وإنني أعتبر أن

البند (ب) من الصيغة يمكن أن يتم توضيحه للسيد دي ريببنغ دون الحاجة إلى مزيد من الإشارة إلى السلطان. ويجب عليّ القول إنني أعتبر هذا نوع من اللعب بورقة الوقت. وكما قلت في الفقرة (٣) من برقيتي إنني أخشى من أن نتائج اللقاء ستكون نتائج عكسية بمعنى إنني لا يمكن أن أتصور أن الملك سعود سيمتنع عن انتهاز الفرصة لإثارة القضايا الجوهرية مع السلطان ومع حاكم أبو ظبي. وبعيداً عن الضرر الذي يسببه انهيار ذلك اللقاء فإننا سنكون ملومين من قبل السلطان على أننا زيَّنَّا له السير في ذلك الاتجاه وشجعناه على ذلك. من ناحية أخرى إن صعوبة ترتيب اللقاء بينهم تبدو لي كبيرة، وإن علينا أن نستخدم هذه الوسيلة لكسب المزيد من الوقت دون أي مخاطرة في التعرض للأخطار التي أراها تلوح في الأفاق.

٦ . بينما لا يمكنني التأكد من أن مزيداً من التقرب من السلطان يمكن أن ينجح على ضوء المقترحات المبينة أعلاه. فربما تعتقد أنت أن ذلك الأمر يستحق المحاولة. وإذا كان الأمر كذلك فإنني سوف أقترح أن أقابل السلطان بنفسي بحيث يكون جون فيلبس معي بعد أن أتلقى التوجيهات الضرورية بأسرع ما يمكن. فإذا كان لدى فيلبس أي تعليقات ففي يقيننا أنه سوف يرسلها في برقية.

٧ . إن وجهات نظر الشيخ زايد بشأن أهمية إقامة علاقات جيدة بين أبو ظبي والسلطنة خصوصاً وأن لهما مصالح مشتركة في البريمي، هي ملاحظات هامة. إنني أعتقد أننا يجب أن نعمل كل ما يمكننا عمله لاستغلال بادرة حسن النية هذه من جانب الشيخ زايد وإنني اقترح أن نصارح السلطان بالمسألة وتقصي إمكانية تحقيق لقاء.

٨ . لقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة وبعض المرفقات لكل من بوستيد في أبو ظبي وكرايغ في دبي ودين في نيويورك.

التوقيع دبليو. أتش. لوس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١١٨٧)

سـري

مذكرة حول علاقة
حكومة العربية السعودية بأنشطة «الإرهاب العماني»

ب ج ٢٨/ ١٠١٥

توضح البرقية رقم ١٦٤ الواردة من الكويت بأن أمير الكويت سيقوم بزيارة للرياض لمدة يوم واحد بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس وهذه الزيارة ستمثل فرصة ممتازة لحمل رسالة للحكومة السعودية حول الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها المتمردون العمانيون ضد السفن والطائرات وبعض الأهداف الأخرى بالخليج.

٢. ونحن من جانبنا لم نقدم خطوة مشابهة لذلك في السابق، ويرجع ذلك لسببين **أولاً** أن الوضع اتسم بنوع من الهدوء (إلا أن الوضع الآن قد تغير بحدوث انفجارات في دبي) **وثانياً** لأننا كنا نود أن ننتظر لنرى نتيجة التحقيقات في حادثة السفينة «دارا». والآن بعد أن أعلن المحامي العام رسمياً أن المتمردين العمانيين الذين يتخذون من السعودية قاعدة لهم هم المسؤولون عن إغراق السفينة، ربما سيكون الموضوع من ضمن اهتمامات البرلمان. وعلى كلٍ فإنه ينبغي علينا عمل ما نستطيعه للقضاء على المأوى الآمن للمتمردين. إن حقيقة أن الأمير فيصل قد تمكن مؤخراً من الاستحواذ على النصيب الأكبر من السلطة لا يعني بأنه لا جدوى من الحديث مع الملك سعود.

٣. وهناك فرصة أكبر للسعي لدى السعودية من أجل التخلي عن الإرهابيين وعدم مدهم بأي مساعدة إذا ما أمكن جعلهم يتفهمون هذه النقطة، وذلك دون إرسال ممثل من طرفنا لبحث هذا الأمر معهم، كما أن أمير الكويت قد أبدى

اهتماماً كبيراً بلعب دور الوسيط في العلاقات الأنجلو ـ سعودية، وهو ربما يكون مستعداً للقيام بالدور الذي نرغب أن يقوم به. لذا فلابد من أن نوضح له كل الملابسات في صحيفة قرطاسية لأنه في المرة السابقة عندما نقل رسالة منا خلط في الأمور رأساً على عقب.

٤ . لم يجد السيد توماس فرصة للتحدث مع الأمير السعودي نواف حول هذا الموضوع في حفل الإستقبال الذي أقيم بتاريخ ٢١ آذار/ مارس.

٥ . ولقد قمت بإرسال برقيتين توضحان وتشرحان مجريات الأمور في عُمان إلى الكويت. وهاتين البرقيتين لابد أن يتم إرسالهما اليوم حتى يتسنى للسفير مقابلة الأمير قبل يوم ٢٥ آذار/ مارس. ولقد تم إطلاع السيد ريتشارد على أنه سيتلقى التعليمات المتعلقة بالبرقيتين.

أي. أر. ولمسلي

(A.R.Walmsley)

٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٢

الوثيقة رقم (١١٨٨)

ســري

مهمــة دي ريبينـغ

The de Ribbing Mission

إننا في المراحل الأخيرة لإعداد الرد للسيد دي ريبينغ بشأن لاجئي البريمي. إن السلطان قد وضع شروطاً تبدو بظاهرها مشجعة ولكنها لا يمكن أن تقدَّم للسعوديين دون أن تقود إلى تقويض المسألة، للسببين التاليين:

أ ـ إن السلطان يرغب في فرض شروط مذلة على بعض الشيوخ والذين لن يسمح لهم السعوديون بقبولها حتى لو رغب أولئك الشيوخ بذلك.

ب ـ شرط السلطان البريء في ظاهره والذي يقضي بأن على أولئك اللاجئين أن يقدموا طلباً للحصول على جواز سفر، بما يتضمنه ذلك منهم من أن يعلنوا أنفسهم على أنهم من رعايا السلطنة. وليس هناك فرصة أن يتقبل السعوديون هذا الاشتراط في الوقت الحاضر (على الرغم من أن ذلك ممكناً، وأنهم سوف يوافقون في المستقبل إذا تم اقتيادهم لذلك باللطف واللين، علماً أن موافقتهم الضمنية تعد كافية).

٢ . إن هناك أيضاً تنازلاً لا يسبب أي مصاعب على الإطلاق عدا أنه يقول ببساطة إن باستطاعة أولئك اللاجئين العودة بأجمعهم دون شروط. وإنه أيضاً تنازل عن الإصرار المسبق لأخيه الشيخ زايد من أن على اللاجئين أن يقطعوا كل صلاتهم بالسعوديين. إن المقيم السياسي يعتقد أن الشيخ زايد على يقين أن باستطاعته تأمين هذا الشرط عندما يعود لاجئو أبو ظبي.

٣ . إن علينا الآن إرسال التوجيهات إلى المقيم السياسي من أجل المقابلة النهائية مع السلطان لتهيئة وإعداد صيغة متفق عليها كي يتم تسليمها إلى السيد (دي ريبينغ) والتي يجب أن لا تزعزع موقف السلطان، ولا تقود، في الوقت ذاته، إلى انهيار المفاوضات. في رسالته المؤرخة في ٢١ آذار/ مارس علق السيد دبليو لوس بعض الأمل على أن السلطان ربما يوافق على تلك الصيغة المقترحة إذا أكدنا له أننا لن نفرط بأي شيء يتعلق بمسألة الولاء والطاعة وإذا نحن ما أوضحنا له بصراحة بأننا نريد كسب الوقت. كما أننا يجب أيضاً أن نكون صريحين مع السيد (دي ريبينغ) كما تم الاتفاق على ذلك مسبقاً (حسب البرقية رقم ٢٠ في البحرين).

٤ . لقد أرفقت برقيات تمهيدية لتوضيح موقفي الشخصي كذلك وإنها قد تضمنت الصيغة التمهيدية، وإنها قائمة على نسخة تمت الموافقة عليها من قبل اللورد (بريفي سيل) في ٣١ كانون الثاني/ يناير ولكن تم تحديثها.

توقيع

أي. أر. ولمسلي

(A.R.Walmsley)

٦ نيسان/ أبريل ـ ١٩٦٢

الوثيقة رقم (١١٨٩)

وزارة الخارجية

٩ أيار/ مايو ١٩٦٢

السادة مايكل فوكس (Michael Fox)

٣ لابروك تيراس

لندن W.11.

عزيزي هيزل (Hazel)،

بحسب وعدي لكم فإنني أرسل لكم الآتي:

نسختين من مذكرة الوقائع المتعلقة بالنزاع السعودي الحدودي.

نسختين من مذكرة النزاع على واحة البريمي (كيلي) :

نسختين مفصلتين من التعليق المقدم من طرف جي. أف. وولكر حول كيلي.

نسخة واحدة من المجلد الأول والمجلد الثاني من مذكرة المملكة المتحدة.

وكل ما تقدم يمكن إلغاؤه إذا ما رأيتم ذلك. وأرجو أن لا أكون قد نسيت شيئاً.

كما أنني أتطلع إلى التشاور بيننا في الوقت المناسب لكم لتقسيم هذه المهام بيننا. إننا متفقون بأنه من المستحسن أن يتسم المنشور الجديد بالنواحي القانونية أكثر من ذلك الذي ورد في مذكرة المملكة المتحدة. إن المادة المستخلصة حول التحكيم في المناطق الحدودية والتي تم إطلاعكم عليها أثناء عملك في «مجموعة القوانين والقرارات» ستكون ذات أهمية وفائدة. بالإضافة لذلك فإنني أعتقد بأن مسألة التحكيم ستكون من ضمن الأعمال العامة التي يعتني بها القانون الدولي تحت عنوان «ملكية وحقوق مناطق الدول». وسأقوم ببحث حول الأعمال العامة

إلا أنني أرجو أن نتداولها معاً أولاً للتأكد من عدم تكرار مجهوداتنا في هذا الصدد.

كما تم الاتفاق سأقوم بإعداد الجزء الخاص بانهيار مسألة التحكيم. كما أعتقد بأنه يمكنني كذلك إعداد القسم الخاص بالقانون الإسلامي وذلك من خلال تبني ودمج ما تم استخلاصه من البروفسور سشات.

مخلصكم

جاي. أل. سيمبسون

(J.L. Simpson)

سـري

النزاع حول منطقة البريمي:
خلفيات فشل التحكيم عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥
والمفاوضات التي استمرت حتى تاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م

في عام ١٩٥٢م وبعد فشل مؤتمر الدمام قامت الإدارة بالتفكير في طرح المسألة على التحكيم. مازال موضوع المفاوضات المباشرة أفضل طريق للتسوية، إلا أنه وفي حالة ما إذا فشلت هذه المفاوضات فإنه لابد من التفكير الجدي في مسألة التحكيم بدلاً من الاستمرار في النزاع. ومن المحاسن التي ستجنى من مسألة التحكيم هي في أنها «ستجنب حكومة صاحبة الجلالة مسؤولية ممارسة الضغط والقوة على الشيوخ للتنازل». إلا أن الصعوبة الحقيقية في مسألة التحكيم تتلخص في أن ما سيتوصل إليه من حقائق حول الحدود لا يمكن أن يكون مبنياً على أحكام عادلة، بمعنى أنه لابد وأن يحدث تظلم لجهة ما في ما يتعلق بالحدود، وبأن كل قطر يتمسك بما يراه من وجهة نظره على أنه حدود تابعة له. كما أن الرشاوى السعودية بهذا الخصوص ستؤثر سلباً على الولاء القبلي الحقيقي، الأمر الذي سيترتب عليه عدم الوصول إلى حكم سهل «محضر ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢م».

٢ . وفي اجتماع وزاري قام بعقده السيد جي بوكر بتاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢م مع سفير حكومة صاحبة الجلالة بجدة تم التوصل إلى قرار مفاده بأنه لا جدوى من إجراء مفاوضات مباشرة، وعليه فقد تم تبني الآتي:

أ ـ ينبغي أن يتم التوصل إلى اتفاق يكون مقبولاً ومرضياً لكل الأطراف بالنسبة للحدود بين السعودية وعمان، على أن يضع هذا الحد في الاعتبار خطوط النفط الخاصة بنا وأن يؤمن على مصالحنا الاستراتيجية وكذلك على مواقعنا الدفاعية.

ب ـ وبعد أن يتم هذا الاتفاق على الحدود (بحسب ما ورد في الفقرة (ا) أعلاه) يقدم التحكيم للحكومة السعودية. وفي حالة ما إذا رفضت السعودية قبول التحكيم فإنه ينبغي علينا في هذه الحالة الإعلان عن الحدود من جانب واحد وبواسطتنا.

٣ . تم إقرار الصياغة النهائية لشكل عملية التحكيم. وذلك باتفاق مع السيد جي فرايتزاموريس، حيث تتشكل اللجنة الخاصة بالتحكيم من ثلاثة من المحايدين تتم الموافقة عليهم من قبل الأطراف المعنية. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بهذا العدد يتم ذلك عن طريق رئيس المحكمة الدولية. حيث إن هذا النزاع نزاع معقد وشائك وذو أهمية بالغة من أجل استقرار المنطقة، كما أنه من الخطر ومن غير المضمون والمأمول الاعتماد على رأي حكم واحد.

٤ . وفي مذكرة دبلوماسية تتعلق بحل هذه القضية الخلافية، أي قضية الحدود بين السعودية والأقطار المجاورة لها وخاصة عمان، تقدم بها مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ (هذه المذكرة لم يكشف عنها) قال وزير الخارجية بأنه قد اتخذ قراراً يمنح لجنة التحكيم لحكومة العربية السعودية للإشراف عليها، على أن يكون ذلك بموافقة الحكام المعنيين بالمنطقة. وأضاف وزير الخارجية: قائلاً بأن على القائمين بأمر التحكيم التقيد والالتزام بتتبع الحقائق التاريخية بهذه المسألة، وألا ينصب اهتمامهم على الحقائق المتعلقة بالوضع الراهن بل على إعادة المسألة إلى جذورها التاريخية وذلك نسبة للمتغيرات التي أحدثها السعوديون من محاولات ودعاوى وإشاعات غير حقيقية بغية إمالة التحكيم لصالحهم في ظل الأوقات الأخيرة. وقال وزير الخارجية: (إن فرصنا تحت مظلة لجنة التحكيم هي فرص عادلة).

أ ـ تم التوصل إلى دليل جديد في منطقة الخليج في منطقة أبو ظبي يؤكد على أن التحكيم إذا ما تم فإنه لا يفي بكل تطلعاتنا ودعاوانا إلا أنه وبالتأكيد

سيحقق لنا أكثر مما سيحققه عن طريق المفاوضات، أو أي مجادلات لاحقة لم تؤد ولن تؤدي بنا إلى ما نريد ونبغي. على أنه من المحتمل أن يمنح آل سعود القطاع الساحلي الواقع بين قطر وأبو ظبي.

ب ـ أما في ما يتعلق بالوضع في مسقط فإنه مبهم وغير واضح، وسيكون موضوع مسألة التحكيم بمثابة التخبط في السير أثناء الظلام، إذ لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما ستتمخض عنه من أمور. كما أن السلطان لم يستطع قط فرض سيطرته التامة على الأمور في منطقته. والسعوديون تمكنوا بنجاح من إضعاف الولاء الواهن أصلاً لصالحه. ومما لا شك فيه فإن ما سينتج عنه من أحكام متعلقة بمسألة التحكيم سيكون اقتطاع منطقة كبيرة ومؤثرة من المناطق الغنية بالنفط، ومع ذلك فإن هذه الخسارة ستكون أقل مما سيتمخض عنه من نتائج أكثر سلبية وأكثر خسارة إذا ما استمر التأخير في الوصول إلى استقرار.

٥. تم وضع الاقتراح المقدم من قبل حكومة صاحبة الجلالة بخصوص مسألة التحكيم أمام حكومة العربية السعودية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢م. وتم إبلاغ النائب العام بالنزاع الحدودي، وكذلك تم إخطاره بقرار حكومة صاحبة الجلالة في ما يتعلق بمسألة التحكيم.

٦. وفي كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٥٢ رفضت الحكومة السعودية الاقتراحات المقدمة من قبل حكومة صاحبة الجلالة بمسألة التحكيم في واحة البريمي. وعوضاً عن مسألة التحكيم تقدمت الحكومة السعودية بالقيام باستفتاء عام في واحة البريمي وأن يكون هذا الاستفتاء العام تحت إشراف لجنة تفويض ثلاثية حيث إن مسألة التحكيم في ما يتعلق بواحة البريمي بحسب رأي الحكومة السعودية غير مقبولة، معتبرة هذه الواحة أي البريمي جزءاً من المملكة العربية السعودية، ومتى ما تم مستقبلاً هذا الاستفتاء العام حول واحة البريمي فإن الحكومة السعودية ستكون مستعدة ومهيأة للاتفاق حول تفاصيل الحدود الأخرى بغية السعي من أجل الاستقرار.

٧. وفي يوم ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٥٢ أعاد مجلس الوزراء بحثه ودراسته لسياسة حكومة صاحبة الجلالة حول النزاع الحدودي مع المملكة العربية السعودية، حيث تم الاتفاق على إعادة تقديم الاقتراح المتعلق بمسألة التحكيم للسعودية كما تم الاتفاق كذلك على تقوية وتدعيم القوات في المنطقة احترازاً لأي مستجدات.

٨. وفي يوم ٢٤ تموز/ يوليو من عام ١٩٥٣م تم إطلاع المعتمد السياسي

الذي تم تعيينه حديثاً في الخليج الفارسي على أهداف حكومة صاحبة الجلالة في المنطقة المعنية والمتعلقة بالنزاع الحدودي، وذلك للتحديد الفوري والسريع للحدود بين دول الساحل وبين المملكة العربية السعودية، وذلك بطريقة تؤسس على تبرير دعاوى الحكام ضد المملكة العربية السعودية وانتهاكها لحرمة حدود مناطقهم ودولهم، وكذلك لتأمين الخطوط الحدودية بين المملكة العربية السعودية والسلطنة، على أن تكون تلك الحدود بقدر الإمكان قريبة من الخطوط الحدودية التي تم إقرارها والاعتراف بها من قبل السلطان عام ١٩٣٧، حيث إن هذه الخطوط الحدودية التي تم الاعتراف بها عام ١٩٣٧م هي كذلك مطابقة لما كانت قد أقرته الرياض كحدود لها مع السلطنة.

٩. وفي يوم ٢٢ نيسان/أبريل من عام ١٩٥٣م قبلت الحكومة السعودية بمبدأ التحكيم من أجل تسوية الحدود الواقعة في الجنوب الشرقي. ويبدو أن هذا القبول بمسألة التحكيم في الحدود كان أمراً شخصياً وقراراً اتخذه الملك عبد العزيز بن سعود الذي أخذ بنصيحة أتباعه ومستشاريه في عدم طرح اقتراح التحكيم المقدم من قبل حكومة صاحبة الجلالة في هيئة الأمم المتحدة، وكذلك تجنباً لكل ما من شأنه قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة صاحبة الجلالة. ومن جراء هذا المسلك من قبل الملك عبد العزيز رأت حكومة صاحبة الجلالة أن تقوم بعمل شيء يحول دون إراقة ماء وجه الملك عبدالعزيز، ولهذا السبب تقدمت حكومة صاحبة الجلالة باقتراح عدد من الأساليب والطرق لتلطيف الوضع في واحة البريمي. إلا أن رأي السيد رئيس الوزراء ونستون تشرشل جاء مخالفاً لذلك فهو يرى عدم السماح لأي تنازلات، كما أنه إضافة لذلك منع السماح لأي إشراف محايد حول منطقة البريمي وعدم تقليص عدد أفراد القوات البريطانية المرابطة في واحة البريمي. وأضاف السيد رئيس الوزراء قائلاً: «ما كنت لأرسل أي برقية شخصية لابن سعود إذا ما خطر ببالي أنه سيتبع سياسة التنازلات.. وإذا ما تم رفض مسألة التحكيم فلابد من معاقبة تركي وتضييق الخناق عليه كما لابد من إرسال المزيد من القوات الضرورية لتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها».

١٠. استمرت إمكانية قيام المفاوضات حول مسألة التحكيم الحدودية مع سفير المملكة المتحدة العربية السعودية بلندن وكذلك بين السفير البريطاني في جدة والملك سعود بن عبد العزيز الذي خلف والده ابن سعود في الحكم. تميزت برقية السفير البريطاني المتعلقة بمسألة الحدود بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٥٤م بالأهمية القصوى حيث إنها شملت تحليلاً وافياً للموقف السعودي من هذه القضية والتي تقدم بها الملك وكذلك ولي عهده الأمير فيصل، إضافة إلى السيد يوسف ياسين،

وجميعهم من المهتمين بقضية النزاع الحدودي. تضمنت كذلك البرقية التي أرسلها السفير البريطاني وضعاً سعودياً بما يمكن تسميته «أسس المفاوضات» والتي شملت الآتي:

أ ـ تتخلى أبو ظبي وتتنازل عن منطقة **جبل ضنا**.

ب ـ تتخلى المملكة العربية السعودية وتتنازل عن منطقة خور العديد.

ج ـ أما المنطقة الواقعة بين جبل ضنا وخور العديد يمكن الاتفاق حولها حيث من هناك تبدأ الحدود وتمر هذه المنطقة من خلال **بينونة وطاف**. أما منطقتا الظفراء والبريمي فتتركان لسيادة المملكة العربية السعودية. هذا يعني أن تتنازل المملكة العربية السعودية عن نطاق ساحلي ضيق يبلغ ٨٠ ميلاً فيما تستبقي تحت سيطرتها ما يتبقى من نطاق شاسع كانت قد طالبت به مدعية حقها فيه عام ١٩٤٩م. وسيظل هذا هو موقف المملكة العربية السعودية من النزاع، إلا إذا ما حدثت تغيرات في عدم إمكانية وجود البترول في هذه المنطقة. بمعنى أن السعودية تتمسك بهذه المنطقة باعتبارها منطقة واعدة بحقول النفط. وسيظل هذا هو موقف المملكة العربية السعودية من النزاع، إلا إذا ما حدثت تغيرات في عدم إمكانية وجود البترول في هذه المنطقة.

١١. تم في النهاية التوقيع على اتفاقية بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة المملكة العربية السعودية بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٥٤م عن طريق تحكيم قضائي شمل الحدود العامة بين السعودية وأبو ظبي حول السيطرة على منطقة البريمي. كما تضمنت مذكرات ورسائل متبادلة أحكاماً تقتضي تجنب أي رفض أو تغيير موقف بالنسبة للتحكيم. وجاء هذا الاتفاق عن طريق خمسة أعضاء من لجنة التحكيم القضائي اثنان منهما تم تعيينهما بواسطة الحكومتين البريطانية والسعودية، وبقية الأعضاء من المحايدين. ولقد شملت برقية السفير البريطاني بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٤ حول هذا الاتفاق بعض النقاط الهامة حول السعوديين من مثل:

أ ـ من جانب فإنني لم أتقدم بمنح أي نوع من الحوافز أو الوعود للسعوديين وإنما تركت أمر ذلك بالتلميح للشيخ يوسف نفسه ليقدم لهم ما يراه مناسباً. حيث إنني أعتقد بأن هذا أفضل طريق وأنجح وسيلة حيث إن السعوديين في الماضي كانوا يقبلون بأي منَّة ومنحة تقدم لهم ومن ثم فإنهم يطلبون المزيد.

ب ـ وعلى الرغم مما يظهره الملك سعود من أواصر حب وعلاقات أخوية تجاه الحكام العرب من جيرانه (هذا بخلاف ما يكنه من احتقار وكراهية لحاكم أبو

ظبي شخبوط). فإنه في الوقت ذاته لا يود أن يعطي شيئاً مقابل لا شيء، إذ إن لكل شيء عنده ثمنه. لكنه أي الملك سعود سوف يعرض ويؤكد رغبته من أجل الوصول إلى استقرار سخي وكريم مع هؤلاء الحكام في ما يتعلق بالحدود حافظاً لنفسه ما يرى بأنه من حقه بينما سينظر إلينا نحن كعقبة وحجر عثرة أمام تحقيق طموحاته، وذلك لأننا عرضنا حقائق ما يدعي بأنه كرم وسخاء في ما يتعلق بالحدود وذلك حينما ناقشناه نيابة عن الحكام المعنيين اتضح لنا زيف هذا السخاء والكرم. وكما سبق فإن لكل شيء عنده حساب وإنه لا يعطي إلا لكي يأخذ. ومتى ما ظل تأثير نفوذ حكومة صاحبة الجلالة في منطقة شبه الجزيرة العربية باقياً وقائماً فإن أي توسع سعودي قبالة الساحل ستتم مواجهته بالتصدي وبالحزم. ومهما كان ما يملكونه من جاه ومال وثروة فإنها لن تغير هذه السياسة القائمة على وقف التوسع السعودي في المنطقة الساحلية.

١٢. وردت قضية التحكيم الحدودي حول واحة البريمي في جنيف وذلك بتاريخ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٥م حينما استمعت المحكمة في جنيف إلى الشكوى المقدمة من حكومة صاحبة الجلالة حول الرشاوى التي قدمتها السعودية لكسب النزاع الحدودي القائم في المنطقة. وفي يوم ١٦ من شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٥م استمعت وزارة الخارجية إلى ما قاله مندوب المملكة المتحدة في جنيف (وهو السيد ريدر رولارد) بأن رئيس المحكمة وأعضاء محايدين آخرين اعتبروا بأن ما تقدمت به حكومة صاحبة الجلالة من شكوى ضد السعودية في ما يتعلق بقضية الرشاوى ليس لها سند ولا دليل، ومن ثم رأت السماح للسعوديين بالدخول لمنطقة البريمي براً وجواً كذلك. واعتقد السيد ريدر بولارد بأن شخصية لجنة التحكيم الحدودية النزيهة والمتجردة قد فقدت نزاهتها وتجردها وذلك لما قام به الممثل السعودي يوسف ياسين، وكذلك عن طريق المحاولات السعودية لرشوة وترهيب أحد القضاة في التحكيم، الأمر الذي رغب معه ذلك القاضي في الاستقالة. ووافقت وزارة الخارجية في ظل تلك الظروف على قبول استقالة ذلك القاضي. اختلفت حيثيات الدعاوى القضائية بين السيد بولارد ووفد المملكة المتحدة ووزراء الخارجية بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ في واحد من التفاصيل. ولقد كتب السيد شيكبورج (الان يسمى السيد أي) قائلاً في وقتها بأن وفد المملكة المتحدة تقدم بمبادرة مفادها بأن على السيد بولارد أن يستقيل. بينما أظهرت أقوال السيد هارتلي شوكروس المستقاة من موقف كل من آر بولارد والسيد جي. أل. سيمبسون الشخصية بأن مبادرة الاستقالة جاءت من السيد بولارد نفسه. وعلى ذلك فلابد من تصحيح الأمر حيث إن قرار الاستقالة كان صادراً في الأصل من السيد

بولارد نفسه، وليس بمبادرة من قبل وفد حكومة صاحبة الجلالة. ولقد كانت استقالة السيد بولارد ذات أثر في منع المحكمة من إعلان أي قرارات. وعلى الرغم من ذلك فإن وفد حكومة صاحبة الجلالة علق في الصحافة بأن هذه الاستقالة لم تضع نهاية لمسألة التحكيم القضائي في ما يتعلق بالحدود.

١٣. وفي تصريح له حول استقالته قال السيد آر بولارد «إن الوضع القضائي لمسألة التحكيم لم يتوصل إلى تسوية وسط وحل معقول وذلك نتيجة لسلوك الشيخ يوسف ياسين وبعض الأمور التي تفتقر إلى الذوق التي ارتبطت بذلك والتي تتم ملاحظتها». إلا أن السيد بولارد لم يشر إلى محاولات السعوديين في استمالة ورشوة الهيئة القضائية نفسها. وعلى الرغم من ذلك فإنه أشار إلى ذلك بصورة شخصية حينما أطلع الرئيس بها. وفي مادة صحفية بتاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥م أعطت وزارة الخارجية تفاصيل تتعلق بموضوع الرشاوى السعودية وأضافت قائلة: «تأكدت حكومة صاحبة الجلالة أخيراً من شكواها حول المحاولات السعودية التي كانت تقوم بها لاستمالة ورشوة الهيئة القضائية لمحكمة التحكيم من وراء ظهر الرئيس». واستمر هذا التصريح الصحفي المقدم من قبل وزارة الخارجية قائلاً: «تحت ظل هذه الظروف لم يكن أمام السيد بولارد سوى الاستقالة». وهذا هو الأقرب إلى حقيقة الرأي العام الذي يشير ويدل على سبب اتخاذ السيد بولارد لهذه الاستقالة إضافة إلى ما ورد وصفه في سرده لأسباب الاستقالة.

١٤. وفي مذكرة صدرت بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥م قدم السيد جي. فريتزموريس دراسة وبحث السبل والطرق المتاحة أمام حكومة صاحبة الجلالة في ما يختص بمسألة التحكيم. وفي مذكرة لاحقة بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر قام أيضاً السيد فريتزموريس بتسجيل الآراء والأفكار التي تمخضت عن اجتماع تم عقده مع السيد كاسيا. حيث تناول مختلف السبل والطرق التي يمكن اتباعها والعمل بها لاستئناف مسألة التحكيم، وانتهى بالقول بعدم جدوى إعادة تشكيل لجنة التحكيم حيث إننا ربما نفقده تماماً، حتى ولو تمت إعادة تشكيله وصياغته من جديد وبصورة مغايرة. حيث يكون هذا التشكيل مؤلفاً من ثلاثة أعضاء من المحايدين يكون أحدهم من المسلمين وآخر من أمريكا اللاتينية، وحتى ولو كان الثالث من أوروبا فإن إعادة هذا التشكيل وهذه الصياغة لن تجدي نفعاً ولن تكون أفضل من سابقتها. وربما يكون ذلك أسوأ حيث ستكون هذه اللجنة عرضة لنفس نوع الضغط السعودي الذي مارسته مع لجنة التحكيم السابقة من رشاوى واستمالات وإلى غير ذلك. وبغض النظر عن هذه الاعتبارات الخاصة فلقد أقر السيد جي. فريتزموريس الرأي المنسوب للسيد أتش شوكروس «بأن القضاة

الدوليين هم أنفسهم سيكونون عرضة لمثل هذه الممارسات التي ورد ذكرها من قبل السعوديين من رشاوى واستمالات، وبالتالي ستقل مقاومتهم لها بسبب العمل من خلال دوافع خفية الأمر الذي سيترتب عليه عدم الحياد في التحكيم الحدودي».

١٥ . وفي ورقة تقدم بها إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ أوصى بالتخلي عن مسألة التحكيم وبفرض السيطرة على المنطقة. هذا ما أقره ووافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (لم يكشف عن هذا) كما قالت الورقة أن الرشاوى السعودية في المنطقة ذهبت إلى مدى أصبحت معه حتى لجنة القضاة غير الفاسدة في التحكيم ليست بمنأى عنه وستعمل ضد مصالحنا. ولجنة تحكيم قضائي جديدة لن تكون حصينة ضد الرشوة السعودية من سابقتها. بعد فشل لجنة التحكيم القضائي في الحدود، فإنه أصبح مما يشك فيه ما إذا كان هذا الأمر ستتم توليته بنجاح عن طريق قرار أو تحكيم دولي. حيث إن الرشاوى السعودية في المنطقة ستستمر.

١٦ . وبتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥م أعلن رئيس الوزراء البريطاني، كما أخطرت بذلك الحكومة السعودية، بأن استمرار المسلك السعودي تجاه التحكيم القضائي حول الحدود أصبح أمراً مستحيلاً معه استمرار التحكيم، وأن للسلطان وبقية حكام المنطقة الحق في السيطرة على الحدود التابعة لهم، وأن حكومة صاحبة الجلالة ستدافع عن هذه الحقوق الحدودية والتي جاء بها تعديل الرياض حول الحدود عام ١٩٣٧م. وهذا الإعلان الصادر من رئيس الوزراء لم يؤثر على وضع الحدود التي وردت في اتفاقية الرياض عام ١٩٣٧ .

١٧ . وجاء تصريح رئيس الوزراء المتعلق بالوضع الحدودي في بيانه بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ بعد وصف الرشاوى السعودية قائلاً: «إن هذه الحقائق إضافة إلى مسلك حكومة المملكة العربية السعودية تجاه لجنة التحكيم القضائية الحدودية نفسها جعل حكومة صاحبة الجلالة. . .». كما تضمن تصريح رئيس الوزراء كذلك أسباب استقالة السيد بولارد وكذلك استقالة رئيس لجنة التحكيم القضائي البلجيكي. حيث تم توضيحها في تصريح وبيان مفصل تقدمت به وزارة الخارجية بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) والمذكرة الصادرة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥م والمرسلة لحكومة المملكة العربية السعودية أضافت، بعد أن تناولت مسألة الرشاوى، «في إشارات أخرى تضمنها تصريح المملكة المتحدة بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر الذي اعتبر بأن المسلك السعودي تجاه لجنة التحكيم القضائي الحدودي مسلك مشين ومنافٍ بصورة كاملة لاتفاقية مبدأ التحكيم ومناقض لكل الأعراف والمبادئ الدولية في ما يختص بقضاء التحكيم.

١٨ . أثناء إعادة احتلال واحة البريمي تم الحصول على وثائق كثيرة تدل وتبرهن على مدى ما ذهبت إليه السعودية من تقديم رشاوى. وأن القليل من هذه الوثائق لا تتضمن التدخل الصريح في رشوة واستمالة لجنة التحكيم القضائي وأمكن للجمهور من الإطلاع عليها. (ومن بين هذه الوثائق المتعلقة بالرشاوى السعودية مما يعتبر مادة ذات أهمية قصوى ورد ذكرها في كتاب د. كيلي المنشور في جنيف عام ١٩٦٢).

١٩ . وبغض النظر عما ورد في الفقرات ١٣ و١٦ و١٧ أعلاه بمحاولات السعوديين لتقديم الرشاوى لأعضاء لجنة التحكيم القضائية الحدودية فلإنه لا يوجد مصدر أو مرجع آخر يدل ويثبت محاولات السعوديين في رشوة أو استمالة أي عضو من أعضاء لجنة التحكيم القضائي الحدودي. أما المسألة المتعلقة بكيفية نشر هذه الفضائح المتعلقة بالرشوة، أو ما إذا كان من المهم أو غير المهم نشرها على الجمهور فإن هذه القضية تمت مناقشتها بالتفصيل وبصورة واسعة في المراسلات بين المستشار القانوني والنائب العام (حيث شملت هذه المراسلات مواضيع أخرى) إلا أن هناك اعتراضات أمنية تقف حائلاً دون نشر هذه المسألة. وكذلك فهنالك اعتراضات تتعلق بعلاقات دول الكومنولث مما قد يسيء إلى مثل هذه العلاقات. فحفاظاً على هذه العلاقات جاءت تلك الاعتراضات على عدم نشر وإذاعة قضية الرشاوى السعودية.

٢٠ . وبتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥م تقدم السيد جي. مرتينموريس بتوصية مفادها سحب قبول قضاة المحكمة الدولية واستبداله بقرار آخر يكون مصمماً بصورة يمنع معها بحث السعودية لحملنا على وضع هذه القضية أمام المحكمة الدولية في ما يتعلق بالنزاع الحدودي حول واحة البريمي. كما تم إطلاع النائب العام بذلك إلا أنه لم يستشر في هذا الأمر. ولقد أبدى النائب العام ملاحظته في حالة ما إذا اتخذ مثل هذا الإقرار بعدم تدخل المحكمة الدولية في النزاع، فإن ذلك لابد أن يكون مصحوباً بقرار محدد حيث إننا في كل الأحوال لن نتفق مع أي عملية تصدر عن التحكيم في هذه القضية الحدودية. تم إطلاع وزير الخارجية بهذا القرار (أما أل. بي. بي. لم يبد تعقيباً حول هذه المسألة). وتناولت مذكرة السيد جي. فريتزموريس وصفاً لعدم مصداقية المحكمة الدولية من وجهة نظرنا في مثل هذا النوع من القضايا. ولقد جاء الموقف القضائي بسحب موافقتنا على المحكمة الدولية واستبدالها بقرار آخر سريع. كما أوصى بذلك السيد جي. فريتزموريس بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥.

٢١ . وبتاريخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥م قام ممثل المملكة العربية

السعودية الدائم لدى الأمم بإطلاع مجلس الأمن على الوضع في واحة البريمي وطالب بتأجيل الحق الوارد في الفقرة ٣٥ (١) حيث تقدم بطلب لعقد اجتماع لمجلس الأمن. وذكرت الرسالة الصادرة من السعوديين بأنه وبعد استقالة عضو المملكة المتحدة من اللجنة القضائية المتعلقة بمسألة الحدود بأن حكومة المملكة المتحدة أخطرت حكومة المملكة العربية السعودية بنواياها ورغبتها في استمرار عمل لجنة التحكيم القضائي.

لقد أرسل الممثل البريطاني رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر جاءت موافقة لكل رؤى تصريحات رئيس الوزراء التي سبق وأن أصدرها في تشرين الأول/ أكتوبر.

٢٢. وبتاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥م صدرت مذكرة من المملكة العربية السعودية موجهة للسفير البريطاني مفادها الآتي:

أ ـ العودة إلى مسألة التحكيم في إيجاد حل للنزاع الحدودي القائم حول واحة البريمي من خلال المحكمة القضائية على أن يكون ذلك مرتبطاً بشروط التحكيم.

ب ـ أن يعود الوضع في واحة البريمي والمناطق الواقعة من ضمن النزاع الحدودي إلى ما قبل العدوان البريطاني الذي وقع يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥م.

ج ـ يتم تشكيل لجنة محايدة تحت ظل قوانين ولوائح التحكيم القضائي أو أن يتواجد مجلس الأمن عن طريق رجال أو جماعة في البريمي نفسها للإشراف على حق الحركة في المناطق المتنازع عليها حتى يتم حل هذا النزاع.

تم إطلاع مجلس الأمن على محتويات ما شملته المذكرة السعودية حول ما تقدمت به من اقتراحات. وقد اتفق السيد جي. فريتزموريس مع موقف الإدارة الشرقية (الآن العربية) على ضرورة رفض تلك المقترحات، وكتب قائلاً: إنه من الوجهة النظرية يبدو أن إشراف لجنة أو منظمة دولية محايدة على مسألة الحدود قد يمنح نوعاً من ضمانات، إلا أن ذلك كان كذلك الوضع مع لجنة سابقة مكونة من أعضاء من القضاة المحايدين، إلا أن المسلك السعودي في محاباة واستمالة هذه اللجنة أو غيرها يجعلنا نفقد الثقة فيها وفي أي منظمة أو لجنة محايدة، حيث إننا نتوقع أن يكون المسلك السعودي بمثل ما كان مع اللجان السابقة الخاصة بالتحكيم من حيث الرشاوى والمحاباة، وأن الفرص المتاحة لإفساد أعضاء محايدين من لجنة أو منظمة سيكون أكثر مما سيكون عليه لإفساد أعضاء لجنة تحكيم قضائي».

٢٣. وفي يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥م تقدم السيد ريتشي بما يراه حول إمكانية التعاون مع السعوديين، حيث قال السيد ريتشي: «إذا ما أردنا وبصورة جادة التعاون مع السعوديين فليس هنالك ثمة ما يشير أو يدل على الوصول معهم إلى وضع تستقر معه الأحوال». وإذا فقط ألمحنا إلى ما نراه مناسباً وملائماً ومعقولاً في ما يتعلق بمسألة الحدود للعالم الخارجي فسنكون على أقل تقدير قد أضعفنا من موقفنا القوي الذي كنا قد اكتسبناه». (عن طريق احتلال واحة البريمي بعد مضي مسألة التحكيم القضائي). بينما يرى السيد إيفيلين شيكبيروه بأن استئناف مفاوضات جادة مع السعوديين لا جدوى ولا طائل من ورائها وأمر غير مطروح. إلا أن السيد كيرباتريك لديه رأي آخر قد يكون أكثر براعة وابتكاراً ويتمثل في:

أ ـ أن تترك السعودية تلعب دورها في المسرح.

ب ـ إعطاء أصدقائنا العذر للقول بأنه ليست ثمة شيء يمكن فعله على المستوى الدولي وعلى سبيل المثال في مجلس الأمن أو أمام المحكمة الدولية».

ولقد أشار السيد شيكبيروه بأنه وعلى الرغم من ذلك سيكون من الصعب إعطاء مثل ذلك العذر دون تكوين تصور بأننا نتراجع عما أعلناه سابقاً. «وأن مثل هذا الضعف سيكون له أثر بالغ». لذا فإن السيد شيكبيروه قد اقترح بأن تتقدم بمناقشة مسائل أقل أهمية ومعالجة قضايا عامة (وليس من ضمنها مسألة الحدود). على أن لا يتم ذلك قبل أن يحتل السلطان منطقة نزوى. ولقد وافق السيد كاسيا بصورة عامة على كل ذلك وأضاف قائلاً: «إن مسألة الحدود سيتم الاتفاق حولها». أما وزير الخارجية فقد قال بأننا سنتباحث في هذه الأمور لاحقاً.

٢٤. وبغض النظر عما ذكره وزير الخارجية فقد تم إرسال مذكرة إلى حكومة العربية السعودية بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥م ورد فيها بأن حكومة صاحبة الجلالة بصدد دراسة وفحص ومناقشة «أي اقتراحات عملية يمكن أن تؤدي إلى تحسين العلاقات الأنكلو ـ سعودية والتي ترغب في تحسينها وإقامتها وتدعيمها الحكومة السعودية»، كما تم بعث رسالة إلى الملك سعود في منتصف كانون الأول/ ديسمبر مفادها بأن هناك العديد من الأمور والقضايا المشتركة بين الحكومتين البريطانية والسعودية ذات الاهتمام المشترك من الأهمية مناقشتها حتى تعود بالفائدة على كلا الحكومتين.

٢٥. ولقد أشار السيد ريتشي في مذكرة بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦م في وثيقة صدرت من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير بأنه

وحينما أعلنا تحديد الحدود بين حكومة الوصاية في عدن والعربية السعودية في شهر آب/ أغسطس من عام ١٩٥٥م وافقت حينها الوزارة المسؤولة عن المستعمرات على تلك الحدود بشرط ألا تخضع تلك الحدود التي تم إقرارها، مرة أخرى للمفاوضات مع السعوديين وتكون بصورة نهائية. حيث إن المفاوضات حول الحدود في واحة البريمي ستتبعه كذلك مفاوضات حول حدود عدن.

٢٦ . لخصت المذكرة الصادرة من مجلس الوزراء بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦م أسباب رفض العودة لمسألة التحكيم القضائي للحدود أو المفاوضات في الآتي:

«إن المسلك السعودي المتمثل في الرشاوى والاستمالات لرجالات القبائل من شأنه أن يأتي بنتائج سلبية ويجعلهم يقفون إلى جانبهم. ومن المؤكد فإن السعوديين سيسلكون نفس المسلك تجاه أي لجنة تحكيم قضائي مهما كان تأسيسها من القوة بمكان، وبالتالي سنخسر هذه المسألة بصورة حتمية، وما صحب اتفاقنا حول إعادة فتح تحكيم قضائي في ما يتعلق بالحدود من إشاعات سيكون كافياً لأن يقف رجال القبائل في صف واحد إلى جانب السعوديين، الأمر الذي ستترتب عليه نتائج عكسية لوضعنا في دول الخليج الأخرى، وبالتالي فستكون من الصعوبة القصوى علينا إقناع حكام المنطقة والذين نمثلهم بأن من الأهمية لهم ولصالحهم استئناف عملية التحكيم القضائي حول الحدود. وباختصار فإن العودة مرة أخرى لمسألة التحكيم القضائي في الحدود ينبغي صرف النظر عنه تماماً». أما الأسباب المتعلقة بعدم اللجوء للمفاوضات المباشرة فقد جاء وضعها بنفس الطريقة أي أنها ستتعرض كذلك للمسلك السعودي.

٢٧ . كما أشارت ورقة ومذكرة مجلس الوزراء بأننا وفي أي نقاش داخل مجلس الأمن كطرف من أطراف النزاع لن يكون لنا حق الفيتو. وأوصت مذكرة مجلس الوزراء بأن يكون موقفنا صلباً وقوياً إذا ما طرحت مسألة الحدود في مجلس الأمن، وأضافت المذكرة «إن وضعنا في جنوب شرق الجزيرة العربية وفي الخليج الفارسي وضع هام للغاية بالنسبة إلينا وإلى مصالحنا في المنطقة حيث إننا لا نستطيع أن نساوم فيه بأي شيء». كما أوصت ورقة ومذكرة مجلس الوزراء كذلك بأن نحاول «تأمين وضمان الفهم الأمريكي لسياستنا». ولقد صدق ووافق مجلس الوزراء بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦م على هذه الرؤى.

٢٨ . وبتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٥٦م كرر وبصورة رسمية القائم بأعمال سفارة حكومة صاحبة الجلالة بجدة القول «بأن تكون محادثاتنا مباشرة». وذلك

حسب ما جاء وصفه في الفقرة ٢٢ أعلاه. كما أن البرقية رقم ١٣٤ تقول: «إن هدفنا هو إقناع السعوديين للاتفاق حول المحادثات، ومتى ما تبدأ المحادثات المباشرة معهم فسيكون من الممكن استمرارهم فيها لحين من الوقت وحتى في حالة ما إذا فضوا هذه المحادثات وتوقفوا عتها فسيكون من الصعب عليهم جرنا إلى مجلس الأمن». إننا لا نرغب في وضع شروط مسبقة قد تعيق بداية محادثات مباشرة بيننا والسعودية وكذلك فإننا وبصورة مساوية لابد ألا ندع أحداً في الخليج يعتقد بأننا بذلك نضعف من موقفنا حول واحة البريمي. لذلك نسعى وراء محادثات مباشرة دون التقييد بما سيرد في أجندة هذه المحادثات وأن تكون محادثات مفتوحة وصريحة.

٢٩. وفي شباط/ فبراير ١٩٥٦ قالت حكومة العربية السعودية بأنها مستعدة للتجاوب مع ما تقدمنا به من اقتراح يتعلق بالمحادثات المباشرة، إلا أنها وضعت شروطاً مسبقة لذلك تتمثل في موافقتنا على مناقشة الوضع في منطقة البريمي ومسألة الحدود وأن نجلي المنطقة.

٣٠. أشارت وثيقة صدرت من مجلس الوزراء إلى المحادثات التي جرت في واشنطن، ولقد وعد رئيس الوزراء بالنظر في اقتراح تقدم به الرئيس مفاده «السماح للسعودية بالدخول للبحر من شرقي شبه جزيرة قطر. الأمر الذي من شأنه إنقاذ ماء وجه الملك سعود وهذا الأمر يعتبره رئيس الوزراء بمثابة خطوة ثانوية سبق أن أعلن إمكانية النظر فيها. كما أن وثيقة ومذكرة مجلس الوزراء أوصت كذلك «انه إذا كان ضرورياً بأن تسمح للسعودية بتسهيلات وامتيازات عبور في منطقة خور العديد مثلاً أو أن نقوم بإنشاء منطقة محايدة (لكن ذلك لا يعني أن نتخلى عن المنطقة للسعوديين). وإذا ما تحقق ذلك فإنه سيكون بمثابة جزء فعال فقط من خطة الاستقرار العام في المنطقة. إلا أن مجلس الوزراء يعتقد بأن قيام وإنشاء منطقة محايدة سيكون ذا خطورة قصوى إلا انه وافق مبدئياً على موضوع التسهيلات والامتيازات الخاصة المتعلقة بالعبور والانتقال ووجود ميناء حر.

٣١. وقبل تحقيق ما وافق عليه مجلس الوزراء وما أمر به في ما سبق ذكره فإنه لابد من استئناف المفاوضات مع حكومة العربية السعودية وذلك لتأمين وضمان بدء المحادثات. وأخيراً وافقت حكومة العربية السعودية على استقبال السيد دودس باركر وكيل وزارة الخارجية العضو في البرلمان والذي قام بزيارة الملك سعود في نيسان/ أبريل ١٩٥٦م. وأثناء زيارته للملك سعود أوضح السيد دودس باركر بصورة جلية بأنهم يقفون مع التصريح الذي صدر عن رئيس الوزراء بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥م. وبعد مواجهة بعض الصعوبات تم

الاتفاق بأن يسمح لسفير حكومة صاحبة الجلالة بوضع مسودة لأجندة ما تقدم من اقتراحات لحكومة العربية السعودية. ولقد ألمح السيد دودس باركر إلى إمكانية التنازل عن منطقة خور العديد.

٣٢. وفي مفاوضات لاحقة أصرت حكومة العربية السعودية على أن يتم التعاون أولاً حول النزاع في البريمي بغية الوصول إلى حل نهائي، أو أن يقوم شكل من الحكم يكون مؤسس على أربع نقاط هي كما يلي:

أ ـ انسحاب القوات البريطانية من كل المناطق المتنازع عليها.

ب ـ إعادة اللاجئين إلى ديارهم ودفع تعويضات لهم.

ج ـ الحفاظ على القانون والنظام لسكان المنطقة الأصليين.

د ـ الإشراف على المنطقة من قبل إدارة محايدة.

إلا أنه بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦م وافق أعضاء مجلس الوزراء على رفض هذه الأسس. وقال وزير الخارجية بأن الوقت قد حان لكي نوضح للسعوديين بأننا لا نعتزم إقامة منطقة محايدة في واحة البريمي، ولا أي منطقة تكون تحت الإشراف السعودي وأن أقصى ما يمكن فعله بهذا الصدد هو ما يلي:

١ ـ وضع مسألة البريمي بصورة أساسية في الأجندة.

٢ ـ مناقشة السلطان موضوع إعادة لاجئي واحة البريمي.

٣ ـ مناقشة إمكانية منح منفذ بحري للسعوديين في المنطقة الواقعة في خور العديد.

٤ ـ مناقشة التعديلات الطفيفة حول الحدود.

٣٣. صدرت كذلك مذكرة من قبل السفارة البريطانية بجدة بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٥٦م ترفض فيها النقاط والأسس التي تقدمت بها السعودية والمتعلقة بالوضع في واحة البريمي. وبدلاً عنها وضعت النقاط الثلاثة الأولى التي تقدمت بها الحكومة البريطانية أعلاه. إن ما ورد في النقطة الثالثة لم يوضح بصورة قاطعة مسألة قيام سلطة أو حكم أم لا في المنطقة. وجاء الرد السعودي بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٥٦م يتضمن سوء فهم متعمد لعرضنا لهم المتعلق بمنطقة خور العديد وذلك للإيحاء بأن هذا العرض الذي تقدمنا به لا يتضمن أي شروط وإنما هو انفتاح كامل لهم للبحر.

لقد رحبت الحكومة السعودية بإدراك الحكومة البريطانية لحقيقة أهمية الانفتاح

على البحر وعلى منطقة خور العديد لها، إلا أن السعودية لم ترحب صراحة بموضوع لاجئي واحة البريمي وأشارت إلى أن اللاجئين لا يرغبون في العودة إلا تحت ظل حكم يؤكد على تحقيق الرفاهية لهم. وأهم ما جاء في مذكرة الحكومة السعودية وردها هو ما يتعلق بواحة البريمي والمناطق المتنازع عليها حيث لابد من وضع حلول لهذه الأمور الهامة أولاً، وفي ما يختص بالبدائل المطروحة أمام حكومة صاحبة الجلالة هي إما التفاوض حول مسألة البريمي أو الاتفاق حول إقامة حكم مؤقت وذلك حسب ما ورد في النقاط التي طرحتها الحكومة السعودية في الفقرة ٣٠ أعلاه.

٣٤. هنالك إشارات وتلميحات لاحقة تقدمت بالالتماس بها الحكومة السعودية إلى مجلس الأمن في حالة الفشل في التوصل إلى رد ايجابي حول النقاط التي سبق وأن طرحتها الحكومة السعودية، ولقد توقفت المفاوضات حينما قطعت الحكومة السعودية العلاقات مع بريطانيا بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م وذلك على أساس ما قامت به المملكة المتحدة من تدخل في حرب السويس.

٣٥. وفي خلال الأعوام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ وما تبع ذلك فإن الحكومة السعودية لم تفعل شيئاً مما يمكن تفسيره أو تأويله على أن اتفاقية التحكيم الموقعة عام ١٩٥٤م قد انهارت. وعلى الرغم من ذلك فإنهم، ومن خلال اقتراحاتهم المتعددة للطرق والأساليب التي يمكن اتباعها لحل النزاع، فإنهم قد أشاروا واقترحوا بقيام التحكيم القضائي لحل ومعالجة النزاع الحدودي كأحد تلك الطرق والأساليب التي يمكن اتباعها. ومن جانبها فإن حكومة صاحبة الجلالة لم تقل أو تفعل شيئاً مما يمكن اعتباره تخلٍّ عما ورد في تصريحاتها بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر على أثر التصرفات السعودية التي وصلت إلى حد عدم الاعتراف بالاتفاقية.

وزارة الخارجية

٩ شباط/ فبراير ١٩٦٢

الوثيقة رقم (١١٩٠)

ســري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٢

جي. بي. تريب (J.P. Tripp)

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

أرجو الرجوع إلى رسالة المعتمد السياسي رقم ١٠١٣/ ٥ في السادس من حزيران/ يونيو لي حول شؤون بني كعب.

٢ . لقد ناقشت هذه المسألة مع السلطان في صلالة في الثاني عشر من نفس الشهر. لقد كان ينوي أن تكون خطواته حذرة وفي ضوء غياب أي مرشح واضح لمنصب الشيخ فإنه راغب في تعيين والٍ ينوب عن الشيخ وهو أمر قد حثه عليه كل من (وترفيلد) ووزير الداخلية. إنه من الأفضل أن يترك السلطان ليقرر الأمر لوحده وهذا ما يتلاءم مع ما رؤية (جيمي كرايغ) (انظر الرسالة المرقمة ١٠٨٥/ ٦٢ في ٢٣ آذار/ مارس لي). إن ذلك لم يكن ليمنعه من معاقبة أي شخص يحاول أن ينتهز أو يستغل الوضع لتغيير تحالفه وولائه. إن هذه النقطة جعلتني أعجب هل إنه قد سمع برسالة جيمي كرايغ لي ذلك عن البرقية رقم ٣٣ في ٢٤ آذار/ مارس والتي تشير إلى ثلاثين رجلاً الذين طلبوا حماية حاكم الشارقة وتم إقناعهم بالعودة. لقد اتفق كل من وزير الداخلية (وشونسي) معنا على إخفاء وكتم ذلك

عن السلطان، ولكنه رغم ذلك قد يكون علم بالأمر وفي جميع الأحوال فإنه لم يتتبع الأمر أكثر من القول إن أي شخص يريد أن يغير ولاءه فهو حر أن يخرج شرط أن يبقى دائماً بعيداً وسوف لن يكون لديه سوى رعاياه وضمن حدوده، وبأنه غير مستعد لتعديل تلك الحدود. وأخيراً فقد أشار إلى أنه يعتقد أنه من غير الضروري لبني كعب تعيين شيخ دائم، إلا إذا ظهر شخص من بين ظهرانيهم وليسوا بحاجة إلى والٍ أيضاً ومثل بني ريام فإنهم سوف يتلاءمون مع قادتهم المحليين. على الأقل فهو يأمل ذلك في الوقت الحاضر.

٣. إنني مضطر أن أوافق على أنه في الوقت الحاضر، ربما يكون ذلك هو الحل الصحيح. وإذا تم لسبب من الأسباب تعيين والٍ أو نائب الوالي في البريمي وبمسؤولية خاصة عن بني كعب وأنا أتمنى أن تكون لديه التوجيهات بألا يكون معرقلاً قدر المستطاع. لقد أخبرني السلطان في هذه الأثناء (بما كنت أعرفه مسبقاً) أنه قد نقل علي بن حمد والي البريمي إلى بهلا (يا للشيطان المسكين!) ونقل والي بهلا إلى البريمي. إن والي البريمي الجديد هو هلال بن سعود ووالده هو والي عبري ذو السمعة والذكر الحسن. إنه والٍ ممتاز بكل المقاييس وقد استطاع التوصل إلى حل مع المناوئين للسلطان من بني هناة والعبريين وبني ريام الذين يشكلون سكان بهلا.

٤. وفي ما يتعلق بالفقرة (٣) من رسالة المقيم السياسي فإن الاتهامات كما يقول لم تكن موجهه ضد عبد الله ولكن ضد سعيد الحسيني. وقد أرفقت بعض تلك الاتهامات والتي تم تزويد شونسي بها من قبل والي البريمي ـ كما أرسلت نسخاً مصورة من تلك الرسالة إلى جيمي كرايغ في دبي وإلى جاك جيفن في القسم العربي.

جي. أف. أس. فيلبس

(J.F.S. Phillips)

إن مجموعة سعيد تعودت على جلب السماسرة من السعودية من خلال وسيط في دبي يسمى (غرير). وقد أوصلهم هذا الوسيط وعرفهم على الحسيني، والحسيني بدوره قد أخذهم إلى خطوة وزاهر من خلال كاحل رغم وجود المأمور. فإذا استوقفه المأمور، فإنه سوف يهدده بالسلاح الناري الذي كان عنده. إن الحسيني هذا كان يأخذ النساء بغض النظر عن رضا أهلهن ثم يبيعهن بـ ٧٠٠٠ روبية!

٢. إنهم يجبرون الأزواج على تطليق زوجاتهم ثم يزوجونهن في نفس الوقت إلى أشخاص آخرين بمبلغ ٧٠٠٠ روبية ويدفعون من ذلك المبلغ نسبة ضئيلة جداً للمرأة.

٣. في يوم واحد قام الحسيني بتطليق ثلاث نساء حسب المسميات المذكورة أعلاه. وإذا احتجت الأسرة فإن الحسيني يقوم بتعذيبهم بطريقة وحشية. وعلى الرغم من ذلك التعذيب فإن رجلاً اسمه سعيد بن عزيز تم ربط رجليه بالقيود المحماة بالنار حتى وصل حد الإغماء ثم أخذ الحسيني زوجته وزوَّجها بالإكراه من رجل آخر يسمى محمد بن عقروب ثم أخذ زوجة بن عقروب هذا وزوَّجها من شخص آخر يسمى سالم بن حمد بن خميس بالإكراه أيضاً، وبمبلغ ٥٠٠٠ روبية، وبعد شهر فإن الزوجة السابقة وكانت حاملاً ولدت طفلاً وتم إرجاع الطفل إلى أبيه الأول!!

٤. إن أولئك السماسرة الذين جاءوا من السعودية قد ذهبوا إلى بيت غرير في دبي ثم قام الأخذلك[؟؟] فقدمهم إلى عبد الله بن سالم الكعبي. وكان أولئك السماسرة يحملون الجواز القطري ولكن دون أن يحملوا تأشيرة السلطنة ومع ذلك فقد استطاع الحسيني إدخالهم رغم المأمور في الجمارك في منطقة الكاحل.

٥. لقد قام هؤلاء السماسرة وبصحبة غرير باختطاف أحد بنات الشرياني وباعوها بأربعة عشر ألف روبية.

٦. لقد قام الحسيني باختطاف نهيل ابنة خطوة وتعذيبها ثم بيعها بمبلغ ١٧٠٠ روبية.

٧. لقد جاء نفس هؤلاء السماسرة إلى زاهر بصحبة الحسيني ومطر بن سالم. وكانوا قد اختطفوا بنت سالم بن نويقع والتي جاءت لسلخ جلود ماعزها وحيواناتها الأخرى. ثم قام الحسيني باختطافها ثم جلبها إلى عبد الله بن سالم ثم قام عبد الله بدعوة السماسرة وباعها بـ ١٦٠٠٠ روبية. وصرخت البنت عندما علمت ذلك، ولكن الحسيني قام بضربها على رأسها إلى حد الإغماء. وعندما رأى السماسرة ذلك طالبوا بإعادة أموالهم أو إعطائهم نساء أخريات. وكان عبد الله بن سالم قد أرسل سابقاً في طلب امرأة تسمى الغبرة.

٨. قام سعيد الحسيني باختطاف طفلة عمرها ست سنوات من حجول وأخذها إلى دبي وباعها إلى السمسار عزيز، وهذا الأخير باعها إلى سمسار قطري وهذا بدوره باعها إلى السمسار السعودي.

٩ . لقد أصدر عبد الله بن سالم أمراً قال فيه إنه ليس لأحد أن يزوج ابنته لشخص في داخل بيته بل يجب أن يأخذها إلى بيت الند (بيته هو) ويدفع مهر قدره ٧٠٠٠ روبية ويدفع منه ٥٠ روبية فقط للمرأة.

١٠ . ثم قام الحسيني باختطاف بنت المر وتزوجها هو بنفسه. ثم جاء والدها وزوجها وأخوها إلى بيت عبد الله بن سالم يشكون الحسيني. ولكن عبد الله بن سالم سألهم عن سبب عدم جلب ابنتهم إلى بيت الند. ثم قام بإجبار الزوج على تطليق زوجته، ثم بعد شهر واحد قام عبد الله بن سالم بإرسال البنت إلى أبيها وطلب من أبيها أن يدفع ٢٠٠٠ روبية إذا أراد من الحسيني أن يطلقها. ولكن الوالد قال إنه لا يملك المال الذي يدفعه لعبد الله فما كان من الأخير إلا أن يخبره أن يبيع ممتلكاته لشراء ابنته، فقام الأب ببيع كل ما يملك واشترى ابنته.

١١ . لقد قام الحسيني باختطاف زوجة عوض بن أحمد ثم ذهب إلى أبيها وزوجها إلى عبد الله بن سالم ولكن عبد الله أخبرهم أن على الزوج أن يطلق زوجته لأن المرأة ترغب بالبقاء مع الحسيني وليس معهم.

١٢ . لقد كان كل من عبد الله بن سالم والحسيني قلقين بشأن الرجل الذي ظل رازحاً بالأغلال الحامية. كانوا خائفين من أنه ربما يذهب إلى مسقط وينقل كيف أن عبد الله بن سالم والحسيني قد أحرقوا ساقيه. ثم أن الحسيني وعبد الله بن سالم قد ضربوا والدته في بيتها بحثاً عن المال المخبأ ثم أنها أرشدتهم إلى مكان المال فقاموا بكسر الصندوق وأخذوا ٩٠٠ روبية.

١٣ . قام الحسيني بهدم أحد المساجد لأنه لم يستطع الاحتفاظ بإحدى العاهرات هناك! وكان خائفاً من الناس الذين جاءوا للصلاة هناك. ثم قام الحسيني بتعذيب وظلم المرأة ووالدها حتى خرجوا من البيت. ثم روى بعض الناس لعبد الله قصة هدم المسجد. ثم عاد عبد الله بن سالم إلى الناس وقال لهم «كلما ازداد صوت الأذان كلما ازداد انحباس المطر».

الوثيقة رقم (١١٩١)

ســري

(١٠٥٣/ ٦٢)

السفارة البريطانية

دمشق

٦ آب/ أغسطس ١٩٦٢ م

السيد أي. أر. ولمسلي (A.R.Walmsley)

الدائرة العربية

وزارة الخارجية ـ لندن

عزيزي ولمسلي. . . ،

لقد تم تفويضي بموجب تلغراف مكتب الخارجية رقم: ٣٠٨ بتاريخ ٣ آب/ أغسطس (ليست مكررة لنيويورك)، بعد قيام كل من طالب بن علي وسليمان بن حمير بزيارة الرئيس السوري بأن أنتهز الفرصة لتوضيح قضيتنا عن عُمان إلى السلطات السورية. ولم أقم بذلك مباشرة لأنني أعتقد أنها تحتاج إلى معلومات إضافية ربما تكون من مكتب الخارجية بالأمم المتحدة لشؤون عمان، وقمت برفع السؤال إلى وزير خارجية سوريا وإعطائه المذكرة المرفق طيها نسخة منها.

٢ . أوضحت بالقول إنني أرغب في التحدث عن هذه المسألة بسبب رغبة بعض الدول العربية في رفع موضوعها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتيجة للإفادات الزائفة تماماً عن الصراع الدائر في عُمان الصادرة من مكتب عُمان في

دمشق. ومن ناحية أخرى بسبب المذكرة التي أرسلت إلى بعض السفارات من ذلك المكتب (أرفق نسخة منها أيضاً) والتي تفيد أن غالباً، إمام عمان، قد أرسل رسائل لاعتماد مكتبه إلى وزارة الخارجية السورية في ٢٥ آب/أغسطس. ولم يذكر وزير الخارجية بصورة محددة ما إذا كان قد تم قبول رسائل الاعتماد، إلا أنه من الواضح أن هذه هي القضية. وأمضيت بالقول بأن ذلك قد أدهشني لأن خلفية المسألة تشير بوضوح إلى أن الممثلين العمانيين لا يمثلون سوى أنفسهم وتساندهم قوى خارجية. وبعد ذلك عملت على تلخيص نقاط مذكرتي وأكدت بالتحديد على (أ) انه لا توجد أوضاع في عُمان لمناقشتها (ب) التقارير الخاصة بالنزاع في عُمان لا أساس لها. واستشهدت بالتحديد بالتقرير الذي يظهر حقيقة أن الشهيد العماني سلام بن علي المشايخي قد توفي في السجن البريطاني بعمان بعد التعذيب. وأوضحت أنه لا يوجد سجن بريطاني في عُمان وهذه عبارة عن نموذج للأمور التي يروّج لها المكتب العماني.

٣. وبعد ذلك أوضحت النقطة التي تحتويها الفقرة ٣ من تلغراف مكتب الخارجية رقم ٤٤، وسألت وزير الخارجية على سبيل المثال، ماذا تعتقد الدول الأربعة التي بها أقلية كردية إذا ذهب البعض من الأكراد المعارضين إلى الخارج وتمكنوا من إقناع بعض الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة بأنه يتم معاملتهم بصورة سيئة ويطالبون بالاستقلال، إلا أنهم في حقيقة الأمر، كما كان الحال في سوريا أخيراً، يعاملون بالمساواة كسائر المواطنين الآخرين بالدولة ويتمتعون بالتطور والتقدم الذي تم تحت الحكومة السورية، وهمهم وزير الخارجية، وختمت حديثي بالمطالبة بدراسة المذكرة بكل عناية وأوضحت رغبتي في معرفة آرائه في الوقت القريب.

٤. وأجاب وزير الخارجية بأن المذكرة سوف تتم دراستها بكل عناية. وأوضحت التقارير الواردة من السفارة السورية في لندن على أنهم سعداء عن وضع العلاقات بين الأنكلو ـ سوريين وهو واقع الوضع في دمشق. وهنالك بعض المشاكل الصعبة وسوف تتم مراجعتها في هذا الإطار العام. ومن الصعب على الحكومات العربية عدم الموافقة على إغاثة إخوانهم. وعن هذا الأمر أجبت على أن سلطان عُمان هو الذي يستحق التعاطف وليس هؤلاء المتمردين العمانيين القلائل.

٥. مكتب عُمان في دمشق نشط في الوقت الحاضر. بالإضافة إلى المنشورات

المتكررة الصادرة منه عن الصراعات الدائرة في عمان، ويحاول ممثلوهم الاتصال ببعض السفراء هنا لشرح قضيتهم. وجاءني بعضهم يستفسر مني عن الوضع حيث أوضحته لهم. وقد أخبرني السفير الإيراني أن أحدهم قد زاره مؤخراً، إلا أنه استجوبه بالتفصيل عن مصادر التمويل التي يعتمدون عليها وعن نوع الاستقلالية المستقبلية التي يمكن أن تحصل عليها عمان.

٦. حسب ما ذكرت في التلغراف رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢ آب/أغسطس (غير مكرر لنيويورك) إنني متخوف من عدم وجود إمكانية للتأثير على الموقف السوري، ولكن في النهاية عملنا على إعطائهم صورة عن الوضع الحقيقي مع توضيح اهتمامنا الواضح به.

تم إرسال نسخ من هذه الرسالة مع المرفقات إلى البحرين وبدون المرفقات إلى ممثلي صاحبة الجلالة في عمان، بغداد، بيروت، واشنطن، وبعثة المملكة المتحدة في نيويورك.

توقيع

تي. إي. بروملي

(T.E. Bromley)

الوثيقة رقم (١١٩٢)

مذكـرة

مسقـط وعُمـان

بالنظر إلى أن عدداً من الحكومات العربية ومن ضمنها الجمهورية العربية السورية طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة أن يُدرج في جدول أعمال الدورة السابعة عشر للجمعية العامة بنداً تحت اسم «قضية عُمان». وبالنظر لنشاط بعض العُمانيين في بلدان الشرق الأوسط ارتؤي إيضاح الحقائق مع الاستعانة بالأسس التاريخية.

بعد حدوث بعض الاضطرابات في المنطقة في أوائل القرن الحالي والتي تعود بصورة عامة إلى النضال ما بين بعض الشيوخ القبليين في عُمان من أجل الوصول إلى السلطة جرت مباحثات في السيب سنة ١٩٢٠ قام خلالها الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بدور الوسيط. وقد أسفرت هذه المحادثات عن عقد اتفاق ما بين سلطان مسقط وعدد من شيوخ الداخل، بما فيهم سليمان بن حمير، منحت بموجبه هذه القبائل قسطاً من الحكم الذاتي لم يجر تحديده تماماً. لكنها، أي هذه القبائل، تعهدت بالعيش بسلام مع حكومة السلطان. وقد طالب الشيوخ بالاستقلال خلال المباحثات التي اختتمت بهذا الاتفاق لكن طلبها هذا رُفض لأنه ليس لطلبهم المذكور مبررات تاريخية وهذا ما يفسر أن الاضطرابات المذكورة أعلاه كانت نضالاً بين عدد قليل من شيوخ القبائل من أجل الوصول إلى السلطة. فعليه لم يكن الاستقلال ولا يمكن أن يكون قد مُنح في اتفاقية السيب. كما وأنه، أي الاتفاق، لم ينتقص شيئاً من سيادة السلطان على مسقط وعُمان بأكملها. من المحتمل أن يكون الزعماء العُمانيون الحاليون عارفين بهذه الحقيقة وخاصة أنه جرى نشر وثيقة عام ١٩٥٦ من قبل ما يسمى «بمكتب الإمامة» في القاهرة تفيد

بأنها تحوي نص الاتفاق ويتضمن هذا النص فقرة تعترف باستقلال القبائل مما يعتبر من قبيل التزوير لأنه ليس هناك نص مماثل في وثيقة الاتفاق الأصلية.

وهناك نقطة أخرى وهي بالإضافة لمحتويات الكتاب المؤرخ في التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٢ من الوفود العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة فإن الحكومة البريطانية لم تقم إطلاقاً بضمان الاتفاق. لقد قام الوكيل السياسي البريطاني بدور الوسيط لجمع الطرفين وشهد على بعض نسخ الاتفاق بوصفه شاهداً وهذا يعلل القول بأن الاتفاق بحد ذاته كان ترتيباً داخلياً جرى ما بين السلطان وبعض زعماء قبائله ولم يكن وثيقة دولية على الإطلاق. وتوضح المقدمة تماماً أن حكومة صاحبة الجلالة لم تكن طرفاً في الاتفاق.

جرى تطبيق الاتفاق ما بين سنتي ١٩٢٠ و١٩٥٤ بصورة حسنة وقد استبقى السلطان ضمن صلاحياته جميع القضايا الخارجية ولم يحدث أي نزاع يتعلق بسيادته التي كان معترفاً بها بعدد من الطرق العملية. وهناك أمثلة عديدة على ذلك منها أنه كان يجري السعي للحصول على قرارات محكمة الاستئناف وقبولها داخلياً. وقد كان الأشخاص العُمانيون الذين اعتبروا أنفسهم من أتباع الإمام يستعملون جوازات سفر صادرة من حكومة السلطان يصفون أنفسهم في الطلبات التي تقدم من أجلها «رعاية حكومة سلطان مسقط وعُمان». هذا مع العلم بأن طلبات كهذه قُدمت من قبل عدد من المشايعين الرئيسيين في الوقت الحاضر للإمام السابق غالب.

قام سليمان بن حمير مع علي بن عبدالله بزيارة مسقط عام ١٩٤٥ بينما كان الإمام محمد يتقدم في السن وقد أخبرا السلطان:

أ) بأنهما لن يشتركا في انتخابات إمام آخر.

ب) وبأنهما يضعان نفسيهما تحت أوامر السلطان.

ج) وبأن عيسى بن صالح، الذي كان من البارزين في الاضطرابات التي حدثت قبل عام ١٩٢٠ قد أدلى بتصريح مماثل لما ورد في الفقرة (أ).

على الرغم من هذه الوعود فقد قرر سليمان بن حمير وعيسى بن صالح[*] خلال السنة التي انتهت فيها حياة الإمام محمد ـ توفي عام ١٩٥٤ ـ بأن أمر وفاته

(*) الشيخ عيسى بن صالح توفي في سنة ١٩٤٦م والمقصود هنا ابنه الشيخ صالح بن عيسى الحارثي (المترجم).

سيتيح لهما الفرصة لإحياء مطامعهما الشخصية بما في ذلك تأمين منافعهما (من دون منافع شعب مسقط وعُمان ككل)، التي ربما تأتت عن اكتشاف البترول في بلدهما. وبحسب ذلك قاما بعد وفاة الإمام محمد وبالطرق المشبوهة بتأمين تعيين غالب بن علي خليفة للإمام الراحل. وبعد «انتخابه» ادعى كونه حاكماً مستقلاً وأفاد ما مغزاه إلغاء امتيازات البترول التي كان السلطان قد منحها عام ١٩٣٧. وقد تقدم غالب عام ١٩٥٤ بطلب انتساب إلى عضوية الجامعة العربية (وقد تأجل النظر في هذا الطلب من قبل الجامعة إلى وقت آخر لم يُحدد). لكن عمله هذا وابتداعه إصدار جوازات سفر باسمه أظهر بصورة لا تحتمل الشك أن هدفه لم يكن صيانة العلاقات السليمة المرتكزة على اتفاق السيب، بل كان الهدف تأسيس دولة جديدة في أملاك السلطان. فعليه لم يكن يتوقع من السلطان القبول بهذا التطور ومع ذلك لم يقم السلطان بإتخاذ إجراءات جدية ضد غالب إلى أن وضح عام ١٩٥٥ بما لا يدع مجالاً للشك بأن هناك قوى أجنبية معينة تحاول تهريب الأسلحة والذخائر إلى داخل البلاد لإنجاح مؤامرة غالب. عند ذلك شعر السلطان أن من واجبه إعادة تدعيم سلطته وقام بتحريك قواته في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٥٥ إلى داخل نزوى. ولم يلاقِ هذا أي معارضة بل لقد استقبل بكل ظواهر الترحيب من قبل رجال القبائل وغالبية شيوخهم. وبعد ذلك توجه الشيوخ من جميع مناطق السلطنة إلى مسقط للإعراب عن ولائهم للسلطان. أما غالب فقد قام من ناحيته بالفرار، وقيل إنه تخلى عن الإمامة. ومع ذل فقد أفسح له السلطان المجال للإقامة في قرية في الداخل وسمح لسليمان بن حمير بأن يقيم في مسقط بعد أن قطع عهداً على نفسه بالخلود إلى الهدوء وقام بعض الأشخاص الذين لم يمكن التفاهم معهم بالذهاب إلى العربية السعودية ومصر.

على الرغم من الترحيب الشامل في السلطنة لتدعيم السلطان لسلطته اختارت بعض الحكومات إظهار مطامع الزعماء العصاة المنهزمين على أنها «قضية ضد الاستعمار» وشرعت بحملة دعائية واسعة، وشُكِّل ما يسمى بجيش التحرير العُماني في العربية السعودية تحت قيادة طالب الذي هو شقيق غالب. وقد زُوِّد بالتدريب العسكري والمعدات العسكرية. وفي عام ١٩٥٧ وصل طالب إلى عُمان مع هؤلاء الأشخاص وقام بثورة جديدة وانضم إليه غالب كما انضم إليه سليمان بن حمير الذي حنث بتعهده. بالنظر لطبيعة التشجيع الأجنبي لهذه الحركة أثار السلطان موضوع تطبيق بنود اتفاقية مع المملكة المتحدة، وفي مدة لم تتجاوز الثلاثة أسابيع قضت قوات السلطات بمساعدة قوة بريطانية صغيرة على الثورة بأكملها. حينئذ لم يجد الزعماء الرئيسيون أمامهم مع عدد قليل من أتباعهم غير

الفرار إلى الجبال وقاموا بحرب عصابات أُخمدت في أوائل عام ١٩٥٩ بينما هرب زعماء الثوار إلى العربية السعودية.

فعليه تكون التقارير الصادرة عما يسمى بـ «مكاتب الإمامة» في الشرق الأوسط والتي تقول إن هناك قتالاً مستمراً في عُمان دون سند على الإطلاق. أُرسل في بعض الأحيان إرهابيون إلى داخل البلاد حيث بثوا الألغام في الطرقات محاولة منهم لافتعال الحوادث ولتبرير قصص «القتال» ووقع بعض الضحايا من بينهم مدنيون مما أثار حفيظة سكان عُمان الذين قاموا بمساعدة قوات السلطات بالاستيلاء على الأسلحة والذخائر التي خلفها الثوار وراءهم حين فرارهم من البلاد، وقاموا أيضاً بالمساعدة في إحباط حملة بث الألغام. وتقوم قوات السلطان بالمحافظة على القانون والنظام وليس هناك وحدات قتال بريطانية تعسكر بصورة دائمة في السلطنة.

في الأحوال السلمية التي عمت المنطقة خلال السنتين الماضيتين وبالمساعدة البريطانية المالية تمكنت دائرة السلطان المالية من إنشاء وفتح مراكز صحية ومستوصفات جديدة وبدأت حملة في مجالات بناء الطرق والبرامج التعليمية. هذا وقد ابتدئ ببرنامج أبحاث زراعية وقامت محطة أبحاث نزوى، التي يزورها المئات من المزارعين المحليين، بتجارب مستخدمة الوسائل المحسنة في الزراعة وأنواع جديدة من الفواكه والخضار. كما يعم السلام السلطنة بكاملها ولم تعد الحرب تسود علاقات القبائل ببعضها البعض، علاوة على أن إقامة العدل والنظام ساعدت سكان هذه المنطقة النامية على العمل سوية لتطوير وتحسين رفاههم وازدهارهم وسعادتهم.

وفي النهاية يمكن القول:

أ) إن سيادة السلطان على كامل مسقط وعُمان قد اعترف بها دولياً منذ وقت طويل.

ب) إن السلطنة باقية هادئة ولا توجد حالة للبحث كما وأن التقارير الصادرة عما يسمى «مكاتب الإمامة» فيما يتعلق بالاضطرابات المسلحة في عُمان مختلقة تماماً.

ج) إن مطالبة زعماء الثوار السابقين بعُمان «مستقلة» (مما يشتمل على الانفصال الاقتصادي غير المنطقي للداخل عن الساحل) رسمت بوضوح لتجعل أي مباحثات مثمرة مع السلطان من ضرب المحال ولتبقي على ادعائهم الخادع بأنهم «حركة تحرير وطنية صرفة لها تأييد شعبي».

د) لا يستطيع غالب وطالب وسليمان طلب تطبيق اتفاقية السيب (التي كان سليمان من ضمن الموقعين عليها سنة ١٩٢٠) بينما قاموا هم بخرق هذا الاتفاق خلال عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥.

هـ) وفي ما يتعلق بالبلدان التي هي أعضاء في منظمة الأمم المتحدة والذين يمدون جهود هؤلاء الرجال بالمساعدة في هذا الوقت بالذات يتضمن موقفهم الموافقة على المناورات الإرهابية التي يلجأ إليها الرجال المذكورون من وقت لآخر.

و) ومن ضمن تقييم مطالبهم الأخرى (وهي التعويض عن أضرار الحرب التي لحقت بالقبائل وإخلاء سبيل السجناء السياسيين وانسحاب القوات الأجنبية) يطالب زعماء الثوار السابقين بأشياء منحت إلى حد كبير. لقد عمل برنامج الإنماء المدني للسلطان كثيراً في التعويض عن الأضرار التي نتجت عن العصيان والثورة. فقد أخلى السلطان سبيل نسبة كبيرة من السجناء السياسيين مبقياً فقط على من ثبتت إدانتهم في بث الألغام والقيام بأعمال إرهابية. هذا علاوة على أنه ليست هناك قوات أجنبية مقاتلة تعسكر بصورة دائمة في السلطنة.

إن الحقائق الواردة أعلاه تظهر أن أي قرار بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للسلطنة، كما وأنه لا يوجد مبرر لذلك لا في نصوص ميثاق الأمم المتحدة ولا في الأوضاع السائدة في المنطقة ذاتها.

السفارة البريطانية

دمشق

٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢م

الوثيقة رقم (١١٩٣)

ســري

برقية من أبو ظبي إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

السيد بوستيد (Boustead)

رقم ٦٣

٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢

ســري

معنون للبحرين ببرقية رقم ٢١٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر

معلومات مكررة لكل من: وزارة الخارجية

دبي

مسقط

المملكة المتحدة

نيويورك

برقية وزارة الخارجية لكم رقم ١٢٦٦

قام السيد طارق بزيارة الحاكم يوم أمس والذي استقبله استقبالاً حسناً. وقد أبلغ السيد طارق الحاكم بأنه في طريقة إلى اسطنبول لتعليم أبنائه، ولقد اختار السفر من عُمان عن طريق دبي ومنها سيسافر بالطائرة إلى اسطنبول. ولقد قام بزيارتي صباح هذا اليوم وسيتناول معي وجبة الغداء. ولقد قال بصراحة إنه لا

يريد أن يبدو وكأنه لاجئ سياسي أو أن يكون هدفاً للعمليات الدعائية. وبصفة رسمية فإن الأسباب المشار إليها أعلاه هي ما يرغب أن يطلع عليها الشيوخ والآخرون.

كما تحدث السيد طارق عن جميع الأسباب التي يمكن تلخيصها في الإحباط الشديد من الملل بسبب العطالة المفروضة عليه وتلهفه لكسب بعض المال لتمويل تعليم أبنائه الكبار. وأن خططه لم تكتمل بعد إلا أنه يود الذهاب عبر دبي وقطر حيث ينتظرون تأشيرات دخول لتركيا. كما أنه يقترح العودة إلى الخليج مع منتصف شهر كانون الثاني/ يناير وذلك بعد أن يستقر أبناؤه للدراسة في تركيا، ويقوم كذلك بعمل فحوصات طبية مع أحد أخواله الأطباء في اسطنبول. ويتلهف للعودة إلى أبو ظبي بعد ذلك للعمل، ولقد طلب مني أن أقدم له المساعدة في ذلك. ويعتزم المغادرة في هذا اليوم.

من وزارة الخارجية إلى المملكة المتحدة ونيويورك رقم ١

مكرر بحسب طلبكم.

تم التوزيع إلى:

قسم الإدارة العربية

دائرة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١١٩٤)

سـري

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢

أي. أر. ولمسي A.R.Walmsley

وزارة الخارجية

عزيزي روبرت،

إشارة إلى المراسلات الأخيرة حول السيد طارق، أخي سلطان مسقط.

٢. لقد تحدثت كثيراً مع طارق بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر وذلك خلال الزيارة التي قام بها إلى البحرين واستغرقت ثلاثة أيام. لقد بدأ حديثه بالتوضيح الكامل بأن آخر ما يرغب أن يقوم به هو إثارة المشاكل لأخيه أو لنا نحن. وهو يود أن يبقى هادئاً وسيعمل ما بوسعه لمنع استغلال أسباب مغادرته لمسقط.

٣. ونحن لم نبحث في خلفية هروب طارق من مسقط حيث إن أسباب ذلك معروفة لديّ إلا أن طارقاً قال بأنه مكث في مسقط مدة أطول من تلك التي كان يرمي إليها على أمل أن يمنح السلطان المصادقة النهائية لسفر ابنه الأكبر طلال إلى المملكة المتحدة للدراسة. وبعد يأسه من الحصول على موافقة السلطان قرر المغامرة.

٤ . شدد طارق على تلهفه الكبير إلى أن يحصل ابناه على تعليمهما في إنكلترا، وأنه كان يدرك بأنه لا يمكنهما الالتحاق للدراسة في السنة الدراسية الحالية، فإنه يود أن يرسلهما للدراسة في اسطنبول في الوقت الراهن تحت إشراف خاله الذي يقيم هناك. إلا إن أمله الكبير هو أن يسجلهما للدراسة في إنكلترا في عام ١٩٦٣ . وإذا كان من الممكن أن يجد لهما ولي أمر بريطانياً. وهو مهتم بأن ينشأ ابناه في وسط عائلة بريطانية حيث تتشكل شخصيتهما على النمط البريطاني، وذلك إضافة لدراستهما وتعليمهما. وأضاف بأنه لا تتوفر لديه الإمكانيات، وأنه ربما لن يتمكن من تحمل المصاريف الدراسية في بريطانيا من دون الحصول على إعانة مالية، ابنه الأكبر طلال يبلغ من العمر ١٥ سنة والثاني يبلغ من العمر ٨ سنوات، سأتتبع هذا الموضوع بالذات معك في مراسلة أخرى منفصلة.

٥ . خطة طارق الحالية تكمن في بقائه في اسطنبول حتى نهاية شهر رمضان أي حتى نهاية شهر شباط/ فبراير ومن بعدها فهو يود العودة إلى أبو ظبي حتى يتمكن من الحصول على وظيفة مناسبة مما يمكنه من الحصول على المال الذي هو في أمس الحاجة إليه. ولقد قال بأن الشيخ شخبوط قد أحسن استقباله ويعتقد بأنه ربما سيصبح كنوع من مستشاري ديوان الحاكم. إلا أنني قد حذرته بأن الشيخ شخبوط شخص يصعب التعامل معه، إلا أنني وعلى ما أعتقد ربما سيجد فرصة سانحة له في أن يجد وظيفة تستحق العناء من أجلها في أبو ظبي.

٦ . وقال طارق بأنه لا يعتقد أنه يستطيع أو يرغب في العودة إلى السلطنة ما دام أخوه هو السلطان. إلا أنه سيظل أحد رعايا السلطنة المخلصين. وإذا كان مازال على قيد الحياة بعد أن يتغير السلطان فإنه سيكون على استعداد للعودة للسلطنة وأن يخدم بلاده بأي طريقة يستطيعها. وهو يحب قابوس ويعتقد بأنه سيكون سلطاناً جيداً وحينها سيكون على أهبة الاستعداد للعمل معه. ورداً على سؤال وجهته له قال إنه على يقين بأن السلطان لن يتخلى عن العرش لأنه مغرم جداً بالسلطة والقوة.

٧ . وكان طارق يعتقد أن قابوس سيجابه أوقاتاً عصيبة وصعبة حين عودته للسلطنة. وأن أول شيء سيقوم به السلطان تجاه ابنه قابوس هو إعادة تشكيله حتى يخلصه من أي أفكار ليبرالية يعود بها، يكون قد تعلمها واكتسبها أثناء

مكوثه خارج البلاد. ويعتقد طارق بأن محاولة والد قابوس لإعادة تشكيله وتغيير أي أفكار ليبرالية لديه لن تجدي وذلك لأن قابوس يمتلك القدرة الكافية ويتميز بالصبر وقوة الشخصية مما سيمكنه من إبقاء كل أفكاره النيرة بدون أن يؤثر ذلك على معنوياته أو يجعله في مواجهة عدوانية مع والده. وبعد ذلك بدأ السيد طارق حديثه متناولاً شخصية السلطان قائلاً بأنه يتميز بقسوة في التعامل إلا أن هذه القسوة لم تتخذ شكلاً جسمانياً وإنما ظلت على مستوى التعامل مع الآخرين مثل البغض والكراهية. وحتى عندما كان ولداً صغيراً فإنه كان يكره أي منافسة خاصة إذا كان منافسه هو أحد أفراد العائلة التي ينتمي إليها. واستمر السيد طارق في ذكر أمثلة تشرح امتعاضه واستيائه من السلطان، فذكر أن السلطان حتى وإن تمت هزيمته في إصابة هدف باستخدام بندقية لأثار ذلك في نفسه كراهية وحقداً وبغضاً. والسلطان يعتبر أن أي مشاعر عاطفية هي بمثابة ضعف وهو لا يتمتع بأي مشاعر إنسانية عادية من خلال علاقاته مع الناس. ونتيجة هذا الاتجاه وهذا السلوك من قبل السلطان هو جفاء وقسوة تامة نحو كل من يتواجد حوله ومعه، بما في ذلك النساء القرويات من الأهالي وعبيده وخدمه. فطريقة حكمه تقوم وتعتمد على استبعاد كل المشاعر والعواطف والأحاسيس الإنسانية. ويعتقد طارق بأن السلطان يفتقد الثقة في كافة أفراد عائلته وذلك لأسباب تعود جذورها إلى تاريخ البوسعيدي الماضي الذي كان يسوده التمرد والاضطرابات. لقد كان هناك العديد من المنافسين للسلطة والحكم للسلاطين السابقين من أعضاء الأسرة المالكة، إلا أن كل ذلك ما هو إلا من مخلفات الماضي وأن السلطان الحالي لا يوجد لديه ثمة مبرر يستدعي أن يكون قلقاً في ما يتعلق بهذا الخصوص.

٨. وهذه ما هي إلا قصة حزينة. وأعتقد بأن طارقاً يتمتع بمكانة عالية وشرف رفيع وأنه رجل لو كان قد منح مكانة يستطيع من خلالها تقديم خدماته المخلصة لأخيه إلا أنه لم يمنح مثل هذه الفرصة. وهذا ما يجعلني أتطرق لرسائلك غير المرقمة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر والتي ناقشتها مع جون فيلبس. فلقد رأينا أنه من المفيد أن يكون طارق موجوداً في الخليج وسنقوم بالتأكيد بما في وسعنا لإيجاد وظيفة تحقق له مكافأة جيدة في أبو ظبي. إلا أننا نعتقد أنه لم يحن الوقت بعد ومن غير المفيد والمجدي الحديث الآن مع السلطان بما جاء في فقرتكم رقم ٢. إلا أن وقتاً مناسباً سيحين ويمنحنا الفرصة الملائمة لإظهار وشرح الناحية الأخلاقية لهذه القصة. وأعتقد أن وجود السلطان في لندن

في الصيف القادم سيعطينا فرصة سانحة وجيدة، إذا لم يحدث ما يعكر ذلك، حيث إنه عادة ما يكون سهلاً ومذعناً في تقبل الاقتراحات هنالك أكثر منه عندما يكون في صلالة. وسنعمل كل ما بوسعنا للحصول على دعم شونسي ووترفليد في ما يتعلق بمستقبل قابوس في السلطنة.

٩ . إني أرسل نسخاً من هذه الرسالة لكل من جون فيلبس في مسقط وهيوبوستيد بأبو ظبي وجيمس كريج بدبي. وكذلك إلى القنصلية في كل من نيويورك وأنقرة.

مخلصكم

دبليو أش لووس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١١٩٥)

مذكرة أعدتها الخارجية البريطانية
حول الخلفية التاريخية لمسقط وعمان
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢

بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر بعثت الوفود العربية المنضوية تحت لواء منظمة الأمم المتحدة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول «القضية العمانية». وكانت الرسالة تتناول المواضيع التالية:

أ. أن هنالك دولة مستقلة وهي دولة عُمان وينبغي تمييزها عن سلطنة مسقط وعمان.

ب. أن وجود هذه الدولة كدولة مستقلة قد تم التأكيد عليه باتفاقية السيب ١٩٢٠م، وأن المملكة المتحدة كانت تمثل طرفاً في تلك الاتفاقية.

ج. أن رفض أئمة عُمان لحق منح امتياز التنقيب عن النفط والذي منحه السلطان للشركات البريطانية أدى إلى «غزو عمان» من قبل القوات البريطانية عام ١٩٥٥م.

د. استمرت الحرب القاسية في عُمان إلى وقتنا الراهن.

ومثل هذه الحجج تقدم بها مندوب المملكة العربية السعودية في حديثه أمام اللجنة السياسية الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ومرة أخرى تقدم بنفس هذه الحجج مندوبو كل من العراق والمملكة العربية السعودية أمام نفس اللجنة في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٦١م.

إن هذه الحجج والدعاوى لا تتوافق مع الحقائق التي قد اقترحتها الجمعية في اجتماعها كامل العضوية بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١م عندما

سقط تبني القرار المتعلق بتأييد هذه الحجج في الحصول على ثلث الأصوات لتبنيه. ولكيما نتعرف على حقيقة الأوضاع كان لابد من استعراض بعض التفاصيل التاريخية لسلطنة مسقط وعمان. إن قصة تاريخ السلطنة يمكن أن تقسم إلى خمس مراحل وهي كما يلي:

١ . الفترة الممتدة بين عامي ١٧٤٣ ـ ١٧٤٩م وهي الفترة التي تميزت بتأسيس الأسرة الملكية الحاكمة، والتي ينتمي إليها السلطان الحالي حيث تم انتخابه كإمام.

٢ . الفترة الممتدة بين عامي ١٧٤٩ ـ ١٩١٣ والسنة الأخيرة ١٩١٣ هي التي تمرد فيها العمانيون ضد السلطان وتم فيها انتخاب إمام.

٣ . الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٣م وحتى نهاية اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م.

٤ . الفترة الممتدة بين عام ١٩٢٠ إلى وفاة الإمام محمد في عام ١٩٥٤م.

٥ . الفترة من عام ١٩٥٤م وحتى يومنا الحالي.

١ ـ مسقط وعمان من الفترة بين عامي ١٧٤٣ ـ ١٧٤٩

حتى وقت قريب فإن المجتمع العماني كان مجتمعاً قبلياً بصفة محضة. توجد في السلطنة أكثر من ٢٠٠ قبيلة وكان هناك تاريخ مستمر من النزاع القبلي الداخلي لعدة قرون مضت. إن شكل وسمات النزاعات القبلية والولاءات قد كانت تتغير باستمرار. حيث كانت التحالفات التي تحدث أمس تصبح عداءات اليوم، والعكس صحيح حيث من يتخاصمون اليوم يصبحون غداً أصدقاء وحلفاء. وكل من المنطقة وسلطة الحاكم الفعالة ونفوذه كانتا تعتمدان على مدى مؤازرة ومساعدة القبيلة، أي على المساعدات القبلية وولاءاتها التي يمكن الاعتماد عليها في تثبيت أوامر النفوذ والحكم. وإن العديد من القبائل العمانية تنتمي إلى المذهب الأباضي.

وبحسب النظرية الأباضية والمعتقد الأباضي السلفي فليس من الضرورة أن يتم انتخاب الإمام على أساس صفته في المجتمع. أي ليس من ناحية طبقية. بل لابد من أن يتم انتخابه ويوافق عليه الشعب. ويقوم بعملية الانتخاب نفسها الشيوخ الكبار، ولابد من أن تحظى برضى وموافقة المجتمع. والوظيفة الرئيسية المنوطة بمنصب الإمام هي إنعاش الناحية الروحية الدينية للمجتمع عن طريق المثل أي يكون الإمام قدوة حسنة وكذلك عن طريق استخدامه لنفوذه وسلطته.

ولذا انتخبت القبائل العمانية أولاً الإمام (الجلندي بن مسعود) وكان ذلك في القرن الثامن الميلادي. ومن حينها فقد اكتسب منصب الإمام مكانه سامية

وأهمية في العديد من المرات وفي أوقات ومراحل أخرى كان يفقدها. وكان السبب الرئيسي من وراء عدم استقرار منصب الإمام في مكانة سامية وهامة هو التدخل والتورط في النضال بين القبائل من أجل القوة والمكانة الرفيعة. وكانت الحرب الأهلية التي نشأت بين الأباضيين ورجال المذهب السني في القرن التاسع نتيجة للمقاومات والنضال المميت في المنطقة الداخلية والتي استمرت حتى وقت قريب. كما أن الطريقة والطبيعة التي يتم بها انتخاب الإمام ومنصبه قد ضعفت بصوره كبيرة من أخذ شكل انتخاب الإمام ومنصبه صوره الامتياز الأولى أن يكون من نفس القبيلة. فسعت كل قبيلة تخطو للحصول على ذلك الشرف مما تسبب في الاقتتال ونشوب الحرب الأهلية بين القبائل. وحيث كان غالباً ما يخلف الابن والده في أمر الخلافة والإمامة.

وفي منتصف القرن الثاني عشر انتقلت القوه الحقيقية للإمام ونفوذ منصب الخلافة والإمامة إلى أيدي النباهنة (بنو نبهان) والذين قاموا بتأسيس نفوذ النباهنة، وظل مهيمناً إلى عام ١٦٢٤ عندما تغلب عليهم اليعاربة حيث أنشأ وأسس ناصر بن مرشد إرثاً من الأئمة والخلفاء واليعاربة. وظل هذا المنصب يتناقل في ما بينهم.

وفي حياته تمكن ناصر بن مرشد من طرد البرتغاليين من مدن الساحل مثل (صور وقريات ومسقط وصحار).

وبالتالي استطاع البرتغاليون احتلالها في القرن السادس عشر. وإنه من المهم أن نذكر هنا بأن الرسالة التي أرسلها وفد الدول العربيه بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر١٩٦٠ إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كانت تدل على أن خروج وطرد البرتغاليين إنما يدل ويبرهن على أن عُمان كانت دولة مستقلة في ذلك الوقت. والحقيقة فإن ذلك البرهان المتمثل في طرد اليعاربة للبرتغاليين من عُمان يؤكد أكثر بأنه لم يكن هناك خط يفصل بين المنطقة المعروفة بعمان وتلك المعروفة بمسقط. وأن المدن التي طرد منها البرتغاليون تقع في الشريط الممتد من ساحل الباطنة إلى خليج عمان.

وحتى أن المتمردين العمانيين اليوم يغزون هذا الساحل (انظر إلى خريطة القضية العمانية، والتي قام بنشرها المركز العربي للمعلومات بنيويورك بتاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠).

وحين وفاة سلطان بن سيف عام ١٧١٩ وهو أحد سلالة الأسرة الملكية من اليعاربة كان هنالك تنافس مع المرشحين من قبيلة اليعاربة من القبائل الأخرى لتولي منصب الإمام، وتميزت تلك الفترة بأشرس حرب أهلية. ولم يمضِ كثير من الوقت حتى هزم المرشحون من اليعاربة باثنين من زعماء القبائل هما محمد بن

ناصر شيخ قبيلة بني غافر وخلف بن مبارك شيخ قبيلة بني هناة. ومنذ مدة كان محمد بن ناصر يسعى للحصول على الإمامة في مواجهة المعارضة الشديدة لخلف بن مبارك. وبعد حين دخلت تقريباً كل قبائل عُمان في صراع ونضال مما أدى إلى انقسام عُمان إلى فريقين سياسيين كبيرين هما الكتلة الغافرية والهناوية.

وإن التنافس بينهما مثَّل عاملاً هاماً في السياسة العمانية إلى يومنا هذا.

(الصفة الغالبة على قبائل الغافرية هي انتماؤها للمذهب السني، بينما الصفة الغالبة لقبائل الهناوية هي انتماؤها للمذهب الأباضي. إلا أن هناك استثناءات بمعنى أنه قد تجد من بين من ينضم إلى قبيلة الغافرية من هو أباضي المذهب، ومن بين من ينضم إلى قبيلة الهناوية من هو سني المذهب). ولقد اغتيل كل من محمد بن ناصر وخلف بن مبارك في معركة خارج مدينة صحار عام ١٧٢٨م. إلا أن ذلك لم يكن نهاية للمقاومة والصراع. حيث طلب سيف بن سلطان الذي تم تعيينه من قبل جماعة الغافرية، المساعدة من الفرس عام ١٧٣٧م حيث قدمت حملة فارسية إلى عُمان تمكنت خلالها من احتلال معظم أراضي القطر واستولت على مدينة صحار الواقعة على الساحل. وقاومت صحار الاحتلال الفارسي ببسالة وشجاعة يقودها حاكمها أحمد بن سيف. وقد تمكن أحمد بن سعيد ليس فقط من فك قبضة الفرس على صحار بل وكذلك من طردهم من كل أنحاء القطر عام ١٧٤٤م. ولقد قادته شجاعته وبسالته في القتال إلى أن ينتخبه الهناوية وبعض قبائل الغافرية كإمام وخليفة (إن تاريخ انتخاب أحمد بن سعيد يعزى إلى تواريخ متعددة وغير محددة من الفترة بين عام ١٧٤٣ ـ ١٧٤٩). وقُتل منافس أحمد بن سعيد اليعربي ويسمى بلعرب بن حمير في معركة عام ١٧٤٩م. ونظراً لما لاقته القبائل من معاناة وقسوة أثناء الغزو الفارسي فلقد قبلته ورضت به كل قبائل الداخلية والساحل إماماً وخليفة نافذ السلطة والنفوذ.

(٢) ١٧٤٩ ـ ١٩١٣م

يعتبر أحمد بن سعيد هو مؤسس الأسرة الحاكمة اليوم وهي البوسعيد. ولقد تميز حكمه بشيئين، أولاً ومنذ أن تمكن من طرد الفرس ووضع حد ونهاية للحرب الأهلية كان حكمه ونفوذه يقف على مساعدة كبيرة أكثر مِمن سبقه. وكنتيجة للمؤازرة والمساندة التي وجدها فقد تمكن واستطاع من أن يوحد القطر أكثر مما مضى، ذلك بالرغم من بعض العناصر العدائية من القبائل الغافرية واليعاربة.

ثانياً فإن من سبقه بمنصب الإمام كانوا يعتمدون وبصفة أساسية على وضعهم كزعماء قبائل وعلى نفوذهم وتأثيرهم المتقلب على جيرانهم من المنطقة الداخلية. إلا

أن الإمام الجديد أحمد كان تاجراً يمتلك سفينة مما مكنه من تطوير القوة البحرية لمسقط وعمان، كما أنه دخل في مضاربات ومشاريع تجارية مع العالم الخارجي ونتيجة ذلك فإن وضعه لم يكن يعتمد فقط على المساعدة القبلية في المنطقة الداخلية بل كان يعتمد كذلك على المصادر البحرية على الساحل. وإن الأهمية المتزايدة للساحل هي التي أدت إلى إنتقال العاصمة من الرستاق إلى مسقط إبان حكم حفيد أحمد بن سعيد، (حمد). إن انتقال العاصمة من مدينة إلى أخرى ليس أمراً جديداً أن يحدث في القطر. ففي الماضي كان الأمر يتعلق بكثافة التمركز القبلي حيث كانت كل من نزوى وأزكي وبهلاء والرستاق وعبري كلها كانت ذات يوم عاصمة للقطر.

وعندما توفي أحمد بن سعيد عام ١٧٨٣ خلفه كإمام ابنه سعيد ولم يكن الأخير، أي سعيد، محبوباً من قبل القبائل. وبعد سنة من توليه المنصب حل محله ابنه حمد. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر سعيد في القيام بالوظائف والمهام الدينية حتى وفاته عام ١٨٢١م. وخلال فترة حياته تعاقب على حكم البلد أربعة من أسرة البوسعيد. وخلال ذلك الزمن عندما لم يرغب حكام مسقط وعمان في انتحال شخصية الأئمة قاموا بإطلاق لقب «سيد» على أنفسهم. وفي وقت لاحق أطلق الأوروبيون لقب سلطان. وكلا اللقبين، لقب سيد ولقب سلطان على الحكام اللاحقين يستخدمان اليوم. لذا فإن آخر فصل بين منصب الحاكم ومنصب الإمام بالرغم من أنه لم يكن الأول قد حدث عام ١٧٨٤ وذلك حينما تقلد حمد بن سعيد بن أحمد مقاليد حكم مسقط. وتولى مقاليد السلطة الدنيوية من والده الذي احتفظ بالسلطة الروحية التي كان يمارسها الإمام.

لم يكن القرن التاسع عشر تاريخاً مبشراً بالنسبة للمنطقة الداخلية. ففي منتصف القرن الثامن عشر جاء الوهابيون للسلطة في منطقة نجد. ومنذ العام ١٨٠٠ إلى العام ١٨٧٠ (حينما عانت أسرة سعود الحاكمة من خسوف في حكمها في نجد) لم يتركوا سانحة إلا وتدخلوا في الشؤون الداخلية لعمان. ولقد حل محل الخطر المحدق بالبلاد والذي كان يأتي عبر قرون من البرتغاليين والفرس، وحل محله خطر الغزو القادم من الشمال الغربي، حيث تعرضت العديد من المناطق العمانية للغزاة من الوهابيين من السعودية. ولقد كتب المؤرخ العماني نور الدين عبد الله بن حميد السالمي حول غزو مطلق المطيري عام ١٨٠٧م قائلاً: «كان دخول عام ١٢٢٢ من الهجرة بمثابة سوط مسلط على الرقاب وكارثة قطعية. وروى الشيخ ناصر بن أبي نبهان بأن مطلق وافق على إراقة دماء المسلمين ومعاملتهم كأنهم وثنيين. ودعا الناس للوقوف معه والانضمام لجماعته ومن رفض ذلك منهم فإنه قام بذبحهم وأخذ زوجاتهم وأولادهم كعبيد واستباح ممتلكاتهم».

وفي الحقيقة، في مواجهة مثل هذا العدوان فإن استقلال القطر قد تم تأمينه أكثر من مرة بواسطة التدخل البريطاني وبالحملات التي قامت بها مصر داخل مواقع وأماكن الوهابيين في منتصف الجزيرة العربية.

ومنذ عام ١٨٢١ حينما توفي الإمام سعيد وخلال حكم حفيد أحمد بن سعيد، سلطان بن حمد بن سعيد لم يكن هنالك إمام حتى عام ١٩١٣ ما عدا الفترة القصيرة من عام ١٨٦٨ إلى عام ١٨٧١ حينما كان فيها عزان بن قيس من فرع من فروع أسرة آل بوسعيد الحاكمة أخذ منصب السلطان. ويبدو أنه قد تم انتخابه كإمام بعد ذلك عن طريق جماعة المطاوعة (وهي جماعة دينية متحمسة من المذهب الأباضي) حيث تميزت فترته القصيرة بالعمل على منع تكرار عدوان الوهابيين من السعودية. وفي عام ١٨٧١ قتل عزان بن قيس حيث تحولت السلطة والحكم إلى آل بوسعيد أصحاب الأسرة المالكة أي عاد المنصب إلى أهله، وذلك في شخص السلطان تركي بن سعيد وهو الجد الأكبر لسلطان مسقط وعمان الحالي. ومع أفول واختفاء الخطر الوهابي من السعودية فلقد شهدت سنوات القرن التاسع عشر الأخيرة صراعاً جديداً للسلطة في المنطقة الداخلية. مما نشأ عنه تدهور في العلاقات بين المنطقة الداخلية وسلطان مسقط. ومن المهم التعرف على حقيقة طبيعة الاضطرابات والعداءات التي تهدد المنطقة الداخلية. احتجت جماعة المطاوعة ذات المذهب الأباضي المتحمس لما سمح السلطان بحرية الممارسات الدينية خاصة الهندوسية بالقطر. فأولئك الهندوس كانوا قد كرهوا دخول أسرة آل بوسعيد في التجارة الأجنبية. (على الرغم من المكاسب التي حصل عليها القطر من هذه التجارة). كما أنهم أخذوا على السلطان تطبيقه للعقيدة الأباضية بانفتاحه نحو الأجنبي الحديث. إضافة إلى تلك الجهود التي قام بها السلطان لدعوة الحكومة البريطانية لقمع ووقف تجارة الرقيق وتدريب الأسلحة وهذا كثيراً ما أثار حفيظة القبائل.

وعلى الرغم من أن تاريخ ومعتقدات قبائل الداخلية تجعل من تظلمها شيئاً مفهوماً. إلا أن معارضة السلطان قد أخذت شكلاً من التجمع العدواني غير الجذاب من قبل المطاوعة لخدمة طموحات زعماء القبائل. وبحلول عام ١٨٩٥م انفجر الوضع في شكل تمرد قام بالهجوم على مسقط وتحصلوا على غنائم منها تمكنوا من سلبها.

وفي السنوات التي تلت ذلك كانت هنالك حركة تدعو لإحياء الإمامة وإعادتها عن طريق الاحتجاج (كما ذكر سابقاً فإن الجماعات المنتمية للمذهب الأباضي لا تعتبر وجود إمام شيئاً إلزامياً).

ومن أجل تحقيق الأطماع والطموحات للوصول لمنصب الإمام واستلام

السلطة وتبوء المراكز العليا تستخدم فرق وجماعات الغافرية والهناوية كافة سبل وطرق المكايدات والحيل والألاعيب وذلك لأن كل تميمة أو شيخ كبير يطمع في الوصول لمرتبة الإمام. وفي آذار/ مارس ١٩١٣ اتحد زعماء الغافرية والهناوية بصورة مؤقتة لانتخاب الإمام سالم بن راشد. إلا أن هذا الاتحاد بين جماعة الغافرية والهناوية لم يدم طويلاً. وحينما توفي السلطان فيصل بن تركي عام ١٩١٣ تلقى ابنه السلطان تيمور رسالة ولاء من العديد من القبائل. وعيسى بن صالح زعيم فرقة الهناوية نقض ولاءه بين الإمام والسلطان الجديد أكثر من مرة. وفي عام ١٩١٤م تحركت قوات الإمام لمهاجمة مسقط. ولقد أرسلت القوات البريطانية لمناصرة ومساعدة السلطان لوقف التمرد عام ١٩١٥م. إلا أنه استمر مرة أخرى ليهيمن على المنطقة الداخلية، وفي السنوات التي تلت ذلك شجع الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الطرفين للتوصل لمفاوضات وحل النزاع بالطرق السلمية. وفي عام ١٩٢٠ قام السلطان بتطبيق إجراءات صارمة وشديدة في منطقة الساحل وفرض رسوماً مالية على بضائع وإنتاج القبائل المتمردة التي تمر من خلال منطقته. وأثناء ذلك اشتد غضب وعداء القبائل لطمع الإمام وحكمه الطامح، وأخيراً فقد تم اغتياله بواسطة أحد معاونيه. وتم بعدها طرد ولاته بواسطة رجال القبائل حيث فروا بجلودهم خوفاً من قتلهم. قام عيسى بن صالح بتأمين والمحافظة على انتخاب صهره محمد بن عبد الله كإمام وطلب من الوكيل السياسي البريطاني المساعدة في إرساء الاستقرار والسلام.

ووافق الوكيل السياسي على الوساطة في هذا الأمر. وبدأت المفاوضات في السيب عام ١٩٢٠م وانتهت باتفاقية السيب (دائماً تسمى خطأ معاهدة) والتي تمت مع عدد من شيوخ الداخلية بمن فيهم سليمان بن حمير. إن هذه الاتفاقية تعرضت للكثير من سوء التفسير لذا فإنه من الأهمية الإلمام بأهميتها الحقيقية. فمن جهة منحت القبائل درجة مناسبة من الحكم الذاتي، ومن جهة أخرى أن يكونوا على وفاق وسلام وصداقة مع حكومة السلطان. ومن ناحية فإن هذه النقاط التالية قد تم تشويهها بصورة غير لائقة من قبل مروجي الدعايات.

أ. خلال المفاوضات التي أدت إلى الاتفاقية طالب الشيوخ بالاستقلال إلا أن ذلك كان قد تم رفضه بشكل قاطع، ومن ثم فإن الشيوخ قد تركوا ذلك المطلب المتعلق بالاستقلال. كما أنه لا توجد في المنطقة الداخلية حركة شعبية أو وطنية. والاضطرابات التي صاحبت وحدثت مع اختيار إمام عام ١٩١٣ كانت نتيجتها المقاومة من أجل الحصول على السلطة وبين زعماء القبائل الأقوياء وبين الجماعة الدينية المتشددة والمتعصبة والمسماة بالمطاوعة. لذا فإن الاستقلال لا يمكن منحه

ولا قبوله في اتفاقية السيب، وأن الاتفاقية لا تؤثر في نفوذ وحكم السلطان بأي شكل من الأشكال على كل مسقط وعمان.

ويمكن القول إن زعماء التمرد العمانيين اليوم على علم وإدراك بهذه النقطة. ومنذ إصدار وثيقة عام ١٩٥٦م بما يسمى «مكتب الإمامة» في القاهرة حيث اقتبس فحوى من أحد النصوص الواردة في الاتفاقية يشمل فقرة تعترف باستقلال القبائل. وهذا تزييف للحقائق ولا وجود لإثبات في ما ورد من أصل الاتفاقية.

ب. وبعكس ما جاء في الرسالة المقدمة من الوفود العربية بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ إلى الأمين العام للأمم المتحدة فإن الحكومة البريطانية لم تقم بالتوقيع على الاتفاقية أو تذييلها بأي شكل من الأشكال. ذلك على الرغم من أن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط كان وسيطاً لكي يجلس الطرفان مع بعض، وقام بالتوقيع كشاهد على نسخ محددة من نص الاتفاقية. فالاتفاقية نفسها هي اتفاقية داخلية محضة تمت بين السلطان وبين زعمائه من القبائل. فالاتفاقية ليست وبأي حال من الأحوال اتفاقية دولية. والشواهد توضح بكل جلاء بأن الحكومة البريطانية لم تكن طرفاً في الاتفاقية.

(٤) ١٩٢٠ ـ ١٩٥٤م:

لمدة ٣٤ سنة تلت الاتفاقية أي بعد عام ١٩٢٠ كان العمل بنصوصها سارياً بصورة طيبة. حيث أعاد السلطان كافة سلطاته وإشرافه على الشؤون الخارجية. ولم تحدث أي نزاعات حول حكمه ونفوذه وذلك كان معترفاً به وفق عدد من الطرق والأساليب العملية. ولقد كانت كافة الاتصالات والمراسلات مع الإدارات الخارجية حول ما يتعلق بشؤون الأفراد الاجتماعية والقانونية يتم من خلال حكومة السلطان.

وكافة القرارات المتخذة من محاكم الاستئناف في مسقط كانت تبحث ويقبل بها في المنطقة الداخلية (إن إدارة الإمام هي إدارة محلية محضة). ومما يجدر ذكره كذلك أنه وأثناء التدخل السعودي المسلح في واحة البريمي عام ١٩٥٢م كتب الإمام للسلطان طالباً الاهتمام بالموضوع واستشارته فيه. وكذلك فقد لبى الإمام مطالب السلطان بصفته السلطة الأعلى بإمداده بالرجال لمساعدته في طرد الغزاة، وذلك عندما قام الإمام بإرسال مساعدة حقيقية لمواجهة الأمر الطارئ.

بينما كان هناك عدد كبير من المراسلات المتبادلة من هنا وهناك في الفترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٥٤ تفيد بأن العمانيين من سكان المنطقة الداخلية يعتمدون على

حكومة السلطان لإدارة كافة أعمالهم مع الإدارات الأجنبية، وإن أكبر مثل يوضح ذلك هو أن هناك عدداً من أفراد شعب عُمان ومن الذين يعتبرون أنفسهم أتباعاً للإمام كانوا يستخدمون جوازات سفر أصدرتها لهم حكومة السلطان. وأنهم وأثناء تقديمهم لطلباتهم للحصول على هذه الجوازات كانوا يصفون أنفسهم على أنهم «رعايا حكومة سلطان مسقط وعمان».

ومن ضمن الطلبات التي تم تقديمها للحصول على جوازات سفر وكمثال نذكر منهم أشخاصاً يعتبرون من أتباع ومساعدي الإمام السابق غالب الرئيسيين وهم:

الاسم	تاريخ تقديم الطلب
صالح بن عيسى الحارثي	٥/ ٥/ ١٩٤٩
صالح بن عيسى الحارثي	٤/ ٨/ ١٩٥١
طالب بن علي الهنائي	١٩/ ٦/ ١٩٤٦
طالب بن علي الهنائي	٦/ ٣/ ١٩٥٤
محمد بن حمد بن سليمان الحارثي	٤/ ١١/ ١٩٤٢
محمد بن عبد الله السالمي	١٥/ ١١/ ١٩٤١

(هناك نسخ مصورة عن طريق جهاز الفوتوستات لبعض هذه الطلبات مطبوعة بالآلة الكاتبة ومترجمة في الملحق).

في عام ١٩٣٢ تقاعد السلطان السيد تيمور ليحل محله ابنه السلطان الحالي السيد سعيد بن تيمور. تحسنت العلاقات بين السلطان الجديد وشيوخ المنطقة الداخلية بصورة حسنة. وفي عام ١٩٣٧م وبمقتضي الصلاحية المخولة له في أمر تدبير وإدارة الشؤون الخارجية منح امتياز الكشف والتنقيب عن النفط في كل من مسقط وعمان وظفار إلى شركة امتياز النفط المحدودة. وبعد تاريخ طويل من هذا الإجراء جاء الاعتراض عليه. وفي شتاء عام ١٩٣٧م قام عيسى بن صالح، والذي كان له ضلع في الاضطرابات قبل عام ١٩٢٠، بزيارة إلى سلطان مسقط بصحبة أبنائه حيث مكث مع السلطان مدة ستة أيام. وتكررت زيارات زعماء قبائل الداخلية للسلطان عدة سنوات حيث كان لها أثر كبير في امتصاص مرارات الماضي. وفي عام ١٩٤٥ قام كذلك سليمان بن حمير، من قبيلة بني ريام والذي كان والده مع عيسى بن صالح مسؤولاً بصفة عامة عن أحداث انتخاب إمام عام ١٩١٣م، بزيارة لمسقط بصحبة علي بن عبد الله من

قبيلة بني بو علي. ولقد بدا على الإمام محمد الكبر وأطلعا السلطان بالآتي:

أ. بأنهما لن يشاركا أو يكون لهما أي دور في انتخاب إمام آخر.

ب. بأنهما هما نفسهما تحت «إمرة» السلطان.

ج. كما أعلن عيسى بن صالح تصريحاً مشابهاً لما جاء في النقطة (أ) أعلاه.

(٥) ١٩٥٤ وإلى اليوم:

في أيار/مايو عام ١٩٥٤م توفي الإمام محمد بن عبد الله والذي كان يشغل المنصب منذ عام ١٩٢٠م. وأثناء هذه الفترة التي شغل فيها منصب الإمامة كانت العلاقات بين السلطان والقبائل التي تنتمي إليه في الداخلية علاقات متحسنة وبعض شيوخ الداخلية من ضمنهم (وبغض النظر عما صرحوا به أعلاه) سليمان بن حمير وعيسى بن صالح قد اجتمعوا في سنوات الإمام محمد الأخيرة بأن وفاته ستتيح الفرصة لهما لإعادة مشاريعهم الطموحة الشخصية، وربما ستؤمن لهما (أكثر من شعب مسقط وعمان) مصالح قد تأتي نتيجة لاكتشاف البترول في القطر. وبعد وفاة الإمام محمد في أيار/مايو ١٩٥٤م وقف سليمان وعيسى في دعم تعيين غالب بن علي إماماً وخليفةً للإمام السابق. وكانت هناك الكثير من الشكوك حول ما إذا كان تعيين غالب خلفاً لمحمد بن عبد الله قد تم تأييده وتأكيده من قبل المظلة الأباضية أو من قبل مظلة المسلمين. حيث إن الناس نادراً ما يكون لهم رأي في انتخاب الأئمة السابقين حيث كان انتخابهم يقرره تحالف الشيوخ الأكثر قوة ونفوذاً في ذلك الوقت. وهناك بعض الشكوك والشبهات تحول حول أسلوب تعيين غالب بن علي. وبعد انتخابه ادعى غالب بن علي بأنه حاكم مستقل ومن حديثه اتضح بأنه لا يوافق على ما قدمه السلطان للشركات البريطانية من حق امتياز في التنقيب عن النفط عام ١٩٣٧ . ولم تكن مؤامرته وخيانته مقصورة على تصريحات سياسية، وبعد فترة وجيزة قام بعمل عسكري ضد أصدقائه من رجال الأرياف.

بدأت شركة النفط في الاستعداد للقيام بعملها في عمان. إلا أنه وقبل التحرك نحو المنطقة الداخلية كان لابد من إجراء مناقشات مع القبائل في تلك المنطقة المعنية، أي التي ستبدأ الشركة عملها في الكشف والتنقيب عن النفط فيها. وذلك بغية الحصول على موافقتها وضمان تعاونها. وتم التوصل إلى اتفاقية مع قبيلة الدروع في صيف عام ١٩٥٤م وذلك لدخول الجيولوجيين إلى منطقتهم. وعندما تناهى إلى علم غالب بن علي خبر تلك الاتفاقية التي وقعتها الشركة

البريطانية مع قبيلة الدروع وقبل أن يغادر فريق الاستكشاف والتنقيب مواقعه في الساحل قام غالب ومن مكان تمركزه في نزوى بإرسال قواته ضد الدروع. وفي تشرين الأول/ أكتوبر استطاع الاستيلاء والسيطرة على منطقة عبري (مدينة تسوقهم الرئيسية) وهدد بتحطيم مساكنهم وبيوتهم حول مدينة تنعم وهي المدينة التي جاء منها علي بن هلال. وعند ذلك طلب الدروع من السلطان تقديم المساعدة لهم ومن ثم أرسل السلطان قواته الميدانية إلى تنعم حيث تقدمت قواته حتى ريف منطقة عبري. وفي الحال استسلمت حامية غالب، كما أن الشيوخ والقبائل المجاورة كانت قد فوجئت بما قام به غالب من عمل ضد الدروع وأصابتهم الصدمة من ذلك فقاموا بإرسال رسائل إلى السلطان تعبر عن ولائهم له. وفي عام ١٩٥٤م تقدم غالب بطلب لعضوية الجامعة العربية (وطلبه لم يقبل بل تم تأجيله في كانون الأول/ ديسمبر لحين البحث فيه ودراسته).

وبما قام به غالب من عمل وابتكاره فكرة إصدار جوازات خاصة به أظهر بما لا يدع مجالاً للشك بأن هدفه لم يكن حفظ علاقات السلم التي أسست عليها اتفاقية السيب، بل كان هدفه إنشاء دولة في جزء من الأرض التابعة للسلطان. ولم يكن يخطر على بال السلطان ما أقدم عليه غالب. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتخذ إجراءً جدياً ضده حتى بدا واضحاً وجلياً في صيف عام ١٩٥٥م بأن هناك قوى خارجية محددة تحاول تهريب الأسلحة والذخيرة لتذكية وتقوية وتعزيز مؤامرة غالب. وعندها شعر السلطان بضرورة تأمين حكمه وسلطته. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٥٥م حرك قواته إلى نزوى حيث استقبلها رجال القبائل ومعظم شيوخها ليس فقط بدون معارضة بل وبكل مظاهر الترحاب. وهذه العملية التي قام بها السلطان مرتبطة بإعادة احتلال قوات السلطان لها في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٥م إلا أنها جاءت متميزة عن عملية الاحتلال الأولى وذلك بارتباطها بحاكم أبو ظبي وبحكومة العربية السعودية الذين كانوا متواجدين في واحة البريمي عندما قامت حكومة المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٢م بمساعدة مجموعة غارت على واحة البريمي بقيادة تركي بن عطيشان.

وبعد الانتهاء من العملية مباشرة قدم الشيوخ من كل أرجاء السلطنة إلى مسقط للإعلان عن ولائهم وإخلاصهم للسلطان. ومن جانبه فقد فر غالب إلا أن السلطان سمح له أخيراً بالعودة والتقاعد في قرية من قرى المنطقة الداخلية. كما سمح لسليمان بن حمير بالبقاء في مسقط تحت شرط التعهد بألا يثير مشاكل أخرى. والأشخاص الوحيدون الذين لم يتم الصلح معهم هم إخوة غالب، وهم طالب والذي ذهب إلى المملكة العربية السعودية واثنان من الذين مازالت

طموحاتهم تسيطر عليهم من بينهم صالح بن عيسى والذي ذهب إلى مصر.

أما زعماء التمرد الأخير فقد أوحوا بأن سبب الاضطرابات والمشاكل التي حدثت عام ١٩٥٤م وما تلتها من اضطرابات في السنوات اللاحقة كان سببها رغبة بريطانيا في النفط. إلا أن الحقيقة هي أن مؤامرة غالب كانت خيانة فاضحة وأثيمة ضد السلطان وكانت تلك المؤامرة مبنية على طمع وطموح غالب وأتباعه من المتآمرين داخل وخارج القطر للاستحواذ على مصالح النفط وفوائده والذين أرادوا الحصول عليها كلها. وذلك بدلاً من أن تكون مصالح وفوائد النفط من أجل منفعة القطر بصفة كاملة. وحيثما كان هذا هو واقع الحال فإن المتآمرين لا يمكن أن يتوقعوا أي تعاطف من الرأي العام العالمي ولا حتى من الشعب في عمان.

وعلى الرغم مما وجده السلطان من ترحيب في كل أرجاء السلطنة كنتيجة لتثبيت أركان حكمه وتقوية نفوذه فهنالك بعض الحكومات التي رأت في طموحات زعماء التمرد قضية المنهزمين (ضد الاستعمار) وانتشرت حملة دعائية وتم تشكيل ما يسمى بـ (جيش تحرير عمان) في المملكة العربية السعودية تحت قيادة طالب. حيث قدمت السعودية للجيش التدريب وزودته بالأجهزة. وقوة جيش تحرير عُمان تتشكل من الأتباع من رجالات القبائل وزعماء القبائل غير المحظوظين، وعدد من العمانيين من الذين اعتادوا تقليدياً السفر إلى المملكة العربية السعودية للعمل في حقول النفط هناك. وممن اضطروا وأجبروا على الانضمام لقوة التمرد من أجل الحصول على الراتب والطعام.

وفي صيف عام ١٩٥٧م وصل طالب بجيشه إلى عُمان ثائراً ضد الأوضاع هناك وكانت تلك هي الثورة الثانية التي يقوم بها طالب. وأما أخوه غالب فلقد ترك القرية التي سمح له السلطان بالبقاء فيها معتزلاً نشاطه السياسي، وانضم إلى أخيه طالب. وغادر سليمان بن حمير مدينة مسقط ليرتمي تحت أحضان المتمردين. وتمكن المتمردون خلال تلك الثورة من الاستيلاء على منطقة تقع في عُمان الوسطى، وحينما رأى السلطان ذلك العصيان المسلح وما تضمنه من مظاهر وأشكال التمويل والمساعدة الخارجية قام السلطان بطلب المساعدة من بريطانيا. حيث وافقت بريطانيا على منحه تلك المساعدة العسكرية وفي غضون ثلاثة أسابيع تمكنت قوات السلطان المدعومة بعدد قليل من القوات البريطانية من دحر التمرد وقمعه. وعندما تطورت الأحداث لصالح قوات السلطان توجه كل من طالب وغالب وسليمان إلى منطقة وعرة وصعبة الوصول تقع في الجزء الرئيسي من الجبل الأخضر حيث تعيش قبائل يقودها ويتزعمها سليمان. وبمساعدة تلقتها عصابة الزعماء هذه من الخارج تمثلت في الأسلحة والمال،

تمكنوا من شن حرب عصابات ضد قوات السلطان والقوات البريطانية. إن العدد الإجمالي للمتمردين الموجودين في الجبل الأخضر لم يتعدَّ ١٢٠ رجلاً يرافقهم نفس العدد من رجال القبائل تقريباً، وأثناء عام ١٩٥٨م قامت حكومة السلطان بشن معارك محدودة لإخضاع ما تبقي من فلول التمرد وإجبارهم على الاستسلام. ولقد تلقت حكومة السلطان القليل من مساعدة القوات البريطانية لها. وبأقل من ٣٠٠ رجل من القوات البريطانية تمكنت قوات السلطان من احتلال الجبل الأخضر والذي كان يعتبر ولقرون مضت حصناً حصيناً من المستحيل الدخول إليه. وبعد هذه الأحداث فرت فلول التمرد إلى المملكة العربية السعودية ومن حينها لم يقم تمرد أو ثورة.

وما جاء من تقارير ما يسمى بمكتب وإدارة الإمامة في الشرق الأوسط عن استمرار القتال في عُمان فهي تقارير لا أساس لها من الصحة. حيث إن المتمردين مكثوا في المملكة العربية السعودية كلاجئين ولم يتمكنوا من تشكيل مخاطر أو مشاكل أخرى في السلطنة. إلا أنه قد وقعت بعض العمليات الإرهابية بصورة فردية حيث كان يُرسل أفراد إلى داخل السلطنة من الخارج لإثارة المشاكل والاضطرابات وذلك عن طريق وضع ألغام في الطرقات والهدف منها هو الإيهام بأن الوضع مازال غير مستقر وأن المعارك مازالت دائرة. وتلك الأحداث البسيطة تسببت في حدوث إصابات قليلة. وما يمكن ملاحظته هنا هو أن الإرهابيين لم يكونوا يفرقون بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية وكمثال لذلك فإنه في شهر شباط/ فبراير ١٩٦١م تم تفجير سيارة أجرة بواسطة لغم بالقرب من مسقط حيث راحت ضحيتها امرأة عمانية وطفلان وجرح سبعة أشخاص.

إن قدرة المتمردين على إرسال أفراد لكي يقوموا بعمليات إرهابية داخل السلطنة ليست بالأمر المدهش أو الغريب في قطر مساحته مثل مساحة بريطانيا العظمي مع عدم توفر سبل الاتصالات اللازمة. إلا أن هذه العمليات الإرهابية قد تسببت من جهة أخرى في إثارة حفيظة الشعب العماني. حيث لم يكتف الشعب بمساعدة قوات السلطان لإبعاد ما خلفه المتمردون من عتاد وعدة وأسلحة وذخيرة بعد فرارهم من القطر عام ١٩٥٩م، بل إن الشعب في عُمان كذلك ساعد في عمليات البحث والقضاء على الألغام. وفي عام ١٩٦٠ تمت هذه العمليات الخاصة بالبحث والقضاء على الألغام وأتت أكلها حيث إن كل ٦ ألغام من ٧ ألغام تم الحصول عليها وإعادتها دون أن تنفجر. ذلك بالإضافة إلى ٤٠ لغماً سلمها الأهالي لقوات السلطان وكان المتمردون قد أعطوها للأهالي ليقوموا بوضعها في الطرقات حتى تنفجر محدثة الإصابات والاضطرابات.

وفي عام ١٩٦٠م وبغض النظر عن محاولات زعماء التمرد السابقين في تعكير الجو في عُمان وتشكيل أحداث مصطنعة كوضعهم للألغام وعملياتهم الإرهابية حتى يزامن ذلك جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمر الذي قد يترتب عليه القول بأن الأوضاع في السلطنة مازالت غير مستقرة فإنه قد تمت إعادة ٨ ألغام من بين عشرة ألغام كان إرهابيو التمرد قد وضعوها. ومنذ ذلك الوقت فلقد كان هذا هو نهج وأسلوب التمرد. والمتضرر الرئيسي الوحيد من تلك العمليات الإرهابية كان هو المواطن المدني، وما لحق من إصابات وسط قوات السلطان المسلحة لم يتعد الاثني عشر رجلاً في خلال الثمانية أشهر الماضية. وكانت تلك العمليات الإرهابية التي يقوم بها المتمردون عن طريق إرسالهم لأفراد داخل عمان، بأن تعزز الدعوة ضد هجومهم وتغذي كراهية الشعب لهم وبغضهم. وأحد أوجه ومظاهر الأنشطة الإرهابية للمتمردين كانت تتمثل في وضعهم لمتفجرات داخل السفن التجارية الأجنبية في الخليج. وفي شهر نيسان/ أبريل عام ١٩٦١م غرقت السفينة أم في دارا بالقرب من دبي بعد تفجيرها وراح ضحية ذلك العمل الإرهابي ٢٣٦ مسافراً على متنها إضافة لطاقم السفينة. وليس هناك ثمة شك في أن ذلك العمل قد قام به المتمردون.

تمكنت قوات السلطان المسلحة من حفظ السلام وصون القانون ولم تعد هناك وحدات بريطانية متمركزة بصورة دائمة في السلطنة. وعدد قليل من الموظفين البريطانيين تمت إعارتهم من بريطانيا للعمل مع جيش السلطان وقوات السلطان الجوية. ومن حين لآخر ولفترات قصيرة محدودة كانت تأتي قوات بريطانية إلى عُمان للقيام بأنشطة وتدريبات عسكرية لدعم وتقوية قوات السلطان للقيام بأداء واجباتها بصورة أفضل وأحدث. وفي تبادل لرسائل بين حكومة السلطان والحكومة البريطانية بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨م وافقت على ضوئها الحكومة البريطانية على طلب السلطان المساعدة في تقوية قواته والمساعدة في وضع برنامج تنموي. وفي آب/ أغسطس عام ١٩٦٠م وافقت الحكومة البريطانية على زيادة المعونة المالية للسلطنة. حدث تطور وتقدم ملحوظ لقوات السلطان المسلحة منذ تموز/ يوليو ١٩٥٨م وما عم الأحوال والقطر من سلام في السنوات الأربعة الماضية جعل الأمر سهلاً وممكناً للإسراع في التنمية الاقتصادية. وبواسطة المساعدة البريطانية المالية للسلطان تمكنت إدارة السلطان التنموية من المباشرة في مشروع تنمية مدنية فاعلة تم توجيهه لتحسين المستوى المعيشي لكافة السكان وفي كل أرجاء القطر. ولقد جاء البرنامج المدني التنموي شاملاً لأمور تتعلق بصحة المواطنين والزراعة والتعليم وبناء شبكة من الطرق والتوجيه نحو إنعاش الثروة

السمكية وما يتعلق بأعمال الموانىء. وفي مجال الصحة تم تطبيق خدمات صحية وعلاجية شاملة. كما أنشئت مراكز صحية وعلاجية في كل من صحار ومسقط وقريات وصور وسمائل والرستاق ونزوى وعبري وابراء. كما تم إنشاء مستوصفات صحية وعلاجية في كل من شناص والخابورة وبركاء والسيب وأفي ونخل وأدم والمضيبي والكامل وبهلاء وضنك. وهناك مشروع لبناء مركز صحي وعلاجي في واحة البريمي. وتم الشروع في بناء مستشفى للولادة في سمائل وهو الآن على وشك الإنجاز. كما تم تأسيس معمل حكومي لتخزين المواد والأجهزة الطبية والإمدادات الطبية حيث تتوفر فيه أحدث الأدوية والمستلزمات الطبية.

كما حدثت تطورات أخرى في الحقل الطبي شملت وحدة علاج لمرض الملاريا حيث يقوم العاملون بهذه الوحدة بزيارات متكررة للمنازل للوقاية من مرض الملاريا عن طريق الرش بمادة ال دي دي تي والجاماكسين. وفي كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٦٢م تم القضاء على انتشار محدود لمرض الجدري حيث أمكن التغلب عليه ومحاصرته. وذلك عن طريق تطبيق برنامج للتطعيم الشعبي حيث يرجى أن يشمل كافة المواطنين. وحينما ظهرت حالة من حالات مرض السل الرئوي بدأت الدراسة والبحث والتقصي بعين السرعة. كما بدأت التوعية الصحية الأساسية تجد أهميتها حيث اتخذت إجراءات لتوعية المواطنين وتعليمهم طرق وأساليب الوقاية من الأمراض. وكانت البداية عن طريق التدريب الصحي والعلاجي. ومن الأمور التي يؤسف لها حقاً هو رفض طلب القبول لعضوية منظمة الصحة العالمية الذي تقدم به السلطان في شهر أيار/ مايو ١٩٦٢م. وجاء ذلك الرفض نتيجة لمعارضة بعض الحكومات المبنية على أسس سياسية تلك الحكومات التي لا تعنى كثيراً لا بشأن الأمور الإنسانية ولا بأهداف المنظمة سوى اهتمامها بالأمور السياسية حيث قامت بنشر الدعايات السياسية المفروضة ضد دولة عربية مستقلة.

وإضافة لكل ما سبق ذكره من تطور في الحقل الصحي فكذلك كان الشأن بحقل الزراعة حيث تم إنشاء محطة للأبحاث الزراعية تعمل بكفاءة في مدينة نزوى. حيث أجريت دراسات حول عملية الري واستخدام المخصبات التقنية وحول عمليات الحرث وتجهيز الأرض للزراعة وفقاً للأحوال المحلية وتحسين نوعية العديد من المحاصيل كالقمح والذرة والفواكه والخضروات والحبوب والقطن، كما تمت دراسة السبل والطرق التي بواسطتها تمكن العناية بالتربية

الحيوانية. وكانت النتائج التي توصلوا إليها في الحقل الزراعي قد تم إطلاع المزارعين عليها للنهوض بحقولهم الزراعية بالسبل العلمية الناجحة. وتم الشروع في برنامج لتركيب وتجهيز مضخات وأنابيب للمياه لإمداد شبكة قنوات الري الأرضية. وتم توسيع رقعة الأرض المحروثة لاستغلالها في الزراعة. وتم إحضار ثمانين من مضخات المياه عام ١٩٦١م إضافة للعدد الكبير الذي تم الحصول عليه في السنوات الماضية. وأحد ملامح البرنامج الزراعي المعني بشأن الزراعة والمزارعين هو «يوم معرض المزارعين» وهذا المعرض يجذب إليه المئات من المزارعين ومن رجال القرى والوجهاء من كافة أنحاء القطر. وهو اليوم الذي يتجمع فيه المزارعون مع غيرهم من كبار رجالات القرى والوجهاء لمناقشة الأمور الزراعية من كافة أوجهها. ولقد حضر اجتماع شهر شباط/ فبراير ١٩٦٢م سبعمائة شخص. كما تم اختيار موقع آخر لإنشاء محطة زراعية في مدينة صحار حيث تم حفر الآبار ووضع مضخات المياه. وهناك محطة زراعية أخرى يخطط لإنشائها في مدينة عبري. وبينما أخذت أمور الوقاية والحماية من الأمراض والعناية بصحة الإنسان الأولوية فكذلك اهتم برنامج التنمية بالمسائل طويلة الأمد والتي يمثل التعليم وتمثيل سبل الاتصالات أهمها. فبالإضافة إلى المدارس الموجودة اكتملت الاستعدادات والتجهيزات لتأسيس وبناء مدرسة داخلية للأولاد بمسقط. كما تم التخطيط لإنشاء ثلاث مدارس ابتدائية. والمدرسة الابتدائية الموجودة الآن بمطرح بمبانيها الجديدة تشمل ضعفي عدد التلاميذ الذين كانوا يدرسون فيها عام ١٩٥٩م.

وأول مجموعة من طلاب تدريب المعلمين في الخارج قد تم ابتعاثها إلى كلية تدريب المعلمين بعدن. وفي ما يتعلق بالتطور في شبكة الطرق فقد اكتمل بناء ثلاث طرق هي طريق مسقط ـ قريات والرستاق ـ نخل ونزوى ـ بهلاء، وكل هذه الطرق الثلاث اكتمل بناؤها عام ١٩٦١م. وطول هذه الطرق الثلاث مجتمعه حوالى ١٢٥ ميلاً. كما تم اكتمال طريق صور والقبائل، بينما الطريق من نزوى إلى عبري على وشك الاكتمال. وطريق الشاحنات الذي يمتد من مسقط إلى صحار تحت التشييد.

ولأول مرة في تاريخها تشهد السلطنة سلاماً في كل أرجائها. وتوقفت القبائل عن الحرب في ما بينها. كما أدى استتباب القانون والنظام إلى أن يتمكن سكان هذا القطر النامي من العمل مع بعض من أجل تنمية وتحسين أحوالهم ووصولهم للرفاهية والازدهار والسعادة.

الخاتمـة:

إن حكومة ونفوذ السلطان على كل مسقط وعمان قد تم الاعتراف بهما دولياً. ومثال على ذلك هو الاتفاقيات الدولية التي وقعت معه. من مثل الاتفاقية مع بريطانيا العظمى عام ١٨٩١م ومعها مرة أخرى عام ١٩٥١م، ومع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٣م ومرة أخرى معها هي نفسها عام ١٩٥٨، ومع فرنسا عام ١٨٤٦م، ومع الهند عام ١٩٥٣م. فالسلطان حاكم مطلق ومستقل اعتمدت أسرته المالكة عبر قرنين من الزمان على الصداقة التي تربطها مع بريطانيا.

ولقد جاء الدور في تعاون بريطانيا مع السلطان أولاً لقمع عمليات القرصنة على السفن وضد العبودية وكذلك ضد تهريب الأسلحة، وثانياً في المساعدة في حفظ كيان الدولة في استقلال السلطنة عندما تهدد استقلالها بالعدوان الخارجي ومن التدمير والخراب من الداخل.

ومن خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠م وحتى مؤامرة غالب عام ١٩٥٤م فلقد سمح السلطان لشيوخ المنطقة الداخلية في أن يديروا شؤونهم الداخلية بأنفسهم، بينما هو مسؤول مسؤولية كاملة عن إدارة الشؤون الخارجية. وهذا الوضع لم يؤثر على حكم أو نفوذ السلطان على عُمان أو الحدود الدولية لمناطقه بأي شكل من الأشكال.

والعمليات التي قام بها غالب وسليمان بن حمير وآخرون عام ١٩٥٤م والسنوات التي تلت ذلك كانت وبكل وضوح منافية لاتفاقية السيب، والمساعدة التي تلقوها من القوى الخارجية والمتمثلة في المعدات العسكرية والمالية من أجل تحقيق مآربهم وأهدافهم وكانت من الأشياء الأساسية التي أجبرت السلطان على تأمين سلطته وتثبيت أركان حكمه والاستمرار في إدارة المنطقة الداخلية. ولقد لقي موقف السلطان هذا، أي موقفه في دحر التمرد والقضاء على حركة غالب، من الغالبية العظمى من الشعب ليس فقط الترحيب بل لقد أدى ذلك لاستتباب السلم في أنحاء السلطنة ولأول مرة في تاريخها. إنه ولسوء الحظ يختار مروجي الإشاعات من المشكوك في مصداقيتهم ومن أصحاب المصالح الشخصية والطامحين كممثلين لحركة لا وجود لها تسمى الحركة الوطنية، لكي يصوروا ويزينوا للبعض حركة الإمامة ومنصب الإمام وكأنها حركة تقدم وحركة تحرير (وهؤلاء الممثلون لحركة ما يسمى بالحركة الوطنية وفي أعماقهم وحقيقتهم هم من الذين يكرهون الأجانب ومن المتعصبين والسلفيين) وهذا الوصف ورد في كتاب **المعهد الملكي**

للشؤون الدولية في الفصل: «سلطنة عُمان والإمامة في عمان» لمؤلفه كيلي جي. بي. عام ١٩٥٩م، صفحة ١٦).

لقد أظهر الشعب في عُمان بوضوح بأنهم يفضلون ويقفون مع السلطان الذي أسس لهم قوام السلم والتقدم والتنمية.

وكل أولئك الملمين والعالمين بتاريخ عُمان هم وحدهم الذين يرغبون ويهتمون برفاهية شعب عُمان وهم وحدهم الذين يتطلعون إلى عودة غالب وطالب وسليمان وصالح إلى أرض الوطن حتى يعم السلام السلطنة. وظلت بريطانيا دائماً مستعدة لتقديم مساعيها الحميدة إذا كان ذلك من شأنه المساعدة في الاستقرار وصون الأمن والسلام. وفي يوم ١٥ آذار/ مارس ١٩٦١م قدم كل من السيد أدوارد هيث واللورد برايفي سيل البيان التالي إلى مجلس العموم البريطاني: إن زعماء التمرد السابقين والذين كانوا قد فروا من سلطنة مسقط وعمان في بداية عام ١٩٥٩ قد أخذوا المبادرة أخيراً في أمر عودتهم لعمان وما يتطلبه ذلك من شروط وإجراءات. وبعد مشاورتهم مع السلطان وافقت حكومة صاحبة الجلالة على أن يقوم ممثلوها بدورٍ غير رسمي واستكشاف تطلعي في الاتصال بهؤلاء الزعماء لمعرفة ما سيستقر عليه الأمر.

ومن جانبه فقد أبدى السلطان رغبته في منح أولئك الزعماء من المتمردين وأتباعهم العفو العام وعودتهم إلى أرض الوطن. وذلك شريطة التزامهم بحفظ النظام وصون القانون دون إشارة للقلاقل أو الاضطرابات.

والتصريحات التي أدلى بها زعماء التمرد لممثل بريطانيا في كانون الثاني/ يناير١٩٦١م كانت مشجعة ويمكن الوصول إلى اتفاق بين السلطان وبينهم. على الرغم من ضرورة الجلوس للتفاوض بصورة طيبة. وفي اجتماع لاحق تم في شهر شباط/ فبراير تراجع زعماء التمرد عن موقفهم السابق وطالبوا بالاعتراف بحكم خاص في جزء من مناطق السلطان وهو عمان. وكان هذا المطلب مبالغ فيه وأكثر مما كانوا قد طالبوا به في اتفاقية السيب ١٩٢٠م. والتي كانوا قد نقضوها ورفضوها حينما قاموا بهجومهم السابق الذكر. كما أن مطلبهم بحكم مستقل في عُمان جاء أكثر مما طالبوا به في الاتفاقية التي وقعت بين محمد بن عبد الله الخليلي وبعض الشيوخ.

إن الوضع الراهن اليوم يتمثل في الآتي: هناك هدوء يعم عُمان وأمن عام في القطر. ويطالب السلطان بعدم إفساد هذا الوضع وباستمرار حالة السلم والهدوء في البلاد. وألا يحدث ما سبق في الماضي من تدخل خارجي يقضي على

السلم والأمن في القطر. لكن وفي الأسبوع الماضي كان قد أكد على أنه لا يسحب قراره بمنح العفو العام ويشمل الضباط والجنود بمن فيهم زعماء التمرد الرئيسيين.

واستمرت حكومة صاحبة الجلالة ترجو بصدق أن يعم الاستقرار السلطنة وأن يعود زعماء التمرد إلى عُمان تحت شروط يرضى بها الطرفان. وستكون مستعدة لتقديم مساعيها الحميدة دائماً لتحقيق النجاح في هذه القضية.

لم يحدث تغيير في وجهة نظر الحكومة البريطانية تجاه هذه القضية. إلا أنه ولسوء الحظ لا تبدو هناك ثمة بادرة في أن زعماء التمرد يرغبون في مصالحة مع السلطان. حيث ظل زعماء التمرد يطالبون بأشياء لا يمكن قبولها وذلك بشكل مستمر. ومن جانبه فقد ظل السلطان متمسكاً برأيه في التضامن والمصالحة، بينما قدمت أعداد متزايدة من الذين شملهم العفو العام الذي منحه السلطان لهم إلى أرض الوطن وذلك كاستجابة لأمر العفو. وهناك دليل قوي على وجود سخط وعدم رضا بين زعماء التمرد أنفسهم. ومن الأشياء البديهية والواضحة أن سبب التمرد الأخير لم يستمر لأنه لم يكن من أجل هدف عام يلتف حوله زعماء التمرد، كما أنه لم يستمر لعدم اتفاقهم ومناصرتهم بعضهم للبعض الآخر. بمعنى أن التمرد كان خالياً من الهدف ومن الرؤية المحددة ومن الشيء الذي يجعله متماسكاً ومستمراً وملهباً لمشاعر الشعب. وما يسمى بحركة استقلال عُمان ما هي إلا «نمر من ورق» حاولت الترويج لها دعائياً أطراف لم يكن همها حفظ السلام والاستقرار في المنطقة بل الغرض منها كان المصالح الذاتية والمطامع التي يمكن أن يحصلوا عليها منها. إن زعماء التمرد السابقين ومن كان يقف وراءهم ويساندهم ويساعدهم والذين كانوا يدافعون ظاهرياً عن وحدة العرب هم في الحقيقة وعلى مستوى الأفعال كانوا يحاولون تشتيت هذه الوحدة والتي كانت ومازالت موجودة وباقية في هذه المنطقة وكانوا يعملون على تقسيم دولة عربية مستقلة وذات سيادة وهي سلطنة مسقط وعمان.

الوثيقة رقم (١١٩٦)

اللجنة السياسية الخاصة، الدورة السابعة عشرة
خطاب الوفد العماني الذي ألقاه الشيخ طالب بن علي

السيد الرئيس،

أرجو أن أتقدم بالشكر للجنة لسماحها لي بتقديم أفكار وآراء الوفد العماني. لقد منحتنا اللجنة السياسية الخاصة نفس الشرف العام الماضي على الرغم من وجود بعض المعارضة، نحن نعتبر سماحكم لنا بالتعبير عن آرائنا ووجهات نظرنا حول ما يجري في عُمان نصراً للتعبير بكل حرية وضربة لأولئك الذين يحجبون تدفق الأخبار من عُمان والذين يحاولون أن يطبقوا الصمت على صوت عمان.

السيد الرئيس،

إن من الأمور التي لا يمكن تصديقها أن تظل الأمم المتحدة بعيدة وبمعزل عن أهم المشاكل والتي تعتبر واضحة كقضية من قضايا الإمبريالية والهيمنة في أسوأ صورها وأشكالها. وأن قضيتنا تأتي كنتائج للانتهاك الصارخ والصريح من قبل حكومة المملكة المتحدة لدستور وشرعة الأمم المتحدة ومخالفة وخرق وانتهاك لسلطتنا وحكمنا وتدخلٍ في شؤوننا الداخلية. إن المسألة العمانية هي مسألة كلاسيكية قديمة تفجرت لمطامع وأنانية وسوء أخلاق الإمبرياليين وجواسيسهم الذين باعوا أنفسهم بسعر رخيص بخس لدوام وتخليد حكم أسيادهم. إن هذه السياسة البريطانية والتي تقوم وتتأسس على قمع وظلم واستعباد الأمم الصغيرة المسالمة ما زالت ولسوء الحظ تكشف عن نواياها السيئة على الرغم من شجب وإدانة الأمم المتحدة والعالم والرأي العام الجماهيري. لذا فإنها دليل وبرهان على أن الصراع في عُمان سيشكل خطراً على السلم العالمي والأمن وسيزيد من

الاضطرابات وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط.

السيد الرئيس، ممثلي الوفود المحترمين،

لا أود إعطاؤك تفاصيل لكل حدث في بلدي لأن ذلك سيأخذ الكثير من وقتك الثمين. وبدلاً عن ذلك فإنني أود أن أعطيك ملخصاً لخلفية الأحداث، والذي من خلاله ستتمكن من أن تكون في وضع يسمح لك بالتفريق بين ما هو صالح وحق وما هو خطأ. ومن ثم تستطيع أن تكون على بينة وأساس ويقين من حقيقة الوضع في عُمان وذلك بوقوفك على الحقائق. وأود أن أسمح لأعضاء الوفد الآخرين والذين سيرافقونني والذين كذلك سيدافعون عن حقوقنا لإظهار كل ما من شأنه تدعيم وتعزيز موقفنا ووضعنا.

السيد الرئيس،

من خلال تاريخنا الطويل عشنا في دولتنا المستقلة وحكمنا المستقل في سلام ووئام واستقرار، إلا أن بريطانيا ومنذ أمد بعيد بدأت في خلق المشاكل والصعوبات بتدخلها في ممارستنا لحياتنا العادية وبدأت في وضع الخطط المحكمة في المخادعات والمكايدات والتآمر ضد أمننا وتكاملنا.

المسؤول الإداري في مسقط الذي سبق تعيينه من قبل الإمام يخضع الآن للسيطرة البريطانية الكاملة ويخدم أغراضها. وفي الحقيقة أصبح وكيلاً للحكومة البريطانية في مسقط يحرس مصالحها.

كما أن بريطانيا حاولت أن توسع من هيمنتها وتأثيرها على عُمان من خلال سلاطين مسقط. إلا أن كل الأئمة المتعاقبين قاوموا الطموحات البريطانية في عُمان بكل ما لديهم من إصرار وعزيمة ومصادر قوة. وفي خلال العقود الماضية وقع العديد من المعارك مما أسفر عن آلاف الجرحى ووقوع العديد من الحوادث. وبحلول عام ١٩٥٥م حشدت وعبأت بريطانيا قواها في المنطقة واستعدت للمعركة النهائية لاستعباد وإخضاع عمان. حيث استخدمت بريطانيا في تلك المعارك عدداً هائلاً من القنابل ومن المحاربين وأسلحة ذات مدى بعيد. والعديد من القنابل سقطت على القرى الآمنة مما تسبب في وقوع الكثير من الخسائر في الأرواح والمعدات والمساكن. ونفذ هذا العمل العسكري دون أن يوضع في الاعتبار أي مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان. إن هذا الدمار والعدوان الغاشم والكبير لم يعرف قيداً ولا حداً ولا شرعاً في بلادنا وأرضنا وفي هذا العصر الذي عرف دستور الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان.

ولقد نشرت مجلة بريطانية تدعى **الشرق الأوسط**، في الصفحة ٢٢، من العدد ٩، لسنة ١٩٦٢ الآتي:

«في تموز/ يوليو ١٩٥٧ قامت جماعة من رجال القبائل المؤيدة لإمام عُمان باحتلال عاصمته السابقة نزوى، إلا أنه في شهر آب/ أغسطس تم طردهم من قبل قوات السلطان وبمساعدة سلاح الجو البريطاني وقوات بريطانية برية. واستمرت العمليات العسكرية البرية دون انقطاع منذ ذلك الزمن دون أن تحقق أي نتائج».

السيد الرئيس،

إن ما يصفه هذا المقال الوارد بهذه المجلة البريطانية على أنه عمليات عسكرية متقطعة وفي فترات يشتمل على استخدام دبابات ثقيلة وتفجير للقرى باستخدام المدافع والقنابل. وتم توجيه هذه العمليات العسكرية ضد كل السكان بما فيهم من نساء وأطفال. لقد طاف وتجول الجنود البريطانيون في كل مناطق عُمان مرتكبين كل أنواع الجرائم من حرق للمزارع والمنازل إلى قتل لعدد كبير من الضحايا الأبرياء. إن الرأي العام العالمي والجماهيري ليس مهتماً ولا ملماً بالمقاومة في عُمان لأن كل فروع وسائل الإعلام في المنطقة تحت إشراف بريطانيا. حيث إن كل الصحف والإذاعات تحت القبضة والسيطرة الشديدة والصارمة لبريطانيا.

كما إن المراسلين الأجانب لا يسمح لهم بدخول عُمان لمشاهدة ما ترتكبه من جرائم، لأن حكومة المملكة المتحدة تخشى من مغبة اكتشاف سياسات القمع والقهر التي تتبعها ويفضح أمرها أمام الرأي العام العالمي. وبالتعاون والتنسيق مع موظفي مسقط فلقد لجأت السلطات البريطانية لاتخاذ اجراءات ومقاييس ترى بأنها ضرورية وهامة لتحقيق سياستها القمعية للشعب العماني. وهنالك المئات من الذين زج بهم في غياهب السجون دون إجراء محاكمات لهم، وتم اعتقال المئات بتعسف وظلم واستبداد. وأولئك الذين اعتقلوا تعرضوا لعمليات تعذيب مريرة حتى تتحصل الحكومة البريطانية وسلطاتها منهم على معلومات حول القوات الثورية وحركتها في كل أنحاء القطر. كما فرض حظر للتجول من غروب الشمس وحتى شروقها ومازال هذا الوضع قائماً.

كل هذه الأعمال المنافية والظالمة قد تم اتخاذها وتطبيقها بتحدٍّ للدستور وبتجاهل وتغاضٍ واستخفاف بحقوق الإنسان وحتى دون مراعاة لأبسط مبادئ

الخلق والاحترام والأخلاق الدولية. وواحد من أفظع طغيان وظلم بريطانيا يتمثل في منع وحظر الصليب الأحمر الدولي من الدخول لعمان لممارسة وظائفه الإنسانية وسط المقاتلين من جرحى وقتلى ومصابين.

كما منعت بريطانيا أعضاء وممثلي الصحف ووكالات الأنباء من دخول عمان. ولم تكتف بذلك بل منعت العمانيين أيضاً من مغادرة بلادهم. فوق كل هذا حظرت بريطانيا ومنعت العمانيين من الذهاب لمكة سنوياً لأداء فريضة الحج. والأسباب والاعتبارات التي دعت بريطانيا لهذه السياسات القمعية الظالمة والمجحفة في حق عُمان والعمانيين هو في محاولتها إخفاء هذه السياسات عن الرأي العام حتى لا يعرف أحد ما الذي يحدث في عمان.

السيد الرئيس،

أود هنا أن أذكر هذه اللجنة أنه إذا ما تركت بريطانيا أهل وشعب مسقط وعمان وشأنهم دون تدخل في شؤونهم الداخلية لما كان هناك ثمة داعٍ للمشاكل والصراعات مع أخوتنا بمسقط. وإذا ما تركت بريطانيا عُمان اليوم فإنهُ وبلا شك سيعم السلام وتنقشع الظلمة ويعود الاستقرار والوئام لعمان وأهلها. وإننا نقولها وبكل صراحة، أيها السادة الكرام، وبدون همس وبالصوت العالي بأن التوتر سيستمر وأن السلام سيتهدد ويكون في خطر في هذا الجزء من العالم الذي نعيش فيه وفي مناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية متى ما استمر الاحتلال البريطاني في عمان. ومن المستحيل أن يستتب الأمن والسلام ويعم الاستقرار هذه الربوع إلا بزوال ونهاية التدخل البريطاني. ونحن من جانبنا نأخذ موثقاً وعهداً ومن خلفنا كل الأمة العمانية بأن المقاومة ضد الاحتلال وضد التدخل البريطاني ستستمر وبكل قوة إلى أن نحقق ما نصبو إليه من حقوق حتى وإن امحت كل الأمة العمانية من على الأرض. ونحن أشداء وأقوياء في رغبتنا وتطلعنا إلى أن نمحو ونقضي ونتخلص من آخر بقايا ومخلفات الحكم الاستعماري في بلدنا وفي جانبنا الاتجاه الدولي الجديد وقرارات الأمم المتحدة المتمثلة في تصفية الاستعمار وإزالته من العالم.

السيد الرئيس،

إذا بدأنا في تقديم كل الأدلة والبراهين التي تدلل وتثبت حقوقنا التاريخية وسيادتنا على أرضنا وبلدنا فإن ذلك سيكون مجرد تكرار لما سبق ذكره، وقد يؤدي في غير ضرورة إلى تأخير تداولاتكم للأوضاع ووضع الصورة الحقيقية لها. وفي

العام الماضي قمنا، نحن ومعنا العديد من العرب وبعض الوفود المعروفة والمرموقة، بتقديم الحجج التاريخية والقانونية لإثبات حقوقنا الشرعية، وهذه الحجج ظلت قائمة لم يكذبها أحد، كما أننا لم نسمع أي تصريح أو عبارة ولم نر وثيقة كذلك توافق وتجيز وتصدق على التدخل البريطاني في شؤوننا الداخلية. وقضيتنا تمت الموافقة عليها بتصويتكم لصالح القرار المقدم إليكم العام الماضي في هذه اللجنة. أما الآراء والأطروحات البريطانية فقد أبطلت ولم تجاز ولم يعترف بها من قبل حكمكم فيها. لقد جاء حكمكم لصالحنا ونحن في انتظار تأكيد قراركم وحكمكم السابق. إن موقفكم معنا ومساعدتكم لنا إنما تعني الشيء الكثير وتحمل وزناً كبيراً وعظيماً كما أنها ستجبر العدوانيين والغزاة على ترك بلدنا كما تركوا من قبل المناطق التي كانت ترزح تحت نير الحكم الاستعماري.

السيد الرئيس،

إن حكومة المملكة المتحدة لا تستطيع أن تختبئ وراء الدور البريء كأنها مفاوضة أو وسيطة لا يعنيها الأمر شيئاً، في الوقت الذي تقوم فيه قواتها المسلحة بتنفيذ خططها لتحقيق مصالحها الذاتية. إن الحقائق تتحدث عن نفسها فالحقيقة هي أنه ليس هناك سلطان في مسقط بل هناك وكيل بريطاني في مسقط منوط به تنفيذ وتحقيق المصالح البريطانية فيها. وإذا ما كانت بريطانيا قد وجدت إماماً يدين لها ويعمل كوكيل لها في عُمان لكانت قد اكتفت بذلك ولن تثير العقبات والمشاكل من خلال الاعتراف بعمان كدولة مستقلة ذات سيادة. وليست مرتبطة بالإدارة في مسقط. وحينما فشلت بريطانيا في أن تجد حاكماً عمانياً يقر ويعترف بنفوذها في عُمان لجأت إلى توسيع حكم سلطان مسقط وعمان المستعد لتنفيذ وتحقيق سياستها الاستعمارية.

السيد الرئيس،

لقد حاولنا جاهدين أن نعمل على حل خلافاتنا ومنازعاتنا عن طريق السبل السلمية وذلك بقبولنا للمفاوضات والمفاوضين. فمن الذي يلام على فشل هذه المفاوضات؟ هل نحن أم البريطانيون من يرغب حقيقة في حل هذا النزاع بالطرق السلمية وبما يتماشى ويتفق مع المبادئ الشرعية والدولية؟ لقد أظهرنا نوايانا السلمية أثناء سير المفاوضات السابقة وما سلكناه سابقاً من طرق من مع بريطانيا التي لم تكلل بالنجاح باحثين عن ترتيب وتنظيم لمواقف مرضية والتي يمكن عن طريقها استعادة حقوقنا الضائعة وتحقيق استقلالنا.

من الذي أجهض واحبط محاولاتنا السلمية لوقف نزيف الدم والتركيز والعمل والسعي من أجل تنمية بلدنا؟ وإذا كانت حكومة المملكة المتحدة صادقة في اهتمامها بالتوصل إلى مفاوضات بناءة فلماذا صوَّت وفدها ضد القرار الذي من أجله دعي لهذه المفاوضات في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العمومية.

هل تم توجيه الوفد البريطاني هنا لمساندة ودعم القرار الذي من أجله تمت الدعوة للتفاوض تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة؟ إن الطريقة الوحيدة لإثبات صدق نواياهم هي مجيئهم ووقوفهم أمامك لكي يعلنوا عن مقاصدهم الحقيقية حتى يمكن وضع حد لهذا الجدال وهذه المفاوضات.

في غضون الأيام القليلة السابقة تناهت إلى أسماعنا أخبار تفيد بتفجير مقر حاكم مطرح ومركز شرطة هذه المدينة. كما تناهت كذلك إلى أسماعنا أنباء ومعلومات عن قيام الجيش الثوري بتحطيم تجهيزات وإمدادات النفط الخاصة بالقوات المسلحة البريطانية في عُمان حيث تم تفجير وتحطيم قاعدة حصن بهلاء التي كان يستخدمها الجيش البريطاني المحتل وكذلك تفجير ميناء العشيش العسكري.

إن المناوشات والصدامات المسلحة تحدث يومياً مخلفة وراءها إصابات بالغة لدى الجانبين. إن أخبار القتال والتفجيرات السابق ذكرها في عُمان إنما تقف دليلاً وبرهاناً على استمرارية العمل النضالي من أجل نيل الاستقلال. أكثر من ذلك فقد قامت الحكومة البريطانية بتأسيس مراكز قيادية لقواتها في عُمان ومسقط لتوجيه نشاطاتها وعملياتها ضد المواطنين.

ولقد أوردت صحيفة **الديلي إكسبرس** اللندنية في مقال لها نشر بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٢م بأن القوات البريطانية قامت بتنظيم مناورات عسكرية في خليج عُمان خلال شهر أيلول/ سبتمبر المنصرم. الأمر الذي يعني ويفسر على أن الحكومة البريطانية قد زادت وكثفت من عدد قواتها العسكرية ومعداتها وأجهزتها العسكرية وذلك بهدف قمع القتال والقضاء على الثوار قبل مناقشة هذه القضية العمانية في الجلسة السابعة عشرة للجمعية العامة.

السيد الرئيس،

إنني الآن أتوجه بمخاطبة الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً. أنتم قد نلتم وحصلتم على استقلالكم الذي حاربتم من أجل تحقيقه. وعندما علم الناس

في كل أنحاء المعمورة عن قضيتكم سارعوا لدعمكم ووقفوا معكم بكل الطرق بما في ذلك مناقشة قضيتكم في الأمم المتحدة. إن هذه الهيئة بحثت عن المعلومات وأجرت التحقيقات ووضعت مساعدتها المعنوية خلف ضحايا العدوان والقهر وذلك عن طريق الضغط المعنوي ضد المستعمرين والطغاة العدوانيين. نحن نلجأ إليكم ونلتمس منكم المساعدة والمؤازرة في نضالنا وكفاحنا من أجل التحرر والحرية بأن تكونوا ملمين بكل التطورات التي تحدث في بلدنا. وألا تخدعكم الأخبار المضللة والزائفة من عُمان وما تبثه وسائل الإعلام البريطانية من تضليل وتشويه حول الأوضاع الفعلية في عمان.

نحن نولي ثقتنا هيئة الأمم المتحدة ولدينا كامل الثقة بأنكم لن تألوا جهداً في مناصرتنا من أجل استرداد حقوقنا ومساعدتنا في نيل استقلالنا.

شكراً لكم سيادة الرئيس.

الوثيقة رقم (١١٩٧)

ســري

(ز ١٠٩١)

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢

السيد أي. أر. ولمسلي (A.R.Walmsley)

وزارة الخارجية

عزيزي روبرت،

إشارة إلى برقياتي رقم ٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ حول مناقشات جون فيلبس مع سلطان مسقط في ما يتعلق بما دار من نقاش في الأمم المتحدة حول عمان.

٢. أرفق لكم محضر المحادثات المشار إليها أعلاه. وأعتقد بأنك تتفق معي على تهنئة جون فيلبس على النجاح الذي تحقق نتيجة لجهوده. وكلنا ندرك قوة الإقناع التي يتوجب ممارستها على السلطان حتى يغير من موقفه السلبي وليتعامل إيجابياً مع الأمم المتحدة..

٣. كما كنت أتوقع فإن السلطان لن يكون متساهلاً مطلقاً مع الشروط والأنشطة التي سيقوم بها أي مبعوث من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لتقصي حقيقة الأوضاع في عمان، إلا أننا لا نعتقد أن ذلك سيصل إلى درجة إخفاق الزيارة. وإذا كان الأمر يتعلق بالسيد دي ريبينغ أعتقد بأن السلطان سيتساهل معه.

٤. لم يتم التطرق لموعد ووقت الزيارة أثناء تداول الموضوع أكثر من القول

بأنها ستتم خلال العام القادم. وأتصور بأن هذه الزيارة إذا ما قدر لها أن تتم فلن تكون قبل فترة طويلة من اجتماع الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٦٣ وذلك لإعطاء الأقطار العربية ومؤيديها أقل فرصة ممكنة للإدعاء بأن الأوضاع قد تدهورت بعد الزيارة. وما يحدث الآن للتمرد يقع في صالحنا إذا ما اغتنمنا الوقت خاصة إذا ما أدت عودة العلاقات الأنكلو - سعودية إلى وقف المساعدات السعودية للمتمردين. وكما تعلم فإن السلطان يعتزم الذهاب إلى لندن في حوالى نهاية حزيران/ يونيو القادم وذلك لقضاء مدة شهرين أو ثلاثة أشهر هناك. وفيلبس وأنا نرى أنه من المستحسن أن تتم الزيارة أثناء غياب السلطان، كما أن السكرتير العام للأمم المتحدة لا يرى في زيارته لعمان دون أن يقابله السلطان شيئاً قد ينقص من أهميته أو يشعره بالتجاهل أو بالازدراء. فمبعوث الأمم المتحدة بالطبع يستطيع أن يرى السلطان أولاً في لندن لأن السلطان سيكون أكثر تفهماً واستعداداً لتقديم المساعدة وذلك أكثر مما عليه الحال عندما يكون في صلالة. كما أنه سيكون من الأفضل أن يكون السلطان بعيداً عن البلاد في وقت الزيارة.

٥ . ونحن نرجو ألا تكون هناك دعاية متى ما أمكن ذلك للزيارة وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بوقتها حيث لا نود أن يقوم المتمردون بما من شأنه إثارة الوضع بفعل قلاقل واضطرابات قد تؤثر وبلا شك في موقف مبعوث الأمم المتحدة.

٦ . ما ورد أعلاه تمت كتابته على افتراض أن مشروع القرار العربي لن ينال مصادقة اجتماع الجمعية العامة بجميع أعضائها. أما في حالة عدم حدوث ذلك فستبرهن الجمعية العامة، حسب وجهة نظري درجة من عدم المعقولية لن يكون أمامي حيالها إلا التعاطف بصورة كبيرة مع السلطان.

٧ . أرسل نسخاً من هذه الرسالة ومحتوياتها إلى جون فيلبس في مسقط وكذلك إلى كراو في نيويورك.

مخلصكم

دبليو. أتش. لوس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١١٩٨)

سـري

مسألة عمان
اجتماع الجمعية العمومية ١ كانون الأول/ ديسمبر
التحليل الأولي لنتائج التصويت

إشارة إلى برقية نيويورك رقم ٢٣٥٩ بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر فقد فشلت كل الفقرات المتعلقة بالقرار العربي التي تبنتها اللجنة السياسية الخاصة بتحقيق ثلثي أعضاء الجمعية العامة، لذا فقد تم إلغاء القرار بكامله.

٢. ولقد قمت بتحليل أولي لأصوات وفود الحكومات التي كنا قد تباحثنا معها من أجل الوصول إلى رؤية مشتركة وذلك أثناء الفترة في ما بين النقاش داخل اللجنة والجمعية العامة وبمقارنة ذلك بالتصويت داخل اللجنة كانت النتيجة في صالح ما قمنا به من أجل كسب تأييدهم.

أ ـ حلف شمال الأطلسي الناتو وأوروبا:

لقد حاولنا كسب تأييد كل من النمسا واليونان والبرتغال وإسبانيا وتركيا وكل هذه الدول وعدت بدرجات متفاوتة من التأكيد والتصميم، على أن تقف ضد القرار مجتمعة. وفي اليوم المحدد لاتخاذ القرار وقفت كل هذه الدول ضد القرار، في ما عدا النمسا التي اعترضت على أول فقرة مقرة ومعترفة بأن لعمان الحق في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك اليونان التي امتنعت طوال الوقت حيث إنها، أي اليونان، كان يمكن أن تصوت ضد القرار حيث إنها أطلعتنا بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر على أن تقديم إعلان للجماهير من طرف

السلطان سيؤدي إلى تغير في الوضع (وبصورة كاملة غيرت من قرارها في الاستمرار في الامتناع، ربما كان ذلك بسبب غياب أفيروف).

ب ـ دول الكومنولث:

اما في ما يتعلق بدول الكومنولث من مثال قبرص وباكستان فلم يتعهدا بتقديم أي مساعدة (ونيقوسيا حتى لم ترد على برقية الـ CRO) وفي أثناء الاجتماع والمناقشات صوتتا، أي قبرص وباكستان، لصالح القرار. أما بالنسبة لتنجانيقا والتي وعدت بالامتناع فإنها لم تحضر أصلاً مما لم يحدث أثراً أو اختلافاً. وترينداد لم تتعهد ولم تحضر كذلك. أما جامايكا فقد وعدت بذلك وأوفت به في ما يتعلق بالفقرتين الأوليتين النافذتين إلا أنها صوتت لصالح الفقرة الأخيرة من القرار. أما بالنسبة للهند والتي لم نتمكن من التحدث إليها وكسب تأييدها فقد امتنعت طوال الجلسة والمناقشات.

وأعطيت هذا التحليل إلى السيد ريدقات بالـ CRO واقترحت أن نتقدم بالشكر والتحيات لبعض هذه الحالات.

ج ـ الأفارقة:

إن كل من السنغال والصومال لم تتعهدا بالوقوف معنا فصوتتا لصالح القرار في كل فقراته الثلاث النافذة. أما تشاد فقد كانت غائبة الأمر الذي قد يعزى إلى التدخل الفرنسي حيث إن تشاد كانت قد صوتت لصالح القرار في اللجنة السياسية الخاصة إلا أن ذلك قد يكون سبباً عرضياً. أما النيجر فقد صوت للقرار في اللجنة وفي الجمعية العمومية.

د ـ الآسيويون:

على الرغم من عدم إعطاء تعهد ملزم فإن اليابانيين قد صوتوا ضد كل فقرات القرار الثلاث. وعلى الجانب الآخر فإن الإيرانيين وعدوا بالامتناع عن التصويت للقرار إلا أنهم وفي الحقيقة قد صوتوا لصالح الفقرتين الأخيرتين. ويبدو أن السيد قاكيل وللمرة الثانية لم يذعن للتعليمات ولم يتقيد بها.

هـ أمريكا اللاتينية:

وعد الغواتيماليون بالامتناع عن التصويت إلا أنهم في الحقيقة قد غابوا عن الاجتماع. أما فنزويلا فإنها لم ترد على برقيتنا لمحاولة كسبهم لصفنا. أما كولومبيا والأرجنتين فإنهما لم يتعهدا بأي إلتزام للوقوف معنا في عملية التصويت. إلا أنهما

وأثناء تداول القرار فإنهما قد امتنعتا عن التصويت فيما عدا الأرجنتين والتي صوتت لصالح الفقرة الأولى للقرار. ولقد وعدت جمهورية الدومنيكان بالمساعدة إلا أنهم كانوا قد غابوا عن الحضور.

٣. التحليل الشامل والكامل موضح في ذيل هذا المحضر.

٤. تم قفل باب التصويت في فقرات القرار الثلاث وعلى الأخص الفقرة الأخيرة حيث غلبنا فيها بصوت واحد فقط. حيث خيب أملنا الجامايكيون والإيرانيون واليونانيون.

٥. ملحق مسودة من برقيات التهنئة حيث لابد من الإشارة إليها. وهذه بحسب توصياتكم (رقم ٣٣٦١).

أس. أم. بلاك

(S.M. Black)

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢

الوثيقة رقم (١١٩٩)

ســـري

1064/8/63

بعثة المملكة المتحدة للأمم المتحدة
٩٩ بارك افنيو نيويورك

٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣م

أي. أر. ولمسلي (A.R. Walmsley) المحترم

وزارة الخارجية

لندن

عزيزي أوست. . . ،

أبلغ السيد فانويك (Van Wijk) السيد أكلاند (Acland) بأن الأمين العام قد حول له خطابنا الذي يؤكد دعوة السلطان له لإرسال ممثل شخصي إلى عُمان (تلغرافنا رقم: بي سي بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير). كما ذكر يوثانت بأنه يفكر جدياً في تعيين دي ريبينغ. هذه أخبار سارة، وفي الوقت ذاته طلب من فانويك إعداد مذكرة بحقائق المشكلة وذلك اعتماداً على المحادثات التي أجرتها اللجنة السياسية في هذه السنة وتوضيح رأيه في ما يختص بالمشاكل التي ستواجه الممثل الشخصي، وقد وعدنا فانويك بأن يطلعنا على كلا المستندين قبل رفعهما إلى الأمين العام، هذا الأمر سوف يساعدنا كثيراً.

٢ . إننا نعرف من خلال ما قاله في مناسبات سابقة أن فانويك يظن أنه من الصعب جداً تقييد طبيعة مهام الممثل، وبمجرد أن يتم تعينه سيجد نفسه مدعواً

لمقابلة الوفود ولزيارة عواصم الدول العربية. وعموماً التدخل في جميع الأمور التي تخص مسألة عمان. لقد انتهز أكلاند هذه الفرصة ليوضح مرة أخرى لفانويك بأننا نعتبر أن عمل الممثل يتمثل فقط في تلبية دعوة السلطان للتعرف مباشرة إلى الوضع في السلطنة وعليه ينبغي الذهاب إلى السلطنة وليس لأي مكان آخر، أنا متأكد أنه يجب أن نصر على هذه النقطة. وبالتأكيد سوف تكون هنالك انتقادات من العرب الذين سيجادلون بأنه تم حجب الممثل عن مقابلة أو التحدث مع أولئك المعنيين فعلاً، ولكن هذا الجدال يمكن مجابهته، يوجد الكثير من المقتبسات في خطب وفود الدول العربية في ما يتعلق بحالة الأوضاع في الشؤون العمانية (وجود القوات البريطانية ـ حروب التحرير وغيرها) ويمكننا أن نرد عليهم بأن الممثل قد دعي لزيارة عُمان أساساً للوقوف على حقيقة تلك الادعاءات.

٣. كما أشار فانويك إلى موضوع تمويل زيارة الممثل والتي يظن أن يوثانت يرغب في تسويتها قبل تعيين أي شخص، وأنه يرى صعوبة في تحمل المنظمة هذا التمويل، ولكنه يرحب بأفكارنا. وأن شعورنا ولأسباب سياسية نرى أن يكون تمويل زيارة خارج ميزانية المنظمة. وليس هنالك بند مصدق أو اعتماد في ميزانية عام ١٩٦٣م لهذا التمويل. وعلى الأمين العام تمويل الزيارة في بند (المصروفات غير المرئية) البند رقم (A/RES/1863/XVII) أو يمكن الصرف من بند صيانة السلام والأمن أو الحصول على أجوبة للجنة الاستشارية الخاصة بالإدارة وشؤون الميزانية (حيث يوجد بها موظف عراقي من المفترض أنه يعمل بصفته الشخصية) وسوف يقوم برفع التقديرات إلى الجمعية العامة (عبر اللجنة الخامسة ـ في الجلسة الثامنة عشر). وفي اعتقادنا أن هذه مجازفة تعطي الجمعية العامة فرصة التدخل في الموضوع. إنني متأكد بأنك سوف توافقني أن السلطان الذي أصدر دعوته للأمين العام يوثانت على أساس شخصي يجب أن يتحمل مصروفات الزيارة لعمان وأنه يمكن تفويضنا لإبلاغ فانويك وجهة نظرنا هذه على وجه السرعة.

٤. أرسل من هذه الرسالة نسخة إلى لوك بالبحرين وإلى فيليب بمسقط.

توقيع سي. تي. كرو

(C.T. Crowe)

الوثيقة رقم (١٢٠٠)

سـري

(1091/63)

الوكالة السياسية

البحرين

٩ شباط/ فبراير ١٩٦٣

أي.أر. ولمسلي (A.R. Walmsley)

وزارة الخارجية

لندن SW1

عزيزي روبرت،

أرجو منك مراجعة رسالة جون فيلبس رقم ١٠٥١ بتاريخ ٣ شباط/ فبراير - وبرقيته رقم ٥٢ و٥٤ المرسلة لي (ولم ترسل نسخة منها إلى نيويورك) عن زيارة مندوب الأمين العام إلى سلطنة مسقط.

٢ . لقد قابلت السلطان لمدة ساعة بتاريخ ٦ شباط/ فبراير وكان في مزاج منشرح ومتقبل. لقد شرحت له أننا كنا كثيري القلق وكما نعلم فهو أيضاً كذلك لاستثمار هذه الزيارة إلى الحد الأقصى بقصد إغلاق ملف القضية العمانية في الأمم المتحدة إلى الأبد. ولقد شعرت أن رأيه هو معاملة المندوب على أنه ضيف القنصل العام وضرورة مرافقته خلال جولته سيمكننا من تحقيق غايتنا. ولكن البريطانيين يعتبرونه طرفاً في النزاع فإن هذا الإجراء سوف يكون محرجاً للمندوب، وسيقلل من قيمة تقريره في عيون الأعضاء المحايدين للأمم المتحدة.

ولقد ارتأيت أن من الأنسب كثيراً لو أن السلطان قام بتعيين أحد موظفيه لمراقبة المندوب. ورد السلطان بالقول بأنه يتفق تماماً معي في تلك النقطة. كما أن القنصل العام بنفسه قد اقترح سابقاً بأن الكولونيل ماكسويل من قوات السلطان الجوية سيكون شخصاً مناسبا لهذه المهمة وأنه (السلطان) سيوافق على اختيار ماكسويل.

٣. و بعد ذلك أثرت سؤال تحركات المندوب في داخل السلطنة. وأخذاً بعين الاعتبار الهدف نفسه فلقد اعتقدت أن من المفيد أن نتفق قبل وصول المندوب على مناطق معينة يسمح له بزيارتها. واقترحت الباطنة والمنطقة بين سمائل وعبري، ومنطقة الرستاق. فرد السلطان بأن الباطنة والرستاق مناسبتان تماماً، وأنه ليس لديه اعتراض على المنطقة ما بين سمائل وعبري، إلا أنه لن يشعر بالرضا لزيارة المندوب إلى منطقة بني هناة. فلقد تزايدت الضغوط على شيوخ بني هناة لحثهم على المزيد من التعاون مع سلطات السلطنة. وأنهم تجاوبوا بصورة إيجابية. ولذا فهو يخشى أن زيارة المندوب قد تثيرهم مجدداً. فقلت أنه سوف يكون من المؤسف عدم السماح للمندوب بزيارة أي من مناطق بني هناة. إذ إن تلك المناطق كانت هي قلب الثورة وهي الآن هادئة والشيوخ الآن أصبحوا أكثر ودية وتعاوناً. ولم يكن لي ما يؤيد تخوفه من زيارة المندوب لهم. وافق السلطان على عدم وجود ما يدعو للقلق وقال إنه كفكرة أخرى فإن من المستحسن أن يقوم المندوب بزيارة الغافات على سبيل المثال وهو الآن لا يعترض على ذلك. ثم اقترحت أنا بأن يتم السماح لفكرة زيارة الشيخ أحمد بن محمد الحارثي في المنطقة الشرقية، فوافق السلطان حالاً على هذه الفكرة، فلقد كان الشيخ أحمد إنساناً طيباً، ومتحدثاً لبقاً، وهو قادر على أن يحشد شيوخ المنطقة الشرقية لمقابلة المبعوث والذي سوف يكون قادراً على الاستماع إلى ما يريدون قوله. ولقد اتفقنا أن يقوم القنصل العام بتدوين هذه المقترحات وتقديمها مكتوبة إلى السلطان وعلى رخصة إقرارها. وإذا ما رغب المبعوث بالذهاب إلى أي منطقة خارج المناطق المتفق عليها فإن عليه الحصول على رخصة محددة. ولقد أوضح السلطان تماماً بأنه لن يسمح له بزيارة المناطق الخاضعة للسلطنة من منطقة البريمي وربما أيضاً أي من مناطق الظاهرة عدا عبري. لأن هذه المنطقة ليست لها علاقة بثورة الإمام السابق.

٤ . أخيرا قلت أياً كان المبعوث ولكن نأمل أن يكون هو السيد دي ريبينغ فإني أرى من المستحسن أن يقوم السلطان باستقباله عند وصوله وعند مغادرته. إذ

إنه سيأتي بناءً على دعوة من السلطان، وكنوع من المجاملة فإنه يرغب حتماً بتقديم احترامه عند وصوله. وبالتأكيد أيضاً فإنه يرغب بالتحدث إلى السلطان بعد انتهاء جولته، وأن يأذن له بالمغادرة. وبعد برهة من التأمل وافق السلطان على مقترحاتي. فلقد استحسن السيد دي ريببنغ. وإذا ما تم تعيينه هو كمبعوث فإن السلطان سيكون مسروراً على الدوام للالتقاء به.

٥ . شكرت السلطان على موقفه الايجابي وقلت إن هذا من شأنه أن يُنجح زيارة المبعوث.

٦ . سوف أناقش تفاصيل الرسالة المزمع توجيهها إلى السلطان مع جون فيليبس عندما أكون في مسقط الأسبوع القادم.

٧ . أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى فيليبس في مسقط وكرو في نيويورك.

دبليو. أتش. لوس

(W.H.Luce)

الوثيقة رقم (١٢٠١)

سـري

برقية من مسقط إلى وزارة الخارجية

شفرة OTP

السيد فيليبس (Mr. Phillips)

رقم ٢٢ ـ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٦٣م

عاجل وسري

برقية رقم ٥٤ معنونة إلى البحرين بتاريخ ٣ شباط/ فبراير

معلومات مكررة لوزارة الخارجية

برقيتي رقم ٥٢ الفقرة ٢

إنني أتساءل ما إذا كان يمكنك محاول إقناع السلطان كي يعدل من موقفه تجاه الأماكن التي يمكن لممثل الأمين العام للأمم المتحدة زيارتها.

٢. إن مسألة رفض الموافقة على قيام الممثل بزيارة الأماكن التي يطلب زيارتها ستسبب انطباعاً سيئاً، وفي الوقت ذاته فإن مسألة دعوته لزيارة أي مكان يرغب في زيارته بعد وصوله إلى عُمان سوف يخلق انطباعاً جيداً. يمكن تجنب الأمر الأول وتحقيق الثاني إذا ما وافق السلطان مسبقاً على زيارة المناطق الآتية:

أ) المناطق الواقعة بين سمائل وعبري.

ب) منطقة الرستاق.

ج) الشيخ أحمد بن محمد الحارثي في الشرقية.

د) الباطنة.

٣. المناطق (أ) و(ب) تشمل جميع المناطق التي كانت تمثل إمامة عُمان عدا المنطقة الشرقية، التي تعتبر منطقة حساسة جداً بالنسبة للسلطان إلا أنها لم تلعب أي دور ولم تكن طرفاً في التمرد الذي حدث سوى أن الشيخ أحمد نفسه أخذ جانب السلطان وبأخذ ذلك في الاعتبار أعتقد أن السلطان سوف يوافق على زيارة المنطقة (ج) وأعتقد أنه ليس هنالك أي خلاف في ما يتعلق بالمنطقة (د).

٤. إذا ما أراد الممثل زيارة أي من مناطق الظاهرة والبريمي وجعلان فإن ذلك قد يتطلب موافقة لاحقة حيث يمكن أن يشرح للممثل بأن تلك المناطق كانت خارج محيط عمليات وادعاءات التمرد، ويخشى السلطان من أن يؤدي ظهور الممثل في تلك المناطق إلى إثارة تكهنات غير مرغوب فيها وسط عامة الناس.

تم التوزيع لكل من:

ـ الإدارة العربية　　ـ الإدارة الشرقية　　ـ دائرة الشرق الأدنى

تم توزيع نسخ مقدماً لكل من:

ـ السكرتير الخاص　　ـ السير كاسيا أي　　ـ السير أر. ستيفنز

ـ السيد كروفورد　　ـ رئيس الدائرة العربية.

الوثيقة رقم (١٢٠٢)

سـري

دار الاعتماد

البحرين

١٦ ـ شباط/ فبراير ـ ١٩٦٣

جاي. أف. أس. فيليبس (J.F.S. Phillips) المحترم

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١. لقد علم من لجنة الاستخبارات المحلية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٧ شباط/ فبراير بتقرير من قوات السلطان الجوية بأن العمانيين العائدين من الدمام قد ذكروا بأن طالباً يحاول حثّ الظفاريين للقيام بثورة في ظفار.

٢. بفضول تحدث راديو القاهرة في أحد برامجه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير عن الكفاح الحاصل في ظفار ووصفه بالمقاومة المفتوحة هنالك، ويجب أن أذكر إنه ليس لدينا أي التباس حول مصداقية راديو القاهرة.

٣. وتتذكرون بأننا قد وصلتنا قصه مشابهة في الصيف الماضي تتحدث عن محاولة طالب للتحريض على الثورة، وكان مصدر القصة سعيد بن علي القطان. رسالتي بالرقم ١٠٩٠ج بتاريخ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٦٢ المرسلة إلى كريفز وكذلك رسالته رقم ١٠٩٠ ج بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس تم إعلامنا لاحقاً. أعتقد من قبل وترفيلد بأن هذا الرجل شخص غير جدي ولقد كان يعيش خارج ظفار منذ سنين كما وأن السلطنة قد تجاهلت روايته.

٤ . التقرير الأخير المشار إليه في الفقرة أعلاه يعتبر وارداً من مصدر موثوق وإن لجنة الاستخبارات المحلية ترى بأن محاولة كهذه من قبل طالب تبدو واردة في ظل فشله الحالي في عُمان وبسبب الحجم الصغير من قوة الأمن التي وضعها السلطان في ظفار.

٥ . وكما أشير إليها في مناسبة سابقة فإني أعتقد أن من المفيد أن تراجع أنت إمكانية إعلام السلطان في السلطنة بهذه القصة من خلال أي قناة تراها مناسبة، ولعلهم هم أيضاً يستنتجون بأن هنالك القليل من المصداقية في هذه القصة ولكن أعتقد أنه يجب علينا أن ندع لهم الفرصة أن يحكموا على الموقف بأنفسهم.

٦ . وإذا ما بلغك أي شيء جديد في هذا الخصوص فإنني مهتم بمعرفته. لقد كانت لجنة الاستخبارات المحلية قلقة من أنه إذا ما وقعت أي أحداث في ظفار (رغم ضعف إمكانية حصول هذا الشيء) فإنهم لا يملكون الوسائل المباشرة للتحقق من ذلك.

٧. لقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى جوك جيفن في مكتب الخارجية.

أف. دي. براون

(F.D. Brown)

الوثيقة رقم (١٢٠٣)

المجلس الثقافي البريطاني
٦٥ شارع ديفيس W1

ســري

الإشارة: CF/PG/602/2

١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٣م

د. لورت فيليبس (D. Lort Phillips)

قسم العلاقات الثقافية

وزارة الخارجية

عزيزي ديفيد،

إشارة إلى مذكرتكم رقم ١٧١١ بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير للمجلس الثقافي البريطاني حول المساعدة الدراسية التي يبحث في أمرها لأبناء إخوة سلطان مسقط، وكذلك إشارة إلى ردي الذي لم أبتّ فيه برأي قاطع حول هذه المسألة حيث تمكنت من الإطلاع على رؤى وجهات نظر الأقسام المختصة حول هذا الموضوع الذي طال البحث فيه عما إذا كان يمكن للمجلس الثقافي البريطاني تقديم مثل هذه المساعدة المالية الدراسية أم لا.

نحن على علم وإدراك بالأهمية السياسية لدول الخليج الفارسي، ومما يمكن أن يجنى من تقديم مثل هذه المساعدة للأطفال المستهدفين من مثل هذا النوع من المنح والدراسة. إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل أن مستوى هؤلاء الأطفال التعليمي

وفي الوقت الراهن ليس من ضمن أهداف المجلس البريطاني أو اختصاصاته. على أن ذلك لا يجعلنا في غير استعداد لمنح دول الخليج الفارسي معاملة استثنائية. ونحن نشعر بأنه ليس من الحكمة تقديم خدمات ليست في مقدورنا، لذا وبغض النظر عن عدم استطاعتنا تقديم المساعدة المالية بهذا الشأن فإن صلاحياتنا لا تمتد لتشمل مثل هذا العمل ذي الشأن التخصصي لإحضار تلاميذ من الخارج وقبولهم حيث يمكن أن يستفيدوا من الناحية الأكاديمية والعاطفية. ولا حاجة لي بالقول بأن هذا الأمر سيكون ذا حساسية شديدة وخدعة وذلك إذا قبلنا الأطفال في مدارسنا بعكس ما كان سيكون عليه مع الطلاب الكبار. وأخشى بأن تستمر الطلبات لقبول التلاميذ في سن المدرسة لقبولهم في مؤسسات تعليمية حيث لا نستطيع أن نتحمل المسؤولية نحن أنفسنا.

وأخشى أنني هنا قد أبديت رأياً أكثر وضوحاً من تعقيبي لك في رسالتي بتاريخ ٧ شباط/فبراير حيث لم أبتّ برأي قاطع، إلا أنني أرجو أن يكون الأمر واضحاً وحياً في أسباب عدم تساهلنا في هذا النشاط التعليمي الخاص.

هذه المسألة يرجى أن يطلع عليها مكتب قبول التلاميذ القادمين من وراء البحار، أما إذا كان السلطان قد رفض مسبقاً تمويل تعليم الأولاد فليس ثمة هدف يرجى من فعل ذلك.

مخلصكم

جيمس ويست

(J.D.West)

عن مدير دائرة الشرق الأوسط

الوثيقة رقم (١٢٠٤)

برقية من البحرين إلى وزارة الخارجية

ســري

شفرة OTP

السيد فيلبس (Mr. Phillips)

رقم: ٧٩ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٣

عاجل وسري

برقية معنونة للبحرين رقم: ١٥٣ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل

معلومات مكررة لوزارة الخارجية بالكويت والمملكة المتحدة وبعثة المملكة المتحدة بنيويورك.

برقيتي رقم ٧٨ إلى وزارة الخارجية.

برقية الكويت رقم: ٢٠٦ إلى وزارة الخارجية التي وصلت الآن.

من المحتمل أن يكون هذا الشخص ذات عبد الله الغزالي الذي هرب مؤخراً من قطر بعد سلب الشخص الذي كان يعمل لديه وهو الشخص الذي ورد ذكره في رسائل ماكنزي رقم ١٠١٩/ ٦٣ جي بتاريخ ٢١ آذار/ مارس و٢١ نيسان/ أبريل إلى كامبل.

٢ . وإنني شخصياً أعتقد بأن هذا الإتصال وفي هذه المرحلة قبل زيارة ممثل الأمم المتحدة لعمان عبارة عن فخ. لقد أدرك زعماء التمرد بأنهم قد فشلوا في

القيام بأعمال في السلطنة تعطي الانطباع لممثل الأمم المتحدة بأن الحرب ما زالت مشتعلة. وإذا وافقنا على مفاوضاتهم فإنهم سيدعون بأنهم قد أوقفوا العملية بسبب استمرار المفاوضات.

٣. وأقترح بأن يتم إطلاع الأمير وفقاً لذلك بأن عبد الله الغزالي ما هو إلا شخص محتال حيث إنه قام بالهرب مرتين بعد أن أقدم على سرقة الأشخاص الذين يعمل لديهم مرة عندما كان في زنجبار (حيث كان يعمل لدى جرانتس ويسكي) ومرة ثانية مؤخراً عندما كان في قطر.

وزارة الخارجية تحال إلى بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك.

تم التوزيع إلى:

قسم الإدارة العربية

إدارة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١٢٠٥)

ســـري

من وزارة الخارجية إلى الكويت

شفرة OTP

عن طريق الحقيبة

رقم ٣٦٨ ـ ١ أيار/ مايو ١٩٦٣م

عاجل وسري

معنون للكويت برقية رقم: ٣٦٨

١ أيار/ مايو ١٩٦٣ م

معلومات مكررة للبحرين ومسقط

تحفظ في بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك رقم ٥٤٢

برقيتكم رقم: ٢٠٦ (بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل: متمردو عمان)

نحن لا نرغب في أن نبدو في وضع يظهرنا على أننا غير منطقيين أو أننا نتراجع عما جاء في مذكرة اللورد برقي سيل بتاريخ آذار/ مارس ١٩٦١. وفي الجانب الآخر عن المجادلات الواردة في برقية البحرين رقم: ٢٤١ بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل وبرقية مسقط الموجهة للبحرين رقم ١٥٣ بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل واللتان توضحان بجلاء معارضة تشجيع أي اتصالات في المرحلة الراهنة. ما لم يرد أي تعقيب آخر من البحرين فإن عليك أن تجاوب الأمير على ضوء النقاط التالية:

٢. كما جاء في أقوال اللورد بريفي سيل بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٦١م فإن حكومة صاحبة الجلالة ترجو صادقة إمكانية التوصل إلى استقرار وحل للنزاع

يتوصل على ضوئه الطرفان، زعماء التمرد والسلطان إلى حل مرض لكليهما. كما أن مساعي حكومة صاحبة الجلالة الحميدة ستكون مستعدة إذا ما لاحت بوادر نجاح في هذا المسعى. وعلى الرغم من ذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة كانت قد أصيبت بخيبة آمل في الماضي حيث اتسمت مطالب زعماء التمرد دائماً بالإصرار على العودة إلى شروطهم، الأمر الذي لا يبدو واقعياً بتاتاً. كما أن حكومة صاحبة الجلالة لا تود الانخراط في أي اتصالات جديدة دون مناقشة السلطان، هذا إضافة إلى أنهم لا يودون القيام بذلك إلا بعد أن يتأكد لهم بأن زعماء التمرد مستعدون لتبني اتجاهاً أكثر ليونة وواقعية. وحالياً لا يظهر أي اتجاه يوافق ذلك. وبعد فترة هدوء استمرت زهاء الثمانية أشهر في عموم السلطنة (وقعت حادثتا انفجار وتفجير لغم). والحادثتان هما إشارة إلى أن طالباً يحاول القيام بعدد من الحوادث من أجل أن يصادف ذلك الزيارة المتوقعة لممثل سكرتير الأمم المتحدة لعمان.

٣. وأكثر من ذلك فإننا يخامرنا الكثير من الشك في مصداقية المبعوث المزعوم الذي ورد ذكر اسمه في برقيتكم. فلقد غادر زنجبار في ظروف تدعو للريبة بالغش والاختلاس. كما توجد اتهامات متشابهة في طبيعتها صدرت ضده في قطر. (ولمعلوماتكم فإننا يجب أن لا نركز على هذه الاتهامات بشدة حيث يبدو أنه لم يتم إثباتها). إلا أن لدينا شكوكاً حول مدى جدوى التعامل مع شخص مثله كوسيط. كما أننا لا نعتقد بأن اتصاله يحمل أي أهمية.

٤. وإذا اعتقدت بأن ما ورد هنا قد يثبط همة الأمير سنقدر أي مقترحات منكم بتعديلها.

تم التوزيع لكل من:

قسم الإدارة العربية

إدارة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١٢٠٦)

سـري

برقية مرسلة من البحرين إلى وزارة الخارجية

شفرة OTP

السير: دبليو. لوس (Sir W. Luce)

الرقم ٢٥١

بتاريخ: ٣ أيار/ مايو ١٩٦٣م

برقية معنونة للكويت رقم ٨٧ ب تاريخ ٣ أيار/ مايو ١٩٦٣م

معلومات مكررة لكل من: وزارة الخارجية ـ مسقط

حفظ في: بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك

برقية وزارة الخارجية رقم ٣٦٨ المرسلة إليكم: متمردو عمان.

ليس لدي ما أضيفه.

٢. أورد الوكيل السياسي بالدوحة في تقريره الصادر بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل بأن عبدالله الغزالي كان متواجداً في مصر، ويقال بأنه كان يقوم بمهام وزير الخارجية للإمام غالب. كما أن عائلته أيضاً قد غادرت قطر. ويقال بأنه قد أقدم على سلب الشخص الذي كان يعمل عنده في قطر ما يساوي مئات الألوف من الروبيات.

وزارة الخارجية أرجو إحالتها إلى بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك ـ رقم: ١٣ (مكرر كما هو مطلوب)

تم التوزيع إلى:

- **قسم الإدارة العربية**
- **إدارة الأمم المتحدة**

الوثيقة رقم (١٢٠٧)

سـري

BC 1942/4

وزارة الخارجية

SW1

٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٣م

النقيب: دبليو. سي. كندل (W.C. Kendall)

شارلز كندل وشركاه المحدودة

٧ ألبرت كورت

SW7

عندما تحدثنا على الهاتف بتاريخ ٢٣ أيار/ مايو لقد سألتني أن أزودكم بمذكرة حول برنامج السيد قابوس خلال الأشهر المقبلة عندما سيتواجد في المملكة المتحدة.

لقد عاد قابوس من جولته العالمية بتاريخ ٣ حزيران/ يونيو، من تاريخ ١٥ ـ ٣٠ حزيران/ يونيو سينضم إلى دورة التنظيم والأساليب المعدة له من قبل دائرة التعاون الفني بمعهد الإدارة العامة بلندن. بعد إجازة قصيرة سوف يكون برفقة المكتب المركزي للمعلومات في رحلة لمدة أسبوعين بالمملكة المتحدة وتشمل المراكز الإدارية والصناعية وذلك بدءاً من ١٥ تموز/ يوليو. ونأمل بعد ذلك أن ننظم له زيارة لمدة أسبوعين، ربما تبدأ مع حلول ١٢ آب/ أغسطس للسلطات المحلية حيث سيتمكن من مشاهدة التكتيكات التي درسها تطبق عملياً. وأخيراً مع نهاية

شهر آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر نخطط أن ننظم له سلسلة من الزيارات إلى مؤسسات التدريب العسكرية في بريطانيا. هذه الترتيبات تم إعدادها بناء على طلب السلطان سعيد وقد تم إرسال التفاصيل إلى مسقط.

إذا كان هنالك أي تغيير جوهري في البرنامج سوف أخطركم به.

أس. أم. بلاك

(S.M.Black)

الوثيقة رقم (١٢٠٨)

سـري

من الكويت إلى وزارة الخارجية

شفرة OTP

للتوزيع في وزارة الخارجية ووايت هول

السيد إيروك (Mr. Errock)

رقم ٣٢٨

التاريخ: ـ ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٣

تاريخ الإرسال: ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣ الساعة: ٩,٤٥ صباحاً

تاريخ الاستلام: ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣الساعة: ١٠,٢٠ صباحاً

برقية إلى وزارة الخارجية بالرقم ٣٢٨ بتاريخ ٢٤حزيران/ يونيو١٩٦٣

مكررة إلى: البحرين، مسقط، عدن (قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط P.O.M.E.F.)

المتمردون العُمانيون

صالح بن عيسى الحارثي موجود الآن في الكويت بدعوة من الحكومة الكويتية، وتمت استضافته في مقر الضيافة الحكومي الرسمي في مدينة الكويت، وهو يقوم بعقد جلسات استقبال يومية للعُمانيين العاملين والمقيمين هنالك. واعتماداً على شهادة مواطن بريطاني مقيم في مقر الضيافة فإنه يستقبل يومياً حوالى ١٠٠ عُماني. وقد زاره حتى الآن ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ رجل والكثير منهم أتوا على ظهر شاحنات وبطريقة منظمة ومرتبة.

٢. لم أقم حتى الآن بمناقشة المسؤولين الكويتيين عن هذا الذي حدث، حيث يستخدم التسهيلات المقدمة منهم بالرغم من كونه عدواً وخصماً لحاكم صديق لهم هو سلطان مسقط وعُمان. وبخصوص التصريح الذي أعلنته وزارة الخارجية الكويتية أنهم يدعمون توجهات الجامعة العربية بخصوص الوضع في عُمان، ويبدو أنه من الأفضل عدم التطرق لهذه الأمور حالياً معهم وعلى العموم يبدو أن بعض الأشخاص العُمانيين المحسوبين على ممثلي السلطان قد طلبوا من الحكومة الكويتية أن لا تقوم بعمل دعاية إعلامية واسعة بخصوص دعمهم لبعض المطالب التي يتبناها المتمردون وتخفيف التسهيلات التي يقدمونها إلى الشيخ صالح بن عيسى الحارثي حالياً بالإضافة إلى إيقاف أي دعم مالي يقدمونه الآن إليه.

٣. أكون شاكراً لكم وفي انتظار مزيد من التعليمات.

وزارة الخارجية: الرجاء إرسال نسخة من هذه البرقية إلى عدن تحت ملف برقياتي بالرقم ٥٩.

تكرر حسب الطلب.

الوثيقة رقم (١٢٠٩)

ســري

من البحرين إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

السير و. لووس (Sir W. Luce)

الرقم ٣٨٩

التاريخ: ـ ٢٥حزيران/ يونيو١٩٦٣

تاريخ الإرسال: ٢٥/ ٦/ ١٩٦٣ الساعة: ١٠,٣٤ صباحاً

تاريخ الاستلام: ٢٥/ ٦/ ١٩٦٣الساعة: ١١,٥٩ مساءً

عاجل وسري

برقية إلى وزارة الخارجية بالرقم ٣٨٩ بتاريخ ٢٥حزيران/ يونيو١٩٦٣

مكررة للعلم إلى: الكويت، مسقط، عدن (قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط P.O.M.E.F.)

البرقية من الكويت رقم ٣٢٨ إليك ـ المتمردون العُمانيون

نعلم حالياً وحتى الآن أن الشيخ صالح ظل معارضاً لغالب وشقيقه طالب، ومن الممكن أن يحاول دعم وتقوية مجموعته بواسطة طلب المساعدة من الكويتيين.

٢. وفي كل الأحوال فإن تحركات الشيخ صالح تسبب صداعاً وقلقاً لسلطان مسقط وعُمان وهي ليست في صالحه بأي حال من الأحوال. ومن المؤكد

أنه من الأفضل إرسال مبعوثين إلى المسؤولين الكويتيين لتقديم النصح لهم بخصوص هذا الأمر كما تم اقتراحه في البرقية السابقة الخاصة بهذا الموضوع. ولقد أوضح القنصل العام في مسقط أن السلطان يعارض إرسال مبعوثين من قبله إلى الكويت ولكنه يوافق على أي تحركات من جانبنا في هذا الموضوع.

٣. من المفيد أن تحاول السفارة البريطانية في الكويت معرفة ماذا يفعل الشيخ صالح بالضبط وما مدى أنشطته هنالك.

تكرر حسب الطلب.

توزع إلى:

الإدارة العربية

الوثيقة رقم (١٢١٠)

ســري

من وزارة الخارجية إلى الكويت

للتوزيع وزارة الخارجية ووايت هول

شفرة /OTP

رقم ٥٢٩

التاريخ: ـ ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٣

ســري

برقية إلى الكويت بالرقم ٥٢٩ بتاريخ ٦/٢٤

مكرر للعلم إلى البحرين، مسقط، عدن (قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط .P.O.M.E.F)

برقيتكم رقم ٣٢٨ بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو (المتمردون العُمانيون)

بناءً على رأي المعتمد السياسي ونزولاً عند رغبتهم فإنني أوافق على تصرفكم بإرسال ممثلين إلى المسؤولين الكويتيين، ويجب أن توضح لهم بكل صراحة أنه مهما كانت نوعية علاقة الحكومة الكويتية مع سلطان مسقط وعُمان فإن أنشطة المتمردين العُمانيين قد تسببت في مقتل وخسارة العديد من أرواح الأبرياء وخاصة في حادث تدمير السفينة دارا. ويمكنك أيضاً أن توضح لهم أن المتمردين قد هددوا علناً بمهاجمة الجنود والقوات البريطانية مباشرة في كل منطقة الخليج خارج مسقط وعُمان. وإن حادث الهجوم الذي وقع على متن طائرات الشحن وهي في طريقها إلى الكويت في ٢٢ أيلول/ سبتمبر السابق و٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦١ يوضح وبجلاء أنهم لا يهتمون حتى بالمصالح الكويتية نفسها.

الوثيقة رقم (١٢١١)

الجمعية العامة

للأمم المتحدة

١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

توزيع عام: A/5492

الأصل: إنكليزي

الدورة الثامنة عشرة

الجزائر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة واليمن:

ـ طلب إضافة بند لجدول أعمال جلسة الجمعية العامة الثامنة عشرة للأمم المتحدة

المسألة العمانية

بموجب خطاب الممثلين الدائمين لكل من الجزائر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، المملكة العربية، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة واليمن المؤرخ في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣م إلى الأمم المتحدة معنون إلى الأمين العام.

بناء على توجيهات حكوماتنا نتشرف بأن نطلب منكم إضافة البند التالي لجدول أعمال الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة: «المسألة العمانية».

وسيتبع ذلك مذكرة توضيحية وفق شروط النظام رقم ٢٠ من أنظمة الإجراءات المتبعة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

التوقيع

ا. شاندرلي	(الجزائر)
ا. م. الباجه جي	(العراق).
ا م. رفاعي	(الاردن)
س ج. خناشيت	(الكويت)
ج. حكيم	(لبنان)
ف. بز جلايل	(ليبيا)
ا. ت. بن هيمه	(المغرب)
ج. م. بارودي	(المملكة العربية السعودية)
او. ا. ح. عادل	(السودان)
س. ا. د. طرزي	(سوريا)
ت. سليم	(تونس)
م. رياض	(الجمهورية العربية المتحدة)
ي. ح. جهمان	(اليمن)

الوثيقة رقم (١٢١٢)

BC1071/96B

سـري

محضـر اجتماعـات
نص التسجيل الرسمي للقاء الذي
تم بين سماحة الإمام غالب بن علي إمام عمان
وبين مندوب الأمين العام للأمم المتحدة الذي قام بزيارة عمان

قام الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مندوب له هو السيد دي ريبينغ إلى عُمان وذلك من أجل إعداد تقرير عن الأوضاع هناك، وذلك على الرغم من قلة ما لدى السيد دي ريبينغ من تسهيلات ضرورية تسهل له عملية التعرف على مجمل الأوضاع بالمنطقة حتى يتمكن من أخذ صورة حقيقية وواقعية عن هذه الأوضاع في عمان. كما أن البريطانيين كانوا مصرين على عدم السماح للسيد دي ريبينغ بالدخول إلى عُمان إلا في حالة موافقته على أن يفعل ذلك كضيف عميلهم الإمبريالي سلطان مسقط وبرفقة السلطات البريطانية أثناء رحلته إلى عمان. وعلى الرغم من عدم تغيير وجهة نظر السلطات البريطانية الإمبريالية بشأن زيارة دي ريبينغ وإصرارهم على فرض هذه الأحوال الظالمة وعلى الرغم من رفضهم السماح لوفد الإمام بمصاحبة ورفقة السيد دي ريبينغ أثناء رحلته داخل عمان. على الرغم من كل ذلك فلقد وافق الأمين العام للأمم المتحدة على دخول السيد دي ريبينغ إلى عمان. إلا انه رأى أن يتم ذلك وفقاً لرؤى السلطات المسؤولة هنالك. وتلك السلطات هي السلطات البريطانية الإمبريالية.

وبعد انقضاء فترة زيارة السيد دي ريبينغ لعمان قام بزيارة منطقة الدمام حيث التقى بالإمام غالب بن علي إمام عُمان وخلال الاجتماع الذي جمع بينهما جرت هذه المحادثة: بعد تبادل التحية والسلام **تحدث السيد دي ريبينغ مندوب الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً**: «لقد كلفني الأمين العام للأمم المتحدة للذهاب إلى عُمان لتقصي حقائق الوضع هناك. ولقد تمكنت من زيارة كل من صلالة ومسقط وسمائل ونزوى وعبري والشرقية والجبل الأخضر والرستاق. حيث كانت أول تحرياتي تنصب حول الأحوال الراهنة في عمان، **ثانياً** القيام بكتابة تقرير عن المجاهدين العمانيين من حيث عددهم وطريقة إدارة عملياتهم العسكرية وكذلك عن الزعيم الذي يقودهم في القطر. **ثالثاً** هل هناك أي قوات أجنبية. **رابعاً** كتابة تقرير حول المساجين السياسيين وعددهم. ولقد كان مجيئي إلى منطقة الدمام بغية استلام معلومات منكم وكذلك معلومات عن وجهة نظركم بخصوص هذا الأمر». **وقال الإمام**: «لقد سمعنا بأن البريطانيين وبعض الأقطار تقدمت بسؤال للأمين العام للأمم المتحدة لإرسال بعثة تحرٍّ وتقصٍّ إلى عمان، ولقد أوضحنا وجهة نظرنا بكل وضوح وجلاء للأمين العام للأمم المتحدة وهي أننا نتفق من حيث المبدأ على إرسال بعثة تقصي إلى عُمان بشرط أن تكون هذه البعثة مصحوبة بعماني وهذا أمر طبيعي، وبذلك فهي تعطي ضماناً كافياً من قبل الأمم المتحدة لأي من الطرفين للتقدم بإعطاء معلومات. وكل ذلك سعياً وراء تحقيق رغبتنا في أن تكلل أعمال ومهام هذه البعثة بالنجاح. وذلك لا يعني عدم ثقة في الأمين العام أو في مندوبه إلا أنه يعني فقدان الثقة في الجانب الآخر، وهذا الجانب هو الإنكليز. وذلك لأننا على يقين بأن الإنكليز لن يطلعوا أعضاء البعثة على حقيقة الوضع أو بحقيقة سير العمليات والمعارك ولا كذلك عن القرى المدمرة والمدن لأن ذلك سيدينهم ويقلل من هيبة وضعهم العالمي. كما أننا تلقينا البرقية التالية كإجابة من طرف الأمين العام (وقرأ الإمام البرقية).

وتحدث السيد دي ريبينغ قائلاً: «لقد حاول الأمين العام إقناع بريطانيا لتوافق على اقتراحكم إلا أنها رفضت ذلك وبعد ذلك وافق الأمين العام على توجيه البعثة لزيارة عمان. حيث إنه ما لم يكن يبدي موافقته على زيارة البعثة إلى عُمان لما كان من الممكن إرسالها لأن بريطانيا رفضت السماح في أن يرافق البعثة حتى شخص عماني واحد. إن تصريحكم والذي أرسلتموه إلى الأمين العام وصلني عندما كنت في بيروت». وقال الإمام: «بما أن أخي طالب بن علي هو مندوب عُمان لدى الأمم المتحدة وهو المتحدث حول المسألة العمانية فإنني أتوجه إلى

السيد دي ريبينغ لكي يستمع إلى أقواله كإجابة منه حول النقاط التي يثيرها معالي المندوب (دي ريبينغ).

وتحدث طالب قائلاً: «إنني أرجو من السيد دي ريبينغ أن يسمح لي لمناقشته وسؤاله حول الوسائل التي سيتبناها معالي المندوب للحصول على الحقائق التي من أجلها جاء إلى عمان». **قال السيد دي ريبينغ**: «تفضل رجاء». **أوضح طالب**: «إنني أعتقد بأن عدم سماح بريطانيا بذهاب عماني واحد هو دليل واضح لما كنا نقوله ولما كنا نحذر منه. ذلك بأن بريطانيا لن تطلع المندوب على أي معلومات من شأنها أن تؤثر على هيبتها وسمعتها الدولية، أولاً إنك ذكرت بأنك تسعى للحصول على معلومات وافية حول العمليات العسكرية التي تحدث في عمان، وكذلك حول عدد المجاهدين ومن زعيمهم هناك. لكن لو سمحت لي بأي أسلوب أو طريقة يمكنك تحقيق ذلك؟ هل تعتقد بأن المجاهدين سيحضرون إليك في المعسكرات البريطانية العسكرية وسط الضباط والجنود ليقولوا لك بأنهم هم المجاهدون وإن عددنا في هذا المكان هو كذا وكذا، أو أن قائدنا هو هذا أو ذاك؟ إننا نقترح بأن يكون في صحبتكم عماني حتى يكون رابطة بينكم وبينهم». وقال السيد دي ريبينغ: «إن البريطانيين رفضوا ذلك وإنني قد سمعت عن القليل من المعارك والعمليات ووجدت آثاراً لدمار وتحطيم». **وقال طالب**: «ثانياً أنت تسعى وراء الحصول على معلومات وهل هنالك أي قوات أجنبية. إنني أعتقد بأن برنامج هذه الزيارة قد خطط له ووضعه الإنكليز منذ زمن طويل وأنهم قد رسموا كل الخطوات والتحركات حتى يكون في وسعهم عدم إظهار وجود أي أجنبي لكم هناك». **قال السيد دي ريبينغ**: «لقد عثرت على بعض الأجانب والإنكليز الذين قالوا بأنهم فنيون». **قال طالب**: «في ما يتعلق بالتقصي والتحري عن الأحوال في عُمان ومعاملة الأسرى وعددهم فإنه غير مسموح لك بالترحال في كل أرجاء القطر لرؤية الخراب والدمار الذي حاق بالقرى والمدن». **قال السيد دي ريبينغ**: «لقد زرت كل من مسقط وسمائل ونزوى وعبري والشرقية والجبل والرستاق والباطنة». قال: «إنني على يقين بأنه قد سمح لك بزيارة كل تلك المناطق وأنت على متن طائرة بريطانية من معسكر بريطاني في مسقط وهكذا فإن كل المناطق التي زرتها هي معسكرات للبريطانيين في كل من نزوى وعبري والرستاق والجبل. فمن الصعب عليك الحصول على معلومات وافية ودقيقة وحقيقية وصادقة من ثكنات ومعسكرات تابعة للقوات البريطانية».

قال السيد دي ريبينغ: «عندما كنت على ظهر الطائرة مررنا فوق مدينة مدمرة وكانت تلك المدينة هي مدينة تنوف وحينما هبطت بنا الطائرة وجدت

الفرصة لزيارة مدينتين تقعان بالقرب من مركز المعسكر ولم أجد الفرصة لزيارة بقية المناطق». **قال طالب**: «لابد وأن تكون تلك المناطق والتي لم تتمكن من زيارتها هي منطقتا سيق والشريجة حيث التدمير والخراب شديدان وبصورة واضحة. فتنوف وبعض المناطق الأخرى والتي تقع في تخوم عُمان تعرضت للقصف الجوي بصورة عشوائية لم تلحق بهم الكثير من الخراب والدمار. وهل توصلت إلى أي حقائق في ما يتعلق بالأسرى في مسقط وسمائل ونزوى وعبري وغيرها؟». **السيد دي ريبينغ**: «لا». طالب: «لذا فإن هذا يوضح بجلاء بأن البريطانيين لا يريدون إعطاء أي معلومات تتعلق بالأسرى والسجناء. وهذا لا يعني بأنه لا يوجد سجناء سياسيون».

السيد دي ريبينغ: «كم عددهم؟». طالب: «أعتقد بأن الإجابة عن عددهم من قبلي سيدعي البريطانيون بأنه غير صحيح، إلا أن ذلك لا يمنعني من التصريح بحقيقة أن عدد السجناء السياسيين يفوق الألف، فليس هناك ثمة داع أو سبب يدفعنا إلى إعطائكم معلومات فيها غلو أو مبالغة عن تلك التي زودناً بها الأمم المتحدة أو ليس بوسعنا بأن نعطي معلومات فيها مغالطات وغير دقيقة، حتى ولو أردنا إقناع السيد دي ريبينغ وإقناع السيد الأمين العام بالأمم المتحدة بحقيقة تلك المعلومات؟ فهل من الممكن إقناع الإنكليز بها؟» **السيد دي ريبينغ**: «أود أن أعرف وجهة نظركم حول هذه المسألة وما الذي يمكن لي كتابته في التقرير من جانبكم لإطلاعه على الأمين العام؟». طالب: «أعتقد بأن الجميع يوافق على أنه مع استمرار وجود أي نوع كان من التدخل الأجنبي ومع وجود التدخل الإمبريالي الأجنبي بأي شكل من الأشكال، فإنه من المستحيل على القطر أن يحقق أي تقدم طبيعي لبلاده وتحقيق أمنه واستقراره وهدوء أحواله. إنه من الضروري أن يترك تحديد مصير عُمان لأهله دون التدخل من قبل أي كان في شؤونهم ويترك لهم مطلق الحرية لإقرار شؤونهم. نحن أناس نريد أن ننعم بالسلام والأمن وألا يشاركنا أحد في تحقيق ذلك أو في حقنا في العيش حياة حرة وكريمة. لقد أجبرتنا بريطانيا على مقاومتها وذلك رداً على عدوانها السافر علينا ونحن نحملهم مسؤولية ذلك. ولقد تمكننا من الدخول لأبواب الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة للمسألة التي هي الآن في أيدي الأمم المتحدة. وأمينها العام بصفته الرسمية والشخصية.

لم يحضر الإمام الجلسة الثانية في مقر إقامة السيد دي ريبينغ في اليوم التالي. وخلال تلك الجلسة تمت مناقشة المفاوضات السابقة ولماذا فشلت ولم تؤدِ إلى نتائج إيجابية.

وفي ما يتعلق بفشل تلك المفاوضات **أجاب طالب بن علي قائلاً**: «كانت هناك مفاوضات قد تمت في بيروت إلا انه كان من الواضح بأن الإنكليز غير مخلصين في التوصل إلى تسوية بهذا الخصوص، لأنه كان من ضمن شروطهم بألا تطرح هذه المسألة في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن الواضح أن مسعاهم هذا لا يستند إلى منطق ولا إلى واقع». **السيد دي ريببنغ**: «ماذا كانت المبادئ التي كان تقوم عليها المفاوضات؟». **طالب**: «لقد تمثلت في إعادة الأمور إلى الأوضاع التي كانت عليها قبل العدوان البريطاني ضد عُمان وكذلك الاعتراف بحقوقنا وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين والتعويض عن الخسائر التي لحقت بمدننا وقرانا وبلدنا». **السيد دي ريببنغ**: «هل يمكن بدء المفاوضات من جديد؟ «. **طالب**: «نعم بالتأكيد من وجهة نظرنا لأننا نسعى فقط وراء نيل حقوقنا». **السيد دي ريببنغ**: «متى يمكن بدؤها، هل يكون ذلك في نيويورك أم بيروت؟» **طالب**: «أين ما يرى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة حتى ولو كان ذلك في لندن إذا ما أعطتنا الأمم المتحدة الضمان الكافي». **السيد دي ريببنغ**: «هل سيكون ذلك على الأسس السابقة؟» **طالب**: «نرجو من الله أن يحقق للعمانيين جميع حقوقهم المشروعة». **السيد دي ريببنغ**: «هل يمكنني أن أكتب تقريراً بما تقوله للأمين العام للأمم المتحدة؟» **طالب**: «نعم بالطبع». **السيد دي ريببنغ**: «يقول الإنكليز بأن هنالك متسللين إلى داخل القطر». **طالب**: «هنالك رابطة تربط المجاهدين والإمام ورفاقه أما في ما يتعلق بمتسللين في المعارك والعمليات فليس هناك متسللون ولا يوجد أحد منهم». **السيد دي ريببنغ**: «أرجو أن أطلع على نظام الحكومة تحت ظل الإمامة وكيفية طريقة اختيار الإمام، وهل هناك مجلس يختص بذلك». **طالب**: «إن نظام الإمامة وطريقة اختيار الإمام طريقة ديمقراطية وهو نظام شوري استشاري، وهو كثير الشبه بنظام الجمهوريات اليوم. فهنالك مجلس من الممثلين والذين يقومون ببحث المشاكل ومناقشتها وكذلك يقومون باتخاذ كافة القرارات اللازمة والتي من شأنها حل تلك المشاكل. كما أن هنالك استشاريين مع الإمام للمساعدة والمعاونة في حل أي معضلات أو مشاكل قد تنشأ». **السيد دي ريببنغ**: «هل تمت مناقشة الحدود بين مسقط وعمان؟» **استعرض طالب**: «تاريخ عُمان وانفصال مسقط بعد تهديد الإنكليز باحتلال عُمان وذلك في مذكرة تم ارسالها يذكر فيها بأن هناك أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ من القوات في العراق والقليل منهم سيكون كافياً للتمكن من احتلال عمان، وكان ذلك ذروة هيمنتهم التامة على الهند وباكستان والخليج والعراق. وكان من رأي الإمام محمد بن عبد الله الخليلي أنه من مصلحة شعب عُمان التوقيع على معاهدة السيب في عام ١٩٢٠م بعد أن استمرت الحروب لأمد طويل ولمدة سبع سنوات، وخشية

من تعرض البلاد للاحتلال الأجنبي». **السيد دي ريبينغ**: «لقد درست معاهدة السيب». وأحضر السيد دي ريبينغ خريطة من سكرتيره وذلك من أجل إظهار الحدود بين مسقط وعمان. ولقد انفض الاجتماع بعد أن تبادل الجميع عبارات الشكر والأمنيات الطيبة ليتوج كل شيء بالنجاح.

الملاحظات:

تم استلامه من بغداد (بعد ترجمته من اللغة العربية) لا توجد أسباب للتشكيك في مدى مصداقيته ولكنه باعتباره سجلاً لوثائق عربية قد يكون مبالغاً فيه. يضم إلى ملف تقرير دي ريبينغ.

توقيع

الوثيقة رقم (١٢١٣)

سـري

تسجيل للحوار بين اللورد بريفي سيل (Lord Privy Seal) والسيد دي ريبينغ (Ribbing) بتاريخ الثلاثاء ٢٧ ـ حزيران/ يونيو ـ ١٩٦٣

قام السيد دي ريبينغ والسيد كروفور بزيارة اللورد بريفي سيل وأبلغاه نتائج زيارتهما إلى عُمان والعربية السعودية. وقد حضر الإجتماع كذلك السيد كروفورد والسيد برينشلي.

٢. أوضح السيد دي ريبينغ الأسباب التي دعتهما لزيارة الظهران لمقابلة غالب إمام عُمان دون إبلاغ سلطان مسقط مسبقاً عن نيتهما القيام بذلك. لقد نوقشت احتمالية القيام بهذه الزيارة مع الأمين العام قبل مغادرتهما نيويورك، ولكن لم يتم اتخاذ قرار حولها إلى حد الآن. ولم يكونا يرغبان بالتحدث عنها مع السلطان، عندما لم يكونا مؤكداً بعد أن يقوم الأمين العام بإبلاغهما للقيام بها. ومع ذلك فإنهما عندما وصلا إلى بيروت في طريق عودتهما من زيارة عُمان فلقد وجدا أن غالباً قد أرسل احتجاجاً إلى الأمين العام بقيامهما بمهمتهما في عُمان دون وجود ممثلين عما وصفها بالحكومة الشرعية لعمان. وفي ضوء هذا الاتصال (المؤرخ في الأول من حزيران/ يونيو والذي لم يستلم حتى تاريخ الرابع من تموز/ يوليو) فإن الأمين العام قد أوعز لهما بمقابلة غالب بعد زيارة الأمير فيصل في جده بقصد الحد من النقد الذي وجهه الموفدون العرب في الأمم المتحدة للمهمة.

٣. وبعدها أعطى السيد دي ريبينغ إيجازاً عن زيارته إلى غالب والتي كان قد وصفها مطولاً للسيد روجر ستيفنز. لقد وصف غالب بأنه ليس بالكينونة

المستقلة وأن من الواضح أن أخاه طالب هو من يقف وراء حركة الإمامة. وإنهما قد ضغطا على الإمام ليذكر أي المناطق يعتبر أنها تقع ضمن نفوذه. ولقد وضع ادعاءات فضفاضة تشمل تقريباً كل مسقط وعمان باستثناء شريط ساحلي ضيق ومنطقة ظفار. ولقد ظهرت نقطة جديدة أخرى وهي استعداد طالب لتجديد محادثاته مع البريطانيين.

٤ . وعودة إلى زيارته إلى عُمان فلقد قال السيد دي ريبينغ بأنه قد سمح لهما أن يذهبا أينما شاءا وأنهما قد غيرا خططهما فعلياً أحياناً، وذلك لرد التهم القائلة بأنهما قد أتيح لهما القيام بجولة مهيأة من قبل «الإمبرياليين «ولقد وجدا السلطان متعاوناً وأنه كانت هنالك ثلاث نقاط فقط لم يتجاوب السلطان معهما بشأنها وهي:

أ ـ معاهدة السيب ـ قال السلطان إنه فضل عدم إطلاعهما عليها لأنه اعتبرها قضية منتهية. (ذكر السيد فانويك ملاحظة مفادها أنه ربما يمكنهما الاستفادة من وصف الأساس الذي تم وفقه التفاوض في مذكرات وينغيت).

ب ـ السجن ـ إذ لم يسمح لهما بزيارته ولكن سمح لهما بالتحدث إلى موظفي السجن ومن ضمنهم الموظف الطبي.

ج ـ المساعدة البريطانية ـ ذكر السلطان أن البريطانيين يدفعون جزءاً من تكاليف قوته ولكنه فضل عدم ذكر مقدار المبلغ المدفوع.

٥ . قال السيد دي ريبينغ أنه يأمل أن يكون في مقدوره الانتهاء من كتابة تقريره خلال فترة أسبوعين إلى ثلاثة. وهو يعتقد أنه سوف يكون في صالح السلطان شخصياً لو أنه سمح له بالخروج قليلاً عن مدى صلاحياته المحددة شيئاً ما والتي أقرها السلطان في الأصل. ولكنه يدرك أهمية استخدام صلاحياته بتحفظ. وسوف يعرض التقرير على الوفد البريطاني في الأمم المتحدة.

الوثيقة رقم (١٢١٤)

سـري

(BC 1071/58)

زيارة السيد دي ريبينغ (De Ribbing) إلى السعودية
تسجيل الاجتماع الذي عقد في مكتب السير روجر ستيفينز (Sir Roger Stevens) في وزارة الخارجية الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٣

الحضور

السير روجر ستيفنز (Sir Roger Stevens)

السيد كروفور (Mr. Crawford)

السيد برنشلي (Mr. Brenchley)

السيد جفن (Mr. Given)

السيد دي ريبينغ (Mr. De Ribbing)

السيد فانويك (Mr. Van Wijk)

شكر السير روجر ستيفنز كلاً من السيد دي ريبينغ والسيد فانويك على جهودهما. لقد قام السيد ويليام لوس بإعطاء وزارة الخارجية تفصيلاً كاملاً لحوارهما معه. ولكن مع ذلك فإن من المفيد سماع شهادة السيد دي ريبينغ أولاً.

البريمي

٢ . لقد ذكر السيد دي ريبينغ بأنه أبلغ المقيم السياسي والسلطان بأنه سوف يقابل الأمير فيصل وذلك لأن الأمين العام رغب بمعرفة موقف الأمير فيصل من هذه القضية. خصوصاً بعد الحوار الذي أجراه الأمين العام مع وزير الخارجية.

٣. ذكر الأمير فيصل بأنه متمسك مبدئياً بالاتفاق القديم والذي ينص على أن يكون موضوع البريمي في يدي الأمين العام. ولقد أراد السعوديون حلاً إذا ما كان هنالك من حل وبأقرب وقت ممكن. وسوف يوضح الأمين العام ذلك للسيد كرو. سأل السيد دي ريببنغ الأمير فيصل عن مدى استعداده لمقابلة السلطان وأجاب الأمير فيصل بأنه كان مستعداً على الدوام لإجراء مناقشات. ثم اقترح السيد دي ريببنغ عقد اجتماع على أرض محايدة. ولكن الأمير فيصل لم يرد عليه وتساءل الأمير فيصل لماذا لم يقم السلطان بالمبادرة بطلب عقد اللقاء، فأجاب السيد ريببنغ بأن كلاً من السلطان وحاكم أبو ظبي كانا يخشيان «الأخ الأكبر». وأنكر السيد ريببنغ أن يكون قد قصد بمقترحه أن على الأمير أن يذهب لمقابلة السلطان. ولكنه أكد الحاجة على ضرورة إجراء اتصال شخصي من نوع ما. إذ بدا أن هذا أفضل الحلول.

٤. ذكر السير روجر ستيفنز بأن السيد كرو قد دوَّن حواره مع الأمير فيصل حول هذا الموضوع. لقد أعطانا السعوديون إشارات عديدة عن عدم تحمسهم لإجراء مناقشة لموضوع البريمي وإنهم يفضلون بوضوح أن يتركوا الموضوع بين يدي الأمين العام والسيد دي ريببنغ حتى لا يعكروا صفو العلاقات الدبلوماسية. وكان هذا هو وبدون أي شك أساس الانطباع الذي تلقيناه نحن والذي نقله اللورد هوم إلى الأمين العام ويبدو واضحاً الآن من خلال الملاحظات التي ذكرها الأمير فيصل للسيد دي ريببنغ وللسيد كرو أن السعوديين سعوا لتحقيق بعض التقدم. ولقد اعتقدنا بأن أفضل فرصة للتقدم يمكن أن تنتج عن لقاء اتصال شخصي بين الأمير فيصل من جانب وكلٍ من السلطان وحاكم أبو ظبي من الجانب الآخر. ونحن نرى احتمالية تحقيق أمر واحد: إذ إن السلطان سوف يأتي إلى إنكلترا في نهاية تموز/ يوليو وربما سنحاول عقد اجتماع إما في إنكلترا أو خلال رحلة السلطان.

٥. قال السيد دي ريببنغ بأنه وافق على أن الاتصالات الشخصية وفرت أفضل الفرص للتقدم ولكنه اعتقد أن من غير المحتمل أن يسافر الأمير فيصل خارج السعودية في هذه السنة. بسبب خطورة الوضع في اليمن وبسبب مهامه كرئيس للوزراء.

٦. ذكر السير روجر ستيفنز بأن السفارة في جدة قادرة الآن على التحدث مع الأمير حول هذه الإمكانية.

٧. ذكر السيد دي ريببنغ بأنه تولَّد لديه انطباع بأن السلطان لم يكن متحمساً

للقاء الأمير فيصل، رغم أنه لم يصر على أن يقوم الأمير بالقدوم عليه.

٨. ذكر السيد فانويك بأنه والسيد ريبينغ قد سعيا إلى عقد اجتماع ولكن دون جدوى. ولقد ذكر لكل من الأمير فيصل وللسلطان بأن كلاً منهما ينتهج ذات السياسة في بلده وأن لديهما العديد من المصالح المشتركة في ما بينهما. ولكنهما لم يحصلا على رد فعل من أي منهما.

٩. ذكر السيد دي ريبينغ بأن الأمين العام كان راغباً في معرفة موقفه، وإذا ما كان عليه مسؤوليات في هذه القضية فإنه يرغب في القيام بإتخاذ بعض الإجراءات. ذكر الأمير فيصل أن هناك مشاكل أخرى أكثر أهمية، ولكنه يرغب في إيجاد حل لهذه المشكلة.

١٠. ذكر السير روجر ستيفنز بأنه يجب الحرص على التوقيت المناسب للقيام بأي مبادرة إذا ما أريد لها أن تكون مفيدة. فإذا كان موضوع اللاجئين هو نقطة النقاش الوحيدة فلن تكون هناك من مشكلة، ولكن ليس هذا هو موقف السعوديين.

١١. تسائل السيد فانويك عن الموقف البريطاني فيما إذا كان تسوية مؤقتة. وقال إنه مازال يعتقد أن هناك مخرجاً إذا ما سعى الجميع لذلك.

١٢. ذكر السير روجر ستيفنز بأن الصعوبة تكمن بأن كل الأفكار التي قدمت لحد الآن من شأنها أن تحد من نفوذ السلطان.

١٣. ذكر السيد كروفر ستيفنز بأننا مدينون للأمين العام بالجواب وإننا كنا شديدي البطء. ولقد تأملنا في الاجتماع الأخير مع السيد دي ريبينغ بأن تجد حلاً لمشكلة اللاجئين وبذا نخلق جواً من الثقة يتيح لنا التطرق للقضايا الهامة. طالب السعوديون بالتسوية المؤقتة كشرط لتحقيق التقدم بخصوص اللاجئين عكس ترتيب الأوليات.إن الحل المقترح لن يجمد المشكلة (كما قد ذكر السيد فانويك) لكنه سوف ينتقص من وضع السلطان وحاكم أبو ظبي.

١٤. قال السير روجر ستيفنز بأنه لم يكن يعتقد بأن قبول المقترحات السعودية سوف يؤدي إلى تحسين العلاقات. لأن السلطان سوف يكون متشككاً ومما يخلق لنا جميعاً صعوبة أكبر بالتعامل. إذا أراد السيد ريبينغ إجابة على التسوية المؤقتة الآن فإننا لا نملك إلا الرد بالسلب.ولقد افترضنا أن هذا سوف يكون محرجاً ولذا تعمدنا البطء في التحرك. وإذا ما أرادت السكرتارية العامة للأمم المتحدة إجابة صريحة فإننا نستطيع أن نعطيهم جواباً. يصعب تقدير الكلفة على

العلاقات الأنكلو ـ سعودية ولكن من المحتمل أن تكون أقل عن تلك في فترة ما قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية.

١٥ . تساءل السيد فانويك إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة قد أخذت بعين الاعتبار أي حل بديل وهل من مبادرة سوف يقوم بها الأمين العام. كما وتساءل عما إذا كان قد تم الأخذ بعين الاعتبار الصيغة الأبسط لتمثيل وجود المملكة المتحدة والمتجسدة بموظف واحد في البريمي يتمتع بصلاحيات محددة تخص صعوبات معينة قد تنجم عند عودة اللاجئين وضمن حد زمني معين. ولم يكن بمقدوره أن يتفهم كيف أن وضع السلطان سوف يتعرض للضرر، إذ إنه سوف يبقى مسؤولاً عن المنطقة وبإمكانه التأكد من أنه تم احتواء اللاجئين بفاعلية. إنهم لم يناقشوا هذه الإمكانية مع السلطان. ولكن ربما يكون باستطاعة الجانب البريطاني التحدث إليه أثناء زيارته إلى لندن.

١٦ . قال السير روجر ستيفنز بأنه تمت مناقشة المشكلة من كل جوانبها ولكن لا يبدو هنالك من حل عملي آخر. ولسوف نتحدث إلى السلطان في لندن ولن نسقط من حساباتنا أي حل ممكن.

١٧ . قال السيد برنشلي بأن السلطان سيكون متفرغاً لإجراء المحادثات قبل منتصف الشهر الثامن. ولأن هذا الموضوع قد يزعجه فربما يكون من الأفضل إزالة بعض المواضيع الشائكة من الطريق أولاً. وربما يكون من الممكن إثارة الموضوع معه في شهر أيلول/ سبتمبر.

١٨ . قال السيد فانويك إنه يمكن لهذا الموضوع أن يكون مجدياً لو كان بإمكانه إخبار عزام باشا.

١٩ . قال السيد كروفر بأن الوضع الحالي لم يكن سلبياً تماماً كما افترض السيد فانويك. إن مهمة السيد دي ريبينغ متجمدة حالياً ولكن ما قام به كان مطابقاً لما تأمله السيد همرشلد من أنه إذا كان بالإمكان عزل هذه المشكلة فسوف يكون بالإمكان استعادة العلاقات الأنكلو ـ سعودية. ويحق للسيد دي ريبينغ والسيد فانويك أن يحتسبا ذلك رغم أن وضعهما الحالي قد يكون غير مريح.

٢٠ . قال السير روجر ستفنز بأنه يدرك الحاجة إلى الإجابة عن التساؤل الذي أثير في الخريف الماضي. والذي وعد هو بإيجاد جواب له خلال شهرين. إن الأمير فيصل لم يعطِ الموضوع أولوية قصوى لكن المشكلة تكمن في أن عزام باشا كان يتواجد في نيويورك لهذا السبب ليس إلا.

٢١ . قال السيد كروفور بأن التأخير في الرد لم يعقد العلاقات الأنكلو - سعودية إذ كنا نقوم بخطوات عملية لمساعدة السعوديين. وكانت العلاقات تسير نحو التقدم طوال الوقت.

٢٢ . قال السيد دي ريبينغ بأن البريطانيين قد وعدوا بمناقشة الموضوع مع السلطان وأنهم سوف يعطون السيد عزام باشا بعض الأمل.

٢٣ . قال السير روجر بأنه لم يكن يحاول التقييد أو التأثير على مفهوم تقرير السيد دي ريبينغ ولكنه يجب أن يأخذ في الاعتبار تطورين قد حصلا منذ أن غادر منطقة الخليج.

أ) لقد أبلغ السلطان القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة أنه يخشى أن يكون قد ذهب بعيداً في نقاشاته مع السيد دي ريبينغ وأن يكون تقريره قد خرج عن نطاق صلاحياته.

ب) ربما لا يعلم السلطان إلى الآن بأن السيد دي ريبينغ قد ذهب للقاء غالب ولكنه سوف يكتشف ذلك لاحقاً وسوف يستاء من ذلك.

٢٤ . قال السيد دي ريبينغ بأن السلطان كان مسروراً وتكلم بحرية لكنه مع ذلك قد أخذ بعين الاعتبار ملاحظة السير روجر ستفنز الأولى. (لاحقاً وفي حوار مع السيد كروفور ذكر بأنه أراد أن يكون تقريره واقعياً تماماً وأن يتقيد تماماً بحدود صلاحياته، ولكنه سوف يدخل في مقدمة مستفيضة متضمنة وجهات النظر المعارضة للمسأله العمانية. ولقد بين بأنه كان عليه الأخذ في الحسبان حقيقة أن التقرير سوف تتم قراءته من قبل الوفد العربي. وأن من المرغوب فيه الحفاظ على الثقة المتبادلة بينه وبين السيد دي ريبينغ).

٢٥ . بخصوص الزيارة إلى غالب فلقد أدرك السيد دي ريبينغ بأن السلطان سيشعر بالإهانة، ولكنه كان خاضعاً للتعليمات ولقد أخبر السلطان بأنه قد أُمر بمقابلة الأمير فيصل. وكما وأخبر السير ويليام لوس بأن عليه التوجه إلى بيروت للحصول على المزيد من التوجيهات من الأمين العام والذي يشعر بأن عليه الاستعداد للجلسة القادمة لمجلس الأمن والتي يخشى أن يتعرض خلالها للمزيد من الهجوم. لقد شعر الأمين العام بأنه يجب إجراء محاولة حتى ولو ضد رغبة السلطان لتحقيق اتصال مع الطرف الآخر. وقبل مغادرته عُمان تم إبلاغ السيد ريبينغ لمقابلة السفراء العرب الثلاث في حينها (السعودي والعراقي وسفير الجمهورية العربية المتحدة، والذي لم يكن موجوداً حينها) . . والذين كان الأمين العام على اتصال بهم منذ ذلك الوقت. ولقد أرسل الأمين العام له نسخة من

رسالة الاحتجاج المرسلة من «حكومة عمان» ضد زيارة بعثة الأمم المتحدة دون علمهم أو موافقتهم ودون وجود ممثلهم.

٢٦. لم يستلم تعليمات لمقابلة غالب أو أمين الجامعة العربية إلا بعد مغادرته الخليج. اعترضت المملكة المتحدة على الأخير باعتباره غير ضروري. فوافق الأمين العام، وبذلك تم إلغاء الرحلة المزمع القيام بها إلى القاهرة.

٢٧. قال السير روجر ستيفنز بأن التقرير الذي تلقاه من نيويورك لم يوضح أن الهدف من زيارة القاهرة هو مقابلة أمين الجامعة العربية. ولكنه جعل الهدف هو زيارة حكومة الجمهورية العربية المتحدة. ولقد شعرنا أن هذا غير مناسب لأنه يعني ضمنياً بأن مراكز القيادة للعالم العربي هي في القاهرة.

٢٨. قال السيد فانويك بأنهم هم أنفسهم لم يكونوا مسرورين بالمقترح الداعي لزيارة القاهرة والذي اعتبروه بأنه عديم القيمة. ولقد أدركوا تأثيره المحتمل على السلطان.

٢٩. أورد السيد فانويك تفصيلاً عن الاجتماعات مع غالب وطالب والتي تم ترتيبها من قبل الأمير فيصل بناءً على طلب البعثة والتي جرت بواسطة مترجم غير كفء. أوضح السيد دي ريبينغ مدى صلاحياته وأعطى وصفاً لزيارته إلى عمان. تحدث غالب عن الحقوق الشرعية لشعب عُمان ولكن السيد دي ريبينغ أشار إلى أن هذا خارج صلاحياته والتي تقتصر فقط على البحث عن الحقائق. وسأل عن وجهة نظر غالب في تلك الحقائق.

٣٠. قال غالب إن البعثة لن تتمكن من الوصول إلى الحقيقة بسبب الاضطهاد الذي يمارسه السلطان. فقال له السيد دي ريبينغ بأنه قد تحدث إلى الناس دون وجود ممثلين لبريطانيا أو للسلطان ولقد لمس وجود بعض المعارضة المتكتمة في كل الأماكن. فبدأ طالب بالحديث وذكر قائلاً بأن حالة الحرب مازالت مستمرة في السلطنة. وأن الناس الذين قابلتهم البعثة قد أمروا بالمجيء. وأن البعثة لم تر قتالاً أو قوات بريطانية وذلك لأنهم كانوا مختبئين. وأن ممثلي الإمام كان بمقدورهم إطلاعهم على القتال وعلى القوات البريطانية الموجودة. وتساءل إن كانوا قد شاهدوا السجن في مسقط. فرد السيد دي ريبينغ بأنه ما كان يمكن تشكيل البعثة لو أنهم أصروا على شروط طالب.

٣١. رفض طالب الإقرار بالنقاط الواقعية التي أثارها السيد دي ريبينغ،

ولكنه في اجتماع لاحق ذكر قائلاً بأنه في الفترة مابين ١٩٣٠ ـ ١٩٥٤ قام الإمام بتعيين قضاة وجمع الزكاة ـ ولم يكن يباشر العلاقات الخارجية. (ولكن السيد فانويك يظن أن طالب لم يفهم السؤال).

٣٢. قال طالب بأن الإمام قد انتخب من قبل الشعب وأن لديه مستشارين وخبراء يكوِّنون مجلساً استشارياً من ثلاثين إلى أربعين شخصاً، يعمل كمجلس وزراء. وأن سليمان بن حمير كان أحد أعضاء المجلس ولكنهم لم يتمكنوا من مقابلته لأنه كان مريضاً. والعديد من الأعضاء يمثلون قبائل وقرى وأنهم قد التقوا بعضهم في نزوى. ولقد شرح لماذا لم تنضم عُمان إلى جامعة الدول العربية، ولكنه قال إن كل الدول العربية قد اعترفت بالإمامة كبلد مستقل وإنها استقبلت ممثليها بكامل صفاتهم الدبلوماسية.

٣٣. عندما بدأ التدخل البريطاني دعا الإمام القبائل للتراص وأمرهم بالقتال إلى النهاية. ولكنه وعد بترك باب السلام مفتوحاً على الدوام. ولقد استخدموا كل الوسائل السلمية الممكنة لجعل البريطانيين يحترمون حقوق العمانيين.

٣٤. وعند سؤاله عن السبب وراء انهيار المحادثات مع البريطانيين في عام ١٩٦١ أجاب طالب إن الحوار كان على أربعة أسس:

أ ـ الرجوع إلى حالة الوضع القائم لم يتم ذكر تاريخ محدد ولكن السيد فانويك استنتج أنه في عام ١٩٥٥.

ب ـ انسحاب القوات البريطانية.

ج ـ التعويض عن الأضرار.

د ـ الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين.

عرض البريطانيون الاستمرار بالمباحثات إذا ما تم سحب بند عُمان من جدول أعمال الأمم المتحدة. وسوف يرسلون مفاوضاً جديداً لن يرضى بقبول هذه الشروط، ولكنه سوف يطالب الإمام بوقف الحرب. قال طالب إنه في حالة أن البريطانيين غير عازمين على مناقشة نقاطه الأربع فإن من غير المجدي الاستمرار. ومع ذلك فهو مازال مستعداً للتفاوض.

٣٥. ولقد طلب من السيد دي ريبينغ أن يبلغ الأمين العام أنه إذا كان البريطانيون يريدون التفاوض على أساس حقوق كلي الطرفين فإنه مستعد لعمل

ذلك. إذ يجب الحفاظ على حقوق الشعب العماني. ولقد فضل أن يتفاوض مع البريطانيين بدلاً من التفاوض مع السلطان.

٣٦. وافق السير روجر ستفنز على طلب السيد فانويك بتزويده بتقرير عن الموقف البريطاني في المباحثات.

٣٧. قال السيد دي ريبينغ بأنه تكوّن لديه انطباع بأن العمانيين لا يشعرون بالرضا لوجود محاولات للتأثير على قضيتهم وأنهم ربما يكونون راغبين في القريب العاجل بالتوصل إلى تسوية. ولقد قدم اقتراحاً شخصياً بأن من المجدي استئناف المفاوضات عند الجلسة القادمة لمجلس الأمن. وبذا يمكن القول إنه لم تكن هناك من جدوى لمناقشة الموضوع في المجلس.

٣٨. قال السيد كروفور إن البريطانيين لم يكونوا أساساً في القضية. ولكنهم وسطاء للسلطان. ولسوف نبلغ السلطان بما نقله ولكن الأخير لم يرضَ مطلقاً بالتفاوض مع الثوار على أساس الندية. وكنا دوماً مستعدين للحوار وفق قواعد ملائمة.

٣٩. قال السيد فانويك بأن مصلحة السلطان التفاوض مع غالب.

٤٠. قال السيد كروفور إننا نفكر في كيفية عرض كل هذا أمام السلطان.

٤١. شكر السير روجر ستيفنز السيد دي ريبينغ كثيراً لإعطائه هذا التقرير ولقيامه أيضاً بتلك الرحلة الشاقة والعمل في مثل هذا الموسم الحار ولما لحقه من إرهاق.

الوثيقة رقم (١٢١٥)

سـري

من الكويت إلى وزارة الخارجية

توزع في وزارة الخارجية ووايت هول

شفرة OTP

السيد إيروك Mr. Errock

رقم ٣٣٥

التاريخ: ـ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٣م

تاريخ الإرسال: ٢٧/ ٦/ ١٩٦٣ الساعة: ١١,٢٥ صباحاً

تاريخ الاستلام: ٢٧/ ٦/ ١٩٦٣الساعة: ١,١٥ ظهراً

سـري

برقية إلى وزارة الخارجية بالرقم ٣٣٥ بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٣

مكررة إلى: البحريـن، مسقط، عدن(قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط P.O.M.E.F.)

بالإشارة للبرقية رقم ٥٢٩ ـ المتمردون العُمانيون

٢. بناء على التعليمات فقد تحدثت إلى كل من وزارة الخارجية وبطريقة غير رسمية إلى السيد أشرف لطفي واتفقت وجهة نظرهما حول الأبهة الكبيرة لحفل الحارث، ولكنهم أنكروا معرفتهم السابقة أو مسؤوليتهم عنها.

٣. لديَّ ريبة بأن هذه الترتيبات قد تم تنظيمها عن طريق وزارة الإرشاد والإعلام والتي تقع عليها مسؤولية إعداد الاحتفالات باليوم الوطني وذلك بدون تدخل أي من الوزارات الأخرى. وهذه الوزارة معروفة بتوجهاتها الوطنية المفرطة، وسوف يكون هذا الحادث فرصة طيبة للفت أنظار الجهات الأخرى وبالذات الديوان لكي يلتفت إلى أنشطة هذه الوزارة.

وزارة الخارجية: الرجاء بعث هذه البرقية إلى مسقط وعدن كبرقياتي رقم ٥ ورقم ٦٠ على الترتيب.

تكرر حسب الحاجة.

الوثيقة رقم (١٢١٦)

مقر المعتمد السياسي

البحرين

ســري

التاريخ: ـ ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٣م

أي.جاي. جونستن (A.J. Johnstone) **المحترم**

السفارة البريطانية

دمشق

أشكرك على خطابك رقم ١٠٥/٦/ بتاريخ ١٠ حزيران/ يونيو المعنون إلى السيد جون كامبل (John Campbell) بمناسبة زيارة صالح بن عيسى إلى الكويت وهو حالياً يقوم بعقد جلسة يومية للعُمانيين المقيمين هنالك.

٢. لا مزيد من الأخبار لدينا عن تحركات وأنشطة صالح بن عيسى وجماعته ولم نتلقّ نسخة من منشور البيان السياسي الذي أصدرته جبهة تحرير عُمان. ونحن سوف نكون شاكرين لك إذا أرسلت لنا ملخصاً عما يحتويه هذا البيان السياسي مع نسخة منه بلغته الأصلية ـ العربية ـ هذا إذا كان هذا الأمر ليس شديد الصعوبة.

٣. تم إرسال نسخة من هذا الخطاب إلى الإدارة العربية في المملكة المتحدة وخطاب آخر إلى بعثة المملكة المتحدة في نيويورك في الأمم المتحدة وإلى السيدة إيلويل من إدارة البحوث والمعلومات.

ج.أر. ريش

(J.R.Rich)

الوثيقة رقم (١٢١٧)

TR B/30
Est/B/G7

٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦٣م

أر. أي. بلشر (R.A. Pilcher) المحترم

وزارة الإسكان والحكومة المحلية

لندن SW1

عزيزي السيد بلشر (Pilcher)،

أشكرك على خطابك المؤرخ في ٩ تموز/ يوليو الخاص بالسيد قابوس بن سعيد.

واخشى أنني لا أستطيع تزويدكم بالكثير من التفصيل عن خلفيته أكثر مما ورد في خطابي بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو.

السيد قابوس بن سعيد هو وريث سلطان مسقط المرتقب، وعندما يحين الوقت سوف يأخذ زمام الأمور من والده، وهو الآن في بداية العشرينيات، ولم يتلقّ الكثير من التعليم النظامي مع إن أداءه كان جيداً في كلية ساندهارست التي تخرج منها وحالياً تم إلحاقه للخدمة باللواء الحادي عشر في مندن بألمانيا.

بالرغم من أن السيد قابوس هادئ بطبيعته، وبالتالي لم يعتد على التعبير عن نفسه بطلاقة أثناء النقاش، وقد تم إبلاغنا أنه يتحدث ويستوعب اللغة الإنكليزية بما فيه الكفاية للدراسة في نفس الدورة مع طلاب آخرين اللغة الإنكليزية هي لغتهم الأصلية. وحسب علمنا فإنه ليس لديه معرفة كبيرة بالاقتصاد والسياسة ولا

الكثير عن الإدارة يزيد عما درسه في كلية ساندهارست (بالرغم من أن ذلك يمثل مقداراً معقولاً).

إلا أنه قد تم إفهامنا بأنه مما لا شك فيه أنه يؤقلم نفسه وسوف يتقبل التوجيهات الصادرة إليه بكل جدية.

آسف إذا كانت هذه المعلومات عامة وإن كنتم ترغبون في معرفة أي تفاصيل إضافية حول خلفية السيد قابوس فسوف أسعى لمدكم بها. إلا أنه إن كنتم ترون أن لديكم المعلومات الكافية لتعمل من خلالها وتمكنكم من إعداد برنامج للسيد قابوس على أساسها سنكون ممنونين للغاية.

المخلصة

الآنسة: جي أي. شانت

(G.I. Chant)

الوثيقة رقم (١٢١٨)

ســري

(1022/27/7/63)

السفارة البريطانية

القاهـــــرة

٢٧ تموز/ يوليو ١٩٦٣

السيد إي. أف. جيفن (E.F. Given) المحترم

الإدارة العربية

وزارة الخارجية

لندن SW1.

وصل غالب بن علي «إمام عُمان» إلى القاهرة قادماً من دمشق في يوم ٢٠ تموز/ يوليو وكان في رفقته شقيقه طالب والشيخ سليمان بن حمير والشيخ سليمان ابن محمد مدير مكتب الإمام في دمشق. تم تسليط أضواء كبيرة على غير العادة على غالب وتم استقباله في المطار بواسطة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، والذي أرسله الرئيس عبد الناصر خصيصاً لاستقباله. وتمت استضافة الإمام وزملائه المرافقين له في قصر الحرية كضيوف على الحكومة المصرية. ونشرت الصحافة تقارير عند وصوله تفيد أن الإمام والوفد المرافق له سوف يحضرون احتفال مجلس قيادة الثورة بذكرى قيامها وسوف تجرى مباحثات مع المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة حول الأوضاع في عُمان.

٢. كان غالب يقف بجوار الرئيس ناصر خلال العرض العسكري الذي أقيم خلال الاحتفالات بثورة ٢٣ تموز/ يوليو. وظهر بجانبه مرة ثانية خلال

المهرجان الشبابي الذي أقيم في يوم ٢٤ تموز/ يوليو ونشرت الصحافة تقارير تقول إن الأوضاع في عُمان قد تم مناقشتها في اجتماع تم في مقر الجامعة العربية بين الإمام غالب والدكتور نوفل المساعد الأول للأمين العام للجامعة العربية. وقد اتفقت الدول العربية على تضمين مشكلة عُمان في أجندة الجامعة العربية، وأيضاً في الأجندة المطروحة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك للدورة القادمة. وتم مناقشة الحملة التي سوف يكون مركزها في القاهرة من خلال مكتب الإمام هناك لشرح قضية عُمان عالمياً وتوجيه الرأي العام العالمي إلى الأهداف والأطماع الاستعمارية البريطانية في عُمان. وتم الاتفاق على إيفاد مبعوثين إلى كثير من دول العالم لشرح القضية بصورة واضحة.

٣. سوف أعلمك مباشرة بنوايا وخطط وتحركات غالب في خلال المرحلة القادمة عند حصولنا على المعلومات الخاصة بذلك.

٤ . سوف أرسل نسخة من هذا الخطاب إلى السيد جوك دونكان في مسقط والسيد ريتش في البحرين وديفيد روبرتس في دمشق.

التوقيع :

دي. أف. هاولي

(D.F. Hawley)

الوثيقة رقم (١٢١٩)

ســري

توزيع الإدارة

شفرة OTP

السيد جاكسون (M r. Jackson)

رقم ٣٨٧

١١ آب/ أغسطس ١٩٦٣

تاريخ الإرسال: ١١ آب/ أغسطس ١٩٦٣الساعة: ١٢,١٢ صباحاً

تاريخ الاستقبال: ١١ آب/ أغسطس ١٩٦٣الساعة: ١,٠٤ ظهراً

عاجل وسري

إشارة برقية رقم ٣٨٧ بتاريخ ١١ آب/ أغسطس

مكرر للعلم إلى: البحرين، مسقط، بعثة الأمم المتحدة في نيويورك

برقيتي رقم ٣٨٥ ـ المتمردون العُمانيون

أرسل الأمير أشرف لطفي لمقابلتي هذا الصباح حول موضوع عبد الله الغزالي وكان لطفي مطلعاً على رد السيد جون ريتيشموند بتاريخ ٢ أيار/ مايو.

٢. كنت متألماً وآسفاً لإظهار الشعور بأننا مقدرون بصورة كبيرة اتصالات الأمير بنا وعلاقاته معنا وفي ذات الوقت حرصت على عدم إظهار أن هذه الاعتبارات من جانبه لا تمثل لنا أشياء ثمينة أو مهمة. ولكنني أفهمتهم أن الحكومة البريطانية تود أن تعلم ما إذا كان غالب قد أتى بأطروحات وأفكار

جديدة لطرحها على طاولة المفاوضات قبل أن تمضي الحكومة البريطانية قدماً في مناقشة هذه الأفكار والمواجهات مع السلطان لبدء دورة جديدة من المفاوضات بين الطرفين.

٣. أخبرت لطفي بأن لدينا أسباباً قوية وأدلة تثبت أن الغزالي لم يتصرف بأمانة في السابق ولدينا شكوك حول صلاحيته للقيام بدور الوسيط.

٤. في ختام اللقاء أبلغتهم أنه إذا كان غالب لديه أفكار جديدة لتقديمها فإنه يمكنه إرسالها كتابة إلى حكومة صاحبة الجلالة أو إلى الأمير، أو يمكنه إرسالها شفاهة مع الغزالي إذا كان بالإمكان التوثق من مدى صحة ما سينقله.

٥. وافق لطفي على هذه المقترحات وعبَّر عن اقتناعه بها.

وزارة الخارجية: الرجاء إرسال نسخة إلى مسقط ٨

بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة نيويورك ١٦

تكرر حسب الطلب

توزع على:

الإدارة العربية

إدارة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١٢٢٠)

ســري

1015/54 DC

دار الاعتماد

البحرين

١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

جاي. أي. سنيلغروف (J.A. Snellgrove) **المحترم**

الدائرة العربية

وزارة الخارجية

تلقينا مؤخراً تقريراً من نزوى يفيد بأن الشيخ ناصر بن عيسى الحارثي والي السلطان على سمائل قد ترك السلطنة في الفترة ما بين ١٢ ـ ٢٦ آب/ أغسطس وأنه الآن في أبو ظبي. علماً أنه أخو صالح بن عيسى.

٢. لقد استفسرنا من أبو ظبي ورد علينا دونكن سلاتر بما يلي:

«المذكور قد وصل إلى هنا الآن وهو يقيم مع السيد طارق. وهو يدعي أن دوافعه لمغادرة السلطنة لم تكن سياسية ولكن الحاكم لا يرغب في بقائه هنا وهو يقول الآن أنه يرغب في زيارة الدوحة والبحرين ودبي قبل سفره للإقامة في زنجبار. جواز سفره الصادر بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٤ قد انتهت مدة صلاحيته وهو يطالب الآن بالحصول على أوراق إثبات الشخصية لكي يتمكن من السفر وسوف أكون ممتناً للسماح لي بإصدار مثل هذه الوثيقة».

٣. أضاف سلاتر برسالته بأن السيد طارق أخا السلطان الموجود حالياً في أبو ظبي قد أكد له بأنه يعرف الشيخ ناصر من عدة سنوات، لكنه لم يكن يعلم بنواياه الحالية، ولم يكن مستعداً لضمانه. وقد ذكر الشيخ ناصر إلى سلاتر بأنه لا توجد عنده نقود وإن الغرض من زيارته إلى قطر والبحرين ودبي هو محاولة طلب

المساعدة من هؤلاء الحكام. ولم يحالفه الحظ كما يبدو مع الشيخ شخبوط. واستلمنا تقريراً يشير إلى أنه قد يحاول مع الشيخ زايد أيضاً.

٤ . في غضون ذلك أعلن جوك دنكن من مسقط بأن سلطات السلطان كانت تجري اتصالات مع السلطان في هذا الخصوص منذ وقت. ويبدو أن الرجل قد حصل على إذن من السلطان بالمغادرة والذهاب إلى الشيخ زايد والرجوع بتاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل لتسوية قضيه الماشية. لقد وثق السلطان به، لكن وزير الداخلية للسلطنة لم يثق به. وبالفعل لم يرجع بعد فترة التمديد، وعين والٍ جديد من فرع آخر من العائلة قبل شهر. وأضاف دنكن بأنه لا يميل إلى مساعدة الرجل. وليس لدينا طلب بتسليمه.

٥ . لقد أخبرت من قبل قسم القنصلية هنا بأنه على افتراض تمكن الشيخ ناصر من استخراج جواز سفر زنجباري فإنه من الممكن قانونياً استخراج وثيقة مؤقتة تؤهله للسفر إلى قطر والبحرين ودبي فقط. أما السفر إلى زنجبار فيتطلب وثيقة من زنجبار.

٦ . وتحت هذه الظروف طلبت من دونكن سلاتر أن يصدر له شهادة مؤقتة للسفر إلى قطر والبحرين ودبي فقط وليس إلى زنجبار. على افتراض أن الرجل يمكنه استخراج جوازه الزنجباري. وإذا ما طلب منا أو من أي قنوات الاتصال بالخليج تقديم طلب إلى زنجبار لإصدار وثيقة للسفر إلى هناك فإنه يتوجب عليّ الموافقة، ولكننا لن نصدر الوثيقة فعلياً قبل أن نعلم بموافقتكم من خلال ردكم على هذه الرسالة. وبالطبع وبالرغم من عدم مقدرتنا ضمان تتبع تحركاته حتى ضمن منطقة الخليج، لأنه سيكون بإمكانه أن يحصل على وثيقة سفر من نوع ما وبطريقة ما. إننا غير متأكدين كيف نتصرف لأننا لا نعرف وجهة نظر السلطان حول الموضوع، لكننا على علم بأن شخبوط يريد التخلص منه وأن السيد طارق سوف لن يقف معه.

٧. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى دنكن سلاتر الموجود في أبو ظبي وأتمنى لو يتصرف كما هو مبين في الفقرة ٧ أعلاه وأن يعتبر هذه الرسالة رداً على برقيته المرقمة ٢٩١ بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر. وأرسل نسخة أيضاً إلى جوك دنكن الموجود في مسقط وإلى الوكالات السياسية في كل من قطر والبحرين ودبي ليكونوا على علم في حال ذهاب الرجل إلى هناك.

٨ . أرجو إعلامي في حال رفضكم لما ورد أعلاه. إذ إنكم تعلمون جيداً إذا ما كان يجب إبلاغ السلطان بهذه القصة في لندن.

أف. دي. براون

(F.D. Brown)

الوثيقة رقم (١٢٢١)

السفارة البريطانية

القاهـــرة

(1022/14/9/63)

١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

الإدارة العربية

وزارة الخارجية

لندن SW1.

أعزائي في الإدارة. . .،

هنالك خبران قصيران عن عُمان تم نشرهما في الصحافة المصرية في القاهـرة.

٢. الخبر الأول نقلاً عن مصدر متحدث عُماني باسم الإمام بأن الإمام سوف يقوم بزيارة إلى ليبيا، تونس، المغرب وذلك لمناقشة قضية عُمان مع المسؤولين في هذه الدول.

٣. الخبر الثاني نشرته صحيفة الأخبار القاهرية في عددها الصادر في يوم ٨ أيلول/ سبتمبر ويقول إن الشيخ صالح بن عيسى الحارثي قد صرح أنه قد تم اتخاذ خطوات إيجابية وفعالة في الطريق لقيام حكومة جمهورية عُمان، وسوف يكون مقرها المؤقت في القاهرة وذلك حتى نيل استقلال منطقة الجنوب العربي.

٤. سوف أرسل نسخاً من هذا الخطاب إلى القنصلية العامة في مسقط ومقر البعثة البريطانية في البحرين، بنغازي، طرابلس، تونس والرباط.

مخلصك دوماً

سي. تي. برانت

(C.T. Brant)

الوثيقة رقم (١٢٣٢)

ســري

بعثة المملكة المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة
٨٤٥ الطريق الثالث ـ نيويورك

1064/228/63

التاريخ: ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

تي. أف. برينشلي (T.F. Brenchley) المحترم

وزارة الخارجية

عزيزي برادلي. . . ،

لابد أن تكون قد علمت من برقيتنا رقم: ١٤٧٦ بأن العرب قد نجحوا في جهودهم التي كانت ترمي لمناقشة المسألة العمانية على مستوى اللجنة الرابعة أكثر من أنها مسألة تناقش على مستوى اللجنة السياسية الخاصة لهذا العام. وبعد نجاحهم في طرح مسألة عُمان على أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع الأخذ في الاعتبار تشكيلة اللجنة العامة (غير المرضية في هذه السنة). لا أمل لدينا في هزيمتهم على الرغم من أن نتيجة التصويت مرضية لنا.

إنه من المخيب لآمالنا أن تقف كل من قبرص والأرجنتين والسلفادور مع المقترح الذي تقدمت به سوريا. ولقد كنا نأمل ونتوقع على الأقل الامتناع عن التصويت من دولتي أمريكا اللاتينية. وكانت حججهم بأنه وما دام قد تمت مناقشة هذا الأمر على أسس عربية وعلى مذكرة عربية فلم يكن لديهم إلا أن يقبلوا بالواقع وبما جاءت به الوفود العربية وذلك بأن المسألة العمانية هي مسألة

استعمارية. وأعتقد بأنه يمكن رؤية ضوء من المنطقة في ما ذهبوا إليه من وجهة نظر في مثل هذا الموقف. إذ إن من مبادئ الأمم المتحدة محاربة الاستعمار والسعي لاستقلال الشعوب والبلدان. ووقف إلى جانبنا ممثل ايسلاند بالنيابة عنا كما كان كذلك موقف الولايات المتحدة داعماً لنا ومؤيداً. وأنه من الأشياء المرضية أن يصوت ممثل تركيا إلى جانبنا. وتميز ممثل العراق الباجه جي بالنشاط وسط الممثلين العرب.

٢. وحيث إنه كان من المستحسن أن تتم مناقشة هذا الأمر مرة ثانية في الجمعية السياسية الخاصة فقد تكون هناك بعض التعويضات التي دفعت بهذه المسألة لتتم مناقشتها بدلاً عن الجمعية السياسية الخاصة وإلى أن تتم مناقشتها داخل الجمعية الرابعة للأمم المتحدة. وقد يعتمد الكثير على مزاج الأفارقة إلا أنه ولحسن الحظ فلقد كان كل من موقف جنوب غرب أفريقيا والبرتقال وروسيا الجنوبية من المواقف التي ساعدت في تقليص الحماس العربي للمسألة العمانية. أما حقيقة الخطر الذي يهددنا هو أن مسألة عُمان أصبحت تعامل على أساس أنها مسألة استعمارية، مع كل ما يصحب ذلك من تعقيدات ومضامين. وهدفنا الأساسي هو إبعاد وتحييد كل من دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية المتحدثة باللغة الفرنسية وكل حجة يمكن أن تمدنا بها وترسلها لنا قد يساعد في هذا الاتجاه. وهناك بالطبع أساليب وطرق أخرى متوفرة لدينا ويمكن اللجوء إليها لدعم موقفنا. وأعتقد بأن العرب سيدعمون موقفهم مستغلين حقيقة أن مسقط ليست عضواً في الأمم المتحدة ولا السلطان لديه أي تمثيل هنا حتى بصفة مراقب. وبدلاً من ذلك يترك لنا نحن الإمبرياليين التقليديين مسؤولية التعامل مع أمور بلده.

٣. هذا يدفعني للسؤال عما هو الدور إذا ما كان هناك دور يمكن للسلطان أن يلعبه في ما يتعلق بدعوى عُمان في الأمم المتحدة. فكما تعلم إنه في المناسبتين الماضيتين أرسل السلطان برقية احتجاج واعتراض لمناقشة الشؤون الداخلية لبلده في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن هذه البرقية لم يكن لها أي أثر ولم يعرها أحد أهمية. وقد يكون لها صدى سلبي إذا ما فشل في إرسال أحد من طرفه هذا العام. وإنني أوصي بأن ينصح بأن يفعل ذلك. والسلطان قد يأتي هذا العام على ذكر زيارة السيد دي ريبينغ وكذلك عن تقريره، والذي قد يكون جاهزاً في الوقت الذي يرسل فيه رسوله. ومع تقديري بأن المجهودات التي جرت في الماضي لإيجاد شخص عربي يمثل وجهة نظر السلطان لم تكلل بالنجاح، فإن أي إشارات تدل على استقلال الحياة من طرف السلطان بأي طريق آخر ستدعم وتساعد موقفنا دون شك.

٤ . سترسل لك بالتأكيد تعقيبات لآراء أخرى حول التكتيكات وذلك حينما نقوم بدراسة ما يحتويه تقرير السيد دي ريببنغ. وأن أول ما سنقوم به من جهد بهذا الصدد هو التأكيد على أن مسألة عُمان ستتم مناقشتها في وقت آخر ممكن من أجندة اللجنة الرابعة على أمل (ليس قوي بصورة كبيرة) بأن يتم استعراضها استعراضاً سريعاً حين مناقشتها في آخر الجلسة أو أن يتم عدم البت فيها من ضمن الأجندة. وعلى كل فنحن نود التأكيد كما أشارت إليه برقية وزارة الخارجية رقم ٣٦٨٢ بأن هنالك الكثير من الوقت لدراسة التقرير قبل أخذ البند وطرحه للنقاش وحتى نتمكن من تنظيم عمليات ضغط كبيرة مرة أخرى هنا وفي العواصم.

٥ . أكتب هنا بطريقة منفصلة مرفقاً نسختين من التقرير نفسه ورسالتين وردتا من الأمين العام تتعلقان بنفس المسألة.

٦ . وأرسل كذلك نسخة من هذه الرسالة إلى كرو بجدة وبراون بالبحرين ودونكان بمسقط وكذلك إلى كليك بواشنطن.

مخلصكم دوماً

أي. أتش. كامبيل

(A.H. Campbell)

الوثيقة رقم (١٢٢٣)

ســري

بعثة المملكة المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة
٨٤٥ الطريق الثالث ـ نيويورك

1064/238/63

التاريخ: ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣

تي. أف. برينشلي (T.F. Brenchley) المحترم

وزارة الخارجية

عزيزي برادلي. . . ،

لقد أبلغتني الأمانة العامة بأن لجنة حقوق عُمان (التي يرأسها كما تعلم السيد روبرت أدوارد عضو البرلمان ويتولى سكرتاريتها السيد فارس غلوب) ناقشت مذكرة الأمين العام حول «الجوانب القانونية والتاريخية لمسألة عمان». ولا داعي للقول بأن الكراسة توصلت إلى نتيجة أن بريطانيا كانت مذنبة بعدوانها، وبأنه يجب منح الشعب العماني حقه في الاستقلال، وبأن سلطان مسقط لديه القليل فقط من الحق أو لا حق له البتة في المنطقة. وبموجب رسالة السيد أدوارد فإنه يقترح إرسال ممثلاً عن لجنته إلى نيويورك لتقديم المزيد من الأدلة أمام اللجنة التي تناقش قضية عمان.

٢. حتى الآن لم تتخذ السكرتارية أي إجراءات حول الوثيقة عدا إرسالها إلى رئيس اللجنة الرابعة، الذي لم يقرر بدوره كيف سيتصرف حيالها، ولكنه جرت العادة في اللجنة الرابعة في حالة وجود أي طلب للاستماع إلى الشهود أو

في حالة توفر أي معلومات حول الموضوع قيد المناقشة أن يتم توزيعها على أعضاء اللجنة. وعلينا توقع حدوث ذلك وبأن يتم الرد على رسالة السيد أدوارد بالترحيب بمقدم ممثله إلى نيويورك أثناء مناقشة قضية عمان. ولقد أوضح السيد أدوارد جلياً بأن لجنته ستتحمل المصاريف المترتبة عن ذلك.

٣. أخشى ألا يوجد ما يسعنا عمله تجاه ذلك، ومما لا شك فيه أن أي محاولة من جانبنا لمنع توزيع الرسالة ستجابه بالرفض، وأية محاولة من جانبنا للاحتجاج على مثول ممثل لهذه المنظمة سوف يشجع أعضاء اللجنة الرابعة على دعوة أحدهم.

٤. كما أشرت في رسالتي رقم ١٠٦٤/ ٣٢٣/ ٦٢ بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢م إلى السيد غيفن، يبدو أنه ليس من الصواب أن يقوم عضو في البرلمان البريطاني بتصعيب الأمور علينا بهذه الطريقة، خاصة عندما يحتوي البيان الوارد في مذكرته أموراً بعيدة كل البعد عن الواقع. وبالرغم من ذلك أعتقد أنه يصعب عمل أي شيء حيال ذلك. وسيكون من المفيد لنا الحصول على أكبر حجم من المعلومات الممكن الحصول عليها عن أعمال لجنة حقوق الشعب العماني (عدد أعضائها وأنشطتهم. . . إلخ) وأية وثائق يمكنكم توفيرها والتي سيكون بإمكانها التقليل من وطأة الشهادة التي قد يدلون بها.

٥. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى براون في البحرين ودونكان بمسقط.

مخلصكم دوماً

أي. أتش. كامبيل

(A.H. Campbell)

الوثيقة رقم (١٣٢٤)

ســري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣

الإرسالية رقم ١١ (١٠١١٤)

سعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي المقيم في منطقة الخليج الفارسي

البحرين

سيدي،

لي الشرف أن أرسل لسعادتكم انطباعي الأول عن سلطنة مسقط وعُمان والتي وصلتها في نهاية أيار/ مايو.

٢ . أعتقد أنه لا توجد مفاجآت أكثر غرابة من الترحال فجأة من نيويورك مباشرة إلى مسقط كما حدث لي. لأول وهلة يبدو وكأن الشخص قد عكس اتجاه الزمن ورجع إلى الوراء عدة قرون من ناطحات السحاب المكونة من الزجاج والحديد والإسمنت إلى الكهوف والمغارات والأكواخ؛ من زحمة منتصف النهار للحاق بساعة الغداء إلى المدينة الصامتة ذات الجدار الطيني القابعة في شمس الظهيرة الساطعة الحارة؛ ومن آخر صرعات الميكنة والموضة والحداثة التي انتجها القرن العشرين إلى أرض المقابر. والناس مندهشون قليلاً من منظري ولكنهم أقرب إلى الطبيعة المسالمة ويبدو عليهم الوداعة والمودة، وعلى بعد ٥٠٠ ميل من عاصمته يتواجد زعيم البلاد جالساً بالقرب من (التليفون ـ الراديو) مثله مثل أي تاجر

يدير أعماله من على البعد بالتليفون وهو سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعُمان. وسوف أكتب عنه لاحقاً في هذه الإصدارة الموجزة. ويعتمد مستقبل هذا البلد إلى حد كبير على هذا الرجل غير الاعتيادي.

٣. الإحساس الذي انتابني عن السلطنة له طعم مختلف عن أي بلد عربي آخر عملت فيه أو زرته. وكان سلفي في المكتب قد انتابه نفس الشعور بالغموض والغرابة. تبلغ مساحة هذه البلاد حوالى ٨٢٠٠٠ ميل مربعاً، وعدد سكانها حوالى ٧٥٠٠٠٠ نسمة وهي مثل الحديقة أو البستان المحاط بالجدار والأسوار على حسب مصطلحات الشرق الأوسط المتداولة حالياً. ففي منطقة السوق الخاص بمسقط وعلى طول الساحل يسمع المرء العديد من اللغات الأجنبية المتداولة البلوشي والأردو والهندية والفارسية، بالإضافة إلى العربية. وتتجه كل الواجهات والمتاجر إلى ناحية البحر إلى بومباي وزنجبار. وفي المناطق الداخلية الجبلية الوعرة الصعبة المسالك يبدو الناس هناك مكتفين بأنفسهم وفي غاية الانغلاق والتعصب ومشغولين بالصراعات الدامية في ما بينهم أولاً ثم تجمعاتهم ثانياً ضد السلطان. وخلف مناطقهم لا توجد على المدى إلا صحراء الربع الخالي المترامية الأطراف حيث تقف حاجزاً طبيعياً ضد التواصل بين هذه المناطق وبقية دول العالم العربي والخارجي. وفي هذه الطبيعة السائدة على مر السنين والقرون في هذا الجزء من الجزيرة العربية في سلسلة الجبال والمرتفعات نجد اسم الزعيم «حمير» ومنه نرجع إلى الوراء في سلسلة طويلة حتى سام ونوح اللذين انحدر منهما جميع سكان المنطقة كما يقال هنا. ومن الأشياء الفريدة والتي تبدو غريبة هنا في الشرق الأوسط حالياً هي: أن اليهود عاشوا بسلام فترات طويلة ومن المفترض أن يواصلوا العيش في منطقة الشرق الأوسط بأمن وسلام. وأعتقد بأنه يجب علينا الاعتقاد جازمين بأن السلطنة جزء من العالم العربي ولا يمكن الاعتقاد أنه سوف يبقى بعيداً ومعزولاً بسياج ما عما يجري حالياً من مناداة بالقومية العربية والاستقلال عن القوى الكبرى وحركة التغيرات الاجتماعية والتحديث والتي بدأت خطاها في التحرك. ويبدو من الوهلة الأولى أن الوضع هنا بعيد جداً وغير ملائم للتطلعات والأحلام المنشودة في الحداثة والتطور.

٤. تعتبر البلاد فقيرة بمقاييس إمارات الخليج الأخرى، ولا توجد إحصائية دقيقة عن حجم الدخل القومي ولكن بلغت قيمة الصادرات الكلية، وهي في معظمها عبارة عن التمور والليمون والأسماك المجففة في عام ١٩٦٢ حوالى (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف جنيه استرليني، وبلغ حجم الواردات وهي في معظمها (الدقيق والقمح، الإسمنت، السكر) حوالى (٣,٧٠٠,٠٠٠) جنيه

استرليني. وكان الدخل العام للحكومة حوالى (٨٥٠,٠٠٠) جنيه استرليني كان منها مبلغ (٤٢٠,٠٠٠) جنيه تم تحصيلها من الضرائب والجمارك الاحتياطية ذات القيمة العالية. وجلبت بعض المصادر الأخرى مبلغ (٤٣٠,٠٠٠) جنيه استرليني وبلغت مصروفات الحكومة (٤٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني. وتم صرف أكثر من نصفها في شؤون الدفاع والأمن والباقي في الشؤون الخدمية والإدارية. تقوم حكومة صاحبة الجلالة بتقديم دعم مالي سنوي في السنوات الأخيرة الماضية وبلغ هذا الدعم حوالى مليون جنيه استرليني حتى الآن سنوياً، وتبلغ النسبة ما بين الدعم العسكري والمدني حوالى ٨ إلى ١ . وإذا ما نظرنا إلى هذه النسبة في بلد ينتشر فيه الفقر والتخلف والأمراض فإننا نجدها نسبة غير عادلة ولا منطقية بأي حال من الأحوال. حيث تبدو النسبة الموجهة للاستخدامات العسكرية عالية. ولكن بالرغم من تحفظي الشديد على هذه النسبة فإنه يجب أن لا ننسى أن نمط الحياة والأمور في مسقط مقارب لما كان سائداً في القرن السادس عشر وهو النظام الإقطاعي القائم على القهر والعنف الذي يمكن أن يمارسه ويمتلكه السادة الكبار والإقطاعيين الأثرياء. وهؤلاء يكون لهم رجالهم وأتباعهم وسيطرتهم ونفوذهم اللذان يعتمدان على ما لديهم من قوة وسطوة. وعلى الرغم من أنه هنالك بعض الروابط المشتركة إلا أنهم في التحليل الأخير ينقسمون إلى قبائل متعادية وتدور بينهم المعارك لأتفه الأسباب أحياناً.

٥ . بالإضافة إلى ما تم ذكره لاحقاً فإن هنالك تهديدات ومخاطر إذا لم تكن هنالك وسيلة لتحجيم القوى المعادية، وبينما يبدو لي أنه من الممكن أن تكون مجرد أفكار فقط، فإنه بدا لي أن المصريين بدأوا يتخلون في مجرى الأحداث، ومن الممكن أن أكون قد ضخمت هذه الأفكار ولكن تم منح اهتمام كبير إلى إمام عُمان المنفي إلى الخارج وذلك في زيارته التي قام بها إلى أقطار شمال العالم العربي والدعم الكبير الذي وجده متمردو عُمان في الأمم المتحدة في الدورة العادية لأعمال الجمعية العامة. هنالك معرفة واسعة هنا بين التجار ورجال الأعمال وقوات السلطان المسلحة أن المتمردين قد تمت هزيمتهم على الأرض في الميدان بصورة كبيرة ـ وهذه حقيقة ـ وإن هؤلاء القادة المنفيين في الخارج لا يوجد لديهم في الداخل إلا أعداد قليلة من الرجال والمؤيدين وإن الموقف قد تم حسمه لصالح السلطان. ولقد رأيت مثل هذه الأوضاع من قبل ومن الممكن أن تكون خادعة وأنا أميل إلى الرأي المعاكس للآراء التي ذكرتها أعلاه، وهو أنه ما لم يقم السلطان بتحديث نظامه الإداري وإطلاق الحريات في البلاد والبدء في عملية إصلاح تنموية وخدمية مبرمجة وواسعة فإنه لا يجب أن يتوقع أن تنتهي مشاكله مع المتمردين في عُمان قريباً وقد يكون ما يحدث حالياً هو مجرد البداية فقط. وأعتقد

جازماً أن السلطان السيد سعيد بن تيمور واع وله من الذكاء ما يجعله يدرك صحة هذا الطرح، ولكنه لم يتخذ أي خطوات فعالة لحل هذه المعضلة نتيجة لطبعه المعقد وشخصيته الغريبة غير الاعتيادية.

٦. يبدو سعيد بن تيمور ذا حجم ضئيل وقامته قصيرة حوالى ٥ أقدام وأربعة بوصات، ولكنه يمتلئ بالهيبة والسيطرة بصورة واضحة وجلية. اعتلى المنصب في عام ١٩٣٢ خلفاً لوالده وكان عمره آنذاك اثنين وعشرين عاماً. وهو الحاكم الثالث عشر من الأسرة التي تتولى كرسي سلطان مسقط وعُمان. وكان والده قد تنحى له اختياراً. وفي عام ١٩٥٨ ترك عاصمته مسقط وذهب للعيش في صلالة وسط الطبيعة الجبلية الخضراء والأمطار الموسمية في مناطق محافظة ظفار، ولم يرجع مطلقاً إلى مسقط. وفي خلال السنوات الخمس الماضية كان قد كوَّن له وسط أفراد شعبه سمعة شخصية ذات صفات تتميز بالعزلة وصعوبة الوصول إليه ولقائه، وأنه قاس لا يرحم ويعرف كل ما يدور حوله، وأنه يمتلك سطوة وقوة وسيطرة على جميع مفاتيح الأمور في مملكته حيث لا يمكن بناء منزل أو مسجد أو شراء شاحنة أو سيارة صغيرة أو إصدار تأشيرة دخول لأجنبي بدون موافقته الشخصية على ذلك. والقائمة تطول ويقوم بكل اتصالاته عن طريق جهاز (الراديو ـ التليفون) مع جميع المراكز في البلاد وهو الوحيد الذي يتمكن من إجراء ذلك وهو يعمل لساعات طويلة ولديه شكوك إذا كان هنالك من يحبونه لشخصه وهو يفرض احترامه وهيبته حتى وسط أعدائه.

٧. لم أزره في قصره في صلالة خلال موسم الصيف ولكني فعلت ذلك خلال موسم الأمطار حيث جلست معه تحت طقس غائم ضبابي تتخلله حبات المطر على مدار الساعة وكانت انطباعاتي وخواطري، وسط هذا الجو الهادئ الذي لا يقطعه إلا صوت حبات المطر وأمواج المحيط، إن مكانه هذا أحد أكثر الأماكن عزلة ووحدة في العالم كله وإن هذا الرجل وحيد ولكنه في داخل أعماقه يستمتع بالمحادثات الودودة الحميمة مع أصدقائه الخلص.

٨. وأضيف هنا أنه يستمتع بالبقاء وحيداً لساعات طويلة ولكنه له مزاج يتراوح بين الرضا والاستياء من الدقة المطلوبة في بعض الأعمال الرسمية. وله عقل مرتب ودقيق، وقوة ملاحظة كبيرة. ويتحدث الإنكليزية بصورة طيبة. كما أنه طليق ومتمكن من الحديث باللغة العربية. ويعطيك الإحساس أنه عندما يعالج موضوعاً ما فإنه يفعل ذلك بكل حواسه وتركيزه كما يركز الرادار على هدفه وهو لا يهتز أبداً، ولا يظهر أي نوع من الضعف والتخاذل. وبالرغم من عناده في الرأي إلا أنه قابل للمناقشة والحوار حول موضوع ما ولكنه لا يقبل أبداً أن

يتدخل أحد ما في مجال سيادته وما يعتبر خطاً أحمر لا ينبغي تجاوزه. ويبدو أنه يعاني من بعض حالات الكآبة كما يتداول بعض الناس أو يمكن أن نقول مزاج سوداوي وعندما تنتابه هذه الحالة المزاجية يبدو ذلك واضحاً في عيونه ويصبح عنيداً ومتصلباً في آرائه وغير ممكن أن يتم توقع خطواته على الترتيب أو وفق نهج معين. وهو يهتم كثيراً باستقلاله وسيادته والإجراءات البروتوكولية اللازمة لتأكيد ذلك. ورد في خطاب بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ موجه من السير روج ستيفن إلى السير جورج ميدلتون حيث احتوى الخطاب على بعض ما جاء في خطاب أرسله اللورد سالسبوري إلى السير فرانك لاسيلس (في طهران) وذلك بتاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩١ وكان ذلك الخطاب عن نصر الدين شاه:

«يجب أن تكون في منتهى الحذر لكي لا توحي له أن لديك مخططات للهجوم عليه وتدمير قواته. وهو له رغبات مهلكة ومميتة ضد الإصلاح وكل ما يمكن أن يؤدي إليها ويريد اتخاذ كل ما يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التطور في بلاده حيث يفكر أن رفع شأن أفراد شعبه سوف يقلص من قوته، وإذا شعر أنك تريد قص أجنحته فإنه سوف يقصيك عنه وسوف لن يدعك تقترب منه إطلاقاً».

وأعتقد أن روح هذا النص تنطبق بصورة كبيرة وصحيحة على السلطان سعيد بن تيمور.

٩ . إذا ما كان تعاوننا معه يقود إلى الأحسن أو الأسوأ فإنه الرجل الذي يجب علينا التعامل معه. ويجب أن لا يمثل لنا تأييده ودعمه أي نوع من الهستريا بالرغم من عدم مواكبته للتطورات الحديثة الجارية حالياً في جميع أنحاء العالم ولكنه يمثل حالة من التوحد بين الدولة والحاكم نفسه. وبخصوص السلطان سعيد بن تيمور فلقد أبدى رغبة قوية في إقامة أوثق العلاقات معنا نحن البريطانيين. ومن الممكن ألا يكون لدى من سيخلفه نفس التوجهات والأفكار. وعلى كلٍ وبالرغم مما يمكن أن يقال لكنه على الأقل استطاع أن يفرض الاستقرار والسلامَ في أرجاء ضخمة من بلاده وأفلت من الانهيار الاقتصادي أكثر من مرة. والأمر الواقعي هنا أنه لا خيارات لدينا كثيرة للتعامل بصورة أخرى خاصة في المستقبل القريب المنظور.

١٠ . لا يعني ما ذكرته أعلاه أنه لا يجب علينا أو أننا لا نستطيع أن نبذل مجهوداً أو نقوم بعمل لمحاولة تعديل نظام حكمه الأوتوقراطي، وإحداث نوع ما من الإصلاحات الاجتماعية والتنموية لصالح أفراد شعبه ومحاولة إقناعه بأن يخفف من القيود التي يفرضها على مفاصل الحركة في جميع أنحاء البلاد.

١١ . هنالك عاملان مهمان بخصوص الاعتبارات التي طرحتها أعلاه أولهما

هو: الاحتمال الكبير باكتشاف واستغلال البترول والدخل الكبير المتوقع أن تحصل عليه سلطنة مسقط وعُمان وما هو رأي السلطان والكيفية التي سوف يتصرف بها في هذا العائد المادي الكبير. أما العامل الثاني فهو ما هو الدور الذي سوف يمنحه لابنه الوحيد لكي يلعبه وما هي المهام الحكومية التي سوف يكلفه بها؟

١٢. بخصوص العامل الأول أعلاه فإن بعض الشركات لم تنجح حتى الآن في العثور على كميات تجارية، ولكن شركة تنمية نفط عُمان ـ وهي جزء من شركة شل ـ عثرت على كميات تجارية من النفط في منطقة نائية في شهر تموز/ يوليو. ومن المبكر الشعور بالفرح الشديد ولكن هنالك مؤشرات قوية تجعل المرء يتفاءل. وإذا تم استغلال النفط بعد اكتشافه بصورة فعالة وجيدة فإن ذلك سوف يغير من طبيعة الحياة في تلك البلاد بصورة جذرية تماماً وكان سلفي محقاً في تقريره أن السلطان لا يشارك ولا يرحب بالصرف من الدخل الذي يتحصل عليه في التنمية الاجتماعية أو المدنية وذلك خوفاً منه أن نقوم بإيقاف الدعم المادي الذي نقدمه له في حالة تأكدنا من عدم وجود أي نفط في البلاد، ومن ثم سوف يجد نفسه مع بعض مصادر الدخل المحدودة. وهو مستاء وممتعض من الفكرة التي تؤرقه وهي إننا ندعمه وفقاً لمصالحنا الذاتية أولاً وأخيراً فقط.

وهو يعلم كما أشرت سابقاً حاجة بلاده وأفراد شعبه إلى البدء في برامج تنموية واسعة النطاق. وهو من الممكن أن يكون خائفاً من ذلك ولكنه غير معارض لها على الإطلاق وأنه ظل منتظراً ومنذ فترة طويلة اكتشاف البترول والعائد الذي سوف يأتي منه وهذا سوف يوفر عوائد مادية تجعله ينطلق بعناية وسيطرة دقيقة في برامج التنمية الاجتماعية بدون أن يفقد استقلاليته وسيطرته. وإن عقدة الحكاية الآن متوقفة على توفر الأموال فقط وكان هذا همه الأساسي بالإضافة إلى وعيه التام أن أي تقدم أو تنمية لصالح أفراد شعبه سوف تبعدهم عن الأفكار التي ينادي بها المتمردون أو القوميون العرب في البلاد العربية الأخرى. ومن الأسباب التي تجعلني أتصور معقولية ابتعاده وبقائه هذه الفترة الطويلة في صلالة هي أنه لا يستطيع تحمل أعباء مصاريف الضيافة والمنح والهدايا والجولات التي يتوجب عليه الإيفاء بها في حالة بقائه في مسقط، بالإضافة إلى شعوره المتنامي بالتشاؤم وتوقع الأشياء السيئة وحبه لحياة الوحدة والعزلة. والشيء الذي يجعلني أقلق هو ازدياد هذه المشاعر بدرجة كبيرة لا يستطيع معها حتى مع وجود كميات وفيرة من الأموال أن يخرج منها ولو حاول جاهداً ذلك. وإن مشغوليته الشديدة بشؤون الدفاع والأمن قد أصبحت هاجساً كبيراً يأخذ كل وقته وجل تفكيره ولا أعتقد أنه وصل تلك المرحلة حتى الآن.

ولقد وافق حتى الآن على بعض برامج التنمية التي اقترحناها عليه ووافق على أنها سوف يكون لها مردود طيب. ويمكن أن نورد هنا أنه على الرغم من مواقفه السلبية إلا أنه في كثير من الأحيان أبدى قدراً من التجاوب لا يستهان به. حيث تم فتح مركز صحي جديد، وتم إضافة فصل دراسي للمدرسة القائمة في مسقط وتم تسوية بعض الطرق وإقامة بعض المزارع التجريبية. هذه بعض الإنجازات التي يمكن أن تشكل زخماً يجب الاستمرار فيه ولا مجال للتراجع عن إنجاز المزيد منها.

ولذا أعتقد وبصورة كبيرة إن برامج التنمية سوف تستمر ببطء إذا لم يوجد البترول، وبصورة أسرع إذا تم اكتشافه واستغلاله. وذلك في حالة بقائنا هنا لتقديم النصح والمشورة والدعم بكل أنواعه. وإذا انسحبنا من هنا أو فقدنا مصالحنا فإنني لا يمكن أن أتخيل كيف ستؤول الأوضاع، وأجد أنه من المحزن فعل ذلك بعد «١٥٠» عاماً من الصداقة المتبادلة بين الطرفين وسوف يكون تصرفنا غير منطقي خاصة بعد وجود مؤشرات ووجود دلائل قوية على وجود النفط في هذه البلاد بكميات تجارية. ومن الناحية النظرية إذا نظرنا إلى وجوده بكميات كبيرة فإنه سوف يحمل معه تغييراً يكاد يكون مذهلاً في رأي المراقب العادي للأوضاع، وسوف يعتقد كثير من الأفراد إن الله قد منحهم شيئاً ما للتعويض عن وجودهم في هذه الأراضي البور القاسية والساخنة على مدار العام.

١٣ . والعامل الثاني ما هو الدور الذي يتوقع أن يلعبه ابنه السيد قابوس؟ والشيء المهم هنا أن والده اعتلى المنصب عندما كان في نفس عمره تماماً ولقد قابلته مرة واحدة فقط على عجلة في لندن عندما كنت في طريقي إلى مسقط ولم تكن لدي فكرة واضحة عن الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الشاب والذي بدأ عليه أنه محبوب.

١٤ . ولقد كان يعيش بعيداً عن مسقط لسنوات عديدة حيث يواصل دراسته في كلية ساند هيرست وقام بجولة حول العالم. ومن مصلحته أنه سوف يرجع إلى بلاده خلال أشهر وهو ينظر إليها بعينين جديدتين وهو مجهول تماماً من أفراد شعبه. ما هو معروف عنه حاليا أنه محبوب وهو متشوق للعودة والاستقرار في بلاده. وإذا كانت له القوة والمقدرة وسمح له والده باستغلالهما، فإنه سوف تكون لديه فرصة كبيرة أن يحل في موقع والده. وفي إحدى المرات التي تحدثت فيها مع السلطان حول مستقبل ابنه كان من الواضح أنه ليست لديه النية في السماح له بالذهاب إلى مسقط، وسوف يبقيه في صلالة لفترة من الزمن لتعلم سيرة أسلافه.

١٥ . وكما أوضحت إنه وبكل حرص يجب أن نحرص على دفع جهود التنمية والإصلاح في البلاد وإقناع السلطان بالمشاركة في هذه الخطط وتقبلها، فإنه

يجب علينا إقناعه بإعطاء ابنه دورا رئيسياً في حكومة السلطنة وجعله يتولى قيادة مسيرة التطور والتحديث لمواكبة العصر والعالم الخارجي من حول بلاده والذي تجاوزها بكثير. وهذا أحد العوامل التي جعلتني أكتب في الفقرة الرابعة إنني لا أعارض بتلك الصورة العميقة عملية الدعم العسكري الذي نقدمه للسلطان إذ إنه في أزمنة التغيرات الدستورية والهيكلية الرئيسية للدول يجب أن يكون هنالك قدر من القوة العسكرية حتى لا يفلت زمام الأمور في أي مرحلة من المراحل.

١٦ . يبدو من الأفضل عودة هذا الابن الشاب إلى البلاد إذ ينتابني شعور عميق إن زمن السلطان سعيد بن تيمور قد ولى وفاته قطار الأحداث إقليمياً كان أم عالمياً، وإحساسي الداخلي يقول إن السلطان يعرف ذلك إذا كان في قصره وحيداً مع جهاز التليفون أو إذا كان في جناح فاخر أمام أجهزة التلفاز في فندق الدوشستر الفاخر في لندن. ومن الممكن أن تعبر هذه المقتطفات من شكسبير في مؤلفه عن ريتشارد الثاني عن حالته التي تبدو وكأن الزمن قد توقف بها عند نقطة معينة ولم تعد تدور معه:

«أوه مثلما كنت عظيماً. . . . . ، مثلما كنت حزيناً أو أكثر عظمة من اسمي. . . . . أو نسياني من هو أنا وما هي مكانتي. . . . . أو عدم تذكري ما يجب أن أكون عليه الآن. . . . ،،»

١٧ . هنالك أسباب وجيهة للغاية لاستمرار مساعدتنا ودعمنا للنظام في هذه البلاد حيث يكون ذلك في صالح أوضاعنا السياسية ومصالحنا في المنطقة بوجه عام والمستقبل النفطي المتوقع قريباً ـ والقاعدة الجوية الآمنة في مصيرة والتوقعات بازدهار المنطقة وعقود أخرى من الصداقة والمصالح المتبادلة. طالما بقي السلطان معتليا للعرش وطالما بقينا في البلاد. وأختم بالقول إن مهمتنا الأساسية تتمثل في الاستمرار في دعمه ولكن تذكيره في نفس الوقت بما يجب القيام به.

١٨ . مرفق نسخة احتياطية مع هذه المذكرة ـ إذا كنت تود إرسالها إلى شخص ما.

لي الشرف يا سيدي، أن أكون خادمكم المخلص دوماً.

جاي.أس.أر. دونكان

(J.S.R. Duncan)
القنصل العام ـ مسقط

الوثيقة رقم (١٢٢٥)

سـري

من نيويورك إلى وزارة الخارجية
(بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة)

شفرة OTP

قسم التوزيع

السير بي دين (Sir P. Dean)

الرقم: ١٨٨٥ ـ بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣م

عاجل

سـري

موجهه إلى وزارة الخارجية بالبرقية ١٨٨٥
بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر

مكررة للإطلاع عَمان

للحفظ في مركز قيادة قوات الشرق الأوسط عدن ـ البحرين ـ مسقط عمان.

في الاجتماع الرابع أمس عارض زيد الرفاعي (من السفارة الأردنية في لندن) المقترح الذي قدمه المندوب الأسترالي الداعي إلى توزيع رسالة السلطان بخصوص نقاشات الأمم المتحدة المتعلقة بشؤون بلدهِ باعتبارها وثيقة رسميه للأمم المتحدة، وبعد تدخل السيد كينغ من (المملكة المتحدة) سحب الرفاعي اعتراضه

مشيراً إلى إجراءات رسالة السلطان على أنها ورقه عديمة القيمة تماماً.

٢. ولقد أحرج الرفاعي نفسه أيضاً عندما تحدث أولاً في المسألة العمانية رغم حقيقة أنها ليست الفقرة التالية على جدول أعمال الاجتماع الرابع.

٣. ومن خلال نبرة ملاحظاته في الأمس فإنه يمكن الحكم بأن الرفاعي يبدو عازماً على لعب دور قيادي في الهجوم العربي حول مسألة عمان. إن هذهِ بادرة مستهجنه لأن الرفاعي شخص ذو مقدرة وتأثير ومن شأنهِ أن يسبب لنا إحراجاً.

٤. وسوف تعلم من خلال رسالة سفير حكومة صاحبة الجلالة في عُمان بالرقم ٢٢٢٣/ ٦٣ بتاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر لمورس في القسم الشرقي بأن رئيس الوزراء الأردني قد اعتذر عن إشارة الممثل الأردني الدائم غير المستحسنة حول عُمان أثناء النقاش العام. وبالرغم من ذلك يبدو أن الأردنيين سوف يستمرون بالقيام بنفس الدور. مما لا شك فيه أنه يعود لسفير صاحبة الجلالة في عَمان لتحديد ما إذا كانت أي إجراءات إضافية ضرورية أو مجدية، أو القيام بأي مسعى لضمان أن موقف الوفد الأردني هنا يعكس وجهة نظر حكومته كما تم توضيحها لنا في عَمان، حيث إن ذلك سيكون عاملاً مساعداً بالنسبة لنا.

وزارة الخارجية: يرجى التمرير إلى عَمان ٤٤ وللحفظ في مركز قيادة قوات الشرق الأوسط عدن ٣٧ والبحرين ٨ ومسقط ٦.

التوزيع إلى:

- الدائرة العربية

- دائرة الأمم المتحدة

- دائرة آسيا والشرق الأدنى

- الدائرة الشرقية

الوثيقة رقم (١٢٢٦)

ســري

من عَمان إلى وزارة الخارجية

شفرة OTP

قسم التوزيع

السيد فيليبس (Mr. Phillips)

الرقم: ١١٩٠ ـ بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م

عاجل

ســري

موجهة إلى وزارة الخارجية بالبرقية ١١٩٠ بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر

مكررة لإطلاع بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة ـ نيويورك

للحفظ في مركز قيادة قوات الشرق الأوسط عدن ـ مسقط ـ البحرين

برقية بعثة الأمم المتحدة نيويورك رقم ١٨٨٥ المرسلة إليك

لقد عرضت الأمر على رئيس الوزراء هذا اليوم وأشرت إلى مقابلة السفير معهُ في يوم ٥ تشرين الأول/ أكتوبر وذكرت بأن الوفد الأردني يبدو مصمماً على لعب دور في المسألة العمانية فهل كان هذا منسجماً مع رغبات الحكومة الأردنية أو لديه تعليمات بذلك؟

قال رئيس الوزراء بأنه لم يكن كذلك، كما تعلم فإن الرفاعي كان على

وشك أن يُنحّى وأنه انتهج خطهُ الخاص، ومع ذلك فإن حقيقة أن انطون عطا الله وزير الخارجية الجديد على وشك المغادرة إلى نيويورك فإن ذلك سيوفر له الفرصة لإيصال موقف الحكومة الحقيقي إلى الوفد وهو ما كان من شأنه أن يقلل من الإحراج لأصدقاء الأردن وخصوصاً المملكة المتحدة، وأن ينسجم مع موقفهم بإظهار أنفسهم كعرب أخيار، وقد أعرب رئيس الوزراء أنه وبناء على هذه القواعد فإن محاولة لعب دور قيادي في المسألة العمانية تعتبر أمراً غير ضروري، وكرر وعدهُ بالتأكيد على عطا الله بالالتزام بهذا النهج.

ولقد كنت لأثق أكثر بفعالية مثل هذا التأكيد لو إن صوت رئيس الوزراء كان مسموعاً أكثر، ولو لم يكن عرضه لن يتم تخطيه من قبل القصر، وإذا لم يكن لديكم من الاعتراض فسوف أتحدث بخصوص الموضوع إلى الملك إذا ما أتيحت لي الفرصة. رغم إنه وبسبب من تأكيد رئيس الوزراء فسوف لن أسعى إلى تأمين الاستماع لهذا العرض بالتحديد.

وزارة الخارجية بعثة الأمم المتحدة نيويورك برقيتي رقم ٢٣ وقيادة قوات الشرق الأوسط (عدن) والبحرين ومسقط وبرقياتي المحفوظة رقم ١٤ و١٥ و١ بالتتابع.

موزعة إلى:

- **القسم العربي**
- **دائرة الأمم المتحدة**
- **دائرة آسيا والحد الأدنى**
- **الدائرة الشرقية**

الوثيقة رقم (١٢٢٧)

ســري

من وزارة الخارجية إلى عَمــان

قسم التوزيع

عن طريق الحقيبة

رقم ٢٢٨ ـ للحفظ

التاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م

ســري

برقية معنونة إلى عُمان ـ رقم ٢٢٨ ـ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر

معلومات مكررة لكل من البحرين تحت رقم: ٢٠٥ ومسقط تحت رقم: ٢٣ مركز قيادة الشرق الأوسط (عدن) تحت رقم ٣٣٦، وبعثة المملكة المتحدة بنيويورك تحت رقم: ١٨٧٨.

برقية بعثة المملكة المتحدة ـ نيويورك رقم ١٨٨٥ بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر

عمان.

نفترض بأن هذا المكان هو مصدر المبادرات الشخصية للوفد الأردني. وما لم تر نقيض ذلك فإن عليك بان ترفع الأمر إلى رئيس الوزراء، ويمكنك الإشارة إلى محادثته مع سفير حكومة صاحبة الجلالة بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر وتقول بأنه بينما كنا دائماً على استعداد لتفهم أن الأردن لا يمكنه أن يخرج عن مسار بقية الحكومات العربية بشكل لافت للانتباه، إلا أننا لا نرى سبباً يجعل ممثلها وهو

أحد أعضاء سفارة الأردن بلندن أن يكون له دور قيادي في الهجوم العربي علينا حول هذه المسألة. لقد كان دائماً يتم التأكيد لنا بأن سياسة حكومة الأردن تكمن في عدم علاقتها بتلك المسألة، إلا أنه كما جرت العادة فإن الوفد الأردني بنيويورك يتصرف بخلاف ذلك.

وكل ذلك مثار للدهشة عندما يكون الهجوم على السلطان وعلينا نوع من الدعاية المبنية على الكذب والافتراء في ما يثار حول التدخل الأجنبي، وهو الأمر الذي عانى منه الأردن بذاته في أحيان كثيرة. ونحن وفي مناسبات عديدة قدمنا لحكومة الأردن الحقائق حول الوضع في عُمان وأنت بإمكانك بناء على خبرتك الشخصية إزالة أي سوء فهم من الممكن أن يكون قد حدث.

٢ . وبما أن عشيرة الرفاعي وعلى الأخص زيد الرفاعي على غير وفاق مع القصر حالياً فيجب الاحتياط لهذه المسألة وأخذها بكل جدية. يمكنك التطرق إلى هذا الموضوع مع الملك حسين إذا ما سنحت لك الفرصة للقاء به.

تم التوزيع لكل من:

ـ الإدارة العربية.

ـ الإدارة الشرقية.

ـ دائرة الشرق الأدنى

ـ دائرة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١٢٢٨)

ســري

من نيويورك إلى وزارة الخارجية
بعثة المملكة المتحدة للأمم المتحدة

شفرة OTP

قسم التوزيع

السير بي. دين (Sir P. Dean)

الرقم: ١٩٢١ ـ التاريخ: ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م

التاريخ: ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م ـ ١,٠٥ صباحاً

مكرر: ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م ـ ٢,٥٥ صباحاً

معنون إلى وزارة الخارجية ـ تلغراف رقم أن سي ١٩٢ ـ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر

مكرر للعلم عَمان وبغداد

ويحفظ ـ (مركز قيادة قوات الشرق الأوسط عدن) ـ مسقط ـ البحرين

تلغراف عمان: ١١٩: عُمان

ما لم تر اعتراضاً جدياً، آمل أن يتم انتهاز أقرب فرصة بأن تنمي لعلم الملك، اعتراضنا الشديد على زيد الرفاعي (ليس عبد المنعم الرفاعي الممثل الدائم) الذي أخذ المبادرة ضدنا أثناء مناقشة قضية عُمان. إننا نتكبد صعوبات بالغة في شرح وجهة نظرنا للعديد من الوفود ولتوضيح أنه ليس هنالك أي أساس لقضية العرب. حيث إن الأردن عامة والملك خاصة مدينون لدعمنا لهم في مواضعهم

الحالية، أليس من المعقول أن نطلب عدم قيام زيد الرفاعي بقيادة تصيدنا؟.

٢. كما أنني أريد أن أقترح توضيح آرائنا بشيء من التفصيل إلى وزير الخارجية العراقي الموجود حالياً في لندن. عندما كان رئيس الوزراء بنيويورك أوضح لشبيب اعتقاده بأن الوفد العراقي يحاول السير في اتجاه متطرف ضدنا في المسائل الاستعمارية، وعلى العراق أن يعرف أن عُمان ليست مستعمرة، أتمنى أن تكون كلمات رئيس الوزراء تشتمل على ذلك لتوضيح هذا الموضوع. لقد اتضح لي أن هنالك فروقات بين الأردن والعراق حول هذا الموضوع ولكن الأخير يشعر في الوقت الحاضر بالقلق تجاه نوايانا ومساعدتنا كما هو الحال في مسألة التسليح.

يرجى من وزارة الخارجية إرسال التلغرافات إلى عُمان ٤٧، بغداد ٣٧، مركز قيادة قوات الشرق الأوسط عدن ٣٨، البحرين ٩، مسقط ٨.

مكرر حسب الطلب.

توزيع إلى:

- **الدائرة العربية**
- **دائرة الأمم المتحدة**
- **أن. أس. أيه. دي**
- **الدائرة الشرقية**

الوثيقة رقم (١٢٣٩)

ســري

BC 1071/118

وزارة الخارجية

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م

أي. أي. اكلاند (A.A. Acland)

مفوضية المملكة المتحدة

بالأمم المتحدة ـ نيويورك

أورد لكم الإجابات المطلوبة عن مسقط حسب خطابكم رقم: ١٠٦٤/ ٢٩٢/ ٦٣ المؤرخ في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٢. **أولاً**: وضع مسقط الدولي. عندما تكون دولة منعزلة مستقلة منذ ٢٠٠ سنة، فإنه لمن الصعوبة متابعة الأحداث التي جعلتها دولة مستقلة معترفاً بها وقد أبرمت معاهدات مع الولايات المتحدة، فرنسا والهند. وهنالك إقرار تجاري عام ١٨٧٧م مع هولندا، وهذا هو الإثبات الوحيد المحسوس. ويبدو أن باكستان قاومت الاعتراف الرسمي بالسلطنة إلا أنها قد تكون اعترفت بها ضمنياً أثناء التفاوض معها لبيع جوادر إلى باكستان عام ١٩٥٨م. ولا توجد لها بعثة معترف بها في السلطنة ومع ذلك فإن الاتفاقية مع الهند سمحت بوجود قنصل عام مقيم للهند بمسقط، وأن معاهدة عام ١٩٥٨م مع الولايات المتحدة الأمريكية تسمح بتبادل القنصليات، ولكن لم تطبق حرفياً حيث اعتاد القنصل الأمريكي بعدن زيارة السلطنة من وقت لآخر، ولكن الآن يوجد نائب قنصل للولايات المتحدة بمسقط بمقتضى معاهدة عام ١٨٣٣م.

٣. **ثانياً**: أما سؤالك في ما يختص بسلاح الجو الملكي في مصيرة وصلالة، لعلمكم يوجد بمصيرة ٧ ضباط و١٢٣ جندياً كما يوجد بصلالة عدد ٣ ضباط و٨٣ جندياً، وقد ذكر وزير سلاح الطيران بعدم ذكر بعض الأرقام للجمهور (٤) أرقام وهم سعداء بوصف المواقع والوظائف دون ذكر القواعد العسكرية التي يتواجد بها سلاح الجو الملكي والتسهيلات التي تقدم له، حيث لا يوجد سلاح طيران متواجد بصفة ثابتة هنالك، وإن رأي وزير الطيران إمكانية السلطنة تزويد الطيران بالخدمات المدنية في مصيرة وصلالة. وأن الطيران يحتاج إلى بضعة أشخاص يقدمون له الخدمات المدنية في كل من صلالة ومصيرة لكي يستعمل كمدرج كما يستعمل من قبل كل خطوط الطيران المدني في العالم. وأن حجم خطوط الطيران المدني في مصيرة صغيرة بالنسبة لسلاح الجو الملكي وهي تسمح لطائرات الركاب المستأجرة، كما أن مطار صلالة يستعمل بانتظام بواسطة طيران الخليج وعدن.

٤. **ثالثاً**: قوة السلطان الجوية، هنالك ثمان طائرات والموجود منها في الخدمة اثنتان ولكن في الوقت الحاضر واحدة فقط في الخدمة. أخرى احتياط، أربع منها من نوع بيفر وهي طائرات نقل بماكينة واحدة، وأربع برفوست بماكينة مكبسية تستخدم للحراسة، هنالك عشرة ضباط معارون من سلاح الجو الملكي البريطاني ولا توجد لدينا سجلات بالعاملين من العرب، حيث إن صيانة الطائرات تتم بموجب عقد مع شركة مدنية، ويستخدم العرب كخدم وسائقين لمعدات النقل وأولئك السائقين عادة ما يتم استعارتهم من جيش السلطان. حتى الآن لم تتخذ أي خطوات لتدريب طيارين عرب. والسبب الرئيس لذلك أن السلطان لم يطلب منا القيام بذلك.

٥. أبعث بنسخة من هذه الرسالة لمن يستلمها من طرفك.

دي. جاي. مكارثي

(D.J. McCarthy)

الوثيقة رقم (١٢٣٠)

ســري

BC 1091/118

وزارة الخارجية

١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣

أي. أي. اكلاند (A.A. Acland)

مفوضية المملكة المتحدة

بالأمم المتحدة ـ نيويورك

لقد درسنا وبحثنا ما إذا كنا سنتمكن من إيجاد دليل على اعتراف دولي بمسقط وعمان لكيما نضيفه لذلك الوارد في الفقرة ٢ من رسالة مكارثي بي. سي. رقم: ١٠٧١/ ١٨١ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٢. والشيء الوحيد هو ما تقدم به السلطان من طلب للانضمام لمنظمة الصحة العالمية عام ١٩٦٢ حيث وقفت معه كل من الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وهولندا والنرويج وأسبانيا وتركيا وفنلندا وسيراليون وجنوب أفريقيا. إلا أنه ولسوء الحظ فلقد جاء تقديم هذا الطلب في ظروف وملابسات سيئة تمر بها عمان، ولا شك أنك سبق واقترحت ما إذا كان يمكن فعل شيء بما جرى من تصويت سابق في الأمم المتحدة، أي ما إذا كان يمكن تعديل ذلك لصالح طلب السلطان، إلا أنني لا أعول على ذلك كثيراً حيث إن التصويت لم يكن مبنياً على الأوضاع المتعلقة بالحكم والسلطة.

سي. دي. باول

(C. D. Powell)

الوثيقة رقم (١٢٣١)

ســـري

من جدة إلى وزارة الخارجية

شفرة OTP

توزيع الإدارة

من السير س.كراو (Sir Crowe)

الرقم ٧٦٩

التاريخ: ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣

برقية إلى وزارة الخارجية رقم ٧٦٩ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر

مكرر للعلم إلى البحرين، بيروت، عمان

للحفظ إلى: مسقط، نيويورك ـ بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة

أثناء زيارة أحد الموظفين العاملين معي إلى الرياض اتصل به شخص يدعى فيصل أجاز الذي عرف نفسه بأنه المستشار السياسي لإمام عُمان.

٢. أفاد المستشار بأن الإمام طلب منه محاولة تنظيم اجتماع بين ممثلين من جهة الإمام وبعض المسؤولين البريطانيين الكبار، وذلك للتفاوض والوصول إلى حل نهائي بخصوص أحداث التمرد الجارية في عُمان. وأن يكون هذا الاجتماع سرياً ويمكن أن يعقد في أي مكان ما عدا مسقط. وإن الإمام مستعد للحضور بنفسه للمشاركة إذا لزم الأمر.

٣. سأل الموظف العامل معي إذا كانت هنالك أي تغييرات في المواقف أو تطورات جديدة في الأحداث منذ آخر جولة مفاوضات جرت سابقاً قبل عامين

كاملين، مما يجعل لمثل هذه المحادثات أي قيمة فعلية. فرد فيصل أن طالباً والذي كان يعارض إجراء أي نوع من الاتصالات والمفاوضات قد انفصل نهائياً عن الإمام وأصبح لا علاقة له به الآن إطلاقاً، وأن الإمام الآن مستعد بدوره لسماع أي اقتراحات أو وجهات نظر جديدة حول هذا الموضوع بما في ذلك ما رفضه العمانيون من قبل.

٤ . قال فيصل أجاز إنه تحصل على وظيفته كمستشار سياسي لدى الإمام بتوصية شخصية من الأمير ابن جلوي أمير المنطقة الشرقية والذي تربطه به علاقات وثيقة وأنه الآن قد عمل مع الإمام لأكثر من عام وسوف يرجع إلى بيروت قريباً حيث يعمل هنالك أيضاً كمراسل صحفي سياسي مع صحيفة المساء.

٥ . أبلغ الموظف المعني بهذه المحادثة فيصل بأنه سوف يقوم برفع الأمر إلى رئيسه المباشر وهو شخصي عندما يعود إلى عمله ولكنه لا يستطيع إعطاءه أي رد أو وعد بخصوص ما سوف تكون عليه استجابة مسؤولي الحكومة البريطانية بخصوص المقترح.

تم إبلاغ إشارة إلى البحرين من وزارة الخارجية بالرقم ٧٨ وأيضاً إلى مسقط برقم ٥ بعثة الأمم المتحدة ـ نيويورك رقم ٧٩، بيروت رقم ١٥٠ والمحفوظات في عُمان رقم ٢٣.

تكرر حسب الطلب

توزع إلى:

ـ الإدارة العربية

ـ الإدارة الشرقية

ـ إدارة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١٢٣٢)

ســري

السفارة البريطانية

القاهرة

1022/28/11/63

٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣

الإدارة العربية

وزارة الخارجية

لندن

الأعزاء بالإدارة. . . ،

لقد تميزت تحركات الإمام والوفد المرافق له بنشاط دبلوماسي ذلك منذ عودتهم بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر من رحلتهم التي قاموا بها إلى أقطار شمال أفريقيا.

٢ . ظل الإمام على اتصال بالشخصيات الهامة بالجمهورية العربية المصرية، بمن فيهم د. فوزي ومدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية وكذلك مع د. نوفل بجامعة الدول العربية حيث استعرض معه تقرير دي ريبينيغ (ممثل الأمم المتحدة). كما قام الوفد الذي وصف رسمياً بأنه في زيارة إلى القاهرة بزيارة قصيرة للرئيس السلال في المستشفى والذي يقال بأنه أكد لهم دعم اليمن المستمر لقضية الشعب العماني.

٣ . أوردت الصحافة في القاهرة بأن الوفد يتوقع أن يستمر في جولته للدول العربية بما في ذلك سوريا ولبنان والعراق والأردن. وذلك لتوضيح تطورات القضية العمانية لسلطات تلك الدول. وكان أول نجاح لجولتهم إلى

شمال أفريقيا قد تمثل في قرار مجلس الوزراء الليبي الذي أعلن عنه بتاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر بسداد ليبيا لحصتها من المساعدات الطبية والمالية لكفاح الشعب العماني على أساس الدعوة التي صدرت من جامعة الدول العربية في جلستها الأخيرة.

٤ . وفي ذات الوقت فلقد أوردت الصحافة هنا أن صالح بن عيسى الحارثي الذي يمثل جبهة تحرير عُمان كرر إصرار الشعب العماني على استرداد حقوقه المغتصبة. ولقد رفضت جبهة تحرير عُمان تبني أي مفاوضات على أساس مقترحات السيد دي ريبينغ. حيث ينبغي الاعتراف باستقلال عُمان وأن تجلو القوات الأجنبية عن البلاد. وسوف تؤسس الجبهة جيشاً للتحرير يمكن الشعب العماني من إسترداد حقوقه. كما دعا صالح بن عيسى الحارثي كذلك الدول العربية والأفريقية لمساندة القضية العمانية.

٥ . أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السفارات في كل من جدة وبنغازي وطرابلس وواشنطن. وكذلك إلى المعتمد السياسي بالبحرين والقنصل العام بمسقط وإلى مركز قيادة قوات الشرق الأوسط بعدن وإلى بعثة المملكة المتحدة بنيويورك وإلى الوكيل السياسي بدبي.

مخلصكم

سي. تي. برانت

(C.T. Brant)

الوثيقة رقم (١٢٣٣)

من نيويورك إلى وزارة الخارجية
بعثة المملكة المتحدة في مقر منظمة الأمم المتحدة

يوزع داخل الإدارات

إيان كلير En Clair

السير بي. دين (Sir P. Dean)

رقم ٢١٣٥

٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣

تاريخ الإرسال: ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ الساعة: ١,٢٥ ظهراً

تاريخ الاستلام: ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ الساعة: ٣,٤٥ مساءً

برقية رقم ٢١٣٥ إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر

مكرر للعلم إلى: البحرين، مسقط، البحرين، وللحفظ في واشنطن

عُمان

منحت اللجنة الرابعة اليوم فرصة استماع ومخاطبة إلى طالب بن علي الهنائي رئيس الوفد العُماني. أوضح كينغ بأن إثارة القضية من قبل دولة مستقلة تحكم ذاتها تشكل سابقة خطيرة، إلا أنه لن يتم الضغط للتصويت على المسألة. وتحدث طالب على مدى ٣٠ دقيقة، وقدم عرضاً تاريخياً مفصلاً عن نظام الإمامة المستقل الذي كان سائداً وراسخاً في عُمان لعهود طويلة خلت وكيف أن شعب عُمان اليوم يكافح بكل قوة لنيل استقلاله وحق تقرير مصيره حيث فصل البريطانيون مسقط عن عُمان وحتى بعد أن فعلوا ذلك لكنهم استمروا في الاعتراف بالحكم الذاتي المستقل الذي ظلت تتمتع به عُمان (الخطاب المرسل من هاورث إلى الشيخ

عيسى نائب الإمام في عام ١٩١٩ تم تقديمه كدليل). وقد استمر السلطان في حكم المناطق الساحلية فقط حتى عام ١٩٥٥، وعندما شجعه البريطانيون على مد مناطق سيطرته ونفوذه إلى الأراضي الداخلية في عُمان وذلك لجعل شركة العراق تبدأ عمليات التنقيب عن النفط قاوم أهل عُمان هذا التدخل بكل بسالة وشجاعة ولكنهم هزموا نتيجة للقوة العسكرية الكبيرة التي واجهتهم بها بريطانيا. وضرب طالب أمثلة عسكرية كثيرة على أن تدخل البريطانيين لمساندة السلطان خاطئ ولا مبرر قانوني له على الإطلاق.

٢. اختتم طالب حديثه بالتأكيد على أن عُمان لديها جميع مقومات السيادة المستقلة، وبها شعب متجانس التكوين يعيش في مناطق جيدة التحديد، وبأن الشعب العماني يرغب في عودة إمامه، وإذا منح حق الاختيار فإنهم سينتخبونه زعيماً لهم. إن حكم السلطان ليس مبنياً على إرادة الشعب وهو مجرد عميل للبريطانيين، كما أن القوانين الشرعية لا تبيح توارث الحكم.

٣. من المهم الإشارة إلى أن طالباً لم يثر مسألة الأوضاع الحالية كما لم يتطرق إلى أي اتهامات بالعدوان في الوقت الحاضر، كما أنه لم يشر إلى تقرير رينبينغ أو الزيارة التي قام بها.

٤. جودفري غلوب سوف يتحدث بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر بصفته ممثلاً عن لجنة حقوق عمان، وسيتم استجواب المتحدثين إذا رغب أعضاء اللجنة في ذلك.

وزارة الخارجية: الرجاء إرسال نسخة إلى البحرين رقم ٤٥ ومسقط رقم ٣٢

بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة نيويورك ١٦

تكرر حسب الطلب

توزع على:

- **الإدارة العربية**
- **إدارة الأمم المتحدة**
- **إدارة الشرقية**
- **إدارة المعلومات السياسية**
- **إدارة الأخبار**

الوثيقة رقم (١٢٣٤)

سـري

تلغراف خارجي من مكتب علاقات الكومنولث

إلى: دلهي

كراتشي (نائب المندوب السامي)

(تم الإرسال الساعة: ٠٥ ـ ١٦ في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م)

عاجل

الرقم: ٤٢٧٩

الرقم: ٢٤٨٥ ـ سري

معنون إلى دلهي (٤٢٧٩) وكراتشي رقم (٢٣٨٥)

عمان

مناقشات اللجنة الرابعة (التي استمرت في العام الماضي لمدة ٤ أيام ونصف اليوم) بدأ في يوم الجمعة الماضي، أدناه تلغرافات من مفوضية المملكة المتحدة بنيويورك.

أ ـ **الهند**: ـ لقد تحدثت إلى السادة بانديت الممثل الدائم وتريفيدي رئيس دائرة الأمم المتحدة بوزارة الشؤون الخارجية الذي وصل الآن من نيودلهي. وأن موقفهم الثابت يكمن في امتناعهم عن التصويت، لقد تأكدوا أن موقفهم غير منطقي، ولكنهم تعرضوا لضغط كبير من نيودلهي ومن العرب الموجودين هنا، ويرون أن الباكستانيين ينتهزون الفرصة لجني الكثير من المكاسب بسبب فشل الهند في مساندة العرب حول إسرائيل، أو عمان، ولا يتجرأون في الخروج عن الخط العربي بالتصويت ضد التوصيات العربية، ويظنون أن وضعهم سوف يتغير إذا

أمكن الضغط على الباكستانيين لتغيير موقفهم لصالحنا، وسوف أقابل ظفر الله خان مرة أخرى. وقد وعد الهنود بالمساعدة مع بعض الوفود الأخرى بأن يقولوا في المجالس بأن ليس للعرب أي قضية، وأنهم سوف يمتنعون عن التصويت. وكما تعلمون فإن تصويت الهنود يعتبر ذا أهمية كبيرة وإذا أمكن ترجيحه لصالحنا سوف يكون ذا تأثير كبير. لقد حدد الهنود موقفهم بحذر وأنا لست متفائلاً، وأن الفرصة الوحيدة المتاحة تكمن في مناشدة السيد نهرو الذي أنهى الممثلين العرب مقابلتهم له، ولكني متردد في التوصية بذلك.

ب ـ لقد تحدثت مع ظفر الله خان وخليفته أمجد علي، وركزت على أن هذا الموضوع ذو أهمية خاصة لنا وكذلك لباكستان. إذا تم تبني توصية العرب التي تدعو إلى تقرير المصير لعمان وكذلك توصية اللجنة ٢٤ فإن ذلك سيؤدى إلى ظلم كبير. ولقد قلت له أن التصويت لمثل تلك التوصية يتناقض تماماً مع مواقف باكستان التي اشترت منذ سنوات قليلة قطعة أرض من السلطان، والتي ما زال حتى الآن الكثير من مواطنيها يخدمون في جيش السلطان. وناشدته بصفته محام وبشخصيته المستقلة أن يتعرف على الحقائق وأن يوجه ممثله في اللجنة الرابعةً اعتراض المناورات العربية.

لقد ذكر لي ظفر الله أنه بعد أن درس الموضوع بكل عناية على أثر شرحي السابق له، فإنه يتفق معي وأنه أبلغ حكومته بذلك. حيث ذكر لي أيضاً أن العرب قد نشطوا في الضغط على قضيتهم، ولكن عندما تحديته بذلك ذكر أن هنالك أعداداً قليلة من الوفود العربية مثل الأردن والسودان غير متحمسين للقضية والمشكلة تأتي من دول مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق وتونس. ذكر ظفر الله أن الصعوبة التي تواجهها كراتشي تكمن في تغيير المواقف، حيث تم التغيير من الامتناع عن التصويت في العام الماضي لصالح التصويت مع أنهم يشعرون بأنه سيكون من الصعب للغاية تغيير أمر تصويتهم مرة ثانية. وذكرت له أن تقرير دي ريبينغ يمنح المظلة لذلك ويمنح باكستان أكثر من سبب للتصويت على ما يرونه صواباً. هز ظفر الله خان رأسه وقال إذا كنتم مقتنعين بشدة بهذا الموقف فعليكم إرسال تمثيل رفيع المستوى مرة أخرى وبصفة عاجلة إلى كراتشي. حيث التعليمات الممنوحة له في الوقت الحاضر لا تسمح له بالقيام بذلك والتي يعتقد أنها لم تصله من أعلى المستويات. لقد قدمت له الشكر وشددت مرة أخرى أن هذه قضية لا يوجد لها أدنى سبب يبرر تقديم الدعم للعرب حولها. بالرغم من أنني لم أتطرق إلى الباشتونين إلا أنه ربما كان عليّ فعل ذلك.

وعلى ضوء ذلك، ووفقاً لمحادثاتي مع السيدة بانديت وترفيدي، لقد شعرت

بأنني ملزم بالتوصية على بذل المزيد من الجهود لتغيير موقف الهنود من التصويت، وإذا كان ممكناً معارضة التوصية العربية والضغط على الباكستانيين بالتصويت ضد ذلك أو في أسوأ الإحتمالات الامتناع عن التصويت. وخلال هذه الجلسة لم نقدم أي طلبات للحصول على مساعدات من الهند وباكستان وهذا ما جعل الهند، من خلال معاهداتها مع السلطان، وباكستان، من خلال ضباطها ورجالها في جيش السلطان، القيام بعمل ما هو صحيح ومساعدتنا. ربما يمكن تعزيز دور مندوبينا في الهند للتأكيد على أهمية هذه القضية للمصالح البريطانية. وعلى الرغم من حساسيتهم المدعاة لردود أفعال العرب، فإن علاقاتهم القوية معنا، يجب أن تجعلهم يعيروا بعض الاهتمام لحساسية أصدقائهم البريطانيين. ولا أعتقد أن الوفود العربية هنا ستحملهم أي شكوى أو تذمر، لأنه حسب ما ذكرت، فيما عدا بعض الحالات القليلة يدركون ضعف موقف قضيتهم، وعلى كل وعند نهاية الجلسة فإن أمر التصويت سينسى، ولجعل الأمر فعالاً، فإن أي محاولة للاتصال بنيودلهي أو كراتشي لابد أن تتم على مستوى عال. علماً بأن موقف قضيتنا يعتبر جيداً (كما أقر بذلك ظفر الله والسيدة بانديت) وإنني أشعر بأنني ملزم بالتوصية بالنظر في مخاطبة السيد نهرو والسيد بوتو.

٢. وسنعمل على اتباع أي تعليمات تصدر منكم.

نسخة إلى:

دي. ١١

سي. أر. أو.

السيد مولينكس

السيد بيدبات

السيد سولفيان

مكتب الخارجية:

السيد ماك كائي

السيد سي. بول

الوثيقة رقم (١٢٣٥)

ســري

BC1071/160

٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م

عمان وهيئة الأمم المتحدة

السيد برنشلي (Mr. Brenchley)،

لقد اتصل السير باتريك دين وذكر أن الوضع لا يسير على ما يرام، وأن السيد غلوب واصل بيانه في جلسة اليوم وأثبت كفاءته العالية. لقد كان بيانه معتدلاً ومقنعاً وتضمن بذور الحقيقة في معظم النقاط التي تطرق إليها. ولقد لوحظ أنه قد كوَّن انطباعاً كبيراً على العرب الأكثر تحفظاً الذين سبق أن أثرت بعثتنا عليهم وكذلك على الجهات الأكثر نشاطاً من الأفارقة والآسيويين. وحتى بعض الأوروبيين بدوا قلقين، يجب أن نتخيل صعوبة احتمال التصويت ضدنا وإرجاع الأمر إلى لجنة الـ ٢٤، إذا حدث ذلك فإن سير باتريك دين يخشى من أن تبرز كل دول الخليج في السنة القادمة بنفس الطريقة وسوف نواجه مشاكل جمة.

٢. سوف تقوم البعثة بإرسال النص الكامل لكلمة السيد غلوب، بالرغم أن الحقيبة ربما تحمل جزءاً منها اليوم. تود البعثة أن يتم دراسة البيان بكل دقة مع التوضيح للبعثة أي نقاط فيها قابلة للطعن. السير باتريك دين يرغب في الإدلاء ببيان مطول قريب، مع الاحتفاظ بحق المداخلة مرة أخرى بعد دراسة ما أورده السيد غلوب في بيانه. وعلينا القيام بدراسة البيان بسرعة وبعمق بعد

استلامه مباشرة وإرسال التعليقات إلى المفوضية حتى على حلقات إن كان ذلك ضرورياً.

٣. كما أن البعثة تنظر في مسألة التكتيك في اللجنة باحتمال تقديم توصية بديلة ربما تؤدي إلى إبعاد الأعضاء الذين لديهم بعض الشكوك وإبعادهم من تأييد التوصية العربية.

أر. أس. كروفورد

(R.S. Crawford)

نسخة إلى:

سير جي. هاريسون (Sir G. Harrison)

دائرة الأمم المتحدة

الوثيقة رقم (١٢٣٦)

من نيويورك إلى وزارة الخارجية
بعثة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة

يوزع داخل الإدارات

إيان كلير (En Clair)

السير بي. دين (Sir P. Dean)

الرقم: ٢٢٠٨

التاريخ: ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م

معنون إلى وزارة الخارجية تلغراف رقم: ٢٢٠٨

٥ كانون الأول/ ديسمبر

مكرر للعلم: مسقط، البحرين، واشنطن

بالتلغراف السريع

نورد لكم أدناه نص الترجمة الأولية للقرار:

بعد أن ناقشت الجمعية العمومية مسألة عُمان تعرب عن قلقها البالغ عن الوضع القائم فيها. وتذكر بالقرار رقم ١٥١٤ (١٥).

(١) الاعتراف بحق الشعب العماني في تقرير مصيره والاستقلال.

(٢) دعوة اللجنة الخاصة لتطبيق الإقرار بمنح الاستقلال للدول المستعمرة وفحص الوضع في عُمان والتقرير الحالي للجمعية العامة في جلستها رقم ١٩.

٢ . انظر إلى تلغرافي اللاحق حالاً.

يرجى من وزارة الخارجية تحويل التلغراف إلى مسقط رقم (٣٩) والبحرين رقم: (٥٣).

ويتم تكراره حسب الطلب

صورة هامة إلى:

ـ السكرتير الخاص

ـ سير أتش. كاسيا

ـ سير جي. هاربسون

ـ السيد كرافورد

ـ السيد أي. دنكان ديلسون

ـ رئيس الدائرة العربية

ـ رئيس دائرة الأمم المتحدة

ـ رئيس دائرة الإعلام

الوثيقة رقم (١٢٣٧)

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

التوزيع ـ محدود

٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

A/C.4/L.783

باللغة الإنكليزية

أصل النسخة فرنسي

الدورة الثامنة عشرة

اللجنة الرابعة

البند رقم ٧٨

مسألة عُمان

أفغانستان، الجزائر، سيلان، أندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مالي، المغرب، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، يوغسلافيا: **مسودة قرار.**

الجمعية العامة

بعد مناقشة مسألة عمان **أعربت عن قلقها الشديد** حول الوضع القائم حالياً في عمان.

إشارة إلى القرار الصادر تحت الرقم ١٥١٤ (١٥)

١. **الاعتراف** بحق شعب عُمان في تقرير مصيره واستقلاله.

٢. **دعوة اللجنة الخاصة** لدراسة الأوضاع الراهنة للتحقق من كيفية تطبيق القرار الخاص بإعلان ضمان استقلال الدول المستعمرة ومن ثم إعداد تقرير كامل وشامل ووضعه أمام الجمعية العامة في دورة انعقادها التاسعة عشرة.

الوثيقة رقم (١٢٣٨)

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

التوزيع ـ عام

١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

A/5657

الأصل باللغة الإنكليزية

الدورة الثامنة عشرة

البند رقم ٧٨

مسألة عُمـــان

تقرير اللجنة الرابعة

مقرر اللجنة: السيد بروبين ف. مارس (جامايكا)

١ . في خطاب موجه إلى الأمين العام للمنظمة بالرقم (أ/ ٥٤٩٢) بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ طلبت الجزائر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة واليمن طلبت إدراج مسألة عُمان في أجندة وبنود الجمعية العامة التي سوف تناقشها في دورة انعقادها الثامنة عشرة. كما ألحقوا طلبهم هذا بمذكرة تفسيرية بالرقم (أ/ ٥٤٩٢ إضافة ـ ١) بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر.

٢ . أوصت الجمعية العامة في تقريرها الأول بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر

تحت الرقم (أ/ ٥٥٣٠) إدراج المادة إلى الأجندة وإحالتها إلى اللجنة الرابعة في اجتماعها الكامل رقم ١٢١٠ بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر وافقت الجمعية العامة على توصيات اللجنة العامة وأحالت بند «مسألة عُمان» على اللجنة الرابعة لأخذها في الاعتبار.

٣. وفي ما يتعلق بالاعتبار لهذه المسألة فقد وافقت اللجنة على الالتماس التالي المقدم للاستماع.

مقدم الالتماس للاستماع إليه	رقم الجلسة التي أقر فيها الاستماع
ممثل اللجنة الخاصة بحقوق عُمان (أ/ س/ ٤/ ٦٠٤)	جلسة رقم ١٤٣٦
الشيخ طالب بن علي الهنائي ممثل وفد عُمان (أ/ س/ ٤/ ٦٠٤/ أدد ٢)	جلسة رقم ١٤٩٤

٤. بدأت اللجنة الرابعة في اجتماعها (رقم ١٤٩٥) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر بالاستماع إلى العريضة المقدمة من الشيخ طالب بن علي الهنائي. وقدم السيد فارس غلوب تقريراً عن أوضاع وحقوق العُمانيين وذلك في الجلسة رقم ١٤٩٦ بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر. وفي الاجتماعات رقم ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨ في يومي ٣،٢ كانون الأول/ ديسمبر أجاب المسؤولان عن كل الأسئلة التي وجهها لهم أعضاء اللجنة الرابعة بخصوص مسألة عُمان. وأودع السيد غلوب تقريراً إضافياً لدى اللجنة في اجتماعها رقم ١٥٠٥ بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر.

٥. قررت اللجنة الرابعة في اجتماعها رقم ١٤٣٦ في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر توزيع مذكرة توضيحية كوثيقة داخلية حول الخلفيات التاريخية لمسألة عُمان بالإضافة للخلفيات القانونية، وقد أعد هذه المذكرة السيد روبرت أدوارد رئيس لجنة حقوق عُمان (أ/ س/ ٤/ ٦٠٤) وفي الاجتماع رقم ١٤٦٢ والذي انعقد بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ قررت اللجنة توزيع مذكرة تحوي نص البرقية التي خاطب بها السلطان سعيد بن تيمور اللجنة كسلطان على مسقط وعُمان. وذلك حول هذه المسألة قيد البحث وفي الاجتماع رقم ١٥٠٤ أبلغ رئيس اللجنة الأعضاء عن تفاصيل اتصال آخر أجراه السلطان معه بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣.

٦. وُضع أمام اللجنة التقرير الذي أعده السيد هيربرت دي ريببنغ ممثل

ومبعوث الأمين العام والذي قام بزيارة إلى عُمان من أجل هذه المسألة (أ/ ٥٥٦٢).

٧. تمت مناقشة المسألة بصورة عامة وموسعة في الجلسات التي عقدت بالأرقام ١٤٩٨ وحتى ١٥٠٤ وذلك من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ وقررت اللجنة توزيع واعتماد المخاطبات التالية كوثائق حول هذه المسألة والمخاطبات هي:

مخاطبة الممثل السوري (أ/ س/ ٤/ ٦٢٧)، مخاطبة ممثل بريطانيا (أ/ س/ ٤/ ٦٢٨)، في الاجتماع رقم ١٤٩٩. ومخاطبة ممثل سيلان (أ/ س/ ٤/ ٦٢٩). في الاجتماع رقم ١٥٠٠. ومخاطبة ممثل تشيلي (أ/ س/ ٤/ ٦٣١) في الاجتماع رقم ١٥٠٢.

٨. استمرت اللجنة في مناقشة المسألة في اجتماعاتها رقم ١٥٠٥ حتى ١٥٠٨ في أيام ١٠، ٩، ٦ كانون الأول/ ديسمبر.

٩. قدم ممثل تونس في الاجتماع رقم ١٥٠٣ بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ورقة تمثل اقتراحاً لحل هذه المشكلة وهذا الاقتراح بالحل تبنته الدول الآتية وقدمته باسمها مشتركة:

أفغانستان، الجزائر، أندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مالي، المغرب، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، يوغسلافيا (أ/ س/ ٤/ ل ٧٨٣) ويتضمن هذا الاقتراح لحل المشكلة أن يقوم الأمين العام بما يلي:

(١) الإعلان عن الاعتراف بحق شعب عُمان في إعلان استقلاله وتقرير مصيره.

(٢) دعوة اللجنة السياسية الخاصة بإعلان وضمان استقلال الدول التي ترزح تحت نير الاستعمار إلى معاينة الوضع في عُمان وإعداد تقرير شامل بذلك يوضع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة عشرة.

١٠. قدم ممثل تونس نيابة عن زملائه من الدول الأخرى التي شاركت في تقديم الاقتراح في (٩) أعلاه نصاً منقحاً ومراجعاً للاقتراح الأول (أ/ س/ ٤/ ل٧٨٣ ـ مراجعة أولى) والذي حدد الخطوات العملية التفصيلية لتنفيذ ما جاء في نص الاقتراح الأول الأصلي.

١١ . في الاجتماع رقم ١٥٠٦ بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر أبلغ مندوب البرازيل الأعضاء المشاركين في اللجنة الرابعة أن هنالك نصاً مقترحاً لحل المسألة قد تم تبنيه وتقديمه من قبل مجموعة من الدول، وهذا النص تم تسليمه إلى السكرتارية العامة وسوف يتم الإعلان عنه بصورة رسمية بعد أن يتم توزيعه على كافة الأعضاء في الجمعية العامة.

١٢ . وفي نفس اليوم وفي الاجتماع رقم (١٠٥٧) قدم مندوب البرازيل نص الاقتراح المقدم للحل وقد تبنته الدول التالية: الأرجنتين، البرازيل، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هاييتي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بيرو، أوروغواي، فنزويلا. (أ/ س/ ٤/ ل٧٨٤٠) وطلب أن تعطى الأولوية في التصويت لهذا الاقتراح المقدم أعلاه.

١٣ . اعتماداً على نص اللائحة رقم ١٥٤ من اللوائح العامة للجمعية أبلغ ممثل ومبعوث الأمين العام للجمعية العامة أن الجمعية يجب أن تتبنى النص الثالث عشر المقترح للحل بواسطة دول كثيرة صوتت عليه بالموافقة. وهنالك مصاريف إضافية كثيرة سوف تنشأ في عام ١٩٦٤ وسوف لن يعرف مستوى هذه الزيادة في التكاليف ما لم تحدد اللجنة السياسية والتنظيمية برنامج العمل العام للجمعية. ولكن على الأقل يجب أن تقرر اللجنة الرابعة التوصية بقيام وفد بزيارة إلى المنطقة يضم مبعوثين من الأمين العام للمنظمة وهذه الزيارة لربما تكون تكلفتها حوالى (٣٠,٠٠٠) دولار للسفر والمصاريف والنشريات الضرورية الأخرى. وهذه التقديرات على أساس أن الزيارة سوف تستغرق مدة ٣ أسابيع ومن الممكن أن تتجاوز المصروفات هذا الحد المقترح. وسوف يقابل الأمين العام أي احتياجات أخرى تحت الفقرة ١ من نص اللائحة والتي تختص بالمصاريف غير المنظورة أو المتوقعة وذلك من خلال ميزانية عام ١٩٦٤ .

١٤ . في نفس الاجتماع قررت اللجنة وبدون أي معارضة إعطاء الأولوية في التصويت للقرار الذي تبنته مجموعة الدول المكونة من ١٣ دولة والذي ورد ذكره في الفقرة ١٢ سابقاً في المذكرة المشتركة (أ/ س/ ٤/ ل٧٨٤). وفعلاً تم التصويت وتبنت الجمعية العامة هذه المذكرة في التصويت الذي تم عليها وكانت النتيجة هي: ٩٥ موافقاً ١ معترض و٧ امتناع عن التصويت وكانت تفاصيل التصويت كالتالي:

الدول التي صوتت بالموافقة هي: ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بورما، بورندي، بيلاروسيا، جمهورية الاتحاد

السوفياتي، كمبوديا، كندا، أفريقيا الوسطى، سيلان، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، الكنغو (برازافيل)، الكنغو (ليبولدفيل)، كوستاريكا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، جمهورية الدومنيكان، الإكوادور، السلفادور، أثيوبيا، فنلندا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غويانا، هاييتي، هندوراس، المجر، الهند، أندونيسيا، إيران، إسرائيل، العراق، إيرلندا، إيطاليا، ساحل العاج، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزلاندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، رواندا، السعودية، السنغال، سيراليون، الصومال، أسبانيا، السودان، السويد، سوريا، تنجانيقا، تايلاند، توغو، ترينداد، توباكو، تركيا، يوغندا، أوكرانيا، الجمهورية العربية المتحدة، فولتا العليا، أوروغواي، فنزويلا، اليمن ويوغسلافيا.

الدول التي صوتت ضد القرار هي: (المملكة المتحدة) بريطانيا وإيرلندا الشمالية.

الدول التي امتنعت عن التصويت هي: أفغانستان، أستراليا، فرنسا، آيسلاند، ليبيريا، تونس والولايات المتحدة الأمريكية.

١٥ . بعد المصادقة على مسودة القرار المشترك رقم ١٣ قررت اللجنة عدم إدراج مسودة القرار رقم ١٨ للتصويت.

توصية اللجنة الرابعة

١٦ . تبنت اللجنة الرابعة نتيجة للتصويت السابق مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تمت صياغته على النحو التالي:

مسألة عمان

قامت الجمعية العامة بمناقشة وبحث مسألة عُمان **واستمعت** إلى الكثير من المداخلات والمخاطبات من أطراف عديدة **وهي تقلق كثيراً** لمجرى الأحداث المؤسفة حالياً في عُمان، **ولقد أحيطت علماً** بما جاء في تقرير مبعوث الأمين العام الذي زار المنطقة وتسجل صوت شكر له لما بذله من جهود.

وتأخذ في الاعتبار الحقائق التي وردت في ذلك التقرير وتلتفت إلى ما أورده المبعوث من أنه لم يسنح له الزمن ولا التسهيلات حتى يجد نفسه في موقع يمكنه

من إعطاء التقييم الكامل والطرح التاريخي المطلوب لتسلسل الوقائع في ما يخص ماضي المنطقة من الناحية السياسية **لذا تقرر الجمعية العامة الآتي نصه**:

١. **تكوين لجنة تقصي حقائق من خمسة أعضاء** من الدول المنضوية تحت لواء الجمعية العامة تكون تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تحقق في مسألة عُمان.

٢. **دعوة كل الأطراف** التي لها صلة بالموضوع للتعاون الكامل مع لجنة تقصي الحقائق بكل الوسائل والسبل الممكنة بما فيها تسهيل وتأمين زيارة اللجنة إلى المنطقة المتنازع عليها.

٣. **الطلب من اللجنة إعداد تقريرها** وإيداعه في الجمعية في دورة انعقادها التاسعة عشرة.

٤. **الطلب من الأمين العام للمنظمة تقديم كل التسهيلات المطلوبة للجنة** لكي تتمكن من أداء مهمتها على الوجه الأمثل والكامل.

الوثيقة رقم (١٢٣٩)

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

التوزيع ـ محدود

١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣

A/5658

إنكليزي

أصل النسخة إنكليزي/ فرنسي

الدورة الثامنة عشرة

اللجنة الرابعة

البند رقم ٧٨

مسألة عُمـــان

الالتزامات المالية المترتبة على القرار الصادر
عن اللجنة الرابعة تحت الرقم (أ/ ٥٦٥٧)

تقرير اللجنة الخامسة
مقرر اللجنة: السيد رؤوف بودجاكجي (الجزائر)

١ . انطلاقاً من أحكام المادة ١٥٤ من لوائح إجراءات الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة ـ قامت اللجنة الخامسة في اجتماعها رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ بدراسة الالتزامات المالية المترتبة على القرار الصادر عن اللجنة الرابعة تحت الرقم (أ/ ٥٦٥٧) بخصوص مسألة عُمان.

٢ . بعد دراسة الموضوع بصورة مفصلة ومستفيضة طلبت اللجنة عرض

تقرير الأمين العام أمامها والذي نص على أنه إذا ما تم اعتماد القرار الذي أعدته اللجنة الرابعة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة في تكلفة الميزانية المرصودة لهذه المسألة وخاصة في ما يتعلق بالزيارة المرتقبة للجنة تقصي الحقائق، والتي تم النص عليها في لائحة تكوين هذه اللجنة. فإذا تم ترتيب زيارة لعدد أربعة أعضاء من هذه اللجنة إلى عُمان ولمدة ثلاثة أسابيع فإن التكلفة سوف تكون حوالى (٣٠,٠٠٠) دولار أمريكي. ويجب تغطية هذه المصروفات الإضافية تحت البند ١٨ من الميزانية العامة لعام ١٩٦٤. ولقد اقترح الأمين العام أنه إذا زادت التكلفة عن هذا المبلغ فسوف يعتمد على الفقرة الأولى من القرار الذي تم تبنيه عام ١٩٦٤ والذي تحدث عن المصاريف غير المنظورة أو المتوقعة.

٣. تحدث رئيس اللجنة عن موضوع التمويل والميزانية لأعمال اللجنة حيث أقر بصعوبة تقدير التكلفة الحقيقية في هذه المرحلة المطلوبة لتسيير أعمال اللجنة في ما يخص الزيارة إلى عُمان وإن المبلغ الإضافي الذي يمكن تأمينه بناءً على الفقرة ١٨ من الميزانية العامة يبلغ في حده الأقصى مبلغ (٢٠,٠٠٠) دولار أمريكي فقط.

٤. والأمل المنتظر الآن لدى اللجنة في ما يتعلق بتنفيذ الجزء العملي من الفقرة الثانية من مشروع القرار هو أن تتعاون كل الأطراف التي لها علاقة بالموضوع مع أعمال اللجنة بكل السبل الممكنة والمطلوبة وذلك يشمل الزيارات المرتقبة مع إعطاء اللجنة والتكاليف الداخلية المطلوبة لإنجاح هذه الزيارات.

٥. قررت اللجنة الخامسة وبناءً على نتيجة التصويت التالية: ـ ٦٧ صوتاً موافقاً ولا اعتراض، وصوت واحد بامتناع عن التصويت) قررت اللجنة إبلاغ الأمين العام أن اعتماد قرار اللجنة الرابعة رقم (أ/ ٥٦٥٧) سوف يؤدي إلى الحاجة إلى مصاريف إضافية تبلغ حوالى (٢٠,٠٠٠) دولار ويجب تأمينها من الفقرة ١٨ من الميزانية العامة لعام ١٩٦٤ وباقي التكاليف تؤمن من الفقرة الأولى من لوائح ميزانية عام ١٩٦٤.

الوثيقة رقم (١٢٤٠)

ســري

القنصلية البريطانية.

البحرين.

٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ .

1533/2/64

تي. أف. برنشلي (T.F. Brenchley) المحترم

وزارة الخارجية

لندن

عزيزي فرانك،

يرجى الإشارة إلى خطابات جوك دنكن بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، و١١ كانون الأول/ ديسمبر حول أعمال التنقيب عن البترول في عمان.

٢ . السيد جان بروور. الذي كما فهمت يأتي في المرتبة ٣ في إدارة مجموعة شل، قد زارني في ٢ كانون الثاني/ يناير خلال زيارتي لقطر وعمان. ولقد أخبرني أنه بالرغم من التقدم المشجع في عمان، إلا أنه يرى أنه قد يستغرق من سنة ونصف إلى السنتين قبل أن تتخذ الشركة قراراً نهائياً حول البدء في عملية الإنتاج من عدمه. لقد بلغت استثمارات الشركة حوالى ٧٠ مليون دولار وهذا مبلغ ليس بالهين حتى بالنسبة لشل. وبغض النظر عن إنتاجية المنطقة، فإن الشركة لها بعض المخاوف بالنسبة للاستقرار السياسي للسلطنة خلال الخمس أو العشر سنوات القادمة. ولقد أخبرته أنني سأكون آخر من يتنبأ بشكل قاطع عن الاستقرار السياسي على مدى طويل الأجل لأية دولة عربية، ولكني لا أرى أي سبب محدد

للخوف على مستقبل التنمية في السلطنة والتي قد تهدد إنتاج النفط. فالأمن الداخلي مستقر حالياً، ونحن نؤمن بأننا نستطيع تثبيت ذلك وأنا أستطيع تأكيد رؤيتي أنه كلما أسرع السلطان في الحصول على دخل أكيد من النفط كلما أسرع بشكل فعال في توفير الأمن والاستقرار لبلده.

٣. وجهة نظر براوور في طول المدة اللازمة للوصول إلى قرار حول الإنتاج مخيبة للآمال، خاصة من وجهة نظر ممثلي شل المحليين الموجودين هنا وما أخبرونا به. ولكنه التقى بي في بداية زيارته وربما يكون قد عدل رأيه وتوقعاته أثناء زيارته. وأي شيء تستطيع أن تقوم به في النهاية لتشجيع قرار مبكر لشل للتغلب على أي تردد مبني على أساس سياسي، فإنني متأكد، أنه يستحق المحاولة.

٤ . سأقوم بإرسال نسخة من هذا الخطاب إلى ماك دنكن الذي يمكن أن يلتقط معلومات إضافية أثناء زيارة براوور لمسقط.

المخلص

دبليو. أتش. لوس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١٢٤١)

سـري

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٢ آذار/ مارس ١٩٦٤

1533/2/64

تي أف برنشلي (T.F. Brenchley) المحترم

وزارة الخارجية

لندن

عزيزي فرانك..،

عندما رأيت جودفري في الدوحة يوم ٢٨ شباط/ فبراير أعطاني معلومات مشجعة حول توقعات شل في عمان. وأنه يتوقع أن يتم تخويله صلاحية إخبار السلطان في غضون أيام بوجود كميات من النفط للاستخدام التجاري، وأن الشركة ستستقدم خبراء لتخطيط مجمعها السكني وخط الأنابيب والتركيبات الطرفية. في المرحلة التالية، التي يتوقع أن تبدأ في غضون ثلاثة أو أربعة شهور من الآن، وسأخبر السلطان أن الشركة قد قررت بشكل قاطع البدء، ودعوة سموه للتفاوض حول اتفاقية التقاسم ٥٠/ ٥٠ لوضعها موضع التنفيذ في الوقت الراهن بدلاً من الاتفاق الحالي القديم للامتياز الذي يحصل بموجبه على ثلاث روبيات لكل طن.

٢ . توقعات غودفري الشخصية أن الإنتاج في البداية سيكون بمعدل يدر دخلاً على السلطان بما يعادل من ١٠ إلى ١٥ مليون جنيه استرليني، مع توقعات

بدخل مميز بعد ذلك. ويبدو أنه مقتنع أن عُمان منتج محتمل أكبر من قطر (بشكل عام). غودفري أيضاً ليس عنده شك أنه فور اتخاذ القرار ببدء الإنتاج، فإن شل ستكون على استعداد للدفع للسلطان مقدماً مقابل أي ضريبة مستقبلية.

٣. لو كانت كل هذه الأدلة صحيحة وكان غودفري دقيقاً، فإننا سنعرف الإجابة عن النفط قبل مراجعة اتفاقية ١٩٦٠، وسنكون في مواجهة، كما قلت سابقاً في الفقرة ١١ من خطابي رقم ١٠٩١/ ٦٤ بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير إلى ستيوارت كرافورد، تغييرات هائلة، للأفضل في شؤون السلطنة، وفي مواقف السلطان.

٤. وسأكون ممتناً لو تعاملت مع المعلومات السابقة في سرية تامة، إلا إذا كنت قد سمعت عن هذه المعلومات من شل في لندن، وحالما تبدأ شل في تنفيذ الخطوة الأولى التي سبق الإشارة إليها في الفقرة الأولى، فسوف أرسل لك وجهة نظري في مسألة كيف ستؤثر هذه التطورات على مواقفنا تجاه مراجعة مقدار الدعم المالي المقدم للسلطان.

٥. سأقوم بإرسال نسخة من هذه الرسالة إلى جوك دنكن في مسقط.

المخلص

دبليو. أتش. لوس (W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٤٢)

سـري

عمليات شل في عمان

السيد باران (Baran) والسيد إيكلز (Eccles) من شركة شل وصفا لي الوضع الحالي في عمان. السيد كلو (Clough) على وشك أن يقابل السلطان ليخبره أن شل شبه متأكدة من وجود بترول بكميات تجارية تسمح بعمليات التصدير، ولكن القرار النهائي لن يتخذ قبل نهاية هذا العام، على الأقل في تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث يجب أن يتخذ القرار بشأن شراء المعدات، وحتى هذا الوقت ستكون هناك معلومات أكثر عن توقعات النفط، ومع ذلك، فإن شل تخطط الآن على أساس أن عمليات النفط ستبدأ، وأن نشاطات مختلفة ستبدأ الآن بناءً على هذا الافتراض، بما في ذلك إرسال خبراء لمسح الموقع، بما في ذلك الموقع المقترح على الشاطئ على مسافة قريبة غرب مسقط.

السيد كلو سيلفت نظر السلطان إلى الحاجة إلى اتفاقية نفط حديثة.

٢ . النقاط الأخرى التي أثارها السيد باران:

(أ) إن المواقع التي نهتم بها حالياً ليست قريبة من التخوم السعودية، والشركة لم تكن تحبذ أن تعمل بالقرب من الحدود في خلال العامين أو الثلاث القادمين.

(ب) أثناء عملية المفاوضات لاتفاقية جديدة مع السلطان، كانت الشركة مهتمة في تأمين الامتياز على شاطئ خليج عمان.

(ج) تأمل الشركة في أن تتمكن من الضغط على السلطان لإشراك مستشار للنفط يكون على معرفة بتقنيات اتفاقيات النفط. وهم يدركون. رفض السلطان

أن يرسل مندوباً، وأيضاً رفضه المحتمل أن يشرك أي شخص من العالم العربي، المشكلة تكمن في وجود قلة قليلة من المستشارين المستقلين الموثوق فيهم. السيد باران يشكك في إمكانية أن يجدوا أحداً من الهند أو باكستان، والسلطان طبعاً يفضل ألا يكون إنكليزياً، لو تم ترشيح أمريكي، فإنه يخشى أن يقع اختيار السلطان على السيد وندل فيلبس، الذي للأسف لا يعرف أي شئ عن الموضوع. ولقد كان يحتمل وجود شخص سويدي. لقد أخبرته أنني أعتقد أن السيد كلو سوف يتحدث مع السيد شونسي وكذلك مع السيد دنكن بهذا الخصوص. ولقد أكد السيد باران ذلك. وشل سوف ترحب بأي نصيحة سنسديها حول هذا الموضوع.

(د) من غير المستبعد أن تتخذ شل قراراً بشأن المضي قدماً في الإنتاج في عُمان قبل أن يغادر السلطان لندن في نهاية زيارته الصيفية.

(هـ) فور اتخاذ القرار، سيكون طبيعياً أن توافق شل على تقديم دفعات مالية مقدمة للسلطان تسدد قبل بداية الانتاج، والذي من المحتمل ألا يبدأ قبل عام ١٩٧٦/٦٦ . شل لديها حافز كبير لعمل كل ما تستطيعه للإسراع بعملية الإنتاج فور اتخاذ القرار، ولن يكون هناك سؤال عن التقدم ببطء بسبب وجود نفط وفير في مكان آخر.

(و) تدرك شل مشكلة العمالة التي ستظهر، خاصة في ضوء كراهية السلطان المعروفة نحو انتشار التعليم، ويأملون أن يصبح بالإمكان توظيف عمانيين من الذين كانوا يعملون في حقول بترول أخرى في الخليج. ولقد شجعت السيد باران على أن يفكر جدياً في العواقب الاجتماعية التي ستنجم من البدء في عمليات انتاج البترول في السلطنة، والاستفادة من الخبرات المكتسبة من بداية عمليات التنقيب في أماكن أخرى في الخليج. ولقد وافق على أن هذا مهم جداً.

توقيع آر.أس. كراوفورد

(R.S. Crawford)

٦ آذار/ مارس ١٩٦٤

الدائرة العربية

نسخة للعلم:

السير وليام لوس (Sir William Luce) **البحرين**

السيد دنكن (Duncan) **ـ مسقط**

١ ـ لا أرى سبباً يدعو شل للقلق بسبب قيام السلطان بتعيين شخص إنكليزي كمستشار نفطي.

٢ ـ مشكلة العمالة ستكون صعبة نسبياً، فحتى العمانيين العاملين في حقول النفط الأخرى قد لا يوافق عليهم السلطان. أنا لا أعلم إلى أي مدى يوجد فائض في العمالة غير المستغلة في السلطنة، ويمكننا أن نسأل السيد دنكن.

توقيع

ت. أف. برنشلي (T.F. Brenchley)

تواقيع

مكارثي

باول

الوثيقة رقم (١٢٤٣)

ســري

وزارة الخارجية

٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٤

BC 1531/6

جاي. أس. أر. دنكن (J. S.R. Duncan) **المحترم**

مسقط

أشكرك على إرسالك لي بنسخة من خطابك رقم ١٥٣٣ بتاريخ ١٦ آذار/ مارس إلى المعتمد السياسي عن محادثات كلو مع السلطان واحتمالات بدء عمليات شل في عمان.

٢. وإذا قرر السلطان أن يغلق عمليات النفط خلف أسلاك شائكة، لأسباب أمنية أو أي أسباب أخرى، فأنا أستطيع الجزم بأن شل سترى أن العائد محبط، ولكن شركة الامتياز يجب أن تكيف نفسها مع متطلبات حكومات المناطق المعنية، حتى ولو كانت بعض هذه البلدان خارج الزمن. وأظن أنه على أي حال، وبسبب من الوضع الأمني في عُمان فسيكون من الصعب على الشركة أن تخالف السلطان حول ما قد يراه ضرورياً. وفي الوقت ذاته سيكون السلطان حكيماً بعدم الإفراط في اهتمامه بالأمن، وعلى العموم فلقد فات الأوان للعودة إلى شكوكهم حول سلامة البدء في الاستثمار الواسع في عمان.

٣. هناك نقطة واحدة في أجندة اجتماع ستيوارت كروفورد حول محادثاته مع كلو بتاريخ ٦ آذار/ مارس قبل سفر الأخير إلى مسقط والتي لا يغطيها خطابك، وهي ما هو حجم وكفاءة العمالة الموجودة في مسقط والتي قد تشغلها

شل؟ وهل تعتقد حقاً أنهم يمكن أن يستعينوا بالعمانيين الذين عملوا في حقول البترول في أماكن أخرى؟ بعض من هؤلاء يمكن الحصول عليهم كما أعتقد. وهل تعتقد أنهم ربما يواجهون رفض السلطان الدائم لعودة دخول العمانيين الذين قد يكونون أصيبوا ببعض الأفكار «غير المرغوب فيها»؟ وإذا بدأت شل عملياتها، فيجب على السلطان مواجهة مشكلة دخول العمالة الماهرة. فإذا كانت هذه العمالة عربية، فستكون مشكلة بالنسبة له هو، وإذا كانت العمالة غير عربية، فسيفتح هذا مجالاً للهجوم المعتاد على كل من السلطان والشركة من القوميين العرب على الشركات الأجنبية وسياساتها في توظيف غير العرب.

٤ . سترسل شل واحداً من مساعديها في الشرق الأوسط، بيل بيتون، إلى مسقط في نهاية هذا الشهر ليتفقد المكان بصفة عامة وليقدر حجم المشاكل الظاهرة والتي ستتزايد بسبب تأثير استخراج البترول في عمان. وأتوقع أن أقابله قبل أن يسافر وسوف أعلمك بما قد يقترح عمله وكيف يمكننا أن نساعده.

٥ . بالمناسبة، فإنني أظن أن باران وليس السلطان هو من رأى أن من الأفضل عدم الاستعانة بخبير إنكليزي كمستشار في شؤون النفط عند السلطان. ونحن مثلك، كنا نفضل أن يسعى السلطان للبحث عن خبير إنكليزي. وفى الحقيقة، فإن البحث عن الرجل المناسب سيكون صعباً بما فيه الكفاية دون إضافة شرط الجنسية.

٦ . سوف أرسل نسخة من هذا الخطاب إلى فرانسيس براون في البحرين.

ت. أف. برنشلي

(T.F. Brenchley)

الوثيقة رقم (١٢٤٤)

ســـري

القنصلية العامة البريطانية

مسقط

٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

تي. أف. برنشلي (T.F. Brenchley) **المحترم**

وزارة الخارجية

لندن

عزيزي فرانك،

إشارة إلى خطابك رقم ١٥٣١/٦ بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس حول عمليات شل المحتملة في عمان.

٢ ـ من الصعب الإجابة على سؤالك بخصوص العمالة، حيث إنه لا يوجد أحد هنا يعرف الإمكانيات حقيقة. ولكن شل ستحتاج إلى قوة بشرية تقترب من ١٥٠٠، وأنا أشك أن ذلك سيمثل صعوبة كما تبدو عليه الحال الآن. وستكون العناصر الماهرة في البداية غالباً من الهند وباكستان وهم متوفرون حالياً. (ومقبولون من السلطان). وأنه لمن المثير أن مكتب البريد قد بدأ في تلقي الطلبات من العمانيين (ميكانيكيين، برادين، وما شابه) الموجودين في أماكن أخرى في الخليج. وسيسعدهم أن يعودوا، حتى ولو برواتب أقل، وبما أن قوانين السلطان تمنعهم من اصطحاب أسرهم معهم وهذا غير محتمل، شريطة أنهم لم يلطخوا سجلهم في الماضي، أظن أن السلطان سيسمح لهؤلاء الناس (وهو

يريد ذلك) بالعودة تحت هذه الشروط. عدد قليل قد عاد بالفعل من الكويت، حيث كان هناك تقليص في العمالة الأجنبية. والسلطان لم يضع العراقيل أمام عودتهم، ولكنه كالعادة قد وافق على كل حالة على حدة.

٣ ـ مدارس التدريب والتجارة هي بالطبع ضرورية ومهمة، وأنا أتطلع إلى التحدث مع كلو وبايتون في هذا الموضوع عندما يصل الأخير.

٤ ـ أرسل بنسخة من هذا الخطاب إلى فرانس براون في القنصلية.

المخلص

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S.R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٢٤٥)

ســري

1533

القنصلية العامة البريطانية

مسقط

١٦ آذار/ مارس ١٩٦٤

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William. Luce) **المحترم**

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

البحرين

يرجى الإشارة إلى خطابك رقم ٢٦/ ٢/ ١٥٣٣ بتاريخ ٢ آذار/ مارس إلى فرانك برانشلي ومذكرة كراوفورد بتاريخ ٦ آذار/ مارس، عن أعمال شل.

٢ . لقد عاد كلو من صلالة الليلة السابقة، وأعطاني تقريراً مفصلاً عن محادثاته مع السلطان.

٣ . لقد كانت زيارة سعيدة، ولقد اصطنع السلطان عدم المبالاة. وقال «هذه كلها أخبار جيدة. سيد كلو، ولكن بعد كل هذه السنوات فأنا مهتم فقط بمجيئك لي وقولك إنك ترغب في إقامة خط أنابيب».

٤ . ولقد أطلق السلطان يد كلو في إحضار من يشاء من خبراء التخطيط ولكن طالب بأن يكون أهم اعتبار لأي تخطيط هو الأمن. وأن اقتراح حجم وشكل أي مقر والمنطقة المحيطة به يجب أن يحكمها عامل الأمن، ويجب أن تتم مناقشتها مع وزير دفاعه. فيجب أن تكون مخططة بشكل يسمح للقوات الحالية

بالدفاع عنها بشكل جيد وفعال. ويبدو أن السلطان يفكر أنه ستتم إقامة مخيم كبير جداً محاط بالأسلاك الشائكة ومضاء تماماً يقيم فيه كل العاملين في شل، وحيث لا يستطيع أحد الوصول إليه بدون إجراءات محكمة. ربما أفزع ذلك كلو حيث إن سياسة شل الحالية هي الابتعاد عن أسلوب المخيمات هذا. ولكني أظن أن السلطان معه الحق، خاصة في المستقبل المنظور هنا.

٥ . ولقد ذكر السلطان أنه لا يريد أن يتعجل في عقد اتفاقية حديثة للنفط. فهو يفضل أن ينتظر حتى اتخاذ القرار بشأن بدء الإنتاج. ولكن كلو أشار إلى أن ذلك يجب أن يجعله يحس بضرورة الاستعجال فيه بدلاً من المضي فيه بحذر الآن. كما أنه من الصعب بالنسبة لشل أن تخطط مستقبلاً بدون معرفة الشروط التي سيتم قبولها. عندها وافق السلطان وطلب من كلو مسودة بتصورات شل.

٦ . مسألة المستشار لم يتم تناولها بعد، ولا أعرف على وجه اليقين إذا ما كان باران مصيباً في تفكيره في أن السلطان قد لا يفضل شخصاً بريطانياً من الواضح أن هذه النقطة مهمة للغاية. ولقد غادر كلو هذا الصباح لمدة ١٠ أيام ولكني سأناقشه مرة أخرى عند عودته.

٧ . سوف أقوم بإرسال نسخة من هذه الرسالة إلى فرانك برنشلي في وزارة الخارجية.

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٢٤٦)

سـري

مذكرة حول البترول في سلطنة عمان(*)

٤ . عموماً، لقد أكد السيد داوسن ما نعرفه سلفاً. أن الآبار في فهود وناطح قد أثمرت عن نتائج طيبة، وأن تقريراً في بداية الأسبوع أشار إلى أن نتائج الحفر في أبو الطين (A'bluten) كانت ناجحة أيضاً. ولقد تم وضع الخطط لإنشاء خط الأنابيب الرئيسي من منطقة فهود عبر ممر سمائل وحتى الطرف الآخر على الساحل على بعد عدة أميال شمال مسقط. ولأسباب أمنية، سيكون خط الأنابيب تحت الأرض. ولو سار كل شيء على ما يرام، فإن طلب الأنابيب سيتم في شهر كانون الأول/ديسمبر. وبحيث يكون عام ١٩٦٨ أول عام يحصل فيه السلطان على عائدات النفط، ولكن قد يتم سداد دفعات مقدمة عام ١٩٦٥/ ١٩٦٦ وعام ١٩٧٦، تبدأ بحوالى مليون جنيه إسترليني. وتأمل شل أن لا يقابل هذه المقدمات استقطاع بمثل قيمتها من حجم دفعات الإعانة التي نقدمها.

٥ . مناطق أخرى مبشرة في عمان:

لقد تم الكشف عن تكوينات مبشرة في المنطقة الجنوبية الشرقية قرب حدود ظفار، وأيضاً شرق أم الزمول (Umm al Zamul)، وهناك احتمالات في ساحل الباطنة، وتأمل شل أيضاً أن تكون قادرة على الحصول على امتياز خارج الشاطئ، بالرغم من عمق المياه (٢٠٠ قدم). ولقد أبلغوا السلطان بذلك، ولقد وعد بمراعاة مصالحهم.

(*) هكذا وردت في المذكرة الأصلية حيث بدأ الترقيم فيها من رقم ٤ (المترجم).

٦. الأمن:

لقد طلب المعتمد السياسي من شل إبلاغه قبل وقت كافٍ من الإعلان رسمياً عن نواياهم في بدء الإنتاج في عمان. وهو يتوقع تأجج نشاط المتمردين عندما تنتشر الأخبار. ويبدو أن الشركة وافقت على فكرة نصب الأسلاك الشائكة والأضواء الشديدة، على الأقل في المراحل الأولى ويأملون مع مضي الوقت أن يؤدي زيادة الثروة المتوقعة من النفط إلى تصالح المتمردين مع النظام الحالي.

٧. المشاكل الاجتماعية:

شل لا ترى حلاً لمسألة افتقاد العمالة الماهرة في السلطنة، ومخاوف السلطان من استيراد العمالة، إلا من خلال نظام تعليمي خاص بهم في أسرع وقت ممكن.

٨. المستشار النفطي:

شل مازالت تفكر في اقتراح أن يعين السلطان مستشاراً اسكندنافياً، ولقد اقترحت أنا عليهم أن يعرضوا على السلطان تعيين مستشار باكستاني أو هندي. ولقد وافقوا على إمكانية ذلك.

سي. دي. باول

(C.D.Powell)

٣/٣١

أطلع عليها ماك كارثي

الوثيقة رقم (١٢٤٧)

ســري

السفارة البريطانية

جدة

١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤م

1028

الدائرة العربية

وزارة الخارجية

لندن

أعزائي في الدائرة. . . ،

استناداً إلى المصادر الإخبارية فإن من بين زوار الملك خلال الأيام القليلة التي سبقت مغادرته إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربية سليمان بن حمير وصالح بن عيسى الحارثي من المشاهير العمانيين.

٢. لقد أبلغنا العميد تيمبريل الذي لديه معرفة بالعمانيين أنهما زارا الأمير فيصل كذلك. ويبدو أن عبد الله بن حمد الحارثي وإبراهيم الحارثي قد تم استقبالهما أيضاً من قبل الأمير فيصل.

٣. أقام عبد الله لعدة أيام في فندق اليمامة، وهو الفندق الرئيسي الذي يقيم فيه العميد تيمبريل (K. Timbrell) ولقد قابل الأمير فيصل في مناسبتين مختلفتين. سليمان بن حمير أقام في فندق جديد تم إنشاؤه مؤخراً بالقرب من مطار الرياض (ويبدو أنه كان يحاول أن يتجنب مقابلة العميد تيمبريل، وفق ما أبلغني به أحد موظفي المراسم لاحقاً) ولقد قابل الأمير فيصل مرتين كذلك.صالح

وإبراهيم قابلا فيصل بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير وكانا ما يزالان في الرياض بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير.

٤ . لقد عقد عبد الله أيضاً اجتماعاً مع العقيد السابق ماريام (Mariam) من بعثة الولايات المتحدة الأمريكية في الرياض، والذي عاد إلى البلاد حالياً في مهمة «عمل».

٥ . لقد سمع العميد تيمبريل صالح وإبراهيم يتحدثان عن زرع ألغام بالقرب من عبري وعن تحرك الوحدة المتمركزة هناك. إلا أنه لم يتمكن من تحديد عما إذا كان ذلك الحديث حول أحداث قد تمت في السابق أو سيتم تنفيذها في المستقبل. كما أنه لم يعتقد أن هذا الحديث في صالحه.

٦ . جميع هذه الأمور غير متصلة ببعضها البعض، وربما تكون (للغرض اللوبي فقط)، والضغط لتحقيق مكاسب قبل مغادرة الملك إلى القاهرة. ومن غير الظاهر وجود الكثير من الأنشطة العمانية هنا، مشابهة لتلك الموجودة في الدمام. إلا أن تلك الزيارات تستحق الإبلاغ عنها لأنها كانت خلال أيام معدودات بكثافة لا سابق لها.

٧ . نبعث بصورة من هذه الرسالة إلى البحرين ومسقط.

المخلص لكم دوماً

القنصل

الوثيقة رقم (١٢٤٨)

ســري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤

السيد المحترم تي. أف. برنشلي (T.F. Brenchley)

الدائرة العربية ـ وزارة الخارجية

عزيزي السيد فرانك:

عندما قمت مع المعتمد السياسي بجولة في المنطقة الشرقية الشهر الماضي، اكتشفنا إننا أول معتمد سياسي وأول قنصل بريطاني عام نقوم بذلك. تبدو تلك المنطقة من عُمان معزولة إلى حد ما، وكأنها تعيش في العصر الفارسي القديم (الذي ما تزال آثاره باقية). توجد سلسلة ضخمة ممتدة عبر الوادي من خلال الجبال، إذ يسمى أقصى الشمال بحبل الحديد.

٢ ـ لقد كان من الصعب علينا تحديد مواقع حدود المنطقة الشرقية. لقد قمت بمتابعة هذا منذ مدة ولكن بدون تحقيق نجاح كبير. إن القبائل الموجودة بالمنطقة على دراية كافية بها، وهم يعترفون بسلطة الشيخ أحمد بن محمد الحارثي، وهو أكبر شيخ في القبيلة حالياً. بما أن تلك السلطة غير مقبولة في بعض الأحوال، فإنه من الصعب الحصول على إجابات محددة، لكن أعتقد أن التعريف الجيد لمنطقة الشرقية هو:

أنها منطقة على الساحل على خط عرض رقم ٢١ ٤٠ درجة المضيبي، على خط عرض ٣٠ درجة، خط طول ٥٨ و٥ درجة: عند نقطة في وادي العق، عند

خط عرض ٢٣ ١٥ درجة وخط طول ٥٨ و٥ درجة: ويمتد الساحل على طول وادي الطائيين.

٣ ـ إنها منطقة مهمة بالنسبة للسلطان من الناحية السياسية. لقد سيطرت عليها عائلة الحارثي بالقوة على مدى حوالى ١٥٠ عاماً، ولكن فقط على عهد الشيخ صالح بن علي، الجد الأكبر للشيخ الحالي أحمد بن محمد الحارثي وجدت المطالبة بالزعامة الدينية وانسل إليها نغمة الإمامة، لقد حدثت هجمات عديدة ضد السلاطين في تلك السنوات، إلى أن كان عهد الشيخ عيسى بن صالح (والد الشيخ صالح بن عيسى الموجود حالياً بالقاهرة) الذي تمت فيه إقامة علاقات ودية مع السلطان الحالي، وكانت تلك العلاقة أول خطوة سياسية حقيقية لمد نفوذ السلطان في المناطق الداخلية من عمان.

٤ ـ من خلال حديثي المطول مع السلطان أثناء زيارتي له مؤخراً من المؤكد أن السلطان يميل إلى مساندة الشيخ أحمد بن محمد الحارثي، لمساعدته على تعزيز مركزه كشيخ أكبر للقبيلة. من المهم أنه يضعه على شبكة الهاتف والراديو الخاص به، حيث إن المعدات قد وصلت إلى القابل وسيتم تركيب الجهاز قريباً. وكذلك كما قد سبق لي أن وضحت في تقرير بعثته سابقاً، فإن في خلد السلطان تزويج السيد قابوس من إحدى فتيات المنطقة الشرقية، وبذلك يأمل في شق حدة المعارضة في المنطقة الداخلية وكذلك بأن يسبب شقاقاً بين طالب وصالح بن عيسى بالخارج.

٥ ـ أرسل بنسخة من هذه الرسالة إلى المعتمد السياسي.

جاي.أس. أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٢٤٩)

ســري

برقية من مسقط إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السيد دنكن (Duncan)

رقم ٢٨

التاريخ: ـ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٤

أولوية

ســري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس.

تكرر لحفظ وعلم: البحرين وقيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط P.O.M.E.F. **عدن.**

لقد أبلغني شونسي في سرية تامة أن وزير الداخلية قد تلقى خطاباً من أخي سلطان زنجبار يطلب فيه السماح للسلطان وله بالقدوم والعيش هنا.

٢. ولقد تم إرسال هذا الخطاب إلى سلطان مسقط وعمان في صلالة.

٣. سأكون ممتناً لتوجيهي لأية درجة أستطيع التدخل لو طلبت مني المشورة.

وزارة الخارجية يرجى الإحالة إلى قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط ـ عدن ١٠

يكرر وفق التعليمات

توزع إلى: **الدائرة العربية**

الوثيقة رقم (١٢٥٠)

ســري

برقية من مسقط إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السيد. دنكن (Duncan Duncan)

١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٤

ســري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ١٩ بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير

تتم الإعادة لحفظ المعلومات إلى: البحرين.

برقيتك رقم ١٨ الخاصة بلاجئي زنجبار

لقد وصلت برقية الصليب الأحمر إلى وزارة الخارجية ولكنها ذكرت أن الأشخاص هم نساء وأطفال.

٢ . ولقد أحال شونسي البرقية إلى السلطان الذي تصرف كما كان متوقعاً منه، وقرّر الآتي:

أ) إنه كان يجب أن يُستشار.

ب) إنه يتحمل مسؤوليته عن رعاياه هو أي العمانيين الذين وُلدوا في عُمان ويحملون جواز السفر العماني أو يمكن التعرف على هويتهم.

ج) أنه لا يتحمل أي مسؤولية تجاه رعايا سلطان زنجبار. وأن العلاقات قد توقفت في عام ١٨٦٠.

«رعايا زنجبار» وغيرهم لن يسمح لهم بدخول البلاد.

٣. وبما أنه يوجد عدد من رعايا زنجبار فسأكون ممتناً لسرعة توجيهي بخصوص الوضع الحالي لهؤلاء الناس، وأي تمثيل - إذا وُجد - يجب أن أقوم به بالنيابة عنهم عند حكومة مسقط.

٤. وسأكون ممتناً أيضاً لمعرفة وضع من يتمتعون بالحماية البريطانية في مثل هذه الظروف في حال وجودهم في المياه الإقليمية لمسقط.

٥. تم الإبلاغ الآن أن موعد وصول السفينة سيكون يوم ٢١.

٦. تقوم وزارة الخارجية الآن بإرسال برقيات إلى الصليب الأحمر.

يُوزّع على:

- **الدائرة العربية**
- **قسم الأمم المتحدة**
- **مكتب القنصل**
- **قسم الأخبار**

الوثيقة رقم (١٣٥١)

ســري

برقية من وزارة الخارجية إلى مسقط

شفرة/ OTP وبالحقيبة

يتم التوزيع على الأقسام

رقم ٢٦

السيد دنكن (Duncan)

١٧ شباط/ فبراير ١٩٦٤

ســري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٦ بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير

تكرر لعلم وحفظ البحرين.

زنجبار

عدن (المفوض السامي)

قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط (P.O.M.E.F.) عدن

ويحفظ: في لاهاي برقية رقم ١٦١ ولدى القنصل العام في جنيف رقم ١.

برقيتك رقم ١٩ بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير: العرب المرحلون من زنجبار.

إن ظروف الترحيل ما زالت غامضة. والمراسلات المتعلقة بهذا الموضوع تم تصويرها وإرسالها لك بالحقيبة. وفى الوقت الحالي فإنه من الواضح أن هذه الترحيلات هي تصرفات تعسفية لنظام زنجبار، وعلى النقيض من العرف الدولي حيث يجب على حكومة البلد المقصود أن تعطي موافقة مسبقة على قبول هؤلاء

المرحلين.. إن قدراتنا في التمثيل الدبلوماسي لدى السلطات في زنجبار محدودة للغاية حيث إننا لم نعترف بالنظام الجديد.

٢. لقد قام الصليب الأحمر البريطاني. بكل ما في وسعه لتحسين الظروف في معسكرات الاحتجاز ولكنها لن ـ وأكرر لن ـ تكون مسؤولة بأي صورة من الصور عن المحتجزين والمرحلين، أو ترحيلهم، وليس قادراً على وقف المزيد من عمليات الترحيل. وهم يأملون أن تصل بعثة الصليب الأحمر الدولي إلى زنجبار يومي ١٩ أو ٢٠ شباط/فبراير، وأن تتولى تلك البعثة الاتصالات مع مسقط في المواضيع التي تقع ضمن صلاحيات الصليب الأحمر.

٣. بخصوص الفقرتين ٢ب و٢ ج من رسالتك. لقد حدث تدمير كبير لمنازل بعض أعضاء الجالية العربية، ويرى المفوض السامي أنه في معظم الحالات ستكون الوثائق قد دمرت. ولهذا فإن الكثير من المرحلين لن يكون لديهم وثائق ولكنهم قد يدّعون الجنسية العمانية باختراع علاقات قبلية أو أي أدلة أخرى.

٤. في الفقرة ٣ من رسالتك، أي شخص قبل الاستقلال كان يعتبر من رعايا زنجبار فإنه بناء عليه حاصل على وضع الحماية البريطانية. وبتأثير الاستقلال فإن ذلك لا يكون سارياً المفعول حيث يصبح الزنجباريون بشكل عام رعايا بريطانيا ومواطني المملكة المتحدة ومستعمراتها. في حالة حرمان أي شخص من الجنسية البريطانية بعد الاستقلال، أو اعتبر غير مؤهل للحصول عليها، فإنه لا يتمتع ـ أكرر لا يتمتع الآن بوضع رعايا بريطانيا أو الحماية البريطانية ما دامت أي من هاتين الحالتين تعتمد على الصلات بزنجبار.

٥. لو كان حاصلاً على الحماية البريطانية بسبب الأصل في مناطق أخرى تتمتع بالحماية البريطانية (مثلاً. مناطق محمية عدن)، فإنه ما زال يستطيع الحصول عليها ولكن ذلك يستدعي فحص كل حالة على حدة. إن أي مسألة متعلقة بالترحيل، ما عدا في الحالات الخاصة بالبحرين وقطر، ستحتاج عادة إلى التشاور مع السلطات في المناطق المطلوبة طبقاً لتعليمات الخارجية الفصل ١٤ الفقرة ٧٤، إضافة إلى ذلك فإن المناطق المعنية يجب سؤالها قبل الترحيل إذا ما كانت ستقبل هؤلاء الأشخاص، وهذا من الواضح ما لم يحدث.

٦. في مثل هذه الحالات لا يجوز لك أن تحث السلطان أن يسمح للأشخاص الحاصلين على الحماية البريطانية بالنزول في منطقة مسقط دون التشاور المسبق معنا أو مع المنطقة البريطانية ذات العلاقة. إن مسؤولية التخلص منهم يجب

أن تظل على عاتق السفينة الألمانية، والتي كان لابد لها أن تتأكد من إمكانية الإنزال بحرية عندما قبلت بهؤلاء المبعدين كركاب على متنها.

٧. فقرتك ٤ إن وضع أي شخص تحت الحماية البريطانية في المياه الإقليمية لمسقط هي نفسها إذا كان على شاطئها. التشريعات القضائية للممتلكات الأخرى لا تشمل بالطبع الأشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية من محمية عدن، ودول الخليج المحمية، أو من زنجبار سابقاً، ويبدو أن من غير المحتمل شمول أشخاص آخرين ممن هم تحت الحماية البريطانية.

٨. لقد طلبنا من منظمة الصليب الأحمر أن تقوم بأسرع وقت ممكن بما في وسعها لمنع السلطات الزنجبارية من القيام بعمليات الترحيل القسري دون التشاور مع المناطق التي ينوى إرسال المبعدين لها.

٩. هذه البرقية قد تم تكرارها لنائب المندوب السامي في عدن، والذي بلا شك قد رأى رسالة المندوب السامي في زنجبار زام ٧٥/١٨/٩ في ٧ شباط/ فبراير إلى السيد بوشل، وبرقية زنجبار رقم ١٢٠ إلى منظمة الصليب الأحمر. قد يكون لديه تعليقات بخصوص أي من مواطني عدن أو من يتمتع بالحماية البريطانية من سكان المحمية الذين قد يشملهم هذا الموقف.

الوثيقة رقم (١٢٥٢)

ســري

برقية من وزارة الخارجية إلى مسقط

يتم التوزيع على الأقسام

رقم ٣٠

١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٤

محظور

برقية رقم ٣٠ بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير إلى مسقط

تكرر لحفظ وعلم: البحرين وقيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط ـ عدن

ويحفظ في: زنجبار

عدن (المفوض السامى)

السجلات للحفظ رقم ١٦٧

ويحفظ: في لاهاي برقية رقم ١٦٧ ولدى القنصل العام في جنيف. رقم ٢.

برقيتك رقم ٢٦ بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير: المرحلون من زنجبار.

الفقرة ١: بعد إجراء المزيد من المراجعة، من فضلك صحح العبارة الثانية من الفقرة الثانية، لتصبح:

«على النقيض من الأعراف الدولية التي تنص على عدم ترحيل أي شخص إلا إلى دولته الأم أو إلى دولة أخرى من المعلوم إنها تقبل تواجده على أرضها»

٢. الفقرة ٤: المقطع قبل الأخير من جملة:

«مواطني المملكة المتحدة والمستعمرات» يجب أن تقرأ «مواطني زنجبار».

الوثيقة رقم (١٢٥٣)

ســري

وزارة الخارجية

١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٤

أر. هيكمان (R. Hickman) المحترم

مكتب مفوضية الكومنولث

لقد تحدثنا باختصار أمس، ولقد تحدث باول سابقاً مع الآنسة ديكسون عن المقيمين العرب الذين رحلهم النظام في زنجبار، وبصفة خاصة «العمانيين» والأشخاص الذين تنتمي أصولهم إلى محمية عدن (برقية زنجبار رقم ١٢٠ للصليب الأحمر والمراسلات المتعلقة بها). ولقد اطلعت على برقية وزارة الخارجية رقم ٢٦ لمسقط.

٢ . ونحن نعلم بالطبع أنه نظراً لكون بريطانيا لم تعترف بالنظام في زنجبار، فإن قدرة المفوض السامي على التأثير على قراراتهم ستكون محدودة للغاية. ونتوقع أن تظل محدودة حتى بعد الاعتراف نظراً لطبيعة هذا النظام. وفي الحالة الخاصة بالعمانيين العرب (مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الوصف يعنى العرب الذين قبائلهم أو أصولهم كانت تقع في مناطق مسقط وعمان) بالطبع فإن المفوض السامي ليس لديه صفة رسمية للتدخل. إذا كانوا يحملون جنسية زنجبار قبل الاستقلال فإنهم لم يعودوا يتمتعون بالحماية البريطانية. وإذا تم الاعتراف بهم في مسقط على أنهم يحملون الجنسية العمانية، فهم رعايا دولة مستقلة، والتي لا نتدخل لصالحها إلا بطلب رسمي من السلطان للتدخل وبعد موافقتنا على التدخل، وإذا كانوا مجهولي الجنسية فمن الواضح أننا لا نستطيع التحدث بالنيابة عنهم.

٣. ومع ذلك، فنحن نأمل بعد مسألة الاعتراف، وبعد أن يصبح من حق المفوض السامي مخاطبة السلطات في زنجبار، فسوف يسعى لثنيهم عن القيام بهذه الترحيلات الاستبدادية. ومنذ إرسال برقية وزارة الخارجية إلى مسقط المشار إليها فقد أجرينا المزيد من التشاور مع وزارة الداخلية عن الصواب والخطأ في الترحيل بصفة عامة. إننا نستطيع أن نقول للزنجباريين أنه ضد كل الأعراف الدولية، الأعراف التي توافق عليها بريطانيا والتي تنص على عدم ترحيل أي شخص إلا إلى بلده الأم أو إلى دولة أخرى يكون مرحب بوجوده، وبعض هؤلاء العرب قد أقاموا في زنجبار لعدة أجيال، ومن المشكوك فيه إمكانية اعتبارهم مواطنين في المناطق والبلدان التي أتى أسلافهم منها. وبشكل عام، فمن الواضح أن هذه الترحيلات قد حدثت بدون أي جهود مسبقة لمعرفة إذا ما كان هؤلاء المبعدون سيتم قبولهم في البلاد التي سيتم إرسالهم لها.

٤. لقد أصبح من الواضح أن بعض هؤلاء العرب قد حرموا من الجنسية بسبب عدم رغبة النظام الزنجباري في السماح لهم بالبقاء في زنجبار، أو كما يبدو لعدم رغبته في منحهم الجنسية الزنجبارية لصنع هذا الوضع وليضيف إلى لاجئي العالم أعداداً جديدة من خلال تهجير فئات من البشر لأسباب عرقية، وهذا ما يعد خرقاً لإعلان الأمم المتحدة الأخير بشأن التمييز العنصري، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينبذ التفرقة العنصرية (خاصة المادة ـ ٢)، القبض التعسفي والنفي (المادة ـ ٩) والحرمان من الجنسية (مثال ١٥ (٢)).

دي. جاي. ما كارثي

(D.J. MaCarthy)

الوثيقة رقم (١٢٥٤)

سـري

برقية من مسقط إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع علي الأقسام

السيد دنكن (Duncan)

رقم ٣٠

التاريخ: ـ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٦٤

أولويـــة

سـري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٣٠ بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس.

تكرر لحفظ وعلم: البحرين وقيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط (P.O.M.E.F.) عدن.

برقيتك رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس: تقرب من سلطان زنجبار.

مرة أخرى، وفي سرية، أخبرني شونسي أن السلطان قد أمر وزير الداخلية بإرسال رد للمماطلة، يعبر فيه عن شكره على الخطاب، ويسأل عن نواياه، إذا ما كان حضوره بغرض الزيارة أم للإقامة بصفة دائمة، مع التمنيات بالرد. . . الخ.

٢. هذه الرسائل المماطلة يحتمل أن تعني أن السلطان ينوي أن يطلب مني المشورة، وأنه ليس مستعجلاً.

٣. هل إن سلطان زنجبار غني أم إنه ملك سيسبب الإحراجات وراء البحار؟ هل عنده ما يكفيه من المال للعيش اللائق في إنكلترا؟ وإذا لم يكن لديه، فهل حكومة جلالة الملكة على استعداد لإعاشته طوال حياته؟ هذه هي الأسئلة المحتملة.

وزارة الخارجية يرجى الإحالة إلى قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط ـ عدن ١٢

يكرر وفق التعليمات

توزع إلى:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٢٥٥)

ســري

برقية من وزارة الخارجية إلى مسقط

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

رقم ٥٥

التاريخ: ـ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٦٤

أولويــة

ســري

معنونة إلى برقية مسقط رقم ٥٥ بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس.

تكرر لحفظ وعلم: البحرين (دار المفوضية).

قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط عدن

برقيتك رقم ٣٠ بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس، تقرب سلطان زنجبار.

لم يتخذ قرار بعد بشأن مستقبل سلطان زنجبار. إن وجوده أثار بعض الإحراج، ولقد اشتكت زنجبار من السماح له بالبقاء في هذا البلد هذا ليس بالطبع سبب في حث مسقط على استقباله.

٢. ومن الممكن أن يكون سلطان زنجبار قد ساوم بنفسه على النفي، ومع ذلك فنحن لا نستطيع القول إن ذلك ينطبق على حاشيته المكونة من ٣٧ فرداً.

٣. نحن لا نعرف ما إذا كان لدى سلطان زنجبار موارد سرية يستطيع

العيش عليها، ولا توجد أي نية لدى بريطانيا للانفاق عليه طوال حياته.

٤ . ومن المحتمل أن يحصل على مبلغ من المال كتعويض مقابل كفه عن المطالبة بالشريط الساحلي الكيني.

٥ . نحن لا نرى أننا قادرون على التأثير على قرار سلطان مسقط. أنت إذا سئلت يمكنك تمرير الفقرات من ١ إلى ٣ السابقة، أما الفقرة ٤ فإنها بانتظار اتخاذ قرار حولها وهي لمجرد معلوماتك الشخصية فقط.

توزع إلى:

الدائرة العربية

(W.C.A.D)

الوثيقة رقم (١٢٥٦)

سـري

مكتب علاقات الكومنولث.

شارع داوننغ

لندن.

٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٤

المحترم سي. دي. باول (C.D. Powell)

وزارة الخارجية

عزيزي باول.

أرفق نسخة من رسالة المفوض السامي في زنجبار، ورسالة من حكومة زنجبار تحتج فيه على استمرار إقامة السلطان في هذا البلد.

٢. وعلى الرغم من أن رسالة الاحتجاج لا تطالب بإعادة السلطان إلى زنجبار، ولكنها ربما الخطوة الأولى من الجهد الهادف لاسترجاعه، ولقد طلبت من وزارة الداخلية النصيحة بشأن هذا الموضوع. والسؤال يشمل أيضاً احتمال انتقال السلطان للعيش في مكان آخر، على الخصوص مسقط.

٣. السلطان بنفسه لا يبدو أنه محور نشاط سياسي، ولا أرى فرصة كبيرة أن يثير وجوده في مسقط مشاكل. بينما تبدو المخاطرة أكبر هنا، حيث يوجد دائماً شخص ما مستعد لتبني أي قضية، إما لأسباب وجدانية أو لعمل رصيد سياسي. سكرتير السلطان ـ أحمد الخروصي ـ هو المسؤول كما نعتقد عن إصدار

بعض المنشورات السياسية، ولكننا وجهنا له إنذاراً غير مباشر ضد تصرفات كهذه، ويبدو أنه توقف.

٤ . بالنسبة للناحية المالية، بالرغم من أن السلطان ربما لا يكون بوضع مادي مناسب تماماً، ولكنه من المحتمل أنه تم اتخاذ بعض الترتيبات لصالحه من قبل حكومة صاحبة الجلالة مما سيمكنه من العيش بصورة لائقة تماماً من خلال دفعات كبيرة، ولكنه لن يكون قادراً على دعم حاشية كبيرة.

٥ . إذا كنت تتفق معي، فإني أظن أن سياستنا يجب أن تستند على تشجيع سلطان مسقط على استقبال سلطان زنجبار بلطف.

المخلص

روبرت دي بيرلت

(Robert de Burlet)

الوثيقة رقم (١٢٥٧)

سـري

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة

صندوق بريد ٢٣٩

زنجبار

١٧ آذار/ مارس ١٩٦٤

سعادة المفوض السامي للمملكة المتحدة في زنجبار

صاحب السعادة،

لقد بلغت من قبل وزير الشؤون الخارجية والتجارة للتقدم باحتجاج رسمي ضد قرار الحكومة البريطانية لمنح اللجوء للسلطان السابق. بينما تتقبل حكومة الجمهورية، كإجراء مؤقت مبني على دوافع إنسانية أنه كان من الضروري السماح له بدخول المملكة المتحدة. فإن حكومة زنجبار ستعتبر منحه اللجوء الدائم كإجراء عدائي ضدها بالإضافة، إلى أنه قد نما إلى علم الحكومة أن منظمة تدعو نفسها (منظمة زنجبار في المملكة المتحدة)، قد تم السماح لها بمزاولة نشاطها في المملكة المتحدة. وهدف هذه المنظمة واضح للغاية بأنها تعمل ضد مصالح الحكومة الثورية في زنجبار.

وعلى ضوء ما سبق فإنه لحرج بالغ لوزير الشؤون الخارجية والتجارة حضور مؤتمر لندن لممثلي الكومنولث قبل توجهه إلى جنيف لحضور مؤتمر تنمية التجارة، ولهذا السبب فإن الوزير يعتذر عن قبول الدعوى لحضور مؤتمر لندن.

لي الشرف أن أكون خادم سعادتكم المطيع.

السكرتير الدائم

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة

الوثيقة رقم (١٢٥٨)

ســري

المفوض السامي البريطاني.

ص.ب. ١١٨ زنجبار

١٨ آذار/ مارس ١٩٦٤ .

ZAN.166/167/1

المحترم أن. أسبن (N.Aspin)

مكتب علاقات الكومنولث

لندن

سلطان زنجبار

الرسالة المرفقة المستلمة من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة شارحة لنفسها.

٢ . إن الرسالة مكتوبة بطريقة حادة وعدوانية. أثناء تواجدي في لندن ذكر لي بأنكم تحاولون نقل السلطان إلى دولة أخرى، وربما توفر خطة النقل التي تزمع القيام بها أساساً للرد على الرسالة التي لم أبعث رداً عليها بعد. ومع هذا فلو كان عندك مثل هذه الخطط، فإنه سيكون من غير الحكمة عدم إفشائها للحكومة هنا إلا قبل تنفيذها بوقت قصير. وإلا، فربما يكون هناك خطر حقيقي من أن تقوم السلطات في زنجبار نفسها بالتحرك لدى الدولة الجديدة التي ستمنح الضيافة.

٣ . سأكون مسروراً بأن أعرف ما هي «منظمة زنجبار في المملكة المتحدة»؟ ومم تتكون عضويتها؟

٤ . أنا لا أعتقد حقيقة أن هناك مشاعر شديدة العداء ضد السلطان هنا. أنا أتصور أن بابو كان يبحث عن سبب لعدم حضور مؤتمر الكومنولث الاقتصادي، وأنه وجدها فرصة جيدة لتكون عصا ليضربنا بها. ومن المحتمل أيضاً أنهم يرغبون بإعاقة أي مسعى من قبلنا لإجراء تسوية حقيقية بالنيابة عن السلطان. ومن الواضح أنه سيكون من المستحيل التفاوض مع النظام الحالي.

المخلص

تي. أل. كروسثوايت

(T.L. Crosthwait)

الوثيقة رقم (١٢٥٩)

ســري

مكتب علاقات الكومنولث

شارع داوننغ

لندن

٢٦ آذار/ مارس ١٩٦٤

معالي تي. أل. كروسثوايت (T.L. Crosthwait)

زنجبار

سلطان زنجبار

إشارة إلى خطابك بتاريخ ١٨ آذار/ مارس وخطاب الاحتجاج من زنجبار بسبب الإقامة المستمرة للسلطان هنا، والتي أثارت مشكلة معقدة ستأخذ بضعة أيام لتسويتها كاملة.

٢ . لقد فهمنا أن سلطان زنجبار قد سأل سلطان مسقط الإقامة في مسقط. وليس معروفاً كيف سيكون رد الفعل على هذا، ولكن في ذات الوقت يجب أن نحدد ما إذا كان هذا الانتقال سيكون في صالحنا، أنا اشعر بأن الخطر في مسقط بأن يصبح السلطان «ملك وراء البحار» أقل بكثير، أما في هذا البلد فمعظم الأحداث يمكن أن تستقطب التأييد من جهة ما إما لأسباب وجدانية أو لجمع رصيد سياسي. ويبدو هذا الخطر أقل بكثير في مسقط حيث إن فرص الدعاية محدودة.

٣ . نحن نتشاور مع وزارة الخارجية ووزارة الداخلية حول مستقبل السلطان وعن وضعه هنا، وحتى ننتهي من ذلك فلن نكون قادرين على توجيهكم إلى الرد المناسب على رسالة الاحتجاج. وفي ذات الوقت، فإنني أفترض أن من الممكن القول إنها لا تلمح بالمطالبة بإرجاع السلطان إلى زنجبار.

٤ . بالنسبة إلى مطلبك بالاستعلام عن «منظمة زنجبار في المملكة المتحدة»، فهذه ليست في الواقع منظمة على الإطلاق، مع أنه للحق يجب القول بأننا لا نعرف الكثير عنها، وتقريباً فإن زعيمها هو أحمد الخروصي، سكرتير السلطان، وبها عضو أو اثنان من حزب السلطان، بالإضافة إلى احتمال اشتراك بعض الطلبة العرب والزنجباريين. وحتى الآن كل ما نعرفه عن نشاطاتها هو إصدار بعض النشرات المعارضة للحكومة الجديدة. الخروصي قد تم تحذيره بأننا سننظر بحدة لأي نشاطات من هذا النوع، ومنذ ذلك الوقت لم تظهر كتيبات أخرى.

٥ . سأكتب المزيد عن وضع السلطان هنا، والتزاماتنا القانونية تجاهه وفق القانون الدولي عندما أحصل على مزيد من المعلومات.

أن. أسبن

(N. Aspin)

الوثيقة رقم (١٢٦٠)

سـري

1091/64

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

١٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤

تي. أف. برنشلي (T.F. Brenchley) **المحترم**

وزارة الخارجية

لندن

يرجى الإشارة إلى الفقرة ٣ من رسالتي ١٠٩١/ ٦٤ بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير إلى ستيوارت كراوفورد عن محاولة إقناع سلطان مسقط بإرسال مبعوث أو بعثة نوايا حسنة إلى العواصم الأجنبية.

٢ . لقد انتهزت فرصة زيارتي الأخيرة إلى أبو ظبي لعقد مباحثات خاصة مع السيد طارق، أخي السلطان، عن بعض مشاكلنا مع السلطان. إنه يقدر أهمية تحسين الصورة الدولية لمسقط ولقد اتفق معي على أنه في ظل ظروف مختلفة، فإنه هو بنفسه كان يمكنه القيام بالكثير للمساعدة في هذا الاتجاه. ولكن التصدع الشخصي بينه وبين أخيه أصبح عميقاً بالنسبة له إلى الحد الذي لا يمكنه من وضع نفسه تحت خدمة السلطان الحالي مرة أخرى حتى إذا كان الأخير على استعداد لتعيينه. لقد تأسف لأن الأمور قد وصلت إلى هذا الوضع، ولكن كان من الواضح أنه لن يغير من موقفه تجاهه. وأخشى من أن فكرتي عن ذكره لدى

السلطان لن تكون مناسبة، ولكن طارقاً عرض أن يفكر في أسماء أخرى بديلة ومناسبة وبأن يعرض عليّ بعض الأسماء.

٣. أثناء النقاش، ذكر طارق تعليقاً أو تعليقين على درجة من الأهمية بشأن السلطان. لقد قال إن السبب الحقيقي في عدم عودة السلطان إلى مسقط منذ عام ١٩٥٨ كان بسبب اتفاقيته في تلك السنة للحصول على إعانة حكومية من حكومة صاحبة الجلالة لبناء قواته المسلحة، لقد أدرك أنه كان متفائلاً جداً حول مدى سيطرته على البلد قبل ثورة عُمان وأنه كان في حاجة إلى المساعدة لتعزيز قواته الأمنية. ولكن الحاجة لقبول هذه المساعدة قد كانت ضربة مريرة لكبريائه وإحساسه بالاستقلال، وهذا في نظره يعني بعضاً من الانتقاص من وضعه بين شعبه. ولذلك، فإنه فضل البقاء بعيداً عن عاصمته وعن مراكز قيادة قواته المسلحة حيث يتواجد القادة والضباط الأجانب. لم يكن هناك من موقف شخصي ضد البريطانيين بشأن هذا ـ فقط الإحساس بالخجل والاستياء لأنه يدين بالفضل لقوة خارجية لحفظ الأمن الداخلي في بلده. لقد كانت وجهة نظر طارق أنه إذا ما أمكن للسلطان أن يستعيض عن إعانة حكومة صاحبة الجلالة بإيراداته الخاصة من البترول، فإنه سوف يعود إلى عاصمته، ومن وجهة نظر طارق فإن السلطان سيسعى إلى استخدام عوائده النفطية بحكمة تامة ليس حباً برعاياه ولكن إدراكاً منه أن تلك الموارد سوف تقوي سيطرته عليهم. من المحتمل أن طارقاً يعرف أخيه أفضل من أي شخص آخر وتفسيره عن إقامته الطويلة في صلالة قد تكون صحيحة. ولعلها تفسر أيضاً حساسية السلطان الشديدة حول حقوقه الملكية السيادية، وهي تعزز بالتأكيد من وجهة نظري من أننا لا يمكن أن نأمل بالحصول على تنازلات منه من خلال التهديد بتقليل إعانتنا.

٤. إنني أرسل نسخة من هذا الخطاب لجوك دنكن.

دبليو. أتش. لوس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٦١)

ســري

النشاط الثوري في عُمان منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣
١٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤

الأحداث:

بالرغم من المزاعم الدعائية المسهبة والتي أصبحت أكثر تكراراً من ذي قبل. فلقد حصل عدد قليل من الحوادث. فمنذ إعداد تقرير لجنة المخابرات المحلية للخليج الفارسي رقم ٦ في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٦٤، حصلت أربع حوادث هامشية: ففي ٣ حزيران/ يونيو اندلع حريق في مركبة لشركة للنفط بوادي سمائل، وفي ١٧ أيلول/ سبتمبر انفجرت ماكينة ضخ بالقرب من جبرين، وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر أطلقت أعيرة نارية على قلعة العوابي، وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤ انفجر لغم صغير خارج منزل والي مطرح.

٢. العمليات العسكرية ضد الثوار:

لقد أسفرت تلك العمليات عن القبض على تسعة من الثوار ومهربي الالغام، واكتشاف ثمانية عشر لغماً (من أصل ما يقدر بحوالى ١٥٠ لغماً موجوداً في منطقة البريمي)، وكذلك الكشف عن ستة أسلحة نارية صغيرة (متنوعة) وقنبلتين يدويتين (واحدة أمريكية والأخرى روسية) وزوجين من المناظير ثنائية العينين.

٣. تقارير عن تدريب الثوار وتسللهم:

لقد تباينت تقديرات أعداد الثوار الذين يتم تدريبهم تبايناً كبيراً، فقد صدرت تقارير عن وجود أعداد كبيرة منهم في المملكة العربية السعودية في الدمام والظهران والطائف، حيث تشير التقديرات الأخيرة إلى أن عددهم وصل

إلى ٢٢٠٠، ولكن التقارير التي تشير إلى أن عددهم يبلغ ١٠٠ أو ما شابه، أكثر شيوعاً، حيث يوجد ما بين ٨ إلى ١٥٠ في البصرة، كما توجد أعداد أقل في سوريا والعراق. لقد وعد الجزائريون بإرسال مدربين عسكريين، ولكن لا يوجد دليل أكيد على حدوث ذلك. ترد كذلك تقارير عن تسلل الثوار مراراً إلى الداخل، أرسل بعضهم لأخذ أفراد عائلات الأشخاص المنفيين. وردت مؤخراً تقارير عن تسلل عصابات مدربة، لكنها غير مسلحة، لتكوين وحدات استطلاع، إلا أن تلك التقارير غير مؤكدة، ولقد سمع العميد تيمريل بالمصادفة في جدة الحديث الذي دار بين صالح بن عيسى وإبراهيم الحارثي واللذين ناقشا فيه عملية زرع ألغام قرب عبري، وتحريك الوحدة المتمركزة هناك. هنالك فرصة جيدة لاحتمالية تراجع عمليات تهريب الألغام، على الأقل بصفة مؤقتة، وبخاصة بعد إجبار السيد حمد بن محمد كتامي (Kittami) على ترك وظيفته عند حاكم دبي.

٤ . النشاط السياسي:

لقد حدث انقسام كبير في صفوف قيادات الثوار في شهر تموز/ يوليو الماضي وكان ذلك عندما ادعى صالح بن عيسى أنه قد تم تعيينه إماماً، حيث انتقده غالب في الحال. تم الإعلان عن قيام جبهة وطنية عمانية في ٩ أيلول/ سبتمبر، وأسند إليها التنسيق بين كل الأنشطة العمانية، وقد تم الإعلان في نفس الوقت عن تصالح الشيخ صالح بن عيسى مع القادة الآخرين وقد تم تعيينه في أحد المناصب بالمجلس الوطني لقيادة الثورة، ولكن الإمام غالب نفى حدوث ذلك بعد حوالى ثلاثة أسابيع عبر راديو الجزائر. ويبدو أنه تم القيام بمسعى جديد للصلح يتضح ذلك من خلال تعيين صالح وأقربائه في اللجنة العليا للمجلس الثوري العماني، رغم أن هذا قد يكون مجرد جزء من النشوة التي ولدتها القمة العربية وأنها فقط جزء من النشاط الذي أحدثته القمة العربية. لقد برزت هذه المصالحة وما أعقبها من إعادة تنظيم لمجلس قيادة الثورة، بشكل واضح في نزوى وفي عُمان الحرة.

٥ . لقد توالت الوعود بتقديم المساعدة لقادة الثوار الذين يجوبون العواصم العربية. لقد تعهدت القمة العربية بمساندة القضية، كما فعل الملك سعود عبر برنامج إذاعي في أحد الأعياد القومية، بينما تعهدت تونس بالمساعدة في تأسيس دائرة للإمامة في الأمم المتحدة، أما الجزائر، فقد تعهدت بتعليم الأطفال العمانيين. لقد ورد تقرير عن إنشاء دائرة للإمامة في باريس، ولكن لم ترد تقارير عن حدوث تقدم في نظيره بالجامعة العربية.

٦. **محاولات التفاوض:**

هناك طريقان للتفاهم مع الثوار، الأول عن طريق الشيخ صباح والذي لم يوفر قاعدة جدية للتفاوض، أما الثاني عن طريق السيد فايز أجاز، الذي جاء إلى سفارتنا مدعياً أنه يمثل الإمام ضد طالب. لقد ادعى أن الإمام مستعد للتنازل عن بعض النقاط التي رفضها العمانيون سابقاً، ولكن لم تتم مواصلة المحاولة.

٧. إنه من الصعب تخمين التهديدات العسكرية التي سيقوم بها الثوار، دون وجود معلومات استخبارات أكثر دقة، ولكن يبدو أنهم ينظمون أنفسهم سياسياً بطريقة أكثر فاعلية، وذلك بغرض استقطاب المعونات المالية من الحكومات العربية. من المحتمل أن يقلب التقرير العدائي الذي تقدمه اللجنة الخماسية إلى الأمم المتحدة الموازين لصالح الثوار، فيحصلون على مساعدة واضحة وصريحة من تلك الحكومات العربية.

أقل ما يقال عن هؤلاء الثوار هو أنهم يعطون السلطان درساً في الدعاية.

سي. دي. باول

(C.D.Powell)

١٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤

الوثيقة رقم (١٢٦٢)

سـري

التهديدات التي تشكلها الثورة العمانية للسلطنة

مقدمة :

١ . لقد وجه المعتمد السياسي في الخليج الفارسي لجنة المخابرات المحلية للخليج الفارسي، لإعادة النظر في التهديدات التي تشكلها الثورة العمانية للسلطنة على ضوء التقارير الاستخباريه الأخيرة بخصوص تزايد تدريب الثوار، واحتمالية تهريب المزيد من السلاح، هذا إلى جانب احتمال تسرب خبر أي قرار يخص استغلال النفط، إلى الرأي العام. ويجب التركيز على معرفة التوقيت المحتمل لاندلاع الثورة، والإجراءات المضادة التي يجب اتخاذها.

الاستخبارات التي جرت مؤخراً :

٢ . مرفق بالملحق (أ) ملخص للمسودة التى كتبت في شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤ من قبل لجنة المخابرات المحلية للخليج الفارسي، تثبت التقارير الواردة مؤخراً من المخابرات عن التجنيد الجديد للثوار العمانيين وتدريبهم، وكذلك ما ورد عن احتمال تهريب الأسلحة، تثبت تلك التقارير الاستنتاجات التى تم الوصول إليها في ذلك الوقت.

٣ . إنه من المرجح عودة الثوار المدربين بعد إنهاء فترة تدريبهم مسالمين إلى

عُمان مثلما حدث مع معظم من تدربوا عام ١٩٦٠ و١٩٦١، وترجح قوة الجيش السلطاني هذا الاحتمال.

النفط:

٤. ترى لجنة المخابرات المحلية للخليج الفارسي في أن معرفة العامة بأمر النفط، سيزيد من نشاط الثوار أكثر من محاولتهم عقد صلح مع السلطان، وأسباب ذلك تتلخص في الآتي:

(أ) قد تكون شروط هذا الصلح غير مقبولة من كلا الطرفين، السلطان والثوار.

(ب) سيكون باستطاعة الثوار القول إن ادعاءهم بأن البريطانيين كانوا على علم مسبق بأمر النفط وإنهم كانوا يساندون السلطان من أجل استغلال النفط، قد ثبتت صحته.

(ج) قد تحث المعرفة بأمر النفط الدول العربية على مساعدة الثوار.

(د) سيزداد الحافز لقلب نظام الحكم في السلطنة ومحو السيطرة البريطانية.

النتائج:

٥. بفرض أن رد فعل الثوار سيكون كما ذكر في الفقرة رقم (٤)، فالنتائج المحتملة كالآتي:

(أ) زيادة في الدعاية المعادية للبريطانيين وللسلطنة، من خلال الصحافة والإذاعة العربية.

(ب) عقد اجتماع لقادة الثوار لوضع خطة لاستخدام الرجال والعتاد المتاح لديهم، وهذا قد يؤدى إلى:

١. زيادة محاولات تهريب السلاح والثوار المدربين إلى عمان.

٢. زيادة محاولات الحصول على الدعم من القبائل داخل عمان.

٣. محاولات إثارة مشاكل للعمال أو تخريب مناطق النفط

٤. محاولة إثارة مشاكل بمقاطعة ظفار.

٥. محاولات كسب التأييد لقضيتهم وإثارة المشاكل للبريطانيين مع دول إمارات الساحل.

٦. عودة الهجمات التخريبية على السفن والطائرات والتجهيزات البريطانية بالخليج.

التوقيت:

٦. إن مثل هذا البرنامج يحتاج إلى تكثيف في البناء التدريجي للثوار، والذي يحدث فعلاً. أما عن الأوقات الملائمة للثوار للقيام بأنشطتهم، فيمكن أن تكون:

أ) عند العلم بأن اللجنة المختصة التابعة للأمم المتحدة قد باشرت عملها.

ب) عند الإعلان عن موعد البدء باستغلال النفط.

الإجراءات المضادة التي يمكن اتخاذها:

٧. (أ) **سياسياً**: لابد من استمرار السياسة الحالية التى تحاول التحسين من صورة السلطان والسلطنة.

(ب) **عسكرياً**: يجب ألا يحصل تراخ في الوقت الحالي في عمل المخابرات ودرجة التيقظ سواء داخل أو خارج السلطَنة. لا بد للأقسام الثلاث بالإضافة إلى قوات السلطان الجوية أن تكثف أنشطتها الوقائية الحالية، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

(ج) **شركة النفط**: قد يطلب من شركة تنمية نفط عُمان إعادة النظر في خططهم الأمنية بالتنسيق مع قوات السلطان الجوية.

(توقيع)

الرائد تي. بولفرمان

(T. Pulvorman)

التوزيع:

H.E.

S.N.O.P.G.; C.L.F.P.G.; C.R.A.F.P.G.

الملفات:

LIC; 80109

الملحق (أ)

سري

ملخص مسودة لجنة المخابرات المحلية للخليج الفارسي (L.I.C.)

داخل السلطنة :

١ . لقد علم بحصول نشاط ثوري محدود في السلطنة خلال عام ١٩٦٣، ولكن يوجد على الأقل ٢٠٠ عماني شبه مدرب وممن لهم ارتباطات ثورية سابقة، يعيشون في المدينة، كما يحتمل وجود عدد كبير من الألغام المخبأة سواء في عُمان أو على حدودها. ومن المحتمل وجود أسلحة أخرى مخبأة في السلطنة، لا تعرف السلطات عنها شيئاً.

خارج السلطنة :

٢ . أ) تحظى قضية الثورة العمانية بدعاية كبيرة ومساندة داخل العالم العربي.

ب) يجري الثوار برامج للتجنيد الجديد وبرامج تدريبية، ومن المحتمل أنه يجري تسريب العمانيين المدربين عسكرياً إلى عُمان الآن.

ج) يحتفظ الثوار في مدينة الدمام بكميات لا بأس بها من المعدات العسكرية من المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا، تحت تصرفهم، لاستخدامها سواء داخل عُمان أو خارجها.

المساعدات العربية الدخيلة :

٣ . إن وجود متطوعين عرب دخلاء، يجعل مهمة قوات السلطان الجوية صعبة للسيطرة على النشاط الثوري العسكري داخل السلطنة.

النتائج

٤ . تشير الدلائل من كل مكان في العالم العربي أن الثوار يشكلون الآن تهديداً للسلطنة أكثر من أي وقت منذ عام ١٩٥٩، هذا منافٍ للانطباع الذي يوحي بتوقف النشاط الثوري داخل السلطنة.

٥ . هناك احتمال قائم باستمرار حدوث عمليات تخريبية بالسفن والطائرات والمنشآت العسكرية بالخليج.

الوثيقة رقم (١٢٦٣)

ســري

شروط عودة بعض القادة الثوريين إلى السلطنة

١ . سليمان بن حمير:

أ) لابد من عودته إلى مسقط وتسجيل وصوله لدى وزير الداخلية.

ب) لا يمكن قبول عودته كشيخ أكبر لبني ريام.

ج) لا يمكن عودته إلى الجبل الأخضر، ولكن يسمح له بالبقاء في الباطنة، مثلاً في السيب.

٢ . صالح بن عيسى:

أ) لابد من عودته إلى مسقط وتسجيل وصوله لدى وزير الداخلية.

ب) إذا رغب في البقاء بالسلطنة، لابد أن يعيش بالشرقية.

ج) لا بد أن يقر بتعيين ابن أخيه كشيخ أكبر في الشرقية.

٣ . غالب بن علي:

أ) لابد من عودته إلى مسقط وتسجيل وصوله لدى وزير الداخلية.

ب) لابد أن يدرك أنه لم يعد إماماً.

ج) لابد أن يعيش في مدينة الغافات، ~~كشيخ~~ كأحد مشايخ بني هناة، وأن لا يكون له أي قول في الأمور التي لا تخص ~~فخيذته~~ الفخيذة التي تنتمي إليها قبيلته.

(عدلت في المذكرة)

الوثيقة رقم (١٢٦٤)

سـري

الثوار العمانيين: الشروط التي يمليها الثوار للعودة إلى السلطنة

يسعى الثوار إلى أن ينصح السلطان الآن بالسماح بعودتهم وفق شروط معقولة، حيث إنهم في خلال الثمانية عشر شهراً القادمة أو السنتين القادمتين، سيتمكنون ومن خلال الدعم الذي يوفره لهم عبد الناصر، من الحصول على القوة العسكرية التي تمكنهم من التسبب مرة أخرى في حرج سياسي لبريطانيا لتدخلها في السلطنة، إنهم الآن في الوضع الذي يظهرهم على أنهم وطنيون منفيون، يحاربون نظاماً إقطاعياً، ولا يمكن توقع تخليهم عن ذلك إلا إذا كان لدى السلطان استعداد لملاقاتهم في منتصف الطريق.

٢ . إن المبدأ الذي يستند إليه السيد فايز أجاز في قوله إن المشايخ سوف لن يتراجعوا، هو أنهم يرفضون أي تسوية تمس بشرفهم، وهذا يعني أنهم لن يعودوا كمواطنين عاديين مجردين من كرامتهم ومكانتهم السابقة، ومع ذلك يرى المفاوض عنا أنهم يقبلون العودة مجردين من مناصبهم مثل منصب الإمام والشيخ الأكبر للقبيلة وهكذا . ~~وعليهم تقبل أنهم سيقبلون بمنزلة تمنحهم بعض الاعتبار دون سلطة~~. (شطبت في المذكرة)

٣ . طالب لا يتفاوض. المناصب التي يريد الآخرون العودة إليها هي: غالب كإمام، أما سليمان فيريد أن يكون تميمة لاتحاد بني ريام، وعن صالح بن عيسى فهو يريد أن يكون تميمة لبني حارث وكلهم يظهرون الولاء للسلطان في شكل

حكومة لامركزية. ولكنهم عدلوا ذلك بأن يعود غالب كإمام روحاني أو ديني وليس إماماً دنيوياً. بالنسبة لصالح بن عيسى، فيريد العودة للسلطنة في زيارة بصفته أميراً على بني الحارث قبل انتقاله إلى المنفى في الخارج بصفة دائمة. أما سليمان بن حمير، فلم يشر إلى استعداده التنازل عن عودته كشيخ أكبر.

٤ . لقد أشار قادة الثوار إلى استعدادهم للموافقة على شرطين أساسيين من الشروط المسبقة، وهما التخلي عن أي محاولة للتفاوض حول أسس اتفاقية السيب، والاعتراف بسيادة السلطان على كل البلاد.

٥ . وافق الثوار على التوجه إلى صلالة للتفاوض مع السلطان بعد التعهد بضمان سلامتهم والاتفاق المسبق على المبادئ الأساسية.

٦ . لم تثر مسألة الضمانات البريطانية، ولكن المفاوض يعتقد أن قادة الثوار سيرفضون العودة دون وجود ضمانات من حكومة الملكة.

الوثيقة رقم (١٢٦٥)

ســري

الثوار العمانيون: شروط السلطان

١ . التصنيفات والرتب:

يمكن لهؤلاء العودة في ظل العفو العام الذي أصدره السلطان في شهر تموز/يوليو عام ١٩٦١، وشروط تلك العودة أن يضمن مشايخهم الآتي:

أ) ألا يعود هؤلاء الأشخاص إلى الخارج.

ب) أن يسلكوا سلوكاً حسناً وينتهجون الطاعة.

٢ . قادة الثوار هم:

أ) سليمان بن حمير:

١ . يتقدم سليمان بن حمير بطلب الحصول على عفو إلى السلطان كتابة، كما سيكتب تعهداً على نفسه وعلى ولده حمير بحسن السيرة والسلوك والولاء للسلطان.

٢ . يطالب سليمان ورفاقه بتقديم طلب للحصول على جوازات سفر من مسقط، وأن يعودوا إليها عن طريق البحر، مجردين من السلاح.

٣ . يطالب سليمان ورفاقه بالامتناع عن المراسلة أو الاتصال بأي أشخاص يعيشون خارج السلطنة.

٤ . يسمح فقط للمقربين من عائلة سليمان وخدمه بمرافقته.

٥ . لن يستطيع سليمان العودة إلى الجبل الأخضر، ولكنه يستطيع العيش في الباطنة، في السيب مثلاً.(أي كإقامة جبرية في مسقط أو مطرح، وهذا شرط لا مفر منه لعودتهم).

٦ . لن يسمح لسليمان بالعودة كشيخ أكبر لبني ريام، ولا يوجد اعتراض على تلقيب نفسه شيخاً على قبيلته هو وهي النبهاني. من المرجح ألا يرغب السلطان في عودته إلى بركة الموز.. أو أن يعيد إليه الأملاك التي ادعى حيازته لها هناك.

٧ . سيعطى السلطان لسليمان تأميناً كتابياً يسمى «الأمان» له ولرفاقه في المقابل، مما يضمن سلامتهم الشخصية، ويعفوا عن أفعالهم السابقة، ويعفيهم من القبض عليهم إلا إذا تم ارتكاب أي جريمة بعد عودتهم للسلطنة.

٨ . لا يبدو أن السلطان سيقوم بدفع علاوة سنوية لسليمان إذا عاد للسلطنة كجزء من الاستسلام العام لقادة الثورة.

ب) طالب بن علي:

لا يمكن له العودة تحت أي ظرف.

ج) صالح بن عيسى:

يشك السلطان في قبوله العيش في ظل سلطة ابن أخيه، الشيخ الأكبر الحالي للشرقية، لكنه يستطيع ذلك بالشروط الآتية:

١ . لابد من تقديم طلب كتابي للحصول على عفو السلطان.

٢ . لابد أن يعود إلى مسقط بجواز سفر سلطاني.

٣ . لابد أن يقيم بالشرقية.

٤ . لابد من الحصول على موافقة الشيخ أحمد محمد الحارثي على عودته.

د) غالب بن علي:

لابد أن ينفذ غالب ما يلي كي يستطيع العودة:

١ . الحضور إلى مسقط لمقابلة وزير الداخلية، ويعد ذلك أمارة على استسلامه.

٢ . عليه أن يقدم ضماناً مقبولاً لحسن سيره وسلوكه هو ورجال قبيلته مستقبلاً.

٣ . عليه أن يقيم في الغافات، كأحد شيوخ بني هناة، طبقاً للمنزلة المناسبة في قبيلته.

٤ . لابد أن يمتنع عن تقديم ضيافة غير عادية لرجال القبائل الأخرى.

٥ . لابد أن يتصرف مثل أي شيخ عادي في القبيلة، ولابد أن يعمل على هذا الأساس، ولا يجب أن يتوقع أي امتيازات خاصة. (مثل قيادة سيارة).

٦. سيستطيع استعادة أي من ممتلكاته التي سيطرت عليها الحكومة، ولكنها لن تدفع له تعويضات عن حدوث أي ضرر بها.

٧. لا يحق له ولا لأتباعه مغادرة البلاد مرة أخرى بأي ذريعة (المرض مثلاً).

٨. عليه الامتناع عن أي مراسلات أو اتصالات خارجية.

٩. لا يجب أن يهتم بأمر أي من السجناء الموجودين حالياً في السجن، حيث لن يتم الإفراج عن السجناء من قبيلته إلا بعد مرور عام على الأقل (وذلك لأن صدور عفو عام عند عودته سيمنحه هيبة غير مرغوب فيها في نظر أفراد قبيلته).

١٠. لا يعد المؤيدون له من القبائل الأخرى غير قبيلة بني هناة، أتباعاً له، وعليهم طلب العفو عن طريق مشايخهم.

١١. لا بد أن يعود إلى مسقط عن طريق البحر، وسيكون خاضعاً للوائح والقوانين الجمركية. لا يسمح له اصطحاب أكثر من خمسة عشر رجلاً، ولابد أن يمتلك جواز سفر سلطاني عادي. لابد من تسجيل بنادقه عند دخوله، وسيقوم الجيش بتفتيشه من وقت لآخر.

١٢. لن تدفع له مبالغ دورية بأي شكل كان إلا بعد أن يأتي إلى مسقط بصورة عادية ويقدم ولاءه إلى الحكومة. يجب عليه مراجعة والي بهلاء كل ستة اشهر.

١٣. سيتعرض لاحتمالية القبض عليه وعقابه إذا قام بانتهاك تلك الشروط أو اشترك في التآمر أو في أي نشاط ضد الحكومة. لا يجب أن يشترك في أي اجتماعات تجري بين المشايخ الآخرين، أو يبدي رأيه في ما يجري خارج نطاق قبيلته بني هناة.

هـ) آلشيبة:

لن يسمح لمحمد بن عبد الله السالمي، من الشرقية بالعودة.

و) شروط عامة:

لابد للثوار أن يتخلوا عن المواقف التي اتخذوها في سنة ١٩٦١ حول اتفاقية السيب، حيث إن مضمونها يعني استقلال عمان، ويجب الاعتراف بأن عُمان جزء لا يتجزأ من أراضي السلطان.

الوثيقة رقم (١٢٦٦)

ســري

الفوائد التي قد تنجم عن قيام السلطان بتعديل شروطه

١ . لقد تخلى الثوار عن المطالب الأكثر تطرفا، والتي تقدم بها الشيخ طالب في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٦١ . إنهم على استعداد أن يعتبروا اتفاقية السيب غير فعالة (بدون إلغاء رسمي)، وهم مستعدون كذلك للتخلي عن مطالبتهم باستقلال عُمان التام. ومطالباتهم «بالتعويضات» عن «~~اضرار الحرب» ولم يقدموا أي مؤشر إلى انهم سيشترطون الإفراج عن السجناء السياسين وارهائن ضمن شروط عودتهم~~ (تم شطبه في المذكرة)، هذا يشير إلى أنهم؟ أصبحوا أكثر واقعية. إذا تم إبرام اتفاقية تتضمن تلك التنازلات فستضمحل إلى حد كبير دعاوى الغرباء التي تجادل بوجود «قضية عمان». نرجو أن يكون السلطان مستعدا لإعادة النظر في شروطه، ليقوم بتخفيفها من دون المخاطرة بالأمن.

٢ . لدينا أدلة هامة على تسليح الثوار بشكل موسع وتدريبهم في دول عربية أخرى، وبصفة خاصة في العراق والجمهورية العربية المتحدة، وأن جمال عبد الناصر يهتم كثيراً بإمكانية استغلال انشقاق العمانيين واختلافهم في الرأي. تستمر عمليات تنظيم وتدريب وتجهيز مجموعات صغيرة من رجال حرب العصابات، والذين يستطيعون إثارة مشاكل كبيرة في عمان. قد لا تشكل تلك العمليات تهديداً عسكرياً، ولكنها تشكل تهديداً سياسياً في مسقط وغيرها من المناطق، وقد تصيب شركات النفط باضطراب، ويمكن أن توفر دليلاً هاماً يتيح للدول العربية مواجهة بريطانيا في الأمم المتحدة، وتقدم دليلاً على وجود ثورة شعبية، وقد تثير في أقصى الظروف كذلك، مسألة الحاجة إلى إعادة إدخال القوات البريطانية. إن الإعداد للحملة قد يستغرق ثمانية عشر شهراً أو سنتين، ولكن تأجيج المشاكل مجدداً يمكن أن يحصل في أي وقت. يشكل خبر الكشف عن النفط، والعمليات التي تقوم بها اللجنة المختصة، حافزين للثوار للقيام بإثارة المشاكل. إن الشيخ

طالب يسعى لذلك بوضوح، بينما يبدو الآخرون أقل حماساً. إذا استطاع السلطان إيجاد وسيلة لتعديل شروطه، قد يضعف ذلك الشيخ طالب، ويزيد من ولاء القبائل. إن الإمكانيات النفطية تجعل السلطان في موقع القوة

٣. إن الأمر بيد السلطان، ولكننا نرجو أن ياخذ موقفنا بالحسبان. لقد أخذنا على عاتقنا سحق النشاط العسكري للثوار وتحملنا الإحراج دولياً بسبب مهاجمتهم لنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى. ولا نرغب أن نرى فرص الوصول إلى تسوية معقولة تضيع إذا ما أمكن تغير الموقف بما لا يتعارض مع حفظ الأمن وبحيث لا يتم تفويت تلك الفرصة.

٤. النقاط التي يمكن أن يضعها السلطان في الاعتبار عند تعديل شروطه هي:

أ) رفض السماح لقواد الثوار بقيادة السيارات، إلى أن يصبح ذلك ممارسة عامة، عندها يستطيعون القيام بذلك في الداخل.

ب) ضرورة أن يمثل غالب أمام والي بهلاء كل ستة أشهر.

ج) القيود القاسية على سليمان بن حمير وعائلته حول مكان إقامتهم.

د) توقف عودة صالح بن عيسى على موافقة الشيخ أحمد محمد الحارثي.

ه) إمكانية عودة غالب كقائد روحاني.

و) إمكانية منح سليمان بن حمير وصالح بن عيسى ألقاباً رفيعة، بينما تكون السلطة الحقيقية في أيدي ولاة السلطان.

٥. قد يشعر السلطان أن الامتيازات المقدمة لعودة سليمان وآخرين، خطيرة جداً، فقد نقضوا عهدهم مرة بعد العفو عنهم، وقد يفعلون ذلك ثانية باستغلال عودتهم بهدف التآمر.

٦. نحن نقر أنها مخاطرة، ولكننا نرى أنه من المجدي القيام بها للأسباب الآتية:

أ) إن عودة سليمان خصوصاً قد تحطم الصورة التي كوَّنها الثوار لأنفسهم، وقد يضعف من افترائهم على السلطان.

ب) ستحبط مجهودات طالب في إعادة تجديد العمل الحربي.

ج) باستطاعة جهاز مخابرات السلطان، الكشف عن أي خطر أو مؤامرة جديدة، وسيكون من الصعب الإعداد للتآمر مجدداً وذلك لان عوائد النفط ستمكن السلطان من تقديم المزيد من الخدمات، وبالتالي تحقيق المزيد من التقارب مع القبائل في الداخل.

الوثيقة رقم (١٢٦٧)

سـري

المسألة العُمانية
اللجنة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة

الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة

إن أهمية القضية العربية هي في كونها صراع مستمر في المنطقة وهي مصحوبة بقمع السلطان لشعبه، وهي في مجملها قضية استعمار مخفي من جانب بريطانيا العظمى. ولقد سعى معارضو السلطان بقضيتهم هذه أن تشجب وتدان من قبل الجمعية، وأشاروا إلى الآلية التي دعت إليها الجمعية العامة لمكافحة الاستعمار من خلال لجنة الأربعة وعشرين.

٢ . إلا إن معارضي السلطان قد فشلوا في مسعاهم ذلك. ولم يقوموا بالضغط لتقديم مسودة قرارهم للتصويت لأنهم اكتشفوا أنهم لن يكسبوا مساندة عامة في مسعاهم ذلك.

٣ . ولقد سعينا لإقناع الجمعية بصرف النظر كلياً عن المسألة. وبعد أسابيع من المجهودات المكثفة التي قام بها بشكل رئيسي وفد المملكة المتحدة بنيويورك وصلنا إلى نتيجة كان قد سبقنا في الوصول إليها العديد من أصدقائنا في الجمعية وذلك بأن محاولة إقناع الجمعية بصرف النظر عن المسألة برمتها أمر سيفشل أيضاً. وأخيراً وجهنا قراراً تصالحياً، ويتمثل في تقديم التوجيهات لرئيس الجمعية لتكوين لجنة خاصة (لدراسة وفحص المسألة العمانية). ودعوة الأطراف المعنية

بالنزاع لتسهيل مهمتها بأساليب وطرق عديدة تتضمن زيارة اللجنة للمنطقة حتى تتمكن من الوقوف على الحقائق. وعلى الرغم من أننا صوتنا ضد هذا القرار إلا أنه وجد تأييداً غامراً وكبيراً.

٤ . وبعد دراسة مستفيضة وصلنا إلى وجود أربعة أسباب رئيسة لذلك هي:

أ ـ لم تتمكن الجمعية من فهم لماذا تتحدث بريطانيا وتتصرف نيابة عن السلطان بنفس الطريقة التي تقوم بها في ما يتعلق بالمناطق المستعمرة، بينما تصر في نفس الوقت أمام الجمعية على أنه ليس لبريطانيا السلطة لاتخاذ القرارات في الشؤون التي تهم السلطنة نيابة عن السلطان أو تؤثر على التنمية في السلطة.

ب ـ الجهل الواسع بالسلطنة وتفاقم هذا الجهل على ضوء حقيقة أن السلطنة لم تتمكن من التأكيد على شخصيتها الدولية كدولة ذات سيادة بصورة علنية، وذلك لم يحدث في هيئة الأمم المتحدة أو بأي طريق ظاهر للسواد الأعظم من أعضاء هيئة الأمم المتحدة.

ج ـ بعث السيد دي ريبينغ تقريراً كان نوعاً ما لصالح السلطان في ما يتعلق بالوضع الداخلي في السلطنة، ولقد أجبر بوضوح على ترك أسئلة مرتبطة بمكانة ووضع السلطان لم يتخذ فيها قرار. إما لأنه لا يستطيع الإجابة عليها أو لأنه لا تتوفر لديه المعلومات حولها أو لأن طبيعتها تاريخية وتحتاج لدراسة خبير في التوثيق والأدلة الأخرى، التي لم يكن معداً لمواجهتها وليس لديه الوقت الكافي للمحاولة بالقيام بذلك.

د ـ تأثرت الجمعية بحقيقة ما يكنه ويضمره بعض الوفود العربية من عداء شديد للسلطان وأنه لا يوجد من بين الوفود العربية من يؤيده. وهذا الوضع كذلك واقعي وحقيقي خاصة في ما يتعلق بوفود أمريكا اللاتينية ووفود العديد من الأقطار الأفريقية والآسيوية.

٥ . الآن عينّ رئيس الجمعية العامة لجنة تضم. . . .

(تكمل الفقرة بعد تحديد الأعضاء)

أهمية الموضوع

٦ . قال السلطان في مرات عديدة إن التعامل مع فعاليات هيئة الأمم المتحدة هو أمر تختص به حكومة المملكة المتحدة وهو نفسه لا يهتم بأمرها ولا يؤمل في أن يلعب أي دور يتعلق بها.

٧. إن بريطانيا لا يمكنها أن تتجاهل هيئة الأمم المتحدة، وذلك إذا وافقنا على عملها ومحاضرها أو لم نوافق. لأنها العامل الأساسي والأولي في كل ما يتعلق بالمشاكل الدولية اليوم. فالأحداث تتراكم وتتصاعد. فإذا لم نحارب قضية تقف أمامنا كعائق ونجد لها الحل المناسب، إلا أنه يبدو من الأسس التي تقف عليها لا تمكنا من ذلك، فنحن بذلك نكون قد مهدنا وساعدنا في مشاكل وصعوبات جمة وكثيرة يمكن أن تحدث لاحقاً.

٨. والسلطان من جانبه والذي هو من وجهة نظرنا شخص غير حكيم سيتنازل عن كل مصلحة ولا يهتم بشيء، وعلى الرغم من أن فعالية هيئة الأمم المتحدة قد تستنهض مع أعمال معارضيه وتساعدهم وتساندهم في نشاطهم العدواني ضده. ونعتقد بأن السلطان لو كان مستعداً ومتفاعلاً أكثر من ذلك لكان قد أثر في موقف، على الأقل، الأفارقة أي أعضاء الدول الأفريقية في آسيا وهم العقبة والعائق والتي تساند وتؤيد الآن العرب ضده. أي لكانت هذه الدول الأفريقية قد غيرت ولو قليلاً من موقفها ضده.

٩. من جانبنا ينبغي علينا أن نلعب الدور الذي يحقق لنا المكاسب ويناسب مصالحنا كما كان يقول ذلك السلطان دائماً. ولدينا أيضاً اقتراحات نقدمها للسلطان وهي مصممة ومشكلة لخدمة مصالحه كذلك. وسعيا في الأخير أي السلطان والذي يواجه صعوبات في رأينا إذا لم يتبنَّ مثل هذه الاقتراحات التي سنقدمها له.

أهداف اللجنة

١٠. تم تكوين اللجنة وتعيين أعضائها الآن، حيث لم تجد الوقت الكافي الذي يسمح لها بتشكيل برنامجها. بينما نحن نفترض ومن خلال الأمور التي تركها السيد/ دي ريبينغ غير حاسمة ولم يبت فيها. وكذلك مما أحسسناه به من مجريات الجمعية الأخيرة بأنهم أي أعضاء اللجنة سيرغبون في دراسة وبحث المظاهر والأوجه التاريخية والمحلية والدستورية لسلطنة مسقط وعمان، كما أنهم سيدرسون كذلك العلاقة بين عُمان الداخل ومنطقة الساحل.

١١. نحن ليس لدينا ما نخفيه في ما يتعلق بعلاقاتنا مع السلطنة ونحن على استعداد لتزويد اللجنة بكافة ارتباطاتنا التاريخية وكل ما له صلة بهذه العلاقة مع السلطنة. كما أننا سنسعى لكي نشجع كلاً من الولايات المتحدة والهند وهولندا وفرنسا حتى تحذوا حذونا وتفعل ما سنفعله مع اللجنة، أي أن تطلع اللجنة بكافة ارتباطاتها بالسلطنة. حيث إن كلا من هذه الدول كانت لها معاهدات أو اتفاقيات

مع السلطنة وكل هذه الاتفاقيات أو المعاهدات كانت تعترف وتقر باستقلال سيادة وحكم السلطان. (ولقد علل وشرح وفد الولايات المتحدة الاعتراف الأمريكي بالسلطنة شفهيا وذلك أثناء المناقشات الأخيرة) وسنجذب الانتباه بنشر مادة ثرية في هذا الموضوع إضافة إلى كتاب دكتور كيلي.

١٢ . وهناك أمر آخر لم يكشفه أو يبح به السلطان. وهو رفضه حتى الآن نشر الرسائل المتعلقة بإنهاء الالتزام والتعهد من مسقط بعدم التنازل أو التخلي عن أي منطقة إلا بموافقة بريطانيا. وهذا الالتزام عندما كان معمولاً به فإنه كان بلا شك يحد وينقص من سيادته، والآن فإنه أصبح من الضروري علينا أن ننشر علنا بأن هذا التعهد قد انتهى ولم يعد معمولاً به. ونأتي للخاتمة كي نبرهن ونذلل بأن لا علاقة استعمارية لنا مع مسقط وأنها دولة مستقلة وذات سيادة ولابد من أن تبلغ اللجنة ونطلعها على نص رسالتنا. ونقترح بأن يوافق السلطان على إعطائنا إجابته أيضاً.

١٣ . وسنرفض قول أي شيء حيث سيكون ذلك عمل السلطان وليس شأننا نحن. وبغض النظر عن أسباب أخرى فإنه ينبغي علينا فعل ذلك من أجل إزالة سوء التفاهم في ما جاء في البند (٤) (أ) أعلاه. وعلينا كذلك أن نخطر سكرتارية الأمم المتحدة بأن عليهم مخاطبة السلطان مباشرة في ما يتعلق باللجنة كما أننا سنخطر اللجنة كذلك بأن يكون اتصالها به مباشرة. وينبغي علينا أن نرفض حتى أن تكون قناة اتصال.

موقف السلطان من اللجنة

١٤ . لذا فإن موقفنا يهدف إلى التأكيد على استقلال سيادة السلطان. وبالطبع فإن ذلك لن يكون مقنعاً بما فيه الكفاية إذا لم يتخذ السلطان الموقف المناسب، والذي يسير في هذا الاتجاه. وبالتالي فإذا لم يكن موقفنا من التأكيد على استقلال سيادة السلطان مقنعاً وكافياً فإن التقرير الذي ستكتبه اللجنة سيكون مضراً ومؤذياً ولا يساعدنا حينما تنعقد الجمعية القادمة.

١٥ . وعلى السلطان أن يقرر ما إذا كان سيسمح للجنة ويؤذن لها بالزيارة إذا ما طلبت اللجنة منه زيارته أو زيارة منطقته. ونحن لا نستطيع أن نعد بأن سماحه للجنة بالزيارة سيؤدي إلى أن تلغي الجمعية الموضوع وتصرف النظر عنه. ولكننا نستطيع أن نقول إنه وفي حالة ما إذا منع اللجنة من الزيارة ودخول المنطقة فإن ذلك في حد ذاته سيتسبب في المزيد من الشكوك والريبة وربما أدى إلى عدوان عليه. والسلطان سيذكر الروايات والبيانات عن مسقط والتي قام بنشرها

أولئك الذين ستحين لهم الفرصة لزيارة مسقط (من مثل السيد دي ريبينغ) ومن أجل التوازن في هذا الموضوع فإننا نعتقد بأن على السلطان أن يسمح للجنة أو لبعض أعضائها على الأقل بالدخول وزيارة المنطقة.

١٦ . وإذا لم يفعل ذلك فهناك عملان ثانويان لهما أهمية كبرى، **أولاً**: أن يعين محامياً عالمياً غير بريطاني ومن الأفضل أن يكون أمريكياً ليدافع عنه أي نيابة عنه في مواجهة اللجنة. ويمكننا أن نساعده في أن يتحصل على واحد من المحامين. وباختصار ستكون مهمته الأساسية هي دراسة وفحص الأسئلة التي ستطرحها اللجنة في ما يتعلق بالسلطنة، وهذا من عمل وشأن السلطان وليس نحن. كما أن عليه أن يقدم للجنة رأي ووضع السلطان حول هذه الأسئلة. وستكون تكلفة المحامي حوالى ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي لفترة عمل تتراوح بين ستة أو ثمانية أسابيع. بما فيها تكاليف تذاكر السفر من نيويورك إلى مسقط لمدة واحدة، **ثانياً**: قد تسنح للسلطان فرصة الالتقاء باللجنة خارج مدينة مسقط وربما يكون ذلك في لندن الصيف القادم.

١٧ . وعلى كل حال، فعلى السلطان أن يدرس أمر كتابة تصريح حول وضعه السيادي التاريخي وتاريخ وحدة أراضيه. وهذه المسألة من بين مسائل أخرى لابد وأن تأتي من وجهة نظر السلطان أكثر مما أن تكون من وجهة نظرنا نحن. كذلك علاقاته مع بريطانيا عبر السنين وعلاقاته كحاكم ذي سيادة مع الأقطار الأخرى. ومن وجهة نظرنا فإن السلطان سيقوم بعمل اللازم لتجهيز هذا التصريح بأسرع وقت ممكن. وكذلك بالنسبة للاستعداد للإجابة عن الأسئلة المقدمة من اللجنة وكذلك بالنسبة للمحامي الذي سيدافع عنه أمام اللجنة. والمحامي بالطبع سيحتاج إلى مختصر أساسي لكافة المسائل التي سيدافع عنها أمام الجمعية وإلى معلومات تقنية بهذا الخصوص. وفيما يشرع السلطان في تجهيز التصريح لابد أن ينصب تركيزه واهتمامه خاصة حول الأمور التي تركها السيد دي ريبينغ دون أن يكملها.

١٨ . هذا يصل بنا إلى اتفاقية السيب. نحن ندرك ودائماً نقبل برأي السلطان حول هذه الاتفاقية على أنها اتفاقية داخلية تعالج وتضع حلولاً لمشكلة داخلية وليس لأحد من الخارج الحق في المطالبة بالإعلان عنها أو نشرها. إلا أن الحقيقة الباقية هي أنه يهاجم دولياً حول أمور تتعلق بهذه الاتفاقية. إنه وفي معظم الأحوال إن لم يكن كلها من الأشياء الفريدة والمميزة أن أي بلد، حتى وإن كان ذلك لأسباب منطقية له الحق في أن يرفض ويمتنع عن نشر أي وثيقة تتعامل وتتعلق بوحدة أراضيه. وهذا هو الحال تماماً بالنسبة لوضع السلطان في ما يتعلق

باتفاقية السيب حينما يكون النص دقيقاً في كل ما حواه سوى موضوع واحد غير هام لكن لابد من نشره وإعلانه على الجمهور، وهو في ما يتعلق بإنهاء الالتزام من مسقط في عدم تنازلها عن أي قطعة ارض إلا بموافقة بريطانيا، لأن ذلك كما سبقت الإشارة إليه سيحد ويقلص من سيادتها الأمر الذي سيثير الرأي العام الدولي ويكون في مصلحة المعارضين، لذا فإذا لم ينشر السلطان النص الأصلي الذي فيه إنهاء ذلك التعهد فإن النص غير الرسمي، والذي هو بحوزة المعارضين وتحت أيديهم، سيزيد من إرباك الوضع وزعزعته.

خطوات أخرى لتوعية الرأي العام الدولي

١٩. من وجهة نظر رأي حكومة المملكة المتحدة فإنه قد حان الوقت للسلطان ليدرس ويبحث وبصورة جادة إمكانية العمل بجد وجهد لدعم وتثبيت وتقوية دعوته وحقه في السيادة والاستقلال. وذلك باتخاذ الخطوات التي من شأنها تحقيق مطالبه ودعواه. وأول هذه الخطوات الجادة هو عضوية هيئة الأمم المتحدة. ونحن نعلم لماذا لم يدرس هذه الخطوة ولم يسع في تحقيقها إلا إنها إذا كانت جيدة أو سيئة فهي في الحقيقة اختبار هام للحصول على الهوية الدولية. وعلى أقل ما يمكن عمله فهو الاقتراح والتوصية التي قدمناها في أن يوافق على إرسال ممثل عنه للجمعية العامة القادمة. كما أن لابد له من التفكير والدراسة في الانضمام لوكالة أو أكثر من الوكالات أو المنظمات الدولية، على الرغم من سوء حظه بعدم قبول طلب العضوية الذي تقدم به للانضمام لمنظمة الصحة العالمية. كما يمكنه اتخاذ الخطوات اللازمة للانضمام لاتفاقية حظر التجارب على الأسلحة النووية. وإذا ما وافق مبدئياً على دراسة هذه الأشياء فسنقدم له اقتراحات ممتازة وستجد صدى لها. وعلاقاته الدولية لن تنفعه في شيء إذا ما ظلت طوابعه البريدية بريطانية. فهناك اقتراح مقدم له بإصدار طوابع بريدية خاصة به وعليه الآن بالإقدام والشروع في إصدارها. كما نقترح عليه بأن يضم إليه كذلك الخدمات البريدية لتكون خاصة به.

٢٠. ونعتقد بضرورة أن يتميز سلوك السلطان اليومي في ما يتعلق بالشؤون الخارجية عقلانياً ومبرراً. ونحن نقوم بالعلم نيابة عنه في حدود ضيقة ومحدودة حينما يطلب منا ذلك على وجه الخصوص. إلا أن كل اتصالاته الخارجية الهامة تمر من خلال قناتنا. ولهذا السبب فإن كل الحكومات التي لا تناصبه العداء تشعر بأننا نحن المسيطرون على هذه الأوضاع وإننا بمثابة وكلاء له في هذه الشؤون الخارجية. وكذلك فإن من الأشياء المتناقضة وغير المنسجمة بالنسبة له كحاكم

مستقل وذي سيادة وكدولة تتمتع بالاستقلال، إصراره حينما تقدم طلبات للسفريات غير المجدولة (حينما يكون التصريح غير أوتوماتيكي بما جاء في اتفاقية الطيران المدني) بأن تقدم هذه الطلبات أولاً وقبل كل شيء للحكومة البريطانية. وسيكون من المرغوب فيه والملائم تغيير هذا الشرط من الاتفاقية والذي سيأخذ في حسبانه في نفس الوقت مصلحة سلاح الجو الملكي في الأمن. ففي مثل هذه الأمر وكذلك في كافة الأمور المشابهة، فإننا نعتقد أنه من الأفضل ولكل الأشخاص الذين يرغبون في الاتصال بحكومة مسقط أن ينصحوا ويتم إرشادهم وتوجيههم من الآن فصاعداً بان يتصلوا بأنفسهم مباشرة عن طريق البريد أو التلغراف التجاري إلى قسم الشؤون الخارجية بمسقط وأن تكون إجابات مسقط من هذا القسم وبنفس القنوات. إلا أنه ونظراً لبعض الممارسات أو لأسباب أخرى سيكون من المهم استخدام قناة الاتصالات البريطانية. وأن كل السلطات سلطات مسقط وسلطاتنا لابد من أن توضح وبجلاء بأن الاتصالات بغرض السؤال يكون من ومع مسقط، وبأنّا لم نعد نقوم بهذا العمل أي كمخولين لهذا النوع من الاتصالات. ونحن على استعداد لتوجيه الإرشادات لكافة مكاتب البريد لدينا بالالتزام بهذا الإجراء. وعلاوة على ذلك فإن للسلطان أعمالاً وممثلين عنه مثل ما لديه ممثلون في لندن فلابد من دعمهم ومنحهم السلطة في القيام بمثل هذه الاتصالات وأمور أخرى من مثل استلام الطلبات المتعلقة بالطيران المدني وتقديمها للسلطان. والآن أصبح من المهم لنا أن أولئك الذين يسعون للاتصال به للسؤال ألا يكون ذلك من خلال الإشارة إلى حكومة صاحبة الجلالة أو البريد البريطاني بل عن طريق مسقط مباشرة.

٢١. ووفقاً لذلك فإن هذا يعني كثافة العمل الذي ستقوم به السلطات في مسقط مما هي عليه الآن حيث إن كافة المسؤوليات والمهام التي كانت تقع على عاتق القنصل العام ستكون مهمات ووظائف من اختصاص سلطات مسقط. وبالتالي فسيكون من المهم على هذه السلطات من أن تؤدي مهمات بصورة جيدة وفعالة ولا تقل عن أدائها السابق حين وجود القنصل. كما أن السلطان ربما يرغب في تقوية وتحسين كفاءة وأداء قسم الشؤون الخارجية إذا ما رأى أن ذلك ضروري حتى يتمكن هذا القسم من إنجاز المهام المنوطة به بشكل أفضل.

٢٢. بما أننا نستشعر ونحس بأن على السلطان أن يستغل كل الفرص والسوانح التي تتاح له للتأكيد على سيادة واستقلال بلده وذلك بكل وسيلة يستطيع من خلالها التأكيد على أنه وبالفعل يتمتع بحكم مستقل وذي سيادة على تراب بلده. ومثلاً في هذا الإطار نحن نرجو أن يتخذ قراراً لقبول الدعوة الرسمية

الموجهة إليه لزيارة الهند. والتوقيت لهذه الزيارة يمكن وإذا ما استدعت الضرورة أن يكون دون تقييد ونرى أن يكون مفتوحاً.

٢٣. ونحن من جانبنا سنقوم بدراسة وفحص الوضع الحالي بما يشمله من كافة الأجهزة والأدوات الدولية وذلك بغية تمكين السلطان من الانفتاح على العالم الخارجي كدولة مستقلة وذات سيادة. ونذكر هنا على سبيل المثال أن يتغير الوضع بالنسبة للبريد والخدمات البريدية بدلاً مما هو عليه الآن إذ يدار وينطبع بالسمات البريطانية فلابد من أن يكون لمسقط بريدها الخاص المميز بها كدولة مستقلة وذات سيادة وأن تنضم مسقط للاتحاد الدولي للبريد. ولكل الحكومتين البريطانية وحكومة السلطنة مصالح في أن تتحمل مسقط المسؤولية الكاملة، وأن تسير في اتجاه يجعل العالم من حولها يعترف بها كدولة مستقلة وذات سيادة وتحمل المسؤولية. وفي ما يتعلق بالبريد، فهو أحد هذه الطرق والوسائل التي تمكن مسقط من استقلالها وسيادتها.

العلاقات المباشرة مع دول أخرى

٢٤. لقد كان السلطان راضياً ومكتفياً باتباع سياسة من العزلة جعلته بعيداً عن العالم بصورة كبيرة كما أنه ترك لبريطانيا كل المشاكل المتعلقة بالعالم الخارجي لتعمل على مواجهتها وحلها له. وكلها، أي هذه المشاكل، أصبح من الصعب تجنبها أو غض النظر عنها. وكان من نتائج سياسة العزلة هذه أن جعله معوقاً بلا فعالية ولا نشاط وبعيداً عن دائرة الضوء مما جعل المعلومات والحقائق حوله وحول بلده شحيحة وقليلة وغير واضحة كل ذلك كان عائقاً بالنسبة له ولنا. كذلك فإن علاقاته مع جيرانه من الأقطار إما علاقات سيئة أو منعدمة ولا وجود لها. وجاء في البند ٤ (د) يتناول هذه المسألة. إلا أنه من وجهة نظرنا لا نعتقد بأن ذلك ضرورياً، فهناك دول عربية لا تتأثر علاقاتها واتصالاتها العادية بسوء العلاقات بينها، فقد تكون العلاقات بين بعض الدول العربية سيئة إلا أن سبل الاتصال بينها تكون مستمرة وقائمة وعادية. لذا فإننا نرى بأنه وعلى الرغم من أن هناك دولاً عربية لها علاقات سيئة مع السلطنة إلا أن ذلك لا يمنع بالضرورة أن تكون سبل الاتصالات بينها وبين السلطنة قائمة ومستمرة. ونحن نرى بأن السلطان في مقدرته أن يقوم بتوسيع هذه العلاقات إذا فعل ما ينبغي فعله في هذا الاتجاه. ونحن نعتقد كذلك بأن السلطان لو قام بمجهودات لأمكنه إزالة هذا العدوان وهذا السوء في العلاقات بينه وبين بعض دول الجوار والدول العربية.

عليه بقبول محام قال بأن نترك هذا الموضوع حالياً ولحين أن يستلم معلومات من هيئة الأمم المتحَدة حول اللجنة. وإذا كنت تشددت معه في هذا الأمر وضغطت عليه كثيراً للحصول على موافقته لكان وبلا شك رفض الأمر برمته وأعطى إجابة سلبية. إلا أنني أعتقد بأن لدينا الفرصة حتى نتمكن من إقناعه بقبول فكرة المحامي وتغيير رأيه في هذا الخصوص. وهنالك وبلا شك ستكون حيثيات وظروف صعبة مرتبطة بهذا الموضوع فمثلاً السلطان لن يسمح للجنة باستجواب المحامي لتوريطه في إجابات قد تتمكن اللجنة من دحضها أو حتى أن تسأله إلا في الحالات التي يكون فيها الاستجواب منصباً حول النقاط الواردة في التصريح الأساسي من أجل توضيحها وشرحها. كما لابد من توضيح أن التصريح قد جاء دون التعرض لوضع السلطان بالإجحاف أو التحيز. كما جاء ذلك في البرقية السابقة إلى رئيس الجمعية.

٢. وافق السلطان على مضض في أن يترك لحكومة صاحبة الجلالة مسألة نشر الرسائل المتبادلة التي ألغت اتفاقية ١٨٩١ (الفقرة ١٢ من الموجز الذي كتبته) واشترط ألا يكون هناك إيحاء من أن إجابته على ذلك كانت بموافقته.

٣. وفي ما يتعلق بصورة مسقط الدولية أي علاقاتها بالمنظمات والهيئات الدولية، فإن السلطان قد رفض وبشكل قاطع في الوقت الراهن التقديم لعضوية هيئة الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها ومنظماتها أو حتى كذلك إرسال مبعوث له لدى الجمعية العامة. فما زال الشعور بالمرارة والإخفاق التام يحس به مما واجهه حينما قدم طلباً للانضمام لمنظمة الصحة العالمية. وعلى أي حال وما دام السلطان باقياً متمسكاً في هذه المواقف برأيه فإنه لن يرى أي مكسب أو شيء في انضمامه لهيئة الأمم المتحدة وهو لا يفعل شيئاً إلا أن يفعله بصورة ممتازة. إلا أنه في ذهنه ليس منغلقاً إلى الأبد حول هذا الموضوع أو أي موضوع آخر يتعلق بهذا، وأخيراً إذا ما تمكن من الحصول على عائد النفط فستكون هنالك أشياء كثيرة سيقوم بفعلها. والانضمام لهيئة الأمم المتحدة سيكون واحداً منها.

٤. وافق السلطان على أنه سيبحث ويدرس أي اقتراحات فعالة وجيدة تتقدم بها له حكومة صاحبة الجلالة في ما يتعلق بموافقته وقبوله بمعاهدة حظر التجارب النووية قائلاً بأن ذلك لا يجره للانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة.

٥. وأخيراً فإن السلطان لا يوجد الدخل في مسألة إصدار طوابع بريدية خاصة به إلا أنه وافق أن يناقش هذا الأمر مرة أخرى في اجتماعنا القادم.

٦. وافق السلطان على رؤانا وأفكارنا حول إدارة شؤونه الخارجية.

٧. أما في ما يختص بالعلاقات مع الدول الأخرى فلقد ظل السلطان غير راغب في التدخل أو إبداء رأي قاطع وحاسم بهذه الخصوص وذلك على الرغم من كثرة النقاش حول هذا الموضوع.

٨. السجلات الكاملة والتعليقات تلحق في الحقيبة.

انظر مباشرة إلى برقيتي التالية.

وزارة الخارجية للتمرير إلى بعثة المملكة المتحدة في نيويورك رقم ٣، جدة رقم ٨

(تكرر وفق الطلب)

تم التوزيع إلى:

الدائرة العربية

دائرة هيئة الأمم المتحدة

دائرة الطاقة الذرية ونزع الأسلحة

دائرة العلاقات الاقتصادية

دائرة السياسات الإعلامية

دائرة الأخبار

الوثيقة رقم (١٢٦٩)

استفسار برلماني

السيد روبيرت إدواردز (يلسون) : سأل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية حول ما إذا كان ملماً بقيام هيئة الأمم المتحدة بتكوين اللجنة الخاصة بالبحث عن الوضع في عُمان وما إذا كان سيقدم مساعيه الحميدة بالأمم المتحدة لتسهيل عمل اللجنة في تحريها وتقصيها عن الأوضاع في عمان.

صوتت اللجنة العامة بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ بـ ٩٦ صوتاً لـ ١ (المملكة المتحدة) مع وجود ٤ ممتنعين عن التصويت وذلك لتكوين اللجنة الخاصة التي تضم خمس دول أعضاء وذلك «لدراسة وبحث المسألة العمانية وتعيينهم، عهد به إلى رئيس الجمعية العامة. ودعا القرار كافة الأطراف المعنية للتعاون مع هذه اللجنة» . وذلك بكل الوسائل المتاحة إضافة لتسهيل ومساعدة زيارتها للمنطقة. وهي ما زالت في طور التكوين ولم تظهر به أي اللجنة إدراكاً وفهماً بالنسبة للتقدم الذي أنشئت وكونت من أجله، أي أن اختصاصاتها مازالت غير معروفة بصورة كاملة لدى أعضائها.

٢ . اتخذنا قراراً بأن نتعاون مع اللجنة بخصوص الأمور التي تهم علاقاتنا مع السلطنة في الماضي والحاضر. لذا فلابد من أن تخطر سلطان مسقط وعمان بأي نقاط أو مسائل قد تطرح. ولكيما نؤكد وندعم سيادته واستقلاله كذلك فسوف نتوقف عن لعب دور الوسطاء وبالتالي يكون هو شخصياً الذي يمكن الرجوع إليه بكل ما يتعلق ببلده. والجزء الثاني من هذه المسألة المطروحة أي العمل على التأكيد على سيادة السلطان واستقلاله فهو حقيقة لا معنى له وهو يتمثل في

مساعينا الحميدة حيث لن يطلب منا ذلك داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة. ويرى السيد إدورادث بأن علينا أن نتقدم بكل المساعي اللازمة مع سلطان مسقط حتى يلتزم بكل ما يكفل له التأكيد على سيادته كما فعل ذلك السيد إدواردث في سؤاله بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر. إلا إننا نرى بأن نتجنب ذلك في الوقت الراهن أي عدم تقديم مسعى في هذا الاتجاه الآن.

٣. إن السيد إدواردز هو «رئيس لجنة حقوق عمان» والتي كانت قد قدمت مذكرة حول القضية العمانية خلال مناقشات الأمم المتحدة. وسكرتير اللجنة هو فود فيري (فارس) قلوب حيث يظهر بأنه شهد ضد السلطان وضد حكومة صاحبة الجلالة وكلاهما قد نشرا السياسة الإعلامية العربية المعادية للسلطان. وذلك بأن هنالك، أي في عُمان حرباً استعمارية مشتعلة في عُمان حيث تحارب فيها قوات بريطانية من أجل أهداف استعمارية بريطانية.

ت. أف. برنشلي

(T.F. Brenchley)

٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٢٧٠)

سـري

لجنة عُمان الخاصة بهيئة الأمم المتحدة

تم تكوين اللجنة الخاصة بعمان بعد صدور قرار الأمم المتحدة ١٩٤٨ رقم (١٨) واللجنة مكونة من خمس دول أعضاء. ولقد أوكلت مسؤولية تعيين أعضائها إلى رئيس الجمعية العامة وذلك من أجل دراسة الوضع في عُمان ـ المسألة العمانية ـ وتمت دعوة حكومة السنغال من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لتعيين وترشيح واحد من أعضاء اللجنة الخاصة بعمان. ومنذ النقاش الذي دار في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة كانت هناك ادعاءات حول الوضع في سلطنة مسقط وعمان وكذلك حول علاقات حكومة صاحبة الجلالة مع السلطنة. وتود حكومة السنغال أن تتعرف على وجهة نظر وآراء الحكومة البريطانية بهذا الخصوص. والفقرات التالية لا تشير إلى الشؤون الداخلية لمسقط وعمان (والتي هي من صميم اهتمامات السلطان وخاصة به) لكن هذه الفقرات تشير فقط إلى وضع السلطنة وعلاقتها مع حكومة صاحبة الجلالة.

٢. إن سلطنة مسقط وعمان دولة مستقلة وموحدة وحاكمها هو السلطان الذي يتمتع بالسيادة. ووضعها الشرعي أقرته محكمة لاهاي في تحكيم عام ١٩٠٥م وتم الاعتراف باستقلالها في المعاهدات الدولية التي عقدتها السلطنة مع كل من فرنسا والهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وملكة هولندا ومثال آخر على استقلالها هو معاهدة ١٥ آذار/مارس ١٩٥٣م بين حكومة الهند والسلطنة والمادة الواردة فيها تقرأ كالآتي: «أن الأطراف المتعاقدة في هذه المعاهدة تقر وتعترف وتحترم استقلال وحقوق بعضهما بعضاً وكذلك توافق على أن يكون هنالك سلام دائم وثابت وصداقة بينهما».

٣. إن الأساس الذي تقوم عليه العلاقة الراهنة بين المملكة المتحدة والسلطنة

هي معاهدة الصداقة والتجارة والبحرية والتي تم عقدها والتوقيع عليها بين القطرين عام ١٩٥١م. وهذه المعاهدة مسجلة لدى هيئة الأمم المتحدة باعتبارها معاهدة دولية. والنص الوارد فيها يظهر بأنها معاهدة بين طرفين يتمتعان بالسيادة وهي لا تتضمن ولا تشتمل على أي أحكام أو فقرات تمس أو تقلل من استقلال وسيادة مسقط وعمان. وهناك اتفاقية أخرى عقدت عام ١٩٥٦م نشرتها الحكومة البريطانية كتقرير رسمي من قبل الحكومة البريطانية وجاء في فقراتها أن المملكة المتحدة ستزود السلطنة وتمنحها مساعدات اقتصادية وعسكرية. إن حكومة صاحبة الجلالة لا شأن لها بشؤون السلطنة، والبرلمان البريطاني ليس لديه ما يفرضه أو يلزمه أو يشرعه في ما يتعلق بشؤون السلطنة.

٤. والاتهامات العدوانية التي أثيرت ضد المملكة المتحدة لا أساس لها مطلقاً. لقد جاءته مساعدة المملكة المتحدة للسلطان عام ١٩٥٧م تلبية لطلب منه وذلك حينما تهددت وحدة أقاليمه ومناطقه من عدوان تم إمداده من الخارج وذلك حينما ظهر خطر المتمردين على السلطان. وعلى ضوء التاريخ الطويل للصداقة التقليدية التي تربط المملكة المتحدة بالسلطنة كان من الطبيعي والمعقول أن تتقدم الحكومة البريطانية بمساعدة القطر تلبية لطلب حاكمها الشرعي.

٥. وفي عام ١٩٦٢م دعا السلطان السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لإرسال ممثل يمثله شخصياً لزيارة السلطنة للحصول على المعلومات الأولية حول الأوضاع في السلطنة. واستجابة لهذه الدعوة طلب السكرتير العام من السفير السويدي في مدريد السيد هيبرت دي ريبينغ أن يمثله شخصياً لهذا الغرض. زار السيد دي ريبينغ السلطنة في الفترة بين ٢٣ أيار/ مايو و٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٣م وقدم تقريره للسكرتير العام والذي قام بدوره بتوزيع التقرير على كافة أعضاء هيئة الأمم المتحدة في وثيقة الجمعية العامة أ/ ٥٥٦٢ بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣. وأظهر التقرير بوضوح كامل بأنه ليست هنالك قوات بريطانية في سلطنة مسقط وعمان، في ما عدا عدد قليل من موظفي الخدمة المدنية المسؤولين عن تدريب قوات السلطان المسلحة. وأثبت وأكد التقرير مرة أخرى أن السلطان هو حاكم حر يتمتع بالسيادة لقطر مستقل ولم يجد السكرتير العام أي شي يشير أو يبرر أو يدعم الادعاءات التي تقول إن السلطنة كانت مستعمرة بريطانية أو تخضع لحكومة وصاية بريطانية.

الوثيقة رقم (١٣٧١)

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦٤م

ســري

1091/64

المحترم أر أس كروفورد (R.S. Crawford)

وزارة الخارجية

لندن

عزيزي ستيوارت. . . ،

الرجاء الإشارة إلى رسالتكم غير المرقمة بتاريخ ١١ شباط/ فبراير وكذلك إلى برقيتي رقم ٩٤ حول لجنة عُمان الخاصة.

٢ . ملحق إليكم تسجيل لمناقشتها مع السلطان والتي جاءت في أربع جلسات واستغرقت زهاء الست ساعات، وهنا فإنني أعيد وأكرر كل الحجج التي شملتها التوصيات الملحقة برسالتكم. وكذلك النقاط الواردة في الفقرة ٥ من الرسالة نفسها وأيضاً فإنني أضيف حججاً أخرى أعتقد بأنها ستكون مفيدة خاصة تلك التي تم ذكرها في الفقرة ٧ من السجل. لقد تم نقاشي مع السلطان في جو تميز بالصراحة من جانبه ومن جانبي وكان حديثاً ودوداً حيث استمع السلطان لكل ما قلته له بإنصات وباهتمام لكل ما ذكرته له وتميزت إجاباته بالدقة وبانضباط النفس. وقصدت عدم ذكر القرارات النهائية التي جاءت بها الجلسات السابقة.

٣ . لقد بدا لي واضحاً ومن خلال المرحلة الأولى للمناقشات بأنه مصمِّم على

عدم السماح للجنة بزيارة السلطنة. ولم يكن ذلك مثار دهشة بالنسبة لي إنما كنت أرجو أن يكون أقل تشدداً في الاقتراح المقدم له بمقابلة اللجنة في مكان آخر إلا أن رجائي ذهب أدراج الرياح إذ مازال متمسكاً بموقفه رافضاً السماح للجنة بدخول السلطنة أو مقابلتها في أي مكان آخر. وتمسك السلطان بموقفه المبدئي تجاه هذه المسألة وقال إنه لا يريد «أن يوضع في قفص الاتهام «بصفة شخصية أو من خلال منظمة سبق وأن قال عنها باستمرار بأن لا حق لها في التدخل في الشؤون الداخلية لدولته. وأعتقد صادقاً بأن السلطان يشعر وهو يرفض للجنة أو أحد منها بالدخول للسلطنة بأنه قد أسدى معروفاً وجميلاً للحكومة البريطانية وذلك حينما وافق على زيارة بعثة السيد دي ريبينغ للسلطنة وعمل التقرير عن الأوضاع بها. والسلطان ببساطة لا يستطيع أن يفعل ذلك مرة أخرى. وإلا فإن وضعه سيسوء تماماً. وهو متعاطف مع وجهة نظر وآراء حكومة صاحبة الجلالة ومدرك كذلك للصعوبات إلا أنه يبدو جلياً بأنه يرتاب ويشكك في أن تكون لما نقدمه له من مقترحات أي نتائج ذات قيمة. إذا ما أراد أن يتمسك بمبدئه في عدم التدخل في شؤونه الداخلية من اللجنة أو من غيرها.

٤ . أعتقد إنه وفي مرحلة من المراحل صرف النظر في النهاية عن فكرة تعيين محام. إلا أنني استطعت أن أبث فيها الحياة، أي أن أجعل فكرة المحامي أمراً يمكنَ النظر فيه. وتأخير أي قرار حول هذه النقطة، أي موضوع المحامي، سيعقد مسألة التوقيت إذا ما كان القرار النهائي هو الأفضل. لكنني أستطيع أن أؤكد لك أنه ليست هناك طريقة أخرى لتجنب الرفض الكامل لفكرة تعيين محام. كما أنني قد لاحظت أن التحفظات التي قد يفرضها السلطان على المحامي قَد تقلل ولحد ما المناورات والممارسات التي يمكن أن يقوم بها المحامي، وهذه نقطة أخرى لن نستطيع تجنبها. وإذا ما سنحت لي الفرصة في الاجتماع القادم بالسلطان لكي أقنعه لقبول هذا المقترح فإنني سأنصحه حينما يرد على اتصالات هيئة الأمم المتحدة بأن يطلع رئيس الجمعية العامة بأنه سيعين محامياً لعمل تصريح نيابة عنه للجنة يعرض مثل تلك التحفظات والاحتياطات كما يصر عليها هو أي السلطان. وهذه التحفظات من مثل تلك التي وردت في الفقرة ٧ و١٠ من السجل. لذا فلن يكون هنالك سوء فهم على الشروط التي اتخذ بها هذه الخطوة. وسأكون شاكراً لو علمت منكم ويفضل أن يكون ذلك عن طريق برقية ما إذا كنتم موافقين على ما ذكرته هنا. وكما ذكرت في برقيتي المشار إليها بأن لدينا فرصة سانحة للحصول على موافقة السلطان لهذا المقترح ومما تجدر ملاحظته أنه وبعد الجلسة الأولى لم يذكر مرة ثانية تكلفة المحامي. وإذا وافق السلطان على ذلك فسأعود إلى خلاصة ما قاله السلطان عن المحامي وكذلك لاتفاقية السيب. وأخشى أن يظل في

موقفه رافضاً فكرة نشر الاتفاقية. إلا أنه ومن المحتمل جداً أن يتمكن المحامي من إقناعه وتغيير رأيه حول نشرها.

٥. وحينما وصلنا إلى الجزء الثاني من اقتراحاتنا وهو المتعلق بصورة مسقط الدولية أي مكانتها وسط الأمم وارتباطها بالمواثيق والمنظمات والهيئات الدولية، وجدنا أنفسنا أمام رفض فارغ وغير مثمر وقد يلحق الضرر بمسقط، وهذا الرفض يتمثل في عدم التقديم للانضمام لهيئة الأمم المتحدة أو أي من منظماتها ووكالاتها الدولية. إن الحادثة المؤسفة المتعلقة برفض انضمام السلطنة لمنظمة الصحة العالمية عام ١٩٦٢م مازال أثره المؤلم في نفس السلطان وفكره وأصيب تماماً بالصدمة حينما سمع بمقترحنا في أن يخاطر مغبة رفض آخر. وأنا شخصياً اعترف بالصعوبة التي ستجدها مسقط في الاحتفاظ بعضوية هذه المنظمة الدولية أو واحدة من وكالاتها الدولية بينما مازالت مشكلتها باقية في أجندة هذه المنظمة. ولقد تأثر وانفعل كلانا، دنكان وأنا حينما تحدث السلطان بنقد وشدة وإخلاص وولاء عن الأشياء التي سيفعلها ويقوم بها إذا ما تحصل على عائد النفط في المستقبل. وإنني على يقين من أن الثراء الذي تتمتع به الكويت والذي حدث مؤخراً وكذلك المملكة العربية السعودية والبحرين والآن أبو ظبي كل ذلك دفع السلطان وخلفيته الانعزالية إلى التقوقع أكثر في بلده. إلا أنني لا أرى سبباً للتشكيك في ما سيفعله وتأكيده على ذلك حينما يتحصل على عائد النفط ومن النفط الذي سيخرج من أرضه، لكن ذلك يؤخذ بحذر بلا شك. ولقد كان حريصاً على أن تظل فكرة انضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة أمراً مستبعداً.

٦. وليست هنالك صعوبة شديدة تمكن مواجهتها في ما يختص في موافقته المبدئية على اتفاقية حظر التجارب النووية واعتقد بأنك ستطلعنا على المقترحات في الوقت المناسب في ما يتعلق بالوسائل والأشكال التي أخترناها لتحقيق هذه المبادئ. وحينما ذكر السلطان هيئة الأمم المتحدة في سياق هذا الكلام كان يبدو وكأنه يفكر في شكل أو صيغة للقبول والرضاء به من قبل هيئة الأمم المتحدة. إلا أنني أكدت له بأن ذلك غير صحيح لكن بعدها وبوقت ليس بالكثير علمت بأن مسألة قبوله قد تكون سجلت في سجلات الأمم المتحدة استعداداً لتنفيذها وذلك على الرغم من أن السلطنة ليست عضواً بهذه المنظمة الدولية. الرجاء اطلاعي على حقيقة الوضع حول هذه النقطة.

٧. وإنني مندهش برأي السلطان حول موضوع الطوابع البريدية فهو يعتقد أن دول الساحل تتربص به وتكن له عداء، وشيئاً فشيئاً في ما يختص بمسألة الطوابع البريدية لذا فهو لا يرغب في التدخل في هذه المسألة. وبدون أن يخفي هذا

العداء أو هذا الاتجاه السيئ نحو أي دولة من دول الساحل فهو يريد صرف النظر عن هذه المسألة وعن العائد الذي يمكن أن ينتج عنه. وفي النهاية وكما سترى من السجل فإنني قد حذرته وأنذرته بأن حكومة المملكة المتحدة ستجد نفسها ملزمة لإرغامه وفرضه ولأن ذلك يأتي في مصلحتنا المتبادلة والمشتركة بأن تقدم بالتعديل اللازم وكل ما يمكن فعله حتى تأخذ الأمور مجراها الطبيعي، أي بمعنى أنه لابد من أن يكون لمسقط بريدها الخاص بها وطوابعها البريدية المميزة حتى تبدأ في خطوات تسهيل انفتاحها على العالم الخارجي. وإزاء كل هذا لم يحرك السلطان ساكناً، لذا فإنه ينبغي علينا وفي اجتماعنا القادم إعطاؤه أن نخبره إعطائه مذكرة تفيد بأن حكومة المملكة المتحدة ستتوقف عن مسؤولية وإدارة الخدمات البريدية وذلك خلال فترة كافية حتى يتمكن من اتخاذ التدابير والاستعدادات اللازمة للشروع في البدائل التي تؤمن له بريده الخاص وطوابعه. ولم تسنح لي الفرصة للكشف عما إذا كان هنالك أي شيء في اتفاقيتنا مع السلطان حول الخدمات البريدية قد يحول دون اتخاذ مثل هذا الإجراء من طرف واحد.

٨. إن إدارة الاتصالات الخارجية أمر سهل. وسيقوم جوك دنكان بعد فترة وجيزة من تقديم مقترحات تتعلق بكافة الأشياء الميكانيكية لتحقيق وتنفيذ مثل هذه الأعمال المتصلة بالاتصالات، وذلك من مثل السفريات غير المجدولة وأن يأخذ في عين الاعتبار متطلبات سلاح الجو الملكي. وحينا يتم الاتفاق على ذلك فإنك لابد من أن تسعى لإطلاع كافة مكاتب بريدنا في الخارج عن الكيفية التي ستتم بها الإجابة عن اتصال طرف ثالث. والسلطان لم يتعهد بتقوية ودعم قسم الشؤون الخارجية. وأعتقد أن هذه المهمة، أي نصيحة السلطان وإقناعه بتقوية قسم الشؤون الخارجية يمكن أن نوكلها إلى شونسي. ولقد التقيت صدفة بشونسي مرتين قبل وبعد زيارتي لمدينة صلالة. وأطلعته بكل ثقة على معظم الأسئلة التي تقدمت بها إلى السلطان فوجدته متعاطفاً مع رؤانا وأفكارنا وأعتقد أنه من الممكن الاعتماد عليه للتعاون معنا في العديد من الشؤون.

٩. والجزء الأخير من الفقرة ٤ من السجل هو عبارة عن موجز عما كان في الحقيقة عبارة عن نقاش طويل وشامل مع السلطان في علاقاته المباشرة والشخصية مع الدول الأخرى وألخص النقاط الأساسية في الآتي:

أ ـ يقول السلطان أنه يرى سببين جديدين لإقامة علاقات مع دولة أخرى، وهما أولاً المصالح التجارية وثانياً وجود عدد كبير من رعاياه في الدول الأخرى. وكلا هذين السببين لا ينطبقان على الدول الخليجية والمملكة العربية السعودية، وقلت إن ما جاء به السبب الثاني هذه حقيقة حيث إن لديه ألوفاً من الرعايا في

كل من الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية ودول الساحل. ثم كشف على أن معظم أولئك الرعايا في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية قد اكتسبوا مكانة محلية من نوع ما. وحينما صححت ما ذهب إليه من هذا القول صرف النظر عن هذه النقطة.

ب ـ لقد قلت بأن كل واحد يحتاج إلى صديق. وهذا القول ينطبق بوجه خاص على السلطان حتى لا يناصبه الجيران العداء حيث إن في استطاعة بعض هذه الدول المجاورة أن تساعد وتخفي أولئك الذين يسعون لإثارة القلاقل والمشاكل في السلطنة. واطلعت السلطان على أنه ومن خلال معرفتي الشخصية فإن معظم حكام الخليج يشعرون بأنه قد ابتعد عنهم. وبالنسبة لهم فإن هذا السلوك هو فعل غير حميد. لذا فإنهم لا يشعرون بالمودة تجاهه. وإنني أعتقد بأنه إذا ما قام بمجهود يمكنه من تحسين هذا الوضع بالنسبة لحكام الخليج. فلماذا لا يدعو بعض جيرانه لزيارة صلالة؟ ولماذا لا يقوم هو نفسه بزيارة بعضهم مثلاً حينما يسافر إلى لندن ويأتي منها؟ وإذا لم يتمكن هو نفسه من القيام بذلك فلماذا لا يرسل رسولاً شخصياً مثل السيد قابوس؟

ج ـ السلطان يشعر بأنه محرج وأنه في موقف الدفاع من كل هذا، إلا أنه قال وبصرامة إنه لن يدعو أحداً لزيارة صلالة. وحينما سألته إذا ما كان يزمع الذهاب إلى مسقط قال بابتسامته الحلوة بأنه لا يعلم ذلك. وفي ما يتعلق بإرسال رسول إلى هذه الدول لتحسين العلاقات معها كرر ما قاله من أن علاقاته مع رعاياه لا توفر الثقة الكافية لذلك بمعنى أنه لا يثق في أي واحد من رعاياه للقيام بمثل العمل. وإن هذا عمل رجل واحد... إلخ أما بالنسبة للسيد قابوس فإنه، أي السلطان، على الرغم من أن السيد قابوس هو ابنه فإنه لا يعرفه المعرفة الكافية لذلك، أي بأنه كان لا يثق في ابنه. وحقيقة أنه هو ابنه فإن ذلك لا يعني أنه موضع ثقة فأولاً عليه معرفة أي شاب هو ابنه وذلك حين عودته لصلالة. وحينه فقد يمكنه أن يكون مفيداً وموضع ثقة.

ولك أن تعلم بأنه وفي ما يتعلق بهذه النقطة فإنني لم أصل إلى شيء. والصعوبة في ذلك هي في إننا نسير نحو صفات ومميزات معروفة في السلطان. طبيعته المنعزلة وكراهيته للاتصالات واللقاءات الشخصية والجماهيرية الشعبية. ونقصه الطبيعي أو المكتسب لمشاعر الدفء والحب العادي وعدم ثقته في أقربائه. وحقيقة فإنني قد يئست وأصابني الملل لتخطي وتجاوز مثل هذه الصعوبات معه. إلا أنه يمكن التلطيف عليه والعمل على تهدئته وطمأنته وهذا ما سأفعله معه حين ألتقي به في الاجتماع القادم.

١٠ . وأخشى بأن تصاب أنت وبات دين بالنتائج الناقصة لمجهوداتي، إلا إنني أعتقد بأننا قد تعلمنا ألا نتوقع الحصول على الكثير من هذه المناسبات واللقاءات مع السلطان. فمن الصعب الحصول على تسوية واتفاق حتى مع فكر الشخص نفسه مع وجود هذه الفروق الشاسعة مثل الفرق بين صلالة ولندن ونيويورك. إلا أنه وبمجرد أن يستلم السلطان رسالته من هيئة الأمم المتحدة فسأخوض غمار المعركة معه مرة أخرى، وسأفعل كل ما بوسعي مع السلطان حتى يوافق على تعيين محام. هذا يصل بي إلى الفقرة ٦ من رسالتك حول دكتور كيلي والذي لدي نسخة منّ كتابه سأسلمها للسلطان. وستكون فكرة جيدة جداً في أن يساعد السلطان في أن يجهز موجزه الأساسي حول موضوع المحامي. وأرجو مخلصاً أن تفوضني لقول شيء للسلطان حول هذه المسألة حينما ألتقي به في الاجتماع القادم. وبالطبع فستكون التكلفة الإضافية هي العقبة حيث إن دكتور كيلي سيزور صلالة. ومن الناحية الأخرى فلقد قال السلطان أكثر من مرة بأنه ليس عالم تاريخ وأنه إذا ما كان عليه في الخوض في أعمال المحامي، أي ما سيقدم عليه من دفاع وما يتطلبه كل ذلك من معلومات تاريخية، فإنه أي السلطان سيكون شاكراً إذا ما قام دكتور كيلي بمساعدته في هذا الخصوص.

١١ . ونقطة أخيرة. فلقد بدا جلياً وواضحاً بأن أي أمل في تغيير صورة السلطنة حتى تكون صورة جديدة وفي تغيير آراء وأفكار السلطان إنما يقع كل ذلك على التأكيد على حصول عائد ودخل من النفط. فمصالح كل من السلطان وحكومة صاحبة الجلالة تعتمد أكثر وأكثر على اتخاذ قرار سريع من شركة شل النفطية ما إذا كانوا سيستمرون في استغلال النفط. وأنا على ثقة بأنك لن تدخر أو تفوت أي فرصة لتشجيع شركة شل لاتخاذ قرار بهذا الصدد في هذه السنة. حتى ولو كان قراراً إيجابياً، على الرغم من أن الدخل سيتأخر لمدة ثلاث أو أربع سنوات قادمة، فإن مثل هذا القرار سيغلق هوة الاختلافات ويقرب الوصول إلى اتفاق حول كافة هذه المسائل.

١٢ . سيكتب جوك دنكان بصورة منفصلة تقريراً حول عدد من المواضيع الأخرى التي نوقشت مع السلطان.

١٣ . أرسل نسخة من هذه الرسالة مع محتوياتها إلى المستلمين من طرفكم.

مخلصكم أبداً

دبليو. أتش. لوس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١٢٧٢)

ســري

سجل الاجتماع مع السلطان بصلالة
من يوم ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٤ إلى يوم ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦٤

١٩ فبراير ـ الفترة المسائية:

بدأ المعتمد السياسي قوله بأن هنالك العديد من الأمور الهامة التي ينبغي مناقشتها. وكما توقع السلطان وبلا شك فهي أمور تتعلق بمسألة عُمان في هيئة الأمم المتحدة والصورة الدولية العامة للسلطنة، قال المعتمد السياسي بأنه يتمنى أن يفهم ويوضح ومن البداية بأن ما سيقوله ومع كل الصراحة مبني ومؤسس على علاقات الصداقة الممتدة والطويلة بين السلطنة وحكومة صاحبة الجلالة. وأن كافة النقاط التي ستتضمن قوله هي محسوبة في حكم حكمة صاحب الجلالة للحفاظ على هذه الصداقة في الحاضر، وأن تكون وتنصب في مصلحة كل من السلطان وحكومة صاحبة الجلالة. قال السلطان إن هذه هي الكيفية التي دائماً يود ويحب أن تناقش بها الأمور مع حكومة صاحبة الجلالة لذلك فإنه سيستمع إليها.

٢. تحدث المعتمد السياسي حول ما جاء في الفقرة ١ ـ ١٢ من التوصيات التي تضمنتها رسالة كروفورد بتاريخ ١١ شباط/فبراير. لم يعلق السلطان على ما جاء في الفقرة ١ ـ ١١ إلا انه توقف في ما ورد في الفقرة ١٢ حيث قال إن هذه الأمور تخص وبصورة محضة الأمور بينه هو نفسه وبين حكومة صاحبة الجلالة. وقال إن هذا التعهد قد توقف العمل به وانتهى. وافقت على ذلك حكومة صاحبة الجلالة. إلا أنه لم يوافق على النشر. قال المعتمد السياسي بأنه سيعود إلى هذه النقطة لاحقاً واستمر في عرض ما جاء في الفقرات من ١٣ ـ ١٨.

٣. قال السلطان أن لا مجال للسماح للجنة بدخول بلده. وحتى إنه يرفض اللقاء بها. وأنه لا يرى أي جوانب إيجابية في المقترح المقدم له بتعيين محام. وعلى أي حال فإنه لن يدفع مبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار كأتعاب للمحامي. في ما يتعلق باتفاقية السيب (التوصيات الواردة في الفقرة ١٨) أصر السلطان على القول بأن هذه الاتفاقية عقدت بين والده وبعض القبائل وأنها بالتالي لا يمكن أن يربطه بشيء أو يكون ملزماً نحوها بشيء. ولقد أطلعه والده على أمر هذه الاتفاقية حينما تنازل عن العرش وهي ليست معاهدة دولية. وهو لا يوافق بالتالي على نشرها. فليس ثمة ما يربطها بالحاضر. واستمر السلطان في القول إن هذه أمور هامة وطلب المعتمد السياسي إرسال طائرة للرائد شونسي. ليس هناك ضرورة لاتخاذ قرار عاجل. وأمر كهذا سيكون غير حكيم. وهو (أي المعتمد السياسي) في أول اجتماع وببساطة إنما يعرض تفسيراً للأوضاع كما تراها حكومة صاحبة الجلالة ويرجو من السلطان أن يولي عناية فائقة لكل ما جاء فيها وكذلك لمناقشة اليوم القادم. وإذا كان السلطان يريد منه أن يرسل في طلب الرائد شونسي فهو سعيد بفعل ذلك وسيترك باقي العرض التفصيلي في الوقت الراهن. قال السلطان إنه يود أن يستمع لكل ما يريده المعتمد السياسي قبل أن يقرر في ذلك.

٤. بعدها تناول المعتمد السياسي الحديث في ما ورد في الفقرات ١٩ ـ ٢٤ من توصيات.

الفقرة ١٩

قال السلطان إنه وبالتأكيد لن يقدم طلباً للانضمام لهيئة الأمم المتحدة. وأسبابه في ذلك واضحة. فهو لا يريد شيئاً منها أو القيام بعمل معها. وإنه لن يرسل ممثلاً عنه للجمعية العامة. فلقد آلمته كثيراً بتجربته مع منظمة الصحة العالمية. وبالنسبة لاتفاقية حظر التجارب على الأسلحة النووية فليست لديه آراء حول هذا الموضوع. فهي شبيهة بمنظمة الأمم القديمة لحظر تهريب الأسلحة. أما في ما يختص بموضوع الطوابع البريدية فلقد قال إنه سعيد للغاية بالوضع الحالي بكامله. ولقد رأى مؤخراً طابع بريد خاص بالشارقة. وإنه لا يرى حاجة أو ضرورة للدخول في مثل هذه الإجراءات. فهو حاكم مستقل تماماً وإنه إذا ما رأى بأن تدير وتهتم بريطانيا بموضوع الطوابع والبريد فلا حق لطرف ثالث بأن يرفض مثل هذه الإجراءات والترتيبات بين قطرين صديقين. فمن يهتم بما يفكر فيه الآخرون؟ وإذا ما قال البريطانيون بأنهم لا يرغبون في إدارة موضوع الطوابع والبريد، فإن ذلك سيكون أمر آخر. قال السلطان إن الباب ليس مغلقاً أمام هذه الأسئلة

والمسائل وبأنه يمكن التفكير فيها. وقال مرات عديدة ومتكررة إنه إذا ما تم اكتشاف النفط وحصل هو على المال فسيظهر للكل ما الذي سيفعله. إلا أنه في الوقت الراهن ليس لديه مال، فهو يتمنى أن يفعل كل شيء بأفضل طريقة ممكنة. لذا فإنه لا يحصر ما يمكن أن يحسنه في هذه الأشياء مع وجود الموارد المتوفرة لديه، وأن الانضمام لهيئة الأمم المتحدة لا يعني له شيئاً في الوقت الراهن.

الفقرتان ٢٠ و٢١

وافق السلطان وأشار إلى الآراء ووجهات النظر المتطابقة مع الوضع الموجود. فالأخطاء أحيانا قد تحدث إلا أن هذا فقط لوضع الميكانيكيات وضعاً صحيحاً. أما في ما يتعلق بتقوية ودعم الشؤون الخارجية فهي مسألة مال، أي تحتاج إلى مال.

الفقرة ٢٣

ليست هنالك أي تعقيبات حول ما قيل بخصوص التوصيات المتعلقة بالطوابع والبريد. وقد التقى السلطان بحاكم كل من الكويت وأبو ظبي الشيخ شخبوط مرة واحدة. وهما ليس بأعداء ولقد تبادلوا بطاقات التهنئة بالعيد. وهو، أي السلطان. راضٍ وسعيد بالأشياء كما هي عليه.

٥ . قال المعتمد السياسي إن هذه هي كل النقاط التي يمكن أن يثيرها للنقاش وحكومة صاحبة الجلالة وضعت علامات استفهام حول العديد منها، وهو يرجو أن يعيد السلطان النظر فيها ويبحثها جيداً في اليوم التالي. ومرة ثانية طلب المعتمد السياسي في أن يرسل لمجيء الرائد شونسي. قال السلطان إنه سيفكر في أمر الرائد شونسي. انتهى الاجتماع.

٢٠ شباط/ فبراير ـ الفترة الصباحية

٦ . قال السلطان إنه يقدر وبشدة هذا الحديث الصريح، وإنه دائماً يرحب بالنقاش والحوار مع حكومة صاحبة الجلالة، ودائماً يسعى للتعاون معها بصورة كاملة. إلا أنه يأسف لهذا الموضوع مع هيئة الأمم المتحدة ولن يوافق على أي مقترحات تقدم له بشأنها. فاللجنة لن تدخل القطر. وإنه لن يلتقي بها. وكذلك فإنه لن يعين محامياً. وإنه يقدر ويدرك الصعوبات التي تواجه حكومة صاحبة الجلالة لكن هل تقدِّر حكومة صاحبة الجلالة موقفه في ما يتعلق بهذه الهيئة؟ فهو لا يستطيع كسلطان أو من خلال ممثل أن يضع نفسه في قفص الاتهام. وأنه كان قد وافق وعلى مضض منه على زيارة السيد/ دي ريبينغ وأن زيارته لم تؤثر سلباً عليه ولم تضره في شيء إلا أن المقترحات المقدمة له الآن كلها تسير في اتجاه

التدخل في شؤونه الداخلية. وزيارة أخرى ستؤدي إلى مشاكل مع شعبه. وإنه ليست لديه التزامات وتعهدات تفرض عليه التعاون مع هيئة الأمم المتحدة. وهل كان سيوافق على البرقيتين اللتين حررتهما المملكة المتحدة لإرسالهما لهيئة الأمم المتحدة حول هذه النقاط حول هذه النقاط، إلا على كره منه وتحت ضغط؟ هذا كله تقليد سافر وصورة زائفة لقانون دستور الأمم المتحدة. وكان السلطان قد أخطر القنصل العام بمناسبة موافقته لإرسال آخر برقية بأن هذه آخر رسالة له حول هذا الموضوع. وإنه لم يكن غير متعاون بل لقد كان متعاوناً بكل ما يستطيع وفي كل ما يتعلق بالمسائل الضرورية المتعلقة بحكومة صاحبة الجلالة وليس في ما يتعلق بمسائله هو. وإنه متأسف لأنه لا يستطيع الاستمرار أكثر من ذلك أي لا يستطيع أن يلبي ويجيب على كل المقترحات المقدمة إليه.

٧. قال المعتمد السياسي إنه مهتم جداً بما قاله السلطان بأنه لا يستطيع فعل شيء للمساعدة، وبذلك فإنه سيؤجل كل الحجج لوقت لاحق. وقال بأنه صحيح أن الأمم المتحدة قد تحولت عن دستورها إلا أن المملكة المتحدة لا تستطيع فعل شيء لهذا الأمر. وعليهم التعامل مع الوضع كما هو عليه وليس كما يرجونه هم أن يكون عليه. لقد عملوا ما بوسعهم لدحر وهزيمة معارضي السلطان، إلا أنهم لم يحققوا ما يتطلعون إليه بعد. والآن فإن عليهم أن يتبنوا تكتيكاتهم وخططهم لمواجهة وضع جديد، ولذا فإنهم طلبوا من السلطان المساعدة في إنجاح المرحلة القادمة. فالحياة ليست ساكنة ولا يمكن لأي شخص فيها أن يتجنب تكيف نفسه مع ما يستجد من أحوال. وحكومة المملكة المتحدة لا تستطيع أن تؤكد وتعطي وعداً بأن هذه المقترحات في النهاية ستهزم الخصوم، إلا أنها على يقين بأن عدم التحرك ومواجهة كافة المتطلبات الدولية سيؤدي إلى عواقب وخيمة في الأمم المتحدة. والسلطان عنصر هام في النزاع سواء أراد ذلك أم لم يرد وكذلك حكومة المملكة المتحدة. وعلى ضوء التاريخ العريض من علاقات الصداقة التي جمعت الحكومة البريطانية مع السلطان وكل المساعدات المقدمة من بريطانيا له فإن حكومة صاحبة الجلالة تتوقع من السلطان أكبر تعاون معها في هذا الأمر والذي سيؤثر على مصالحهما المشتركة. وبعد ذلك قال المعتمد السياسي إنه يود لفت انتباه السلطان لما يعتبره مخاطر إذا ما استمر هذا النزاع مع الأمم المتحدة. أولاً وكما قال هو نفسه فإن حكومة المملكة المتحدة لا تستطيع أن تتجاهل الأمم المتحدة، وبالتالي فإنها لا تقبل برأي السلطان وعزلته وإغماض عينيه عن هذا الأمر. وإذا ما أصر السلطان على موقفه المعادي للهيئة فإن حكومة صاحبة الجلالة ومن طرف واحد ستكون مجبرة وستنأى بنفسها عن كل شيء يمكن أن يعتبر علاقة استعمارية

أو شبه استعمارية مع السلطنة. وإذا ما حدث ذلك فإن خصومنا سيجدون فرصتهم في التفريق بيننا وزرع الفتن والمشاكل. هذا آخر شيء يمكن أن تفكر في حدوثه حكومة صاحبة الجلالة وكل مقترحاتها ورغبتها وآمالها قد صمم وشكلت لمنع حدوث مثل هذا الأمر. ثانياً، هي (أي المعتمد السياسي) عليه أن يقول وبكل صدق وإخلاص بأن السلطان يقدر ويفهم مقدار الخسارة والتحطيم الذي يمكن أن يسببه المعارضون والخصوم للسلطنة إذا ما حاولوا ذلك حقيقة. وهم يشعرون بأنه متى ما زادت المساعدة للخصوم والمعارضين في الأمم المتحدة فذلك سيدفعهم للمزيد من الجهود. وهذا يشكل خطراً حقيقياً يتهدد السلام والأمن في القطر. وعلى السلطان أن يفكر جدياً في أثر حدوث ذلك في عمل شركة شل وللاستثمار الكبير لرأس المال مما سيكون ضرورياً إذا ما قررت الشركة بوجود كميات تجارية للنفط في المنطقة الداخلية.

٨ . قال السلطان: إن شاء الله فإن كل هذه الأشياء يمكن أن تحدث، فلا هو ولا غيره يستطيع فعل شيء إلا بمشيئته تعالى وأجابه المعتمد السياسي قائلاً بأن دينه يقول «إن الله يساعد أولئك الذين يساعدون أنفسهم. أي لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». واستمر السلطان في قوله بأنه وعلى الرغم من تقديره للتصريح الصريح لحكومة صاحبة الجلالة وآرائها إلا أنه مازال متمسكاً ومصراً في رفضه للسماح للجنة بالدخول إلى بلده أو أن يقابلها هو نفسه في مكان آخر. إلا أنه وفي هذه المرحلة أظهر عدم اليقين حول موضوع تعيين المحامي. مازال السلطان غير مقتنعاً وهذا الأمر على وجه الخصوص قد تركت مناقشته لحين عقد الاجتماع القادم.

٩ . وحول نقاط فردية قال السلطان إنه مازال غير موافق على نشر الرسائل المتبادلة (الفقرة ١٢ من التوصيات) إلا أن حكومة صاحبة الجلالة ستنشر رسالتها وقد تطبع رسالته دون أخذ موافقته وبعد نقاش مستفيض للتوصيات الواردة حول الفقرة ٢٤ . انفض الاجتماع.

٢٠ شباط/ فبراير الفترة المسائية

١٠ . قال المعتمد السياسي إنه قد علم وبكل الأسف بأن السلطان يعارض وبشدة دخول اللجنة لبلده أو الاجتماع بها أو يأتي من أعضائها في مكان آخر. قال السلطان إن ذلك صحيح. قال المعتمد السياسي بأنه سيطرح مرة أخرى موضوع المحامي. قال السلطان إنه لا يسمح لمحام أن يكون موضوعاً في قفص الاتهام كشاهد يستوجب أكثر من مرة. وهذا أمر غيّر مقبول مطلقاً، اقترح المعتمد

السياسي بأنه وفي هذه الحالة على السلطان أن يوضح تماماً أن يكون المحامي مخولاً فقط لتقديم تصريحه الأساسي وأن يجيب عن الأسئلة المتعلقة بالنقاط الواردة في التصريح لتوضيحها. مازال السلطان غير مقتنع إلا أنه وبعد تردد شديد قال إنه يؤجل قراره حول هذه المسألة حتى يصله الرد من هيئة الأمم المتحدة وسيخطر القنصل العام بميعاد وصوله وسيكون حينها مستعداً للنقاش في الاقتراح المتعلق بالمحامي مرة أخرى على ضوء ذلك. وافق المعتمد السياسي وقال إنه سيكون مستعداً للعودة إلى صلالة في أي وقت.

٢١ شباط/ فبراير الفترة المسائية

١١ . قال المعتمد السياسي إن هناك نقطتين لم يتطرق إليهما في النقاش.

١ ـ القبول باتفاقية حظر التجارب على الأسلحة النووية. قال السلطان إنه يوافق على ذلك مبدئياً وسينتظر مقترحات لا تتضمن تدخل الأمم المتحدة في مسألة توقيعه عليها.

٢ ـ **طوابع السلطنة**: وبهذا الخصوص فالسلطان لا يريد حولها جدالاً مالياً أو غير ذلك وإنه لا يريد استباق الأحداث وسيفكر في هذه المسألة مرة أخرى في الاجتماع القادم. قال المعتمد السياسي بأن على السلطان أن يدرك أن حكومة صاحبة الجلالة قد تشعر أن هذه المسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة له، وبالنسبة لمصالحهم حيث إنهم أي البريطانيون لا يريدون الاستمرار حتما في إدارة خدمته البريدية. لم يعقب السلطان على ذلك.

الوثيقة رقم (١٢٧٣)

ســري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٤

صاحب السعادة السير وليم لوس (Sir William. Luce)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي،

البحرين

لقد كان السلطان في صحة جيدة وحالة طيبة عند زيارتي له في الفترة من ٦ إلى ١١ نيسان/ أبريل، انجزنا معاً الكثير من العمل المفيد، كما تبادلنا لحظات العناد المعتادة أحياناً.

٢. من الإجحاف القول بأن السلطان كان شديداً في ما يتعلق بأمرين، ولكنه كان متحيراً من المشاكل الناجمة عن الكميات التجارية للنفط، وكذلك حول دور وتدريب قابوس، وقد أشار إلى هاتين النقطتين عدة مرات خلال الحوار.

٣. لقد كان تركيزه الأساسي ذات التركيز القديم، وهو أن العائلة لا جدوى منها، وأنه لا يوجد من يثق به وأنه في الوقت الذي يمكنه الحصول على ألف شخص للعمل عنده، فإنه لم يتمكن من الحصول على أي أحد للعمل معه. إنه يرغب في الحصول على أشخاص مثل أولئك الذين كانوا يعملون مع والده، من الذين يجادلون ويناقشون وينصحون والذين يقولون إن كذا وكذا خطأ، لقد سئم من قول كل من حوله «سمعاً وطاعة يا صاحب الجلالة» «بالتأكيد يا صاحب الجلالة». أو عندما يطلب سماع رأي أي شخص، يقوم ذلك الشخص بإعادة

السؤال والموافقة على رأيه. إن النسل الغليظ القديم من الناس لم يعد موجوداً. لقد كان السلطان محتاراً في كيفية تدريب قابوس عند عودته. لقد كان في حيرة كذلك من كيفية الإجابة على الأسئلة الحتمية الصعبة التي سيثيرها بدء إنتاج النفط وتدفق الدخل على الصناديق.

٤ . لقد كانت نتيجة ذلك قولي أنه يوجد حل واحد فقط من وجهة نظري لمسألة تدريب قابوس والإمساك بزمام الحكومة بإحكام، ألا وهو عودته إلى مسقط. لقد قال لي خلال تلك المحادثات وغيرها أنه يدين بكثير من الفضل لوالده ومستشاريه لأنهم علموه كيف يحكم. لقد قلت له إنه لن يتسنى لقابوس أدنى فرصة للتعلم إذا ظل موجوداً في صلالة، وأن الحكم عن طريق الهاتف غير عملي في الحالات الطارئة والمعقدة وبأن التعقيدات ستتضاعف مع البدء في إنتاج النفط.

٥ . لقد اتفق معي في الرأي بابتسامة ساخرة، وبدا واضحاً أنه كان يفكر في نفس الأشياء. ولكن مسألة اتخاذه قرار العودة إلى عاصمته، مسألة أخرى. يبدو أن هناك أفكاراً متأصلة في ذهن ذلك الرجل.

٦ . إني أبعث بنسخة من هذه الرسالة إلى السيد فرانك برنشلي في وزارة الخارجية.

جاي. أسز أر. دنكن

(J. S.R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٢٧٤)

ســري

القضيــة العُمانيــة

طرحت القضية العمانية لأول مرة في أروقة هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٧م عندما تقدمت وفود أحد عشر دولة عربية بإدعاء مفاده أن المملكة المتحدة قد قامت بارتكاب عدوان مسلح ضد دولة تتمتع بالاستقلال والسيادة والتي تسمى إمامة عمان. ولقد حاولت هذه الوفود الإيحاء بوجود دولتين منفصلتين، سلطنة مسقط وإمامة عُمان وأن البريطانيين يساعدون الدولة الأولى ضد الدولة الثانية. إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا توجد مطلقاً دولتان في المنطقة ـ فإن الجزء الكامل الذي يقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية ما يتضمنه بما يعرف الآن بدول الساحل تاريخياً يعرف باسم عمان. وإبان القرن الثامن عشر الميلادي اتخذ حاكم القطر الرستاق عاصمة له في المنطقة الداخلية. إلا أنه لاحقاً حولها إلى مدينة مسقط التي تقع على الساحل ومن حينها اكتسب الحاكم لقب سلطان مسقط. وذلك على الرغم من أن هيمنته والمناطق التي تخصه له تشمل تقريباً كل المنطقة المعروفة باسم عمان.

٢ . وفي مرات عديدة وخلال المائتين عاماً الماضية نشأ صراع بين السلطان وإمام عُمان الزعيم الروحي للمذهب الإسلامي الأباضي. والذي كان يستمد قوته من مساعدة قبائل المنطقة الداخلية له تجددت هذه الصراعات عام ١٩٥٤، وذلك حينما أعلن الإمام غالب والذي جاء نتيجة انتخاب مشكوك فيه بأن عُمان دولة

مستقلة. ربما يقصد احتكار مصادر النفط في المنطقة الداخلية وذلك على الرغم من نفوذ السلطان الذي تأكد وبصورة سريعة. فالإمام وبمساعدة مؤيديه وأعوانه وبالدعم الذي حصل عليه من بعض الدول العربية تمكن من إنشاء جيش تحرير عُمان بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٧م للقيام بتمرد ثانٍ. ولكي يتمكن السلطان من قمع ودحر هذا التمرد طلب المساعدة من حكومة صاحبة الجلالة وذلك على ضوء علاقات السلطنة الممتدة والطويلة مع حكومة صاحبة الجلالة. وبالقليل من المساعدة المكونة من عدد قليل من قواتنا تمت السيطرة على الموقف وذلك كان في نهاية عام ١٩٥٨م ـ ومن حينها ظل الإمام وأعوانه يتجولون في العواصم العربية ينشرون الدعاية لتدريب قواتهم من أجل حملة يستطيعون بواسطتها تأسيس الاستقلال لدولة عُمان وذلك من أجل القضاء على ما يعرف بالإمبريالية في السلطنة.

٣. والعرب الذين أيدوا هذا القرار في الأمم المتحدة كانوا أحد الأطراف التي أسست وساندت هذه الدعاية. ولقد كنا وبصورة دائمة نعارض عرض قضية عُمان ومناقشتها في أروقة الأمم المتحدة انطلاقاً من كونها تدخلاً في شؤون داخلية لدولة مستقلة وتدخلاً كذلك لا مبرر له. وطيلة السنوات الثلاث الماضية فإن هيئة الأمم المتحدة قد ظلت متمسكة برفضها تبني قرار يقف وراءه ويرعاه العرب بالاعتراف لشعب عُمان بحق تقرير المصير والاستقلال إلا أن تسوية القرار وحل الخلاف حوله جعل القضية حية وباقية وتسبب في العديد من المشاكل. والقرار الصادر عام ١٩٦٢م والذي جاء فيه تعيين السفير السويدي في مدريد السيد هيربرت دي ريبينغ وذلك لزيارة المنطقة وكتابة تقرير عن الأوضاع هناك بصفته ممثلاً شخصياً للسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة. وجاء في تقريره رقم (أ/ ٥٥٦٢ بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣) بأن الادعاءات العربية حول الأوضاع في عُمان مبالغ فيها وكلام لا صحة له. إلا أن الجمعية العامة قد تجاهلت هذا القرار حيث تم طرح قضية عُمان أولاً في اللجنة الرابعة كمسألة استعمار. وبعدها صدر القرار (رقم ١٩٤٨ ـ ١٨) في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م والذي بموجبه تم تكوين اللجنة الخاصة لتقصي الحقائق والبحث عن حقيقة الأوضاع في عمان.

٤. إن الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين بريطانيا ومسقط هو معاهدة الصداقة والتجارة التي تم عقدها بين الطرفين في عام ١٩٥١م. وتم تجديدها

عام ١٩٦١م لمدة خمس سنوات أخرى. والرسائل المتبادلة بين الطرفين في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٨م قد أوصت بأن تقدم حكومة صاحبة الجلالة المساعدة للسلطان للنهوض بقواته المسلحة وتزويدها والمساهمة في تنمية بلده. وكذلك السماح بتحديد عقد إيجار القواعد في كل من مصيرة وصلالة. وكل من المعاهدة وتبادل المراسلات كانتا وبوضوح بين قوى مستقلة ولا يمكن تأويلها أو تفسيرها على أنها فرض أو قهر استعماري عبودي على السلطنة. فمعاهدة الصداقة وتبادل الرسائل بين كل من بريطانيا ومسقط تشيران إلى أن كل ذلك قد تم بين دولتين مستقلتين.

وزارة الخارجية

٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٢٧٥)

ســري

علاقات فرنسا بمسقط وعمان

إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر قامت الحكومة الفرنسية ومن خلال وكلائها في كل من بغداد وموريشيوس بحفظ علاقات ودية مع حاكم مسقط (في ذلك الوقت كان الحاكم يعرف بالإمام) وزودته بالسلاح. وفي عام ١٧٨١ انقطعت تلك العلاقات الضعيفة بين فرنسا ومسقط وكان ذلك نتيجة لاستحواذ قرصان فرنسي على سفينة من سفن مسقط تسمى (صالح). وفي عام ١٧٨٥ قدمت بعثة فرنسية من موريشيوس لزيارة ميناء مسقط للتفاوض حول السماح لها بفتح مصنع تجاري إلا أن ذلك الطلب قد رفضه الحاكم (وحوالي عام ١٧٩٣ انقسمت عُمان وذلك حينما انشق عضو من أعضاء الأسرة الحاكمة للأئمة ونصب نفسه سلطاناً على مسقط).

٢. وعلى الرغم من الاتفاقية المقصورة أي التي ينفرد بها السلطان مع بريطانيا والتي تم التوقيع عليها عام ١٧٩٨م والتي كانت تهدف إلى محو وإزالة النفوذ الفرنسي من السلطنة، فلقد تلقى السلطان رسالة من الإمبراطور نابليون من القاهرة عام ١٧٩٩م يتفضل عليه بشرف الصداقة مع فرنسا وعارضاً عليه الحماية لكل السفن التي يرسلها لتعبر قناة السويس. وكذلك طلب من أن يرسل رسالة إلى تيبو سلطان مايور. وفي شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٨٠٣م نصب نابليون موسيوه دي كافجناك قنصلاً ومندوباً سياسياً لدى فرنسا في مسقط. وأبحر

دي فانجناك من موريشيوس إلا أنه حين علم باتفاقية السلطان مع بريطانيا غادر مسقط بعد أن مكث فيها شهراً واحداً فقط. وجاءت محاولة جديدة لتأسيس علاقات رسمية مع فرنسا عام ١٨٠٧م وذلك حينما تمت معاهدة سمحت بإرسال مندوب للقنصلية الفرنسية اسمه موسيوه والانس إلى مسقط حيث مكث فيها حتى عام ١٨١٠م.

٣. وبعد ذلك أدى استيلاء بريطانيا على موريشيوس إلى تقليص النفوذ الفرنسي في المنطقة. حيث تضاءل الاتصال بين فرنسا ومسقط إلى أن عقدت المعاهدة التجارية عام ١٨٤٤م والتي فيها وافق الطرفان على الحق في تبادل كل من القنصلين للبلدين. إن صيانة وحفظ المصالح الفرنسية في مسقط جاء في إعلان آذار/مارس ١٨٦٢ والذي اعترف فيه الطرفان باحترام استقلال مسقط وزنجبار.

٤. نشطت المصالح الفرنسية مرة ثانية في مسقط في عام ١٨٧٠م. وبحلول عام ١٨٩٣م صوت مجلس النواب الفرنسي على إنشاء بديلاً للقنصلية في مسقط. وفي عام ١٨٩٤م وصل موسيوه أوتافي كنائب للقنصل إلى مسقط وكان استخدام سفن مسقط للأعلام الفرنسية قد شجعه وبشدة نائب القنصل. وذلك أدى إلى نزاع جوي طويل الأمد مع بريطانيا. وانتهى هذا النزاع أخيراً بصدور قرار من المحكمة الدولية عام ١٩٠٥م. وفي عام ١٨٩٨م سمح للفرنسيين بعقد إيجار باستخدام بندر الجيزة الواقع بالقرب من مسقط كمحطة فحم. إلا أن المندوب السياسي البريطاني قد أجبر السلطان على إلغاء وإبطال عقد الإيجار الذي كان قد أبرمه مع فرنسا وذلك بعد مضي سنة من العقد. حيث خشي المندوب السياسي من أن محطة الفحم قد تساعد فرنسا على إنشاء قاعدة بحرية.

٥. وفي عام ١٩٠٣ أعطى وزير الخارجية السيد إدوارد قري تأكيداً للقائم بالأعمال الفرنسي في لندن بأن إعلان ١٨٦٢ مازال قائماً ومقيداً للأطراف التي وقعت عليه. إلا أنه وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، أي بعد نهايتها، فإن المصالح الفرنسية في مسقط قد قلت وتضاءلت تدريجياً. وبحلول عام ١٩٢٠ تخلى الفرنسيون عن محطة الفحم في مخلا (كانت قد منحت لهم آنذاك إبان حادثة بندر الجصة). وفي عام ١٩٢٨م صرح المقيم السياسي بأنه قد تناهى إلى سمعه بأن القنصل الفرنسي في منطقة بوشر لم تعد له مصلحة في مسقط. وهو ينكر باستمرار بأن يغلق القنصلية الفرنسية والتي لم يعمل فيها مسؤول لعدة

سنوات. وفي عام ١٩٣٣م وافق الفرنسيون رسمياً على زيادة تعريفة مسقط وذلك على ضوء الفقرات الواردة في المعاهدة التجارية المنعقدة بين فرنسا ومسقط عام ١٨٤٤م.

٦. احتفظ الفرنسيون بمبنى القنصلية في مسقط تحت الإصلاح حتى عام ١٩٤٥م حيث سلموه للسلطان. وفي عام ١٩٤٦م أخطر السلطان بأن مسقط أصبحت تحت القضاء القنصلي للقنصلية العامة الفرنسية في بومباي. ومن ذلك الحين ظلت العلاقات بينهما في نطاق زيارات من حين لأخر يقوم بها ضباط القنصلية الفرنسية.

وزارة الخارجية

٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٢٧٦)

مسح للموقف السياسي في منطقة «الخليج الفارسي» وما حولها

الخليج الفارسي

التغير الهام الوحيد الذي حدث في الموقف السياسي في هذه المنطقة منذ ١٩٦٠ هو انتهاء المعاهدة البريطانية «الكويتية ١٨٩٩ وذلك في تموز/يوليو ١٩٦١ . ولقد حدث ذلك نتيجة المشاورات (تبادل الرسائل) بين البلدين والتي أكدت في ذات الوقت على أن العلاقة بينهما ستظل علاقة صداقة حميمة وعلى استعداد حكومة الملكة لمساعدة حكومة الكويت في حالة طلبها للمساعدة. وبعد عشرة أيام من تلك المشاورات تعرضت الكويت لخطر شديد وهو خطر الاعتداء العسكري من جانب العراق وتوجه أمير الكويت بطلب المساعدة من حكومة صاحبة الجلالة. وتدخلت القوات البريطانية في الحال وبالرغم من أنه اصبح من الممكن سحبها بعد ذلك بثلاثة أشهر إلا أننا اضطررنا إلى الحفاظ على القدرة على التدخل مرة أخرى في فترة قصيرة لكي نفي بالتزاماتنا التي قدمناها في المشاورات (تبادل الرسائل)، ولذلك فإنه على الرغم من تغير علاقتنا السياسية مع الكويت، فلقد تزايدت عجالة ومدى التزاماتنا العسكرية نحو هذه الدولة.

٢ . ولقد أدى هذا التغيير في طبيعة التزامنا العسكري إلى حشد قوات إضافية في البحرين بالاتفاق مع الحاكم وأدى إلى زيادة التأكيد على قواعد القوة الجوية الملكية الموجودة في صلالة ومصيرة والشارقة وعلى الحق في استعمال المجال الجوي لسلطنة عمان.

٣ . لم تتغير علاقتنا السياسية مع دول الخليج الأخرى منذ ١٩٦٠، ولم يحدث أي تغير ملحوظ في الموقف السياسي الداخلي في السنين الأربعة الماضية وظلت العلاقات غير ودية بين البعض من دول المنطقة وليس هنالك في الوقت

الحالي فكرة للتحرك نحو أي صيغة من صيغ الارتباط بين هذه الدول. وحتى على الساحل المتهادن لم يكن من الممكن لحد الآن حصول تطور حقيقي باتجاه إقامة فيدرالية بين تلك الدول السبع الصغيرة رغم أنها وباستثناء أبو ظبي بدأت تظهر نوعاً من الإدراك لأهمية وفوائد التعاون.

٤ . أزمة الكويت ١٩٦١ وثورة اليمن ١٩٦٢ والمساندة العسكرية المصرية الهائلة لها والتهديد الذي شكلته على استقرار النظام السعودي زادت من شعور حكام منطقة الخليج بعدم استقرار الأمور في تلك المنطقة ومن ثم بأهمية الحماية البريطانية. كما أن التهديد بعيد المدى من قبل الوطنيين الثوريين العرب هو أيضاً هاجس دائم، وإلى الآن لا يوجد إحساس فعلي وقوي بالتخوف من تلك الاحتمالية في هذه الدول، ولكن نمو العناصر المتعلمة، وانفصالها عن السلطة التقليدية سيتسع بالتأكيد. وللأسف يرفض الحكام أن يقللوا من هذا الخطر عن طريق تحرير وتطوير أنظمتهم لكي تواكب المتطلبات والظروف المتغيرة. فهم يعتبرون أن أي تخفيف أو تقليل من سلطة المشيخة هي بداية المنحدر الذي سيؤدي إلي سقوطهم في النهاية وهم يفضلون الاعتماد على أسلوب السيطرة الصارمة على النشاط السياسي وعلى ولاء قواتهم البوليسية القوية والمجهزة بشكل جيد وذلك لاحتواء أي تهديد داخلي لسيادتهم.

٥ . في مسقط وعمان توسعت صلاحيات السلطان بشكل أكبر من أي وقت مضي، والفضل الرئيسي في ذلك يعود لتشكيل القوات المسلحة، واقتنع الكثيرون من المعارضين والمشككين بأن النظام باق هنا، وغير البعض من الشيوخ البارزين موقفهم من المعارضة إلى المناصرة. ولقد ساهم برنامج التنمية المدنية الجديد، المتمثل بتطور الاتصالات وتشجيع الزراعة وتطوير الخدمات الصحية، في تعزيز هذا الوضع وساعد في ترسيخ السلم والاستقرار في البلد، وانحسر نشاط المتمردين في السلطنة كثيراً منذ آب/أغسطس ١٩٦٢ . ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى التدخل الموفق للبحرية الملكية البريطانية في ذلك الشهر. ولكن لا مجال للاعتداد بالنفس بالنسبة للمستقبل، إذ رغم ما لدى القوة الجوية السلطانية من دور رادع فلقد تمكن الثوار من أن يتسببوا في ٣٠ عملية تلغيم وكمائن وعمليات تخريب وعمليات أخرى خلال النصف الأول من عام ١٩٦٢، واستمر التهديد باستمرار مثل هذه الأعمال، ولا يزال موقف السلطان نحو تطوير التعليم موقفا حذراً جداً ولذا تحقق تطوير محدود نحو خلق طبقة من المتعلمين الذين يمكنهم أن يلعبوا دوراً في الحياة الإدارية والاقتصادية للبلاد. لا يزال السلطان يتكل كثيراً على عاملين أجانب في الإدارة وفي القوات المسلحة.

العراق:

٦. الانقلاب على قاسم في شباط/ فبراير ١٩٦٣ والاتفاق بين العراق والكويت في تشرين الأول/أكتوبر والذي تعترف فيه العراق باستقلال الكويت قد أزال الخطر من عمل عسكري عراقي ضد الكويت، ولكن نظراً لمعرفة الأمير الكويتي بعدم الاستقرار الداخلي في العراق ظل متشككاً في أي قيمة لاتفاقية ١٩٦٣ وأوضح أنه سيستمر في الاعتماد على القوات والمساعدة البريطانية على أساس مشاورات (تبادل الرسائل) ١٩٦١. أظهرت الأنظمة الحاكمة المتعاقبة في العراق عداء شديداً تجاه استمرار التأثير البريطاني في منطقة الخليج عامة. ومن المرجح أن يستمر ذلك كسمة دائمة للسياسة العراقية، بدافع من طموح العراق في مد سيطرته إلى الدول الخليجية. وفي الوقت الحالي فإن من المحتمل أن يكون السعي لتحقيق ذلك الطموح بوسائل سياسياً أكثر منها عسكرية من خلال الأمم المتحدة وبالمساعدة الفعالة لأية قضية مثل قضية عُمان والتي يمكن ان تضعف من الموقف البريطاني.

السعودية:

٧. العودة غير المشروطة للعلاقات البريطانية السعودية في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ كانت عاملاً جديداً في الموقف في الخليج، وكان هناك دليل على وجود رغبة في إقامة علاقات ودية حقيقية وأصبحت السعودية على دراية بأهمية الوجود البريطاني في المنطقة بالنسبة لها على الأقل في الوقت الراهن، ولكن يبقى بيننا موضوع واحد وهو يعتبر أمراً هاماً لإرضاء السعودية وهو قضية «البريمي» وادعاءات السعودية في منطقة (أبو ظبي).

ربما غدا الخوف على استقرار الحكم في السعودية بسبب الثورة اليمنية والتدخل العسكري المصري أقل حدة الآن مما كان في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ وقلت رغبة السعوديين في متابعة ادعاءاتهم. يمكن أن يكون للتعزيز الحاصل مؤخراً لسلطة الأمير فيصل تأثير على أي من الاتجاهين، تبعاً لوجهة نظره الشخصية حيال قضية البريمي، ولكن إلى حد الآن لا يتوفر ما يشير إلى نيته في التخلي عنها. ونظراً لعدم وجود تنازل من قبل حاكم أبو ظبي أو سلطان مسقط وعمان لإرضاء السعوديين فمن المحتمل أن يتم تصعيد هذا النزاع في الوقت القريب. وقد يؤدي ذلك إلى دفع السعودية لخلق مشاكل في أبو ظبي ولزيادة الدعم للمتمردين العمانيين. لا يبدو خطر التدخل العسكري السعودي في المشيخة (أبو ظبي) أو السلطنة كبيراً حالياً بالنظر إلى الصعوبات التي قد تقابلها ونظراً إلى ضعف القوات العسكرية السعودية. ولكن عمليات التخريب والرشاوى يمكن أن

تحدث قلاقل كبيرة بين قبائل البريمي، وتزيد من فرصة تسرب الأسلحة والثوار العمانيين المدربين إلى السلطنة.

إيران

٨. يعارض الشاه مصالح تاريخية وجغرافية في منطقة الخليج ولا تزال تدعي بأحقيتها في البحرين، وهي تحاول جاهدة في عمل صداقات حميمة مع حكام دول الخليج المتهادنة ومع حاكم قطر وحديثاً هناك دليل على نيتها في زيادة نشاطاتها الاستخبارية في المنطقة. يعارض الشاه بشدة انتشار المد الناصري باتجاه الخليج ويبدو أنه يعتمد على النفوذ البريطاني في الحفاظ على استقرار المنطقة.

بالرغم من عدم إمكانية معرفة الموقف الذي ستتخذه إيران، في حال غياب تأثيرنا لحماية مصالحها في الخليج، فيبدو أن من غير المحتمل أن تحافظ تماماً على حياديتها في وجه قيام حركات تحررية عربية على سواحلها الجنوبية الشرقية. إن احتمال استيلاء الشيوعيين على السلطة، وهي احتمالية لا يمكن استبعادها تماماً، سوف تشكل بالطبع خطراً جديداً وكبيراً جداً على المصالح العربية والغربية في منطقة الخليج.

الجوانب الدولية للمسألة العمانية

٩. بالرغم من تميز الموقف في السلطنة بالسلم والاستقرار على مدى العام الماضي وما قبله، إلا أن النشاطات الخارجية لقادة الثوار ومن يدعمهم من العرب قد زادت. يبدو أنه مازال هناك بعض الاختلافات بين القادة، إلا أنهم قد وعدوا بالحصول على الدعم من قبل الجامعة العربية في مؤتمر القمة في القاهرة في كانون الثاني/ يناير الماضي.

فلقد ساهم عدد من الدول العربية بالتمويل وتقوم كل من السعودية والعراق والجمهورية العربية المتحدة بدور فعال في تدريب أفراد عمانيين، ومن المعروف أن سوريا والعراق توفران الأسلحة والألغام ومعدات التخريب للثوار، وعلى الجانب السياسي فلقد أبقت الدول العربية على حيوية قضية عُمان في الأمم المتحدة واستمرت الدعاية الكاذبة من كل من العراق ومصر عن القتال في السلطنة وعن وقوع خسائر بشرية بريطانية كبيرة وما إلى ذلك. لقد قام السلطان بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة في بداية عام ١٩٦٣ إلى إرسال ممثل عنه إلى السلطنة ليقدم تقريراً عن حقيقة الموقف. وصل السيد دي ريبينغ السفير السويدي في مدريد، في زيارة بداية الصيف وتفقد كل أرجاء عُمان وقام بالحديث مع مئات العمانيين. وقدم

تقريراً في صالح السلطان وأثبت كذب الدعاية الخارجية. بالرغم من ذلك فلقد تم تجاهل هذا التقرير عندما عاد الموضوع العماني للنقاش في مجلس الأمن في نهاية عام ١٩٦٣، وبالرغم من فشل الدول العربية في مساعيها لتحويل القضية إلى لجنة المستعمرات إلا أنه تم استصدار قرار بتشكيل لجنة مختصة من خمسة أعضاء لإجراء المزيد من التقصي حول المسألة العمانية. بيد أن السلطان سوف لن يسمح لهذه اللجنة بدخول البلاد، وأيضاً فليس من المحتمل السماح لهم بدخول دول الخليج أو عدن. إن ذلك قد لا يؤدي إلى قيام مظاهرات ضد السلطان في السلطنة وفيما حولها، ولكن تقريرها ربما لا يكون في صالح السلطان وفي صالحنا وبذا سيؤدي إلى تشجيع قادة الثوار ومسانديهم في الأمم المتحدة. ويبقى السلطان موضع عداء في الأمم المتحدة نظراً لنشاطات الأعضاء العرب. ولكن يعتقد بأن الهدف الحقيقي لدول مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق ليس هو مساعدة متمردي عُمان بوجه السلطان بقدر ما هو ذريعة لاستخدام هذه القضية للقضاء على النفوذ البريطاني والتسهيلات العسكرية الموجودة في السلطنة.

استنتاجات:

١٠. يبقى الخليج الفارسي بما فيه من مشيخات صغيرة ضعيفة ونتيجة لانعدام التنسيق السياسي في ما بينها، يبقى باستمرار منطقة غير مستقرة، مهددة من الخارج بالطموحات الإقليمية لجيرانها الأكثر قوة، ومن الداخل من قبل الحركات التحررية العربية. كما أنه يحوي جزءاً كبيراً من المخزون النفطي العالمي والذي من المرجح أن يصبح أكثر أهمية بالنسبة للغرب. وحالياً فإن التواجد البريطاني في المنطقة هو الوحيد الداعم لاستقرار المنطقة والقادر على مواجهة التهديد العسكري العراقي ضد الكويت. وطالما كنا مطالبين بالإيفاء بتعهداتنا العسكرية تجاه الكويت وطالما بقيت عدن كقاعدة الإمداد الرئيسية، فإن من الحيوي أن نبقي على التسهيلات العسكرية التي نتمتع بها في سلطنة مسقط وعمان وفي الساحل المتهادن وفي البحرين، وأن نستمر تبعاً لذلك في العمل على الحفاظ على استقرار ووحدة تلك الدول. ولا توجد طريقة فاعلة أخرى لتحقيق هذا الهدف على المدى المنظور.

١١. ومن هنا أستنتج أن المناقشات المؤيدة للسياسة الحالية لحكومة صاحبة الجلالة الداعمة لسلطنة مسقط وعمان هي بذات الأهمية التي كانت عليها في عام ١٩٦٠. ولم يحدث أي شيء منذ ذلك الحين يقلل بالنسبة لي من أهمية مساعدة السلطان، طالما كانت مصادره غير كافية بحيث يتمكن بقواته الخاصة من أن

يحافظ على أمن وسلامة بلاده ويقوي استقرارها من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي. إن تغييراً جذرياً في سياسة حكومة صاحبة الجلالة والتزامها في منطقة الخليج عامة قد يبرر في رأيي أي تغير في السياسة تجاه السلطنة.

ضمان الحماية كبديل للمساعدة المالية

١٢ . إذا ما اتفق على أن الحاجة للاستمرار بدعم السلطان مازالت قائمة فيبدو أن هناك بديلاً واحداً عن السياسة الحالية المتمثلة بتقديم المعونة المالية، وهي إعطاؤه ضماناً بالحماية. هذا البديل قد تمت دراسته جيداً في عام ١٩٦٠ وكان السبب الرئيسي وراء رفضه هو أن تلك السياسة قد تستدعي تدخلاً مفتوحاً من قبل حكومة صاحبة الجلالة بشكل أكبر مما تتطلبه السياسة الحالية، وتبدو الاعتراضات ضدها أكبر الآن مما كانت في ١٩٦٠.

أنفقت حكومة صاحبة الجلالة على مدى الأربعة أعوام الماضية ما يقارب ٦ ملايين جنيه استرليني على القوات المسلحة للسلطان وحوالي مليون جنيه استرليني للتنمية المدنية، وقد حققت حسب وجهة نظري الهدف المرجو منها، وهو تمكين السلطان من تقليص نشاط الثوار العمانيين وتطوير الأمن بوجه عام في البلاد وتمكين السلطان من الانطلاق في بداية معقولة لتحقيق الاستقرار والرخاء والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ولكن إذا لم تزدد عوائد النفط فإن تكلفة هذه الخدمات ستفوق إلى حد بعيد إمكانيات السلطان، وإذا غيرنا سياستنا الآن فلن يعني ذلك فقط ضياع جزء كبير من معوناتنا منذ عام ١٩٦٠ ولكننا سنكون وجهنا ضربة ساحقة لسلطة ومكانه السلطان وبذا سنشجع المتمردين العمانيين ومن يناصرهم ويكون التأثير على أمن البلاد أشد مما لو اتخذنا هذا القرار في ١٩٦٠. ولذلك فإن احتمال اضطرار القوات البريطانية للتدخل بموجب ضمان الحماية ستتزايد أيضاً. كما أن الأسباب الأخرى التي قدمت عام ١٩٦٠ بالضد من هذه السياسة البديلة تبدو لي أنها مازالت قائمة إلى الآن.

سياسات بديلة خارج نطاق مساعدة السلطان

١٣ . في عام ١٩٦٠ تمت مراجعة عدد من الصيغ الكفيلة بفك الارتباط بالسلطنة لكي يتم انتهاجها في حال ما تقرر ولأي سبب كان إيقاف السياسة الداعمة للسلطان:

أ ـ محاولة لتكوين دولة محمية جديدة في عُمان يترأسها أحد زعماء التمرد السابقين.

ب ـ فك الارتباط مع الشأن الداخلي لعمان.

ج ـ فك الارتباط مع السلطنة ككل.

ولقد خلصنا في عام ١٩٦٠ إلى الاستنتاج بأن أي صيغة لفك الارتباط ستنطوي على خرق لالتزاماتنا مع السلطان وتهديد غير مقبول لوضعنا في الكويت، وهذه الأسباب حسب رأيي مازالت قائمة حالياً. إن دعمنا لاستقلال الكويت هو الهدف الأهم بالنسبة لنا في هذه المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن احتمال وجود النفط في أبو ظبي تبدو أكبر مما كانت عليه عام ١٩٦٠ ومن المحتمل جداً أن يتمكن ذلك البلد في غضون عشرة سنين من الوصول إلى إنتاج حوالى ٥٠ مليون طن سنوياً.

١٤ . الاحتمالات (أ)، (ب) تعني التراجع عن كل ما قيل بخصوص موضوع عُمان في الأمم المتحدة في السنوات الأربع الماضية. وهناك جانب آخر ضد هذين البندين وهو أن احتمال اكتشاف بترول في غرب عُمان قد أصبح الآن أقوى مما كان عليه في ١٩٦٠ وسيصبح استغلال البترول المكتشف عملية مستحيلة إذا لم تستمر السلطنة كوحدة واحدة تتمتع بأمن داخلي مناسب.

احتمال تغيير السلطان

١٥ . هناك نقطة أخرى تمت مناقشتها في عام ١٩٦٠ وهي ما إذا كان استبدال السلطان قد يساعد الحكومة البريطانية على تحقيق أهدافها في السلطنة، وتم الوصول إلى استنتاج «أن السلطان بعيد كل البعد عن أن يكون مثالياً من وجهة نظرنا، ولكنه معروف بالنسبة لنا، وموالٍ لنا. وعلى الأقل فإن من الممكن الوصول إلى نتائج معه ولو بصعوبة وكلفة».

لا تزال الأسباب التي أوصلت الحكومة البريطانية إلى هذا الاستنتاج في عام ١٩٦٠ قائمة في عام ١٩٦٤ . في هذه الفترة قامت حكومة صاحبة الجلالة بمساندته، وعرفت في عُمان وفي الخارج، بمساندتها السلطان الحالي في تحقيق الاستقرار عن طريق تطوير القوات الأمنية والخدمات الاجتماعية، ولقد تحسن الأداء الذاتي للسلطان بصورة عامة. ولقد قام بنفسه بإدخال خدمة الاتصالات الراديو ـ تلفونية بين صلالة ونزوى ومسقط، وبين مسقط ومختلف الولاة. ولقد أظهر اهتماماً على الصعيد الداخلي بالتطور الصحي والزراعي، وخارجياً فلقد أظهر تجاوباً مع طلب حكومة صاحبة الجلالة وتخلى عن مواقفه المعتادة وأظهر تعاوناً مفيداً وإن كان محدوداً مع الأمين العام للأمم المتحدة حول قضية البريمي

وقضية الثوار العمانيين. وبدأ يظهر ذلك ثماره وبدأ المشككون شيئاً فشيئاً يتقبلون فكرة أن هذا النظام باق هنا وتحول بعض من الشيوخ المهمين من المعارضة إلى التأييد. فلو أثرنا هذا السؤال علانية في هذه المرحلة من خلال محاولة تغيير الحاكم فلسوف نزعزع الاستقرار وربما نهدم الإنجازات القليلة الفاعلة التي تمت في الأربع سنوات الماضية.

١٦. لم تفقد المناقشات التي دارت حول البديل الوحيد عن السلطان قوتها، حيث إن ابنه قابوس على وشك العودة للسلطنة بعد إنهاء دراسته في بريطانيا، وهو أفضل المرشحين للخلافة ولكنه في الرابعة والعشرين من عمره، وهو بحاجة إلى سنوات لكي يمتلك الخبرة والمعرفة بالبلاد (والتي لم يرَ منها سوى ظفار فقط) حتى يحين الوقت المناسب لترشيحه.

وهنالك مرشحان آخران أحدهما طارق الأخ غير الشقيق للسلطان ولكنه قد غادر البلاد. ولا يعني ذلك أنه مستبعد كبديل للسلطان ولكنه أعلن أكثر من مرة عدم رغبته في أن يكون السلطان إلا أنه مستعد للعودة ومساعدة قابوس إذا ما خلف والده. ويمكن الحكم من خلال شخصية طارق وتصرفاته الماضية أنه يصدق في قوله. والآخر هو عمه شهاب والذي أظهر علامات تقلب مزاجية في بعض الأحيان مما لا يدع مجالاً واسعاً للشك في أن توليه الحكم بديلاً عن السلطان الحالي سيكون ذا تأثير عكسي وربما كارثي.

وعلى أي حال، إن أي إمكانية كانت قائمة لإقناع السلطان بالتخلي عن الحكم في عام ١٩٦٠ قد تناقصت إن لم تكن اختفت الآن، فهو يشعر بالأمان كثيراً وهو يستمتع بالسلطة، ومع توقع زيادة العوائد البترولية فهو الآن أقل استعداداً من أي وقت مضى للتخلي عن السلطة.

دبليو. أتش. لوس

(W.H. Luce)

٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٢٧٧)

الأمم المتحدة

الخدمات الصحافية

مكتب المعلومات العامة

الأمم المتحدة ـ نيويورك

(معلومات لوسائل الإعلام ـ ليست سجلاً رسمياً)

تصريح صحافي: GA/2918

١١ أيار/مايو ١٩٦٤م

تصريح رئيس اللجنة الخاصة بعمان

قام عبد الرحمن بازواك من أفغانستان ورئيس اللجنة الخاصة بعمان بإصدار التصريح الآتي نصه:

«من أول اجتماع لها بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٦٤م فإن اللجنة الخاصة بعمان قد عقدت خمسة اجتماعات مغلقة. ومن خلال هذه الاجتماعات فإن اللجنة قد بحثت ودرست كافة المسائل المتعلقة بعملها وقامت كذلك بفحص وتحليل الوثائق التي كانت لديها».

«أن اللجنة الخاصة بعمان هي لجنة رسمية من لجان الأمم المتحدة تم تكوينها بكل المقاييس المحكمة والدقيقة وذلك بصدور القرار ١٩٤٨ (١٨) بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣م ولقد أوكلت إليها مهام ووظائف محددة شملت تقديم تقرير في جلسة الجمعية العامة القادمة».

«وافقت اللجنة على أن التفويض الذي منحته لها الجمعية العامة يغطي

ويتضمن كافة مظاهر وسمات القضية العمانية. لذا فإن اللجنة تزمع وتود أن تدرس وبدقة وبتفصيل كل مشكلة أو مسألة تكون لها علاقة قوية بهذه القضية. وبصفة خاصة وبالتزامها بالقرار ١٩٤٨ (١٨) فسوف تدرس وتقيم وتحلل القضايا والجوانب الإقليمية والتاريخية والسياسة ذات الصلة بهذه القضية».

«وتنظر اللجنة إلى عملها وتتوقعه أن يكون منصباً نحو تمحيص الحقائق والتدقيق فيها وعمل تقييم لها ومن ثم تقديم تقرير شامل وكامل وموضوعي للجلسة التاسعة عشرة للجمعية العامة».

«ستمنح اللجنة الفرصة كاملة لكافة الأطراف المعنية مباشرة وكذلك للدول الأعضاء ذات الصلة بالقضية لكي يضعوا رؤاهم وأفكارهم حول القضية أمامها وأن يناقشوها معها، أي مع اللجنة بالتفصيل».

«وفي ما يختص بالفقرة ٢ الواردة في قرارها فإن الجمعية العامة تدعو كافة الأطراف ذات الصلة بالقضية للتعاون مع لجنة عُمان الخاصة بكل الوسائل المتاحة بما يشمل ذلك من تسهيل السبل لها لزيارة المنطقة».

«واللجنة تأمل وترجو بثقة أن تتلقى كل التعاون والتسهيلات المطلوبة من كافة الأطراف المعنية حتى تتمكن من أداء المهام الموكلة لها من طرف الجمعية العامة بصورة جيدة ودقيقة في قضية من أهم القضايا ذات الأثر القضائي والدستوري. ستعلن اللجنة عن خططها لزيارة المنطقة حينما تكتمل مثل هذه الخطط».

الوثيقة رقم (١٢٧٨)

سـري

السفارة البريطانية

الكويت

٦ أيار/ مايو ١٩٦٤

تي. أف. برنشلي (T.F. Brenchley) **المحترم**

الدائرة العربية

وزارة الخارجية

لندن، SW1 .

عزيزي فرانك. . . ،

أرجو الرجوع إلى خطاب القنصلية من جدة رقم ١٠٢٨، بتاريخ ١٨ نيسان/ أبريل، حول الثوار العمانيين

٢. لم يأت الإمام غالب بن علي إلى الكويت بنفسه، ولكن جاء كل من صالح بن عيسى الحارثي وإبراهيم حمد الحارثي إلى هنا في الأسبوع الماضي، وقاما بزيارة الأمير وكذلك وزيري المالية والتعليم، في ٣ أيار/ مايو.

٣. عندما ذهبت لزيارة الأمير في ٦ أيار/ مايو، للترحيب به بعد عودته إلى الكويت، بعد قضاء عطلته في بومباي، أخبرني بزيارتهما له، حيث أخبراه أنهما قد سوَّيا خلافاتهما مع الإمام غالب، وأن الإمام وافق على حضور المؤتمر الذي تنوي جبهة التحرير العمانية عقده في الدمام، بالمملكة العربية السعودية هذا الأسبوع وهدف هذه الجبهة هو تقرير ما يجب فعله لتنسيق الجهود ضد السلطان.

أضاف الأمير أنهما طلبا نصيحته، وهي هل يعقدون الآمال على إمكانية الوصول إلى تسوية مع البريطانيين، أم عليهما اللجوء إلى الأمم المتحدة؟ فنصحهما الأمير بعدم اللجوء للعنف، وأن يصلا إلى تسوية مع البريطانيين عن طريق حكومة صاحبة الجلالة، وإذا فشل ذلك يجب التوجه إلى الأمم المتحدة.

٤ . أضاف الأمير أنه يعتقد أنهما سيحصلان على مساندة معنوية في الأمم المتحدة، بعد تسوية خلافاتهما مع الإمام غالب. إن الأمير يرى خطراً ملحوظاً في الوضع الراهن الذي يسبب حرج له ولحكومة صاحبة الجلالة. وهو يفضل أن تمنحهما حكومة صاحبة الجلالة فرصة للتسوية، بدلاً من اضطرارهما إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة، فإذا ما ذهبا إلى هناك، سيتدخل المصريون والحكومات الأخرى، ووعدهما الأمير بمعرفة مدى استعداد حكومة صاحبة الجلالة للتسوية.

٥ . كما قال إنه يتوقع عودتهما لمعرفة الرد في القريب العاجل، وطلب مني أن أسال حكومة صاحبة الجلالة بالنيابة عنه، عما يجب أن يقوله لهما إذا ما عادا ثانية. وهو لن يقوم بدعوتهما حتى لا يزيد إحساسهما بالأهمية، ولكنه يود معرفة ما سيقوله لهما إذا ما عادا من تلقاء نفسيهما، وهو متأكد من ذلك. كما قال إنه لا يكفي أن تعلن حكومة صاحبة الجلالة عن عدم استعدادها للتفاوض من حيث المبدأ، ولكن فقط بالنيابة عن السلطان أنه موقف أقحمنا أنفسنا فيه، وعملنا على حماية السلطان من أعدائه، ولكننا لم نستطع السيطرة عليه، من خلال نصائحنا له. إن ذلك الموقف لن يصدقه أحد في الأمم المتحدة أو في أي مكان آخر، ولن يمنحنا أي ميزة إذا صدقوه.

لقد شرحت للأمير جيداً الصعوبات التي نواجهها مع السلطان، وأظهر الأمير معرفته بمواطن الضعف عند السيد سعيد بن تيمور، كما أبدى تعاطفه مع ما نلاقيه من صعوبات، وسألت الأمير بصراحة عما كان سيفعله إذا كان يواجه نفس الظروف، فقال إنه يعلم أننا لن نترك السلطان لأعدائه، وأن السلطان طرد أخاه، ولم يثق بولده قابوس ولم يعده لتحمل المسؤولية، فعلينا أن نختار أقل الأمور شراً، وهو أن نتعايش مع السلطان وقال إنه يظن أننا إذا تكلمنا بحزم مع السلطان وأفهمناه أنه لا يستطيع أن يتوقع حمايتنا له وأن ينعم بالاستقرار دون قبول نصائحنا في الأمور ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لنا وتتسبب في إحراجنا، إذا فعلنا ذلك، سيستمع السلطان إلى صوت العقل ويقبل نصيحة حكومة صاحبة الجلالة. يستطيع الأمير تفهم السبب وراء عدم اكتراث السلطان بمسقط (بالرغم

من عدم تعاطفه مع ذلك الموقف)، ألا وهو أن مسقط لا توجد بها ثروة مالية أو نفطية، فإذا كان هناك احتمال كبير في وجود نفط بها، فسيهتم السلطان أكثر بالحفاظ على سلطانه.

رأى الأمير ضرورة الإصرار على جعل السلطان يعقد الصلح مع الإمام غالب والأخوة الحارثي بسبب الحرج الذي قد يسببونه لحكومة صاحبة الجلالة والكويت في الأمم المتحدة والجامعة العربية، فالكويت بصفتها عضواً في الجامعة العربية تريد تكوين علاقات طيبة مع العرب وصداقة مع حكومة صاحبة الجلالة في نفس الوقت. لقد اتفقت مع الأمير على أن السلطان والإمام غالب والأخوة الحارثي قد يسببوا لنا حرجاً، ولكنني أعتقد أنهم يبالغون في قدرتهم على فعل ذلك. لقد تأثر الأمير بالفرصة التي وفروها للمصريين لإيقاع حكومة صاحبة الجلالة في المشاكل.

٦. قد طلب مني الأمير عرض هذه الأمور عليكم والاستفسار عن الجواب الذي يمكن أن يقوله لصالح بن عيسى الحارثي وإبراهيم بن حمد الحارثي إذا قاما بزيارته مرة أخرى. لقد سافرا إلى الدمام في ٦ أيار/مايو لحضور مؤتمر جبهة التحرير العمانية.

٧. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى دار الاعتماد بالبحرين والقنصلية في جدة ومسقط وعَمان.

جي. أن. جاكسون

(G.N.Jackson)

الوثيقة رقم (١٢٧٩)

ســري

وزارة الخارجية

SW1 Bc1016/36

٢٢ أيار/ مايو ١٩٦٤

جي. أن. جاكسون (G. N. Jackson) **المحترم**

الكويت

شكراً على خطابك رقم ١٠٢٢١/ ٦٤ الذي أرسلته بتاريخ ٦ أيار/ مايو، الخاص بمحادثتك مع الأمير حول الثوار العمانيين.

٢. عندما شرع الشيخ صباح الأحمد في انتهاج سياسته الجديدة في هذا الموضوع في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي (كما يشير إلى ذلك خطابك رقم ١٠٢٢١/ ٦٣، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر)، شعرت بأن هناك القليل من الكلام الذي يمكن إضافته إلى الإجابات التي أعطيتها له، وكان لدينا شك في أن الشيخ صباح سيعطى الأمير فكرة إيجابية عن آرائنا، وحيث إنه يمكننا عرض قضيتنا بحرية الآن، فإننا نرى أنه جدير بك أن تعرضها عليه كاملة، حتى ولو كنت ستكرر نفس الكلام الذي قلته من قبل. نرجو أن توضح للأمير أنك تتحدث معه وفقاً للتعليمات وأننا موافقون على طريقة تعاملك معه أثناء لقائك به في السادس من أيار/ مايو ومع الشيخ صباح في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر.

٣. أولاً هنالك نقطة أو نقطتان غير واقعيتين في كلام الأمير، فطبقاً لمعلوماتنا لم تحدث الوحدة التي يرى أنها تحققت بين قادة الثوار، فبالرغم من

تصالح الأخوة الحارثي مع الإمام السابق في الوقت الراهن، إلا أن زمرة سليمان بن حمير ممن كانت لهم اتصالات سابقة مع الكويتيين كما ورد في خطابك رقم ١٠٢٢١/٦٣ بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣. قد اختلفوا كما نعلم مع الأعضاء الآخرين في ما يسمى بمجلس قيادة الثورة، وهكذا، فإن تصالح الحارث لن يؤثر في التوازنات ولا يمكن أن يمد الثوار بالمزيد من المساندة المعنوية في الأمم المتحدة. مرة أخرى، فلقد فات الوقت بالنسبة للأمير لكي يحثنا على الوصول إلى تسوية مع الثوار، قبل لجوئهم إلى الأمم المتحدة، فقد قاموا باستغلالها فعلاً، ولم يؤثر عندئذ كون موقفهم قوياً أو ضعيفاً نسبياً، بفضل قوة التلفيق، والمساندة غير المسؤولة من جانب دول عربية معينة وحكومات أخرى، وفي ذات السياق فإن تدخل المصريين والعديد غيرهم مستمر منذ أمد طويل ولا مجال لمناقشة ذلك الآن. ولا بد أن يعلم الأمير أن العراقيين والسعوديين وليس المصريون هم المناصرون الفعليون للمنشقين، بالرغم من إمكانية تغير ذلك طبعاً. نحن نترك لك الرأي في جدوى طرح وجهات النظر تلك على الأمير أثناء المناقشة بينكما.

٤ . أما بالنسبة للرد المناسب، فأقترح عليك أن تبدأ بطمأنة الأمير بأن حكومة صاحبة الجلالة تشكره على اهتمامه بالمسألة. إن حكومة صاحبة الجلالة تعلم جيداً أن الأمير ضغط علينا بسبب اهتمامه بموقف حكومة صاحبة الجلالة وكذلك بالعراقيل التي يمكن تواجهها الكويت في الجامعة العربية. لقد كان أميناً معنا في كلامه، ونريد أن نرد له المجاملة من خلال ردنا عليه بصراحة.

٥ . ويجب أن تقول أننا لا نفهم لماذا يظن الأمير وكذلك أعضاء آخرون في الأمم المتحدة بأننا قادرون على أن نضغط عليه بكل سهولة، فالسلطان يعتز باستقلاله مثل أي حاكم عربي آخر، ولا يمكن توقع أن يستسلم لأي تهديد مثل الحكام الآخرين. واحتمال حصوله على دخل نفطي في المرحلة الحالية لن يغير من الأمر شيئاً. نحن نعتقد أن الأمير قد أساء الحكم على شخصية السلطان بافتراضه أنه يمكن أن يخضع للضغط. إن الأمير يرى بأن مواقف السلطان تفتقر إلى النصيحة. إننا نرى بخبرتنا مع الحكام العرب المستقلين أن أسلوب التهديد والوعيد لا يغير مثل تلك الموقف.

٦ . وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الخطأ القول بأن السلطان يعتمد علينا وإننا غير معتمدين عليه. إن علاقتنا الطيبة مع السلطان مهمة بالنسبة لنا لتأمين تسهيلات التحليق الجوي والهبوط التي نتمتع بها في مناطق نفوذه، والتي يتقبل بسببها وبشجاعة النقد الخارجي. على الأمير أن يدرك أن تسهيلاتنا الدفاعية في

الخليج تمثل سلسلة حلقات متصلة، وأن التسهيلات الموجودة في منطقة مسقط مهمة للغاية، وبهذا يمكن أن تنفرط تلك السلسلة إذا ضعفت إحدى حلقاتها، وإذا حدث ذلك ستكون العواقب وخيمة على الكويت وغيرها من دول الخليج، فضلاً عن أن التأثير السياسي على دول الخليج مثل البحرين، إذا عادينا أي دولة أو خذلنا دولة صديقة، سيكون خطيراً.

٧. بغض النظر عن اعتراضنا على استخدام التهديدات ضد الدول الصديقة من حيث المبدأ، فإننا لا نرى ضرورة في استخدام الغلظة مع السلطان لإجباره على التفاوض مع الثوار، فهم حفنة مهزومة، غير موثوق بهم وليس لهم أي أتباع في السلطنة. إن شروط السلطان لعودة الثوار معروفة وتبدو مقبولة بالنسبة لنا. لو أننا نعلم أن الثوار يريدون التقرب من السلطان على أسس تسوية ملائمة، فستكون مساعينا الحميدة متاحة، ولكن الدلائل التي نجدها من أفكار الثوار، لا ترجح اللجوء إلى تلك المساعي. إن الملخص الذي أرسله إلينا الشيخ صباح الأحمد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لم يكن قابلا للنقاش. هل يعتقد الأمير أننا سنتكلم مع السلطان على أساس مطالبة الثوار السابقين بإقامة «حكومة الإمام»؟ وهل يعتقد حقا أننا يمكن إجبار مسقط على قبول تمزيق السيادة في منطقتها؟

لقد زار السيد دي ريبينغ السلطنة في العام الماضي، ووجد أن حكم السلطان مؤثر جداً في الدولة بأسرها، كما أن السلطان قادر على التعامل مع أي تهديدات محتملة من قبل المنشقين الذين يتذرعون بذرائع باطلة للتمرد.

٨. يمكنك مناقشة مسألة الجامعة العربية. نحن نتفهم رغبة الكويت في عدم إثارة عداء بقية الأعضاء في الجامعة، ولكن حتى لو كان الأمر كذلك فإن من المحتم أن تكون هنالك نقطة تقف عندها مراعاة لمصالحها الخاصة. لدينا من الأسباب ما يدعونا للاعتقاد أن هناك أكثر من دولة عربية أخرى في الجامعة غير متحمسة لمطالب الثوار، ونحن نفترض بأن أي دولة منهم لا تؤمن فعلاً بإمكانية استمرار النشاط الثوري. لابد من موافقة أغلبية الدول الأعضاء في الجامعة لاتخاذ قرار بجمع المال لتمويل الثوار المسلحين (وهي مسألة أثارها معك الشيخ صباح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر). يمكن حتماً للكويت القول بأنها لا ترى أن تقوم الجامعة بدفع تلك المساهمات، وأنها من جانبها لا ترغب في المساهمة مادياً أو سياسياً في عملية من شأنها أن تثير المشاكل وعدم الاستقرار في منطقة ذات أهمية أكبر بكثير بالنسبة لها من معظم الدول العربية الأخرى.

٩ . يمكنك الختام بقولك إن حكومة صاحبة الجلالة ملتزمة ببيان موقفها.
هناك نقطة أخيرة يمكنك مناقشتها مع الأمير بشكل غير رسمي. إن من المفيد أن يعمل السلطان على تحسين علاقته بالدول العربية الأخرى، فعليه أن يجعلهم يعرفوه شخصياً، ويعرفوا سياسته أكثر من سماعهم عنه من مصادر معادية. ونتساءل ما إذا كان الأمير يستطيع فعل شيء حيال ذلك، فقد كانت علاقته الشخصية بالسلطان جيدة في الماضي. إن العداءات من جانب الدول العربية الأخرى، جعلت السلطان يكره فعل ذلك. ألا يستطيع الأمير الاقتراح على السلطان بأن يلتقيا ببعضهما؟ نحن نعلم أن المبادرة من جانب السلطان وبالقياس لن تكون سهلة لأي زعيم عربي، فإذا كان هناك شخص يستطيع أن يقوم بمثل تلك المبادرة، دون إساءة لفهم نواياه، فيمكن أن يكون ذلك الشخص الأمير. إننا نحثه على التفكير في إمكانية فعل ذلك.

١٠ . لقد بنيت كل ما تقدم على افتراض ألا يرى بيل لوس، والذي سوف أرسل له نسخة من هذه الرسالة، أي اعتراض من جهة العلاقات مع السلطنة، وسأكون شاكراً إذا أكد لي هذا.

١١ . أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى السيد روجر جاكلينغ بنيويورك، وكولين كرو بجدة، وجوك دانكان بمسقط، وستيفن ويتويل بعدن.

تي. أف. برنشلي

(T.F. Brenchley)

الوثيقة رقم (١٢٨٠)

ســري

دار المعتمد البريطاني

البحرين

٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٤ 1090/64G

المحترم تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley)

وزارة الخارجية

لندن SW1

عزيزى فرانك:

أرجو الرجوع إلى برقية بيروت رقم ٣٤٦ (BC 1016/43) الموجهة إلى وزارة الخارجية، وكذلك إلى برقيتي رقم ٢٤٨ (BC 1016/43A) حول الاتصالات بقادة الثوار العمانيين.

٢. لقد ذكرت في برقيتي أن عندي مسودة لخطاب وجهته لك، وطرحت فيه إمكانية استغلال مسألة إنتاج النفط في السلطنة لصالحنا ولصالح السلطان في ما يتعلق بقادة الثوار. لقد اقترحت في المسودة أن هناك طريقاً واحداً يمكن أن نسلكه مع الإمام غالب وأعوانه، وهو كالآتي: لقد تم الكشف عن النفط حديثاً، وفي غضون فترة قصيرة سيدر على الدولة ثروة لم تشهد لها مثيلاً من قبل. لقد حان الوقت للأشخاص الذين هجروا السلطنة أن يتصالحوا مع السلطان حتى يعودوا إلى بلدهم ويشاركوا بسلام في التنمية والتقدم وسيكون ذلك أفضل من نفيهم بصفة دائمة، حيث لا توجد طريقة أخرى لعودتهم لأوطانهم، فإذا كان

لديهم الاستعداد لانتهاز هذه الفرصة سنفعل كل ما في وسعنا لمساعدتهم للتصالح مع السلطان.

٣. الآن لدينا مبادرة السيد فايز أجاز، والتي إذا ما أخذت على ظاهرها فإنها تشير إلى رغبة بعض قادة الثوار لفتح باب المفاوضات «بشكل فعلي» بمعنى أن تكون واقعية بالمقارنة بالموقف الذي تسبب في انهيار مفاوضات بيروت عام ١٩٦١ والذي تكرر ذكره كثيراً في مناسبات تالية من خلال الاتصالات غير الرسمية ولهذا السبب ولأسباب أخرى مختلفة نفكر نحن وقادة الثوار في فتح باب المفاوضات المباشرة.

٤. هناك نقاط معينة جاءت في بيان السيد فايز أجاز وذكرت في برقية بيروت، تستحق الدراسة بعناية. لقد رأينا تقارير تقترح إعادة توزيع المهام بين الشيخ طالب وقواد الثورة الآخرين وعلى ما يبدو أن هذا له علاقة بملاحظات السيد أجاز حول الحاجة إلى تغيير الشيخ طالب، إننا والسلطان نعتبر أن الشيخ طالب أكثر الثوار عناداً ولهذا إذا كان صالح بن عيسى وسليمان بن حمير وغالب ابن علي على استعداد للتفاهم معنا بدون الشيخ طالب يمكن عندئذ أن تكون هناك فرصة كبيرة للنجاح. هناك ما يدعو للاعتقاد بأن سليمان وصالح يريدان العودة إلى وطنهما أما غالب فهو لم يكن على الدوام سوى لعبة بيد أخيه الشيخ طالب. علاوة على ذلك فأنا اشك في أن يسمح السلطان للشيخ طالب بالعودة تحت أي شروط. ولهذا فإننا نتفق في الرأي مع السيد أجاز على أن عزل ونفي الشيخ طالب مهم لنجاح المفاوضات. إن ملاحظات السيد أجاز في الجملة الأولى من الفقرة الرابعة من برقية بيروت ملاحظات ذات دلالة، فهي ترجح أن يكون قواد الثوار إما ضحايا لدعايتهم ذاتها حول الصراع في السلطنة أو أنهم ضُللوا بواسطة مخبريهم، ولهذا فإنهم يعتقدون أنهم في موقف قوة وهذا ليس حقيقياً، لذا لابد أن نحاول أن نحررهم من أوهامهم في بداية أي محادثات. إن الفقرة رقم ٧ من خطاب بيروت مهمة لأنها توضح معرفة السيد أجاز وربما أيضاً قادة الثوار باكتشاف النفط في السلطنة، ولكنهم بالرغم من هذا متطلعون لمناقشتنا. يبدو أنهم غير ملتزمين بشكل نهائي ببذل الجهود لحسم النزاع في السلطة مثلما كنا نتوقع أن يكون عليه رد فعلهم عندما يعلمون بوجود النفط. وهنا أيضاً يجب أن لا ندعهم يتوهمون بوجود مشكلة في نقل النفط من الداخل، إذا قررت شركة شل أن كمية النفط تغطي تكاليف إنشاء خط الأنابيب عندئذ لن تكون هناك مشكلة في نقل النفط إلى الساحل. لا يجب على قادة الثوار أن يعتقدوا أن حسن نواياهم وتعاونهم مطلوب في هذه العملية أو أنهم سوف ينتفعوا من أي صفقة في هذا المجال.

أخيراً والأهم ماذا يعني أجاز «بالموقف الواقعي» من جانب الثوار وبآماله في أن يتعامل السلطان «كرجل نبيل وليس كقائد منتصر»؟ بالنسبة لقادة الثوار فإن معنى الموقف الواقعي يتمثل في أن يتخلوا عن موقفهم الذي اتخذوه عام ١٩٦١ من اتفاقية (السيب) أي استقلال عمان، في الواقع يجب عليهم أن يتخلوا عن التحدث عن اتفاقية (السيب) برمتها، حيث إن السلطان يعتبرها لاغية وغير ملزمة. في الواقع إذا كان هناك أي أمل في التصالح مع السلطان يجب أن يعلم الثوار أن عُمان جزء لا يتجزأ من نفوذ السلطان وخاضعة لسلطته كأي جزء آخر. وهذا هو جوهر أي اتفاق. ولقد أعطانا السلطان بدوره شروطه لعودة مختلف قادة الثوار عام ١٩٦١ وقال لي في شهر شباط/ فبراير الماضي بأنه متمسك بتلك الشروط في ما عدا ما يتعلق بالشيخ طالب الذي تم ذكره سابقاً. أعتقد أن تلك الشروط قاسية في ضوء ما حدث في الماضي عام ١٩٥٥ ولكن إذا أبدى قادة الثوار استعدادهم لقبول الشرط السابق ذكره وكان عندهم رغبة حقيقية في السلام، سأكون مستعداً لحث السلطان على تسهيل شروطه في بعض المواضع على أساس أن وجود دخل النفط سيجعله في موقف أقوى. ولا يمكن لكل من طالب وسليمان وصالح أن يتوقعوا عودتهم إلى السلطنة كإمام عُمان أو شيخ أكبر لقبيلة بني ريام أو شيخ أكبر لقبيلة الحارثي.

٥. إنني أعتقد بعد تفكير عميق أننا سنكون مخطئين لو رفضنا الفرصة التي طرحها السيد أجاز في مبادرته الأخيرة بشكل كامل. من الصعب التفاؤل بأي نجاح يحدث ولكن الدلائل المتاحة تشجع على بذل محاولة أخرى للتسوية. إنني أوصي بأن نعمل باقتراح السيد أجاز بعقد مقابلة استكشافية في لبنان بين صالح بن عيسى وسليمان بن حمير وممثل بريطاني، حيث إن كل شيء يعتمد على مدى قيام قادة الثوار بتعديل موقفهم الذي اتخذوه عام ١٩٦١ بالإضافة إلى أننا لا يمكن أن نتأكد من هذا دون اتصال مباشر بين بعض قادة الثوار على الأقل أنه من المهم جداً أن تكون المقابلة سرية لأسباب واضحة، فإننا لا نستطيع أن نتحمل خسارة أي شيء في هذه المقابلة التي يمكن أن نعتبرها استكمالاً لمساعينا الحميدة التي أشار أليها اللورد بريفي سيل في مجلس العموم في آذار/ مارس عام ١٩٦١ إننا قد نصل إلى نجاح في أحسن الظروف، فعلى الأقل أننا عن طريق المحادثات المطولة نؤجل أي خطط يفكر بها الثوار لبذل مجهودات أكبر في السلطنة وإذا فشلت المحادثات نستطيع عن طريق تسريب المعلومات بحكمة أن نشكك في تماسك قادة الثورة وحسن نواياهم.

٦. أما بالنسبة للخطط فإنني أعتقد أن على الممثل البريطاني أن لا ينتظر

الجانب الآخر ليقدم أفكاره بل عليه أن يكون مبادراً لطرح أفكار ربما كتلك التي اقترحتها في الفقرة رقم ٢ أعلاه. وله أن يتحدث عن صنع السلام في السلطنة وعن شحن النفط كما جاء في الفقرة رقم ٤ سابقاً.

٧. وعلى ضوء محادثاتي مع السلطان في شباط/فبراير الماضي فإني لا أرى أن من الضروري استشارته مجدداً قبل اتخاذ قرار لتدبير المقابلة التي أوصيت بها، ولكن عندما التقي به بخصوص اللجنة الخاصة للأمم المتحدة سأخبره بآخر التطورات وأوضح له مزايا التسوية وأتكلم معه في مسألة تسهيل شروط عودة قادة الثوار إذا سارت المباحثات بشكل جيد.

٨. أخيرا سأطالب بصدور قرار سريع في هذه المسألة. إذا كنت متفقاً معي في الرأي بأن ننتهز هذه الفرصة فعلينا إلا نضيعها وذلك بأن لا نسمح للشيخ طالب ومؤيديه المصريين والعراقيين والسعوديين أن يضعفوا رغبة قادة الثوار الآخرين في التحدث معنا.

٩. أبعث هذه الرسالة إلى جوك دانكن بمسقط وديرك ريتشيس ببيروت وبات دين بنيويورك وجين تريد ويل بجدة وأرفق نسخة أخرى في حالة إذا رغبت في إرسالها إلى توم بروملي بدمشق من أجل أندرو جون ستون.

دبليو. أتش. لوس

(W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١٢٨١)

سـري

١ ـ المفاوضات مع الثوار العمانيين

بعد قيام وسيط عن الثوار بالاتصال بسفارة حكومة صاحبة الجلالة في بيروت أوصى الوكيل السياسي في ٢٦ أيار/ مايو بأننا يجب أن نفتح باب مفاوضات سرية واستكشافية في لبنان مع قادة الثوار العمانيين. وفي ذات الوقت كان هناك اتصال في الكويت من قبل الناطق باسم الثوار، وبناء على طلب الأمير وبعد حصوله على موافقتنا فلقد التقى سفير حكومة صاحبة الجلالة بذلك الشخص في الأسبوع الماضي. وقد سنحت لي الفرصة من ذلك الوقت بمناقشة المقابلة مع السيد جاكسون. لقد انتهى إلى أنه بالرغم من رغبة الجنود العاديين من الثوار في السلام والعودة إلى عُمان فإن قادتهم مازالوا مغالين في مطالبهم وقد تم تأكيد هذا في تقرير قدمه القائم بالاعمال في الكويت حيث تضمن هذا التقرير رأي الأمير بعدم جدوى الاستمرار في هذه المبادرة بسبب انقسام قادة الثوار على أنفسهم.

٢. يتبقى أن نضع في الاعتبار ما إذا كان هنالك أي مجال للتفاوض في بيروت في سبيل بذل الجهد للوصول إلى تسوية.

وتتمثل الخلفيات في التالي:

٣. الإطار الرسمي للمباحثات دائماً لابد أن يكون بين السلطان والثوار وينحصر الدور البريطاني في المساعي الحميدة إذا اتيحت فرص حقيقية للتسوية. وقد حدث ذلك آخر مرة في بيروت عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ حيث لم تتقابل وجهات

نظر الطرفين وفشلت المحادثات في شباط/ فبراير ١٩٦١ عندما غالى الثوار في مطالبهم، بينما كان موقف السلطان يتلخص في إمكانية عودة قادة الثوار بسلام كأفراد عاديين إذا ما تخلوا عن مطالبهم في المناصب والنفوذ (تحديد إقامتهم وخضوعهم للقيود)

أما بالنسبة لشروط الثوار النهائية، فتتمثل في استمرارهم حسب أوضاعهم الراهنة، واستقلالية العمانيين وتعويضهم عن أضرار الحرب. لم تتم أي محاولات للتفاوض مع قادة الثوار كجماعة موحدة، منذ شهر شباط/ فبراير ١٩٦١، هذا بالرغم من أننا حاولنا أن نفصل سليمان بن حمير وصالح بن عيسى عن رفاقهما. كما وقمنا توافقاً مع بيان اللورد بريفي سيل في آذار/ مارس ١٩٦١ بالإيضاح بأن مساعينا الحميدة ستبقى متاحة، إذا ما لاحت بوادر تشير إلى إمكانية نجاح المفاوضات.

٤ . في آب/ أغسطس من العام الماضي أخبر السيد عبد الله أحمد الغزالي، الذي ادعى أنه يمثل الإمام السابق غالب، أخبر وزير الخارجية الكويتي برغبة الثوار في التفاوض، ولكن الشروط التي صدرت مؤخراً في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي كانت غير مرضية، وبالتحديد حيال التسليم بفكرة استقلال عُمان كشيء واقع. في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ قام شخص يدعى فايز أجاز (والذي يبدو أنه صحافي. . . . . ويدعي إنه يمثل كل الثوار عدا طالب) بأول مبادرة من ثلاث مبادرات موجهة لسفارتينا بجدة وبيروت، وذكر أنه تلقى تعليمات من الإمام غالب للسعي لتحقيق تسوية كاملة لمشكلة عمان، وخلاصة القول أن غالباً كان مستعداً لتقديم تنازلات في بعض النقاط. في أوائل الشهر الماضي جاء السيد فايز أجاز إلى السفارة في بيروت لإخبارنا أن الثوار يرغبون في مفاوضات وإذا رفضنا ذلك سيتعاونون مع جمال عبد الناصر. قام السيد أجاز بزيارة ثالثة في نهاية شهر أيار/ مايو (برقية بيروت رقم ٣٤٦)، ووعد بإقامة مفاوضات واقعية يؤيدها كل قادة الثوار ما عدا الشيخ طالب بالرغم من أن كلامه تضمن إشارة تهديد بحديثه عن تلقي الثوار دعوة لزيارة موسكو.

٥ . لم تتأثر الإدارة كثيراً بتهديدات الثوار باللجوء إلى عبد الناصر (الذي يساندهم فعلا) أو اللجوء إلى موسكو، ولكننا نصدق ما جاء في كلمات السيد أجاز الشهر الماضي (برقية بيروت رقم ٣٤٦) التي تنص على سأم الثوار من نفيهم وتلهفهم للعودة للوطن قريباً، وإن ذلك سوف يجبر الشيخ طالب على الاستسلام أيضاً. يتضح من التقارير السرية أن احتمال التفاوض تم مناقشته داخل قيادة الثورة مؤخراً وهناك أيضاً دلائل على أنهم يقومون شيئاً فشيئاً بإزاحة الشيخ

طالب، وهو زعيم المتشددين، عن موقع الريادة، وقد تم استبداله مؤخراً بالشيخ صالح بن عيسى كمسؤول عن العمليات. لقد وردت تقارير بأن الجامعة العربية غير راضية عن كيفية استخدام المساعدات وطالبت بأن يكون هناك حساب أكثر دقة لصندوقها في المستقبل، نحن نعلم من خلال محاولاتنا السابقة لفصل الشيخ سليمان بن حمير وصالح بن عيسى عن الآخرين في الفترة السابقة أن كلاً منهما ثابت على موقفة في ما يتعلق بقضية الثورة. أن احتمال وجود النفط في عُمان قد يغري الثوار ببذل مجهودات أكثر ولكنه قد يؤدي أيضاً وبنفس النسبة إلى المزيد من التشدد. والسعوديون الذين يؤوون معظم المتمردين العمانيين قد بدأوا يقلقون من تزايد الدور العراقي في تجهيز ومساندة الثوار.

٦ . لهذه الأسباب كنت على وشك تسليم اقتراح المعتمد السياسي المدعم لإعادة فتح باب المفاوضات مع الثوار في لبنان وكان هذا في ٢٦ أيار/ مايو. إن أكثر ما يمكن كسبه من هذا هو حدوث تسوية بين الثوار والسلطان وأن يوضع حد للإحراج السياسي الذي نعانيه سنوياً في الأمم المتحدة وهذا أكثر مما نتمنى. فإن لم يكن ذلك ممكناً فإننا نأمل في تأخير أي نشاط ثوري متجدد في السلطة على الأقل من خلال تطويل فترة المباحثات. وفي حالة انهيار المباحثات يمكننا أن نلقي باللوم على تماسك قيادة الثورة وحسن نواياها وذلك عن طريق التسريب الحكيم للمعلومات.

٧ . إن مقترحي الذي كنت أنوي تقديمه قد سبقه مناشدة أمير الكويت في يوم ٣١ أيار/ مايو بأن يقوم سفير حكومة صاحبة الجلاله باستقبال السيد الغزالي كممثل لقيادة الثورة. وقد ذكرت فائدة ذلك في الفقرة رقم ١ سابقاً. وبالرغم من أن أمير الكويت سوف يصطدم بانقسام الثوار إلى درجة عدم التوصل إلى تسوية كاملة ممكنة، فإن هذا لا يجب أن يدهشنا أو يعوقنا لان استسلام بعضهم (كلهم عدا طالب كما يفترض السيد أجاز) سيكون في مصلحتنا.

٨ . إن القصة التي رواها السيد الغزالي للسيد جاكسون تؤيد وجهة نظر الإدارة كما جاء في الفقرة ٥، ٦ سابقاً بالإضافة إلى ذلك قد عبر عن المخاوف في أن استمرار النشاط الثوري قد يعني بالنسبة لعمان بداية للتدخل الأجنبي والتأثير والضغط الشيوعي. إن شروط الثوار، كما قدمها السيد الغزالي، تظل غير مقبولة ولهذا فهو يطالب بالآتي:

أ) التدخل البريطاني لدى السلطان وتقديم ضمانات من قبل حكومة صاحبة الجلالة بسلامة الثوار عند عودتهم.

ب) عودة الأوضاع إلى ما كانت علية عام ١٩٥٥ (والمفترض أن تتضمن عودة الثوار في مناصب مثل إمام ـ شيخ أكبر. وأن تكون اتفاقية السيب سارية المفعول) ولكن هذه مواقف تساوميه فقط لأن بعض الثوار يمكن أن يرضوا بالأقل، أما بالنسبة للإجراءات يبدو أن السيد الغزالي يدرك أن المرحلة السابقة من المفاوضات يجب أن تكتمل.

٩ . أعتقد أن هناك دليلاً واضحاً على الانقسام وعدم القدرة على الوصول إلى قرار في صفوف الثوار وهذا يبرر الاستمرار في المفاوضات بالرغم من شروطهم، نستطيع أن نفكر لاحقاً، في حال إلغاء هذه الشروط، ما يمكن أن نفعله لجعل موقف السلطان أكثر مرونة، لو تم الاتفاق على هذا فلدينا أمران لابد من أخذهما في الاعتبار.

١٠ . (أ) هل نحتاج إلى موافقة السلطان؟ لا أعتقد ذلك ويوافقني في الرأي السيد دبليو. لوس كما ذكر في خطابة في ٢٦ أيار/مايو، يمكننا أن نخبره ببساطة أننا أجرينا استطلاعاً لرأي الثوار مجدداً، وقد تأكد أننا لم نكن متوهمين بالنسبة لتوبتهم ولكننا ننوي خوض مناقشات استطلاعية غير ملزمة وطبعاً دون التخلي عن مواقفه هو، لابد أن نخبره بدور أمير الكويت كذلك، من المحتمل أن يستاء السلطان لهذا ولكنه سيسره أن يعلم أن الأمير قد أدرك أخيراً ومن قبل الثوار أنفسهم نوع الصعوبات التي تقف عائقاً في طريق الوصول إلى تسوية.

(ب) أي الطرق سوف تُسلك في المفاوضات؟ من جانبنا سيكون المفاوض. . . .

أما بالنسبة للثوار الغزالي (عماني). ذو سمعة سيئة في الأمور المالية ولعله قد قذف سهمه القصير في الكويت. ويعتبر السيد أجاز مجرد وسيط مرتزق. وسليمان بن حمير الأكثر أهمية بين قواد الثوار في مسقط ولكنه كان مشغولاً في مفاوضات خاصة ـ انقطعت الآن ـ مع مفاوضنا السابق، لذا لو كان سليمان المفوض الثوري الوحيد والأساسي لأحدث ذلك ارتباكاً في المفاوضات. أقترح أن نقبل السيد أجاز كوسيط لنا لنقل الرسائل الشفوية.

١١ . إنني أوصي بالآتي:

أ. لابد أن نخبر السلطان عندما تتاح لنا الفرصة على أن لدينا دليلاً دامغاً على إحباط قيادة الثورة وانقسامهم على أنفسهم، وليس لديهم موقف موحد مع الجامعة العربية، لقد تلقينا ثلاث مبادرات متتابعة وسريعة من الثوار، وكان آخرها عن طريق أمير الكويت كلها تحمل في طياتها هذا الدليل وتهدف أيضاً

لتجديد المفاوضات. بالطبع فقد كانوا يتسمون بقدر كبير من الشجاعة ولم يشيروا إلى استعدادهم لقبول شروط السلطان ولكننا لا يجب أن نتوقع حدوث ذلك بشكل مباشر. نحن ننوي أن نقوم بمباحثات سرية كتجربة ولكننا لن نتخلى فيها بالطبع عن أي شيء، فإذا وصلت المحادثات إلى طريق مسدود فإنها على الأقل ستكشف عن بعض المعلومات الخطيرة التي يمكن أن تزيد من الانشقاق بين الثوار وكذلك يمكن أن تسبب تردداً في تنفيذ أي مخطط لإثارة المشاكل يدبرونه الآن. لن تتم مباحثات من خلال أمير الكويت ولكن طالما أنه مازال مهتماً بالموضوع فسوف نشجعه على الاستمرار في إخبار الثوار بالحقائق.

ب. لا بد أن نخبر الثوار في أي فرصة قادمة يتيحونها لنا أو نخطط لها نحن بأنفسنا، أننا مستعدون لإجراء مباحثات أخرى في بيروت. سوف يكون الممثل البريطاني هو نفس الشخص كما كان من قبل، يجب أن نوضح جلياً أننا في هذه المناسبة نستكشف ما عندهم من أفكار ودون أن نكون ملزمين بأي التزامات، وأن هذه المناقشات لا تعتبر بمثابة مفاوضات لا مع حكومة صاحبة الجلالة ولا من خلال حكومة صاحبة الجلالة مع السلطان (المعروفة شروطه والذي لم تطلب موافقته على إجراء تلك المفاوضات). أصدقاؤنا متعاونون ومتفقون معنا في الرأي.

١٢. سأقوم بتسليم مسودة البرقيات الخاصة بهذا الموضوع إلى البحرين وبيروت.

تي. أف. برنشلي

(T.F. Brenchley)

١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٤

إنني أتفق في الرأي في أن هذا جدير بالمحاولة بالرغم من أن إمكانية أن يعرض الثوار شروطا تعتبر واقعية من قبل السلطان هي إمكانية ضئيلة.

من المحتمل أن يقابل المعتمد السياسي السلطان في ١٥ حزيران/ يونيو، ولهذا فمن الأفضل أن ترسل البرقية اليوم

توقيع

الوثيقة رقم (١٢٨٢)

ســري

من البحرين إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

دائرة التوزيع

السير دبليو. لوس (Sir W. Luce)

رقم ٢٩٧

١٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٤

عاجل

ســري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٩٧ في ١٧ حزيران/ يونيو:

تكرر لعلم مسقط وبيروت

للحفظ في الكويت، واشنطن، بعثة المملكة المتحدة نيويورك، القاهرة وبغداد

برقيتك رقم ٤٣٩ (BC 1016/51) حول الثوار العمانيين

أثناء المناقشة التي دارت يوم ١٦ حزيران/ يونيو وافق السلطان على أنه من الجدير اختبار موقف قادة الثوار على الأسس المقترحة وأضاف أن عليه توخي الحذر للتأكد أن أي رغبة ظاهرة للسلام على أساس الشروط المقبولة تكون رغبة حقيقية وليست حيلة للعودة وإثارة المشاكل في المستقبل ولن يلزم نفسه بتسهيل شروطه ولكن كان لدي انطباع أنه قد يكون مرناً إذا اقتنع بصدق تغيير النوايا.

٢. لقد أكد بأنه لن يقبل بعودة الشيخ طالب تحت أي شروط وأن على الإمام غالب أن يتخلى عن لقبة كإمام. وهو شخصياً يشك في أن صالح بن عيسى يرغب في العودة إلى الشرقية تحت سلطة ابن أخيه الشيخ الأكبر الحالي.

٣. لقد أصغى السلطان إلى تقريري عن دور أمير الكويت بهدوء.

تحيل وزارة الخارجية هذه البرقية إلى مسقط برقم ١٥٢، بيروت برقم ١٢٦ وتحفظ لدى بعثة المملكة المتحدة نيويورك برقم ٤ وواشنطن برقم ٦ والقاهرة برقم ٢ وبغداد برقم ٥.

(لقد تم تكرار المعلومات كما طلب منا).

للتوزيع:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٢٨٣)

سـري

تقرير حول التفتيش الإداري لدائرة الدفاع بالسلطنة وقوات سلطان مسقط وعمان المسلحة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م

فريق التفتيش:

عميد أي. أتش. ليال جرانت (Brigadier I. H. Lyall Grant)

العقيد سي. أف. موريسون (Colonel C. F. Murison)

مقدم دبليو.أف. كووبر (Lieutenant Colonel W. F. Cooper)

مقدم جاي.أر.إي.هاميلتون بيليك (Lieutenant Colonel J. R. E. Hamilton-Baillic)

مقدم أر.جي. جونس (Lieutenant Colonel R. G. Jones)

الرائد أر. أي. دوارنس (Major (EMAE) R. A. Durance)

المحترم أتش. جاي. باردج (سكرتير القيادة) (H. J. Burbidge (Command Secretary))

سـري

تقرير حول تفتيش دائرة الدفاع
وقوات سلطان مسقط وعمان المسلحة بالسلطنة
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣م

المقدمة:

١. وفقاً لتعليمات سمو سلطان مسقط وعمان فقد بدأت المباشرة في التحري والتفتيش عن الأقسام التالية التابعة لقوات السلطان المسلحة في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٦٣م:

أ ـ دائرة الدفاع.

ب ـ مراكز قيادة قوات السلطان المسلحة.

ج ـ كتيبة الحدود الشمالية.

٢. وجد فريق التفتيش أثناء مكوثه في القطر ترحيباً حاراً ونال كل ما احتاج إليه من مساعدة ممكنة وذلك من قبل كل من العميد وترفيلد والكولونيل أولدمان والمقدم دالغليش وضباطهم والموظفين العاملين معهم.

٣. زار فريق التفتيش أو عدد من أعضائه دائرة الدفاع وقوات السلطان المسلحة في المقر الرئيسي في منطقة بيت الفلج. وكذلك قام بزيارة كتيبة الحدود الشمالية في مدن نزوى وسيق وعبري. وتم إنجاز الكثير من التقدم منذ العام الماضي كما شجع الفريق العاملين بتطبيق كافة التعليمات والتوصيات التي كان قد أوصى بها فريق التفتيش عام ١٩٦٢م.

الجزء الأول ـ دائرة الدفاع

٤. وبصفة عامة فلقد زادت وبصورة ملحوظة كفاءة وأداء دائرة الدفاع خاصة في مراقبة وضبط المسائل المالية وقسم الحسابات وذلك في خلال الثمانية عشر شهراً الماضية. كما أن كل التوصيات الهامة التي وردت في تقرير الفريق سابقاً قد تم تبنيها والعمل بها. والتوصيات التي أوصى بها الفريق الآن تأتي في مرتبة أقل من حيث الأهمية ومن طبيعة التوصيات السابقة، وأكثر المقترحات أهمية هي بيانات الستة أشهر الواردة بخصوص النفقات حيث ينبغي أن تتضمن بياناً

توفيقياً لعكس الميزانيات والحسابات المعلقة. وتكون قوات السلطان المسلحة في المقر الرئيسي مسؤولة عن بعض الموجودات ومخولة لاستلام المبالغ المحصلة وإضافتها لحساب الميزانية.

الجزء الثاني ـ النظام والتدريب
المخابرات والأمن في مراكز القيادة ـ قوات السلطان المسلحة

النظام العام ـ نظام مراكز القيادة

٥ . تتمتع مراكز القيادة بروح عالية وبتنظيم جيد. ولقد جاءت التوصية بإضافة ضابط من الأركان العامة (الدرجة ٣) من فريق التفتيش حتى يتمكن رائد الفرقة من أداء مهامه بصورة ممتازة وبكفاءة أكبر. كما تحسن أداء موظفي الإدارة. وتم ضبط ومراقبة كافة العمليات والمناورات وكانت علاقة واتصال قوات السلطان المسلحة لصيقة بالوضع في كل الوحدات والمناطق.

٦ . حدث تقدم ملحوظ في مستوى الإجراءات العملية مما سهل تغطية كل المراحل الأساسية وتكتيكات الصراع الداخلي. وهذا التقدم حقق مكاسب جمة حيث مكن القوة من الانتهاء من توسعها والتركيز الآن منصب على التدريب.

التدريب :

٧ . إن كلاً من قوات السلطان المسلحة وسلاح الجو السلطاني يعملان جنباً إلى جنب ويقومان باستمرار بالمناورات التكتيكية المشتركة بينهما وبتعاون ممتاز من خلال الأجهزة والمعدات المتوفرة لديهما.

٨ . المشاكل التي تواجه عملية التدريب هي **أولاً** في أن الجنود يتحدثون لغتين مختلفتين أساسيتين و**ثانياً** أن عدداً كبيراً منهم أميون وهذه المشاكل تدرس وتبحث لحلها. وكانت هناك جهود مقدرة في العام الماضي لتلافي هذه المشاكل حيث تم الإعداد للوصول لمستوى تعليمي أساسي للمجندين الجدد والكتائب والوحدات المختلفة وهذا إنجاز مقدر وكبير، لكن ولسوء الحظ وخيبة الأمل لم تفتح بعد مدرسة فتية. الحاجة الأساسية مازالت في أن يتم تدريب أولاد مختارين للانخراط في التعليم العام حيث يمكن انضمامهم لاحقاً لضباط الصف وفي مجال الأعمال الحرفية التي تطلبها القوة وعندما تحين الحاجة لها.

٩ . مستوى تدريب ضابط الصف هو مستوى اعتيادي وليس مستوى عالٍ، والعديد من خريجي هذا التدريب تمت ترقيتهم بصورة طبيعية وذلك بعد فترة

قصيرة من خدمتهم وخلال فترة التوسع ستزداد القوة بصورة كبيرة ولن تعتمد على قوتها من ضباط الصف الباكستانيين كما هو الوضع الآن، وذلك إذا ما أمكن رفع مستوى التعليم واستطاع ضباط الصف الاستفادة أكثر من هذه الدورات.

١٠ . من الأمور المشجعة ارتفاع مستوى الرماية وهذا بالتأكيد من الأمور الأكثر أهمية. ونظراً لسوء صيانة الأسلحة الصغيرة فلقد ألغيت التمارين (انظر الفقرة ٣٦).

١١ . لقد تلقى الضباط القليل من التدريب فليس من السهل إيجاد وقت للضباط للدورات في عدن أو في أي مكان آخر. خاصة في ما يتعلق بالضباط المعارين والذين ليس لديهم الكثير من الوقت، والفترة التي سيقضونها مع القوة قصيرة. وعلى الرغم من ذلك فستتحسن الكفاءة ويتحسن الأداء إذا ما أجريت تمارين من وقت لآخر كما أنه ستدرس مسألة طلب لفريق مدرب من عدن.

المخابرات:

١٢ . إن أفراد المخابرات يعملون بجد وجهد وهم أكفاء ويقومون بمهام ممتازة. ومجال عملهم واسع ويتضمن العديد من المهام المتعلقة بالخدمات الأمنية والفرع الخاص. وبما أن عملهم يتقدم إلى الأفضل وسجلاتهم مليئة كان لابد من الحاجة لتوسع آخر قليل. ومن المهم أن يتم اختيار كافة أفراد هذا الجهاز حالياً بدقة ومن الكفاءات العالية لضباط الأمن دراسة اللغة العربية في المدرسة العربية في عدن وذلك قبل الانضمام لهذا الجهاز.

١٣ . إنني سعيد بالدور الهام الذي قام به ضباط استخبارات الصحراء فالضابط منهم يستغرق وقتاً طويلاً لمعرفة منطقته بدقة لذا فإن رحلة طويلة ولمدة سنتين على الأقل ستكون أمراً ضرورياً.

الأمن:

١٤ . لقد أثرت بعض نقاط النقد في تقريري الأخير في ما يتعلق بالجوانب الأمنية للسلاح والذخيرة. لم يحدث فيهما تطور ملحوظ. فلقد كان دائماً يسمح للجنود بالاحتفاظ بأسلحتهم وذخيرتهم داخل ثكناتهم. ذلك لأن مخازن الأسلحة ليست مناطق مأمونة دائماً. وهذه التوصيات بحفظ الذخيرة داخل الثكنات أمر اعتيادي في قوات السلطان المسلحة إلا أنها بالنسبة للزائر شيء غير حكيم وقد يدعو للاستغراب والدهشة.

المدفعية :

١٥ . من المستحيل أن نحكم على كفاءة قوات المدفعية من الاستعراض العسكري في التفجيرات الأرضية فقط، وعلى الرغم من ذلك فلقد كان أداؤهم وهم يقومون بعملهم جيداً وبروح معنوية عاليةو فسياسة أن يحمل الجندي منهم ثلاثة أنواع من الأسلحة من مثل مدفع متوسط ٥,٥ ومدفع ميدان ٢٥ ومدفع ٧٥ ملم هو في الحقيقة شيء يدعو للتساؤل والدهشة. فالسلاح الأخير على وجه الخصوص إذا كانت الحاجة إليه ضرورية فيمكن استبداله بسلاح حديث ٦١ ملم مدفع هاون.

سلاح الإشارة :

١٦ . ظل سلاح الإشارة محتفظاً بمستوى عال من الاتصالات وإمداده بأجهزة حديثة ساعدت في اتصاله بمناطق بعيدة عن بعضها البعض. حيث تمكن من ربطها جميعاً بالاتصال. كما أن تزويده وإمداده بجهاز فحص جديد ساعد في عمليات الصيانة والإصلاح. والقوة في الحقيقة فخورة بعملها في الاتصال والربط.

الجزء ٣ (أ) الإدارة (شؤون الموظفين)
مركز قيادة قوات السلطان المسلحة

مهمات قوات السلطان المسلحة :

١٧ . يتم تطبيق أنظمة قوات السلطان المسلحة في جميع مراكز القيادة وبقية مراكز القوة. وفي حالة حدوث تغييرات فإنهم جميعاً يلتزمون بها. وهذه الأنظمة امتدت لتشمل أوامر ذات مستوى إداري حديث ومعاصر. وتمت التوصية على أن تدمج كافة التعديلات في أنظمة قوات السلطان المسلحة في طبعة مدققة.

الانضباط :

١٨ . الآن بعد أن توسعت هذه القوة فإنه لابد من المراجعة الدقيقة للنظم التأديبية والانضباط وسلطات التفويض لقادة الأفواج والسرايا. وعلى وجه الخصوص كانت هناك حاجة للصيغة والشكل البسيط لموجز المحكمة العسكرية التي شملها قانون الجيش الهندي، وذلك للتمكين من القضاء بحكم سريع عن حدوث أشياء خطيرة. وستضاف تعليمات وتوجيهات جديدة وتصدر حينما ينضم الضباط البريطانيون للقوة حيث أنهم غير معتادين على العمل سوى مع الجنود

البريطانيين. وأهمية بقاء هذا الباب مفتوحاً هو لتحقيق الحكم العادل والذي لابد منه لمواجهة أي أعمال تستدعي العقاب عليها. وهذا النظام مقبول ومفهوم من قبل الضباط الكبار للقوة. إلا أن هذا النظام المتمثل في تطبيق حكم سريع لارتكاب جرم خطير لا يفهمه أولئك الذين ينضمون لأول مرة للقوة. وأوصي بأن يولي قائد قوات السلطان المسلحة عناية لهذه النقاط.

١٩. اتخذت كافة الإجراءات للتقليل من وقوع حوادث المرور، ومنذ زيارتي الأخيرة فلقد تناقصت هذه الحوادث حيث قلَّت بصورة ملحوظة.

شروط خدمة الجنود:

٢٠. إن شروط الخدمة بالنسبة للجنود هي شروط مرضية إلا أنه يستحسن زيادتها حتى تتشجع الكفاءات الجيدة على الانضمام إلى القوة. إلا أنه ومن أول نظرة يأتي السؤال حول المعاش بعد الخدمة حيث يبدو بأنه يحتاج للمزيد من البحث والدراسة فالمعاش القليل بعد الخدمة يمنح الجندي الذي قضى خدمة طويلة مكافأة ويشجع الآخرين على العمل الشاق من أجل المكافأة. وعلاوة على ذلك فإنه سيكون عدد من أصحاب المعاشات لديهم الرغبة في الاستمرار للخدمة لدى الحكومة.

التخصص

٢١. وفي الوقت الحالي هناك نصيب لعدد من المتخصصين من كل درجة وهذا يعني أنه وفي بعض الأحيان يوجد رجال أكفاء ومؤهلون لا يتحصلون على المبالغ التي يستحقونها. وهذا شيء سيىء ويسبب عدم الرضاء وأفضل وسيلة لتقليص العدد ليناسب الحصص المطلوبة هو اعتبار أن الكفاءة والمؤهل ضروري لكل درجة وظيفية.

العلاج:

٢٢. طرأ تحسن ملحوظ بقدر كبير على مراكز القيادة بالنسبة للتسهيلات العلاجية حيث تم إنشاء مركز علاجي حديث ومتطور. وهنا لابد من تقديم التهنئة للضابط الطبي الكبير المسؤول عن هذه الخدمات وذلك للطريقة الممتازة التي يدار وينظم بها هذا المركز الطبي. وهناك طبيب أسنان ضابط من المتوقع وصوله قريباً من باكستان وذلك للحاجة الماسة له.

٢٣. وهنا أنصح بأنه لابد من إضافة اثنين من التحسينات التي أراها هامة

وذلك لزيادة سعة المركز الطبي. أولاً مساعد مختبر مؤهل وتأتي أهميته لضرورة أخذ وتحليل العينات المعملية حيث إن الطبيب الضابط المسؤول عن المركز لن يجد الوقت الكافي للقيام بهذه المهمة المعملية. ثانياً جهاز لأشعة أكس بسيط وذلك للحاجة إليه لتجنب التأخير في الاعتماد على مستشفى البعثة في مطرح وكذلك لمساعدة طبيب الأسنان.

٢٤ . وبصفة عامة فإن نظام العلاج الطبي والإخلاء هو نظام دقيق ورائع ومفخرة للقوة.

مكتب الدفع والسجلات:

٢٥ . إن مكتب الدفع والسجلات مستمر في القيام بمهماته بصورة ممتازة وبكفاءة عالية. والضابط المفتش عن حفظ الحسابات والدفع للجنود في مراكز القيادة وقائد قوات السلطان المسلحة قام بدراسة هذه المشكلة شخصياً وهي ازدواج عمل الضباط وهو يشعر بأن مساوئ التغيير حالياً تفوق محاسنه.

التجنيد:

٢٦ . إن مستوى عدد البلوش المجندين والقادمين من منطقة جوادر أثار اهتماماً العام الماضي ولأن هناك مقترحاً بإنشاء وكالة تجنيد في منطقة جوادر لتحديد درجة الاختيار لمقدمي الطلبات للانضمام. وهذا بالتأكيد سيزيد من كفاءة ومؤهلات المجندين من منطقة جوادر. بحيث يكون التجنيد في أولويته للحاصلين على مؤهلات.

الجزء ٤ ـ الإدارة
(الإمدادات والأجهزة والمعدات
ومراكز القيادة لقوات السلطان المسلحة)

٢٧ . تم تطبيق نظام إداري فعال في القوة وهي الآن تقوم بأعمالها بصورة كاملة والكل ملم ومدرك لشروطها ولوائحها. ومن المهم ذكره هو إنني لم أسمع بأي شكاوى هذا العام في مراكزنا الخارجية بأن النظام الإداري يضيع الوقت والأفضل الحديث في أمور أخرى. وعلى النقيض من ذلك فكل تعقيبات قادة السرايا العسكرية من أفضل من أي تعقيب يمكن سماعه عن الأداء والكفاءة الإدارية.

الإمدادات والنقل:

٢٨ . نسبة الإمدادات من المؤن والطعام جيدة إلا أن هناك بعض الشكاوى من احتياطي الجبل بالنسبة للقوات التي تعمل هناك بكد وجهد في منطقة سيق. ومن الممكن أن يكون مفيداً إذا ما أضفنا نسبة من اللحوم اليومية لتلك المناطق. والخضروات بصفة عامة ليست مرغوبة مثل الحليب والزبد. ولا علم لي إذا ما كان يمكن الحصول على زبد الحليب ولا علم لي كذلك بما ستكون عليه تكلفة ذلك. إلا إنني أوصي بأن يدرس ذلك وينظر فيه كشيء هام. ونسبة السمك المجفف قد تحسنت مؤخراً. إلا أنه وفي حالة سوء الاتصال بالمراكز فسيكون علينا أن ندرس الطريقة التي تمكننا من تقديم سمك طازج.

٢٩ . كما تم استخدام الكيروسين مؤخراً في عمليات الطبخ لقوات السلطان المسلحة بسبب الرغبة الجادة للتقليل من استخدام وقود الأخشاب بكميات كبيرة كذلك بفرض حفظ أماكن الطبخ نظيفة. لكن ولسوء الحظ كان الكيروسين يجد طريقه لأيدي الطباخين مما يحدث التلوث لخبز الشباتي. لذا فإن استخدام مواقد الكيروسين لم تستخدم في بعض المراكز وكانوا يفضلون استخدام وقود الأخشاب، فإذا كانت مركبات الغاز جاهزة من حقول النفط في الخليج فإنني أقترح إجراء محاولات إذا ما كانت أفضل من استخدام الكيروسين.

٣٠ . واستخدام الغازولين في بعض المواقع سيكون أفضل إلا أنه لا يوجد في مواقع أخرى وبإجراء دراسة وفحص بسيط سنتأكد من عدم وقوع خسائر جراء هذا الاستخدام.

موظفو الأجهزة والمعدات:

٣١ . إن المستوى العام في تدوين معدات وأجهزة المخازن عال جداً وهو يشير إلى امتياز العدد القليل الذي يعمل في الإشراف عليها. وهناك خطط وضعتها قوات السلطان المسلحة لتأهيلها والارتقاء بها إلا أن تطبيقها لم يكتمل بعد، ويبدو أن حامية المقر الرئيسي تستخدم عدداً كبيراً منها. ولابد من معالجة هذا الوضع.

٣٢ . والضابط المسؤول عن هذه المخازن يعمل بجد وجهد. إلا أنه ليس هناك وقت كافٍ لتحقيق أغراض مهام هذه المخازن. والقوة حسنة التجهيز إلا أن الكثير من أسلحتها بحوزة الجيش البريطاني. والتغيير سيكون أمراً ضرورياً في هذه المخازن والمخازن الأخرى بما يشمله من تغيير في العوامل المالية فيجب التخطيط

لكل ذلك بدراسة وتمحص وذلك سيحتاج لأحد ضباط الصف الكبار ليكون بديلا لأحدهم وليريحه من عمله الروتيني.

٣٣. كل الذخيرة التي تمتلكها قوات السلطان المسلحة هي ذخيرة من نوع قديم. وبعضها ربما يكون خطراً عند الاستعمال وأنصح بان يكون هناك مفتش ومرشد مدرب متخصص في الذخيرة من المقر الرئيسي ليقوم بفحص دوري حتى يتأكد من عدم وقوع مخاطر وذلك توخيا للسلامة.

الصيانة والإصلاح :

٣٤. ارتفع مستوى العمل في الورشة منذ التفتيش الأخير كما أن الحماس في العمل كان دائماً وراء كفاءة القنوات. تم تأسيس محل للتجارة كما تم خفض مخازن المعدات الفنية إلى مستوى معقول ومناسب.

٣٥. نظام شراء سيارات مدنية تخص المدنيين وليس العسكريين وتخييرهم تمليكها بعد سنتين عرض ميسر وناجح. وبهذا الصدد فإني لا أوصي بأي تغيير. ويمكن بالطبع مراجعة وإعادة النظر في هذا النظام إذا ما هبط سعر القيمة الحالي بالنسبة للسيارات المستعملة.

٣٦. إن مستوى نظافة الأسلحة الخفيفة للقوة هو مستوى ممتاز إلا أن عدداً كبيراً من بعض الأسلحة والمدافع في حاجة إلى إصلاحات ثانوية لكن لابد أن تكون شاملة. والسبب في ذلك عدم كفاية المدربين لإصلاح مثل تلك الأجهزة والمعدات وكذلك نقص قطع الغيار وقلتها. وصدرت توصيات لزيادة العدد وتلافي النقص وأعتقد بأن هذا من الأسباب التي تقلل من كفاءة وأداء وجودة الأسلحة وبالتالي يؤثر ذلك بدوره على أداء وكفاءة القوة.

الجزء ٥ ـ كتيبة الحدود الشمالية :

٣٧. أثناء زيارة فريق التفتيش لكتيبة الحدود الشمالية زرنا المقر الرئيسي للكتيبة والسرية وكذلك السرية الموجودة في عبري. وفي كل مكان قمت بزيارته قمت بتفتيش العرض العسكري الكامل كما وقفت على المعسكر والتنظيم. ولقد رحب بنا المقدم داجليش وضباطه حيث قدموا لنا كل مساعدة وتسهيل للقيام بمهمة التفتيش.

٣٨. كانت إدارة العروض العسكرية وتقديمها جيدة وأظهر الجنود خلال تلك العروض العسكرية اتقاناً وروعة في أدائها. ولقد أدهشني وأعجبت بالعلم الكبير

والجهد الذي قام به منظمو هذه العروض العسكرية حتى حقق ذلك النجاح. ولقد أعطوني الفرصة للحديث مع العديد من الرجال كما تحدثت مباشرة مع البلوش، إلا أن الحديث كان من خلال مترجم للغة العربية. وعلى الرغم من ذلك فإنه من المستحيل أن نحكم على كفاءة عملية وحدة من خلال عرض عسكري. وكنت أفضل كثيراً أن أشاهد عرضاً ربما عسكرياً واحداً واثنين من العروض التكتيكية الميدانية. والعرض التكتيكي القصير الذي رأيته كان قد قدمته قوات الاستطلاع وكان عرضاً رائعاً وتميز بالحماسة إلا أن استخدم السلاح فيه لم يأت بجديد ولم يكن ملفتاً.

٣٩. وكانت الروح المعنوية لدى جنود الوحدات الفرعية مرتفعة خاصة في السرية (ب) في منطقة سيق على الرغم من أن قائدها لم يكن يتحدث لغات متعددة. وفي ما يتعلق بالسرية (هـ) فهي وحدة يتمتع أفرادها بحسن الإدارة والتدبير إلا أنه وفي الأسابيع الأخيرة كان الاهتمام مركزاً في التفتيش أكثر من التركيز على دورها في العمليات والسكن في منطقة سيق مزدحم حالياً، إلا أنه تم بناء مبنى جديد وجيد.

٤٠. والسرية (هـ) الموجودة في عبري والتي يتكون جنودها كلهم من العرب فهي كذلك تتمتع بالروح المعنوية العالية وإدارتها ذات مستوى عال باستثناء عمليات الصيانة فهي دون المستوى مثلها في ذلك مثل مواقع أخرى، وبوجه خاص أود رؤية هذه السرية وهي تقوم بأداء دور تكتيكي وأشعر بأنهم سيؤدون ذلك بصورة طيبة يظهرون فيها مهاراتهم.

٤١. لابد من أن نتأكد من كفاءة كتيبة الحدود الشمالية على ضوء حقيقة أن الحوادث في منطقتها كانت قليلة جداً خلال العام الماضي. أما إذا كانت الكتيبة أقل يقظة ونشاطاً فإن السجل سيكون مختلفاً. وذلك على الرغم من أنه وبقليل من التفتيش في أنشطتها وعملها في مراكز قيادتها فلم يكن واضحاً لا الهدف من وراء نظام استخباراتها ولا كذلك كفاءة خططها العملية. والمشكلة الصعبة تتلخص في مدى مقدرتها على كسب الصراع والنزاع وإلا فإن هذا سيحتاج إلى دراسة وبحث بمعنى مقدرتها على كسب المعركة أو القتال على الحدود ووقف الأشكال العدوانية فهي لم تظهر تقدماً في هذا المجال، لذا فإن هناك فكرة لبرنامج تدريبي جيد وبذلت كل الجهود الممكنة لرفع مستوى أداء التدريب الميداني حتى تكون مؤهلة وقادرة على أداء دورها المنوط بها. كما أن نتائج إطلاق النار الميداني كانت سيئة ولم تأت بنتائج طيبة وذلك بالطبع يرجع إلى سوء أعمال الصيانة للأسلحة وهذا الأمر يحتاج إلى أن نوليه عناية كبيرة في المستقبل، أما في ما يتعلق بالاتصالات الداخلية

التي يقوم بها سلاح الإشارة فلقد تمت صيانتها بصورة جيدة وذلك بين كتيبة المقر الرئيسي لقوات السلطان المسلحة وكذلك الاتصال بين السرايا في مواقعها المتعددة قد تحسن، وتميزت هذه الاتصالات بالسرعة والأمان والثقة. وفي ما يختص بالتدريبات والدورات التعليمية فلقد تميز نظامها بالتنظيم الجيد والنشاط.

٤٢ . لقد كان من ضمن أسباب ضعف هذه الكتيبة هو عدم السيطرة على العديد من ضباط الصف والذين لم يكملوا عند انضمامهم للكتيبة سوى عدد قليل جداً من السنوات في الخدمة. كما أن معرفتهم وخبرتهم كانت أكبر بقليل جداً من الرجال الذين كان عليهم تعليمهم وقيادتهم. وكانت هذه النتيجة لا مفر منها نسبة للتوسع الأخير. لذا فإنه ينبغي القيام بمجهود كبير وبكل ما يمكن القيام به من أجل تعليم وتدريب هؤلاء الأفراد من ضباط الصف حتى ترتقي وترتفع بمستواها التعليمي.

٤٣ . وبصفة عامة فإن الكتيبة حسنة الإدارة. وهي بحق إدارة جيدة جداً وبصفة ملحوظة خاصة في القيادة. إلا أن الأسلحة لم تتم صيانتها بصورة جيدة. وهناك أنواع من العديد من الأغطية والملابس الزائدة عن الحاجة تم الحصول عليها، كما أن الأطباء التسعة الذين خضعوا للامتحان لم ينجحوا ولم يستفاد منهم. كما أن كل الجمال في منطقة عبري والحمير في منطقة سيق ونزوى كانت بحالة جيدة والإشراف عليها جيد كذلك. والسكن بصفة عامة جيد جداً إلا أن هناك نقطة بسيطة ولكنها مهمة وتتمثل في عدم كفاءة المطبخ فهو لا يسد حاجة العدد الموجود هنالك ويمكن العمل على توسيعه حتى يتمكن العدد الكامل الموجود من استعماله في عملية الطبخ.

٤٤ . وفي الختام يمكن القول بأن كتيبة الحدود الشمالية وحدة تتمتع بقيادة جيدة وذات كفاءة وإدارة جيدة. والآن وبعد حل مشكلة التوسع فلابد من التركيز على التدريب الميداني المتقدم.

الجزء ٦ ـ التوصيات:

٤٥ . يقترح اتخاذ الخطوات التالية:

أ. بالنسبة لدائرة الدفاع فإن بيان الإنفاق لمدة الستة أشهر لابد أن يتضمن تسوية تعكس الموازنات والحسابات المعلقة وتكون قوات السلطان المسلحة في المقر الرئيسي مسؤولة عن خفض الموجودات ومخولة لاستلام المبالغ المحصلة والإيصالات وتضمينها في الموازنة.

ب. لابد من تطبيق نظام تعليمي للجنود الذكور بأسرع وقت ممكن.

ج. لابد من قيام تدريبات ومناورات دورية للضباط.

د. وعلى ضباط الأمن في المستقبل دراسة اللغة العربية في المدرسة العربية قبل الانضمام لهذا الجهاز.

هـ. لابد من مراجعة وإعادة النظر في تطبيق صيانة الأنواع الثلاث لأجهزة المدفعية.

و. لابد من تعديل لوائح وأنظمة قوات السلطان المسلحة حتى تشمل وتتضمن التغييرات التي تمت إجازتها مؤخراً.

ز. النظام الانضباطي والتأديبي لقادة الكتائب والسرايا لابد من إعادة النظر فيه ومراجعته. كما لابد من إصدار تعليمات حول النظام للضباط حديثي الانضمام.

ح. كذلك لابد من مراجعة شروط الخدمة إذا ما ثبت أن هناك حافزاً وباعثاً في الوقت الحالي لتشجيع ضباط الصف للبقاء في القوة.

ط. كما أن نسبة عدد المتخصصين في كل درجة لابد من مراجعتها تفادياً للظلم بحيث يتم تبني المستوى التعليمي لكل درجة. وبحيث يصبح المستوى التعليمي معياراً لعدد نسبة الأفراد من كل درجة للعمل وفق التخصص.

ي. تعيين مساعد مختبر مؤهل وكذلك جهاز بسيط لأشعة أكس مما سيزيد من كفاءة وأداء العاملين في هذا المجال.

ك. إعادة النظر في نسبة إمدادات مؤن الجبل وكذلك البحث في إمكانية حصولهم على الحليب والزبد.

ل. لابد من البحث في مشكلة تلوث خبز (الشباتي) من جراء استخدام الكيروسين والأخذ في الاعتبار استعمال المركبات الغازية للطبخ. إن نصيحة المقر الرئيسي الفنية ربما تكون مفيدة.

م. وتعيين أحد من ضباط الصف الكبار لمساعدة الضابط المسؤول عن المعدات الحربية والمؤن سيمكن الأخير في القوة من إيجاد وقت كاف للقيام بعمله وربما يوفر ذلك مالاً على المدى الطويل.

ن. لابد من أن يقوم مفتش متخصص في الذخيرة بزيارات متكررة من المقر الرئيسي في الشرق الأوسط في عدن.

س. كذلك فهناك حاجة لزيادة عدد مصلحي الأسلحة النارية والذين لديهم خبرة في الذخيرة.

ع. لابد من توسيع المطبخ في نزوى.

ف. وإذا ما استدعى الأمر في المستقبل طلب من فريق التفتيش لمعاينة الكتائب فلابد من التركيز على إظهار المقدرات التكتيكية للوحدة.

ص. وإذا ما طلبت قوات السلطان المسلحة المعاينة من فريق التفتيش مرة أخرى وفي خلال الثمانية عشر شهراً القادمة وللاستمرارية فينبغي أن يشمل الفريق أحداً ممن كانوا ضمن الفريق من الضباط هذه السنة ويفضل أن يكون فرداً من ضباط الأركان العامة.

الخاتمـــة

٤٦ . تم فهم كافة التعديلات الرسمية والموافق عليها على كل لوائح وتنظيمات قوات السلطان المسلحة حيث أضحت القوة بأكملها على علم وأدراك ووعي بها.

٤٧ . إن قيادة الضباط البريطانيين والباكستانيين وقيادة ضباط الصف في قوات السلطان المسلحة ظلت تحتفظ بمستوى عال وروح معنوية مرتفعة.

٤٨ . وجدت من الصعوبة بمكان هذا العام أن أقدم توصيات بالنسبة لإجراء تحسينات حيث إن الكثير منها قد تحقق فعلاً وذلك منذ التفتيش الأخير.

٤٩ . وصلت القوة الآن إلى نهاية خطة الثلاث سنوات من التوسع وذلك ما ورد ذكره في تقرير هوب سومبسون. وكل ما جاء به تقرير هوب من توصيات قد وضعت موضع التنفيذ. وليس فقط أن القوة قد ضاعفت حجمها بل تم كذلك تطبيق نظام إداري فعال وكفء. والمهارة والكفاءة وحسن الأداء والدافع من كل هذه الأشياء التي أسهمت في كل تلك التغييرات الجذرية والطريقة الفريدة التي تم الإنجاز بها إنما يعكس ميزة ومصداقية قائد قوات السلطان المسلحة.

٥٠ . أعتقد ان ما تحتاج إليه القوة الآن هو فترة من الاستقرار والتماسك. فالإدارة ممتازة وفعالة إنما التركيز الأساس ينبغي أن يكون في رفع الكفاءة في

العمليات للقوة. وعلى وجه الخصوص ينبغي أن يكون التركيز على رفع مستوى التعليم والتعليم العام لضباط الصف. وكذلك مستويات تدريبات المعارك والمهارة في استخدام الأسلحة كل هذه الأشياء لابد من رفع مستواها وأدائها.

٥١. وأخيراً فإنني أود ونيابة عن أفراد فريقي أن أقول كم نحن مدينون لكل الضباط المدنيين والعسكريين الذين كنا على اتصال بهم وذلك لما قدموه لنا من مساعدة وما أحاطونا به من احترام وأدب وحسن ضيافة.

توقيع ليال غرانت

(Lyall Grant)

١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٢٨٤)

الملحق ــ أ

تقرير حول تفتيش دائرة الدفاع ـ مسقط
أعده سكرتير القيادة ـ قيادة الشرق الأوسط
الفترة من ٣٠ أيلول/ سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣م

مقدمة

هذا التقرير يقرأ مع تقريري الذي كتبته إبان زيارتي السابقة في شهر أيار/ مايو ١٩٦٢م حيث توجد به تفاصيل لإجراءات مرضية مقبولة لن يتم التطرق إليها مرة أخرى. وهذا التقرير يعرض توصيات سابقة تغطي أموراً لم تفحص وتدرس بصورة وافية العام الماضي. وأخذت شروط المرجعية من تلك الواردة عام ١٩٦٢م.

٢ . مرة أخرى أود التعبير عن تقديري للتعاون وحسن الضيافة الذي شرفني به السكرتير العسكري وضباطه.

مراجعة التوصيات السابقة

عام:

٣ . سررت بعمل بيان معظم التوصيات الخمس عشرة التي أوصيت بها في تقريري السابق بما فيها أهم التوصيات قد أجيزت وتم تبنيها. وعلى وجه الخصوص التوصية المتعلقة بنظام الانضباط والمراقبة المالية حيث تحسن الأداء المالي بصورة ملحوظة مقارنة بالعام الماضي. كما تم تطبيق نظام سلطات المناقلات المالية بين بنود الموازنة والإيداعات وكيفية إعداد الموازنة.

٤ . وواحدة من التوصيات الثانوية كانت هي القيام بعمل تسويات حسابية بين فواتير المخازن والإيصالات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الموجودة في حساب المخازن.

التنظيم المكتبي

٥ . لقد تم إعادة تنظيم المكتب وفق التصورات التي وضعنها في تقريري الأخير، باستثناء أن الكاتب من الدرجة الثالثة في السجل بقي كما هو غير أن واحداً من الكتبة من الدرجة الأولى تمت ترقيته إلى رتبة ملازم ثان. وفيما عدا المترجم والكاتب درجة ٣ فإن العدد الإجمالي لموظفي الدائرة يأخذون عطلة شهرين كإجازة في السنة. وعلى الرغم من أن كمية العمل بالنسبة للكاتب درجة ٣ هي قليلة جداً وعمله خفيف فهناك كاتب آخر في عطلة معظم السنة تاركاً مجالاً لابد من ملئه.

٦ . تراكمت مستحقات العطلة بالنسبة للكاتب في الدرجة ٣ إلا أن هذا سيتم تلافيه وتجاوزه لتجنب فترة غياب طويلة وذلك بتعيين بديل له أثناء غيابه.

٧ . عدد الموظفين ٦ ، ولقد أثار دهشتي معرفتي بأن أحد الكتبة من الدرجة الأولى قد تمت ترقيته حيث لا يوجد عمل لهذه الوظيفة وليست هناك أسس للمسؤولية لهذه الترقية.

٨ . يقترح الآتي:

أ ـ يكلف الكاتب من الدرجة الثالثة بالقيام بعمل روتيني أكثر.

ب ـ تعيين بديل لتلافي النقص الناتج عن تراكم الإجازات.

ج ـ تعود وظيفة الكاتب في السكرتير العسكري إلى كاتب من الدرجة الأولى.

المراقبة المالية:

التقديرات والميزانية:

٩ . إن الميزانيتين الوارد ذكرهما في تقريري السابق هذا العام سيتم استبدالها بميزانية واحدة مفصلة يتم تجهيزها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. مما يسهل وصولها إلى دائرة الدفاع في الوقت المناسب لدراستها بالتفصيل

لتضمينها ودمجها مع التقديرات وهذا ما فشلت فيه الميزانية السابقة وذلك لتفادي وتجنب الحاجة للتخمين الواسع المنفصل.

الحسابات المعلقة:

١٠ . تم الآن إغلاق حسابات العطايا والاستهلاك (نقص القيمة) وسجل الرصيد لحساب وزارة الخارجية.

١١ . ما جاء في توصيتي السابقة في ما يتعلق بأن بيان الإنفاق لمدة ستة أشهر المقدم لوزارة الخارجية لابد وأن يشتمل على بيان توفيقي لعكس الميزانيات والحسابات المعلقة لم يتم تبنيه بعد. وذلك على الرغم من أن مثل هذه البيانات يتم تحضيرها حقيقة في دائرة الدفاع. ومثل هذا البيان الذي يظهر موازنات عناصر عالقة سيشكل بحثا وفحصاً مفيداً بالنسبة للمطاعم وذلك لشراء النبيذ والمشروبات الروحية وكذلك مخازن التبريد وهي وضعت للتنفيذ من الميزانيات العامة لغير العامة حيث حفظت بكميات مناسبة. والحاجة إلى هذه السلفيات مطلوب للإمدادات التي يجب أن تشترى بصورة دورية في شحنات. إلا أن مخازن التبريد ستكون مكتفية ذاتياً في وقت قريب.

١٢ . لقد تم فتح الحساب الجديد لدائرة الدفاع وحساب الاعتماد الخاص. أما الحساب الجديد الذي فتح، من حاصل الاستيلاء على قاربين شراعيين من المفترض أن يستثنى من البيان التوفيقي للموازنة.

خدمات جديدة:

١٣ . لم تضع سلطات تفويضية لخدمات جديدة، إلا أنه وفي الحقيقة فإن كل خدمة جديدة تحتاج إلى أي كمية من المال تمت الإشارة إلى ذلك في الميزانية السنوية وهذا إجراء يبدو بأنه فعال وجيد.

الخسائر:

١٤ . السلطات المخولة خفض قيمة الموجودات وإلغاءها تقوم بها رئاسة الوحدات في المناطق وليس سلطات قوات السلطان المسلحة في المقر الرئيسي والأخيرة قد تتحجج بأنه لديها سلطات غير محدودة. وهذا سيكون خطأ إذ لا بد من التوصية بأن تكون لدى المناطق سلطات في حدود معينة وما يزيد عن تلك المبالغ يجب إحالتها إلى قيادة دائرة الدفاع للمصادقة عليها.

المخازن:

استلام الإيصالات من المبيعات:

١٥ . إجراءات بيع المركبات والخردة والمستردات غير المطلوبة يتم الإعلان عنها في مزاد علني وليست هناك ثمة اعتراضات على هذه المزادات نفسها والتي يباع منها سنوياً. من ٣ إلى ٤ بمبلغ يقدر بـ ٦٠٠٠ جنيه استرليني وتراقب دائرة الدفاع عملية البيع. ويودع المال في الأقسام المختصة.

١٦ . على الرغم من ذلك لا توجد بنود خاصة بهذه الإيصالات في الموازنة السنوية وعلى ضوء النظام الحالي فإنه يبدو أن المبالغ التي يمكن إنفاقها في سنة هي التكلفة الكلية للقوة كما وضعت في الموازنة إضافة لعلاوة الموظفين مساوية لهذه الإيصالات، وتمت التوصية على أن تودع هذه الإيصالات لحساب وزارة الخارجية أو إدراجها في الموازنة التي ستخصص لها صافي احتياجاتها من المال بدلاً من إجمالي المبالغ كما هو الحال في الوقت الحاضر.

خدمات الأشغال:

توصيات سابقة:

١٧ . تعمل أجهزة المولد الموجود في (Dopot) ٢٤ ساعة في اليوم مقارنة بالعام الماضي حيث كانت تعمل ١٢ ساعة في اليوم، لذا فإن تخفيض عدد الموظفين الذي أوصيت به في تقريري الأخير لم يكن ممكناً.

١٨ . تركت إحدى وظائف حامية الهندسة الآن، وبرنامج العمل الأساسي لن يكتمل العمل به حتى شهر آذار/ مارس من عام ١٩٦٤م. لابد من تخفيض كاتب في مجال الأشغال وكذلك سمكري واحد في الميزانية الكبيرة.

الفريق العامل في الصيانة:

١٩ . صدرت إضافات عدد جديدة للفريق العامل في صيانة الطرق وعامل ضخ وحارس كل هذه الزيادات في العمالة أضيفت لقوات السلطان المسلحة والآن يستخدمون في متطلبات إمدادات المياه في منطقة بيت الفلج. وهذه الإضافات في عدد العمال جاءت موازنة للتخفيضات في الجوانب الأخرى. كما أضيف كذلك مشرف على محطة طاقة. أقترح إحضار آلة تمهيد التربة لبناء الطرق (غريدر) وذلك لفريق صيانة الطرق واستبدال كبير عمال الطرق بسائق له نفس

صفات كبير عمال الطرق، فالسائق يمكن الحصول عليه. وفريق الطريق هذا مسؤوليته صيانة ورصف ٦٥ ميلاً من الطرق إضافة إلى إقامة معسكرات في الطريق ومهبط للطائرات. وبدون رؤيتي للطريق ومعرفتي لسرعة أدائهم وعملهم فإنني لست في وضع يسمح لي بأن أقول ما إذا كنت موافقاً على زيادة الأجهزة هذه أم ضدها.

٢٠. والرجال الذين تم توظيفهم لتوصيل الأسلاك لا يوجد عامل لمساعدتهم. وأقترح أن يؤخذ عامل من الثلاثة عمال الذين يعملون في مجمع مخازن المهندسين لمساعدتهم.

مساعدون آخرون

المراسلون (جندي يخدم ضابطاً) :

٢١. تم تعيين خمسة من المساعدين كمراسلين لزيادة السنة ١٩٦٢/ ١٩٦٣. وهذه إضافة لسكن الضباط الذي زودته به قوات السلطان المسلحة.

والجدول التالي يبين الاحتياطي من المساعدين وفقاً لمعايير الجيش البريطاني:

الرتبـــة	دائرة الدفاع الدرجة	الجيش البريطاني العدد بالنسبة (MELF)
سكرتير عسكري	١ مراسل	٢ مراسل
	١ طباخ	
ضباط حسابات ضباط مخازن حامية الهندسة	١ مراسل لكل واحد	١/٢ مراسل لكل واحد
كاتب مشرف محطة طاقة	١/٢ مراسل لكل واحد	لا يوجد
المجموع	**٦**	**٣ ١/٢**

وهنالك عامل آخر يؤكد الحاجة لهذه الإضافات في عدد العمال المساعدين وهو أن كل واحد من هؤلاء الضباط يكون بعيداً عن بيت الفلج ولمدة شهرين كل سنة. ومن ناحية أخرى فإن مشرف الكاتب ومحطة الطاقة يسكن في مكان

إعداد طعام الضباط. وقد أوصي بخفض عدد المراسلين للضباط خلافاً للعدد الموجود مع السكرتير العسكري إلى نصف العدد لكل وحدة وهناك نقص واحد الآن. ونقص آخر للشخص الذي ذهب معه الكاتب في شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٤م.

عـــام:

٢٢. الملحق أ مخطط للهيكل التنظيمي لدائرة الدفاع والملحق ب جدول مقارنة بالموظفين.

التوصيات:

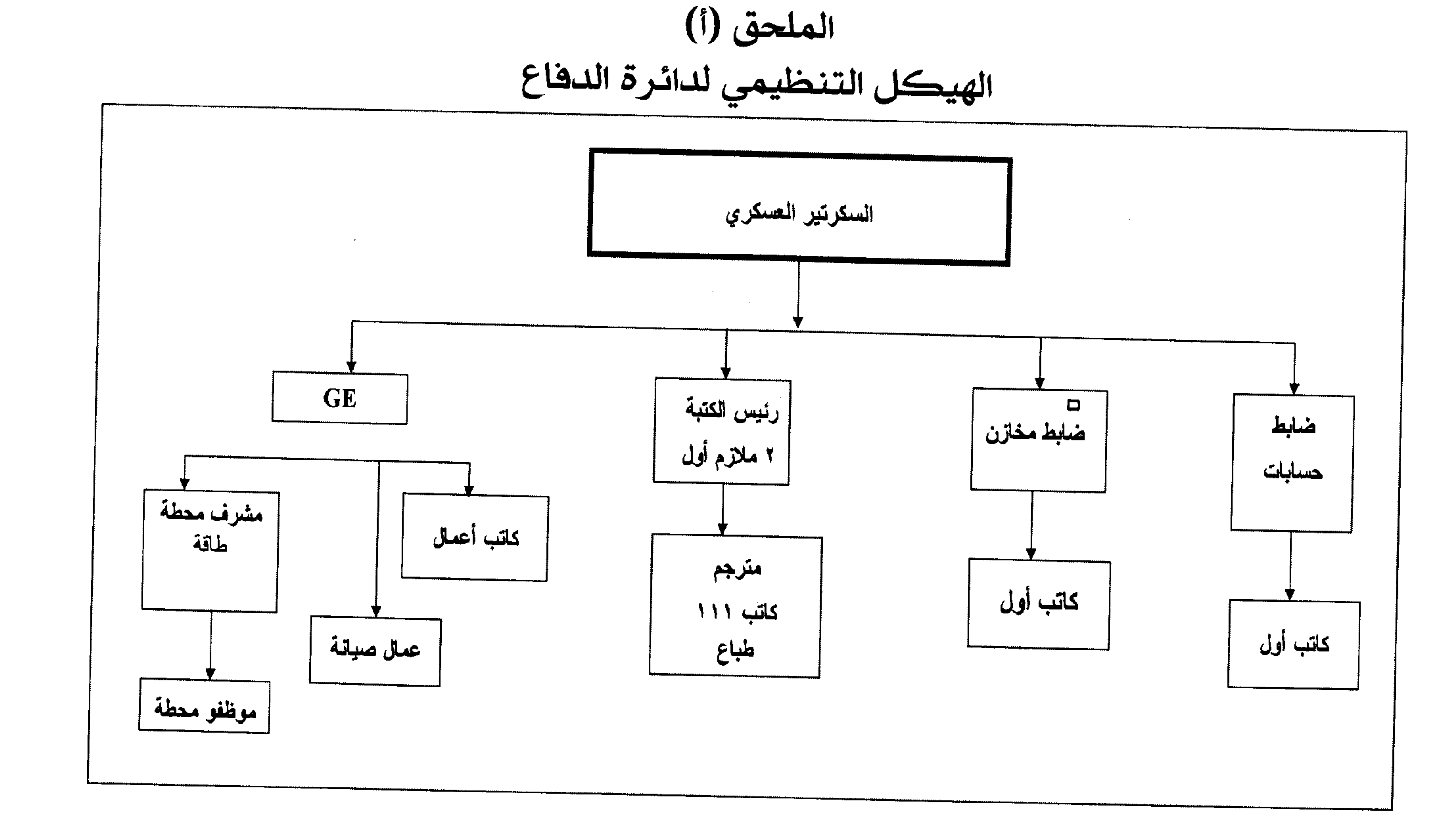
٢٣. بصفة عامة فإن كفاءة الدائرة خاصة في مجال التحكم المالي والحسابات قد تحسنت كثيراً خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

٢٤. ملخص للتوصيات:

	رقم الفقرة
أ. كاتب في الدرجة الثالثة يعطي المزيد من العمل الروتيني	٨
ب. تعيين بديل لملء الوظيفة الشاغرة نظراً لتراكم الإجازات	٨
ج. تعود وظيفة كاتب سكرتير عسكري إلى الدرجة الأولى	٨
د. بيان الستة أشهر المتعلق بالنفقات يتضمن بيان توفيقي لعكس الموازنات والحسابات المعلقة.	١١
هـ. سلطات الحذف وخفض قيمة الموجودات لقوات السلطان المسلحة في المقر الرئيسي.	١٤
و. إيصالات المبيعات تودع لدى وزارة الخارجية أو إلى الموازنة	١٦
ز. خفض كاتب واحد وواحد سمكري في شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٤م .	١٨
ح. إضافة عامل واحد ليساعد العمال الذين يعملون في التوصيلات السلكية.. وذلك بنقل عامل من مخازن المهندسين.	٢٠
ط. تخفيض مراسل واحد الآن وثانٍ في شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٤م.	٢١

الملحق (أ)

الهيكل التنظيمي لدائرة الدفاع



جدول مقارنة ـ هيئة الأركان
دائرة الدفاع

الدرجة الوظيفية	موازنة ١٩٦٢/١٩٦٣ (الملحق ب)	ميزانية ١٩٦٣/ ١٩٦٤	زيادة	نقص	ملاحظات
سكرتير عسكري	١	١			
ضابط حسابات	١	١			
ضابط مخازن	١	١		١	
مهندس ثكنات	٢ أ	١			
كاتب أعمال	١ أ	١ أ			انظر الفقرة ١٨
مشرف محطة طاقة	ـ	١	١		
رئيس كتبة	ـ	١	١		انظر الفقرة ٨ ج
كاتب الدرجة الأولى	٢	٢			
كاتب الدرجة الثالثة	١	ـ		١	الآن تم تعيين ١
طباع	١	١			
مترجم	١	١			
سائق	٤	٥	١		
جندي (فراش)	١	١			
مراسل	٤	٥	١		انظر الفقر ٢١
منظف	١	١			
طباخين للضباط	١	١			
فنيو مخازن	١	٢	١		+ ١ في نزوى
كهربائي	١	١			
ميكانيكي ثلاجات	٢	٢			
فنيو أسلاك/ مخططو طرق/ كهربائي	٤	٣		١	
ميكانيكي ديزل	٣	٤	١		
مراقبو مولدات	٢٧	٢٨	١		
تشحيم ماكينات	٢٨	٢٧		١	
عمال رصف طرق	١	ـ		١	
كبير عمال طرق	ـ	١	١		يمكن استبداله بسائق
المجموع	١٢٥	١٢٥	١٣	١٣	

الوثيقة رقم (١٢٨٥)

تقرير حول التفتيش الإداري
لدائرة الدفاع بالسلطنة وقوات سلطان مسقط المسلحة

جاء التقرير مشجعاً خاصة في ما يتعلق بالمعلومات حول تحسن وكفاءة المراقبة المالية. إلا أن التقدم في الجانب التعليمي بطيء وأشك في ما يمكن عمله من أجل الإسراع بهذا الجانب التعليمي حتى يفي بالغرض المطلوب. أما في ما يختص بالنقاط والجوانب الأقل أهمية من مثل صيانة الأسلحة الخفيفة وإدارة النظام فذلك يمكن تركه لقائد قوات السلطان المسلحة للاهتمام به. أما عن المواد الغذائية وأيها أفضل الحليب والزبد أم الخضروات للوحدة الموجودة في الجبل فهذا يمكن أن يقرره المختصون بالجانب الغذائي في مسقط وتحديد نوعية الغذاء المناسب.

٢. النقاط التي ينبغي أن نطلب من دنكن إثارتها مع العميد وترفيلد تتمثل في الآتي:

أ. **المدفعية ـ (الفقرة ١٥)**: إن الاحتفاظ بثلاثة أنواع من الأسلحة لفرقة واحدة أمر لا يمكن تبريره وإذا ما وافقت وزارة الحرب فعلينا أن نطلب من دنكن أن يضغط وبشدة على وترفيلد لضرورة وقف الإمداد بالأجهزة والمعدات الحربية الزائدة عن الحاجة.

ب. **المعاشات (الفقرة ٢٠)**: وهذه تتعلق بتعهد طويل الأمد ولن تكون مقبولة لدى الخزينة. ولا تستحق الاهتمام بها إلا إذا اعتبرها وترفيلد والقنصل العام ذات أهمية.

ج. **الأجهزة والمعدات الحربية (الفقرة ٣١ ـ ٣٣)**: التوصية الواردة في الفقرة ٣٢ ذات أهمية واضحة. فالمخزون الزائد عن الحاجة والمشتريات غير

الضرورية للأجهزة والمعدات غير المستعملة والخردة لابد من العمل على إيقافها. وعلينا أن نطلع مسقط بأننا سنساعد في تعيين ضابط صف كبير إذا ما كان ذلك سيأتي بنتائج إيجابية في هذا الخصوص.

د. **الهيكل التنظيمي لدائرة الدفاع (الملحق أ الفقرات ٥ ـ ٨)**: هذه طريقة مهذبة للقول بأن عدد الموظفين أكثر مما يحتاج إليه الأمر الذي يجب وقفه في الحال. وبهذا الصدد فإن الفقرة ٢١ أيضاً هامة. كما لا يمكن السماح لقوات السلطان المسلحة قبول هذا العدد الزائد عن الحاجة من الموظفين وذلك تحت غطاء المراجعة المالية للإعانات والمنح المالية.

هـ. **سلطات تفويضية بخفض قيمة الموجودات (الملحق أ الفقر ١٤)**: من الأهمية أن نعرف هذه الموجودات خاصة في ما يتعلق بالمركبات وذلك لتجنب أي خسارة. ولابد من أن نطلب نسخة من لوائح وأنظمة دائرة الدفاع بهذا الصدد.

٣. وتعتقد وزارة الحرب بأن كلاً من البحرين وعدن قد استلمتا نسخاً من التقرير إلا أنهما تقومان بالتقصي حول المعلومات حتى يتأكدوا من ذلك. وحينما نحصل على رد من مسقط حول ملاحظاتنا فسوف نرسل نسخة إلى الخزينة وذلك حتى يتسنى لهم معرفة اتخاذ اللازم لتلافي الأخطاء القليلة التي تم الكشف عنها.

٤. وزارة المالية سيكون لديها ملاحظاتها حول هذه.

سي. دي. باول

(C.D.Powell)

١٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٢٨٦)

اقتراحات بتوسعة
قوات السلطان المسلحة

إن كل الاقتراحات التي جاءت بها رسالة براون قد ضمنها وشملها تقرير هوب تومسون عام ١٩٦٠م ما عدا المقترح المتعلق بإنشاء قسم للتحري في الجريمة.

٢ . **جندرمة عُمان** (Oman gendarmerie) : ـ لقد منح العميد هوب تومسون أهمية كبيرة لهذه القوة من قوات السلطان المسلحة. وأوصى بإنشاء قوة تكون مؤلفة من ٢٨٠ رجلاً يتم نشرها في مركزين للقيادة أحدهما في صحار والثاني في صور. ولكن عندما تم طرح هذا المقترح على السلطان رفض الموافقة على نشر قوات في صور دون إعلاءه بذلك وموافقته عليه. وحتى الآن فإنه لم يسمح بذلك (أو ربما لم يفكر في ذلك) وعلى ضوء توصية العميد هوب تومسون بشدة بوجود قطاع للمقر الرئيسي مكون من فرقتين من الجند في صور. فإنه من الصعب وجود أسس لمعارضة هذا المقترح. وإنما الحجة الوحيدة التي قد تعارض وجود قوات صور هي أن الخبرة خلال الثلاث سنوات الماضية أظهرت بأن مدينة صور بعيدة عن مصادر تمويل المتمردين وأن المراكب كثيراً ما تتعرض لمخاطر جمة من جراء الاستيلاء عليها من قبل البحرية. لذا فإن من المستبعد أن تكون مركزاً لتهريب السلاح.

٣ . **دوريات خفر الساحل** (Coastal Patrol): في عام ١٩٦٠ اقترحت قوات السلطان المسلحة بأن يكلف مركبان صغيران مسلحان لهذه الغرض وافق هوب تومسون على أن وجود مركبين سيكونان ضروريين بلا شك للقيام بهذه المهمة. وأوصى العميد هوب تومسون بأن توكل هذه المهمة وكتجربة لمركب واحد فقط ولمدة سنة. ولقد اتفقت مع هوب على هذا المقترح وذلك في حالة ما إذا حدث عطب وكسر للمركب الحالي. إلا أنني اعتقد وقبل إعطاء الإذن للمركبين للقيام بالمهمة لابد لنا من دراسة الأمر مع لجنة التنسيق العسكرية بالخليج الفارسي حول قيمة استخدام

مركبين صغيرين للقيام بدوريات الحراسة على طول ساحل يبلغ ٣٠٠ ميل.

٤ . **سرية الحراسة** (Guard Company): اقترح العميد هوب تومسون شل لسرية حراسة ثابتة وغير متحركة أي تقوم بمهام محددة يوليها لها السلطان. وإذا ما أدت طبيعة السرية الثابتة لعدم كفاءتها، يرى السيد ماكارثي أن تكون هناك سريتان تتناوبان مهمة الحراسة بينهما.

٥ . **جهاز المخابرات** (C.I.D.): إنني أشعر بأنه لا ينبغي علينا أن نتورط في فعاليات وأنشطة الشرطة المدنية وأتخيل بأن السلطان لا يرغب في أن نتورط معها بأي شكل من الأشكال. كما أن السلطان كان قد اعترض على تشكيل فرع خاص.

٦ . إنني موافق على ألا نضع هذه المقترحات بأنفسنا إلا إذا عرضت علينا فلابد أن نكون مستعدين بأن نؤيد المقترحات الواردة في الفقرة ٢ حول الخزينة.

توقيع سي. دي. باول

(C.D.Powell)

ملاحظة: الرجاء إعطاء المزيد من البحث والاعتبار لما جاء في الفقرة ٣ وذلك على ضوء المزيد من الفحص والتحليل لأهميتها.

سي. دي. باول

٢٣ أيار/ مايو

توقيع وزارة المالية ٢٥/ ٦

أعتقد بأنه على الخزانة القيام بالآتي:

أ. الإشارة إلى أن قوات السلطان المسلحة قد تضاعف حجمها وقوتها بالنسبة لكشافة ساحل عُمان والمزودة بقوة ظفار في الجنوب وبطائرة وليس ثمة مخاطر محدقة لتخشاها وتعمل على تجنبها.

ب. وعلى هذا الأساس نسال إذا ما كان انتشار القوات أكثر مطلباً من التوسع.

ج. نقترح بأن قيام سرايا الحراسة بعملية التناوب للحراسة أفضل من تقويتها.

د. ومن وجهة نظري فإنني أعتقد بأن علينا أن نتقدم باقتراح ما جاء في (أ) و(ب).

الوثيقة رقم (١٢٨٧)

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

١٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٤

المحترم تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley)

الدائرة العربية

وزارة الخارجية

عزيزي فرانك . . ،

حينما قدم دنكن إلى هنا وهو في طريقه إلى إنكلترا في بداية شهر حزيران/ يونيو انتهز المعتمد السياسي الفرصة لمناقشته هو والعميد هولم حول مسألة قوات السلطان المسلحة والقوى الأمنية في مسقط بصفة عامة. وسيرسل قائد الأركان في عدن مذكرة حول قوات السلطان المسلحة وسلاح الجو الملكي كخلفية لمراجعة الإعانة المالية لمسقط، وذلك إلى وزارة الدفاع كما تمت الإشارة إلى ذلك في رسالة وزارة الدفاع الملحقة برسالة سنيلغروف رقم أ.ج/ ١٠٥١/ ٦/ج بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل. ولم نطلع بعد على المسودة النهائية لتلك المذكرة وسنعقب على ما ورد فيها إذا كان ذلك ضرورياً حينما نطلع عليها. وحالياً فإن هنالك موضوعين وردا في اجتماع دنكن والعميد هولم وربما ترغب في معرفة وجهة نظرنا المفصلة حول ما جاء في الفقرة ٦ من رسالة المعتمد السياسي رقم ٨ ـ ١١/ ٦٤ بتاريخ ٢٨ نيسان/ أبريل، ونحن لا علم لنا ما إذا كان هذان الموضوعان ستتم مناقشتهما في ورقة عدن أو ما إذا كان السلطان أو مستشاروه سيطرحونهما للنقاش، إلا أننا نعلم بأن السلطان قد درسهما هو ومستشاروه وتعرضوا لهما مرات عديدة مؤخراً.

٢. هناك اقتراح بزيادة جنود جندرمة عُمان حتى تصل إلى فرقتين وأن يتمركز قطاع من المقر الرئيسي في مدينة صور في المنطقة الشرقية. ويبدو لنا في هذه الفترة أن هناك نقصاً في الجانب الأمني في منطقة صور وكذلك في ظفار مما سيشكل مخاطر جمة إذا ما استغل المتمردون ذلك في عمليات تهريب السلاح. وذلك على الرغم من أن زيادة عدد جنود الجندرمة ستكون مكلفة للغاية حتى تتمكن من حفظ الأمن في كامل المنطقة إلا أن ذلك يستحق هذه التكلفة الباهظة وذلك لحفظ المصالح العامة المتعلقة بالأمن من جانبنا ومن وجهة نظر السلطان.

٣. كما طرحت كذلك مسألة البحرية السلطانية والتي تعتبر جزءاً من جند الجندرمة. وتضم البحرية حالياً مركباً شراعياً لا فائدة ترجى منه حيث تبلغ سرعته القصوى ٨ عقد، ويمكن لأي مركب مزود ومجهز أن يتفوق عليه في السرعة ويخلفه وراءه كما أنه كان كثيراً ما يتوقف عن العمل من أجل الإصلاح. إن ما نحتاج إليه ونفضله هو مركبان تتراوح سرعتهما الأدنى بين ١٠ ـ ١٢ عقدة تضمان مدفعاً صغيراً وذلك لأداء مهام وعمليات الاستخبارات، واعتراض أي من المراكب التي يشك في أنها تقوم بأعمال معارضة. كما أن وجود مركبين حربيين صغيرين سيكون شيئاً مرغوباً فيه ومثالياً. وننصح بصرف مال إضافي مبدئي وذلك من أجل الحصول على مركبين من هذا النوع بدلاً من أن نضيع مالاً وبصورة مستمرة على مركب لا قيمة له البتة من الناحية العملية.

٤. وهناك مقترح آخر يتلخص في زيادة فصيلة واحدة من الجند لسرية الحراسة الموجودة في مسقط وذلك لتمكين الفصائل من القيام بالعمليات الدورية حيث يكون دائماً أحد الفصيلين قائماً بنشاط من الحراسة والحماية. وحالياً فإن سرية الحراسة قل أدائها ولم تعد تقوم بالعمل المنوط بها بصورة مرضية وذلك بسبب قيامها فقط بأعمال روتينية. هذا يعني أيضاً المزيد من الإنفاق المالي ولكنه سيؤتي ثماره في أن تصبح السرية أكثر كفاءة وسوف ترتفع كذلك الروح المعنوية للفريق العامل فيها.

٥. وهناك مطلب آخر تمت الإشارة إليه في عدم القدرة على مطاردة المجرمين الذين تسببوا في اندلاع النيران المروع الذي حدث مؤخراً. فالحاجة إلى تحسين أداء الاستخبارات في مدينتي مسقط ومطرح واللتين لا تشملهما قوات السلطان المسلحة وكذلك لأن الشرطة غير مدربة لمواجهة مثل هذه الأعمال

التخريبية. ونحن نعتبر بأن هذا مطلب حقيقي. ولأنه يقع من ضمن مسؤوليات الشرطة فإن أفضل طريقة لمواجهته هو بإنشاء وحدة صغير للمخابرات تكون منفصلة عن قوات السلطان المسلحة.

٦ . لم يقترح المعتمد السياسي بأن نقدم نحن أنفسنا هذه النقاط. إلا أنه إذا ما اقترحت علينا بواسطة السلطان خلال المراجعة فسوف نؤيد المقترحات الواردة في الفقرات ٢ و٣ و٤ أعلاه خاصة تلك المتعلقة بجند الجندرمة والبحرية وإذا ما كان من السهل الحصول على المال فإننا نريد أن نرى شيئاً عملياً حول موضوع المخابرات الوارد في الفقرة ٥ أعلاه. ونحن نعلم بأن أي مقترح يتعلق بأي زيادات مالية سينظر إليه بنوع من الحذر وعدم الرضا في بعض المراكز إلا أنه وبتمعن ودراسة لهذه المقترحات فإننا نعتقد أن السلطان ومستشاريه سيقرون بها ويعتبرونها هامة وضرورية.

٧. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى غريفيز في مسقط.

مخلصكم

أف. دي. دبليو. براون

(F. D. W. Brown)

الوثيقة رقم (١٢٨٨)

ســري

1091

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

١٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٤م

المحترم أر. أس. كروفورد (R. S. Crawford)

وزارة الخارجية

عزيز استيوارت

الرجاء الإشارة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٣٦٥ المتعلقة بموضوع لجنة عُمان الخاصة بالأمم المتحدة. علمت من السلطان أنه قد استلم رسالة رئيس اللجنة. سأذهب إلى صلالة يوم ١٥ حزيران/ يونيو لمواصلة الجولة الثانية من الحديث.

٢. بدأ السلطان بإطلاعي على رسالة رئيس اللجنة ومحتوياتها. ملحق نسخاً من هذه المحتويات (المحتوى الثاني عبارة عن نسخة من قرار الجمعية العام رقم: ١٩٤٨ (١٨)) والذي استلمته من قبل. وبعد أن شكرت السلطان على ما قام والتزم به تجاه كافة التوصيات وبحسب اتفاقنا السابق فلقد ذكرته بأننا أيضاً قد اتفقنا لمواصلة النقاش حول نقطة خاصة بعد استلامه لرسالة الأمم المتحدة. وهذه النقطة تتعلق بتعيين محامٍ حتى يتمكن من تقديم قضيته إلى لجنة عُمان الخاصة. ولكن وقبل الخوض فيِ موضوع المحامي أود أن أساله إذا ما كانت لديه آراء وأفكار أخرى حول السماح للجنة بدخول السلطنة. فأجاب قائلا وبدون إعادة

النظر في هذا الموضوع فإنه أصبح أكثر قناعة بأنه سيكون خطأً كبيراً وغلطة فادحة إذا ما سمحنا للجنة بدخول السلطنة. وأشار السلطان بصفة خاصة إلى الفقرة ٥ من المحتوى الذي شملته رسالة رئيس اللجنة.

٣. وحول موضوع استخدام محام فلقد قال السلطان بأنه قد أطال التفكير فيه قبل وبعد استلامه لرسالة رئيس اللجنة. وكلما طال تفكيره فيه كلما ازداد استياؤه من فكرة تعيين محام. والحقيقة هي أن السلطان نفسه ليس رجل تاريخ أو شخص ضليع في التاريخ وهو بالطبع ملم بتاريخ إقليمه إلا أنه يفتقر إلى المعرفة الكاملة والدقيقة بالتاريخ حتى أن معرفته ضئيلة وقليلة بالنسبة للأقاليم والمناطق التي كان فيها والده وجده. وإن الأرشيف أو المخطوطات والمحفوظات المتعلقة بالسلطنة قد تدمرت حينما تعرضت مسقط للهجوم من العمانيين عام ١٨٩٥م ورغم وجود أرشيف من ذلك الوقت فإنه لم يطلع عليه ولم يدرسه بصورة دقيقة كما لم يكن لديه الوقت لذلك. وقال إن استخدام شخص مثل السيد/ كيلي والذي قد أعجبه كتابه الأخير حول البريمي جداً فإن ذلك الأمر لن يكون عاملاً مساعداً. وليس هنالك مادة مكتوبة أو سجلات يمكن الاعتماد عليها في معرفة تاريخ السلطنة دعك من تاريخ ما قبل السلطنة. كان يمكنه أن يبرهن على كل شيء ورد في كتاب السيد كيلي إلا أنه وببساطة ليست لديه الثقة في فعل ذلك. والشيء الذي يخشاه هو أن يتورط في حجج ومجادلات تاريخية وقانونية وهو قد لا يملك المقدرة على التعامل معها. كما أنه ليس في وضع يمكنه من تعيين محام واع ومدرك ودقيق. إن ما يقلقه ليس التكلفة الخاصة بتعيين محام وذلك على الرغم من أنه سيكون مستعداً لدفع المبلغ لو أعتقد فعلاً بأن هنالك جدوى من ذلك. إلا أن لديه «شعور داخلي عميق» بأن ذلك سيجلب عليه مخاطر جمة ومن المحتمل جداً أن تكون نتيجة ذلك مضرة للغاية.

٤ . وضعت كافة الحجج المألوفة أمامه مرة أخرى. ولقد استمع بصبر وبتعاطف وقال إنه مدرك ومتفهم لصعوبات ومشاكل حكومة صاحبة الجلالة التي تواجهها وهي تفوق مشاكله بحسب ما تهتم به هيئة الأمم المتحدة، أي بمعنى أن مشاكل حكومة صاحبة الجلالة أمام هيئة الأمم المتحدة أكثر من مشاكله معها. وهو يريد أن يفعل ما يمكنه من المساعدة إلا أنه مقتنع أن تدخل المحامي لن يكون أمراً حميداً. وقال بأنه لا ينبغي عليه الآن أن يجيب على رئيس اللجنة برفضه السماح لهم بالدخول للسلطنة وهو يريد نصيحتي في ما سيكتبه رداً على رئيس اللجنة. وسنرى ما هي الخطة الآتية التي سيتخذها رئيس اللجنة. فإذا ما كتب مرة ثانية طالباً اتصالاً ومقابلة مباشرة بينه وهو نفسه وبين اللجنة (الفقرة ٥ (ج) من

محتويات رئيس اللجنة بتاريخ ١٨ أيار/مايو)، سيكون السلطان حينها مستعداً للقول بأنه يرغب في استقبال واحد من أعضاء اللجنة على أن تكون النقاط التي سيبني عليها تعقيباته مكتوبة قبل فترة من الاجتماع. وعلى أن تكون النقاط والأسئلة محددة وليست نقاطاً أو أسئلة غير واضحة أو عامة. وعلى ضوء هذه الشروط سيكون السلطان مستعداً للقاء عضو اللجنة في صلالة أو لندن حيث إنه سيستشير حكومة صاحبة الجلالة بصفة خاصة حول التوصيات والردود التي سيقولها إجابة عن النقاط والأسئلة التي ستطرح عليه. لذا فسيكون عقد الاجتماع في لندن له دلالة إيجابية. وهو يتساءل ما إذا كانت هذه الأقطار سنكون ذات فائدة. وهو لا يود الذهاب إلى أبعد من ذلك كما أنه حريص على مساعدة حكومة صاحبة الجلالة إذا ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

٥ . وقلت له إن حكومة صاحبة الجلالة ستصاب بخيبة أمل إذا رفضت فكرة المحامي إلا أنني قد لاحظت أنه وأخيراً قد غير من وجهة نظره بهذا الخصوص. وعلى ضوء ذلك فإنني أعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة ستعتقد أن ما قدمه السلطان من اقتراح بديل ستكون له فائدة. (وهو بالطبع أحد الخيارات التي وضعت أمامه شهر شباط/فبراير الماضي) واقترحت عليه أن يستعين بالسيد كيلي فسيكون ذلك عوناً له بالنسبة لردوده حول النقاط التي ستثيرها وتطرحها عليه اللجنة. ولم يعترض السلطان على ذلك. وفي إجابة على سؤال لي قال السلطان بأنه وبلا شك سيرد على رئيس اللجنة إذا ما اتصل به مرة أخرى إلا أنه لا يود قبول المقترح الآن.

٦ . وبعد ذلك بحثنا في ما سيقوله السلطان رداً على رسالة رئيس اللجنة بتاريخ ١٨ أيار/مايو وقال السلطان موافقاً بأن رده سيكون على نفس الرد الذي كان عليه في رسالاته السابقة لرئيس الجمعية العام. وتم البت في نص رده النهائي وهذا سيتم إرساله عن طريق التلغراف ربما من مسقط يوم ١٩ أيار/مايو. لم يخاطب السلطان عبد الرحيم بازواك بـ «رئيس لجنة عُمان الخاصة» ورأى أن من المستحسن والأفضل أن يخاطبه بـ عناية السكرتير العام، حيث إن رسالة رئيس اللجنة قد أرسلت إليه بصيغة الغائب وكانت كالآتي: من السكرتير العام إلى قسم الشؤون الخارجية بمسقط.

٧ . وبعد ذلك سأل السلطان إذا كنا سنوافق على مسودة رسالته الأخيرة إلى رئيس اللجنة إذا ما حان وقت إرسالها. والمسودة المتفق عليها من الجزء الأساسي أيضاً ألحقت بالرسالة وشعرت بأنه من الأفضل حسم هذا الموضوع قدر ما نستطيع وبغض النظر عن كل شيء. كما أن غياب القنصل العام في إجازة وسفري المزمع

إلى لندن في يوم ١١ تموز/ يوليو كل ذلك يجعل من المستحيل حقيقة الشروع في مناقشات أخرى لذا كان لابد من حسم هذا الموضوع بأسرع فرصة.

٨. على الرغم من أننا لم نحقق الكثير من الأهداف التي ننشدها ونرجو تحقيقها فارجو أن تكون قد شعرت بأنا قد أنجزنا شيئاً يستحق ما فعلناه وما قضيناه من مناقشات طيلة هذه الساعات. وهناك شيء واضح بالنسبة لي تمام الوضوح وهو أنه لا ينبغي علينا أن ندع السلطان يستمر في هذا المنوال أكثر من ذلك بمعنى أنه ينبغي علينا أن نوقف السلطان حتى لا يطالب بأشياء قد تكون لها نتائج سلبية أو أن يرفض أو يصر على فعل شيء مماثل. فإذا كنت توافقني الرأي فستكون الخطوة التالية أن تبادر بعثتانا في نيويورك إلى مفاتحة رئيس اللجنة مباشرة بعد ان استلم جواب السلطان بأن يرسل رسالة أخرى إلى السلطان بخصوص ما جاء ذكره في الفقرة ٤ إعلان من دون أن نكشف بالطبع عن علمنا برد السلطان عليها. وإذا تكلل كل ذلك وفقاً لما خططنا له فالسلطان وعلى الأقل سيبدي ويظهر رغبته في التعاون مع اللجنة. ومن خلال عملية الأسئلة والأجوبة فسنتمكن من مساعدة السلطان من وراء الكواليس حتى يتمكن السلطان من الحصول على نقاط عبر اللجنة. وسيكون من المهم بحسب اعتقادي أن يكون العضو من اللجنة الذي يفترض أن يقابل السلطان رئيس اللجنة نفسه. وتعهد السلطان أن يطلعنا من خلال القنصل العام في مسقط إذا ما استلم رسالة أخرى من رئيس اللجنة وبالوقت الذي سيرد عليها فيه.

٩. إنني أكتب بطريقة منفصلة حول نقاط أخرى تمت إثارتها وطرحها أثناء المناقشة مع السلطان. هذه الرسالة حولت عن طريق السفرية العائدة إلى البحرين حتى تلحق بحقيبة اليوم.

١٠. أرسل نسخة من هذه الرسالة مع محتوياتها إلى كل من بات دين في نيويورك غريفيس في مسقط.

دبليو. أتش. لوس

(W. H. Luce)

الوثيقة رقم (١٢٨٩)

الأمم المتحدة ـ نيويورك

١٨ أيار/مايو ١٩٦٤

استلم بتاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٦٤م

صاحب السمو السلطان سعيد بن تيمور

سلطان مسقط وعمان

سموكم . . ،

لي عظيم الشرف للإشارة إلى بحث القضية العمانية من طرف الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في جلستها الثامنة عشرة وكذلك إلى القرار رقم ١٩٤٨ (١٨) الذي تبنته الجمعية العامة بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣م. ومما يجدر ذكره هو أنه وبهذا القرار فإن الجمعية العامة قد اتخذت قراراً بتكوين لجنة خاصة للتقصي والبحث عن الأوضاع في عمان. ولاحقاً عين رئيس الجمعية العامة كلاً من الأقطار التالية أعضاء في اللجنة وهي أفغانستان وكوستاريكا ونيبال ونيجيريا والسنغال. وفي اجتماعها الأول شرفتني اللجنة بانتخابي رئيساً لها.

ولقد كوَّنت الجمعية العامة اللجنة الخاصة بتحليل وفحص القضية العمانية وتقصي كافة الحقائق عنها وكذلك طلبت من اللجنة كتابة تقرير للجمعية العامة يقدم في جلستها التاسعة عشرة.

بدأت اللجنة الخاصة أعمالها وفقاً للتفويض الذي منحته إياها الجمعية العامة ودرست الوسائل التي تمكنها من أداء أعمالها. ولكي تحفظ وتصوت وتحقق ما جاء في قرار الجمعية العامة فإن اللجنة تزمع القيام بتحليل وفحص واف

ودقيق لكل ما يتعلق بمظاهر وسمات القضية. وذلك من أجل أن تتمكن من كتابة تقرير شامل ووافٍ ومكتمل الجوانب وأن يكون كذلك تقريراً موضوعياً لتقديمه للجمعية العامة. واللجنة في ذلك ترجو وتأمل في أن تحقق المعلومات والمقترحات التي تتمكن من عرضها أمام الجمعية العامة، حلاً عادلاً ومنصفاً لإيجاد حل لهذه القضية.

وإنني على يقين من أنك توافق اللجنة على أن تتمكن من أن تتأقلم وتكيف نفسها بادي ذي بدء وفي المقام الأول مع الأوضاع في المنطقة. ولأنه ومن خلال مثل هذه الزيارة ستتمكن اللجنة من القيام بالملاحظات والتحريات والاستجوابات التي ستساعد اللجنة في عملها. ومرفق نسخة من توضيح نقاط سلطة وصلاحية اللجنة. ولكل هذا الأسباب فإن اللجنة تعتقد بأن زيارتها للمنطقة ستكون أمراً ضرورياً، وطلبت اللجنة مني أن ألتمس منكم التعاون في تسهيل مثل هذه الزيارة.

الرجاء لفت انتباهكم لإنفاذ ما جاء في الفقرة ٢ من القرار والذي ورد فيه بأن الجمعية العامة تدعو كافة الأطراف المعنية للتعاون مع اللجنة الخاصة بكافة الوسائل المتاحة بما يشمل ذلك من تسهيل زيارتها للمنطقة. وتود اللجنة بأن تضيف القول بأن تعاونكم في هذا الأمر لن يكون فقط ذا فائدة عظمى وكبيرة للجنة، ولكنه أيضاً سيؤسس على حسن النية تجاه هيئة الأمم المتحدة.

لذا فإن اللجنة ترجو أن تفهموا وتدركوا بالروح التي طلب فيها ذلك وبعد أن تولونها كامل الاعتبار فستجدون بأنه من الممكن تسهيل الزيارة للجنة.

وتفضلوا سموكم بقبول فائق التقدير،

عبد الرحمن بازواك

رئيس اللجنة الخاصة بعمان

الوثيقة رقم (١٢٩٠)

وزارة الخارجية

SW1 (BC 1071/60)

٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٤

السير باتريك دين (Sir Patrick Dean)

بعثة المملكة المتحدة

نيويورك

أرفق مع هذا الخطاب مذكرة حول العلاقات البريطانية مع سلطنة مسقط وعمان لإيصالها إلى رئيس اللجنة المختصة بعمان، وهي مطروحة لأية تعليقات من المعتمد السياسي، ونترك لك أن تقرر إن كنت تنوي تسليمها إلى رئيس اللجنة بنفسك أو تنتظر حتى تطلب اللجنة المختصة بصورة رسمية معلومات عن موقفنا في ما يتعلق بالسلطنة.

٢. لم يكن تحضير هذه المذكرة بالأمر الهين، إذ لم يوجد في ما هو مسجل من تاريخ علاقتنا ما كان من شأنه أن يضع مسألة أحقية ملك السلطان موضع تساؤل. وعلينا مع ذلك أن نقر أمام أنفسنا أننا ومنذ حوالى القرن ونحن نتعامل مع السلطنة على أنها إحدى الدول المحيطة بالهند البريطانية. فالحكومة القديمة في الهند كانت نادراً ما اعتبرت مسقط أكثر من دولة يتم التعامل معها وفق المصالح الإمبريالية سواء كانت حكومة الهند ترغب في إعلان الوصاية على السلطنة أم لا. فهناك فترات من تاريخ مسقط وتحديداً في العقد الثاني من القرن العشرين اعتمدت فيها السلطنة على القوات البريطانية في توفير الحماية من الهجمات القبلية من الداخل، وتهدف المذكرة المرفقة إلى وضع هذه الأمور في منظور معاصر وأن تظهر هذه العلاقة الآخذة بالتطور على أنها علاقة مستندة على مبدأ سيادة واستقلالية السلطنة.

٣. لا توجد أي تصورات وهمية في المذكرة ولكني سأسرد لك بعض ما هو غير مذكور.

أ) البعثات العسكرية التي أرسلت إلى مسقط في بداية القرن التاسع عشر، كما تنص المذكرة، قد صممت لكي تتصدى للقراصنة بطول الساحل. ولا تضيف المذكرة أن هناك غرضاً آخر وهو حماية مسقط من أن يستولي عليها الوهابيون والذين كانوا يهيمنون على معظم المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية.

ب) كانت البعثات العسكرية للأعوام ١٨٢٠ و١٨٢١ مكلفة وغير ناجحة ولذلك قررت حكومة الهند ألا تتدخل عسكرياً في السياسات المحلية لمسقط مرة أخرى. وفي ما بيننا فإننا لا يمكن أن ندعي أنه كان هنالك تقدير غير مبرر لمسألة السيادة في الموضوع. وهنالك حسابات مشابهة تقف خلف قرار «دلهي» في ١٨٨٨ ـ ١٨٩٠ م بعدم مد حمايتها على السلطنة.

ج) وعندما نتحدث عن الإعاقة النشيطة ضد حملة «زنجبار» في ١٨٥٨ فإننا لا نقول بأنه قد تم إرسال قوة بحرية لتحجب بين حملة السلطان التي انطلقت في البحر وبين «زنجبار».

د) ولم نذكر أن الإعلان الفرنسي الإنكليزي ١٨٦٢ في مضمونه يعني اتفاقية كف الأيدي. حيث اتفقت بريطانيا وفرنسا لأسباب عملية على التخلي عن «زنجبار» و«مسقط» بدلاً من السماح باستقلال أي من البلدين.

هـ) ولقد أولينا شيئاً من الاهتمام لإعلان السلطان فيصل واتفاقية عامي ١٨٩٠ و١٨٩١ حيث تمت مناقشتها في اللجنة الرابعة في الاجتماع الأخير. إن الاتفاقية التي نصت على موافقة السلطان فيصل على ألا ينقل ملكية أي منطقة بدون موافقة من بريطانيا، كانت وبدون شك قد صيغت تحت الضغط وبالنسبة لحكومة الهند كان ذلك بديلاً لمد الوصاية والتي نظر إليها في حالة مسقط على أنها غير مجدية. ولقد أعلمنا السلطان بأننا الآن ننوي إعلان تبادل للرسائل (مشاورات) في العام ١٩٥٨ تلغى بموجبها تلك الاتفاقية.

و) أثرت المنافسة الفرنسية/ البريطانية على مسقط تقريباً حتى بدء الحرب العالمية الأولى، عندما أعطى السلطان لفرنسا امتياز منجم فحم في بندر الجصة في ١٨٩٨ . ولقد نجحنا في مطالبتنا السلطان أن يرد هذه الهدية في العام التالي. وحتى أوائل القرن العشرين رفضت فرنسا الانضمام في أي عمليات لقمع تجار السلاح، وأصبح هناك حصار بريطاني مفترض لقمع تجارة السلاح.

ز) لقد تمركزت القوات البريطانية الهندية في مسقط من ١٩١٣ وحتى وقت اتفاقية «السيب».

ح) وعلى حد علمنا فلم تثر مسألة قيام شركة بترول أخرى غير بريطانية بالتنقيب في السلطنة حتى بعد الحرب العالمية الثانية عندما سمح لشركة أمريكية بالتنقيب في «ظفار». ويجب أن يبقى السؤال مفتوحاً عما إذا كانت الرخصة بذلك قد منحت من جانب السلطات البريطانية قبل عام ١٩٣٩.

ط) ولم يتم ذكر المعونة التي قدمناها للسلطان في البريمي. ولأسباب واضحة فإننا لا نرغب في أن نرى لجنة مختصة تتدخل في هذا الجانب الخاص من علاقتنا مع السلطان.

٤ . ونجد أنه لابد من إرفاق أوراق المعاهدة الحالية مع السلطنة والاتفاقات التي تلت ذلك في ما يخص المساعدات العسكرية والاقتصادية. وربما يطلب منك أن تظهر النصوص التي تبيح لنا استخدام المجال الجوي لـ «مصيرة» و«صلالة». عمليات تبادل الخطابات هذه لا يمكن أن يتم نشرها. وإذا تم الإصرار على هذه النقطة فيجب أن تقول ببساطة أننا لم نطلب من السلطان أن يوافق على نشرها ولا يفترض القيام بذلك. تتضمن الاتفاقية إجراءات إيجار (رغم أن من الأفضل عدم ذكر هذا وذلك بسبب قيامنا بتخطيط قد يكون مماثلا مع عدن). وتتضمن احتياطيات معينة للاحترام الكامل لسيادة مسقط.

٥ . وإذا تم الإصرار على قضية السلطات القضائية، فيجب أن تشير إلى كونها محدودة تماماً، وكون أن هذه الترتيبات ينتهي العمل بها في نهاية ١٩٦٦ . ويجب أن لا تلمح أنها غير قابلة للتجديد، ولكن يمكنك القول إن مسألة إمكانية التمديد ومدى استمراريتها بعد ذلك الوقت هي مسألة ستكون خاضعة للنقاش مع السلطان، والذي سيكون حراً في اتخاذ قراراته.

٦ . سأبعث بهذا الخطاب مع مرفقاته المعنونة إلى المعتمد السياسي، إلى غريفز في مسقط وإلى مباني السفارة في واشنطن، باريس، لاهاي، داكار، لاغوس، كابول، كاتماندو، وسان خوسيه. ولقد تم إرسال نسخة إلى المفوضية البريطانية العليا في دلهي. وإلى مكتب علاقات الكومنولث.

أر. أس. كروفورد

(R. S. Crawford)

الوثيقة رقم (١٢٩١)

ســـري

من بيروت إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

دائرة التوزيع

السير دي. ريتشيز (Sir D. Riches)

رقم ٤٢٤

٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٤

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٤٢٤ في ٢٣ حزيران/ يونيو:

تكرر لعلم البحرين

وتحفظ في بغداد، دمشق، جدة، واشنطن، مسقط وبعثة المملكة المتحدة نيويورك

برقيتك رقم ٥٤٧ حول: الثوار العمانيين

لقد زار السيد أجاز (Ajazz) مرة أخرى أحد أعضاء هيئتي في ٢٢ حزيران/ يونيو. قبل إثارة موضوع برقيتك المشار إليها، أدلى السيد أجاز بتفاصيل اتصالاته السابقة مع هذه السفارة إلى الأمير فيصل وكذلك أمام اجتماع كامل لخمسة من أعضاء مجلس الثورة العماني، وعندما وافق الكل بالإجماع بما فيهم الشيخ طالب على ما يبدو على إجراء مفاوضات استكشافية مبدئية، وقد علق الأمير فيصل أن المشكلة العمانية تهم الشعب العماني وأنه سيتقبل ما يرونه مناسباً لهم.

٢ . قال أجاز بأنه يريدنا أن نعلم أن هناك وفداً عمانياً ذهب مؤخراً لمقابلة حاكم الكويت وكانت هذه مبادرة من جانب الثوار الذين قرروا في اجتماع عقد

في الدمام في شهر أيار/مايو، والذي حضره أجاز (والذي لم يكن في الكويت آنذاك)، قرروا الطلب من الحاكم القيام بالتفاوض نيابة عنهم، ووفقاً لذلك تم رفع تفويض موثق يخول الحاكم كل الصلاحيات لإجراء المفاوضات نيابة عنهم وبأن تمنح حكومة صاحبة الجلالة الضمانات المطلوبة لتأمين المصالح العسكرية والاقتصادية البريطانية في عمان.

٣. رفض الحاكم القيام بالتفاوض ولكنه عرض مساعيه الحميدة لمحاولة التوصل إلى حل سلمي.

٤. قال السيد أجاز أن الحاكم رفض التفاوض لأنه كان يدرك نوايا عبد الناصر في إدامة النزاع في عُمان لكي يكون العصا التي يضرب بها البريطانيين، وهو لا يرغب في اتخاذ موقف في هذا الموضوع يؤدي لفتح باب الصراع مع عبد الناصر.

٥. عندما علم أجاز أننا مستعدون لإجراء مقابلات سرية واستكشافية في بيروت مع صالح بن عيسى وسليمان بن حمير قال لنا بأن هناك طريقتين محتملتين للتعامل مع المسألة العمانية الأولى عن طريق محاولة الوصول إلى تسوية كاملة.ولم يهون من الصعوبات التي يمكن أن يواجهها لتحقيق ذلك.

٦. أما الطريقة الثانية فهي محاولة الوصول إلى اتفاق ينهي الصراع في عُمان ويتضمن هذا إجراء اتفاقيات مع سليمان وصالح وقادة القبائل الآخرين من أمثال محمد بن سليمان أبي داوود، وبعد ذلك سيستغلون نفوذهم مع القبائل لجعلهم ينبذون العداوات وسيتم القضاء على حركة الثورة إذا لم تساندها القبائل، بمجرد انتهاء الصراع فإن محاولات تدخل الدول الخارجية مثل مصر والجزائر والعراق والصين وروسيا ستتوقف وعندئذ لن تستغل تلك الدول المشكلة العمانية لتحقيق مصالحها. هناك خطر واحد إنه بمجرد علم عبد الناصر بما يجري سيكثف نشاطه داخل عُمان ويحاول منع الوصول إلى تسوية.

٧. أما الطريقة الأخرى فستكون مؤقتة ولكنها بلا شك ستكون أسهل وتوفر أملاً أكبر للنجاح في الوقت الحالي، وهو يرجو أن تؤدي هذه الطريقة إلى تكوين موقف واقعي لكل الأطراف المعنية وأن تؤدي كذلك إلى التسوية النهائية والكاملة غير المتاحة في الوقت الحالي. ولكن مثل هذا الترتيب المؤقت يتطلب بالتأكيد ضمانات من حكومة صاحبة الجلالة فبدونها لن يجرؤ قادة الثوار العمانيين على العودة خوفاً من انتقام السلطان.

٨. قال السيد أجاز إن هناك حاجة للاستعجال في عقد المفاوضات إذا كانت هناك رغبة في تجنب حصول موقف أخطر في عمان. إنه لا يستطيع إفشاء أسرار

عن المجلس العماني ولكنه يريد أن يركز على نقطتين. من الواضح أن مصر ولأول مرة من أربع سنوات توافق على دفع حصتها في العمليات العمانية وهذا بصرف النظر عن مساعدتها الأخرى التي دأبت على تقديمها. ثانياً، وكما نعلم فإن العمانيين كانوا يتلقون تدريباتهم في دول عربية كثيرة وليس فقط في مصر والجزائر. وفي القريب العاجل ستتحد هذه القوى المدربة وتمارس نشاطها بشكل جدي.

٩ . بخصوص الاجتماع مع سليمان وصالح، فلقد كان الأول موجوداً في بيروت مسبقاً. واحتاج أجاز فقط إلى ثلاثة أيام لكي يرتب عقد اجتماع. أن من المفضل القيام بالمحادثات الاستكشافية قبل مناقشة المشكلة العمانية في اجتماع الجامعة العربية المقرر في الأسبوع الثالث من تموز/يوليو حيث سيتم حينها اتخاذ قرار حول سبل إثارة المشكلة العمانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الشتاء.

١٠ . لقد تم الاتفاق مع أجاز على أنه وفي حال قبول كل الأطراف فإن موعد عقد الاجتماع سيكون في ٦ تموز/يوليو في بيروت. فإذا كنتم موافقين ربما تودون إعلام المفاوض الآن.

١١ . ذكر أجاز أنه يمكنه الاجتماع بالأمير فيصل والطلب منه ممارسة الضغط على غالب لكي يكون أكثر عقلانية في مطالبه عندما تكون هنالك فرصة للتوصل إلى تسوية معقولة.

١٢ . تبعاً لما قاله أجاز فإنه لا يستلم أجراً من العمانيين لقاء خدماته. فهو يعمل كنوع من الانتداب وهو يتلقى أجره من الأمير ابن جلوي بالنيابة عن السلطات السعودية.

وزارة الخارجية يرجى التمرير لبرقية البحرين ١١٢ وللحفظ في واشنطن رقم ١٠ والبعثة البريطانية في نيويورك ٣.

تكرر وفق الطلب

التوزيع على:

الدائرة العربية

الدائرة الشرقية

N.E.A.D

الوثيقة رقم (١٢٩٢)

ســري

برقية من بيروت إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

دائرة التوزيع

السير دي ريتشيز (Sir D. Riches)

رقم ٤٤٦

٣ تموز/ يوليو ١٩٦٤

عاجل

ســري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٤٤٦ في ٣ تموز/ يوليو:

تكرر لعلم: دمشق، البحرين

للحفظ في: مسقط، واشنطن، جدة، بعثة المملكة المتحدة نيويورك، الكويت

البرقية بي سي ١٠١٦/ ٥٥ج

الاستفسار اليوم عما إذا كان الوضع يتطلب بدء المناقشات مسارها كما كان مقترحاً في الأسبوع الذي يبدأ يوم ٦ تموز/ يوليو.

٢. لقد اتصلنا بالمفاوض وبناء على اقتراحه أخبرنا السيد أجاز بأنه سيصل إلى بيروت ويكون جاهزاً لإجراء المباحثات الاستكشافية يوم الخميس ٩ تموز/

يوليو، وأخذ السيد أجاز على عاتقه مسؤولية تواجد الشيخ صالح بن عيسى وسليمان بن حمير وولده هنا بناء على ذلك.

٣. إذا أردت أيضاً أن ترسل موجزاً إلى المفاوض، فسأكون شاكراً أن تبعث لي بنسخة منه.

وزارة الخارجية ترجو إرسال برقياتي رقم ٢١، ١٢٠ بالترتيب إلى دمشق والبحرين كما أرجو الحفظ في مسقط والكويت وواشنطن وبعثة المملكة المتحدة نيويورك بالأرقام ٦، ٥، ١١، ٥ بالتوالي.

(مكرر حسب الطلب)

التوزيع على:

الدائرة العربية

الدائرة الشرقية

أن. إي. أي. دي.

الوثيقة رقم (١٢٩٣)

سـري

برقية من البحرين إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

دائرة التوزيع

السير دبليوز لوس (Sir W. Luce)

رقم ٣٣٦

٧ تموز/ يوليو ١٩٦٤

عاجل

سـري

معنونة إلى برقية بيروت رقم ١٤٠ في ٧ تموز/ يوليو:

المعلومات مكررة: وزارة الخارجية، دمشق

برقية وزارة الخارجية ٤٤٦ حول الاتصالات مع الثوار العمانيين

سوف أتوقف في بيروت في الرحلة رقم BA 215 الساعة ١١,١٥ يوم السبت ١١ تموز/ يوليو في طريقي إلى لندن، سيكون من المناسب أن يحضر المفاوض لمقابلتي في المطار لإجراء محادثات خاصة تجنباً لخطر تسرب نبأ هذه المقابلة ومنعاً للإحراج. لقد سألت السيد بلفور بول كذلك عن مدى إمكانية الحضور لمناقشة موضوع آخر.

وزارة الخارجية ترجو الإرسال إلى برقية بيروت رقم ١٤٠ أولا ثم إلى برقية دمشق رقم ٣.

(مكرر حسب الطلب)

التوزيع على: **ـ الدائرة العربية ـ الدائرة الشرقية** ـ N.E.A.D

الوثيقة رقم (١٢٩٤)

ســري

برقية من وزارة الخارجية إلى بيروت

شفرة/ OTP

دائرة التوزيع

رقم ٦٢٥

٧ تموز/ يوليو ١٩٦٤

عاجل

ســري

معنونة إلى برقية بيروت رقم ٦٢٥ في ٧ تموز/ يوليو:

المعلومات المكررة:

دمشق رقم ٨٧ البحرين رقم ١٠٣

بعثة المملكة المتحدة نيويورك رقم ١٦٦٢ مسقط

برقيتك رقم ٤٤٦ في ٣ تموز/ يوليو حول الثوار العمانيين

لقد تم تقديم إيجاز للمفاوض مباشرة والتالي يلخص الإيجاز:

٢ . **خلفية تاريخية**: بعد تلخيص المناقشات التي دارت عام ١٩٦٠، ١٩٦١ وتوضيح أسباب فشلها والتي تم تسجيلها جميعاً في ملفات المفاوض، يوجد ملخص للاتصالات التي اتبعت ذلك والتي أجريت مع الثوار وبالأخص عبد الله أحمد الغزالي وفايز أجاز، تكشف هذه الاتصالات عن عدم تنازل الثوار عن

مطالبهم كما توضح التردد والانقسامات التي توجد بينهم: فهي توضح استعداد بعض الثوار (ليس بينهم الشيخ طالب) للتخلي عن «وجهات نظر معينة» وكانت قمة الاتصالات عندما اقترح أمير الكويت عقد لقاء بين عبد الله الغزالي وحكومة صاحبة الجلالة في نهاية شهر أيار/مايو، وكانت شروط الثوار غير واقعية آنذاك - عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه عام ١٩٥٥ والحصول على ضمانات بريطانية لتأمين عودة الثوار - وبعد ذلك بفترة قصيرة قطع الأمير تلك المبادرة بسبب الخلافات الشديدة بين الثوار، وهذا الاختلاف يجعل المباحثات الاستكشافية ذات قيمة كبيرة. انظر إلى برقية جدة رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٦٣ وكذلك إلى برقيات الكويت أرقام ١٦١، ١٦٢ لسنة ١٩٦٤ (تم نسخها كلها لتقديمها لك). انظر كذلك إلى برقياتك أرقام ٢٩٣، ٣٤٦، ٤٢٤.

٣. **موقف الحركة الثورية**: تشير التقارير إلى أن احتمال إجراء مفوضات قد تم طرحه في مناقشات قيادة الثورة، وكذلك تم نقاش موضوع إجبار الشيخ طالب على التخلي عن منصبه، هذا إلى جانب موضوع سخط الجامعة العربية من الطريقة التي يتم استخدام الصندوق بها، إن الثوار لم يلاقوا نجاحاً منذ فترة طويلة من الزمن ويبدو أن حالتهم المعنوية منخفضة.

٤. موقف السلطان (برقية البحرين بالرقم ٢٩٧). لقد وافق على استطلاع نوايا الثوار. أن الوكيل السياسي يعتقد أنه قد يتساهل بعض الشيء في شروطه إذا ما أظهر الثوار تبدلاً حقيقياً في نواياهم. إن شروطه تبقى كما كانت عليه في عام ١٩٦٠، للثوار أن يعودوا كمواطنين عاديين، ولن يسمح بعودة طالب بأي حال. إن السلطان يشك في أن يرضى صالح بن عيسى بالعودة كمواطن عادي وتحت قيادة شيخ أكبر آخر، وبالنسبة لسليمان بن حمير فيجب أن يعيش قرب مسقط تحت الرقابة.

٥. يجب أن يكون واضحاً أن المناقشات هي استكشافية الطابع فقط ولا يمكن اعتبارها بمثابة مفاوضات مع حكومة صاحبة الجلالة أو مع السلطان من خلال حكومة صاحبة الجلالة. وتتمثل أهداف المناقشات في التالي:

أ) للتأكد من وجود فرصة لأن يتحرك الثوار ككل نحو السلام.

ب) لمعرفة ما إذا كان بعض الثوار ينوون العودة دون الآخرين: بالتحديد غالب وسليمان بن حمير دون طالب؛ وربما أيضاً دون صالح بن عيسى.

ج) لإجهاض خطط الثوار للتحرك مجدداً من خلال المناقشات الاستكشافية وترك الباب مفتوحاً (تبعاً لنتائج الحوارات الأولية) لإجراء المزيد من الاتصالات.

د) لتجنب أي افتراضات بأن السلطان سيلغي شروطه.

هـ) لاستمرار الإصرار على أن تكون المناقشات سرية، تجنباً للحرج وكذلك لمنع الحكومات العربية من الضغط على الثوار لكي يصروا على شروط عام ١٩٦١.

و) للتوضيح عند الضرورة بأن المناقشات الحالية ليس لها علاقة بالمناقشات التي أجريت سابقاً مع سليمان بخصوص مستقبله الشخصي.

٦. **الأساليب.** الإيجاز يوضح المقترحات حول أفضل السبل التي يمكن انتهاجها كما وردت في رسالة الوكيل السياسي رقم 1090/64G بتاريخ ٢٦ أيار/مايو إلى برنشلي (والتي لديك نسخة منها). وخصوصاً أنه يجب أن يكون واضحاً عدم إمكانية قيام حكومة صاحبة الجلالة بمنح ضمانات للثوار ضد السلطان.

التوزيع إلى:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٢٩٥)

ســري للغاية

ملخص المباحثات الاستكشافية مع الثوار العمانيين

١. الخلفية:

أ) المفاوضات السابقة:

لقد أجريت مقابلات مختلفة في بيروت بين ممثلي الثوار وتم التركيز فيها على المناقشات التي دارت في الفترة من تموز/ يوليو ١٩٦٠ حتى شباط/ فبراير ١٩٦١ والتقارير المفصلة موجودة. ولقد زادت شروط الثوار حدة خلال هذه المفاوضات، وفي تموز/ يوليو عام ١٩٦١ طالبوا بالاستمرار في الاعتراف باتفاقية السيب، وأن يكون ذلك أساس علاقتهم مع السلطان، كما طالبوا بأن يستعيدوا سلطتهم الدينية والدنيوية وحقوقهم المادية كما كان عليه الوضع عام ١٩٥٥ وأن تعطيهم حكومة صاحبة الجلالة ضمانات لحمايتهم من السلطان. في شباط/ فبراير ١٩٦١ وبتأثير مباشر من الجامعة العربية تغيرت على النحو التالي:

١ ـ يجب عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.

٢ ـ الاستقلال الكامل لعمان.

٣ ـ التعويض عن أضرار الحرب.

٤ ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين والرهائن. وأضيف لاحقاً إلى ذلك

٥ ـ إخلاء منطقة عُمان من قوات الاحتلال البريطاني.

وبما أن تلك الشروط كانت غير مقبولة بالكامل انتهت المفاوضات الجادة

مع الثوار، وهكذا اتجهت جهودنا لمحاولة التفرقة بين سليمان بن حمير وصالح بن عيسى من ناحية وزملائهم الآخرين من ناحية أخرى، لقد تعثرت المفاوضات في الأساس بسبب رفضنا إعطاءهم ضمانات لحمايتهم من السلطان وكذلك لتذبذبهم.

ب) الاتصالات التالية:

في آب/أغسطس عام ١٩٦٣ أخبر عبد الله أحمد الغزالي (شخص عماني ذو سمعة غير طيبة في النواحي المالية)، يدعي هذا الشخص أنه يمثل الإمام غالب، أخبر وزير الخارجية الكويتي أن الثوار متلهفون للتفاوض (برقية الكويت رقم ٣٨٥ المرفق نسختها). وكانت الشروط الموضوعة غير مقبولة تماماً خاصة بسبب مطالبتها باستقلال عمان. في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٣ (برقية جدة رقم ٧٦٩ المرفق نسختها) قام السيد فايز أجاز (الذي نعتقد أنه صحافي من المشرق ولكنة ولد بالحجاز عام ١٩١٦) ويدعي أنه متصل بالثوار عن طريق الحكومة السعودية، لقد قام هذا الرجل بالاتصال بالسفارة البريطانية في جدة وأبلغهم بأن غالب أمره بالسعي للتوصل إلى تسوية كاملة للمشكلة العمانية. لقد وردت تقارير عن استعداد غالب للتنازل عن «وجهات نظر معينة».

في شهر أيار/مايو الحالي جاء السيد أجاز إلى السفارة في بيروت (برقية بيروت رقم ٢٩٣ مرفق نسختها)، ليخبرنا مرة أخرى بأن الثوار يرغبون في التفاوض ولكن في حال رفضنا فسيسمح الثوار لأنفسهم بالتعاون مع عبد الناصر. وبهذه المبادرات الثلاثة عدنا إلى موقفنا بأن مساعينا الحميدة ستكون متاحة إذا كانت هناك فرصة حقيقية لتحقيق التقدم ولكننا لم نرَ أي شيء من ذلك يبرر مفاتحتنا للسلطان وقد أوضحنا أن المفاوضات مع حكومة صاحبة الجلالة غير سارية من حيث المبدأ. قام السيد أجاز بزيارة ثالثة خلال شهر أيار/مايو (برقية رقم ٣٤٦ والمرفق نسختها) وقدم السيد أجاز وعوداً غامضة بإجراء محادثات أكثر واقعية وادعى أن كل قادة الثورة يرغبون في هذا عدا الشيخ طالب. كان هذا مصحوباً بإشارة تهديدية حول دعوة الثوار لزيارة موسكو ولم تكن هناك أي دلائل تشير إلى تراجع الثوار فعليا.

ج) الاتصالات الراهنة:

لقد بدأت هذه الاتصالات في ٣١ أيار/مايو عندما طلب أمير الكويت من سفير حكومة صاحبة الجلالة أن يستقبل الغزالي الذي ينوب عن قادة الثورة والذين سيصلون إلى الكويت بعد أربعة أيام (برقية الكويت رقم ١٦١ المرفق

نسختها) لقد أكد الغزالي (برقية الكويت رقم ١٦٢ المرفق نسختها)، أكد أن كل الثوار باستثناء الشيخ طالب متلهفون للعودة إلى عمان. بالإضافة إلى ذلك فقد عبر عن المخاوف مما قد يؤدي إليه استمرار النشاط الثوري في عُمان من تغلغل القوى الغريبة والمد والتأثير الشيوعي، ومع هذا فإن شروط الثوار تظل غير مقبولة بما فيها ضمان حكومة صاحبة الجلالة سلامة الثوار عند عودتهم وعودة الأوضاع لما كانت عليه عام ١٩٥٥ كما كان الحال قبل تدخل البريطانيين لصالح السلطان. لقد تم إخبار الغزالي أن مثل تلك الشروط غير مقبولة وغير واقعية كالعادة، ولكن حكومة صاحبة الجلالة تظن أنه يمكن أن تكون هناك قيمة لحد ما للمناقشات الاستكشافية بدون أن تكون ملزمة، وبعد ذلك بفترة قصيرة قال أمير الكويت أنه لن يمضي قدماً في مبادرته بسبب انقسام الثوار بخصوص مسألة المفاوضات. وأخيراً قام السيد أجاز بزيارة أخرى في ٢٣ حزيران/ يونيو لبيروت (برقية بيروت رقم ٤٢٤) ويبدو أنه يعتقد أن القتال مازال دائراً في عمان. ولقد اقترح عقد اتفاق منفصل مع قادة القبائل لإيقاف القتال قبل البدء في محادثات التسوية الكاملة. وهو مازال يأمل أن تقدم حكومة صاحبة الجلالة ضمانات لسلامة الثوار وقد اتفق السيد أجاز في الرأي على أن المحادثات الاستكشافية والسرية مع الشيخ سليمان بن حمير وصالح بن عيسى، لابد أن تبدأ مبكراً في شهر تموز/ يوليو (انظر البرقية رقم ٤٢٤).

د) وضع الثورة:

لقد أشارت التقارير الواردة خلال الستة أشهر الماضية إلى أن موضوع إمكانية إجراء مفاوضات قد نوقش عدة مرات مع قيادة الثورة /CX/RP2C/31210/45036) (45020/305. وأيضاً فلقد كان هناك ما يدل على السعي لإجبار الشيخ طالب للتخلي تدريجياً عن موقعه المهيمن وتم استبداله مؤخراً بصالح بن عيسى لقيادة العمليات. تشير التقارير إلى أن الجامعة العربية ساخطة من الطريقة التي يتم استخدام أموالها بها وطالبت بالتدقيق الصارم بطرق إنفاق تلك الأموال في المستقبل. أن الثوار لم يلاقوا نجاحاً في تنفيذ أي عمليات في عُمان هذا العام إلا إذا كانوا هم المسؤولون عن الحرائق التي اشتعلت في مسقط ومطرح.

هـ) موقف السلطان

تشير برقية البحرين رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو المرفق نسختها إلى أن السلطان يوافق على استطلاع موقف الثوار. ولكنه بالرغم من ذلك فإنه يطالب بالتأكد من أن رغبة الثوار الظاهرية لتحقيق السلام على أساس شروط مقبولة،

رغبة حقيقية وليست حجة لكي يعودوا ويثيروا المشاكل مجدداً. ولم يتعهد بتخفيف شروطه ولكن المعتمد السياسي لديه انطباع أنه يمكن أن يكون أكثر مرونة إذا أحس بتغير حقيقي في نوايا الثوار، ولكن شروط السلطان تظل بدون تغيير عما جاء عام ١٩٦٠ ألا وهي، عودة الثوار كمواطنين عاديين بدون أي ألقاب أو نفوذ، وعدم عودة الشيخ طالب تحت أي شروط. إن السلطان يشك في رغبة صالح بن عيسى أن يعود، حتى إذا سمح له بذلك فإنه لن يرغب في العودة تحت إمرة ابن أخيه الشيخ الأكبر الحالي.

وهكذا لابد أن تكون المناقشات استكشافية فقط وغير ملزمة على الأقل إلى أن نعرف إذا كان هناك استعداد حقيقي للثوار لتقديم تنازلات في شروطهم، لابد أن يكون واضحاً أن المناقشات استكشافية فقط ولا يمكن اعتبارها على أنها مفاوضات مع حكومة صاحبة الجلالة أو مع السلطان من خلال حكومة صاحبة الجلالة هذا بسبب عدم طلب موافقة السلطان على ذلك وحيث إن شروطه معروفة بالفعل مسبقاً.

٢ . الأهداف:

أ) نحن نرغب في التأكد من وجود أي إمكانية بأن يلقي الثوار أسلحتهم وأن يعملوا على تحقيق السلام وتحقيق السلام مع السلطان.

ب) وإذا فشل ذلك فمن المهم معرفة ما إذا كان البعض من الثوار مستعدين للعودة إلى للسلطنة وأن يحققوا السلام بدون الآخرين وبالأخص عودة غالب وسليمان بن حمير بدون طالب وربما أيضاً من دون صالح بن عيسى.

ج) وكهدف تكميلي، فإننا نأمل أن تؤدي المناقشات لكبح خطط الثوار لتجديد نشاطهم. وبهذا المعنى فلعل من مصلحتنا ترك الباب مفتوحاً أمام احتمال إجراء المزيد من المناقشات في المستقبل حتى ولو بقيت شروط الثوار غير واقعية. وطبعاً لا يمكن الحكم على ذلك إلا بعد إجراء المناقشات الأولية.

د) يجب ألا تكون هنالك افتراضات باستعداد السلطان للتخلي عن شروطه.

هـ) الإصرار على بقاء المباحثات سرية لمنع الإحراج وكذلك منع الحكومات العربية للضغط على الثوار كي يتمسكوا بشروطهم.

و) التوضيح عند الضرورة أن المحادثات الحالية ليس لها علاقة بالمباحثات الأخرى الجارية الحالية مع الشيخ سليمان حيال مستقبله الشخصي لوحده.

٣. الخطط المقترحة:

وفق توصيات المعتمد السياسي بموجب خطابه رقم ١٠٩٠/ G٦٤ بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو، الموجة إلى برنشلي والذي أرسلت نسخة منه لأصدقائنا، فلا يفترض بنا أن نقف بانتظار أن يقدم الثوار أفكارهم بل لابد أن نبين لهم وضعهم كما نراه نحن. لا بد أن نحثهم على الإدراك بأنهم قد هزموا وفقاً للمفاهيم العسكرية. ولا يجب أن يظنوا أن اكتشاف النفط سيوفر لهم قوة أكبر. إذا قررت شركة شل المضي في استخراج النفط فلن تكون هناك مشكلة أمنية في نقل البترول إلى الساحل ولن يطلب من قادة الثوار التعاون في ذلك، هناك فرصة الآن لتحقيق ثروة كبيرة من النفط بطريقة لن تشهدها البلاد من قبل، ولهذا يجب أن ينصح الثوار أن يعودوا من المنفى ويحققوا السلام مع السلطان ويشاركوا في سلام ورخاء وتقدم البلاد، سيكون ذلك أفضل من فكرة النفي الأبدي نظراً لقوة السلطان عسكرياً وهيمنته على كل البلاد. وأخيراً إلى أي مدى يثقون في استمرار مساندة القوميين العرب؟ لقد عزل ناصر أحد الأئمة وربما لن يتحمل آخر لمدة طويلة. أما بالنسبة للعراق فمنذ عام ١٩٥٨ فإنه لم يظهر إلا القليل من التعاطف مع القيادات العربية ذات النمط القديم.

لكي يتحقق التصالح مع السلطان يجب على الثوار أن يكونوا واقعيين وأن يواجهوا الحقائق بأكثر واقعية مما كانوا عليه عام ١٩٦١ ولابد أن يتخلوا عن فكرة أن اتفاقية السيب أعطت عُمان وضع الاستقلال. وبالتأكيد يجب أن يتخلوا عن الإشارة إليها حيث إن السلطان يعتبرها لاغية، لابد أن يدركوا أن عُمان جزء من نفوذ السلطان كأي جزء من السلطنة، لابد أن يكون لديهم الاستعداد للعودة كمواطنين عاديين وأن يعيشوا بهدوء في قراهم. وأخيراً لابد أن يدركوا أن حكومة صاحبة الجلالة لن تمنحهم ضمانات نيابة السلطان لأن هذا يعتبر تدخلاً بين حاكم ذي سيادة ورعاياه.

الدائرة العربية

٢ تموز/ يوليو ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٢٩٦)

ســـري

برقية من بيروت إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع علي الأقسام

السير دي. ريتشز (Sir D. Riches)

رقم ٤٦٢

التاريخ: ــ ١١ تموز/يوليو ١٩٦٤

أولويـة

ســـري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٤٦٢ بتاريخ ١١ تموز/يوليو

تكرر لعلم وحفظ: البحرين، جدة، دمشق، الكويت، بعثة المملكة المتحدة بنيويورك، مسقط وواشنطن

برقيتك رقم (٢٥)

لقد التقى المفاوض بسليمان كما عقد كذلك العديد من الجلسات مع أجاز (Ajaz). وسوف يلتقيهما مرة أخرى يوم الاثنين الموافق ١٣ تموز/يوليو، حيث يأمل أن يناقش مع سليمان أي نقاط إضافية قد نثيرها لاحقاً بعد تقديم الإيجاز الشامل لنتائج المفاوضات.

٢. لقد تقيد تماماً في أسلوب تعامله بما هو محدد له في رسالة المعتمد السياسي بتاريخ ٢٦ أيار/مايو إلى برنشلي. تم توضيح موقف السلطان بشأن عودة

الشيوخ المشتركين في الثورة كما تم توضيح موقفنا أيضاً من حيث إن الشيوخ يتفاوضون من موقع الضعف والهزيمة. وقد تم إخطار سليمان عن ثروة البترول الوشيكة (والتي ادعى أنه قد سمع عنها من قبل).

٣. ولقد شرح المفاوض أيضاً النقطة المشار إليها في فقرة ٤ لرسالة المعتمد السياسي بأن أساس أي اتفاقية يجب أن يكون من خلال التخلي عن اتفاقية السيب والتنازل عن أي فكرة تتعلق بعمان المستقلة أو التي تتمتع بالحكم الذاتي. وقد تم إخطار سليمان بأنه إذا لم يوافق مقدماً على هذين المبدأين، فإنه لن يكون هناك مجال لفتح المفاوضات الرسمية.

٤ . سليمان، والذي أتى وحده مفوضاً من جميع زعماء الثوار ما عدا طالب، قد أدلى بالقليل من التعليقات. لقد قال أنه يريد دراسة ما قلناه وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع مجيئه يوم الاثنين. أجاز من ناحية أخرى قد شرح القضية العمانية بالكامل في إطار المناقشات الخاصة مع المفاوض على حدة وأيضاً أثناء وجود سليمان (عندما لم يعارض سليمان تخليه عن منصبه).

٥ . أجاز يحاول أساساً المجادلة في وضع القوة من منطلق تعرض السلطنة للتهديد من ثورة عُمانية مدفوعة من قبل عبد الناصرويشترك فيها رجال حرب عصابات مدربين تدريباً عالياً. رجال المليشيات يتم تدريبهم حالياً والتهديد سيتجسد مع نهاية العام المقبل. أجاز وافق على أنه في حالة عدم وجود هذا التهديد فإن الثوار سيكونون في وضع تفاوضي ضعيف جداً في الحقيقة.

٦ . المفاوض أخطر أجاز بحسم بأنه على الرغم من تحسبنا الدائم من إمكانية إدخال رجال المليشيات إلى عمان، فإننا لا نعتبر هذا تهديداً مباشر لأمن الدولة، ومن المؤكد أن السلطان لن يكون مستعداً لمراجعة موقفه حيال الثوار بتهديد من هذه الحملة المزعومة. وسوف يورد المفاوض برسالة ما قاله أجاز بشأن «التهديد» ودور عبد الناصر فيه.

٧. وفي ضوء المباحثات، فقد قال أجاز إن المبدأ الذي لن يحيد عنه الشيوخ هو رفضهم أي تسوية تسيء إلى شرفهم (الكرامة العربية). فسر أجاز ذلك بأنهم يقصدون أنه في حال عودتهم إلى عمان، فيجب أن يتمتعوا بذات الصلاحيات التي كانت لهم قبل بدء الثورة. وقد تم إبلاغه بأن هذا غير مقبول وأنه إذا كان الشيوخ متمسكين بهذا، فليس هناك مجال للتفاوض.

٨. في المناقشة التالية، أجاز وسليمان قالا إن صالح بن عيسى لا يرغب في الحقيقة في العودة بصفة دائمة إلى عُمان ولكنه يود الذهاب إلى هناك في زيارة

بصفة «أمير» قبل أن ينتقل للعيش في أوروبا، غالب على استعداد للعودة كإمام روحي فقط، أجاز قد تمسك حتى الآن بهذه الشروط على الرغم من أنه قد تم إخطاره بأنها غير مقبولة أيضاً. عودة سليمان لم تتم مناقشتها بالتفصيل على الرغم من أن أجاز يقول إن من الطبيعي أن يرغب في العودة كرئيس لقبيلته. وضع طالب تبعاً لكل من سليمان وأجاز هو أنه ليس لديه أي رغبة في العودة ويميل إلى الاستمرار في الصراع تحت رعاية عبد الناصر.

٩ . يجد المفاوض من خلال هذا الاتصال الأول بأن الشروط الأساسية المذكورة في فقرة ٤ من رسالة المعتمد السياسي من المحتمل أن تكون مقبولة لجميع الشيوخ ما عدا طالب. وعلى أي حال، فإنه سيضغط على سليمان من أجل الحصول على إجابة محددة حول هذه النقطة يوم الاثنين.

١٠ . إنه أيضاً متأكد إلى حد كبير من أن إصرار الشيوخ على استعادة مناصبهم السابقة، أو ما يقاربها، هو مجرد مطلب تساومي وليس هو الكلمة الأخيرة للشيوخ، وعلى أي حال فإن هنالك شكاً كبيراً فيما إذا كان الشيوخ يمكن أن يعودوا تحت الشروط المقر بها حالياً من قبل السلطان، وبتذكر مباحثات ١٩٦٢ مع سليمان، فمن المحتمل أيضاً أنهم سيضغطون بشدة من أجل الحصول على شكل من أشكال الضمان. (هذا الموضوع قد أثير بهذه المناسبة عندما أبلغ المفاوض أجاز بأنه ليس هناك مجال لتقديم ضمانات بريطانية بعد عودة الشيوخ). أجاز لم يناقش الموضوع بالتفصيل.

١١ . سوف يرسل تقريراً آخر بعد الاجتماع مع سليمان يوم الاثنين. بعدها سيشارك الشيوخ في عدة احتفالات حتى نهاية الشهر. اتفق المفاوض مع سليمان على أنه إذا ارتأى كلا الجانبين أنه من المجدي إجراء المزيد من المباحثات فيمكن إقامتها في منتصف آب/ أغسطس.

١٢ . التقرير الكامل سيرسل في حقيبة الأسبوع المقبل. في أثناء ذلك فإنني أقترح أن أي مراسلات مستقبلية عن هذا الموضوع يتم نسخها وإرسالها إلى دمشق.

وزارة الخارجية برجاء إرسال ما تم حفظه إلى بعثة المملكة المتحدة بنيويورك ٦، الكويت ٧، وواشنطن ١٣.

(يتم التكرار وفق الطلب)

يوزع إلى:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٢٩٧)

ســري

BC1016/62

السفارة البريطانية

بيروت

١٦ تموز/ يوليو١٩٦٤

تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley) **المحترم**

الدائرة العربية ـ وزارة الخارجية SW1

عزيزى فرانك:

بخصوص برقيتك رقم ٦٠٧، بتاريخ ١ تموز/ يوليو، حول الموقف اللبناني من عمان.

٢. لقد قمت بمقابلة الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية في ١٠ تموز/ يوليو، وذلك عقب سفر الوزير المفاجئ إلى السودان، وقلت إنه تم تكليفي بالتعبير عن صدمة حكومتي من الأخبار الواردة في الصحف، بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو عن إرسال الحكومة اللبنانية طلب قرض من الغرفة، مبلغ ٩٠ ألف ليرة لبنانية من أجل المناضلين العمانيين. لقد قلت أنني لا أعبر عن احتجاج سلطان مسقط وعمان نيابة عنه، حيث إنه لم يطلب مني ذلك. ولكن بما أن الثوار العمانيين قد شملوا حكومة صاحبة الجلالة في حملاتهم الدعائية المضادة للسلطان فإننا سوف نعاني إلى حد ما من تأثير هذا التحرك اللبناني. كما قلت أن هناك جانبين للموضوع: الأول وهو التأثير الدعائي أو الإعلامي للخبر، حيث ظن اللبنانيون المحايدون أن العمانيين لديهم قضية يحاربون من أجلها، لذلك

يستحقون المساعدة. أما الجانب الثاني فهو التأثير العملي، حيث إنه لا توجد حروب أو صراعات في عمان، ولم توجد منذ سنوات، ولكن قد تثير مساهمة من هذا النوع آمال الإمام السابق وحزبه.

٣. قال السيد حرفوش إنه يتفهم موقفنا، ولكن لابد لنا في المقابل أن نفهم المصاعب التي تمر بها الحكومة اللبنانية، حيث طلبت الحكومة اللبنانية من اللجنة الفرعية، المنبثقة من اللجنة المكونة من ٢٤ عضواً الخاصة بعدن، عدم انعقاد المجلس في بيروت، كما علمنا. لقد قلت إن الوزير أخبرني بذلك، (كما ورد في البرقية رقم ٤٢٦ بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو)، وأننا ممتنون لذلك. إن هذا يحافظ على الموقف اللبناني التقليدي، وبخاصة علاقات الصداقة معنا، ولهذا دهشنا عند قراءة هذا الخبر عن عُمان في الصحف. لقد قال السيد حرفوش، إنه يذكر أن الجامعة العربية وافقت بالإجماع على مساعدة العمانيين، وإن السكرتارية طالبت الدول المستقلة بالمساهمة في ذلك وفقاً لنصيب كل دولة في صندوق الجامعة. وسيقوم بعمل تحقيقات.

٤. عندما قمت بزيارة قصيرة مرة أخرى في ١٥ تموز/ يوليو، قال حرفوش إنه اكتشف أن الموقف كان كما توقعه، ولكن حدث خطأ من وزارة الخارجية، حيث إن القسم المالي بالوزارة هو الذي تعامل مع طلب الجامعة العربية بالمساعدة اللبنانية، دون الرجوع إلى القسم السياسي بها، وقد عرضت مسودة القانون على مجلس الوزراء في غياب الوزير وحل رئيس الوزراء محله. كما قال إن السياسة اللبنانية تتجنب دفع مبالغ مالية للجامعة لأغراض معينة، ولكن إذا كان ذلك ضرورياً، تكون المساهمة اللبنانية من المدفوعات العالمية لصندوق الجامعة. قال حرفوش إنه تحدث حول هذا الأمر مع الرئيس شهاب الذي غضب كثيراً من ذلك الانحراف في السياسة، وقال إنه سيتم سحب مسودة القانون بدون إعلان، ولكنه لم يعد بذلك.

٥. لقد عبرت عن تقديري لمجهودات السيد حرفوش، بطريقة مناسبة، لكن لا يجب أن نكون سذجاً أو مفعمين بالأمل إلى حد كبير بإمكانية سحب مسودة القانون وجدوى ذلك، فقد حدث الضرر من خلال الدعاية الأصلية.

٦. أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى القاهرة والبحرين ومسقط.

دي. أم. أتش. ريتشز

(D. M. H. Riches)

الوثيقة رقم (١٢٩٨)

سـري

BC 1016/62(A)

السفارة البريطانية

بيروت

١٨ آب/ أغسطس ١٩٦٤

تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley) **المحترم**

الدائرة العربية وزارة الخارجية

لندن، SW1.

عزيزي فرانك:

بخصوص برقيتك رقم جي. ١٠٢٨/ ٣٦، بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو، حول الموقف اللبناني من عمان.

٢ . قال لي الأمين العام لوزارة الخارجية في ١٥ آب/ أغسطس، أنه تم سحب مسودة القانون الخاصة بالقرض المتعلق بالثوار العمانيين، ولن نسمع عنه أي شيء ثانية.

٣ . لقد شكرت السيد حرفوش، وأعتقد أننا يجب أن نشعر بامتنان. لكن في الواقع لم يتم اتخاذ ذلك الإجراء لتحسين سمعتهم لدينا فقط، بل كان نتيجة مؤامرة بين السيد حرفوش والرئيس شهاب، بدون علم وزير الخارجية، عامون، الذين يكرهانه ويعتقدان أنه أفروآسيوي. لحسن الحظ، لم تعد آمال السيد عامون في الحصول على منصب الرئيس أو أي منصب ذي نفوذ، آمالاً وردية، ولهذا يجب أن لا نشعر بالذنب.

٤ . إنني أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى القاهرة والبحرين ومسقط.

المخلص

دي. أم. أتش. ريتشز (D. M. H. Riches)

الوثيقة رقم (١٣٩٩)

ســري

زيارة سلطان مسقط وعمان للمملكة المتحدة

سيصل سلطان مسقط وعمان لهذا القطر في نهاية شهر تموز/يوليو وذلك في زيارة خاصة لمدة شهرين أو ثلاثة وهذه هي الزيارة الثامنة له منذ عام ١٩٣٨م. وآخر زيارة قام بها للمملكة المتحدة كانت في السنة الماضية. لقد احتفظنا بعلاقات لصيقة وحميمة مع بلده من خلال المئتي عام الماضية. ويعتبر السلطان زيارته للمملكة المتحدة إثباتاً وإظهاراً لصداقة بلده ومودتها للمملكة المتحدة.

٢. وفي كل زياراته سوى زيارة واحدة كان السلطان دائماً يستقبل من الملكة. ولقد تناول وجبة الغداء مع جلالتها في عام ١٩٥٨م. وعلى الرغم من ذلك فحين مجيئه إلى هنا في عام ١٩٦١م اتخذ قراراً بأن الوقت قد حان لوقف ذلك وبالتالي لم يقترح أن يقابل الملكة. وبدلاً من ذلك فقد دعي إلى إحدى حفلات الحديقة ولكنه ربما يكون من المؤكد أنه شعر بالإساءة، لأنه لم يستقبل بصورة فردية. لذا فلقد تم ترتيب مقابلة له في عام ١٩٦٣م.

٣. إن لدينا مصلحة قوية في أن نحتفظ بعلاقات جيدة مع السلطان وذلك يتيح لنا التحليق بطائراتنا فوق أجواء السلطنة من الناحية الاستراتيجية حيث يمنحنا تلك الحقوق في منطقته. وفي هذه السنة على وجه الخصوص فنحن مهتمون بأن تكون زيارته ميسرة ولا يحدث فيها ما يعكر صفوها وذلك لأننا سنناقش سلسلة من المذكرات الجديدة المتفق عليها وتتعلق باستبدال مساعداتنا لعام ١٩٦٠م المتعلقة بحجم مساعداتنا العسكرية وموضوع التنمية المدنية للسلطنة.

وعلاوة على ذلك فهناك الاعتبارات المتعلقة بتناول حاكم البحرين وجبة الغداء في القصر. وبالتأكيد فإن السلطان سيشعر بالحرج والغضب إذا ما أكرم حاكم صغير من نفس المنطقة بينما هو لم يقابل بصورة فردية. لذا فإنني أوصي بأن يقابل السلطان هذه السنة من قبل الملكة في القصر. وأعتقد بان ترتيب اللقاء سيكون أمراً جيداً ويمكن ذلك أن يكون في الأسبوع الأول أو الثاني من شهر آب/ أغسطس وذلك قبل أن تغادر الملكة في زيارتها لبالمورال.

٤ . أرسلت مسودة إلى القصر.

٥ . لموافقة دائرة التشريفات.

تي. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

٢٢ أيار/ مايو ١٩٦٤

تضمنت المذكرة سبعة توقيعات

الوثيقة رقم (١٣٠٠)

إلى السير مايكل أديان (Sir Michael Adeane)
السكرتير الشخصي
قصر باكنغهام

سيقوم سلطان مسقط وعمان بزيارة هذا القطر مرة أخرى هذا الصيف. وسيصل في نهاية شهر تموز/ يوليو وربما يمكث زهاء الأسبوعين. وستتذكر من رسالة رايت رقم (ب/ج/ ٥/ ١٩٤١) بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو السنة الماضية بأنه جرت العادة في السنوات الماضية أن يستقبل السلطان بصفة فردية في قصر باكنغهام. ولقد سبق له تناول وجبة الغداء مع جلالة الملكة في عام ١٩٥٨م. وفي عام ١٩٦١م تم اتخاذ قرار بأن يلغى هذا التقليد وبدلاً من أن تستقبله الملكة فلقد تمت دعوته إلى حفل الحديقة. ولسوء الحظ فلقد شعر بالإساءة جراء ذلك. وفي زيارته خلال العام الماضي وافقت الملكة على الالتقاء به. وهذا العام لن يصل سوى بعد إقامة آخر حفلات الحديقة بتاريخ ٢١ تموز/ يوليو.

وخلال زيارة السلطان المزمعة لابد وأن نناقش ونتفاوض في بعض الاتفاقيات معه وهي تتعلق بالحقوق الاستراتيجية الهامة والتي نتمتع بها في منطقته. وكان ينبغي أن يحدث ذلك العام الماضي إلا أنه تأجل في آخر لحظة. ونحن حريصون على أن يتم التفاوض في مناخ ملائم وطيب وندرك مدى الامتنان الذي سيكون عليه السلطان إذا حظي باستقبال شخصي وجيز مع جلالة الملكة.

لذا فإن وزير الخارجية يوصي بأن تقابله الملكة في هذه المناسبة. ويعتقد السيد بتلر بأن المقابلة مع الملكة ستكون مناسبة. وإذا ما تمت الموافقة على هذا الرأي فيمكن الترتيب لذلك بين يوم ١ آب/ أغسطس وبين تاريخ مغادرة الملكة وسفرها إلى بالمورال.

السكرتير الخاص

٢٢ أيار/ مايو

الوثيقة رقم (١٣٠١)

مذكرة أعدتها الخارجية البريطانية لقصر باكنغهام
حول سلطان مسقط وعمان

يتحدث السلطان الإنكليزية ويفهمها جيداً. ويتم مخاطبته بلقب «صاحب السمو» ويولي أهمية لذلك. وهو مسلم متقيد فهو لا يشرب الخمر ولا يدخن.

نقاط الحديث:

يزور السلطان إنكلترا غالباً في الصيف، في العام الماضي استقبلته صاحبة الجلالة في مقابلة رسمية. في ١٩٥٨ دعته الملكة إلى مأدبة بعد تقليده شارة الشرف .G.C.M.G.

لدى السلطان معرفة جيدة بخصوص الأحوال العالمية وهو عادة مستعد للتعليق علي أي من القضايا المعاصرة الرئيسية.

السلطان مولع بالصيد (بالرماية بصورة رئيسية)، وبالتصوير وهناك مجال كبير لكليهما في «صلالة» حيث يعيش في منطقة ظفار والتي تقع في الساحل الجنوبي لمنطقته وتمر عليها الرياح الموسمية ولذلك فهي بالعادة خضراء وخصبة مقارنة بباقي الجزيرة العربية.

ابن السلطان ووريثه قابوس قضى معظم السنوات الثلاثة الماضية في المملكة المتحدة. فقد تخرج من كلية (ساندهيرست) في ١٩٦٢ بتقديرات جيدة، وقضي فترة ملحقاً مع الكاميرونيين في ألمانيا ثم أرسل في جولة حول العالم في ١٩٦٣.

ومؤخراً الحق بسلطة محلية في هذا البلد وبدأ يدرس الإدارة المحلية ويكمل دراسته في مؤسسة تدريبية خاصة في سافولك.

ولقد نظمت شركة نفط شل (الشركة الأم لشركة تنمية نفط عُمان الحاصلة على الامتياز النفطي من السلطان) دورة تعريفية للسيد قابوس استمتع بها كثيراً وتضمنت زيارة لمصفاة في هولندا.

تشكل الموضوعات المتعلقة بالسلطنة بعض الصعوبات نظراً لكون السلطان حساساً بخصوص الأمور الداخلية للسلطنة ربما بسبب مدى اعتماده على المساندة البريطانية. إلا أن هناك نقطتين يجدر ذكرهما: الأولى هي وجود تقاريرحديثة أكثر تفاؤلاً بإمكانية اكتشاف النفط في أرضه. الثاني: الحرائق المدمرة في البلدتين الرئيسيتين في السلطنة مسقط ومطرح والتي جعلت ثلاثة آلاف فرد بلا مأوى. ولقد ساهمت الحكومة البريطانية بـ ٥,٠٠٠ جنيه استرليني لصندوق الإعانة الذي وضع لمساعدة ضحايا هذه الكارثة.

الوثيقة رقم (١٣٠٢)

زيارة سلطان مسقط وعمان

يصل السلطان إلى المملكة المتحدة في ٢٨ تموز/يوليو في زيارة خاصة يتوقع أن تستمر قرابة الشهرين، خلال الزيارة ستتم مراجعة المذكرة المتفق عليها في سنة ١٩٦٠ والتي تتعلق بمعونة حكومة صاحبة الجلالة لقوات السلطان المسلحة وبرنامج التطوير المدني كما ستتم مناقشة قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

٢ . سيصل السلطان إلى قاعدة لينهام الجوية الملكية على متن طائرة تابعة للقوة الجوية الملكية من عدن وسيكون في استقباله ممثل عن الدائرة العربية والسيد جي كيندال (ممثل عن كابتن كيندال القنصل الفخري للسلطان في لندن) والرائد شونسي المستشار الشخصي للسلطان، والعميد وترفيلد وزير الدفاع في حكومته.

حاشية السلطان:

٣ . تتكون من أربعة ـ اثنان من الخدم وكاتبه الخاص والسيد أحمد بن إبراهيم، وسيقيمون في فندق دوشستر حيث تم حجز جناح لهم هناك.

الزيارات:

٤ . وافقت الملكة على استقبال السلطان في مقابلة رسمية في ٥ آب/أغسطس الساعة ٢٠ : ١٢ بعد الظهر. وسيكون اللورد كارينغتون حاضراً، من المعتاد إرسال كارت وزير الخارجية إلى السلطان في الفندق في يوم وصوله، وسيقوم المسؤولون بزيارة السلطان في اليوم التالي ٢٩ تموز/يوليو، وبالرغم من أن السلطان هو رئيس الحكومة في بلاده فلا داعي لأن يتعامل رئيس الوزراء معه، ولكن سيتم إعلام مكتب رئيس الوزراء بوصول السلطان.

الإعلام

٥. يرغب السلطان في أن تظل إجراءات سفره سرية كالمعتاد ولكن سيتم الإعلان عن مكوثه في دوشستر. وإذا تم توجيه سؤال من قطاع الأخبار عن سبب الزيارة فسيتم الرد بأنها خاصة ولكن سيتم الاستفادة منها في مراجعة أمور ذات اهتمام مشترك.

الضيافة:

٦. سيرغب اللورد كارينغتون في مقابلة السلطان خلال المحادثات التي ذكرت سابقاً وذلك لمناقشة اتفاقيات الإعانة المالية التي سيتم الاتفاق عليها. وربما يرغب أحد الوزراء في استضافة السلطان على الغداء ويفضل أن يتم ذلك في الجزء الأخير من زيارة السلطان أي في أيلول/ سبتمبر.

التوصيات:

٧. أوصي بالتالي:

أ ـ أن يقوم السكرتير الخاص بإرسال دعوة وزير الخارجية إلى السلطان في فندق دوشستر في ٢٨ تموز/ يوليو.

ب ـ يجب إرسال مسودة الرسالة المرفقة إلى ١٠ شارع داونينغ إلى سكرتير صندوق مصاريف الضيافة الحكومية وإلى وزير الدولة للتجارة والصناعة والتنمية.

تي. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

٢٧ تموز/ يوليو ١٩٦٤

نسخة إلى:

السكرتير الخاص، السيد ستراتين، السيد آدامز، السيد مالكوم، دائرة المؤتمرات والتموين، قطاع الأخبار، السيد وير I.P.D، السيد مور I.E.D

الوثيقة رقم (١٣٠٣)

سـري

إلى : ـ جاي. أو. رايت (J. O. Wright)* المحترم

١٠ داونينغ ستريت

من : ـ السكرتير الخاص

ربما تكون راغباً في إعلام رئيس الوزراء بأن سلطان مسقط وعمان سيصل إلى البلاد في ٢٨ تموز/يوليو في زيارة خاصة.

٢ . سيقيم السلطان في فندق دوشستر ومن المحتمل أن تمتد زيارته إلى شهرين وستقوم الملكة باستقباله بتاريخ ٥ آب/أغسطس.

٣ . في مرحلة ما، غالباً في منتصف آب/أغسطس سيتم عقد محادثات مع السلطان تمس مشكلات عمان، البريمي والمعونة المالية الخاصة بحكومة صاحبة الجلالة إلى السلطنة مع التأكيد على هذا الموضوع حيث إن المذكرة المتفق عليها ١٩٦٠ قد حان موعد مراجعتها. في المرحلة الراهنة فلا يوجد ما يدعونا للنصح بمقابلة رئيس الوزراء للسلطان. ولكننا سنعلمكم بالتطورات في حالة ما طرأ أمر ما.

٢٨ تموز/يوليو

الوثيقة رقم (١٣٠٤)

سـري

سجل المقابلة التي تمت في فندق دوشستر
في ١٩ آب/ أغسطس لاستعراض الوضع في مسقط وعمان

الحاضرون:

السيد تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley)

صاحب السمو سلطان مسقط وعمان

السيد ليتلر (خزانة الدولة) (Mr. G. E. Littler)

الرائد شونسي (Major Chauncy)

السيد باول (Mr. C. D. Powel)

العميد وترفيلد (Brigadier P. M. Waterfield)

افتتح السيد برنشلي الاجتماع بتقديم ملخص عن نشاطات الأمم المتحدة إزاء السلطنة، فلقد رغبت حكومة صاحب الجلالة في أن يضع التقرير حداً لمناقشات الأمم المتحدة لمسألة عمان. ولقد كان له الأثر بالفعل. فلقد قل الصخب في ما يتعلق بأوضاع السلطنة ولكن كما يعلم السلطان فلقد تم تكوين لجنة مختصة لإجراء التحقيقات. ولقد قررت حكومة صاحبة الجلالة تقديم مذكرة للجنة تتعلق بعلاقة المملكة المتحدة بالسلطنة تؤكد على استقلاليتها. ربما تطلب اللجنة مزيداً من الأدلة عندما تأتي إلى لندن. وسينظر في ما إذا كان سيتم الإجابة عن الأسئلة المطروحة أم لا. من المحتمل أن تقدم اللجنة تقريرها إلى اللجنة الرابعة والعشرين قبل الاجتماع العام. وسيتم إعلام السلطان بذلك ولقد قال السلطان بأنه ليس لديه أي تعليق إزاء ذلك.

٢. **عاد السيد برنشلي** إلى مناقشة نشاط المتمردين في العواصم العربية. فالسلطان يعلم بأنه قد تم فتح مكتب لإمامة عُمان في الكويت. ولقد قدمت حكومة صاحبة الجلالة احتجاجاً إلى السفير الكويتي وإلى وزير الخارجية رغم التأكيد على أن هذا الاحتجاج ليس بالنيابة عن السلطان. وسأل السيد برنشلي عما إذا كان سيقدم السلطان احتجاجاً. فقال السلطان أنه لن يقوم بتقديم احتجاج حيث إنه لا توجد علاقات بين الكويت ومسقط.

٣. **عاد برنشلي** إلى مراجعة الموقف الأمني وسأل السلطان إذا ما كان لديه تصور لإحداث تغيرات جديدة في القوات الأمنية. علق السلطان بأنهم قاموا حتى الآن بردع نشاط التمرد. وأن لديه خطة لإنشاء قوة ضاربة متحركة ولكن لن يتم الإعداد لها في الوقت القريب المقبل. ولديه تصور بأن تبقى قوة لا تزيد عن ٢,٥٠٠ رجل ولكنه أضاف أن هنالك حاجة لمزيد من الإنفاق، سيقوم العميد وترفيلد بإعطاء تفاصيله لوزارة الخارجية.

٤. **سأل برنشلي السلطان** عن رأيه في مدى الأمان الذي ستتمتع به عمليات النفط. في حالة رغبت شركة شل في أن تقوم بعمل التركيبات فإنها ستصبح هدفاً للمتمردين فهل ستكون القوات الأمنية الحالية كافية للتعامل مع ذلك؟ **يعتقد السلطان** بأنها كافية ولكن من الصعب الجزم بذلك بدون خبرة. لديه تصور أن يجعل القبائل مسؤولة عن التركيبات الموجودة في المناطق التابعة لها، مع وجود قوات لحراسة خطوط الأنابيب التي تمتد في مناطق غير مأهولة.

٥. **انتقل برنشلي** إلى مناقشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وأزال **السيد برنشلي** سوء التفاهم الذي نتج عن صياغة وزارة الخارجية لمذكرة المعونة حول مدى مستقبل التنمية المدنية. ولم تتم مناقشة أي من الاقتراحات الجديدة الواردة فيها مع وزير التنمية في حكومة السلطان رغم أنه أعطى معلومات عن مقدار المتبقي من برنامج ١٩٦٠ ليتم تكملته. ولقد أعرب السلطان عن تفهمه للموقف الآن. فلطالما طالب بأن يناقش مسؤولية هذه الموضوعات معه قبل طرحها لحكومة صاحبة الجلالة. **وسأل برنشلي** عما إذا كان للسلطان أي تعليقات حول المذكرة وما إذا كان حجم البرنامج هو ما كان يتصوره السلطان. **أجاب السلطان** بأن من المراجعة المبدئية توجد بعض النقاط التي لا يمكن تنفيذها ولكن بوجه عام هي على الطريق الصحيح. وسيقوم السلطان مع كل من الرائد شونسي، ووزير التخطيط بمناقشة كيفية ربط أفكارهم المتعلقة بالمذكرة مع تلك الخاصة بمكتب الخارجية. وسيقوم الرائد شونسي بزيارة وزارة الخارجية الأسبوع القادم لتقديم المقترحات المفصلة. **سأل برنشلي** السلطان عن مدى نجاح برنامج التطوير حتى

الآن. **وأجاب السلطان** بأنه بالرغم من وجود بعض العقبات إلا أنه يعتقد بأن البرامج الصحية والزراعية كانت ناجحة وأعطى تصوراً لكيفية العمل للتوسع فيهما. وهو ممتن لحكومة صاحبة الجلالة لأنه يستطيع الآن تقديم خدمات لم تكن متوفرة لشعبه نظراً لافتقاره التمويل اللازم.

٦. **سأل برنشلي** السلطان أن يراجع الوضع المالي للسلطنة ومقارنته بالوضع في ١٩٥٨ أو ١٩٦٠؟ **تذكر السلطان** بأن مذكرة ١٩٦٠ لبرنامج المعونة المالية كانت قابلة للمناقشة والمراجعة في حالة وجود أي زيادة كبيرة في مصادر السلطنة. والواقع أنه لم تكن هنالك زيادة كبيرة في مصادر السلطنة في العام الماضي وبالتحديد كانت هنالك بعض المصاعب، حيث أثرت قوانين الحظر الهندية على عملية تصدير البسور التي تشكل ضرائبها جزءاً من إيراداته. من المفترض أن تكون الأوضاع أفضل في هذه السنة على الرغم من أن الحرائق الهائلة في مسقط ومطرح قد أثنت التجار عن الاستيراد. وأشار الرائد شونسي أن الحظر على استيراد البسور إلى الهند كان له تأثير سيئ على عوائد الحكومة بطريقين: فعدا عن الخسارة جراء غياب ضريبة الصادرات، فإن منع التجار من البيع سيجعلهم غير قادرين على تحمل تكاليف الاستيراد ومن ثم فإن عائد الجمارك على الاستيراد سيقل أيضاً. وذكر السلطان بأن عائداته تتكون من ثلاثة عناصر. العائد من الجمارك (متضمناً ضريبة التصدير)، الدخل من الاستثمار، وعوائد شركات البترول. العائد من الاستثمار ثابتاً، ولم تزد العوائد من شركات البترول خلال العشر سنوات الماضية، واعتمدت عوائد الجمارك على الأسعار حيث إنها تحسب على أسس نسبية وسأل **برنشلي السلطان** إذا ما كان قد اضطر إلى السحب من عوائده؟ **فأجاب السلطان** بالنفي فهي ليست كبيرة نظراً لبيع «جوادار» وهو يرى أنه من الضروري أن تبقى كما هي ولكنها لم تزد حيث إنه اضطر إلى استخدام الفائدة عليها لموازنة ميزانيته.

٧. وتمت **دعوة السيد ليتلر** لطرح أي أسئلة. **فسأل السلطان** ما إذا كان حصل على أخبار مشجعة من شركة البترول؟ **فأجاب السلطان** بأن الشركة لم تقدم أي عروض جديدة بعد بالرغم من أنهم أوضحوا ضرورة عمل اتفاقية جديدة. وعدت الشركة بإخطاره بنهاية العام.

٨. تمت الموافقة على عقد اجتماع خلال اليومين القادمين مع وزير الدفاع لسماع مقترحات العميد وترفيلد وأن يناقش شونسي في وزارة الخارجية أفكار السلطان حول التنمية المدنية في السلطنة خلال الأسبوع المقبل.

الوثيقة رقم (١٣٠٥)

ســري

برقية من الدوحة إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

دائرة التوزيع

السيد ماكيرن (Mr. McKearney)

رقم ٦٤

٥ آب/ أغسطس ١٩٦٤

معنونة إلى برقية دار الاعتماد في البحرين رقم ٩٧ في ٥ آب/ أغسطس:

مكررة لعلم وزارة الخارجية ومسقط

للحفظ في جدة

لقد ألقى البوليس القطري القبض على ثلاثة عمانيين، كانت بحوزتهم ست قنابل يدوية ومتفجرات، وشاع خبر القبض عليهم في الدوحة. كانوا ضمن ركاب آخرين، يبدو أنهم ليسوا على علاقة بهم، مسافرين من الدمام إلى الدوحة، عندما تم إيقاف السيارة التي كانوا يستقلونها، وتم تفتيشهم عند نقطة شرطة قطرية، وقالوا إنهم كانوا متجهين إلى عُمان بعد استكمالهم تدريبهم بالطائف. كان قائدهم يحمل عشرة آلاف روبية. كان سيعطي نصفها لعدد من أفراد أقاربه في عمان، وكان سيشتري سلاحاً بالنصف الآخر.

٢. هؤلاء الرجال هم:

(أ) علي بن سعيد بن سالم الحارثي من الحرث. يبدو أنه قائدهم.

(ب) درويش بن سليمان بن مسعود من قبيلة ريام.

(ج) سيف بن هلال بن سعيد الريحة (al Reeha)، من قبيلة ريام أيضاً.

وزارة الخارجية للتمرير للحفظ في جدة.

(تكرار وفق الطلب)

للتوزيع: **الدائرة العربية**

الوثيقة رقم (١٣٠٦)

سـري

1022

الوكالة السياسية البريطانية

الدوحة

٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤

جاي. سي. كامبيل (J. C. Gampbell) **المحترم**

دار الاعتماد السياسي البريطاني

البحرين

يرجى الإشارة إلى برقية دار الاعتماد رقم ١٦١ (لم يتم تكرارها في موضع آخر)، وكذلك إلى خطابك رقم ١٠٩٠ بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر (ليس موجها للكل)، وإلى خطاب مكارثي بي. سي. ١٠١٦/ ٠٥ بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر، الخاص باستجواب العمانيين الثلاث، فقد أرسلت مذكرة تتضمن التحقيقات التي أجريت مع السجناء وإجاباتهم عليها.

٢ . رداً على سؤال مكارثي عن القنابل اليدوية التي كانوا يحملونها، قال السجناء أن الإمام غالب أعطاهم إياها في الدمام قبل مغادرتهم إلى قطر باتجاه عُمان مباشرة، أي في بداية شهر آب/ أغسطس.

٣ . لقد حدث خطأ عارض في اسم الشخص الثالث، يحتمل أن يكون سبب حدوث ذاك بسبب غلطة في التشفير، أو الإرسال من هنا، والاسم هو: سيف بن هلال بن سعيد بن الريحة، من قبيلة ريام.

٤ . أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى السيد ماكارثي في الدائرة العربية، دانكان في مسقط، كريغ في دبي ودوغلاس في جدة.

بي. ماكيرني (P. Mckearney)

الوثيقة رقم (١٣٠٧)

مذكرة التحقيق

١ . أي نوع من التدريب تلقوه وكم استغرق من الوقت؟

« قبل حوالى خمس سنين منذ بداية رحيلهم عن عُمان تلقوا تدريبات عسكرية عامة في الطائف مع العديد من العمانيين الآخرين، لمدة ١٠ أشهر في مدرسة سلاح المدفعية». (انظر رقم ١١).

٢ . ما هي الأوامر التي كانوا يتلقونها؟

« العودة للإمام غالب في الدمام. لقد قاموا بذلك فعلاً، وبقوا هناك منذ ذلك الوقت، ولكنهم بادروا في وقت لاحق بالذهاب إلى عُمان من تلقاء أنفسهم للجهاد في سبيل الله والوطن ضد الاستعمار، وادعوا إلى عدم تلقي أوامر أو تعليمات محددة».

٣ . كيف كانوا سيدخلون عمان؟ التفاصيل الطريقة والمسلك الذي اتخذوه.

«كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة لديهم هي انتهاك القانون. لقد تركت لهم مطلق الحرية لاختيار طريقة دخولهم إلى هناك».

٤ . أين كانت وجهتهم عند دخولهم إلى عمان؟ ومن كان سيستلم تقريرهم؟

«لم تكن لديهم تعليمات محددة عن الجهة التي سيذهبون إليها، أو الشخص الذي سيسلمونه تقريرهم، فقد كان على كل واحد منهم القتال في المكان الذي يعرفه جيداً».

٥ . ما هو نوع النشاط الذي كانوا سيقومون به؟

«القتال من أجل الجهاد، وقتل العدو بأي وسيلة، والاستيلاء على سلاحه».

٦ . متى سيبدأ النشاط الثوري؟

«بالنسبة لهم، كان الأمر متروكاً لهم ليحددوا الوقت المناسب لبدء نشاطهم».

٧. هل كان بدء ذلك النشاط مرتبطاً بحدوث أحداث معينة، اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أو بدء النقاش في مجلس الأمم؟

«لا. إنها حرب دائمة».

٨. ما هي أسماء القادة داخل عمان؟

«الكل رفض الإدلاء بأسماء عمانيين آخرين أثناء التحقيق».

٩. كم عدد المجموعات مثل مجموعتهم تمكنت من دخول عمان؟

العدد غير معروف، ولكن من المؤكد أن تكون مجموعات أخرى قد سبقتهم، حيث إن ترتيبات التدريبات كانت تعد عدداً من العمانيين ليقوموا بمهام مشابهة (انظر رقم ١١)، فمعظمهم يتلقى تدريبه ويذهب إلى عمان، البعض يبقى في الدمام، وآخرون يذهبون إلى وجهات غير معروفة.

١٠. أين ذهبوا؟ وما هي أسماؤهم؟

«غير معروف».

١١. ما هي أسماء هؤلاء الموجودين في الطائف؟ وكم عددهم؟ وكيف سيتم استغلالهم؟

«إنهم يدعون عدم معرفتهم بأعداد الدفعات التي سبقتهم، غير أن الجدد يتم اختيارهم وفقاً لقدراتهم وذكائهم للتدريب على القيادة، والأسلحة الخفيفة وسلاح المدفعية. يتدرب من ٥٠ إلى ٦٠ فرداً على القيادة والأسلحة الخفيفة، بينما يتدرب من ٣٠ إلى ٤٠ فرداً من الجدد على سلاح المدفعية. يقوم أحد ضباط الجيش السعودي باختيار المتدربين الجدد، ويكون التدريب على يد الملازم أول عبد الله عبيدي. تم التدريب على مدافع للقذائف، أمريكية الصنع، رقم ١٠٥. هناك برامج تدريبية مشابهة في سوريا والعراق».

١٢. كيف كانوا سيحصلون على الأسلحة والألغام؟ ومطلوب الإدلاء بأسماء القوى التي تعرف أماكن الأسلحة المخبأة؟

«يقوم الإمام غالب بإمدادهم بأسلحة محدودة مثل (القنابل التي كانوا يحملونها)، وأيضا من خلال قتل الأعداء والاستيلاء على أسلحتهم. لقد أعطاهم الإمام غالب ٥٠٠٠ روبية، وأوصاهم بشراء أسلحة بقدر استطاعتهم وفي أي وقت يمكنهم ذلك».

الوثيقة رقم (١٣٠٨)

ســري

برقية من الكويت إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

دائرة التوزيع

السيد جاندي (Mr. Gandy)

الرقم ٢٥٤

٢٠ آب/ أغسطس ١٩٦٤

أولوية

ســري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس:

تكرر لعلم وحفظ: البحرين والقاهرة وبعثة المملكة المتحدة، نيويورك وبيروت ومسقط وقيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط (عدن)

برقيتي رقم ٣٩ للحفظ، الموضوع: موقف الكويت من قضايا عُمان وجنوب الجزيرة العربية

لأنني لم أحصل أمس على جواب دقيق بخصوص احتمال قيام الكويت بدعم الأنشطة الثورية العمانية، فلقد طلبت من مدير الديوان لفت انتباه الأمير إلى الفقرة التي تشير إلى ذلك في مذكرتي. لقد تحدث مدير الديوان إلى الأمير هذا الصباح، والذي استدعى بدوره وزير الخارجية وتناقش معه في ذلك الأمر

بحضور مدير الديوان. ولقد سجل مدير الديوان ملاحظات تتضمن رده لي بناء على هذه المقابلة. وتتلخص ترجمة ذلك في الآتي:

٤ . يبلغك سموه بأنه سيفعل كل ما في وسعه لوقف الإجراءات التي تثير استياءكم أو تضر بمصالحكم في الخارج، ولتسهيل الأمور عليكم، ولكنك بلا شك ستقدر موقفنا وتلتمس لنا العذر لعدم القيام بما من شأنه أن يثير جلبة وصعاب يمكن أن تؤثر على سمعتنا وسمعتكم أنتم.

٥ . لقد أبلغك سموه أنه كان هدفاً لهجوم السيد خروشوف الذي وصفه بأنه متعاطف مع الإمبريالية وأنه يتلقى الرشاوى من الإمبرياليين وما إلى ذلك من الكلمات المهينة. كل ذلك لأنه يحرص على استمرارية العلاقة معكم.

٦ . لقد أخبر وزير الخارجية صاحب السمو بأنه أكد لك بأن المكتب العماني في الكويت لا يعتبر أكثر من مجرد مبنى ويهتم بالطلبة العمانيين ولا يقوم بأي أنشطة تضر ببلدك، كما يؤكد لك وزير الخارجية أن الكويت ستحتفظ بالعلاقات والصداقة القوية بيننا.

٧ . لا تعتبر الفقرة السابقة تعبيراً عن انطباعي عما قاله لي وزير الخارجية.

٨ . لقد أخبروني بأن أقوال الأمير أمس تخفي إمكانية مساهمة الكويت في تمويل الثوار العمانيين. ورغم أنهم سيبذلون ما في وسعهم لتجنب ذلك، ولكنهم لا قبل لهم بمواجهة حنق وسخط كل العرب الآخرين، برفض المساهمة في مثل ذلك التمويل إذا تقرر بالإجماع بدء التمويل.

وزارة الخارجية يرجى التمرير للحفظ لدى بعثة المملكة المتحدة، نيويورك ٤، بيروت ١٧ والقاهرة ١٩.

(تكرار وفق الطلب)

توزع على:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٣٠٩)

سـري

مذكرة أعدتها وزارة الخارجية البريطانية
العبودية في مسقط وعمان.

تحدث انتقادات صحفية من وقت لآخر لحقيقة إننا من خلال دفعنا إعانة لسلطان مسقط، وتوفير ضباط لقواته المسلحة، فنحن بذلك نساند نظاماً استعبادياً، وبذلك نكون قد تغاضينا عن مسألة العبودية.

٢. استجابة لمناشداتنا السابقة من قيل جمعية مناهضة العبودية لحث السلطان على إلغاء العبودية، فإن ردنا هو أن صداقتنا للسلطان ومساعدتنا له بنجدته عام ١٩٥٧ لا يعطيانا الحق في أن نملي عليه بكيفية إدارة شؤون بلاده. وأن تحرير العبيد في مجمله يجب أن يعتمد على عملية التعليم طويلة الأمد والإقناع. وأنه في حالة إصدار شهادات عتق للعبيد من سعادة القنصل العام فإن هذا سيوفر مخرجاً لعبيد الخدمة المنزلية، وقد تم إرسال توجيه موجز بهذا المعنى إلى بعثة المملكة المتحدة بنيويورك لكي يطرح كرد عند المناقشة الدورية للمسألة العمانية. وقد بين الموجز أيضاً المعارضة الكبيرة من قبل القبائل التي تسكن المناطق النائية لتقييد العبودية وتجارة العبيد ولعلها كانت إحدى أسباب المشاكل في الداخل.

٣. تبقى حقيقة أن العبودية لا تزال موجودة في السلطنة. وهنالك القليل من المعلومات الموثقة عن مدى اتساعها ولكن يعتقد أنها منتشرة على نطاق واسع إلى حد ما. وتعتبر شرعية كونها مسموحة وفقاً للشريعة الدينية. بل يعتقد أن السلطان نفسه يمتلك عدداً من العبيد.

٤ . إن التسامح في مسألة العبيد جعلت العزلة على السلطنة في ازدياد. ولقد أرفقت مذكرة للسيد باول حول الوضع في مسقط وعمان، والإمارات المتهادنة، وجنوب الجزيرة العربية، وهذه المذكرة تشير إلى أن الجهود التي بذلناها عبر السنين تجاه تحرير الرق كانت مؤثرة، ربما باستثناء بعض مناطق محمية عدن. والآن المملكة العربية السعودية أصدرت قوانين تحرير العبيد وعلى الأقل فهي في طريقها لجعل هذه القوانين مؤثرة. ومازالت السلطنة باقية كهدف لدعاة إلغاء الرق ولهؤلاء الذين يرغبون في استخدام قضية الرق لأسباب أخرى.

٥ . السلطان ليس في وضع يسمح له بتسريع العملية الطويلة المذكورة في المقطع رقم ٢ السابق. مع ذلك أعتقد أننا خلال زيارته الحالية للندن، يجب أن نلفت نظره إلى العزلة التي أصبح فيها بعد إعلان السعودية قوانين التحرير. والكيفية التي يمكن بها استغلال هذا الموضوع كذريعة عليه وعلينا. وربما نسأله إذا كان يمكنه إصدار قوانين إلغاء الرق، ودعوة رعاياه في السلطنة للعمل بها. وأن يعطي مثلاً بتحرير أي عبد يملكه هو. إنه بعد مرور ما يقارب ٩٠ عاماً منذ أن وقع أسلافه معاهدة لإلغاء تجارة العبيد فإن وضع نهاية للعبودية يجب أن تكون المحصلة النهائية المنطقية. وإذا كان القرار سيواجه صعوبات مع الشيوخ في الداخل، فأية أدلة على مقاومتهم ستكون مفيدة جداً لاستخدامها كمبرر ضد من يناصرون مطالبة مناطق عُمان الداخلية بالاستقلال، ونحن نعتقد بأن حكم السلطان الآن قد تعزز إلى المدى الذي يمكنه من مواجهة أي معارضة يمكن أن يثيرها هذا القرار في الداخل.

٦ . لقد فكرت ما إذا كان بإمكان السلطان القيام بأكثر من ذلك. أن الفعل الإيجائي المناسب على الصعيد الدولي هو الانضمام إلى مؤتمر مناهضة الاستعباد لسنة ١٩٥٦ . وبما أن السلطنة لم تنضم للأمم المتحدة، أو أي من الوكالات المتخصصة، فيتطلب من الجمعية العامة أن تدعوه للانضمام. أنه لمن المشكوك جدا فيه أن يقبل السلطان حضور المؤتمر لما فيه من احتمال مواجهة مواقف ومناقشات عدائية عن شؤونه في الأمم المتحدة. وربما يكون مشكوكاً فيه أن نحصل على الأغلبية البسيطة لهذه الدعوة. وأكثر من ذلك فإن الانضمام سيتبعه ضغط من الأمم المتحدة للتحقق، وهذا ما لن يكون السلطان مهيأ له على الأغلب.

٧ . ولهذا أقترح أننا يجب أن نكتفي بالاقتراح الوارد في الفقرة أعلاه، ولكن بإضافة نقطتين: وهي: إن من المفيد أن يتخذ هذا الإجراء قبل أن تقدم اللجنة المختصة عن عُمان تقريرها إلى الجمعية العمومية. وأن تمكن الزيادة المتوقعة

في الدخل من البترول السلطان من التفكير بصرف تعويضات مالية لمالكي العبيد الذين سيتم عتقهم. وأنا أوصي بتخويلي التحدث إلى السلطان حول الموضوع عندما تحين الفرصة المناسبة.

ي. أف. برنشلي

T. F. Brenchley

١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٤

سوف نعقد مباحثات خلال الأسبوعين أو الثلاث القادمين مع السلطان حول موضوعات مختلفة، بما فيها استمرارية المعونة المالية. ويحتمل أن يكون هناك دعوة غداء رسمي له تقريباً في منتصف أيلول/ سبتمبر والتي سيطلب من وزير الخارجية أن يكون تحت رعايته وقبل أو بعد ذلك هناك احتمال كبير لحدوث مناقشات. وأنا شخصياً اعتقد أنها ستكون مناسبة جيدة ليطرح الوزير المختص مسألة العبيد مع السلطان.

توقيع

١٤ آب/ أغسطس ١٩٦٤

توقيع ماكارثي

توقيع السيد. باول

توقيع بي. أف. ويلز

الوثيقة رقم (١٣١٠)

ســري

العبودية
في مسقط وعمان، الإمارات المتهادنة وجنوب الجزيرة العربية

مسقط وعمان:

يتوفر القليل من المعلومات الموثقة عن العبيد المستخدمين للخدمة المنزلية في السلطنة ولكن من المرجح إنها منتشرة على نطاق واسع. وتعتبر عملية شرعية كونها مقرة من قبل الشريعة الإسلامية. ويعتقد أن السلطان نفسه يمتلك عدداً كبيراً من العبيد. ومع ذلك، فإن القنصل العام لجلالة الملكة في مسقط مخول بمنح شهادات تحرير من العبودية لأي عبد يتقدم لطلبها طوعاً بإرادته الكاملة. وهذه الشهادات معترف بها من قبل السلطات في السلطنة. ولكن عدد المتقدمين لطلب تحرير العتق ليس كبيراً، كان هنالك ١٤ شخصاً عام ١٩٦١، و٢٢ عام ١٩٦٢، و٨ خلال الربع الأول من سنة ١٩٦٣.

٢. في ١٤ نيسان/أبريل ١٨٧٣، وقع السلطان حينئذ تركي بن سعيد معاهدة مع حكومة جلالة الملكة، لوقف تجارة العبيد، والتي منعت تماماً عقب ذلك بالتشريعات التي صدرت عام ١٨٧٣ و١٨٨٤. والسلطان الحالي، كأسلافه. فعل كل ما في وسعه للوفاء بالتزاماته، الاتهامات بأن السلطنة مشتركة بتجارة عبيد مع المملكة السعودية العربية تعود إلى الفترة عندما كانت واحة البريمي أرضاً محايدة، وبعد أن احتل الجيش السعودي الواحة في آب/أغسطس ١٩٥٢، أصبحت قرية حماسة سوقاً للعبيد. هذه الحركة توقفت بعد أن أعادت السلطنة احتلال الواحة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥.

٣ . جمعية مناهضة الاستعباد قد احتجت في مناسبات عدة بأنه من خلال ارتباطنا بعلاقة وثيقة مع السلطان فإننا نشجع الاستعباد. وردنا هو أنه لا صداقتنا مع السلطان ولا تصرفنا بنجدته عام ١٩٥٧ تمنحنا الحق في أن نملي عليه طريقة إدارته شؤون بلاده. وأن القضاء النهائي على الاستعباد يجب أن يعتمد على البرامج طويلة الأمد من الإقناع والتعليم. وأن موضوع شهادات العتق التي يوقعها سعادة القنصل العام يعطي مخرجاً لهروب العبيد العاملين في المنازل الذين يرغبون في التحرر.

الساحل المتهادن

٤ . إن شيوخ الساحل المتهادن. قد اختاروا ألا يشاركوا في تجارة العبيد منذ بدايات ١٨٢٠ . وفي اتفاقيات لاحقة فلقد تعهدوا بمنع نقل العبيد على سفنهم ووافقوا على أن تقوم سفن البحرية البريطانية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي لتجارة العبيد. ومع ذلك فإن ظاهرة العبيد الذين يخدمون في المنازل بقيت منتشرة حتى وقت قريب. في عام ١٩٥٣ ، رفض حكام الساحل المتهادن في مجلسهم حتى التفكير في فكرة تحرير العبيد، وكانت حجتهم أن ذلك كان متوافقاً مع الشعائر الإسلامية، ويستحيل منعها بدون تعويض المالكين، وهذا ما لا يقدرون عليه. ولبعض الوقت بعد الحرب، كان هنالك طريق واحد لتجارة العبيد المحرمة يمتد من بلوشستان مروراً بالمناطق النائية للساحل المتهادن وصولاً للسوق الكبيرة في المملكة العربية السعودية، ولكن منذ أن شكلت بريطانيا فرقة ساحل عُمان (الآن تسمى كشافة) عام ١٩٥١ ، فإن هذه الحركة تقريباً قد توقفت توقفا شبه تام (كان تشكيل الفرقة كسبب رئيسي هو لتقصي تجارة العبيد، ويمكن التأكيد على هذا عند الضرورة). لقد احترم حكام دول الساحل المتهادن حق الوكيل السياسي في دبي لتحرير العبيد من خلال إصدار شهادات التحرر لهم كما ووافقوا على أن يطبقوا على أراضيهم قرارات المؤتمر التكميلي الداعية إلى القضاء على الرق في عام ١٩٥٦. . . في ١٤ أيار/ مايو ١٩٥٦ قامت ٦ من دول الساحل المتهادن السبع بإعلان أن الاستعباد وتجارة العبيد غير قانونية في أراضيهم، بهذا الإعلان المشترك:

«نحن حكام الدول الموقعين أدناه، نعلن أنه قد تم تحرير العبيد منذ فترة طويلة في دولنا (كما أعلنا سابقاً) وأن أي شخص كان عبداً سابقاً هو الآن حر ليواجه حياته كيفما يشاء. كما نعلن أيضاً أن بيع وشراء ونقل العبيد في مناطقنا هو ممنوع قطعاً».

والشيخ السابع وهو: الشيخ شخبوط شيخ أبو ظبي. وقع على إعلان منفصل في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، بنفس الشروط السابقة.

الجنوب العربي:

٥. أبناء من باقية على وجود العبودية في بعض مناطق محمية جنوب الجزيرة العربية. أبناء من كانوا عبيداً في الماضي قد تم استيعابهم في المجتمع العربي المحلي، ولكن مازال يتم تمييزهم كطبقة اجتماعية. ومع ذلك فإنهم لا يعانون من الاستعباد القهري، بل يمكنهم اختيار نوع العمل الذي يريدون ممارسته. والبعض منهم قد اختار (بلا شك لأسباب اقتصادية) البقاء في خدمة الأسر التي كانت تملك أسلافهم، وآخرون عملوا كمزارعين، والبعض أصبح عضواً (حتى ضباط) في الجيش الفيدرالي. ومن المعروف محلياً أن أي شخص من هذه الطبقة مازال يطلق عليه بتهكم بالكلمة العربية المرادفة لكلمة «عبد» أو «خادم» بسبب أسلافهم، مع أنهم يستطيعون الحصول على شهادات عتق إذا رغبوا في ذلك، ولكن عند التنفيذ العملي عدد قليل جداً اهتم بهذه الإجراءات الشكلية في السنوات الأخيرة.

٦. من الممكن أن يكون نوع من العبودية ما زال من الناحية الفنية موجوداً بصورة من صوره في المناطق البعيدة والخارجة عن سيطرة المحمية. مثل سلطنة المهرة، وجزء كبير منها لم يتم اختراقه سواء بواسطة ممثلين من سلطة السلطان، أو ممثلي السلطة البريطانية.

٧. التشريعات ضد العبودية، التي تحرم تجارة العبيد تطبق في عدد من ولايات المحمية، مثل: سلطنة العذيلي، سلطنة العولقي، سلطنة العولقي السفلى ومشيخة العولقي العليا، وسلطنة القعيطي، الكثيري، وحوادث الاتجار بالرق الوحيدة التي علم بحدوثها عبر العقدين الماضيين قد ارتبطت بمواطنين من السعودية أو اليمن الذين اشتروا أو اختطفوا شخصا أو شخصين بقصد بيعهم خارج المحمية. في خلال الثمان سنوات الأخيرة فقط تم كشف ٦ حالات، وحالة واحدة فقط حدثت منذ عام ١٩٥٩. وبالرغم من أن القوانين تحرم تجارة الرقيق. فإنهم لا يحرمون امتلاك الرقيق. وجهة نظر سلطات الدولة أنه بما أن التأثير الاجتماعي السيئ الذي تتضمنه قضية العبودية غير موجود في مناطقهم فلا يوجد ضرورة لتشريعات من هذا النوع.

٨. في ٢ آب/ أغسطس ١٩٦٣. أصدر المجلس الأعلى لاتحاد الجنوب العربي بياناً، يرفض فيه كليةً التهم بأن الرق مازال يمارس داخل حدود الاتحاد،

ويعبر عن إيمانه أن الحرية هي حق أصيل لكل إنسان، ويعلن أن العبودية، أو إبقاء شخص من قبل شخص تحت أسر العبودية، وشراء وبيع أو استبدال شخص لشخص آخر ممنوع مطلقاً.. وهي بالتالي تحث كل أعضاء الولايات التي قامت بذلك مسبقا لكي تقوم بسرعة لإصدار تشريعات ضد نشر ممارسة العبودية. الحكومة الفيدرالية ليس لها قوة إصدار تشريعات بنفسها في هذا الموضوع، ولكنها تستطيع فقط أن تحث سلطات الولايات على أن تفعل ذلك.

٩. المدعي العام للاتحاد الفيدرالي قد أعد نموذجاً قانونياً، ولقد تم توزيع نسخاً منه بواسطة الحكومة الفيدرالية إلى كل أعضاء الولايات ليدرسوه إلى الآن فلقد قام مجلس ولاية لحج بسن قوانين استناداً لهذا النموذج، بيهان مررت قانوناً خاصاً بها، وثلاث ولايات أخرى ـ من الاتحاد تفكر في سن قوانين تطابق النموذج، وولايات أخرى قد تبنت موقفاً ينص على أن من غير الضروري أن تعدل قوانينها لتتماشى مع مقررات المؤتمر باعتبار أن مشكلة العبودية غير موجودة على أراضيها..

الدائرة العربية

الخارجية البريطانية

١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٤م

الوثيقة رقم (١٣١١)

العبودية في مسقط وعمان

العبودية مسموح بها في الإسلام. ولقد كانت منتشرة في الجزيرة العربية حتى وقت قريب جداً. إن قبائل داخل مسقط وعمان ستعارض إلغاءها، كما أن الإلغاء سيستتبعه طبيعياً تعويض المالكين، وهذا مكلف على السلطات التي تفرضه.

٢. على الرغم من أن تجارة العبيد محرمة في السلطنة منذ ما يقرب من قرن مضى، فإن حالة العبودية لم تلغَ، للأسباب التي ذكرت أعلاه. إن وجود العبودية في السلطنة كانت ذريعة لمن يريد مهاجمة السلطان وحكومة جلالتها في الأمم المتحدة وفي هيئات أخرى.

٣. في خلال العامين الماضيين فإن العبيد قد تم تحريرهم في اليمن (من قبل الثوريين) وفي المملكة العربية السعودية (تحت ضغط الأحداث والرأي العام الخارجي). فالسلطنة الآن هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تعلن إلغاء الرق رسمياً.

التوصيات:

٤. أن يتم إبلاغ السلطان حقيقة أن حكومته هي الحكومة العربية الوحيدة التي لم تقرر إلغاء الرق، وهذا يدمر سمعته الدولية. وأن أسلافه قد ألغوا تجارة العبيد ونحن نأمل منه الآن أن يعلن إلغاء العبودية.

الوثيقة رقم (١٣١٢)

ســري

BC 1071/91

توزيع وزارة الخارجية

مسقط وعمان

١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤م

الفصل الأول

محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ بوزارة الخارجية بين هيئة الأمم المتحدة واللجنة الخاصة بعمان

الحضور:

وزارة الخارجية

السيد أر. أس. كراوفورد (R. S. Crawford)

السيد أس. فولي (S. Falle)

السيد دي. جاي. ما كارثي (D. J. McCarthy)

اللجنة الخاصة

السفير عبد الرحمن بازواك (الرئيس) (Pazhwak)

السفير فوليو جيمنيز (مقر اللجنة) (Volio Jimenez)

السفير عثمان سوس ديوب (Ousmane Soce Diop)

السيد أم. أي. غولدنغ (M. I. Goulding)

السيد سيس عبدو (Ciss Abdou)

السيد علي مونغونو (Ali Monguno)

السيد رام مولهوترا (Ram C Malhotra)

سكرتارية هيئة الأمم المتحدة

السيد إي. أي. ميليس (I. A. Miles)

يو كياو (U Kyaw)

الآنسة أم. أل. رايت (M. L. Wright)

افتتح الاجتماع السيد كروفورد مرحباً بأعضاء اللجنة في لندن. ولقد غطى وشمل وبلا شك اجتماع السيد بازواك مع السلطان المسائل التي طرحتها اللجنة في ما يتعلق بشؤون السلطان. واجتماع اليوم يتعلق بعلاقة بريطانيا مع سلطنة مسقط وعمان. ولقد استلمت اللجنة المذكرة التي تتناول علاقاتنا الماضية والحاضرة مع سلطنة مسقط وعمان كما أن بحوزتها كذلك نسخة من الوثائق الأساسية التي تتناول علاقتنا الحالية مع سلطنة مسقط وعمان. وفي المقابل فقد استلمت وزارة الخارجية استمارة من اللجنة. والعديد مما شملته أسئلة ومسائل اللجنة كانت منصبة على الماضي البعيد. كما أن السيد كروفورد قد أشار إلى أن مهما كان قد حدث في الماضي فإنه لا يؤثر على الحقائق الأساسية عن علاقة بريطانية الراهنة مع سلطنة مسقط وعمان والتي قد تم تفسيرها وشرحها في الوثائق التي تم تسلميها إلى اللجنة في وقت سابق.

٢. ولقد شكر السيد بازواك السيد كروفورد على ملاحظاته كما عبر عن تقديره العميق لما لقيته اللجنة من مساعدة وتعاون من بعثة المملكة المتحدة الدائمة في نيويورك. كما تمت الإشارة إلى رؤى وأفكار الحكومة البريطانية في الجمعية العامة التي تضمنتها وثائق البعثة البريطانية الدائمة إلى اللجنة وكذلك مذكرة كروفورد المشار إليها. أظهرت استمارة اللجنة بأن هنالك الكثير من المعلومات التي مازالت تفتقر إليها وتنقصها. ولقد طلب السيد بازواك مساعدة كاملة حتى يتمكن من الإجابة عن أسئلتها. وهناك أسئلة إضافية ستقدم في نهاية الاجتماع.

٣. وفي ما يختص بهذه النقطة فلقد أطلع السيد كروفورد السيد بازواك على أنه لا مانع لدى سلطات البحرين بأن تمر اللجنة أثناء سفرها بمطار البحرين بتاريخ يومي ٥ أيلول/ سبتمبر و٩ أيلول/ سبتمبر.

٤. تم الاتفاق على أن يستمر الاجتماع من خلال استمارة اللجنة سؤالاً بسؤال.

١ ـ معلومات عامة:

جاء الادعاء بأن المملكة المتحدة تمارس دوراً استعمارياً في الجزيرة العربية وعلى وجه الخصوص في مسقط وعمان وأسباب ذلك وجود النفط والاعتبارات الاستراتيجية. فما هو رأي المملكة المتحدة حول هذا الخلاف والنزاع؟ وإذا لم يكن ذلك صحيحاً، أي هذا الادعاء فما هي الأسس التي تقوم عليها مصالح المملكة المتحدة في المنطقة بصفة عامة وفي مسقط وعمان بصفة خاصة؟

٥ . قال السيد كروفورد إنه ليس لديه ما يقوله أو يصرح به بصفة عامة حول علاقات المملكة المتحدة مع مسقط وعمان حيث إن اللجنة قد استلمت مسبقاً مذكرة المملكة المتحدة. وهو يرغب ببساطة سوء الفهم والاختلافات المتعلقة بالتفسير. والنقطة الأساسية في ما يتعلق بهذا الموضوع هو أنه ودائماً كانت هناك علاقات بين قطرين يتمتعان بالاستقلال والحكم. كما جاء ذلك بوضوح في مذكرة الحكومة البريطانية. وذلك لم يتم فقط إظهاره وتوضيحه في شكل من أشكال الاتصالات بين الحكومتين بل جاء إظهاره كذلك في وثائق من مثل وثيقة الإعلان المشترك الإنكليزي الفرنسي لعام ١٨٦٢م والذي كان اعترافاً وإقراراً واضحاً وجلياً باستقلال مسقط وعمان. وخلص إلى نفس هذه النتيجة «ميثاق» عام ١٨٩١م الذي أظهر كذلك أن مسقط وعمان قطر مستقل. وأن المملكة المتحدة قد أقرت ولاحظت ذلك أي استقلال مسقط وعمان وإننا نحن مهتمون كذلك بان تعترف وتقر بقية الدول بهذا الاستقلال لمسقط وعمان. والوضع هو كذلك اليوم. وإن علاقتنا مع مسقط ليست علاقة مقصورة علينا نحن وحدنا. حيث إن هنالك العديد من الأقطار الأخرى التي لها معاهدات موقعه ومعقودة مع مسقط. ومذكرة الحكومة البريطانية لم ترم إلى الإشارة إلى هذه المعاهدات حيث إنها وفي حد ذاتها برهان ودليل على استقلال السلطنة. والنقط الهامة لدينا وببساطة هي أن اللجنة ربما تجد أنه من المفيد إيضاح موقف السلطنة هذا للحكومات الأخرى والتي كانت لديها معاهدات موقعه والمعقودة مع السلطنة.

٦ . لقد كان دائماً السبب الأساسي لعلاقة بريطانيا مع مسقط وعمان هو اهتمامها باستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. كما أن ارتباطنا التاريخي مع مسقط وعمان كان دائماً يمنحنا الفرصة لمساعدة حكام هذا القطر. وهذا الوضع مازال باقيا إلى اليوم وينبغي إلا يكون النفط هو السبب الوحيد للمصالح البريطانية. وحتى اليوم لم يستثمر أو يستغل النفط. ولدينا ارتباط وثيق بالمنطقة مما أتاح لنا الفرصة لكي نشارك في استتباب وحفظ السلام والاستقرار فيها، إلا أنه لم تكن هناك أي علاقة استعمارية بين بريطانيا ومسقط وعمان. وهذه هي النقطة الأساسية. وسأل السيد بازواك عن الكيفية التي ساهمت وشاركت فيها بريطانيا في حفظ واستتباب السلام والاستقرار في المنطقة وأجابه السيد كروفورد بأن مصلحتنا الأساسية في المنطقة أتت من الخطر المحدق والكبير من شبه القارة الهندية. ولقد استخدمنا قوتنا البحرية لحماية حرية التجارة وقمع أعمال القرصنة. وأن تاريخ علاقتنا بمسقط وعمان يرجع إلى الحروب النابليونية حينما اتسعت وامتدت المنافسة بين القوى الأوروبية نحو المحيط الهندي وخلقت تلك الحروب الكثير من الشكوك

والريبة فما دفعنا لاتخاذ خطوات لحفظ وصون استقلال واستقرار السلطنة. كما كنا كذلك مهتمين بمحاربة تجارة الرقيق وقمعها. وذلك كان سبباً في أن نعقد اتفاقيات عديدة مع حكام مسقط وعمان. وفي أوقات سابقة كثيرة طلب منا السلطان أن نساعده في أمور أخرى من بينها أن نساعده في تطوير وتنمية بناء قواته المسلحة. كما جاء في ذلك تقرير السيد دي ريبينغ. ولقد كنا دائماً على استعداد للمساعدة متى ما طلب منا ذلك. وفي الإجابة عن سؤال السيد بازواك ما إذا كانت هنالك أي عوامل خاصة تبرر الارتباط البريطاني بمسقط وعمان قال السيد كروفورد إن مسقط وعمان أحد أصدقائنا التقليديين في المنطقة.

٢ ـ المعاهدات والاتفاقيات بين المملكة المتحدة ومسقط وعمان

١ . جاء الادعاء بالاستعمار البريطاني في عُمان ممثلاً بسلسة من المعاهدات مع المملكة المتحدة فارضة التزامات غير معقولة. ولتدعيم هذا الادعاء ذكرت معاهدات عام ١٧٩٨ و١٨٣٩ و١٩٥١ ولقد لفت الانتباه إلى إقليم جزر كوريا موريا الذي تخلى عنه السلطان لبريطانيا وعام ١٨٥٤ وإلى إعلان عام ١٨٦٢ بين فرنسا والمملكة المتحدة وإلى ميثاق عدم الانحياز عام ١٨٩١ . واللجنة تعلم وتدرك بتصريح المملكة المتحدة وقولها بأن علاقتها مع مسقط وعما تحكمها معاهدة عام ١٩٥١م وتبادل الرسائل والمراسلات عام ١٩٥١ و١٩٥٨م وعلى الرغم من إن اللجنة تدرس وتتقصى المشاكل التاريخية المرتبطة بقضية ما وصلة كل ذلك بما حصلت عليه من معلومات بواسطة الجمعية العامة فإنها تقدر وترحب بالتعقيب وبالمعلومات حول الاتفاقيات والمعاهدات التي تمت في الماضي بين المملكة المتحدة ومسقط وعمان. وبالتالي فإن اللجنة تود معرفة وجهة نظر المملكة المتحدة في ما يتعلق بهذه الاتفاقيات المشار إليها.

٢ . ما هي الأهمية التي يمكن أن تعلقها على ألقاب أطراف الاتفاقيات والمعاهدات؟ في ما يتعلق بهذا فلقد لوحظ بأن الألقاب الآتي ذكرها هي التي استخدمت في المعاهدات والاتفاقيات المشار إليها:

أ ـ إمام مسقط (معاهدة ١٧٩٨).

ب ـ إمام دولة عُمان (اتفاقية ١٨٠٠).

ج ـ سلطان مسقط (معاهدة ١٨٣٩).

د ـ سلطان مسقط وعمان (معاهدة ١٨٩١ واتفاقية ١٨٩١).

هـ ـ سلطان عُمان (باعتبار مباشرته في حقول الفحم بصور ١٩٠٢).

و ـ سلطان مسقط وعمان والمناطق التابعة له (معاهدة ١٩٣٩ و١٩٥١).

٣. هل هنالك أي أهمية يمكن أن نعلقها على لقب (صاحب السمو) أو (سمو) وهذا اللقب كان قد منحته السلطات البريطانية وأطلقته على السلطان والذي قبله بوضوح وكحق لا يتنازع فيه؟

٤. معظم المعاهدات والاتفاقيات كانت تعقد دائماً بواسطة السلطان نفسه وبين ممثل من طرف المملكة المتحدة. وهذا يوصى بعدم المساواة بين الطرفين في عملية إجرائها.

٥. وفي أحيان أخرى كانت المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد مع السلطان يتم عقدها من وكلاء أو ممثلين نيابة عن شركة الهند الشرقية. فما هو وضع مثل هذه الاتفاقيات كمعاهدات دولية ؟

٦. ولقد وصفت معاهدة عام ١٧٩٨ بأنه معاهدة من طرف واحد ومن هنا فإن موادها ونصوصها كانت تفرض وتملي على طرف واحد. فالإمام ومن دون أن تتطابق التزاماته وتعهداته كانت مفروضة على الطرف الآخر وبالتالي فإن معظم تلك التعهدات والالتزامات غير معقولة.

٧. ولوحظ وأشير إلى أنه وفي اتفاقية عام ١٨٠٠ كانت هناك فقرة وشرط لتعيين مندوب بريطاني في مسقط بينما لم يكن هناك تبادل بهذا الصدد أي لم يتم تعيين مندوب لمسقط في المملكة المتحدة أو أي من مناطقها.

٨. كما أشير إلى أن معاهدة عام ١٨٣٩م تمنح حقوقا إضافية محلية للرعايا البريطانيين كما تمنح القنصلية البريطانية سلطات، وإلى أن كل هذه النصوص والمواد ليست متبادلة بين الطرفين. أي بمعنى لا يوجد ما يماثلها من طرف السلطنة في المملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك فإن المواد الواردة فيها وهي المواد ٩ و١٠ و١١ تفرض تعهدات على السلطان في شأن التجارة بواسطة الرعايا البريطانيين في مسقط وذلك على الرغم من أنه لا توجد أي تعهدات أو التزامات مشابهة تتعهد بها المملكة المتحدة في شأن التجارة على رعايا مسقط أو في أي منطقة من مناطق المملكة. وذلك يعني أن كل هذه الالتزامات والتعهدات من طرف واحد مفروضة على مسقط.

٩. وكذلك أشير إلى الاتفاقية والتي بموجبها تخلي السلطان عن جزر كوريا موريا للمملكة المتحدة عام ١٨٥٤م فهي كذلك كانت اتفاقية من طرف واحد حيث إن السلطان لم يتلق شيئاً في مقابلها. كما طرح سؤال حول مدى ممارسة

السلطان لحكمه ونفوذه حول هذه الجزر ومن ثم ما إذا كانت لديه السلطة أصلاً في التخلي عنها.

١٠ . ولوحظ وأشير إلى أن إعلان عام ١٨٦٢م بين فرنسا والمملكة المتحدة جاء فيه أن الطرفين قد اتفقا على احترام حكومتي مسقط وزنجبار إلا أنه لم يرد شيء بخصوص احترام ما يتعلق بتكامل مناطقهما.

١١ . وأشير إلى أن معاهدة الصداقة والتجارة والبحرية لعام ١٨٩١م تتضمن عدداً من المواد والنصوص التي تلزم بتعهدات على السلطان وحده. وإن معاهدة الطرف الواحد الأكثر تفضيلا للأمة والموقعة عام ١٨٣٩م والملزمة لطرف واحد تأتي فقط لمصلحة الرعاية البريطانيين في مسقط. كما لفت الانتباه إلى الطلب المقدم للسلطان بالالتزام به وهو عدم فرض أي ضرائب تخص الصادرات دون موافقة حكومة المملكة المتحدة.

١٢ . وجاءت الإشارة إلى أن ميثاق عدم الانحياز لعام ١٨٩١ ما هو إلا اتفاقية حكومة وصاية. كما صرح ممثل المملكة المتحدة بالقول بأن لبريطانيا مصلحة في أن هنالك قوى أخرى في ما يتعلق بسيادة السلطان وأنها تعترف بهذه المصلحة وإن سلطان مسقط قد وافق الحكومة البريطانية في عام ١٨٩١ على أنه لن يقبل ولن يرضي بتمويل أو نقل أو بتصريف أي قوة ثالثة في منطقته. ولقد تم التعبير عن هذا الرأي إلى أبعد مما جاء في اتفاقية عدم تدخل أي قوة ثالثة في منطقته وبوضوح فلقد اتخذ الاحتياطات لكي يتخلى عن منطقته للحكومة البريطانية. وعلاوة على ذلك فلقد أشير إلى أنه وفي مثل هذا التعليق لسلطة السلطان في مثل هذا الأمر الهام فإن السلطان يكون بذلك قد تخلى عن سيادته للحكومة البريطانية. لذا فإن اللجنة تود كذلك أن تعرف ما إذا كان هذا الاتفاق قد انتهى ولم يعد قائماً.

١٣ . وفي ما يتعلق بحقول الفحم الموجودة في صور فلقد أشير في ذلك إلى اتفاقية عام ١٩٠٢م بأن السلطان لم يوافق على منح الإذن والسماح لأي حكومة أو شركة في العمل في حقول الفحم في صور دون اطلاع الحكومة البريطانية أولاً، فلربما يكونون مهتمون وراغبون في العمل فيها. وبهذا الخصوص فلقد جاء التصريح بأن ليس هنالك حاكم يدعي السلطة والغزو يمكنه أن يوقع ويقبل بمثل هذه الاتفاقية. وعلاوة على ذلك فإن معنى الجملة (هذا الذي ينبغي كتابته) والذي ورد في الاتفاقية فهو يحتاج إلى تفسير وتوضيح. واللجنة ترغب في أن تعلم ما إذا كانت هذه الاتفاقية قد انتهت وتوقف العمل بها.

١٤ . لفت الانتباه لاتفاقية السلطان الموقعة عام ١٩٠٥م بينه وبين مؤسسة استكشاف الإسفنج حيث اتضح أن المؤسسة قد تحصلت على مكاسب من خلالها بينما ليست هناك إشارة إلى أن السلطان قد تحصل على أي شيء في المقابل واللجنة تود أن تلم وتعرف معلومات أكثر وواقعية حول هذا الخصوص المتعلق بهذه الاتفاقية كذلك تود أن تعرف ما إذا كان هنالك دور قامت به حكومة المملكة المتحدة في مفاوضات هذه الاتفاقية.

١٥ . ولفت الانتباه لما جاء في اتفاقية عام ١٩٢٣م بألا يمنح السلطان إذناً للاكتشاف عن النفط في مناطقه دون استشارة المندوب السياسي في مسقط وكذلك دون موافقة «حكومة الهند السامية» وبهذا الخصوص جاء التصريح بأنه لا يوجد حاكم يدعي السلطة والنفوذ بأن يقوم بالموافقة على ذلك وتوقيع مثل هذه الاتفاقية. واللجنة بهذا تود أن تعلم بعض التفسير باستخدام جملة (حكومة الهند السامية) الواردة ذكره في الاتفاقية وتأثيره على الوضع الدولي للاتفاقية. كذلك تود اللجنة معرفة ما إذا كانت هذه الاتفاقية قد انتهى العمل بها.

١٦ . وأشير إلى أن علاقات المملكة المتحدة بمسقط وعمان كانت ولسنوات عديدة تدار بواسطة السلطات البريطانية في الهند وهذا يوحي بأن معاهدات المملكة المتحدة مع مسقط وعمان شبيهة بمعاهدات حكام الولايات الهندية. فما هو رأي المملكة المتحدة في هذا الخصوص؟.

٧ . أجاب السيد كروفورد عن هذه الأسئلة الواحدة تلو الآخر. قال إذا ما قمنا بتقييم ودراسة للمعاهدات والاتفاقيات التي انعقدت بين بريطانيا ومسقط وعمان إبان القرن التاسع عشر فإن على اللجنة أن تضع ثلاث نقاط في تفكيرها أولاً إن عدم المساواة الذي أشير إليه لم يضع في الحسبان ولم يفكر فيه في ذلك الوقت. فلقد اعتبرت تلك المعاهدات والاتفاقيات مناسبة ومعقولة ووافق كل حكام تلك الحقبة من الزمن عليها. كما أن المساعدة التي قدمناها بطرق أخرى من مثل المساهمة والمشاركة في استتباب وحفظ السلام والاستقرار في المنطقة كانت موازنة ومساوية في العلاقة. وبذلك تحل كل إشكاليات عدم المساواة مهما كان في خطاب المعاهدات والاتفاقيات. ومواد المعاهدات تقابلها المساعدات البريطانية وذلك لأن متطلبات العلاقة التي تربط المملكة المتحدة بمسقط وعمان هي في الحقيقة متطلبات متباينة ومختلفة تحكمها ظروف وأحوال كل طرف. فبريطانيا قطر تجاري ضخم بينما مسقط بلد داخلي ارتباطاته الداخلية تحكمه بينما نجد بأن اتصالاته الخارجية قليلة جداً وبهذا يكون قطراً شبه منغلق. ومن هذا المنطقة فإن ما ذكر وأشير إليه بخصوص التماثل والتطابق في التبادل من حيث شؤون التمثيل

هنا وهناك فليس أمراً في حقيقته مهماً. والنقطة الهامة بهذا الخصوص هو أن وضع كلا الطرفين وسلطتهما الخاصة باقية في التساوي أو متساوية. ونحن متفقون على أن التخلي عن جزر كوريا موريا من قبل السلطان للمملكة المتحدة هو أمر شاذ اليوم إلا أن الحقيقة تبقى في أنها هبة مجانية. وفي الوقت القصير الآتي لا نستطيع أن نكتشف الخلفية التاريخية لهذه الصفقة. وفي ما يتعلق بإعلان حكومتنا والحكومة الفرنسية فليس هناك ثمة عدم مساواة بالنسبة لاحترام استقلال مسقط وعمان. وعلى اللجنة أن تلاحظ بأن اهتمامنا كان دائماً بأنه ينبغي علينا نحن والآخرون احترام حكم السلطان ونفوذه.

٨ . وقال السيد كروفورد بان الإجابة المختصرة للسؤال رقم (٢) هي «لا شيء». فالاتفاقيات قد سجلت الاستعمال الحالي. فالتسميات والمصطلحات تختلف عن اللغات والجمل وليس هناك استمرارية في التعبير. فصعوبات الترجمة وثقل حروف اللغة العربية لم يساعد. كما أن الإجابة عن السؤال (٣) كانت أيضاً «لا شيء». وفي سؤال من السيد بازواك قال السيد قولدنق بأن الأسلوب الكامل للسلطان في اللغة العربية كان. . . ثم سأل بعد ذلك السيد بازواك ما إذا كان ينبغي على السلطان استخدام أسلوب آخر فحكومة صاحبة الجلالة ستوافق على ذلك بسرعة. وقال السيد كروفورد إنه يعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة ستوافق على تغيير أسلوب السلطان على افتراض أن ذلك من ضمن السبب.

٩ . وفي إجابته على السؤال رقم (٤) قال كروفورد إن السلطان كان دائماً هو المقيم والمسؤول عن الشؤون الخارجية، حيث إن الظروف الجغرافية ختم على أن يكون هنالك ممثل عن بريطانيا كان ينبغي عليه أن يوقع نيابة عن بريطانيا. والنقطة الهامة كانت أن الموقعين من كلا الطرفين كانت لديهم السلطة لتعهد حكومتيهما. وكان هذا هو الشيء المتعارف عليه دائماً والأساس بين مسقط وعمان من جهة وبريطانيا من جهة أخرى.

١٠ . وأجاب السيد كروفورد عن السؤال رقم (٥) المتعلق بقانون حكومة الهند الفضلى أو السامية الواردة اتفاقية عام ١٨٥٨م بأنه كان برهاناً ودليلاً على أن كل المعاهدات التي قامت بها الشرطة ينبغي أن تكون مقيدة بحكومة صاحبة الجلالة، وحول السؤال (٦) أشار على اللجنة بأن تطلع على ما قاله حوله السؤال (٢) (١) أعلاه. والذي يتضح منه بأن ظروف وأحوال كلا الطرفين متباينة ومختلفة. وعن السؤال (٢) (٧) قال إن الحاكم الذي كان وقتها لم يبحث في موضوع تعيين مندوب خارجي له. وهذا يظل هو السؤال.

١١. قال السيد كروفورد في إجابته عن السؤال رقم (٨) بأن ذلك أمراً تاريخياً. وإن إعطاء ومنح حقوق دستورية إضافية كان معروفاً في كل فقرات وشروط الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت مع دول المنطقة في ذلك الوقت. وهذه الاتفاقيات التي تمنح هذه الحقوق لا تنعكس في حكم وسيادة الدولة أي لا يؤثر في سيادة الدولة وحكمها. وهناك سبب كان متبادلاً في الاعتراف به وهو أن نظام القانون المحلي ليس دائماً مؤهلاً وكفوءاً لمعالجة القضايا التي تنشأ بين الأجانب أو معهم من الذين يقومون بإدارة العمل هناك. إن معاهدة عام ١٨٣٩م لا تنقص ولا تقلل من حكم مسقط وعمان. سأل السيد فوليو عن الوضع الدستوري الراهن فأجابه السيد كروفورد بأن يرجع إلى الفقرة ١٨ من مذكرة الحكومة البريطانية في اثنين من فصول القضية التي أوكلت فقط فيها القنصلية البريطانية محامياً. وهنا اللجنة تود أن تعرض لماذا فعل السلطان ذلك ووافق عليه. وبحسب فهمنا لذلك فإن السلطان قد وافق عليه نظراً لما تربطه مع بريطانيا من علاقات ممتدة عبر التاريخ إضافة إلى أنه لا يود التورط في صعوبات مع المقيمين الأجانب في هذا القطر ولكي يتجنب مثل هذا النوع من المشاكل والتسهيلات التي قدمت بهذا الخصوص كانت محدودة للغاية. وكذلك فلم يقدم مجرم ولم تقدم دعوة مدنية أمام القنصل طيلة السنوات الثلاثة الماضية. والاتفاق حول هذه الترتيبات والتنسيقات جاءت وبصفة كاملة بقرار من السلطان. وفي سؤال تقدم به السيد مالهوترا أكد السيد ميك كارتي أن كافة هذه الإجراءات والترتيبات ستنتهي بحلول العام ١٩٦٦م.

١٢. أما في ما يتعلق باتفاقية عام ١٨٥٢م والتي بموجبها تخلى السلطان عن جزر كوريا موريا لبريطانيا قال السيد كروفورد في إجابته عن هذا السؤال والذي جاء رقم (٩) إن السلطان كان لديه حكم ونفوذ وسلطة على الجزر. إلا اننا لا نعلم الأسباب التي دفعت السلطان إلى التخلي والتنازل عن تلك الجزر للملكة فكتوريا. وتساءل السيد فوليو عما إذا كانت المبادرة قد جاءت من طرفنا وأجاب عن ذلك السيد كروفورد بقوله بأن ذلك ربما فعلاً يكون عليه الحال، أي بمعنى أن المبادرة لطلب الجزر جاءت من طرف بريطانيا. إلا أنه لم تسنح لنا الفرصة والوقت لتتبع الدراسة التاريخية لهذه الجزر. وطلب السيد بازواك أن نمد اللجنة ونطلعها على معلومات بخصوص هذه الصفقة. وأوصى السيد كروفورد بالقول إن ذلك من شأنه أن يأتي من ضمن عمل اللجنة. وأجاب عن ذلك السيد بازواك بالقول إن عمل اللجنة ينصب في جمع أكبر قدر من المعلومات. حيث إنهم يودون كتابة تقرير شامل لذلك فإن التاريخ السياسي هام كخلفية ينطلق منها

أعضاء الجمعية. قال السيد كروفورد إنهم سوف يدرسون طلب اللجنة.

١٣ . وفي إجابته عن السؤال رقم (١٠) قال السيد كروفورد إنه لم يأت ذكر تكامل منطقتي مسقط وعمان في الإعلان الصادر عام ١٨٦٢ لأن ذلك لم يكن موضوع تساؤل. وعن السؤال (١١) فإنه ومرة أخرى قال إن على اللجنة الرجوع إلى ما قاله كإجابة عن السؤال (١)، وكرر القول إن هذه الإجراءات والترتيبات تمت مناقشتها بكل صراحة ووضوح وحرية بين الطرفين المعنيين، وأن مثل تلك الاتفاقيات والمعاهدات ليست شاذة في ذلك الوقت ومن الأشياء المعهودة. كما أن السلاطين المتلاحقين كانوا دائماً أحراراً في مناقشة مواجهة وإعادة النظر في المعاهدة. ولم ينته العمل بها حتى حلول عام ١٩٣٩م. وسأل السيد بازواك إذا ما كان في مقدورنا تزويد وإمداد اللجنة بنصوص شبيهة بتلك المعاهدات غير المتكافئة. وأجاب السيد كروفورد بأنهم سيدرون إمكانية ذلك.

١٤ . وأجاب السيد كروفورد عن السؤال رقم (١٢) بأن الحكومة البريطانية مهتمة في ذلك الوقت بألا تقتطع أو يتنازل عن أي منطقة أو قطعة أرض من السلطنة لآخرين. وأنهم لا يعتبرون مطلقاً أن هذا الميثاق هو تعبير عن إمدادهم بمنطقة تنازلت عنها السلطنة. فالسلطان نفسه قد وافق على ذلك ونحن لا نقبل أن يكون مثل هذا التصرف تعبيراً عن نقص سلطته أو التقليل من حكمه. وكما تمت الإشارة إليه في مذكرة الحكومة البريطانية فإن هذا الميثاق قد انتهي العمل به عام ١٩٥٨م إلا أن ما جاء به كان قد شكل وضعاً كان قائماً منذ زمن بعيد.

١٥ . وأجاب السيد كروفورد عن السؤال رقم (١٣) قائلاً بأن هذه ومرة أخرى اتفاقية تمت بمطلق حرية السلطان أي أن السلطان في كل تلك الاتفاقيات لم يكن في وضع المجبر أو الملزم بل جاء ذلك بمنطلق إرادته وحريته ورغبته. فنحن لدينا مصالح تجارية في المنطقة والسلطان قد وافق على أن يعطينا الأولوية للخوض في هذا المجال مع بلده. أما عبارة (هذا الذي ينبغي كتابته) فهذه العبارة وببساطة هي الترجمة الإنكليزية لكلمات العبارة العربية المستخدمة في الاتفاقيات المنعقدة في ذلك الجزء من العالم حينها. فعند تسليم وثيقة رسمية فإن الاتفاقية تصل غير رسمية أي غير ملزمة. فالاتفاقية لم تنته بصورة رسمية إلا أن كلا الطرفين لا يعتبرانها ملزمة لهما.

١٦ . وتمنى السيد بازواك بأننا الآن قد تفهمنا الروح التي وضعت وكتبت بها هذه الاتفاقية وكل الأسئلة المتعلقة بمجريات اتفاقيات القرن ١٩ . ووافقت اللجنة على أن أي حكومتين يمكنهما إجراء أي اتفاقيات يرغبان فيهم. فالأسئلة

بمجملها منصبة على الحكم والسيادة في مسقط وعمان، كما إن العديد من الأطراف في هيئة الأمم المتحدة تدعي بأن مسقط وعمان لا تتمتعان بسيادة واستقلال. وهذا هو المنطق لأسئلة اللجنة حول كافة تلك الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة. فاللجنة بأعضائها متفهمون ومدركون بصورة كاملة لوجهة نظر المملكة المتحدة إلا أنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بصياغة رأي خاص بهم.

١٧ . قال السيد كروفورد في رده على السؤال (١٤) المتعلق بشركة الإسفنج بأنه لا علم له بأي اتفاقية لشركة اكتشاف الإسفنج إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإنه يعتقد مثل هذا الأمر قد لقي منح حق امتياز من قبل الشاه حاكم إيران. وقال السيد ميليس سكرتير اللجنة الأول إن هنالك إشارة لمثل هذه الاتفاقية في ايتشسون. قال السيد كروفورد إن وزارة الخارجية ستتقصى هذا الأمر وستطلع اللجنة إذا ما تعرفت واكتشفت شيئاً بخصوصه.

١٨ . أشار السيد كروفورد مرة أخرى إلى السؤال (١٥) بأنه يمكن لأي حاكم يتمتع بالسيادة أن يعقد ويبرم أي اتفاقية يرغب فيها. فالسلطان وبمطلق إرادته أعطى الأولوية لحكومة صديقة. كما لفت السيد كروفورد انتباه اللجنة إلى فقرة مذكرة الحكومة البريطانية المتعلقة بهذا الخصوص وكرر قائلاً بأنها لا تتضمن أي نقص أو خط من سيادة ونفوذ مسقط وعمان. وتعبير «حكومة الهند السامية» هو «تعبير يستعمل رسمياً للدلالة والإشارة إلى حكومة الهند البريطانية». والتي تقوم بالعمل نيابة عن الحكومة البريطانية في ما يتعلق بالعلاقات بين مسقط وعمان وحتى نهاية الإمبراطورية الهندية. وكرر ذلك في رده على السؤال رقم (١٦) ليس هنالك ثمة تشابه بين الطريقة التي تدير بها حكمة الهند في علاقاتها مع مسقط وعمان وبين طريقتها وأسلوبها في تناول وإدارة شؤون حكام وأمراء الولايات الهندية.

٣ ـ المعاهدات مع أقطار أخرى بخلاف المملكة المتحدة

ادعت المملكة المتحدة بأن حقيقة أن هنالك أقطاراً أخرى أبرمت معاهدات مع مسقط وعمان هو في حد ذاته يفسر ويوضح بأن هذه الأقطار تعتبر أن مسقط وعمان قطراً مستقلاً. وفي تصريحه للجنة الرابعة في جلستها ١٨ المنعقدة بالجمعية العامة قال ممثل سوريا إن حقيقة أن تبرم وتعقد السلطنة اتفاقيات أو معاهدات بشكل محدود لا يعني بأنها دولة مستقلة. كما أشار إلى أن قضاة من بينهم أوبنهايم يتفقون أنه وبينما وضع حكومة وصاية بريطانية أمر ليس بواضح فإن العلاقة بين العاهل والتابع والحامي والوصي لا تمنع التابع أو الوصي من

عقد اتفاقيات محدودة (أ/ج/٤/٦٢٧). فما هو رأي المملكة المتحدة في هذه الاتفاقية؟.

١٩. قال **السيد كروفورد** مكرراً بأن الحكومة البريطانية لم تلفت انتباه اللجنة إلى المعاهدات التي تمت بين مسقط وعمان وقوى أخرى لكي تبرهن على وجود نقطة دستورية وشرعية، بل أنها لكي تدلل وتظهر أن مثل هذا النوع من الاتفاقيات الدولية قد تمت مع قوى وأقطار أخرى. وعلى اللجنة إذا ما رغبت أن تتحرى وتتقصي عن هذه الحقائق المتعلقة بالاتفاقيات مع الدول والقوى المعنية. لقد كانت دائما تربطنا بمسقط وعمان علاقات صداقة ونحن نريد من اللجنة أن تعلم بأننا لسنا القطر الوحيد الذي لديه علاقات رسمية مع السلطنة.

٤ ـ بعض الأمور التاريخية:

١. وفقاً لما كتبه العديد من الكتاب فإن سلطان مسقط وعمان كان يمكن أن يخلع من العرش في مناسبات عديدة إذا لم تتدخل المساعدات العسكرية للحكومة البريطانية في الهند. وعلى وجه الخصوص أشير إلى مساعدة بريطانيا لسعيد بن سلطان خلال حكمه وكذلك المساعدة المقدمة من طرف بريطانيا لسلطان بن سعيد عام ١٨٩٥م. وإلى سلطان بن تيمور عام ١٩١٥م. فما هي تعقيبات وردود المملكة المتحدة على هذه الادعاءات؟ وعلى أي الأسس قامت هذه التدخلات في شؤون مسقط وعمان؟.

٢. ولقد جاء بأن المملكة المتحدة كانت تقف ضد عزان بن قيس (١٨٦٨ ـ ١٨٧١) وساعدت في إسقاطه. هل هذا صحيح؟.

٣. وفي تصريح للجنة عُمان الخاصة ذكر مثل المملكة المتحدة إعلان ١٨٩٥م والذي فيه دعت المملكة المتحدة إلى تقديم مساعدة عسكرية للسلطان إذا ما هوجمت مسقط وعمان. واللجنة لم تر نسخة من هذا الإعلان وكذلك فهي لا تدرك وتعلم بمحتوياته وما ورد فيه لذا فإنها ستكون شاكرة ومقدرة إذا ما زودت بمعلومات وافية بهذا الخصوص.

٤. هنالك مراجعة أدبية متعددة تتناول موضوع المندوب السياسي في مسقط. فما هي وظائف ومهام المندوب؟ هل هو أيضا القنصل؟ وفي أي إدارة في المملكة المتحدة تقع مسؤوليته؟ وما هي العلاقة بين المندوب السياسي في مسقط والمقيم السياسي في منطقة الخليج الفارسي؟.

٥. ما هو الدور الذي قام به المندوب السياسي في المفاوضات التي تمت

لإبرام وعقد اتفاقية السيب؟ وهل كان يقوم بهذا الدور تحت إرشادات وتوجيهات حكومة المملكة المتحدة؟.

٦ . وهل قامت سلطات المملكة المتحدة من الناحية العملية بتوسيع دائرة «الاعتراف» بحكام مسقط وعمان؟ وهل كان هذا الاعتراف والإقرار بهؤلاء الحكام قد منح لكل الحكام خلال الـ ١٢٠ سنة الماضية؟ وهل كان هذا الحكم متحفظاً به؟.

٧ . وكيف اعتبرت حكومة المملكة المتحدة انتخاب الإمام عام ١٩١٣؟ وهل طلب أو تلقى اعترافاً به كإمام من قبل حكومة المملكة المتحدة؟.

٩ . وهل كانت للمندوب السياسي البريطاني أي علاقات رسمية أو غير رسمية مع الإمام أو مع من خلفوه؟.

٢٠ . أجاب السيد كروفورد عن السؤال رقم (١) بأن المساعدة كانت تمنح للسلطنة من وقت لآخر وذلك على أسس الصداقة الممتدة الطويلة بين القطرين. وسأل السيد فوليو ما إذا كانت المخاطر التي تهدد السلطة والتي مقابلها قامت بريطانيا بتقديم مساعداتها لها، قد جاءت من داخل القطر أو من خارجه؟ أجاب السيد كروفورد قائلاً بصفة عامة فإن كل التهديدات والمخاطر على السلطان إبان القرن التاسع عشر كانت تأتي من داخل القطر. إلا أن هناك مناسبات هدد فيها الوهابيون السلطنة. وفيما سبق لم يكن هنالك ثمة شك في أن الاضطرابات والقلاقل ضد السلطنة كانت تأتي وتنظم من خارج السلطنة. وسأل السيد فوليو ما إذا كان تدخل بريطانيا يقوم على معاهدات رسمية أو نسبة للصداقة التي تربط بريطانيا مع السلطان وذلك في مناسبات المخاطر التي تهدد فيها السلطنة؟ رد السيد كروفورد بقوله أحياناً لهذا السبب وأحياناً لذلك. وعلى سبيل المثال فإن مساعدتنا للسلطان عام ١٩١٤م جاءت على أسس اتفاقية ١٨٩٥م. ومن الناحية الأخرى تربطنا أواصر صداقة ممتدة عبر السنين مع السلطان حيث كان دائماً يطلب المساعدة. وسأل السيد فوليو ما إذا كنا قد وعدنا بحماية السلطان من أي خطر يتهدده من الخارج أو ما إذا كنا فقط نريده أن يحتفظ بحكمه في السلطنة. قال السيد كروفورد إننا قد ساعدنا العديد من السلاطين من الخطرين الداخلي والخارجي وذلك في عدة مناسبات وظروف. ليس هناك حكم أو وثيقة تنظم مساعداتنا للسلاطين. وبعدها سأل السيد بازواك إذا ما كان سيمنح السلطان من خلال اتفاقياته معنا إذا ما طلب أو قبل بمساعدة قطر آخر؟. أجاب السيد كرفورد قائلاً بأن السلطان حر في اتخاذ أي أمر يتعلق بالسيادة يرغب فيه. وسأل السيد

مونفونو إذا ما كانت مباشرة اتفاقية ١٨٩٥ قد كتبت. أجاب السيد كروفورد بأنه وعلى الرغم من أن مباشرة هذه الاتفاقية والعلم بها قد تمت الموافقة عليه فإنه حالياً لا يتوفر لديه النص المكتوب. وفي إجابة لطلب السيد بازواك قال السيد كروفورد بأننا سنسعى وندرس موضوع تسليم اللجنة نسخة من هذه الاتفاقية متى ما توفرت لدينا ووجدانا.

٢١ . قال السيد كروفورد رداً على سؤال رقم (٢) بأن الحكومة البريطانية لم تلعب أي دور في النزاع بين عزان بن قيس وفرع من أسرته. وأنه وخلال كل تاريخ علاقاتنا مع مسقط وعمان فإننا لم نتدخل مطلقاً إلا بطلب من حاكم المنطقة المستقل. كرر السيد كروفورد الإجابة عن السؤال (٣) بأنهم لن يتمكنوا من الحصول على النص.

٢٢ . وفي رده على السؤال (٤) أوضح السيد كروفورد بأنه ربما أن الحكومة الهندية تقوم بالأعمال نيابة عن الحكومة البريطانية في العلاقات مع مسقط فالممثل البريطاني هنالك كان ضابطاً يعمل في الخدمة السياسية الهندية ومن ثم منح لقب المندوب السياسي. وهو يمثل السلطات البريطانية في مسقط في كل من السلك الدبلوماسي والقنصلي. وحتى عام ١٩٤٧م حينما أضحت مسؤولية إدارة العلاقات مع مسقط في وزارة الخارجية فالمندوب السياسي والقنصل مسؤولان أمام الحكومة الهندية من خلال المقيم السياسي في منطقة الخليج الفارسي والذي كان الممثل الأول البريطاني في الإقليم. ويمكن تشبيه المندوب السياسي والقنصل بالقائم بالأعمال والمقيم السياسي يمكن تشبيهه بالسفير غير المقيم. وبعدها سأل السيد مالهونز ما إذا كانت مهام ووظائف المقيم السياسي شبيهة بتلك المكلف بها المقيمون في ولايات الهند الانيرية. أجاب السيد كروفورد بأنه وكما يعلم فإن مهام ووظائف الأخير لا تتشابه مطلقاً مع بعض مهام ووظائف المقيم السياسي في الخليج الفارسي هي التمثيل نيابة عن الحكومة البريطانية في علاقاتها مع دول الخليج. ولا يقوم عمله كمرشد أو ناصح للحكام العديدين. وسأل السيد بازواك إذا ما كان هناك وضع مشابه؟ أجاب السيد كروفورد بأنه ليس هنالك وضع مشابه. حيث إن الظروف والأحوال في الخليج خاصة. وإن الاستخدام الحالي للقب المقيم السياسي هو أثر من آثار الإمبراطورية الهندية ولا يتضمن أوضاعاً خاصة للأقطار التي يمثل فيها المقيم السياسي السلطات البريطانية.

٢٣ . وقال السيد كروفورد عن السؤال (٥) إن المقيم السياسي والقنصل جهز أعماله ومكاتبه بصورة جيدة للسلطان ولزعماء القبائل من الداخلية. ولقد قام بالتوقيع على اتفاقية السيب بصفته شاهداً. فهو ليس طرفاً أساسياً أو رئيسياً في

الاتفاقية. وإنه لم يقم بالتوقيع عليها نيابة عن السلطان. فلقد كان دوره الذي قام به في اتفاقية السيب هو مجرد شاهد. وما جاء من اقتباس للسيرة الذاتية للكولونيل ونغيت كان خطأً. قال السيد فوليو إنه إذا كان من المستحيل الحصول على النص الأصلي للاتفاقية فسيظل الشك قائماً وباقياً حول ما جاء بهذا الخصوص في سرد السيرة الذاتية للكولونيل ونغيت. أجاب عن هذا السيد كروفورد بقوله إذا ما كانت اللجنة لديها أسئلة حول اتفاقية السيب فلابد من أو تطرح أسئلتها على السلطان. وكان السلطان قد أخبر السيد دي ريبينغ بأنه غير مستعد لنشر نص اتفاقية محلية داخلية صلاحيتها كما يعتقد أنها قد انتهت. وبعدها سال السيد مونغونو ما إذا كان لدى الحكومة البريطانية نسخة من الاتفاقية. وقال السيد كروفورد بأنهم لا ينكرون بأن لديهم نسخة إلا أننا لسنا أطرافاً أساسية في الاتفاقية ولهذا السبب لا يمكننا أن نقرر ما إذا كنا سننشر النص. وإذا ما رغبت اللجنة في الإجابة عن هذا السؤال عليها أن تسأل السلطان. فإن اتفاقية السيب تظل شأناً محلياً داخلياً.

٢٤ . وشرح السيد كروفورد في إجابته عن السؤال (٦) بأن ذلك كان من عادة وتقاليد الحكومة الهندية في أن تعبر عن اعترافها الرسمي حينما يعتلي حاكم جديد السلطة. ونحن لم نتتبع بحوثنا خلال السنوات المائتين الماضية ولكنه يمكن القول إن الحاكم الوحيد الذي لم يلق اعترافه في المائة سنة الماضية هو عزان بن قيس، وكان ذلك في عام ١٨٦٨م. وذلك بسبب النزاع بينه وبين أعضاء من أسرته ولم يتمكن من أحكام سلطته ونفوذه في المنطقة. وفي ما يتعلق بهذه النقطة قال السيد فوليو إن هنالك بعض الوفود التي قدمت إلى نيويورك ادعت بأن عُمان كيان منفصل عن مسقط. واستفسر عما إذا كنا وأثناء متابعتنا للنقاش كنا نتحدث عن مسقط أو عن عُمان أو عن مسقط وعمان مع بعض. قال السيد كروفورد بأن التسمية تختلف من وقت لآخر ولكنه أكد للجنة بأننا كنا دائماً نشير إلى ما يعرف الآن بسلطنة مسقط وعمان وأن علاقتنا كانت دائماً مع حاكم كل المنطقة.

٢٥ . أجاب السيد كروفورد عن السؤالين (٧) و(٨) بقوله إن عملية انتخاب زعيم ديني في السلطنة هي أمر داخلي للسلطنة. وبالتالي لن يكون هناك سؤال حول اعتراف الحكومة البريطانية بإمام جديد. قال السيد بازواك بأن هناك إدعاء زعم بأنه كانت هنالك مراسلات بين القنصل البريطاني في مسقط وبين الإمام عيسى بن صالح عام ١٩١٩م أثبت إقراراً واعترافاً بريطانياً بالإمام. أجاب على ذلك السيد كروفورد بقوله إنه سيكون مذهباً غريباً القول إن حقيقة مخاطبة القنصل

كتابياً للإمام مدعاة للبرهان على أن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالإمام حاكماً على القطر. فالمندوب السياسي والقنصل كانا موجودان في مسقط لتمثيل السلطات البريطانية في مواجهة ونظير دولة مسقط وعمان. لذا فإن المندوب السياسي والقنصل وبلا شك يقابلان الإمام من حين لآخر. إلا أنه لا توجد بينه وبين الإمام علاقات لحكومة للقطر. وفي إجابته عن سؤال ورد من السيد مالهونزا أضاف السيد كروفورد قائلاً إن وظائف ومهام الإمام شأن داخلي يختص بالسلطنة ولذا فإن الحكومة البريطانية ليست لديها آراء حولها، أي حول وظائف ومهام الإمام. وبهذا الخصوص ينبغي علينا أن نقبل بما يراه السلطان وما يراه السلطان هو أنه لا يقبل بأن يكون الإمام حاكماً على عمان.

أسئلة إضافية مكتوبة مقدمة من السيد بازواك

معاهدة أو اتفاقية السيب

١. قيل بأن القنصل البريطاني في مسقط قد قام بمراسلة الشيخ عيسى بن صالح الذي يعتبر بمثابة نائب إمام عُمان وذلك في شهري أيار/مايو وآب/أغسطس من عام ١٩١٩م وفي تلك الرسالة كانت الإشارة إلى الإمام. ولقد كانت هذه حجة تؤسس على اعتراف سلطات المملكة المتحدة بالإمام كحاكم على عمان. فهل لديكم ما تقولونه بهذا الخصوص؟

٢. ولفت الانتباه إلى حقيقة أنه وفي نص المعاهدة لم يشر إلى عبارة «سلطان مسقط وعمان» وفقط أشير إلى عبارة «حكومة السلطان». ومن ناحية أخرى فإن «شعب عمان» عرف بأنه الطرف الآخر من الاتفاقية. وكانت هذه حجة وذريعة على أن ذلك هو إشارة إلى أن السلطان ليس حاكماً على شعب عُمان وأنه ومنذ أن أعطيت السلطات للقنصل البريطاني من طرف حكومته للتفاوض حول الاتفاقية فإن ذلك يتضمن بأن المملكة المتحدة لا تعترف به، أي السلطان، حاكماً على عمان. فهل لديكم أي تعليقات على هذا؟.

٣. كما أشير إلى الرسالة المكتوبة بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٢٢م والتي أرسلها الرائد راي القنصل البريطاني في مسقط لنائب الإمام. «إن حكومة سمو السلطان تيمور بن فيصل قد أطلعتني على أحداث وقعت في مدينة صور مفادها أن رجلاً من عُمان قتل جندياً من جنود السلطان في صور. وهذا لاطلاع سعادتكم بأن هذا الفعل يعتبر عدواناً من طرف عُمان على طول حدود دولة مسقط وهو عمل يبطل ويلغي تعهدات الاتفاقية».

تم طرح الأسئلة التالية:

(١) لماذا حدث أن القنصل البريطاني هو الذي اتصل بنائب الإمام بهذا الأمر؟

(٢) أليس ما جاء في نصوص الاتفاقية يشير وبوضوح إلى وجود دولتين تربطهما تعهدات والتزامات اتفاقية؟.

٢٦. كرر السيد كروفورد رده على السؤال (١) بأنه لا يفهم ما تجادل فيه اللجنة. فالإشارة إلى أن مسؤولاً بريطانياً قد قام بمراسلة الإمام لا يتضمن أكثر من دعوة شخص عادي بمعنى أن لا دخل للحكومة به. وفي رده عن السؤال رقم (٢) قال السيد كروفورد بأنه لا يقبل التصريح الذي قالت به اللجنة خاصة بأن اتفاقية السيب قد أظهرت بأن المملكة المتحدة قد اعترفت بالإمام حاكماً على عمان. وكرر القول إن اتفاقية السيب شأن داخلي لسلطنة مسقط وعمان. وأنه ليس على حكومة بريطانيا التعقيب على ما تضمنته وسلمته. وأن دور المندوب السياسي البريطاني والقنصل كان هدفه تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين والشهادة على توقيعهما للاتفاقية لا أكثر من ذلك.

٢٧. وحول السؤال (٣) قال السيد كروفورد بأنه هذه أول مرة نسمع فيها بمثل هذه الرسالة. وكان انطباعه الأول هو أن القنصل يقوم بعمل من طلب السلطان. قال السيد بازواك بأن اللجنة ستكون شاكرة لتعقيباتنا وردودنا حول هذه الرسالة وخلفياتها في مرحلة لاحقة. قال السيد ما كارثي بأنه من الصعوبة تتبع خلفية مثل هذه الرسالة حتى ولو كانت مسجلة. وبما أنها تعتبر هامة في مصطلحها كان لابد من معرفة مصدرها. وعلى وجه الخصوص ما إذا كان الأصل قد كتب باللغة العربية أو باللغة الإنكليزية وما إذا كانت الترجمة أصلية. قال السيد بازواك بأن النص تضمنه تصريح لممثل دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة (سمع احد أعضاء اللجنة يقول «سليون» وافق على محاولة الحصول على معلومات وافية لتمكننا من متابعة الرسالة). قال السيد كروفورد بأنه سيرى ما إذا كنا سنطلع اللجنة على أمر هذه الرسالة. إلا أنه ينبغي على اللجنة ومرة ثانية بأن تتذكر بأنه لا ينبغي علينا أن نتدخل في الشؤون الخاصة بالأوضاع الداخلية للسلطنة. وسأل السيد مونفونو ما إذا كان أي من الطرفين قد طلب وساطة بريطانية قبل اتفاقية السيب. وأجاب عن ذلك السيد كروفورد بأن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب بحثاً تاريخياً.

الأحداث منذ عام ١٩٥٤م:

١. هل حدث أن اعترفت المملكة المتحدة بغالب بن علي إماماً؟ في ما يتعلق

بهذا الخصوص أشير إلى أن المذكرة المقدمة من المملكة المتحدة قد أشارت إلى أن غالب بن علي كان إماماً سابقاً عام ١٩٥٧م.

٢. بالنسبة للمساعدة العسكرية البريطانية المقدمة للسلطان إبان عام ١٩٥٧م وما أثير حولها بأنها تمثل خرقاً وانتهاكاً للقانون الدولي فهل عند المملكة المتحدة ما تضيفه لتقرير دي ريبينغ. الفقرة ٥٣ والفقر ٦٤؟.

٣. أشار إلى سؤالين تقدمت بهما بلغاريا (انظر التصريح صفحة ١١ ـ ١٢ (أ) و(ب)).

٢٨. أجاب السيد كروفورد عن السؤال رقم (١) بأنه سيتم توجيهنا حول وضع الإمام في السلطنة. أما في ما يتعلق بالسؤال حول الاعتراف البريطاني بالإمام فإن ذلك لم يطرح لأننا غير مهتمين به. وفي الإشارة إلى غالب بن علي كإمام سابق فقال بأننا اتبعنا فقط استخدام عبارة الإمام كشيء للمواءمة من أجل تسمية من الذي تتحدث عنه. قال السيد ماكارثي بأننا قد فهمنا بأن المتحاورين مع دي ريبينغ في مسقط وعمان هم الذين أخبروه بأنه وفي حالة مغادرة أي إمام للقطر فسوف يتم عزله من المنصب. وعلى كل حال فإن هذا ليس شأننا ولا دخل لنا فيه. وفي تقرير دي ريبينغ أعطى السلطان آراء وأفكاراً حول وضع ومكانة غالب ودعاواه.

٢٩. قال السيد كروفورد بأنه لا توجد إضافة لدينا بالنسبة لوضعنا كما جاء في تقرير دي ريبينغ.

٣٠. أما سؤال اللجنة في ما يتعلق بالأحداث منذ عام ١٩٥٤م فيمكن تتبع لما جاء في الشهادة الحرفية لممثل بلغاريا للجنة في جلسة مغلقة بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس. «وما دامت هذه هي القضية فإننا نعتقد انها فكرة جيدة لتبنيها».

أ ـ ضد أي أعداء خارجيين جاء تدخل قوات المملكة المتحدة العسكرية تحت طلب سلطان مسقط، على أسس اتفاقية المساعدة المتبادلة بين بريطانيا العظمى وما يسمى سلطنة مسقط وعمان. ولكي نؤسس لذلك سيكون من المفيد معرفة جنسية الضحايا الذين سقطوا كنتيجة لهذه العمليات العسكرية المختلفة والتي قامت بها القوات البريطانية المسلحة كمساعدة للسلطان.

ب ـ فإذا كان تدخل القوات المسلحة البريطانية سببه فقط ترسيخ حكم وسلطة السلطان في كامل القطر كما صرح به ممثل المملكة المتحدة في اللجنة الرابعة وإذا كان لبريطانيا العظمى الحق في أن تنهج ما نهجته بتلك الطريقة فإننا

نود رؤية ما يعنيه ذلك التدخل بهذه الطريقة بالنسبة لدستور هيئة الأمم المتحدة. ألا تظهر هذه الأعمال التي قامت بها بريطانيا العظمى وحريتها في التدخل من أجل حفظ وصيانة النظام والسلطة في قطر مثل عُمان يظهرها وكأنها تقوم بهذه الأعمال في بلدها أنه وفي هذه القضية بوجه خاص إنما تحدث في مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة؟ قال السيد كروفورد بأنه إذا ما تناولنا السؤال الثاني فأولاً لا ينبغي أن يفهم من مساعدتنا للسلطان على أنه خرق وانتهاك لدستور وقانون هيئة الأمم المتحدة. وافق السيد فوليو على ذلك. أن كل قطر حر في أن يطلب المساعدة من أي قطر آخر.

٣١. وبعدها سأل السيد فوليو عن نوع المساعدة التي قدمت للسلطان عام ١٩٥٧ والسنوات التي تلتها. وأوضح السيد كروفورد الوضع قائلاً إن السلطان هو الذي تمكن من دحر التمرد ونحن فقط أرسلنا بعض الوحدات المخصصة ولمدة قصيرة من الوقت من مثل وحدة الـ (SAS) خدمات القوات الخاصة والتي قامت بعمليات في الجبل الأخضر. ومن ثم سأل السيد فوليو عن الأقطار التي قدمت المساعدة للمتمردين وأي شكل من أشكال المساعدة كانت. وأجاب السيد كروفورد قائلاً بأنه يفضل عدم الخوض في مناقشة مصادر المساعدات الخارجية للمتمردين. وسأل السيد فوليو ما إذا كان المتمردون عمانيون وكم كان عددهم. أجاب عن هذا السؤال السيد كروفورد بأنهم عمانيون إلا أننا لا نعرف عددهم. ثم سأل السيد فوليو إنه وقبل تقديم المساعدة للسلطان هل تحققت حكومة صاحبة الجلالة ما إذا كان شعب مسقط وعمان يقفون بجانب السلطان ويؤيدونه أم لا. وأجاب عن هذا السؤال السيد كروفورد بقوله إن هذا السؤال كان ينبغي الإجابة عليه والحكم فيه وفق صيغة عامة. لقد كان اهتمامنا منصباً على المساعدة في دعم وتأييد حكومة السلطان وذلك حينما طلب منا ذلك.

٣٢. وبعد ذلك تحول السيد فوليو للسؤال عن شؤون عامة. وجاءت أسئلته وإجابات السيد كروفورد عليها كما يلي:

سؤال: في أوقات عديدة كانت بريطانيا مسؤولة عن الخدمات البريدية لمسقط وكذلك عن إصدار وصك عملة مسقط. هل توقفت بريطانيا عن قيامها بهذه الوظائف؟

إجابة: لقد استخدمت مسقط في الماضي وخلال هذا القرن الروبية الهندية وتم إصدار عملة خارجية روبية للاستعمال في دول الخليج وأعتقد أن ذلك كان عام ١٩٥٩م لذلك فإن الحكومة الهندية هي التي كانت مسؤولة عن عملة مسقط

وصكها. كان مكتب البريد البريطاني يدير وكالة بريدية نيابة عن السلطان. التفاصيل يمكن توضيحها لكم لاحقاً.

سؤال: كم عدد الرعايا البريطانيين الذي يعملون في الخدمة المدنية لمسقط وعمان؟

إجابة: هنالك بعض الرعايا البريطانيين إلا أنه يمكن أن تطرح اللجنة السؤال على السلطان للتفصيل في ذلك.

سؤال: هل هناك أي قواعد عسكرية بريطانية في مسقط وعمان؟

إجابة: ليست هنالك أي قواعد بريطانية عسكرية في مسقط وعمان لكن هناك تسهيلات للهبوط في مطارين.

سؤال: ما هو حجم وطبيعة التجارة البريطانية مع عمان؟

إجابة: سنطلعكم على التفاصيل لاحقاً.

سؤال: هل يستشير السلطان حكومة المملكة المتحدة قبل اتخاذ القرار؟

إجابة: ليس شيئاً روتينياً يقوم به عادة، وليس هنالك ثمة شيء يطلب منه أن يفعل ذلك.

سؤال: هل تساعده حكومة المملكة المتحدة في ما يتعلق بالشؤون الخارجية؟

إجابة: في بعض الأحيان يطلب منا السلطان أن نفعل ذلك حيث لا يوجد لديه ممثلون في الخارج.

سؤال: ما هو حجم وطبيعة المساعدة الفنية والمالية لعمان؟

إجابة: وردت تفاصيل ذلك في تقرير دي ريبينغ صفحة ٤٤.

سؤال: هل هناك أي قطر آخر يقدم مساعدة للسلطان؟

إجابة: لا يوجد هناك أي قطر آخر يقدم مساعدة للسلطان بحسب علمنا.

سؤال: هل لحكومة المملكة المتحدة أي دور في أحداث عام ١٩٥٥؟

إجابة: إن الأحداث التي وقعت عام ١٩٥٥م هي أحداث داخلية تهم الشؤون الداخلية للسلطنة. ولم يطلب من الحكومة البريطانية أي مساعدة لذا فلم يكن لها دور فيها.

٣٣. وسأل بعدها السيد بازواك سؤالاً أخيراً وهو هل كانت تفرض على

السلطان أي تعهدات أو التزامات تجاه الحكومة البريطانية في مقابل المساعدة الفنية والعسكرية التي كان يتلقاها منا؟ **وأجاب** عن ذلك السيد كروفورد بقوله إن الإجراءات والترتيبات المتعلقة بهذه المساعدة هي بين قطرين صديقين وتم عرض ذلك في الرسائل المتبادلة عام ١٩٥٨م. لم يكن لديه شيء يضيفه على ذلك.

٣٤. وفي الختام قال السيد كروفورد سندرس ونبحث عن إمكانية الحصول على معلومات وافية حول الأحداث التاريخية التي تهتم اللجنة بمعرفتها والتي لم نستطع تقديمها بصورة كاملة. وسأل السيد كروفورد السيد بازواك إذا كانت اللجنة ترغب في الاقتباس الحرفي للتصريحات الواردة في التقارير والتي كتبت لها أثناء التحريات. وإذا كانت اللجنة فعلاً ترغب في ذلك فسيكون السيد كروفورد شاكراً لو تكرمت اللجنة من باب الكياسة أن تطلعه على مسودة هذه الاقتباسات من مناقشة اليوم والتي يرغبون في نشرها. وذلك حتى يتمكن من التأكيد على أن اقتباسه كان دقيقاً. أجاب السيد بازواك بالقول إن اللجنة لم تقرر بعد بالصيغة التي سيكون عليها التقرير لكنه وعد أن يعطي السيد كروفورد الفرصة لفحص وتصحيح الاقتباسات. تم الاتفاق على أن أي معلومات أخرى سيتم تزويدها للجنة ينبغي أن ترسل لبعثة المملكة المتحدة بنيويورك. اختتم السيد بازواك الاجتماع بتقديمه الشكر للسيد كروفورد للإجابات الوافية التي أجاب بها عن أسئلة اللجنة وكرر نيته تقديم تقرير موضوعي وثري بالمعلومات.

الوثيقة رقم (١٣١٣)

سـري

محضر مصادق عليه

الخطابات المتبادلة بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بين سلطان مسقط وعمان وبين وزير الدولة للشؤون الخارجية لحكومة صاحبة الجلالة قد سجلت الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين السلطان وحكومة صاحبة الجلالة في ما يتعلق ببرنامج المعونات المالية التي ستمنحها الحكومة البريطانية لتقوية وتدعيم القوات المسلحة والقوات الجوية للسلطان وأيضاً التي ستوجه إلى التنمية المدنية للسلطنة. والمواضيع التي تندرج ضمن هذه الاتفاقية ينظمها المحاضر المصادق عليها بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير و٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨ والمذكرة التكميلية المصادق عليها في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨. في عام ١٩٦٠ تم استبدال كلا المحضرين بمحضر اعتمد بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٠ ونص على إمكانية إعادة تقييم الوضع حينما تدعو الحاجة إلى ذلك، كل ثلاث سنوات بصورة دورية من تاريخ المصادقة على المحضر.

وقبل أن تنقضي الثلاث سنوات اتفق السلطان وحكومة صاحبة الجلالة على تأجيل المراجعة لمدة عام أي حتى آب/ أغسطس ١٩٦٤. والآن يتم عقد هذه المراجعة وتسجل المذكرة الحالية النتائج التي تم التوصل إليها بعد المناقشات بين الجانبين في لندن في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٦٤.

٢. من أجل الاستمرار في تحقيق الهدف من السياسات المتفق عليها بين السلطان وحكومة المملكة المتحدة في عام ١٩٥٨ والتي سجلت في تبادل الخطابات في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨، فلقد اتفق الأطراف على الإجراءات التي

صيغت في المذكرة، ولكن لن يغير ما في هذه المذكرة ما تم الاتفاق عليه بين السلطان وحكومة الملكة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير وتبادل الخطابات في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

٣. في الفترة ما بين ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٤ و٣١ آذار/ مارس ١٩٦٥ ستستمر حكومة صاحبة الجلالة في الإسهام في تكاليف القوات المسلحة والقوات الجوية لسلطان عُمان والإسهام في برامج التطوير على الأسس التي تم تسجيلها في مذكرة ١٩٦٠. وستقدم حكومة صاحبة الجلالة ما يصل إلى ٣٤٢,٠٠٠ روبية (٢٦,٠٠٠ استرليني) لاستكمال بعض مشروعات التنمية المدنية التي بدأ العمل بها في عام ١٩٦٠. إن تكلفة هذه المشاريع وتكلفة عمليات استكمالها واردة في ملحق ٣ من المذكرة، سيتم احتساب أي تكاليف تظهر بعد ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٥ بشكل منفرد كما هو منصوص عليه في البند الثاني من المذكرة التكميلية المرفقة.

٤. تتم الآن مناقشة برنامج تطوير وصيانة القوات المسلحة للسلطان في الثلاث سنوات من نيسان/ أبريل ١٩٦٥ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٨، ويتفق الطرفان على أن هذا البرنامج هو المكمل الصحيح والامتداد لبرنامج إنفاق رأس المال والذي نفذ في السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ مع مراعاة التوصيات التي قدمها العميد هوب تومسون، في الفترة من نيسان/ أبريل ١٩٦٥ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٦ ستساهم حكومة بريطانيا في رأس المال ونفقات القوات المسلحة السلطانية بالمقدار المتفق عليه والوارد ذكره في الفقرة ٦ و٨ في تلك المذكرة. هذه الأموال تمثل مساهمة حكومة صاحبة الجلالة في المصروفات التشغيلية للعام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ للقوات المسلحة وفقا للمذكرة المتفق عليها للعام ١٩٦٠. كما تتضمن مبلغ ١٥,٠٠٠ وهو مساهمة حكومة صاحبة الجلالة للفترة نفسها في المصاريف الإنمائية والتشغيلية للتطويرات الجديدة المقترحة للقوات المسلحة في البرنامج المشار إليه أعلاه.

٥. المصروفات التشغيلية المقدرة للقوات المسلحة والقوات الجوية للسلطان في العام من ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٦ واردة في الملحق الأول لهذه المذكرة. وترتبط هذه الإحصاءات بالتكاليف الدورية خلال ١٩٦٥ ـ ٦ لهذه القوات على أساس التطويرات المتفق عليها حتى آب/ أغسطس ١٩٦٤. ويفهم أنه ستتم الموافقة على التقديرات التي سيتم مراجعتها بأسرع وقت ممكن أي ليس بعد ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ وعندما يقرر السلطان أي تعديلات سيتم إدخالها على البرنامج كما هو مفصل في الفقرة الرابعة أعلاه وضمن حدود مجموع

الإسهام الذي ستقدمه حكومة بريطانيا كما هو مبين في الفقرة السادسة إلى الثامنة والإسهام الكلي الذي يقرر السلطان أن يقدمه في نهاية العام المالي للسلطنة أي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤. وتم الاتفاق أيضاً على أن هذه التقديرات المراجعة عندما يتم استكمالها سوف تكون بديلاً للملحق أ في الفقرات والتي سيتم تفصيلها كالآتي:

٦. ستساهم حكومة بريطانيا بـ ١٣,٩٦٧,٠٠٠ روبية (١,٠٤٧,٥٠٠ جنيه استرليني) في المصارف الإنمائية والتشغيلية المطلوبة لإدامة القوات المسلحة للسلطان على الأسس المتضمنة في هذه المذكرة. ولن يتضمن هذا المبلغ أجور الأشخاص المساعدين والذي ستقوم حكومة صاحبة الجلالة بدفعه مباشرة كما هو مقرراً في الفقرة السابعة.

٧. ستستمر حكومة بريطانيا في توفير القائد واثنين من قادة الأفواج وثلاثين ضابطاً وسبع رتب أخرى وستقوم حكومة الملكة بتوفير حوالى ١٥ من صغار القادة. ستقوم حكومة بريطانيا بدفع التكاليف التشغيلية السنوية ولا تشمل التكاليف المحلية لهؤلاء الأشخاص المساعدين والقادة الصغار والتي تقدر بـ ٢,٠٢٧,٠٠٠ روبية (١٥٢,٠٠٠ جنيه استرليني). إن أجور هؤلاء الضباط وصغار القادة ومصاريفهم الأخرى ستدفع من قبل حكومة صاحبة الجلالة مباشرة كجزء من مساعداتها، أما التكاليف المحلية فستتحملها السلطنة كجزء من المنحة.

٨. ستستمر حكومة صاحبة الجلالة في نفس هذه الفترة في دفع تكاليف القوات الجوية للسلطنة على أساس البرنامج الذي اتفق عليه السلطان مع حكومة صاحبة الجلالة في ١٩٦٠ المتضمن المساهمة بدفع ما يصل إلى ٥٤,٠٠٠ روبية (٤٠,٠٠٠ جنيه استرليني) مقدار الإنفاق على المصاريف التشغيلية السنوية في السلطنة، وما يصل إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ روبية (٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني) مقدراً لتكاليف الإنفاق التشغيلي السنوي في المملكة المتحدة. وستدفع حكومة صاحبة الجلالة تكاليف القوات الجوية مباشرة كجزء من مساعدتها وذلك بخلاف التكلفة المحلية والتي ستدفعها السلطنة. وستستمر حكومة صاحبة الجلالة في توفير الضباط والطيارين اللازمين لعملية القوات الجوية.

٩. سيتم تحديد قيمة أي إسهامات أخرى بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٦٦ تقوم بها حكومة صاحبة الجلالة للبرنامج الذي تم وصفه في الفقرة ٤ إلى ٨ في مراجعة للموقف والتي ستعقد في صيف ١٩٦٥.

١٠ . ستخصص السلطنة مبلغ٣٢ لك (٢٤٠,٠٠٠ جنيه استرليني) من الميزانية السنوية للدفاع إلى التكاليف الدورية للقوات المسلحة للسلطان. وسيتضمن ذلك لك واحد ليزيد من إسهام السلطان إلى ٣٣ لك توافقاً مع النية التي تم التعبير عنها في الفقرة الخامسة من المذكرة المتفق عليها في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٠.

١١ . بالإضافة إلى المساهمة المالية التي ستقدمها السلطنة والتي تم وصفها في الفقرات السابقة لهذه المذكرة. سيقوم السلطان في نهاية كل عام مالي (٣١ كانون الأول/ ديسمبر) بتقرير الإسهام الإضافي الذي يمكن أن يقدمه إلى المصاريف الإنمائية والتشغيلية لتوسيع برامج تطوير القوات المسلحة والبرامج المدنية والتي تم وصفها في هذه المذكرة. يجب ألا يخصص الإسهام الإضافي الذي سيقدمه السلطان ضمن هذه الفقرة لجهة واحدة من القوات العسكرية أو برنامج التطوير المدني ولكن يجب أن يعتبر إسهاماً للأهداف العامة لكلا الفرعين.

١٢ . تمت مناقشة برنامج الإنفاق التشغيلي والإنمائي للتطوير المدني للثلاث سنوات القادمة من ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٨ وقد اتفق الطرفان على أن هذا البرنامج هو إسهام صحيح ويعتبر امتداداً لبرنامج التنمية المدنية للأعوام ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٣ . وتم تحديد تفاصيل هذا البرنامج في الملحق الثاني للمذكرة المتفق عليها. ستسهم حكومة الملكة في التكاليف الرئيسية لهذا العام ١١ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ وحتى ٣ آذار/ مارس ١٩٦٦ وذلك بمبلغ ٨٤٧,٠٠٠ روبية (٦٣,٤٢٥ جنيهاً استرلينياً) . وستسهم حكومة جلالتها بـ ٢,٦٤٠,٠٠٠ روبية (١٩٨,٠٠٠ جنيه استرليني) للتكاليف التشغيلية والإنمائية لبرنامج التنمية المدنية (١٩٨,٠٠٠ جنيه استرليني) للفترة من ١ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٦ . سيتم تحديد إسهام حكومة الملكة لهذه البرامج في نفس المراجعة التي تم ذكرها في الفقرة التاسعة.

١٣ . ستستمر السلطنة في دفع مبلغ حوالى ٦٠٠٠ جنيه استرليني للميزانية السنوية للصحة في تكاليف برنامج التنمية المدنية وذلك توافقاً مع التكاليف التي تستهدف مراكز صحة معينة متضمنة في برنامج التنمية المدنية لعام ١٩٦٠ وكما تم وصفه في الملحق الذي تبع مذكرة ١٩٦٠.

١٤ . المبالغ المذكورة في هذه المذكرة عرضة للمراجعة في حالة تغير سعر الصرف بين الجنيه الاسترليني والروبية الهندية. ويفهم أيضاً أن الموقف سيكون قابلاً للمراجعة في حال توقف الإعانة التي تقوم شركة تنمية نفط عُمان المحدودة

بدفعها في الوقت الحالي. أو في حال حصول زيادة كبيرة في عوائد السلطنة.

١٥ . سيتم دفع الميزانية السنوية لعام ١ نيسان/أبريل ١٩٦٥ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٦ في الفترة ما بين تاريخ هذه المذكرة وبين ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤.

١٦ . تم التأكيد على التفاهمات حول المواضيع الأخرى في المذكرة التي تمت مناقشتها في مذكرة ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ بين السلطان والسيد جوليان أميري عدا ما تم تعديله من خلال تبادل الخطابات بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨ أو في المذكرة المرفقة في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٠ أو المذكرة الحالية والمرفقة بتاريخ اليوم.

٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤

الوثيقة رقم (١٣١٤)

المحضر التكميلي المصادق عليه

لقد تم الاتفاق على الترتيبات التالية بين سلطان مسقط وعمان وبين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وهي تتعلق بالإنفاق على القوات المسلحة والقوات الجوية للسلطان وببرنامج التطوير المدني.

٢ . سيتم إغلاق الحسابات المتعلقة ببرنامج التطوير المدني المتفق عليه في ١٩٦٠ في ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٥ وسيتم فتح البرنامج الجديد للتطوير المدني والذي تمت الإشارة إليه في الفقرة الثانية عشرة من المذكرة في نيسان/ أبريل ١٩٦٥ . وكما هو مبين في الفقرة الرابعة من المذكرة المتفق عليها فإن هناك شروطاً خاصة وضعت من أجل الإنفاق على مشروعات كبرى تتعدى برنامج ١٩٦٠. وأي إنفاق مماثل لم يطبق قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٥ يجب احتسابه بشكل منفرد. في ما يتعلق بالنقود المخصصة للإنفاق على التطوير المدني والتي تم تقديرها للعام المالي ١٩٦٤/ ٦٥ والتي لم يتم صرفها فمن المتفق عليه أنه ربما تستخدم هذه النقود في التكاليف الرئيسية لأي مشروعات من البرنامج الجديد الذي قد ترغب السلطنة في الشروع به قبل بداية العام المالي ١٩٦٥/ ٦٦.

٣ . سيتم دفع الإسهام الذي ستقدمه حكومة المملكة على أربع دفعات في بداية نيسان/ أبريل ، تموز/ يوليو ، تشرين الأول/ أكتوبر ، كانون الثاني/ يناير ، وستكون هذه الدفعات على أساس توقعات الإنفاق الذي تحدده السلطنة في آذار/ مارس (للربع الأول والثاني من السنة المالية) وفي شهر أيلول/ سبتمبر (للربع الثالث المالية) وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر (للربع الرابع).

٤ . سيقدم السلطان تقريراً بالإنفاق للقوات المسلحة والتطوير المدني للعام التالي من نيسان/ أبريل وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر وسيكون التقدير للعام من

نيسان/ أبريل ١٩٦٥، إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٦ جاهزاً ليتم مراجعته كما في الفقرة التاسعة من هذه المذكرة. سيقوم القادة والمساعدون المذكورون في الملحق الرابع بعمل هذه التقديرات.

٥ . وافق السلطان على صرف النقود التي تسهم بها حكومة صاحبة الجلالة على أساس الأهداف المتفق عليها بين السلطنة وحكومة صاحبة الجلالة والتي تم شرحها في هذه المذكرة وفي التقديرات السنوية اللاحقة.

٦ . بمجرد انقضاء كل نصف عام (٣٠ أيلول/ سبتمبر و٣١ آذار/ مارس) تقدم السلطنة كشوفاً للإنفاق الدوري يعده القادة والمساعدون الموضحون في الملاحق الأخرى لمذكرة ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٠ وللاحق المذكرة الحالية ستوضح هذه الحسابات النصف سنوية فتح وغلق حسابات التمويل وسيتم التصديق عليها من قبل السلطان أو أي شخص يفوضه السلطان ويستمر التدقيق على النحو المتبع حالياً.

٧ . عند تسليم تقديرات العام المقبل ستقدم السلطنة حساباً معتمداً عن النصف الأول من العام الحالي مرفقاً مع تقدير الإنفاق لباقي هذا العام.

٨ . كشف الحسابات المدقق الذي يتم تقديمه في نهاية الجزء الثاني من العام سيكون سنوياً ويغطي كامل السنة.

٩ . في نهاية كل عام إذا ما تبقى رصيد غير ملتزم به من مساهمات حكومة صاحبة الجلالة سيتم تحويله للسنة التالية ويؤخذ في الاعتبار تحديد استخداماته بما ينسجم مع هذه الاتفاقية.

١٠ . ليس من الضروري أن تتضمن تقديرات السلطنة على الإنفاق تكاليف الموظفين المساعدين وعلى القوات الجوية لعمان والتي يتم الدفع لها مباشرة من قبل حكومة صاحبة الجلالة.

١١ . يتم الدفع للسلطان من خلال القنصل العام البريطاني في مسقط إلا إذا اتفق على بديل آخر.

١٢ . سيتم نقل التقديرات والتوقعات للإنفاق عن طريق القنصل العام البريطاني.

٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤

الوثيقة رقم (١٣١٥)

ســري

1053/64G

السفارة البريطانية

دمشق

٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤

جاي. دي. ماكارثي (J. D. McCarthy) **المحترم**

الدائرة العربية

وزارة الخارجية

عزيزي،

أرجو الرجوع إلى برقية بيروت الموجهة إلى وزارة الخارجية، برقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر، حول المقابلة التي جرت بيني وبين السيد أجاز في ٢٥ أيلول/ سبتمبر. مرفق بالرسالة ملاحظاتي على نقطة أو اثنتين ذكرتا أثناء محادثتي مع أجاز، من الجائز أن يكون لهما أهمية ثانوية.

٢. لا يبدو أن بإمكاننا الآن فعل المزيد حتى يصل السلطان إلى قرار بشأن الشروط، إن من الواضح أن الثوار مازالوا راغبين في التفاوض. ويتنبأ السيد أجاز بتذليل العقبات حول مسألة البيان العام. سيكون من المثير معرفة ما إذا كان السلطان سيقدم مقترحات نافعة ومحددة أم، وكما اشعر أنا أنه يرغب في ذلك في سره، إنه سيختلق عذراً لجعل الشروط حازمة بصورة غير مقبولة.

٣. أرسل نسخة من هذا الخطاب وما يلحق به إلى السيدة فرانسيس براون بالبحرين، ولسجلات السيد جلين بلفور بول في بيروت.

أي. جاي. جونستون (A. J. Johnston)

الوثيقة رقم (١٣١٦)

سـري

النقاط المهمة التي تم التطرق إليها
أثناء المناقشات بين المفاوض السيد فايز أجاز في ٢٥ أيلول/ سبتمبر

لقد سرد السيد أجاز تسلسل الأحداث منذ آخر لقاء حدث بيننا في نهاية شهر تموز/ يوليو، فقد عاد إلى المملكة العربية السعودية، وقدم تقريراً كاملاً عن مناقشاتنا مع الإمام السابق وحمير بن سليمان وصالح بن عيسى الحارثي. لقد أسعدهم التقدم الذي حققوه، وعبروا عن ثقتهم في السيد أجاز وسليمان. وقد وافقوا على أن يستمر سليمان بالتفاوض نيابة عنهم، ولم يتم إخبار الشيخ طالب بشيء.

٢ . اقترح السيد أجاز، بعد ذلك، توجيه كل الجهود إلى تجديد الاتصالات غير الرسمية مع البريطانيين، وكان ذلك في الاجتماع الكامل لمجلس الثورة العماني، بحضور كل المشايخ، بما فيهم أبي داود (السالمي) والغزالي، وكان ذلك في بداية شهر آب/ أغسطس. لم يحدد السيد أجاز شكل تلك الاتصالات، وتجنب الإشارة إلى الأسس التي ستقوم عليها، ولكن لا يمكن البدء فيها إلا على أساس شروط اتفاقية السيب، إلا أن السيد أجاز أخبرني أنه أوضح للمجلس أنه ليس من الواقعي في ظل الظروف المتغيرة التي حدثت عام ١٩٦٤، الرجوع إلى اتفاقية السيب، إنه يرى أن المجلس لابد أن يسمح بإجراء اتصالات مع البريطانيين، دون تحديد أي شروط في هذه المرحلة. وافق المجلس على ذلك، بشرط طلب مشورة الأمير فيصل أولاً.

٣ . لقد زار كل من الشيخ سليمان، والإمام غالب، والشيخ طالب، والشيخ صالح بن عيسى في ما بعد، الأمير فيصل (الذي كان قد تلقى تقرير

السيد أجاز، حول المناقشات التي دارت في شهر تموز/ يوليو). لم يكشف الأمير فيصل لطالب عن المحادثات الاستكشافية التي دارت، ولكنه قال إن الأمر يستحق المحاولة للوصول إلى تسوية، كما نصح قادة الثوار بإجراء الاتصالات مع البريطانيين لتحقيق ذلك الهدف، ولكنه أبدى عدم رغبته في أن يعرف المصريون بما عزموا عليه.

الموارد المالية للثوار:

٤ . لقد سألت السيد أجاز عن موارد الثوار المالية. قال إن الحارثي فقط هو الذي يمتلك الكثير من المال وقدرها بحوالى مليون جنيه إسترليني(*)، بينما لا يمتلك الثوار الآخرون الكثير من المال، فيما عدا ما يدفعه لهم المصريون والسعوديون شهرياً.

صالح بن عيسى الحارثي:

٥ . لقد ذكرت للسيد أجاز أن السلطان كان يتكلم عن صالح بن عيسى الحارثي بتعاطف شديد، وأنه أخبرني أنه لم يستطع فهم الأسباب التي دعت الشيخ صالح للفرار مع باقي قادة الثوار، وحسب رواية السلطان فإن الشيخ صالح لم يرتكب جرماً يبرر فراره من البلاد، لكن السيد أجاز، لم يكن متفائلا من حزب الحارثي، وقال إن الشيخ صالح لابد أنه غادر عُمان لأنه رأى أنه سيحقق مصلحة مادية من وراء ذلك، وأن الثروة التي جمعها الآن قد أثبتت أن قراره كان صحيحاً من وجهة نظره.

(*) توفي الشيخ صالح بن عيسى الحارثي في منفاه في القاهرة في سنة ١٩٨٧م - ١٤٠٧هـ، وذلك بعد عودته من آخر زيارة له لأهله وأحبائه الذي حضر عدد كبير منهم للإمارات العربية المتحدة للقاء به قبل وفاته بعشرة أيام ولقد كنت من ضمن مودعيه دون أن أعلم أن ذلك سيكون اللقاء الأخير به.

إجمالي ما خلفه لم يتجاوز ٤٠ ألف جنيه مصري نقداً إضافة الى المنزل الذي كان يسكن فيه في مصر الجديدة والذي سدد آخر المبالغ المتبقية عليه قبل وفاته بأيام، وكان قد اشتراه بقرض حسن من صديق له وهو رجل فاضل من الكويت يسمى الحاج يوسف عبد العزيز الفليج وتم بيع المنزل بعد وفاته بحوالى ٩٠ ألف جنيه مصري، كما كان عليه مبلغ مستحق لأحد شيوخ الأزهر عن طباعته لكتاب جمع فيه قصائد الشيخ أبي مسلم البهلاني وقد سدد المبلغ قبل وفاته بيومين. (المترجم).

الوثيقة رقم (١٣١٧)

ســري

برقية من دبي إلى وزارة الشؤون الخارجية

بالحقيبة

وزارة الخارجية ووايت هول

يتم التوزيع على الأقسام

السيد مارشال (Mr. Marshall)

حفظ رقم ٢٢

٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤

ســري

معنونة إلى برقية البحرين رقم ٤٧ بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر

تكرر لعلم وحفظ وزارة الخارجية ومسقط (عاجل)

لقد تغلغل فريق مسح تابع لشركة ميكوم (MECOM) في أراضي مسقط بتاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر على طريق (فيا) (Fayya) - طوي حصن وطوي سليم. ولقد أوقفهم الشيخ عبد الله بن سالم الذي عاد بهم إلى نقطة حددتها الآن كشافة ساحل عُمان بأنها ثلاثة أميال جنوبي طوي حصن، وقال لهم إن هذه هي حدود مسقط. وأنهم لا يستطيعون العمل جنوب الخط الذي يمر من خلالها ممتداً من الشرق إلى الغرب. ووفقاً لخرائطنا فإن هذه النقطة ومساحة كبيرة نسبياً جنوب غربها هي في منطقة الشارقة. وهي جزء من المنطقة التي تعاقد الفريق على مسحها.

٢ . ولقد ذكر تقرير كشافة ساحل عُمان أن الشيخ عبد الله قد ذكر هذه الواقعة لوالي البريمي، وأن الأخير قد نقل ذلك إلى وزير الداخلية. ولقد ذكر أنه غير متأكد لمن تنتمي طوي سليم ولكنه يأمل في ألا تحدث عمليات مسح في المنطقة قبل أن تصله تعليمات من مسقط.

٢ . لقد أبلغت الفريق أن يعمل في مكان آخر حتى نجري معهم المزيد من الاتصالات. فإن أمامهم تقريباً أسبوعين من العمل الذي يمكنهم إنجازه. والآن وبعد أن عرفنا أين كانوا سوف أوبخهم بسبب حمقهم بإثارة هذه الحادثة. ومع ذلك، فإنهم قريباً إما سيعملون في هذه المنطقة أو أن يبلغوا (MECOM) بأنهم لم يتمكنوا من إتمام مهمتهم لأسباب سياسية.

٣ . إني أقر أنه حفاظاً على حقوق الشارقة، فيجب أن نكون حازمين بالسماح لعمليات المسح في داخل الحدود التي تحت إشرافنا فقط. إن عرقلة عمليات النفط بأي شكل سوف يحرجنا مع الشيخ صقر ولوضع قيود على شركة أمريكية صاحبة امتياز مشابه لذلك الذي حصلت عليه شركة بريطانية قد يفتح المجال لدعاية مضادة لنا.

الوثيقة رقم (١٣١٨)

ســري

برقية من مسقط إلى وزارة الشؤون الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السيد دنكن (Mr. Duncan)

١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤

ســري

معنونة إلى برقية البحرين رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر.

تكرر لحفظ وعلم وزارة الخارجية ودبي.

برقيتك رقم ٤٧ إلى دبي بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر.

هل تفضل أن أثير مسألة منطقة الجنوب الغربي مع السلطان؟ رد الفعل لن يكون مفيداً، حيث إن الموضوع يخص الشارقة. وربما سيقول إن على شركة البترول أن تبقى بعيدة حتى يتم حل مسألة الحدود.

٢. جزء من هذه المنطقة يمكن أن ينتمي إلى أبو ظبي (فقرة ٨ من مذكرة والكر المرفقة مع خطابه رقم ١٠٨٥ بتاريخ ٥ أيار/ مايو ١٩٦٠ إلى فورد).

٣. وإذا ما طلب مني إثارة الموضوع فهل يمكن أن استخدم خرائط دائرة

الأبحاث لشهر شباط/ فبراير ١٩٦٣ بالرغم من احتجاج الدائرة العربية بالخطاب رقم ٣/ ١٠٨١/ث بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ للقنصلية؟ السلطان فعلاً حصل على النسخة الكاملة من عمل والكر (الفترة ٦ من الخطاب السابق رقم ١٦/ ٣/ ١٠٨٣/أ ب بتاريخ ٨ تموز/ يوليو ١٩٦٠ إلى فورد). إن الخريطة واضحة جداً وستكون مفيدة للغاية لتلافي أي سوء تفاهم. لدى قوات السلطان الجوية نسخة منها.

توزع إلى:

الدائرة العربية

دائرة العلاقات التجارية

دائرة الأبحاث

الوثيقة رقم (١٣١٩)

ســري

برقية من مسقط إلى وزارة الشؤون الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السيد دنكن (Mr. Duncan)

رقم ١٣٩

١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤

ســري

معنونة إلى برقية البحرين رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر.

تكرر لحفظ وعلم دبي ووزارة الخارجية

برقيتي رقم ٢٩٧

لقد أبلغ والي شمال البريمي وزير الداخلية (خطاب غير مؤرخ، كتب ما بين ٥، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر) أن موظفاً من القوات الجوية لم يحدد ماهية شخصيته قد اتصل به وأبلغه أن كشافة ساحل عُمان يمكن أن تحتل منطقة طوي سليم.

لقد طلب مني التأكيد أنه لا توجد أي نية لدى كشافة ساحل عُمان للقيام بمثل هذا التحرك. ولقد فعلت ذلك.

للتوزيع على:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٣٢٠)

سـري

برقية من دبي إلى وزارة الشؤون الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السيد مارشال (Mr. Marshall)

رقم ١٦٦

١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤

سـري

عاجل

معنونة إلى برقية مسقط رقم ٥٣ بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر.

تكرر لحفظ البحرين ووزارة الخارجية.

برقيتك إلى البحرين بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر (رقم ٥١ لنا* ورقم ٢٩٩ إلى البحرين). لقد تحرت كشافة ساحل عُمان تقرير الوالي. لقد نبعت من سوء فهم الوالي لضابط الاستخبارات الذي أبلغه أن دورية كشافة ساحل عُمان سترافق أعضاء فريق المسح لمعرفة المنطقة التي وصفها لهم الشيخ عبد الله بن سالم وادعى أنها الحدود. ولقد قام ضابط الاستخبارات بتوضيح ذلك للوالي الآن.

توزع على:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٣٢١)

ســري

برقية من البحرين إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السير دبليو. لوس (Sir W. Luce)

رقم ٤٥٨

١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤

ســري

معنونة إلى برقية مسقط رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر.

تكرر لحفظ وزارة الخارجية ودبي.

برقيتك رقم ٢٩٧.

أنا أوافق على إثارتك لهذا الموضوع مع السلطان في زيارتك واستخدام خريطة شباط/ فبراير. ويجب أن تقول إننا نقترح السماح لميكوم (mecom) بإجراء عمليات المسح حتى الحدود المؤقتة المرسومة في هذه الخريطة، ولكننا سنأخذ على عاتقنا الشرح لحاكم الشارقة بأننا يجب أن نحترم حق السلطان في المطالبة بالمنطقة حتى إجراء تحقيق شامل عن هذا النزاع (في الواقع هي نفس الصيغة التي استخدمناها لحفظ حق الشارقة في المطالبة، الفقرة ٤ من خطابي رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو إلى جريفث).

٢. أن الخط المؤقت، في الحقيقة، هو بشكل عام في صالح ادعاء مسقط (كونه يقوم على افتراض أن ادعاءات مسقط بالأجزاء الشمالية من بني كعب ستثبت)، وأنا أظن، مع ذلك. أن ذلك يجب أن يكون مقبولاً بالنسبة للسلطان بشكل مؤقت، وعلى أي مستوى ما دام المطلوب هو الاستكشاف (وليس الحفر).

٣. ولمعلوماتك الخاصة ولكي تستخدمه عند محادثاتك مع السلطان، إننا نأمل أن نصل إلى اتفاق مع السلطان لكي يقوم السيد باكماستر بالتحقيق في قضية الحدود هذه في الشتاء الحالي.

للتوزيع على:

الدائرة العربية

دائرة العلاقات الاقتصادية

دائرة الأبحاث

الوثيقة رقم (١٣٢٢)

سـري

برقية من مسقط إلى وزارة الشؤون الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السيد دنكن (Mr. Duncan)

رقم ٦

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤

سـري

معنونة إلى برقية البحرين رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر.

تكرر لحفظ دبي ووزارة الخارجية

برقية دبي رقم ٢٦٩ بتاريخ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إليك حول الحدود بين مسقط والشارقة.

١ . لقد تحدثت مع السلطان مرة أخرى هذا الصباح. وهو لن يورط نفسه إلا إذا تمت استشارة عبد الله سالم كما طلب هو وكما طلبت أنا أيضاً. ولقد أخبرته أن هذا سيأخذ وقتاً طويلاً وفي النهاية سيضطره للموافقة على أنه في حال تمكني من الاتفاق على صيغة مع شونسي من شأنها أن لا تورطه هو وفي نفس الوقت فإنها تسمح باستمرار هذا الإجراء تحديداً من دون علمه وبدون أي تحيز فهذا سيكون راجع لنا. البديل هو استدعاء عبد الله سالم.

٢ . شونسي (يدرك أنه قد أساء معالجة هذا الأمر) وعلى هذا الأساس ووفق خريطة دائرة الأبحاث شباط/فبراير ١٩٦٣، على الصيغة التالية:

(أ) ـ خط ممتد من على بعد نصف ميل إلى الغرب من يدايا (YADAIYA)، والتي نعتبرها تقريباً أول «A» في (YADAIYA)، تقريباً إلى الجنوب من حدود أبو ظبي، وفي كل الظروف يجب أن تراعى جيداً الحدود المؤقتة بين السلطنة والشارقة، وخاصة أي آبار أو مستوطنات عليها.

(ب) ـ خط ممتد من نقطة تقع على بعد نصف ميل إلى الشمال من الساحل الشمالي لـ (YADAIYA) إلى نقطة تقع على بعد نصف ميل إلى الشمال من (AL KHIS) ثم يتجه إلى حدود راس الخيمة.

٣ . هذا أفضل ما أستطيع فعله. وأملي أن يكون مناسباً للوكيل السياسي في دبي، وفي الواقع فإنه سوف يمنح ميلين كحد للتشغيل عملي جداً. النقطة الهامة هي (أ) البقاء غرب (YADAIYA)، و(ب) على المجموعة اقتناء خريطة دائرة الأبحاث أو مخطط دقيق آخر للمنطقة لتجنب أي سوء تفاهم.

٤ . لو أن هذا لم يجز على إعجابكم فيمكنني أن أحضر عبد الله سالم، وهذا سيأخذ على الأقل أسبوعاً، وهذا يمكن أن يفسد هذا الإجراء.

للتوزيع على:

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٣٢٣)

سـري

دار الاعتماد السياسي

البحرين

١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤

BC 1531/20(A)

تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley) **المحترم**

وزارة الخارجية

عزيزي فرانك . . ،

أرجو الرجوع إلى خطاب جوك دنكن لي رقم ١٥٣٥ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر حول العروض التي قدمتها شركة شل لسلطان مسقط وعمان.

٢ . لقد بذلت كل جهدي لإقناع السلطان بفائدة قبول دفعات مقدمة من شركة شل وذكرته أنه أخبرني بنفسه في حزيران/ يونيو الماضي بأن ذلك ما يعتزم فعله (خطابي رقم ١٠١٣ ل، ٢٠ حزيران/ يونيو إلى ستيوارد كروفورد) . وأجاب أن ذلك كان صحيحاً إلا أن المحادثات التي تمت في لندن قد جعلته يرفض الفكرة تماماً.

٣ . في رأيي أن الموقف الحالي للسلطان أكثر تعقيداً بقليل مما هو موصوف في الفقرة الثالثة من خطاب دنكن للأسباب التالية:

أ) لقد عبر السلطان في أكثر من مناسبة عن عرفانه بالجميل لحكومة صاحبه الجلالة وفي رغبته ألا يكون عبئاً عليها أكثر مما يجب: لا أظن أن هذه العبارات يجب أن يتم تجاوزها تماماً.

ب) أخبرني وترفيلد بأنه لا يرى وجود ضغائن في تفكير السلطان وأنه قد قال إنه «يستمع للمناقشة الدبلوماسية الجيدة».

ج) تعليق السلطان المتضمن في خطابي رقم ١١٠٨ لـ دانكن في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر.

لا تزال وجهة نظري هي أنه ليس تصميماً على عصر الليمونة إلى آخر قطرة بقدر ما هي مسألة تضايق وكبرياء مجروح وعناد لأن حكومة صاحبة الجلالة فكرت في ضرورة إشارة موضوع قرض عام ١٩٦٦ قبل أن يصبح معلوماً أن شل ستقوم بالإنتاج مما يعني أنهم لا يعتقدون انه سيقوم من تلقاء نفسه بالتخفيف من أعباء حكومة صاحبة الجلالة حالما يتأكد من أنه سيحصل على عوائد من النفط.

٤ . ولكن حتى إذا كان تحليلي صحيحاً فهو لا يغير الحقيقة بأن الخزانة سيكون لها نفس وجهة نظر دنكن وأن يتدخلوا بشكل كبير إذا أصر السلطان على موقفه الحالي، وسيكون موقف السلطان أنه نتيجة لعدم حصول أي تبدل في وضعه المالي فإن التغيير في ١٩٦٦ في الأسس التي قامت على حكومة صاحبة الجلالة بمنحه العون سيكون خرقاً لمعاهدة ١٩٥٨ . وعندها سنكون متجهين نحو تصادم حقيقي يتهم فيه كل طرف الطرف الآخر بعدم الوفاء. ولتجنب الوقوع في ذلك المأزق وهو ما اعتقد أن الطرفين لا يرغبان في ذلك فإنني أؤيد رأي دنكن بشدة وهو أنه يجب أن تبذل الجهود لإقناع الخزانة بأن توافق بالسرعة الممكنة على ما تم اقتراحه في الخطابات المتبادلة المشار إليها في الفقرة السادسة لخطاب دنكن وذلك لكي نتمكن نحن هنا من أن نقنع السلطان حتى يقبل مقدماً مالياً من شل قبل أن يذهب إلى لندن الصيف القادم. لقد شجعني على التوصية بهذا الموقف ملاحظة من وترفيلد تضمن أن أول الدخل من عائدات النفط يجب أن يذهب للإنفاق على قوات السلطان الجوية وعلى مشاريع التطوير المدني والتي تدفعها الآن حكومة صاحبة الجلالة وكذلك لتغطية مصاريف الحماية السنوية لشل والتي كانت تدفعها بنفسها. رغم أني لست متأكداً طبعا، فإنني لا أعتقد انه قد قال ذلك إلا إذا كان ذلك يعكس وجهة نظر السلطان، فلقد قال إن السلطان مستعد لدفع ٢٠ في المئة من العائدات للدفاع والأمن.

٥ . يمكننا مناقشة ذلك بإمعان عند عودتي إلى لندن الشهر القادم.

٦ . سأقوم بإرسال نسخ من هذا الخطاب إلى جوك دنكن في مسقط وإلى ستيفن وايت ويل في عدن

دبليو. أتش. لوس

(W. H.. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٢٤)

سـري

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤

BC 1531/22(A)

تي أف برنشلي (T. F. Brenchley) المحترم

وزارة الخارجية

عزيزي فرانك

أرجو الرجوع إلى رسالة جوك دانكن رقم ١٥٣٥ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر المتضمنة نقاشي مع السلطان بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. هنالك نقطة واحدة أو اثنتان تستحقان الإضافة.

٢ ـ لقد قال السلطان إن كل عوائد النفط عندما تأتي سوف توضع في حساب نفطي حكومي خاص أسماه الدخل القومي. وكل العوائد من غير النفط سوف تودع كالعادة في الحساب الحكومي وكل المصاريف سوف تغطى من هذا الحساب. والتحويلات ستكون من حساب العائد النفطي إلى الحساب القومي حسب الحاجة. ولكن السلطان يقول إنه يريد أن يكون العائد النفطي منفصلاً عن أنواع العوائد الأخرى وذلك لكي يكون على علم بموقفه إذا ما جرى أي شيء على غير المتوقع بالنسبة للنفط في المستقبل. حذر مثالي، ولكن الشيء المهم والمشجع هو أن كل عوائد النفط ستذهب إلى الدولة.

٣ ـ من خلال ما قاله يبدو من الواضح أن السلطان سيركز خلال السنتين والنصف القادمتين على جمع الموظفين لتشكيل إدارته وإعداد المساكن لهم وربما

أيضاً تطوير الميناء في مطرح. لقد أوضح أنه سيكون بحاجة إلى نصف سنة تقريباً من عوائد النفط قبل أن يبدأ فعلياً في أعمال التطوير. وسيكون هذا عند نهاية عام ١٩٦٧ تقريباً حسب خطط شركة شل الحالية.

٤ ـ وبخصوص موضوع عودة السلطان إلى مسقط فلقد قال إنه لن يقضي الصيف هنالك إطلاقا إذ إن ذلك يضر بصحته: وهو يرى أن أشهر الشتاء الخمسة ستكون كافية.

٥ ـ لقد ذكر السلطان أنه يراجع مقدار الزيادة التي يجب أن يضيفها إلى المبلغ السنوي الذي يدفعه إلى شيخ الدروع بعد أن قررت شركة شل المضي في العمل. إن المبلغ الحالي هو ٣٩٠٠٠ روبية سنوياً. لقد كنت متفاجأ قليلاً لعلمي أن السلطان يقر بحق الدروع بالحصول على مبلغ خاص وذلك لأن النفط المكتشف إلى الآن موجود في أرضهم. وهو لا يدفع مبالغ مشابهة إلى أي قبيلة أخرى رغم أنه قال إنه ربما يقوم بدفع المال إلى القبائل التي سيمر من خلالها أنبوب النفط لكي يضمن سلامة الأنبوب. وفي ما يخص الدروع فلقد خبرني وترفيلد إنه توقع أن يرفع السلطان مقدار المبلغ في الوقت المناسب ليصل إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

٦ . أخبرني وترفيلد مجدداً أن السلطان وافق على تشكيل فرقة حربية ثالثة تضاف إلى قوات السلطان المسلحة لمواجهة الالتزامات الإضافية الناجمة عن مد أنابيب النفط ومنشآت شركة شل الأخرى ولتجهيز قوة ضاربة (الفقرة الرابعة من رسالتي رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو). لم يكن توقيت هذه الزيادة معروفاً بالنسبة لي، ولكن يبدو أن وترفيلد يتوقع مثلنا أن يزداد التهديد الثوري على مدى الأربع أو الخمس سنوات القادمة، إلى أن تلقي الثروة النفطية بظلالها على تهدئة الأوضاع.

٧ . إنني أؤيد الفقرة الأولى من جملة السيد دنكن (vi). إن من المطمئن حقاً أن تجد حاكماً في هذه البقعة من الأرض يقوم بمواجهة مشاكل ثروة النفط القادمة بتلك الطريقة المنظمة والذكية وأن يكون بها بعض الحرص. سننتظر لنرى مدى مطابقة الأداء للوعود، فنحن نعرف جميعا أن السلطان له بعض المواقف الغامضة، ونحن نرجو أن يكون السلطان أكثر تفتحاً في تلك المواضع كلما تطورت الظروف.

٨ . أرسل نسخة من هذا الخطاب إلى السيد جوك دنكن في مسقط وإلى السيد ستيفان وياتول في عدن

دبليو. أتش. لوس

(W. H.. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٢٥)

سـري

المناقشات التي دارت بين السير دبليو. لوس (Sir W. Luce) وشركة شل

الساعة ٣:٣٠ مساء في ٧ كانون الأول/ ديسمبر

النفط في السلطنة

لقد طلب السلطان المساعدة في تعيين كلٍ من:

(أ) مستشار نفط.

(ب) ضابط تنسيق نفطي.

لقد قال السلطان إنه يريد مستشار نفط بريطاني، لكن الوكيل السياسي ارتأى محاولة إقناعه بقبول السيد نديم الباجه جي أو أحداً غيره من «العرب الجيدين» أو أن نرشح أي بريطاني آخر إذ يجب أن نحاول بأي وسيلة تجنب خطر أن يقوم بتعيين السيد ويندل فيليبس (الذي سيزور السلطان هذا الأسبوع).

٢ . لقد كان السلطان أكثر وضوحاً في رغبته أن يكون ضابط الاتصال «حتماً بريطانياً»، ويكون خبيراً بالأمور اليومية لأي شركة نفط، وأن يكون حلقة وصل بين أقسام الحكومة وشركة شل ولديه صلاحيات من الحكومة.

٣ . سيكون من المهم معرفة مدى قدرة شركة شل على إيجاد مرشحين لكلا المنصبين أو لأي منهما.

٤ . لقد سمعنا أن السلطان يرفض قبول الأموال التي تعرضها شل كدفعات مقدمة وأنه يطالب بدل ذلك بزيادة الإيجار البسيط الذي تدفعه الشركة. ونحن

مهتمون بمعرفة موقف شركة شل من هذا وبالتحديد ما ذا كانوا يقومون بعرض دفعات مالية مقدمة على السلطان. سيكون مفيداً إخبارنا بمدى الحجم المطلوب لتلك الدفعات المالية، ذلك إذا تم إقناع السلطان بقبولها.

تي. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤

ترسل النسخ إلى:

السير دبليو. لوس (W. Luce)

السيد لامب (Mr. Lamb)

السيد باول (Mr. Powel) **(وزارة الطاقة)**.

لقد قمنا بإجراء مناقشة مع شركة شل في حضور المعتمد السياسي.

ننتظر من شل الآتي:

(أ) وجهة نظرهم بخصوص مرشحي المنصبين (سيدعم المعتمد السياسي ترشيح السيد الباجه جي في الوقت الحاضر)

(ب) هناك أخبار عن مفاتحة السيد كلو للسلطان في موضوع الدفعات المالية المقدمة التي من المحتمل أن تقدم في شهر كانون الثاني/ يناير، وتخصص للتنمية المساهمة في عمليات النفط، مثال: سكن العمال).

٣. قد تضاعف شل من الإيجار البسيط الذي تدفعه من ٧٥ ألف جنيه إلى ١٥٠ ألف جنيه، ولكنها ستحتفظ بالمساهمة في الأمن بمبلغ قدره ١٥٠ ألف جنيه.

تي. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

الوثيقة رقم (١٣٢٦)

ســـري

برقية من البحرين إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السير دبليو. لوس (Sir W. Luce)

رقم ٥٧٣

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤

عاجل

ســـري

معنونة إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٥٧٣ في١٢ كانون الأول/ ديسمبر:

تكرر لعلم مسقط وتحفظ في بغداد

خطابي غير المرقم بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى السيد برنشلي (لم ترسل نسخة منه إلى بغداد).

الموضوع: مستشار للنفط لسلطان مسقط.

عقب المناقشات التي دارت مع شركة شل في لندن يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر فلقد انتهزت الفرصة لأستطلع رأي نديم الباجه جي بخصوص هذه الوظيفة. لقد قال إنه ليس لديه شيء ضد السلطان، وسيكون بالتأكيد مهتماً بالمنصب. لقد أدرك أن السلطان متحامل على العرب الآخرين، ولكنه شعر أنه إذا

تم تعيينه قد يستطيع عمل شيء لتخفيف شكوك السلطان وتحسين صورته في الدول العربية. سيكون مستعداً للذهاب إلى صلالة في أي وقت لإجراء مقابلة تمهيدية وللتحاور معه حول الشروط، ويمكن الاتصال به في أي وقت عن طريق السفارة البريطانية في بغداد.

٢. لقد أكدت على أن حوارنا في هذه المرحلة هو حوار تمهيدي، ولا يتضمن تعهدات من قبل أي من الطرفين، كما طلبت منه أن يتعامل مع الموضوع بسرية.

٣. أعتقد أن السيد نديم يمثل الاختيار الأنسب لهذا المنصب، وهو سيكون ذا عون كبير للسلطان. أرجو إرسال التفاصيل الخاصة بمناقشات السلطان مع شركة شل بخصوص المرشحين البريطانيين، كي يستطيع القنصل العام متابعة المسألة بدون تأخير.

وزارة الخارجية يرجى التمرير إلى برقية مسقط رقم ٣١٢ والحفظ في برقية بغداد رقم ١١.

(لقد تم تكرار المعلومات كما طلب منا)

للتوزيع على:

الدائرة العربية

دائرة العلاقات الاقتصادية

دائرة البحوث

الوثيقة رقم (١٣٢٧)

ســري

BC 1531/24

وزارة الخارجية

SW1

١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤

جاي. أس. أر. دنكن (J. S. R. Duncan) **المحترم**

مسقط

أرجو الرجوع إلى برقية البحرين رقم ٥٧٣ بخصوص تعيين مستشار نفطي للسلطان.

٢ . لقد اتفقنا مع شركة شل على أن يجسوا نبض أسماء المرشحين البريطانيين الأنسب لشغل المنصب واستطلاع آرائهم. وهم مازالوا عاكفين على القيام بذلك، وآمل أن أتمكن من موافاتك بتقرير مفصل في الحقيبة القادمة.

٣ . إذا كنت ترغب في مفاتحة السلطان للحث على ترشيح الباجه جي فإنك قد تستفيد من هذه التفاصيل الخاصة بالمرشحين البريطانيين. الأول يدعى السيد ديفيد أوفنز، الذي يعمل لدى منظمة ليفي (التي تقوم بتقديم المشورة إلى وزارة الخارجية في الأمور المتعلقة بالنفط، والذي قد يتم منحه تنازلاً ليمارس نشاطه الخاص. هذه الترتيبات ستعفي، كما تم التأكيد لنا، السلطان من الحرج السياسي الناجم من اسم المنظمة الأم. لقد وصف في تقارير شركة شل بأنه رجل عقلاني ولكنه مولع جداً بالتفاصيل. أما الاحتمال الآخر فهم كوبر وإخوانه، وهي شركة محاسبين ويعملون كمراجعي حسابات الحكومة الإيرانية وقد اكتسبت الشركة خبرة كبيرة في الأمور الخاصة بالنفط. وقد وصفتهم شركة شل بأنهم حازمون لكنهم منصفون.

٤ . أرسل نسخة من هذا الخطاب إلى السيد ريتش في البحرين.

أم.أس.وير (M.S. Weir)

الوثيقة رقم (١٣٢٨)

سـري

1533/1

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤

جاي. أس. أر. دنكن (J. S. R. Duncan) **المحترم**

مسقط

يرجى الرجوع إلى برقية البحرين رقم ٥٧٣ بخصوص السيد نديم الباجه جي ومنصب مستشار النفط للسلطان.

٢. عندما تمت مناقشة تلك المسألة مع السيد بيتر دوسون من شركة شل في لندن، قال إن السيد نديم سيكون شخصاً مقبولاً من قبل الشركة.

٣. قد يفيدك الحصول على السيرة الذاتية للسيد نديم، لقد عمل مستشارا للنفط لدى الحكومة الليبية في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٤، وقد ترك ذلك المنصب بسبب طلب الحكومة الليبية منه البقاء في ليبيا بصورة دائمة وهو ما كان يرفضه. كما قام بتقديم المشورة لحاكم أبو ظبي في مناسبتين. بصرف النظر عن المميزات المقدمة نتيجة لتعيين شخص عربي في هذا المنصب، فإن السلطان لن يجد مستشاراً أكثر نفعاً أو علماً من السيد نديم.

٤. عندما تتسلم أسماء المرشحين البريطانيين المذكورين في برقيتي، سأترك

لك الرأي في كيفية التعامل مع السلطان لإقناعه بقبول السيد نديم الباجه جي وذلك تحقيقاً لمصلحته. أعتقد أن قيام السيد نديم بزيارة تمهيدية لصلالة، ستساهم في دعم موقفه.

٥ . أرسل نسخة من هذه الرسالة من غي مرفقات إلى السيد فرانك برنشلي في وزارة الخارجية.

دبليو. أتش. لوس

(W. H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٢٩)

سـري

1535

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤

صاحب السعادة السير وليم لوس (Sir William Luce) المحترم

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

البحرين

أشكرك على رسالتك رقم ١٥٣٥/ ١ بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر المتعلقة بالسيد نديم الباجه جي ووظيفة مستشار نفط للسلطان.

٢. لقد ساعدني ما ذكرته في الرسالة كثيراً، فهذه الصورة الوصفية ستساعد في التأثير على السلطان، كما كانت رسالة السيد واير (بي. سي. رقم ١٥٣١/ ٢٤ بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر) المرسلة لي والتي تم إرسال نسخة منها للسيد ريش، مفيدة جداً لي، حيث إنني لم أكن أستطيع أن أذهب إلى السلطان بغير استعداد جيد. من المرجح أن يعتبر السلطان أننا ندفع بالسيد الباجه جي بشدة، حيث إنه بدا متردداً في تعيين أي عربي عندما تكلمنا معه مؤخراً. سأكتب للسلطان بالتفصيل عن التقرير الكامل المشار إليه، ذلك بمجرد تسلمي إياه، وسأعبر له عن رغبتي في مناقشة الموضوع يوم ٧ كانون الثاني/ يناير. الهدف وراء ذلك هو

حثه على دعوة السيد نديم الباجه جي إلى صلالة عملاً باقتراحك الوارد في الفقرة رقم ٤ من خطابك حيث يبدو أن هذه هي أنسب طريقة.

٣. لقد عزمت كذلك على أن أسعى للحصول على مساعدة شونسي للتمهيد لزيارة السيد الباجه جي إذا توفرت له الفرصة للقيام بذلك خلال زيارته التي ستبدأ بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر. أعلم انه يود أن يقوم السلطان باختيار مستشار للنفط ذي ثقل، إلا أنه لم يتم طلب مشورته حتى الآن.

٤. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السيد مايكل واير بوزارة الخارجية.

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٣٣٠)

ســري

تسجيل للمقابلة التي دارت
في مكتب السيد أر. أس. كروفورد (R. S. Crawford)

بتاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، في الساعة ٣:٣٠ مساءً

الحضور

السيد أر. أس. كروفورد (R. S. Crawford) **(رئيس الجلسة)**

السـيـد بي. دوسـون (شـل) (P. Dowson)

السيد أي. جاي. ميلر(شل) (A. J. Miller)

السير دبليو. لوس (Sir W. Luce)

السيد أي.بي. باول (A. B. Powel) **(وزارة الطاقة)**

السيد برنشلي (Brenchley)

السيد لامب (Lamb)

السيد واير (Weir)

عمليات النفط في عمان:

لقد قدم السير دبليو. لوس تقريراً عن محادثته الأخيرة مع السلطان حول خططه للتنمية في ضوء قرار شركة شل بمباشرة الاستغلال التجاري للنفط، وقد وجد موقف السلطان مشجعاً. رحب السيد دوسون بالاقتراح المقدم بخصوص تعيين مستشار للنفط في المشروع. وبعد التناقش حول المرشحين المحتملين بما في

ذلك المرشحون من قبل شركة شل (انظر للقائمة المرفقة) فلقد تمت الموافقة على ثلاثة مرشحين لذلك المنصب وهم حسب الأفضلية:

(١) نديم الباجه جي (Nadim Pachachi)

(٢) شركة كوبر وإخوانه (Cooper Brothers)

(٣) دافيد أوفنز (David Ovens)

وقد أخذ السيد دوسون على عاتقه التحقق من مدى استعداد كوبر وإخوانه والسيد أوفنز لقبول ذلك المنصب، بينما قال السير دبليو. لوس أنه سيفاتح السيد الباجه جي بعد عودته من رحلته الحالية إلى أبو ظبي، بقصد تهيئة اسمين أو ثلاثة على السلطان في شهر كانون الثاني/ يناير.

٢ . ولمنصب ضابط تنسيق نفطي اقترح السيد دوسون السيد جي. بوجلاس والذي ترك مؤخراً وظيفته لدى الحكومة الكويتية. من الأسماء الأخرى التي طرحت السيد كيوثبرت الذي كان يعمل سابقاً لدى شركة أدما ADMA، والسيد بوسون من شركة النفط القطرية. ولقد تعهدت شركة شل في النظر في مرشحين آخرين. لقد تم الاتفاق على أن عرض السلطان المتمثل براتب سنوي يعادل ٣٠٠٠ جنيه إسترليني، بالإضافة إلى توفير السكن هو عرض لن يبدو مغرياً بما فيه الكفاية.

٣ . إجابة على سؤال السيد كروفورد، قال السيد دوسون أنه سيكون بوسع شركة شل خلال أسبوعين أو ثلاثة تقديم مؤشر حول عدد المواطنين الأمريكيين المحتمل توظيفهم في عمليات النفط، وعلق السيد كروفورد قائلاً إن ذلك سيكون متعلقاً باحتمال تعيين قنصل أمريكي في مسقط.

٤ . وبالسؤال عن أهداف شركة شل في ما يتعلق بالأموال المدفوعة مقدماً مقابل دخل النفط في المستقبل، قام السيد دوسون بالاستفسار عما إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة تفكر في خفض المعونات المقدمة للسلطان بمقدار تلك الدفعات المقدمة، أم لا. أجاب السيد كروفورد قائلاً إنه سيتم خفض المعونات تدريجياً، حوالى ٢٥ في المئة من أي دفعة مقدمة. أشار السيد دوسون إلى أن على السلطان أن يتوقع استلام دخل النفط في خريف عام ١٩٦٧، ولهذا فإن شركة شل تعتقد أنه من المناسب مضاعفة الإيجار ليصل إلى ١٥٠ ألف جنيه سنوياً. (سيكون ذلك التزاماً مستمراً) ومن الممكن تقديم مبلغ مليون جنيه سنوياً للسلطان في مقابل دخل النفط في المستقبل، وستستمر المساهمة الحالية في الأمن إلى أن

ينتظم إنتاج النفط بمرور الزمن. لا تريد شركة شل زيادة الإيجار بإسراف أو بغير وجود ضرورة لذلك، بسبب المخاطر من تردد ذلك في أي مكان آخر. يمكن عن طريق تقديم دفعات مقدمة على عائدات النفط، يمكن إقناع السلطان بتوجيهها إلى أعمال التطوير العاجلة مثل تجهيز مساكن للموظفين المحليين، وتجهيز الميناء، وإجراء الإصلاحات في الإدارة، التي تتطلبها التوسعات في أعمال النفط، ويمكن دفع الأجور تدريجيا من الدخول السنوية للنفط في المستقبل. إجابة على سؤال، أكد السيد ميلر أن باستطاعة السلطان توقع أن يصل الدخل السنوي من الإنتاج المنتظم للبترول إلى ٦ أو ٧ مليون جنيه سنوياً. لقد شرح السبب وراء كون قيمة الطن الواحد تعادل جنيهاً واحداً في المرحلة الأولية، قائلاً إن هنالك تكاليف كبيرة تستقطع من الأرباح في السنوات الأولى للإنتاج: حوالى ٢٥ مليون جنيه من رأس المال الذي يتم إنفاقه من الآن إلى حين انتظام الإنتاج، ٢٠ مليون تكلفة التنقيب و٢٠ مليون عن المصروفات المتكبدة حتى تاريخه. لقد أكد كذلك على عزم شركة شل على إقناع السلطان بمزايا قبول السلطان للدفعات المقدمة، ومن المحتمل أن يتم ذلك في شهر كانون الثاني/ يناير.

٥ . بالنسبة لتجهيزات وتركيبات شركة شل، يقول السيد ميلر إنه بالرغم من احتمالية اضطرارهم في البداية للبقاء خلف الأسلاك الشائكة، فهم يخططون لكي تكون لديهم رؤية موحدة لمحاولة التأقلم مع الحياة والاقتصاد في مسقط وسيتم نقل إدارة المستشفى الذي قاموا ببنائه إلى حكومة مسقط، وسيقومون بالتأكيد ببناء مدرسة فنية تخدم المجتمع، بالرغم من تخوف السلطان من أن موضوع وجود التعليم الأساسي سيشكل مشكلة. أنهم يتمنون كذلك انتقال إدارة المطار إلى السلطات المدنية. إجابة على سؤال آخر حول استكشاف النفط، قال السيد ميلر إن البئر في منطقة أم الزمول لم يكتشف النفط بها، ولكنها ألقت الضوء على الصورة الجغرافية العامة وكانت سبباً في إعادة شركة شل النظر فيها. هناك دلائل تشير إلى إمكانية إنتاج النفط في عُمان بنسبة حوالى ٥٠٠ ألف برميل يومياً.

الوثيقة رقم (١٣٣١)

من نيويورك إلى وزارة الخارجية
بعثة المملكة المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

لورد كارادون (Lord Caradon)

رقم ـ ٦٦

١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥

عاجل

ســري

معنونة لوزارة الخارجية برقية رقم ٦٦ بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير

معلومات مكررة للبحرين ومسقط

برقيتي السابقة المباشرة للجنة المركزية حول عمان.

الاستنتاجات

١ . تعتقد اللجنة بأن المسألة العمانية هي مشكلة دولية خطيرة تستوجب رعاية واهتماماً خاصين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ . كما أن اللجنة تعتقد كذلك بأن المشكلة مستقاة من سياسات إمبريالية وتدخلات أجنبية في مسقط وعمان.

٣ . وتعتقد اللجنة بأن تصاعد هذه المشكلة سيتسبب في قلاقل واضطرابات

ستكون لها عواقب وخيمة ولذلك فإن حلها والعمل على استقرار المنطقة أمر ضروري من أجل السلام الذي هو المناخ الوحيد الذي يمكن أن تحدث فيه تنمية اجتماعية واقتصادية. لذا فإن اللجنة تؤمن بأن على كل الأطراف المعنية الجلوس في دائرة المفاوضات لحل هذه المشكلة دون تحامل أو إجحاف أو فرض رأي من طرف على الآخر مما قد يتسبب في إعاقة التوصل إلى سلام واستقرار.

٤ . كذلك فإن اللجنة تعتقد أن تساعد هيئة الأمم المتحدة الأطراف للتوصل إلى سلام ووفاق وأن يكون لها دور ملموس وفعال في تسهيل الجلوس للمفاوضات وذلك بمعاونة اللجنة. إن أي مبادرة تتخذها اللجنة العمومية للأمم المتحدة بهذا الموضوع لا بد أن يكون هدفها الأساسي هو تحقيق التطلعات والآمال المشروعة لشعب مسقط وعمان.

٥ . كما أن اللجنة تعتقد بأن على الجمعية العامة دعوة كل من الإمام والسلطان لبذل كل الجهود الممكنة لتذليل الصعاب التي قد تقف وتحول دون التوصل لاتفاق حول هذه المشكلة وذلك بمعاونة مكاتب اللجنة.

٦ . كما تعتقد اللجنة بأن على الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك دعوة حكومة المملكة المتحدة لتقديم كافة التسهيلات لقيام مفاوضات وأن تستعمل في ذلك وتستغل علاقات الصداقة التي تربطها مع السلطان وذلك من أجل التشجيع لمثل هذه المفاوضات ونجاحها.

الرجاء من وزارة الخارجية إرسال هذه البرقية لكل من البحرين ٢ ومسقط ٢ .

معلومات مكررة

تم التوزيع إلى:

ـ الدائرة العربية

ـ دائرة الأمم المتحدة

ـ دائرة الشرق الأوسط

الوثيقة رقم (١٣٣٢)

سـري

BC 1071/6

وزارة الخارجية

SW1

١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٥م

المحترم دي. جي. كروفود (D. G. Crawford)

نيويورك

من المفترض أن يكون تقرير اللجنة الخاصة حول عُمان الآن في أيدي الحكومات العضو بهيئة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن النقاش في هذه المسألة لن يأخذ وقتاً طويلاً فإنني أعتقد أنه من الأهمية بمكان توفير الإرشادات الأولية للموظفين بأسرع وقت ممكن حتى يتمكنوا من التعبير عن ردود الأفعال المعلومة إذا ما سئلوا من طرف وزراء الخارجية الذين قد سجلوا للحضور(إذا لم يكن قد قرأوا) التقرير.

٢. لقد جهزنا مسودة ملحقة وسنكون شاكرين لتعقيباتك السريعة عليها. وحيث إن العديد من النقاط المقترحة كثيراً أو قليلاً يتداولها الجمهور فسيكون من الحكمة الاحتفاظ بأسلوب ينزع إلى النقد. وعلى المستوى الشخصي فإنه يمكن أن تضيف بأن التقرير كان سيئاً.

أعرض في ما يلي أبرز وأهم النقاط من وجهة نظرنا وهي كذلك خاضعة لتعقيباتكم عليها وما ترونه حولها وهذه النقاط هي:

أ ـ الإيجابيات:

١ . الخاتمة والنهاية التي تم التوصل إليها على أن السلطنة ليست بمستعمرة أو تخضع لحكومة وصايا بالمعنى الرسمي للكلمة. هذا الأمر سيساعدنا في الوقوف ضد المحاولات التي تسعى لطرح القضية العمانية أمام اللجنة الرابعة. وذلك على الرغم من أن قراراً بلا شك للأغلبية سيتخذ تحت هذه الأسس المنطقية. وفي الحقيقة فإن القسم الكامل حول العلاقة بين المملكة المتحدة والسلطنة بالرغم من تضمنه نقاطاً عديدة محرجة من قبيل الدور البريطاني في مفاوضات السيب فإنه بصفة عامة أكاديمي ولا يمكن القول إنه غير منصف وأعتقد بأنه يبرر القرار بأن على حكومة صاحبة الجلالة تقديم الدليل للجنة.

٢ . إن الدعوة للمفاوضات بدلاً من الدعوة المباشرة لاستقلال عُمان أو ما شابه ذلك فهو يمثل قليل من الرحمة بالرغم من كونه غير واقعي وإذا ما تم تشكيل لجنة للنوايا الحسنة فهي بلا شك ستكون مسببة للمشاكل.

٣ . إن التحفظات حول تفسيرات اللجنة لاتفاقية السيب الفقرة ٦٤٤ تبدو بأنها معقولة لورودها الهام (على الرغم من أننا قد لا نرغب في الإقرار بذلك) وتجادل اللجنة في (الفقرة ٦٤٣) على أن مصطلح «الشؤون الداخلية» في الاتفاقية يسبب بكامله إحراجاً إلا أن مجرد ورود مثل هذا المصطلح يلمح إلى وجود شؤون خارجية وهذه لا تقع من ضمن سيطرة أو مراقبة القبائل.

٤ . وبعض الادعاءات بعيدة عن الواقع ولا تمت له بصلة وحتى تشكك في نفسها. مثلاً الدعاوى المقتبسة من صفحة ١٥٦ و١٦٢ قد تكون مأخوذة ومقتطفة من راديو القاهرة.

ب ـ السلبيات:

١ . لعل أسوأ جانب في التقرير كله هو عدد الاتهامات العدوانية ونصف الحقائق حول السلطنة والتي تم تمريرها بسبب الإهمال وعدم التوازن بين طرفي قضية النزاع. وهذا بالطبع خطأ السلطان وليس خطأنا إلا أن اللجنة أيضاً وقعت في خطأ يتمثل في عدم إعطائها أي وزن لشهادة الشهود العيان لتقرير دي ريبينغ.

٢ . وببساطة فإن الاستنتاجات لا تتبع الأدلة حتى حينما قدمت وتم تقويمها بواسطة اللجنة. حتى أنها لم تشر إلى «قضايا المناطق التاريخية والسياسية» المحددة في اختصاصات اللجنة. ولسوء الحظ فإن الاستنتاجات هي التي من المحتمل أن يتم التركيز عليها إعلامياً وفي المداولات.

٣. وهناك نقطة محددة مضرة تتمثل في ترسيخ الأسطورة القديمة والتي ستؤكدها الاكتشافات الأخيرة بأن النفط هو مصدر كل القلاقل وبأنه السبب في تورط حكومة صاحبة الجلالة في عمان. وهناك تلميح بسيط لاحتلال السعودية لواحة البريمي في عام ١٩٥٢م والذي كان السبب الأول لإثارة القبائل أو إلى حقيقة أن الإمام محمد في البداية ساعد السلطان ضد السعوديين حتى صار في خريف عمره مخلب قط لصالح بن عيسى. وتقارير المساعدة الخارجية للمتمردين يتم إنكارها على الرغم من وجود الكثير من الأدلة التي تثبتها.

٤. المقترح الوارد في (الفقرة ٦٥٦) والذي يقول بأن المملكة المتحدة مرتبطة برسم سياسات السلطان المستقبلية هو بالطبع شيء صحيح إلا أن التضمين على أن المصالح الأنانية لحكومة صاحبة الجلالة في الاستحواذ على النفط هي التي تحركها في كل الأوقات في داخل عُمان كان مدعوماً بدليل مهلهل. على أن الفقرة ٦٧٢ حول تدخل حكومة صاحبة الجلالة عام ١٩٥٧م وعلى الرغم من أنه قاسٍ إلا أنه أمر يصعب الجدل حوله.

٥. قبول اللجنة (بالفقرة ٦٧٩) الاتهامات بالوحشية والاضطهاد الذي يمارسه السلطان بني على أساس أن حكمه اوتوقراطي (استبدادي) وهذا شيء باطل ومناف للعقل.

أم. أس. واير

(M. S. Weir)

الوثيقة رقم (١٣٣٣)

التعليقات حول تقرير الأمم المتحدة
اللجنة الخاصة بعمان

A/5846

ما لا شك فيه هو أن اللجنة قد أولت اهتماماً كبيراً ودراسة دقيقة وعناية في تجميع هذا التقرير فلقد لمست المسألة بعلمية ونزاهة وتجرد. ولقد أسهمت بصورة كبيرة للوصول إلى فهم القضايا المتعلقة بهذه المسألة.

إلا أنه ولسوء الحظ فإن هناك إحدى النقاط التي نوقشت ولمدة طويلة في الجلسة التاسعة عشرة لهيئة الأمم المتحدة مازالت ناقصة ولم يبت فيها بعد. وهي الوضع الحقيقي لسلطنة مسقط حيث إنها ليست مستعمرة بالمعنى الذي يرمي إليه المصطلح فهي مازالت تشمل مظاهر عديدة من مظاهر المستعمرات. كما أن اللجنة شككت في تحركات البريطانيين ووجودهم هناك، فلقد ذكر التقرير «الاعتماد شبه الكامل للسلطنة على المساعدة البريطانية» وعلى اللجنة الاعتقاد على الرغم من ذلك بأن المملكة المتحدة تفسر ذلك بالحفاظ على السلام والاستقرار. وفي أحيان أخرى يقتصر ذلك المعنى على مساعدة السلاطين بغض النظر عن المساعدة الشعبية التي يطلبونها. واللجنة لا تحتاج للإضافة أن ذلك لا يعني بالضرورة الإسهام في حفظ السلام والاستقرار. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية بصورة كاملة. فاللجنة تقترح أن «سياسة المملكة المتحدة توجه وبمعايير كبيرة بواسطة رغبتها في حفظ سلطة حاكم لها عليه بعض النفوذ» الفقرة (٥٩٨) حيث لا يوجد أي تعديل لمعاهدة مع البريطانيين تتعارض مع استقلال السلطنة في رأي اللجنة، إلا أن الأثر المتراكم والمعزز جاء نتيجة الملتمسين بالإجماع بأن بريطانيا تسيطر على عمان. الفقرة (٦٢٠).

بعد التعقيب على التدخل العسكري البريطاني عام ١٩١٥م جاء في التقرير «بهذا العمل فإن المملكة المتحدة تحرم إرادة الشعب في التعبير عن تطلعاته وآماله حول حاكمه وشكل حكومته بواسطة الأسلوب الوحيد الممكن للتعبير عن ذلك» (٦٣١) على الرغم من أن اللجنة ذكرت بأن اتفاقية السيب المبرمة عام ١٩٢٠ هي مفتوحة لكل التفاسير فهي مع ذلك سينتج عنها وضع واقعي يكون فيه «الإمامة لها نفس صفة الدولة» الفقرة ٦٤٦ تعرض كل العوامل التي تظهر بأن عُمان دولة مستقلة عن السلطان.

في ما يتعلق بأحداث عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ فلقد رفضت اللجنة بما تذهب إليه المملكة البريطانية وتجعله سبباً لتدخلها على أنه كان تدخلاً عسكرياً سببه انتهاج الإمام غالب سياسات تتعدى حدود سلطته، وكذلك رفضت حقيقة أن كل هذه السياسات قد طبقت قبل فترة من توليه منصب الإمام. وفي الفقرتين ٦٥٣ ـ ٦٥٢ وعلى ضوء اهتمام شركة النفط البريطانية والعلاقات الخاصة مع السلطان. فاللجنة تميل إلى الاعتقاد بأن المملكة المتحدة مرتبطة بطريقة أو أخرى بتشكيل سياسة هذا الأمر (وهو سياسة السلطان) الفقرة (٦٥٦).

واللجنة لا تعتقد بأن الإمام قد تلقى أي مساعدات أجنبية قبل عام ١٩٥٧م كما تدعي المملكة المتحدة ولم يتلق في أي وقت مساعدة في شكل قوات كما قدمت ذلك المملكة المتحدة للسلطان. ومن هذا المنطلق تصبح التبريرات التي قدمتها المملكة المتحدة لتدخلها لا أساس لها.

الفقرتان (٦٦٦ ـ ٦٦٧) كذلك فإن اللجنة ليست مقتنعة بتبرير المملكة المتحدة لتدخلها بسبب مساعدة حكومة شرعية ضد متمردين. فحكم السلطان حكم أوتوقراطي استبدادي «والتأكيد يبدو بأنه أخذ من ضرورة حفظ حكومة في السلطة أكثر من كونه تأكيداً على أسس تقوم على خرق وانتهاك حقوق الإنسان».

الفقرتان (٦٦٨ ـ ٦٦٩) إضافة (تشعر اللجنة بأن الإمام يقود ويتزعم مقياساً كبيراً من المساعدة الشعبية وإن هذا يشكل مركز قوة في عُمان الوسطى).

الفقرة (٦٧٠) «قدمت اللجنة ملخصاً للقضايا التي شملتها الفقرة ٦٧٢».

وفي الوضع الراهن تذكر اللجنة بأن حكومة السلطان هي حكومة أوتوقراطية استبدادية والدعاوى التي قدمها الملتمسون ورافضو القضايا تتمثل في الكثير من انتهاك حقوق الإنسان وهي لم تقتنع بأفكار السلطان لوجود مثل هذا الانتهاك لحقوق الإنسان في بلده. وذلك لأن السلطان رفض دخولها للبلد، لذا فإن اللجنة لم تستطع أن تحكم في المدى الحالي للقتال، إلا أنها نوهت إلى فقرة

جنود الإمام الذي (ليست لديه الوسائل فحسب بل وكذلك التصميم والعزيمة للاستمرار في المقاومة). الفقرة (٦٧٦).

التقت اللجنة عدداً كبيراً من اللاجئين السياسيين من المنطقة يمثلون مختلف الأقاليم ومختلف مسالك الحياة. هنالك خطر عام ومؤكد: وهو معارضة البريطانيين والرغبة في وضع حد لوجودهم في مسقط وعمان.

الفقرة (٦٨١) إخلاص وتفان من قبل الملتمسين للإمام «لأن ما يناضل من أجله حق» فهذا كذلك تم ذكره والتطرق إليه.

الفقرة (٦٨٢) آراء حول آمال التطلع للمستقبل. بعضهم يريد الوحدة بين مسقط وعمان وعمان الساحل. «إلا أن الأغلبية شعرت أن عليها الاكتفاء بتأسيس الإمامة في المنطقة الداخلية من عمان».

الفقرة (٦٨٣) العديد يريدون إصلاح الإمامة بصورتها التقليدية أي أن تصبح أكثر حداثة لمواجهة المستجدات. وآخرون يريدون تعديلات وآخرون يريدون رئيساً «إلا أن هناك القليل من التأييد للسلطان».

الفقرتان (٦٨٤ ـ ٦٨٥) الكل يرغبون في برامج تنموية. صرح الإمام بأنه سيتقبل إذا ما صوت الشعب لزعيم آخر. ومعظم أعضاء مجلسه عبروا عن رغبتهم في تعديلات وإصلاحات حديثة.

الفقرتان (٦٨٧ ـ ٦٨٨) الملتمسون يتفقون على أن يكون الحل مبني على الآتي: أ) انسحاب قوات المملكة المتحدة. ب) حق تقرير المصير. ج) إطلاق سراح السجناء السياسيين. د) التعويض للعمانيين.

الفقرة (٦٨٩) هذه الشروط مثل الشروط التي تقدم بها العمانيون إبان المفاوضات المجهضة والناقصة عام ١٩٦١م. والتقرير يشير إلى أن منصب الأمام يعبر عن رغبة شعبية. وصرح الشيخ طالب قائلاً: «أن باب التفاهم سيظل مفتوحاً دائماً» كما ذكر بتكريس مطلب اللاجئين العمانيين لمبدأ الحكم الديمقراطي النيابي. الفقرتان (٦٩١ ـ ٦٩٢).

تعتقد اللجنة بأن المسألة العمانية هي مشكلة دولية خطيرة وتستدعي اهتماماً وعناية خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الفقرة (٦٩٤) كما أن اللجنة تعتقد بأن المشكلة سببها السياسات الإمبريالية والتدخل الأجنبي في كل من مسقط وعمان.

الفقرة (٦٩٥) وتعتقد اللجنة أيضاً أن المشكلة سببت قلقاً ومعاناة ربما يتفاقم أمرها لذلك فإن إحلال الاستقرار أمر ضروري وهام في مصلحة حفظ وصون السلام الذي من خلاله وحده يمكن تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لذلك فإن اللجنة تعتقد أن على كل الأطراف المعنية بهذا الصراع أن تدخل في مفاوضات لحل هذه المشكلة. دون تحيز أو إجحاف لمواقع يتخذها طرف دون الآخر وكذلك الامتناع عن كل ما من شأنه أن يعطل ويمنع ويحول دون تحقيق السلام والاستقرار.

الفقرة (٦٩٦) واللجنة أيضاً تعتقد أن على الأمم المتحدة المساعدة في إيجاد حل لهذه المشكلة باتخاذها لدور فعال ونشط في تسهيل البدء في المفاوضات بين الأطراف المعنية وذلك بتأسيس وإنشاء مكاتب للجنة. وإن أي مبادرة تتخذها الجمعية العامة في هذا الشأن لابد وأن تكون مصممة لتحقيق الآمال والتطلعات الشرعية والدستورية لشعب مسقط وعمان.

الفقرة (٦٩٧) تعتقد اللجنة أن على الجمعية العامة دعوة كل من الإمام والسلطان للقيام بكافة الجهود المرجوة لحل هذه المشكلة من خلال التسهيلات التي تقدمها مكاتب اللجنة الجيدة والكفوءة.

الفقرة (٦٩٨) كما تعتقد اللجنة أن على الجمعية العامة دعوة حكومة المملكة المتحدة لتسهيل المفاوضات للوصول إلى حل وأن تستغل وتستخدم علاقاتها الودية اللصيقة مع السلطان لتشجيع مثل هذا الحل والوصول إلى الاستقرار.

الفقرة (٦٩٩) كما تعتقد اللجنة أن على الجمعية العامة دعوة الدول العربية للقيام بكافة الجهود لتشجيع البدء في مفاوضات تؤدي إلى التسوية.

الوثيقة رقم (١٣٣٤)

1530

سـري ومحمي

(Confidential and Guarded)

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥م

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في منطقة الخليج الفارسي

البحرين

الرجاء الإشارة إلى رسالتي رقم ١٥٣٥ بتاريخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ورسالة وير رقم ١٥٣١/ ٢٧ بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر وبرقيتي رقم: ٧ بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير المرسلة إلى وزارة الخارجية وتتعلق بموضوع تعيين استشاري النفط للسلطان.

٢. قبل أن يغادر شونسي صلالة كنت قد أطلعته على الاحتمالات الثلاثة وطلبت مساعدته في تهيئة الوضع للباجه جي إذا توفرت له الفرصة المناسبة. واتفق معي بأن الباجه جي سيكون المرشح المناسب وذلك للأسباب الواضحة. ولقد تحدثت مع شونسي في مطار صلالة لعدة دقائق بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير (وكان عائدا إلى مسقط على نفس الطائرة التي تقلني). وقال لي بأنه حاول إلا أن السلطان وببساطة رفض التفكير في إمكانية تعيين عربي. فهو يريد مستشاراً بريطانياً.

٣. ولقد بحثت الأمر مع السلطان بتاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير وكرر لي ما سبق أن قاله لشونسي بأنه يرغب في تعيين بريطاني كمستشار. ولقد ذكرني بمحادثتي معه قبل شهر أو حوالى ذلك (فقرة ٣ من رسالتي رقم ١٥٣٥ بتاريخ

١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر) كما ذكرته كذلك بأنه لم يرفض إمكانية قبول تعيين عربي كمستشار له. وقال بأنه لا يفضل شخصاً عربياً. وكلنا على علم بذلك. إلا أن الباجه جي عربي متميز واستثنائي. فهو يود أولاً الإطلاع على كافة بيانات الأشخاص الثلاثة (الذين سميتهم له) ويمكننا مناقشة الموضوع لاحقاً في اليوم التالي. وقال السلطان إن الباجه جي كان زميله في الدراسة وكان متميزاً واستثنائياً ووافق على الإطلاع على الأوراق.

٤ . وفي يوم ٩ كانون الثاني/ يناير قال إنه ممتن لنا لما فعلناه من تخليصه من المشكلة. وكان مفعماً بالأمل ولم يرغب في اوقن ومعاونه فهما صغيرا السن ومكلفان للغاية. ولقد جاء اختياره للإخوة كوبر. وقد يكونان مفيدان جداً لأعمال محاسبية أخرى قد تستجد، لا يعتقد بأن في مقدور الباجه جي القيام بها. فهو لا يثق في العرب جميعهم. وأخشى أن أكون قد تماديت في مسألة الباجه جي حينما كررت بأنه شخص استثنائي وأضفت بأنه رجل مخلص ومعروف عنه أنه يقدر السلطان ويكن له الاعتبار وشخص سأكون أنا كفرد مندهشاً إذا لم يضعه السلطان في مرتبة عليا بعد اجتماعه به. ولقد أضفت كذلك بأنه وعلى الرغم من معرفتي به فأنت كذلك تعرفه وما كان منك أن ترشحه لولا ما قلته عنه كان صحيحاً. فلقد تم ترشيحنا له على أساس أنه أفضل شخص ممكن أن يشغل هذا المنصب. فيمكن للسلطان من أن يستخدم الباجه جي في مهمة الاستشارة والإخوة كوبر في مهام أخرى يراها هو. وسوف لا نفقد شيئاً إذا ما دعوناه لزيارة صلالة ليوم أو يومين. وساكون مندهشا للغاية إذا لم يجده كما وصفناه له. وسنكون سعداء بأن نعرض مساعينا الحميدة لإحضاره إلى صلالة.

٥ . قال السلطان إن هناك نقاطاً هامة وتستحق الوقوف عندها وقدر ذلك. وقال بأنه لن يستبعد الباجه جي. ويبدو بأنه قد رحب بالاقتراح القائل باستخدام الاثنين الباجه جي والأخوة كوبر. والكثير يعتمد على مسودة الاتفاق مع شركة شل وهذا الأمر كما علق السلطان لا يبدو بأن شركة النفط مستعجلة للإسراع به. والسلطان نفسه ليس في عجلة من أمره إلا أنه كان يتوقع أن يتم قبل فترة من الزمن. وقد أدرك بأنهم يحدثون مسودة الاتفاق. ومن جانبه فإن السلطان لن يقرر من سيكون مستشاره إلا بعد أن يطلع على المسودة ولحين ذلك فسيظل كل من الباجه جي والأخوة كوبر احتمالين واردين. ولم استطع أن استخلص منه أكثر من ذلك.

٦ . أرسل نسخاً من هذه الرسالة لفرانك برنشلي في الدائرة العربية وكذلك لروبي في بغداد.

جاي. أس. أر. دنكن (J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٣٣٥)

1531

ســري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في منطقة الخليج الفارسي

البحرين

الرجاء الإشارة إلى رسالة فرانك برنشلي رقم ١٥٣١/ ٢٠ بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر المرسلة لك بخصوص الدفعات المقدمة من قبل شركة النفط للسلطان.

٢. بذل كلو أثناء زيارته التوديعية قبل عدة أيام كل ما بوسعه من جهود لإقناع السلطان بقبول دفعات مقدمة على الحساب. إلا انه فشل في ذلك وفي مقابلة مع برازيير (مراسل هيئة الإذاعة البريطانية بعدن) بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير قال السلطان إنه لن يقبل أي دفعات مقدماً حتى لا يكون مديوناً.

٣. وأثناء محادثة معي بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير أوجد لموقفه الغطاء بتكرار قلقه حول الإشارة إلى موضوع الدفعات المقدمة في الصيف الماضي، قائلاً بأنه لم يكن يتصور أن شروط اتفاقية سنة ١٩٥٨م مع حكومة صاحبة الجلالة اقترحت تقليص المساعدات المالية في حالة تغيير أوضاعه المالية. والإشارة هنا إلى

عائد النفط وما سيجنيه منه. وإذا ما حدث ذلك إذا تم تقليص المساعدة المالية المقدمة من حكومة صاحبة الجلالة له قد يؤدي به إلى أن يصبح مداناً. فهو لا يريد أن يتسلف أي مبالغ. وسيؤجل كل ما من شأنه أن يكلفه الكثير لحين الحصول على عائد النفط الذي سيبدأ في عام ١٩٦٧م. وبعدها ستتغير الصورة تماما. وفي الوقت ذاته لم تتعدل سوى بزيادة شركة شل لإيجاراتها من ٧٥,٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

٤ . استمر قائلاً لي بأن كلو قد أحضر له صينية فضية وعرض عليه مبلغ ٧٠,٠٠٠ كمبادرة حسن نية بمناسبة إقرار بدء عملية انتاج النفط وقال بأنه قد قبل الصينية الفضية إلا أنه رفض المبلغ حيث إنه لم يفهم الغرض المحدد منه على وجه التحديد كما أنه قد يكون نوعاً من أنواع الدفعات المقدمة بطريقة غير معلنة. وهذه أول مرة في حياته يرفض مالاً. إلا أن هذا المال قد رفضه كما عبر عنه «إنه يبدو كأنه غير مناسب بطريقة ما». فهناك ثمة خطأ حول هذا الأمر.

٥ . وأنا لا أستطيع أن أجعله يغير موقفه فهو شخص صعب المراس. وأعتقد أننا سنواجه بنوع التصادم من مثل ما جاء في مقترحكم في الفقرة ٤ من رسالتكم رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر لفرانك برنشلي وعلى الرغم من أن هذا غير ملائم فإنني أعتقد أن ذلك سيكون الأساس الذي لا مفر منه لتحديد أفضل الطرق لمخاطبة الخزينة.

٦ . أرسل نسخة من هذه الرسالة لفرانك برنشلي.

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٣٣٦)

1532

ســري

القنصلية العامة البريطانية

مسقط

٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٥م

المحترم أم. أس. واير (M. S. Weir)

وزارة الخارجية

لندن

إن شركة شل تجد صعوبات واضحة في تقديم مسودة الاتفاقية للسلطان. والآن فهي ترجو تقديمها له في وقت ما من الشهر القادم. فكما تعلم كان من المستحسن أن تقدم هذه المسودة في شهرِ كانون الأول/ ديسمبر.

٢. قال السلطان لهيوز بأنه ليس في عجلة من أمره وقد يكون هذا شيء حسن إلا أن عمليات شركة شل في الميدان مستمرة ويبدو لي بأن الشركة تخاطر ما لم تتوصل على أقل تقدير إلى اتفاقية أولية رسمية خلال وقت مبكر جداً.

٣. وهذا التأخير بالطبع تسبب في تأثيرات غير مرغوب فيها ترتب عنها فقدان فرصة تعيين مستشار النفط كما أن ذلك سيتسبب في تأخير خطط السلطان لتحسين الإدارة. فهناك أمور مازالت عالقة وأشك في علاجها قبل فصل الصيف.

٤. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى هوريس فيلبس في البحرين.

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S.R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٣٣٧)

ســري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

1942

١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥م

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

البحرين

لقد تحدثت مطولاً مع قابوس في منزله بمدينة صلالة بتاريخ يوم ١٠ كانون الثاني/ يناير.

٢. وكنت قد التقيت به مرة واحدة فقط قبل ذلك في حفل غداء بلندن. وفي صلالة وجدته ودوداً ومقبولاً من حيث اتفاقه حول المواضيع التي طرحناها إضافة إلى أنه كان من السهل التحدث إليه. وكان يتمتع بكبرياء أبيه وكان ملتحياً ويرتدي الزي العماني وكان يبدو أميراً شاباً. إلا أنه من الصعب تحديد شأنه ونفوذه. ولديه عينان غريبتان وتبدو عليهما الكآبة وأعتقد كذلك عدم السعادة.

٣. والوضع يبدو شاذاً فهناك يجلس الأب وابنه في منزلين يبعدان حوالى خمسين ياردة عن بعضهما البعض وبحسب علمي فإنهما التقيا في مناسبتين أو ثلاث فقط منذ عودته في بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر. وحدث إنني كنت قد سألت قابوس ما إذا كان قد رأى ببغاء والده المشهورة فرد قائلا بأنه نادراً ما يرى والده فما بالك ببغائه؟ وكان يتعلم تلاوة القرآن الكريم كما كان يدرس الأعمال التاريخية من الساعة ٩ صباحاً وحتى الساعة ١٢ ظهراً كل يوم وذلك تحت إشراف

معلمه إبراهيم بن سيف وهو أحد كبار القضاة من مدينة مسقط. وفي المساء كان دائماً يتم تلقينه العادات والتقاليد العمانية من قبل رجال مختارين من الحكماء. وبعد ذلك يبقى وحيداً.

ولقد تحدثنا بشكل عام حول التحديات التي ستترتب عن استخراج النفط، إلا أنني لم أحاول جره إلى أحاديث أخرى في أول اجتماع لي به.

٤ . بعد ذلك ذهبت للقصر للاجتماع الصباحي المعتاد حيث وجدت السلطان في مزاج متميز وبلهفة لم أشهدها عنده من قبل. كيف وجدت قابوس؟ هل كان سعيداً وبصحة؟ وهل اعتقدت بأنه كان يتحلى بالصفات السلطانية؟ وهل كان المنزل بحالة جيدة؟ تخيلت فجأة مشهداً غير متصل بالموضوع (متى رأيت ولدك آخر مرة؟) يرسم.

٥ . قلت إنني أعتقد أن قابوس ربما يفكر في الزواج (وذلك بمعرفتي التامة بأن السلطان كانت له مفاوضات متصلة بالموضوع في محيط المنطقة الشرقية والدروع)، قال السلطان إن قابوس لم يتحدث معه في هذه الأمور بنفس الأسلوب الذي تحدث هو فيه مع والده، إلا أنه سمع بطريقة غير مباشرة عن أن قابوس يرغب في الزواج من فتاة عمانية. وقال إن ذلك سيكون حسناً.

٦ . وذكرته بأنه قد تحدث منذ وقت مضى عن رغبته في أن يرسل قابوس في جولة حول السلطنة. وقال إن ذلك مازال في باله ولكن المشكلة تتمثل في إيجاد مرافق موثوق به. وربما يرسل شونسي معه. فقلت إن ذلك من شأنه إثارة الربكة والقلق وإنه من المستحسن أن يستصحب معه زعماء من بين شعبه. وافق السلطان على ذلك إلا أنه يبدو جلياً بأنه في مأزق حول هذا الأمر.

٧ . قال إن دراسته وتلقينه يجب أن يستمر لعدة أشهر. وأن الوقت مازال مبكراً لاتخاذ قرار حول ما ينبغي العمل معه، وأنه يأمل في تكرار رؤيته. وقلت بأنني أشعر بأنه من المؤكد أن قابوس سيسعد بذلك.

٨ . فربما تتوطد العلاقة بينهما أكثر. ويبدو أن السلطان لا يود استباق الأحداث وإنه سيستغرق وقتاً طويلاً للقيام بالحركة الضرورية.

٩ . أرسل نسخة من هذه الرسالة لفرانك برنشلي.

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٣٣٨)

سـري

1941

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥م

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

البحرين

كتبت العديد من التقارير حول مواضيع شتى تعاملت معها أثناء زيارتي إلى صلالة من ٧ ـ ١١ كانون الثاني/ يناير. إلا أن بعض النتائج المستقاة من تلك التقارير تبدو ذات أهمية خاصة. حيث لدي العديد من الأمور والمواضيع أود إثارتها عددها ٣٤ موضوعاً. وبصفة عامة كان السلطان متحمساً ومتعاوناً وودوداً كما كان دوماً. إلا أن الشعور الحقيقي وفي الأعماق أن الزيارة كانت محبطة وذلك لسببين.

٢. لم يستشعر السلطان أهمية اتخاذ خطط عاجلة لقدوم واستخراج النفط. وستتذكر التنظيم الإداري الجديد (شجرة العائلة) التي تحدث معنا بشأنها، والمسودة التي أطلعنا عليها وترفيلد سراً، والتي تخضع الآن للتمحيص وللمزيد من الاعتبارات بعد قول شونسي (كما أخبرني السلطان) بأنه يعتقد أنها طموحة للغاية وليست بذات ضرورة بتلك الدرجة. ولقد تم إقناع السلطان بأنه لا توجد حاجة للتغيير (وفق ما أبلغ برازبير بذلك عدة مرات خلال مقابلته له). في مجال التعليم يعتقد بأن وجود مدرسة ابتدائية واحدة في مكان ما سيكون كافياً. وهو لا يرغب في إحضار معلمين من أي من الأقطار العربية سوى من السودان. وهذا الاتجاه المحافظ يحط ويعوق من التنمية المدنية وأقل ما يمكن لي

قوله بهذا الخصوص بأن الأمور ستسوء بدلاً من أن تتحسن.

٣. والموضوع الرئيسي والكئيب الثاني هو أنه لا يتصور ترتب أي آثار على القدوم الوشيك لفنيي النفط والعمال شبه المهرة من الذين سيعملون في مجال النفط. وهو يقول إنه لا توجد مشكلة بخصوص ذلك، وبأنه لن يسمح بأن يشكل ذلك مشكلة، حيث سيمنع تحركهم من داخل منطقة أسلاكهم الشائكة في سيح المالح حيث سيتم حصر تحركهم. وبأن الموضوع بهذه البساطة. وهو لا يود أن تتعرض مطرح أو مسقط لأي نوع من الإفساد. وشركة شل لا تريد البحث عن المشاكل أو أن تواجهها أي عوائق.

٤. خلال فترة زيارة شونسي نصف السنوية الأخيرة فإن هذه الأمور الأكثر أهمية نادراً ما تم التطرق إليها. وأطلعني شونسي بأنه جل الوقت كان منشغلاً في مناقشة مسائل من مثل مشاكل التأشيرات الفردية وترميم الحصون وما شابه ذلك. حيث لم يجعل السلطان يبدأ في مباشرة أي تخطيط جاد. ولا أعتقد بأنه قد قام بأي مجهود جاد في هذا الصدد. ولقد وجهت إليه اللوم على ذلك كما أنني وجهت لوماً لزوجته أكثر منه. إذ إن لها تأثيراً شديداً على السلطان وكانت دائماً ما تقول «يجب ألا يسمح للنفط بإفساد عربة الجحش العماني السعيد» وكان ذلك بمثابة موسيقى في إذن السلطان. أما بالنسبة لي فكان تحريضاً ودافعاً لي لأشد شعرها من جذوره. فعلى الشخص ألا يفعل مثل ذلك فكلنا يعلم إلى أي مدى هو تعصب السلطان وعناده. فشيء يدعو للأسف أن النصيحة التي تقدم له ممن هم مقربون إليه تأتي وفي هذا الوقت الهام من زوجين بشوشين من الطبقة الاجتماعية الراقية والمحترمة، إلا انهما وفي الأساس يشاركانه آراءه المنحدرة من تقاليد أساطير الهند القديمة. والحقيقة أن شونسي وزوجته بعيدان من إسداء النصح. فهما وكيلاه ولأهداف سياسية عملية يعتبران من خدمه المطيعين المخلصين. وأتساءل أحياناً إذا ما كان ذلك فعلاً هو السبب في أن يستبقيهما السلطان ويستأجرهما ليكونا معه.

٥. وأستطيع فقط المحافظة على ردة فعلي بكل ما أستطيع دون إثارة الكثير حول هذا الموضوع إلا إنني قليلاً ما أدرك كيف أن مشاكل النفط ستظهر سريعاً وكيف أن ما جاء في المقطع الأخير من فقرة مذكرتي رقم ١١ بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣م قد برهنت فعلا على ذلك.

٦. أرسل نسخة من هذه الرسالة لفرانك برنشلي.

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٣٣٩)

ســـري

وزارة الخارجية

٢ آذار/ مارس ١٩٦٥م

المحترم أر. أل. شارب (R. L. Sharp)

الخزانة

نحن مرتبطون بتعهد بإعادة النظر في مساعدة مسقط المالية والتي نقدمها للسلطان هذا الصيف وذلك لكي نحدد مستوى الشروط المرتبطة بهذه المساعدة للسلطنة بعد نهاية السنة المالية ١٩٦٥/ ١٩٦٦م. وقد تكون تود معرفة الأسس الأولية في الكيفية التي سنتعامل معها بخصوص هذا الموضوع. وأنا هنا معني بالمساعدة العسكرية والتي مازالت تقع من ضمن مسؤوليات وزارة الخارجية تاركين المساعدة المخصصة للتنمية المدنية ليتم البحث فيها ودراستها بطريقة منفصلة تحت رعاية وزارة تنمية ما وراء البحار.

٢ . كما تعلم فإن شركة شل قد أعلنت في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم بأنها قد اكتشفت احتياطياً نفطياً كافياً في السلطنة لتغطية الاستغلال التجاري للنفط. وعلى الرغم من ذلك فإنهم لا يتوقعون البدء في الإنتاج قبل شهر أيار/ مايو ١٩٦٧م. أي احتمال أن يكون بعد ذلك التاريخ. وتقديرهم الراهن يبدأ في آب/ أغسطس (ذلك في نهاية الربع الأول وصاعدا) والسلطان يبدأ في استلام العائد كشيء مبدئي بتقدير سنوي حوالى ٦ إلى ٧ مليون جنيه استرليني. وعلى ضوء شروطنا في المساعدة المالية العسكرية هذه يعني أنه وبنهاية السنة المالية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ إذا ما استمر الإنتاج كما هو مخطط له (الأمر الذي قد لا يحدث

واضعين في الاعتبار تدخل المتمردين العمانيين) لذا فلابد من أن نتوقع نقصا في تعهدنا له. لكن ومادام هنالك احتمال حقيقي لانحراف في البرنامج فإنني لا أعتقد حدوث ما ذهبنا إليه في ما يتعلق بإنتاج ١٩٦٧/ ١٩٦٨م وحتى يحين وقت ذلك فإنني أقترح بأن نؤجل المناقشة حوله مع السلطان حتى صيف ١٩٦٦م. وما أرجحه كتخمين فقط (قد أكون مخطئاً) هو بأنه أي السلطان لن يعترض على ذلك.

٣. وفي الوقت ذاته فإننا سنواجه السنة المالية ١٩٦٦/ ١٩٦٧ على أساس مراجعات الصيف الماضي التي الزمنا أنفسنا بموجبها (تحت ضغط إدارتكم نظراً لأسباب مالية قوية) بأن نفرض على السلطان مساهمة مالية مقدمة من حكومة صاحبة الجلالة للعام ١٩٦٥/ ١٩٦٦م أقل مما يعتقد هو أنها مبررة وفق الأسس السياسية والعسكرية (وكذلك بالتأكيد بالنسبة لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع). ونحن قد وافقنا على ذلك كما هو مسجل في محضر الاجتماع المعتمد الذي تضمن البرنامج العسكري للسنوات الثلاث من نيسان/ أبريل ١٩٦٥ إلى آذار/ مارس ١٩٦٨ والذي تقدم به السلطان ويبدو مقبولاً من الناحية الفنية. إن إنجاز هذا البرنامج خلال عامي ١٩٦٦/ ١٩٦٧ إضافة إلى الأعمال المؤجلة من ١٩٦٥/ ١٩٦٦م سيكلف ١,٩١٦,٠٠٠ جنيه استرليني ومن هذا نتوقع من السلطان مساهمة قدرها ٢٤٠,٠٠٠ جنيه استرليني وسيضغط علينا حتى نساهم بما تبقى أي ١,٦٧٦,٠٠٠ جنيه استرليني.

٤. وفق وضعنا المالي الراهن لم نكن لنقبل بهذا بكل وضوح ومن الجانب الآخر فإذا ما كان عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧ آخر عام لتقديم الدعم المالي كما نأمل، فإنني أعتقد أنه من الضروري تقييم المراجعة الأخيرة على هذا الأساس، وبحيث نحصل من السلطان على أكبر قدر ممكن من النوايا الحسنة تجاهنا. بما يخدم مصالحنا المتمثلة في الاستثمارات الكبيرة في السلطنة والمحافظة على تسهيلاتنا هناك، وأهمية ذلك اتضحت من خلال بوادر التطورات التي ظهرت مؤخرا من مثل اكتشاف النفط في ارض واحدة وكذلك رفع القيود رسمياً لطيراننا في الأجواء السودانية. ومن وجهة نظرنا لا أعتقد أنه ستكون لدينا فرصة لتحقيق هذه النتيجة إذا عرضنا أقل مما عرضناه في عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧م (حينما قبل السلطان اقتراحنا بتذمر ومع نوع من الإصرار لحماية مصالحنا). لذلك فإنني اقترح بأنه علينا أن نعرض عليه مرة أخرى مبلغ ١,٤٣٩,٠٠٠ جنيه استرليني في عامي ١٩٦٦/ ١٩٦٧م.

٥. وأضيف بأننا كنا نرجو خلال الصيف الماضي أنه إذا ما قررت شركة شل البدء في الإنتاج بأن يقبل السلطان مبالغ تسدد مقدماً عن عائدات النفط

المستقبلية ويضع نفسه في موقف يسمح له بالمساهمة بحصة أكبر من عبء المصروفات العسكرية في أوقات مبكرة من عام ١٩٦٥/ ١٩٦٦م. وشركة شل كذلك ولأسباب خاصة بها كانت مهتمة بإقناع السلطان بقبول مبالغ كبيرة تسدد له مقدماً لاستخدام ولو جزء منها في مصروفات فورية مرتبطة مباشرة بمصالحها. ولسوء الحظ فإنه بالرغم من كل الجهود التي بذلتها كل من شركة شل وممثلنا في الخليج إلا أن السلطان رفض قبول مبالغ تسدد مقدماً. وذلك بحجة أنه قد تعرض سابقاً لتجربة مريرة أدخلته في ديون كثيرة وصمم على ألا يكررها مرة أخرى. ونرجو أن يتخذ السلطان موقفاً أقل تشدداً وتعنتاً مع اقتراب احتمال تحقيق العائدات النفطية. وفي الحقيقة نحن مقتنعون أن السلطان لديه رغبة خالصة في التخلص من اعتماده على سخاء حكومة صاحبة الجلالة حالما يتأكد بأن لديه موارد كافية.

٦. لذلك فإنني أرجو أن تقبل بالاقتراح المقدم في الفقرة ٤ أعلاه، وإذا ما اتفقنا على ذلك في الوقت المناسب نرجو أن تتمكن من شرح موقفنا للسلطان عندما يكون موجوداً بمدينة صلالة. حيث نوضح له بجلاء بأنه لا أمل هنالك في أي زيادة له وسوف نعطيه الوقت الكافي لكي يعرض وجهة نظره أو أي آراء ضرورية وذلك في ما يتعلق ببرنامجه العسكري وكذلك تجنباً لتعرضنا لأي مواجهة محرجة هذا الصيف.

٧. أرسل نسخاً من هذه الرسالة لبورليس بوزارة الدفاع وكذلك لري بوزارة تنمية ما وراء البحار.

تي. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

الوثيقة رقم (١٣٤٠)

ســري

دار الاعتماد

البحرين

٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥

المحترم تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley)

وزارة الخارجية

عزيزي فرانك....،

لقد رأيت من رسالة دنكان رقم ١٥٣١ بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير التي أرسلها لي من مسقط بأن السلطان مازال متمسكاً بموقفه تماماً ولم يبد أي تحرك حول موضوع الدفع المقدم مسبقاً من قبل شركة شل. الأمر الذي يجعلنا في مواجهة وصدام مع الخزينة الشيء الذي ذكرته في الفقرة ٤ من رسالتي رقم: بي اس/ ٣/ ١٥/ ٢٠/ ٤٤.

٢. ناقشت هذه المشكلة مع دنكان ويبدو لنا بأن أفضل طريقة لمواجهتها بأن نقترح للخزينة بأن المساعدة المالية العسكرية يتم تجديدها بمستواها ومقدارها الراهن وذلك لمدة سنة أخرى وذلك حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٧م حيث يمكن تقليصهما معاً. وهذا الاقتراح مبني على ما نعتقده أسلم فرضية ذلك بأن شركة شل لن تبدأ في تصدير النفط قبل شهر أيار/ مايو ١٩٦٧م.

٣. هذا الترتيب سيمنح الخزينة متنفساً مبكراً وكاملاً من تقديم الدعم العسكري وينبغي أن يكون مصدر جذب وتفضيل بالنسبة لهم. بالنسبة للسلطان

سيكون ذلك بمثابة فجوة لفترة أربعة أو خمسة شهور قبل أن يتسلم أول دفعة ربع سنوية مستحقة له والتي تقدر بحوالى ٢ مليون جنيه استرليني، ولا اشك في أن ردة فعل السلطان ستكون حادة وقد يصل به الأمر إلى اتهام حكومة صاحبة الجلالة بخرق وانتهاك الاتفاقية. وكلانا، دنكان وأنا نعتقد بأن موقف السلطان الراهن الرافض للدفعة المقدمة التي قدمتها له شركة تميز تماماً بعدم المعقولية ولا يتوجب عليه أن يتوقع من حكومة صاحبة الجلالة أن تخضع وتستسلم على طول الخط. ومازال بإمكانه أخذ السلفية من الشركة لملء الفجوة عن الفترة القصيرة أو باستطاعته استخدام جزء من احتياطاته ومن ثم يسد النقص لاحقاً من عائدات النفط.

٤ . أضع هذا الاقتراح دون أن يلحق إجحاف بالمساعدة المخصصة للتنمية المدنية أمام السلطان والذي أرجو أن يستمر لفترة تمتد لمدة ثلاث سنوات من نيسان/ أبريل ١٩٦٦م. وذلك قد ينتج عنه مخرج من الصعوبة التي تواجهها وزارة الخارجية مع الخزينة في ما يتعلق بالمساعدة العسكرية. وإذا كنت والخزينة توافقان على ذلك فإنه يمكن وضع الموضوع أمام السلطان أثناء زيارته إلى لندن هذا الصيف.

٥ . أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى دنكان بمسقط.

مخلصكم

دبليو. أتش. لوس

(W. H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٤١)

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٥

ســري

BC1052

المحترم تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley)

وزارة الخارجية

عزيزي فرانك. . .،

أرفق لإطلاعكم مسودة مختصرة للمحضر الذي أعده جوك دنكان حول محادثتي مع سلطان مسقط عندما زرت صلالة في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ آذار/ مارس.

٢. في ما يتعلق بالاستعدادات والرؤى المستقبلية أجد هذا الحديث محبطاً. فالسلطان يبدو بأنه لا يعلم ماذا سيفعل كما كان يبدو سابقاً ففي السابق كانت له خطط مستقبلية حينما قابلته في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وانطباعي هو أنه وبعد البادرة الأولى المشجعة لإنتاج النفط فهو الآن يقنع نفسه بأن عليه البقاء حتى خروج النفط فعلياً وعائده قبل أن يفعل أي شيء وهذا يعني حتى نهاية عام ١٩٦٧م.

٣. وعلاوة على ذلك فمنذ أن طلب السلطان منا المساعدة في إيجاد شخص لإسداء النصح له حول البنية الإدارية في السلطنة فأرى بأنه ينبغي علينا أن نعمل

على إيجاد شخص يقدم خدماته ويكون مناسباً. فهناك كلود واليس الذي كان قد قام بتقديم النصح والإرشاد المناسب في مثل هذه الظروف في البحرين مؤخراً فهو يعتبر مرشحاً معروفاً لدينا. وذلك إذا ما كانت صحته تسمح له بالقيام بذلك. إن طقس صلالة ليس سيئاً في شهر نيسان/أبريل وأيار/مايو كما أن السكن المكيف سيكون متوفراً. والطقس في مسقط عادة ما يكون في أسوأ حالاته في مثل هذا الوقت من السنة. يرجى الترتيب للاتصال بواليس وإذا أبدى اهتماماً بالموضوع أسأله متى يمكنه الحضور كما اعلم منه ما يتوقعه من مكافأة وراتب لقاء هذه المهمة شهرياً. والسلطان بالطبع سيدفع ثمن تذكرة الطائرة له. وإذا لم يكن واليس موجوداً فإنني سأكون شاكراً لأي اقتراحات أخرى يمكنك تقديمها.

٤ . اكتب بصورة منفصلة حول إعادة النظر في المساعدة المالية وعلاقات السلطان مع شركة شل النفطية.

٥ . أرسل بنسخ من هذه الرسالة وملحقاتها لجوك دنكان في مسقط.

دبليو. أتش. لوس

(W. H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٤٢)

سجل المحادثة التي تمت بين المعتمد السياسي والسلطان في صلالة بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٥م

ذكر المعتمد السياسي بأنه سعيد بأن تسنح له الفرصة للحديث مع السيد قابوس في وقت باكر من هذا الصباح. وسأل إذا ما كان لدى السلطان أي خطط له، مثلاً الذهاب في رحلة حول القطر. وقال السلطان إن ذلك صعب للغاية وإنه لم يقرر في ذلك الأمر بعد.

٢. وسأل المعتمد السياسي عن خطط السلطان الخاصة بفصل الصيف. قال السلطان بأنه ليس متأكداً إذا ما كان سيذهب إلى لندن. فربما يقرر ذلك في شهر حزيران/ يونيو. وكانت هناك تساؤلات حول المعونة المالية وإعادة النظر فيها. وفي ما يتعلق بالجانب العسكري فقد وضع برنامجاً لمدة ثلاث سنوات حيث تم الاتفاق عليه. وتمنى أن يكون هناك القليل لبحثه بشأن السنة المالية القادمة أي المتعلقة بسنتي ١٩٦٦/ ١٩٦٧م. وأن يبقى سقف المعونة المالية دون تعديل. ستكون هنالك بعض التعديلات بهذا الصدد ولابد أن يكون مستعداً لها في صلالة إذا ما طرحت عليه خاصة في شهر أيار/ مايو أو ربما قبل ذلك. ولابد له من أن يغير من أولوياته.

٣. تساءل المعتمد السياسي ما إذا كان السلطان قد تلقى مسودة الإتفاق مع شركة شل النفطية. قال السلطان بأنه لم يتسلم مثل هذه المسودة بعد. وأكد على أن مسألة مستشار النفط تبقى معلقة لحين يقوم بدراسة الاتفاقية كما كرر طلبه السابق بأن يعطى نسخاً من أي اتفاقيات تكون ذات علاقة بهذا الموضوع. وقال المعتمد السياسي إن ذلك سيكون صعباً لكونها اتصالات خاصة بين شركات النفط

والحكومات المعنية. وعلى الرغم من ذلك فإن مثل هذه الأعمال هي من ضمن اختصاص ومسؤوليات مستشار النفط. وقال إنه ما زال واثقاً بأن السلطان لا يزال في باله تعيين بشاشي لهذا المنصب. وأكد السلطان على ذلك.

عاد المعتمد السياسي الحديث في مسألة سداد مبلغ مقدم عن امتيازات النفط، مركزاً على الفائدة التي يمكن تحقيقها من ذلك للبدء في توسيع خطط الإدارة وإلى غير ذلك. إلا أن السلطان ظل متشدداً ومتصلباً في موقفه بأنه لا يقبل مبالغ مقدماً على الحساب.

٤ . قال المعتمد السياسي إن السلطان قد يكون مهتماً بأن يسمع بالاضطرابات الأخيرة في البحرين وبالدروس التي يمكن أن يستفيد منها ويجنبها منهم. وأول هذه الدروس أن هذه الاضطرابات قد نظمت في الخارج وأظهرت بأن على حكام الخليج نسيان خلافاتهم التاريخية والوقوف جنباً إلى جنب في مواجهة الاضطرابات والمشاكل. والسلطنة غير محصنة من المخاطر. وهناك دروس أخرى فهناك الحاجة لوجود إدارة كفوءة وفعالة على مستوى الممارسة والتطبيق وليس على مستوى الحبر والورق. هناك الحاجة للاستخدام الأمثل والأعلى للاتصالات خاصة على مستوى الإذاعة عن طريق الراديو. ولقد شكر السلطان المعتمد السياسي على هذا الإيجاز وقال إنه ومع وجود نظام قبلي قوي فهو في وضع أفضل. قال المعتمد السياسي إنه بالرغم من أن ذلك لا شك فيه يمثل في المنطقة الداخلية إلا أن سكان مسقط ومطرح غير القبليين يمكن أن يتسببوا في نفس هذا النوع من المشاكل.

٥ . ذكر المعتمد السياسي بأنه وفي أثناء زيارته الأخيرة قد ناقش مع السلطان موضوع تنمية إدارته. فكيف واستفسر عن التطورات في هذا المجال؟ قال السلطان إنه لم يتم بعد أي تقدم بهذا الخصوص حيث يجد صعوبة شديدة في رؤية كيف يمكن تحقيق كل ذلك. فهو يفكر في إنشاء دائرة للأشغال العامة، وقام بتوجيه العميد وترفيلد للشروع في بناء ثلاثة من أربعة منازل لهذا الغرض. إلا أن في إدارته لا يوجد إخلاص ولا ولاء ولا حس لتحقيق هدف. فهو في حاجة لوجود ثلاثة مفتشين (أحدهم للقيام بالمهام أثناء الإجازات) وذلك للتفتيش وإصدار التقارير له بصورة مباشرة. يبدو أن السلطان يفكر في البريطانيين وبأن تتضمن تقاريرهم حتى أداء وزير داخليته. وبعد نقاش مربك ومطول حول عدم إمكانية التطبيق العملي لذلك طلب السلطان وجود خبير (والذي سيدفع له أي مبلغ يتفق عليه) للحضور خلال مدة شهر ويقدم له المشورة والنصح لتأسيس إدارة جديدة. وسيبقى أولا في صلالة ويزور مسقط

ويعود بعدها لصلالة. وافق المعتمد السياسي على أن يحاول من جانبه البحث عن شخص مناسب.

قال المعتمد السياسي إن هناك شيئاً يساهم في عدم تحقيق هذا الهدف وهو بقاء السلطان بعيداً في صلالة. وتمنى لو كان السلطان مازال يخطط للعودة إلى مسقط في الشتاء. قال السلطان إن عليه الآن البقاء والانتظار لحين حصوله على مال.

٦ . وفي نهاية المناقشة قال السلطان إن علينا أن نطمئن أنه حينما يتدفق مال النفط فستكون هناك تغييرات كثيرة. لكن لابد أن يتأكد أولاً من ماله والحصول عليه.

الوثيقة رقم (١٣٤٣)

ســري

BC 1531/8

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٥ نيسان/ أبريل ١٩٦٥م

المحترم تي اف برنشلي (T. F. Brenchley)

وزارة الخارجية

عزيزي فرانك. . .،

مرفق لكم هنا مقتطف من سجل مناقشتي مع سلطان مسقط بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس وذلك في ما يتعلق بأمور النفط.

٢ . لقد قاومت طلب السلطان في اطلاعه على نسخ من اتفاقيات شركة النفط الأخرى لأسباب حددتها له، إلا أنه في الواقع لأنني لم أود يكون لنفسه صورة غير متكاملة. وما سينجم من ذلك من احتمال الدخول في جدل لا نهاية له مع شركة شل. أبلغني هيوز بأنه يأمل أن يصل توني ميلر إلى مسقط في خلال ١٠ أيام حاملاً معه مسودة الاتفاقية الجديدة.

٣ . في الفقرة ٤ من رسالة جوك دنكان رقم ١٥٣١ بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير ذكر لي موضوع هدية مبلغ الـ ٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني، والتي عرضتها شركة شل للسلطان ورفضها. ولقد ذكر لي السلطان ذلك قائلاً: «انك لا تستطيع عمل شيء بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني. ولكنها إذا كانت نصف مليون جنيه استرليني لاختلف الأمر». وأخبرني وترفيلد الذي كان موجوداً يومها في صلالة بأن العرض المقدم من شركة شل قد جرح كرامة السلطان الذي قال: «ما الذي يعتقدونه هل أنا شيخ عجمان؟»». وفي نقاش لاحق مع هيوز أقر لي بوضوح قائلاً بأن شركة شل قد ارتكبت خطأ جسيماً. وأخبرني كذلك بأنه وكلو ومنذ

ذلك الحين قد حثا الشركة بأن تكتب في الاتفاقية الجديدة هدية مقدارها مليون جنيه استرليني. وهو لا يعلم ما إذا قامت الشركة بفعل ذلك ثم سألني عن رأيي حول هذا الموضوع. وأجبته قائلاً بأننا نرحب بأي تحرك من شأنه وضع المال في يدي السلطان في أقرب وقت وبالتالي نصعب عليه أمر تأجيل مشاريع التنمية خلال العامين ونصف العام القادمين والتي ينبغي عليه تنفيذها من المبالغ المسددة له مقدماً من عائدات النفط. إلا أن على شركة شل أن تكون يقظة وحذرة لتجنب أي مقترح بأن هذا المال عبارة عن سلفية سرية أو شيء في الكتمان أو رشوة للسلطان من أجل التوقيع على اتفاقية جديدة. وهناك بالطبع احتمال أن يرفض السلطان حتى المبلغ المقترح الذي قد تقدمه شركة النفط والبالغ مليون جنيه استرليني خوفاً من أن يؤثر ذلك على رأي الخزينة في المساعدة المالية للعام ١٩٦٦/ ١٩٦٧. وإنني التمس منك ألا تأتي على ذكر مسألة المليون جنيه استرليني لشركة شل في لندن إلا في حالة أنهم هم الذين طرحوا عليك أمره.

٤. يشعر هيوز بكآبة شديدة حول العديد من أوجه ومظاهر علاقاته مع السلطان. وكما تعلم فإن شركة شل قد عرضت بناء محطة طاقة ومستشفى كبير خارج مناطقهم في منطقة سيح المالح وتملكهما للسلطان كمؤسسات دائمة. والآن قال السلطان بأنه يرفض ذلك وإن على شركة شل فقط أن تبني مستشفاها وأجهزتها الكهربائية في داخل مناطقهم. كما أنه كان صعباً في ما يتعلق بموضوع العمال. فلقد رفض أن تقوم شركة شل بالتعيين من مسقط ومطرح بحجة أنه لا توجد بطالة في هاتين المدينتين. وهذا أمر غير صحيح ووجههم بأن يحضروا عمالهم من سيح المالح وفقط من القرى الواقعة بين روي والسيب. الأمر الذي سيكون غير ملائم وغير وافٍ. ولقد بدا لنا جلياً وبكل وضوح أن السلطان إنما يهدف إلى أن تظل شركة شل خلف أسوار أسلاكها ولا تخرج عن حدودها وأن يكونوا مجتمعاً منفصلاً ومعزولاً بقدر الإمكان عن المجتمع من حولهم وهذا عكس ما تريده شركة شل. وكل هذا فقط يضيف إلى التكهنات الكئيبة التي تم التطرق إليها في الفقرة ٣ من رسالة جوك دنكان رقم ١٩٤١ بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير التي أرسلها لي. وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات وخيبة الآمال فإن برنامج شركة شل التنموي في جدولته يسير بخطى طيبة.

٥. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى جوك دنكان بمسقط.

مخلصكم

دبليو. أتش. لوس (W.H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٤٤)

ســري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٥م

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في منطقة الخليج الفارسي

البحرين

لقد كتبت تقارير منفصلة عن الأمور الرئيسية والتي استجدت إبان زيارتي الأخيرة لمدينة صلالة، وفي مواضيع أخرى عامة فإن هذه الملاحظة تبدو ذات أهمية وهي:

١ . عودة السلطان لمسقط:

لقد ضغطت عليه لكي يعود لمسقط مرة ثانية وإنني الآن على يقين حول ماهية السبب الرئيسي لبقائه في صلالة، وبأنه بالتأكيد سيعود حينما يتوفر لديه المال. ولا أعتقد بأنه متشدد من هذه الناحية إلا إنني أشك في عودته هذا الشتاء.

٢ . الخطط المستقبلية لما يترتب عليه من آثار نتيجة إنتاج النفط:

يتضح أن زيارة شونسي الأخيرة لم تحقق أي نتائج بهذا الخصوص. وفي الجانب الآخر فإنني أعتقد بأنني أحسست نوعاً من الغضب على شونسي من قبل

السلطان. ويبدو أن السلطان يزيد من استخدامه لوترفيلد، فلقد كلفه بالنظر في تكاليف بناء محطة طاقة تقع في نصف الطريق بين مسقط ومطرح يمكنها من إمداد المدينتين بالطاقة.

٣. السيد قابوس:

عقدت معه جلستين. ولقد أثار دهشتي في كونه أكثر استقراراً، وأكثر حيوية واهتماماً بالأوضاع. وهو مازال قليلاً ما يرى والده، ومازال السلطان يفكر ملياً حول ما سيفعل به. سيستمر في دراسته حتى فصل الشتاء.

أرسل نسخة من هذه الرسالة للسيد مايكل واير في الدائرة العربية.

جاي.أس.أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

الوثيقة رقم (١٣٤٥)

ســري

توصيات حول المحافظة على الأمن في سلطنة مسقط وعمان

مقدمة:

لقد تحددت مهامي قبل السفر إلى سلطنة مسقط وعمان في وضع توصيات حول المحافظة على الأمن في المدينتين الرئيسيتين مسقط ومطرح مع وضع الاعتبار بصفة خاصة الحاجة العاجلة لإنشاء جهاز مخابرات سياسي.

٢ . وحين وصولي إلى مدينة مسقط علمت أن السلطان يرغب في إنشاء فرع خاص لتغطية هاتين المدينتين ويعمل جنباً إلى جنب مع وحدة شرطة صغيرة تتركز حالياً مسؤوليتها في الحراسة وحفظ الأمن ومواجهة الأحداث الصغيرة.

٣ . لذا فلقد كان اهتمامي الأساسي حين وصولي مسقط منصباً على فحص وظائف الشرطة الموجودة. ولقد بدا لي واضحاً أن عمل الشرطة لم يكن بالمستوى الذي ينبغي أن يكون عليه، فهو غير منظم وليست هنالك دورات تدريبية كما أنه كان يفتقر للأجهزة والمعدات التي عادة ما تكون مصاحبة لمثل هذا الجهاز الهام والضروري. ولقد كان عملهم مجرد تقديم خدمات الحراسة المسلحة.

٤ . ولأنه جهاز وفرع خاص بالشرطة يمكنه فقط العمل بكفاءة من خلال إطار لنظام شرطة متميز وكفء كان لابد أن يتبع ذلك إنشاء فرع خاص بمدينتي مسقط ومطرح يعمل جنباً إلى جنب مع تأسيس قوة شرطة أكثر تطوراً مما هو عليه الوضع الحالي.

٥. لن يولي الجمهور الثقة بالشرطة ما لم تتوفر لديها عمليات مخابرية بمستوى عال ومتميز. لذا فلابد من تكوين فرع خاص تشرف عليه قوة من الشرطة يكون في استطاعتها حماية سجلاتها وعملياتها وحماية الجمهور من الخوف والهلع.

٦. ولقد وجدت أن من الأهمية أن تمتد هذه التوصيات المتعلقة بحماية الجمهور وصونه وممتلكاته على نطاق أوسع من مدينتي مسقط ومطرح حتى تشمل كذلك مناطق أخرى أبعد من مدينتي مسقط ومطرح.

٧. إن حصر أنشطة الشرطة للمدينتين الرئيسيتين مسقط ومطرح ستقيد من كفاءة الفرع الخاص. وكذلك فإن وجود وحدات عسكرية ومجموعة مصادر مخابراتية أمنية في العديد من أجزاء القطر لا يعوض تماماً عن غياب فرع خاص بالشرطة. وذلك لأن كل الجهازين العسكري والشرطي يلعبان ويؤديان أدواراً مختلفة على الرغم من أن واجباتهما وفي أوجه كثيرة بما في ذلك جمع المصادر الاستخبارية تعتبر مكملة لبعضها الآخر.

٨. لقد أخذ هذا التقرير في اعتباره كافة مظاهر وأشكال وأبعاد وملامح المشاكل التي تتضمن في البدء في نظام يبدأ من نقطة الانطلاق أو من لا شيء، محدودية الموظفين وقلة المباني إن لم يكن انعدامها ونقص الأجهزة والمعدات وكل ما هو يأتي من ضمن تحقيق اختصاصات ومهام إنشاء هذا النظام. كذلك قلة الخبراء والذين لهم أهمية قصوى في إنجاح ذلك. كما يأخذ هذا النظام على عاتقه وضمن اختصاصاته التي يسعى لتحقيقها زيادة الطلب لخدمات الشرطة من قبل الجمهور والتي من المؤكد أنها ستزداد وذلك لارتباطها مع بعض مظاهر التنمية والتطور كنتيجة من مثل إنتاج النفط في السلطنة.

٩. لذا فإنني أضمن خلال هذا التقرير أربع توصيات أرى بأنها هامة وأساسية لتحقيق أهداف واختصاصات نظام خدمة شرطية يناط القيام بها إلى أفراد الشرطة. وهذه التوصيات الأربع هي:

أ ـ تنظيم المجتمع والمحافظة على الأمن والنظام في مدينتي مسقط ومطرح.

ب ـ تنظيم المجتمع والمحافظة على الأمن والنظام في ذلك الجزء من السلطنة والذي يشمل المنطقة التي تغطيها جند الحراسة (الجندرمة).

ج ـ استتباب الأمن والنظام في المنطقة التي توجد فيها معدات وآليات وأجهزة وأنابيب النفط.

د ـ وكذلك تنظيم المجتمع والمحافظة على الأمن والنظام في كافة أراضى السلطنة، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه التوصيات فإن مصطلح «استتباب الأمن والنظام» يتضمن توفير تغطية فرعية خاصة.

قوات السلطان المسلحة:

١٠. تشتمل قوات السلطان المسلحة على فوجين من المشاة بقوة كتيبة وفوج من حرس الجندرمة العماني وبعض المدفعية والقليل من القوة الجوية. وكذلك توجد قوة مستقلة في مدينة صلالة بمحافظة ظفار. وهناك خطط لإنشاء كتيبة ثالثة من المشاة. ولقوات السلطان الجوية جناحها الخاص وتقوم بتزويده وإمداده بالمال وما يتطلبه من عمليات في المجال الاستخباراتي. ذلك بغض النظر عن تزويده بقوة صغيرة بالمواقع العسكرية في العاصمة. وعمليات قوات سلاح الجو السلطاني وجناحها الاستخباراتي لا يمتد داخل مدينتي مسقط ومطرح.

١١. وشرطة الجندرمة تمكنت من تأسيس قوة عام ١٩٦٠/١٩٦٦ قوامها ١٣ ضابطاً و٣٤٠ من الجند من رتب مختلفة ويقع دورها في حراسة منطقة الساحل ومساعدة الولاة والعاملين في المناطق الحدودية والموانئ. والتنظيم الكامل والذي يكون قوامه (١٤٠ ضابطا و٤١١ جندياً من رتب مختلفة) ويشكل في الوقت المناسب ١١ من الجند والقوات منظمة في قطاع المناطق ليشرف على مسؤولياته بين واحة البريمي في الشمال وصور في الجنوب الشرقي. ومركزه يقع في منطقة السيب على الساحل غرب مدينة مطرح. وهناك ضابط مخابرات تم إلحاقه وانضمامه لشرطة الجندرمة. وهناك اثنان حسب علمي سوف يصلان قريباً.

١٢ . هنالك العديد من ضباط شرطة الجندرمة لديهم خبرة شرطية وكذلك لدى قائد هذه المجموعة سنوات من الخبرة وسأتناول وأتعامل مع هذا التقرير بما ستقدمه هذه القوة من أجل تنمية وتطوير قوة شرطية حديثة.

النظام الشرطي الموجود:

١٣ . هناك قوة شرطة صغيرة بقيادة مشرف وهو مفتش شرطة باكستاني معار وهو مسؤول عن مهام الحراسة والمراقبة بما يشمل ذلك مراقبة وفحص الحركة داخل الحدود البلدية والإقليمية لمدينتي مسقط ومطرح. وهذا المشرف مسؤول أمام حاكم مدينة مسقط لقيادة وضبط هذه القوة. كذلك فإن لدى والي مطرح مسؤوليات محدودة في ضبط ومراقبة عمليات الشرطة ضمن صلاحياته القضائية والشرعية.

١٤ . والرتب الأخرى التي تشملها قوة الشرطة هذه والأشخاص التابعين لها لم يتلقوا التدريب الأساسي وكل ما يتلقوه كان عبارة عن شكل من أشكال التدريب العسكري وبعض المحاضرات التي يلقيها عليهم بعض الضباط الكبار حينما يستدعي ذلك أداء بعض الهمام. وهم مزودون بأسلحة رقم ٤ أو ٥ من البنادق وفنون استخدام الأسلحة الصغيرة في دورات سنوية. ومعظم بقية الرتب من الجند هم أميون في معظم الأقسام، بما في ذلك المفتش الذي يتحدث بالرغم من ذلك العديد من اللغات بطلاقة وهو رجل يكن له الاحترام في مدينتي مسقط ومطرح. والجند من الشرطة والتابعين لها من الأشخاص يمكن وصفهم بأنهم رجال حراسة منضبطون. وبعضهم يمكن أن يصبح شرطياً جيداً إذا سنحت له فرصة تلقي التدريب الأساسي للشرطة. وفي ما يتعلق بمرتباتهم وعلاواتهم فهي قليلة ولا تفعل شيئاً لهم كما أنها لا تجذب نوع الرجال الجديدين للانضمام وهي مفصلة في الملحق (أ).

المرحلة ١ ـ النظام والأمن بمدينتي مسقط ومطرح :

١٥ . يقدر تعداد السكان في كل من مدينتي مسقط ومطرح بحوالى ٥٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠ نسمة بالتوالي. ففي التوصية المقدمة لإنشاء قوة شرطة للقيام بمهام الحراسة والمراقبة سيكون من الضروري بالإضافة إلى إنشاء فرع خاص، إنشاء فرع صغير جداً خاص بالتحريات في الجريمة وكذلك أقسام للنقل والإشارة وإعطاء جرعات تدريبية احتياطية لمواجهة كافة الطوارئ المتوقعة وذلك لتلافي النقص الذي قد ينتج في القوة نتيجة العطلات والإجازات والمرض. وهناك تفصيل لهذه التوصية المكونة من الجند من الرتب المختلفة في الملحق (ب)×.

القيادة والمراقبة :

١٦ . في قوة بمثل هذا الحجم لابد أن تكون القيادة من ذوي الرتب الإشرافية أي مشرف (يكون موازيا لرتبة الرائد في الجيش) ومن الأهمية أن يكون هناك نائب للقائد لتحقيق الإستمرارية والمحافظة على كفاءة الأداء بمستوى عال وبصورة دائمة. ولابد أن يكون قائد هذه المجموعة من كبار الضباط ومن ذوي الخبرة وبإمكانه قيادة هذه المجموعة أثناء تغيب القائد. وينبغي أن يتمتع بنفس الرتبة كرئيس للفرع الخاص. وذلك يعني أن يكون نائب مشرف (ما يوازي رتبة النقيب في الجيش) وإضافة إلى مهامه العادية المنوطة به سيكون مطلوباً منه أن يولي عناية خاصة لمسألة التدريب. والإشراف على التأسيس والعديد من الأعمال النظامية اليومية الروتينية المتعلقة بالعمل الإداري والذي سوف يزداد ويتشعب في

مراحل تأسيس خدمة شرطية مؤهلة وقادرة وبالتالي فإنه يساهم في رفع العبء عن قائد الوحدة والذي سيكون مشغولاً بأمور أخرى كثيرة.

ب ـ الفرع الخاص:

١٧ . لابد من إيجاد ضابط مدرب وذي خبرة للفرع الخاص وذلك لتنظيم وإدارة وقيادة هذه الوحدة. ويكون بمرتبة نائب المشرف كذلك لابد أن يكون عمله ذا خبرة خاصة ويعمل كمساعد للمشرف. ورئيس الفرع الخاص لا ينبغي أن يطلب منه العمل تحت قائدة الوحدة أو أن يحل محل نائب قائد الوحدة أثناء غيابه لأن ذلك سيزعج استمرارية الفرع وقد يؤدي إلى إرباكها.

١٨ . لابد من أن تولي عناية خاصة واهتماماً كبيراً لتخطيط وتأسيس وتكوين مكاتب للفروع الخاصة يشمل ذلك غرفة محكمة وغرفة تصوير فوتوغرافي مظلمة داخل مركز قيادة الشرطة للتأكيد على حفظ الأمن والسرية بصورة كاملة. وسيتسع الفرع الخاص بلا شك بصورة مكثفة خلال سنوات ولابد أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند البدء في التخطيط لإقامة المكاتب. ورئيس الفرع الخاص أو الخبير المؤقت لابد وأن يساهم في التخطيط للتأسيس.

١٩ . إن تعيين امرأة للعمل كطباعة في قسم الأرشيف قد يستدعي بعض الصعوبات وذلك على ضوء الأحوال في مسقط. وسيكون من حسن الحظ لو كانت إحدى زوجات الضباط تحمل تلك المؤهلات ومستعدة للقيام بمثل هذا العمل. وفي مراحل التأسيس الأولى للفرع قد يكون شخص واحد كافياً للقيام بهذا العمل إلا أن وجود آخر كاحتياط سيكون مطلوباً لتغطية الظروف الطارئة. وبمجرد تأسيس فرع خاص فسيكون وجود طباع آخر للأرشيف أمراً مطلوباً ليغطي عمله طيلة الساعات المقررة لذلك وألا يكون في فترة دون أخرى.

٢٠ . ولحين الوقت الذي تتوفر فيه المستلزمات الضرورية فلابد من إحضار المشرف وبعض من الرتب الأخرى للعمل بالفرع الخاص وذلك من مصادر خارجية. كما لابد من الوضع في الاعتبار في اتساع الفرع الخاص في مناطق السلطنة الأخرى. وهذا ما أخذ في الحسبان المرحلة ١ و٢ و٣ من التوصيات.

ج ـ الموظفون المدنيون:

٢١ . إن العدد الأقل من الموظفين المدنيين المطلوبين في بداية التأسيس يكون كالآتي:

قيادة الشرطة	: ٢ كتبة/ طباعين
الفرع الخاص	: ١ للأرشيف أي يكون قيماً على السجلات والمحفوظات
	: ١ طباع
	: ١ كاتب/ طباع
التحري عن الجريمة	: ١ كاتب/ طباع
مسقط أس. بي.	: ١ كاتب/ طباع
مطرح أس. بي.	: ١ كاتب/ طباع
موظفون آخرون	: ٥ منظفين يشرفون على أعمال النظافة
	: ١ ميكانيكي
	: ٢ طباخين
	: ١ نجار

د ـ الزي:

٢٢. يجب أن يكون الزي الذي يرتديه رجال الشرطة زياً متميزاً حتى يمكن التعرف عليه بسهولة. وقد اقترح أن يرتدي أفراد كافة الرتب قبعة للرأس ذات لون أزرق غامق ومقدمة ناتئة. وقمصان زرقاء/ رمادية وسراويل زرقاء غامقة وسترة قصيرة تكون زرقاء غامقة أو بيضاء في المناسبات والاحتفالات. وأحذية عالية تمتد حتى الساق. وبزة تشتمل على قمصان زرقاء/ رمادية وسراويل خاكي وقبعات. وبقية الرتب تكون مزودة كذلك بكنزة صوفية حين يبدأ الطقس البارد. وإنني أفضل أن ترتدي كافة الرتب نفس الزي مع قماش مميز للضباط. المقترحات المقدمة بخصوص الزي والتكلفة المبدئية توجد تفاصيلها في الملحق ج.

هـ ـ الرواتب:

٢٣. الرواتب المخصصة للشرطة تعتبر قليلة إذا ما قورنت بتلك التي تعطى لقوات السلطان المسلحة وبعض قوات الشرطة في الخليج. وبينما لا ينبغي أن توجد صعوبات في تنظيم رواتب وأحوال الضباط وحتى الرتب إلى المشرف فإنني أجد صعوبة في تنظيم رواتب الرتب الأخرى واضعاً في ذهني الحاجة للمساواة مع رواتب الدفع للجيش. وهذه الصعوبة منشؤها حين نقارن الرواتب من رتبة الرقيب ونزولاً عنها أي الرتب التي تليها بالنسبة لقوات السلطان الجوية مع

أولئك الذين يدفع لهم من نفس الرتب في شرطة البحرين. فلقد اتضح من هذه المقارنة بأن ما يصرف لرواتب شرطة البحرين أعلى بكثير جداً. كما أنه لابد أن نضع في الاعتبار الرواتب التي تدفعها شركة تنمية نفط عُمان المحدودة فهي نسب مقدرة وجاذبة لانضمام الرجال الجديدين للشرطة.

٢٤. وحيث إن التعليم ذو أهمية بالنسبة للرتب الدنيا في الشرطة وأكثر ضرورة منه في الجيش فإنني أعتقد أنه بوضع علاوات تدفع لمستوى التعليم سيكون من شأنه أن يحفز المجندين ممن نالوا قسطاً من التعليم للانخراط في الشرطة. إن نقص هذه النوعية المتعلمة من الرجال سيستمر لفترة من الوقت في السلطنة ومسألة منح علاوات تعليم لن يكون له أثر معاكس بالنسبة للمجندين في الجيش ندفع رواتب أساسية للشرطة والجيش شيء يمكن مقارنته.

٢٥. ووفقاً لذلك فإني تقدمت بمقترح بتحديد منح ورواتب مناسبة وعلاوات لكل الفئات المنخرطة في الشرطة وبمختلف الرتب وهذا موضح في الملحق هـ.

و ـ ظروف وأحوال خدمية أخرى:

٢٦. يجب تشجيع الضباط الكبار لإحضار زوجاتهم وأولادهم إلى السلطنة من خلال توفير المساكن الجيدة وتوفير تذاكر السفر. ويقترح بأن يتم منح تذاكر السفر للزوجات والأولاد ذهاباً وإياباً مرة كل ١٢ شهراً مع وضع شروط منها في حالة الأولاد أكثر من ١٠ سنوات وأقل من ١٩ سنة تدفع تذاكر السفر لابن واحد في كل سنتين تعاقد.

٢٧. كما أن تعويضات الأرامل اللواتي مات أزواجهن من مختلف الرتب أثناء الخدمة ستكون تعويضات سخية ولابد أن يكتب ذلك ويحرر في العقود وشروط الخدمة.

٢٨. يشجع كبار الضباط على شراء سياراتهم بمنحهم علاوات نقل سخية وكبيرة لتحركاتهم الرسمية.

٢٩. مجانية الكهرباء والماء في حدود بحيث يطلب من الضابط دفع استهلاك زائد عما خصص له.

٣٠. وبما أنه لن يكون هناك نظام راتب بعد الخدمة أي معاش لعدة سنوات قادمة لذا ينبغي أن يكون هناك نظام عطايا أو منح تدفع للضابط وكل العاملين بمختلف رتبهم ودرجاتهم بعد إكمال فترة عملهم. واقترح بأن تكون

المنحة في حدود ٢٥ في المئة من الأجر تدفع لهم عند الانتهاء من خدمتهم. وحينما يتعلق بتعاقدات الضباط الكبار لابد أن تدفع المنحة بعد إكمال العقد بصورة طيبة وأداء جيد.

ز ـ التجنيد:

٣١. سيكون من الضروري الحصول على معظم إن لم يكن كل الضباط والمشرفين من خارج السلطنة وذلك في المراحل الأولى. كذلك فإن العديد من الأفراد من الرتب الأخرى غير الضباط والموظفين لابد وأن يكونوا من الوافدين وذلك للمصلحة العامة وللخدمة الكفوءة والأداء المتميز. كما أنه يمكن أن يكون هنالك عدد كبير قدر الإمكان من الضباط والرتب الأخرى لقوى من مواطني السلطنة.

٣٢. أما الضباط الكبار والذين من المفترض أن يكونوا من المحترفين لابد من تجنيدهم وتعيينهم من الجهات البريطانية. والمشرفون وبقية الرتب وحينما لا يتوفرون من الكادر المحلي فلابد من تعيينهم من الأقطار المجاورة وباكستان.

ح ـ التدريب:

٣٣. لابد من تجهيز كافة متطلبات التدريب منذ البداية. لابد أن يوفر التدريب قاعدة متينة في النظام والتعاليم والمعرفة الشرطية. من غير الممكن توفير هذا النوع من التدريب داخلياً.

٣٤. لذا فإنني تقدمت بمقترحات لمشاريع تدريبية ثلاثة كبديل. وتحديداً أن يقوم جناح للشرطة في مركز تدريب قوات السلطان الجوية أو أن يكون في مدرسة تدريب الشرطة بدولة البحرين أو في باكستان.

٣٥. وأكبر الترتيبات المرضية ستكون بلا شك في استخدام التسهيلات الجيدة التي تم تجهيزها في غلاء. ولقد نوقشت هذه المسألة بصورة موجزة مع العميد وترفيلد والكولونيل ماكسويل. واضعاً في الاعتبار المتطلبات الخاصة بتدريب المركز والتي سيحتاجها إنشاء كتيبة مشاة ثالثة وسيكون من الممكن للجيش التزويد بتدريب أولي في النظام والتعليم والتدريب على الأسلحة إذا ما زودت وأمدت الشركة بالمدربين المتخصصين في التدريب الشرطي المحسن.

٣٦. وأكبر مطلب أساسي سيكون العمل على تدريب ١٢٠ في فرق أو مجموعة. وهذا يمكن خفضه إلى النصف في المرحلة الأولى لتقليل الضغط. كما سيتطلب الأمر وجود ثكنات سكنية مؤقتة.

٣٧. ذكرت موضوع التجنيد للتدريب لقائد الوحدة العسكرية بشرطة دولة البحرين والذي لا يرى صعوبة في تدريب مجندي مسقط مضيفاً بان هناك المزيد من الثكنات العسكرية تم إنشاؤها.

٣٨. وليست لدي معرفة أو إلمام بالمظاهر والملامح التي قد تكون إذا ما اتصلنا بحكومة باكستان. ومن بين المقترحات الثلاثة فالمقترح الأول هو الأفضل وإنني أنصح وأوجه بأن تولى عناية ودراسة مبكرة لهذه النقطة وذلك متى ما اتخذ قرار بإنشاء قوة شرطة.

ط ـ المباني:

٣٩. توفير المكاتب الجيدة والإسكان ومراكز شرطة كلها أشياء ضرورية ولابد منها لإنشاء قوة كفاءة ومؤهلة. مبنى للقيادة حيث يشمل مقراً للفرع الخاص والمخابرات يجب إقامته بحيث يتمركز خارج أسوار مدينة مسقط. ويمكن أن يشكل مركز الشرطة جزءاً من نفس المبنى على الأقل في المراحل الأولى من تطوير وتنمية القوة.

٤٠ . كما ستكون هناك ضرورة لوجود مركز شرطة في مدينة مطرح.

٤١ . أقترح أن يمنح سكن للمتزوجين لكل الضباط والمفتشين وإلى ثلثين من أفراد الرتب الأخرى. فطبيعة عملهم المحضة وأداء مهامهم يتضمن ساعات الذروة وحاجتهم إلى معاينة بعض أعضاء القوة بصورة خاصة وفي وضع يتطلب نوعاً من السرية والخصوصية يملي الحاجة للعزلة حينما يكونون في غير دوامهم الوظيفي. وتوجد في الملحق هـ تفاصيل متطلبات المباني. تقديرات التكلفة باهظة جداً وهي مبنية على مباني تقام من الطوب الدائم للقيادات، مراكز الشرطة ومساكن المتزوجين ومباني ثكنات العزاب من مثل تلك التي تتوفر لدى قوات السلطان الجوية.

ي ـ النقل:

٤٢ . في البداية أقترح بأن الآتي هو في ما يتعلق بمتطلبات النقل:

مراكز القيادة	٢
الفرع الخاص	٢
التحريات	١
مراكز الشركة	٤
طول قاعدة اللف	٩

سيارات لاندروفر زائداً واحدة ٣ طن حمولة موظفين و٤ دراجات. والتكلفة المقدرة في مسقط لرفع قدرتها بحوالي ١٤٨,٠٠٠ روبية.

الراديو:

٤٣. يجب تركيب جهاز راديو لاسلكي إرسال/استقبال لأسباب أمنية لتوفير وسائل بديلة للاتصالات في حالات الطوارئ حينما تكون وسائل الاتصال الحكومية مشغولة أو معطلة وكذلك لتساهم في حمل حركة الشرطة الثقيلة في الأوقات العادية.

٤٤. في المرحلة الأولى لتنمية الشرطة سيكون من الضروري توفر جهاز لاسلكي إرسال واستقبال ذي تكرار عال في كل من مراكز القيادة وكذلك في مركز الشرطة بمطرح. ثلاثة من هذه الأجهزة اللاسلكية سيتم طلبها ليكون إحداها احتياطي. والتكلفة بالأجهزة الهوائية (أريال) تقدر بحوالى ٥٠٠٠ روبية.

٤٥. وعلى الرغم من عدم ضرورة وجود أجهزة شبكة تلفونات محمولة (الموبايل) في خدمة الشرطة حيث ينحصر استخدام هذا النوع من الأجهزة على مدينتي مسقط ومطرح، فقد تكون هنالك حاجة إليها عندما تتسع خدمة الشرطة ولابد من وضع ذلك في الحسبان.

الأسلحة والمعدات:

٤٦. تتطلب هذه المرحلة ٤ بنادق و٣٨ مسدساً إضافة إلى ٢ LMG وذلك للدفاع عن مراكز الشرطة. والشرطة الآن مزودة ببنادق وإنني أراهن على أن ما يصلح منها ليس أقل من ٤٠ تعمل بحالة جيدة. كما تتطلب زيادة ١٢٠ بندقية و٣٠ مسدساً. ومخزون الذخيرة الأساس لابد وأن يكون ٢٤,٠٠٠ طلقة فئة ٣٠٣ و٣٠٠٠ طلقة فئة٣٨, و٥٠٠٠ طلقة فئة ٧٦٢. وهناك كمية قليلة من الغاز المسيل للدموع. مع وجود كمية من القنابل اليدوية وبنادق الخرطوش ومسدسات ضوئية ١ بوصة ستكون مطلوبة كذلك مع أقنعة مانعة لاستنشاق الغازات وهراوات لتفريق تجمعات الشغب والمظاهرات وكذلك خوذات في الرأس والتكلفة الإجمالية المقدرة حوالى ٤٩,٠٠٠ روبية.

المرحلة ٢ ـ الأمن والنظام في الحدود:

٤٧. يقوم جندرمة عُمان (جند الحرس) بمهمات شبه شرطية على طول أرض الحدود مع ولايات ساحل عُمان في الجهة الشمالية الغربية وعلى طول

الساحل الممتد من خطمة ملاحة وحتى منطقة السيب وسوف يمتد عملها ومهامها لتتسع وتشمل المسؤوليات الساحلية إلى منطقة رأس الحد الواقعة إلى الجهة الجنوبية الشرقية من مسقط.

٤٨ . يمكن لهذه القوة أن تتحول إلى وحدة شرطة بسهولة نسبية ويقودها ضابط شرطة سابق يتمتع بخبرة سنوات عديدة وكذلك فان العديد من الضباط الآخرين لديهم خبرة في مجال العمل الشرطي. وسيكون من العدل والإنصاف رفع مكانة قائد الوحدة ونائب قائد الوحدة ورئيس الفرع الخاص للشرطة في المرحلة ٢ إلى رتبة مقدم ثم رائد بالتوالي.

٤٩ . وهناك اقتراح في مرحلة التأسيس الأولي أن يوضع في الاعتبار وبصورة جدية أن يصبح الجندرمة قوة شرطة للسلطنة بمراكز قيادة لها في مدينة مسقط تغطي بذلك الآن المنطقة التي تراقبها وتحرسها مع مدينتي مسقط ومطرح ويمكن لاحقاً أن تمتد المنطقة في مساحتها لتشمل المساحة التي يشغلها الساحل لتصل حتى منطقة رأس الحد.

٥٠. وهذا التحويل والذي سيكون ممرحلاً في خلال اثني عشر شهراً أو أكثر إذا ما دعت الضرورة لذلك سيسمح تدريجياً بفك وانحسار الرقابة والسيطرة من قيادة قوات السلطان المسلحة حتى تصبح أخيراً مناطق منفصلة بصورة كاملة لتقع تحت مراقبة وسيطرة قوة الشرطة.

٥١ . وإذا ما طبقت هذه التوصية ستحل بعض الصعوبات المتعلقة بالتجنيد والتدريب مما يقلل من التطبيق الوارد في المرحلة ١ . كما أنها ستمكن الفرع الخاص للشرطة من أن يتم تأسيسه بسرعة كبيرة جداً مما كان عليه الأمر في المرحلة ١ والاهم من ذلك أنها ستتوسع في مجالها النفوذي إلى مناطق ذات استراتيجية عظمى وهامة للغاية.

٥٢ . وعلى الرغم من أنه سيكون هنالك توفير قليل جداً في تكلفة المباني فإن المرحلتين ١ و٢ سيمدان بخدمة شرطية أكفأ وأجود بكثير جداً وبتكلفة أكثر بقليل من الخدمة المقتصرة على مدينتي مسقط ومطرح.

٥٣ . وبالرغم من أنني لم أتمكن من فحص مسألة نقل وتحويل وحدات الشرطة في المنطقة والمتضمنة في المرحلة ٢ بالتفصيل، إلا أنني توصلت إلى نتيجة بأن ذلك يجب أن يتوافق مع تلك التي كنت قد فصلتها في الملحق و. وهذا يشمل التأسيس المطلوب في المرحلة ١ .

٥٤. وعلى الرغم من أنني لم أتمكن من زيارة المناطق التي تقدمت بالتوصية حولها فستكون هناك مراكز للشرطة خارج مدينة مسقط ومطرح ولا أتخيل بأن يكون هنالك تكلفة كثيرة لتحويل مباني شرطة الجندرمة داخل مراكز الشرطة. وستكون هناك حاجة وضرورة لمبنى جديد في مدينة صور.

الشرطة البحرية:

٥٥. تتضمن المرحلة ٢ فقرة لتكوين شرطة للبحرية تكون تحت مراقبة وسيطرة مراكز قيادة الشرطة. وإنشاء شرطة للبحرية كان قد شملها التأسيس المقترح في الملحق و. وجاء المقترح بطلب وجود ثلاثة مراكب بحرية. ولبعض من الوقت ستكون هذه المراكب من الصناعة المحلية وتكون مراكب دورية شراعية.

٥٦. وفي الوقت الحالي ستعمل هذه المراكب الدورية الشراعية على طول الساحل. وستكون قيادتها تحت إمرة ضابط من الجندرمة إلا أن ذلك سيكون تحت إمرة وسيطرة عمليات المكتب الرئيسي وقوات السلطان الجوية.

٥٧. تقوية الأفراد العاملين في هذه المراكب الثلاثة سيكون كالآتي ١ من الـ (ASP) و١ مفتش و٦ من رتبة رقيب و٦ من رتبة عريف و١٢ من الموظفين المسؤولين عن الأمن. وستسمح هذه المراكب بوجود اثنتين منها في البحر ومركب ثالث في الرصيف في الأحوال العادية.

المرحلة ٣ ـ حفظ الأمن والسلام لمناطق النفط:

٥٨. سيكون حفظ الأمن والسلام وصيانة مناطق النفط من مسؤولية واهتمام شركة النفط. فإذا ما تقرر تقليص عمليات الشرطة في مدينتي مسقط ومطرح فستكون الشرطة في موقف يمكنها من المساعدة في تأمين وحفظ مناطق النفط.

٥٩. ومن خبرتي فإنني أدرك بأنه من المرغوب جداً لشرطة السلطنة أن تكون لها السيطرة على كل الموظفين والعاملين بواسطة شركة تنمية نفط عُمان حيث تحفظ وتسيطر على العمليات داخل حدود معلومة.

٦٠. وإنني أتقدم بمقترح مفاده أن يعطى الاعتبار لشرطة السلطنة في أن تكون مسؤولة عن تجنيد وإدارة وتدريب أفراد الشرطة من الذين توظفهم شركات النفط داخل السلطنة. وسوف تتعهد شركات النفط بدفع مرتبات وتكلفة كل أفراد الشرطة العاملين في مناطقها إلا أن شرطة السلطنة ستكون مسؤولة عن النواحي الإدارية والنظام المتعلق بهؤلاء الموظفين لدى شركات النفط.

٦١ . كما أن مسؤولية امن مناطق النفط ستكون على عاتق قوات السلطان الجوية ما عدا المناطق التي تخضع لحق سيادة وسيطرة الشركة. ولشرطة السلطنة حق التحري في الجرائم الخطيرة التي ترتكب داخل مناطق النفط حتى وإن ارتكبت هذه الجرائم خارج المناطق التي لا تقع لشرطة السلطنة المسؤولية عليها. أما وقوع هذه الجرائم داخل المناطق التي تقع فيها أجهزة ومعدات النفط فسيكون من الأمور العادية لشرطة السلطنة التحري والاستقصاء عنها.

٦٢ . لم أتمكن من إجراء أي توصيات تتعلق بقوة شرطة شركة النفط لأن ذلك خارج نطاق تعليماتي. وهذه المسؤولية الإضافية لا تؤثر على القوى التي تم اقتراحها في الملحقين (ب) و(و) في ما يخص شرطة السلطنة.

المرحلة ٤ ـ حفظ الأمن والنظام في مناطق السلطنة الأخرى:

٦٣ . وإنني هنا أشير إلى مناطق السلطان الرئيسية خارج المناطق التي تمت الإشارة إليها في التوصيات الثلاثة السابقة في حالة ما إذا دعت الضرورة لخدمة الشرطة في أي من هذه المناطق الأخرى.

٦٤ . ليست هناك ثمة صعوبة ستواجهنا لوضع أفراد من الشرطة في أي منطقة من المناطق التي تم التوصية بها في المرحلة (ا) والمراحل متى ما تمت المساعدة والتزويد الضروري برجال إضافيين ومبانٍ ونقل وأجهزة لاسلكي. ولابد هنا من أن أشير إلى أنه سيكون من غير المعقول ومن غير الحكمة أن تؤسس قوة لشرطة أو أن نعين أفراداً أقل من عشرة رجال في أي مكان. كما لابد من أن يكون هناك اتصال وبصورة دائمة بين أي مركز شرطة وقيادتها عن طريق جهاز اللاسلكي.

٦٥ . وفي غياب أي معرفة عن المناطق الواقعة خارج مدينتي مسقط ومطرح فإنني لا أستطيع أن أقدم أي توصيات تتعلق بتحويلات وقوة وحدات الشرطة خارج المناطق التي غطتها المراحل ١ و٢ و٣. وكذلك فإنني لا أرى ضرورة تقديم أي توصيات في هذه المرحلة. ويكفي أن نذكر الآن بأنه وبوجود نظام قوة شرطة أسس له في المرحلتين ١ و٢ مع بعض الاستثناءات ومشتملاً على قائد وحدة ونائب قائد وحدة وضابط أركان ورئيس الفرع الخاص فإن كل ذلك سيكون كافياً ومناسباً لتكوين قوة أكبر بكثير. ولن يكون من الملائم أو المعقول أن نطبق المرحلة ٤ في أي منطقة من مناطق السلطنة لمدة وعلى الأقل سنتين، متبعين التطبيق الوارد في المرحلة ٢.

الخاتمـة :

٦٦ . بغض النظر عن مدى صلاحيات وسلطة قوة الشرطة إلا أنه ومن الأهمية بمكان وعلى كل المستويات أن يكون هناك تنسيق وتعاون وثيق بين الشرطة والجيش والإدارة. وذلك يمكن تحقيقه من خلال تكوين لجنتين، إحداهما تكون مسؤوليتها الاهتمام بالأمن الداخلي حيث تستخدم في ذلك ممثلين لكل الخدمات الثلاث مع وجود عضو من الإداريين يكون رئيساً واللجنة الأخرى تكون لجنة استخبارية محلية.

٦٧ . يجب أن تجتمع لجنة الأمن الداخلي بصفة دورية وترفع توصياتها إلى السلطان في ما يتعلق بصون وحفظ القانون والأمن في السلطنة. وتعقد هذه اللجنة اجتماعات بصفة منتظمة ومتى ما دعت الضرورة لذلك في أوقات الطوارئ، ومشاركة الشرطة في مثل هذه اللجنة سيكون بالطبع مقتصراً على مدى صلاحياتها.

٦٨ . ولجنة الاستخبارات الداخلية والتي بالطبع ستتضمن وتشمل ضباط المخابرات الكبار من كل من الشرطة والجيش لابد وأن يكون رئيسها من الضباط الإداريين. وستجتمع هذه اللجنة كل شهر لوضع ملخص استخباراتي وفي معظم الأحيان للقيام بتقييمات لأي وضع خاص أو عام تستدعيه الظروف والأحوال.

لندن

٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٥م

بي. إي. تارنبول

(P. E. Turnbull)

الوثيقة رقم (١٣٤٦)

ســري

طلب وزير الخارجية إسداء النصح والإرشاد حول ما يتعلق برسالة ومذكرة أحمد الجمالي المرفقة والتي يدعي فيها أن حكومة صاحبة الجلالة مسؤولة من الناحية الأخلاقية عن الادعاءات المتعلقة بتدهور الأوضاع في مسقط وعمان ودعاها لاستخدام وممارسة نفوذها لتحسين وتغيير الوضع السياسي هناك.

٢ . وأحمد الجمالي هذا معروف لدينا كمساعد لصالح بن عيسى الحارثي أحد زعماء حركتي التمرد في عمان. وأحد موقعي هذه المذكرة هو عبد الله الطائي الذي سبق أن لاحظنا أنه أحد الأعضاء النشطين في الحركة التخريبية «حركة القوميين العرب» وكان قبل ذلك متواجداً في دبي ويعمل تحت مظلة مكتب التنمية الكويتي.

٣ . **الوضع في مسقط وعمان:**

لقد كانت صورة الجمالي المشوشة والإرهابية في المنطقة الداخلية كما توقعها الجميع صورة إرهابية ومنحازة وذات هدف معين وهي صورة مناقضة كلية لما جاء في تقرير السيد دي ريببنغ المتجرد والنزيه والذي كان قد زار القطر في عام ١٩٦٣م كممثل خاص للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ومنذ ذلك الحين كان هناك تحسين ملحوظ في الناحية الأمنية (بغض النظر عن ظهور حركة التمرد الانفصالية في ظفار).

٤ . **موقع حكومة صاحبة الجلالة:**

إن سلطان مسقط وعمان هو حاكم مستقل بحكمه ونفوذه ولا تجد حكومة صاحبة الجلالة نفسها في موضع يسمح لها بفرض ضغوط عليه بغية زيادة مساحة

التنمية الاقتصادية والسياسية وذلك على الرغم من أنه ينبغي عمل أكثر مما يقوم به حالياً. وعلى سبيل المثال فإننا لا نستطيع استخدام المساعدات العسكرية والتي ندفعها لنفقات قواته العسكرية للضغط عليه. حيث إن هذه المساعدات هي منصبة على مصالحنا والسلطان يدرك ويعلم هذه الحقيقة. وعلاوة على ذلك وعلى ضوء نتائج النفط المادي والمحسوس فإن حاجته لمساعدتنا تتقلص وتتناقص بينما يعود ذلك كذلك لخسارتنا لحقوقنا في التحليق في الأجواء السودانية.. بينما مهام ووظائف سلاح الجو الملكي في مصيرة زادت أهمية. ورغما عن هذه القيود فإننا مازلنا مستمرين في الضغط على السلطان لكي يحسن من إدارته والضغط عليه كذلك من أجل تحقيق تنمية أفضل.

٥ . عودة المتمردين:

تشارك حكومة صاحبة الجلالة اهتمام الجمالي في إيجاد طريق للتقدم نحو المصالحة. ولقد قمنا في الماضي بإدارة مفاوضات سرية مع المتمردين وذلك نيابة عن السلطان في محاولة لتامين مصالحة بينهما. إلا أن المعارضين كانوا دائماً يرفضون قبول الوضع بأنهم متمردون منهزمون ومن ثم فقد كان يجد موقفه معهم دائماً غاية في الصعوبة. ولطالما حاولنا جاهدين بان يبسط مطلبه معهم بالخضوع غير المشروط كأساس لعودتهم دون جدوى. وقد أخطرنا في بداية هذا العام أنه حالياً يشك في أنه سيسمح لهم بالعودة أصلا. وإذا ما لم يتغير هذا الموقف فلا يوجد ثمة بصيص أمل بنجاح المفاوضات بينه وبين المتمردين. ومن جانبنا فإن الموقف هو أن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لتقديم مساعيها الحميدة بهذا الصدد إذا ما طلب منها ذلك وإذا ما لاحت بوادر معقولة لنجاح المناقشات. إلا أن هذه مسألة نظرية في ضوء موقف السلطان الراهن.

٦ . أوصي بألا يرد وزير الخارجية على هذه الرسالة من متمردين يعرف عنهم تآمرهم ضد رئيس دولة تربطه مع حكومة صاحبة الجلالة أواصر وعلاقات صداقة.

تي. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٥م

الوثيقة رقم (١٣٤٧)

الكويت

ص ب ٣٠٥٤

٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٥

BC 1015/7

معالي السيد جورج تومبسون (George Thomson)

وزير الدولة للشؤون الخارجية

لندن ـ المملكة المتحدة

سيدي . . . . ،

لقد كانت رغبتنا المخلصة أن نلتقي بمعاليكم شخصياً لتسليمكم ملخص مذكرة حول عمان. إلا أنه نظراً لقصر مدة زيارتكم للكويت فلقد رأينا أنه من المستحسن إرسالها عن طريق البريد المسجل.

وسيلاحظ معاليكم أننا قمنا بوصف الوضع بصورة موضوعية في مسقط وعمان لاعتقادنا بأنكم ملمين بالحقائق المتعلقة بالقطر.

كما نرجو أن تلقى هذه المذكرة اهتمامكم وعنايتكم الجادة وبأن المجتمع المتعقل والمثقف الذي كان مهملاً وغائباً عن اهتمام السلطان الحالي لابد أن تكون له كلمة ورأي في ما يتعلق ويختص بشؤون قطره وبلده كما لابد أن يلعب دوراً فعالاً وحاسماً في أي تغييرات سياسية.

وكدليل وبرهان على رغبتنا الصادقة في تبديد أي شك وريبة في فكر السلطان الحالي فإننا مستعدون لتقديم خدماتنا وتعاوننا في إدارة قطرنا لإقامة حكومة ديمقراطية.

مخلصكم سيدي

أحمد الجمالي

مذكـرة

نحن سعداء جداً في أن ننتهز فرصة زيارتكم لمنطقة الخليج العربي لنطرح أمامكم هذا المختصر للمذكرة والتي نحن على يقين بأنكم ستأخذونها في عين الاعتبار.

إننا نعتقد أن معاليكم على علم بحقيقة الوضع الحالي في سلطنة مسقط وعمان وكذلك ما يلاقيه ويمر به الناس من معاناة وصعوبات نظراً للأحداث المؤسفة والتي استمرت لمدة ثمان سنوات والتي أدت إلى الأوضاع الحالية في المنطقة.

وفي مختصر هذه المذكرة لا نود الدخول في تفاصيل ما جرى خلال تلك السنوات وما تمخض عنه من مآسٍ، ولكن وببساطة نود التركيز على إيجاد حل ومخرج لهذا الوضع المأساوي.

ونحن على يقين من أن حكومة العمال البريطانية تمتلك كافة الحقائق المتعلقة بالأحوال الراهنة والتي من خلالها حرم شعب عُمان من أبسط وسائل وظرف الحياة الديمقراطية.

لقد انقضت ثلاثون سنة منذ أن خلف سلطان مسقط وعمان والده السيد تيمور بن فيصل. ولقد راهن كل شعب عُمان وعلق آماله على هذا السلطان المتعلم من أجل تحقيق إدارة افضل وأحوال معيشية افضل. ولكن ولسوء الحظ خيب هذا السلطان آمالهم وضرب بها عرض الحائط بتبنيه إدارة سيئة وتولي مقاليد الوضع بأسلوب سيئ وأناني بصورة كبيرة إذا لم يكن بعقلية متذبذبة غير مستقرة، ومن الطبيعي فإن معظم العمانيين وعلى الأخص القطاع المتعلم منهم من الذين كان أو من رحب وهلل بمجيء حاكم متعلم يمكنه وضع قطره على طريق التقدم والازدهار والاستقرار صدموا وأصيبوا بخيبة الأمل بالطريقة التي أدار بها السلطان وحكم بها القطر بأسلوب من الغطرسة والتحكم ومن ثم شاهدوا قطرهم يسير من سيئ إلى أسوأ. وكان لابد من مواجهة كل تلك الممارسات الخاطئة بالفحص وإعادة النظر والمعارضة ونحن كمتعلمين نتطلع لإدارة حكم ديمقراطي نرفض ونعارض مثل هذا الحكم الديكتاتوري من النوع الذي يطبق في قطرنا العزيز.

وسارت الأمور إلى منحى من السوء بحيث أجبر أعداداً كبيرة من الناس وتحت الضغوط الاقتصادية والمضايقات السياسية من أن يغادر بلده وقطره بحثاً عن الحرية والحياة في أماكن أخرى.

إننا نأسف جداً حينما نقول إن حكومة العمال البريطانيين مسؤولة مسؤولية أخلاقية عن تدهور الأوضاع في عُمان ولذا فإننا نلتمس من حكومة العمال استخدام نفوذها وتأثيرها على السلطان لكي يغير ويعدل من سوء وتردي وتدهور الأوضاع في عُمان وذلك عن طريق منح القطر إدارة جديدة حتى يجنب القطر المزيد من المعاناة والعذاب والصعوبات التي يواجهها الشعب ولكي ينقذ القطر من الاضطرابات والقلاقل وعدم الاستقرار. نريد من قطرنا أن يتخذ النهج الصحيح وان تكون له المكانة اللائقة به بين الأمم والشعوب كدولة حرة مستقرة تتمتع بحكم مستقل بين الأمم الحرة. ونحن نقف بصلابة ضد أي تقسيم مصطنع للقطر. ومثل هذا التقسيم والتجزئة للقطر قد كلفت القطر والشعب المعاناة ووضعت العراقيل الجمة والصعوبات أمام الاستقرار السياسي المنشود كما أعاقت التقدم الاقتصادي له.

لقد حان الوقت لكي تقدم حكومة العمال البريطانية العون والمساعدة لشعب عُمان وذلك قبل أن ينغمس ويغرق القطر بكامله في الفساد والتدهور والاضطرابات والإرهاب. إن الشعب العماني يتطلع ويتشوق لإدارة أفضل تكون قائمة على النهج والأساليب والطرق الديمقراطية. وأن الشعب العماني يطالب بأن تتخذ مثل هذه الخطوات في الاتجاه الصحيح والمناسب. ونقترح بأن تتخذ مرحلة لمواجهة المتطلبات الآتية والتي نرجو ونتمنى أن تكون بمثابة عوامل مؤسسية في هذه المنطقة المضطربة.

١. قيام جمعية استشارية بسلطة تشريعية عليا.

٢. تأسيس مجلس إداري يتمتع بسلطة تنفيذية.

وباتخاذ هذه الخطوات الديمقراطية إنما نهدف لتمكين شعبنا من التمتع بحكومة ديمقراطية حيث يمكنهم العيش كرجال أحرار في قطر حر. ومن الطبيعي أن سلطان مسقط سيناهض ويرفض مثل هذه الخطوات التي سيعتبرها تدخلاً في منصبه وامتيازاته وحقوقه ونظراً لما يتميز به من غطرسة وتعالٍ وآراء متعنتة وغير مرنة فإنه لن يسمح بأي تغيير نحو التقدم. إلا أننا على ثقة من أن حكومة العمال البريطانية ستقف مع شعب عُمان لتحقيق حقوقه ونيلها في تحول جذري على الرغم من أي معضلة أو مشكلة ستواجهها. إن حكومة العمال البريطانية مقيدة أخلاقياً للتدخل نيابة عن شعب عُمان لاتخاذ كل ما يمكن من شانه أن يتمخض وينتج من أوضاع قد تنهض من مواقف السلطان غير التصالحية أو التوافقية على ضوء المستجدات والمتغيرات التي تحدث في هذه المنطقة الحيوية

والهامة فإننا لا نشك في أن الحكومة البريطانية سيكون لها فهم متعاطف مع مصير شعب عُمان وسوف تسعى لتحقيق تطلعاته الوطنية سعياً وراء مستوى معيشي وحكم ديمقراطي أفضل. ومن وجهة نظرنا فإننا لا نرى أي مبرر يمنع الحكومة البريطانية من التخلي عن مسؤوليتها في إيجاد الطرق والوسائل للتعامل مع الأوضاع الحالية بأسلوب مناسب.

إن بقاء التنظيم السياسي الحالي لسلطنة مسقط وعمان يعتمد بصفة رئيسية على المساعدة البريطانية. ونحن نعلم كيف استغلت هذه المساعدة بصورة سيئة بواسطة السلطان الحالي لحماية وحفظ حكمه الغارق في الرجعية والتخلف. نحن على يقين بأن معاليكم ستولون عنايتكم القصوى لهذه المذكرة باتخاذ إجراءات سريعة وذلك على ضوء الصعوبات الراهنة التي تواجه القطر في هذه اللحظة. ومرة أخرى فإننا نؤمن بأن الحكومة البريطانية صادقة في رغبتها في رؤية السلام والاستقرار يتحقق في عُمان وأنها ستساعد في تكوين ظروف ملائمة لإحداث التغيير نحو الديمقراطية. ونحن غير متفائلين بإمكانية قبول السلطان لمثل هذه التغييرات إلا إذا ما سنح له من أن يرى بأن هذه التحولات والتغييرات إنما تقع وتأتي لصالحه وبأنها هي وحدها الوسيلة الفعالة الناجحة لإنقاذ القطر من أي اضطرابات أخرى وكذلك لوقف نزيف الدم.

الكويت ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٦٥م

ص.ب: ٣٠٥٤

أحمد الجمالي	**عبد الله الطائي**
محمود الخصيبي	**سعيد الحبسي**
حمدان السعيد	

الوثيقة رقم (١٣٤٨)

سـري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

١٥ تموز/ يوليو ١٩٦٥م

الإرسالية رقم ـ ٣ (10113)

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

البحرين

سيدي . . . ،

في الفقرة ١٧ من مذكرتي رقم ١١ (١٠١١٤) بتاريخ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣م إلى سعادتكم تحدثت عن انطباعاتي الأولية عن السلطنة. ولقد كتبت إليك (عن السلطان نفسه) أنه «متى ما كان السلطان حاكماً ومتى ما بقينا هنا فإنني أعتقد أن مهمتنا الأساسية ومسؤوليتنا الأولية ستكون في أن نذكره دائماً (بدرجة من التعقل) بأن يتذكر ما يجب أن يكون عليه الآن. ولم أدرك ما ستثبته هذه المسؤولية من تثبيط للآمال.

٢ . وحيث إنني سأنقل إلى وظيفة أخرى فسيكون من الأهمية إذا سجلت حقيقة الأوضاع في السلطنة الآن كما أراها مشيراً إلى أهم المشاكل التي تواجه السلطان في ما يتعلق بمسائل النفط وثروته والتي ستبدأ تطل برأسها في عام ١٩٦٧م.

٣. ثانياً: ان مشاكل السلطان تتمثل في أربعة موضوعات هي: أولاً: تأسيس وقيام إدارة أكثر صلاحية للوقت الذي تعيش فيه. ثانياً: تعزيز وتنمية قواته المسلحة. ثالثاً: تطوير علاقاته الدولية (ويشمل ذلك التوصل إلى اتفاق مع المتمردين في الخارج). رابعاً: إجراء تطوير دستوري.

٤. وفي ما يتعلق بأول هذين الموضوعين فأنه يبدو بأن الطبيعة الأصلية للإدارة في السلطنة لم يتم التعرف عليها بصورة واسعة مما يستوجب منا إعطاء نبذة قصيرة لوصفها. إن السلطنة قطر شاسع على المستوى الخليجي إذ تبلغ مساحته حوالى ٨٢٠٠٠ ميل مربع بتعداد سكاني يبلغ حوالى ٧٥٠٠٠٠ نسمة. والسلطان الذي خلف والده في حكم القطر عام ١٩٣٢م حينما كان يبلغ من العمر الثانية والعشرين يعيش وحيداً في مدينة صلالة التي تبعد بحوالى ٦٠٠ ميل عن مسقط منذ سبع سنوات. ويحكم من خلال إصداره لمراسيم بغيضة وظالمة (كانت تغطي المواضيع الصغيرة) والتي لابد من أن تطبق بطريقة غير مرنة وبعنف وقسوة بواسطة مستشاره الخاص وسكرتيره العسكري (وكلاهما من البريطانيين). وكذلك تطبق من قبل وزير داخليته وحاكم مدينة مسقط (وكلاهما عمانيين) فحينما كان لدى سكرتيره العسكري موظفون أكفاء ومقبولين في قسم إدارته فكان لدى الآخرين بضعة من الموظفين الباكستانيين والكتبة الهنود بينهما. ومرتان في الأسبوع في يومي الاثنين والخميس يتحدث هؤلاء الأربعة مع السلطان من مسقط عن طريق الاتصالات الإذاعية الراديو حيث يتناولون معه أياً من الموضوعات التي انحرفت عن المبادئ الأساسية لسياسة الدولة. ومن ثم يقوم وزير الداخلية بتمرير ذلك من خلال تلفون الراديو أو عن طريق رسالة في قرارات ذات صلة لشبكة الولاة الذين يتحكمون في المنطقة الداخلية. وهو نظام يحيط به الكثير من السرية والكتمان ونوع من الإقطاعية بالإضافة إلى أنه يتم بصورة شخصية كبيرة ولا يولي اعتباراً للعالم الخارجي وهو نظام وبكل بساطة يعكس عزلة واستقلال السلطنة عبر القرون.

٥. وبينما مثل هذا النظام هو نظام كفوء وجيد بالنسبة لإدارة الشؤون الروتينية المتعلقة بالشؤون العسكرية فهو مطبق مسبقاً على نصوص الخدمة الإدارية. وبالتالي يصبح غير كفوء وغير ملائم لمواجهة الضغوط المتزايدة والمتراكمة بالنسبة لحركة المجتمع السريعة والمتغيرات. والشيء الذي يشجع ذلك هو أن السلطان مدرك لهذا الوضع. وهو مشجع كذلك بأن السلطان يقصد من وراء ذلك منح عائد النفط لحساب الحكومة والاستحواذ عليه بغية إنجاز وتأسيس قوة شرطة ممتازة مع إنشاء فرع خاص للعمليات. وهو يضع في حسابه كذلك فكرة بناء

مستشفى ومحطة طاقة جديدة لتحسين متطلبات الموانئ والاستمرار في تحسين الأحوال التربوية والطبية والتنمية الزراعية. ولقد تحدث معي بخصوص كل تلك المسائل في العديد من المناسبات كما فعل ذلك مع سعادتكم. ولكن وكما هو الحال مع مثل هذا الرجل القادر وغير العادي والمحترم فهو أمر مختلف أن تتحدث معه في صلالة في مناقشة مثل هذه المواضيع النظرية حيث يتفهم ذلك في حينه، بينما يختلف الوضع حينما تريد أن تجعله يضع ذلك موضع التنفيذ والتطبيق والحاجة الملحة للتغيير الجذري والحاجة لتحريكه من أجل مناخ تنموي سياسي في عاصمته وأن يعمل بنشاط. فبينما هو يتفق من الناحية النظرية فهو يعيق ويحبط الكثير منها. فهو شخصية بعيدة عن التقرب إليها خاصة مع الشباب.

٦. السلطان يخطط أن يضم إلى إدارته عشرة من البريطانيين الكبار وحوالي نفس العدد من الهنود أو الباكستانيين وهو يتحول إلى شبه القارة الهندية وإلى البريطانيين كما كان نهجه في السابق وكما كان ذلك نهج والده من قبله. إلا أن هناك امتعاضاً وعدم رضا من قبل نفر قليل من الطبقة العمانية المتعلمة لأن مثل هؤلاء الأجانب سيستحوذون على الوظائف التي يعتبرونها (وفي قضايا عديدة ولأسباب معقولة) بصفتهم عمانيين يستطيعون شغلها وملئها والقيام بأدائها. فهنالك توجد فقط ثلاث مدارس ابتدائية في السلطنة. والعمانيون من ذوي التعليم العالي والدافع التعليمي هم أولئك الذين يبحثون عن إتمام تعليمهم في أماكن أخرى خاصة في الكويت والبحرين أو من أولئك الذين قدموا مؤخراً من زنجبار. فهؤلاء كانوا قد عادوا إلى بلدهم تملؤهم آمال عريضة وبأعداد متزايدة. فإذا ما رأوا أنفسهم يرفضون بواسطة الأجانب في الحكومة وشركة النفط (والتي تهدف حقيقة لتعيين عدد مقدر من الفنيين الهنود) وإذا ما كان هذا هو وضع رعايا السلطان المتعلمين بأن يحرموا من الوظائف في بلدهم ومن الخدمة في التنمية الاجتماعية فإن ذلك ولا شك سيشكل مصاعب ومشاكل تسهل لهم الفرص لمعارضة السلطان من داخل القطر ومن خارجه.

٧. وفي ما يختص بالطبقات العلمية للتنمية الإدارية فإنه ولسوء الحظ أن نأخذ في حسابنا ضرورة مراعاة سلبية مستشار السلطان الخاص الرائد شونسي وعدم تمكنه من إسداء النصح الملائم والضروري له. فعلى ضوء هذا النظام الحالي فإن السلطان يمرر كل شؤون الخدمة الإدارية له، وبالتالي ومن الناحية العملية فإن كل مشروع يخفق ولا يتم تحقيقه أو يتم تأجيله. إن الرائد شونسي يبلغ من العمر زهاء الستين عاماً وهو كان منضم سابقاً للجيش الهندي وعمل في الخدمة السياسية الهندية في الخليج وكان قنصلاً في مسقط من العام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧م.

ومن ثم فقد تقاعد وقام السلطان بتعيينه والاستعانة به منذ ثلاث سنوات. فهو رجل مخلص ولكنه ليس قوياً، فهو يعمل بولاء كوكيل للسلطان وهو ينتمي إلى الماضي البريطاني الهندي. وإنني أشك إذا كان غير موافق على التغيير (إلا أن زوجته لا توافق على التغيير) ولكنه لا يمتلك العزيمة للمضي قدماً في عملية التغيير وليست لديه العقلية للفصل بين الأمور الهامة والتافهة البسيطة. لقد كان يتمتع بتأثير على السلطان إلا أنه لم يستخدم تأثيره عليه في تغيير الأوضاع. كما كان السلطان يبدي بعض ضيق الصبر ونفاده معه حيث كان يبعث ببعض الشؤون والأمور العسكرية إلى الكولونيل وترفيلد السكرتير العسكري. والأخير كذلك كان منضماً للجيش الهندي سابقاً. ولقد كان مراوغاً ومخادعاً إلا أنه كان كذلك إدارياً كفوءاً ومتميزاً. وكلاهما يتحدثان اللغة الأوردية ولغتهما العربية ركيكة ورديئة.

٨. وإذا لم يتم صقل وتحصين ماكينة حكومة السلطنة المدنية فلابد من تغييرها تغييراً كبيراً. وطلب السلطان الاستعانة بخبير لاستشارته حول تأسيس وبناء إدارة أخرى حديثة ونحن من جانبنا سعينا لإيجاد الشخص المناسب للمساعدة في هذه الغاية. فالكثير يعتمد على مثل هذا الشخص وبالطبع كذلك على المدى الذي يمكن أن يتم إقناع السلطان به لوضع التوصيات موضع التنفيذ.

٩. والمشكلة الثانية التي كانت تواجه السلطان تتمثل في تعزيز وتنمية قواته المسلحة وهي إحدى المشاكل التي لا أعتقد أن السلطان يدركها بصورة جيدة. فجيشه يتألف من حوالى ٢٥٠٠ ضابط ورجل. حيث لابد من تكوين كتيبة ثالثة في عام ١٩٦٦م كما لابد من إنشاء فصيل لإدارة القوات القليلة المتواجدة في ظفار. والسلطان يعتمد بصورة كبيرة على المساعدة البريطانية المالية (وهي تبلغ مليون ونصف المليون جنيه استرليني سنوياً). كما يعتمد كذلك على عدد من الضباط المعارين للعمل بالسلطنة وبعض المعدات والأجهزة. والعبء المالي الواقع على ظهر الحكومة البريطانية سيتقلص ويتناقص بعد قدوم عائد النفط إلا أن عبء استعارة الضباط سيستمر. وبكل المقاصد والأهداف فهنالك قوة ضباط بريطانية (عدد ٣٣ معارين وعدد ٢٥ بعقد عمل) إضافة إلى ١٥ ضابط باكستاني معار من ضباط الصف. و٥٠ في المئة من المجندين من الجند البلوش كمرتزقة من منطقة جوادر أما ممثلو العمانيين فهم عدد قليل جداً بالمقارنة مع غيرهم مما يعكس عدم ثقة السلطان فيهم. وإذا كان لابد من تقليص عدد الباكستانيين المعارين من الموظفين لأي مدى كان فسوف تتأثر القوة بصورة كبيرة جراء ذلك.

١٠. تجد وزارة الدفاع صعوبات جمة ومتزايدة في الإمدادات بالعدد الضروري من الضباط. والحكومة الباكستانية تواجه صعوبات وتجد مشاكل جراء

استمرار هذا الاحتياطي والإمداد وتشعر تجاهه بحرج غير مقبول. والمشاعر الغاضبة ضد البريطانيين في نمو وتزايد وسط العمانيين الشباب. وكل هذه الأسباب مجتمعه فإنه يبدو لي أن الوقت غير متأخر للتخطيط لإنشاء جيش وطني وإذا لم يتم إنشاؤه بسرعة سيؤدي إلى نتائج وخيمة.

١١ . والمشكلة التالية والتي ربما تكون الأكثر تعقيداً تتمثل في علاقات السلطان الدولية. فهو كحاكم مستقل لقطر مستقل لديه علاقات تحالف مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة والهند. فالمملكة المتحدة هي من أكثر الأمم تفضيلاً لديه. إلا أن صورته في العالم الخارجي ليست هي صورة الحاكم الذي يتمتع بالاستقلال التام فهو لا ينشىء علاقات مع الأقطار الأخرى أو حتى في الشؤون والأمور الدولية من مثل العلاقات في المجال الجوي أو الاتصالات البريدية وهو يعتمد على ضباطنا المتازين ويستخدمهم. والانطباع هو أنه يتمتع بسيادة محدودة، وفي العالم العربي والأمم المتحدة فإن أعداءه (خاصة المتمردين العمانيين من الخارج) يصرون باستمرار على أنه لا يتمتع بالاستقلال ويعتمد على الحكومة البريطانية. ويبدو بأن هذه الصورة لابد من تغييرها وإصلاحها. فأولئك من جانبنا من الذين يسعون لإقناع هذا الرجل النبيل لكي يفعل شيئاً ما لا يريد فعله فهم وحدهم ربما الذين يدركون إلى أي مدى هو مستقل فهو لا يكترث البتة بالرأي الدولي أو بأي رأي آخر.

١٢ . وإنني لا أعتقد بأنه وفي أعماقه يعارض الانضمام للمنظمات والهيئات الدولية. ومن ناحية أخرى فإنه يشعر بالمرارة الشديدة لخبرته التي مر بها قبل عدة سنوات حينما، وعلى ضوء اقتراح حكومة صاحبة الجلالة، قدم طلباً للانضمام إلى منظمة الصحة العالمية إلا أن طلبه قد رفض حينها. فحينما يقدم له اقتراح آخر بالانضمام إلى واحدة من هذه المنظمات الدولية في المستقبل فلابد من أن تكون مختارة كواحدة من المنظمات والهيئات التي تقبل به للانضمام إليها حتى لا يعترض مثل تلك السابقة. فإصداره للطابع البريدي الخاص به ربما يمهد للفرصة في نهاية هذا العام للانضمام للاتحاد البريدي. وإذا ما تكلل ذلك بالنجاح فربما يمكن الانضمام لمنظمات وهيئات دولية أخرى (وأرجو أن يكون ذلك سريعاً) كما أن صورته في العالم الخارجي ستنمو وتقوى.

١٣ . إلا أنه ومتى ما استمر وضعه في التدهور في ما يختص باتصالاته ورفاقه وصلحه مع أربع أو خمس من زعماء التمرد المنفيين في الخارج وبالتحديد في العراق ومصر والمملكة العربية السعودية. فإنهم سيستمرون في التكالب والتآمر ضده. مدعين بأنه مجرد خادم ومطيع لحكومة صاحبة الجلالة، وهو حقيقة لا يمثل

شعب السلطنة. وهناك سبب يرجح عودة اثنين من زعماء التمرد هؤلاء وإن الآخرين يجدون مساعدات فاترة ويعوزها الحماس من العواصم العربية. والسلطان مازال في موقفه المتشدد المتصلب قائلا إن أحواله معروفة رغم أن ذلك صحيح إلا أن أحواله ولحد ما مشوشة وغامضة وأعتقد أنه لا يرغب ولا يود في عودتهم تحت أي ظرف من الظروف. وقد يكون موقفه هذا وتحت ظل هذه الظروف التي تنعدم فيها التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية في السلطنة أمراً حكيماً. إلا أنه وعلى مستجدات ما سينتج عن نتائج استخراج النفط واستثماره فإنني أرى أن على السلطان أن يتخذ المبادرة ويقبل بالمخاطر فعلى الأقل أن يتمكن من عودة بعضهم إلى أرض الوطن فهو بذلك يقضي على الكثير من أسباب الخراب المتزايد وغير الضروري وكذلك يتجنب الكثير من خرق القانون وانقطاع حبل المودة والاتصال.

١٤ . والمشكلة الرابعة تتعلق بتنمية المسائل التشريعية. فحينما خلف السلطان والده كان هناك شكل من أشكال الوصاية على العرش ومجلس يشرف على ذلك. إلا أن ذلك تلاشى بمرور السنوات ومنذ العام ١٩٥٨م حينما ذهب السلطان لصلالة فلقد أنهى تماماً مثل ذلك الشكل من أشكال الوصاية والآن هنالك شكل من أشكال الديكتاتورية المستمرة والتي لا يمكن أن تستمر طويلاً، وما نحن في حاجة إليه فعلاً هو تحديد زعماء القبائل من المنطقة الداخلية ومواطني المدن الرئيسية في حكومة القطر وتكوين مجلس استشاري في البداية حتى يتمكن الناس من استشفاف قسط ولو يسير من الحرية والهواء الطلق. وفي ما يتعلق بهذا الخصوص فإن ابن السلطان قد يلعب دوراً رئيسياً. إلا أنني لا أرى أن أي فرصة قد أتيحت لمثل هذا أو سعياً وراء تحقيقه طالما كان السلطان (وابنه المتعلم إلا أنه لم يخض أي تجربة) يعيش حياة العزلة والانقطاع عن بقية الشعب في صلالة. لقد كان من دواعي طموحي أثناء بقائي هنا إقناع السلطان لكي يعود إلى مسقط. وإنني أعتقد إن دخوله مسقط وسط الضغوط اليومية والأحداث ستكون بمثابة شيء هام للغاية لإنعاش عقله وفكره وللاستقرار الدائم للسلطنة وكذلك سيكون بمثابة تجديد وإنعاش وإعادة الحيوية لإدارته. وسعادتكم ستدركون حينما ذهبنا إلى صلالة معا الشتاء الماضي قال السلطان في حينه (عند أول بادرة بعد القرار الذي اتخذ لإنتاج النفط) بأنه سيعود في الشتاء القادم. ومنذ ذلك الوقت مازال أقل حماسة وإيجابية حول هذا الميقات وأخشى أن أفشل في إقناعه بالعودة لمسقط حتى ولو أن قصره في مسقط حالياً قد أعيد تحسينه وترميمه وتزيينه من الداخل، فربما يتأخر منتظراً الثروة النفطية والتي بدونها لا يرغب ولا يود في العودة إلى

العاصمة. لكنه إذا ما طال تأخره في العودة لمسقط فربما تشهد انقسام وضياع حكمه.

١٥ . أكتب إلى سعادتكم تقريراً منفصلاً عن بعض الأمور مأخوذة من هذه الاعتبارات الأربعة التي ورد ذكرها والتي تشكل عبئاً على مستقبل العلاقات مع حكومة صاحبة الجلالة مع هذا القطر.

١٦ . إن السلطنة بجبالها الشاسعة وأوديتها الضيقة شديدة الانحدار وبمناخها الذي يذكر بالقرن السادس عشر وبشعبها البسيط والقوي والمهذب فهي بمثابة المحطة في نهاية الأرض العالية. لقد كان من الأشياء المشوقة والمثيرة للاهتمام أن أكون هنا استعداداً للنفط ونهاية فصل من تاريخ هذا البلد.

١٧ . أرفق نسخاً إضافية من هذه المذكرة في حالة ما إذا رأى سعادتكم بأنها ستكون ذات أهمية لإطلاع آخرين عليها.

لي عظيم الشرف سيدي بأن أكون خادمكم المطيع.

جاي. أس. أر. دنكن

(J. S. R. Duncan)

القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة

الوثيقة رقم (١٣٤٩)

برقية من جدة إلى وزارة الخارجية

شفرة/ OTP

يتم التوزيع على الأقسام

السيد مان (Mr. Man)

رقم: ٣٣٨

١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٥

معنونة لوزارة الخارجية برقية رقم: ٣٣٨ بتاريخ: ١٨ تموز/ يوليو

معلومات مكررة للبحرين

للحفظ في:

الكويت	مسقط
القاهرة	واشنطن
بغداد	نيويورك
أبو ظبي	

برقيتي السابقة المباشرة، الفقرة ٣: البريمي وعمان. لم يتطرق فيصل إلى موضوع البريمي كثيراً، إلا أنه قال إنه لا بد وأن تحل المشكلة عاجلاً وليس أجلاً وذلك لأن أعداءنا المشتركين مصرون على استغلال الوضع للإضرار بالمصالح السعودية ومصالحنا. ولقد استلم تقريراً من عزام حول محادثته مع لورد كاردون في مدينة نيويورك وعلى الرغم من ذلك فإن عزام لم يدل بأي تفاصيل وهو يدرك

أن اللورد كارادون سيناقش المشكلة معك. وتحدثت كما تم توجيهي بموجب الفقرة ٥ من برقيتكم رقم ٧٥٠ وعملت على كتابة تقرير عن أفكاره.

٢ . وبعد ذلك قال فيصل إنه يرجو أن يلفت انتباهي لأمور هامة تهم عمان. إن الحكومة البريطانية يجب أن تصل إلى اتفاق مع زعماء المتمردين العمانيين الموجودين في المنفى والذين يضغطون عليه لإيجاد حل لمشكلتهم. وكان قد التقى به في اليوم السابق الإمام غالب وبعض العمانيين. ومن الضروري إرضائهم والسماح لهم بالعودة إلى وطنهم وممارسة سلطاتهم في بلدهم. وإذا ما خاب أملهم فسيبحثون عن مساعدة في كل من مصر والصين أو حتى روسيا أو في كل هذه الدول مجتمعة. وهذا كله لا ينصب لا في مصلحة العربية السعودية ولا في مصلحتنا كذلك. وفيصل مندهش كيف أننا مهتمون جداً بحفظ الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية وفي نفس الوقت نغمض أعيننا عن المخاطر الناتجة عن ترك مشكلة المتمردين في عُمان دون حل.

٣ . لقد جادلت بأنه ومادام هؤلاء العمانيون متواجدون في العربية السعودية فإنني أشعر وبتأكيد أن فيصل سيتمنى أن يمنعهم من التسلل والارتباط مع أشخاص أشرار الأمر الذي سيترتب عليه تهديد الأمن في المنطقة. ولقد اتفق معي في ذلك إلا أنه ليس بمقدوره منعهم من السفر إلى الخارج والقيام باتصالات غير مرغوبة؛ وقلت متحدثاً بصفة شخصية كيف لأحد أن يتوقع من السلطان أن يسلم قطعة كبيرة من أرضه لهؤلاء الناس الذين تمردوا ضد سلطته وحكمه وحقه. إلا أنني كذلك تساءلت ما الذي يمنع العمانيين من الاتصال بأنفسهم بالسلطان مباشرة للوصول إلى حل المشكلة التي طرحها فيصل؟

٤ . هذه أحدث خطبة غاضبة ومريرة من فيصل ضد السلطان الذي يؤنبه ويعتبره شخصاً بغيضاً ومستبداً كريهاً وليس لديه حق في أي مكان من مسقط ولابد من عودته إلى حيث ينتمي ـ الهند ـ هذا المسخ الدجال أبعد أصحاب الحقوق بعيداً عن أرضهم التي ينتمون إليها والتي تعود لهم وسلبها منهم. وبعد سنوات طويلة بدأ العمانيون يرون آمالهم تتبط في العودة ليصبحوا أسياداً لأوطانهم. إن فيصل يود أن يلفت انتباهنا للنتائج الخطيرة لذلك مضيفاً أننا ملزمون بفعل شيء في شأن هذه المشكلة، وإلا فإن الأمن والاستقرار الذي نسعى لتحقيقه سيكون مهدداً. ولقد كانت آخر كلماته لي حينما استأذنه في الانصراف «لا تنسى ما قلته لك حول العمانيين».

٥ . لقد كان فيصل تحت ضغوط شديدة من قبل المتمردين العمانيين وذلك

من أجل فعل شيء حول قضاياهم، كما أن رغبتهم في تأمين حصة لهم من الثروة النفطية قد زاد من إصرارهم عليه لإيجاد حل لهم مع السلطان، إنه شيء إيجابي ينصب في صالح أهداف فيصل أن يحاول ويجعلنا نستشعر الخوف من الحديث حول أشياء هامة قد تحدث من تحالف العمانيين مع قوى خارجية. وأشك في ما إذا كان كل ما قلناه في الدفاع عن السلطان وحكمه قد يحدث أي انطباع لدى فيصل. إلا أنه يريدنا أن نعمل ما يراه. إنه شيء مرهق أن يتطرق فيصل لهذه المسألة أي موضوع المتمردين في الوقت الذي نريد فيه أن نركز حول الاتفاق الإنكليزي السعودي حول مسائل واسعة وهامة إلا إنني أعتقد أنه ليس من الحكمة أن نترك ما طرقه فيصل دون أن نجيب عليه. لذا فيمكنك التفكير في إرسال جواب يشرح الوضع كما يراه السلطان ونراه نحن ولكن في نفس الوقت يهدئ المشكلة أملاً في عدم إثارة فيصل اتهاماته مرة أخرى في الوقت الحالي.

وزارة الخارجية يرجى الإحالة إلى البحرين الرقم ٩٣ للحفظ في الكويت ٤، القاهرة ١١، بغداد ٥، أبو ظبي ٩، مسقط ٧، واشنطن ٣٢ ونيويورك ١٣

(معلومات مكررة حسب الطلب)

تم التوزيع لكل من:

الدائرة العربية

الإدارة الشرقية

دائرة البحوث

دائرة الأخبار

الوثيقة رقم (١٣٥٠)

ســري

مذكرة أعدتها الخارجية البريطانية
حول مساعدة مسقط وعمان

الراية أ:

تساءل السيد تومسون عن التقدم في السلطنة وحاجتنا إلى استمرار المساعدة من أجل تحقيق التنمية المدنية الآن بعد أن تم اكتشاف النفط وبكميات تجارية.

٢. إن عائدات إنتاج النفط الأولى لا يتوقع الحصول عليها إلا في خريف عام ١٩٦٧م حيث من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى حوالى ٧ إلى ٨ مليون جنيه استرليني وكل ما يتم التحصيل عليه من شركة النفط قبل هذا سيخصص لتامين معدات وأجهزة النفط ضد هجمات المتمردين. حيث تم إنشاء كتيبة ثالثة لحماية منشآت النفط. وكذلك لتقوية الإدارة. إن الصدمة التي تعرض لها السلطان من جراء السلف والغرق في ديون (مازال يعاني من آثار صدمة الإفلاس الذي تعرض له حينما تخلى والده عن العرش) كل ذلك دفعه إلى أن يرفض فكرة السلف من شركة النفط كما أن موارده الموجودة لا تسمح له بالاستمرار في برنامج التنمية المدنية الثلاثي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ في العام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ دون مساعدة.

الراية ب:

٣. وفق ما ورد في شروط مذكرة الاتفاقية لعام ١٩٦٤م وافقت حكومة صاحبة الجلالة على إجراء إسهامات أخرى في ما يتعلق بتكلفة برنامج التنمية في سنتيه الثانية والثالثة. وقبل أن نبارك هذا الاتفاق فسيكون من جانب مصالحنا سحب مساعداتنا (حالياً تقدر بـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني) خلال هذه الفترة فإن

الحاجات التنموية المتزايدة يمكن أن تواجه بموارد البلد الذاتية. كما أن الشروط الحقيقية للمساعدة التي يمكن منحها في عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ستكون من اهتمام وزارة التنمية لما وراء البحار فقط وأحد النقاط الهامة التي سيدرسونها هي دراسة تغيير شكل وهيئة المساعدة المقدمة من منحة إلى أسس مبنية على كونها سلفاع وديناً.

٤ . وعلى الرغم من محدودية موارد السلطان وطبيعة السلطان المحافظة والرافضة غالباً للتغيير فهناك تقدم يسير ببطء الآن. وهنالك كذلك إشارات محددة ومؤكدة على سرعة التنمية المدنية وهناك مال يمكن أن يدفع لتحقيقها. ولقد قال السلطان نفسه ذلك للقنصل العام وكذلك للمعتمد السياسي في عدة مناسبات وهناك دليل مشجع على ذلك. فهو يريد أن يأخذ عائدات النفط حتى تكون لحساب الحكومة وطلب منا مساعدته في الحصول على مستشار وخبير لتقديم النصح له واستشارته في إصلاح وتحسين البنية الإدارية. وهو مستمر في موضوع إصدار طابع بريدي خاص به ويخطط للتحسين والإصلاح العام فمثلاً في ما يتعلق بالطاقة والموانئ والمعدات والأجهزة الصحية في مسقط. وإذا ما احتفظ بوعده في زيارة المناطق المحيطة بمسقط هذا الشتاء فإن ذلك سيمثل مرحلة هامة حيث سيقربه أكثر ويعرفه ويطلعه كذلك على حقائق الأوضاع في قطره عن كثب.

ت. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

١٦ آب/ أغسطس ١٩٦٥

الوثيقة رقم (١٣٥١)

أي. جاي. ميلر (A. J. Miller)
مركز شل
لندن SE1
٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥م
المحترم تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley)
وزارة الخارجية
داوننغ ستريت
لندن

عزيزي السيد برنشلي

شركة تنمية نفط (عمان) المحدودة

جرت مؤخراً مناقشات غير رسمية مع القسم المهتم بمستقبل توقعات التنسيق والامتيازات المتعلقة بشركة تنمية نفط (عمان) المحدودة بخصوص حقيقة اتفاقية الامتياز بين الشركة والسلطان وذلك بضرورة إعادة صياغتها حتى تنسجم مع الممارسات الفعلية.

ونحن مهتمون بنقل مقر التحكم المركزي وإدارة شركة تنمية نفط عُمان المحدودة من هذا القطر إلى السلطنة حيث تدار وتقام عمليات الشركة الطبيعية. ونعتقد أن هذا إجراء مرغوب فيه حيث نتوقع علاقات طيبة وجيدة مع الحكومة المستضيفة حينما تجد الشركة مقراً لها في السلطنة. وفي مثل هذه الظروف والأحوال فإن أعضاء مجلس إدارة الشركة يشملون أساساً منفذين كبار من الذين

يقومون بالإشراف والمراقبة على الأعمال اليومية للشركة كما أنهم مسؤولون عن اتصالاتها بالحكومة. ومن ثم يكون التعامل مع المشاكل التي قد تنتج بصورة سريعة وكذلك بين الناس الذين هم في اتصال يومي مع بعضهم البعض. وسوف تقدر ذلك وتعطيه قيمة حيث إن السلوك المرضي والجيد حول الأمور يعتمد وبدرجة كبيرة جداً في حالة عُمان على العلاقات الشخصية المباشرة مع السلطان.

وبما أن شركة تنمية نفط عُمان المحدودة هي شركة بريطانية توجد في بريطانيا فإن من الخطوة الضرورية الأولى التي ينبغي اتخاذها هي في تقديم طلب لحكومة صاحبة الجلالة لأخذ الإذن للشركة بالسماح لها لنقل إدارتها ومعداتها وأجهزتها إلى خارج المملكة المتحدة وذلك تحت ما جاء في الفصل ٤٦٨ من قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٥٢ . ولقد عبرت الخزينة عن اتفاقها مع ما ورد بهذا الخصوص برسالة بتاريخ ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥م إلى سكرتير تنمية نفط عُمان المحدودة.

وقبل أن تتخذ أي إجراء أو فعل لنقل المقر فلابد لنا من الحصول على موافقتكم على ضوء أحكام الاتفاقية السياسية بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ بين حكومة صاحبة الجلالة وشركة تنمية نفط عُمان المحدودة. الفقرة ١ من الاتفاقية تقرأ كالآتي:

(إن الشركة ستظل وتبقى شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا العظمى ومقر عملها الأساسي هو بريطانيا العظمى كما أن رئيسها وفي كل الأوقات سيظل أحد الرعايا البريطانيين).

سأكون شاكراً لو علمت ما إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة مستعدة للموافقة بعدم الاعتراض على ما جاء في المادة ١ من أحكام الاتفاقية الأساسية، «إن مقر العمل الرئيسي لشركة تنمية نفط عُمان المحدودة يمكن نقله وتحويله إلى السلطنة حيث توجد وتدار العمليات من هناك». وبهذا الخصوص أود الإشارة إلى أن شركة تنمية نفط عُمان المحدودة بالطبع ستبقى شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا العظمى وسيظل مكتبها مسجلاً بهذا القطر. ونحن مهتمون بأن تشرع في الخطوات الضرورية لنقل مقر شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى السلطنة وذلك بأسرع وقت ممكن حتى نتمكن من إجراء التعديلات والتنقيحات اللازمة لاتفاقية منح الامتياز العمانية. وسنكون في وضع يسمح لنا بنصحه بأن هذا الأمر قد اتخذ أصلاً.

وفي ما يختص بتعديل اتفاقية منح الامتياز والتي بالطبع لا تتأثر بأي حال من الأحوال بمقر شركة تنمية نفط عُمان فإن البدائل إما أن تكون إعادة نظر بالنسبة للاتفاقية المبرمة بين شركة تنمية نفط عُمان المحدودة والسلطان وتحت كافة الظروف

فستظل الشركة هي القابضة على الامتياز أو أن نقوم بوضع اتفاقية جديدة من الأساس وتحت كافة الأحوال في هذه الاتفاقية الجديدة سيمنح السلطان حق الامتياز عن النفط بصورة مباشرة وبفوائد غير مقسمة إلى شركتي شل وبارتكس في حصص سيكونان فيها مالكين لشركة تنمية نفط عُمان المحدودة بنسبة ٨٥ في المئة و١٥ في المئة على التوالي والتفاصيل يمكن توضيحها بصورة مرضية بين شركة بارتكس وبيننا.

وفي اعتقادنا أن عدم تقسيم حصص الفائدة يساعد في خلق علاقة مرضية وبذلك يضع الشركات الرئيسية المشاركة في المضاربة في علاقة تعاقدية مع الحكومة وربما لا يرغب السلطان في إجراء أي تغييرات جذرية في نوع ترتيبات الامتياز المطبقة ولذلك فنحن مستعدون لبديل المراجعة القديم للاتفاقية الموجودة لشركة تنمية نفط عُمان المحدودة.

إن تقدم العمليات في عُمان الآن وصلت إلى نقطة يجعلنا السلطان ونحن أنفسنا مهتمون ومتلهفون للبدء والشروع في مراجعة الاتفاقية. ومن المتوقع حاليا أن تبدأ المحادثات مع السلطان بصورة عاجلة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وذلك يستدعي مسألة وضع الاتفاقية بما يتبع ذلك من مراجعة شاملة لاتفاقية الامتياز أو الاستعاضة عنها واستبدالها بعلاقة امتياز مختلفة كلياً مع السلطان. وما يجتاحنا من شعور قوى في قرائن إعادة النقاش في الاتفاقية هو أن وجود اتفاقية سياسية لم يعد أمراً يجدي نفعاً وحينما نقول ذلك فلابد أنك تقدر بأننا لا نقترح بأن شركة تنمية نفط عُمان المحدودة أو من يخلفونها في المستقبل سيولون أي اعتبار أو واجب إلى نصائح المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في منطقة الخليج الفارسي. وسنكون شاكرين ومقدرين لكم تفضلكم بإسداء النصح حول آراء ووجهات نظر حكومة صاحبة الجلالة بهذا الخصوص.

مخلصكم

توقيع

أي. جاي. ميلر

(A. J. Miller)

الوثيقة رقم (١٣٥٢)

BC 1531/12

وزارة الخارجية

SW1

٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥م

المحترم أي. جاي. ميلر (A. J. Miller)

مركز شل

شكراً على رسالتكم لي بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر والتي أطلعتموني فيها على التغييرات المقترحة لوضع شركة تنمية نفط عُمان المحدودة وتطلبون مني فيها رأي حكومة صاحبة الجلالة.

٢. ليس لدى حكومة صاحبة الجلالة اعتراض على نقل وتحويل مقر نشاط شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى مسقط ولا هي كذلك معترضة على التغيير المحتمل في تعديلات الامتياز إلى أسس مبنية على فوائد غير مقسمة. فإنهم موافقون على الكيفية التي يمكن أن تستمر معها تعديلات الامتياز مع السلطان. ولا شك في أنه لابد من الحاجة إلى اتفاقية سياسية ولكنهم يعتبرون أن من الضروري تأجيل النظر في هذه المسألة إلى أن تتضح وتعلم طبيعة التعديلات الجديدة.

٣. إنني سعيد بأن أعلم أنك في موقف يسمح لك بالبدء في محادثات مع السلطان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وأنتظر لحين وصول تفاصيل أخرى تتعلق بالتعديلات الجديدة.

ت. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٣٥٣)

ســري

وزارة الخارجية

SW1

٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥م

BC 1531/12

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في منطقة الخليج الفارسي

البحرين

أطلعتنا شركة شل مؤخراً على التغييرات التي يقترحها في وضع شركة تنمية نفط عُمان المحدودة لكي تكون مرتبطة بالترتيبات الجديدة المتعلقة بامتياز النفط.

٢. وبصرف النظر عن التغييرات فإنهم يزمعون نقل مقر شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى مسقط. وذلك سيكون له امتيازات يكسبونها في ما يتعلق بالضرائب كما سيسهل لهم مواجهة المشاكل التي قد تنشأ أثناء قيامهم بعملياتهم. إضافة إلى أنهم يودون تقديم مقترح للسلطان مفاده أن اتفاقية الامتياز الجديدة ستكون مبنية على فائدة غير مقسمة. وعلى ضوء هذا الترتيب فسينتقل حق الامتياز من شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى شركتي شل وبارتكس واللتين ستقبضان كل منهما على جزء من الامتياز بنفس توزيع نسبة الحصص حسب حصصهم في شركة نفط عُمان المحدودة على (٨٥ في المئة و١٥ في المئة على التوالي). ولم يقررا بعد ما الذي سيحدث لشركة تنمية نفط عُمان المحدودة تحت ظل هذه الظروف إلا أنه من الأرجح أن يظل عملها كشركة مديرة.

٣ . وحيث إن شركة بارتكس ترغب في قبض حصتها من الامتياز من خلال شركة غير بريطانية ففي مثل هذا النوع من التغيير إلى أسس مبنية على فائدة غير مقسمة فهذا مع موضوع نقل وتحويل مقر شركة تنمية نفط عُمان المحدودة إلى مسقط وتحت تفسير واضح سيكون ضد أحكام الاتفاقية السياسية المبرمة بين حكومة صاحبة الجلالة وشركة تنمية نفط عُمان المحدودة. لذلك فإن شركة شل طلبت موافقتنا على هذه التغييرات وفي نفس الوقت سألت عن ملاءمة الاتفاقية السياسية على ضوء نصوص إعادة المناقشة في اتفاقية الامتياز. وفي إجابة لنا على استفساره أوضحنا بأنه وفي الوقت الذي لا نعترض فيه على التغييرات المقترحة ونتفق كذلك بأنه سيكون هناك شك حول استمرارية الحاجة للاتفاقية السياسية فإننا نرغب في تأجيل قرار مستقبلي حول الاتفاقية إلى أن تتضح وتعلم شروط التعديلات الجديدة.

٤ . إن اتفاقية سياسية ترتبط بقطر مستقل هي شيء خارج عن المعهود والمعتاد ومن الممكن أن تسبب حرجاً إلا إذا لم تر أنت نفسك أي اعتراض على ذلك فسنقترح تمهيد السبيل وإزالة كل العوائق حتى نتمكن من إبطالها وإلغائها. وعلى وجه الخصوص فحيث أن المواد الاحترازية ضد تدخل الشركة في تركيبات الاتصالات السلكية واللاسلكية والدفاعية كما وردت في القسم ٧ و٨ من الاتفاقية لم تكن عملية. ربما يكون من المرغوب فيه محاولة التوصل إلى أحكام ونصوص تغطي هذه الثغرة المتضمنة في الاتفاقية بين السلطان والشركة كما فعلنا ذلك في حالة اتفاقية الامتياز مع البحرين ومع المستعمرات. وبما أن السلطان قد أخطر بنهاية اتفاقية عام ١٩٣٨م وبعد إجراء تعديل واحد عليها وافق عليه السلطان. لذا فإنني أشعر بأن نطلعه على نيتنا في إلغائها. إلا أنه لتفادي أي شكوك بأن هذا الإجراء مرتبط برغبتنا في الإسراع لتحقيق أسس الفائدة غير المقسمة والتي قد لا تروق للسلطان من المستحسن تأجيل اتخاذ إجراء حوله إلى بعد الانتهاء من إنجاز الترتيبات الجديدة مع الشركة.

٥ . أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى كاردن بمسقط.

ي. أف. برنشلي

(T. F. Brenchley)

الدائرة العربية

الوثيقة رقم (١٣٥٤)

سـري

1533/2

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥م

المحترم تي. أف برنشلي (T. F. Brenchley)

الدائرة العربية

وزارة الخارجية

SW1

عزيزي فرانك،

شكراً جزيلاً لك على رسالتك رقم بي سي ١٥٣١/ ١٢ بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر والتي تفيدني فيها بنية شركة شل في ما يتعلق بشركة تنمية نفط عُمان المحدودة.

٢. أشاطرك الرأي بأن عقد اتفاقية ذات طابع سياسي خاصة بامتياز نفطي في (مسقط وعُمان) لم تعد مناسبة الآن. وليس لدي اعتراض على إنهاء صلاحية اتفاقية عام ١٩٣٨ عند التفاوض على شروط الامتياز الجديد خاصة وإنني لا أرى أي ضمانات للمستقبل فيها غير القسمين السابع والثامن منها والتي أوضحتهما أنت من قبل. ويمكن تأكيد هذا الأمر عندما نطَلع على مسودة اتفاق الامتياز الجديد. خاصة بعد تعهد السيد باران، المدير التنفيذي للقسم البريطاني

من شركة شل بأن يقدم لنا نسخاً من مسودة الامتياز قريباً.

٣. وأرى كذلك أن الاقتراح الخاص بنقل المكاتب الرئيسية لشركة تنمية نفط عَمان إلى مدينة مسقط اقتراح عملي ومنطقي وأن السلطان لن يعترض عليه. ومن ناحية أخرى لا أرى أن السلطان سيوافق على اقتراح شركة شل لوضع الامتياز الجديد على أساس مصلحة انفرادية غير مقسمة نظراً لأن السلطان سيرفض قطعاً التعامل مع العنصرين واللذين سيكون لهما بموجب هذه الاتفاقية الحق في الاتصال به لمناقشة أمور أخرى غير الإدارة اليومية لشؤون الشركة ونشاطها. ولكن مع ذلك يعتبر هذا الأمر مسألة نظرية وحسب نظراً لأن السيد باران أفادني بأن (بارتيكس) رفضت الاقتراح.

٤. كما أطلعني السيد باران على مكاسب السلطان المتوقعة عند بدء التشغيل والإنتاج التجاري. وبافتراض أن التاريخ الفعلي لذلك سيكون الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ فإن الإنتاج في الربع الأخير من السنة سيكون حوالى ١٤٠٠٠٠ برميل في اليوم كما هو متوقع، سيحصل السلطان على ٣,٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني. وسوف يشهد عام ١٩٦٨ زيادة تبلغ ٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم كحد أدنى من المتوقع لها أن ترتفع إلى ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم (حوالي ما بين ١٠ إلى ١٢,٥ طن في السنة جالبة ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون جنيه استرليني للسلطان. أما بحلول عام ١٩٦٩ فإن الإنتاج قد يرتفع إلى ٣٠٠٠٠٠ برميل في اليوم. (١٥ مليون طن في السنة) وبالتالي فقد ترى الشركة حينها مستويات إنتاج تبلغ حتى ٢٠ مليون طن في السنة. غير أن ذلك لا شك سيتطلب بالطبع التقدم في ناحية تطوير وتأسيس الاحتياطي المؤكد.

٥. وحتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ سوف يستمر السلطان في تلقي الإيجار والذي سوف يتضاعف إلى مليون جنيه استرليني في السنة متى ما قام بالتوقيع على اتفاقية الامتياز الجديد. وسوف يستحق الإيجار الجديد للسداد سنوياً بعد كل نهاية سنة (سوف تسدد الدفعة الأولى في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦) بينما يستحق سداد الإيجار السنوي الحالي البالغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني مقدماً (في شهر أيار/مايو). ولكن لمساعدة السلطان مادياً في عام ١٩٦٧ في الفترة ما بين الأول من شهر نيسان/أبريل عندما يتوقف الدعم العسكري المقدم للسلطان والأول من تشرين الأول/أكتوبر حيث من المتوقع بدء عمليات الإنتاج فسوف تعمل الشركة على إعادة النظر في أمر سداد الإيجار مقدماً بأقساط ربع سنوية للمساعدة في تجاوز تلك الفترة.

٦ . في رد على إجابتي لسؤالي قال بارن بأنه عندما سيبعث ممثله إلى صلالة في الأسبوع القادم لمناقشة الاتفاقية الجديدة مع السلطان واطلاعه على الاحتمالات والإمكانات العامة للإنتاج سوف يطلعه كذلك على تقرير عام ١٩٦٧م وفقط التقدير الأدنى لإنتاج عام ١٩٦٨م كما أنه سيتناول الحديث معه عن عام ١٩٦٩ بشروط عامة فقط. ولقد اتفقت في هذا الأمر مع باران كما أنه ينبغي علي أنا نفسي ألا أذهب أكثر من ذلك في توضيح الأمر المتعلق بالإنتاج حينما ألتقي بالسلطان في صلالة يومي ٢٤ و٢٥ من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر.

٧. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى كاردن بمسقط

دبليو. أتش. لوس

(W. H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٥٥)

سـري

BC1531/18

دار الاعتماد البريطاني

البحرين

٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥م

المحترم تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley)

الدائرة العربية

وزارة الخارجية

SW1

عزيزي فرانك. . . ،

كما تعلم لا شك أن شركة شل قد قدمت مسودة الاتفاق ٥٠/ ٥٠ ومسودة مرسوم ضريبة الدخل لسلطان مسقط. وحينما التقيت السلطان في يوم ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر سألته عن الكيفية التي سيتعامل بها مع هذه المسألة. وقال بأنه أولاً سيدرس بعناية المسودتين بنفسه. كما أنه طلب من شركة شل تزويده بصور من امتيازات أخرى للتنقيب عن النفط وذلك للمقارنة. وأضاف السلطان قائلاً إن مسودة الاتفاق صعبة ومعقدة وهو بلا شك سيحتاج لخبير للاستشارة والنصح، وذلك في مرحلة أخرى لاحقة. خاصة في ما يتعلق بمرسوم ضريبة الدخل. ولقد ذكرته بأننا سبق وأن رشحنا له بعض الشخصيات المحتملة لمساعدته في هذا الخصوص، إلا أنه تجاهل هذه النقطة. واتفق بأنه سيكون من صالحه عدم تأخير

البت في الاتفاقية في أقرب وقت حيث إن إيجاره السنوي عن إنتاج النفط سيتضاعف بعد التوقيع.

٢. في ما يتعلق بالنواحي الأمنية الخاصة بأنابيب النفط والتي سبق وأن ذكرتها في الفقرة ٥ من رسالتي رقم ١٥٣٣/١ بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٦م أخبرني السلطان بأنه قام أخيراً بكتابة اتفاقية مع شيوخ القبائل السبع والذين من خلالهم تمر أنابيب النفط. وكل شيخ سيكون مسؤولاً عن أمن وسلامة الأنابيب التي تمر بمنطقته وفي المقابل سيدفع له السلطان سنوياً. أما الدروع الذين تغطي أرضهم مساحة ٤٢ ميلاً من أنابيب النفط سيحصلون على ٦٥٠٠٠ روبية سنوياً ولحين البدء في الإنتاج حيث سيزداد المبلغ بعد ذلك نسبياً بحسب الإنتاج. وهذا يبدو سياسة تأمينية رخيصة جداً. إلا أن السلطان أكد لي أن الشيوخ سعداء بالاتفاقية التي أجراها معهم.

٣. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى بيل كاردن بمسقط.

دبليو. أتش. لوس

(W. H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٥٦)

برقية من نيويورك إلى وزارة الخارجية
(بعثة المملكة المتحدة لهيئة الأمم المتحدة)

BC 1071/20(B)

اين كلاير (En Clair)

أمانة التوزيع:

لورد كارادون (Lord Caradon)

رقم: ٣٣٦٣

١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥

سـري وعاجـل

معنونة لوزارة الخارجية برقية رقم: ٣٣٦٣ بتاريخ: ١١ كانون الأول/ ديسمبر

معلومات مكررة للبحرين

برقيتي المباشرة: عمان

ما يلي مسودة قرار يتضمن الوثيقة A/C.4/L.821: القضية العمانية.

شاركت في مسودة هذا القرار الدول الآتية: الجزائر وبوروندي وتشاد والكونغو (برازافيل) الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وقبرص وغانا وغينيا والعراق وجامايكا والأردن وكينيا والكويت ولبنان وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والصومال والسودان وسوريا وتونس وأوغندا والجمهورية العربية المتحدة وفولتا العليا واليمن ويوغسلافيا وزامبيا.

الجمعية العامة

بعد دراستها تقرير اللجنة **الخاصة** بعمان

بعد الإطلاع على قرارها رقم ١٥١٤ (١٥) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ وقرارها رقم ١٩٤٨ (١٨) بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م.

وبعد استماعها لإفادات وبيانات ممثل المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وممثل آيرلندا الشمالية والالتماسات بهذه القضية.

أعربت عن قلقها الشديد حول خطورة الوضع الناتج عن السياسات الاستعمارية والتدخل الأجنبي من طرف المملكة المتحدة في المنطقة.

١. تم أخذ ملحوظات من تقرير اللجنة الخاصة بعمان وعبرت الجمعية العامة عن تقديرها لجهود اللجنة في ذلك.

٢. استنكار واستهجان لاتجاه المملكة المتحدة وسلطات المنطقة في رفضها التعاون مع اللجنة الخاصة بعمان وفي عدم تسهيل مهمتها لزيارتها للمنطقة.

٣. الاعتراف بحق شعب المنطقة ككل لتقرير المصير والاستقلال بما يتماشى ويتطابق مع التعبير عن آمالهم ورغباتهم الحرة.

٤. اعتبار وجود المملكة المتحدة الاستعماري وبكافة أشكاله سبب في منع شعب المنطقة من ممارسة حقوقهم وحقهم في تقرير المصير والاستقلال.

٥. دعوة حكومة المملكة المتحدة لتطبيق الآتي وبصورة عاجلة وفورية في المنطقة :

أ ـ توقف كافة العمليات القمعية ضد شعب المنطقة.

ب ـ انسحاب القوات البريطانية.

ج ـ إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين للمنطقة.

د ـ إزالة الهيمنة البريطانية بكافة أشكالها.

٦. دعوة اللجنة الخاصة لتقصي الأوضاع في المنطقة مع اعتبار تطبيق إعلان منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة حتى يتسنى لها فحص الوضع في هذه المنطقة.

٧. تقديم طلب للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بالتنسيق مع اللجنة الخاصة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق هذا القرار ومن ثم رفع تقرير للجمعية العامة يقدم في جلستها الحادية والعشرين.

الرجاء من وزارة الخارجية التحويل للبحرين رقم ٢٧.

(معلومات مكررة حسب الطلب)

تم إرسال النسخ

الوثيقة رقم (١٣٥٧)

ســري

السفارة البريطانية

الكويت

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م

1024/65

تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley) المحترم

الدائرة العربية

وزارة الخارجية لندن

عزيزي فرانك. . . . ،

كما كان متوقعاً في رسالة كريستوفر كانذي رقم ١٠٢٤/ ٦٥ بتاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر، فلقد أثار الأمير (أمير الكويت) موضوع عُمان وحينما استدعيت أمس وسألني عن وجهة نظري حول مسألة قيامه بمحاولة وساطة بين سلطان مسقط والإمام غالب ـ المتواجد حالياً قي الكويت بزعم تهنئة الأمير ـ وذلك للترتيب لعودة الإمام إلى عمان.

٢ . وبدون تقديم النصح المباشر له بألا يوافق على موضوع الوساطة فإنني اقترحت أن فرصته في النجاح في هذه الوساطة ضئيلة جداً وينبغي عليه أن يقدر جيداً ما سيجنيه من القيام بمهمة من المحتمل أن تفشل.

٣ . واستمررت في القول بأن الوقائع تؤكد أن الإمام كانت لديه العديد من قنوات الاتصال بالسلطان التي كانت مفتوحة أمامه منذ سنوات. إلا أنه لم يتمكن

من تنظيم الترتيبات لعودته لأنه طالب بشروط اعتبرها السلطان غير واقعية. بينما يرى السلطان أن الإمام والذين يقفون معه مباشرة هم متمردون بدأوا وأشعلوا حرباً مكلفة خرجوا منها مهزومين وهاربين خارج القطر. والآن يودون العودة وكان شيئاً لم يحدث. كما أن السلطان كان سخياً وكريماً مع جنودهم وأتباعهم حيث اختار الكثير منهم السلام وقرروا العودة. وفقط القليل من زعمائهم المزعومين فضلوا البقاء بعيداً عن الوطن وذلك لأن الجمهورية العربية المتحدة تساعدهم وتدفع لهم وتشجعهم على فعل ذلك، وإذا ما أرادوا الآن العودة فإن السلطان من جانبه لا يريد عودتهم وهو بالتأكيد لا يرى أي سبب لحثهم أو حفزهم للعودة. وما دام الأمر كذلك فإن صباح السالم لن يحقق أي نجاح في محاولته لإقناع السلطان بتغيير موقفه.

٤. اخبرني صباح السالم أنه في هذه الحالة يعتقد بأنه لن يوافق على محاولة التوسط.

٥. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى بيل لوس بالبحرين.

مخلصكم

جي. أن. جاكسون

(G. N. Jackson)

الوثيقة رقم (١٣٥٨)

سـري

القنصلية البريطانية العامة

مسقط

٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م

BC 1016/42(B)

المحترم أم. أس. واير (M. S. Weir)

الدائرة العربية

وزارة الخارجية ـ لندن

عزيزي مايكل

الرجاء الإشارة إلى رسالتي كل من كرستوفر كاندي رقم ١٠٢٤/ ٦٥ بتاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ورسالة نويل جاكسون رقم ١٠٢٤/ ٦٥ بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر حول شؤون السلطنة.

٢. إذا لم يكن لديكم اعتراض فإنني أود أن أتطرق للمحادثة التي تمت بين جاكسون وأمير الكويت حول عودة المتمردين عندما ألتقي بالسلطان في المرة القادمة.

٣. والسبب الذي أرغب من أجله القيام بذلك أنه سيمدني بذريعة لمعرفة وجهة نظره حول هذا الموضوع. وهذا أحد المواضيع التي أود بصفتي القنصل العام الجديد مناقشتها معه. ثانياً ربما تغير موقفه حول بعض أوجه هذا الموضوع بعد آخر مرة تم التطرق إليه وإذا ما كان الأمر كذلك ينبغي علينا معرفة ذلك.

٤. في ما يتعلق بالنقد الأول الذي أثاره السير اليك كيركبرج للسلطنة

فبالطبع لا ننكر بأنه قد أحاط قطره بسياج. وعلى الرغم من ذلك إلا أن هنالك ظروف مبررة يجب أخذها في الاعتبار من قبل أولئك الذين يجدون أنفسهم يناقشون أوضاع السلطنة مع أشخاص من خارج السلك الدبلوماسي وواضعاً ذلك في ذهني فلقد ذكرتهم هنا. أولاً فإن شعب المنطقة الداخلية ولعدة سنوات كانوا يكنون الكراهية لتدخلات غير المسلمين. ولقد كان استعداد السلطان الكبير في التعامل مع الأجانب إبان القرن ١٩ هو الذي أدى بشكل كبير إلى توسع الهوة بين وسط عُمان والساحل البحري مع نهاية القرن. ويؤكد ثيسجر بأن المسيحيين الذين كانوا يسافرون إلى المنطقة الداخلية في نهاية الأربعينيات كانوا يخاطرون بحياتهم. وتأتي جذور قيود السلطان على دخول الأجانب إلى هذه المنطقة من هذه الحقيقة. وكذلك من خشيته من النتائج التي ستترتب على اغتيال أجنبي هناك. ثانياً فإن تجربته حول دخول العرب من الأقطار المجاورة إلى بلاده لم تكن سعيدة. فحينما كان السعوديون موجودين في واحة البريمي في بداية الخمسينيات فإنهم قد استخدموا وضعهم لمحاولة سرقة جزء من بلده، والذي يقع في شمال البريمي ناحية البحر وجنوب واحة البريمي وحتى منطقة عبري. وثالثاً فلقد كان تعامل السلطان مع المنظمات والهيئات الدولية غير مثمر. فعندما حاول الانضمام لمنظمة الصحة الدولية رفض طلبه. وحينما زار دي ريبينغ السلطنة بصفته ممثلاً خاصاً للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وقام بكتابة تقرير عن الأحوال في السلطنة لاقى تقريره ذلك استخفافاً وتجاهلاً لأنه كان تقريراً محابياً. ولقد ذكرت هذه العوامل فقط حتى أضع الأمر في نصابه وليس للمجادلة بأنه ليس هناك حاجز، وإن للسلطان الحق في تشييد جدار غير قابل للاختراق. وخلال السنوات القادمة أرجو أن يفتح منافذ في ذلك الحائط لعودة بعض رعاياه من الذين ذهبوا للخارج واكتسبوا المعرفة الفنية والمهارات التي سيحتاج لها بلده لأي تنمية.

٥ . في ما يتعلق بنقد السير اليك كيركبرج الثاني الخاص باعتماد السلطان على الإنكليز بشكل رئيس أضع الحقائق التالية حتى يتم وضع الأمر في نصابه الصحيح :

أ ـ تتكون قوات السلطان المسلحة وسلاح الجو السلطاني في معظمها من ضباط بريطانيين وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من الضباط الباكستانيين والسلطان يريد عدداً أكبر من الضباط الباكستانيين مما يحصل عليه. وهناك العديد من البريطانيين من الرتب المختلفة ومعظم العناصر الأجنبية تأتي من بلوشستان.

ب ـ القوة البريطانية المكونة من الضباط تقتصر بصورة كبيرة على قطاعات معينة من القطر ويمكن القول إنهم يتواجدون في المناطق الواقعة حول الجبل الأخضر. ولم يقوموا إلا بزيارات قليلة للمنطقة الشرقية (وهي المنطقة الواقعة إلى

الداخل ناحية الجنوب والجنوب الشرقي من مدينة مسقط ناحية المحيط الهندي) ولم يكن يسمح لهم بدخول محافظة ظفار إلا مؤخراً وحينما تمكنت قوة الضباط الباكستانيين في ظفار من حفظ الأمن وتأمين الوضع.

ج ـ وبالنسبة للقوات المسلحة فلدى السلطان ثلاثة فقط من الموظفين البريطانيين بينما تتضمن قائمة رواتبه أكثر من مائة من الآخرين معظمهم قادمون من هذا القطر وكذلك من باكستان وعدد أقل من الهند.

د ـ بين الشركات التي لديها حق الامتياز واحدة إنكليزية ـ هولندية والثانية أمريكية وهناك سبب وجيه يدعو للاعتقاد بأن السلطان على وشك منح حق امتياز قاع البحر لاتحاد بعض المؤسسات الألمانية.

هـ ـ وبحسب علمي ومعرفتي فإن السلطان لا يعتمد على البريطانيين في تلقي الإرشاد والنصح في ما يتعلق باستثمار احتياطاته بل يعتمد في ذلك على الأمريكيين.

وبالطبع ستظل مسألة اعتماد السلطان علينا أكثر من أي قطر أجنبي آخر حقيقة باقية وهذا أمر تشير الدلائل إلى أنه سيستمر. إلا أن طريقة النظر إليه قد تتبدل كما آمل إذا ما كان حق الامتياز الثالث سيكون من نصيب ألمانيا الغربية. وهذا سيكون بمثابة دليل على أنه يدرك الحاجة لزيادة عدد الأقطار الأجنبية والتي تربطه معها علاقات وروابط والتي من خلالها يمكنه الاعتماد على الموظفين من بين أشياء أخرى.

٦ . أرسل نسخة من هذه الرسالة لفيلبس في البحرين ولامب في أبو ظبي وجاكسون في الكويت وبراون في جدة.

مخلصكم

دي. سي. كاردن

(D. C. Carden)

الوثيقة رقم (١٣٥٩)

ســـري

دار الاعتماد

البحرين

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م

1090

تي. أف. برنشلي (T. F. Brenchley) **المحترم**

الدائرة العربية ـ وزارة الخارجية لندن

عزيزي فرانك. . ،

الرجاء الإشارة إلى الفقرتين ٢ و٣ من رسالة كاردن رقم ١٠١٩ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر إلى مايكل واير المتعلقة بالمحادثة التي أجراها نويل جاكسون في الكويت مع الأمير حينما أثار الأخير موضوع متمردي عمان. ولقد دأب الأمير على طرح هذا الموضوع بالطبع بصورة متكررة والسلطان مدرك لاهتمام الكويت بهذا الموضوع.

٢. وبينما أتفهم السبب الذي من أجله يرغب كاردن في ذكر هذه المحادثة للسلطان. فمن وجهة نظري إن ذلك سيأتي بنتائج عكسية. وأحد الأسباب يكمن في عدم مقدرتنا على التأثير على السياسية الباكستانية في مسألة تجنيد وإعارة الباكستانيين الذين يعتبرهم السلطان بمثابة دفاعه الأول ضد المتمردين لكي ينضموا إلى قواته المسلحة مما جعله يسخط علينا. وفي مزاج مثل هذا فقد يأخذه علينا كخطأ حتى ولو ألمحنا له أن عليه التفكير مرة أخرى في السماح بعودة زعماء المتمردين، كما أنه قد يعيب علينا موقفنا في جلسات الأمم المتحدة

الأخيرة حول عمان. كما أن السلطان في حالة تطرق كاردن لمحادثة نويل جاكسون مع الأمير قد يقفز إلى استخلاص نتيجة مفادها أننا كنا مخيبين للآمال ومحبطين بالموافقة على إحالة الموضوع إلى لجنة المستعمرات، وبأننا نشجع الدول العربية مثل الكويت لكي تعمل كوسيط معه. ويمكن القول إنه يبدو من غير المحتمل أن يوافق زعماء التمرد على العودة بشروط السلطان عندما يجدون أن من يساعدهم من العرب في هيئة الأمم المتحدة قد حقق لهم مؤخراً نجاحاً معتبراً ويتوقعون أن تكون النتائج في صالحهم.

٣. وعلى أي حال هل سيكون من مصلحة السلطان (وبالتالي مصلحتنا) عودة غالب والبقية إلى عُمان في المستقبل القريب. إنني أشك في ذلك حتى ولو قبلوا بشروط السلطان فإنني أشك كثيراً ولدي ريبة في إمكانية الثقة بأن يعيش هؤلاء الرجال بسلام في السلطنة، حيث إن عليهم التزامات عميقة ومديونية لكل من القاهرة وبغداد. وإنني لا أرى سبباً يمنع الجمهورية العربية المتحدة والعراق من استخدام نفوذهم في السلطنة. وعلى كل حال فإنني لا أتوقع أن يكون السلطان قد غير رأيه تجاههم منذ أن نوقش هذا الموضوع معه آخر مرة. وحقيقة سأكون مندهشاً لو أنه غير رأيه فيهم. فلقد وقف في وجههم خلال السنوات العجاف التي كان فيها ضعيفاً. فمن المستبعد أن يرغب في عودتهم الآن. فهو الآن على أعتاب عصر جديد من النفط في السلطنة سينجم بحد ذاته عنه الكثير من الضغوط والمصاعب من دون المخاطر الإضافية التي قد تنجم عن عودة زعماء التمرد. بعد الأخذ في الاعتبار جميع الأمور أعتقد أنه سيكون من صالحنا ألا نتطرق لمسالة المتمردين هذه معه في هذا المرحلة.

٤. أرسل نسخة من هذه الرسالة لكاردن في مسقط ولامب في أبو ظبي وجاكسون في الكويت ومان في جدة.

مخلصكم

دبليو. أتش. لوس

(W. H. Luce)

الوثيقة رقم (١٣٦٠)

سـري

وزارة الخارجية

SW1

١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥م

BC 1052/6

صاحب السعادة السير وليام لوس (Sir William Luce)

المعتمد السياسي في الخليج الفارسي

البحرين

لقد أوليت اهتماماً بالغاً لرسالتكم رقم (١٠٤٣) بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر والمتعلقة بعلاقة حكومة صاحبة الجلالة بسلطان مسقط وعمان ولقد ناقشتها مع روجر الين. وبما أن وجهة نظرنا وآراءنا حول هذه المسألة لا تتطابق مع آرائكم، فإنني أكتب لكي أوضح نقاط الاختلاف وكيف أننا نرى الأمور وحتى أعطيك فرصة التعقيب وإبداء وجهة نظرك وذلك قبل أن نصدر قراراً وزارياً. ولقد علمت من فرانك برنشلي بأن ستيوارت كروفورد بما لديه من خبرة طويلة في مثل هذه الأمور قد وافق. إلا أن هناك وكما سترى قد حدث تطور جديد لم تكن أنت ولا هو تعلمان به حينما ناقشتما الأمر مع بعضكما البعض.

٢ . وأبدأ الحديث بالقول بأنه شيء غير طبيعي هذا الأيام بأن تكون لحكومة صاحبة الجلالة قنصلية فقط مع دولة مستقلة. وفي الحقيقة فإننا وعلى ضوء تعاملنا الراهن (ما عدا مسقط) هي أننا نهدف إلى أن نقصر علاقاتنا على المستوى القنصلي على وجه الخصوص وفقط في الظروف التي لنا فيها أسبابنا السياسية للتأكيد على

عدم الاستقلال كما هو الحال مع تايوان وفييتنام الشمالية على سبيل المثال. وإلا فإن لدينا مرونة في رفع المستوى الدبلوماسي إلى درجة السفراء. وليس هنالك اعتراض إداري بل هنالك مصلحة سياسية في أن يكون لنا سفير في السلطنة اكثر من قنصلية عامة أو حتى قنصل.

٣. وعلاوة على ذلك فحقيقة أن لدينا علاقات على المستوى القنصلي فقط مع السلطنة فهو من الناحية العملية يؤدي إلى معاملتنا لها بطريقة مختلفة من كل الدول المستقلة الأخرى. فعل سبيل المثال في أثناء أزمة روديسيا الحالية توجه العديدون إلى بعثاتنا الدبلوماسية المنتشرة في كل أنحاء العالم من أجل القيام باتصالات مع الحكومات المعتمدة لديها. وبعض هؤلاء (لكن ليس جميعهم) كرر ذكرهم لك للعلم وتحت أي ظرف فلا داعي للاتصال بحكومة السلطان أو توجيه القنصل لفعل ذلك. فهذا أمر ليس بذي بال حيث إن السلطان ليست لديه علاقات أو روابط تجارية أو غيرها مع روديسيا وليس لديه حق التصويت في الأمم المتحدة. ولكنه أمر غير منطقي تماماً. والحقيقة الواضحة هي أن لا أحد يعلم ويدرك، حتى من بين الذين يعملون ويخدمون معنا حقيقة أن السلطنة دولة مستقلة سوى الضباط الذين يتعاملون مع شؤون الجزيرة العربية. وحتى عندما تكون لدينا سفارة في مسقط فالكل سيعلم بها والأخطاء غير المقصودة التي ترتكبها بعثتنا في الخارج ستقل وتتقلص.

٤. والجهل بخدماتنا الراهنة أمر لا يدعو للدهشة من قبل الخدمات الدبلوماسية الأجنبية (ما عدا الأمريكيين الخبراء في الشؤون العربية) وحينما تكون لنا محادثات على المستوى الرسمي حول شؤون الشرق الأوسط مع الألمان أو اليابانيين فهؤلاء أي الجاهلون لخدماتنا سيندهشون حين ما يسمعوا بأن السلطنة ليست محمية بريطانية مثل البحرين. وإذا ما علم بأن لدينا سفارة في مسقط فلن تكون هنالك حاجة لتوضيح هذه النقطة. وما قمنا به من جهود طارئة ومستعجلة وحشد ولقاءات في العواصم على ضوء مناقشات الأمم المتحدة حول القضية العمانية لم يكن له أثر بعيد المدى بالتأكيد.

٥. واعتبار آخر ذو علاقة هنا يتمثل في رغبة الوزراء في أن نتوجه بتحديث علاقاتنا مع دول الخليج. وهذا يتضمن مظهرنا الخارجي وحقيقة هذه العلاقات كما يتضمن أيضاً تطوير قنصليتنا العامة في مسقط وترقيتها إلى سفارة. لذا التمس منهم الشروع بتحرك نحو تحديث وتطوير ملموس.

٦. هذا يقربني من الحقيقة أي حقيقة وضعنا في السلطنة المتميز والمختلف

عن المظهر الخارجي بالنسبة لعلاقاتنا مع السلطان وإنني أقبل حجتك وجدالك بأن درجة تدخلنا في شؤون السلطنة لا يتأثر بطريق أو أخرى بشكل التمثيل البريطاني. لكن على العكس فإنه يبدو لي بأن تغييراً على وشك الحدوث حول تورطنا وتدخلنا في الشؤون السياسية للسلطنة لذلك فسيكون من المستحسن لذلك أن يكون معكوساً بتغيير متطابق ومتماثل لشكل وهيئة تمثيلنا الديبلوماسي.

٧. وما أفكر فيه هو أن أي تغيير حقيقي وملموس من هنا سنمارسه ونتمكن من القيام به لن يكون له أي تأثير هام على السلطان حول اثنين من القضايا الهامة التي أنت والذين سبقوك قد ناقشتهما معه خلال سنوات. وعلى وجه التحديد قضية البريمي (بما يشمل خطة اللاجئين التي جاء بها دي ريبينغ) والقضية الثانية هي قضية المتمردين العمانيين. ولقد أخبرني برنشلي أنه وبغض النظر عن الضغوط التي مارستموها انتم وآخرون على السلطان فإنه حقيقة لم يتحرك قيد أنملة تجاهها خلال السنتين والنصف التي عمل فيها في الدائرة العربية. وفي الحقيقة وحينما يتعلق بموضوع المتمردين فالسلطان أظهر إشارات تراجع إلا أنه تراجع قليل. ومع قرب توقف مساعدتنا المالية (وهي لم تمنحنا أي تأثير في نقطٍ مثل هذه) أعتقد شخصياً بأننا قد وصلنا إلى نهاية الطريق حول هذين الموضوعين سواء عدنا إلى إيجاز السلطان حولهما أو لم نعد.

٨. ومن الناحية الأخرى فإن النقاط الإنكليزية المسقطية أي ما يجمع بينهما ستزداد أهميتها مع ما سيجلب إنتاج النفط من ثروة للسلطنة. كما أن التجارة على وجه الخصوص ستنمو وستزداد كذلك أعمال القسم القنصلي. ولا أرى أي دور يمكن لدار الاعتماد أن يلعبه حول هذه النقاط. وسيكون من الأفضل أن يتم التعامل مع هذه المسائل مباشرة بين لندن ومسقط بدون حتى إرسال نسخ من الرسائل إلى البحرين.

٩. وبالتالي أتوصل إلى نتيجة أنه إذا كنت تعتقد أن السلطان سيفضل عدم التعامل مع المعتمد السياسي عندما يكون لديه سفير فإن الخسارة قد تبرهن أنها أقل مما كانت عليه في الماضي كما يشير تاريخ علاقاتنا معه. وفي نفس الوقت فهناك أمل في أنه سيظل مرحباً بزيارات يقوم بها المعتمد السياسي من وقت لآخر. وعلى كل حال فهو مقيد على الرغم من عزلته بأن يكون مهتماً بما يحدث حول حدوده ورغبته في معرفة أخبارها. وخاصة حول الأمور الأمنية التي عانى منها كثيراً وهو مدرك بما فيه الكفاية أن التقرب والاتصال اللصيق بينه شخصياً وبين السفير وبين المعتمد السياسي أمر يقع في مصلحته واهتمامه.

١٠. وهناك نقطة تحول تتمثل في عدم رغبته الحالية في التعامل مع نائب القنصل العام حينما يكون القنصل العام غائباً فإن ذلك سينتهي حينما تنحصر المسألة في استقبال القائم بالأعمال أثناء غياب السفير. وحجته الحالية كما أفهم بأنه سيتعامل مع ممثلين اثنين من قبل حكومة صاحبة الجلالة وليس مع ثلاثة. كما أنه سيعتبر زيارات المعتمد السياسي كأمر إضافي تحت النظام الجديد.

١١. وهناك مستجد جيد يتعلق بالتوقيت فحينما يطالب هو ويصر على علاقاته مع القنصلية لفترة طويلة فنحن نحتاج إلى تبرير شعبي من أجل التغيير في التمثيل الديبلوماسي كما أننا لا نريد أن نوصي بأي طريقة ما بأن السلطنة أصبحت أكثر استقلالاً مما مضى. وفي السنة القادمة سنتمكن بأن تكون لنا حجة (مع بعض الحقيقة الفقرة ٨ أعلاه) بفرض تغييرات في السلطنة مما ستحتاج لها السلطنة بسبب إنتاج النفط مما ستزيد من مسؤوليات ممثلينا في مسقط ومن ثم يبرر لذلك ويعطي حجة لترقية دورنا وتمثيلنا الديبلوماسي، كما نستطيع بالطبع أن نستعمل نفس الحجج والذرائع عام ١٩٦٧ لكن لا يبدو بأننا سنجني شيئاً في تأجيل قصير إلى ما بعد تاريخ مغادرتك.

١٢. لقد اقتنع روجر ألن بهذا، ولقد استقيت معلومات من السفارة الأمريكية وتبدو بأنها تحسم الأمر من حيث التغيير نفسه والتوقيت. كما نعلم فلقد أبدينا لدى الخارجية الأمريكية منذ بعض الوقت الرغبة في تعيينهم قنصلاً مقيماً في مسقط ولقد كانوا يفكرون في إمكانية تحقيق ذلك. لقد اطلع باجيلتون ـ ضابط دائرة الشرق الأوسط في السفارة الأمريكية في لندن ـ برنشلي بأنه قد تم اتخاذ حسم الموضوع وإنهم سيفتحون سفارة في مسقط وليس قنصلية حيث أنهم يعتقدون بأن أمراً غير عادي وغير طبيعي أن تكون لهم قنصلية بدلاً عن سفارة في علاقاتهم مع دولة مستقلة. وعلاوة على ذلك فإنهم الآن يدرسون ويبحثون (على الرغم من أنهم لم يصلوا بعد لقرار) تحركاً سريعاً نحو هذا الاتجاه لاستغلال الفرصة في أن هيرمان ايلتس والذي قد عين سفيراً أمريكياً في جده هو في الحقيقة صديق حميم وقديم للسلطان. والفكرة هي في أن يعينوه في مسقط مع الإقامة في جدة ويعينون قائماً بالأعمال في مسقط. وفي ذلك فإنهم سيحتاجون لموافقة من الكونغرس الأمريكي وذلك سيتطلب حوالى سنة لتحقيق هذا الهدف.

١٣. وبالطبع فإن الاحتمال مازال قائماً بأن يتأخر تنفيذ هذه الخطة الأمريكية. إلا أنها تأخذ الدراسة والبحث في واشنطن. كما أنني أعتقد بأن نفوذ ايلتس سوف يستخدم لذلك. لم يعد السفير الأمريكي في جدة مفوضاً في الكويت

وتعز كما كان عليه الأمر في السابق. لذا فإن مسألة تفويضه في مسقط سيكون من الأمور التي من شأنها تعزيز دورهم الإقليمي.

١٤ . يبدو أن أمراً غير محتمل أو قابلٍ للتصديق في أن يكون هنالك سفير أمريكي في مسقط حتى ولو سفير غير مقَيم، وذلك قبل أن يكون في مسقط سفير بريطاني. وفي الحقيقة فإنني أعتقد بأنه من المرغوب فيه جداً بأن نسعى إلى تعيين سفير لنا للسلطان قبل أن يفعل ذلك الأمريكيون. وعلى كل حال ليس لدينا شهور كثيرة لنضيعها.

١٥ . الرجاء إطلاعي في أقرب فرصة يكون لديك فيها وقت للتفكير في المسألة إذا كانت النقاط المثارة أعلاه جعلتك تعدل في وجهات نظرك؟ أرسل نسخة من هذه الرسالة لكاردن إلا أنني لن اطلب أي تعقيبات منه حيث إنه وصل منذ فترة قريبة فقط إلى مسقط.

إي. أم. روس

(E. M. Rose)

الوثيقة رقم (١٣٦١)

دار الاعتماد

البحرين

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م

BC 1052/6(A)

إي. إم. روس (E. M. Rose) المحترم

وزارة الخارجية

SW1

عزيزي روس....،

إشارة إلى رسالتكم رقم ١٠٥٢/٦ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر حول علاقات حكومة صاحبة الجلالة مع سلطان مسقط فإنني آسف لعدم تمكني من الرد عليها عاجلاً كما تعلم بأنني قد كنت مشغولاً.

٢. سأقول مباشرة بأنني أتفق تماماً بأن نية الأمريكان لفتح سفارة لهم في مسقط وبحثهم عن ذلك يحسم مسألة مستوى تمثيلنا الديبلوماسي في مسقط. وأتفق كذلك بأنه من المرغوب فيه جداً الشروع في تنفيذ فكرة فتح سفارة في مسقط قبل أن يفعل ذلك الأمريكيون. ولولا هذا التسابق الذي يضيف عاملاً جديداً لكنت احتفظت بآرائك بأن توازن الحجة وضد التغيير في الوقت الراهن. إلا أنه وكما هو الحال من مستجدات فسيكون من الناحية النظرية أن نتبع هذه الحجة ونسرع في فتح سفارة لنا في مسقط.

٣. ولا بد كذلك من وضع الشروط والوسائل لدراسة وتقييم التغيير وطبيعة

العلاقة التي نهدف إليها لتأسيسها بين المعتمد السياسي والسلطان بعد حدوث التغيير. وفيما يتعلق بالوسائل والشروط فإن في نيتي اطلاع السلطان بذلك أثناء زيارتي القادمة لصلالة. وربما تكون زيارتي لصلالة في نهاية شهر شباط/ فبراير أو بداية شهر آذار/ مارس. كما سأطلعه بمغادرتي شهر تموز/ يوليو وباسم خليفتي. وأعتقد بأنك تعتقد معي بأنه سيكون من الخطأ أن نلمح له بذلك وبأن كل شيء سيكون كما كان عليه في السابق، لذا فإنني أقترح بأن أطرح عليه مسألة السفارة في نفس الوقت. ولا أعلم ما الذي سيكون ردة فعله إزاء هذا لربما قد يوافق على ذلك. إلا انه من المحتمل ربما يفضل تأجيل ذلك، أي فتح السفارة، لحين عودته لمسقط في شتاء عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ إلا انه لا بد من أن تكون على يقين من أن السلطان لن يسمح للأمريكيين بفتح سفارة لهم في مسقط قبل أن نفعل ذلك نحن. وإذا ما وافقت على افتراضي هنا فسأحتاج لتعليمات لتحقيق ذلك وإلى أي مدى ينبغي علي الضغط عليه إذا ما عارض مبدأ فتح السفارة أو ميقاتها.

٤ . ومسألة العلاقة بين المعتمد السياسي والسلطان بعد فتح السفارة في مسقط له وجهان. أولاً هناك علاقته مع السفير وهنا أعتقد بأنه مسؤول تجاه التعاون السياسي العسكري في المنطقة ككل وله الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بمصالح السلطنة وإبداء الآراء التنموية التي قد تؤثر على دول الخليج. والوجه الثاني الذي يهم علاقة المعتمد السياسي بالسلطنة هو حصولنا فقط على موافقة من السلطان حول الزيارات غير الرسمية للمعتمد السياسي لمناقشة الأمور المصلحية معه ومع السفير في منطقة الخليج بصفة عامة وخاصة شؤون الدفاع أو أي مواضيع أخرى تهم واحدة أو أكثر من دول الخليج. وفيما يتعلق بهذا الشأن فإنني أفكر في البريمي ومتمردي عمان. وإنني لا اقترح مناقشة هذين الأمرين تفصيلياً مع السلطان، فعلى الرغم مما جاء بخصوصهما في الفقرة ٧ من رسالتك فهناك ستكون مناسبات حيث يكون الظرف افضل للمعتمد السياسي من أن يتمكن من الحديث بشأنهما بصورة مباشرة مع السلطان.

٥ . وفيما يختص بالموضوع الهام ألا وهو النظام الاستخباري في السلطنة وارتباطه بمركز الاستخبارات في البحرين (انظر إلى رسالة هوارس فيليبس رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس لبرنشلي) فأعتقد بأننا ينبغي أن نعتبر ذلك فيما بيننا على أنه تعاون سياسي عسكري يهدف إلى المحافظة على الترتيبات والتنظيم لأكبر فترة ممكنة. لذا فإنني أعتقد بأنه ليس علينا أن نذكر ذلك للسلطان أملاً في أن يسمح باستمرار الترتيبات في الوقت الراهن. وإذا ما طرح هو نفسه هذه المسألة من البداية أو في مراحل متأخرة فعلينا أن نترك الأمر لدائرة الاستخبارات.

إلا أنه ينبغي علينا كذلك محاولة إقناعه وكذلك لمصلحته الشخصية لحفظ العلاقات بين نظامه الاستخباري والمركز بالبحرين. وإذا ما طرح مسألة دائرة الاستخبارات حينما أذكر له موضوع فتح السفارة فإنني سأستغل عامل الوقت وسأقول له بأن هذا الموضوع من الأفضل أن تتم مناقشته مع وزارة الخارجية حينما يكون في لندن الصيف القادم (حيث ينوي التواجد هناك خلال تلك الفترة).

٦. وإذا ما قبلت آرائي وأفكاري حول العلاقة المستقبلية بين المعتمد السياسي والسلطان فالتعليمات حول الكويت الملحقة مع مذكرة وزارة الخارجية رقم ١١٩ (٨/١٨٩١) بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١م المرسلة إليّ تعتبر نموذجاً مفيداً على الرغم من أنها تحتاج لتعديلات خاصة لكيما تسمح لحقيقة أن حكومة صاحبة الجلالة ليس لديها اعتراض حول نموذج الكويت لمساعدة السلطان. وبالطبع لن تكون هناك ضرورة للاستعجال لصياغة نفس شكل التوجيه على ضوء الأوضاع في السلطنة حيث إن السلطان لن يطلع عليها.

٧. إذا ما قبل الاقتراح في الفقرة ٣ أعلاه فإنني أرجو الحصول على التعليمات قبل حلول منتصف شهر شباط/ فبراير.

٨. أرسل نسخة من هذه الرسالة لبيل كاردن في مسقط.

مخلصكم

دبليو. إتش. لوس

(W. H. Luce)

الرسائل



الوثيقة رقم (١٣٦٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الدوحة في ٥/ ٥/ ١٩٥٩م الموافق: ٢٧/ ١٠/ ١٣٧٨هـ

حضرة الأمجد الفاضل الشيخ إبراهيم بن حمد الحارثي، الموقر
رئيس مكتب إمامة عُمان بدمشق

تحية العروبة الصادقة، تحية من عند الله مباركة طيبة ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في عملكم وبعد: ـ استلمنا بمزيد من الفرح والسرور والشكر والتقدير رسالتكم الكريمة المؤرخة في ٢٨/ ٤/ ١٩٥٩ الموافق ٢٠/ ١٠/ ١٣٧٨هـ وتلوناها حرفاً حرفاً بمزيد من الفرح والطرب والسرور. وإننا إذ نشكركم شكراً جزيلاً يعجز القلم عن كتابة ما يتلوه اللسان عن معاني هذا الشكر. هذا وقد أشرتم في كتابكم باتصالكم بالمسؤولين بوزارة التربية والتعليم بالإقليم السوري، كما أشعرتمونا عن تحقيق رغبتنا في إمكانية تأمين الدراسة هناك على نفقة الحكومة مع تأمين إعاشتنا الشهرية أيضاً. إلا أنهم على غير استعداد لدفع أي نفقات سفرية من قطر إلى دمشق. وهذا الذي منعنا من أن نرسل لكم أسماء الطلاب الراغبين في الالتحاق بمدارس دمشق لأن معظم هؤلاء الطلاب فقراء لا يستطيعون تحمل نفقات السفر. وسنبقى هنا ندرس بمدارس قطر حتى نحصل على الشهادة الإعدادية بعد سنتين والثانوية بعد خمس سنوات وفينا من سيحصل على الشهادة الثانوية بعد أربع سنوات إن شاء الله.

وأخيراً نكرر آيات الشكر والتقدير ونتمنى لكم التوفيق. كما أننا نود منكم أن لا تقطعوا المراسلة عنا فنحن في حاجة ماسة إلى كلماتكم ونصائحكم وإرشاداتكم الكريمة ونحن فداء لعُمان والله أكبر والنصر لعُمان.

طلاب عُمان بمدارس قطر

ملحوظة:

نرجو أن تكون رسائلكم على العنوان التالي:

الطالب: عبد الرحمن الرستماني ـ معارف قطر ـ القسم الداخلي ـ الدوحة ـ قطر الخليج العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الدوحة في ٥-٥-١٩٥٩م　　٢٧-١٠-١٣٧٨هـ

حضرة الأمجد الفاضل الشيخ ابراهيم بن حمد الحارثي رئيس مكتب امامة عُمان بدمشق الموقر

تحية العروبة الصادقة، تحية من عند الله مباركة طيبة ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في عملكم وبعد: - استلمنا بمزيد الفرح والسرور والشكر والتقدير رسالتكم الكريمة المؤرخة في ٢٨/٤/١٩٥٩ الموافق ٢٠/١٠/١٣٧٨هـ

وتلوناها مرة مرة بمزيد من الفرح والطرب والسرور وإنما إذ نشكركم شكراً جزيلاً يعجز القلم عن كتابة ما يتلوه اللسان عن معاني هذا الشكر.

هذا وقد شعرتم في كتابكم باتصالكم بالمسئولين بوزارة التربية والتعليم بالاقليم السوري كما أشعرتمونا عن تحقيق رغبتنا في امكانية تأمين الدراسة هناك على نفقة الحكومة مع تأمين اعاشتنا الشهرية أيضاً إلا أننا على غير استعداد من دفع أية نفقات سفرية من قطر الى دمشق. وهذا الذي منعنا من ان نرحل لكم لاحتياد الطلاب الراغبين في الالتحاق بمدارس دمشق لأن معظم هؤلاء الطلاب فقراء لا يستطيعون تحمل نفقات السفر. وسنبقى هنا ندرس بمدارس قطر حتى نحصل على الشهادة الابتدائية بعد سنتين والثانوية بعد خمس سنوات وفينا من سيحصل على الشهادة الثانوية بعد أربع سنوات ان شاء الله

وأخيراً نكرر آيات الشكر والتقدير ونتمنى لكم التوفيق. كما اننا نود منكم أن لا تقطعوا المراسلة عنا فنحن في حاجة ماسة الى كلماتكم ونصائحكم وارشاداتكم الكريمة ونحن فداء لعمان والله أكبر والنصر لعمان

طلاب عُمان بمدارس قطر

ملحوظة

نرجو ان تكون رسائلكم على العنوان التالي

الطالب: عبدالرحمن الرستاقي - معارف قطر - القسم الداخلي - الدوحة - قطر الخليج العربي

الوثيقة رقم (١٣٦٣)



الجمهورية العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاوقاف
ادارة الثقافه

السيد الاستاذ محمد حمد الحارثى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد ،

فتقديرا لكفاحكم المجيد وتضحياتكم فى سبيل نصرة العروبة والاسلام ـ يسرنا أن نبلغكم رغبة السيد الاستاذ الوزير فى اختياركم عضوا فى المجلس الأعلى للشئون الاسلاميه .

ونرفق بهذا اللائحة الداخلية للمجلس وهى توضح أهدافه ومشروعاته .

والسلام عليكم ورحمة الله ،،

١٩٦٠/٧/٢٨

مدير ادارة الثقافه

السيد سابق

الوثيقة رقم (١٣٦٤)

رابطة الطلبة العُمانيـــين

التاريخ: ٤/ ٩/ ١٩٥٩م

مسقـــط

حضرة الفاضل السيد رئيس مكتب إمامة عُمان بدمشق المحترم

تحية واحتراماً . . ،

نبعث إليكم الآن اسمين لطالبين عُمانيين نرجو أن تعملوا لهما الترتيبات اللازمة لقبولهما للدراسة على نفقة وزارة التربية والتعليم في دمشق وهما:

(١) علي إسماعيل سويد

(٢) عبد الرحمن حسن

وسيصلان إلى دمشق في خلال أسبوعين من تاريخ هذه الرسالة وسيقومان بالإبراق إليكم لإخباركم عن موعد وصولهما دمشق على وجه التحديد. وإننا في صدد إرسال طلبة آخرين. وتقبلوا فائق السلام والاحترام.

الأمين العام لرابطة الطلبة العُمانيين

محمد الزبير علي

ملحوظـــة:

بمناسبة وجودي في مسقط فإنـي أبعث هذه الرسالة إلى قطر لترسل بالبريد الجوي من هناك.

رابطة الطلبة العمانيين

التاريخ ‏/ / ١٣٧ هـ
٤ / ٩ / ١٩٥٩ م

مسقط

حضرة الفاضل السيد رئيس مكتب إمامة عمان بدمشق المحترم

تحية واحتراما؛

نبعث اليكم الآن باسمين لطالبين عمانيين نرجوا أن تعملوا لهما الترتيبات اللازمة لقبولهما للدراسة على نفقة وزارة التربية والتعليم في دمشق وهما:

(١) علي اسماعيل سويد

(٢) عبد الرحمن حسن

وسيصلان الى دمشق في خلال أسبوعين من تاريخ هذه الرسالة وسيقوما بالابراق اليكم لاخباركم عن موعد وصولهما دمشق على وجه التحديد وانشأ في صدد ارسال طلبة آخرين. وتقبلوا فائق السلام والاحترام

الأمين العام لرابطة الطلبة العمانيين
محمد الزبير علي
[توقيع]

ملحوظة:
بمناسبة وجودي في مسقط فاني أبعث هذه الرسالة الى قطر لترسل بالبريد الجوي من هناك.

الوثيقة رقم (١٣٦٥)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الاقليم الشمالي
دمشق

الرقم
التاريخ
الموضوع :

٥٧٢٩/٦١/ت

السيد ابراهيم الحارثي رئيس مكتب امامة عمان
دمشق

تحية طيبة وبعد

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ٢٠/٣/١٩٦٠ بشأن منح الطالبين فيصل عمر سليمان وعمر احمد عفيف من أبناء الجنوب العربي والمقيمين في اندونيسيا كرسيين مجانيين في احدى كليات جامعة دمشق واعلامكم بالشروط الواجب توفرها في قبول المذكورين فيها .

يشترط للقبول في احدى كليات جامعة دمشق أن يحمل الراغب بالانتساب اليها شهادة الدراسة الثانوية او مايعادلها ، هذا وقد تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة /٤٥/ انه يقترح المجلس الاعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم من غير أبناء الجمهورية العربية المتحدة وشروط قبولهم ويصدر بذلك قرار من وزير التربية والتعليم .

واننا نوافق على تخصيص الطالبين المذكورين بمنحتين جامعيتين في حدود ١٢٥ ليرة سورية شهريا لكل منهما ابتداء من مطلع العام الدراسي الجامعي القادم فيما اذا توفرت فيهما شروط القبول للجامعة .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام

وزير التربية والتعليم

صورة لمديرية التعليم الثانوى / مع الاصل/
صورة لمديرية المحاسبة

الوثيقة رقم (١٣٦٦)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الاقليم الشمالي
دمشق

٥٧٤ ٥/٦١ ث

الرقم ....
التاريخ ....
الموضوع : ....

السيد ابراهيم الحارثي رئيس مكتب امامة عمان
دمشق

تحية طيبة وبعد

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٣/ ٣/ ١٩٦٠ المرافق لكتاب رئيس رابطة اولياء الأمور بزنجبار بشأن منح عدد من الطلاب العرب مقاعد دراسية مجانية في كليات الجامعة والمدارس الثانوية والمعاهد الدينية في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة •

نوافق على تخصيص بعض المنح لأبناء زنجبار وذلك ابتداء من مطلع العام الدراسي القادم في حدود ست منح نصفها للدراسة في كلية الشريعة ونصفها الآخر للدراسة في المدارس الثانوية ، شريطة أن تتوفر شروط القبول لدى الطلاب الموفدين الذين سيتمتعون بهذه المنح الدراسية •

هذا واننا ندرج لكم فيما يلي شروط القبول في كلية الشريعة وشروط القبول في المدارس الثانوية:

آ ـ شروط الانتساب لكلية الشريعة:

يشترط في انتساب الطالب الى هذه الكلية ان يكون حاملا شهادة الدراسة الثانوية او مايعادلها او شهادة الدراسة الثانوية الشرعية على أن يكون الطالب حاصلا في هذه الحالة على ٧٠٪ من مجموع الدرجات •

وقد جاء في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٪ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة مايلي :

((ويقترح المجلس الاعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم من غير ابناء الجمهورية العربية المتحدة وشروط قبولهم ويصدر بذلك قرار من وزير التربية والتعليم)) •

ب ـ شروط الانتساب للأول الثانوي :

آ ـ ان يكون التلميذ حائزا على الشهادة الاعدادية العامة او مايعادلها •

ب ـ الا تزيد سنه في اول العام الدراسي على سبع عشرة سنة ويمكن في حالات الضرورة التجاوز بحدود سنتين •

حـ ـ نجاحه في الفحص الطبي •

../..

وفي كل الاحوال على الطالب ان يحمل الوثائق اللازمة كهويته الشخصية والاوراق المثبتة لدراسته .

هذا ويمنح الطالب من ابناء البلاد العربية الذى يقبل في المدارس الثانوية اضافة الى دراسته المجانية مبلغا قدره مائة ليرة سورية شهريا ويمنح الطالب الذى يقبل في كليات الجامعة مبلغا بحدود / ١٢٥/ ليرة سورية تصرف من موازنة وزارة التربية والتعليم .

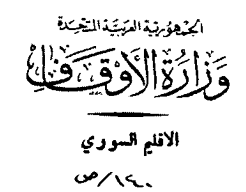
علما بأن الدراسة في مدارس الاقليم الشمالي تبدأ في اول الاسبوع الثاني من شهر ايلول وعلى الطلاب الذين سيتمتعون بهذه المنح ان يكونوا في دمشق في اول ايلول .

وختاما تفضلوا بقبول التحية والاحترام

م وزير التربية والتعليم

صورة الى مديرية التعليم الثانوى

الوثيقة رقم (١٣٦٧)



الاقليم السوري

١٩٠/ص

حضرة رئيس مكتب امامة عمان بدمشق المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فيسر وزارة الأوقـــاف أن تساهم في تسهيل مهمة الطلاب العمانيين الموجودين في دمشق الذين يتلقون العلوم في مدارسها وتحقيقا لهذا القصد أوعزنا لمن يلزم لتأمين سكن لهم في احدى غرف المدارس التابعة للأوقاف وسيتم ذلك حتى نهاية الشهر الحالي ان شاء اللـــه .

والسلام عليكم ورحمة اللــــه وبركاتــــــــه

دمشق في ١٩ ذى القعدة ١٣٧٩ الموافق لـ ١٥ أيار ١٩٦٠

وزير الأوقـــاف

يوسف مزاحـــم

الوثيقة رقم (١٣٦٨)

معارف الكويت

مكتب الرئيس

رقم (٥٠٨/) التاريخ ١٩٦٠/٦/٢٢

حضرة السيد المحترم الاخ صالح بن عيسى الحارثي

مكتب امامة عمان ـ دمشق

تحية طيبة ،،

نرجو لكم أسعد الاوقات ، وسرنا ان نستلم خطابكم المؤرخ ١٩٦٠/٥/٢٤ بشأن قبول بعض الطلاب من عمان في مدارس الكويت . يسرنا ان نفيدكم بأن مجلس المعارف في جلسته بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٣ قد بحث طلبكم هذا فوافق على قبول أربعة طلاب للعام الدراسي ١٩٦١/١٩٦٠ . ويستحسن أن يكون هؤلاء الطلاب من المستوى الثانوي ويجب أن يحمل كل طالب أوراق دراسته السابقة وافادتنا مقدما عن أسمائهم .

وتقبلوا تحياتنا ،،،

رئيس المعارف

نسخة / لمكتب البعثات ..

الوثيقة رقم (١٣٦٩)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الأوقاف
الاقليم السوري

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢٢ محرم ١٣٨٠
١٦ تموز ١٩٦٠
الرقم : ٨٧٧/١٤٢
المرفقات :
الموضوع :

الى رئاسة مكتب امامـــة عمـــان بدمشـــق

جواب كتابكم المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٨ :

لقد تعذر في الوقت الحاضر ايجاد غرفـــة في ابنيـــة الاوقـــاف الى الطلاب العمانيين ، وقد أوعزنا الى مديرية الاوقاف بدمشق اعطاء هذه القضية الاهتمـــام اللازم وايجـــاد الغرفة المطلوبة بأقرب وقت ممكن ×

عن : الامين العام لوزارة الاوقاف
المفتش الاول
ظهير الكزبري

الوثيقة رقم (١٣٧٠)

معارف الكويت

مكتب مدير المعارف

رقم الاشارة ٥٠٥/ع١١٨٥ التاريخ ١٩٦٠/٦/٢٩

السيد المحترم صالح بن عيسى الحارثي

مكتب امامة عمان في دمشق

شارع الشهبندر ـ ساحة المزرعة

دمشق ـ الاقليم الشمالي

تحية طيبة ،،

الحاقا بخطابنا بشأن قبول الطلاب الاربعة للدراسة بالكويت ضمن البعثات العربية يرجى ملاحظة ما يلي حين الاختيار :-

١) ان يكون الطالب ممن انهوا الدراسة المتوسطة بحيث يمكنه الالتحاق بالمدرسة الثانوية .

٢) ان يكون الطالب على علم بانه لن يبقى بالكويت اثناء العطلة الصيفية لأنّ القسم الداخلي يقفل في الصيف وانه سوف يعطى تذكرة سفر من الكويت الى مسقط في نهاية كل عام دراسي اسوة بالطلبة العمانيين .

كما انه من الافضل ارسال قائمة باسماء عدد من الطلاب المرشحين تتضمن تاريخ الميلاد والشهادة التي يحملها الطالب وبلدته وسوف يتم اختيار أربعة من بينهم .

مع خالص التحية ،،

المدير العام

نسخة / لمكتب البعثات ..

الوثيقة رقم (١٣٧١)

بسم الله الرحمن الرحيم

معـــارف قطـــر

الـــدوحة ــ الخليج العربي

الموضوع اعطاء منح دراسية لعشرة طلاب عمانيين .

الاشارة كتابكم بتاريخ ١٧/ ٧/ ٦٠

السـيد ممثل امامة عمان

٢٩ شارع حسن صبرى الزمالك ــ القاهرة

تحية واحتراما ،،،

يسرنا ان نعلمكم بانه ووفق على اعطاء منح دراسية لعشرة من طلاب عمان بحسب ما جاء في كتابكم المشار اليه اعلاه مع الحاقهم بالقسم الداخلي .

نرجو ان تبرقوا لنا بموعد وصولهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مدير معارف قطـر

الامضاء مصطفى مراد الدباغ .

الوثيقة رقم (١٣٧٢)

الرقم ٢/ــــــ
التاريخ ....
الموضوع: ....

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الاقليم الشمالي
دمشق

٦٦٢٦ ص /٦/ ٥
٢٤ آب ١٩٦٠

السيد ابراهيم الحارثي رئيس مكتب الامة عمان بدمشق

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى كتابيكم المؤرخين في ١٩٦٠/٨/١٣ و ١٩٦٠/٨/١٨ بشأن قبول الطلاب والطالبات :

فوزية محمد صالح الدلال ـ شوقي محمد صالح ـ سامي محمد صالح ـ ابتسام محمد صالح واحمد محمد موسى في كليات جامعة دمشق والمدارس الثانوية .

نرجو الايعاز الى الطلاب المذكورة اسماؤهم بالتقدم مباشرة الى ادارة التسجيل في جامعة دمشق بطلبات انتسابهم الى الجامعة وبالتقدم الى وزارة التربية والتعليم بطلبات الانتساب الى المدارس الثانوية .

وبعد ان تدرس الدوائر المختصة في الجامعة وفي الوزارة الاوراق الثبوتية وتقرر إمكان قبول الطلب او عدم قبوله ، يبحث امر المساعدة المالية بالنسبة للطلاب الذين تقرر قبولهم .

نعيد اليكم اوراق الطلاب المتقدمين ونرجو اجراء ما يلزم في ضوء كتابنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

وزير التربية والتعليم
[توقيع]

صورة لمديرية التعليم الثانوي / مع الاصل /

الوثيقة رقم (١٣٧٣)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الاقليم الشمالي
دمشق

الرقم ٥/٠
التاريخ ....
الموضوع : ....

١٠٢٧/٢/ص
/ تشرين الأول ١٩٦٠

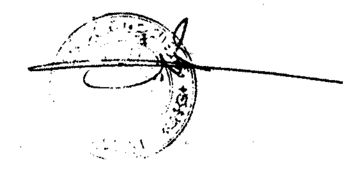
الى مديرية جامعة دمشق

كتب الينا رئيس مكتب امامة عمان بدمشق بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٢ يعلمنا بقبول الطالب العماني السيد احمد بن محمد موسى في قسم اللغة الانكليزية من كلية الاداب ويرجو العمل على اعفائه من الرسوم الجامعية واعطائه المنحة المقررة لامثاله من ابناء البلاد العربية .

لذلك وتمتينا لاواصر الود بين ابناء الجمهورية العربية المتحدة والبلاد العربية الاخرى نرجو العمل على اعفاء هذا الطالب من الرسوم مع العلم باننا اصدرنا قرارا باعطائه المنحة الشهرية النقدية المقررة لابناء البلاد العربية

الامين العام
لوزارة التربية والتعليم

صورة الى مديرية التعليم الثانوي
صورة الى مديرية العلاقات الثقافية
صورة الى رئيس مكتب امامة عمان بدمشق
السيد ابراهيم الحارثي



الوثيقة رقم (١٣٧٤)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الاقليم الشمالي
دمشق

الرقم ....
التاريخ ....
الموضوع: ....

٧٥٦٤ /٦١ ث
٣ تشرين أول ١٩٦٠

السيد ابراهيم الحارثي رئيس مكتب امامة عمان بدمشق

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٩٦٠/٩/١٧ بشأن :

١ ـ قبول الطالبين محمد علي مسعود العبادى ومحمد احمد باوزير في احد صفوف المدارس الثانوية بالاقليم الشمالي .

٢ ـ وصول بقية الطلاب الستة من زنجبار الى دمشق بعد تاريخ كتابكم المشار اليه

نحيطكم علما باننا :

١ ـ اوعزنا للدائرة المختصة باجراء ما يلزم للنظر في قبول الطالبين محمد علي مسعود العبادى ومحمد احمد باوزير في احد صفوف المدارس الثانوية بالاقليم الشمالي في ضوء الوثائق التي يحملانها .

٢ ـ ابلغناكم بكتابنا رقم ٦/٢٥٧٤/ث تاريخ ١٩٦٠/٤/٥ ان الدراسة في الاقليم الشمالي تبدأ في اول الاسبوع الثاني من شهر ايلول وعلى الطلاب الذين سيتمتعون بمنح دراسية ان يكونوا في دمشق في اول ايلول ، ولما كانت الجامعات والمدارس الثانوية قد باشرت التدريس في ١٩٦٠/٩/٢٤ ، لذا لم يعد ممكنا قبول بقية افراد البعثة من ابناء زنجبار هذا العام نظرا لتأخر وصولها كثيرا عن الموعد المحدد في كتابنا المنوه به .

هذا ونرى نظرا لطبيعة الوثائق والشهادات التي يحملها افراد بعثة زنجبار انه من الضرورى ارسال هذه الوثائق الينا منذ الان للنظر فيها والبت في امرها اولا ، وفي حال قبولها نكتب الى اصحابها بالقدوم الى الاقليم الشمالي ، حرصا منا على الا يتعرض هؤلاء الطلاب للانتظار الطويل الذى يقتضيه فحص وثائقهم ولئلا يتكبدوا نفقات السفر بلا طائل ، كما انه من الضرورى اخبار كل طالب عن مقدار المنحة المخصصة له في الاقليم الشمالي (١٠٠ ليرة سورية شهريا لطلاب المرحلة الثانوية و ١٢٥ ليرة سورية لطلاب الجامعة) ، وان هذا المبلغ قد لا يكفي لسد حاجاته كلها ، ولذا فمن المستحسن ان يكون للطالب مورد اخر يساعده على تغطية باقي نفقاته .

وختاما تفضلوا بقبول التحية والاحتـــــرام ،،،

وزير التربية والتعليـــــم
[توقيع]

صورة الى مديرية التعليم الثانوى /مع الاصل

الوثيقة رقم (١٣٧٥)

الجمهورية العربية المتحدة
الاقليم الشمالي
وزارة التربية والتعليم
دمشق

م/١٦

الموضوع ....

الرقم ٦١/٧٧٥٩/ث
التاريخ / / ١٩٥
٩ تشرين الاول ١٩٦٠

السيد ابراهيم الحارثي رئيس مكتب امافة عمان بدمشق

تحية طيبة وبعد :

الحاقا بكتابنا رقم ٦/٧٥٦٤/ث تاريخ ١٩٦٠/١٠/٣ بشأن قبول الطالبين محمد علي مسعود العبادى ، ومحمد احمد باوزير في احد صفوف المدارس الثانوية بالاقليم الشمالي .

تقدم الطالبان المذكوران بكتاب يرجو ان استرداد اوراقهما الثبوتية المقدمة الينا وابديا رغبتهما في السفر الى القاهرة للدراسة في مدارسها وقد سلمنا اليهما الاوراق بناء على طلبهما .

وتفضلوا بقبول التحية .

الامين العام
لوزارة التربية والتعليم

صورة الى مديرية التعليم الثانوى /مع الاصل /

الوثيقة رقم (١٣٧٦)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الاقليم الشمالي
دمشق

الرقم ١٨/و
التاريخ
الموضوع :

السيد مدير جامعة دمشـــــــق

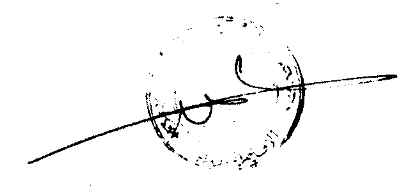
اعلمنا رئيس مكتب امانة عمان بكتابه المؤرخ في ٣٠/١٠/١٩٦٠ جوابا عن كتابنا رقـــم ٢٥٧٢/٦/ث تاريخ ٥ نيسان ١٩٦٠ انه وصل الطالبان فيصل عمر سليمان وعمر احمد عفيفيف من ابناء الجنوب العربي والمنفيين في جاكارتا باندونيسيا ويود الاول الانتســاب الى كلية الآداب قسم اللغة الانكليزيـة والثاني الى كلية التجـــــارة •

نرجو التفضل بالايعاز لمن يلزم لتسجيل هذين الطالبين واعفائهما من الرسوم الجامعيـة بعد الاطلاع على اوراقهما الثبوتية التي يحملانها مع العلم ان سبب تأخير قدومهما الـى الاقليم الشمالي كان بسبب قضائهما شهرين في البحر هذا وقد اوعزنا للدائرة المختصة بوضع مشروع القرار اللازم بمنح كل منهما اعانة شهريـة قدرها مائة ليرة سوريـــة •

الامين العـام
لوزارة التربية والتعليـم

صورة الى مديرية التعليم الثانـــوي/

صورة الى السيد ابراهيم الحارثي رئيس مكتب امانة عمان بدمشق



الوثيقة رقم (١٣٧٧)

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
الاقليم الشمالي
دمشق

الرقم ١٧/
التاريخ
الموضوع :

القــــــرار
٥٨٩

الامين العام لوزارة التربية والتعليـــــم

بعد الاطلاع على القرارين الوزاريين ٨٠ المؤرخ في ١٩٥٨/٧/١٥ و ١١٦ المؤرخ في ١٩٥٨/١٠/٢٥ المتضمنين تفويضه ببعض الاختصاصات
وعلى ميزانية العام الحالي ٦٠/١٩٦١
وتمتينا لاواصر الصداقة بين الجمهورية العربية المتحدة وابناء البلاد العربية الاخرى

يقـــــرر

المادة ١ — يمنح الطالب العماني السيد احمد بن محمد عيسى الحارثي في كلية الاداب بجامعة دمشق اعانة نقدية مقطوعة شهرية بطريق المنحة قدرها مئة ليرة سورية وذلك اعتبارا من ١٩٦٠/٩/١ لغاية ١٩٦١/٦/٣٠ .

المادة ٢ — تصرف النفقة الناجمة عن تنفيذ هذا القرار من اعتمادات المادة ٩ الباب ٢ الفرع ١ القسم ١٤ من موازنة وزارة التربية والتعليم

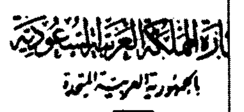
المادة ٣ — ينفذ هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

دمشق في

الامين العام
لوزارة التربية والتعليـــــم

لمكتب السيد رئيس شعبة امانة عامة
٦٠/١١/٢١

الوثيقة رقم (١٣٧٨)





الرقم ٢/١٤/٧/٢٢٧
التاريخ ١٣٨٥/٣/٢٤
الموافق ١٩٦٥/٧/٢٢
توابع ———

حضرة المكرم الشيخ محمد : محمد الحارثي المحترم

رئيس اللجنة الثقافيه لدولـــة عمــــان

بعد التحيه ،

اشـارة لكتابكم رقم ٢٨٩ وتاريخ ١/ ٥/ ٩٦٥ بشان المنح الدراسيـه المقدمه للطلبـة العمانيين من الدول العربيـه .

نخبركم ان وزارة المعارف بالمملكة العربيه السعوديه افادت بانها قد قدمت عشرين منحـــة دراسيـــه لابناء امامة عمان فى المرحلة الابتدائيه وقد التحق من هذا العدد حـــتى الا ن خمسـة عشـر طالبا ولا زالـت طلبات المنـح تبحث عن طريق مندوب دولة عمان فى المنطقـــة الشـرقيـه من المملكـة لتكملـة العدد المشار اليـــه . اما بالنسبة للتوسـع فى المنــــح الدراسيـــه المقدمـة لابناء عمان فان هذا يدرس على ضوء امكانيـة الوزارة المشار اليهـــا

وتقبلـــوا اطيـب تحيـــاتـــــــى ....

[توقيع]

القائم بالاعمـــال



فهـــرس الأعـــلام

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ش -

- ص -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

ـ ل ـ

ـ م ـ

فهـــرس الأماكن

- أ -

- ب -

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

■ مواليد سنة ١٩٥٤ م.

■ بكالوريوس إدارة أعمال وماجستير اقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية.

■ خبير ومستشار اقتصادي.

■ حاصل على وسام التقدير للخدمة المدنية الجيدة من الدرجة الأولى.

■ شارك في عضوية العديد من مجالس إدارة الشركات.

■ عضو مؤسس ورئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية.

■ مؤسس وعضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادي الخليجية.

■ مؤسس وعضو مجلس إدارة اتحاد المترجمي العرب.

هذا الكتاب

«لقد أجريت مقابلات مختلفة في بيروت بين ممثلي الثوار وفيها تم التركيز على المناقشات التي دارت في الفترة من تموز/ يوليو ١٩٦٠ حتى شباط/ فبراير ١٩٦١ والتقارير المفصلة موجودة. ولقد زادت شروط الثوار حدة خلال هذه المفاوضات، وفي تموز/ يوليو عام ١٩٦١ طالبوا بالاستمرار في الاعتراف باتفاقية السيب وأن يكون ذلك أساس علاقتهم مع السلطان، كما طالبوا بأن يستعيدوا سلطتهم الدينية والدنيوية وحقوقهم المادية كما كان عليه الوضع عام ١٩٥٥، وأن تعطيهم حكومة صاحبة الجلالة ضمانات لحمايتهم من السلطان. في شباط/ فبراير ١٩٦١ وبتأثير مباشر من الجامعة العربية تغيرت على النحو التالي:

١ ـ يجب عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.

٢ ـ الاستقلال الكامل لعمان.

٣ ـ التعويض عن أضرار الحرب.

٤ ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين والرهائن. وأضيف لاحقاً إلى ذلك:

٥ ـ إجلاء قوات الاحتلال البريطاني من منطقة عمان.

وبما أن تلك الشروط كانت غير مقبولة بالكامل انتهت المفاوضات الجادة مع الثوار، وهكذا اتجهت جهودنا لمحاولة التفرقة بين سليمان بن حمير وصالح بن عيسى من ناحية وزملائهم الآخرين من ناحية أخرى، لقد تعثرت المفاوضات في الأساس بسبب رفضنا إعطاءهم ضمانات لحمايتهم من السلطان وكذلك لتذبذبهم». . **(الوثيقة رقم ١٢٩٥)**

مذكرة للدائرة العربية بالخارجية البريطانية ـ ٢ تموز/ يوليو ١٩٦٤

● تعتقد اللجنة بأن المسألة العمانية هي مشكلة دولية خطيرة تستوجب رعاية خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

● كذلك فإن اللجنة تعتقد بأن تساعد هيئة الأمم المتحدة الأطراف للتوصل إلى سلام ووفاق وأن يكون لها دور ملموس وفعال في تسهيل الجلوس للمفاوضات وذلك بمعاونة اللجنة. . .

● كما تعتقد اللجنة بأن على الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك دعوة حكومة المملكة المتحدة لتقديم كافة التسهيلات لقيام مفاوضات وأن تستعمل في ذلك وتستغل علاقات الصداقة التي تربطها مع السلطان وذلك من أجل تشجيع مثل هذه المفاوضات ونجاحها. . . **(الوثيقة رقم ١٣٣١)**

برقية من بعثة المملكة المتحدة في نيويورك حول ما توصلت إليه لجنة عُمان في الأمم المتحدة ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥م

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٦٠ دولاراً
أو ما يعادلها
للمجموعة الكاملة

ISBN 978-9953-82-160-3

9 789953 821603